



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثانية والثلاثون

من يناير الى يونيه سنة ١٩٨١
ومن اكتوبر الى ديسمبر سنة ١٩٨١

القاهرة

الهيئة العامة

لشئون المطابع الأميرية

مطبعة نوبار

١٩٨٣

القسم الأول

الأحكام الصادرة من هيئة المواد المدنية والتجارية
وفي طلبات رجال القضاء والمواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة: السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى قرطام ، محمد أحمد حمدي ، أحمد كمال سالم ، هاشم قراعة .

(١)

الطلب رقم ١٦ لسنة ٤٩ ق « رجال القضاء »

(١ ، ٢) رجال القضاء . كفايته .

(١) التفتيش على عمل القاضي . جواز إجرائه في أية فترة خلال العام القضائي . لجهة الإدارة
السلطة الكاملة في تقدير ملائمة فترة التفتيش .

(٢) ثبوت أن تقدير كفاية الطالب بدرجة متوسط يتفق مع الواقع ، أثره ، حصوله في
تقارير التفتيش السابقة أو التقرير اللاحق على درجة فوق المتوسط لا أثر له ، علة ذلك .

١ - إذ كان قانون السلطة القضائية ولائحة التفتيش القضائي قد خلا كل
منهما من نص يمنع إدارة التفتيش القضائي من التفتيش على عمل القاضي في
أية فترة خلال العام القضائي مما مفاده أن تكون لتلك الإدارة السلطة الكاملة
في تقدير ملائمة فترة التفتيش ، فإنه لا عبرة لما يثيره الطالب بشأن وقوع
فترة التفتيش في بداية العام القضائي ولا قيامه من بعدها بالفصل فيما لم يكن قد فصل
فيه من القضايا التي عرضت خلالها طالما كانت تلك الفترة صالحة للحكم فيها
ولم يدع عنراً حال دونه والفصل فيها خلالها .

٢ - إذ كان يبين من تقرير التفتيش محل الطعن - وما حواه من إحصاء
وبيان للقضايا التي فصل فيها الطالب ونوعها وما رقع فيه من أخطاء تتردد
بين مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي تحصيل الوقائع والقصور في الأسباب
والتي ما كان لمثلها الوقوع - أن تقدير كفاية الطالب بدرجة متوسط يتفق
مع الواقع ، لا يغير من ذلك حصوله في تقارير التفتيش السابقة أو التقرير
اللاحق على درجة فوق المتوسط .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

وحيث أن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ :

رئيس المحكمة من الفئة « أ » تقدم في ١٧/٦/١٩٧٩ بهذا الطلب للحكم بتعديل تقدير كفايته في تقرير التفتيش على عمله خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٧٧ إلى درجة « فوق المتوسط » مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال في بيان طلبه أنه أخطر بتقدير كفايته في العمل في الفترة المشار إليها بدرجة « متوسط » فتظلم من هذا التقدير إلى اللجنة الحماسية ولكنها رفضت التظلم رغم أن ما نسب إليه في التقرير من عزوفه عن الفصل في القضايا وعدم كفايته الفنية لا يعبر عن الحقيقة ، فقد تناول التفتيش فترة ما كان يجوز التفتيش على عمله فيها إذ تقع في بداية العام القضائي ويجرى خلالها عادة تهيئة القضايا للفصل فيها فتقل تبعاً لذلك نسبة الفصل فضلاً عن أن بعض المآخذ الواردة بالتقرير لا يقوم على أساس سليم وأن البعض الآخر غير جسيم مما لا يبرر ما انتهى إليه من تقدير لكفايته ، خاصة وأن كفايته استقرت بدرجة فوق المتوسط في ثلاثة تقارير متتالية سابقة وضمن مذكرته التكميلية أنه قدر بتلك الدرجة في تقرير لاحق وأن زميله الأستاذ : عضوين الدائرة التي كان يرأسها والذي قلرت كفايته إبان فترة التفتيش محل الطعن بدرجة متوسط قد قضى له في الطلب رقم ١٥ لسنة ٤٩ ق برفع درجة كفايته إلى فوق المتوسط . وطلب الحاضر عن وزارة العدل رفض الطلب وفوضت النيابة العامة الرأي للمحكمة .

وحيث أن قانون السلطة القضائية ولائحة التفتيش القضائي قد خلا كل منهما من نص يمنع إدارة التفتيش القضائي من التفتيش على عمل القاضي في أية فترة خلال العام القضائي مما مفاده أن تكون لتلك الإدارة السلطة الكاملة

في تقدير ملاءمة فترة التفتيش ، فإنه لا عبرة بما يثيره الطالب بشأن وقوع فترة التفتيش في بداية العام القضائي ولا قيامه من بعدها بالفصل فيما لم يكن قد فصل فيه من القضايا التي عرضت خلالها طالما كانت تلك القضايا صالحة للحكم فيها ولم يدع عذراً حال دونه والفصل فيها خلالها . لما كان ذلك وكان يبين من تقرير التفتيش محل الطعن - وما حواه من إحصاء وبيان للقضايا التي فصل فيها الطالب ونوعها وما وقع فيه من أخطاء تتردد بين مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي تحصيل الوقائع والقصور في الأسباب والتي ما كان لمثله الوقوع - أن تقدير كفاية الطالب بدرجة متوسط يتفق مع الواقع لا يغير من ذلك حصوله في تقارير التفتيش السابقة أو التقرير اللاحق على درجة فوق المتوسط ولا رفع درجة كفاية زميله عضو يمين الدائرة التي يرأسها عن ذات الفترة - بقضاء من هذه المحكمة - إلى الدرجة المشار إليها لأن كلا من تقارير الكفاية يستقل بعناصره عما سواه كما أن الحكم بشأن عضو الدائرة المشار إليه قد أعول فيما قضى به من رفع درجة كفايته على ما لم يتوافر في الطالب من زيادة عدد القضايا التي حرر أسبابها هذا العضو عما حرره كل من الطالب والعضو الآخر وعلى ما تبينته المحكمة من مطالعتها صور الأحكام المقدمة من ذلك العضو ، ومن ثم فإن الطلب يكون قد أقيم على غير أساس ويتعين لذلك القضاء برفضه .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة : السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين : مصطفى قرطام ، جلال الدين أنس ، محمد أحمد حمدي ، أحمد كمال سالم .

(٢)

الطلب رقم ١٦ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء »

(١) قرار ادارى • اختصاص • خدمات

القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية ، القرارات التي تصدر تنفيذاً لهذا القانون . في شأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب إلغائها .

(٢ ، ٣) . خدمات « صندوق الخدمات » • طلب • الخصوم •

(٢) صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية . تمتعه بشخصية اعتبارية . طلب التعويض المؤسس على مخالفة قرار وزير العدل بحرمان الطالب من خدمات الصندوق . توجيه إلى وزير العدل . صحيح .

(٣) صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية . نطاق خدماته . الأصل توفيرها لأعضاء الهيئات الحاليين والسابقين وأسرهم . وقف سرياتها في حالات معينة . لا مخالفة فيه للقانون . استمرار العضو السابق في ممارسة مهنة المحاماة . عدم استحقاقه وأسرته التمتع بخدمات الصندوق .

(٤) خدمات : « الإعانة الاجتماعية » •

إحالة عضو الهيئة القضائية إلى المعاش ، استحقاقه الإعانة الاجتماعية ما لم يقيم به مانع من موانع الاستحقاق . اشتغاله بعد ذلك بعمل آخر . لا أثر له .

١ - مفاد المادتين ٨٣ ، ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

أن المشرع قد أوجب توفير الخدمات الصحية والاجتماعية لرجال القضاء أو النيابة العامة وأصدر تحقيقاً لهذه الغاية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق لكفالة توفير تلك الخدمات لهم ولأعضاء الهيئات القضائية الأخرى الحاليين والسابقين ، فإن القرارات التي تصدر تنفيذاً لهذا القانون تكون من قبيل القرارات الإدارية الصادرة في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة والتي تختص محكمة النقض بطلب إلغائها .

٢ - إذ كان لصندوق الخدمات بمقتضى قانون إنشائه شخصيته الاعتبارية المستقلة ويختص رئيس مجلس إدارته بتمثيله أمام القضاء طبقاً لنص المادة ٧ (ح) من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ ، إلا أن الخصومة في الطلب ليست قاصرة على ما يدعيه الطالب من حقوق له ولأسرته قبل الصندوق وحده وإنما تشمل اختصاص وزير العدل بصفته بطلب الحكم بإلزامه بتعويض الطالب عن حرمانه من هذه الحقوق بسبب ما نص عليه في القرارات الوزارية من وقف خدمات الصندوق بالنسبة لمن هم في وضع الطالب من الأعضاء السابقين للهيئات القضائية بالمخالفة في ذلك لأحكام قانون إنشاء الصندوق ، ومن ثم فإن وزير العدل يكون له شأن في خصومة الطلب استقلالاً عن خدمات الصندوق ويكون الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة له على غير أساس .

٣ - مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهيئات القضائية أو بفرض المساواة بين هؤلاء في استيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك لوزير العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية تحديد هذه الخدمات وتوفيرها لأعضاء الهيئات القضائية الحاليين منهم والسابقين طبقاً لما يضعه من أولويات في هذا الشأن تبعاً لتباين وتغير تلك الظروف والأوضاع وفي حدود موارد الصندوق وإمكاناته بما يحقق الغاية من التشريع وهي إسهام الدولة في توفير حاجة هؤلاء إلى خدمات صحية واجتماعية تعجز مواردهم المالية وتوحيدها عن كفالتها لهم ، واستهدافاً لهذه الغاية فقد قضت الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وقواعد الإتفاق منه على أن يسرى هذا النظام على أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين وأسرهم ، ويقف سريانه بالنسبة إلى العضو السابق وأسرته إذا مارس مهنة المحاماة أو التحق بوظيفة أو اشتغل بالتجارة :

ونصت المادة ٣١ من اللائحة الصحية والاجتماعية الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بالقرار رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٧٨ على أن « يقف سريان نظام الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وأسرههم بالنسبة إلى : (أ) العضو المعار أو المتعاقد لدى حكومة أجنبية أو هيئة دولية مدة الإعارة أو التعاقد . (ب) العضو أو فرد أسرته إذا التحق بوظيفة أو اشتغل بمهنة تجارية أو غير تجارية مدة قيامه بذلك » ... ومفاد هذه النصوص أنها لم تهدف إلى التفرقة في الإفادة من خدمات الصندوق بين الأعضاء الحاليين للهيئات القضائية والسابقين منهم ، وإنما عاجلت حالة العضو الذي يكون في وضع مالي ييسر له سد حاجته إلى مثل هذه الخدمات عن غير طريق الصندوق سواء كان من الأعضاء الحاليين أو السابقين ، فقضت بوقف سريان نظام الخدمات بالنسبة له ولأسرته ما بقي في هذا الوضع ، ومن ثم فإن ما نص عليه القراران الوزاريان المشار إليهما في هذا الصدد لا تكون فيه مخالفة للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطالب بعد أن أحيل إلى المعاش مارس مهنة المحاماة ومازال حتى الآن ، فإنه لا يحق له وأسرته التمتع بخدمات الصندوق - فيما عدا الإعانة الاجتماعية المقررة بالبند الأول من المادة ٣٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار رقم ٣٣٤١ لسنة ١٩٧٧ - ما بقي مشغلا بهذه المهنة ، ويكون طلب أحقيته في استمرار تمتعه وأسرته بهذه الخدمات والتعويض عن حرمانه منها على غير أساس .

٤ - مفاد البند الأول من المادة ٣٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار رقم ٣٣٤١ لسنة ١٩٧٧ أن الإعانة التي استهدف بتقريرها لعضو الهيئة القضائية الذي يحال إلى المعاش سد حاجته العاجلة لمواجهة نقص موارده بمقدار الفرق بين المعاش والمرتب الذي كان يتقاضاه بما يلحقه من مزايا ، ليست له صفة الاستمرار والتجدد ، وإنما ينشأ للعضو الحق فيها دفعة واحدة بمجرد إحالته إلى المعاش ما لم يقم به مانع من موانع الاستحقاق

المنصوص عليها في المادة المذكورة ، مما لا يتأتى معه أن يطبق في شأن استحقاق هذه الإعانة ما تقضي به المادتان ١٥ / ١ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ ، و ٣١ من لائحة الخدمات الصحية والاجتماعية الصادرة بالقرار رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ من وقف سريان نظام الخدمات على عضو الهيئة السابق مدة اشتغاله بوظيفة أو مهنة أخرى ، إذ لا يتصور أن يكون العضو عند إحالته للمعاش مشغولاً بعمل آخر غير وظيفته القضائية . ومن ثم فإن استحقاقه للإعانة عند الإحالة إلى المعاش لا يؤثر فيه اشتغاله بعد ذلك بعمل آخر . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطالب من رجال القضاء السابقين وأحيل إلى المعاش بسبب بلوغه سن التقاعد في الفترة ١/١/١٩٧٧ حتى ٣٠/٩/١٩٧٧ ولم يقم به مانع من موانع استحقاق الإعانة ، فإنه يتعين الحكم بإلزام صندوق الخدمات بأدائها له .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث أن الوقائع على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن المستشار نائب رئيس محكمة استئناف القاهرة السابق تقدم بهذا الطلب ضد وزير العدل ورئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية للهيئات القضائية للحكم بإلزامهما متضامنين بأن يؤديا له مبلغ ألف وخمسمائة جنيه وبأحقية وأسرته في استمرار التمتع بما يوفره الصندوق من خدمات صحية واجتماعية أخرى وبما تقلده المحكمة من تعويض عن الحرمان من هذه الحقوق . وقال بياناً لطلبه أنه بلغ سن التقاعد في ١٦/١/١٩٧٧ وإن بقي في منصبه حتى ٣٠/٦/١٩٧٧ طبقاً لقانون السلطة القضائية ثم اشتغل بالمحاماة ، وقد كان مقتضى أعمال أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية بقرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ في شأن تنظيم خدمات الصندوق أن تصرف إلى

الطالب عند إحالته إلى المعاش بسبب بلوغ سن التقاعد إعانة اجتماعية من الصندوق مقدارها ألف وخمسمائة جنيه مع استمرار تمتعه وأسرته بالخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى التي كفلها القانون المشار إليه لأعضاء الهيئات القضائية وأسرهم الحاليين منهم والسابقين سواء بسواء ، غير أن الإعانة لم تصرف إليه وحرّم هو وأسرته من سائر خدمات الصندوق بحجة أن المادتين ١٥ / ١ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر و ٣١ من قرار رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ تقضيان بوقف سريان نظام الخدمات بالنسبة إلى عضو الهيئات القضائية السابق إذا ألحق بوظيفة أو اشتغل بمهنة تجارية أو غير تجارية مدة قيامه بذلك ، وإذا كان ما وضعه هذان القراران والقرارات الأخرى الصادرة تنفيذاً لقانون إنشاء الصندوق من قيد على عموم النص في هذا القانون من كفالة الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية على إطلاقهم الحاليين منهم والسابقين لا سند له من نصوصه ويخالف حكم المادة ١٤٤ من الدستور ، فقد تقدم بطلبه . وقدم الحاضر عن الحكومة مذكرة دفع فيها بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الطلب لأن خصومته تخرج عن نطاق ما تختص بالفصل فيه من طلبات رجال القضاء والنيابة العامة طبقاً لنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، كما دفع بعدم قبول الطلب بالنسبة إلى وزير العدل لرفعه على غير ذي صفة تأسيساً على أن الخصومة فيه قاصرة على ما يدعيه الطالب من حقوق قبل صندوق الخدمات الذي كفل له قانون إنشائه شخصية اعتبارية مستقلة عن وزارة العدل ، وطلب احتياطياً رفض الطلب استناداً إلى أن ما أصدره وزير العدل من قرارات في شأن تنظيم خدمات الصندوق تنفيذاً لقانون إنشائه لا تتعارض مع أحكامه بل وتحقق الغاية منه وهي توفير الخدمات لمن هم أولى بها من غيرهم مما يقتضي وقف مزاياها بالنسبة لأعضاء الهيئات القضائية السابقين مدة اشتغالهم بأعمال تعود عليهم بما يسد حاجتهم لمثل ما يوفره الصندوق من خدمات وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطلب .

وحيث أن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب غير سديد ،
 ذلك أن المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إذ تنص
 على أن « تختص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة التقض دون غيرها بالفصل
 في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية
 النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وذلك عدا النقل والندب ، متى كان
 مبنى الطلب عيباً في الشكل أو مخالفة للقوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها
 أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة ، وكان المشرع قد أوجب في المادة ٩٢
 من هذا القانون توفير الخدمات الصحية والاجتماعية لرجال القضاء والنيابة
 العامة وأصدر تحقيقاً لهذه الغاية القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق
 لكفالة توفير تلك الخدمات لهم ولأعضاء الهيئات القضائية الأخرى الحاليين
 والسابقين ، فإن القرارات التي تصدر تنفيذاً لهذا القانون تكون من قبيل
 القرارات الإدارية الصادرة في شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة
 والتي تختص هذه المحكمة بطلب إلغائها . وإذا كان مبنى الطلب المعروض
 أن قرار حرمان الطالب من الخدمات المشار إليها مخالف لأحكام القانون
 المقرر لها ، فإن الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظره يكون على غير أساس .
 وحيث أن الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة لوزير العدل بصفته في غير محله
 ذلك أنه وإن كان لصندوق الخدمات بمقتضى قانون إنشائه شخصية الاعتبارية
 المستقلة ويختص رئيس مجلس إدارته بتمثيله أمام القضاء طبقاً لنص المادة ٧ (ج)
 من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ ، إلا أن الخصومة في الطلب
 ليست قاصرة على ما يدعيه الطالب من حقوق له ولأسرته قبل الصندوق وحده
 وإنما تشمل اختصاص وزير العدل بصفته بطلب الحكم بإلزامه بتعويض الطالب
 عن حرمانه من هذه الحقوق بسبب ما نص عليه في القرارات الوزارية من
 وقف خدمات الصندوق بالنسبة لمن هم في وضع الطالب من الأعضاء السابقين
 للهيئات القضائية بالمخالفة في ذلك لأحكام قانون إنشاء الصندوق ، ومن ثم
 فإن وزير العدل يكون له شأن في خصومة الطالب استقلالاً عن صندوق
 الخدمات ، ويكون الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة له على غير أساس .

وحيث أن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أنه عن طلب استمرار تمتع الطالب وأسرته بخدمات الصندوق ، فإن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن « ينشأ بوزارة العدل صندوق ، تكون له الشخصية الاعتبارية ، تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية الآتية : (١) القضاء والنيابة العامة . (٢) مجلس الدولة (٣) إدارة قضايا الحكومة . (٤) النيابة الادارية . وتشمل الخدمات الصحية والاجتماعية أسر أعضاء هذه الهيئات . ويخصص لكل هيئة من هذه الهيئات قسم من موازنة الصندوق . ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، يتضح منه أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهيئات القضائية أو بغرض المساواة بين هؤلاء في استيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغيرت ظروفهم ، وإنما ترك له وزير العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية تحديد هذه الخدمات وتوفيرها لأعضاء الهيئات القضائية الحاليين منهم والسابقين طبقاً لما يضعه من أولويات في هذا الشأن تبعاً لتباين وتغير تلك الظروف والأوضاع وفي حدود موارد الصندوق وإمكانياته بما يحقق الغاية من التشريع وهي إسهام الدولة في توفير حاجة هؤلاء إلى خدمات صحية واجتماعية تعجز مواردهم المالية وحدها عن كفالتها لهم ، واستهدافاً لهذه الغاية فقد نصت الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وقواعد الإنفاق منه على أن « يسرى هذا النظام على أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين وأسرهم . ويقف سريانه بالنسبة إلى العضو السابق وأسرته إذا مارس مهنة المحاماة أو التحق بوظيفة أو اشتغل بالتجارة . . . » ونصت المادة ٣١ من اللائحة الصحية والاجتماعية

الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ المعدلة بالقرار رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٧٧ على أن « يقف سريان نظام الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وأسرههم بالنسبة إلى : (أ) العضو المعار أو المتعاقد لدى حكومة أجنبية أو هيئة دولية مدة الإعارة أو التعاقد . (ب) العضو أو فرد الأسرة إذا التحق بوظيفة أو اشتغل بمهنة تجارية أو غير تجارية مدة قيامه بذلك ».

ومفاد هذه النصوص أنها لم تهدف إلى التفرقة في الإفادة من خدمات الصندوق بين الأعضاء الحاليين للهيئات القضائية والسابقين منهم ، وإنما عاجلت حالة العضو الذي يكون في وضع مالي ييسر له حاجته إلى مثل هذه الخدمات عن غير طريق الصندوق سواء كان من الأعضاء الحاليين أو السابقين فقصت بوقف سريان نظام الخدمات بالنسبة له ولأسرته ما بقي في هذا الوضع ومن ثم فإن ما نص عليه القراران الوزاريان المشار إليهما في هذا الصدد لا تكون فيه مخالفة للقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطالب بعد أن أحيل إلى المعاش مارس مهنة المحاماة ومازال حتى الآن ، فإنه لا يحق له وأسرته التمتع بخدمات الصندوق — فيما عدا الإعانة المقررة بالبند الأول من المادة ٣٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار رقم ٣٣٤١ لسنة ١٩٧٧ — ما بقي مشغلا بهذه المهنة ، ويكون طلب أحقيته في استمرار تمتعه وأسرته بهذه الخدمات والتعويض عن حرمانه منها على غير أساس يتعين رفضه .

وحيث أنه عن طلب صرف الإعانة الاجتماعية المقررة لعضو الهيئة القضائية عند إحالته إلى المعاش بسبب بلوغ سن التقاعد ، فإن النص في البند الأول من المادة ٣٠ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقرار رقم ٣٣٤١ لسنة ١٩٧٧ على أن « إعانة العضو عند إحالته إلى المعاش بسبب بلوغه سن التقاعد أو لأسباب صحية تحول دون قيامه بوظيفته على الوجه اللائق وفقاً لأحكام قوانين الهيئات القضائية أو إعانة أسرة العضو أو من يعينهم من أفراد أسرته — في حالة وفاته أثناء الخدمة —

بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه ، ولا يسرى ذلك إذا كان العضو معاراً للعمل في الخارج خلال السنوات الخمس السابقة على الإحالة إلى المعاش أو الوفاة أو كان يعمل بطريق التعاقد الشخصي في أية جهة خارجية أو هيئة دولية حتى ولو لم يكن معاراً بالفعل . . مفاده أن هذه الإعانة التي تستهدف بتقريرها لعضو الهيئة القضائية الذي يحال إلى المعاش سد حاجته العاجلة لمواجهة نقص موارده بمقدار الفرق بين المعاش والمرتب الذي كان يتقاضاه بما يلحقه من مزايا ، ليست لها صفة الاستمرار والتجدد وإنما ينشأ للعضو الحق فيها دفعة واحدة بمجرد إحالته إلى المعاش ما لم يحم به مانع من موانع الاستحقاق المنصوص عليها في المادة المذكورة ، مما لا يتأتى معه أن يطبق في شأن استحقاق هذه الإعانة ما تقتضي به المادتان ١٥ / ١ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ ، و ٣١ من لائحة الخدمات الصحية والاجتماعية الصادرة بالقرار رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ سالفى البيان من وقف سريان نظام الخدمات على عضو الهيئة السابق مدة اشتغاله بوظيفة أو مهنة أخرى ، إذ لا يتصور أن يكون العضو عند إحالته إلى المعاش مشغولاً بعمل آخر غير وظيفته القضائية ومن ثم فإن استحقاقه للإعانة عند الإحالة إلى المعاش لا يؤثر فيه اشتغاله بعد ذلك بعمل آخر . لما كان ذلك وكانت الفقرة الأولى من المادة ٣٠ مكرراً أولاً من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقرار رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٧٩ تنص على أن « يصرف لعضو الهيئة القضائية السابق الذي أحيل إلى المعاش بسبب بلوغه سن التقاعد أو لأسباب صحية في الفترة من ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٥ حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧ إعانة قدرها ١٥٠٠ جنيه . . وتقضى المادة الثانية من القرار رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه بصرف الإعانة المذكورة اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨١ للأعضاء السابقين الذين أحيلوا إلى المعاش في الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٧ حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، وكان الثابت أن الطالب من رجال القضاء السابقين وأحيل إلى المعاش بسبب بلوغه سن التقاعد في الفترة المذكورة ولم يحم به مانع من موانع استحقاق الإعانة ، فإنه يتعين المحكم بالزام صندوق الخدمات بأدائها له .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد: المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد العزيز الجندي ، جلال الدين أنسي ، أحمد كمال سالم ، هاشم قراعة.

(٣)

الطلبات أرقام ١٣ لسنة ٤٥ ، ١٤ لسنة ٤٥ ، ١٢٣ لسنة ٤٧ ،
٧٤ لسنة ٤٥ ق « رجال القضاء »

(١) ترقية • تفتيش •

تقدير كفاية الطالب في ثلاثة تقارير تفتيش بدرجة « فوق المتوسط » . تخليه في الترقية
لتقدير كفايته في تقرير رابع بدرجة « متوسط » دون النظر إلى الحالة المرضية التي صاحبت
خلال فترة التفتيش والتي حصل بسببها على إجازة مرضية . أثره . إعتبار قرار التخلي
غير مبرر .

(٢ ، ٣) ترقية • « التخلي في الترقية » •

(٢) الحكم بإلغاء قرار تخلي الطالب في الترقية . مؤداه . انسحاب أثر ذلك إلى القرارات اللاحقة
التي من شأنها إقصاؤه عن الترقية أسوة بزملائه الذين يلونه في الأقدمية . شرطه .
عدم وجود مسوغ طارئ يحول دون ترقية .
(٣) ترقية الطالب بعد تخليه . لا يستنفذ به حقه كاملاً . الحكم بإلغاء قرار التخلي . أثره .
طلب رد أقدميته . اعتباره نتيجة لازمة لإلغاء قرار التخلي .

١ - إذ كان بالإطلاع على الملف السري للطالب تبين أنه قد تم التفتيش ،
على أعماله المختلفة في المدة التي أمضاها في العمل قاضياً ثم رئيساً بالمحاكم
الابتدائية وقدمت عنه قبل تخليه في الترقية إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري
رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ أربعة تقارير تضمنت الثلاثة الأولى جميعها تقدير
كفايته بدرجة « فوق المتوسط » وتضمن التقرير الرابع الذي استندت إليه
وزارة العدل في هذا التخلي تقدير كفايته بدرجة « متوسط » ، وقد وضع
هذا التقرير عن عمل الطالب لمدة بدأت في أول نوفمبر وانتهت بقيام الطالب
بإجازة مرضية اعتباراً من ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، وبذلك لم يستكمل
التفتيش على عمله مدة الشهرين التي درجت وزارة العدل على أن يتم التفتيش

فيها على عمل القاضي فضلا عن أن الثابت من الأوراق الطبية المقدمة من الطالب أن فترة التفتيش قد صاحبها إصابته بحالة مرضية في القلب من شأنها الانتقاص من قدرته على العمل مما لم يلق إليه تقرير التفتيش اعتباراً ، وتري المحكمة من ذلك وفي ضوء التقارير السابقة أن هذا التقرير لا ينال من كفاية الطالب التي استقرت من التقارير الثلاثة السابقة عليه بدرجة « فوق المتوسط » مما يتعين معه إهداره وعدم الاعتداد به ، ويكون تخطي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ ليس له ما يبرره فيتعين إلغاؤه في هذا الخصوص .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقي إليها من كان يليه في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زملائه الذين كانوا يلونه في الأقدمية وتمت ترقيةهم ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات الأعلى التي رقي إليها هؤلاء الزملاء . وإذن فتى انتهت المحكمة فيما تقدم إلى الحكم بإلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه بالطلب رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار استناداً إلى أنه قد توافرت له الأهلية التي كانت متوافرة لزملائه الذين تخطوه في الترقية بمقتضى القرار المشار إليه ، فإن مؤدى هذا الحكم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس اعتبار الطالب في درجة مستشار في تاريخ تنفيذ ذلك القرار فحسب ، وإنما إنسحاب أثر إلغاء القرار إلى القرارات الجمهورية اللاحقة متى كان من شأنها إقصاؤه عن الترقية أسوة بزملائه الذين يلونه في الأقدمية ، وما دام أن الوزارة لم تقدم دليلاً على وجود مسوغ طارئ من شأنه أن يحول دون ترقيته .

٣ - إذا كان الثابت بالأوراق أن أهلية الطالب للترقية باقية على وضعها وأن الوزارة على هذا الأساس رفته إلى درجة مستشار ثم إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف ، وكان الطالب لم يستنفد بهذه الترقية إلا جزءاً من

حقه فيما انتهت إليه المحكمة من القضاء بإلغاء تخطيه في الترقية إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ ، فإن حقه في متابعة زملائه الذين رُقوا بمقتضى القرار المشار إليه يبقى قائماً مما يوجب لحاقه بهم عند ترقيةهم إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف بالقرار الجمهوري رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ ، وتعد ترقيته لهذه الدرجة منذ تاريخ تنفيذ هذا القرار أسوة بهؤلاء الزملاء ، أما عن طلب رد أقدميته بينهم في هذه الدرجة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ ، فإن ولاية هذه المحكمة مقصورة على قضاء الإلغاء ، إلا أن هذا الطلب نتيجة لازمة لإلغاء القرار المشار إليه مما يتحتم معه على الجهة المختصة إنفاذه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث أن الواقع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن المستشار تقدم بالطلبين رقمي ١٣ ، ١٤ لسنة ٤٥ ق « رجال القضاء » وطلب بأولهما الحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة مستشار أو ما يعادلها وبأحقية في الترقية إلى هذه الدرجة بما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لهذا الطلب أنه أخطر في ١٧ يونيو سنة ١٩٧٢ بتقرير التفتيش على عمله كرئيس محكمة من الفئة « أ » بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧١ والذي انتهى إلى تقدير كفايته بدرجة « متوسط » فتظلم منه إلى اللجنة المختصة التي رفضت تظلمه ، ولما عرض مشروع الحركة القضائية على المجلس الأعلى للهيئات القضائية وكان دوره قد حل في الترقية إلى درجة مستشار ووافق المجلس على تخطيه استناداً إل هذا التقرير وصدر القرار المطعون فيه بالحركة القضائية متضمناً تخطيه في الترقية وإذا كان هذا التخطي مخالفاً للقانون وليس له ما يبرره لأنه كان مصاباً خلال الفترة التي فتش على عمله فيها بداء عضال في القلب

وقام بإجازة مرضية قبل أن تكتمل لهذه الفترة مدة الشهرين المقررة لإجراء التفتيش عنها ، كما أن المآخذ الواردة بالتقرير غير صحيحة في القانون فضلا عن أن تقاريره السابقة تشهد له بحسن أداء عمله ، فإنه يجوز له الطعن في قرار التخطي ، ولا يحول دون ذلك ما نصت عليه المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من نهائية قرار مجلس القضاء الأعلى في هذا الشأن وعدم قابليته للطعن فيه بأي طريق ، لأن القرار بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن المجلس الأعلى للهيئات القضائية قد خلا من حظر الطعن في قراراته كما أن دستور سنة ١٩٧١ في المادة ٦٨ منه والقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ قد ألغيا هذا الحظر . وطلب بالطلب الثاني الحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٧٣ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة مستشار أو ما يعادلها وبأحقية في الترقية إلى هذه الدرجة على أن تكون أقدميته سابقة على المستشار محمد فاروق راتب مع ما يترتب على ذلك من آثار . واستند في هذا الطلب إلى أن تخطيه في الترقية في الحركة القضائية الصادرة بالقرار المطعون فيه يرجع إلى ذات السبب الذي تخطى من أجله في المرة الأولى وهو تقدير كفايته بدرجة متوسط في تقرير التفتيش عن عمله خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٧١ .

وحيث أنه بجلسة ١٣ يناير سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة بوقف الفصل في الطلبين ، وعلى الطالب خلال شهرين من تاريخ الحكم رفع الدعوى أمام المحكمة العليا للفصل في الدفع بعدم دستورية ما تضمنته المادتان ٨٨ ، ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ من عدم جواز الطعن في قرارات الترقية الصادرة من المجلس الأعلى للهيئات القضائية اعتباراً من تاريخ العمل بالدستور . وتنفيذاً لذلك الحكم أقام الطالب الدعوى رقم ٢ لسنة ٨ ق « دستورية » أمام المحكمة العليا للحكم بعدم دستورية نص المادتين سالفتي

الذكر مع ما يترتب على ذلك من آثار . وفي ٤ فبراير سنة ١٩٧٨ قضت المحكمة العليا بعدم قبول الدعوى تأسيساً على أنه لا يوجد ثمة مانع من التقاضي بمقتضى المادتين ٨٨ ، ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن القرارات الصادرة من المجلس الأعلى للهيئات القضائية في التظلمات من قرارات التخطي في الترقية ، وأن المنع من التقاضي بالنسبة إلى هذه القرارات الذي أوردته المادتان ٨٢ ، ٨٣ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٧ في شأن السلطة القضائية الذي حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ سالف الذكر قد ألغى بمقتضى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ ، وقد انفتح بإلغاء هذه النصوص لمخالفها لما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور باب الطعن فيما صدر منها في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، مما تكون معه دعوى الطالب غير ذات موضوع . وفي ٦ سبتمبر سنة ١٩٧٧ تقدم الطالب بالطلب رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ ق « رجال القضاء » للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ الصادر بتاريخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٧٧ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف وبأحقية للترقية إلى هذه الدرجة على أن تكون أقدميته فيها سابقة على المستشار نبيل عبد الحميد محمود حسن وسابقة في الكادر العام على المستشار محمد فاروق محمد على راتب وما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه أنه كان من شأن تخطيه دون مبرر في الترقية إلى درجة مستشار في الحركة القضائية الصادرة في سنة ١٩٧٢ والذي طلب إلغائه بالطلب رقم ١٣ لسنة ٤٥ « رجال القضاء » ، أن تأخرت أقدميته بين زملائه عما كانت عليه أصلاً قبل هذا التخطي فأصبحت بعد ترقيته إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٤ تالية للمستشار محمد حلمي راغب اسماعيل مما يترتب عليه عدم ترقيته بالقرار الجمهوري المطعون فيه إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف وتخطيه فيها إلى من كانوا يلونه فعلاً في الأقدمية . وفي ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٧٨ تقدم الطالب بالطلب رقم ٧٤ لسنة ٤٨ ق « رجال القضاء » للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه من تحديد أقدميته في درجة

نائب رئيس محكمة الاستئناف التي رقي إليها بهذا القرار وجعلها سابقة على المستشار نبيل عبد الحميد محمود حسن مع ما يترتب على ذلك من آثار ، مستنداً في هذا الطلب إلى ذات الأساس الذي استند إليه في الطلب رقم ١٢٣ لسنة ٤٧ ق « رجال القضاء » وقررت المحكمة ضم الطلبات أرقام ١٤ لسنة ٤٥ ق ، و ١٢٣ لسنة ٤٧ ق ، و ٧٤ لسنة ٤٨ ق ، إلى الطلب رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق « رجال القضاء » ليصدر فيهما حكم واحد ، وطلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلبات ، وفوضت النيابة الرأي فيها للمحكمة .

وحيث أن الطلبين رقمي ١٢٣ لسنة ٤٧ ق ، و ٨٤ لسنة ٤٨ ق استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث أنه بالاطلاع على الملف السري للطالب تبين أنه قد تم التفتيش على أعماله المختلفة في المدة التي أمضاها في العمل قاضياً ثم رئيساً للمحاكم الابتدائية وقدمت عنه قبل تخطيه في الترقية إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ أربعة تقارير تضمنت الثلاثة الأولى جميعها تقدير كفايته بدرجة « فوق المتوسط » وتضمن التقرير الرابع الذي استندت إليه وزارة العدل في هذا التخطي تقدير كفايته بدرجة « متوسط » وقد وضع هذا التقرير عن عمل الطالب لمدة بدأت في أول نوفمبر وانتهت بقيام الطالب بإجازة مرضية اعتباراً من ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧١ وبذلك لم يستكمل التفتيش على عمله مدة الشهرين التي درجت وزارة العدل على أن يتم التفتيش فيها على عمل القاضي فضلاً عن أن الثابت من الأوراق الطبية المقدمة من الطالب أن فترة التفتيش قد صاحبها إصابته بحالة مرضية في القلب من شأنها الانتقاص من قدرته على العمل ما لم يلقى إليه تقرير التفتيش اعتباراً ، وترى المحكمة من ذلك وفي ضوء التقارير السابقة أن هذا التقرير لا ينال من كفاية الطالب التي استقرت من التقارير الثلاثة السابقة عليه بدرجة « فوق المتوسط » مما يتعين إهداره وعدم الاعتداد به ، ويكون تخطي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ ليس له ما يبرره

فيتعين إلغائه في هذا الخصوص، وإذا كان إلغاء القرار الجمهوري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٣ أثراً من آثار إلغاء التخطي السابق عليه فإن الطلب في شأنه يكون غير منتج .

وحيث أنه عن طلب إلغاء القرارين الجمهوريين رقمي ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ و٤٥٣ لسنة ١٩٧٨ فيما تضمنه أولهما من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف وما تضمنه الثاني من تحديد أقدميته في هذه الدرجة فإن الأصل - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أنه متى ثبتت أهلية الطالب للترقية إلى درجة قضائية معينة رقي إليها من كان يليه في الأقدمية ، فإن أهليته تعتبر باقية على وضعها بالنسبة لأهلية زملائه الذين يلونه في الأقدمية وتم ترقيةهم ما لم تقدم الوزارة الدليل على وجود مسوغ يحول دون ترقية الطالب إلى الدرجات الأعلى التي رقي إليها هؤلاء الزملاء . وإذن فهي انتهت المحكمة فيما تقدم من الحكم بإلغاء القرار الجمهوري المطعون فيه بالطلب رقم ١٣ لسنة ٤٥ ق فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة مستشار استناداً إلى أنه قد توافرت له الأهلية التي كانت متوافرة لزملائه الذين تخطوه في الترقية بمقتضى القرار المشار إليه ، فإن مؤدى هذا الحكم - على ما جرى به قضاء المحكمة - ليس اعتبار الطالب في درجة مستشار في تاريخ تنفيذ ذلك القرار فحسب ، وإنما إنسحاب أثر إلغاء القرار إلى القرارات الجمهورية اللاحقة متى كان من شأنها إقصاؤه عن الترقية أسوة بزملاءه الذين يلونه في الأقدمية ، وما دام أن الوزارة لم تقدم دليلاً على وجود مسوغ طارئ من شأنه أن يحول دون ترقيته . ولما كان الثابت بالأوراق أن أهلية الطالب للترقية باقية على وضعها وأن الوزارة على هذا الأساس رفته إلى درجة مستشار ثم إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف ، وكان الطالب لم يستفيد بهذه الترقية إلا جزءاً من حقه فيما انتهت إليه المحكمة من القضاء بإلغاء تخطيه في الترقية إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ ، فإن حقه في متابعة زملائه الذين رقوا بمقتضى القرار المشار إليه يبقى قائماً مما يوجب لحاقه بهم عند ترقيةهم

إلى درجة نائب رئيس محكمة استئناف بالقرار الجمهوري رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٧ وتعد ترقيته لهذه الدرجة منذ تاريخ تنفيذ هذا القرار أسوة بهؤلاء الزملاء . أما عن طلب رد أقدميته بينهم في هذه الدرجة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٧٢ ، فإن ولاية هذه المحكمة مقصورة على قضاء الإلغاء ، إلا أن هذا الطلب نتيجة لازمة لإلغاء القرار المشار إليه مما يتحتم معه على الجهة المختصة إنفاذه .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد: المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى قرطام ، جلال الدين أنسي ، أحمد كمال سالم ، هاشم قراعة .

(٤)

الطلبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ ق ، ٢ لسنة ٤٣ ق « رجال القضاء »

(١) مرتبات •

أعضاء الهيئات القضائية الذين أميدوا إلى وظائفهم بأحكام قضائية أو تطبيقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٣ . عدم استحقاقهم لفروق مالية .

(٢) قضاة • عزل • تعويض •

عدم تقديم الطالب دليلاً على أن ضرراً مادياً لحقه نتيجة عزله من وظيفته القضائية . لشروع إلغاء قرارات عزل القضاة تشريعاً أو قضاءً . إلتجار ذلك تعويضاً مناسباً .

(٣) قرار • « قرار إداري » • تعويض • رجال القضاء •

القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب إلغائها أو التعويض عنها . طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن الأعمال المادية . خروج من ولاية محكمة النقض .

١ - إذا كان المرتب لا يستحق إلا مقابل العمل ، وكان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ يمنع صرف فروق مالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعادون إلى وظائفهم الأصلية سواء وفقاً لإحكامه أو تنفيذاً لأحكام قضائية ، فإن طلب إقتضاء الفرق بين المرتب والمعاش عن المدة من تاريخ إحالة الطالب إلى المعاش حتى عودته إلى وظيفته القضائية يكون على غير أساس .

٢ - إذا كان الثابت بالأوراق أن الطالب قد أعيد إلى وظيفته القضائية في أقدميته الأصلية التي كان عليها بين زملائه ولم يقدم أى دليل على أن ضرراً مادياً محققاً قد لحقه نتيجة عزله ، وكان في إعادته وباقى من مهلتهم قرارات العزل إلى وظائفهم السابقة بمقتضى قوانين أصدرها المشرع أو بموجب أحكام قضائية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - التعويض المناسب لما لحقهم

من أضرار أدبية في الظروف التي أحاطت بهم ، فإن طلب التعويض عن قرارات العزل يكون متعين الرقض .

٣ - طلبات الإلغاء التي تختص بها محكمة النقض والتعويض عنها تنصرف طبقاً لنص المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الدعوى - والمقابلة للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - إلى القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء ، وإذا كانت القرارات الإدارية هي تلك التي تفصح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة حولتها لها القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ، وكانت التصرفات التي نسب الطالب إلى بعض الأشخاص والجهات ارتكابها في حق لا تعلو أن تكون أعمالاً مادية وليست من قبيل القرارات الإدارية التي تقبل الطعن فيها بدعوى الإلغاء ، فإن طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذه الأعمال - أيأ كان وجه الحق فيه - يخرج عن ولاية محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث أن الطلبين استوفيا أوضاعهما الشكلية :
وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ الطالب كان قد تقدم بالطلب رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق « رجال القضاء » للحكم بإلغاء القرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ والقرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ وقرار وزير العدل رقم ٩٢٧ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنته من إحالته إلى المعاش وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ تقدم بالطلب رقم ٤٩ لسنة ٤١ ق « رجال القضاء » للحكم بإلغاء القرارين الجمهوري والوزاري سالف الذكر فيما تضمناه من عزله من ولاية القضاء والقرار الجمهوري رقم ٣٠٠٩ لسنة ٧١ فيما تضمنته من عدم إلغاء هذا العزل والقرار الجمهوري الصادر في ١٥ ديسمبر

سنة ١٩٧١ بتعيينه في وزارة الاقتصاد وبتعويضه عن الأضرار التي لحقت به نتيجة هذه القرارات^٢. وإذا قضت المحكمة بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٢ في الطلب رقم ٢١ لسنة ٣٩ ق بإلغاء القرارات المطعون فيها فيما تضمنته من إحالة الطالب إلى المعاش واعتبارها عديمة الأثر تقدم في ١٨ يناير ١٩٧٣ بالطلب رقم ٢ سنة ٤٣ ق « رجال القضاء » لتسوية حالته نفاذاً للحكم ، وقررت المحكمة ضم هذا الطلب إلى الطلب رقم ٤٩ لسنة ٤١ ق ، وقدم الطالب مذكرة بتعديل طلباته فيهما إلى إلزام رئيس الجمهورية ووزير العدل متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض فضلاً عن الفرق بين معاشه ومرتبته عن المدة من ٣١ أغسطس ١٩٦٩ إلى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٧٢ تاريخ عودته إلى القضاء نفاذاً للحكم الصادر بإلغاء قرار عزله ، مؤسماً طلبه على أنه بعد أن عزل من وظيفته القضائية بموجب القرار الجمهوري رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر تنفيذاً للقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ صدر القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧١ بإجازة إعادة تعيين أعضاء الهيئات القضائية الذين اعتبروا محالين إلى المعاش أو عينوا في وظائف أخرى تنفيذاً للقرار بقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ في وظائفهم السابقة في الهيئات القضائية ، وتنفيذاً له صدر القرار الجمهوري رقم ٣٠٠٩ لسنة ١٩٧١ بإعادة تعيين بعض أعضاء الهيئات القضائية في وظائفهم السابقة ، إلا أن هذا القرار أغفل تعيين الطالب في وظيفته القضائية وصدر قرار جمهوري بتعيينه في وزارة الاقتصاد ولم يعد إلى وظيفته تلك إلا بموجب الحكم الصادر في الطلب رقم ٢١ سنة ٣٩ ق « رجال القضاء » ، وإذا لحقت به أضرار مادية وأدبية من جراء هذه القرارات وما سبقها وما تلاها وما عمدت إليه بعض سلطات الدولة من تشكيل تنظيم سرى من بعض رجال القضاء وضع تقارير تضمنت من المقررات والقذف في حقه والنيل من اعتباره ما كان له أثره في ملاحقة سلطات الأمن له بمختلف أنواع المراقبة وإعفائه من رئاسة لجان الانتخاب والاستفتاء وإلغاء نذبه للعمل مستشاراً قانونياً لمحافظة القاهرة إلى أن انتهى الأمر بعزله من ولاية القضاء وإقصائه عن منصبه في نادي القضاة وتحقيق

سبل العيش أمامه بعد عزله بمنعه من السفر للعمل في الخارج والمصادرة على محاولاته الاشتغال بالمحاماه ، ومن ثم فقد تقدم بطليبه للحكم بتعويضه عن هذه الأضرار فضلاً عن أحقيته في اقتضاء الفرق بين معاشه ومرتبته في فترة عزله .
وطالب الحاضر عن الحكرية رفض الطالبين ، وأبدت النيابة الرأي برفضهما كذلك .

وحيث أنه لما كان المرتب لا يستحق إلا مقابل العمل ، وكان القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٣ يمنع صرف فروق مالية لأعضاء الهيئات القضائية الذين يعادون إلى وظائفهم الأصلية سواء وفقاً لأحكامه أو تنفيذاً لأحكام قضائية ، فإن طلب اقتضاء الفرق بين المرتب والمعاش عن المدة من تاريخ إحالة الطالب إلى المعاش حتى عودته إلى وظيفته القضائية يكون على غير أساس .

وحيث أنه عن طلب التعويض عن قرارات العزل ، فلما كان الثابت بالإوراق أن الطالب قد أعيد إلى وظيفته القضائية في أقدميته الأصلية التي كان عليها بين زملائه ولم يقدم أى دليل على أن ضرراً مادياً محققاً قد لحقه نتيجة عزله ، وكان في إعادته وباقي من شملهم قرارات العزل إلى وظائفهم السابقة بمقتضى قوانين أصدرها المشرع أو بموجب أحكام قضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - التعويض المناسب لما لحقهم من أضرار أدبية في الظروف التي أحاطت بهم ، فإن هذا الطلب يكون متعين الرفض .

وحيث أن طلبات الإلغاء التي تختص بها هذه المحكمة والتعويض عنها تنصرف طبقاً لنص المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ المنطبق على واقعة الدعوى والمقابلة للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إلى القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئون رجال القضاء ، وإذا كانت هذه القرارات الإدارية هي تلك التي تفصح بها جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة خولتها لها القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين ، وكانت التصرفات التي نسب الطالب إلى بعض الأشخاص والجهات ارتكابها في حقها لا تبدو أن تكون أعمالاً مادية وليست من قبيل

القرارات الإدارية التي تقبل الطعن فيها بدعوى الإلغاء ، فإن طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن هذه الأعمال — أياً كان وجه الحق فيه — يخرج عن ولاية هذه المحكمة . ولما تقدم يتعين رفض الطلبين .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد: المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد العزيز الجندى ، جلال الدين أنسى ، أحمد كمال سالم ، هاشم قراعة.

(٥)

الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء »

(١ ، ٢ ، ٣) رجال القضاء • تأديب •

- (١) لوزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم وقضاتها إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم . للعضو حق الاعتراض أمام اللجنة المختصة خلال أسبوع من تاريخ إبلاغه .
- (٢) إيداع أصل التنبيه المطعون عليه ملف الطالب ، خلو صورته المبلغة إليه من توقيع وزير العدل . لا ينال من سلامة التنبيه أو يعدم أثره .
- (٣) ثبوت أن توجيه التنبيه إلى الطالب له ما يبرره . النعى عليه بمخالفة القانون أو إساءة استغلال السلطة . خطأ .

١ - خولت المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ وزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم وقضاتها إلى كل ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم على أن يكون لهم إذا كان التنبيه كتابة حق الاعتراض عليه أمام اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ وذلك بطلب يرفعه القاضي خلال أسبوع من تاريخ تبليغه إياه إلى اللجنة المشار إليها وإذا لم يوجب القانون تبليغ أصل التنبيه إلى القاضي فإنه يجوز - إذا كان أصل التنبيه قد أودع ملف القاضي - تبليغه إياه بصورة منه ، ذلك أن الغاية من هذا التبليغ هو إحاطة القاضي علماً بمضمون التنبيه الذي أودع ملفه وتمكينه من الاعتراض عليه خلال الميعاد الذي حدده القانون والذي يبدأ من تاريخ هذا التبليغ .

٢ - إذ كان يبين من مطالعة الملف الخاص بالطالب أن أصل التنبيه المطعون عليه قد أودع الملف موقفاً عليه من وزير العدل . فإن خلو صورته المبلغة إلى الطالب من هذا التوقيع لا ينال من سلامة التنبيه أو يعدم أثره .

٣- إذ كان يبين من الاطلاع على الشكوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ ، والتحقيقات التي تمت فيها أن توجيه التنبيه إلى الطالب له ما يبرره فإن انتهى عليه بمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة يكون على غير أساس .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .
حيث أن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ الرئيس بالمحكمة تقدم بهذا الطلب ضد وزير العدل للحكم أصلياً بانعدام التنبيه المبلغ إليه بكتاب رئيس التفتيش القضائي المؤرخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٥ واحتياطياً بإلغائه لصدوره مشروباً بمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة ، وقال بياناً لطلبه أنه تلقى رفق كتاب رئيس التفتيش القضائي المشار إليه صورة خالية من التوقيع من تنبيه وجه إليه من وزير العدل بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٥ تضمنت أنه بعد أن أصدرت الدائرة التي يرأسها الطالب حكماً في الجلسة ١٦٤٦ سنة ١٩٧٥ مستأنف الزقازيق قضى غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد وتأخر به على ملف القضية وفي دفتر تنفيذ الأحكام وروول النيابة ، قام بمحو منطوق الحكم واستبدل به منطوقاً آخر يقضى بسقوط الاستئناف مما ترتب عليه تحرير نسختين أصليتين لحكمين مختلفين وقعهما وأودعنا ملف اللجنة مما ينطوي على تغيير حقيقة حكم بعد النطق به فضلاً عما في التوقيع على الحكمين من دلالة على الاستهتار بالواجب وعدم العناية به ، وإذا اعترض على هذا التنبيه أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رفضت تظلمه في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٥ ولم يخطر بقرارها حتى تاريخ رفع الطلب ، ونعى الطالب على التنبيه خلوه من توقيع وزير العدل الذي يستمد منه قوته وينتج آثاره ، هذا إلى أنه لم

يحدث تغييراً في الحكم القاضي بسقوط الاستئناف ، أما ما جرى على خلاف ذلك ففرد خطاً قلم الكتاب الذي درج على تحرير أسباب مثل هذه الأحكام على نماذج يوقعها القضاة ، وغاية ما يمكن نسبته إليه هو توقيع خطاً على الحكم القاضي بعدم قبول الاستئناف مما لا يستوجب التنبيه ، وطلب ضم ملف تظلم من تنبيه وجه إلى قاضي لتسبيه بإهماله في فقد قضايا قبلته اللجنة الحماسية وألغت التنبيه ، طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب تأسيساً على أن ما وقع من الطالب يمثل إخلالاً جسيماً بالعمل القضائي ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطلب .

وحيث أن المادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

قد حولت وزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم وقضاها إلى كل ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم على أن يكون لهم إذا كان التنبيه كتابة حق الاعتراض عليه أمام اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ - وذلك بطلب يرفعه القاضي خلال أسبوع من تاريخ تبليغه إياه إلى اللجنة المشار إليها . وإذا لم يوجب القانون تبليغ أصل التنبيه إلى القاضي فإنه يجوز - إذا كان أصل التنبيه قد أودع ملف القاضي . تبليغه إياه بصورة منه ، ذلك أن الغاية من هذا التبليغ هو إحاطة القاضي علماً بمضمون التنبيه الذي أودع ملفه وتمكينه من الاعتراض عليه خلال الميعاد الذي حدده القانون والذي يبدأ من تاريخ هذا التبليغ ، وإذا كان يبين من مطالعة الملف الخاص بالطالب أن أصل التنبيه المطعون عليه قد أودع الملف موقفاً عليه من وزير العدل ، فإن خلو صورته المبلغة إلى الطالب من هذا التوقيع لا ينال من سلامة التنبيه أو يعدم أثره ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الشكوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٥ والتحقيقات التي تمت فيها أن توجيه التنبيه إلى الطالب له ما يبرره فإن النعي عليه بمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض طلب الفائه .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد : المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري، وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى قرطام ، جلال الدين أنسي ، أحمد كمال سالم ، هاشم قراعة .

(٦)

الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء »

(١ ، ٢) **رجال القضاء • قانون • ترقية • اجراءات •**

(١) الشروط الواجب توافرها فيمن يولى إحدى الوظائف القضائية . الهدف منها . ليس لجهة الإدارة حيالها سلطة تقديرية .

(٢) التعيين في إحدى الوظائف القضائية من غير رجال القضاء أو بطريق الترقية . بلوغ سن معينة . شرط لتعيين وليس قيداً لمباشرة أعباء الوظيفة .

(٣) **رجال القضاء • قرار ادارى • سحب القرار الادارى •**

صدور قرار جمهورى بترقية الطالب لوظيفة مستشار رغم عدم بلوغه السن القانونية . قيامها بسحب القرار . لا خطأ . عدم التزامها بإخطار الطالب مسبقاً بالسحب .

١ - الشروط التى يوجب القانون توافرها فيمن يولى إحدى الوظائف العامة تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة فلا يجوز أن يعين في الوظيفة إلا من توافرت فيه هذه الشروط ، كما لا يجوز التحلل منها أو انتقاصها ، ولا تملك جهة الإدارة حيالها سلطة تقديرية .

٢ - المادتان ٣٨ ، ١١٦ / ١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ دللتا بعبارة صريحة لا لبس فيها على أن السن شرط من شروط التعيين في هذه الوظائف وليست مجرد قيد لمباشرة أعبائها . وإذ تنص المادة ١١٩ / ٢ على أنه « ولا يجوز أن يعين في وظيفة المحامى العام إلا من يجوز تعيينه في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف » وكانت كلمة « يعين » الواردة في النصوص المتقدمة قد وردت بصيغة عامة بحيث تشمل من يعين في أى من هذه الوظائف مباشرة من غير رجال القضاء والنيابة أو من يعين فيها بطريق الترقية ، فإنه

لا يسوغ تخصيص هذه النصوص بقصرها على من يعين في الوظيفة مباشرة ، لأن ذلك تقييد لمطلق النص وتخصيص لعمومه بغير مخصص ، يؤكد ذلك أن المشرع عندما أراد تخصيص حكم بعض النصوص ضمنها ما يدل على هذا التخصيص صراحة ، وإذ خلت المواد ٣٨ ، ١١٦ / ١ ، ١١٩ / ٢ من مثل هذا التخصيص فإنه يتعين التقييد بالشروط التي أوجبها ومنها شرط السن فيمن يعين في إحدى الوظائف المبينة بها سواء في ذلك من يعين فيها مباشرة أو بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها . ولو ترتب على ذلك حجب الترقية ممن لم يستوف السن المحددة لمن يشغل الوظيفة الأعلى ، وأنه وإن بدا أن هذا الأثر قد يجافي اعتبارات العدالة فإن علاج ذلك ليس بالأمر الذي يتوجه فيه إلى القضاء بل التوجه فيه يكون إلى التشريع . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٤٩ - والتي أحالت إليها المادة ١٣٠ - من أن تكون الترقية بالأقدمية مع الأهلية أو بالاختيار على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية لأن الترقية لا تكون بداهة إلا لمن استوفى شروط التعيين في الوظيفة الأعلى ومنها شرط السن .

٣ - إذ كان الثابت في الأوراق أن الطالب لم يكن قد بلغ الأربعين من عمره وقت صدور القرار الجمهوري رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٠ وبالتالي ما كان يجوز تعيينه في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف ولا في وظيفة المحامي العام ، فإن جهة الإدارة إذ سحبت القرار المذكور فيما تضمنته من تعيين الطالب في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف لا تكون قد خالفت القانون . وإذ لم توجب المادة ٧٩ إخطار من تمت ترقيته على خلاف أحكام القانون بقرار سحب الترقية قبل إصداره ، وكانت جهة الإدارة إذ تسحب القرار المعيب لتدارك الخطأ الذي وقعت فيه إنما تقوم بذلك على مسئوليتها وتحت رقابة محكمة النقض فإن النعي على القرار المطعون فيه بالبطلان أو بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث أن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع على ما يبين من الإطلاع على الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ رئيس النيابة من الفئة « أ » تقدم بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٤٥٨ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من سحب القرار الجمهورى رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتعيينه مستشاراً بمحاكم الاستئناف ، مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه أنه بعد صدور القرار الجمهورى رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٠ بترقيته إلى وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف طبقاً لأقدميته عادت وزارة العدل واستصدرت القرار المطعون فيه بسحب هذه الترقية استناداً إلى أنه لم يكن قد بلغ سن الأربعين التى تطلبها المادة ٣٨ من قانون السلطة القضائية فىمن يولى القضاء بمحاكم الاستئناف ولما كان سحب ترقية الطالب إلى وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف يعتبر تخطياً له فى الترقية إلى هذه الوظيفة وكانت وزارة العدل لم تخطره بهذا التخطى وسببه قبل صدور القرار المطعون فيه فإن هذا القرار يكون باطلاً . هذا إلى أنه لما كانت المادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية لم تشترط للتعين فى وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف بطريق الترقية سوى الأقدمية مع الأهلية ، وكان لا تلازم بين الترقية إلى هذه الوظيفة والقيام بأعبائها ، فإن عدم بلوغه السن المحدد فى المادة ٣٨ لولاية القضاء بمحاكم الاستئناف لا يحول دون ترقية إلى وظيفة مستشار بهذه المحاكم مع إسناد عمل آخر إليه ، أو تعيينه فى وظيفة محام عام التى لا يباشر شاغلها ولاية القضاء ، حفاظاً على الأقدمية التى اكتسبها بين أقرانه التى لا يجوز إهدارها لغير سبب يتصل بأهليته أو كفايته . طلبت الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه كذلك .

وحيث أن الشروط التي يوجب القانون توافرها فيمن يولى إحدى الوظائف العامة إنما تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة فلا يجوز أن يعين في الوظيفة إلا من توافرت فيه هذه الشروط ، كما لا يجوز التحلل منها أو انتقاصها ولا تملك جهة الإدارة حيالها سلطة تقديرية . وإذ تنص المادة ٣٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢٠ على أنه « يشترط فيمن يولى القضاء :

١ - أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية وكامل الأهلية المدنية .

٢ - ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة إذا كان التعيين بالمحاكم الابتدائية ، وعن أربعين سنة إذا كان التعيين بمحاكم الاستئناف وعن ثلاث وأربعين سنة إذا كان التعيين بمحكمة النقض .. » وتنص المادة ١١٦ / ١ على أنه « يشترط فيمن يعين مساعداً بالنيابة العامة أن يكون مستكملاً الشروط المبينة في المادة ٣٨ على ألا تقل سنه عن إحدى وعشرين سنة » . فقد دلنا بعبارة صريحة لا لبس فيها على أن السن شرط من شروط التعيين في هذه الوظائف وليست مجرد قيد لمباشرة أعبائها وإذ تنص المادة ١١٩ / ٢ على أنه :

« ولا يجوز أن يعين في وظيفة المحامي العام إلا من يجوز تعيينه في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف وكانت كلمة « يعين » الواردة في النصوص المتقدمة قد وردت بصيغة عامة بحيث تشمل من يعين في أي من هذه الوظائف مباشرة من غير رجال القضاء والنيابة أو من يعين فيها بطريقة الترقية ، فإنه لا يسوغ تخصيص هذه النصوص بقصرها على من يعين في الوظيفة مباشرة ، لأن ذلك تقييد لمطلق النص وتخصيص لعمومه بغير مخصص ، يؤكد ذلك أن المشرع عندما أراد تخصيص حكم بعض النصوص ضمنها ما يدل على هذا التخصيص ، صراحة ، من ذلك ما نص عليه في المادة ٤١ من أنه :

« متى توافرت الشروط الأخرى المبينة في هذا القانون جاز أن يعين رأساً في وظائف القضاء قضاة المحاكم الابتدائية السابقون .. » وما نص عليه في المادة ١١٦ من أنه : « ولا يجوز أن يعين أحد مباشرة من غير معاوني النيابة في وظيفة مساعد إلا » وكذلك ما نصت عليه المادة ١١٧ من أنه :

« يجوز أن يعين مباشرة في وظيفة وكيل النائب العام الموظفون الفنيون ، ويجوز أن يعين مباشرة وكلاء النائب العام من الفئة الممتازة أو رؤساء نيابة من الفنيين « ب » و « أ » من توافرت فيهم الشروط المبينة بالمادتين ٣٩ و ٤١ » ، وإذ نخلت المواد ٣٨ ، ١/١١٦ ، ٢/١١٩ من مثل هذا التخصيص فإنه يتعين التقيد بالشروط التي أوجبها ومنها شرط السن فيمن يعين في إحدى الوظائف المبينة بها سواء في ذلك من يعين فيها مباشرة أو بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها ، ولو ترتب على ذلك حجب الترقية عن من لم يستوف السن المحددة لمن يشغل الوظيفة الأعلى وأنه وإن بدا أن هذا الأثر قد يجافي اعتبارات العدالة فإن علاج ذلك ليس بالأمر الذي يتوجه فيه إلى القضاء بل التوجه فيه يكون إلى التشريع . لا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٤٩ - والتي أحالت إليها المادة ١٣٠ - من أن تكون الترقية بالأقدمية مع الأهلية أو بالاختيار على أساس درجة الأهلية وعند التساوي تراعى الأقدمية ، لأن الترقية لا تكون بداهة إلا لمن استوفى شروط التعيين في الوظيفة الأعلى ومنها شرط السن . لما كان ما تقدم وكان الثابت في الأوراق أن الطالب لم يكن قد بلغ الأربعين من عمره وقت صدور القرار الجمهوري رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٨٠ وبالتالي ما كان يجوز تعيينه في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف ولا في وظيفة المحامي العام فإن جهة الإدارة إذ سمحت القرار المذكور فيما تضمنه من تعيين الطالب في وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف لا تكون قد خالفت القانون . وإذ لم توجب المادة ٧٩ إخطار من تمت ترقيته على خلاف أحكام القانون بقرار سحب الترقية قبل إصداره ، وكانت جهة الإدارة إذ تسحب القرار المعيب لتدارك الخطأ الذي وقعت فيه إنما تقوم بذلك على مسئوليتها وتحت رقابة هذه المحكمة فإن النعي على القرار المطعون فيه بالبطلان أو بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

جلسة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨١

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد العزيز الجندي ، مصطفى قرطام ، أحمد كال سالم وهاشم قراعة .

(٧)

الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء »

(١) نقض « اختصاص محكمة النقض » . تأمينات اجتماعية « رجال القضاء » .

طلبات رجال القضاء والنيابة بحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين . من المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت . اختصاص محكمة النقض دون غيرها بنظرها ولو كانت المدة محل النزاع سابقة على التحاقهم بالقضاء أو النيابة العامة .

(٢ ، ٣) تأمينات اجتماعية « طلب ضم مدة خدمة »

طلب رجل القضاء ضم مدة خدمة سابقة له بوزارة الداخلية طبقاً للمادة ٣٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرض المنازعة على اللجنة المختصة بهيئة التأمين . لجوئه إلى المحكمة مباشرة . أثره . عدم قبول الطلب . مادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . طلب رجل القضاء ضم مدة خدمة سابقة له طبقاً للمادة ١٧٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . توجيهه إلى وزير العدل . جواز اللجوء إلى القضاء مباشرة دون عرض على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . علة ذلك .

(٤) رجال القضاء . تأمينات اجتماعية « الفصل بغير الطريق التأديبي » .

طلب رجل القضاء ضم مدة خدمة سابقة طبقاً للمادة ١٧٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل . شرطه . أن يكون قد فصل من عمله السابق بغير الطريق التأديبي .

١ - إذ كانت المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

تنص على اختصاص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء والنيابة العامة أو لورثتهم ، وكان قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد جعل مدة الاشتراك في التأمين هي الفاصل بين استحقاق المعاش أو المكافأة في حالة انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد ، وجعلها من أسس تحديد مقدارها ومقدار بعض المزايا الأخرى التي كفلها للعاملين بأحكامه ، فإن المنازعة المتعلقة بطلب حساب مدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين تكون من صميم المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت التي تختص محكمة النقض دون غيرها بالفصل فيها

بالنسبة لرجال القضاء والنيابة العامة ولورثتهم ، ولو كانت المدة المتنازع بشأنها سابقة على التحاقهم بالقضاء أو النيابة لما لها من أثر في تحديد مستحقاتهم وورثتهم من المعاش أو المكافأة ومن المزايا الأخرى التي كفلها القانون ، ويكون الدفع بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب على غير أساس .

٢ - إذ كان الطالب قد لجأ إلى محكمة النقض للحكم بحساب مدتين متميزتين ضمن مدة اشتراكه في التأمين التي سوى معاشه على أساسها ، أولاهما المدة التي قضاها في وظيفة بوزارة الداخلية ، والثانية المدة من تاريخ انتهاء خدمته بتلك الوزارة إلى تاريخ تعيينه في القضاء ، ولما كان حق الطالب في حساب المدة الأولى يستند إلى نص المادة ٣٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وكان المشرع لم يخرج المنازعات الناشئة عن تطبيق حكم هذه المادة من القواعد العامة التي أوردها ذلك القانون سواء فيما تعلق بتقديم الطلب والفصل فيه والتداعي بشأنه ، ومن ثم فإن الطلب المستند إلى هذه المادة يتعين أن يوجه إلى هيئة التأمين المختصة ، ويسرى في شأنه الحكم العام الذي أورده المشرع في المادة ١٥٧ من ذات القانون ومن مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه اعتباراً من ٩ يناير سنة ١٩٧٧ تاريخ نشر قرار وزير التأمينات الصادر بتشكيل اللجان المنصوص عليها في تلك المادة لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة بعرض منازعاتهم على تلك اللجان . إذ كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن الطالب لم يتوجه أصلاً بطلب إلى هيئة التأمين المختصة لضم مدة خدمته السابقة بوزارة الداخلية إلى مدة اشتراكه في التأمين عملاً بالمادة ٣٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وإنما تقدم به إلى وزير العدل بصفته ، ومن ثم فإن لجوءه إلى محكمة النقض مباشرة للحكم بضم تلك المدة قبل أن يصدر قرار من الجهة المختصة - هيئة التأمين - بقبوله أو رفضه يجعل دعواه بهذا الصدد غير مقبولة .

٣- أما بالنسبة لطلب ضم المدة الثانية والتي استند فيها الطالب إلى نص المادة ١٧٦ من قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فإنه إذ نصت تلك المادة على أن طلبات الإفادة من أحكامها تقدم إلى الوزير المختص وليس إلى هيئة التأمينات المختصة بما مفاده أن الطعن على القرار يرفع مباشرة إلى القضاء فتخرج المنازعة عن نطاق المنازعات التي حظرت المادة ١٥٧ من القانون المذكور اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب لعرضها على لجان فحص المنازعات المنصوص عليها فيها .

٤- مفاد نص المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ لا ينطبق - وعلى ما يدل عليه صريح لفظها - إلا على حالات من فصلوا بغير الطريق التأديبي ، ولا يفيد منه من انتهت خدمته عن غير ذلك الطريق ، أياً كان سبب انتهاء الخدمة ، ولما كان الثابت من ملف خدمة الطالب وما حواه من مستندات أنه لم يفصل من خدمته بوزارة الداخلية وإنما رفع اسمه من سجل العاملين بتلك الوزارة لاعتباره مستقبلاً بانقطاعه عن العمل بغير إذن أو عذر رغم إنذاره ، فإنه لا يفيد من حكم تلك المادة ، ويكون طلبه حساب المدة من تاريخ انتهاء خدمته في تلك الوزارة وإلى تاريخ تعيينه في القضاء دون مقابل ضمن مدة الاشتراك في التأمين التي يسوى معاشه على أساسها - على غير سند من القانون .

الحکمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث أن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أن المستشار تقدم إلى هذه المحكمة فى ۱۹ مارس سنة ۱۹۸۰ بطلب ضد وزير العدل ووزير الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بصفاتهم أبدى فيه أنه بعد تخرجه من كلية الحقوق عين بتاريخ ۲۴ مايو سنة ۱۹۴۵ بوزارة الداخلية فى وظيفة فنية بإدارة الجوازات والجنسية ثم فصل منها بغير الطريق التأديبى اعتباراً من ۶ يناير سنة ۱۹۵۱ فاشتغل بالحمامة إلى أن عين رئيس محكمة فئة « أ » فى ۲۱ أكتوبر سنة ۱۹۷۴ وإذا كانت مدة خدمته منذ تعيينه فى القضاء وإلى حين بلوغه من التقاعد فى ۱۵ أكتوبر سنة ۱۹۸۰ لا تعطيه الحق فى معاش وكانت المادة ۳۲ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ۷۹ لسنة ۱۹۷۵ تجزى لمن انتهت خدمته قبل الانتفاع بقانون التأمين والمعاشات رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۵۶ ثم أعيد للخدمة بالجهاز الإدارى للدولة أن يطلب حساب مدة خدمته السابقة التى قضيت بإحدى وظائف الدولة ضمن مدة الاشتراك فى التأمين التى يسوى المعاش على أساسها ، كما أجازت المادة ۱۷۶ لمن سبق فصله بغير الطريق التأديبى قبل ۱۱ مارس ۱۹۶۳ وكانت مدة خدمته لا تعطيه الحق فى معاش أن يطلب إعادة تسوية المعاش استناداً إلى عدم صحة قرار الفصل متى ترتب على حساب مدة الفصل استحقاقه معاشاً ، فإنه تقدم بطلبين إلى وزير العدل لحساب مدة الخدمة التى قضاهما فى وزارة الداخلية ، والمدة من تاريخ فصله من عمله فيها إلى تاريخ تعيينه فى القضاء ، ضمن مدة الاشتراك فى التأمين عملاً بالمادتين سالفى الذكر ، وإذا قررت اللجنة المشكلة بوزارة العدل طبقاً للمادة ۱۷۶ عدم اختصاصها بنظر الطلب لاختصاص وزارة الداخلية بمسألته أقام هذه الدعوى للحكم بحسب المدين المذكورتين دون مقابل فى مدة الاشتراك فى

التأمين التي يسوى معاشه على أساسها . دفعت الحكومة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب لتعلقه بشئون سابقة على تعيين الطالب في القضاء ، وطلب في الموضوع الحكم برفضه تأسيساً على أن الطالب لم يفصل من عمله السابق بوزارة الداخلية وإنما أنهت خدمته باعتباره مستقلاً لانقطاعه عن العمل بدون إذن فلا تنطبق في شأنه المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعي دفعت النيابة بعدم قبول الطلب إذ لم يتقدم الطالب قبل اللجوء إلى هذه المحكمة بطلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على لجنة فحص المنازعات لتسويته بالطرق الودية عملاً بالمادة ١٥٧ من القانون المذكور .

وحيث أنه إذ تنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص الدوائر المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرقات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء والنيابة العامة أو لورثتهم ، وكان قانون التأمينات الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد جعل مدة الاشتراك في التأمين هي الفاصل بين استحقاق المعاش أو المكافأة في حالة انتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد ، وجعلها من أسس تحديد مقدارهما ومقدار بعض المزايا الأخرى التي كفلها للمعاملين بأحكامه ، فإن المنازعة المتعلقة بطلب حساب مدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين تكون من صميم المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت التي تختص هذه المحكمة دون غيرها بالفصل فيها بالنسبة لرجال القضاء والنيابة ولورثتهم ، ولو كانت المدة المتنازع بشأنها سابقة على التحاقهم بالقضاء أو النيابة لما لها من أثر في تحديد مستحقاتهم وورثتهم من المعاش أو المكافأة ومن المزايا الأخرى التي كفلها القانون ، ويكون الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الطلب على غير أساس .

وحيث أنه عن الدفع بعدم القبول ، فإنه لما كان الطالب قد لجأ إلى هذه المحكمة للحكم بحساب مدتين متميزتين ضمن مدة اشتراكه في التأمين التي يسوى معاشه على أساسها ، وأولاهما المدة التي قضاهما في وظيفة بوزارة الداخلية

والثانية المدة من تاريخ انتهاء خدمته بتلك الوزارة إلى تاريخ تعيينه في القضاء ولما كان حق الطالب في حساب المدة الأولى يستند إلى نص المادة ٣٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وكان المشرع لم يخرج المنازعات الناشئة عن تطبيق حكم هذه المادة من القواعد العامة التي أوردها ذلك القانون سواء فيما يتعلق بتقديم الطلب والفصل فيه والتداعي بشأنه ، ومن ثم فإن الطلب المستند إلى هذه المادة يتعين أن يوجه إلى هيئة التأمين المختصة ، ويسرى في شأنه الحكم العام الذي أورده المشرع في المادة ١٥٧ من ذات القانون ، ومن مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه اعتباراً من ٩ يناير سنة ١٩٧٧ تاريخ نشر قرار وزير التأمينات الصادر بتشكيل اللجان المنصوص عليها في تلك المادة لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على تلك اللجان . أما بالنسبة للمدة الثانية والتي استند فيها الطالب إلى نص المادة ١٧٦ فإنه إذ نصت تلك المادة على أن طلبات الإفادة من حكمها تقدم إلى الوزير المختص - وليس إلى هيئة التأمينات المختصة - وناطت بلجنة أو أكثر في كل وزارة تشكل على النحو الذي حددته تحقيق الطلب والفصل فيه بقرار مسبب ونهائي - نصت على أنه « ويجوز الطعن أمام محكمة القضاء الإداري في قرارات اللجنة وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ إخطار ذوى الشأن بها » . مما مفاده أن الطعن على القرار يرفع مباشرة إلى القضاء فتخرج المنازعة فيه عن نطاق المنازعات التي حظرت المادة ١٥٧ اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب لعرضها على لجان فحص المنازعات المنصوص عليها فيها . إذ كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن الطالب لم يتوجه أصلاً بطلب إلى هيئة التأمين المختصة لضم مدة خدمته السابقة بوزارة الداخلية إلى مدة اشتراكه في التأمين عملاً بالمادة ٣٢ وإنما تقدم به إلى وزير العدل بصفته ، ومن ثم فإن لجوءه إلى هذه المحكمة مباشرة للحكم بضم تلك المدة قبل

أن يصدر قرار من الجهة المختصة - هيئة التأمين - بقبوله أو رفضه يجعل دعواه هذا الصدد غير مقبولة .

وحيث أن الطلب بالنسبة للمدة الثانية قد استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث أنه لما كانت المادة ١٧٦ من قانون التأمين الاجتماعي آنف البيان المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ إذ تنص على أنه « ومع عدم الإخلال بالأحكام القضائية النهائية الصادرة قبل ١١ مارس سنة ١٩٦٣ يكون لأصحاب المعاشات الذين فصلوا بغير الطريق التأديبي قبل هذا التاريخ وللمستحقين عنهم طلب إعادة تسوية المعاش استناداً إلى عدم صحة قرارات فصلهم ، ويقدم الطلب إلى الوزير المختص خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون . »
وينتفع بالأحكام المتقدمة من سبق فصله بغير الطريق التأديبي وكانت مدة خدمته لا تعطيه الحق في معاش إذا ما ترتب على حساب مدة الفصل استحقاقه معاشاً .. « فإن حكمها لا ينطبق - وعلى ما يدل عليه صريح لفظها - إلا على حالات من فصلوا بغير الطريق التأديبي ، ولا يغير منه من انتهت خدمته عن غير ذلك الطريق أياً كان سبب انتهاء الخدمة . ولما كان الثابت من ملف خدمة الطالب وما حواه من مستندات أنه لم يفصل من عمله في وزارة الداخلية وإنما رفع إسمه من سجل العاملين بتلك الوزارة لاعتباره مستقبلاً بانقطاعه عن العمل بغير إذن أو عذر رغم إنذاره ، فإنه لا يغير من حكم تلك المادة ، ويكون طلبه حساب المدة من تاريخ انتهاء خدمته في تلك الوزارة وإلى تاريخ تعيينه في القضاء دون مقابل ضمن مدة الاشتراك في التأمين التي يسوى معاشه على أساسها - على غير مستند من القانون . »

جلسة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد: المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري وعضوية السادة المستشارين:
محمد عبد العزيز الجندى ، مصطفى قرطام ، جلال الدين أنسى ، أحمد كال سالم .

(٨)

الطلب رقم ٨٢ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء »

(١) رجال القضاء • كتابة •

طلب تعديل كفاية الطالب في تقرير التفتيش إلى درجة « فوق المتوسط » . ثبوت أن
مآخذ التقرير لم يكن لمعظمها أثر وأنه فصل في عدد كبير من القضايا اقتضت جهداً في
الفصل فيها . أثره . إيجابته طلبه .

(٢) ترقية • « تخطى في الترقية » • قرار ادارى •

تعديل كفاية الطالب إلى درجة « فوق المتوسط » . أثره . إلغاء القرار فيما تضمنته من
تخطيه في الترقية وما يترتب على ذلك من آثار .

١ - إذ يبين من تقرير التفتيش على عمل الطالب في شهرى ديسمبر ١٩٧٩
وبيناير ١٩٨٠ أنه كان رئيساً لدائرة عهد إليها بالفصل في قضايا مدنية وتجارية
كلية وإيجارات وضرائب وإفلاس . وأنه على تعدد أنواع هذه القضايا فإنها
قد فصلت في عدد مناسب منها أسهم فيه الطالب بأكثر من نصيبه ومنها قضايا
قدم الطالب صور الأحكام التي حرر أسبابها اقتضت جهداً في الفصل فيها
ولم يعرض لها التقرير بالإفصاح أو يتناولها بالتقدير ، وكان الكثير من المآخذ
التي حواها التقرير لا تعدو أن تكون من الهنات غير ذات الأثر على وجه الحق
في الحكم ، فإن المحكمة ترى أن كفاية الطالب عن عمله في هذه الفترة تقدر
بدرجة « فوق المتوسط » .

٢ - إذ كان تقدير كفاية الطالب على هذا النحو يؤهله للترقية إلى درجة
رئيس محكمة من الفئة « أ » أسوة بأقرانه الذين تمت ترقيتهم بالقرار المطعون
فيه ، فإن ذلك القرار إذ تخطاه في الترقية إليها يكون مخالفاً للقانون ويتعين
لذلك إلغاؤه في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ رئيس المحكمة من الفئة « ب » تقدم بهذا الطلب في ٦ سبتمبر سنة ١٩٨٠ للحكم بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « أ » مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه إن وزارة العدل استندت في تخطيه في الترقية إلى أن كفايته قدرت بدرجة « متوسط » في تقرير التفتيش على عمله في شهرى ديسمبر سنة ١٩٧٩ ويناير سنة ١٩٨٠ ، ولما كان هذا التقرير وإن سلم بوفرة إنتاج الطالب إلا أنه نسب إليه أن ما فصل فيه كان من النوع السهل اليسير وأنه عزف عن الفصل في عديد من القضايا كما عني بتقصي المآخذ على عمل الطالب ولو كانت من قبيل الهنات ، وبذلك أهدر ما بذله الطالب من جهد في عمله يشهد به تعدد أنواع القضايا التي فصل فيها والبحوث القانونية التي عرض لها ، ولما كانت اللجنة الحماسية رغم ذلك ، ورغم سبق تقدير كفاية الطالب بدرجة فوق المتوسط في تقريرين متتاليين وقت أن كان قاضياً ، قد رفضت تظلمه من هذا التقرير وأقرت تخطيه في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة بالقرار المطعون فيه ، فإنه تقدم بهذا الطلب . طلبت الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأي برفضه كذلك .

وحيث أنه إذ تبين من تقرير التفتيش على عمل الطالب في شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ ويناير سنة ١٩٨٠ أنه كان رئيساً لدائرة نيط بها الفصل في قضايا مدنية وتجارية كلية وإيجارات وضرائب وإفلاس ، وأنه على تعدد أنواع هذه القضايا فإنها قد فصلت في عدد مناسب منها أسهم فيه الطالب بأكثر من نصيبه ومنها قضايا قدم الطالب صور الأحكام التي حرر أسبابها اقتضت جهداً في الفصل فيها ولم يعرض لها التقرير بالإفصاح أو يتناولها بالتقدير ، وكان

الكثير من المآخذ التي خواها التقرير لا تعلو أن تكون من الهفوات غير ذات الأثر على وجه الحق في الحكم ، فإن المحكمة ترى أن كفاية الطالب عن عمله في هذه الفترة تقدر بدرجة « فوق المتوسط » ولما كان تقدير كفايته على هذا النحو يؤهله للترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة « أ » أسوة بأقرانه الذين تمت ترقيتهم بالقرار المطعون فيه ، فإن ذلك القرار إذ تخطاه في الترقية إليها يكون مخالفاً للقانون ، ويتعين لذلك إلغاؤه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد: المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري، وعضوية السادة المستشارين: محمد عبد العزيز الجندي ومصطفى قرطام، جلال الدين أنسي، أحمد كمال سالم.

(٩)

الطلب رقم ٢ لسنة ٤٩ ق « رجال القضاء »

رجال القضاء • تأمينات اجتماعية •

الرجوء إلى الزعماء قبل تقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لعرض النزاع على اللجنة المختصة. أثر ذلك. عدم قبول الطلب. المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

— إذ نص قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في المادة ١٥٧ منه على أن « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص، وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين قبل الرجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية، ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه ». وكان قد صدر بتشكيل هذه اللجان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٧٦ ومن ثم فإنه من تاريخ نشر هذا القرار في ٩ يناير سنة ١٩٧٧ لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين الرجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على تلك اللجان، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطالب رفع طلبه إلى هذه المحكمة في ٨ يناير ١٩٧٩ دون أن يسبقه بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات المختصة لعرض النزاع على اللجان سالفة الذكر فإن طلبه يكون غير مقبول.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل أن المستشار تقدم بهذا الطلب فى ٨ يناير سنة ١٩٧٩ للحكم بتعديل معاشه ليكون مساوياً لمعاش الوزير اعتباراً من ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية وقال بياناً لطلبه أنه بلغ سن التقاعد فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٨ وسوى معاشه على أساس مبلغ ١٦٦,٦٧٠ فى حين أنه يستحق معاشاً مساوياً لمعاش الوزير إذ تجاوزت مدة اشتراكه عشرين سنة وقضى فى وظيفة نائب رئيس محكمة النقض مدة تزيد على سنة ، دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب لعدم اتباع الطالب ما تقضى به المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ من وجوب تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على لجان فحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون المشار إليه قبل رفع الدعوى أبدت النيابة الرأى برفض الطلب .

وحيث إن قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نص فى المادة ١٥٧ منه على أن تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص ، وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية ، ولا يجوز رفع الدعوى قبل مضي ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب المشار إليه وقد صدر بتشكيل هذه اللجان قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٧٦ ، ومن ثم فإنه من تاريخ نشر هذا القرار فى ٩ يناير سنة ١٩٧٧ لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين

اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على تلك اللجان ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطالب رفع طلبه المائل إلى هذه المحكمة في ٨ يناير سنة ١٩٧٩ دون أن يسبقه بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات المختصة لعرض النزاع على اللجان سالفه الذكر فإن طلبه يكون غير مقبول .

جلسة ٢٣ من يونيو سنة ١٩٨١

برئاسة : السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري، وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى قرطام جلال الدين أنسي، أحمد عادل سالم، وهاشم قراعة .

(١٠)

الطلب رقم ٨٣/٣٧ لسنة ٤٩ ق « رجال القضاء »

(١) حكم . ترقية . « تخطى في الترقية » .

الحكم بإلغاء قرار تخطى الطالب في الترقية لعيب شكلي . أثره . استعادة الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهلية الطالب للترقية .

(٢) أهلية . ترقية . اقليمية .

الحكم بإلغاء قرار تخطى الطالب في الترقية . ثبوت أهليته وصدور قرار بترقيته بعد ذلك دون الارتداد بأقدميته إلى ما كانت عليه . خطأ . علة ذلك .

١ - إذا كان الحكم الصادر في الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق « رجال القضاء » قد قضى بإلغاء قرار تخطى الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة أ لما شابه من عيب شكلي وأورد بأسبابه أنه لا يترتب على هذا الإلغاء بذاته أحقية الطالب في الترقية إلى الدرجة المذكورة ، وإنما تستعيد به الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهلية الطالب للترقية في تاريخ صدور القرار الملغى ، فإن طلب الطالب تفسير هذا الحكم بأنه ترتب عليه بمجرد أحقيته في الترقية إلى هذه الدرجة يكون متعين الرفض .

٢ - إذا كان الثابت في الأوراق أنه تم التفتيش على عمل الطالب - بعد الحكم بإلغاء تخطيه في الترقية إلى ذات الدرجة - خلال شهرى ديسمبر سنة ١٩٧٩ ويناير سنة ١٩٨٠ وثبتت أهليته للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « أ » وتمت ترقيته إليها بالفعل بما يتساوى بها مع أقرانه الذين سبقوا ترقيتهم بالقرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ فإن القرار المطعون فيه الصادر بترقية الطالب إلى تلك الوظيفة إذ لم يرتد بأقدميته إلى ما كانت عليه وقت صدور القرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ يكون قد خالف القانون ويتعين إلغاؤه في هذا الخصوص .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث أن الطالبين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل فى أن الأستاذ كان قد تدرج فى وظائف القضاء حتى رقى رئيساً للمحكمة من الفئة « ب » ثم استقال وأعيد تعيينه فى ذات الوظيفة بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٩ على أن يكون أقدم الرؤساء فيها . وإذ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ مغفلاً ترقيته إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « أ » مع ترقية زملائه التالين له فى الأقدمية إليها ، ودون أن تخطر الوزارة بهذا التخطى ، فقد طعن فى هذا القرار بالطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق « رجال القضاء » لإلغائه فى هذا الخصوص . وفى ١٠ يونيو سنة ١٩٨٠ حكمت المحكمة بإلغاء القرار المذكور لما شاب تخطى الطالب من عيب شكلى . تقدم الطالب بطلب لتفسير هذا الحكم باعتباره مرقى إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « أ » فى تاريخ إقرار الحركة التى تخطى فيها كآثر من آثار الحكم بإلغاء تخطيه . وبعد أن فتش على عمل الطالب وثبتت أهليته للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « أ » ، وصدر القرار الجمهورى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٨٠ بترقيته إليها دون أن يرتد هذا القرار بأقدميته إلى ما كانت عليه وقت تخطيه ، فقد تقدم بالطلب رقم ٨٣ سنة ٥٠ ق « رجال القضاء » لإلغائه فيما تضمنه من عدم رد أقدميته إلى ما كانت عليه بين أقرانه وقت صدور القرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ . ضمت المحكمة طلب التفسير إلى الطلب رقم ٨٣ سنة ٥٠ ق « رجال القضاء » ليصدر فيها حكم واحد ، طلبت الحكومة رفض الطلبين ، إذ لا يشوب الحكم المطلوب تفسيره غموض أو إبهام ، ولا يجوز أن ترتد ترقية الطالب إلى تاريخ ترقية أقرانه بالقرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ لأنه

لم يكن قد توافرت له وقتئذ الأهلية اللازمة لذلك ، ولجمدت النيابة الرأي برفض الطلب .

وحيث أنه لما كان الحكم الصادر في الطلب رقم ٣٧ لسنة ٤٩ ق « رجال القضاء » قد قضى بإلغاء قرار تخطي الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة « أ » لما شابه من عيب شكلي ، وأورد بأسبابه أنه لا يترتب على هذا الإلغاء بذاته أحقية الطالب في الترقية إلى الدرجة المذكورة ، وإنما تستعيد به الجهة الإدارية سلطتها في تقدير أهلية الطالب للترقية في تاريخ صدور القرار الملغى ، فإن طلب الطالب تفسير هذا الحكم بأنه يترتب عليه بمجرد أحقيته في الترقية إلى هذه الدرجة يكون متعين الرفض .

وحيث أنه لما كان الثابت في الأوراق أنه تم التفتيش على عمل الطالب خلال شهر ديسمبر سنة ١٩٧٩ ويناير سنة ١٩٨٠ وثبتت أهليته للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « أ » وتمت ترقيته إليها بالفعل بما يتساوى بها مع أقرانه الذين سبقوا ترقية بالقرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ ، فإن القرار المطعون فيه الصادر بترقية الطالب إلى تلك الوظيفة إذ لم يرتد بأقدميته إلى ما كانت عليه وقت صدور القرار رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٧٩ يكون قد خالف القانون ويتعين إلغاؤه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٣ من يونية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد العزيز الجندي ، مصطفى قرطام ، جلال الدين أنسي ، أحمد كمال سالم .

(١١)

الطلب رقم ٩٤ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء »

ترقية « التخطي في الترقية » • أقدمية •

تخطي الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة « ب » في حركتين متتاليتين لحصوله على تقريرين متتالين بدرجة « متوسط » . رفض المحكمة تظلمه من التقريرين . أثره . حصوله بعد ذلك على تقريرين وترقيته . طلب الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه أصلاً . غير جائز .

١ - إذ كان الثابت من الإخطارين المؤرخين ٢ فبراير سنة ١٩٧٦ و ١٢ يونيو سنة ١٩٧٨ المقدمين من الطالب ومن مطالعة ملفي الطلبين ٢١٢ لسنة ٤٦ ق ، ٨٠ لسنة ٤٨ ق « رجال القضاء » المرفقين أن تخطي الطالب في الترقية في الحركة القضائية الصادرة سنة ١٩٧٨ لم يكن مردده عدم وجود تقارير تفتيش على أعماله بل يرجع إلى أن كفايته قدرت بدرجة متوسط في تقرير التفتيش على عمله خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر سنتي ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، وقد تظلم منهما إلى اللجنة الحماسية التي رفضت تظلمه فأقام الطلب ٢١٢ لسنة ٤٦ ق طعناً على قرارها برفض تظلمه من أول التقريرين والطلب رقم ٨٠ لسنة ٤٨ ق طعناً على قرارها برفض تظلمه من التقرير الثاني وعلى قرار تخطيه في الترقية في الحركة القضائية التي صدر بها قرار جمهوري في سبتمبر ١٩٧٨ فقضت هذه المحكمة في ٢٥ مارس سنة ١٩٨٠ برفض الطلبين استناداً إلى أن تقدير كفاية الطالب بدرجة متوسط في كل من التقريرين يقوم على أسباب مستمدة من أصول تؤدي إليها وأنه لم يحصل في تقريرين متوالين على درجة فرق المتوسط قبل أي من الحركات التي تخطى فيها ، لما كان ذلك وكانت أقدمية الطالب قد عدلت نتيجة لتخطيه في الترقية في الحركة القضائية التي صدرت سنة ١٩٧٨ وأصبحت له أقدمية جديدة استقرت بالحكم الصادر في

الطلب رقم ٨٠ لسنة ٤٨ ق ، وكان القرار الجمهوري المطعون فيه قد التزم بترتيب أقدمية الطالب بين أقرانه على نحو ما استقرت عليه ، فإنه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ٤ أكتوبر سنة ١٩٨٠ تقدم الأستاذ... رئيس المحكمة من الفئة « ب » هذا الطلب مبدئياً أن وزارة العدل أخطرت قبل صدور الحركتين القضائيتين في سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ بأنهما لم تشملاه رغم حلول دوره في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة لعدم استيفائه تقارير الكفاية التي تؤهله للترقية لها ، وبعد إيداع تقريرين عن كفايته صدر قرار جمهوري في ٥ سبتمبر سنة ١٩٨٠ متضمناً ترقيته إلى رئيس بالمحكمة « ب » دون الرجوع بأقدميته إلى ما كانت عليه أصلاً في وظيفة قاض قبل الحركتين المشار إليهما مخالفاً بذلك ما استقر من مبادئ مقتضاها رد أقدميته بعد الترقية إلى ما كانت عليه من قبل وانتهى إلى طلب الحكم بتعديل القرار الجمهوري المطعون فيه ورد أقدميته في وظيفة رئيس بالمحكمة إلى سنة ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب تأسيساً على أن كفاية الطالب قدرت بدرجة متوسط في تقريرى التفتيش على أعماله خلال سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ مما استتبع تخطيه في الترقية إلى وظيفة رئيس بالمحكمة في الحركة القضائية الصادرة في سبتمبر سنة ١٩٧٨ وهو ما أدى إلى تعديل أقدميته فأصبحت له أقدمية جديدة استقرت برفض طعنه على قرار تخطيه في الترقية ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطلب .

وحيث ان الثابت من الإخطارين المؤرخين ٢ فبراير سنة ١٩٧٦ ،
 و١٢ يولية سنة ١٩٧٨ المقدمين من الطالب ومن مطالعة ملفي الطالبين رقمي ٢١٢
 سنة ٤٦ ق ، و ٨٠ سنة ٤٨ ق رجال القضاء المرفقين أن تخطي الطالب في
 الترقية في الحركة القضائية الصادرة سنة ١٩٧٨ لم يكن مرده عدم وجود
 تقارير تفتيش على أعماله بل يرجع إلى أن كفايته قدرت بدرجة متوسط في
 تقرير التفتيش على عمله خلال شهرى أكتوبر ونوفبر سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٧
 وقد تظلم منهما إلى اللجنة الحماسية التي رفضت تظلمه فأقام الطلب رقم ٢١٢
 لسنة ٤٦ ق طعناً على قرارها برفض تظلمه من أول التقريرين والطلب رقم ٨٠
 لسنة ٤٨ ق طعناً على قرارها برفض تظلمه من التقرير الثاني وعلى قرار تخطيه
 في الترقية في الحركة القضائية التي صدر بها قرار جمهوري في سبتمبر ١٩٧٨ ،
 فقضت هذه المحكمة في ٢٥ مارس سنة ١٩٨٠ برفض الطالبين استناداً إلى أن تقدير
 كفاية الطالب بدرجة متوسط في كل من التقريرين يقوم على أسباب مستمدة
 من أصول تؤدي إليها وأنه لم يحصل في تقريرين متوالين على درجة فوق
 المتوسط قبل أى من الحركات التي تخطى فيها ، لما كان ذلك وكانت أقدمية الطالب
 قد تعدلت نتيجة لتخطيه في الترقية في الحركة القضائية التي صدرت سنة ١٩٧٨
 وأصبحت له أقدمية جديدة استقرت بالحكم الصادر في الطلب رقم ٨٠ لسنة ٤٨ ق
 وكان القرار الجمهوري المطعون فيه قد التزم بترتيب أقدمية الطالب بين
 أقرانه على نحو ما استقرت عليه ، فإنه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة
 استعمال السلطة مما يتعين معه رفض الطلب :

جلسة ٢٣ من يولية سنة ١٩٨١

برئاسة السيد: المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد العزيز الجندي ، مصطفى قرطام ، جلال الدين أنسي ، هاشم قراعة .

(١٢)

الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء »

(١ ، ٢) مرتبات • تعيين •

(١) تعيين الطالب وهو من غير رجال القضاء أو النيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية .
أثره . وجوب ألا يقل مرتبه عن مرتب من يليه في الأقدمية . إجراء التسوية يكون وقت إلحاقه بالعمل القضائي .

(٢) تعيين الزميل المطلوب المساواة به قاضياً في تاريخ لاحق لتعيين الطالب . أثره .
طلب الأخير مساواة مرتبه به . لا محل له . لا يخل ذلك بحقه في المطالبة مستقبلاً بما قد
يترتب له من حقوق إعمالاً للمادة ١ من القانون ١١ لسنة ١٩٨١ .

١ - مفاد الفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ -
وقبل تعديلها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ - يدل ، وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية ، على أن المشرع لم يهدف بهذا النص إلى تقرير ميزة مطلقة لمن يعين في إحدى الوظائف القضائية من غير رجال القضاء والنيابة العامة يفيد منها طوال مدة عمله القضائي ، وإنما هدف إلى وضع معيار يتعين مراعاته عند تحديد مرتبه وبدلاته فأوجب مساواته فيها مع من يلونه في الأقدمية وهو ما يقتضي إجراء هذه التسوية وقت إلحاقه بالعمل القضائي باعتباره الطرف المناسب لما هدف إليه المشرع وتحقيقاً للتسوية بينه وبين سائر أعضاء الهيئة القضائية بعد أن أصبح فرداً منهم .

٢ - إذ كان الثابت أن الأستاذ عين قاضياً في تاريخ لاحق لتعيين الطالب فإن طلب الأخير مساواة مرتبه به يكون على غير أساس متعين الرفض ولا يخل ذلك بحقه في المطالبة مستقبلاً بما قد يترتب له من حقوق إعمالاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ . . .
القاضي تقدم بهذا الطلب وانتهى فيه إلى طلب الحكم بتعديل مرتبه إلى مبلغ
٩١,٤٣٣ ج شهرياً اعتباراً من تاريخ تعيينه ثم إلى ١٠٨,٠١٢ ج اعتباراً من مايو
سنة ١٩٧٨ مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً له انه والأستاذ
. . . عينا من غير رجال القضاء والنيابة العامة في وظيفة قاض
بالقرار الجمهوري رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٧ الصادر في ١٥ فبراير سنة ١٩٧٧
كما عين الأستاذ . . . في ذات الوظيفة بقرار صادر في مايو
سنة ١٩٧٨ ، ولما كان مرتبه الأساسي قد حدد بمبلغ ٨٠ جنياً شهرياً في حين
حدد مرتب زميله الأول بمبلغ ٩١,٤٣٣ ج ومرتب زميله الثاني بمبلغ ١٠٨,٠١٢ ج
رغم أنه يسبقهما في الأقدمية وكان يجب طبقاً للمادة الثامنة من القانون رقم ١٧
لسنة ١٩٧٦ أن يتساوى مرتبه من تاريخ تعيينه بمرتب الأول وأن يتساوى
بمرتب الثاني اعتباراً من تاريخ تعيين هذا الأخير فقد تقدم بطلبه . قدمت
الحكومة بياناً بالحالة المالية لكل من الطالب وزمليه المذكورين وفوضت الرأي
للمحكمة في تعديل مرتب الطالب إلى مبلغ ٩١,٤٣٣ ج من تاريخ تسلمه العمل
ورفض ما عدا ذلك ، وأبدت النيابة الرأي بإجابة الطلب في شقه الأول
ورفضه في شقه الثاني .

وحيث ان النص في الفقرة الرابعة من البند التاسع من قواعد تطبيق جدول
المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية المعدلة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ -
وقبل تعديلها بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ - على أنه « لا يجوز أن يقل مرتب
وبدلات من يعين من غير رجال القضاء والنيابة العامة في إحدى الوظائف
القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في الوظيفة التي عين فيها ،

يدل - وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع لم يهدف بهذا النص إلى تقرير ميزة مطلقة لمن يعين في إحدى الوظائف القضائية من غير رجال القضاء والنيابة العامة يفيد منها طوال مدة عمله القضائي ، وإنما هدف إلى وضع معيار يتعين مراعاته عند تحديد مرتبه وبدلاته فأوجب مساواته فيها مع من يلونه في الأقدمية وهو ما يقتضي إجراء هذه التسوية وقت إلحاقه بالعمل القضائي باعتباره الطرف المناسب لما هدف إليه المشرع وتحقيقاً للتسوية بينه وبين سائر أعضاء الهيئة القضائية بعد أن أصبح فرداً منهم . وإذ كان الثابت أن الأستاذ عين قاضياً في تاريخ لاحق لتعيين الطالب فإن طلب الأخير مساواة مرتبه به يكون على غير أساس متعين الرفض وإذا حدد مرتب الطالب عند تعيينه بمبلغ ٨٠ جنيه على حين حدد مرتب زميله الأستاذ خلاف المعين معه تالياً له في الأقدمية في ذات الوظيفة بمبلغ ٩١,٤٣٣ ج فإنه يتعين إجابة الطالب إلى طلبه في شأن مساواة مرتبه بمرتب هذا الزميل اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل ، ولا يخل ذلك بحقه في المطالبة مستقبلاً بما قد يترتب له من حقوق إعمالاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية.

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٨١

برئاسة السيد : المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
جلال الدين رافع ، محمود حسن رمضان ، جلال الدين أنسى ، واصل علاء الدين .

(١٣)

الطلب رقم ٥٠ لسنة ٥٠ القضائية « رجال القضاء »

(١ ، ٢) اعارة • خدمات « صندوق الخدمات ، الإعانة الاجتماعية » •

(١) إحالة عضو الهيئة القضائية - السابق عمله بالخارج عن طريق الإعارة أو التعاقد الشخصي -
إلى المعاش . استحقاقه الإعانة الاجتماعية . شرطه .

(٢) إحالة الطالب إلى المعاش . استمراره في ممارسة المحاماة . أثره . عدم استحقاقه وأسرته
التمتع بخدمات الصندوق الصحية والاجتماعية .

١ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥
إذ خول لوزير العدل إصدار قرار بتنظيم الصندوق وتحديد قواعد الإنفاق منه
فإن ما أورده في قراراته من شروط للانتفاع بخدمات الصندوق هدف بها
تحقيق الغاية من التشريع لا يشكل مخالفة للقانون أو الدستور ، وإذ كانت المادة
٣٠ مكرر أولاً من القرار الوزاري رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقرار
رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يصرف لعضو الهيئة القضائية السابق
الذي أحيل إلى المعاش بسبب بلوغه سن التقاعد أو لأسباب صحية في الفترة
من ٢٦ يولية سنة ١٩٧٥ حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧ إعانة قدرها ١٥٠٠ جنيه
ولا يسرى ذلك إذا كان العضو قد سبق إعارته للعمل بالخارج أو كان قد
عمل بطريق التعاقد الشخصي في أية جهة خارجية أو هيئة دولية حتى ولو
لم يكن معاراً بالفعل وكانت مدة عمله في مصر بعد عودته إليها من الإعارة
أو التعاقد تقل عن المدة التي قضها بالخارج ، وكان لا خلاف بين الطالب
والحكومة في أنه كان معاراً للعمل بدولة البحرين في المدة من ٢١ أبريل
سنة ١٩٧٤ إلى ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٦ ، ثم عاد إلى مصر وعمل بها إلى أن أحيل
إلى التقاعد في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ ، وبذلك لا يكون قد قضى في العمل

بعد عودته مدة مساوية على الأقل لمدة الإعارة ، ومن ثم فإن مطالبته بالإعانة المقررة بالمادة سالفة الإشارة تكون على غير أساس .

٢ - إذ كان الطالب قد أقر بمحضر جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ أنه بعد إحالته إلى التقاعد عمل ولا يزال يعمل بالمحاماة ، وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن نظام الصندوق والخدمات يوقف سريانه بالنسبة لمن يعمل بالمحاماة أو أى عمل آخر عملاً بنص المادة ١٥-١ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٣١-ب من اللائحة الصحية والاجتماعية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ ، فإنه لا يحق للطالب التمتع هو وأسرته بهذه الخدمات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل فى أن السيد نائب رئيس محكمة استئناف القاهرة السابق... تقدم بهذا الطلب ضد وزير العدل ورئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية للهيئات القضائية ابتغاء الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يؤدى له مبلغ ألف وخمسمائة جنيه وبأحقية وأسرته فى استمرار التمتع بما يوفره الصندوق من خدمات صحية واجتماعية أخرى وبما تقدره المحكمة من تعويض عن الحرمان من هذه الحقوق . وقال بياناً لطلبه انه أحيل إلى التقاعد فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ دون أن يتقاضى الإعانة الاجتماعية المقررة بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، وقرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ فى شأن تنظيم خدمات الصندوق كما حرم وأسرته من التمتع بالخدمات الصحية والاجتماعية التى كفلها القانون المشار إليه وذلك بحجة عدم استيفائه الشرائط التى أوجبها القرارات الوزارية

توافرها فيمن يحق له صرف الإعانة الاجتماعية والتمتع بتلك الخدمات .
وإذ كان ما وضعه القرار رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ و ٣ لسنة ١٩٧٧ ،
والقرارات الأخرى الصادرة تنفيذاً لقانون إنشاء الصندوق من قيد على عموم
النص في هذا القانون من كفالة الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية على إطلاقهم
الحاليين منهم والسابقين لا سند له من نصوصه ويخالف حكم المادة ١٤٤ من
الدستور فقد تقدم بطلبه .

وحيث إن الحاضر عن الحكومة قدم مذكرة تمسك فيها برفض الطلب
لقيام المانع من صرف الإعانة إلى الطالب إذ أنه لم يقض في العمل بمصر بعد
عودته من الإعارة مدة مساوية على الأقل لمدة إعارته - وهو ما شرط لصرف
الإعانة الاجتماعية للعضو الذي أعير للعمل في الخارج قبل إحالته إلى المعاش ،
وأيضاً فإنه يمارس مهنة المحاماة فلا يحق له ولأسرته الانتفاع بالخدمات التي
يقدمها الصندوق طوال مدة اشتغاله بهذه المهنة إعمالاً للقواعد الواردة
بالقرار الوزاري رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ ولا أساس بالتالي لطلبه التعويض
عن حرمانه من هذه الخدمات ، وأبدت النيابة الرأي برفض الطلب .

وحيث إنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ٣٦
لسنة ١٩٧٥ إذ خول لوزير العدل إصدار قرار بتنظيم الصندوق وتحديد
قواعد الإنفاق منه فإن ما أورده في قراراته من شروط للانتفاع بخدمات
الصندوق يهدف بها لتحقيق الغاية من التشريع لا يشكل مخالفة للقانون أو
الدستور وكانت المادة ٣٠ مكرر أولاً من القرار الوزاري رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥
المضافة بالقرار رقم ١٩٣٠ لسنة ١٩٧٩ تنص على أنه « يصرف لعضو الهيئة
القضائية السابق الذي أحيل إلى المعاش بسبب بلوغه سن التقاعد أو لأسباب
صحية في الفترة من ٢٦ يولية سنة ١٩٧٥ حتى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٧٧ إعانة
قدرها ١٥٠٠ ج ولا يسرى ذلك إذا كان العضو قد سبق إعارته للعمل
بالخارج أو كان قد عمل بطريق التعاقد الشخصي في أية جهة خارجية أو هيئة
دولية حتى ولو لم يكن معاراً بالفعل وكانت مدة عمله في مصر بعد عودته إليها
من الإعارة أو التعاقد تقل عن المدة التي قضها بالخارج ، وكان لا خلاف

بين الطالب والحكومة في أنه كان معاراً للعمل بدولة البحرين في المدة من ٢١ أبريل سنة ١٩٧٤ إلى ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٦ . ثم عاد إلى مصر وعمل بها حتى أحيل إلى التقاعد في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٦ وبذلك لا يكون قد قضى في العمل بعد عودته مدة مساوية على الأقل لمدة الإعاره فإن مطالبتة بالإعانة المقررة بالمادة سالفة الإشارة يكون على غير أساس متعينة الرفض .

وحيث إنه بالنسبة لطلب الاستمرار في التمتع بالخدمات الصحية والاجتماعية فلما كان الطالب قد أقر بمحضر جلسة ١٣ أكتوبر سنة ١٩٨١ أنه بعد إحالته إلى التقاعد عمل ولا يزال يعمل بالحمامة، وكان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن نظام الصندوق والخدمات يوقف سريانه بالنسبة لمن يعمل بالحمامة أو أي عمل آخر عملاً بنص المادة ١٥-١ من قرار وزير العدل رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٧٥ والمادة ٣١-ب من اللائحة الصحية والاجتماعية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ ، فإنه لا يحق للطالب التمتع هو وأسرته بهذه الخدمات وبالتالي يكون هذا الطلب في غير محله واجب الرفض .

وحيث إنه وقد تبين عدم أحقية الطالب في تحصيل الخدمات موضوع الطلب فإن طلبه التعويض عن حرمانه منها يكون على غير أساس خليفاً بالرفض .

جلسة ٨ من ديسمبر ١٩٨١

برئاسة السيد : المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد طه منجر ، محمود حسن رمضان ، جلال الدين أنسى ، واصل علاء الدين .

(١٤)

الطلبان رقما ٦٠ لسنة ٤٩ ق ، ١٠٤ لسنة ٥٠ القضائية « رجال القضاء »

(١) إجراءات • تأمينات اجتماعية •

المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
وجوب عرضها على اللجان المختصة قبل اللجوء إلى القضاء . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب .

(٢) تأمينات اجتماعية « التحكيم الطبى » •

لجوء المؤمن عليه إلى التحكيم الطبى ليس إلزامياً . إختياره هذا الطريق لاقتضاء حقوقه .
أثره . وجوب التزامه بقرار لجنة التحكيم . علة ذلك . نهائية القرار وعدم قابليته للطعن .

١ - مؤدى نص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على اللجان المشار إليها بالمادة سالفة البيان وذلك اعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ فى ٩ يناير سنة ١٩٧٧ بتشكيل تلك اللجان ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطلب رقم ٦٠ لسنة ٤٩ ق قد رفع إلى هذه المحكمة فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ دون أن يسبقه تقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لعرض النزاع على اللجان سالفة الذكر ، فإنه يكون غير مقبول .

٢ - أجازت المادة ٦١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ للمؤمن عليه أن يتقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات بطلب لإعادة النظر فى قرار اللجنة الطبية المختصة بعدم إصابته بمرض مهنى ، وأوجبت المادة ٦٢ من ذات القانون على الهيئة إحالة الطلب إلى لجنة تحكيم يصدر

بتشكيلها وتنظيم أعمالها قرار من وزير التأمينات لتصدر قراراً ملزماً لطرفي النزاع ، مما مفاده أن الالتجاء إلى التحكيم الطبي ليس إلزامياً على المؤمن عليه ولكنه إذا اختار هذا الطريق لاقتضاء حقوقه ، فإن قرار لجنة التحكيم الصادر في موضوع المنازعة يكون نهائياً وغير قابل للطعن فيه منه ويتعين عليه التزامه وعدم التحلل منه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ تقدمت السيدة ... عن نفسها وبصفقتها - بطلب قيد برقم ٦٠ لسنة ٤٩ ق « رجال القضاء » للحكم باعتبار وفاة المرحوم الأستاذ ... إصابته عمل وتسوية المعاش المستحق عنه على هذا الأساس مع صرف الفروق المستحقة . وقالت بياناً لطلبها إن زوجها المذكور توفي بتاريخ ٩ يولية ١٩٧٧ إبان عمله رئيس محكمة بمحكمة اسكندرية الابتدائية بعد إصابته بجلطة في القلب وضغط دم مرتفع نتيجة لإجهاده وإرهاقه في العمل ، مما يعد إصابته عمل ، فطالبت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بتسوية معاشه على هذا الأساس ، ورغم أن الهيئة نوهت في كتابها المؤرخ ٢٤ مارس سنة ١٩٧٩ إلى مدير اللجان الطبية بأن الحالة تعتبر إصابته عمل ، فقد أخطرتها اللجنة الطبية المختصة في ١ أبريل سنة ١٩٧٩ بأن وفاة مورثها لا تعتبر إصابته عمل ، فلجأت إلى لجنة التحكيم الطبية التي انتهت بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بعدم الموافقة على اعتبار الوفاة ناتجة عن إصابته عمل ، ولأن المستندات التي قدمتها تقطع باعتبار حالة الوفاة ناتجة عن الإجهاد في العمل فقد تقدمت بالطلب للحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠ تقدمت بطلب آخر عن ذات الطلبات قيد برقم ١٠٤ لسنة ٥٠ ق أبانت فيه عن سبق تقديمها طلباً إلى اللجنة المختصة بفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي . دفع

محامي الحكومة بعدم قبول الطلب رقم ٦٠ لسنة ٤٩ ق لرفعه قبل التقدم بطلب إلى لجنة فحص المنازعات المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، واتمس رفض الطلب رقم ١٠٤ لسنة ٥٠ ق ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بإجابة الطالبة إلى طلباتها .

وحيث إن النص في المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على أن « تنشأ بالهيئة المختصة لجان لفحص المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون يصدر بتشكيلها وإجراءات عملها ومكافآت أعضائها قرار من الوزير المختص . وعلى أصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين وغيرهم من المستفيدين ، قبل اللجوء إلى القضاء تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض النزاع على اللجان المشار إليها لتسويته بالطرق الودية » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز لأصحاب الأعمال والمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وغيرهم من المستحقين اللجوء إلى القضاء قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض منازعاتهم على اللجان المشار إليها بالمادة سالفة البيان ، وذلك اعتباراً من تاريخ نشر قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ في ٩ يناير سنة ١٩٧٧ بتشكيل تلك اللجان . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطلب رقم ٦٠ لسنة ٤٩ ق قد رفع إلى هذه المحكمة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ دون أن يسبقه تقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات لعرض النزاع على اللجان سالفة الذكر ، فإنه يكون غير مقبول .

وحيث إن المادة ٦١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ أجازت للمؤمن عليه أن يتقدم إلى الهيئة العامة للتأمينات بطلب لإعادة النظر في قرار اللجنة الطبية المختصة بعدم إصابته بمرض مهني ، وأوجبت المادة ٦٢ من ذات القانون على الهيئة إحالة الطلب إلى لجنة تحكيم يصدر بتشكيلها وتنظيم أعمالها قراراً من وزير التأمينات لتصدر قراراً ملزماً إطر في النزاع ، مما مفاده أن الالتجاء إلى التحكيم الطبي ليس إلزامياً على المؤمن ،

ولكنه إذا اختار هذا الطريق لاقتضاء حقوقه ، فإن قرار لجنة التحكيم الطبي الصادر في موضوع المنازعة يكون نهائياً وغير قابل للطعن فيه منه ويتعين عليه التزامه وعدم التحلل منه . لما كان ذلك وكان الثابت أن الطالبة طلبت إعادة النظر في قرار اللجنة الطبية الصادر في ١ أبريل سنة ١٩٧٩ ، أمام لجنة التحكيم الطبي المختصة ، وصدر قرار اللجنة الأخيرة بعدم الموافقة على اعتبار الحالة إصابة عمل ، فإن الطلب إذ بني على تعيب موضوعي لقرار اللجنة سالف البيان ، يكون على غير أساس مما يتعين معه رفضه .

جلسة ٨ من ديسمبر ١٩٨١

برئاسة / السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد جلال الدين رافع ، محمد طه منجر ، محمود حسن رمضان وجمال الدين أنسي.

(١٥)

الطلب رقم ٢١١ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » :

- (١) اجراءات « الصفة » « رئيس المجلس الاعلى للهيئات القضائية »
توجيه الطلب إلى رئيس الجمهورية بصفته رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية. غير مقبول .
- (٢) اجراءات « علم جواز نظر الطلب » .
رفض طلب إلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من رفض إعادة أقدمية الطالبين إلى ما كانت عليه قبل صدوره . الطعن في القرار اللاحق بذات الطلب . غير جائز .
- (٣) اجراءات . ترقية .
إستقرار أقدمية الطالبين برفض الطعن في قرار التخطي في الترقية . الطعن في القرار اللاحق فيما تضمنه من عدم الرجوع بالأقدمية إلى ما كانت عليه قبل التخطي بالقرار السابق . وجوب القضاء برفض الطلب .

١ - لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا شأن للمجلس الأعلى للهيئات القضائية بالمنازعات التي تقوم بين رجال القضاء وبين الجهة الإدارية فلا يقبل توجيه الخصومة إليه ، فإن توجيه الطلب إلى رئيس الجمهورية بصفته رئيساً له يكون غير مقبول .

٢ - إذ كان البين من ملونات الحكم الصادر في الطلب رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق السابق تقديمه من الطالبين وآخرين أنهم تقدموا به للحكم لهم بإلغاء القرار الجمهوري الصادر بالحركة القضائية في سنة ١٩٧٤ فيما تضمنه من رفض إعادة أقدميّاتهم إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ وقد قضى برفض الطلب ، وكان هذا الطلب هو بذاته موضوع الشق الأول من الطلبات المعروضة في الطلب ، المائل فإنه يتعين القضاء بعدم جواز نظره في هذا الخصوص .

٣ - متى كان الثابت أن أقدمية جديدة قد تقررت للطالبين بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ الذي تحصن في بالحكم الطلب رقم ٨٧

لسنة ٤٤ ق ، فإن القرار الجمهورى رقم ٧٨٤ لسنة ١٩٧٦ - المطلوب إلغاؤه - إذ لم يمس الأقليمية الجديدة التى استقرت للطالبين لا يكون قد انطوى على إساءة لاستعمال السلطة ويكون طلب إلغاؤه متعين ائرفض .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الطالبين تقدموا فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦ بطلب قيد برقم ٢١١ سنة ٤٦ ق « رجال القضاء » اختصموا فيه كلا من السيد رئيس الجمهورية بصفته رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية والسيد وزير العدل طالبين الحكم بإلغاء القرارين الجمهوريين الصادرين بالحركتين القضائيتين فى سنتى ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ وذلك فيما تضمناه من رفض إعادة أقدمياتهم إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ ، وقالوا بياناً لطلبهم إن وزارة العدل تخططهم فى الترقية بالقرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ بدعوى انضمامهم إلى تنظيم الطلبة الاشتراكية القاهرية . وهذا ادعاء ثبت فسادهُ وتم حفظ التحقيقات التى أجريت معهم وأنهم لم يطعنوا فى هذا القرار لأن القانون لم يكن يجيز لهم ذلك وإذ أجريت الحركة القضائية فى سنة ١٩٧٤ دون تعديل أقدمياتهم إلى ما كانت عليه قبل تخطيطهم وذلك رغم سبق ترقية من نسب إليهم الانضمام إلى التنظيم المشار إليه دون المساس بأقدمياتهم ثم صدر القرار الجمهورى بالحركة القضائية فى سنة ١٩٧٦ معيياً بذات العيب الذى ينطوى على تفرقة فى المعاملة وإساءة لاستعمال السلطة فقد تقدموا بطلبهم . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية بصفته رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية لرفعه على غير ذى صفة لأنه لا شأن لهذا المجلس فى الخصومة القائمة بين الطالبين ووزارة العدل وبعدم جواز نظره بالنسبة لطلب إلغاء القرار الجمهورى الصادر بالحركة القضائية فى سنة ١٩٧٤ لسبق

الفصل فيه في الطلب رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق ، والتمس رفض الطلب في شقه الآخر لعدم مساس القرار بالأقدميات التي استقرت للطالبين ، وأبدت النيابة الرأي بقبول هذين الدفعين ورفض الطلب في شقه الثاني .

وحيث إنه عن الدفع المبدى بعدم قبول الطلب لرفعه على غير ذى صفة فهو في محله ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا شأن للمجلس الأعلى للهيئات القضائية بالمنازعات التي تقوم بين رجال القضاء وبين الجهة الإدارية فلا يقبل توجيه الخصومة إليه ، فإن توجيه الطلب إلى رئيس الجمهورية بصفته رئيساً له يكون غير مقبول .

وحيث إن البين من مدونات الحكم الصادر في الطلب رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق السابق تقديمه من الطالبين وآخرين أنهم تقدموا به للحكم لهم بإلغاء القرار الجمهورى الصادر بالحركة القضائية في سنة ١٩٧٤ فيما تضمنه من رفض إعادة أقدمياتهم إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ وقد قضى برفض الطلب وإذا كان هذا الطلب هو بذاته موضوع الشق الأول من الطلبات المعروضة في الطلب المائل فإنه يتعين القضاء بعدم جواز نظره في هذا الخصوص .

وحيث إنه عن طلب إلغاء القرار الجمهورى الصادر بالحركة القضائية في سنة ١٩٧٦ وتعديل أقدمية الطالبين بإعادة أقدمياتهم إلى ما كانت عليه قبل تخطيطهم بالقرار الجمهورى رقم ٤ لسنة ١٩٧٢ فإنه لما كان الثابت أن أقدمية جديدة قد تقررت للطالبين بمقتضى هذا القرار الذى تحصن بالحكم في الطلب رقم ٨٧ لسنة ٤٤ ق المشار إليه آنفاً فإن القرار الجمهورى رقم ٧٨٤ لسنة ١٩٧٦ إذ لم يمس الأقدمية الجديدة التي استقرت للطالبين لا يكون قد انطوى على إساءة لاستعمال السلطة ويكون الطلب في هذا الخصوص متعين الرفض .

جلسة ٨ من ديسمبر ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد طه سنجر ، ومحمود حسن رمضان ، وجلال الدين أنسى ، واصل علاء الدين .

(١٦)

الطلب رقم ٤٥ لسنة ٥٠ القضائية « رجال القضاء »

(١٠ ، ٢) قضاة • صلاحية • تأديب •

عمل مجلس الصلاحية . ماهيته . . مجرد تقييم لحالة القاضي في مجموعها من حيث صالحته للاستمرار في وظيفته القضائية . لا يعتبر من قبل المحاكمة التأديبية .

ثبوت فقد القاضي لأسباب الصلاحية لولاية القضاء . مؤداه . وجوب إحالة إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة غير قضائية .

- ١ - عمل المجلس المختص المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في دعوى الصلاحية لا يعتبر من قبيل المحاكمة التأديبية بل هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مجرد تقييم لحالة القاضي في مجموعها من حيث صلاحيته للاستمرار في وظيفته القضائية .
- ٢ - أوجبت المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية على المجلس المختص في حالة ثبوت دعوى الصلاحية أن يقدر إحالة القاضي إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية ، وهما تدبيران يقتضيهما فقد القاضي لأسباب الصلاحية لولاية القضاء ، إذ متى انتفت صلاحيته لها فقد تعين إبعاده عن تولى المناصب القضائية وذلك إما بإحالة إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى بعيداً عن السلك القضائي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ٢٤ يولية سنة ١٩٧٩ طلب وزير العدل من المجلس المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ النظر في أمر صلاحية الطالب

لولاية القضاء إعمالاً لحكم المادة ١١١ من هذا القانون لأنه في المدة من ١ إلى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٨ إبان عمله وكيلاً لنيابة غرب الإسكندرية الكلية أخل إخلالاً جسيماً بواجبات وظيفته ومقتضياتها بأن تواطأ مع شريك في عقار بالاسكندرية للإضرار بشريك آخر وسلب حيازته للوحدة السكنية التي اختص بها في هذا العقار ، وقد تمكن من تحقيق مآربه هذا بما اتخذته من إجراءات قضائية معيبة استغل فيها سلطة وظيفته ، مما ينال من الأمانة والنزاهة التي ينبغي أن يتحلى بها القاضي ويفقده أسباب الصلاحية لتولي منصب القضاء . وفي ١ أبريل سنة ١٩٨٠ أصدر المجلس قراراً بقبول الطلب ونقل القاضي المدعى عليه إلى وظيفة أخرى غير قضائية تعادل وظيفته الحالية . فتقدم بهذا الطلب في ٣٠ أبريل سنة ١٩٨٠ للحكم بإلغاء قرار المجلس ورفض طلب وزير العدل النظر في صلاحيته لولاية القضاء . ونعى الطالب على هذا القرار الخطأ في القانون والفساد في الاستدلال وإساءة استعمال السلطة . وفي بيان ذلك يقول إنه بالرغم من أن شهوده في التحقيق الذي أجرته إدارة التفتيش القضائي ومنهم المؤجر نفسه قد أبدوه في أنه عندما استأجر الوحدة السكنية لم يكن يعلم بأنها مخصصة للشاكي وفي حيازته ، إلا أن القرار المطعون فيه طرح شهادتهم دون مبرر وعول في ثبوت علمه بذلك على ما قرره شهود الشاكي في هذا الخصوص مع أن لهم من صلة القربى به والمصاهرة ما يدعوهم إلى مجاملته فضلاً عما شاب أقوالهم من تضارب وتناقض ، كما استند القرار في ثبوت تواطئه مع المؤجر لسلب حيازة الشاكي للوحدة السكنية وسلوكه في التقاضي بشأنها مسلكاً غير لائق استغل فيه سلطة وظيفته إلى ما ورد في هذا الخصوص بأسباب الحكم الصادر في الدعوى المستعجلة بعدم الاعتداد بإجراءات التنفيذ الخاصة بتمكينه من العين المؤجرة وما شهد به في التحقيق موظفو محكمة الاسكندرية ممن باشروا بحكم عملهم إجراءات التقاضي في هذا النزاع ، في حين أن ما جاء بأسباب ذلك الحكم ليست له حجية الأمر المقضي لصدوره في دعوى مستعجلة وأن ما شهد به موظفو المحكمة لا يفيد استغلاله وظيفته فيما سلكه من إجراءات قضائية تمت جميعها في حدود

القانون وهو ما يعيب القرار المطعون فيه بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال فضلاً عما لحقه من عيب إساءة استعمال السلطة لعدم ملاءمة الجزاء الموقع لما نسب إليه .

طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب ، وأبدت النيابة الرأي برفضه كذلك .

وحيث إن عمل المجلس المخصوص المنصوص عليه في المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في دعوى الصلاحية لا يعتبر من قبيل المحاكمة التأديبية بل هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مجرد تقييم لحالة القاضي في مجموعها من حيث صلاحيته للاستمرار في وظيفته القضائية . ولما كان القرار المطعون فيه قد حصل وقائع الدعوى مما له أصل ثابت بالأوراق وأقام الدليل عليها من أقوال شهود الشاكي وموظفي محكمة الاسكندرية الذين باشروا بحكم عملهم إجراءات التقاضي بخصوص العين موضوع النزاع ومن القرائن السائغة التي أوردها ومنها ما استظهره الحكم بعدم الاعتداد بتمكين الطالب من العين - والذي تأيد استثنافياً فيما بعد - من شواهد على مسلك الطالب في النزاع ، وهو ما يعززه ما أثبت في التحقيقات على لسان المؤجر نفسه من أنه أخبر الطالب عند استئجار الشقة بأن مفتاحها في حوزة الشريك ، كل ذلك مما يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها القرار من أن الطالب تواطأ مع المؤجر لسلب حيازة الشريك وأن تصرفاته لا تتفق مع ما يتعين أن يكون عليه مسلك رجل القضاء من البعد بنفسه وبوظيفته عن كل ما يشينها أو ينال من قدسيته الأمر الذي يفقده أسباب الصلاحية لولاية القضاء ، فإن القرار لا يكون قد خالف القانون أو شابه الفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية قد أوجبت على المجلس المختص في حالة ثبوت دعوى الصلاحية أن يقرر إحالة القاضي إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية ، وهما تدبيران يقتضيهما فقد القاضي لأسباب الصلاحية لولاية القضاء ، إذ متى انتفت صلاحيته لها فقد تعين إبعاده عن

تولى المناصب القضائية وذلك إما بإحالة إلى المعاش أو نقله إلى وظيفة أخرى بعيداً عن السلك القضائي . وإذا لم يقض القرار المطعون فيه بإحالة الطالب إلى المعاش وهو أشد التدبيرين واكتفى بنقله إلى وظيفة أخرى غير قضائية : فإنه لا مجال للنعي عليه بإساءة استعمال السلطة أو الغلو في الجزاء المناسب ، ومن ثم يكون الطلب قد أقيم على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٨ من ديسمبر ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوزي ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد جلال الدين رافع ، محمود حسن رمضان ، جلال الدين أنسي ، واصل علاء الدين .

(١٧)

الطلب رقم ٥ لسنة ٥١ القضائية « رجال القضاء »
اجراءات « ميعاد الطعن » .

طلب تعديل الأقدمية المحددة بقرار التعيين . من طلبات الإلغاء . وجوب تقديمه خلال
ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية .

لما كان تعديل أقدمية الطالب لا يتأتى إلا بإلغاء قرار تعيينه فيما تضمنه
من تحديد تلك الأقدمية ، فإن طلبه يكون من طلبات الإلغاء التي يتعين
تقديمها عملاً بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ خلال
ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان
صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً ، لما كان ذلك وكان قرار تعيين
الطالب مساعداً للنيابة والمتضمن تحديد أقدميته قد نشر بالجريدة الرسمية
١٨ فبراير سنة ١٩٨٠ ، وكان الطلب لم يقدم إلا في ٢٠ يناير سنة ١٩٨١ ،
فإنه يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع – على ما يبين من الأوراق – تتحصل في أنه بتاريخ
٢٠ يناير سنة ١٩٨١ تقدم . . . مساعد النيابة بهذا الطلب للحكم بتعديل
أقدميته بين زملائه مساعدي النيابة المعينين معه في ذات القرار الجمهوري
وقال في بيان ذلك إنه عين مساعداً للنيابة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٠ إلا أنه

وضع في أقدمية خاطئة بعد زميله الأستاذ . . . الذي عين معه في نفس القرار - رغم أنه أقدم منه ، فقد قدم الطلب للحكم له بطلباته . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد ودفعت النيابة بذات الدفع .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه لما كان تعديل أقدمية الطالب لا يتأتى إلا بإلغاء قرار تعيينه فيما تضمنه من تحديد تلك الأقدمية ، فإن طلبه يكون من طلبات الإلغاء التي يتعين تقديمها عملاً بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به أو علمه به علماً يقينياً . لما كان ذلك وكان قرار تعيين الطالب مساعداً للنياحة والمتضمن تحديد أقدميته قد نشر بالجريدة الرسمية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، وكان الطلب لم يقدم إلا في ٢٠ يناير سنة ١٩٨١ ، فإنه يكون غير مقبول لتقديمه بعد الميعاد .

جلسة ٢٩ من ديسمبر ١٩٨١

برئاسة / السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد طه سنجر ، محمود حسن رمضان ، جلال الدين أنسي ، واصل علاء الدين .

(١٨)

الطلب رقم ١٩ لسنة ٥٠ القضائية « رجال القضاء »

(١) اجراءات • قرار ادارى •

قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالموافقة على فصل الطالب من وظيفته . ليس من قبيل
القرارات الإدارية النهائية . الطعن فيه غير جائز .

(٢) اجراءات •

توجيه طلب إلغاء القرار الوزاري بقبول استقالة الطالب إلى رئيس الجمهورية بصفت
رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية . غير مقبول .

(٣) استقالة •

طلب إلغاء القرار الوزاري بقبول استقالة الطالب استناداً إلى أنها كانت وليدة إكراه .
ثبوت عدم توافر الإكراه . مؤداه . وجوب رفض الطلب .

١ - مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ يدل على أن ولاية
هذه المحكمة مقصورة على الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة
العامة لإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم ، وذلك
عدا النقل والندب . ولما كان القرار الإداري هو إفصاح الجهة الإدارية
المختصة عن إدارتها الملزمة في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر
قانوني معين ، وكانت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على فصل
الطالب من وظيفته ليست من قبيل تلك القرارات الإدارية النهائية وإنما مجرد
عمل تحضيرى لا يترتب عليه بذاته إحداث أثر في المركز القانوني للطلاب
والذي لا يتحدد إلا بصدور القرار الجمهوري بالفصل ، فإن الطعن في
قرار المجلس وطلب إلغائه يكون غير جائز .

٢ - إذ كانت المحصورة في هذا الطلب مرددة بين الطالب وبين الجهة الإدارية التي يمثلها وزير العدل صاحب القرار المطعون فيه وكان لا شأن لرئيس الجمهورية بها فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

٣ - لما كان الطالب قد أسس طعنه في القرار الصادر بقبول استقالته على أن هذه الاستقالة لم تصدر منه عن إرادة صحيحة وإنما كانت وليدة إكراه وقع عليه يتمثل في تعرضه للفصل من عمله بقرار جمهوري كان وشيك الصدور إثر موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على فصله مما اضطره إلى تقديم الاستقالة تفادياً لصدور قرار بالفصل من شأنه المساس بسمعته والنيل منها ، وإذا كان يتعين أن يراعى في تقدير الإكراه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جنس من وقع عليه الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه ، وكان الطالب هو القاضى الذى ولى القضاء بين الناس ويعلم حق العلم أن في نصوص قانون السلطة القضائية ما يخوله الحق فى أن يطلب إلغاء القرار الجمهورى الذى يصدر بفصله إذا توافرت مقتضيات إلغائه من مخالفة للقانون أو إساءة استعمال السلطة وبالتالي فإن مثله لا تأخذه رهبة من احتمال صدور قرار الفصل ومن ثم تكون الاستقالة قد صدرت عن إرادة صحيحة ويكون طلب إلغاء القرار الوزارى بقبولها على غير أساس ويتعين رفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٨٠ تقدم الأستاذ . . . بهذا الطلب ضد ، رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية ووزير العدل بصفته للحكم بإلغاء قرار المجلس المذكور الصادر بفصله من عمله بغير الطريق التأديبى وقرار وزير العدل رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من قبول استقالته مع ما يترتب على

ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه إنه إبان عمله رئيس محكمة أقيمت عليه الدعوى التأديبية رقم ١ لسنة ١٩٧٩ لما نسب إليه فيها من وقائع وقرر مجلس التأديب اعتباره في إجازة حتمية حتى تنتهى محاكمته ، وأثناء سير الدعوى وبتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٧٩ صدر قرار جمهورى بالحركة القضائية وشملته بالتعيين فى وظيفة رئيس نيابة . ولما علم بصدور قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالموافقة على فصله من وظيفته بغير الطريق التأديبى باعتباره من أعضاء النيابة العامة طبقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٢٩ من قانون السلطة القضائية ، بادر إلى تقديم استقالته خشية صدور قرار جمهورى بفصله تبعاً لموافقة المجلس على ذلك مما من شأنه الإساءة إلى سمعته والنيل من كرامته واعتباره . وإذ كان قرار المجلس الأعلى بالموافقة على فصله قد صدر دون انتظار نتيجة محاكمته تأديبياً مما يعيبه بالانحراف فى استعمال السلطة إلى حد الانحدار به إلى مرتبة العدم ، وكانت استقالة الطالب وليدة الإكراه الواقع عليه بسبب هذا القرار فقد تقدم بطلبه . قدم الحاضر عن الحكومة مذكرة دفع فيها بعدم جواز نظر الطلب الأول تأسيساً على أن قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالموافقة على فصل الطالب من وظيفته ليس من قبيل القرارات الإدارية التى تختص هذه المحكمة بنظر طلب إلغائها أو تعديلها أو التعويض عنها ، وطلب رفض الطلب الثانى . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطلب بالنسبة لرئيس الجمهورية بصفته رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الطلب الأول ورفض الطلب الثانى .

وحيث إن الدفع المبذول من الحكومة بعدم جواز نظر طلب إلغاء قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالموافقة على فصل الطالب فى محله ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدلة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٣ إذ نصت على أن تختص دوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل فى الطلبات التى يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأى شأن

من شئونهم عدا النقل والتدب . ، ، قد دلت على أن ولاية هذه المحكمة مقصورة على الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة لإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شئونهم ، وذلك عدا النقل والتدب . ولما كان القرار الإداري هو إفصاح الجهة الإدارية المختصة عن إرادتها الملزمة في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين ، وكانت موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على فصل الطالب من وظيفته ليست من قبيل تلك القرارات الإدارية النهائية وإنما مجرد عمل تحضيرى لا يترتب عليه بذاته إحداث أثر في المركز القانوني للطالب والذي لا يتحدد إلا بصدر القرار الجمهوري بالفصل ، فإن الطعن في قرار المجلس وطلب إلغائه يكون غير جائز مما يتعين معه عدم قبول هذا الطلب .

وحيث إن الدفع بعدم قبول طلب إلغاء القرار الوزاري رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٠ بالنسبة لرئيس الجمهورية وبصفته رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية في محله ، ذلك أن الخصومة في هذا الطلب مرددة بين الطالب وبين الجهة الإدارية التي يمثلها وزير العدل صاحب القرار المطعون فيه ، ومن ثم متى كان لا شأن لرئيس الجمهورية بهذه الخصومة فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

وحيث إن طلب إلغاء القرار الوزاري رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٠ بالنسبة لوزير العدل استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان الطالب قد أسس طعنه في هذا القرار الصادر بقبول استقالته المقدمة في ١١ فبراير سنة ١٩٨٠ على أن هذه الاستقالة لم تصدر منه عن إرادة صحيحة وإنما كانت وليدة اكراه وقع عليه يتمثل في تعرضه للفصل من عمله بقرار جمهوري كان وشيك الصدور إثر موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية على فصله مما اضطره إلى تقديم الاستقالة تفادياً لصدور قرار بالفصل من شأنه المساس بسمعته والنيل من اعتباره ، وإذا كان يتعين

أن يراعى في تقدير الإكراه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جنس من وقع عليه الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه ، وكان الطالب هو القاضي الذي ولي القضاء بين الناس ويعلم الحق العلم أن في نصوص قانون السلطة القضائية ما ينحوله الحق في أن يطلب إلغاء القرار الجمهوري الذي يصدر بفصله إذا توافرت مقتضيات إلغائه من مخالفة للقانون أو إساءة استعمال السلطة ، وبالتالي فإن مثله لا تأخذه رهبة من احتمال صدور قرار الفصل ، ومن ثم تكون الاستقالة قد صدرت منه عن إرادة صحيحة ، ويكون طلب إلغاء القرار الوزاري بقبولها على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٩ من ديسمبر ١٩٨١

برئاسة / السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد جلال الدين رافع ، محمد طه منجز ، محمود حسن رمضان ، واصل علاء الدين .

(١٩)

الطلب رقم ٨٧ لسنة ٥٠ القضائية « رجال القضاء » :

(١) إجراءات

توجيه الطلب إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا بشأن تعديل القرار الجمهوري فيما تضمنته من تحديد الوظيفة القضائية الواجب تعيين الطالب فيها لعدم إدراجه في تشكيل تلك المحكمة وإلغاء القرار الوزاري باعتباره مستقيلاً . غير مقبول .

(٢) إجراءات « ميعاد الطعن »

حق القاضي في العودة إلى الجهة التي عمل فيها قبل تعيينه بالمحكمة العليا وتسوية أوضاعه فيها .
يستمد مباشرة من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ . ما تخله الإدارة من إجراءات في هذا الشأن مجرد أعمال تنفيذية . منازعة الطالب في سلامة الأسس التي روعيت في تسوية أوضاعه . عدم تقيدها بميعاد .

(٣) أقدمية • تعيين « عضو المحكمة العليا »

عضو المحكمة العليا الذي فقد وظيفته بإلغاء قانون إنشائها وعدم إدراجه في تشكيل المحكمة الدستورية العليا . وجوب إعادته إلى الجهة التي كان يعمل بها في الأقدمية التي كانت له فيها بين زملائه . طلب تعيينه في الوظيفة الأعلى . غير مقبول . لا يغير من ذلك استفاضة بالدرجة والمرتب والبدلات بصفة شخصية .

(٤) استقالة

إنقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوماً قرينة دل الاستقالة الضمنية . إنتفاء هذه القرينة بتقديم القاضي أذاراً يقدرها المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

١ - توجيه طلب تعديل القرار الجمهوري فيما تضمنته من تحديد الوظيفة القضائية الواجب تعيين الطالب فيها لعدم إدراجه في تشكيل المحكمة الدستورية العليا وإلغاء القرار الوزاري باعتباره مستقيلاً إلى السيد رئيس تلك المحكمة غير مقبول ، إذ لا شأن له في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية في هذا الخصوص :

٢ - حق - القاضي - في العودة إلى الجهة التي كان يعمل بها قبل تعيينه بالمحكمة العليا وتسوية أوضاعه فيها غير مرهون بإرادة الجهة الإدارية وإنما يستمدّه مباشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الصادر به قانون المحكمة الدستورية العليا ، ومؤدى ذلك أن ما تتخذه الإدارة من إجراءات في هذا الشأن لا يعد من قبيل القرارات الإدارية وإنما هي مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون - ومن ثم - فإن مفازعة الطالب في سلامة الأسس التي روعيت ، في تسوية أوضاعه عند إعادته إلى القضاء إعمالاً لأحكام هذا القانون لا تندرج ضمن طلبات الإلغاء التي يتعين تقديمها في الميعاد المحدد بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

٣ - مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا يدل على أن المشرع قصد إلى إعادة أعضاء المحكمة العليا الذين فقلوا عضويتهم فيها نتيجة إلغاء قانون إنشائها وعدم إدراجهم في تشكيل المحكمة الدستورية العليا التي حلت محلها إلى الجهات التي كانوا يعملون بها قبل تعيينهم بالمحكمة العليا وبذات الأقدمية التي كانت لهم فيها وحتى لا يضارون من جراء ذلك فقد احتفظ لهم بدرجاتهم ومرتباتهم وبدلاتهم بصفة شخصية ، وكان قانون إنشاء المحكمة العليا رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٩ وإن أدمج - شأنه في ذلك شأن قانون السلطة القضائية - الدرجات المالية في الدرجات الوظيفية المحددة لأعضائها بحيث صارت الأخيرة هي الأساس في تحديد الربط المالي المقرر لكل منها وهو ما قد يؤول معه النص المتقدم بيانه إلى أن المقصود بالدرجة التي يحتفظ بها العضو هي درجته الوظيفية ومن ثم وجب تعيينه في الوظيفة المقابلة لها في السلك القضائي ، إلا أنه لما كان الترتيب الوظيفي في المحاكم وارتباطه بتشكيلها والاختصاصات المحددة لكل منها لا يسمح بأن يشغل الأحدث في الأقدمية وظيفة أعلى ممن يتقدمون فيها ، وكان القانون قد أوجب إعادة العضو إلى الجهة التي كان يعمل بها في الأقدمية التي كانت له فيها ، فإنه يتضح أن إرادة المشرع لم تنصرف إلى احتفاظ

العضو بالدرجة الوظيفية التي كان يشغلها بالمحكمة العليا ، وإنما إلى احتفاظه بدرجةها المالية أي بالربط المالي المحدد لها في الجدول الخاص بالوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون إنشاء تلك المحكمة ، لما كان ذلك وكان ثابت أن الطالب قد عين في الوظيفة التي يشغلها زملاؤه الذين كانوا يسبقونه في الأقدمية فإن مطالبته بأن يكون تعيينه في الوظيفة الأعلى لا تقوم على سند من الواقع أو القانون ويتعين رفضها .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية أن خدمة القاضي تنتهى بما يعتبر استقالة ضمنية إذا انقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوماً كاملة وأنه لا محل للاحتجاج بنظام العاملين المدنيين بالسلطة من وجوب إنذار الموظف قبل اعتبار خدمته منتهية ما دام أن قانون السلطة القضائية قد عالج الحالة بنص صريح ، والانقطاع عن العمل دون إذن يقيم قرينة ترك العمل للاستقالة ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتفى الافتراض القائم عليه بعودة القاضي وتقديمه أعذاراً جديّة تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فإذا لم يعد القاضي أو عاد ولم يقدم أعذاراً أو قدم أعذاراً تبين عدم جديتها اعتبرت خدمته منتهية بأثر رجعي يرتد إلى تاريخ انقطاعه عن العمل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقروء والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الرقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٨٠، تقدم السيد المستشار... نائب رئيس محكمة استئناف الاسكندرية ووكيل المحكمة العليا سابقاً بهذا الطلب ضد كل من السيد رئيس الجمهورية ووزير العدل ورئيس المحكمة الدستورية العليا وذلك للحكم بتصحيح القرار الجمهورى رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٩ وتعيينه رئيساً لمحكمة الاستئناف وإلغاء قرار وزير العدل رقم ٤٦١٣ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ باعتباره مستقيلاً لانقطاعه عن العمل - وتمكينه من أداء اليمين القانونية تمهيداً لمباشرة عمله وما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه انه من قبل تعيينه نائباً لرئيس محكمة استئناف الاسكندرية كان يشغل وظيفة وكيل المحكمة العليا ودرجتها تعلو على درجة الوظيفة المعين بها وعليه فكان يتعين تعيينه فى الوظيفة التى تعلوها وهى رئيس محكمة استئناف وذلك إعمالاً للمادة ٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ وأن القرار الوزارى الصادر باعتباره مستقيلاً باطل لعدم سبق إخطاره بقرار التعيين ولأنه لم يتسلم العمل بسبب وجوده خارج البلاد وقت صدور هذا القرار ولعدم إنذاره بالحضور حتى يعتبر أنه قد انقطع عن العمل . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب فى شقه الأول لتقدمه بعد الميعاد ورفضه فى شقه الثانى . ودفعت النيابة بعدم قبول الطلب بالنسبة للسيد رئيس المحكمة الدستورية العليا لرفعه على غير ذى صفة ، وبعدم قبوله فى شقه الأول لرفعه بعد الميعاد ورفضه فى شقه الثانى . وحيث إن توجيه طلب تعديل القرار الجمهورى المطعون فيه فيما تضمنه من تحديد الوظيفة الواجب تعيين الطالب فيها وإلغاء القرار الوزارى باعتباره مستقيلاً إلى السيد رئيس المحكمة الدستورية العليا غير مقبول، إذ لا شأن له فى الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة الإدارية فى هذا الخصوص ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطلب بالنسبة إليه .

وحيث إنه لما كان حق الطالب في العودة إلى الجهة التي كان يعمل بها قبل تعيينه بالمحكمة العليا وتسوية أوضاعه فيها غير مرهون بإرادة الجهة الإدارية وإنما يستمد مباشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ الصادر به قانون المحكمة الدستورية العليا ، وكان مؤدى ذلك أن ما تتخذه الإدارة من إجراءات في هذا الشأن لا يعد من قبيل القرارات الإدارية وإنما هي مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون ، فإن منازعة الطالب في سلامة الأسس التي روعيت في تسوية أوضاعه عند إعادته إلى القضاء إعمالاً لأحكام هذا القانون لا تندرج ضمن طلبات الإلغاء التي يتعين تقديمها في الميعاد المحدد بالمادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة لهذا الشق على غير أساس .

وحيث إن الطلب بالنسبة للسيد رئيس الجمهورية ووزير العدل قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه عن طلب تصحيح القرار الجمهوري رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٩ وتعيين الطالب رئيساً لمحكمة الاستئناف ، فإنه لما كان النص في المادة السادسة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا على أن « أعضاء المحكمة العليا وأعضاء هيئة مفوضي الدولة الذين لا يشملهم تشكيل المحكمة الدستورية العليا يعودون بحكم القانون إلى الجهات التي كانوا يعملون بها قبل تعيينهم بالمحكمة العليا بأقدمياتهم السابقة في تلك الجهات مع احتفاظهم بدرجاتهم ومرتباتهم وبدلاتهم بصفة شخصية .. » ، يدل على أن المشرع قصد إلى إعادة أعضاء المحكمة العليا الذين فقلوا عضويتهم فيها نتيجة إلغاء قانون إنشائها وعدم إدراجهم في تشكيل المحكمة الدستورية العليا التي حلت محلها إلى الجهات التي كانوا يعملون بها قبل تعيينهم بالمحكمة العليا وبذات الأقدمية التي كانت لهم فيها ، وحتى لا يضارون من جراء ذلك فقد احتفظ لهم بدرجاتهم ومرتباتهم وبدلاتهم بصفة شخصية ، وكان قانون إنشاء المحكمة العليا رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ وإن أدمج — شأنه في ذلك شأن قانون السلطة القضائية —

الدرجات المالية في الدرجات الوظيفية المحددة لأعضائها بحيث صارت الأخيرة هي الأساس في تحديد الربط المالي المقرر لكل منها وهو ما قد يؤول معه النص المتقدم بيانه إلى أن المقصود بالدرجة التي يحتفظ بها العضو هي درجته الوظيفية ومن ثم وجب تعيينه في الوظيفة المقابلة لها في السلك القضائي ، إلا أنه لما كان الترتيب الوظيفي في المحاكم وارتباطه بتشكيلها والاختصاصات المحددة لكل منها لا يسمح بأن يشغل الأحداث في الأقدمية وظيفة أعلى ممن يتقدمونه فيها وكان القانون قد أوجب إعادة العضو إلى الجهة التي كان يعمل بها في الأقدمية التي كانت له فيها ، فإنه يتضح أن إرادة المشرع لم تنصرف إلى احتفاظ العضو بالدرجة الوظيفية التي كان يشغلها بالمحكمة العليا ، وإنما إلى احتفاظه بدرجة المالية أي بالربط المالي المحدد لها في الجدول الخاص بالوظائف والمرتبات والبدلات الملحق بقانون إنشاء تلك المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الطالب قد عين في الوظيفة التي يشغلها زملاؤه الذين كانوا يسبقونه في الأقدمية فإن مطالبته بأن يكون تعيينه في الوظيفة الأعلى لا تقوم على سند من الواقع أو القانون ويتعين رفضها .

وحيث إنه بالنسبة لطلب إلغاء قرار وزير العدل رقم ٤٦١٣ لسنة ١٩٧٩ باعتبار الطالب مستقيلاً ، فإن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٧٧ من قانون السلطة القضائية أن خدمة القاضي تنتهي بما يعتبر استقالة ضمنية إذا انقطع عن عمله لمدة تستطيل إلى ثلاثين يوماً كاملة وأنه لا محل للاحتجاج بنظام العاملين المدنيين بالدولة من وجوب إنذار المرظف قبل اعتبار خدمته منتهية ما دام أن قانون السلطة القضائية قد عالج الحالة بنص صريح ، والانقطاع عن العمل دون إذن يتم قرينة ترك العمل للاستقالة ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا انتهى الافتراض القائم عليه بعودة القاضي وتقديمه أعذاراً جديّة تخضع لتقدير المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، فإذا لم يعد القاضي أو عاد ولم يقدم أعذاراً أو قدم أعذاراً تبين عدم جديتها ، اعتبرت خدمته منتهية بأثر رجعي يرد إلى تاريخ انقطاعه عن العمل ، وإذا

كان الثابت أن الطالب لم يشمل قرار تشكيل المحكمة الدستورية العليا وعين بالقرار الجمهوري المطعون فيه الصادر بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٩ نائباً لرئيس محكمة استئناف الاسكندرية وكان علمه اليقيني بالتعيين في منصبه الجديد قد تحقق مما أورده بكتاييه للسيد وزير العدل المؤرخين ٧ نوفمبر ١٩٧٩ ورغم ذلك ظل منقطعاً عن العمل إلى أن صدر القرار المطعون فيه بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٧٩ . فإن التقرير باعتباره مستقيلاً من بدء انقطاعه عن العمل يكون قد وافق صحيح القانون ، وإذ لم يقدم الطالب إلى الجهة الإدارية إثر علمه بالقرار أعذاراً لهذا الانقطاع لعرضها على المجلس الأعلى للهيئات القضائية حتى إذا ما تبين له جديتها اعتبره غير مستقيل وفقاً لما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ سالف الإشارة ، فإن طلبه إلغاء هذا القرار يكون على غير سند من الواقع أو القانون ويتعين القضاء برفضه .

جلسة اول يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد فاروق واتب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد المرسي فتح الله ، وليم وزق بدوي ، علي محمد عبد الفتاح ، محمد مختار منصور .

(٢٠)

الطمان رقما ٢٥ و ٢٨ لسنة ٥٠ القضائية :

(٢ ، ١) ايجار . دعوى « دعاوى الحيازة » . حيازة .

(١) المستأجر حق حماية حيازته من تعرض الغير بكافة دعاوى الحيازة ، سواء كان التعرض مادياً أو قانونياً مادة ١٥٧٥ مدني .

(٢) دعوى إسترداد الحيازة . ماهيتها وشروطها . للمستأجر حق رفعها .

(٣) دعوى « تكييف الدعوى » « دعاوى الحيازة » . محكمة الموضوع « سلطتها في التكييف » . حيازة . عقد .

التزام محكمة الموضوع بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح . عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها . مثال في التفرقة بين دعوى الحق ودعوى الحيازة

(٤) نقض « سلطة محكمة النقض » حكم « عيوب التدليل » . مسئولية . ايجار .

سلطة محكمة النقض في مراقبة محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ تقصيري أو غير خطأ . مثال .

١ - القانون المدني اعتبر المستأجر حائزاً تحميه جميع دعاوى الحيازة ، وطبقت المادة ١/٥٧٥ من القانون المدني هذا الحكم تطبيقاً صحيحاً في صدد التعرض المادي الصادر من الغير ، فأجازت للمستأجر أن يرفع بإسمه على المتعرض جميع دعاوى الحيازة ، سواء كان تعرض الغير له مادياً أو تعرضاً مبنياً على سبب قانوني .

٢ - مفاد نص المادة ٩٥٨ من القانون المدني أن دعوى استرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب ، ومن ثم كان قبولها رهناً بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ، ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ، ومعنى كونها

حالية أن يكون هذا الاتصال قائماً حال وقوع الغصب . ولا يشترط أن تكون هذه الحيازة مقرونة بنية التملك ، فيكفي لقبولها أن تكون لرافعها حيازة فعلية ومن ثم يجوز رفعها من المستأجر ، وهو ما قرره المادة ٥٧٥ من القانون المدني .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن قاضي الدعوى ملزم في كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكييف القانوني الصحيح عليها ، دون تقيد بتكييف الخصوم لها في حدود سبب الدعوى ، والعبرة من التكييف هو بحقيقة المقصود من الطلبات فيها ، لا بالألفاظ التي صيغت فيها هذه الطلبات . ولما كان المطعون عليه الأول قد أقام دعواه على أنه مستأجر للعين موضوع النزاع منذ سنة ١٩٥٥ ، وأن الشركة الطاعنة قد استولت عليها بغير حق في يونية سنة ١٩٦٣ ثم قامت بتسليمها للشركة الأخرى ، وطلب الحكم بإلزامهما في مواجهة المطعون عليه الرابع بصفته مالك العين المؤجرة بتمكينه من العين وتسليمها له ، فإن حقيقة ما ينشده بدعواه هو رد حيازتها إليه ، ويكون التكييف القانوني الصحيح لهذه الدعوى - وفقاً لحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة بها ، لا بالألفاظ التي صيغت فيها هذه الطلبات - هو أنها دعوى استرداد حيازة . ولا وجه للقول بأنها تستند إلى الحق لا إلى الحيازة ، لأن محل ذلك أن يكون رافع الدعوى مرتبطاً مع المدعى عليه فيها بعقد ، ويكون انتزاع الحيازة داخلاً في نطاق هذا العقد . ولما كان المطعون عليه الأول لا يرتبط بالطاعنين بأي عقد ، وقد وجه إليهما - في مواجهة المطعون عليه الرابع بصفته - طلب التمكين والتسليم وكف المنازعة ، فإن تكييف الحكم المطعون فيه هذا الطلب بأنه دعوى تمكين موضوعية تختلف عن دعاوى الحيازة يكون غير سديد .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بإلزام الشركة الطاعنة بالتعويض بالتضامن مع الشركة الأخرى على أساس خطأ هذه الأخيرة في الاستيلاء على العين طوال المدة من سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٧٩ وقيامها بتسليمها للطاعنة التي اشتركت معها في هذا الخطأ وهي على علم به وبأنه

لا حق لها في العين ولا سند لها من القانون ، مما يوجب مسئوليتها عما أصاب المطعون عليه الأول من أضرار مادية وأدبية من جراء هذا الخطأ ، ولما كان الحكم لم يبين المصدر الذي استقى منه علم الطاعنة بخطأ الشركة الأخرى في الاستيلاء على عين النزاع دون وجه حق ، وكان لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ مما يستوجب المسئولية المدنية أو غير خطأ ، وكان ما وصفه الحكم المطعون فيه بأنه خطأ تقصيري من الطاعنة ، وهو مجرد استلامها عين النزاع سنة ١٩٧٥ من المؤسسة العامة .. لا يصدق عليه وصف الخطأ بمعناه القانوني ، فإن الحكم إذ قضى بمسئولية الطاعنة مسئولية تقصيرية ، وعلى هذا الأساس ألزمها بالتعويض للمطعون عليه الأول متضامنة مع الشركة الأخرى ، يكون - فضلاً عن قصوره - مخطئاً في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٧٦ مدني كلي جنوب القاهرة ضد الطاعنين والمطعون عليه الثاني ، طالباً الحكم بإحلالهم من العين المبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها إليه وإلزامهم متضامين بأن يؤدوا له مبلغ خمسين ألف جنيه تعويضاً عما أصابه من ضرر من جراء الاستيلاء على تلك العين . وقال بياناً لذلك إنه استأجر الشقة رقم ٧ بالعقار الكائن بشارع الفضل رقم ٣ بالقاهرة ، في سنة ١٩٥٥ ، واستخرج لها الترخيص رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ باسم مكتب أورينت فارما العلمى واتخذها مكتباً للدعاية للأدوية التي تنتجها الشركات الأجنبية وقد سافر إلى الخارج في فبراير سنة ١٩٦٣ وعاد في أكتوبر من نفس العام ، فوجد الشركة العربية للأدوية (الطاعنة في الطعن رقم ٢٨ سنة ٥٥ ق) قد استولت على الشقة

بكل محتوياتها وما بها من مستندات ومنها عقد الإيجار بمقولة إن المكتب العلمي المذكور تم تأميمه بموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ بإضافة بعض الشركات والمنشآت إلى الجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، ونفذ قرار التأميم في ١٦ يونيو سنة ١٩٦٣ خلال غيابه بالخارج بواسطة مؤسسة الأدوية (التي حل محلها المطعون عليه الثاني فالمطعون عليه الخامس) وقامت الشركة العربية للأدوية بعد ذلك بتسليم المكتب إلى شركة ممفيس للأدوية (الطاعنة برقم ٢٥ لسنة ٥٠ ق) . وقد تبين له أن الاستيلاء على المكتب تم بطريق الخطأ إذ أن الجهة المقصودة بالتأميم طبقاً للقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٣ هي معامل أورينت فارما وليس مكتب علمي أورينت فارما . وإذ كان وضع يا الطاعنتين والمطعون عليه الثاني على المكتب وضع يد غاصب يلزمهم بتعويض الضرر الناشئ عنه ، فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة الذكر . ثم اختصم المطعون عليه الرابع بصفته (رئيس مجلس إدارة شركة الشرق للتأمين) ليصدر الحكم في مواجهته ، وعدل طلباته إلى طلب الحكم بتمكينه من العين المذكورة وتسليمها إليه وكف منازعة الطاعنتين والمطعون عليه الثاني له فيها مع إلزامهم متضامين بمبلغ التعويض ، دفعت الطاعنة في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥٠ ق ، بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الأوان ، إذ أن التكييف الصحيح لها أنها دعوى استرداد حيازة : وبجلسة ٢ مايو سنة ١٩٧٨ قرر الحاضر عن المطعون عليه الرابع أنه لا يوجد عقد إيجار عن الشقتين ، قى ٧ ، ٨ بالعقار رقم ٧ شارع الفضل باسم معامل أورينت فارما وأنها كانتا مؤجرتين بموجب عقد إيجار مؤرخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٩ باسم أنطون جلاور (كازار أورينت فارما) لاستعمالها لأغراض تجارية . وبتاريخ ١٧ إبريل سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٣٧٤ سنة ٩٦ ق القاهرة . وبتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتمكين المطعون عليه الأول بصفته من الشقتين وألزم الطاعنتين متضامتين بأن تدفعا له مبلغ ٥ آلاف جنيه . طعنت شركة ممفيس للأدوية والشركة العربية للأدوية في هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد

طعن الأولى برقم ٢٥ لسنة ٥٠ ق وطعن الثانية برقم ٢٨ لسنة ٥٠ ق .
وقدمت النيابة مذكرة في كل من الطعنين أبدت فيها الرأي بنقض الحكم
وعرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظرهما ،
وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث ان المحكمة قررت ضم الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٠ ق إلى الطعن رقم ٢٨
لسنة ٥٠ ق - ليصدر فيهما حكم واحد .

أولاً - عن الطعن رقم ٢٨ سنة ٥٠ ق :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان
ذلك تقول ان البين من استقراء وقائع الدعوى - حسبما صورها المطعون
عليه الأول - أنها دعوى استرداد حيازة ، فقد زعم أنه استأجر العين
موضوع النزاع سنة ١٩٥٥ ، وأن الشركة الطاعنة اغتصبت حيازتها سنة ١٩٦٣
ولم يرفع دعواه إلا في سنة ١٩٧٦ ، ومن المقرر أن طلب التمكين يستند إلى
الزام المؤجر بالتسليم العين المؤجرة ، وهو الزام فوري ينقضي تنفيذه في بلد
مدة الإيجار وتحمي حيازة المستأجر بعد ذلك خلال مدة الإيجار ، دعوى
الحيازة المنصوص عليها في المواد ٩٥٧ ، ٩٥٨ وما بعدها من القانون المدني ،
وقد طلب المطعون عليه الأول الحكم بتمكينه من العين موضوع النزاع في
مواجهة المطعون عليه الرابع بصفته ، ولم يوجه إليه طلبات في الدعوى ومن ثم
فإن الدعوى في حقيقتها هي دعوى حيازة رفعت بعد الأوان ، وإذا قضى
الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم قبولها لرفعها بعد الأوان فإنه يكون قد
خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى ، صحيح ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضي
الدعوى ملزم في كل حال بإعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكييف
القانوني الصحيح عليها ، دولة تقيد بتكييف الخصوم لها في حدود سبب الدعوى ،
والعبرة في التكييف هي بحقيقة المقصود من الطلبات فيها ، لا بالألفاظ التي

صيغت فيها هذه الطلبات . وقد اعتبر القانون المدني المستأجر حائزاً لحماية جميع دعاوى الحيازة ، وطبقت المادة ٥٧٥ / ١ من القانون المدني هذا الحكم تطبيقاً صريحاً في صدد التعرض المادي الصادر من الغير ، فأجازت للمستأجر أن يرفع بلائجه على المتعرض جميع دعاوى الحيازة ، سواء كان تعرض الغير له تعرضاً مادياً أو تعرضاً مبنياً على سبب قانوني وإذ كان النص في المادة ٩٥٨ من القانون المدني على أن « لحائز العقار إذا فقد الحيازة أن يطلب خلال السنة التالية لفقدانها ردها إليه ، فإذا كان فقد الحيازة خفية بدأ سريان السنة من وقت أن ينكشف ذلك . ويجوز أيضاً أن يسترد الحيازة من كان حائزاً بالنيابة عن غيره » يدل على أن دعوى استرداد الحيازة إنما شرعت لحماية الحائز من أعمال الغصب ، ومن ثم كان قبولها رهناً بأن يكون لرافعها حيازة مادية حالية ، ومعنى كونها مادية أن تكون يد الحائز متصلة بالعقار اتصالاً فعلياً يجعل العقار تحت تصرفه المباشر ، ومعنى كونها الحالية أن يكون هذا الاتصال قائماً حال وقوع الغصب . ولا يشترط أن تكون هذه الحيازة مقرونة بنية التملك ، فيكفي لقبولها أن يكون لرافعها حيازة فعلية ، ومن ثم يجوز رفعها من المستأجر وهو ما قرره المادة ٥٧٥ من القانون المدني على نحو ما سلف ، ولما كان المطعون عليه الأول قد أقام دعواه على أنه مستأجر للعين موضوع النزاع منذ سنة ١٩٥٥ ، وأن الطاعنة في هذا العطن (الشركة العربية للأدوية) قد استولت عليها بغير حق في يونية سنة ١٩٦٣ ثم قامت بتسليمها للطاعنة في الطعن رقم ٢٥ سنة ٥٠ ق (شركة ممفيس للأدوية) ، وطلب الحكم بإلزامهما - في مواجهة المطعون عليه الرابع بصفته مالك العين المؤجرة - بتمكينه من العين وتسليمها له ، فإن حقيقة ما ينشده بدعواه هو رد حيازتها إليه ويكون التكييف القانوني الصحيح لهذه الدعوى - وفقاً لحقيقة المقصود من الطلبات المقدمة بها ، لا بالألفاظ التي صيغت فيها هذه الطلبات - هو أنها دعوى استرداد حيازة ، ولا وجه للقول بأنها تستند إلى الحق لا إلى الحيازة ، لأن محل ذلك أن يكون رافع الدعوى مرتبطاً مع المدعى عليه فيها بعقد ، ويكون النزاع الحيازة داخلاً في نطاق هذا العقد ، ولما كان المطعون عليه

الأول لا يرتبط بالطاعتين بأي عقد ، وقد وجه إليهما - في مواجهة المطعون عليه الرابع - بصفته - طلب التمكين والتسليم وكف المنازعة ، فإن تكييف الحكم المطعون فيه هذا الطلب بأنه دعوى تمكين موضوعية تختلف عن دعاوى الحيازة يكون غير صديد . ولما كانت المادة ١/٩٥٨ من القانون المدني قد أوجبت رفع الدعوى خلال السنة التالية لفقد الحيازة ، وهذا الشرط لازم لقبول الدعوى ، وكان فقد الحيازة المقول به قد وقع في سنة ١٩٦٣ ، ولم ترفع الدعوى إلا في سنة ١٩٧٦ فإن الدعوى تكون غير مقبولة ، ويكون الدفع المبدى من الطاعنة أمام محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى - بالنسبة لطلب التمكين والتسليم وكف المنازعة - لرفعها بعد الأوان على أساس صحيح من القانون ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع وبتمكين المطعون عليه الأول من العين موضوع النزاع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

ثانياً - عن الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٠ ق :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قضى بإلزام الطاعنة بأداء مبلغ التعويض المحكوم به وقدره خمسة آلاف جنيه بالتضامن مع الشركة العربية للأدوية بمقولة علم الطاعنة بخطأ الشركة سالفة الذكر في الاستيلاء على عين النزاع دون سند قانوني ، وأن الطاعنة باستلامها عين النزاع من تلك الشركة في سنة ١٩٧٥ ، تعتبر مشتركة معها في هذا الخطأ ، وقد خلت أوراق الدعوى ومستنداتها مما يفيد - صراحة أو ضمناً - علم الطاعنة بذلك الخطأ الذي نسبته الحكم المطعون فيه للشركة العربية للأدوية ، ولم يقل أحد من الخصوم في الدعوى أن الطاعنة كانت تعلم شيئاً عن ظروف العين موضوع النزاع عند شغلها لها في عام ١٩٧٥ عن طريق المؤسسة العامة للأدوية بناء على طلب هذه الأخيرة ، وإذا كانت الشركة العربية للأدوية هي وحدها

التي نفذت قرار تأميم معامل أورينت فارما واستولت على عين النزاع باعتبارها المركز الرئيسي لهذه المعامل وظلت تشغلها عدة سنوات إلى أن قامت بتسليمها للمؤسسة العامة للأدوية، فإن الخطأ يكون متفياً عن الطاعة ويكون القضاء بالزامها بالتعويض بالتضامن مع الشركة العربية للأدوية معيياً بمخالفة القانون والقصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بالزام الطاعة بالتعويض بالتضامن مع الشركة العربية للأدوية ، على أساس خطأ هذه الأخيرة في الاستيلاء على العين طوال المدة من سنة ١٩٦٣ حتى سنة ١٩٧٩ ، وقيامها بتسليمها للطاعة التي اشتركت معها في هذا الخطأ ومنى على سبيل دونه لا حق لها في العين ولا سبيل لها من القانون ، مما يوجب مسئوليتها عما أصاب المطعون عليه الأول من أضرار مادية وأدوية من جراء هذا الخطأ ، ولما كان الحكم لم يبين المصدر الذي استقى منه علم الطاعة في خطأ الشركة العربية للأدوية وفي الاستيلاء على عين النزاع دون وجه حق ، وكان لحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ مما يستوجب المسئولية المدنية أو غير خطأ ، وكان ما وصفه الحكم المطعون فيه بأنه خطأ تقصيري من الطاعة ، وهو مجرد استلامها عين النزاع سنة ١٩٧٥ من المؤسسة العامة للأدوية لا يصدق عليه وصف الخطأ بمعناه القانوني ، فإن الحكم إذ قضى بمسئولية الطاعة مسئولية تقصيرية وعلى هذا الأساس أنزماها بالتعويض للمطعون عليه الأول متضامنة مع الطاعة في الطعن رقم ٢٨ سنة ٥٠ ق - يكون فضلاً عن قصوره - مخطئاً في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة اول يناير سنة ١٩٨١

برئاسة / السيد المستشار محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:
أحمد ضياء عبد الرازق ، سعد حسين بدر ، ولیم وزق بلوى ، على محمد عبد الفتاح .

(٢١)

الظعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ القضائية :

١ - قوة الأمر المقضى نقض « أسباب الطعن » .

الظعن بالنقض المبني على تناقض حكيم انتهائين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى .

٢ - دعوى « تقدير قيمة الدعوى » . استئناف

تحديد نصاب الاستئناف . التزام المحكمة بتقدير قيمة الدعوى طبقاً لقواعد قانون المرافعات دون الاعتداد بتقدير الخصوم .

٣ - استئناف . حكم « تسبيب الحكم » . دعوى « تقدير قيمة الدعوى »
دفع . نظام عام .

عدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . تعلقه بالنظام العام . وجوب تعرض المحكمة له من تلقاء نفسها .

٤ - اختصاص . استئناف . دعوى .

فصل المحكمة الابتدائية في نزاع يدخل في نصابها الانتهاى . عدم جواز الطعن في حكمها بالاستئناف بحجة مخالفته قواعد الاختصاص . علة ذلك .

١ - مؤدى نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكيم انتهائين يصبح حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الشيء المحكوم به في مسألة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها في منطوق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة ارتباطاً وثيقاً .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددها المدعى وسكت عنها المدعى عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون .

٣ - القواعد المتعلقة بقبول الاستئناف متعلقة بالنظام العام فيتعين على المحكمة أن تقضي بعدم جواز الاستئناف إذا كانت الدعوى داخلة في النصاب الانتهائي لمحكمة الدرجة الأولى ولو لم يدفع بذلك أى من الخصوم لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في تقديره لقيمة الدعوى على الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٧ من قانون المرافعات وانتهى صحيحاً إلى عدم جواز الاستئناف فإنه ما كان يجوز له أن يعرض لدفاع الطاعن المتعلق بالموضوع ، ويكون النعي عليه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

٤ - إذا كانت المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ تنص في فقرتها الأولى على أن « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم لابتدائياً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيتها » . وكان قانون المرافعات القائم قد خلا من حكم مماثل لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من القانون الملغى والتي كانت تقضي بأن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى ، وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون عن أن المشرع قد حذف هذه الفقرة « بعد أن زالت دواعي الاستثناء الوارد فيها وأصبح جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى لم يعد له ما يبرره بعد تطور النظام القضائي وتوحيد جهات القضاء المتعددة التي كانت قائمة فيه (المادة ٢٢٦ من القانون القائم) وفقدت بذلك مسائل الاختصاص ما كان لها من أهمية وخطر » . لما كان ما تقدم فإنه لم يعد في قانون المرافعات القائم نص يجيز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في حدود نصابها الانتهائي عند عدم التزامها بقواعد الاختصاص .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ١٤٣٤ لسنة ١٩٦٩ كلى سـر هاج بطلب الحكم بكنف منازعة الطاعن لهما في الأطينان الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وتسليمها لهما بما عسى أن يكون عليها من زراعة وقت التسليم ، ثم عدلا طلبهما إلى طلب الحكم بتثبيت ملكيتهما لها ، و بـجلسة ٩ مايو ١٩٧٦ قضت محكمة أول درجة بتثبيت ملكيتهما للأرض موضوع الدعوى . إـستأنف الطاعن ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٦ لسنة ٥٧ ق سـر هاج بتاريخ ١٢ مايو ١٩٧٧ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة قرأت أنه جدير بالنظر ، وبـالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف وأقام قضاءه على أن قيمة الدعوى تدخل في النصاب الانتهائي للمحكمة الابتدائية يكون قد فصل في النزاع خلافاً لحكم آخر نهائي حاز لقوة الأمر المقضى سبق صدوره في الدعوى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٧ مدنى كلى سـر هاج المقامة من المطعون عليهما على البائع لهما وقضى فيها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر منه لهما :

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات تنص على أنه « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أى حكم انتهائى - أيأ كانت المحكمة التى أصدرته - فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى » ، وكان مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكمين انتهائين يصح حين يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الشيء المحكوم به في مسألة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة

واستقرت الحقيقة بشأنها بالفصل فيها في منطق الحكم السابق أو في أسبابه المرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يقدم صورة من الحكم في الدعوى رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٧ مدني كلي سواهج الذي يقول إن الحكم المطعون فيه قد فصل في النزاع خلافاً له ، فإن نعيه بهذا السبب يكون مفتقراً إلى الدليل ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في تطبيق القانون ويقول في بيان ذلك إنه قضى من تلقاء نفسه وبغير دفع من الخصوم بعدم جواز الاستئناف دون أن يعرض لموضوع الدعوى بما يعيبه بالقصور ، كما أن نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٧ من قانون المرافعات التي أقام عليها تقديره لقيمة الدعوى لا يتضمن قاعدة آمرة ، ومن ثم لا يكون ملزماً إلا إذا كان تقدير المدعي لقيمة الدعوى يترتب عليه ضياع رسوم مستحقة للحكومة ، كما أن ضريبة الأتيطان التي استند إليها الحكم في تقدير قيمة الدعوى لا تمثل قيمة العقار الحقيقية التي زادت زيادة كبيرة وفقاً لسعر السوق .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الاعتماد في تقدير قيمة الدعوى لتحديد نصاب الاستئناف على القيمة التي حددها المدعي وسكت عنها المدعي عليه بل يجب على المحكمة أن تعتمد في ذلك على القواعد التي نص عليها قانون المرافعات ، وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون ، وكانت القواعد المتعلقة بقبول الاستئناف متعلقة بالنظام العام فيتعين على المحكمة أن تقضي بعدم جواز الاستئناف إذا كانت الدعوى داخلة في النصاب النهائي لمحكمة الدرجة الأولى ولو لم يدفع بذلك أي من الخصوم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في تقديره لقيمة الدعوى على الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٧ من قانون المرافعات وانتهى صحيحاً إلى عدم جواز الاستئناف ، فإنه لما كان يجوز له أن يعرض لدفاع الطاعن المتعلق بالموضوع ، ويكون النعي عليه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه كان على محكمة الاستئناف وقد قدرت قيمة الدعوى بأقل من ٢٥٠ جنيتها أن تقضى بإلغاء الحكم الابتدائي وبعدم اختصاص المحكمة الابتدائية فيها بنظر الدعوى ، وإذ هي لم تفعل فإنها تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٧ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ تنص في فقرتها الأولى على أن « تختص المحكمة الابتدائية بالحكم إبتدائياً في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها إنتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيتها » ، وكان قانون المرافعات القائم قد خلا من حكم مماثل لحكم الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من القانون الملغى والتي كانت تقضى بأن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى ، وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون عن أن المشرع قد حذف هذه الفقرة « بعد أن زالت دواعي الاستثناء الوارد فيها وأصبح جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى لم يعد له ما يبرره بعد تطور النظام القضائي وتوحيد جهات القضاء المتعددة التي كانت قائمة فيه (المادة ٢٢٦ من القانون القائم) وفقدت بذلك مسائل الاختصاص ما كان لها من أهمية وخطورة ، لما كان ما تقدم ، فإنه لم يعد في قانون المرافعات القائم نص يجيز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية في حدود نصابها الإنتهائي عند عدم التزامها بقواعد الاختصاص ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف على سند من القول بأن الحكم الابتدائي قد صدر في حدود النصاب الإنتهائي للمحكمة الابتدائية وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٧ من قانون المرافعات ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين القضاء برفض الطعن .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هاشم ، محمود حسن رمضان ، صبحي رزق داود ، محمد علي هاشم .

(٢٢)

الطن رقم ١٠٧ لسنة ٥٠ قضائية :

إيجار « إيجار الأماكن » ، « التنازل عن الإيجار » . عقد . بيع .

بيع المستأجر للمكان الذي أنشئ به مصنع أو متجر . عقد رضائي . عدم اشتراط الحصول على موافقة المؤجر . م ٥٩٤ / ٢ مدني . إغفال الحكم بمبحث حالة الضرورة الملجئة للبيع خطأ وقصور .

النص في المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدني على أنه « ومع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق » ، يدل على أن القانون أباح للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمناً ، إذا كان العقار المؤجر قد أنشئ به مصنع أو متجر متى توافرت الشروط المبينة فيه وليس من بينها الحصول على إذن خاص من المؤجر وقت التنازل ، هذا إلى أن بيع المحل التجاري عقد رضائي يتم بمجرد إتفاق طرفيه ، وتنتقل فيه الملكية بمجرد تلاتي الإدارة ، فلا يتطلب المشرع إتخاذ أى إجراء معين قبل نفاذه ، كما لا يشترط أن يبين فيه مشتملاته المعنوية والمادية وقيمة كل منهما على حدة ، وكل ما خوله القانون للمؤجر عند رفضه المرافقة على التنازل قبل أو لبعده إتمامه أن يلجأ إلى القضاء الذي يصبح له حق مراقبة توافر الضرورة الملجئة التي تجيز هذا البيع... لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المطعون عليه الثاني قد تنازل عن « دكاني » النزاع للطاعنين بغير إذن كتابي من المؤجرة ، دون أن يرد على ما أثاره الطاعنان من أن المطعون عليه الثاني باعهما المتجرين لوفاة مورثه - المستأجر

الأصلي — ولعجزه عن إدارتها باعتباره موظفاً محرم عليه ذلك قانوناً وهو دفاع جوهري قد يتغير به — لو صح — وجه الرأي في الدعوى ، فإن إغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع وما ساقه الطاعنان من أدلة عليه من شأنه أن يعيب الحكم بالقصور في التسيب ومخالفة القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٧٥٣٤ لسنة ١٩٧٦ مدني كلي شمال القاهرة ضد الطاعنين والمطعون عليه الثاني بطلب الحكم بإخلائهم من «الدكانين» المبينين بالصحيفة وتسليمهما إليها ، وقالت بياناً لدعواها إنه بعقد مؤرخ ١ فبراير سنة ١٩٧٠ استأجر منها مورث المطعون عليه الثاني «الدكانين» المبينين بالصحيفة بقصد استعمالهما لتجارة الكهرباء ، وإذ قام المطعون عليه الثاني بالتنازل عن عقد الإيجار إلى الطاعنين دون إذن كتابي صريح منها ، وقام الأخيران بإجراء تعديلات بالعين المؤجرة بإقامة جدار فاصل بين الدكانين ، فضلاً عن استعمالهما في غير الغرض المتفق عليه بالعقد ، وفقد أقامت دعواها . وبتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٧٧ حكمت محكمة أول درجة بإخلاء «دكاني» النزاع وتسليمهما للمطعون عليها الأولى . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣١٩٧ لسنة ٩٤ ق القاهرة . حكمت المحكمة بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٧٨ بإحالة الدعوى على التحقيق وبعد إجرائه قضت بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضاءه على أن المطعون عليه الثاني قد تنازل عن العين المؤجرة إلى الطاعنين دون إذن كتابي صريح من المؤجرة — المطعون عليها الأولى ، في حين أن الثابت بعقد الإيجار أن مورث المطعون عليه الثاني استأجر من المطعون عليها الأولى «دكاني» النزاع لاستعمالهما في غرضين هما التجارة و أعمال الكهرباء ، وقام بإنشاء متجرين بهما أحدهما لتجارة البقالة والثاني لتجارة الأدوات الكهربائية بعد أن جهزهم بالأدوات والمعدات اللازمة لذلك ، والثابت بمذكرتهما المقدمة لمحكمة الاستئناف أنهما تمسكا بقيام حالة الضرورة التي ألجأت المطعون عليه الثاني لبيع المتجرين لهما بسبب وفاة مورثه المستأجر الأصلي ، ولعدم درايته بالتجارة ولأنه موظف بشركة قطاع عام ويمتنع عليه ممارسة التجارة ، وقد زاول كل من الطاعنين في المحل الذي اشتراه ذات النشاط الذي كان يزاوله المستأجر الأصلي ، ولم يثبت أن ثمة ضرر محقق قد أصاب المؤجرة ، وإذ كان نص المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدني لا يستلزم الحصول على موافقة المؤجر في حالة بيع الجدد ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بتأييد الحكم بالإخلاء دون أن يرد على دفاع الطاعنين ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن النص في المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدني على أنه « ومع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق ، يدل على أن القانون أباح للمستأجر أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمناً ، إذا كان العقار المؤجر قد أنشئ به مصنع أو متجر متى توافرت الشروط المبينة فيه وليس من بينها الحصول على إذن خاص من المؤجر وقت التنازل ، هذا إلى أن بيع المحل التجاري عقد رضائي يتم بمجرد اتفاق طرفيه ، وتنقل فيه

الملكية بمجرد تلاقى الإرادة ، فلا يتطلب المشرع اتخاذ أي إجراء معين قبل انعقاده كما لا يشترط أن يبين فيه مشتملاته المعنوية والمادية وقيمة كل منهما على حدة ، وكل ما خوله القانون للمؤجر عند رفضه الموافقة على التنازل قبل أو بعد إتمامه أن يلجأ إلى القضاء الذي يصبح له حق مراقبة توافر البرورة الملحقة الى تجيز هذا البيع ، لما كان ذلك وكان البين من مطالعة مذكرة الطاعنين الختامية المقدمة إلى محكمة الاستئناف أنهما تمسكا فيها بأن مورث المطعون عليه الثاني كان يستغل أحد المحليين المؤجرين له من المطعون عليها الأولى في تجارة البقالة والآخر في تجارة الأدوات الكهربائية وأنهما قد اشتريا هذين المحليين من المطعون عليه الثاني لما ألجأته الضرورة إلى بيعهما ، لوفاء المستأجر الأصلي ولعدم درايته بالتجارة ولأنه موظف بشركة قطاع عام بمتنع عليه مزاوله التجارة ، وقدا دليلا على ذلك عقدي البيع الصادرين لهما من المطعون عليه الثاني عن محلي النزاع أولهما ثابت التاريخ في ٥ أغسطس ١٩٧١ ويتضمن شراء الطاعن الثاني محل البقالة بمحتوياته والثاني ثابت التاريخ في ١٢ يناير سنة ١٩٧٥ ويتضمن شراء الطاعن الأول محل الكهرباء بمشتملاته ، وشهادة من شركة وادي كوم امبو إحدى شركات وزارة استصلاح الأراضي بأن المطعون عليه الثاني يعمل مديراً للشئون المالية والإدارية بمنطقة السويس اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن المطعون عليه الثاني قد تنازل عن دكائي النزاع للطاعنين بغير إذن كتابي من المؤجرة ، دون أن يرد على ما أثاره الطاعنان من أن المطعون عليه الثاني باعهما المتجرين لوفاء مورثه - المستأجر الأصلي - ولعجزه عن إدارتهما باعتبارهما موظفاً يحرم عليه ذلك قانوناً وهو دفاع جوهري قد يتغير به ملو صبح - وجه الرأي في الدعوى ، فإن إغفال المحكمة الرد على هذا الدفاع وما ساقه الطاعنان من أدلة عليه من شأنه أن يعيب الحكم بالقصور في التسبيب ومخالفة القانون ويتعين نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة الاثنين ٥ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كيرة ، وعضوية السادة المستشارين :
عاصم المرافى ، صلاح الدين عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسنى ، حافظ السلى .

(٢٣)

الضمن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٥ القضائية :

دعوى « إعادة الدعوى للمرافعة » حكم . بطلان .

إعادة الدعوى للمرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها . وميلتها . حجز الدعوى للحكم دون إعلان الخصم الغائب - إكتفاء المحكمة بمقرراته من اعتبار النطق بالحكم إعلاناً له . أثره . بطلان الحكم .

إذا انعقدت الخصومة أمام المحكمة واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة وتصبح القضية فى مرحلة المداولة وإصدار الحكم بين يدى المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم إبداء أى دفاع ، كما يمتنع الاستماع إلى أحد منهم فى غيبة الآخر ، فإذا بدا للمحكمة أن تعيد الدعوى إلى المرافعة استثنافاً للسير فيها تحتم دعوة طرفى الخصومة للاتصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانها قانوناً أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ولا يغنى عن إعلان الغائب أن تقرر المحكمة إعتبار النطق بقرارها إعلاناً له إذ لا يجوز للمحكمة أن تقرر إغفال إجراء يوجب القانون ، وقد نصت المادة السادسة من قانون المرافعات على أن كل إعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، ونصت المادة ١٩ من القانون ذاته على أن عدم مراعاة هذه الإجراءات يترتب عليه البطلان ولم ينص القانون على إغفال إعلان طرفى الخصومة إلا فى صورة ما إذا رأت المحكمة مد أجل النطق بالحكم كما يستفاد من نص المادة ١٧٢ من قانون المرافعات :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر الأوراق — وفى حدود ما يتطلبه الفصل فى هذا الطعن تتحصل فى أن الشركة المطعون ضدها بصفتها وكالة عن السفينة « هيرديس تورم » أقامت الدعوى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٦٩ تجارى كلى الإسكندرية على الشركة الطاعنة بطلب إلزامها بأن تدفع لها مبلغ ١٠٦٤٦ جنيهًا استرلينياً و ١٨ شلناً و ٥ بنسات أو ما يقابله بالعملة المصرية والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ ، وأسست دعواها على أنها تعاقدت مع الشركة الطاعنة على نقل كمية من البطاطس قدرها ١٤ ألف صناديق زنة كل منها ٢٥ كيلوجرام من الإسكندرية إلى لندن على السفينة « هيرديس تورم » وعند استلام الرسالة على ظهر السفينة أصدر الضابط الأول عنها إيصالاً غير نظيف تضمن تحفظات تفيد رداءة الصناديق وانسياب محتويات بعضها وخشية إصدار سند شحن غير نظيف اتفقت الشركة الطاعنة مع ربان السفينة على أن يسلمها سند شحن خال من التحفظات مقابل خطاب ضمان تعهدت فيه بتحمل المسئولية المترتبة على إغفال إثبات هذه التحفظات وعند تفريغ الرسالة بميناء لندن تبين أن بها تلفاً وعجزاً أثبتت تقارير الخبراء أن سببه ضعف الصناديق وأنه لا يرجع إلى أى خطأ أو فعل من الناقل أثناء الرحلة البحرية وبعد أن رفضت الشركة الطاعنة التدخل فى الدعوى التى أقامها المرسل إليه على الشركة مالكة السفينة أمام محكمة لندن بعد إخطارها بذلك قام الملاك بتسوية النزاع صلحاً ودفعوا إلى المرسل إليه المبلغ الذى رفعت به الدعوى . وفى ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٠ حكمت محكمة الإسكندرية الابتدائية بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للشركة المطعون ضدها بصفتها مبلغ ١٣٠٣٧ جنيهًا والفوائد بواقع ٥ ٪ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٢ لسنة ٢٦ ق تجارى .

وفي ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٥ قضت محكمة استئناف الإسكندرية بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن مما تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من السبب الأول ابتناؤه على إجراءات باطلة وفي بيان ذلك تقول أن المحكمة قررت بجلسته ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٥ حجز الدعوى للحكم بجلسته ٢٧ أبريل سنة ١٩٧٥ وبهذه الجلسة الأخيرة قررت المحكمة في غيبة الطرفين - إعادة الدعوى للمرافعة بجلسته ٢٢ مايو سنة ١٩٧٥ وفيها لم تحضر الطاعنة لعدم إعلانها إلا أن المحكمة أعادت حجز الدعوى للحكم بجلسته ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٥ دون تصريح بالاطلاع أو تقديم مستندات وفيها صدر الحكم المطعون فيه وبذلك يكون قد صدر باطلا لا بتناؤه على إجراءات باطلة بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى سديد ذلك أنه إذا انعقدت الخصومة أمام المحكمة واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة وتصبح القضية في مرحلة المداولة وإصدار الحكم بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة وفيها يمتنع على الخصوم ابداء أى دفاع ، كما يمتنع الاستماع إلى أحد منهم في غيبة الآخر ، فإذا بدا للمحكمة أن تعيد الدعوى إلى المرافعة استئنافاً للسير فيها تحتم دعوة طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانها قانوناً أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ولا يغني عن إعلان الغائب أن تقرر المحكمة اعتبار النطق بقرارها إعلاناً له إذ لا يجوز للمحكمة أن تقرر إغفال إجراء يوجب القانون ، وقد نصت المادة السادسة من قانون المرافعات على أن كل إعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، ونصت المادة ١٩ من القانون ذاته على أن عدم مراعاة هذه الإجراءات

يترتب عليه البطلان ، ولم ينص القانون على إغفال إعلان طرفي الخصومة إلا في صورة ما إذا رأت المحكمة مد أجل النطق بالحكم كما يستفاد من نص المادة ١٧٢ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصور الرسمية لمحاضر الجلسات المقدمة من الطاعة أن محكمة الاستئناف بعد أن حجزت الدعوى للحكم لجلسة ٢٧ أبريل ١٩٧٥ أعادتها - في غيبة الخصوم - للمرافعة لجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٧٥ ولم يثبت إعلان الطاعة بهذه الجلسة الأخيرة أو حضورها فيها وقد قررت المحكمة في الجلسة ذاتها إعادة حجز الدعوى للحكم لجلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٥ التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون هذا الحكم قد صدر باطلا لابتنائه على إجراءات باطلة مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة الثلاثاء ٦ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمود عثمان درويش ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم فوده ، عبد الحميد المنفلوطي ، محمد إبراهيم خليل ، أحمد شلبي .

(٢٤)

الظعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) عقد « تفسير العقد » . محكمة الموضوع .

تفسير العقد . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائغا لما تفيد به عباراته في جملتها .

(٢) بيع . شفعة « تعدد المشترين » . صورية . إثبات .

بيع مشترى العقار المشفوع فيه لمشتري ثان قبل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل تسجيلها .
مادة ٩٣٨ مدني . مؤداه . عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني . شرط ذلك .
ألا يكون البيع الثاني صورياً . للشفيع إثبات الصورية بكافة الطرق .

١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها مما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين ، وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته ، وكان تفسيرها مما تحتمله تلك العبارات وهي في ذلك لا تنقيد بما تفيد به عبارة معينة منها ، وإنما بما تفيد في جملتها .

٢ - لئن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه إذا صدر من مشترى العقار المشفوع فيه بيع لمشتري ثان قبل إعلان أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة ، فإنه يسرى في حق الشفيع ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون البيع الثاني صورياً ، فإن ادعى الشفيع صوريته كان من حقه باعتباره من الغير إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات ، فإن أفلح اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائماً وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليهم الثانى والثالث والرابع أقاموا الدعوى رقم ٣٩١٥ سنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليهما الأول والخامس بطلب الحكم بأحقيتهم فى أخذ قطعة الأرض الموضحة بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل الثمن والملحقات المودعين خزانة المحكمة بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، وقالوا بياناً للدعوى ، أنهم علموا أن الطاعن باع الأرض المذكورة للمطعون عليه الأول بعقد مؤرخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٣ قدم عنه طلب للشهر العقارى بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٧٣ ونظراً لأنهم يمتلكون قطعة أرض مجاورة للأرض المبيعة فقد اتصلوا بالمطعون عليه الأول ، الذى وافق على التنازل عنها نظير ٣٠ جنيه للمتر و ٤٠٠ جنيه أتعاب محاماه وسمسرة وتحدد يوم ٢١ أغسطس ١٩٧٣ للتوقيع على التنازل ، إلا أنه طلب بغير حق مبلغاً آخر فرفضوا ، وأعلنوا رغبتهم فى أخذ الأرض المبيعة بالشفعة نظير اثنى وقلره ٣٦٤٦٥ جنياً والمصروفات والرسوم ، وبتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٣ أنذرهم المطعون عليه الأول أنه باع الأرض بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٧٣ إلى المطعون عليه الخامس . وجاء الإنذار غامضاً لم توضح به شروط هذا البيع الصورى فأقاموا دعواهم كما أقام الطاعن الدعوى رقم ٤٤٩١ لسنة ١٩٧٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه الأول بطلب فسخ عقد البيع المؤرخ ٢٥ يوليو سنة ١٩٧٣ والمتضمن بيعه له قطعة الأرض موضوع النزاع واعتبار مبلغ ٥٠٠٠ جنيه دفع من الثمن تعويضاً . وقال شرحاً لدعواه أنه باع بموجب ذلك العقد الأرض للمطعون عليه الأول لقاء ثمن مقداره ٣٦٤٦٥ جنيه بواقع ٣٠ جنيه للمتر ، دفع منه ٥٠٠٠ جنيه واتفق

على سداد الباقي عند التوقيع على العقد النهائي ونص بالبند التاسع من العقد على حظر التنازل عن الأرض للغير أو تقسيمها أو التصرف فيها إلا بعد التوقيع على العقد النهائي واستلامها ، وفي حالة مخالفة ذلك يعتبر العقد مفسوخاً تلقائياً ولا يكون للمشتري الحق في المطالبة بمقدم الثمن المدفوع ونظراً لأن المطعون عليه الأول أدخل بشروط العقد بيعه الأرض إلى المطعون عليه الخامس فيكون العقد مفسوخاً ، وقد ضمت المحكمة الدعوى الثانية للأولى وحكمت بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٧٤ برفض دعوى الطاعن وبأحقية المطعون عليهم الثاني والثالث والرابع في أخذ مساحة ١٢٤٩,٥٢ متراً مربعاً موضحة بصحيفة الدعوى بالشفعة لقاء ثمن قدره ٣٠ جنيه للمتر . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٧٩١ لسنة ٩١ ق مدني طالباً بإلغاءه وبتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً . وتحت أن الطعن بني على ستة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الرابع والخامس منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إن عقد البيع سالف الذكر صيغ في عبارات واضحة لا لبس فيها ولا غموض ، فنص في البند الثامن منه على التزام المطعون عليه الأول بالقيام بإجراءات التصديق على العقد النهائي وإنهاؤها في مدى ثلاثة شهور من تاريخ تحرير العقد وإلا اعتبر العقد مفسوخاً تلقائياً دون إعدار أو إنذار أو تنبيه أو أي إجراء قانوني آخر ودون اللجوء إلى القضاء للحصول على حكم بالفسخ ولا يكون للمطعون عليه الأول الحق في المطالبة بمقدم الثمن المدفوع ، كما تضمن البند التاسع من العقد الشرط الصريح الفاسخ في حالة قيام المشتري بالتصرف في المبيع قبل تحرير العقد النهائي ، وهو ما حدث ببيع المطعون عليه الأول الأرض موضوع النزاع إلى المطعون عليه الخامس قبل تحرير العقد النهائي ومن ثم إنفسخ العقد

وإذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين وفي العقود اللازمة للجانبين إذا لم يف أحد المتعاقدين بالتزامه جاز للمتعاقد الآخر بعد إعداره أن يطالب بفسخ العقد ، غير أن محكمة الموضوع لم تلتزم عبارات العقد ، وأولت البند العاشر الذي يجيز للمشتري - المطعون عليه الأول - تسجيل هذا العقد بأسماء آخرين أو إشراك آخرين معه في شراء الأرض عند التوقيع على العقد النهائي مع تعهد الطاعن بالتوقيع على العقد المذكور لأي شخص يحدده المشتري بعد دفع باقي الثمن ، تأويلاً خاطئاً انحرفت به عن مدلول عباراته الظاهرة فقررت أن للمشتري الحق في التعاقد مع الغير على نحو يحقق له استعمال المكنة التي خولها إياه ذلك البند في حين أن مؤدى البند المذكور أن من حق المشتري بعد دفع باقي الثمن أن يشرك معه آخرين عند التصديق على العقد النهائي ، وإذا رفض الحكم المطعون فيه دفاع الطاعن في هذا الشأن وخلص إلى رفض دعوى الفسخ ، فإنه يكون قد فسخ عبارات العقد ، وعابه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب ، مما يوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين ، وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دام قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية المتعاقدين عن المعنى الظاهر لعباراته ، وكان تفسيرها مما تحتمله تلك العبارات ، وهي في ذلك لا تقتيد بما تفيده عبارة معينة منها ، وإنما بما تفيده في جملتها ، لما كان ذلك وكان البين من عقد البيع موضوع النزاع أنه نص في البند الثامن على التزام المشتري (المطعون عليه الأول) بالقيام بإجراءات التصديق على العقد النهائي وإنهاؤها خلال ثلاثة شهور من تاريخ العقد الابتدائي وإلا اعتبر مفسوخاً تلقائياً دون إعدار أو إنذار أو تنبيه أو أي إجراء قانوني آخر ودون الالتجاء إلى القضاء للحصول على حكم بالفسخ ، كما نص البند التاسع على أنه ليس للمشتري الحق في التنازل

عن الأرض محل العقد للغير أو تقسيمها والتصرف فيها إلا بعد توثيق العقد النهائي واستلام الأرض وفي حالة مخالفة المشتري لهذا الحظر يتحمل وحده مسئولية أى تصرف من هذا القبيل بلا أدنى مسئولية على البائع الذى لا يلتزم بأى شىء قبل المشترين من الباطن ، كما يعتبر العقد مفسوخاً تلقائياً بجميع أجزائه وبدون أن يكون للمشتري الحق فى المطالبة بمقدم الثمن المدفوع ، وأجاز البند العاشر للمطعون عليه الأول (المشتري) تسجيل هذا العقد بأسماء آخرين أو إشراك آخرين معه فى شراء الأرض محل التعامل وذلك عند التوقيع على العقد النهائي ، كما تضمن هذا البند تعهد البائع (الطاعن) بالتوقيع على العقد النهائي لأى شخص يحدده المشتري بعد دفع باقى الثمن ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن « البند العاشر من العقد قاطع فى حق المشتري فى أن يتم التسجيل بأسماء آخرين أو مع إشراك آخرين » ، والتزام البائع بالتوقيع على العقد النهائي بهذه الصورة وهو ما يفصح عن اتجاه إرادة الطرفين إلى إجازة أن يتعاقد المشتري مع الغير على نحو يحقق له استعمال المكنة التى خولها إياه هذا البند ، ومن ثم لم يحصل إخلال منه بأحكام العقد يبرر الفسخ إذ يتعين أخذ أحكام البند التاسع مفسرة على ضوء أحكام البند العاشر منه ... وأما عن نسبة التراخى فى توقيع العقد النهائي إلى المشتري ... فواقع الحال أنه قد تم إنذار المشتري بالأخذ بالشفعة فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٣ وأعقبه رفع دعوى الشفعة ... وهو ما يكفى لوقف سريان الأجل المضروب لتوقيع العقد النهائي الخاص ببيع المشفوع فيه تربصاً من المشتري لحين استقرار « حقه بهذه الصفة » ، وكان ما قرره الحكم فى هذا الشأن هو استخلاص موضوعى سائغ فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع تحتمله عبارات العقد ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بحقه فى العلول عن العقد وعدم التوقيع على العقد النهائي مقابل رد معجل الثمن ودفع تعويض قدره

المتعاقدان خمسة آلاف جنيه طبقاً للبند الثاني عشر من العقد الذى يعطيه الحق فى طلب فسخ العقد وفقاً للمواد من ٢٦٥ إلى ٢٧٠ من القانون المدنى ، وأنه قام فعلاً بإيداع مبلغ عشرة آلاف جنيه خزانة المحكمة وأنذر المطعون عليه الأول المشتري بذلك مما مؤداه انقضاء العقد وانحلاله بإرادة المتعاقدين استعمالاً للرخصة المنصوص عليها فى البند المذكور التى لا تخالف فيها للنظام العام أو الآداب غير أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن دفاع الطاعن يعنى أن المبيع كان بالعربون وأن العقد خلو من مثل هذا الشرط وأن البند سالف الذكر صورة من صور الشرط الجزائى الاتفاقى ، فخالف بذلك الثابت بالأوراق ، وشابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب .

وحيث أن هذا النعى مردود مما سبق بيانه فى الرد على السببين الرابع والخامس من أن تفسير العقود والشروط ، أمر تستقل به محكمة الموضوع طالما تقيم قضاءها على أسباب سائغة ولا تخرج فى تفسيرها عن المعنى الذى تختمله عبارات العقد ، ولما كان الثابت أن البند الثانى عشر من العقد آنف الذكر ينص على أنه إذا تراجع البائع عن التوقيع على العقد النهائى يكون ملزماً برد المبلغ الذى استلمه فضلاً عن حق المشتري فى المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن ذلك وأن الطرفين اتفقا على أن يكون التعويض فى هذه الحالة بمائلاً لمقدم الثمن وقلبه ٥٠٠٠ جنيه ، وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن فى هذا الصدد بأن البند المذكور ، يرد صورة واضحة من صور الشرط الجزائى الاتفاقى وعبارات باقى البنود فى مجموعها قاطعة الدلالة فى أن البيع بات ، وكان ما خلص إليه الحكم فى حدود سلطة محكمة الموضوع فى فهم الواقع فى الدعوى وتؤدى إليه عبارات العقد فى مجموعها ولا خروج فيه عن المعنى الذى تختمله تلك العبارات وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون عليهم الثانى والثالث

والرابع في الشفعة لأنهم لم يودعوا كامل الثمن الحقيقي للصفقة المبيعة خزانة المحكمة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٤٢ من القانون المدني إذ أودعوا مبلغ ٣٦٤٦٥ جنيه على أساس أن المساحة المباعة ١٢١٥,٥ متراً مربعاً وأن ثمن المتر ٣٠ جنيه ثم تبين من كتاب المساحة المؤرخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٧٣ أن المساحة المبيعة ١٢٤٩,٥٢ متراً مربعاً فيكون الثمن الحقيقي لها ٣٧٤٨٥,٦٠٠ جنيه غير أن الحكم المطعون فيه رد على ذلك بأن الشفعاء لما تبينوا حقيقة مساحة الأرض المبيعة تصالحوا مع المشتري وأقروا جميعاً بأحقية الطاعن في صرف باقي الثمن عنها على أساس ٣٠ جنيه للمتر ومقداره ٣٢٤٨٥,٦٠٠ جنيه وهو مبلغ يدخل ضمن المبلغ المودع وأنذروه بذلك وأنه ليس ثمة ما يمنع طالب الشفعة من الاتفاق مع المشتري على أداء معجل الثمن الذي دفع مما أضحى معه الثمن المودع زائداً ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، ذلك أن الطاعن لم يكن طرفاً في هذا الصلح فلا يحتاج به فضلاً عن أن القانون يستلزم إيداع كامل الثمن عن الصفقة برمتها بصرف النظر عما عجل من الثمن إلى البائع .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن مفاد نص المادة ٩٤٢ / ٢ من القانون أنه يجب على الشفيع أن يودع خزانة المحكمة الكائن في دائرتها العقار الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وقبل رفع الدعوى ، وقد هدف المشرع من هذا الإيداع ضمان الجدية في طلب الشفعة ، والشفيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر من طبقة الغير بالنسبة إلى طرفي عقد البيع سبب الشفعة ، فلا يحتاج عليه إلا بالعقد الظاهر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن « طالبي الشفعة بصفاتهم قد أودعوا خزانة محكمة جنوب القاهرة الابتدائية مبلغ ٣٦٨٦٧ جنيه على ذمة الفصل في الدعوى تأسيساً على أن القدر المبيع هو ١٢١٥,٥ متراً مربعاً بواقع ٣٠ جنيه للمتر المربع من ذلك مبلغ ٣٦٤٦٥ جنيه الثمن الوارد بالعقد و ٤٠٢ جنيه أتعاب تحرير العقد والسمسرة وذلك بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٧٣ ولما تبين لهم من كتاب المساحة المؤرخ ١٣

أكتوبر سنة ١٩٧٣ أن المساحة المبيعة هي ١٢٤٩,٥٢ متراً مربعاً تصالحوا مع المشتري (المطعون عليه الأول) بعقد تاريخه ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ أقروا جميعاً بأحقية البائع (الطاعن) في صرف باقي الثمن على أساس ٣٠ جنيه للمتر المربع ومقدار ذلك ٣٢٤٨٥,٦٠٠ جنيهاً وهو مبلغ يدخل ضمن المبلغ المودع وقاموا بعرض إقرار تصالحهم وإقرار الصرف على البائع بإصدار عرض معلن له في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ومن ثم يكون ثمن القدر المبيع قد أودع قبل رفع الدعوى سواء بالنسبة للمساحة الواردة بالعقد أو بالنسبة للمساحة التي تبين بعد ذلك أنها تزيد عنه طالما أنه ليس ثمة ما يمنع طالبي الشفعة من الاتفاق مع المشتري على أداء معجل الثمن الذي دفعه ويضحي الثمن المودع يزيد عن ذلك الذي يستحقه البائع سواء بالنسبة للمساحة الواردة بالعقد أو تلك التي تبين بعد ذلك حقيقة مقدارها وفق بيانات المساحة ، وكان الاتفاق الذي تم بين الشفعاء (المطعون عليه الثاني والثالث والرابع) والمشتري (المطعون عليه الأول) لا يخالف القانون بل إن التراضي في هذه الحالة الذي ينتج أثره في إتمام الشفعة هو ذلك الذي يتم بقبول المشتري بعد إبداء الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة ولا تثريب على الشفيع في هذه الحالة أن يؤدي إلى المشتري ما عجله إلى البائع من الثمن ومن ثم فإن ما قرره الحكم من أن المبلغ المودع حسباً سلف البيان يفي بما يستحقه البائع من ثمن حقيقي للعقار المبيع يكون في محله ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث أن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق وشابه التناقض والقصور في التسبيب ، ذلك أنه قرر أن الإيداع ورفع الدعوى من جانب الشفعاء كان في ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، وأن الإيداع كان لمبلغ ٣٦٤٦٥ جنيه ، وأن إنذار العرض من جانب الشفعاء عن الصلح الذي تم بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٣ أعلن به الطاعن في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ مما يفيد أنه قد تم بعد الإيداع ورفع الدعوى في ٨ سبتمبر سنة ١٩٧٣ ثم عاد الحكم وقرر أن إنذار العرض المذكور قد أعلن قبل رفع الدعوى

سواء بالنسبة للمساحة الواردة بالعقد أو بالنسبة للمساحة التي تبين بعد ذلك أنها تزيد عنه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق والتناقض والقصور في التسبيب ويستوجب نقضه :

وحيث أن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه - حسبما يبين من مدوناته السابق لإيرادها في الرد على السبب الأول - لم يقرر أن إنذار العرض الذي أعلن إلى الطاعن في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٣ قد تم قبل رفع دعوى الشفعة ، وإنما خلص من عقد الصلح الذي أبرم بين الشفعاء والمشتري الذي كان قد عجل إلى البائع جزءاً من الثمن ، أن الثمن المودع خزانة المحكمة قبل رفع الدعوى يزيد عما يستحقه الطاعن سواء بالنسبة للمساحة الواردة بالعقد أو بالنسبة للمساحة التي تبين بعد ذلك أنها تزيد عنه لأنه ليس ثمة ما يمنع طالبي الشفعة من الاتفاق مع المشتري على أن يؤدوا له معجل الثمن الذي دفعه ، ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس :

وحيث أن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين أولهما أن المطعون عليه الأول باع إلى المطعون عليه الخامس العقار موضوع النزاع بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٧٣ قبل تسجيل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة الذي أعلن إلى الطاعن والمطعون عليه الأول في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٣ ورد عليهم هذا الأخير بإصدار بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٣ بأنه قد باع العقار إلى المطعون عليه الخامس ، مما كان يتعين معه توجيه إجراءات الأخذ بالشفعة إلى المشتري الأخير طبقاً للمادة ٩٣٨ من القانون المدني إذا فسخ العقد الأول بالعقد الثاني ولا يؤثر في ذلك الصلح والتفاسخ للعقد الثاني الذي أبرم بين المطعون عليه الأول وطالبي الشفعة لأن الشفعين يتلقى حقه في الشفعة من البائع فالشفعاء لا يستطيعون الاستناد إلى العقد الأول في تقرير حق الشفعة له ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر ، واعتد بالصلح المبرم بين المطعون عليه الأول والشفعاء رغم أن الطاعن لم يشارك فيه ، والوجه الثاني أن عقد البيع الأول قد فسخ بتحقيق الشرط

الصريح الفاسخ ، وانتقلت ملكية العقار المشفوع فيه بعقد مسجل كما تنبىء بذلك مستندات الطاعن ومن ثم فإنه ما كان يصح الاستناد إليه في طلب الشفعة وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول غير صديد ، ذاك أنه وإن كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدني أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع لمشتري ثان قبل إعلان أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة ، فإنه يسرى في حق الشفيع ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها إلا أن ذلك مشروط ألا يكون البيع الثاني صورياً ، فإن ادعى الشفيع صوريته كان من حقه باعتباره من الغير إثبات الصورية بكافة طرق الإثبات ، فإن أفلح اعتبر البيع الصادر من المالك للمشتري الأول قائماً وهو الذي يعتد به في الشفعة دون البيع الثاني ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الشفعاء وجهوا إجراءات الشفعة بناء على عقد البيع الأول واختصموا كلا من المشتري الأول والثاني في الدعوى ونعوا على عقد البيع الثاني صوريته ، وقد تضمن عقد الصلح المؤرخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣ عدول المطعون عليهما الأول والخامس عن ذلك البيع المقول بمحصله بتاريخ ١٨ أغسطس سنة ١٩٧٣ والإقرار بحق الشفعاء في الأخذ بالشفعة طبقاً للعقد الأول ، مما مؤداه أن طرفي عقد البيع الأخير المدعى بصوريته قد عدلا عنه وفقاً لعقد الصلح المذكور ومن ثم فإنه لا على الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد البيع الأول قائماً واعتد به في الشفعة دون البيع الثاني ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس ، هذا والنعى في وجهه الثاني من أن عقد البيع الأول قد فسخ بتحقيق الشرط الصريح الفاسخ مردود بما سلف بيانه في الرد على السيين الرابع والخامس من حق محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما قرأه أوفى بمقصود العاقلين وأن تفسير محكمة الموضوع في هذا الصدد تحتمله عبارات العقد وقد انتهت

إلى رفض دعوى فسخ هذا العقد بأسباب سائغة، لما كان ذلك وكان مذهب إليه الطاعن من أن العقار المشفوع فيه قد انتقلت ملكيته بعقد مسجل، هو نعي غير مقبول لأنه يقوم على واقع لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة / السيد المستشار نائب رئيس المحكمة حافظ رقتى ،

وعضوية السادة المستشارين مصطفى صالح سليم ، محمد زغلول عبد الحميد زغلول ، دكتور منصور وجيه ، على الجمل .

(٢٥)

النظر رقم ٣٨٩ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) دعوى « الصفة » . حراسة « الحراسة الإدارية » .

بيت المال وإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة . ليس لأيهما شخصية اعتبارية .
وزير الخزانة هو صاحب الصفة في تمثيلهما أمام القضاء .

(٢) حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضى . ملكية . تقادم .

القضاء النهائي بثبوت ملكية المطعون ضده لأرض النزاع بالتقادم ضد وزير الخزانة بصفته
ممثلاً لبيت المال . اكتسابه حجية تحول دون المنازعة في أمر الملكية في دعوى قالية ضده من
وزير الخزانة باعتباره ممثلاً لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة .

١ - جرى نص المادة ٥٢ / ١ من القانون المدني على أن الأشخاص الاعتبارية هي الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية ، وهذه الشخصية الاعتبارية تحول من اكتسابها كافة مميزات الشخصية القانونية فيكون له نائب يعبر عن إرادته كما يكون له حق التقاضي ، أى يكون له أهلية في النطاق الذي يحدده سند الاعتراف له بالشخصية الاعتبارية « المادة ٥٣ من القانون المدني » ، ولما كان الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشؤون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها فإن وزارة الخزانة التي يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة بشأن التصدي للعقار محل النزاع باعتباره نائباً سواء عن بيت المال

أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة طبقاً للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ طالما لا يوجد نصوص في القانون المنشئ لأيهما ما يمنح أيّاً منهما الشخصية الاعتبارية بالإضافة إلى أنه طبقاً لنص المادة الثانية من القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فإن الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ تؤول إلى الدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون مقابل تعويض عنها ويرتب على ذلك أن تصبح الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات دون أن يفيد من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من ذلك القانون من رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت الحراسة على أموالهم :

٢ - الدولة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر خلفاً عاماً أو خاصاً لأصحاب الأموال الذين فرضت الحراسة على أموالهم ، ولما كان المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ويجب لتوفر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول ، وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أي من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده قد اختصم وزير الخزانة بصفته ممثلاً لبيت المال في الدعوى : : : وقضى له فيها نهائياً بثبوت ملكيته للعين موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية وإذا كان التقادم المكسب هو أساس إدعاء المطعون ضده ملكية ذات العين في الدعويين الحاليين قبل وزير الخزانة بصفته ممثلاً لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة فإن هذه المسألة الأساسية تكون قد استقرت حقيقتها بين ذات الخصوم - الدولة والمطعون ضده - بالحكم الأول استقراراً يمنع إعادة المنازعة فيها بينهما ، وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فاعتمد بحجية الحكم السابق فإنه يكون قد أصاب جميع القانون :

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٢٩٣٨ سنة ١٩٧١ مدني كلي اسكندرية على الطاعنين وآخرين طالباً بالحكم بثبوت ملكيته للعقار الموضع بالصحيفة وكف منازعة من عدا الطاعن الثالث له وشطب التسجيلات المتوقعة على العقار تأسيساً على أنه يمتلك قطعة أرض عليها كشك ومحيط بها سور من البناء مساحتها ٨٨٤.٣٢ متراً مربعاً مبنية بالحدود والمعالم بالصحيفة وقد آلت ملكيتها إليه عن طريق الشراء من عبد الكريم فرج الغني بموجب عقد عرف مؤرخ ١٠ مارس سنة ١٩٥٧ ووضع يده عليها استمراراً لوضع يد سلفه الذي بدأ منذ سنة ١٩٣٠ إثر شرائه العقار من ليلى توريل ، وقد استصدر حكماً بإثبات التعاقد في الدعوى ٨٩٧ سنة ١٩٥٩ مدني كلي اسكندرية ثم سجله برقم ٢٩٧٨ في ٨ أغسطس ١٩٦٠ إلا أن وزارة الخزانة نازعته في ملكية الأرض بمقولة أنها مملوكة ليلي توريل المتوفى دون إرث فأقام عليها الدعوى رقم ٣١٢٦ سنة ١٩٦٥ مدني كلي اسكندرية وقضى في ٢٨ مايو ١٩٦٧ برفض دعواه فاستأنف الحكم وقضى بتاريخ ١٥ مايو ١٩٧١ في الاستئناف رقم ٦٤٣ لسنة ٢٣ ق بإلغاء الحكم المستأنف وثبوت ملكيته لعين النزاع وكف منازعة وزارة الخزانة « بيت المال » له فيها ، وعلى الرغم من ذلك فقد عادت الوزارة المذكورة بوصفها ممثلة لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وزعمت أن الأرض مملوكة لريمون حزان الذي وضع تحت الحراسة بمقتضى الأمر ١٣٨ سنة ١٩٦١ وآلت أمواله إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وعرضت العقار للبيع بالمزاد العلني فرسى مزاده على آخر في ١٦ يوليو ١٩٧٩ وإزاء ذلك وامتناع المطعون ضده الثالث عن إشهار حكم ثبوت الملكية الصادر لصالحه فقد لجأ لإقامة دعواه بطلان آفة البيان ،

كما أقامت الطاعة الأولى « إدارة الأموال » الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٧٢ مدني كلي اسكندرية قبل المطعون ضده بطلب ثبوت ملكيتها للعقار الموضح بالصحيفة وقالت بياناً لها إنها تمتلك قطعة أرض مساحتها ٤٤٥ متراً مربعاً كائنة بجهة سيدى بشر موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة آلت إليها ملكيتها بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وكانت فى الأصل من أملاك ريمون حزان الذى كان خاضعاً للحراسة بموجب الأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وهى الجزء المتبقى من ملكيته بعد أن نزع منها مسطح قدره ٤٢٩ متراً مربعاً فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٥٧ فى مواجهة الطاعن الثانى ، وقد قام الأخير ببيع الجزء موضوع الدعوى بالمراد فى ١٦ يوليو سنة ١٩٦٩ ورسمى مزاده على محمد زكى يوسف وسلمت إليه فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٧٠ فأقام المطعون ضده الدعوى ٢٩٣٨ سنة ١٩٧١ مدني كلي اسكندرية بطلباته ، ونظراً لأن هذا العقار مملوك للدولة بموجب القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهو فى حيازتها دون المطعون ضده فقد أقامت دعواها بطلباتها آنفة الذكر ومحكمة أول درجة قررت بجلسته ١٨ مارس ١٩٧٢ ضم الدعوى الثانية للأولى ليصدر فيها حكم واحد ، ثم قضت بجلسته ٢٩ أبريل ١٩٧٣ بتدب خبير لتحقيق الملكية ووضع اليد وبعد أن باشر المأمورية وقدم تقريره قضت بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٧٤ أولاً : فى الدعوى ٢٩٣٨ لسنة ١٩٧١ بإثبات ترك المدعى للخصومة بالنسبة للطاعن الثانى « للحارس العام على اموال الخاضعين للأمر ١٣٨ سنة ١٩٦١ ثانياً : بثبوت ملكية المدعى « المطعون ضده » للعقار وكف منازعة المدعى عليهم الأربعة الأول فيه وشطب التسجيلين رقمي ١٧٥٤ لسنة ١٩٥٠ ، ١١٣ لسنة ١٩٥٢ الموقعين على العقار . ثالثاً : برفض الدعوى رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٢ .

طعن الطاعنون على هذا الحكم بموجب الاستئناف رقم ٢٣٥ لسنة ٣٠ ق بغية إلغائه ورفض دعوى المطعون ضده وبجلسته ١٥ فبراير سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثانى وبرفضه بالنسبة للطاعن الأول . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إنه عن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثاني فهو شديد ذلك أن الحراسة التي فرضت على أموال وممتلكات الأشخاص الواردة أسأؤهم بالكشف المرفق للأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ قد زالت وانقضت بما نص عليه في المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ السارى العمل به من ٢٤ مارس ١٩٦٤ ذلك أنه من مقتضاها رفع الحراسة المفروضة على هؤلاء الأشخاص بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ وأيلولة ملكية تلك الأموال والممتلكات إلى الدولة مع تعويض أصحابها عنها طبقاً لما نص عليه في القانون المذكور ، ومن ثم فقد زالت صفة الطاعن الثاني بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والذي حل فيه محله وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة « الطاعن الأول » ومتى كان ذلك فإن الطعن من الطاعن الثاني - ولا صفة له فيه - يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن فيمن عدا الطاعن الثاني قد استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المذكور ذهب إلى أن الشخصية الاعتبارية لا تثبت إلا للدولة دون تقسيماتها الإدارية إلا إذا نص القانون على غير ذلك ولم تمنح الشخصية لبيت المال أو إدارة الأموال ومن ثم فإن اختصاصاً أياً منهما يعتبر اختصاصاً للدولة ويعتبر الحكم حجة عليها ، وتكون الدولة هي الخصم في الدعاوى ٣١٢٦ لسنة ١٩٦٥ و ٢٩٣٨ لسنة ١٩٧١ و ١١٢ لسنة ١٩٧٢ وإن اختلف السبب ، فالدولة في الدعوى الأولى كان سبب ملكيتها أيلولة المال عن لا وارث له وسبب ملكيتها في الدعوى المستأنف حكمها هو أيلولة الملكية لها بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ولما كان موضوع الدعويين واحداً فإن الحكم في الدعوى الأولى يكون له حجية في الدعوى الثانية ، وما قرره الحكم مخالف لنص المادة ١٠١ من قانون الإثبات ذلك أن الحجية لا تثبت للأحكام إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات

الحق محلاً وسبباً فإذا اختلفت صفات الخصوم فلا عبرة باتحاد أشخاصهم وفي النزاع المائل يوجد اختلاف في الصفات ففي النزاع الأول حل بيت المال محل ليلي توريل وفي النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه حلت إدارة الأموال - التي يمثلها مديرها العام في معاملاتها بالغير أمام الهيئات القضائية عملاً بأمر السيد رئيس الوزراء رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٤ بناء على التفويض المنصوص عليه في المادة ٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - محل ريمون حزان كما يوجد اختلاف في السبب إذ أنه في النزاع السابق هو الأيلولة لبيت المال لعدم وجود وارث ، وفي النزاع الحالي هو الأيلولة لإدارة الأموال إعمالاً لحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي غير سديد ذلك أن المادة ٥٢ / ١ من القانون المدني قد جرى نصها على أن « الأشخاص الاعتبارية هي الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون ، والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية » وهذه الشخصية الاعتبارية تخول من اكتسبها كافة مميزات الشخصية القانونية فيكون له نائب يعبر عن إرادته كما يكون له حق التقاضي أي يكون له أهلية في النطاق الذي يحدده سند الاعتراف له بالشخصية الاعتبارية « المادة ٥٣ من القانون المدني » ولما كان الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشؤون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمستول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها فإن وزارة الخزانة التي يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة بشأن التصدي للعقار محل النزاع باعتباره نائباً سواء عن بيت المال أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة طبقاً للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ طالما لا يوجد في نصوص القانون المنشئ - لأيهما ما يمنع أيّاً منهما الشخصية الاعتبارية بالإضافة إلى أنه طبقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فإن الأموال والممتلكات التي وضعت

تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ، تتحول إلى الدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون مقابل تعويض عنها ويترتب على ذلك أن تصبح الدولة صاحبة الصفة في المطالبة بهذه الأموال والممتلكات دون أن يغير من ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من ذلك القانون من رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت الحراسة على أموالهم والدولة هنا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تعتبر خلفاً عاماً أو خاصاً لأصحاب هذه الأموال ولما كان المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ويجب لتوفر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول ، وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده قد اختصم وزير الخزانة بصفته ممثلاً لبيت المال في الدعوى ٣١٢٦ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى اسكندرية وقضى له نهائياً بثبوت ملكيته للعين موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وإذا كان التقادم المكسب هو أساس ادعاء المطعون ضده ملكية ذات العين في الدعويين الحاليين قبل وزير الخزانة بصفته ممثلاً لإدارة الأموال التى آلت إلى الدولة فإن هذه المسألة الأساسية تكون قد استقرت حقيقتها بين ذات الخصوم - الدولة والمطعون ضده - بالحكم الأول استقراً يمنع من إعادة المنازعة فيها بينهما وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فاعتد بحجية الحكم السابق فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون لاسيما وأنه يتعين على المحكمة أن تشير أمر الحجية من تلقاء نفسها بعد أن باتت من المسائل المتعلقة بالنظام العام .

ومنى كان ذلك فإن الطعن يكون بآدى الفساد متعيناً رفضه ..

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة حافظ رقتى ،
وعضوية السادة المستشارين مصطفى صالح سليم ، محمد زغلول عبد الحميد زغلول ، عزت حنورة ، على الجمل .

(٢٦)

انطقن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٧ القضائية :

— التزام « انقضاء الالتزام » . تقادم « تقادم مسقط » تنفيذ « تنفيذ جبرى » حجز .
المنازعات المتعلقة بصحة الدين المنفذ به أو استحقاقه أو مقداره أو انقضاؤه لسبب لا يتعلق
بالنظام العام كالتقادم . وجوب التمسك به بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . المنازعة
بشأن انقضاء الدين بالوفاء . جواز إيدائها فى أية حالة كانت عليها الإجراءات .

— إذ نصت المادة ٤٢٢ / ١ من قانون المرافعات على أن « أوجه البطلان
فى الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات وكذلك جميع
الملاحظات على شروط البيع يجب على المدين والحاجز والكفيل العيني والدائنين
المشار إليهم فى المادة ٤١٧ إيدأوها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع
وذلك بالتقرير بها فى قلم كتاب محكمة التنفيذ قبل الجلسة المشار إليها بثلاثة
أيام على الأقل وإلا سقط حقهم فى التمسك بها » ، وكانت المنازعات التى
تثور حول الدين المنفذ به سواء من حيث صحته أو استحقاقه أو مقداره
أو انقضائه بأى سبب من اسباب الانقضاء ، تندرج ضمن أوجه البطلان
التي نصت عليها هذه المادة . فإن الأصل هو سقوط حق من عنهم المادة
المذكورة فى التمسك بما لا يتصل بالنظام العام من تلك الأوجه ما لم يتم بالطريق
وفى الميعاد المشار إليهما . أما ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه للمدين دائماً
وفى أية حالة تكون عليها الإجراءات التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء
ولا يقيد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات ، فهو
استثناء مرجعه أنه لا يستساغ المضى فى بيع العقار محل التنفيذ لاقتضاء دين
انقضى بتمام الوفاء به فعلاً . ولا يقام عليه التقادم الطويل المسقط فهو لا يعنى

أن الدين قد تم الوفاء به ، ولا يؤدي ببلاته إلى انقضاء الدين وإنما يتوقف إسقاطه على التمسك به في الوقت المناسب وعدم سبق الزول عنه صراحة أو ضمناً .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن بصفته مصفياً لشركة الطوبجي اتخذ إجراءات التنفيذ العقاري ضد مديني الشركة على الأطيان محل التداعي وأودع قائمة شروط البيع . فأقام المطعون ضده بوصفه الحائز لبعض هذه الأطيان اعتراضاً على قائمة شروط البيع قيد برقم ٨٩٥ لسنة ١٩٧٠ تنفيذ المنزلة بطلب الحكم بإلغاء إجراءات نزع الملكية تأسيساً على أربعة أسباب هي :

- (١) أن الحكم المنفذ به لم يعلن إلى بعض المدينين كما جاء إعلانه باطلاً بالنسبة للباقيين
- (٢) عدم تقديم ترجمة رسمية لذلك الحكم المحرر باللغة الفرنسية .
- (٣) أن الفوائد احتسبت منذ ١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٧٠ رغم سريان التقادم الخمسي عليها بوصفها من الديون الدورية المتجددة .
- (٤) أن الفوائد المنفذ بها تجاوزت أضعاف قيمة الدين الأصلي بما يخالف المادة ٢٣٢ من القانون المدني . وبالجلسة المحددة لنظر الاعتراض أضاف المطعون ضده إلى أسباب اعتراضه أنه يتمسك بانقضاء الدين المنفذ به بالتقادم الطويل . فدفع الطاعن بسقوط حق المطعون ضده في التمسك بهذا السبب الجديد الذي لم يرد في تقرير الاعتراض عملاً بالمادة ٤٢٢ من قانون المرافعات وبتاريخ ٢ أبريل سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بإلغاء إجراءات نزع الملكية وتنييه نزع الملكية المشهري في ٢ في أغسطس سنة ١٩٧٠ . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٣٠٧ لسنة ٢٥ ق بطلب

إلغاء الحكم المستأنف ورفض الاعتراض . وبتاريخ ۲۶ مارس سنة ۱۹۷۷ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلغاء إجراءات نزع الملكية بالنسبة لمساحة قدرها ۶ أسهم و ۱۱ قيراط و ۸ فدان المملوكة للمطعون ضده ورفض الاعتراض وبالأستمرار في التنفيذ بالنسبة لما جاوز هذه المساحة طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وذلك تأسيساً على أن الطاعن دفع أمام محكمتي الموضوع بسقوط حق المطعون ضده في التمسك بانقضاء الدين المنفذه بالتقادم الطويل لعدم ورود هذا السبب في تقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع عملاً بالمادة ۴۲۲ من قانون المرافعات وإذا رفض الحكم المطعون فيه ، هذا الدفع على سند من القول بأن التقادم المسقط الطويل يقوم على قرينة الوفاء ومن ثم فشأنه شأن انقضاء الدين بالوفاء مما يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الإجراءات ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وحيث أن هذا النعي سديد ذلك أنه لما كانت المادة ۴۲۲ / ۱ من قانون المرافعات تنص على أن « أوجه البطلان في الإجراءات السابقة على الجلسة المحددة لنظر الاعتراضات وكذلك جميع الملاحظات على شروط البيع يجب على المدين والخائر والكفيل العيني والدائنين المشار إليهم في المادة ۴۱۷ إيدأوها بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع وذلك بالتقرير بها في قلم كتاب محكمة التنفيذ قبل الجلسة المشار إليها بثلاثة أيام على الأقل وإلا سقط حقهم في التمسك بها » . وكانت المنازعات التي تثار حول الدين المنفذه سواء من حيث صحته أو استحقاقه أو مقداره أو انقضائه بأي سبب من أسباب الانقضاء تندرج ضمن أوجه البطلان التي نصت عليها هذه المادة . فإن الأصل هو سقوط حق من عنهم المادة المذكورة في التمسك بما لا يتصل بالنظام العام من تلك الأوجه ما لم يتم بالطريق وفي الميعاد المشار إليهما . أما ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه للمدين دائماً وفي أية حالة تكون عليها الإجراءات

التمسك بانقضاء دين الحاجز بالوفاء ولا يقيد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٢ من قانون المرافعات فهو استثناء مرجعه أنه لا يستساغ المضي في بيع العقار محل التنفيذ لانقضاء دين انقضى بتمام الوفاء به فعلاً . ولا يقاس عليه التقادم الطويل المسقط فهو لا يعنى أن الدين قد تم الوفاء به ، ولا يؤدي بذاته إلى انقضاء الدين وإنما يتوقف إسقاطه للدين على التمسك به في الوقت المناسب وعدم سبق النزول عنه صراحة أو ضمناً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن اعتد بتمسك المطعون ضده بالتقادم الطويل المسقط رغم سقوط حقه في التمسك به لعدم إبدائه في الميعاد وبالطريقة التي حددتها المادة ٤٢٢ / ١ من قانون المرافعات وقضى تبعاً للملك بإلغاء إجراءات نزع الملكية بالنسبة لأطيان المطعون ضده ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى التعرض لباقي أسباب الطعن على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨١ هـ

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة حسن السباطي ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد صبري أسعد ، أحمد ضياء عبد الرازق ، سعد حسين بدر ، علي محمد عبد الفتاح .

(٢٧)

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٧ القضائية :

(١) محاماه « تأديب المحامين »

قرار مجلس تأديب المحامين . شرط نفاذه أن يصير نهائياً . طعن المحامي على قرار منعه من مزاولة المهنة . أثره .

(٢) شفعة « إيداع الثمن » حكم « عيوب التلليل » « ما يعد قصوراً »

إيداع الثمن الحقيقي قيد على حق الشفعة وجوب إعماله في أضيق الحدود . ملحقات .
الثن لا يمتد لها هذا القيد .

(٣) شفعة .

النزول الضمني عن الشفعة . المقصود به . المساومة حول التنازل عن حق الشفعة دون شراء الشفع للعقار المشفوع فيه . لا تفيد النزول عن حق الشفعة .

١ - إذ ثبت للمحكمة من الاطلاع على ملف تأديب المحامين رقم ١ لسنة ١٩٦٣ أن القرار الصادر فيه بمنع الأستاذ ... المحامي من مزاولة المهنة ثلاث سنوات طعن عليه من المحامي الصادر ضده ولم يصبح نهائياً بعد وبالتالي لا يكون هذا القرار نافذاً لعدم نهائيته عملاً بمفهوم نص المادة ١٦٠ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ومن ثم يكون للمحامي الصادر ضده القرار المذكور حق التوقيع على صحيفة الطعن بالنقض .

٢ - لا على الحكم المطعون فيه إن اكتفى - عند الرد على الدفع بعدم إيداع الشفع للملحقات الثمن - بالقول بأن الشفع قد أودع كامل الثمن ولم يتعرض للملحقات إذ جرى قضاء هذه المحكمة بعد العمل بالقانون المدني الحالي على تقرير أن الشارع قد تعمد إغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه اكتفاء منه بتقييد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحسب مما يجب معه إعمال هذا القيد في أضيق الحدود فلا يسحب إلى الملحقات التي لم يرد بها تكليف في القانون .

٣- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمني عن الشفعة يفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية بأسباب سائغة من أقوال الشهود أن المساومة كانت حبل التنازل عن حق الشفعة وليس المساومة على شراء الشفيع للعقار المشفوع فيه من المشتريات وانتهى صحيحاً إلى تكييف مثل هذه المساومة بأنها لا تفيد النزول عن حق الشفعة وفقاً للمادة ١٩٤٨ من القانون المدني وقضى للشفيع (المطعون عليه الأول) بطلباته فإنه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم - عدا الأول - باعوا إلى الطاعنات الثلاث كامل أرض ومباني العقار رقم ٦ شارع الحصن بالجيزة بعقد بيع مشهر برقم ٢١٠٦ سنة ١٩٧٥ الجيزة في ٩ يوليو سنة ١٩٧٥ ، ولما علم المطعون عليه الأول بهذا البيع - وهو جار لهذه العقارات - أعلن رغبته في أخذه بالشفعة بموجب إنذار رسمي وجهه إلى البائعين والمشتريات في ٢ و ٥ أغسطس سنة ١٩٧٥ وأودع القيمة الميئة بعقد البيع المسجل وقلده ١٨٨٤٣٣ و ٦٥٠ جنيه بخزانة المحكمة بتاريخ ٢٧ أغسطس ١٩٧٥ ثم أقام في اليوم التالي الدعوى رقم ٢١٤٠ سنة ١٩٧٥ مدني كلي الجيزة ضد كل من الطاعنات والمطعون عليهم من الثاني إلى الرابع طالباً الحكم بأحقته في أخذ عقار النزاع بالشفعة وما يترتب على ذلك من آثار والتسليم دفعت الطاعنات الدعوى أمام محكمة أول درجة بدفوع أربعة أولها الدفع بيطلان إنذار إعلان الرغبة في أخذ العقار بالشفعة وإعلانه بعد مضي أكثر من ١٥ يوماً من تاريخ

علم الشفيع بالبيع ، وثانيهما بسقوط حق المطعون عليه الأول في الأخذ بالشفعة لعدم عرض وإيداع الثمن وملحقاته الثابتة بعقد البيع الرسمي ، وثالثهما بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد المواعيد المقررة قانوناً ، ورابعها بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة لحصول تنازل عنها عملاً بالمادة ١٦/٩٤٨ من القانون المدني وبتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة برفض الدفوع الثلاثة الأول وقبل الفصل في الدفع بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة للتنازل بالإحالة على التحقيق لتثبت الطاعنات أن الشفيع قد نزل عن حقه في الأخذ بالشفعة - وبعد سماع أقوال شهود كل من الطاعنات والمطعون عليه الأول قضت محكمة أول درجة بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٦ بسقوط حق المطعون عليه الأول في أخذ العقار المشفوع فيه بالشفعة .

استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٩١ سنة ٩٣ ق القاهرة وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنف (المطعون عليه الأول) في أخذ العقار بالشفعة مع كل ما يترتب على ذلك قانوناً من آثار التسليم لقاء ثمن قدره ١٨٨٤٤٣٣,٦٥٠ جنية والملحقات وقدرها ١٣٣٣٢,٤٠٥ جنية .

طعن الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض وأثناء نظر طلب وقف تنفيذه بتاريخ ٧ يونيو ١٩٧٧ دفع المطعون عليه الأول بيطان الطعن على أساس أن صحيفته وقع عليها الأستاذ فاروق صادق المحامي الممنوع من مزاوله مهنة المحاماة ابتداء من ٤ يناير ١٩٧٧ بموجب قرار صادر من مجلس التأديب في دعوى تأديب المحامين رقم ١ لسنة ١٩٦٣ . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث ان الدفع المبدى من المطعون عليه الأول بيطان الطعن في غير محله ذلك أنه قد ثبت للمحكمة الاطلاع على ملف تأديب المحامين رقم ١ لسنة ١٩٦٣ أن القرار الصادر فيه بمنع الأستاذ فاروق صادق المحامي من مزاوله المهنة لمدة ثلاث سنوات طعن عليه من المحامي الصادر ضده ولم يصبح نهائياً بعد

وبالتالى لا يكون هذا القرار نافذاً لعدم نهائيته عملاً بمفهوم نص المادة ١٦٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ومن ثم يكون للمحامى الصادر ضده القرار المذكور حق التوقيع على صحيفة الطعن بالنقض ويتعين رفض الدفع ببطلان الطعن المبدى من المطعون عليه الأول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى فى صحيفته على أربعة أسباب وأضيف إليها سبب خاص بمحضر جلسة ٦ يوليو سنة ١٩٧٧ تنعى به الطاعنات على الحكم المطعون فيه بطالانه لإغفاله تناول الدفوع الثلاثة الأولى المبدأة منهن أمام محكمة أول درجة والمحكوم برفضها بالحكم الصادر من تلك المحكمة بتاريخ ٤٩ أبريل ١٩٧٦ رغم أنها دفوع متعلقة بالنظام العام لا يجوز التنازل عنها ويمكن التمسك بها فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف أولاً نص المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات التى توجب على المحكمة أن تنظر فى الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى كما خالف ثانياً قاعدة التقاضى على درجتين المتعلقة بالنظام العام بما يطله :

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كان يجوز لأى من الخصوم أن يشير فى الطعن ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ما يتعلق بالنظام العام عملاً بنص المادة ٢٥٣ / ٢ من قانون المرافعات إلا أنه لما كان البين من مطالعة مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض فى أسبابه الراقية إلى هذه الدفوع الثلاثة انتهى فى ختام أسبابه إلى التمرل بأنه : وقد توافرت فى المستأنف شروط الشفع .. ولم يثبت أن البائعين أو المشترىات قد قاموا بإلذاره بحصول البيع ومن ثم فإن قيامه بإلذار إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة المرجة إلى البائعين والمشرىات على يد محضر فى ٢ ، ٥ أغسطس سنة ١٩٧٥ ثم قيامه بإلذاع الثمن الوارد بالعقد بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٧٥ بخزينة محكمة الجزرة الابتدائية الكائنة بدائرتها العقار المشفوع فيه ثم قيامه بعد ذلك بقيد دعوى الشفعة فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٧٥ كل ذلك يثبت حقه فى أخذ العقار المبيع

بالشفعة « الأمر الذي يبين فيه أن ذلك الحكم قد رد على الدفيعين الأول والثالث بتقريره أن إعلان الرغبة ورفع الدعوى قد تما في المواعيد التي حددها القانون ، أما الدفع الثاني وهو عدم إيداع الملحقات فلا على الحكم المطعون فيه إن اكتفى بالقول بأن الشفيع قد أودع كامل الثمن ولم يتعرض للملحقات وإذا جرى قضاء هذه المحكمة بعد العمل بالقانون المدني الحالي على تقرير أن الشارع قد تعمد إغفال ملحقات الثمن فيما يجب إيداعه اكتفاء بتقييد حق الشفعة بإيداع الثمن الحقيقي فحسب مما يجب معه أعمال هذا القيد في أضيق الحدود فلا ينسحب إلى الملحقات التي لم يرد بها تكليف في القانون — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف الأحكام الآمرة الواردة بنص المادة ٢٣٣ مرافعات أو قاعدة التقاضي على درجتين ومن ثم يكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسببين الأول والثالث أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في البيان ومخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك قالت الطاعنات أن دفاعهن أمام درجتي التقاضي كان يتضمن القول بتنازل المطعون عليه الأول ضمناً عن حقه في الشفعة بقبول مبدأ المساومة في شراء العقار المشفوع فيه وما به من منقولات منهن وارتضائه ذلك وترك دعوى الشفعة لقاء مبلغ أربعين ألف جنيه لولا الخلاف على صياغة عبارات التنازل عن حق الشفعة وإذا قال الحكم المطعون فيه إنهن نسب إلى المطعون عليه الأول تنازله الصريح عن الأخذ بالشفعة فإنه يكون فضلاً عن فهمه الخاطئ لدفاعهن مشرباً بعبق القصور ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن تناول في أسبابه أقوال شهود الطرفين استخلص منها الآتي : « أنه لا يمكن القول إن هناك مساومة يستفاد منها رضاء الشفيع ضمناً بالبيع للمشتريات والنزول ضمناً عن حق الشفعة وأن المساومة التي يستفاد منها ذلك هي المساومة على شراء العقار المشفوع فيه من المشتريات ، أما المساومة بشأن النزول عن حق الشفعة فلا يفيد الرضا بالبيع ولا يستفاد منها ضمناً النزول عن حق الشفعة .. »

مما مفاده أن الحكم قد ألم بدفاع الطاعنات الخاص بالتنازل الضمني عن حق الشفعة وتناوله بفهم صحيح ورد عليه من أوراق الدعوى رداً كافياً بما ينفي عنه في هذا الشأن القصور والإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن حاصل السبين الثاني والرابع القصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والتناقض في الأسباب ومخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنات إنهن أبدين بمذكرة دفاعهن أمام محكمة الاستئناف دفاعاً جوهرياً حاصله أن الشفيع ساومهن في شراء العقار المشفوع فيه وما به من منقولات وأنه أقر بذلك بالسبب الخامس من أسباب استئنافه وهو الأمر الذي يعتبر تنازلاً عن حقه في الشفعة ولما كان الحكم المطعون فيه قد نفى حصول هذه الواقعة فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور في التسيب وإذا كان الحكم قد استخلص من أقوال الشهود أن ثمة مساومة تمت بين الشفيع والمشتريات حول التنازل عن حق الشفعة لقاء مبلغ أربعين ألف جنيه ثم عاد وقرر بانتفاء النزول الضمني من الشفيع عن حقه في الشفعة مما يعتبر تناقضاً من الحكم في التسيب وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن البين من مطالعة صحيفة الاستئناف المقدم صورة رسمية منها أن المطعون عليه الأول قد أورد بالسبب الخامس من أسباب استئنافه . « أنه لو سائرنا محكمة أول درجة في رأيها الخاطيء فإن تنازل الشفيع عن حقه في الشفعة لا يتم إلا بقبض المبلغ فعلاً لأن التنازل باعتراف المحكمة مقابل قبض هذا المبلغ ولم يعلم أحد بأن الشفيع قبض المبلغ بل إنه كما يستخلص من أوراق الدعوى وشهادة شهود الطرفين كان يرفض مبدأ المساومة على التنازل عن دعوى الشفعة مهما دفعت المشتريات من مقابل » وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الصدد ما نصه « وحيث إنه يبين من أقوال شاهدي المستأنف عليهن الرابعة والخامسة والسادسة (الطاعنات) ومن أقوال الشاهد الثاني للمستأنف (المطعون عليه الأول) أنه كانت هناك مفاوضات بين المستأنف وبين وكيل المشتريات بشأن تنازله عن الشفعة وبشأن مقدار المقابل النقدي لهذا التنازل ولم يعلم أحد من الشهود إثباتاً ونفياً أن

المستأنف كان يساوم على شراء العقار المشفوع فيه من المشتريات . بل كانت المساومة بشأن التنازل عن حق الشفعة يؤكد ذلك الصلح المقدم من المشتريات والذي لم يتم التوقيع عليه من أى من الطرفين قد تضمن التنازل عن حق الشفعة لقاء مبلغ أربعين ألف جنيه ولم يتضمن الاتفاق على شراء العقار المشفوع فيه من المشتريات .

وحيث إنه متى اتضح ذلك فلا يمكن القول بأن هناك مساومة يستفاد منها رضاء الشفيع ضمناً بالبيع للمشتريات والنزول ضمناً عن حق الشفعة . . . ومن ثم فلم يثبت للمحكمة أن المستأنف (المطعون عليه الأول) قد صدر منه عمل يفيد حتما تنازله عن حق الشفعة كما لم تقدم المشتريات دليلاً كتابياً على تنازله الصريح عن هذا الحق ، وكان هذا من الحكم كافياً لحمل قضائه وفيه الرد على كافة ما أبدته الطاعنات من أوجه دفاع بعد الموازنة بين الأدلة والأخذ بدليل معين ومن ثم يكون النعي عليه بالتناقض والقصور ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال لا أساس له ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النزول الضمني عن الشفعة يفترض فيه حصول البيع ثم صدور عمل أو تصرف من الشفيع بعد ذلك يفيد الرغبة عن استعمال حق الشفعة وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص في حدود سلطته الموضوعية بأسباب مائغة من أقوال الشهود أن المساومة كانت حول التنازل عن حق الشفعة وليس المساومة على شراء الشفيع للعقار المشفوع فيه من المشتريات وانتهت صحيحاً إلى تكليف مثل هذه المساومة بأنها لا تفيد النزول عن حق الشفعة وفقاً للمادة ٩٤٨ ف٢ من القانون المدني وقضى للشفيع (المطعون عليه الأول) بطلابه فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه :

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٨١ مدنى

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة حسن السباطى ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد المرسي فتح الله ، حمد ضياء عبد الرازق ، وليم رزق بدوى ، على عبد الفتاح .

(٢٨)

الطعن ١٤١٣ لسنة ٤٧ القضائية :

١ - نقد « نقد اجنبى » . بيع « دعوى صحة التعاقد » . الوفاء بالثمن » .
نظام عام

المبالغ المستحقة لغير المقيمين والمحظور تحويل قيمتها إليهم طبقاً لقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ .
سبيل الوفاء بها . تسليم ثمن البيع لوكيل البائع غير المقيم ، أو صدور خطاب من إدارة النقد
لا يتضمن موافقة خاصة . لا يبرىء ذمة المشتري . العلة : تعلق ذلك بالنظام العام .
٢ - حكم « القصور » . نقض « سلطة محكمة النقض »
قصور الحكم في بعض أسبابه القانونية . لا يعيبه . لمحكمة النقض استيفاء هذا القصور .

١ - إذا كانت النصوص الخاصة بالرقابة على عمليات النقد نصوصاً أمراً
ومتعلقة بالنظام العام . وكان ثمن الأرض المبيعة ديناً مستحقاً على مدينين
في مصر (الطاعنين) لدائنين في الخارج (المطعون عليهم الأربعة الأول)
محظوراً تحويل قيمته إليهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ،
فإن دفعه في حساب مفتوح لصالحهم « حساب غير مقيم » في مصرف مرخص
له بذلك في مصر ، هو الوسيلة الوحيدة المبررة للذمة أولئك المدينين ، طالما
أن الإدارة العامة للنقد لم تحدد طريقة أخرى بمقتضى تعليمات عامة أو بموافقة
خاصة . ولا يعتبر خطاب الإدارة العامة للنقد إلى محامى الطاعنات باستعداد
الإدارة للنظر في تنفيذ الحكم النهائى بعد الفصل في الاستئناف أو بتقديم إقرار
رسمى من البائعين أو وكلائهم باستلامهم كامل ثمن الأرض المبيعة موضوع
العقد - موافقة خاصة من الإدارة المذكورة ، لأنه لا يفيد سوى استعداد
الإدارة للنظر في تنفيذ الحكم النهائى بعد صدوره ، أو النظر في الأمر عند
تقديم الإقرار الرسمى من البائعين أو وكلائهم ، وبالتالي فلا يحمل معنى
الموافقة الخاصة الواجب ثبوتها قبل الحكم بصحة ونفاذ العقد ، ولا يجعل
وفاء الطاعنات بالثمن لمحامى البائعين وفاءً مبرئاً للذمة .

٢ - لا يعيب الحكم القصور في بعض أسبابه القانونية متى انتهى إلى النتيجة السليمة ، وحسب محكمة النقض أن تستوفي هذا القصور ولئن لم يعرض الحكم المطعون فيه لحكم المادة ٣٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد ، فإن عرضه لها لم يكن من شأنه أن يغير وجه الرأي في الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنات أقمن الدعوى رقم ٧١٢ لسنة ١٩٧٣ مدني كلي الاسكندرية ضد المطعون عليهم الأربعة الأول يطلبن الحكم لهن بصحة ونفاذ عقدي البيع المؤرخين ١٢ مارس سنة ١٩٦٦ ، ١٨ أبريل سنة ١٩٦٦ المتضمنين بيعهم لهن الأرض المينة بصحيفة الدعوى ، وقلن بياناً لها إنهن اشترين تلك الأرض بمقتضى هذين العقدين وسددن ثمنها لوكيل البائعين المطعون عليهم الذي تعهد بإيداع الثمن لحسابهم في أحد البنوك في حساب مجمد غير مقيم وإزاء امتناعهم عن تسليمهن المستندات اللازمة للتسجيل فقد أقمن الدعوى . تدخلت المطعون عليها الخامسة في الدعوى منضمة للمطعون عليهم الأربعة في طلب رفض الدعوى فيما زاد على اثني عشر قيراطاً من عقار النزاع ثم عدلت الطاعنات طلباتهن إلى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٢ مارس سنة ١٩٦٦ وملحقه المؤرخ ١٨ أبريل سنة ١٩٦٦ . وبرفض تدخل المطعون عليها الخامسة وبفسخ عقد البيع الصادر منهن لها عن اثني عشر قيراطاً . قضت المحكمة بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٧٥ أولاً : بقبول تدخل المطعون عليها الخامسة ورفض طلباتها موضوعاً . ثانياً : بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٢ مارس سنة ١٩٦٦ وملحقه المؤرخ ١٨ أبريل سنة ١٩٦٦ .

ثالثاً : بعدم قبول الطلب العارض بشأن فسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٧٧ المتضمن بيع الطاعنات للمطعون عليها الخامسة ١٢ قيراط في عقار النزاع . استأنف المطعون عليهم الأربعة الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٢ س ٣١ ق الاسكندرية كما استأنفته المطعون عليها الخامسة بالاستئناف رقم ٤٠٥ سنة ٣١ ق الاسكندرية ، وقررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني للاستئناف الأول ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة في الاستئناف رقم ٤٦٢ سنة ٣١ ق بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . وفي الاستئناف رقم ٥٠٤ لسنة ٣١ ق بانقضاء تدخل المطعون عليها الخامسة .

طعن الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاث أسباب - حاصل السببين الأول والثالث منها مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وتفسيره من ثلاثة وجوه وفي بيان الوجه الأول تقول الطاعنات إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الطريقة الوحيدة للوفاء للدائن الأجنبي غير المقيم - في ظل القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - هي الإيداع ، مع أن هذه الطريقة على ما تفيده المادة الخامسة من هذا القانون ومذكرته الإيضاحية - وإن كانت طريقة مستحدثة إلا أنها تقوم إلى جانب طرق الوفاء الأخرى المقررة في القانون فيكون الحكم قد خالف القانون . وقلن في بيان الوجه الثاني إنهن أوضحن في دفاعهن أن الحظر الوارد في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن تعامل الأجنبي غير المقيم بالنقد المصري لا يمتد إلى المصري الذي له أن يتعامل بالنقد المصري سواء مع أجنبي مقيم أو غير مقيم ، إلا إذا ثبت اشتراكه في الجريمة الأصلية المنسوبة للأجنبي غير المقيم ، كما أوضحن أن المادة ٣٤ من لائحة النقد الصادرة بالقرار رقم ٨٩٣ في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠ تجيز السداد للأجنبي غير المقيم بأية طريقة أخرى تحددها الإدارة العامة للنقد سواء بناء على تعليمات

عامة أو موافقة خاصة ، وقد صدرت لمن موافقة خاصة للسداد للبائعين أو وكلائهم ولم يعرض الحكم لكل هذا الدفاع . وقلن في بيان الوجه الثالث لمن قدمن خطاباً من الإدارة العامة للنقد باستعدادها للنظر في تنفيذ الحكم في الدعوى إذا أصبح نهائياً أو عند تقديم إقرار رسمي من البائعين أو وكلائهم باستلامهم كامل ثمن الأرض المبيعة ، كما قدمن صورة من المذكرة المرفوعة منهن لإدارة النقد والى صدر بناء عليها ذلك الخطاب ، وقد قصر الحكم في تحصيل ذلك مما كان له أثر واضح في تغيير وجه الرأى في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد نصت في فقرتها الثانية والثالثة على أن « يحظر على غير المقيمين في مصر أو وكلائهم التعامل بالنقد المصرى أو تحويل أو بيع القراطيس المالية المصرية إلا بالشروط والأوضاع التى تعين بقرار من وزير المالية وعن طريق المصارف المرخص لها منه فى ذلك ، ولا يجوز بأى حال استعمال العملة المفرج عنها لغير الغرض المعين لها ، ونصت المادة الخامسة من القانون ذاته على أن « المبالغ المستحقة الدفع إلى أشخاص غير مقيمين فى مصر والمحظور تحويل قيمتها إليهم طبقاً لأحكام هذا القانون ، يعتبر ميرثاً للذمة دفعها فى حسابات تفتح فى أحد المصارف المشار إليها فى المادة الأولى من هذا القانون لصالح أشخاص غير مقيمين فى مصر ، وتكون هذه الحسابات مجمدة » . وقررت المادة ٣٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على النقد أن « تجرى المدفوعات إلى غير المقيمين وفقاً لطبيعة العملية التى ترتب عليها الدفع بإحدى الوسائل الآتية :

- (أ) عملة البلد المستفيد عند توافرها . (ب) إحدى العملات الحرة .
- (ج) بالجنهات المصرية بالإضافة إلى حساب غير مقيم مناسب .
- (د) أية طريقة أخرى تحددها الإدارة العامة للنقد بمقتضى تعليمات عامة

أو موافقة خاصة . . ولما كانت النصوص الخاصة بالرقابة على عمليات النقد نصر صلا آمرة ومتعلقة بالنظام العام ، وكان ثمن الأرض المبيعة ديناً مستحقاً على مدينين في مصر (الطاعنين) لدائنين في الخارج (المطعون عليهم الأربعة الأول) محظوراً تحويل قيمته إليهم طبقاً لأحكام القانون رقم ۸۰ لسنة ۱۹۷۴ فإن دفعه في حساب مفتوح لصالحهم « حساب غير مقيم » في مصرف مرخص له بذلك في مصر ، هو الوسيلة الوحيدة المبررة للذمة أولئك المدينين ، طالما أن الإدارة العامة للنقد لم تحدد طريقة أخرى بمقتضى تعليمات عامة أو بموافقة خاصة ، ولا يعتبر خطاب الإدارة العامة للنقد إلى محامى الطاعنات - باستعداد الإدارة للنظر في تنفيذ الحكم النهائي بعد الفصل في الاستئناف أو بتقديم إقرار رسمي من البائعين أو وكلائهم باستلامهم كامل ثمن الأرض المبيعة موافقة خاصة من الإدارة المذكورة ، لأنه لا يفيد سوى استعداد الإدارة للنظر في تنفيذ الحكم النهائي بعد صدوره أو النظر في الأمر عند تقديم الإقرار الرسمي من البائعين أو وكلائهم ، وبالتالي فلا يحمل معنى الموافقة الخاصة الواجب ثبوتها قبل الحكم بصحة ونفاذ العقد ، ولا يجعل وفاء الطاعنات بالثمن لمحامى البائعين وفاء مبرئاً للذمة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وتفسيره يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى القصور في التسيب والتناقض . وفي بيان ذلك تقول الطاعنات إن الحكم خلط بين تعامل الأجنبي غير المقيم بالنقد المصرى وهو ما يعتبر جريمة طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ۸۰ لسنة ۱۹۴۷ وبين طريقة سداد المدين المقيم في مصر لدائنه الأجنبي غير المقيم ، وخلص إلى أن الأمرين متعلقان بالنظام العام ولا يجوز الاتفاق على مخالفتهما ، مع أن طريقة السداد ليست متعلقة بالنظام العام ، وقد أغفل الحكم نص المادة ۳۴ من لائحة النقد ولم يتعرض لحكمها وهى تجيز الوفاء بغير الإيداع في أوضاع معينة ولشروط معينة ، ومن ثم فإن الموافقة الخاصة من إدارة النقد اكتفاء بإقرار رسمي موقع من البائعين أو وكلائهم دون الإيداع ، لا تتعارض

مع أحكام القانون ، كما أغفل الحكم قاعدة أصولية مؤداها أنه ليس للمخطئ أو المقصر أن يستفيد من خطئه أو يستند إلى تقصيره وإذا كان المحرم في القانون هو تعامل الدائن الأجنبي غير المقيم في النقد المصري بقبضه وعدم إيداعه ، فإن الطاعنات دفعن الثمن لوكيلي البائعين وهما محاميان وحصلن على تعهد كتابي بالإيداع فلا يجوز للبائعين ووكيلهما أن يستفيدوا من خطئهم في هذا الشأن .

وحيث إن هذا النعي مرفود ، ذلك أنه لا يعيب الحكم القصور في بعض أسبابه القانونية متى انتهى إلى النتيجة السليمة ، وحسب محكمة النقض أن تستوفي هذا القصور ، ولئن لم يعرض الحكم المطعون فيه لحكم المادة ٣٤ من قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد ، فإن عرضه لها لم يكن من شأنه أن يغير وجه الرأي في الدعوى إذ أن وسيلة سداد المدينين في مصر لديونهم المستحقة للدائنين في الخارج — على ما سلف بيانه في الرد على السببين الأول والثالث — تتعلق بالنظام العام ، وإذ لم تقم الطاعنات بإيداع ثمن الأرض المبيعة هن في حساب غير مقيم في مصرف مرخص له في مصر ، ولم يقدمن ما يفيد أن الإدارة العامة للنقد حددت طريقة أخرى بمقتضى تعليمات عامة أو بموافقة خاصة فإن النعي على الحكم بالقصور والتناقض يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة/ السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور إبراهيم علي صالح، وعضوية السادة المستشارين :
 محمود حسن رمضان، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل ، جهدان حسين عبد الله ، رابع
 لطفى جمعه .

(٢٩)

الظن رقم ٥٠٢ لسنة ٥٠ القضائية :

ايجار « ايجار الأماكن » . حكم « تسبيب الحكم » . « ما يعد قصورا »

إحتساب كامل قيمة الأرض والمباني والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق .
 شرطه . المادة ١١ / ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . إثارة الطاعن دفاعاً بوجود مانع
 قانوني يحول دون تعلية المبنى إلى كامل ارتفاعه وطلبه إحتساب كامل قيمة الأرض والمباني .
 دفاع جوهرى . إغفال الحكم الرد عليه . قصور .

إذا كانت الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
 قد نصت على أنه « ... تحتسب كامل قيمة الأرض والمباني والأساسات
 والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح
 بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع طبقاً للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام
 قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح .. » وكانت المادة ١٩ من
 قرار وزير الإسكان رقم ١٦١ لسنة ١٩٦٢ - في شأن اللائحة التنفيذية للقانون
 رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن تنظيم المباني - قد اشترطت لإمكان الارتفاع
 لما يجاوز الدور الخامس وجود سلمين به . وكان الثابت بالأوراق
 أن الطاعن قد تمسك - أمام محكمة الموضوع - بدفاع مفاده أن مبنى النزاع
 قد تم بناؤه من ستة أدوار شاملة الدور الأرضي وأن هيكل البناء يتعذر معه
 تركيب مصعد أو سلم إضافي إليه وهو ما يمتنع من أجله ووفقاً لأحكام القرار
 الوزاري آنف الذكر تعلية المبنى ببناء دور سابع حسبما ثبت رשמياً من
 الشهادة الصادرة بذلك من منطقة إسكان شرق الاسكندرية ومن ثم فإن مبنى
 النزاع يكون قد استوفى بذلك الحد الأقصى للارتفاع المسموح به قانوناً وهو
 ما يستوجب احتساب نسبة الاستفادة من قيمة الأرض والمباني بواقع ١٠٠٪.

كما حددتها لجنة تقدير الإيجارات - لا بواقع $\frac{1}{4}$ منها كما جاء بتقرير الخبير . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن مواجهة هذا الدفاع بما يقتضيه بحثاً ورداً ، وعن الأخذ بالشهادة الصادرة من منطقة الإسكان وهي الجهة الرسمية القائمة على شئون تنظيم المباني ، ولم يعن بالتحقيق مما تضمنته من قيام مانع قانوني يحول دون تعلية مبنى النزاع عما هو عليه ، واكتفى دون ذلك بما جاء بتقرير الخبير رغم قصوره في هذا الصدد وإغفاله بحث القيود المفروضة على ارتفاع المباني طبقاً لأحكام القرار الوزاري سالف الذكر للوقوف على مدى استيفاء مبنى النزاع للارتفاع المسموح به وفقاً له . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه بذلك عن بحث ما أثاره الطاعن في هذا الشأن وأغفل الرد عليه رغم كونه دفاعاً جوهرياً قد يتغير به - بر صبح - وجه الرأي في الدعوى ، إذ يتوقف عليه تحديد نسبة الاستفادة من قيمة الأرض والمباني والأساسات وهو أمر لازم لتقدير أجره عين النزاع عملاً بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن شكل الطعن وبيان الوقائع سبق أن تناولها الحكم الصادر من هذه المحكمة - بهيئة أخرى بجلسته ٩ فبراير سنة ١٩٨٠ والذي قضى بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثاني وأمر باختصاصه فيه ، وإذ تحيل المحكمة إلى ما ورد بأسباب الحكم في هذا الشأن وتعتبرها جزءاً منكلاً لأسبابها فإنها ترجز حاصل الوقائع في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٥٢٣ لسنة ١٩٧٢ مدني كلي اسكندرية ضد الطاعن والمطعون عليه الأخير - طعنًا في قرار لجنة تقدير الإيجارات الصادر بتحديد أجره الشقة التي يستأجرها من الطاعنين بالعقار المين بصحيفة الدعوى بمبلغ ٧,٥٠٠ جنيه شهرياً . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت بتحديد الأجرة بمبلغ ٧ جنيه

شهيراً . استأنف الطاعنان الحكم بالاستئناف رقم ١١٧ لسنة ٣٠ ق اسكندرية .
 بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٧٥ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف
 طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة
 أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثاني والمطعون ضده الثاني
 وفي الموضوع بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة
 فحددت جلسة لنظره . وبجلسة ١ فبراير سنة ١٩٨٠ أمرت المحكمة باختصاص
 المحكوم عليه الثاني - الطاعن الثاني - بوصفه مطعوناً عليه في الطعن وهو
 تم تنفيذه بجنسة ٢٧ ديسمبر ١٩٨٠ وفيها نظر الطعن والتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب
 وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بني قضاءه على ما ورد بتقرير الخبير من
 تحديد نسبة الاستفادة من قيمة الأرض والمباني بواقع $\frac{7}{10}$ باعتبار أن عرض
 الشارع يسمح بارتفاع البناء حتى الدور السابع وذلك بالرغم من أن عقار
 النزاع قد استكمل الحد الأقصى المسموح به قانوناً حسبما ورد بالشهادة الرسمية
 صادرة من منطقة إسكان شرق الاسكندرية من عدم إمكان تعلية البناء إلى
 ما يجاوز ستة طوابق منها الدور الأرضي وذلك لعدم وجود مكان للمصعد
 ورسم الخدم مما يتعين معه احتساب نسبة الارتفاع بواقع ١٠٠٪ كما حددته
 لجنة تقدير الإيجارات إلا أن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن الأخذ بهذه
 الشهادة الرسمية بمقولة إنها خلت مما يفيد تعلقها بعقار النزاع وإن ما تضمنته
 يخالف ما جاء بمعاينة الخبير فإنه يكون معيياً بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد
 في الاستدلال فضلاً عن القصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة
 ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على أنه « .. تحتسب كامل
 قيمة الأرض والمباني والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في
 حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع طبقاً
 للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين
 واللوائح .. » وكانت المادة ١٩ من قرار وزير الإسكان رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢

— في شأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٧ — قد اشترطت لإمكان الارتفاع بالمبنى لما يجاوز الدور الخامس ضرورة وجود مصعد وسلمين به . وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن قد تمسك — أمام محكمة الموضوع — بدفاع مفاده أن مبنى النزاع قد تم بناؤه من ستة أدوار شاملة الدور الأرضي وأن هيكل البناء يتعذر معه تركيب مصعد أو سلم إضافي فيه وهو ما يمتنع من أجله ووفقاً لأحكام القرار الوزاري آنف الذكر — تعلية المبنى ببناء دور سابع حسبما ثبت رسمياً من الشهادة الصادرة بذلك من منطقة إسكان شرق اسكندرية ومن ثم فإن مبنى النزاع يكون قد استوفى بذلك الحد الأقصى للارتفاع المسموح به قانوناً وهو ما يستوجب احتساب نسبة الاستفادة من قيمة الأرض والمباني بواقع ١٠٠٪ كما حددتها لجنة تقدير الإيجارات — لابلواقع $\frac{7}{10}$ منها كما جاء بتقرير الخبير . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن مواجهة هذا الدفاع بما يقتضيه بحثاً ورداً — وعن الأخذ بالشهادة الصادرة من منطقة الإسكان — وهي الجهة الرسمية القائمة على شئون تنظيم المباني — ولم يعن بالتحقيق مما تضمنته من قيام مانع قانوني يحول دون تعلية مبنى النزاع عما هو عليه — واكتفى دون ذلك بما جاء بتقرير الخبير رغم قصوره في هذا الصدد وإغفاله بحث القيود المفروضة على ارتفاع المباني طبقاً لأحكام القرار الوزاري سالف الذكر للوقوف على مدى استيفاء مبنى النزاع للارتفاع المسموح به وفقاً له . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه بذلك عن بحث ما أثاره الطاعن في هذا الشأن وأغفل الرد عليه — رغم كونه دفاعاً جوهرياً قد يتغير به — لوصح — وجه الرأي في الدعوى إذ يتوقف عليه تحديد نسبة الاستفادة من قيمة الأرض والمباني والأساسات وهو أمر لازم لتقدير أجره عين النزاع عملاً بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — فإن الحكم يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة / السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم فراج ، فهمي عوض سعد ، محمد راسم ، عبد الرشيد نوفل .

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٠ القضائية

(١) اختصاص « الاختصاص الولائي » . حكم « حجية الحكم »

القضاء بعدم الاختصاص الولائي والإحالة . صيرورته نهائياً بعدم الطعن عليه . أثره .
التزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها . عدم جواز طرح مسألة الاختصاص عليها من جديد
ولو كان القضاء فيها مخالفاً للقانون .

(٢) حكم . « ما يعد قصوراً » .

اعتماد الحكم في قضائه على مستندات أوردتها حكم آخر . الإشارة إليها إجمالاً دون
بيان مؤداها . قصور .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم النهائي ولو اشتمل على
خطأ في القانون تكون له قوة الأمر المقضي التي تعلو على اعتبارات النظام
العام . لما كان ذلك وكان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه أن محكمة القضاء
الإداري قد قضت بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٧٦ بعدم اختصاصها ولائياً بنظر
الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة وقد أصبح هذا القضاء نهائياً
بعدم الطعن عليه ، وكانت المحكمة المحال إليها الدعوى تلتزم بنظرها تطبيقاً
لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فإنه يمتنع على الخصوم فيها إعادة
طرح مسألة اختصاص الولائي من جديد .

٢ - إذا كان مفاد هذا الذي أوردته الحكم أنه اعتمد في قضائه على
ما حصله من مذونات الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري على مستندات
استخلص منها الحكم المطعون فيه قيام المطعون ضده بوظيفة مستشار وخبير
بالمهنة الطاعنة باعتبارها مناط استحقاقه للبدل المطالب به مقتصرأ في أسبابه

على الإشارة إجمالاً إلى هذه المستندات دون بيان مؤداها مما يتعذر معه تعيين الدليل الذى كونت منه المحكمة إقتناعها بوجهة نظرها حتى يمكن الوقوف على أن ما أثر حوله من دفاع لا يؤثر فيه والتحقق من أنه من الأدلة التى يصح قانوناً الحكم عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور يبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقدم والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ابتداء أمام محكمة القضاء الإدارى بطلب إلزام الهيئة الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٦٦٧,١٢٠٠ ج . وذلك قيمة بدل التمثيل المستحق له خلال فترة عمله لديها بطريق النذب من مقر عمله الأصلى بالشركة المصرية للجاسات وكانت الوظيفة المكلف بها فى الهيئة الطاعنة هى وظيفة مستشار وخبير المقرر لها بدل تمثيل بموجب القرار ٧٧ لسنة ١٩٦٩ الصادر من المؤسسة المصرية العامة للأبحاث الجيولوجية قبل صيرورتها هيئة عامة ، ومع ذلك لم يصرف له شئ من البدل المستحق منذ شغله الوظيفة المذكورة لديها فى ١ نوفمبر سنة ١٩٦٩ حتى تاريخ انتهاء نذبه فى ١ فبراير سنة ١٩٧٣ ، وبتاريخ ١ مارس سنة ١٩٧٦ قضت محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة عمال جنوب القاهرة حيث قيدت برقم ٧٨٩ لسنة ١٩٧٩ . نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٧٩ برفضها . واستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٨٧ لسنة ٩٦ ق القاهرة . وبتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وألزمت المستأنف عليه بصفته الهيئة الطاعنة — بأن يدفع للمستأنف — المطعون ضده — مبلغ

٩٩٩.٦٢٥ ج قيمة بدل التمثيل المستحق له خلال فترة نديه للعمل بالهيئة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد الاختصاص الولائي وفي بيان ذلك تقول إن المطعون ضده خلال فترة نديه للعمل لديها يعتبر موظفاً عمومياً ، وتعتبر القرارات الصادرة منها قرارات إدارية ولما كانت المبالغ المطالب بها هي نتيجة لشغله إحدى وظائف الهيئة ومن ثم فإن محكمة القضاء الإداري تكون هي المختصة ولائياً بنظر الدعوى ولا تقيد جهة القضاء العادي بالحكم الصادر من تلك المحكمة بعدم الاختصاص والإحالة وإذ قضى الحكم المطعون فيه في موضوع الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم النهائي ولو اشتمل على خطأ في القانون تكون له قوة الأمر المقضي التي تعلو على اعتبارات النظام العام لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة القضاء الإداري قد قضت بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٧٦ بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة وقد أصبح هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه ، وكانت المحكمة المحال إليها الدعوى تلتزم بنظرها تطبيقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فإنه يمتنع على الخصوم فيها إعادة طرح مسألة الاختصاص الولائي من جديد ، وإذ التزم لحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في موضوع الدعوى ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن ما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول إن استخلاص الحكم المطعون فيه ، شغل المطعون ضده لوظيفة بالهيئة مقرر لها بدل تمثيل

هو استخلاص غير سائق ولا يتفق مع ما هو ثابت بالأوراق ، وما ورد
بتقرير الخبير في هذا الخصوص لا يكفي لثبوت شغل المطعون ضده لهذه
الوظيفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه في هذا الخصوص « أن الثابت
من المستندات المقدمة من الطرفين أمام محكمة القضاء الإداري التي رفعت الدعوى
ابتداء أمامه والتي أبانها الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ١ مارس ١٩٧٦
في الدعوى رقم ١٢ لسنة ١٩٧٨ في دائرة التسويات أن المستأنف كان متدرباً
في الفترة من ١ نوفمبر سنة ١٩٦٩ وحتى ١ فبراير سنة ١٩٧٣ للقيام بوظيفة
مستشار وخبير بحوث جيولوجية وتعدينية في الهيئة الاستأنف عليها . ولما كان
مفاد هذا الذي أورده الحكم أنه اعتمد في قضائه على ما حصله من مدونات
الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري على مستندات استخلص منها الحكم
المطعون فيه قيام المطعون ضده لوظيفة مستشار وخبير بحوث بالهيئة الطاعنة
باعتبارها مناط استحقاقه للبدل المطالب به مقتصرأ في أسبابه على الإشارة
إجمالاً إلى هذه المستندات دون بيان مؤداها مما يتعذر معه تعيين الدليل الذي
كشنت منه المحكمة اقتناعها بوجهة نظرها حتى يمكن الوقوف على أن ما أثر
حوله من دفاع لا يؤثر فيه والتحقق من أنه من الأدلة التي يصح قانوناً بناء
الحكم عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاره قصور يبطله ويتعين
لذلك نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨١ (عمال)

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، إبراهيم فراج ، محمد راسم ، محمود مصطفى سالم .

(٣١)

نظمت رقم ١٩٦١ لسنة ٤٩ القضائية عمل « ترقية العاملين بشركات القطاع العام »

العاملون بشركات القطاع العام . استدعاهم لخدمة كضباط احتياط . وجوب الاعتداد
بالتقارير التي تعدها القوات المسلحة عنهم في شأن تقدير كفايتهم عند النظر في ترقيةهم .
ثبوت تساوي المستدعى مع زملائه في درجة الكفاية . أحقيته في الترقية بالاختيار بالأفضلية عليهم .
القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ .

مؤدى نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد
خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة — بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٢
لسنة ١٩٦٤ ثم بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ — بطريق اللزوم والاقتضاء
أنه ينبغي الاعتداد بالتقارير الدورية التي تعدها القوات المسلحة عن الضباط
الاحتياط عند إجراء حركات الترقيات بشركات القطاع العام التي عملوا بها
قبل استدعائهم للخدمة بالاحتياط ، لأن إخراج هذه التقارير ينأى بهم عن الضمانات
التي حرص المشرع على توفيرها لهم في هذا الخصوص وكشف عنها في
المذكرتين الإيضاحيتين للقانونين رقمي ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٩ لسنة ١٩٦٥
بجعلهم في مركز أسوأ مما كانوا عليه في وظائفهم المدنية قبل ذلك الاستدعاء
بما يعطل أعمال نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ ويهدر الحكمة
التي تغياها المشرع بهذا النص ويخل بتكافؤ الفرص بينهم وبين المرشحين
للترقية بالاختيار من غير الضباط الاحتياط بحرمانهم من معيار رئيسي في
هذه الترقية وهو التقارير ، سيما أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار
رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦١ لم ينص على عدم الاعتداد
بالتقارير المنوه عنها . لما كان ذلك وكانت المادة الثامنة من هذا القرار بقانون

تنص على أن « ... تكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية ... ويشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلاً على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدوري عن السنتين الأخيرتين » .
ولما كان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه ينبيء عن أن المطعون ضده الذي يعمل بقسم الأمن لدى الشركة الطاعنة استدعى للخدمة العسكرية ضمن الضباط الاحتياط في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧١ واستمر في هذه الخدمة حتى سنوات تالية لتاريخ حركة الترقيات موضوع التداعى في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ وأن كفايته عن كل عام من عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ السابقتين على هذه الحركة قدرت بدرجة ممتاز في تقريرين صادرين من القوات المسلحة وأن زميله المقارن به الذي يعمل في ذات القسم حصل في هذين العامين على تقديرين من الشركة الطاعنة قدرت كفايته في كل منهما بدرجة ممتاز ، فإن المطعون ضده يكون قد تساوى مع زميله المقارن به في درجة الكفاية وتكون بالتالي الأفضلية عند الترقية بالاختيار إلى الفئة المالية الرابعة - وهي من فئات المستوى الأول -

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٣٥ سنة ١٩٧٧ عمال كلي طنطا على الطاعنة - شركة الدلتا للغزل والنسيج - بطلب أحقيته للترقية إلى الفئة الرابعة اعتباراً من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية . وقال بياناً للدعوى أنه يعمل بقسم الأمن لدى هذه الشركة التي رقت في التاريخ المذكور زميله بهذا القسم إلى الفئة الرابعة وتخطته في الترقية إليها مع أنه أحق بها منه إذ يفضل به بالمؤهل والأقدمية والاستعداد للخدمة العسكرية ضمن أفراد الاحتياط ولذلك فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة

البيان . وبتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بئدب خير لأداء المهمة التي أفصحت عنها بمنطوق حكمها . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٩ بأحقية المطعون ضده للفئة المالية الرابعة بوظيفة رئيس أحرسة اعتباراً من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٦ وإلزام الطاعنة بأن تؤدي إليه مبلغ ١٢٠ جنيتها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم باستئنافها المقيد برقم ٥٠ لسنة ٢٩ ق أمام محكمة استئناف طنطا ، فقضت في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة . وتحدد لنظره أخيراً جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الضمن أقيم على ثلاثة أسباب . تنعى بها الشركة الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والإخلال بحق الدفاع . وبياناً لها تقول إن الحكم أسس قضاءه بأحقية المطعون ضده للترقية بالكفاية على تساويه مع زميله المقارن به - سيد أحمد الصاوي خضر - في استيفاء شروط الترقية بالاختيار وأفضليته عنه بكونه من الضباط الاحتياط والأقدم في الفئة المرقى منها . في حين أن المادة ٦٨ من القانون ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ لا تعطى الأفضلية للضباط الاحتياط في الترقية إلا عند تساويهم مع غيرهم ولا يتساوى المطعون ضده مع المقارن به فقد قدرت كفايته في السنتين السابقتين على الترقية بدرجة جيد طبقاً للتقرير الدوري السابق على استدعائه للخدمة الاحتياط إذ لا يعتد بتقريرى القوات المسلحة المقدرة فيهما كفايته بدرجة ممتاز عن هاتين السنتين لأنها غير مختصة بوضع التقارير المدنية له بينما حصل زميله فيهما على درجة ممتاز ، كما أن حركة الترقيات موضوع النزاع تخضع للمادة ٨ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي لم تنص على الأقدمية كعنصر من عناصر الترقية بالاختيار إلى وظائف المستويين الأول والثاني ، ولا يجوز التحدى بمبدأ المساواة للخروج على أحكامها لكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على

دفاعها الجوهري في هذا الخصوص ، بالإضافة إلى أنه من حقها كصاحبة عمل تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ في شأن قواعد خدمة الضباط الاحتياط بالقوات المسلحة بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ ثم بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ - تنص على أنه « إستثناء من أحكام قوانين التوظيف يكون لضباط الاحتياط الأفضلية عند التعيين أو الترقية بالاختيار في الوظائف العامة إذا تساوى مع المرشحين من غير ضباط الاحتياط ... وتسرى هذه الأحكام على الهيئات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة » ، وكانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ أبانت عن أن « تستهدف التعديلات المقترح إجراؤها على قانون خدمة الضباط الاحتياط رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ توفير أوفى قدر من الضمانات لاطمئنان هؤلاء الضباط على مستقبلهم في وظائفهم المدنية والحفاظ على الحقوق والمزايا المادية والأدبية التي يتمتع بها الضباط الاحتياط في وظيفته المدنية حتى يلبي الدعوة إلى الخدمة العسكرية بنفس مطمئنة راضية » . كما أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ تفصح عن أن القصد من تقرير الحكم الوارد بالمادة ٦٨ المشار إليها « توفير الاطمئنان هؤلاء الضباط على مستقبلهم في وظائفهم المدنية حتى يلبوا الدعوة إلى الخدمة العسكرية بنفس مطمئنة راضية » ، فإن مؤدى ذلك بطريق اللزوم والاقتضاء أنه ينبغي الاعتداد بالتقارير المدنية التي تعدها القوات المسلحة عن الضباط عند إجراء حركات الترقيات بشركات القطاع العام التي عملوا بها قبل استدعائهم للخدمة بالاحتياط ، لأن أطراح هذه التقارير يتأى بهم عن الضمانات التي حرص المشرع على توفيرها لهم في هذا الخصوص وكشف عنها في المذكرتين الإيضاحيتين للقانونين رقمي ١٣٢ لسنة ١٩٦٤ و ١٩ لسنة ١٩٦٥ - على النهج السالف البيان ويجعلهم في مركز أسوأ مما كانوا عليه في وظائفهم المدنية قبل ذلك الاستدعاء مما يعطل أعمال نص المادة ٦٨ من القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٩ المشار إليها ويهدر الحكمة التي تغياها المشرع بهذا النص ويخل بتكافؤ الفرص

بينهم وبين المرشحين للترقية بالاختيار من غير الضباط الاحتياط بحرمانهم من معيار رئيسي في هذه الترقية وهو التقارير ، سيما أن نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لم ينص على عدم الاعتداد بالتقارير المنوّه عنها . لما كان ذلك وكانت المادة الثامنة من هذا القرار بقانون تنص على أن « .. تكون الترقية إلى وظائف المستوى الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية .. يشترط في الترقية بالاختيار أن يكون العامل حاصلًا على تقدير جيد على الأقل في التقرير الدوري عن السنتين الأخيرتين » . ولما كان واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه ينبيء عن أن المطعون ضده الذي يعمل بقسم الأمن لدى الشركة الطاعنة استدعى للخدمة العسكرية ضمن الضباط الاحتياط في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧١ واستمر في هذه الخدمة حتى سنوات تالية لتاريخ صدور حركة الترقيات موضوع التداعى في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ وإن كفايته عن كل عام من عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ السابقين على هذه الحركة قدرت بدرجة ممتاز في تقريرين صادرين من القوات المسلحة وأن زميله المقارن به - سيد أحمد الصاوي خضر - الذي يعمل في ذات القسم حصل في هذين العامين على تقريرين من الشركة الطاعنة قدرت كفايته في كل منهما بدرجة ممتاز ، فإن المطعون ضده يكون قد تساوى مع زميله المقارن به في درجة الكفاية ، وتكون له بالتالي الأفضلية عند الترقية بالاختيار إلى الفئة العالية وهي الرابعة من فئات المستوى الأول - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية المطعون ضده لهذه الفئة ، فإنه يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة قانوناً ، ومن ثم فإن تعيينه فيما ذهب إليه عن صلاحية الأفضلية بالأقدمية للترقية بالاختيار في إغفاله الرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص - أيًا ما كان وجه الرأي في النعى الموجه إليه - يضحى غير مستج .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد حسب الله ، فهمي عوض مسعد ، محمد محمود راسم ، سعيد صقر .

(٣٢)

الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٧ القضائية :

(١) تأمينات اجتماعية « دعوى التأمينات » . نقص « رفع الطعن » .
وكالة « التوكيل في الخصومه » .

الطعن بالنقض المرفوع من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية . صحيح .
على ذلك . القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .

(٢) نقص « الخصوم في الطعن » .

الاختصاص في الطعن بالنقض . حق الطعن في اختصاص من يرى اختصاصهم من الخصوم
أمام محكمة الموضوع . شرطه .

اختصاص . تأمينات اجتماعية . تحكيم . عمل

إختصاص هيئة التحكيم بشأن منازعات العمل . مناطه . قانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ .
المنازعة بين نقابة العمال وهيئة التأمينات بشأن حساب المعاش . إختصاص قضاء المعادى بنظرها
بموجب هيئات التحكيم .

١ - المستقر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد ما تنص عليه المادة السادسة
من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة أن تلك
الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن
الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية
معتبرة في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح
حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خرجاً بالمرافق التي
تتولى تسييرها عن جمود النظم الحكومية فمنحتها شخصية مستقلة لتحقيقاً
لغرضها الأساسي وهو أداء خدمة عامة ، ويؤكد ذلك أن المذكرة الإيضاحية
لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تضمنت أن تلك الهيئات في الأغلب

الأعم مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية . لما كان ذلك وكانت الهيئة الطاعنة (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) من الهيئات العامة التي تعد بمثابة مصالح حكومية ، فإن إدارة قضايا الحكومة تكون صاحبة الصفة في اتخاذ إجراءات الطعن بالنقض ومباشرة نيابة عنها أمام القضاء .

٢ - إذ كان البين في خصوص الطعن المائل أن النقابة المطعون ضدها لأولى حينما أقامت منازعة التحكيم ابتداءً، إختصت فيها الشركات المطعون ضدها من الثانية إلى الأخيرة ليحكم للعاملين بها بالطلبات المرفوعة بها هذه المنازعة المتقدم بياتها ، وكانت الطاعنة إذ إختصت تلك الشركات في هذا الطعن قد التزمت نطاق الطلبات المبدأة أمام هيئة التحكيم ، ولما كانت لما مصلحة في هذا الاختصاص ظاهرة ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختصم في الطعن بمن يرى إختصاصهم من سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق إختصاصهم به ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للشركات المطعون ضدها من الثانية إلى الأخيرة ، يكون في غير محله ويتعين رفضه .

٣ - إذ كان مناط إختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم ، وكانت النقابة المطعون ضدها الأولى قد طلبت إلى هيئة التحكيم تقرير حق العاملين بالشركات التي أفصحت عنها في حساب مدد اشتراكهم لدى الهيئة الطاعنة مضاعفة عند حساب المعاش أو المكافأة عن الفترة من ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى تاريخ إنهاء الخدمة أو انتهاء حالة الحرب أيهما أسبق ، ولما كان النزاع على هذا الوضع غير قائم بين أصحاب العمل وعمالهم ولا يتعلق بشروط العمل ، فإنه يكون بمنأى عن إختصاص هيئة التحكيم وتختص المحاكم العادية بنظره .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى (النقابة العامة للعاملين المدنيين
بالإنتاج الحربى) قدمت شكوى إلى مكتب علاقات عمل غرب القاهرة ضد
الطاعنة (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) والشركات المطعون ضدها من
الثانية إلى الأخيرة بطلب أحقية العاملين بهذه الشركات الذين تمثلهم في حساب
مدد اشتراكهم لدى الطاعنة مضاعفة عند تقرير المعاش أو المكافأة عن الفترة
من ٥ يونية سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ انتهاء الخدمة لأى سبب أو تاريخ إنهاء
حالة الحرب أيهما أسبق وذلك على سند من القول إن قرار وزير الحربية
رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٧ ألزم عمال الشركات التابعة لوزارة الإنتاج الحربى
بالاستمرار في أعمالهم تحت مختلف ظروف المجهود الحربى مما يوجب حساب
مدة خدمتهم بمضاعفة في المعاش أو المكافأة، إذ وافق وزير التأمينات الاجتماعية
على ذلك اعتباراً من ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ وامتنعت الطاعنة عن تنفيذه، فقد
تقدمت النقابة بشكواها السالفة البيان . ولم يتمكن مكتب علاقات العمل
من تسوية ذلك النزاع ودياً فأحاله إلى هيئة التوفيق بمحكمة القاهرة الابتدائية
التي أحالته بدورها إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة ف قيد بجدولها
برقم ٦ لسنة ١٩٧٧ تحكيم . وبتاريخ ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٧ قررت الهيئة
أحقية العاملين بالشركات التابعة لوزارة الإنتاج الحربى في حساب مدد
اشتراكهم لدى الهيئة الطاعنة مضاعفة عند حساب المعاش والمكافأة في الفترة
من ٥ من يونية سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ إنهاء الخدمة لأى سبب أو انتهاء حالة
الحرب أيهما أسبق . طعن الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض ودفعت
المطعون ضدهما الأولى والرابعة عشر بيطلان الطعن للتقرير به من غير ذى صفة ،
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيه الرأى برفض ذلك الدفع وبعدم
قبول الطعن بالنسبة للشركات المطعون ضدها من الثانية إلى الأخيرة وبرفض

الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الأولى . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة ، وتحدد لنظره أخيراً جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن أن صحيفته أودعت من مستشار مساعد بإدارة قضايا الحكومة التي لا صفة لها في اتخاذ إجراءاته نيابة عن الهيئة الطاعنة ، لأن مؤدى المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة والمادة ٥٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز لغير المحامين المقبولين أمام النقض من أعضاء الإدارة القانونية بالهيئة الطاعنة التقرير بالطعن بالنقض ، وقد تأيد ذلك بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارة القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها ، ولأنه لم يصدر من رئيس مجلس إدارة الهيئة الطاعنة قرار بإحالة الطعن إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرته وفق ما تقتضى به المادة الثالثة من القانون الأخير .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك لأنه من المستقر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد ما تنص عليه المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة من أن تنوب هذه الإدارة عن « الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصاً قضائياً » أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة خرجت بالمرافق التي تتولى تسييرها عن جمود النظم الحكومية فنحتها شخصية مستقلة تحقيقاً لغرضها الأساسى وهو أداء خدمة عامة ، ويؤكد ذلك أن المذكرة الإيضاحية لقانون الهيئات العامة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ تضمنت أن تلك الهيئات في الأغلب الأعم مصالح حكومية منحها المشرع الشخصية الاعتبارية ، لما كان ذلك وكانت

الهيئة الطاعنة من الهيئات العامة التي تعد بمثابة مصالح حكومية، فإن إدارة قضايا الحكومة تكون صاحبة الصفة في اتخاذ إجراءات الطعن بالنقض ومباشرته نيابة عنها أمام القضاء ، ومن ثم يتعين رفض الدفع ببطلان الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للشركات المطعون ضدها من الثانية إلى الأخيرة أنه لم يقض لها بشيء وأن الطاعنة أسست طعنها على أسباب لا تتعلق بها .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ؛ ذلك لأنه لما كان البين في خصوص الطعن المائل، أن النقابة المطعون ضدها الأولى حينما أقامت منازعة التحكيم ابتداء، اختصمت فيها الشركات المطعون ضدها من الثانية إلى الأخيرة ليحكم للعاملين بها بالطلبات المرفوعة بها هذه المنازعة المتقدم ببيانها ، وكانت الطاعنة إذ اختصمت تلك الشركات في هذا الطعن قد التزمت نطاق الطلبات المبدأة أمام هيئة التحكيم، ولما كانت لها مصلحة في هذا الاختصاص ظاهرة ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختصم في الطعن من يرى اختصاصهم من سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق اختصاصهم به ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للشركات المطعون ضدها من الثانية إلى الأخيرة يكون في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه مما تنعاه الهيئة الطاعنة على القرار المطعون فيه مخالفة القانون . وبياناً لذلك تقول إن القرار تصدى للفصل في المنازعة حالة أنها خارجة عن اختصاص هيئة التحكيم لأنها ليست قائمة بين صاحب عمل أو أكثر وفريق من عماله وغير متعلقة بالعمل أو شروطه وذلك طبقاً للمادة ١٨٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بل تربط الهيئة بالعمال الذين تمثلهم النقابة المطعون ضدها الأولى علاقة قانونية مستمدة من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث إن هذا النعى شديد ؛ ذلك لأنه لما كان مناط اختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ١٨٨ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- هو قيام نزاع خاص بالعمل أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع مستخدميهم أو عمالهم أو فريق منهم ، وكانت النقابة المطعون ضدها الأولى قد طلبت إلى هيئة التحكيم تقرير حق العاملين بالشركات التي أفصحت عنها في حساب مدد اشتراكهم لدى الهيئة الطاعنة مضاعفة عند حساب المعاش أو المكافأة عن الفترة من ٥ يولية سنة ١٩٦٧ حتى تاريخ إنهاء الخدمة أو انتهاء حالة الحرب أيهما أسبق. ولما كان النزاع على هذا الوضع غير قائم بين أصحاب العمل وعمالهم ولا يتعلق بشروط العمل ، فإنه يكون بمنأى عن اختصاص هيئة التحكيم وتختص المحاكم العادية بنظره ، وإذ تعرض القرار المطعون فيه للفصل في ذلك النزاع ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا الوجه بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن المنازعة صالحة للفصل فيها ، ولما تقدم يتعين القضاء بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر هذه المنازعة .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ،
وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم فراج ، فهمي عوض مسعد ، عبدالرشيد نوفل ومحمود مصطفى سالم .

(٣٣)

الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٥٠ القضائية :

عمل « تذاكر السفر » . شركات « شركات القطاع العام »

تحديد المناطق النائية للعاملين بشركات القطاع العام . من اختصاص مجلس إدارة كل مؤسسة .
قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ تفادى للأنحة ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

البن من التشريعات الخاصة بأحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال أن المشرع عندما أراد أن يبسط الأحكام الخاصة بالعاملين بالدولة على العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها تدخل بالنص على ذلك ، ثم إنه حينما أراد أن يفرد أحكاماً خاصة بهم في هذا الشأن نص على ذلك صراحة . وإذ كان القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد فوض رئيس الوزراء وضع القواعد المنظمة لمصاريف الانتقال فأصدر الأخير القرار رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ الذي فوض فيه مجلس إدارة المؤسسة تحديد الجهات النائية التي يرخص للعاملين بها بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ، فقد دل ذلك على أن مجلس إدارة المؤسسة هو وحده المنوط بتحديد الجهات النائية ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين قد أصدر القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ يحدد الجهات النائية وليس من بينها سوهاج ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى لكل من المطعون ضدهم بالمقابل النقدي لأربع تذاكر مجانية له ولعائلته رغم أن الثابت في الدعوى أنهم من العاملين بفرع الشركة الطاعنة بسوهاج ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ۹۸ لسنة ۱۹۷۷
عمال كلى سوهاج على الطاعنة — شركة التأمين الأهلية — وطلبوا الحكم بإلزامها
بأن تؤدى إلى كل منهم قيمة أربع تذاكر مجانية له ولمن يعوله اعتباراً من
عام ۱۹۷۲ وكذا المقابل النقدي لأربع تذاكر سفر مجانية له ولعائلته .
وقالوا بياناً لها إنهم يعملون بفرع الشركة بمدينة سوهاج وإنه طبقاً للمادة ۴۴
من لائحة بدل السفر للعاملين بالقطاع العام الصادرة بقرار رئيس الوزراء
رقم ۲۷۵۹ لسنة ۱۹۶۷ يستحق كل منهم أربع تذاكر سفر مجانية له ولمن يعوله
كما أنه طبقاً للمادة ۲۴ مكرر المضافة لللائحة المذكورة بقرار رئيس الوزراء
رقم ۶۶۱ لسنة ۱۹۷۶ يستحق كل منهم المقابل النقدي لأربع تذاكر مجانية
له ولعائلته، وإذ رفضت الشركة الاستجابة إليهم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم آنفة
البيان . وبتاريخ ۲۶ يناير سنة ۱۹۷۸ قضت المحكمة برفض الدعوى .
إستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ۳۲ لسنة ۵۳ ق أسبوط
« مأمورية سوهاج » وبتاريخ ۵ من ديسمبر سنة ۱۹۷۸ قضت المحكمة بنذب
مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميينة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم
الخبير تقريره حكمت فى ۳ من ديسمبر سنة ۱۹۷۹ بإلغاء الحكم المستأنف
وبأحقية كل من المطعون ضدهم وعائلته للمقابل النقدي لأربع تذاكر مجانية
من سوهاج إلى القاهرة اعتباراً من ۱ يناير سنة ۱۹۷۶ . طعنت الطاعنة فى
هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى

بنقض الحكم وعرض على المحكمة في غرفة مشورة وتحديد لنظره أخيراً جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجهين الأول والسادس من سبب طعنها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم استعار أحكام القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ بشأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لموظفي الحكومة ، وأعملها في صدد النزاع المائل على العاملين بالقطاع العام - المطعون ضده - في الوقت الذي توجد فيه نصوص تشريعية تحكم النزاع ، وإذ كانت قواعد السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالقطاع العام نظمها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ فنص في المادة ٤٤ منه على أن يصرف للعاملين بالمناطق النائية التي يحددها مجلس إدارة المؤسسة تذاكر سفر مجانية وتنفيذاً لذلك أصدرت المؤسسة المصرية العامة للتأمين القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٧١ بتحديد تلك المناطق وليس من بينها سوهاج ومن ثم فلم يتقرر للمطعون ضدهم تذاكر سفر وحين صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٦١ لسنة ١٩٧٦ بإضافة المادة ٤٤ مكرر والتي قررت صرف المقابل النقدي لمن يرخص له بالسفر .. فإن مفاد ذلك أن يمنح المقابل النقدي لمن يرخص له بالسفر طبقاً لنص المادة ٤٤ سالف الذكر أي الذين يعملون في المناطق النائية دون غيرهم ولا يجوز للحكم المطعون فيه أن يجتهد في استنباط أو استنتاج قواعد أخرى على خلاف القواعد والأحكام المعمول بها في القطاع العام، لأن لكل قرار مجال تطبيقه من حيث الأشخاص الذين يسرى في حقهم ومن حيث النطاق الزمني ، ولما كان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ صدر بناء على التفويض الذي منحه له القرار الجمهوري رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين في القطاع العام في المادة ٥٣ منه والذي فوضه في إصدار لائحة بنظام بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالقطاع العام، فلا يجوز اللجوء إلى القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ أو سحب أحكامه على العاملين بالقطاع العام طالما أن هناك نصاً صريحاً قاطعاً

في موضوع النزاع ، وإذ أهدر الحكم المطعون فيه القرار رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ دون مبرر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك لأن المشرع عالج أحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين المدنيين بالدولة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ ، ولما صدرت قرارات التأمين في يولية سنة ١٩٦١ وتنظيماً للعمل في المؤسسات العامة صدر القرار الجمهوري رقم ١٥٢٨ لسنة ١٩٦١ الخاص بإصدار لائحة نظام موظفي وعمال المؤسسات العامة الخاضعين لأحكام هذا النظام ونص على أن « يسرى على موظفي المؤسسات العامة . . . أحكام القوانين والنظم السارية على موظفي الدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة ويسرى على عمال المؤسسات العامة المشار إليها التشريعات الخاصة بعمال الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة أو اللوائح التي يضعها مجلس الإدارة لشئون العمال ، وإذا خلت هذه اللائحة من النص على أحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال المستحقة للعاملين بالمؤسسات العامة فإنه تطبيقاً للنص سالف الذكر تسرى أحكام القرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالمؤسسات العامة ما لم يصدر مجلس إدارة المؤسسة أحكاماً خاصة لشئون العمال في هذا الشأن. ثم أصدر المشرع القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بلائحة نظام موظفي وعمال الشركات ونص في المادة ٣٦ منه على أن « يحدد مجلس الإدارة قواعد مصاريف الانتقال وبدل السفر واستحقاقها وكيفية حسابها » ، وذلك تمشياً مع سياسته - وعلى ما ورد في المذكرة الإيضاحية - في منح السلطات المناسبة لمجلس الإدارة باعتباره المسئول عن سير العمل في الشركة وإنتاجها وتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها . ولما صدر القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة نص في المادة ٥٠ منه على أن « يصدر قرار من المجلس التنفيذي بالقواعد الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر بالنسبة للعاملين بالشركات » وقد أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ١٦٤٦ لسنة ١٩٦٤ في ١٠ من مايو سنة ١٩٦٤ المعدل بالقرار رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٥ نص في مادته الأولى على سريان قواعد وأحكام

وفئات لأئحة بدل السفر ومصاريف الانتقال الخاصة بالعاملين المدنيين بالدولة والصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ على العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها . ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام ونص في المادة ٥٣ منه على أن « تطبق الفئات الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر المقررة بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة ، ولرئيس الوزراء بقرار منه أن يستثنى من هذه الفئات في الحالات التي تقتضي ذلك ، وله أن يضع القواعد الأخرى المنظمة لمصاريف الانتقال وبدل السفر » ونفاذاً لذلك أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ في شأن أحكام لأئحة بدل السفر ومصاريف الانتقال بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ونص في المادة الثالثة منه على أن « تطبق الفئات الخاصة ببدل السفر المقررة بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة » كما نص في المادة ٤٤ منه على أن « يرخص للعاملين بالجهات النائية التي تحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهاباً وإياباً من الجهة التي يعملون بها إلى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنوياً » . ونص في المادة ٤٧ على أنه « يجوز بقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة وبعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وضع أحكام خاصة لمقتضيات ضرورية تستلزم ذلك ... » لما كان ما تقدم وكان البين من التشريعات السابق بيانها التي صدرت في شأن أحكام بدل السفر ومصاريف الانتقال أن المشرع عندما أراد أن يبسط الأحكام الخاصة بالعاملين بالدولة على العاملين بالمؤسسات العامة والشركات التابعة لها تدخل بالنص على ذلك ثم إنه حينما أراد أن يقرر أحكاماً خاصة بهم في هذا الشأن نص على ذلك صراحة على نحو ما سلف . وإذا كان القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد فوض رئيس الوزراء وضع القواعد المنظمة لمصاريف الانتقال فأصدر الأخير القرار رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ الذي فوض فيه مجلس إدارة المؤسسة تحديد الجهات النائية التي يرخص للعاملين بها بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ، فقد دل ذلك على أن مجلس إدارة المؤسسة هو وحده

المنوط بتحديد الجهات النائية، وإذا كان الثابت في الدعوى أن رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتأمين قد أصدر القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٠١ محددًا الجهات النائية وليس من بينها سوهاج. ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى لكل من المطعون ضدهم بالمقابل النقدي لأربع تذاكر مجانية له ولعائلته رغم أن الثابت في الدعوى أنهم من العاملين بفرع الشركة الطاعنة بسوهاج، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقي أوجه الطعن

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٣٢ لسنة ٥٣ ق أسيرط « مأمورية سوهاج » برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد شوقي المليجي ، عبد الرشيد نوفل ، عبد العزيز فوده ، محمود صدق خليل.

(٣٤)

انظر رقم ٥٧٣ لسنة ٤٥ القضائية

(١ - ٤) تأمينات اجتماعية « اصابة العمل » • تعويض • مسئولية

« المسئولية التقصيرية »

- (١) تنفيذ التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بشأن تأمين إصابة العمل . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . لا يخل بحق العامل أو ورثته قبل الشخص المسئول عن الإصابة .
- (٢) مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . جواز رجوع المضرور على صاحب العمل استناداً إلى هذه المسئولية . لا محل لإعمال حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن وجوب توافر الخطأ الجسيم في جانب رب العمل . مجال إعماله . حال بحث مسئولية الذاتية .
- (٣) حق العامل في التعويض عن إصابة العمل قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين .
- (٤) مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . كفاية ثبوت خطأ التابع ولو تغذر تعيينه من بين تابعيه .

١ - تنص المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية - المنطبقة على واقعة الدعوى - على أن تلتزم المؤسسة بتنفيذ أحكام هذا الفصل حتى ولو كانت الإصابة تقتضي مسئولية شخص آخر بخلاف صاحب العمل وتحل المؤسسة قانوناً محل المؤمن عليه قبل ذلك الشخص المسئول بما تكلفته مما مقتضاه أن تنفيذ مؤسسة التأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه في الفصل الأول بشأن تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له العامل أو ورثته من حق قبل الشخص المسئول .

٢ - إذ كانت المادة ١٧٤ - ١ من القانون المدني قد نصت على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وكانت مسئولية المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية ، إنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليس

مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، فإنه لا جدوى من التحدى في هذه الحالة بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي لا تجيز للمصاب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك قبل المؤسسة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسم من جانبه ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو عند بحث مسؤولية رب العمل الذاتية .

٣ - إذا كان العامل يتقاضى حقه في التعويض عن إصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل الاشتراكات التي شارك هو ورب العمل في دفعها بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذي ارتكبه المسئول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقين .

٤ - يكفي في مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن الحادث قد نتج عن خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر أقامت الدعوى رقم ٩٢٥ لسنة ٩٦٣ مدنى كل القاهرة - على الطاعنة - شركة النصر للغزل والنسيج (شركة المغازل الذهبية سابقاً ومن قبل الغزال المصرى) بطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع لها بصفقتها مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وقالت بياناً لذلك إن مورثها المرحوم التحق بالعمل لدى الطاعنة بموجب عقد عمل تاريخه ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ . وبتاريخ ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٠ اعتدى عليه عاملان بالمصنع بالضرب مما أفضى إلى وفاته أثناء وبسبب تأديته عمله ، وإذ يحق لها مساءلة الشركة الطاعنة عن الضرر الذي أحدثته تابعاها بعملهما غير المشروع عملاً بالمادة ١٧٤

من القانون المدنى ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها آتفة البيان . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عناصرها بالبينة ، ثم حكمت فى ٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ للمطعون ضدها بالمبلغ المطلوب . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٢١٢ لسنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إن الالتزام بحجر الضرر الذى أصاب المطعون ضدها من جراء وفاة مورثها أثناء العمل أو بسببه إنما يقع على كاهل مؤسسة التأمينات الاجتماعية دون غيرها ، طبقاً للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية ، وإذ كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على أساس مسئولية الطاعنة عن أعمال تابعيها وفقاً للمادة ١٧٤ من القانون المدنى ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ؛ ذلك لأنه لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن التأمينات الاجتماعية - المنطبقة على واقعة الدعوى - تنص على أن تلتزم المؤسسة بتنفيذ أحكام هذا الفصل حتى ولو كانت الإصابة تقتضى مسئولية شخص آخر خلاف صاحب العمل وتحل المؤسسة قانوناً محل المؤمن عليه قبل ذلك الشخص المسئول بما تكلفته مما مقتضاه أن تنفيذ مؤسسة التأمينات الاجتماعية لالتزامها المنصوص عليه فى الفصل الأول بشأن تأمين إصابات العمل لا يخل بما يكون للمؤمن له العامل أو ورثته من حق قبل الشخص المسئول ، ولما كانت المادة ١٧٤ - ١ من القانون المدنى قد نصت على أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، وكانت مسئولية

المتبوع عن تابعه ليست مسئولية ذاتية ، إنما هي في حكم مسئولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليس مصدرها العقد وإنما مصدرها القانون ، فإنه لا جدوى من التحدى في هذه الحالة بنص المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ التى لا تجيز للمصاحب فيما يتعلق بإصابات العمل أن يتمسك قبل المؤسسة بأحكام أى قانون آخر ولا تجيز له ذلك أيضاً بالنسبة لصاحب العمل إلا إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ جسيم من جانبه ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو عند بحث مسئولية رب العمل الذاتية ، ولما كان العامل يقتضى حقه في التعويض عن إصابة العمل من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل الاشتراكات التى شارك هو ورب العمل في دفعها بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار بسبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول فليس ثمة ما يمنع من الجمع بين الحقيقتين ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى مخالفته القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنه لما كانت محكمة الجنايات قد قضت ببراءة العاملين المتهمين بالاعتداء على مورث المطعون ضدها فإن محدث الإصابة يكون مجهولاً ، ولا تكون ثمة مسئولية على الشركة الطاعنة ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بمسئلتها عن التعويض على أساس أن مجهولاً من عمالها هو الذى ارتكب الخطأ الذى أحدث الضرر بما يستوجب مساءلتها عنه باعتبارها متبوعاً له فإنه ، يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ؛ ذلك لأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنة عن التعويض على ما استخلصه من تحقيقات حادث الاعتداء على مورث المطعون ضدها وما أجرته المحكمة من تحقيقات من أن مجهولاً من بين عمال الشركة الطاعنة هو الذى تسبب بخطئه فيما أصاب المطعون ضدها من ضرر بضرب مورثها ضرباً أفضى إلى موته ، وكان يكفى في مساءلة المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة أن يثبت أن الحادث قد نتج

عن خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه ، وكانت الطاعنة لا تجادل في أن أحد تابعيها هو الذي تسبب بمخطئه في وفاة مورث المطعون ضدها ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .
وحيث إنه لما تقدم ، فإنه يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كير ، وعضوية السادة
المستشارين : عاصم المراغى ، صلاح عبدالعظيم ، سيد عبدالباقي ، الدكتور أحمد حنى .

(٣٥)

الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٥ القضائية :

استئناف . حكم . خير . قوة الأمر المقضى .

الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتدب خير . قطعه في أسبابه برفض خصم الدين من أصول التركة . لاكتساب هذا القضاء قوة الأمر المقضى . أثره . منع المحكمة من إعادة بحث هذه المسألة أو العدول عن قضائها ولو باتفاق الخصوم . علة ذلك .

من المقرر أنه إذا حسمت المحكمة النزاع في المسائل المعروضة عليها
إنقضت سلطتها بشأنها ولم تعد لها أية ولاية في إعادة بحثها أو تعديل قضائها
ولو باتفاق الخصوم ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسائر الأحكام القطعية ،
موضوعية كانت أو فرعية وأنه متى كانت المحكمة قد أخذت بتقرير الخبر
الذى انتدبته للأسباب التى اشتمل عليها واعتمدت طريقة التقدير التى اتبعها
فهذا التقرير يعتبر جزءاً من بنية الحكم مكملاً لأسبابه ، متى كان ذلك وكان
الثابت أن محكمة الدرجة الثانية قد قطعت في أسباب حكمها بتدب خير في
الدعوى أنه لا يجوز خصم دين المطعون ضده الرابع من أصول التركة ،
وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى ، فإنه ليس لهذه المحكمة بعد ذلك أن تعيد
بحث هذه المسألة أو تعدل عن هذا القضاء ولو باتفاق الخصوم لاستنفادها
ولايتها بشأنها وتعلق هذا الأمر بالنظام العام .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ؛
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب مغاغة قدرت صافي تركة مورث المطعون ضدهم بمبلغ ١٦٥٠٤,٧٥ ج وقد اعترض الورثة بالطعن رقم ١٠٣٠ لسنة ١٩٦٧ أمام لجنة طعن ضرائب المنيا والتي أصدرت قرارها بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٨ بتعديل صافي التركة إلى مبلغ ١٤٩٧٣ ج . طعن الورثة المطعون ضدهم في هذا القرار بالدعوى رقم ٢١٨ لسنة ١٩٦٨ مدني المنيا ، وبتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٩ أصدرت محكمة أول درجة حكمها بنذب خبير لمعاينة أعيان التركة، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٧٢ بجعل صافي التركة مبلغ ٨٣٨٢,٩٩٠ ج . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢ لسنة ٨ ق . وبتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٧٤ أصدرت محكمة استئناف بني سويف (مأمورية المنيا) حكمها وقبل الفصل في الموضوع بنذب خبير لفحص اعتراضات الطاعنة، وبعد أن قدم الخبير تقريره أصدرت المحكمة حكمها بتاريخ ١٦ من يونية سنة ١٩٧٥ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن عما تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف استناداً إلى تقرير الخبير الذي تبنته محكمة الدرجة الثانية وقد تضمن هذا التقرير استبعاد مبلغ ٩٥٠ جنيه دين المطعون ضده الرابع من عناصر التركة وإذ عول الحكم المطعون فيه على هذا التقرير وقضى في الدين المذكور والذي استنفد ولايته في شأنه بالحكم الصادر من نفس المحكمة بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٧٤ والذي قضى في أسبابه المرتبطة بمنطوقه باستبعاد هذا الدين من

خصرم التركة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه بقضائه حجة ما قضى به بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٧٤ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك ؛ لأنه من المقرر أنه إذا حسمت المحكمة النزاع في المسائل المعروضة عليها انقضت سلطتها بشأنها ولم تعد لها أية ولاية في إعلافة بحجها أو تعديل قضائها ولو باتفاق الخصوم ، ويعمل بهذه القاعدة بالنسبة لسائر الأحكام القطعية موضوعية كانت أو فرعية ، وأنه متى كانت المحكمة قد أخذت بتقرير الخبير الذي انتدبته للأسباب التي اشتمل عليها واعتمدت طريقة التقدير التي اتبعها ، فهذا التقرير يعتبر جزءاً من بنية الحكم مكملاً لأسبابه . متى كان ذلك وكان الثابت أن محكمة الدرجة الثانية قد قطعت في أسباب حكمها بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٧٤ بنذب خبير في الدعوى بأنه لا يجوز خصم دين المطعون ضده الرابع من أصول التركة وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى ، فإنه ليس لهذه المحكمة بعد ذلك أن تعيد بحث هذه المسألة أو تعدل عن هذا القضاء ولو باتفاق الخصوم لاستنفادها ولايتها بشأنها وتعلق هذا الأمر بالنظام العام ، وكان الثابت من تقرير الخبير الذي انتدبته محكمة الدرجة الثانية والذي أخذت به المحكمة للأسباب التي اشتمل عليها أنه لم يلتزم بما قطعت به محكمة الاستئناف في حكمها بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٧٤ وقام بنخصم دين المطعون ضده الرابع وقدره ٩٥٠ جنيه من أصول التركة ، وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد تقيد بما قطع به الحكم الصادر من نفس المحكمة بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٧٤ والذي حاز قوة الأمر المقضى بشأن عدم جواز خصم الدين المذكور من أصول التركة ، ويكون هذا الحكم قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة دكتور مصطفى كبره ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عاصم المراغى ، صلاح عبد العظيم ، سيد عبد الباقي ، الدكتور أحمد حسنى .

(٣٦)

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) دعوى « سبب الدعوى » حكم « حجية الحكم » قوة الأمر المقضى .

المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . القضاء برفض دعوى المطالبة بنصيب في الربح تأسيساً على عقد شركة التضامن . لا حجية له في دعوى قالية - بين نفس الخصوم ومن ذات الطلب - إستناداً إلى شركة الواقع .

(٢) بطلان . خبرة . شركات .

قضاء الحكم المطعون فيه بأن الحكم الابتدائي بتدب خير لتحقيق إستمرار شركة تضامن رغم انقضائها قد خالف نص المادة ٢٨ هـ مدنى . لا يحول دون الاعتماد على التقرير لتقدير ربح شركة الواقع .

١ - إذا دفع بعدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها ، فليس يكفى لقبول هذا الدفع أن يكون موضوع هذه الدعوى هو موضوع الدعوى السابقة ، بل يجب أن يتوافر مع وحدة الموضوع ووحدة الخصوم وحدة السبب ، فإذا تخلف أحد هذه الشروط ، إمتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر المقضى ، ولما كان الحكم إذ رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها استند إلى أن المدعية - المطعون ضدها الأولى - طلبت في الدعوى الأولى رقم ... واستثنائها رقم ... الحكم لها بالربح تأسيساً على عقد شركة التضامن المبرم بين مورثها والطاعنين واستثنائها بربح الشركة دونها بعد وفاة مورثها ورفض الحكم القضاء لها بالربح ... فإذا عادت المدعية وطلبت في الدعوى الثانية رقم ... واستثنائها رقم ... إلزام الطاعنين بذات نصيبها في الربح فسبب هذه الدعوى وهو قيام شركة جديدة من شركات الواقع يكون مغايراً للسبب في الدعوى السابقة وهو شركة التضامن بين مورثها والطاعنين .

٢ - الثابت من مدونات الحكم الصادر في الاستئناف رقم ... أن قضاءه

لم ينصرف إلى بطلان أعمال الخبير وتقريره وإنما انصرف فحسب إلى أن قضاءه

محكمة أول درجة بنذب خبير لتحقيق استمرار شركة التضامن موضوع العقد المؤرخ رغم إنقضائها ب وفاة المورث قد وقع مخالفاً لنص المادة ٥٢٨ من القانون المدني ، فلا تريب على الحكم المطعون فيه إذ اعتمد على ما جاء بذلك التقرير بشأن مقدار ربح المطعون ضدها من شركة الواقع التي قامت واستمرت بعد وفاة مورثها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٧٢٥ لسنة ١٩٧٥ مدني كلي المنصورة طالبة الحكم بإلزام الطاعنين بأن يدفعوا لها متضامين مبلغ ٣١٤,١٢٨ جنيه تأسيساً على أنه بموجب عقد مؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٩ أنشئت شركة تضامن بين مورثها والطاعنين باسم شركة « عواره لتجارة الساعات والنظارات » وأن هذا المبلغ هو قيمة نصيبها في ناتج الربح من شركة الواقع التي قامت بين الشركاء وبين ورثة الشريك المتوفى (مورثها) عن المدة من ٢٨ فبراير ١٩٦٣ حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٢ ، وبتاريخ ٢٢ مايو ١٩٧٦ قضت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم جواز النظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٢ واستئنافها رقم ٢٣٧ لسنة ٢٦ ق المنصورة ، وبإلزام الطاعنين بأن يؤديا للمطعون ضدها الأولى المبلغ المطالب به . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٩ لسنة ٢٨ ق واختصما فيه المطعون ضده الثاني ، وضمنا صحيفة الاستئناف إشكالا في تنفيذ الحكم المستأنف ، وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٧ حكمت محكمة استئناف المنصورة بعدم قبول الإشكال وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني وبقبوله شكلا فيما عدا ذلك وفي الموضوع برفضه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن اختصاص المطعون ضده الثانى أمام المحكمة الاستئنافية كان بصدد طلب وقف تنفيذ الحكم الابتدائى، وأن قضاء الحكم المطعون فيه برفض هذا الطلب لم يكن محلاً لنعى الطاعنين .

وحيث إن هذا الدفع سديد ؛ ذلك أن الخصومة فى الطعن أمام محكمة النقض لا تكون إلا بين من كانوا خصوماً فى نزاع كان الحكم فيه محلاً للطعن عليه بالنقض ، والثابت من الطعن أنه لم يكن على سبب يتصل بقضاء الحكم برفض طلب وقف التنفيذ الذى جاء اختصاص المطعون ضده الثانى مقصوراً عليه، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضدها الأولى فهو مقبول شكلاً .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنان على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون، وفى بيان ذلك يقولان إن المطعون ضدها الأولى استصدرت حكماً فى الدعوى ٣١٦ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى المنصورة بإلزامهما بأن يدفعاً لها ذات المبلغ موضوع الحكم المطعون فيه باعتباره قيمة نصيبها فى ربح شركة عوارة للاتجار فى الساعات عن المدة ذاتها وقد ألغى فى الاستئناف رقم ٢٣٧ لسنة ٢٦ ق مدنى المنصورة والذى قضى برفض دعوى المطعون ضدها الأولى ، ويكون الحكم الاستئنافى قد حسم النزاع بين الطرفين بصورة نهائية مما لا يصح معه معاودة نظره من جديد بين ذات الخصوم عن ذات الموضوع ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى المنصورة واستئنافها رقم ٢٣٧ لسنة ٢٦ ق ، يكون قد خالف القانون .

وحيث إن النعى بهذا السبب فى غير محله ، ذلك أنه إذا دفع بعدم جواز سماع الدعوى لسبق الفصل فيها ، فليس يكفى لقبول هذا الدفع أن يكون موضوع هذه الدعوى هو موضوع الدعوى السابقة ، بل يجب أن يتوافر مع وحدة الموضوع ووحدة الخصوم ووحدة السبب، فإذا تخلف أحد هذه الشروط امتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر المقضى ، ولما كان الحكم إذ رفض

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها استند إلى أن المدعية - المطعون ضدها الأولى - طلبت في الدعوى الأولى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى المنصورة واستئنافها رقم ٢٣٧ لسنة ٢٦ ق مدنى المنصورة الحكم لها بالربح تأسيساً على عقد شركة التضامن المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٩ المبرم بين مورثها والطاعنين واستثناهما بربح الشركة دونها بعد وفاة مورثها ورفض الحكم القضاء لها بالربح وأفصح في أسبابه عن حق المدعية في رفع دعوى مبتدأة بالربح الناتج من تصفية رأس المال وهو ربح لا يكون ناتجاً من الشركة المنقضية - وهو الأساس القانونى للطاعنة في دعواها - وإنما يكون ناشئاً عن شركة جديدة نتيجة لاستمرار الشركاء في أعمال جديدة ليست لازمة للتصفية وهو ما لم يكن مطروحاً على المحكمة وبذلك فإن المطالبة به من بعد لا تتعارض مع قضاء المحكمة بالرفض ، فإذا عادت المدعية وطلبت في الدعوى الثانية رقم ١٧٢١ لسنة ٧٥ مدنى كلى المنصورة واستئنافها رقم ٣٦٩ لسنة ٧٥ إلزام الطاعنين بذات نصيبها في الربح فسيب هذه الدعوى وهو قيام شركة جديدة من شركات الواقع يكون مغاير للسبب في الدعوى السابقة وهو شركة التضامن بين مورثها والطاعنين ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه البطلان لمخالفة القانون والثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استند فى قضائه إلى تقرير الخبير المقدم فى الدعوى رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٢ مدنى كلى المنصورة رغم أن الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢٣٧ لسنة ٢٦ ق مدنى المنصورة قد ذهب فى أسبابه إلى بطلان ذلك التقرير مما يبطل الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه لا يبنئهما على ذلك التقرير الباطل .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الثابت من مدونات الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٢٣٧ لسنة ٢٦ ق مدنى المنصورة أن قضاءه لم ينصرف إلى بطلان أعمال الخبير وتقريره ، وإنما انصرف فحسب إلى أن قضاء محكمة

أول درجة بئب خبير لتحقيق استمرار شركة التضامن موضوع العقد المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٩ رغم إنقضائها ب وفاة المورث قد وقع مخالفاً لنص المادة ٥٢٨ من القانون المدني، فلا تريب على الحكم المطعون فيه إذ اعتمد على ما جاء بذلك التقرير بشأن مقدار ربح المطعون ضدها من شركة الواقع التي قامت واستمرت بعد وفاة مورثها ، وهو من إطلاقات قاضي الموضوع ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السبين غير سديد .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم قضى للمطعون ضدها الأولى بأرباح عن الشركة الجديدة التي لا علاقة لها بها ولا شأن لها برأسها ، وخالف أحكام المواد من ٥٣٢ إلى ٥٣٧ من القانون المدني في شأن تصفية الشركات وتكتب الطريق الصحيح الذي رسمه الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٣٧ لسنة ٢٦ ق مدني المنصورة للمطعون ضدها الأولى في شأن مقاضاة الشركة الجديدة بنصيبها في رأس مال الشركة المنقضية وما قد يكون ناتجاً من أرباحها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن ما يثيره الطاعنان بشأن انتفاء علاقة المطعون ضدها الأولى بشركة الواقع الجديدة لا يعدو أن يكون جدلاً متصلاً بصميم واقع الدعوى ، لا يقبل التحدى به أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير مند :

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/ المستشار نائب رئيس المحكمة دكتور مصطفى كبره ؛ وعضوية السادة المستشارين :
عاصم المرافى ، صلاح عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسنى ، حافظ السلى .

(٣٧)

الطن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٧ القضائية :

- (١) دعوى « الصفة فى الدعوى » . نقض . وكالة .
توجيه الدعوى للخصم فى شخص وكيله . شرطه . أن يقرن اسم الوكيل باسم الموكل .
- (٢) بطلان « بطلان الاجراءات » . دعوى « انقطاع سير الخصومة »
بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . نسى . مقرر لمصلحة من شرع
الانقطاع لحمايته .
- (٣) ضرائب « ضريبة القيم المنقولة » « الطعن الضريبى » . اختصاص .
ضريبة القيم المنقولة . اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بكافة المنازعات
الخاصة بها . لا ولاية للجان الطعن المشار إليها فى المواد ٥٠ - ٥٤ من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
شأنها . يغير من ذلك إخطار مصلحة الضرائب الممول بالتمودجين ١٨ ، ١٩ .

- ١ - لا يوجد فى القانون ما يحول دون توجيه الدعوى للخصم فى شخص
وكيله ، ويكفى فى ذلك أن يقرن اسم الوكيل باسم الموكل .
- ٢ - بطلان الاجراءات التى تم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة
فى الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قرره
القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون
بمقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته ولا شأن لهذا البطلان بالنظام العام .
- ٣ - خص المشرع كل كتاب من الكتب الثلاثة الأولى من القانون رقم ١٤
لسنة ١٩٣٩ - الخاص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة كسب
العمل - بأحكام ضريبية معينة بحيث لا يجرى سريان حكم ضريبة على أخرى
إلا بنص خاص . وإذ وردت المواد من ٥٠ إلى ٥٤ التى تنظم عمل لجان
الطن واختصاصها فى الكتاب الثانى من القانون سالف الذكر وهو خاص

بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية دون أن يكون لها مثيل في مواد الكتاب الأول الخاص بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ودون أن يحيل إليها هذا الكتاب ، فإن مفاد ذلك أن المشرع قصد إلى أن تكون ولاية هذه اللجان مقصورة على المنازعات الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا تتعداها إلى ما سواها من الضرائب الأخرى إلا بنص خاص باعتبار أن الأحكام المتعلقة بهذه اللجان استثناء من القواعد العامة في الاختصاص الواردة في قانون المرافعات ، فلا تحال المنازعات الخاصة بضريبة القيم المنقولة إلى لجان الطعن ، بل يرفع أمرها مباشرة إلى المحاكم صاحبة الولاية العامة في كافة المنازعات طالما لم يرد بشأنها نص خاص ، ومع مراعاة الأحكام الخاصة بهذه الضريبة التي وردت في الكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ولا يغير من ذلك قيام مصلحة الضرائب باستخدام النموذجين ١٨ و ١٩ ضرائب - الخاصين بضريبة الأرباح التجارية والصناعية - في إخطار الممول بوعاء ضريبة القيم المنقولة؛ إذ ليس من شأن ذلك أن يضيف اختصاصاً على لجان الطعن بالنسبة لهذه الضريبة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر؛ والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة حددت وعاء ضريبة القيم المنقولة للشركات الطاعنة عن سنة ١٩٧٠ على أساس مبلغ ٢٨٨ جنيه و ٧٤١ مليماً بالنسبة لشركة أمير يكان ومبلغ ٢٧٨ جنيه و ٣٢٦ مليماً بالنسبة لشركة هارتفورد ومبلغ ١٣٠٢ جنيه و ٩٨٢ مليماً بالنسبة لشركة سبرنجفيلد ومبلغ ٢٧٤ جنيه و ٧٢٨ مليماً بالنسبة لشركة جريب أمير يكان ومبلغ ٨٤٣ جنيه و ٣٤٥ مليماً بالنسبة لشركة هوم ومبلغ ٧٤٥ جنيه و ٢٠٩ مليماً

بالنسبة لشركة يوناتيد ستيتس واعتبرت هذه الأرباح موزعة حكماً طبقاً للمادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأخطرت الشركات الطاعنة بهذا التقدير في شخص وكيلها السيد . . . بموجب النموذجين ١٨ و ١٩ ضرائب، فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٢ بعدم خضوع الشركات الطاعنة للضريبة في مصر، فأقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ١٣٧٨ لسنة ١٩٧٢ ضرائب كلي شمال القاهرة بالطعن في هذا القرار طالبة الحكم بعدم اختصاص لجنة الطعن بنظر الخلاف لتعلقه بضريبة القيم المنقولة، وبتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٧٥ حكمت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بإبطال قرار لجنة الطعن لصدوره من جهة غير مختصة. إستأنفت الشركات الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٠٧ لسنة ٩٢ ق طالبة إلغاءه وبتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٩٧٧ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف. طعنت الشركات الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورته فرأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الشركات الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة لقانون والخطأ في تطبيقه من ثلاثة أوجه حاصل أولها أن مصلحة الضرائب أقامت طعنها في قرار لجنة الطعن ضد السيد . . . بصفته وكيلًا عن الشركات الطاعنة، وإذا كان رفع الدعوى ضد الوكيل غير جائز، فإن الطعن يكون باطلاً وكان يتعين على المحكمة أن تقضى بالإبطال من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام.

وحيث إن النعى بهذا الوجه مردود، ذلك أنه لما كان لا يوجد في القانون ما يحول دون توجيه الدعوى للخصم في شخص وكيله ويكفي في ذلك أن يقرن اسم الوكيل باسم الموكل، وكان الثابت أن مصلحة الضرائب قد أقامت دعواها رقم ١٣٧٨ لسنة ١٩٧٢ ضرائب كلي شمال القاهرة - طعنًا في قرار لجنة الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٧٢ - مختصة السيد . . . بصفته وكيلًا

عن شركات الاتحاد الأمريكي للتأمين (الطاعنة) التي لم تنازع في وكالته عنها، فإن اختصاصها في شخص هذا الوكيل يكون صحيحاً ويكون النعي بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني أن الحكم الابتدائي جاء باطلا لصدوره لصالح وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب في حين أن وزارة الخزانة كانت قد زالت وقت صدوره مما كان يتعين معه على محكمة أول درجة أن تحكم بانقطاع سير الخصومة وإذا اقتصر الحكم المطعون فيه في معرض الرد على هذا الدفاع بأنه غير مؤثر وأن الأمر لا يعدو استبدال اسم وزارة المالية التي أصبحت مصلحة الضرائب تابعة لها - بوزارة الخزانة؛ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة في الدعوى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد الأهلية أو تغيرت صفته ولا شأن لهذا البطلان بالنظام العام ، لما كان ذلك فإنه على فرض وقوع بطلان في الحكم الابتدائي لصدوره خلال فترة انقطاع سير الخصومة فلا يكون للشركات الطاعنة أن تتحدى به، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثالث أن مأمورية الضرائب أخطرت الشركات الطاعنة بالنموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب المتعلقين بالضريبة على الأرباح التجارية فاعترضت على النموذج ١٩ ضرائب تأسيساً على أنها لا تراول نشاطاً في مصر فقامت المأمورية بإحالة النزاع إلى لجنة الطعن التي نظرت إبناءً على هذه الاحالة وقررت بعدم خضوعها للضريبة في مصر، وإذا قضى الحكم المطعون فيه - مؤيداً الحكم الابتدائي - ببطلان قرار لجنة الطعن لصدوره من جهة غير مختصة تأسيساً على أن النزاع يتعلق بالضريبة على إيراد القيم المنقولة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعمى مردود ، ذلك أن المشرع خص كل كتاب من الكتب الثلاثة الأول من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ - الخاص بضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل - بأحكام ضريبة معينة بحيث لا يجرى سريان حكم ضريبة على أخرى إلا بنص خاص ، وإذا وردت المواد من ۵۰ إلى ۵۴ التى تنظم عمل لجان الطعن واختصاصها فى الكتاب الثانى من القانون سالف الذكر وهو خاص بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية دون أن يكون لها مثيل فى مواد الكتاب الأول الخاص بالضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ودون أن يحيل إليها هذا الكتاب ، فإن مفاد ذلك أن المشرع قصد إلى أن تكون ولاية هذه اللجان مقصورة على المنازعات الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ولا تتعداها إلى ما سواها من الضرائب الأخرى إلا بنص خاص ؛ باعتبار أن الأحكام المتعلقة بهذه اللجان استثناء من القواعد العامة فى الاختصاص الواردة فى قانون المرافعات ، فلا تحال المنازعات الخاصة بضريبة القيم المنقولة إلى لجان الطعن ، بل يرفع أمرها مباشرة إلى المحاكم صاحبة الولاية العامة فى كافة المنازعات طالما لم يرد بشأنها نص خاص ، مع مراعاة الأحكام الخاصة بهذه الضريبة التى وردت فى الكتاب الرابع من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ ، ولا يغير من ذلك قيام مصلحة الضرائب باستخدام النموذجين ۱۸ ، ۱۹ ضرائب - الخاصين بضريبة الأرباح التجارية والصناعية - فى إخطار الممول بوعاء ضريبة القيم المنقولة ؛ إذ ليس من شأن ذلك أن يضمن اختصاصاً على لجان الطعن بالنسبة لهذه الضريبة. لما كان ذلك وكان الثابت من النموذج ۱۸ ضرائب المقدم ضمن حافظة الشركات الطاعنة أن مصلحة الضرائب قد اعتبرت الأرباح الواردة به موزعة حكماً طبقاً لنص المادة ۱۱ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ وتخضع للضريبة على

القيم المنقولة، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أنه ليس للجان الطعن ولاية الفصل في المنازعات الخاصة بضرية القيم المنقولة، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صدق العصار ؛ وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم فسوده ، عبد الحميد المنفلوطي ، عبد المنعم بركة ، أحمد شلي .

(٣٨)

الظعن رقم ١٣٩٥ لسنة ٤٩ لسنة ٤٩ القضائية :

التزام « انقضاء الالتزام . الوفاء » . وكالة « الوكالة الضمنية » . حكم
« تسبيب الحكم : ما يعد قصورا » .

الوفاء المبرىء لذمة المدين . الأصل أن يكون للدائن أو لثانيه . الاستثناء . حالاته .
وكالة الزوجة عن زوجها لا تستخلص ضمناً . إعتبار الحكم لإيداع المدين الدين لدى زوجة الدائن
وفاء مبرئاً لذمة ، دون بيان سبيله إلى ذلك . قصور .

مفاد نص المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ من القانون المدني أن الأصل في الوفاء
حتى يكون ميرثاً لذمة المدين أن يكون للدائن أو لثانيه ، أما الوفاء لشخص
غير هذين فلا يبرىء ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن الوفاء له أو عادت على
الدائن من هذا الوفاء منفعة وبقدر تلك المنفعة أو كان هذا الشخص يحوز
الدين ووفى له المدين بحسن نية معتقداً أنه الدائن الحقيقي . وإذا كانت وكالة
الزوجة عن زوجها لا تستخلص ضمناً من مجرد قيام رابطة الزوجية ، وكان
الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف لأسبابه والذي اعتبر الإيداع الحاصل
من المطعون عليه الأول لدى المطعون عليها الثانية وفاء لزوجها الطاعن بجزء
من الثمن المستحق على المطعون عليه الأول إستناداً إلى ورقة تقدم بها موقعة
ببصمة إصبع المطعون عليها الثانية باستلامها مبلغ خمسمائة جنيه أمانة تحت
الطلب ، وما فرره المطعون عليه الأول وآخر كان العقد مودعاً لديه من
اعتبار المبلغ المودع لدى المطعون عليها الثانية بموجب تلك الورقة وفاء لزوجها
الطاعن ، ودون أن يوضح سبيله إلى اعتبار هذا الإيداع وفاء مبرئاً لذمة
المطعون عليه الأول ، فإنه يكون معياً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ؛
وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٣٩٥ لسنة
١٩٧٧ مدني سوهاج الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليها الثانية بطلب الحكم
بصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ المتضمن بيع الطاعن
له أرضاً زراعية مساحتها فدان و ٣ قيراط و ٨ سهم مبنية بالصحيفة وبالعقد
بثمان قدره ١٣٥٠ جنيه وذلك في مواجهة المطعون عليها الثانية ، وبتاريخ
١٤ من فبراير سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بصححة ونفاذ العقد استأنف الطاعن
هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٠ سنة ٥٣ ق مدني أسيوط « مأمورية استئناف
سوهاج » وبتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة
أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة
مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسيين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه
القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع أمام محكمة أول درجة
بعدم قبول الدعوى على أساس أن المطعون عليه الأول لم يوف بالتزامه
بسداد ثمن الأرض المبيعة ، وقد رفض حكم محكمة أول درجة هذا الدفع
واعتبر أن إيداع المطعون عليه الأول مبلغ ٥٠٠ جنيه لدى المطعون عليها
الثانية وفاء لجزء من الثمن المستحق لزوجها الطاعن ودليل على براءة ذمة
المطعون عليه الأول من هذا المبلغ ، وإذا تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة
الاستئناف وأيد الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة لأسبابه رغم أن
المطعون عليها الثانية ليست وكيلة عن زوجها الطاعن في القبض وأن إيداع

مبلغ ٥٠٠ جنيه لديها — على فرض التسليم بحصول ذلك الإيداع — كان بصفة أمانة وقد خلت الأوراق من دليل على موافقة الطاعن على استلامها أية مبالغ نيابة عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون في هذا الخصوص قد خالف نص المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ من القانون المدني وما ثبت بالأوراق وعابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن المادة ٣٣٢ من القانون المدني إذ نصت على أن « يكون الوفاء للدائن أو لنائبه ، ويعتبر ذا صفة في استيفاء الدين من يقدم للمدين مخالصة صادرة من الدائن » ، ونصت المادة ٣٣٣ من ذات القانون على أنه « إذا كان الوفاء لشخص غير الدائن أو نائبه فلا تبرأ ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن هذا الوفاء أو عادت عليه منفعة منه وبقدر هذه المنفعة أو تم الوفاء بحسن نية لشخص كان الدين في حيازته » ، فإن مفاد ذلك أن الأصل في الوفاء حتى يكون مبرئاً لذمة المدين أن يكون للدائن أو لنائبه ، أما الوفاء لشخص غير هذين فلا يبرئ ذمة المدين إلا إذا أقر الدائن الوفاء له أو عادت على الدائن من هذا الوفاء منفعة وبقدر تلك المنفعة أو كان هذا الشخص يحوز الدين ووفى له المدين بحسن نية معتقداً أنه الدائن الحقيقي .

لأن كان ذلك وكانت وكالة زوجة عن زوجها لا تستخلص ضمناً من مجرد قيام رابطة الزوجية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف لأسبابه والذي اعتبر الإيداع الحاصل من المطعون عليه الأول لدى المطعون عليها الثانية وفاء لزوجها الطاعن بجزء من الثمن المستحق له على المطعون عليه الأول استناداً إلى ورقة تقدم بها مؤرخة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ موقعة ببصمة إصبع المطعون عليها الثانية باستلامها مبلغ ٥٠٠ جنيه أمانة تحت الطلب ، وما قرره المطعون عليه الأول وآخر — كان العقدمودعاً لديه — من اعتبار المبلغ المودع لدى المطعون عليها الثانية بموجب تلك الورقة وفاء لزوجها الطاعن ، ودون أن يوضح سبيله إلى اعتبار هذا الإيداع وفاء مبرئاً لذمة المطعون عليه الأول ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة : وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم فوده ، عبد الحميد المنفلوطي ، محمد إبراهيم خليل ، علي السعدي .

(٣٩)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٧ القضائية :

(١) دعوى « انعقاد الخصومة »

الخصومة لا تنعقد إلا بين أحياء ، وإلا كانت معلومة . لا يصححها إجراء لاحق .

(٢) استئناف « ميعاد الاستئناف : وقف الميعاد »

جهل الخصم بوفاة خصمه يعد عذراً يترتب عليه وقف سريان الميعاد . عدم توجيه الاستئناف
إلى ورثة الخصم جملة في الميعاد . أثره . سقوط الحق في الاستئناف .

(٣) دعوى « انقطاع سير الخصومة » .

انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون إذا تحقق سببه بعد بدئها . حصوله قبل ذلك . أثره .
إعتبار الخصومة معلومة .

١ - إذ كان الأصل أن تقوم الخصومة بين أطرافها من الأحياء فلا تنعقد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة وإلا كانت معلومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق ، كان على من يريد عقد الخصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة قبل اختصاصهم .

٢ - إذ كان جهل الخصم بوفاة خصمه يعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عذراً يترتب عليه وقف سريان الميعاد في الفترة التي تبدأ من وقت توجيه الإجراء في مواجهة المتوفى بإيداع صحيفة الاستئناف وتنتهي في وقت العلم بهذه الوفاة عن طريق محاولة إعلان الصحيفة إلى المتوفى ، فإنه كان يتعين على الطاعن أن يعيد توجيه استئنافه إلى الورثة جملة في هذا الميعاد وفقاً للمادة ٢١٧ من قانون المرافعات حتى يتوقى سقوط الحق في الاستئناف ، وإذ لم

يقيم الطاعن باتباع هذا الذي يفرضه القانون ، فإن الخصومة في الاستئناف تكون معدومة قبل إجراء الإعلان طبقاً للقانون ولا يصححها أى إجراء لاحق ؛ ومن ثم يكون حقه في الاستئناف قد سقط بفوات ميعاده دون اعتداد بتعجيل الاستئناف بإعلان الورثة جملة بعد ذلك في موطن مورثهم في ۱۹ مارس سنة ۱۹۷۵ وإعادة إعلانهم بأسمائهم وصفاتهم في ۱۸ يولية سنة ۱۹۷۵ بذات الصحيفة لورود هذا التعجيل على غير محل .

۳- لما كان انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون دون حاجة لصلور حكم به فإن الحكم به لا يكون إلا تقريراً لحكم القانون ؛ وبوصفه متعلقاً بسير الدعوى لا تكون له أية حجية . وإذا يشترط لانقطاع سير الخصومة أن يتحقق سببه بعد بدء الخصومة ، فإنه ان وقع قبل ذلك أى قبل إيداع الصحيفة قلم الكتاب كانت الخصومة معدومة ولا تجرى عليها أحكام الانقطاع .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مورث المطعون عليهما ، أقام الدعوى رقم ۶۵ لسنة ۱۹۷۴ أسوان الابتدائية ضد الطاعن ، يطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ۱۰۰۰۰ جنية تعويضاً عن وفاة ابنه نتيجة إهمال علاجه بمستشفى حميات كوم امبو الأمر الذى جوزى إدارياً من أجله طبيب المستشفى المذكور . وبتاريخ ۳۱ أكتوبر سنة ۱۹۷۴ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع إلى مورث المطعون عليهما مبلغ ۵۰۰۰ جنية . استأنف الطاعن هذا الحكم بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة استئناف أسيوط في ۹ ديسمبر سنة ۱۹۷۴ وقيدت برقم ۱۰۲ لسنة ۴۹ ق ، ولدى إعلان صحيفة الاستئناف في ۱۴ ديسمبر ۱۹۷۴ تبين أن المستأنف عليه - مورث المطعون عليهما - كان قد توفى بتاريخ

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٤ . وبتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٧٥ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة . عجل الطاعن استئنافه معلناً ورثة المستأنف عليه جملة في موطن مورثهم بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٧٥ ، ثم أعلن المطعون عليهما بصفتيهما بتاريخ ١٨ يولية سنة ١٩٧٥ . دفع المطعون عليهما ببطلان الاستئناف وباعتباره كأن لم يكن لعدم إعلان صحيفته خلال الثلاثة أشهر التالية لإيداع الصحيفة قلم الكتاب . وبتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين ، الأول أن ميعاد التكليف بالحضور طبقاً لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات لا ينصرف إلى ميعاد الطعن أو رفعه كما لا يمتد إلى حالة تكليف ورثة المطعون عليه بالحضور لأنه قاصر على تكليف المطعون عليه ذاته بالحضور ، فإذا تبين أن المطعون عليه قد توفي أثناء ميعاد الطعن تعين على المحكمة أن تحكم بانقطاع سير الخصومة ، ومن ثم تسرى القواعد المتعلقة بسقوط الخصومة دون تلك الخاصة باعتبار الدعوى كأن لم تكن ، كما أن نطاق تطبيق المادة ٢١٧ من قانون المرافعات يتحدد بالحالة التي يرفع فيها الطعن بالإعلان إلى ورثة المحكوم له جملة إذا علم الطاعن بوفاة خصمه قبل رفع الطعن ، دون تلك الحالة التي يتم فيها الطعن بإيداع صحيفته قلم الكتاب أو تلك الحالة التي لا يعلم فيها الطاعن بوفاة خصمه فيصح توجيه الطعن إلى المورث ، ومن ثم فإن إعلان الورثة جملة لا يصادف محلاً ، لأن الطعن لم يرفع ضد الورثة جملة ، بل رفع ضد المورث ولأن الإجراء المطلوب هو تكليف الورثة بالحضور لتعجيل الاستئناف بعد الانقطاع وليس رفع الطعن ذاته أو إعلانه ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استلزم تطبيق المادة ٧٠ من قانون المرافعات التي تتطلب تكليف المستأنف عليه

بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الصحيفة على الحالة التي يلزم فيها إعلان ورثة المستأنف عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . والوجه الثاني أن قضاء المحكمة الاستئنافية بانقطاع سير الخصومة لوفاة المستأنف عليه ، تضمن قضاء قطعياً في وجوب سريان أحكام انقطاع سير الخصومة على الاستئناف ، استنفذت به المحكمة ولايتها في بيان القواعد القانونية الواجبة التطبيق ، ومنها أن جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم تقف إلى حين تعجيل الاستئناف ، ومن ثم لا يقبل القول بسريان الميعاد المقرر بالمادة ۷۰ من قانون المرافعات إذ صدر حكم بانقطاع سير الخصومة قبل اكتمال ذلك الميعاد ، وهو حكم ملزم لأطراف النزاع جميعاً يرتب وقف كافة المواعيد التي كانت سارية في حقهم إلى حين تعجيل الدعوى ، وإنه لما كان يجوز له تعجيل الدعوى خلال سنة طبقاً لنص المادة ۱۳۴ من هذا القانون ، وكان قد عجل استئنافه بإعلان الورثة بأسمائهم وصفاتهم بتاريخ ۱۸ يونية سنة ۱۹۷۵ أي قبل انقضاء الميعاد المقرر لتعجيل الاستئناف ، فإنه يكون قد كلف المستأنف عليهم بالحضور خلال الميعاد المقرر في القانون ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

وحيث إنه لما كان الأصل أن تقوم الخصومة بين طرفيها من الأحياء ، فلا تنعقد أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة ، وإلا كانت معدومة لا ترتب أثراً ولا يصححها إجراء لاحق ، وكان على من يريد عقد الخصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغير في الصفة قبل اختصاصهم ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن الحكم الابتدائي صدر في ۳۱ أكتوبر سنة ۱۹۷۴ وأن الطاعن أودع صحيفة استئنافه قلم كتاب المحكمة بتاريخ ۹ ديسمبر سنة ۱۹۷۴ موجهها هذا الاستئناف إلى مورث المطعون عليهما الذي تبين أنه كان قد توفي بتاريخ ۲۰ نوفمبر سنة ۱۹۷۴ وقبل إيداع تلك الصحيفة ، فإن الخصومة في الاستئناف لا تكون قد بدأت بين طرفيها ولا يترتب على إيداع صحيفة قلم الكتاب أي أثر ، على أنه إذا

جاز القول بأن الطاعن قام بما يوجب عليه القانون من تحرّيات ولم تثبت لديه وفاة المحكوم له إلا بعد أن وردت الإجابة بوفاة عند إعلانه بصحيفة الاستئناف في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، وكان جهل الخصم بوفاة خصمه يعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عنراً يترتب عليه وقف سريان الميعاد في الفترة التي تبدأ من وقت توجيه الإجراء في مواجهة المتوفى بإيداع صحيفة الاستئناف في ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ وتنتهي في وقت العلم بهذه الوفاة عن طريق محاولة إعلان الصحيفة إلى المتوفى في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ، فإنه كان يتعين على الطاعن أن يعيد توجيه استئنافه إلى الورثة جملة في هذا الميعاد وفقاً للمادة ٢١٧ من قانون المرافعات حتى يتوفى سقوط الحق في الاستئناف وإذ لم يقم الطاعن باتباع هذا الذي يفرضه القانون ، فإن الخصومة في الاستئناف تكون معلومة قبل إجراء الإعلان طبقاً للقانون ولا يصححها أي إجراء لاحق ، ومن ثم يكون حقه في الاستئناف قد سقط بفوات ميعاده دون اعتداد بتعجيل الاستئناف بإعلان الورثة جملة بعد ذلك في موطن مورثهم في ١٩ مارس ١٩٧٥ وإعادة إعلانهم بأسمائهم وصفاتهم في ١٨ يولية سنة ١٩٧٥ بذات الصحيفة لورود هذا التعجيل على غير محل ، لما كان ذلك وكان انقطاع سير الخصومة يقع بقوة القانون دون حاجة لصدور حكم به ، فإن الحكم به لا يكون إلا تقريراً لحكم القانون ، وبوصفه متعلقاً بسير الدعوى لا تكون له أية حجية ، وإذ يشترط لانقطاع سير الخصومة أن يتحقق سببه بعد بدء الخصومة ، فإن وقع قبل ذلك أي قبل إيداع الصحيفة قلم الكتاب كانت الخصومة معلومة ولا تجرى عليها أحكام الانقطاع . لما كان ذلك وكان انعدام استئناف الطاعن يلتقي في نتيجته مع اعتباره كأن لم يكن ، فإن النعي برمته يكون غير منتج ولا جدوى منه .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صدق العصار ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم فودة ، محمد إبراهيم خليل ، علي السعدني ، عبد المنعم بركة .

(٤٠)

الطعن رقم ٦٢ سنة ٤٧ القضائية :

(١) نقض « الخصوم في الطعن » .

الطاعن بالنقض . وجوب أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه . إختصاصه أمام محكمة أول درجة . غير كاف .

(٢ ، ٣) اصلاح زراعى . قانون « إلغاء القانون » .

(٢) تخفيض ثمن الأراضى الزراعية . قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ . قاصر على الأراضى الموزعة على صغار الزراع .

(٣) إلغاء التشريع . سبيله . القضاء بأن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ قد ألغى بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ رغم عدم النص على ذلك صراحة واختلاف مجال تطبيقهما . خطأ .

١ - الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرفع إلا ممن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ، ولا يكفى لاعتبار الشخص طرفاً في الحكم أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم في الاستئناف .

٢ - مؤدى ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى من أن « ينخفض إلى الربع ثمن الأراضى الى توزع على صغار الفلاحين وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » ، وما جاء بمذكرته الإيضاحية ، أن التخفيض المشار إليه لا يسرى إلا بالنسبة لثمن الأراضى الموزعة على صغار الفلاحين والمستولى عليها طبقاً للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له ، وتلك المسلمة إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعى أو التى تشتريها الهيئة بقصد توزيعها على صغار الفلاحين ، دون ثمن بيع تلك الأراضى التى آلت إلى الدولة تنفيذاً للإعلان الصادر من مجلس قيادة الثورة فى ١٧ يناير سنة ١٩٥٣

ولقرار المجلس في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرة ممتلكات وأموال أسرة محمد علي والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن تلك الأموال وأحكام محكمة الثورة ، وهي التي نخلت ديباجة القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ من الإشارة إليها ، والتي قامت إدارة الأموال المصادرة بإدارتها وتصفيها بموجب القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٣ .

٣ - إذ نصت المادة الثانية من القانون المدني على أنه « لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم ، أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » ، وكان القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ لم ينص صراحة على إلغاء القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ ، وقد اختلف مجال تطبيق أحكام كل منهما ، وليس ثمة تعارض بين أحكامهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب في أسبابه إلى أن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ قد ألغى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر بالتيسير على صغار الزراع المشتريين للأراضي الزراعية ممن صودرت أموالهم وذلك بإعادة تقسيط ما لم يؤد من الثمن على عشر سنوات أخرى بفائدة قدرها ٣٪ سنوياً ، فحجب نفسه عن أعمال الآثار التي يربتها هذا القانون على واقعة الدعوى ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم من الثاني إلى الأخيرة ومورثهم المرحوم / - المطعون عليه الأول - أقاموا الدعوى

رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٧٤ بندر كفر الشيخ ضد الطاعنين وآخر بطلب الحكم بقبول الإشكال شكلاً وفي الموضوع بسقوط الدين الموضح بالعقد لمضي المدة

القانونية . وقالوا شرحاً لها إن مورثهم المرحومة : : : : : اشترت من إدارة تصفية الأموال المصادرة بموجب عقد مشهر برقم ٢٣٦ في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ أطياناً زراعية نظير ثمن قدره ٢٤٠٠ جنيه دفع منه وقت التعاقد مبلغ ٢٤٠ جنيهاً واتفق على تقسيط باقى الثمن على عشرة أقساط سنوية متساوية اعتباراً من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، وإذ أوقع الطاعنان وصراف الناحية الحجز الإدارى على الأطيان وفاء لباقى الثمن عن قسط نوفمبر سنة ١٩٥٦ وما بعده من أقساط ، وكان العقد قد نص على أنه إذا تأخرت المشتريّة فى سداد أحد الأقساط حل أداء باقى الأقساط ، ومن ثمّ حلت باقى الأقساط بسبب عدم سدادها أى قسط بعد نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، فإن باقى الثمن يكون قد سقط بالتقادم ، مما أقاموا من أجله الإشكال فى التنفيذ بالطلبات سالفة البيان .

وبتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٥ حكمت المحكمة بوقف التنفيذ بالمبالغ التى كان محدداً للوفاء بها تاريخاً سابقاً على ٦ يونية سنة ١٩٥٩ من الثمن المحدد بعقد البيع المشهر برقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٦ . إستأنف الطاعن الأول بصفته هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣ لسنة ٥٩ ق استئناف طنطا « مأمورية كفر الشيخ » وبتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٧٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثانى وبنقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول بصفته . عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأياها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الثانى - رئيس مأمورية الضرائب العقارية بقلين - أنه لم يكن ضمن الخصوم فى الاستئناف .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أن الطعن بالنقض - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يرفع إلا ممن كان طرفاً فى الحكم المطعون فيه ، ولا يكتفى لاعتبار الشخص طرفاً فى الحكم أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون أن يختصم فى الاستئناف ، بل يعدّ خارجاً عن الخصومة .

إذ كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن الثاني اختصم فقط أمام محكمة أول درجة ولم يمثل في الخصومة بمرحلة الاستئناف، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة له يكون في محله .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الأول بصفته استوفى أوضاعه الشكلية :
وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين ، الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن المشتري لأراضي زراعية مملوكة للأشخاص الذين صودرت أموالهم وفقاً لنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ يخضعون لأحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ الذي خفض ثمن الأقطان الزراعية الى وزعت أو توزع على صغار الفلاحين وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الى الربع ، في حين أن مجال تطبيق القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ ، الأراضي الزراعية المستولى عليها والتي تم توزيعها على صغار الفلاحين بمعرفة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ونفاذاً للمواد ٩ وما بعدها من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دون الأراضي الزائدة عن ٢٠٠ فدان والتي لم يتم الاستيلاء عليها لدى الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وأجاز المشرع لأصحابها أن يتصرفوا فيها بالبيع الى صغار الزراع وفقاً للمادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ سالف الذكر . والثاني أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ ألغى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن التيسير على صغار الزراع المشتري للأراضي الزراعية ممن صودرت أموالهم وهو من الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ؛ ذلك أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة أو ضمناً على هذا الإلغاء ، والقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ الذي لم يتضمن النص صراحة على إلغاء القانون الأول .

وحيث إن هذا النعي بوجهيه في محله ؛ ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي

قد نصت على أن « ينخفض إلى الربع ثمن الأراضي التي توزع على صغار الفلاحين وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » . وجاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون « و غنى عن البيان أن الأحكام الواردة في المادة الأولى تسرى بالنسبة إلى ما تم توزيعه وما يوزع مستقبلاً من الأراضي المستولى عليها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ ، باعتبار أن هذا القانون ليس إلا قانوناً معدلاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وكذلك بأن الأحكام المشار إليها تسرى على العقارات التي تسلم إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لتوزيعها على صغار الفلاحين وفقاً للقوانين السارية .

كما أن تلك الأحكام تسرى أيضاً على الأراضي التي تشتريها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بقصد توزيعها على صغار الفلاحين » ، فإن مؤدى ذلك أن التخفيض المشار إليه لا يسرى إلا بالنسبة لثمن الأراضي الموزعة على صغار الفلاحين والمستولى عليها طبقاً للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له ، وتلك المسلمة إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو التي تشتريها الهيئة بقصد توزيعها على صغار الفلاحين ، دون ثمن بيع تلك الأراضي التي آلت إلى الدولة تنفيذاً للإعلان الصادر من مجلس قيادة الثورة في ١٧ يناير سنة ١٩٥٩ ولقرار المجلس في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرة ممتلكات وأموال أسرة محمد علي والقانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن تلك الأموال ، وأحكام محكمة الثورة ، وهي التي خلت ديباجة القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ من الإشارة إليها ، والتي قامت إدارة الأموال المصادرة بإدارتها وتصفيتها بموجب القانون رقم ٦٣٤ لسنة ١٩٦٣ . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل أحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لأرض النزاع التي إشتريها مورثة المطعون عليهم من إدارة تصفية الأموال المصادرة بالعقد المشهر رقم ٢٣٦ بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وأجرى تخفيض ثمنها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كانت المادة الثانية من القانون المدني قد نصت على أنه « لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء ، أو يشتمل على نص يتعارض مع التشريع القديم ، أو ينظم من

جديد الموضوع الذى سبق أن قرر قراءته ذلك التشريع . وكان القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ لم ينص صراحة على إلغاء القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ وقد اختلف مجال تطبيق أحكام كل منهما ، وليس ثمة تعارض بين أحكامها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب فى أسبابه إلى أن القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ قد ألغى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ الصادر بالتيسير على صغار الزراع المشترين للأراضى الزراعية ممن صودرت أموالهم وذلك بإعادة تقسيط ما لم يؤد من الثمن على عشر سنوات أخرى بفائدة قدرها ٣٪ سنوياً ، فحجب نفسه عن أعمال الآثار التى يرتبها هذا القانون على واقعة الدعوى ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمدى الحولى ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، درويش عبد المجيد ، عل عمرو ، عل الجمل .

(٤١)

الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٤٧ القضائية :

اختصاص . اصلاح زراعى « لجان الفصل فى المنازعات الزراعية » .
استئناف .

المنازعات الزراعية . اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها . جواز استئناف أحكامها أمام المحاكم الابتدائية . ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . مؤدى ذلك . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . إنتهاى . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف .

المشرع بإصداره القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ الذى ألغى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ أناط بالمحاكم الجزئية المختصة الفصل فى المنازعات الزراعية التى كانت من اختصاص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ، كما أجاز استئناف أحكام المحاكم الجزئية الصادرة فى هذا الشأن إلى المحاكم الابتدائية والتى كانت من قبل من اختصاص اللجان الاستئنافية للفصل فى المنازعات الزراعية ، كما وضع المشرع حكماً وقتياً بالنسبة للمنازعات المنظورة أمام اللجان سالفة الذكر بدرجةتها فى تاريخ العمل بهذا القانون فقرر بإحالة ما كان منظوراً منها أمام لجنة القرية إلى المحكمة الجزئية ، وما كان منظوراً أمام اللجنة الاستئنافية إلى المحكمة الابتدائية . ويكون لازم ذلك أن الحكم الذى يصدر فى منازعة زراعية من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية هو حكم إنتهاى غير جائز استئنافه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - تتحصل في أن الطاعن تقدم بطلب إلى "اللجنة الفصل في المنازعات الزراعية بقرية سلامنت مركز بليس محافظة الشرقية قال فيه إن المطعون ضدها تستأجر منه أرضاً زراعية مساحتها فدان و ١٢ قيراط موضحة الحدود والمعالم بالطلب وقد تأخرت في الوفاء بأجرة سني ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ فضلاً عن أنها اشركت فيها كلا من و ، في زراعة تلك الأرض ، وانتهى الطاعن إلى طلب طرد المطعون ضدها وشريكها سالفى المذكور من الأرض المؤجرة. وبتاريخ ٢٨ يولية سنة ١٩٧٥ قررت اللجنة فسخ عقد الإيجار وطرد المطعون ضدها وشريكها منها. تظلمت المطعون ضدها من هذا القرار أمام اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية ، وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٦ قررت اللجنة المذكورة إحالة التظلم إلى محكمة الزقازيق الابتدائية بهيئة استئنافية لاختصاصها به طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٧ سنة ١٩٧٥ وقيد الطعن أمامها برقم ٣٩٨ سنة ١٩٧٦ مدني مستأنف الزقازيق . وبتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٧٧ قضت تلك المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المستأنف . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » بالاستئناف رقم ١٠٢ سنة ٢٠ ق ودفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف تأسيساً على نهائية الحكم المستأنف طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٧ سنة ١٩٧٥ ، وبتاريخ ٥ يولية سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وقرار اللجنة المطعون فيه ورفض طلبات المستأنف عليه (الطاعن) . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه اعتبر الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية حكماً صادراً في خصومة مبتدأة وبالتالي يجوز استئنافه أمام محكمة الاستئناف ، في حين أن مفاد نص المادتين

٣٩ مكرراً، ٣٩ مكرر «أ» المضافين إلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي بالمادة الثانية من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن تحل المحكمة الجزئية محل لجنة الفصل في المنازعات الزراعية فيما كانت تختص بنظره من المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية في الأراضي الزراعية ، وأن تختص المحكمة الابتدائية بنظر استئناف ما يصدر من أحكام من المحكمة الجزئية في هذه المنازعات . كما تضمنت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ حكماً وقتياً بالنسبة للمنازعات التي كانت منظورة وقت العمل بهذا القانون فقررت بإحالة المنازعات التي كانت منظورة منها أمام لجان الفصل في المنازعات الزراعية إلى المحاكم الجزئية المختصة وإحالة التظلمات المنظورة أمام اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية إلى المحاكم الابتدائية لنظرها بهيئة استئنافية ، ومن ثم فإن الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية تنفيذاً لهذه الإحالة يكون حكماً استئنافياً انتهائياً لا يجوز استئنافه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية قد أوجب تشكيل لجنة في كل قرية تسمى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية للفصل في هذه المنازعات ، وأجاز التظلم من قرارات تلك اللجنة أمام لجنة أخرى تشكل بدائرة كل مركز أطلق عليها اسم اللجنة الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية ، ثم صدر القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين مستأجري الأراضي الزراعية ومالكها ، ونص في المادة الثانية منه على أن تضاف إلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي مادتان جديدتان برقم ٣٩ مكرراً و ٣٩ مكرراً «أ» ، تنص الأولى على أن تختص المحكمة الجزئية - أي كانت قيمة الدعوى - بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية وما في حكمها .. ، وتنص الثانية على أن يجوز استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية المختصة طبقاً لأحكام المادة السابقة - أي كانت قيمة الدعوى - وذلك خلال

ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم أمام المحكمة الابتدائية المختصة . . .
نص في مادته الثالثة على أن : « تحال إلى المحكمة الجزئية المختصة جميع
المنازعات المنظورة في تاريخ العمل بهذا القانون أمام لجان الفصل في المنازعات
الزراعية المنشأة بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات
الزراعية . كما تحال إلى المحاكم الابتدائية المختصة التظلمات من قرارات اللجان
المذكورة والمنظورة أمام اللجان الاستئنافية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٤
لسنة ١٩٦٦ المشار إليه . . . » ، ومن ثم فإن المشرع بإصداره القانون رقم ٦٧
لسنة ١٩٧٥ الذي ألغى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ يكون قد أناط بالمحاكم
الجزئية المختصة الفصل في المنازعات الزراعية التي كانت من اختصاصات
لجان الفصل في المنازعات الزراعية ، كما أجاز استئناف أحكام المحاكم الجزئية
الصادرة في هذا الشأن إلى المحاكم الابتدائية والتي كانت من قبل من اختصاص
اللجان الاستئنافية للفصل في المنازعات الزراعية ، كما وضع المشرع حكماً
وقفياً بالنسبة للمنازعات المنظورة أمام اللجان سالفة الذكر بدرجةيتها في تاريخ
العمل بهذا القانون ، فقرر إحالة ما كان منظوراً منها أمام لجنة القرية إلى المحكمة
الجزئية ، وما كان منظوراً أمام اللجنة الاستئنافية إلى المحكمة الابتدائية ،
ويكون لازم ذلك أن الحكم الذي يصدر في منازعة زراعية من المحكمة الابتدائية
منعقدة بهيئة استئنافية هو حكم انتهای غیر جائز استئنافه . لما كان ذلك وكان
الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر عندما جرى في قضائه على جواز
استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية عن حكم
صادر في منازعة زراعية ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره بما يوجب
نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني من أسباب الطعن . . .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما تقدم وكان الحكم الصادر
في الدعوى رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٦٧ مستأنف الزقازيق هو حكم نهائي ، ومن ثم
يتعين القضاء بإلغاء الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٠٢ لسنة ٢٠ ق استئناف
المنصورة « مأمورية الزقازيق » والحكم بعدم جواز الاستئناف .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاروق راتب ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد صبرى أسعد ، أحمد ضياء عبد الرازق ، سعد حسين بدر ، محمد مختار منصور .

(٤٢)

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٧ القضائية :

١ - خبرة . محكمة الموضوع .

أخذ الحكم بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم التزامه بالرد استقلا على الطعون الموجهة إليه .

٢ - شيوع . دعوى « الصفة فى الدعوى » .

دعوى سد المطلات . لكل شريك على الشيوع مباشرتها . عدم لزوم موافقة باقى الشركاء .

٣ - ارتفاع . ملكية .

اكتساب حق ارتفاع بتخصيص المالك الأصل . شرطه . إثبات اجتماع ملكية العقارين المرتفق والمرتفق به لملك واحد وإقامة الأخير علاقة تبعية بينهما حال اجتماع ملكيتهما له واستمرار هذه العلاقة لما بعد انفصال ملكيتهما .

(٤) مظل . دعوى « المصلحة فى الدعوى » .

طلب سد المطلات . حق لصاحب المقار المظل عليه ولو كان أرض قضاء . علة ذلك .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كانت محكمة الموضوع

قد رأت فى حدود سلطتها التقديرية ، الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه ، فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلا على الطعون التى وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير أو بالرد على ما ساقه رداً على ما أورده الخبير فى تقريره ؛ لأن فى أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، وليس عليها أن تفند كل قرينة ما دام حكمها قد انتهى إلى ما خلاص إليه بأدلة تحمله لأن أخذها بها يتضمن الرد المسقط لما يخالفها .

- ٢ - دعوى سد المطلات المفتوحة بغير حق على المال الشائع من قبيل الوسائل اللازمة لحفظه التي يملك كل شريك على الشيوع مباشرتها ولو كان ذلك بغير موافقة باقي الشركاء، عملاً بنص المادة ٨٣٠ من القانون المدني .
- ٣ - مفاد ما نصت عليه المادة ١٠١٧ من القانون المدني أن على من يتمسك بأنه اكتسب حق ارتفاق بتخصيص المالك الأصلي أن يثبت أن العقار المملوك له والعقار الذي يدعى أنه اكتسب عليه حق ارتفاق كانا مملوكين للمالك واحد وأنه أثناء اجتماع ملكية العقارين أقام المالك الأصلي علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تعتبر ارتفاقاً ظاهراً لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين ، وأن هذه العلاقة بين العقارين استمرت إلى ما بعد انفصال ملكيتهما .
- ٤ - طلب سد المطلات غير القانونية هو حق لصاحب العقار المطل عليه ولو كان أرضاً فضاءً ؛ باعتبار أن فتح المطلات اعتداء على الملك يترتب على تركه اكتساب صاحبها حق ارتفاق بالمطل والتزام مالك العقار المرتفق به مراعاة المسافة القانونية بين المطل وما قد يقيمه من بناء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣١٤٨ لسنة ١٩٧٣ مدني كلي طنطا ضد الطاعنين والمطعون عليه الثاني بطلب الحكم بسد المطلات الموجودة بمنزل الأخيرين والتي تطل على أرضه ، إستناداً إلى أنهم قاموا بفتحها عندما شرع في البناء على الأرض سنة ١٩٦٩ . أقام الطاعنون دعوى فرعية ضد المطعون عليه الأول بطلب إزالة السور الذي أقامه فأغلق به الطريق الذي يقع منزلهم فيه . نذبت محكمة أول درجة خبيراً ، وبتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٧٦ قضت المحكمة في الدعوى الأصلية بسد المطلات وفي الدعوى الفرعية برفضها . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٩ لسنة ٢٦ ق طنطا ، والمحكمة

قضت في ١٢ ابريل سنة ١٩٧٧ بتأييد الحكم المستأنف . إطنع الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثاني ، وأيدت الرأي برفضه بالنسبة للمطعون عليه الأول . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فأتت أنه جدير بالنظر و حددت له جلسة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثاني أنه لم يكن خصماً حقيقياً في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك ؛ لأنه لما كان الثابت أن أياً من المطعون عليه الأول أو الطاعنين لم يوجه إلى المطعون عليه الثاني طلبات ما ، ولم يقض عليه بشيء لهم ، كما أنه لم ينازع أحداً منهم في طلباته ، وكانت أسباب الطعن لا تتعلق به ، فإنه لا تكون للطاعنين مصلحة في اختصاصه في هذا الطعن ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبوله بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليه الأول . وحيث أن الطاعنين ينعون بالأسباب الأول والثاني والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق والتناقض ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأوجه دفاع لهم حاصلها أن المطعون عليه الأول ليس مالكا للأرض التي يطالب بسد المطالبات المفتوحة عليها لأنه يستند في ملكيته لها إلى عقد ابتدائي صادر له من بائعين ليسوا ورثة لملكها الأصلي ، ومع ذلك لم يقدم هذا العقد وإنما قدم صورة فوتوغرافية له ، ورغم أنه لم يستند في ملكيته إلى وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فقد كلفت محكمة أول درجة الخبير بتحقيقه غير أنه لم يفعل ومع ذلك أقام الحكم الابتدائي قضاؤه على أساس ثبوت ملكية المطعون عليه للأرض بالتقادم . ولما كان الطاعنون قد دفعوا بعدم قبول الدعوى لأن المساحة الحقيقية للأرض تزيد عن المساحة الواردة بالعقد وأن مقدار الزيادة هو الذي يفصل بين عقاريهم ، ولأن المطعون عليه الأول

اشترى الأرض مع شقيقه الذي لم يشترك معه في إقامة هذه الدعوى دون أن يثبت من منهما يملك الجزء الملاصق لعقارهم المطالب بسد المطلات المفتوحة فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة لأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع ، فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق والتناقض .

وحيث أن هذا النعي مردود . ذلك أن البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إستند في أخذه بتقرير الخبير على قوله : « ... تبين للمحكمة من هذا التقرير ومن سائر مستندات الدعوى وعلى الأخص عقد شراء المدعى - المطعون عليه الأول - المؤرخ أول يناير سنة ١٩٧٢ المقدمة صورته الفوتوغرافية بتقرير الخبير التي لم يعترض عليها الخصوم وإقرار المستأجر السابق لهذه الأرض المؤرخ بذات التاريخ والكشف الرسمي المستخرج من سجلات مصلحة الضرائب العقارية في ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٥ من أن الأرض كانت مكلفة باسم مورث البائعين للمدعى وأنها مملوكة للمدعى عن طريق وضع اليد عليها بنية التملك هو ومن قبله البائعون له بالعقد العرفي المؤرخ أول يناير سنة ١٩٧٢ ومن قبائهم مورثهم المتوفى عام ١٩٣٧ كما هو مثبت بالطلب المقدم من المدعى للشهر العقاري لتسجيل دعوى صحة ونفاذ العقد رقم ١٥٤ في ١٠ مارس سنة ١٩٧٥ والمقدمة صورته الرسمية بتقرير الخبير مما لم ينازع فيه المدعى عليهم وأن هؤلاء البائعين للمدعى كانوا يؤجرون أرض النزاع إلى الذي تنازل إلى المدعى بمجرد الشراء عن الحيابة كمستأجر . وقد جاء بعقد البيع العرفي الصادر للمدعى أن الملكية آلت إلى البائعين الذين كانوا يضعون اليد على الأرض منذ تاريخ وفاة مورثهم في عام ١٩٣٧ بنية الملك ، ومن ثم فإن الملكية تكون ثبتت للمدعى بوضع اليد المدة الطويلة ، والثابت من تقرير الخبير أن حدود ملك المدعى عليهم - الطاعنين - تقع مباشرة على حدود الأرض المملوكة للمدعى سالفة البيان ، ولم يقدم المدعى عليهم ثمة ما يبيح هذه الملاصقة التي أوضحها الخبير في تقريره من واقع المعاينة . ولما كان المقرر -

في قضاء هذه المحكمة — أنه متى كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية ، الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه ، فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالا على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير أو بالرد على ما ساقه رداً على ما أورده الخبير في تقريره ؛ لأن في أخذها به محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، وليس عليها أن تفند كل قرينة ما دام حكمها قد انتهى إلى ما خلص إليه بأدلة تحمله ؛ لأن أخذه بها يتضمن الرد المسقط لما يخالفها .

وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف بيانه — قد أخذ بتقرير الخبير لاقتناعه بالأسس التي بنى عليها وبما ساقه الحكم من أدلة أخرى وانتهى منها جميعاً إلى أن ملكية الأرض المطالب بسد المطلات المفتوحة عندها آلت إلى البائعين للمطعون عليه الأول بطريق الميراث ، وأنهم وضعوا اليد عليها من تاريخ وفاة مورثهم سنة ١٩٣٧ بنية التملك حتى باعوها إلى المطعون عليه المذكور بالعقد العرفي المؤرخ أول يناير سنة ١٩٧٢ الذي وضع اليد عليها بمجرد الشراء فأصبح مالكها هو الآخر بوضع اليد المستند إلى هذا العقد ؛ وأن هذه الأرض تلاصق تماماً عقار الطاعنين الذي فتحت فيه المطلات ، وهي أسباب سائغة تكفي لحماه ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه الأول وشقيقه قد اشترى أرضيهما الملاصقة لعقار الطاعنين على الشيوع بينهما ، وكانت دعوى سد المطلات المفتوحة بغير حق على المال الشائع من قبيل الوسائل اللازمة لحفظه التي يملك كل شريك على الشيوع مباشرتها ولو كان بغير موافقة باقي الشركاء عملاً بنص المادة ٨٣٠ من القانون المدني ، فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يرد استقلالا على ما ساقه الطاعنون بهذه الأسباب ويكون النعي بها على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تحصيل دفاعهم وفي تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أنهم أقاموا دفاعهم أمام محكمة الاستئناف على أن المرحوم المالك

الأصلى لقطعتى الأرض - المرتفعة والمرتفق بها - كان قد تصرف فى المساحة الأولى لـ وصرح لها بإقامة مبان عليها وفتح مطلات على المساحة الثانية ، وقد باعت المشتري هذه المساحة لمورثهم ، ونص فى عقد البيع الصادر له - على ذات الحق الذى يعتبر ارتفاقاً ظاهراً بتخصيص من المالك الأصلى طبقاً لما نصت عليه المادة ١٠١٧ من القانون المدنى ، إلا أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأنه يشترط فى تخصيص رب الأسرة حق ارتفاق أن يكون هذا المالك هو مالك العقار المرتفق به أيضاً وأن يرضى بهذا التخصيص سائر الملاك على الشيوع ، كما يجب أن يكون مرتباً على العقار الشائع فى مجموعه وليس على بعض أجزائه ، وهو منه تحصيل غير سليم لدفعهم فى تطبيق القانون لأن دفاعهم انصب على أن المرحوم مالك العقارين هو الذى خصص حق ارتفاق كما أنهم تمسكوا بأن طلب المطعون عليه الأول سد المطلات إنما كان لإقامة مبان بالمخالفة لقانون التقسيم ، وإذ أجابه الحكم المطعون فيه إلى طلبه فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن مفاد ما نصت عليه المادة ١٠١٧ من القانون المدنى أن على من يتمسك بأنه اكتسب حق ارتفاق بتخصيص المالك الأصلى أن يثبت أن العقار المملوك له والعقار الذى يدعى أنه اكتسب عليه حق ارتفاق كانا مملوكين لمالك واحد ، وأنه أثناء اجتماع ملكية العقارين أقام المالك الأصلى علاقة بتعلية بينهما من شأنها أن تعتبر ارتفاقاً ظاهراً لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين ، وأن هذه العلاقة بين العقارين باستمرت إلى ما بعد انفصال ملكيتها . وإذ كان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المرحوم المالك الأصلى لعقارى طرفى النزاع توفى سنة ١٩٣٧ ، ومن عقد شراء مورث الطاعنين المساحة التى أقيم عليها البناء المحكوم بسد مطلاته من السيدة والمقدم بحافظة مستندات الطاعنين أنه صدر بتاريخ ٢٨ يونية سنة ١٩٥٤ وأن هذه الأخيرة اشترت هذه المساحة بموجب عقد مؤرخ فى فبراير سنة ١٩٥٠ أى

بعد وفاة المالك الأصلي بنحو ثلاثة عشر عاماً ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى أن المطلات قد فتحت سنة ١٩٦٧
 «ورد في أسبابه ما نصه « يشترط لاكتساب حق الارتفاق بطريق تخصيص
 المالك الأصلي شرط أساسي هو أن يكون هذا المالك هو مالك العقار المرتفق
 به أيضاً ، وأن يرضى بهذا التخصيص سائر الملاك على الشيوع
 » حيث إن ، ما ورد بعقد شراء مورث المدعى عليهم من
 المؤرخ في ٢٨ برنية سنة ١٩٥٤ للأرض التي أقيم عليها المنزل من التصريح
 بمشترين بفتح منافذ على الأرض المجاورة لا يحتج به على المدعى ، ذلك أن هذا
 العقد لم يصدر من المالك الأصلي للأرض الكلية .. » ، وكان طلب سد المطلات
 غير القانونية هو حق لصاحب العقار المطل عليه ولو كان أرضاً قضاء باعتبار
 أن فتح المطلات اعتداء على المالك يترتب على تركه اكتساب حق ارتفاق
 بالمطل والتزام مالك العقار المرتفق به مراعاة المسافة القانونية بين المطل وما قد
 يتبعه من بناء ، فإن النعي بكل ما جاء بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأخير على الحكم المطعون فيه الإخلال
 بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم طلبوا من محكمتي الموضوع إحالة
 الدعوى إلى التحقيق لإثبات تملكهم حق ارتفاق المطل بمضي المدة الطويلة
 قبل رفع الدعوى ، وندب خبير لقياس أرض المطعون عليه حتى يتبين زيادة
 مساحتها عن القدر الوارد ، بعقده وإن هذه الزيادة تركها مورثهم دون بناء ،
 وإلزام هذا المطعون عليه تقديم أصول المستندات المقدمة منه ، وقد أغفل
 الحكم المطعون عليه الرد على هذا الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه
 لا ثريب على الحكم ، وقد وجد في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدته
 فيها إذ لم يستجب إلى طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق أو ندب خبير
 لإثبات واقعة ، ما وانتهى إلى تكوين رأى فيها مستخلصاً من تلك الأوراق ، باعتبار
 أن هذا الطلب ليس حقاً للخصوم وإنما من الرخص المحولة لقاضي الموضوع

متى لم يجد في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لاستجلاء وجه الحق فيها .
 وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن رد على هذا
 الدفاع بما سلف بيانه في الرد على السبب الثالث - من أنه تبين للمحكمة من تقرير
 الخبير ومن سائر مستندات الدعوى وعلى الأخص عقد شراء المدعى
 - المطعون عليه الأول - العرفي المؤرخ أول يناير سنة ١٩٧٢ والمقدم صورته
 الفوتوغرافية بتقرير الخبير والتي لم يعترض عليها الخصوم، وإقرار المستأجر
 السابق لهذه الأرض .. والكشف الرسمي المستخرج من سجلات مصلحة الضرائب
 العقارية في ٢٩ يولية سنة ١٩٧٥ ، والطلب المقدم من المدعى للشهر العقاري
 لتسجيل دعوى صحة ونفاذ العقد رقم ١٥٤ في ١٠ مارس سنة ١٩٧٥ والمقدم
 صورته الرسمية المرفقة بتقرير الخبير مما لم ينازع فيه المدعى عليهم -
 أضاف في قوله : « إن الثابت من تقرير الخبير أن حدود ملك المدعى تقع
 مباشرة على حدود الأرض المملوكة للمدعى سالفة البيان ، ولم يقدم المدعى
 عليهم ثمة ما يحدد هذه الملاصقة التي أوضحها الخبير في تقريره من واقع
 المعاينة ، كما أن الثابت من هذا التقرير أن المدعى عليهم قد فتحوا بمنزلهم
 هذا المطلات الخمسة دون ترك أية مسافة من حدود أرض المدعى .. » .
 فإنه يكون قد رد على دفاع الطاعنين في هذا الصدد بهذه الأسباب السائغة
 ويكون هذا النعي في غير محله .

وحيث إنه لا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد كمال عباس ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هاشم ، محمود حسن رمضان ، محمد علي هاشم و محمود شوقي أحمد .

(٤٣)

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٠ القضائية :

ايجار «أيجار الأماكن» . قانون . «القانون الواجب التطبيق» .

الطعون في قرارات لجان تحديد الأجرة التي أقيمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
الأحكام الصادرة فيها ولو في تاريخ تال لنفاذه في ٩ سبتمبر ١٩٧٧ . جواز إستئنافها طبقاً
للقواعد العامة .

مؤدى نصوص المواد أرقام ١٨ ، ٢٠ ، ٨٥ من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر
الذى عمل به في ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، أن القواعد الإجرائية والإجراءات
التي تضمنها القانون المذكور تسرى وتطبق على الدعاوى التي أقيمت أمام
المحاكم بعد نفاذ أحكامه ، أما الدعاوى التي أقيمت قبل نفاذ أحكامه فتستمر
المحاكم في نظرها طبقاً للقواعد الإجرائية والإجراءات السارية قبل العمل
بأحكامه—ومن هذه الدعاوى الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة—منذ
رفعها أمام المحاكم الابتدائية وخلال مراحلها المختلفة، إذ بها تبدأ الإجراءات
التي يلتجئ عن طريقها صاحب الحق أو مدعيه إلى القضاء لمباشرة حق
الدعوى—أى—أن القانون السابق—الذى رفعت في ظله—هو الذى تسرى أحكامه
عليها سواء في مواعيد الطعن أو تحديد الجهة التي تنظر هذا الطعن ، ومن ثم
فالطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة الذى كان قائماً أمام المحكمة الابتدائية وقت
بدء العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، يستمر نظره أمام تلك المحكمة وفقاً
للقواعد الإجرائية والإجراءات السارية قبل نفاذه، ويكون حكم المحكمة الابتدائية
فيه قابلاً للاستئناف وفقاً للقواعد العامة ولو صدر بعد إنفاذ أحكام هذا
القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومناق التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر؛
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسب ما بين من الحكم المطعون فيه وباقى أوراق الطعن -
تتوصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى
بورسعيد على الطاعن بطلب الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء
قرار لجنة تحديد الأجرة بالنسبة للشقة سكنه والصادر بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة
١٩٧٤ واعتبار الأجرة الشهرية لتلك الشقة وفقاً للحد القانونى . وبتاريخ
٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ قضت محكمة بورسعيد الابتدائية وقبل الفصل فى
الموضوع بنسب الخبر فى الدعوى لتحديد الأجرة الشهرية لعين النزاع .
وبعد أن قدم الخبر تقريره قضت بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٨ بإلغاء قرار
لجنة تحديد الإيجار المطعون فيه واعتبار القيمة الإيجارية الشهرية للشقة محل
النزاع مبلغ ١٤,٥٠٠ جنيه . استأنف الطاعن ذلك الحكم بالاستئناف رقم ١١٢
لسنة ١٩ قضائية مدنى بورسعيد ، وبتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩ قضت
محكمة استئناف الاسماعيلية « مأمورية بورسعيد » بعدم جواز الاستئناف .
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة
أبدت فيها رأى بتنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة
فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله : أن الحكم المطعون فيه
إذا أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف استناداً إلى نص المادة ٢٠ من القانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر
والمستأجر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، إذ الحكم الابتدائى المستأنف صدر

في طعن أقيم في ظل سريان أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن ، ويكون استثنائه وفق أحكام قانون المرافعات دون تخصيص بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر الذي عمل به من ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، على أن « يكون الطعن على قرارات لجان تحديد الأجرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار بصدور قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر » ، وفي المادة ٢٠ من هذا القانون على أن : « لا يجوز الطعن في الحكم الصادر من المحكمة المشار إليها في المادة ١٨ إلا لخطأ في تطبيق القانون ، ويكون الطعن أمام محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور الحكم .. ويكون حكمها غير قابل للطعن فيه بأي وجه من أوجه الطعن » ، والنص في المادة ٨٥ منه - والتي وردت في الباب السادس الذي تضمن أحكاماً انتقالية - على أن : « تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التي أقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه » . يدل على أن القواعد الإجرائية والإجراءات التي تضمنها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تسرى وتطبق على الدعاوى التي أقيمت أمام المحاكم بعد نفاذ أحكامه ، أما الدعاوى التي أقيمت قبل نفاذه فتستمر المحاكم في نظرها طبقاً للقواعد الإجرائية والإجراءات السارية قبل العمل بأحكامه - ومن هذه الدعاوى الطعون على قرارات لجان تحديد الأجرة - منذ رفعها أمام المحكمة الابتدائية وخلال مراحلها المختلفة ، إذ بها تبدأ الإجراءات التي يلتجئ عن طريقها صاحب الحق أو مدعيه إلى القضاء لإثارة حق الدعوى أي أن القانون السابق الذي رفعت في ظله هو الذي تسرى أحكامه عليها سواء في مواعيد الطعن أو تحديد الجهة التي تنظر هذا الطعن ، ومن ثم فالطعن في قرار لجنة تحديد الأجرة الذي كان قائماً أمام المحكمة الابتدائية وقت بدء العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يستمر نظره أمام

تلك المحكمة وفقاً للقواعد الإجرائية والإجراءات السارية قبل نفاذه ، ويكون حكم المحكمة الابتدائية فيه قابلاً للاستئناف وفقاً للقواعد العامة ولو صدر بعد نفاذ أحكام هذا القانون . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضده أقام طعنه على قرار لجنة تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية بتاريخ ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٥ أى قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فإنه تسرى عليه القواعد والإجراءات التى تضمنها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقضى بعدم جواز الاستئناف لانتفاء الخطأ فى تطبيق القانون ، دون القواعد والإجراءات التى تضمنها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد كمال عباس ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هاشم ، صبحي رزق داود ، محمد علي هاشم و محمود شوقي أحمد .

(٤٤)

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٠ القضائية :

١ - إيجار « إيجار الأماكن » . إثبات « طرق الإثبات » .

إلزام المؤجر بتحرير عقد إيجار متضمناً بيانات معينة لحماية للمستأجر. مادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مخالفة ذلك . للمستأجر إثبات العلاقة الإيجارية بكافة طرق الإثبات .

٢ - أهلية . وكالة .

أهلية التصرف القانوني محل الوكالة . وجوب توافرها في الموكل دون الوكيل . علة ذلك . جواز توكيل القاصر المميز في تصرف لا أهلية له فيه .

١ - مفاد نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، أن المشرع قد فرض على المؤجر إلزاماً بتحرير عقد إيجار تثبت فيه بيانات معينة لحماية للمستأجر ، وأنه نظراً للأهمية البالغة التي علقها المشرع على فرض هذا الالتزام ، فقد أباح للمستأجر عند المخالفة إثبات العلاقة الإيجارية بكافة طرق الإثبات .

٢ - إذ كانت أهلية التصرف القانوني محل الوكالة يجب أن تتوافر في الموكل ، فإنه لا يجب توافرها في الوكيل ، لأن أثر هذا التصرف لا ينصرف إليه بل ينصرف إلى الموكل ، فيجوز توكيل القاصر في تصرف لا أهلية له فيه ، إذ يكفي أن يكون الوكيل مميزاً ما دام يعمل باسم موكله لا باسمه الشخصي .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداونة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها الأولى عن نفسها وبصفتها أقامت الدعوى رقم ٢١٦٣ لسنة ١٩٧٧ مدني كلي إسكندرية ضد الطاعن بطلب الحكم بإعلان عقد الإيجار المؤرخ في أول أكتوبر سنة ١٩٧٥ وتسليمها المحل المين بالصحيفة. وقالت بياناً لدعواها إنه بعقد مؤرخ في ١ أكتوبر سنة ١٩٧٥ استأجر الطاعن من ابنها المطعون عليه الثاني عندما كان قاصراً المحل المين بالصحيفة ، ولما كان القاصر غير مأذون له بالإدارة وليس له الإدارة بالوكالة عنها مما يترتب عليه بطلان العقد ، فقد أقامت الدعوى : وبتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٨ حكمت محكمة أول درجة بإعلان عقد الإيجار وتسليم عين النزاع للمطعون عليها الأولى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠ لسنة ٣٥ ق إسكندرية ، وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم : عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق من بيان ذلك يقول إنه تمسك في مذكرته المقدمة أمام محكمة الاستئناف ، بجلسته ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بأن المطعون عليها الأولى كانت موجودة بمجلس العقد وأنها وافقت على تأجير عين النزاع إليه وطلبت من ابنها المطعون عليه الثاني — الذي صدر قرار محكمة الأحوال الشخصية برفع الوصاية عنه بجلسته ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٨ — التوقيع على عقد الإيجار نيابة عنها ، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، غير أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أنه لم يتمسك أمام المحكمة بهذا الدفاع ، ورفض إحالة الدعوى إلى التحقيق ، مما يعيبه بمخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث أن النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — المنطبق على واقعة الدعوى — على أنه «اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقد الإيجار كتابة ويلزم المؤجر عند تأجير أي مبنى أو وحدة

منه أن يثبت في عقد الإيجار تاريخ ورقم وجهة إصدار ترخيص البناء ومقدار الأجرة .. ويجوز للمستأجر عند المخالفة إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات ، يدل على أن المشرع قد فرض على المؤجر التزاماً بتحرير عقد إيجار يثبت فيه بيانات معينة حماية للمستأجر، وأنه نظراً للأهمية البالغة التي علقها المشرع على فرض هذا الالتزام فقد أباح للمستأجر عند المخالفة إثبات العلاقة الإيجارية بكافة طرق الإثبات، هذا إلى أنه وإن كانت أهلية التصرف القانوني محل الوكالة يجب أن تتوافر في الموكل، فإنه لا يجب توافرها في الوكيل؛ لأن أثر هذا التصرف لا ينصرف إليه بل ينصرف إلى الموكل، فيجوز توكيل القاصر في تصرف لا لأهلية له فيه، إذ يكفي أن يكون الوكيل مميزاً ما دام يعمل باسم موكله لا باسمه الشخصي. لما كان ذلك، وكان الثابت من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٧٩، أنه تمسك بأن المطعون عليها الأولى قدوافقت على تأجيرها عين النزاع، وأن العلاقة الإيجارية قائمة بينهما منذ البداية، وأنها طلبت من ابنها المطعون عليه الثاني التوقيع نيابة عنها على عقد الإيجار في مجلس العقد، وقد صدر قرار محكمة الأحوال الشخصية برفع الوصاية عنه بجلسة ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٨، وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صحة إدفاعه، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بأسبابه التي قام عليها قضاءه أن المستأنف (الطاعن) لم يقل إنها (المطعون عليها) شاركت في التأجير أو حضرت مجلس العقد أو خطبت بشأنه أصلاً، ورتب على ذلك رفضه طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة التأجير أو إجازة العقد، وإذ كان هذا الدفاعة هو دفاع جوهرى من شأنه لو صح تغيير وجه الرأى في الدعوى، فإن الحكم يكون قد خالف الثابت بالأوراق، بما يستوجب نقضه مع الإحالة دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد كمال عباس ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هاشم ، محمود حسن رمضان ، صبحي رزق داود و محمود شوقي أحمد .

(٤٥)

الظن رقم ٦٣٨ لسنة ٥٠ القضائية :

١ - ايجار « ايجار الاماكن » • عقد « نيابة المستأجر » •

رب الأسرة المستأجر للمسكن . لا يعتبر نائباً عن أفراد أسرته المقيمين معه في التعاقد .
إنهاء عقد الإيجار . لا سند نطقته في البقاء بالعين المؤجرة .

٢ - ايجار « ايجار الاماكن » « ترك العين »

الترك الذي يحيز البقاء في العين المؤجرة للمقيمين من عددهم المادة ٢٩ في ٤٩
لسنة ١٩٧٧ . شرطه . أن يكون عقد الإيجار قائماً وقت حصوله .

١ - ولئن كان لعقد إيجار المسكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة
لبيق مع باقي أفراد أسرته ، إلا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى دون أفراد أسرته
المقيمين معه هو الطرف الأصيل في العقد ، وكان مفاد نص المادة ٢٩ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩
أن المشرع لم يعتبر المستأجر نائباً عن الأشخاص - الذين أوردتهم النص - في
استئجار العين ، ولذلك نص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون
مقيماً منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين ، وما كان في حاجة لإيراد
هذا الحكم إذا كان يعتبر أن المستأجر قد تعاقد عن نفسه نيابة عن أفراد أسرته .
لما كان ذلك ، فإن الطاعنة ولئن كانت زوجة للمستأجر الأصيل إبان التعاقد ،
فإن وجردها معه بالعين منذ بدء الإيجار لا يجعل منها مستأجرة لها ، وكان
الواقع في الدعوى أن زوج الطاعنة قد اتفق مع المطعون عليها (المؤجرة)
على إنهاء العقد ، وأعقب ذلك طلاقه لها ، فإن هذا الإنهاء وقد صدر عنه
بصفته الطرف الأصيل في العقد ، يسرى في حق الطاعنة وليس لها من سند
للبقاء في العين .

٢ - النص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن «... لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك...»، يدل أن الترك الذى يجيز لهؤلاء المقيمين مع المستأجر البقاء فى العين المؤجرة وبالإمتداد القانونى للعقد فى مفهوم هذه المادة، هو الترك الفعلى من جانب المستأجر مع بقاء من كانوا يقيمون معه وقت حصول الترك بشرط استمرار عقد إيجاره مع المؤجر قائماً.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٧٨ مدنى على الجيزة ضد المطعون عليها بطلب الحكم بثبوت العلاقة الإيجارية بينهما واستمرارها فى الشقة الميمنة بالصحيفة. وقالت بياناً لدعواها إنه بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٧٦ استأجرت شقة النزاع لإعدادها منزلاً للزوجية وقبلت تحرير عقد الإيجار باسم زوجها حفاظاً على مظهره نيابة عنها ولحسابها، وإقاماً معها إلى أن دب الخلاف بينهما فطردها من الشقة، وقام بالتنازل من حقه فى استئجارها إلى المطعون عليها، ولما كانت تعتبر مستأجرة أصلية لشقة النزاع شأنها شأن زوجها، ولها نفس حقوقه فى مواجهة المؤجرة - المطعون عليها - دون أن يؤثر على حقوقها تنازل زوجها عن عقد الإيجار، إذ أنه لا يمثلها فى فسخ العقد لانتفاء نيابته عنها فى ذلك لما بينهما من منازعات، فقد أقامت الدعوى، وبتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٩ حكمت محكمة أول درجة بأحقية الطاعنة فى الاستمرار فى الإقامة بشقة النزاع باعتبارها مستأجرة

أصلية بذات الشروط الواردة بعقد الإيجار الأصلي . إستأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٨١ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٨٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك تقول إن الحكم وقد اعتنق نظرية النيابة الضمنية وجعلها عماداً لقمضائه كان عليه أن يطبق قواعدها تطبيقاً صحيحاً ويعتبرها مستأجرة أصلية . ذلك أن الصحيح في القانون أن النائب لا يملك حقوقاً أكثر مما للأصيل وليس العكس، وإذا قرر الحكم أن الزوجة بوصفها أصيلة لا تملك حقوقاً أكثر مما للزوج المستأجر الأصلي — بصفته نائباً عنها مخالفاً قواعد النيابة . وذهب إلى أن نيابة الزوج عنها في إنهاء العقد مفترضة، وأطرح المنازعات والخلافات القائمة بينهما والتي تنتهي بها هذه النيابة ، فإنه يسكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام ، ولئن كان لعقد إيجار السكن طابع عائلي يتعاقد فيه رب الأسرة ليقوم مع باقي أفراد أسرته ، إلا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى دون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الأصيل في العقد ، والنص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . . . ويلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الاستمرار في شغل العين » يدل على أن المشرع لم يعتبر المستأجر نائباً عن الأشخاص

الذين أوردتهم النص في استئجار العين ، ولذلك نص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيماً منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين ، وما كان في حاجة لإيراد هذا الحكم إذا كان يعتبر أن المستأجر قد تعاقد عن نفسه ونياية عن أفراد أسرته ، لما كان ذلك ، فإن الطاعنة ولئن كانت زوجة للمستأجر الأصلي إبان التعاقد ، فإن وجودها معه بالعين منذ بدء الإيجار لا يجعل منها مستأجرة لها ، وكان الواقع في الدعوى أن زوج الطاعنة قد اتفق مع المطعون عليها المؤجرة - على إنهاء العقد ، وأعقب ذلك طلاقه لها ، فإن هذا الإنهاء هو قد صدر منه بصفته الطرف الأصلي في العقد - يسرى في حق الطاعنة وليس من سند لها للبقاء في العين ، ويكون الحكم برفض دعواها قد اتفق وصحيح القانون ولا يعيبه أو يبطله ما أوردته من قرارات قانونية خاطئة ما دام هذا الخطأ لا يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، وكان لهذه المحكمة تصحيح ما ورد بالأسباب من مخالفة للقانون دون أن تنقضه ، ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، ذلك أنها تمسكت بمذكرتها الختامية أمام محكمة الاستئناف أن ترك زوجها شقة النزاع لا يحرمها من البقاء في العين وفقاً للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه مناقشة هذا الدفاع الجوهرى وهو ما يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن « .. لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقى فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك .. » ، يدل أن الترك الذى يحيز لهؤلاء المقيمين مع المستأجر البقاء في العين المؤجرة وبالإمتداد القانونى للعقد في مفهوم هذه

المادة هو الترك الفعلي من جانب المستأجر مع بقاء من كانوا يقيمون معه وقت حصول الترك بشرط استمرار عقد إيجاره مع المؤجر قائماً ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى اتفاق زوج الطاعنة بصفته الأصيل في عقد الإيجار مع المطعون عليها (المؤجرة) على إنهاء العقد ، وسريان هذا الإنهاء في حق الطاعنة على النحو السابق بيانه في الرد على السبب الأول ، أنه لا يجوز لها التمسك بحكم المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالفه البيان ؛ لأن ترك المستأجر كان لإنهاء العقد بالاتفاق مع المؤجرة ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى هذه النتيجة ، فلا محل للنعي عليه بأنه لم يعمل بحكم هذه المادة ، ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كيرة ، وعضوية للمادة
المستشارين : عاصم المرافى ، صلاح الدين عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسنى و حافظ السلى .

(٤٦)

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٤ القضائية :

ضرائب « الخطأ فى قرار الربط »

قرار ربط الضريبة. إنطواؤه على خطأ مادي أو خطأ في تطبيق القانون . أثره . عدم اكتسابه
حجية بفوات مياد الطعن . جواز تدارك الخطأ . للممول إسترداد ما دفعه بغير حق والمصلحة
المطالبة بما هو مستحق . شرطه . ألا يكون الحق قد سقط بالتقادم .

الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا ترتكن في أساسها
على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب والممول ، وإنما تحددها القوانين التي
تفرضها ، وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك
الخطأ الذي يقع فيها ، سواء من الممول أو من مصلحة الضرائب ، فالممول
أن يسترد ما دفعه بغير حق ولمصلحة الضرائب أن تطالب بما هو مستحق زيادة
على ما دفع ، ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم ، ومؤدى هذا أن قرار
ربط الضريبة لا يتحصن بفوات مياد الطعن فيه ، إذا انطوى على خطأ مادي
أو خطأ في تطبيق القانون ولا يكتسب حجية تمنع من إجراء تصحيح هذا الخطأ.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر :
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب جرجا قدرت صافي تركة المرحوم
..... مورث المطعون ضدهم — بمبلغ ٢٢٠٠ ج

بما فيها نصيبه في تركتي والديه وقدره $\frac{1}{4}$ وإذا أخطر الورثة بهذا التقدير واعترضوا عليه أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن بأسيوط فأصدرت في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٧ قرارها في الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٦٦ جرجا بتخفيض تقدير التركة إلى مبلغ ١٩٤٦ ج و ٩٨٠ مليا . وفي ١٨ سبتمبر سنة ١٩٦٩ أخطرت المأمورية الورثة بأنها قدرت تركة مورثهم بمبلغ ٣٦٩٨ ج و ٧٩٣ مليا ، إستناداً إلى ما ثبت لديها من أن حقيقة نصيب المورث من تركة والديه $\frac{1}{4}$ وليس $\frac{1}{2}$ حسبما كان مقدراً في الإخطار الأول ، وإذا اعترضوا على هذا التقدير أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، وأصدرت في ٨ نوفمبر سنة ١٩٧١ قرارها في الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ جرجا بتقدير التركة بذات القيمة ، فلم يرتضوا هذا القرار وطعنوا فيه بالدعوى رقم ٢ لسنة ١٩٧٢ تجارى كلى ، وبتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٧٢ قضت محكمة سوهاج الابتدائية بإلغاء القرار المطعون فيه ، والربط الحاصل بموجبه لتقدير عناصر تركة مورثهم . إستأنفت الطاعنة - مصلحة الضرائب - هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١ لسنة ٤٧ ق سوهاج ، وبتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٧٤ قضت محكمة استئناف أسيوط برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة العامة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجه الأول من سبب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول إن دين الضريبة مفروض بحكم القانون ويتحقق بمجرد توافر الواقعة المنشئة له ، وقرار ربط الضريبة لا يفرض هذا الدين ، إنما يحدده فقط على النحو الذي أوجبه القانون ، ولمصلحة الضرائب الحق في تصحيح هذا القرار وتحديد دين الضريبة حسبما فرضه القانون ، حتى بعد صيرورة قرار الربط نهائياً ، ما لم يكن الحق قد سقط بالتقادم . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد حكم محكمة

أول درجة وبإلغاء قرار لجنة الطعن ، والربط الحاصل بموجبه لتقدير عناصر
 تركة مورث المطعون ضدهم ، فيكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .
 وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت الضريبة - وعلى ما جرى
 به قضاء هذه المحكمة - لا ترتكن في أساسها على رباط عقدي بين مصلحة
 الضرائب والممول ، وإنما تحددها القوانين التي تفرضها ، وليس في هذه القوانين
 ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها سواء من الممول
 أو من مصلحة الضرائب ، فللممول أن يسترد ما دفعه بغير حق ولمصلحة
 الضرائب أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ، ما دفع ما لم يكن هذا الحق
 قد سقط بالتقادم . ومؤدى هذا أن قرار ربط الضريبة لا يتحصن بفوات
 ميعاد الطعن فيه إذا انطوى على خطأ مادي أو خطأ في تطبيق القانون ،
 ولا يكتسب حجية تمنع من إجراء تصحيح هذا الخطأ ، وكان ما أجرته مصلحة
 الضرائب من إضافة ما لم يحتسب خطأ إلى أصول تركة مورث المطعون ضدهم
 لا يعدو أن يكون تصحيحاً لخطأ وقعت فيه مما تملكه ما دام ذات الحق
 لم يسقط بالتقادم ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك ، فإنه يكون
 قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث الوجه الثاني
 من وجهي الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم
 المستأنف ، ورفض دعوى المطعون ضدهم .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة / السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كيرة ، وعضوية السادة المستشارين : عاصم المراغى ، صلاح الدين عبد العظيم ، سيد عبد الباقي و الدكتور أحمد حسنى .

(٤٧)

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقض « المصلحة فى الطعن » • حكم « الطعن فى الحكم » •

المصلحة فى الطعن بالنقض . ماهيتها .

(٢) نقض « الاختصاص فى الطعن » • حكم •

الاختصاص فى الطعن بالنقض . وجوب أن يكون للطعون عليه مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صلوره .

(٣) اختصاص « الاختصاص الولائى » • تحكيم « هيئات التحكيم » •

إختصاص هيئات التحكيم فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . شرطه . أن يكون جميع أطراف النزاع من عددهم المادة ٦٦ منه .

١- أساس المصلحة فى الطعن ، يكون فى الضرر الذى يحمله الحكم فى مواجهة الطاعن ، سواء فى قضاء الحكم على الطاعن بشىء ما ، أو برفض كل أو بعض طلباته ، أو فى عدم أخذ الحكم بدفاعه ، وذلك أياً كان مركز المحكوم عليه فى الدعوى ، سواء كان مدعياً أو مدعى عليه ، أو متدخل أو متدخلا بأى صفة كانت .

٢- لا يكفى فىمن يختصم فى الطعن أن يكون طرفاً فى الخصومة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وإنما يجب أن يكون قد أقام من الوضع القانونى الناشئ عن هذا الحكم ، بحيث تكون له مصلحة فى الدفاع عن الحكم حين صلوره .

٣- النص فى المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على أن « هيئات التحكيم المنصوص عليها فى ذلك القانون تختص دون غيرها بنظر المنازعات التى تقع بين شركات

القطاع العام ، أو بين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة مؤداه أنه يلزم لاختصاص تلك الهيئات ، أن يكون جميع أطراف النزاع ممن عدتهم المادة سالفة الذكر ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن الشركات المطعون ضدها - الثلاث الأولى - قد أقامت دعواها بطلب الحكم على الطاعنة والمطعون ضدها الرابعة متضامتين ومتضامتين بالدين موضوع المنازعة ، وكانت هذه الأخيرة قد اختصمت بصفقتها وكيالة عن سفينة أجنبية ، فإن شرط تطبيق المادة ٦٦ المشار إليها يكون غير متوفر ويكون الاختصاص بنظر هذا النزاع معقود للمحاكم دون هيئات التحكيم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن شركات التأمين المطعون ضدها الثلاث الأولى أقامت الدعوى رقم ٩٢٩ لسنة ١٩٧٢ تجارى كلى اسكندرية على كل من الشركة المصرية لأعمال النقل البحرى (الطاعنة) وشركة القناة للتوكيلات الملاحية بصفقتها وكيالة عن ملاك السفينة « س برانت » (المطعون ضدها الرابعة) بطلب إلزامهما متضامتين ومتضامتين بدفع مبلغ ١٤١٤١١ ج و ٤٣٠ م والفوائد القانونية ، وقالت بياناً لدعواها إن الشركة الطاعنة استأجرت من المطعون ضدها الرابعة السفينة « س برانت » بمشارطة إيجار مؤرخة ١٠ أغسطس سنة ١٩٧٠ لاستغلالها في القيام بعمليات النقل البحرى ، وتنفيذاً لذلك قامت بنقل بضائع لحساب أشخاص آمنوا على بضائعهم لدى الشركات المطعون ضدها الثلاث الأولى ، وفي ١٩ مايو سنة ١٩٧١ أخطرت الطاعنة هذه الشركات بحصول تلف بأحد مراحل السفينة بعد مغادرتها ميناء بومباي في ٢٩ أبريل سنة ١٩٧١ ، مما دعاها إلى طلب المساعدة من سفينة أخرى ، وتم قطرها إلى ميناء كراتشى حيث

أعلنت « العرارية العامة » مما اقتضى قيام الشركات المطعون ضدها الثلاث الأول بإيداع ٢٠٠ ألف دولار بلندن تحت حساب نصيب البضائع المؤمن عليها لديها في مكافأة المساعدة التي طلبها المنقلون وقدرها ٢٦٠ ألف دولار . وإذ ثبت من تقارير الخبراء أن السفينة « س برانت » لم تكن صالحة للملاحة عند مغادرتها ميناء بومباي ، وأن الحادث الذي تعرضت له يرجع إلى هذا السبب ، فإنه يحق لها الرجوع على الطاعنة والمطعون ضدها الرابعة متضامتين ومتضامتين بما دفعته ، وهو ما رفعت به الدعوى ، وبتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٧٤ حكمت محكمة اسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى بالنسبة للطاعنة وباختصاص هيئات التحكيم ، ورفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الرابعة ، إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٦ سنة ٣٠ ق تجارى طالبة إلغائه فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى بالنسبة لها مع الحكم برفضها ، وبتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧ حكمت محكمة استئناف الاسكندرية ببطالان الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى بالنسبة للطاعنة وباختصاص هيئات التحكيم . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . دفعت المطعون ضدها الرابعة بعدم قبول الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع ونقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدى من المطعون ضدها الرابعة هو انتفاء مصلحة الطاعنة فيه ، فضلاً عن أنها - أى صاحبة الدفع - ليست خصماً حقيقياً في الطعن ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه لم يحكم على الطاعنة بشيء وإنما قضى بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاص هيئات التحكيم ، كما أن خصومة ما لم تنعقد بينها وبين الطاعنة سواء بدعوى أصلية أو فرعية ولم توجه إليها الطاعنة أية طلبات ولم يقضى عليها بشيء قبلها .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن أساس المصلحة في الطعن يكون في الضرر الذي يحمله الحكم في مواجهة الطاعن سواء ، في قضاء الحكم على الطاعن بشيء ما ، أو برفض كل أو بعض طلباته ، أو في عدم أخذ الحكم بدفاعه ، وذلك أيا كان مركز المحكوم عليه في الدعوى ، سواء كان مدعياً أو مدعى عليه ، أو مت دخلاً أو مدخلاً بأي صفة كانت ، كما أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وإنما يجب أن يكون قد أفاد من الرضع القانوني الناشئ عن هذا الحكم بحيث تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره . لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة والمطعون ضدها الرابعة قد اختصمتا أمام محكمة أول درجة للحكم عليهما على سبيل التضامن والتضام بالمبلغ المطالب به ، فحكمت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى بالنسبة للطاعنة وباختصاص هيئات التحكيم ورفض الدعوى بالنسبة للمطعون ضدها الرابعة ، فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم طالبة إلغاءه ، واختصمت المطعون ضدها الرابعة في الاستئناف ، فتمضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاص هيئات التحكيم وذلك بالنسبة للطاعنة . تأسيساً على انتفاء الارتباط بينها وبين المطعون ضدها الرابعة ، فإن الطاعنة - ولم يقض لها الحكم المطعون فيه بطلباتها في الاستئناف - تعد محكوماً عليها بما يوفر لها المصلحة في الطعن ، كما تعد المطعون ضدها الرابعة محكوماً لها لتوافر مصلحتها في الدفاع عما أفادت من الحكم المطعون فيه مما يجيز للطاعنة اختصاصها في هذا الطعن الذي أقيم على أسباب تتعلق بها ، ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول على غير أساس متعيناً رفضه . وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الدعوى أساسها عدم صلاحية السفينة للملاحة التي يسأل عنها مالكيها ، أما هي كمستأجرة فإن علاقتها بالنزاع ناشئة عن ارتباطها بعقد إيجار السفينة ، ولما كانت الدعوى

قد رفعت عليها - أى الطاعنة - وعلى المطعون ضدها الرابعة بصفقتها وكيّلة عن ملاك السفينة الأجنبية على سبيل التضامن والتضام، فإن الاختصاص ينعقد للقضاء العادى، وإذ قضى الحكم المطعون فيه باختصاص هيئات التحكيم بالنسبة للطاعنة رغم الارتباط القائم فى الدعوى بينها وبين المطعون ضدها الرابعة، فإنه يكرن قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى شديد، ذلك أن النص فى المادة ٦٦ من قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ على أن «هيئات التحكيم المنصوص عليها فى ذلك القانون تختص دون غيرها بنظر المنازعات التى تقع بين شركات القطاع العام أو بين شركة منها وبين جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة»، مؤداه أنه يلزم لاختصاص تلك الهيئات أن يكون جميع أطراف النزاع ممن عدتهم المادة سالفة الذكر، وإذ كان الثابت فى الدعوى أن الشركات المطعون ضدها الثلاث الأولى قد أقامت دعواها بطلب الحكم على الطاعنة والمطعون ضدها الرابعة متضامتين ومتضامتين بالدين موضوع المنازعة، وكانت هذه الأخيرة قد اختصمت بصفقتها وكيّلة عن سفينة أجنبية، فإن شرط تطبيق المادة ٦٦ المشار إليها يكون غير متوفر، ويكون الاختصاص بنظر هذا النزاع معقود للمحاكم دون هيئات التحكيم، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/المستشار نائب رئيس المحكمة، محمود عثمان درويش وعضوية السادة المستشارين :
جلال الدين رافع ، عبد الحميد المنفلوطى ، محمد ابراهيم خليل وعلى السعدنى .

(٤٨)

الطعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٤٩ القضائية :

بيع • شيوع • قسمة •

بيع المالك على الشيوع حصة مفرزة في العقار الشائع قبل إجراء القسمة بين الشركاء.
توقف تحديد المبيع على نتيجة القسمة .

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان البيع منصّباً على جزء مفرز من العقار الشائع وكان سابقاً على إجراء القسمة بين الشركاء ، فإن المشتري في هذه الحالة لا يعتبر بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدنى - حتى ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة - شريكاً في العقار الشائع ولا يكون له أى حق من حقوق الشركاء وبالتالي لا يلزم تمثيله في القسمة ، ومتى تمت هذه القسمة بين الشركاء ، فإنها تكون حجة عليه ولو لم يكن طرفاً فيها ، ويترتب عليها في حقه ما يترتب عليها في حق المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكا للجزء المفرز الذى وقع في نصيبه ويتحدد بهذه القسمة مصير التصرف الصادر إليه ، فإذا وقع القدر المبيع المفرز في نصيب الشريك البائع خلص له هذا القدر ، وإن لم يقع انتقل حقه من وقت التصرف إلى الجزء الذى آل إلى البائع بطريق القسمة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٣٧٠ لسنة ١٩٧٥
مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد مورث باقى المطعون عليهم بطلب الحكم

بصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ٢٦ يناير سنة ١٩٧٤ المتضمن بيعه له العقار المبين بصحيفة الدعوى والتسليم . وقال بياناً للدعوى إن المورث المذكور باعه بموجب ذلك العقد أربعة أفدنة أرضاً زراعية شائعة في قطع أخرى من الأراضي آلت إليه بالميراث عن والده نظير ثمن إجمالى مقداره ٦٠٠٠٠ ج دفع منه ٢٠٠٠ جنيه واتفق على سداد الباقي عند التوقيع على العقد النهائى ، وقد انتضى الميعاد المحدد له دون أن ينفذ البائع ما التزم به فى العقد من إجراءات لازمة لذلك . تدخلت الشركة الطاعنة طالبة رفض الدعوى لأن البيع تم طبقاً للعقد عن مساحة أربعة أفدنة مفرزة ، وأن العبرة فى تحديد البيع بما هو ثابت بالعقد لا بصحيفة الدعوى ، وأن الأرض المبيعة تقع ضمن مساحة قيراط واحد وسبعة أفدنة اشتريتها بموجب عقد قسمة وبيع مؤرخ ١٨ مارس سنة ١٩٧٤ ، ورفعت الدعوى رقم ٤٥٥٧ لسنة ١٩٧٥ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بصححة ونفاذ العقد ومجلت صحيفتها . كما تدخل المطعون عليه الآخر فى الدعوى طالباً رفضها ، لأن الأرض محل النزاع إنما هى مما اختصاص به بموجب عقد قسمة بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٧٤ . قدم المطعون عليه الأول عقد صلح مبرم بينه وبين البائع له مورث باقى المطعون عليهم بتاريخ ٩ يونية سنة ١٩٧٦ ، جاء به أنه كان مفهوماً بين الطرفين أنه فى حالة عدم استطاعة البائع فرز وتجنيد نصيبه بالحدود التى أوضحها عقد البيع المبرم بينهما ، فإن عقد البيع يبقى نافذاً بين الطرفين وينصب على حصة شائعة هى كل ما يمتلكه البائع من أرض بطريق الميراث عن والده . وبتاريخ ١١ مايو سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بقبول تدخل كل من الطاعنة والمطعون عليه الآخر وبصححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٤ فيما تضمنه من بيع المورث آنف الذكر إلى المطعون عليه الأول أربعة أفدنة شائعة فى المساحة المبينة بالعقد والزمته بتسليمها شائعة . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٢٦١ لسنة ٩٥ ق مدنى القاهرة ، طالبة إلغاءه ، وبتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى صححة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٤ فيما تضمنه محضر الصلح

المؤرخ ۹ يونية سنة ۱۹۷۶ المعدل له، من بيع المورث سالف الذكر إلى المطعون عليه الأول أربعة أفدنة شائعة في الأطيان الميينة بمحضر الصلح لقاء ثمن مقداره ۶۰۰۰۰ جنيه وتسليمها شائعة إليه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن. وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ محضر الصلح المؤرخ ۹ يونية سنة ۱۹۷۶ باعتباره عقداً معدلاً لعقد البيع المؤرخ ۲۶ يناير سنة ۱۹۷۴ من بيع أربعة أفدنة مفرزة ميينة الحدود بالعقد إلى بيع أربعة أفدنة شائعة في جميع الأطيان الميينة بمحضر الصلح ، رغم تمسكها بأن هذا التعديل غير البيع الثابت بالعقد من حيث محله وموضوعه وجعله بيعاً جديداً مختلفاً ، فهو تصرف إنشائي جديد في تاريخ صدوره ، يتضمن اتفاقاً على نقل ملكية عين خلاف العين المذكورة بالعقد، ولا ينسحب أثره على الماضي ؛ ولا يرجع إلى تاريخ البيع ولا إلى تاريخ رفع دعوى صحة التعاقد ، إذ العبرة في تعيين المبيع في هذه الدعوى بما هو وارد في عقد البيع وليس بما يرد في صحيفة الدعوى ، ولا تحتاج الطاعنة بعقد الصلح الذي حرر إضراراً بها بعد أن تدخلت في الدعوى طالبة رفضها لوقوع القدر المبيع الوارد بالعقد في نصيب بعض الملاك على الشيوع غير البائع للمطعون عليه الأول ، وذلك بموجب القسمة ، وقيامهم ببيع هذا القدر ضمن نصيبهم إلى الطاعنة بموافقة ومصادقة البائع للمطعون عليه الأول وسائر الشركاء ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتد بعقد الصلح في مواجهتها ولم يعتد بالقسمة المذكورة ، والتفت عن دفاعها مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا كان البيع منصّباً على جزء مفرز من العقار الشائع ، وكان سابقاً

على إجراء القسمة بين الشركاء ، فإن المشتري في هذه الحالة لا يعتبر بالتطبيق للفقرة الثانية من المادة ٨٢٦ من القانون المدني - حتى ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة - شريكاً في العقار الشائع ، ولا يكون له أى حق من حقوق الشركاء ، وبالتالي لا يلزم تمثيله في القسمة ، ومتى تمت هذه القسمة بين الشركاء فإنها تكون حجة عليه ولو لم يكن طرفاً فيها ، ويترتب عليها في حقه ما يترتب عليها في حق المتقاسمين من إنهاء حالة الشيوع واعتبار كل متقاسم مالكاً للجزء المفرز الذي وقع في نصيبه ، ويتحدد بهذه القسمة مصير التصرف الصادر إليه ، فإذا وقع القدر المبيع المفرز في نصيب الشريك البائع خلص له هذا القدر ، وإن لم يقع انتقل حقه من وقت التصرف إلى الجزء الذي آل إلى البائع بطريق القسمة ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المدعى آنف الذكر باع إلى المطعون عليه الأول بموجب عقد البيع المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٤ أربعة أفدنة مفرزة مبينة الحدود بالعقد من عقار شائع ، وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٧٤ باع بعض الشركاء على الشيوع إلى الطاعنة سبعة أفدنة مفرزة من العقار الشائع بموجب عقد بيع وقسمة بمصادقة باقي الشركاء ومنهم المورث سالف الذكر البائع للمطعون عليه الأول وقد وقع فيها القدر المبيع إلى هذا الأخير ، وكان مؤدى العقد المؤرخ ٩ يونية سنة ١٩٧٦ المبرم بين المطعون عليه الأول والمورث البائع له ، تغيير القدر المبيع بالعقد المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٤ من مفرز إلى شائع في الأرض كلها بعد إنهاء حالة الشيوع على هذا النحو واعتبار كل متقاسم مالكاً للجزء المفرز الذي وقع في نصيبه ، وكانت دعوى صحة التعاقد تعتبر دعوى استحقاق مآلاً ، وتنصب على حقيقة التعاقد فتناول محله ومداه ونفاذه ، وكانت الطاعنة وهي مشربة لخصص بعض الشركاء مفرزة ومنها القدر المبيع موضوع العقد المطلوب الحكم بصحته ونفاذه ، قد تمسكت بذلك أمام محكمة الموضوع ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهري ولم يحصه مجتزئاً في ذلك بالقول بأنه : « ولو كان عقد البيع موضوع التداعى قد ورد به أن المبيع عبارة عن أربعة أفدنة مفرزة ، إلا أنه قد تم صلح بين المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) ومورث المستأنف

عليهم رقم ٢ (مورث باقى المطعون عليهم) تضمن أن البيع شائع فى أطياف
أخرى وردت به وهو ما يتفق مع ما جاء بصحيفة افتتاح الدعوى ، وهو الذى
أسس عليه الحكم المستأنف قضاءه .. وأن عقد البيع المؤرخ ٩ يونية سنة ١٩٧٦
المعدل لعقد البيع المؤرخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٤ قد تضمن بيعاً لأربعة أفدنة
شائعة فى الأرض المبينة به .. ، فإن الحكم المطعون فيه قد يكون قد عاره
قصور فى التسبيب مما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن.

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/عمود عثمان درويش ، وعضوية السادة المستشارين : عبد الحميد المنفلوطي ، منير عبد الحميد ، محمد إبراهيم خليل و علي السعدني .

(٤٩)

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٦ القضائية :

اثبات « طرق الاثبات » .

إعتداد الحكم بعمل الدائن واتخاذ دليلا لصالحه ضد المدين . خطأ .

في مجال الإثبات لا يستطيع الإنسان أن يتخذ من عمل نفسه دليلا لنفسه محتج به على غيره بغير سند من القانون ، ولما كان التحفظ الذي عول عليه الحكم المطعون فيه صادرا من المطعون عليها بناء على إنذار عرض موجه إليها من الطاعن ، فإنه لا يقوم دليل لها محتج به على الطاعن في هذه الحالة ، وإذا اعتد الحكم في قضائه بهذا التحفظ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها تقدمت بطلب إلى رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية لإصدار أمر أداء بإلزام الطاعن بأن يؤدي لها مبلغ ٣٠٠ ج ، تأسيساً على أنه مدين لها بهذا المبلغ بموجب إيصال مؤرخ ١١ أبريل سنة ١٩٧٤ ، وقد صدر أمر الأداء رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٥ جنوب القاهرة الابتدائية بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٧٥ بإلزام الطاعن بأن يدفع لها المبلغ المذكور . تظلم الطاعن من هذا الأمر وقيد التظلم برقم ٢٥٤١ لسنة ١٩٧٥ مدني جنوب القاهرة الابتدائية ، وبتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٧٥ حكمت المحكمة بإلغاء أمر الأداء المتظلم منه ، وأسست قضاءها على أن الطاعن سدد مبلغ ٢٠٠ جنيه للمطعون

عليها ، واتفقا في المذكرة رقم ٣٨ أحوال قسم الخليفة بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ على سداد المبلغ الباقي وقدره ١٠٠ جنيه في ١ يوليو سنة ١٩٧٦ وهو أجل لم يكن قد حل ، وأنه لا دليل على ما ادعته المطعون عليها من أن السداد كان على دين آخر ، إستأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٦٤٣ لسنة ٩٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض تظلم الطاعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة انظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إنه أقام قضاءه بإلغاء حكم محكمة أول درجة على أن الدين المطالب به يغاير الدين موضوع مذكرة الأحوال سالفه الذكر ، وأن الوفاء من الطاعن كان عن الدين الأخير ، وأن المطعون عليها احتفظت بصدده بحقها بالنسبة للدين المطالب به الذي حرر عنه إيصال بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٧٤ ، في حين أنه لم يرد بمذكرة الأحوال ما يفيد احتفاظ الطاعنة بهذا الحق ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه في مجال الإثبات لا يستطيع الإنسان أن يتخذ من عمل نفسه دليلاً لنفسه محتج به على غيره بغير سند من القانون . لما كان ذلك ، وكان التحفظ الذي عول عليه الحكم المطعون فيه - في استخلاص المغايرة بين الدين المشار إليه في مذكرة الأحوال والدين المطالب به موضوع أمر الأداء آنف الذكر - إنما كان تحفظاً صادراً من المطعون عليها بناء على إنذار عرض موجه إليها من الطاعن بتاريخ ٣١ أغسطس سنة ١٩٧٥ استلمت بموجبه المبلغ المعروض وقدره مائة جنيه ووقعت بما يفيد ذلك مع احتفاظها بجميع حقوقها وخاصة بالنسبة للإيصال المحرر بتاريخ ١١ أبريل .

سنة ١٩٧٤ ، وكان هذا التحفظ مدلوله من عمل المطعون عليها ، فلا يقوم دليلاً لها محتج به على الطاعن في هذه الحالة ، وإذا أعتد الحكم في قضائه بهذا التحفظ وخلص إلى أن الطاعنة تدّين المطعون عليه بدينين بينما خلت من ذلك الأوراق وممّا مذكّرة الأحوال آنفه الذكر التي اتفق بمقتضاها الطاعن والمطعون عليها على آجال محددة للسداد ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشاية الفساد في الاستدلال ، مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / فائق ربيع المحكة محمود عثمان درويش ، وعضوية السادة المستشارين :
جلال الدين رافع ، عبد الحميد المنطوطي ، محمد إبراهيم خليل وعلى السعدي .

(٥٥)

الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ القضائية :

حكم « حجية الحكم » • قوة الأمر المقضى • حراسة • نقض « الأحكام
شعب الجائز الطعن فيها » •

الأسباب الزائدة عن حاجة الدعوى . لا تحوز قوة الأمر المقضى . الحكم الصادر في الإشكال
من تنفيذ حكم بتعيين حارس . تطرقه لبثت علاقة استشكل بالحارس يصعد أرض النزاع .
لا يحوز حجية الطعن عليه بالنقض في هذا الخصوص مخالفته حجية حكم سابق . غير جائز .

إذ كان من المقرر أن قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم
ولا تلحق إلا بما كان من الأسباب مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً ، فإذا كانت
الحكمة قد عرضت تزييداً في بعض أسبابها إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع
المنطوق عليها ، ولم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى ، فإن ما عرضت
من ذلك لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه . وكان يكفي لقيام قضاء
الحكم المطعون فيه إستناده إلى أن الحراسة إجراء تحفظي ، والحكم الصادر
فيها ليس قضاء بإجراء يحتمل التنفيذ المادي في ذاته ، إنما هو تقرير يتوافر
صفة قانونية للحارس لأداء المهمة التي تناط به ، وإن إبراز هذه الصفة ووضعها
موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس إلا عملاً حكماً ليس له كيان مادي ،
فلا يقتضي تنفيذ الحكم بتعيين الحارس طرد المطعون عليه الأول واضع اليد
على العقار بعد أن قضى بإيقاف تنفيذ الحكم الذي صدر بطرده من العقار
الذي يمتلك حصة شائعة فيه ، فإن ما تطرق إليه الحكم المطعون فيه في تخصيص
قيام عقد إيجار المطعون عليه الأول ، لم يكن لازماً لقضائه ، ولا يعدو أن يكون
تزييداً فيما لم يطلب منه للقضاء به ، ومن ثم لا تحوز هذه الأسباب حجية الأمر

المتقضى . لما كان ذلك وكان ما ورد بالحكم المطعون فيه في شأن تنفيذ الحكمين المستشكل فيهما يندرج في مهمة الحارس ، ومن ثم يكون في غير محله التحدى بأن الحكم المطعون فيه... الصادر من محكمة ابتدائية قد فصل في نزاع خلافاً للحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه أثناء قيام الطاعنة باتخاذ إجراءات تنفيذ الحكمين الصادرين في الدعويين رقمي ٧٠٧ لسنة ١٩٧٥ مستعجل الجيزة ، و ٢٩٨ لسنة ١٩٧٥ مدني مستأنف الجيزة بتعيينها حارسة قضائية على الأرض الميمنة بالأوراق ، إستشكل المطعون عليه الثاني بصفته وكيلا عن المطعون عليه الأول وقيد الإشكال برقم ١٢٨٢ لسنة ١٩٧٦ مستعجل الجيزة واختصمت فيه الطاعنة وباقي المطعون عليهم . وطلبت الحكم برفضه . وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة بإيقاف إجراءات تنفيذ الحكمين المستشكل فيهما على أشجار ومباني المشتل المقام على أرض النزاع ، والاستمرار في تنفيذهما بتحصيل الإيجار المستحق من المستشكل — المطعون عليه الأول . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة الجيزة الابتدائية بالاستئناف رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٧ مدني مستأنف الجيزة طالبة إلغاءه . وبتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون عليهم مذكرة دفعوا فيها بعدم جواز الطعن لصدور الحكم المطعون فيه من محكمة ابتدائية ، ولم يفصل في النزاع خلافاً للحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى وفقاً للمادة ٢٤٩ من

قانون المرافعات . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه جزئياً فيما قضى به من تعديل مهمة الحارسة إلى تحصيل الإيجار ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، و حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن الطعن أقيم على سببين ، حاصلهما أن الحكم المطعون فيه فصل في النزاع خلافاً لحكمين حازا قوة الأمر المقضي صادرين بين الخصوم أنفسهم في الدعويين رقمي ٤٦٥ لسنة ١٩٧٣ مدني مستأنف الجيزة ، و ٢٩٨ لسنة ١٩٧٥ مدني مستأنف الجيزة ، إذ قضى أولهما بطرد المطعون عليه الأول من العين لانتهاء عقد إيجاره ، مما مؤداه أن يده على العين أصبحت يد غاصب ، وقد استشكل المطعون عليه الأول في حكم الطرد المذكور استناداً إلى تملكه ثلث العين شيوعاً ، وقضت المحكمة في الإشكال المرفوع بشأنه - بوقف تنفيذه لهذا السبب ، مما مفاده أن وضع يد المطعون عليه يستند إلى ملكيته الشائعة ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن وقف تنفيذ هذا الحكم يعيد الحياة إلى عقد الإيجار الذي قضى بانتهائه . فجعل مهمة الحارس اقتضاء إيجار العين ، وخالف بذلك ما قضى به الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٧٥ مدني مستأنف الجيزة من تغيير شخص الحارس مع إبقاء مهمته كما حددها الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٠٧ لسنة ١٩٧٥ مستعجل الجيزة . وهي إدارة العين محل النزاع وتحصيل ريعها . لما كان ذلك ، وكانت قوة الشيء المحكوم فيه لا تلحق إلا بمنطوق الحكم ، ولا تلحق إلا بما كان من الأسباب مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً ، فإذا كانت المحكمة قد عرضت تريداً في بعض أسبابها إلى مسألة خارجة عن حدود النزاع المطروح عليها ، أو لم يكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى ، فإن ما عرضت أنه من ذلك لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه ، وكان يكفي لقيام قضاء الحكم المطعون فيه استناده إلى أن الحراسة إجراء تحفظي ، والحكم الصادر فيها ليس قضاء بإجراء يحتمل التنفيذ المادي في ذاته ، إنما هو تقرير بتوافر صفة

قانونية الحارس لأداء المهمة التي تناط به ، وأن إبراز هذه الشائكة ، ووضع موضع التنفيذ بالنسبة للعقار ليس إلا عملاً حكماً ليس له كيان مادي . فلا يقتضى تنفيذ الحكم بتعيين الحارس طرد المطعون عليه الأول واضع اليد على العقار بعد أن قضى بإيقاف تنفيذ الحكم الذى صدر بتارده من العقار الذى يمتلك حصة شائعة فيه ، وأن ما تطرق إليه الحكم المطعون فيه من تخصيص قيام عقد إيجار المطعون عليه الأول لم يكن لازماً لقضائه . ولا يعدو أن يكون تزييداً فيما لم يطلب منه القضاء به ، ومن ثم فلا تحوز هذه الأسباب حجب الأمر المتقاضى . لما كان ذلك ، وكان ما ورد بالحكم المطعون فيه من شأن تنصيب الحكيم المستشكل فيهما يندرج فى مهمة الحارس ، ومن ثم يكون فى غير محل التحدى بأن الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف الحكيم الصادرين الدعويين رقمى ٤٦٥ لسنة ١٩٧٣ مدنى مستأنف الجيزة ، و ٢٩٨ لسنة ١٩٧٥ مدنى مستأنف الجيزة ، ولا يكون الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة ابتدائية قد فصل فى نزاع خلافاً للحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم ، وقررة الأمر المتقاضى ، ويتعين لذلك القضاء بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد شمرود الهاجوري ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد العزيز الجندي ، مصطفى قرطام ، محمد أحمد حمدي وأحمد كمال سالم .

(٥٩)

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ القضائية « أحوال شخصية » :
أحوال شخصية « التطلق » « غيبة الزوج » .

التطبيق للغيبة . إمكانية وصول الرسائل للزوج . وجوب إمهال وإعذاره للإقامة مع زوجته . المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مدة الإمهال . ليست من مواعيد المرافعات . أثر ذلك . ليس للإعذار شكل خاص . كفاية علم الزوج بما يقرره القاضي بشأن الإمهال والإعذار .

مضاد المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية أن المشرع جعل المناط في وجوب إمهال الزوج الغائب فترة من الزمن مع إعذاره، هو إمكانية وصول الرسائل إليه، إلا أنه لم يحدد وسيلة إعلانه بما يقرره القاضي في هذا الشأن . وإذا كانت مدة الإمهال المنصوص عليها في هذه المادة ليست من قبيل مواعيد المرافعات التي يتعين مراعاتها عند القيام بالإجراء المطلوب، وإنما هي مجرد مهلة يقصد بها حث الزوج الغائب على العودة للإقامة مع زوجته أو نقلها إليه بجهة إقامته بحيث إذا فعل ذلك بعد انقضاء المهلة أو في أي مرحلة من مراحل الدعوى انتهى موجب التطلق ، فإنه يكفي لتحقيق شرط الإمهال والإعذار في حق الزوج الغائب أن يصل إلى علمه ما يقرره القاضي في هذا الشأن . لما كان ذلك؛ وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن مثل بوكيل عنه بالجلسة المحددة بقرار الإمهال والإعذار المعلن إليه بما يقطع بعلمه به، فإنه لا محل لما ينعى به على إجراءات إعلانه بهذا القرار ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر :
والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٦
أحوال شخصية أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم بتطبيقها عليه
بطلقة بائنة للغيبة، وبعد إحالة الدعوى إلى التحقيق وسماع شهادى المطعون
ضدها قضت المحكمة بتاريخ ١ مايو سنة ١٩٧٧ بالتطبيق . إستأنف الطاعن
هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥ لسنة ٩٤ ق القاهرة ، وبتاريخ ٥ مارس ١٩٧٨
حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض
الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة
رأياً :

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول
والثانى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وقال
فى بيان ذلك إن المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام
الأحوال الشخصية توجب ضرب أجل للغائب إن أمكن وصول الرسائل إليه
والإعذار إليه بأن يحضر للإقامة مع زوجته أو ينقلها إليه أو يطلقها . ومؤدى
عبارة هذا النص أن الإنذار يلزم إجراؤه برسالة خاصة يبعث بها القاضى إلى
الغائب لا بإعلان يتم بواسطة المحضرين . ومع ذلك ، ولما كانت هذه المادة قد
أوجبت وصول الإنذار إلى الغائب ؛ فإنها تكون قد تضمنت استثناء من أحكام
المادة ١٣ من قانون المرافعات تجزئه الفقرة الأولى منها ، مؤداه عدم الاكتفاء
بالعلم الحكى بالإعذار فى حالة الزوج المقيم خارج البلاد فى موطن معلوم ،
وأوجبت حصول العلم الحقيقى أو الظنى بتسليم صورة الإعذار إليه أو فى

موطنه بالخارج ، وإذ لم تأخذ محكمة الاستئناف بهذا الدفاع الذى تمسك به الطاعن لديها ، والذى يدخل فى عمومه أن المحكمة لم ترد على الأجل الذى ضربته للطاعن ميعاد المسافة لمن يكون موطنه فى الخارج ، فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص فى المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه « إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضى أجلا وأعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها . فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضى بينهما بتطبيقه بآئنة . وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب أطلقها القاضى عليه بلا إعذار ، أو ضرب أجل ، يدل على أن المشرع وإن جعل المناط فى وجوب إمهال الزوج الغائب فترة من الزمن على إعداره هو إمكانية وصول الرسائل إليه ، إلا أنه لم يحدد وسيلة إعلانه بما يقرره القاضى فى هذا الشأن . وإذا كانت مدة الإمهال المنصوص عليها فى هذه المادة ليست من قبيل مواعيد المرافعات التى يتعين مراعاتها عند القيام بالإجراء المطلوب وإنما هى مجرد مهلة يقصد بها حث الزوج الغائب على العودة للإقامة مع زوجته أو نقلها إليه بجهة إقامته ، بحيث إذا فعل ذلك بعد انقضاء المهلة أو فى أى مرحلة من مراحل الدعوى انتفى موجب التطليق ، فإنه يكفى لتحقيق شرط الإمهال والإعذار فى حق الزوج الغائب أن يصل إلى علمه ما يقرره القاضى فى هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن مثل بوكيل عنه بالجلسة المحددة بقرار الإمهال والإعذار المعلن إليه بما يقطع بعلمه به ، فإنه لا محل لما ينعى به على إجراءات إعلانه بهذا القرار ويكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسيب من وجهين .

(أولهما) أن محكمة الاستئناف استدلت بأقوال شاهدي المطعون ضدها التي استمعت إليها محكمة الدرجة الأولى على توافر عناصر الدعوى المؤدية إلى الحكم بالتطليق ، مع أن هذه الأقوال سطحية وغير دالة على أن الشاهدين المذكورين كانا على صلة بطرفي الدعوى تمكنهما من العلم بما شهدا به عن حصول النفور بين الزوجين وطرد الطاعن للمطعون ضدها من منزل الزوجية .
(وثانيهما) أن المحكمة المذكورة أغفلت دلالة الإقرار الموقع من المطعون ضدها الذي قدمه الطاعن لإثبات أنها هي التي تركت منزل الزوجية لزيارة والدتها المريضة بمصر ، كما أغفلت المحكمة الشهادة الرسمية التي قدمها لنفي الغيبة والدالة على إقامة دعوى الطاعنة رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٦ أحوال شخصية الذي والتي لا زالت متداولة بالجلسات .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول في وجهه الأول لعريه عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن صورة طبق الأصل من محضر التحقيق الذي يدعى بأن أقوال شاهدي المطعون ضدها فيه جاءت سطحية وغير مؤدية إلى ما استدلت بها المحكمة عليه من حصول الغيبة الموجبة للحكم بالتطليق ، ومردود في الوجه الثاني بأن الثابت بصور الحافظة والمذكورة وطلب إعادة اندعوى للمرافعة المؤدعة ملف الطعن والتي قدمها الطاعن لمحكمة الاستئناف ، أنه قدم السندين المذكورين بوجه النعي للمحكمة خلال فترة حيز الدعوى للحكم ، ولم يقدم الدليل على أن المحكمة كانت قد أذنت الخصوم بتقديم مستندات خلال هذه الفترة ، ومن ثم فإن إغفال محكمة الاستئناف هذين السندين وعدم الرد على ما جاء بهما لا يشوب حكمها بالقصور ولا بمخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة / الدكتور ابراهيم علي صالح ، وعضوية السادة
المستشارين : صبحي رزق داود ، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل ، جهاد حسين عبد الله
ورابع لطفى جمعة .

(٥٢)

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٧ القضائية :

١ - ايجار « ايجار الاثاكن » « الاخلاء لعدم الوفاء بالاجرة » .

دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة . جواز توقيه الحكم عليه بالإخلاء بسداد الاجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية إلى ما قبل إقفال باب المرافعة أمام محكمة الاستئناف . المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .

٢ - ايجار « ايجار الاماكن » ، « الاجرة » ، « العوائد » . دعوى . نقض .

« السبب الجديد » .

دعوى إخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالاجرة . إقتصار التكاليف بالوفاء على الاجرة دون العوائد المستحقة على المستأجر . عدم تمسك المؤجر بقيمتها أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

١ - مؤدى نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن المشرع وإن رتب للمؤجر الحق في إخلاء المستأجر بمجرد إنقضاء خمسة عشر يوماً من تكليفه برفاء الاجرة المستحقة دون الوفاء بها ، إلا أنه رغبة منه في التيسير على المستأجرين أفسح لهم مجال الوفاء بالاجرة المتأخرة ، حتى تاريخ قفل باب المرافعة في الدعوى ، بحيث أصبح قيام المستأجر برفاء الاجرة وملحقاتها قبل قفل باب المرافعة يسقط حق المؤجر في الإخلاء ويمنع المحكمة من الحكم . وإذا جاءت صياغة المادة ٢٣ المشار إليها عامة مطلقة ، فإنه لا يجوز قصر نطاقها على قفل باب المرافعة أمام المحكمة الابتدائية دون محكمة الاستئناف ؛ لأن ذلك يعتبر تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، ومتى كان النص صريحاً قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو

تأويله بدعوى الاستهزاء بالمراحل التشريعية التي سبقتة أو بالحكمة التي أملتة وقصد الشارع منه؛ لأن محله عند غموض النص أو وجود لبس فيه . لما كان ذلك، فإنه يجوز توقي طلب الإخلاء بأداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - إذا كانت الأجرة التي خول المشرع المستأجر الوفاء بها حتى إقفال باب المرافعة في نص المادة ٢٣ - ١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سالفه الذكر ، هي الأجرة المستحقة في التكليف بالوفاء وفوائدها والمصاريف الرسمية بكافة أنواعها ، وكان البين من تكليف بالوفاء أنه تضمن التنبيه على المطعون عليه بسداد مبلغ ٨٠٠ مليم و ٢٤٤ جنية قيمة الأجرة المستحقة من يولية سنة ١٩٧٠ حتى يونية سنة ١٩٧٤ وما يستجد فحسب ، ولم يرد به تكليفه بسداد قيمة العوائد المستحقة عليه ، هذا إلى أن الأوراق إذ خلت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بمقدار العوائد المستحقة على المطعون عليه ، فإن ما أثاره الطاعن يكون سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر؛ والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨١٤ لسنة ١٩٧٤ مدني كلي المنصورة ضد المطعون عليه للحكم بإخلائه من العين المبينة بالصحيفة ، وقال بياناً لدعواه إنه بعقد مؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٣ استأجر المطعون عليه الدكان المبين بالصحيفة من المالك السابق بأجرة شهرية قدرها خمسة جنيهات

أصبحت ٥,١٠٠ جنيه بعد إضافة رسم النظافة بخلاف العوائد المفروضة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٨ ، وقد حول إليه العقد لشرائه العقار الكائن به عين النزاع بعقود مسجلة من ورثة المالك ، وإذ تخلف المطعون عليه عن سداد مبلغ ٢٤٤,٨٠٠ جنيه قيمة الأجرة من يولية سنة ١٩٧٠ حتى يولية سنة ١٩٧٤ بخلاف فرق العوائد وما يستجد من إيجار ، رغم التنبيه عليه بالوفاء بإنذار أعلن إليه في ٢٦ يولية سنة ١٩٧٤ ، فقد أقام الدعوى . حكمت المحكمة بإخلاء عين النزاع . إستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩١ لسنة ٢٧ ق المنصورة ، وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر أن وفاء المطعون عليه بالأجرة المستحقة في ذمته قبل قفل باب المرافعة في الدعوى مسوغاً لرفض دعواه وفقاً للمادة ٢٣-١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، في حين أن الوفاء بها أمام محكمة الاستئناف لا يمنع القضاء بالإخلاء؛ لأن المقصود بقفل باب المرافعة هو قفله من جانب المحكمة الابتدائية فحسب ، وهو حكم تقرر بنص خاص استحدثه القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ وتضمنه القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، مما يتعين معه التقيد بالمعنى الذي أتجه إليه المشرع في المراحل التشريعية التي سبقتة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على أنه « في غير الأماكن المؤجرة مفروشة لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان ولو انتهت المدة المتفق عليها

في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية : (أ) إذا لم يقم المستأجر بالوفاء بالأجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه ، صحوب بعلم الوصول . على أنه لا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بأداء الأجرة وفوائدها بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد المصاريف الرسمية وذلك قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى ... » ،
 ومن على أن المشرع وإن رتب للمؤجر الحق في إخلاء المستأجر بمجرد إنقضاء خمسة عشر يوماً من تكليفه بوفاء الأجرة المستحقة دون الوفاء بها ، إلا أنه رغبة منه في التيسير على المستأجرين أفسح لهم مجال الوفاء بالأجرة المتأخرة حتى تاريخ قفل باب المرافعة في الدعوى ، بحيث أصبح قيام المستأجر بوفاء الأجرة وملحقانها قبل قفل باب المرافعة يسقط حق المؤجر في الإخلاء ويمنع المحكمة من الحكم به ، وإذا جاءت صياغة المادة ٢٣ المشار إليها عامة مطلقة فإنه لا يجوز قصر نطاقها على قفل باب المرافعة أمام المحكمة الابتدائية دون محكمة الاستئناف ، لأن ذلك يعتبر تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير تخصيص وهو ما لا يجوز ، وبني كان النص صريحاً قاطعاً في الدلالة على إيراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالمرآة محل التشريعية في سببته أو بالحكمة التي أملت وقصد الشارع منه ، لأن محله عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، لما كان ذلك ، فإنه يجوز توقيط الإخلاء بأداء الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى أمام محكمة الاستئناف ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض دعوى الإخلاء ، رغم تخلف المطعون عليه عن سداد العوائد المستحقة عن مدة ٨١ شهراً وقدرها ٢٢,٤٠٠ جنيه ، في حين أن القانون رتب على عدم الوفاء بالضرائب والرسوم ذات النتائج المترتبة على عدم سداد الأجرة .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كانت الأجرة التي
حول المشرع المستأجر الوفاء بها حتى إقفال باب المرافعة في معنى المادة ٢٣ أ
من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ سألقة الذكر ، هي الأجرة المستحقة في
التكليف بالوفاء وفوائدها والمصاريف الرسمية بكافة أنواعها ، وكان البين
من التكليف بالوفاء أنه تضمن التنبيه على المطعون عليه بسداد مبلغ ٢٤٤,٨٠٠
جنيه قيمة الأجرة المستحقة من يولية سنة ١٩٧٠ حتى يولية سنة ١٩٧٤
وما يستجد فحسب ، ولم يرد به تكليفه بسداد قيمة العوائد المستحقة عليه ،
مذا إلى أن الأوراق إذ خلت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع
بمقدار العوائد المستحقة على المطعون عليه ، فإن ما أثاره الطاعن يكون سبباً
بتدبير لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور ابراهيم على صالح ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل ، جهادان حسين عبد الله
ورابع لطفى جمعه .

(٥٣)

الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٥ القضائية .

١ - ايجار « ايجار الاماكن » « التأجير الموسمي » . المصايف . اسباب

• الاخلاء

دعوى الإخلاء للتأجير من الباطن المادة ٢٣ / ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
تأجير المستأجر للعين الكائنة بمدينة الإسكندرية في موسم الصيف لا يعد مبرراً للإخلاء . علة ذلك .

٢ - عرف • قانون « تفسير قانون » •

إيراد قرار وزير الإسكان رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ مناطق المصيف الجديدة بمحافظة الإسكندرية
التي يجوز فيها التأجير من الباطن . لا يعنى إلغائه للعرف المستقر على إباحة التأجير مفروش
في المدينة بأكملها . علة ذلك .

١ - لئن كانت المادة ٢٣ ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن
إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - المنطبق على واقعة
الدعوى تشترط حصول المستأجر على إذن كتابي بالتأجير من الباطن كي لا يدع
للمؤجر سبيلاً إلى طلب الإخلاء إلا أن تأجير المستأجر للعين الكائنة بمدينة
الإسكندرية من باطنه في موسم الصيف فقط لا يعد تأجيراً من الباطن يبيح
الإخلاء طبقاً لحكم المادة سالفة الذكر ، ذلك لأن الصفة العرضية التي يتصف
بها هذا التأجير يحمل على التجاوز عنه ، ولأن هذا هو الاستغلال المألوف
الذي يتوقعه المالك والذي استقر عليه العرف في تلك المدينة نظير العلاوة
التي يسمح بها القانون ، هذا إلى أن التأجير الموشى لا يفيد عدم احتياج
المستأجر الأصلي إلى شغل المكان المؤجر ، وهي العلة التي تبرر انتفاعه بحق
إبقاء في العين ، فإذا تجاوز التأجير مشهور الصيف المتواضع عليها من يونيو

حتى سبتمبر فإنه يفقد صفته العرضية ويكون مسوغاً إلى طلب الإخلاء .

٢ - قرار وزير الإسكان رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ وإن لم يذكر ضمن مصاييف محافظة الإسكندرية التي يجوز فيها التأجير من الباطن وفقاً لحكم المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر تقياداً للمادة ٢٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، المنطقة الواقعة بين محطة الرمل وصرى المنزة والتي تقع ضمنها شقة النزاع ، وأورد في هذا الخصوص مناطق أبي قبر وشاطيء المعمورة ومناطق الساحل الشمالى الغربى فإن الاقتصار على إيراد تلك المصاييف التي جدت حديثاً ، لا يعنى إلغاء المشرع للعرف الذى استقر وجرى مجرى القانون على إباحة التأجير مفرو شأ فى مدينة الإسكندرية بأكملها لما يترتب عليه من شل حركة الاصطيف فى أكثر مناطق المصيف إرتياداً ، وإنما يفيد إضافة مناطق جديدة ليسرى عليها ذلك العرف وهو ما أفصح عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون التشريعية والخدمات بمجلس الأمة عن مشروع القانون من أنه « راعى فى الوقت عينه ما جرى عليه العمل فى شأن تأجير الأماكن المفروشة فى المصاييف والمشاتى والتيسير فى « شأتها » هذا .. الخ باسطقاً هذا الحق على مدينة الاسكندرية بأكملها ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على سند من أن المطعون عليه مستأجر شقة النزاع من باطنه لمدة خمسة عشر يوماً فى شهر أغسطس سنة ١٩٧١ وهو من أشهر الصيف التي يجوز فيها التأجير مفروشاً بدون إذن المؤجر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن - نتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥٧٤ لسنة ١٩٧١ مدني كلي الاسكندرية ضد المطعون عليه للحكم بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٧٠ وإخلاء العين الميئة بالصحيفة ، وقال في بيان دعواه أن المطعون عليه استأجر منه العين سالفة الذكر بالمنزل رقم ٣٤ بشارع الدير بكليوباترا حمامات قسم سيدى جابر بمدينة الاسكندرية ، وقد قام بتأجيرها من الباطن خلال أشهر صيف سنة ١٩٧١ مخالفاً بذلك نصوص العقد وأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٩ ، فقد أقام الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بفسخ عقد الإيجار والإخلاء : استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٤ لسنة ٣١ ق الإسكندرية وبتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها ..

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على سند من إباحة التأجير من الباطن مفروضاً للمطعون عليه صيفاً في حين أن شقة النزاع تقع بمنطقة كليوباترا التابعة لقسم سيدى جابر وهي لا تدخل في منطقة المصايف التي حددها وزير الإسكان بمدينة الإسكندرية بموجب القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ بناء على التفويض التشريعي الوارد بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، مما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه ولئن كانت المادة ٢٣ ب من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - المنطبق على واقعة الدعوى - تشترط حصول المستأجر على إذن كتابي بالتأجير من الباطن كي لا يدع للمؤجر ميلاً إلى طلب الإخلاء ،

إلا أن تأجير المستأجر للعين الكائنة بمدينة الإسكندرية من باطنه في موسم الصيف فقط لا يعد تأجيراً من الباطن ، يبيح الإخلاء طبقاً لحكم المادة سالفه البيان ذلك لأن الصفة العرضية التي يتصف بها هذا التأجير تحمل على التجاوز عنه ، ولأن هذا هو الاستغلال المألوف الذي يتوقعه المالك والذي استقر عليه العرف في تلك المدينة نظير العلاوة التي يسمح بها القانون ، هذا إلى أن التأجير المؤقت لا يفيد عدم احتياج المستأجر الأصلي إلى شغل المكان المؤجر ، وهي العلة التي تبرر انتفاعه بحق البقاء في العين ، فإذا تجاوز التأجير شهر الصيف المتواضع عليها من يونيو حتى سبتمبر فإنه يفقد صفة العرضية ويكون مسوغاً لطلب الإخلاء . لا يغير من ذلك أن قرار وزير الإسكان رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ لم يذكر ضمن مصايف محافظة الإسكندرية التي يجوز فيها التأجير من الباطن وفقاً لحكم المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر نفاذاً للمادة ٢٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، المنطقة الواقعة بين محطة الرمل وسراي المنتزه - والتي تقع ضمنها شقة النزاع بمنطقة كليوباترا - وأورد في هذا الخصوص مناطق أبي قير وشاطئ المعمورة وحدائق المنتزه ومناطق الساحل الشمالي الغربي ، لأن الاقتصار على إبراد تلك المصايف التي جددت حديثاً ، لا يعني إلغاء المشرع للعرف الذي استقر وجرى مجرى القانون على إباحة التأجير مفروشاً في مدينة الإسكندرية بأكملها لما يترتب عليه من شل حركة الاصطياف في أكثر مناطق المصيف ارتياداً ، وإنما يفيد إضافة مناطق جديدة ليسرى عليها ذلك العرف ، وهو ما أفصح عنه تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشئون التشريعية والخدمات بمجلس الأمة عن مشروع القانون من أنه « راعي في الوقت عينه ما جرى عليه العمل في شأن تأجير الأماكن المفروشة في المصايف والمشاتي والتبسيير في شأنها » . هذا إلى أن وزير الإسكان وبعد أن اعترضت محافظة الإسكندرية على ما تضمنه القرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ ، من إسقاط لوسط مدينة الإسكندرية كمناطق لمصايف يجوز التأجير فيها مفروشاً طبقاً لنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، عاد وأصدر قراره الرقيم ٢٦٤ لسنة ١٩٧١ بتفويض

محافظ الاسكندرية الاختصاص الذي أولته إياه المادة سالفة الذكر ، وترك له رحله داخل حدود المحافظة تعيين المناطق التي يسرى عليها حكم المادة الثالثة من القرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ ، مما يشير إلى إبقاء الحالة على ما كانت عليه قبل صدور القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ ، اعتداداً بالعرف السائد . يؤيد هذا النظر أنه بعد صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن بيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - والذي حل محل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - ما لبث أن صدر قرار وزير الإسكان رقم ٣٣ لسنة ٧٨ نفاذاً له بتعيين المصاييف والمشاتي التي يجوز فيها للمستأجرين التأجير مفروشاً ، باسماً هذا الحق على مدينة الإسكندرية بأكملها . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على سند من أن المطعون عليه قد أجر شقة النزاع من باطنه لمدة خمسة عشر يوماً في شهر أغسطس سنة ١٩٧١ ، وهو من أشهر الصيف التي يجوز فيها التأجير مفروشاً بدون إذن من المؤجر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون التعي عليه على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨١ رجال القضاء

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور إبراهيم علي صالح ، وعضوية السادة المستشارين : صبحي رزق داود ، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل ، جهادان حسين عبد الله ورابع لطفى جمعه .

(٥٤)

الطعن رقم ٧٢٢ لسنة ٤٨ القضائية :

ايجاز « ايجاز الاماكن » . قانون « سريان القانون » .

وجوب نظر الدعوى التي اقيمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ طبقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه . المادة ٨٥ منه . سريان ذلك على تلك الدعاوى بمراحلها المختلفة مادامت قد اقيمت قبل نفاذ القانون الجديد وأن أدركها بعد رفضها . عدم إنصراف ذلك إلى الأحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور .

مفاد نص المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يدل على استمرار القانون السابق في التطبيق بالنسبة للمنازعات التي رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون الحالي ، لأن النص في هذه المادة على سريان القواعد والإجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الجديد على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك ، لا ينصرف إلى الأحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور وهو ما أفصحته المناقشات البرلمانية في هذا الشأن وإذ جاءت صياغة المادة ٨٥ سالفة البيان عامة مطلقة تشمل الإجراءات وما تعلق بالاختصاص والمواعيد وطرق الطعن في الأحكام ، فإنه لا يجوز قصر نطاقها على مرحلة نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة دون محكمة الاستئناف إذ في ذلك تخصيص لعمومها وتقييد لإطلاقها بغير تخصيص ، وترتيباً على ما تقدم فإن حكم تلك المادة يسرى على الدعاوى التي تكون قد اقيمت قبل نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بمراحلها المختلفة وإن كان القانون الجديد قد أدركها ، ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن أقام دعواه رقم ٧٩٥٩ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ أى في ظل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى كان يجيز الطعن في

الأحكام طبقاً للقواعد العامة وقبل نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به اعتباراً من ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، وإن أدرك هذا القانون الأخير تلك الدعوى قبل الفصل فيها وكذلك الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فيها ، فإنه يتعين تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وذلك إعمالاً لحكم المادة ٨٥ سالفه البيان ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف لانتفاء الخطأ في تطبيق القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حسب أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساند أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٩٥٩ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة طعناً على قرار لجنة تقدير الإيجارات بتقدير أجرة الوحدات السكنية الثلاث المستحدثة بالعقار المملوك له وتحديد الأجرة الشهرية لكل من الوحدات الثلاث يشغلها المطعون عليهما الأول والثاني بمبلغ عشرين جنيهاً وتحديد أجرة الشقة الثالثة التي يشغلها الطاعن لتكون مناسبة لضريبتها ومساحتها كما أقام المطعون عليهما الأول والثاني الدعوى رقم ٨٤٥٨ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة طعناً على قرار اللجنة سالف البيان وضمت المحكمة الدعويين وندبت خبيراً وبعد أن قدم تقريره قضت برفضهما . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢١ لسنة ٩٥ ق القاهرة كما استأنفه المطعون عليهما الأول والثاني بالاستئناف رقم ٤٤٣ لسنة ٩٥ ق القاهرة وضمت المحكمة هذين الاستئنافين ، وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٧٨ قضت بعدم جواز الاستئنافين . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه إخطاً في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بعدم جواز الاستئناف المقام منه استناداً إلى أنه رفع بعد صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمعمول به اعتباراً من ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ ، وأن المادة ٢٠ منه تنص على عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية. المشار إليها بالمادة ١٨ من ذات القانون إلا لخطأ في تطبيق القانون ، وأن الحكم المستأنف قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أسباب موضوعية ورتب على ذلك قضاءه بعدم جواز الاستئناف في حين أن الثابت أن الدعوى رفعت في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، ومن ثم تظل القواعد الإجرائية التي كان معمولاً بها في هذا القانون سارية على تلك الدعوى إعمالاً لحكم المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك بأن النص في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن تستمر المحاكم في نظر الدعاوى التي أقيمت قبل العمل بهذا القانون طبقاً للقواعد والإجراءات السارية قبل نفاذه ، يدل — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على استمرار القانون السابق في التطبيق بالنسبة للمنازعات التي رفعت بها دعاوى قبل نفاذ القانون الحالي ، لأن النص في هذه المادة على سريان القواعد والإجراءات المعمول بها قبل نفاذ القانون الجديد على ما كان قد رفع من دعاوى قبل ذلك ، لا ينصرف إلى الأحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور وهو ما أفصحته عنه المناقشات البرلمانية في هذا الشأن ، وإذ جاءت صياغة المادة ٨٥ سالفة البيان عامة مطلقة تشمل الإجراءات وما يتعلق بالاختصاص والمواعيد وطرق الطعن في الأحكام فإنه لا يجوز قصر نطاقها على مرحلة نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة دون محكمة الاستئناف ، إذ في ذلك تخصيص لعمومها وتقييد لاطلاقها بغير تخصيص ، وترتيباً على ما تقدم فإن حكم تلك المادة يسرى على الدعاوى التي

تكون قد أقيمت قبل نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بمراحلها المختلفة ما دام القانون الجديد قد أدركها ، ولما كان الثابت من أوراق الطعن أن الطاعن أقام دعواه رقم ٧٩٥٩ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ أى فى ظل العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذى كان يجوز الطعن فى الأحكام طبقاً للقواعد العامة وقبل نفاذ القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمعمول به اعتباراً من ٩ سبتمبر سنة ١٩٧٧ وإن أدرك هذا القانون الأخير هذه الدعوى قبل الفصل فيها وكذلك الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر منها ، فإنه يتعين تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وذلك إعمالاً لحكم المادة ٨٥ سالفه البيان ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف لانتهاء الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور ابراهيم علي صالح ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم محمد هاشم ، صبحي رزق داود ، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل ،
ورابع لطفى جمعه .

(٥٥)

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٥٠ القضائية .

١ - ايجار « ايجار الاماكن » وفاة المستأجر او تركه العين .

المستأجر للمسكن هو الطرف الأصل في عقد الإيجار دون المالكين له منذ بدء العلاقة .
عدم اعتباره نائباً عنهم . المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من
القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . حقهم في الانتفاع بالعين رغم ترك المستأجر لها أو وفاته
طالما لم تنقطع إقامتهم بها .

٢ - ايجار « ايجار الاماكن » . اثبات « اثبات عقد الإيجار » .

المستأجر وحده إثبات واقعة التأجير وجمع شروط المقدم بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة
المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

٣ - ايجار « ايجار الاماكن » . حكم « تسبيب الحكم » .

إقامة الحكم قضاء على عدة قرائن استدلاله بها مجتمعة دون بيان أثر كل واحدة منها في إقامة
تكوين عقيدة المحكمة مع فساد إحداها . أثره . اعتبار الحكم مشوباً بالخطأ والفساد والاستدلال . مثال .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان المشرع لم يعتبر المستأجر
لعين للسكنى نائباً عن الأشخاص الذين عددهم نص المادة ٢١ من القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ -
ولذلك فقد غنى بالنص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقبلاً منهم
معه عند وفاته أو تركه العين إلا أنه مع ذلك - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - فإن المساكنة تنشئ للمستفيدين بالعين المؤجرة من غير الأقارب
المنصوص عليهم في المادتين سالفتي البيان ، حقاً في البقاء فيها بالرغم من
ترك المستأجر لها أو وفاته بشرط أن يثبت حصولها عند بدء الإيجار ، مادام
أن إقامة هؤلاء المالكين بالعين لم تنقطع ، فإنه يحق لهم الإقامة من الامتداد

القانوني فإذا ثبت هذا الشرط بأن كانت الإقامة ثبتت مع المستأجر عند بدء الإيجار ، فإن شغل هؤلاء للعين بعد ترك المستأجر لها ، أو في حالة وفاته يكون لها سندها من القانون ولا ينال من هذا النظر أن المشرع قد عدل في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فئات أقارب مستأجر عين للسكنى ممن يحق لهم الاستناد إلى مساكنهم له كي يمتد عقد الإيجار لصالحهم بعد وفاته أو تركه للعين ، ذلك لأن النص عليهم في التشريع سالف البيان أو في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا ينفي حق من عداهم في التمسك بالمساكنة وما رتبته القانون عليه من استمرارهم فيها في الحالتين سالفتي الذكر لأن حقهم مصدره ما تعارف المالكون والمستأجرون عليه في استمرار واضطراد من تحرير عقد الإيجار باسم مستأجر واحد في حالة تعددهم عند استئجار عين واحدة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وكان البين من مدوناته أنه ذهب في قضائه إلى أن المساكنة منذ بدء الإيجار لا تنشئ للطاعن — فيما لو صح ما تمسك به في هذا الشأن — حقاً في الاستمرار بالعين بعد ترك المستأجر المتعاقد (المطعون عليه الثاني) مع المالك (المطعون عليه الأول) لها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إذا كان النص في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ — المقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ — على أنه يجوز للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات يدل على ما أفصحته عنه مناقشات مجلس الأمة في هذا الخصوص — على أن المشرع حماية للطرف الضعيف وهو المستأجر قد اعتبر واقعة التأجير واقعة مادية وأجاز للمستأجر وحده إثباتها . بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه — إذ قضى بإخلاء الطاعن من عين النزاع ورفض دعواه بإثبات العلاقة الإيجارية بينه وبين المطعون عليه الأول عن تلك العين قد أقام قضاءه على عدة قرائن مجتمعة منها القرينة المستمدة من عدم ورود اسم الطاعن بعقد الإيجار المحرر عن تلك العين ، وعدم اطمئنان

المحكمة إلى أقوال شاهد الطاعن لتناقضها مع الثابت بهذا العقد الذي لم يشر إلى الطاعن ، ورتب على ذلك انتفاء العلاقة التجارية بينه وبين المطعون عليه الأول عن تلك العين ، وكان لا يغني عن ذلك أن يكون قد ذكر قرائن أخرى ما دامت المحكمة قد كونت عقيدتها مما ذكرته من كل القرائن مجتمعة وثبت فساد إحداها على النحو سالف البيان ، فإنه يكون معيياً بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٩٩ سنة ١٩٧٨ مدني كلي الإسكندرية ضد المطعون عليه الأول للحكم بإثبات العلاقة التجارية بينهما عن الشقة الميينة بصحيفتها وإلزامه بتحرير عقد إيجار عنها بإسمه بالأجرة الميينة بالعقد المؤرخ ١ نوفمبر سنة ١٩٦١ ، وقال بياناً لذلك أنه وابن عمه - المطعون عليه الثاني - استأجرا معاً عين النزاع ، بيد أن عقد الإيجار حرر باسم الأخير بالنظر إلى أنه الأكبر سناً ، وظلا يشغلانها إلى أن تركها المطعون عليه الثاني سنة ١٩٦٨ فأقام هو فيها بمفرده وأدخل إليها التيار الكهربائي والتليفون . كما أقام المطعون عليه الأول الدعوى رقم ٣٤٣٥ سنة ١٩٧٨ مدني كلي الإسكندرية ضد الطاعن والمطعون عليه الثاني للحكم بإخلائهما من ذات العين موضوع التداعى وتسليمها إليه ، استناداً إلى أن المطعون عليه الثاني كان يستأجر تلك العين منذ سنة ١٩٦١ ثم أجراها للطاعن بدون إذن منه بالمخالفة لعقد الإيجار ضمت المحكمة الدعويين للارتباط ليصدر فيهما حكم واحد . وبعد أن أحالتهما إلى التحقيق قضت في دعوى الطاعن بإثبات التعاقد بينه وبين المطعون عليه الأول عن عين النزاع وفي الدعوى الثانية برفضها .

استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٥ لسنة ٣٥ ق الإسكندرية . وبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وفي موضوع الدعوى رقم ٣٤٣٥ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى اسكندرية برفضها . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم استند فى قضائه على أنه ليس طرفاً فى عقد الإيجار المحرر عن العين موضوع النزاع بمقولة إن إجمعه لم يرد فى هذا العقد فلا يعتبر طرفاً فيه وإنه لا يلتزم بأحكامه سوى عاقديه ، وأن إقامة الطاعن سواء بدأت منذ بدء الإيجار أو طرأت بعده – لا ترجع إلى تعاقد مباشر بطريق النيابة بينه وبين المالك ، وإنما ترجع لأسباب متعلقة بالمستأجر الأصلي للعين ولا صلة لها بالمستأنف أو سلفه (المالك) المطعون عليه الأول – ورتب على ذلك أن إقامته بالعين كانت على سبيل الإيواء أو الاستضافة ، وأن المستأجر الأصلي قد ترك العين منذ سنة ١٩٦٨ ، وإذا تضمن العقد جطر التنازل عنه أو التأجير من الباطن ، وقد خالف المطعون عليه الثانى هذا الشرط بتأجيره عين النزاع إلى الطاعن ، فإنه يتعين لذلك إخلاؤها منها ، فى حين أنه – أى الطاعن – استند فى دعواه المقامة ضد المطعون عليه الأول (المالك) ، وفى دفاعه فى الدعوى التى أقامها ضده المطعون عليه الأول – إلى أنه يساكن المطعون عليه الثانى منذ بدء الإجارة وهو الأمر الثابت من شهادة شاهده أمام محكمة أول درجة والمستندات المقدمة منه وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من انتفاء حقه كطرف أصيل فى البقاء بعين النزاع وعدم اعتباره مستأجراً أصلياً لها ، فضلاً عن مخالفته للقانون ، يكون قد جاء مشوباً بالفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أنه وإن كان المشرع لم يعتبر المستأجر لعين للسكنى نائباً عن الأشخاص الذين عددهم نص المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولذلك فقد غنى بالنص على استمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقبلاً منهم معه عند وفاته أو تركه العين ، إلا أنه مع ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن المساكنة تنشئ للمستفيدين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المنصوص عليهم في المادتين سالفتي البيان ، حقاً في البقاء فيها بالرغم من ترك المستأجر لها أو وفاته بشرط أن يثبت حصولها عند بدء الإيجار ، وما دام أن إقامة هؤلاء المساكنين في العين لم تنقطع فإنه يحق لهم الاستفادة من الامتداد القانوني ، فإذا ثبت هذا الشرط بأن كانت الإقامة قد بدأت مع المستأجر منذ بدء الإيجار ، فإن شغل هؤلاء للعين بعد ترك المستأجر لها أو في حالة وفاته ، يكون لها سندها القانوني ، ولا ينال من هذا النظر أن المشرع قد عدل في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فئات أقارب مستأجر عين للسكنى ممن يحق لهم الاستناد إلى مساكنهم له كي يمتد عقد الإيجار لصالحهم بعد وفاته أو تركه للعين ، ذلك لأن النص عليهم في التشريع سالف البيان أو في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا ينفي حق من عداهم في التمسك بالمساكنة وما رتبته القانون عليه من استمرارهم فيها في الحالتين سالفتي الذكر لأن حقهم مصدره ما تعارف المالكون والمستأجرون عليه في استمرار واضطراد من تحرير عقد الإيجار باسم مستأجر واحد في حالة تعددهم عند استئجار عين واحدة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وكان البين من ملوناته أنه ذهب في قضائه إلى أن المساكنة منذ بدء الإيجار لا تنشئ للطاعن - فيما لو صبح ما تمسك به في الشأن هذا - حقاً في الاستمرار في العين بعد ترك المستأجر المتعاقد (المطعون عليه الثاني) مع المالك (المطعون عليه الأول) لما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الحكم مؤسساً على تحصيل

أمر واقعي من جملة أدلة أو قرائن مجتمعة ، لا يعرف أيها كان أساساً جوهرياً له وكانت تلك الأدلة والقرائن وحدة متماسكة تضافرت في تكوين عقيدة المحكمة ، بحيث لا يبين أثر كل واحدة منها على حدة في تكوين تلك العقيدة ، ثم تبين فساد بعضها بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاؤها مع استبعاد هذا الدليل أو تلك القرينة التي ثبت فسادها ، فإن الحكم يكون قد عاره بطلان جوهري ، وإذا كان النص في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - على أنه يجوز للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات يدل - وعلى ما أفصحته عنه مناقشات مجلس الأمة في هذا الخصوص على أن المشرع حماية منه للطرف الضعيف وهو المستأجر ، وإن اعتبر واقعة التأجير عملاً قانونياً إلا أنه أجاز للمستأجر وحده إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإخلاء الطاعن من عين النزاع وبرفض دعواه بإثبات العلاقة التجارية بينه وبين المطعون عليه الأول عن تلك العين - قد أقام قضاؤه على عدة قرائن مجتمعة ، منها القرينة المستمدة من عدم ورود اسم الطاعن بعقد الإيجار المحرر عن تلك العين ، وعدم اطمئنان المحكمة إلى أقوال شاهد الطاعن لتناقضها مع الثابت بهذا العقد الذي لم يشر إلى الطاعن ، ورتب على ذلك انتهاء العلاقة التجارية بينه وبين المطعون عليه الأول عن تلك العين ، وكان لا يغني عن ذلك أن يكون قد ذكر قرائن أخرى ما دامت المحكمة قد كونت عقيدتها مما ذكرته من كل القرائن مجتمعة ، وثبت فساد أحدها على النحو سالف البيان ، فإنه يكون معيياً بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه .

وحيث إن الحكم المستأنف الصادر في الدعويين رقمي ٢٤٩٩ ، ٣٤٣٥

لسنة ١٩٧٨ مدني كلي الاسكندرية في محله للأسباب التي أقيم عليها ، فيتبين أنه قد ثبت تأييده .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، فهى عوض مسعد ، محمد راسم وعبد الرشيد نوفل .

(٥٦)

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٠ ق .

(١ -) تأمينات اجتماعية .

(١) العاملون الخاضعون لقانون التأمينات الاجتماعية . التزام هيئة التأمينات بالوفاء بمستحقاتهم قبلها ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم فيها . القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) تقدير المعاش . وجوب التفرقة عند احتسابه بين المدة السابقة على الاشتراك في التأمين وبين مدة الاشتراك فيه . القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١

١ - مفاد نص المادة ١١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة ، وتحسب مستحقاتهم على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلي الذى كانوا يتقاضونه في السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل .

٢ - مفاد نص القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ سواء قبل أو بعد تعديله بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ أن المشرع فرق بين المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل وبين مدة الاشتراك في التأمين وجعل لكل منهما حساباً مغايراً في تقدير المعاش ، وإذ خالف الحكم هذا النظر وحدد المعاش المقضى به بنسبة ٢٪ من متوسط الأجر الشهري دون تفرقة بين المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل وبين مدة الاشتراك في التأمين فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المرافعة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها سناء و ابراهيم قاصرى المرحوم عبد اللطيف ابراهيم يوسف وسامية عبد المطلب يوسف أقامت الدعوى رقم ٩٥٥ لسنة ١٩٧٣ عمال كل شمال القاهرة على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - ومحمد ابراهيم يوسف مورث باقى المطعون ضدهم وطلبتا الحكم بإلزام الهيئة الطاعنة فى مواجهة الأخير بأن تدفع المعاش المستحق لهما عن مورثهما اعتباراً من تاريخ وفاته فى ٢٨ مارس سنة ١٩٧١ وقالتا بياناً لها أن مورثهما المرحوم عبد اللطيف يوسف كان عاملاً بمصنع شقيقه مورث المطعون ضدهم عدا الأولى عن نفسها وبصفتها بأجر يومى بلغ عند وفاته ١,٢٥٠ جنيهاً . وإذ امتنعت الهيئة عن

صرف المعاش المستحق فقد أقامت الدعوى بطلبهما آنف البيان . وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ قضت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات علاقة العمل ، وبتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٧٥ حكمت برفض الدعوى . استأنف المحكوم ضدهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٣٣ لسنة ٩٢ ق القاهرة وبتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدها الأولى لمعاش الوفاة المقرر لها ولولديها

عن مورثهم المرحوم عبد اللطيف ابراهيم يوسف قبل الهيئة الطاعنة وقبل الفصل فى الطلبات بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لتحديد المعاش المقرر قانوناً - وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٣٧ مارس ١٩٧٧ بإعادة المأمورية إلى الخبير لاستكمالها على النحو المبين بهذا الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره التكميلى حكمت بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بأحقية المطعون

ضدها الأولى لمعاش شهرى قدره ١٢,٣٥٠ جنياً وبأحقية كل من ولديها سناء وإبراهيم لمعاش شهرى قدره ٦,١٧٥ جنياً والنظام الهيئة الطاعنة بأداء هذا المعاش إليهم اعتباراً من ٣/٢٨ سنة ١٩٧١ إلى حين انتهاء استحقاق كل منهم له طبقاً للقانون . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثانى من سببى الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول إنه طبقاً لصريح نص المادة ٨٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ معدلة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ يشترط لاستحقاق معاش العجز أو الوفاة أن يكون قد سدد عن المؤمن عليه ثلاثة اشتراكات شهرية متصلة أو ستة اشتراكات شهرية متقطعة باستثناء المؤمن عليهم الخاضعين فى تحديد مرتباتهم وترقياتهم للوائح توظيف صادر بها قانون أو قرار من رئيس الجمهورية أو أبرمت بمقتضى اتفاقات جماعية . ولما كان الثابت من الأوراق أن مورث المطعون ضدهم لم يسدد عنه الاشتراكات المشار إليها ولم يؤمن عليه صاحب العمل لدى الهيئة الطاعنة ومن ثم فإن شرط استحقاق المعاش المنصوص عليه فى المادة ٨٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ قد تخلف وتكون المطعون ضدها غير مستحقة لهذا المعاش خاصة وأن مورثها ليس من الفئات المستثناة فى المادة المشار إليها وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يرد على دفاع الطاعنين فى هذا الخصوص فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

وحيث أن هذا النعى فى غير محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ١١٣ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه تقوم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة كاملة بالنسبة لمن تسرى عليهم أحكام هذا القانون ولو لم يقوم صاحب العمل بالاشتراك عنهم فى الهيئة — وذلك على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلى فى السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية

أيهما أقل . فإذا لم تثبت الهيئة من صحة البيانات الخاصة بمدة الخدمة والأجور ربط المعاش أو التعويض على أساس مدة الخدمة والأجر غير المتنازع عنهما - ويؤدي المعاش أو التعويض على أساس الحد الأدنى للأجور في حالة عدم إمكان التثبت من قيمة الأجر - ، بما مفاده أن تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالوفاء بالتزاماتها المقررة في القانون بالنسبة لمن يسرى عليهم قانون التأمينات الاجتماعية ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم في الهيئة - وتحسب مستحقاتهم على أساس مدة الخدمة ومتوسط الأجر الفعلي الذي كانوا يتقاضونه في السنتين الأخيرتين أو مدة الخدمة الفعلية أيهما أقل - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص والقصور في التسيب يكون على غير أساس .

وحيث أن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الخبير المتدب في الدعوى والذي أخذت المحكمة بنتيجة تقريره حسب المعاش المحكوم به على أساس أن مدة خدمة المورث أربعين سنة سابقة على تاريخ الوفاة في ٢٨ يوليو سنة ١٩٧١ وأن أجره اليومي ١,٢٥٠ جنياً وربط المعاش بواقع ٢٪ من متوسط الأجر الشهري عن هذه المدة ، في حين أنه طبقاً لنص المادتين ٨٠ ، ٨٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧١ تربط المعاش بواقع $\frac{1}{7}$ من متوسط الأجر الشهري عن مدة الخدمة السابقة على صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وبواقع $\frac{1}{4}$ من متوسط الأجر الشهري عن مدة الخبرة اللاحقة على صدوره .

وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٧٦ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تربط المعاشات والتعويضات التي تستحق وفقاً لأحكام هذا الباب على أساس متوسط الأجر الشهري الذي مدد عنه الاشتراك خلال السنتين الأخيرتين أو مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك .. » وكانت المادة ٧٧ من ذات القانون تنص

على أن « يستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ المؤمن عليه سن الستين .. كما يستحق هذا المعاش في حالة وفاة المؤمن عليه أو عجزه عجزاً كلياً » وتنص المادة ۸۰ على أنه مع مراعاة أحكام المادتين ۷۶ ، ۹۱ من هذا القانون يربط معاش الشيخوخة بواقع ۲٪ من متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة اشتراك في التأمين بحد أقصى قدره ۷۵٪ من ذلك المتوسط « وتنص هذه المادة بعد تعديلها بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۷۱ على أنه : « مع مراعاة أحكام المادتين ۷۶ ، ۹۱ يربط معاش الشيخوخة بواقع جزء واحد من خمسة وأربعين جزءاً من متوسط الأجر الشهري للمؤمن عليه عن كل سنة اشتراك في التأمين بحد أقصى قدره ۷۵٪ من ذلك المتوسط » وتنص الفقرة الأولى من المادة ۸۵ من القانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ۸۰ ، ۸۴ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ۱ ٪ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه في المادة (۷۶) عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة » .. كما تنص هذه الفقرة بعد تعديلها بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۷۱ على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام المواد ۸۰ ، ۸۱ ، ۸۴ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع $\frac{1}{5}$ من متوسط الأجر الشهري المشار إليه في المادة ۷۶ عن كل سنة من سنوات تلك المدة السابقة .. » مما مفاده أن المشرع — سواء في القانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۶۴ أو بعد تعديله بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ۶۳ لسنة ۱۹۷۱ — فرق بين المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقاً لقانون العمل وبين مدة الاشتراك في التأمين وجعل لكل منهما حساباً مغايراً في تقدير المعاش .

وإذ خالف الحكم هذا النظر وحدد المعاش المتقاضى به بنسبة ٢٪ من متوسط
الاجر الشهري دون تفرقة بين المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين
والتي يستحق عنها مكافأة ووفقاً لقانون العمل وبين مدة الاشتراك في التأمين
فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا الوجه .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية نسادة
المستشارين : أحمد شوق المليجي ، عبد الرشيد نوفل ، عبد العزيز فوده و محمود مصطفى سالم .

(٥٧)

الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٤ ق .

عمل « مكافأة الإنتاج » . « تسكين العامل » . شركات .

مكافأة الإنتاج . عدم تغير طبيعتها بصرفها للعاملين على مدار السنة وخلال أجازاتهم السنوية .
تسوية حالة العاملين بالقطاع العام . أساسها . المرتب الأصلي في ١٩٦٢/١٢/٢٩ مضافاً إليه
إعانة الغلاء ومتوسط المنحة فحسب دون مكافأة الإنتاج .

إذ كان الأصل في استحقاق الأجر — على ما جرى به نص المادة الثالثة
من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل
وأما ملحقات الأجر فإنه من المقرر أن منها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت
أسبابها باعتبارها ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار ،
وإذ كانت مكافأة الإنتاج التي كانت الشركة تصرفها للطاعنين بجانب أجورهم
الأصلية وعلى ما سبق بيانه إنما كانت ترتبط بالإنتاج زيادة ونقصاً ولا تتغير
طبيعتها تلك بصرفها للطاعنين على مدار السنة وخلال أجازاتهم السنوية ،
وبالتالي فلا يشملها الأجر الذي يتخذ أساساً عند تسوية حالة الطاعنين طبقاً
لأحكام القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين
بالشركات التابعة للمؤسسات العامة وهي التسوية التي جرى قضاء هذه المحكمة
على أنها لا تتم إلا على أساس المرتب الأصلي الذي كان العامل يتقاضاه في
١٩٦٢-١٢-٢٩ مضافاً إليه إعانة غلاء المعيشة ومتوسط المنحة في الثلاث
سنوات السابقة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الرقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق
الطعن وفي نطاق هذا الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعاوى
٢١٠٧ و ٢١٠٨ و ٢١٠٩ و ٢١١٠ و ٤٢٦٤ لسنة ١٩٦٧ عمال جزئي

القاهرة على المطعون ضدها - شركة القاهرة للمنسوجات الخيرية - وطلبوا الحكم بأحقية لأول مربوط الفئة المالية التاسعة التي سكنوا بها وعلاوة هذه الفئة والعلاوات الدورية والفروق المستحقة لهم اعتباراً من ١/٧/١٩٦٤ حتى تاريخ الفصل في هذه الدعاوى ، وقالوا بياناً لها أنهم التحقوا بالعمل بالشركة المتاعون ضدها التي قامت بتسوية حالتهم طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالفئة المالية التاسعة إلا أنها رفضت منحهم أول مربوط هذه الفئة والعلاوات الدورية المستحقة لها فأقاموا دعاوهم بطلباتهم سالفه البيان ، وبعد أن ضمت المحكمة دعاوى الطاعنين قضت في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٨ بنadb خبر لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٣٠ مايو سنة ١٩٧٠ بإعادة المأمورية إليه لفحص اعتراضات الطرفين وبعد أن قدم الخبير تقريره الثاني حكمت في ٥ يونيو سنة ١٩٧١ بإحالة تلك الدعاوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية لاختصاصها قيمياً بنظرها . وبتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٧١ قضت هذه المحكمة بإعادة المأمورية إلى الخبير لفحص اعتراضات أخرى للطرفين على تقريريه السابقين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الأخير وصار قيد الدعوى برقم ٣١٧٨ لسنة ١٩٧١ عمال كلي جنوب القاهرة ، قضت المحكمة في ١٠ مارس سنة ١٩٧٣ برفض دعوى الطاعنين . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٢٨٥٥ لسنة ٩٠ ق ، وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٧٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة العاشرة بصفتها وصية على ابنها القاصر إيهاب أحمد سيد زايد . وأبدت الرأي في موضوع الطعن برفضه . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى دفع النيابة أن المحامي الذي وقع على صحيفة الطعن لم يقدم ما يثبت وكالته عن الطاعنة العاشرة بصفتها وصية على ابنها القاصر إيهاب أحمد سيد زايد فيكون الطعن بالنسبة له باطلا لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣ توجب على الطاعن أن يودع وقت تقديم صحيفة الطعن سند توكيل المحامي الموكل في الطعن ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن المحامي الذي رفع الطعن لم يقدم سند وكالته عن الطاعنة العاشرة بصفتها وصية على ابنها القاصر وقت تقديم هذه الصحيفة أو بعده فإن الطعن بالنسبة له يكون باطلا لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي الطاعنين .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبيين الأول والثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أسس قضاءه برفض دعواهم على أن مكافأة الإنتاج التي كانوا يتقاضونها إلى جانب أجورهم الأصلية تعتبر جزءاً من الأجر وتضاف إليه لأنها كانت تصرف إليهم بصفة دائمة وأنها ارتفعت بأجورهم عن الحد الأدنى للفئة المالية التي يستحقونها وقت تسوية حالاتهم ، مخالفاً بذلك الثابت بتقارير الخبراء من أن هذه المكافأة إنما كانت تتغير بتغير الإنتاج وترتبط به زيادة ونقصاً ، كما خالف أحكام لائحة نظام العاملين بالقطاع العام رقمي ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ وكذلك قواعد التسوية والتسكين التي وافقت عليها اللجنة الوزارية للتنظيم والإدارة التي تفيد أن مكافأة الإنتاج لا تدخل في حساب الأجر عند التسكين لأنها بطبيعتها ليست دورية ولا ثابتة ولا منتظمة .

وحيث إن هذا النعري في محله ، ذلك لأنه لما كان الواقع الذي سجلته تقارير الخبراء في الدعوى أن الشركة المطعون ضدها كانت تمنح الطاعنين مكافأة إلى جانب أجورهم الأصلية وأن هذه المكافأة كانت ترتبط بالإنتاج زيادة ونقصاً ، وإذا كان الأصل في استحقاق الأجر — على ما جرى به نص المادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، أما ملحقات الأجر فإنه من المقرر أن منها ما لا يستحقه العامل إلا إذا

تحققت أسبابها باعتبارها ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستقرار
 وإذا كانت مكافأة الإنتاج التي كانت الشركة تصرفها للطاعنين بجانب أجورهم
 الأصلية وعلى ما سبق بيانه إنما كانت ترتبط بالإنتاج وزيادة ونقصا ، ولا تتغير
 طبيعتها تلك بصرفها للطاعنين على مدار السنو وخلال أجازتهم السنوية ، وبالتالي
 فلا يشملها الأجر الذي يتخذ أساسا عند تسوية حالة الطاعنين طبقاً لأحكام القرار .
 الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بلائحة نظام العاملين بالشركات التابعة
 للمؤسسات العامة وهي التسوية التي جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تتم
 إلا على أساس المرتب الأصلي الذي كان العامل يتقاضاه في ٢٩ ديسمبر ١٩٦٢
 مضافاً إليه إعانة غلاء المعيشة ومتوسط المنحة في الثلاث سنوات السابقة .
 لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في
 قضائه على أن مكافأة الإنتاج تعتبر جزءاً من أجور الطاعنين الذي يحتسب
 عند تسوية حالاتهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب لقضه
 دون ما حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨١

المؤلفة من السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد قاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شوقي المليجي ، فهمي عوض مسعد ، عبد العزيز قودة و محمود صدق خليل .

(٥٨)

الطعن رقم ١٩٢٢ لسنة ٤٩ ق .

تأمينات اجتماعية .

انتهاء خدمة العامل بعد ١/٩/١٩٧٥ . التزام صاحب العمل دون هيئة التأمينات الاجتماعية
بأداء قيمة المزايا الزائدة عن مكافأة نهاية الخدمة إليه . القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .

مؤدى نص المادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون
رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ وعلى ما أفصحت
عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ أن الالتزام
بأداء قيمة المزايا الزائدة عن مكافأة نهاية الخدمة إنما يقع على عاتق صاحب
العمل وحده دون الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتنحصر العلاقة بشأن هذه
الزيادة بين العامل وصاحب العمل دون تدخل من الهيئة المذكورة طالما أن
خدمة العامل انتهت بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١ سبتمبر
سنة ١٩٧٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٧٧
عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنة (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية)
والمطعون ضده الثانى (بنك مصر) طالباً الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا
له مبلغ ٥٣٦٩,٥٠٠ جنبها والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة

الرسمية حتى السداد . وقال بياناً للدعواه أنه في ٤ يناير سنة ١٩٥٠ التحق بالبنك البلجيكي الدولي الذي أصبح بنك بورسعيد ثم أدمج في بنك مصر ، واستقال في ٣١ يناير سنة ١٩٧٧ بعد أن بلغ مرتبه الشهري الإجمالي ١٢٥ ج وإذا كان البنك البلجيكي قد أنشأ نظاماً للادخار - بلجنتر - لمواجهة مكافأة نهاية الخدمة للعاملين لديه ومع ذلك قام البنك المطعون ضده الثاني بحساب قيمة المزايا الزائدة عن مكافأة نهاية الخدمة وصرف له مبلغ ٤٤٣ جنيتها ، في حين أنه كان يتعين حسابها بما يعادل الأجر الإجمالي لواحد وسبعين شهراً وهو مبلغ ٥٨١٢,٥٠٠ جنيتها ومن ثم يستحق مبلغاً مقداره ٥٣٦٩,٥٠٠ جنيتها فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة بتدب خير لأداء المهمة الميئة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٨ بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٧٦ لسنة ٩٦ ق . وبتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة والمطعون ضده الثاني بأن يدفعوا للمطعون ضده الأول مبلغ ٥٣٥٩,٣٥١ جنيتها . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيانه تقول إن الواقعة المنشئة لحق المطعون ضده الأول في قيمة المزايا الزائدة . عن مكافأة نهاية الخدمة باستقالته من العمل إنما حدثت بعد ١ سبتمبر سنة ١٩٧٥ تاريخ العمل بأحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، وأنه طبقاً للمادة ١٦٢ من هذا القانون يلتزم صاحب العمل وحده بأداء قيمة المزايا الزائدة للعامل الذي تنتهي خدمته في ظل العمل بأحكامه ، فلا تلتزم الهيئة بأدائها إلا لمن كانت خدمته قد انتهت قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، وإذا خالف الحكم هذا النظر

وقضى بإلزام الهيئة بأداء قيمة المزايا الزائدة عن مكافأة نهاية الخدمة للمطعون ضده الأول الذي استقال من العمل في ٣١ يناير سنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة ١٦٢ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ تنص على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام الباب الثالث من هذا القانون للمؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لأحكام قوانين العمل لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقاً لأحكام قانون العمل . ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ٦١ بأنظمة معاشات أو مكافآت أو ادخار أفضل بأداء قيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافآت نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقاً لحكم الفقرة السابقة وذلك بالنسبة للعاملين الذين كانوا موجودين بالخدمة حتى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ وتحسب هذه الزيادة عن كامل مدة خدمة العامل سواء في ذلك مدة الخبرة السابقة أو اللاحقة للاشتراك في هذا التأمين ، وتصرف هذه الزيادة للمؤمن عليه وفي حالة وفاته تصرف بأكملها وفقاً للبند رقم ١٠ من المادة ٢٧ واستثناء مما تقدم تلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بصرف الزيادة المنصوص عليها بالفقرة الثانية بالنسبة لمن انتهت خدمتهم قبل تاريخ العمل بهذا القانون من المؤمن عليهم الذين كانوا خاضعين لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه بالمادة الثانية من قانون الإصدار مضافاً إليها ربع الاستثمار مقداره ٤,٥٪ سنوياً من تاريخ إيداعها في الهيئة حتى استحقاق صرف المعاش أو التعويض ، وكان مفاد ذلك - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن الإلزام بأداء قيمة المزايا الزائدة عن مكافأة نهاية الخدمة إنما يقع على عاتق صاحب العمل وحده دون الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وتنحصر العلاقة بشأن هذه الزيادة بين العامل وصاحب العمل دون تدخل من الهيئة المذكورة طالما

أن خدمة العامل انتهت بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ في ١ سبتمبر سنة ١٩٧٥ . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بإلزام الطاعنة بأداء قيمة المزايا الزائدة عن مكافأة نهاية الخدمة للمطعون ضده الأول الذي انتهت خدمته بالاستقالة بتاريخ لاحق في ٣١ يناير سنة ١٩٧٧ فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث السبب الآخر للطعن .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شوقي المليجي ، عبد العزيز فودة ، محمود صدق خليل و سعيد صقر .

(٥٩)

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٥ ق .

عمل « العاملون بالقطاع العام » . دعوى « الطلبات فيها » .

طلبت العامل أحقيته في التعيين بالفئة الثانية . القضاء بأحقية الفئة الرابعة . دخوله في نطاق الطلب المطروح في الدعوى .

إذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده حدد طلباته الختامية في
مذكرته المقدمة لجلسة ١١ أبريل سنة ١٩٧٣ بأحقية في التعيين بالفئة الثانية
اعتباراً من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وبما يترتب على ذلك من فروق الأجر
والعلاوة والمكافأة ، فإن الحكم إذ قضى بأحقية إلى الفئة الرابعة اعتباراً من
١ أغسطس سنة ١٩٦٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار يكون قلفصل فيما يدخل
في نطاق الطلبات المطروحة عليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المناولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق
الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٢٣٠ لسنة ١٩٦٨
عمال كلى الاسكندرية على الشركة الطاعنة للفئة وطلب الحكم بأحقية للفئة الأولى
اعتباراً من تاريخ تعيينه مع ما يترتب على ذلك من آثار وبإلزام الطاعنة
بأن تدفع إليه ألف جنيه على سبيل التعويض ، وقال بياناً لها أنه كان من ثمار

القطن الذين صفيت تجارتهم بعد تطبيق نظام التسويق المتعارفي وألحق بالعمل لدى الطاعة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بمكافأة شهرية تحت التسوية ، وأنه بتاريخ ١ أكتوبر سنة ١٩٦٧ عين في وظيفة مندوب مشتريات من الفئة الخامسة ، وإذ كانت خبرته السابقة في تجارة القطن تحوله الحق في شغل وظيفة من الفئة الأولى فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٦٥٩ لسنة ٢٥ قضائية وبتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بنذب خبير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٧٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده إلى الفئة الرابعة اعتباراً من ١ أغسطس سنة ١٩٦٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن في غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يقتضي الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وذلك من وجهين تقول في بيان الأول منهما أن الحكم قضى بأحقية المطعون ضده للفئة الرابعة حال أن الطلب الختامي لهذا الأخير تحدد في مذكرته المقدمة للجلسة ١١ أبريل ١٩٧٣ بأحقية للفئة الثانية مما يكون معه الحكم قد قضى بما لم يطلبه المطعون ضده ، وتقول في بيان الوجه الثاني إن الحكم أقام قضاءه على الأخذ بتقرير الخبير المقدم في الدعوى حال أنه لم يلتزم بما جاء في منطوق الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٩ من مقارنة حالة المطعون ضده بزملائه ومدى مخالفة الطاعة للقوانين واللوائح التي طبقها عند تعيين الطعون ضده مما يكون معه الحكم قد عدل عما قرره الحكم التمهيدى دون أن يبين سبب عدوله .

وحيث أن النعى بهذا السبب مردود في وجهيه ، فذلك لأنه لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده حدد طلباته الختامية في مذكرته المقدمة للجلسة ١١ أبريل سنة ١٩٧٣ بأحقته في التعيين بالفئة الثانية اعتباراً من ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٦ وما يترتب على ذلك من فروق الأجر والعلاوة والمكافأة ، وكان الحكم إذ قضى بأحقته إلى الفئة الرابعة اعتباراً من ١ أغسطس ١٩٦٧ مع ما يترتب على ذلك من اثار قد فصل فيما يدخل في نطاق الطلبات المطروحة عليه . لما كان ذلك وكان الحكم اتهميدى الصادر بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٩ قد ناط بخير الدعوى مقارنة حالة المطعون ضده بزملائه وبيان مدى التزام الطاعنة حدود القوانين واللوائح والتعليمات التي طبقها عند تعيين المطعون ضده والمقارن بهم ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الخبير أجرى المقارنة اللازمة وانتهى في تقريره إلى أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الطاعنة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٦ ثم عين في ١ أكتوبر ١٩٦٧ بوظيفة مندوب مشتريات من الفئة الخامسة في حين أنه كان قد استوفى مدة الخبرة اللازمة لشغل وظيفة من الفئة الرابعة في ١ أغسطس سنة ١٩٦٧ ، وكان ما انتهى إليه الخبير قد كشف عن عدم التزام الطاعنة لأحكام القانون عند تعيين المطعون ضده إذ حجبه عن شغل وظيفة من الفئة الرابعة حال استيفائه شروط شغلها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على الأخذ بنتيجة تقرير الخبير في هذا الشأن لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب بوجهيه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالنسب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستلال وفي بيان ذلك تقول إن الحكم جرى قضاؤه على تقرير حق المطعون ضده في المساواة بينه وبين زميل له مقارن به حال أن ظروف كل منهما تختلف عن الآخر من حيث تاريخ التحاقهما بالعمل ومدة خبرتهما

وقواعد تعيين كل منهما فشابه بذلك الفساد في الاستدلال .
 وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك لأنه لما كانت الطاعة لم تتمسك
 أمام محكمة الموضوع بما أوردته في سبب الطعن من اختلاف حالة المطعون
 ضده عن حالة المقارن به فإن ذلك يعتبر سبباً جديداً لا تجوز إثارتها لأول مرة
 أمام محكمة النقض .
 وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة المستشارين : محمد حسب الله ، وإبراهيم فراج ، محمد محمود راسم و عبد الرشيد نوفل .

(٦٠)

تأمينات اجتماعية • دعوى « قبول الدعوى »

الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٥ ق •

وجوب تقديم طلب كتابي لهيئة التأمينات الاجتماعية للمطالبة بمستحقات المؤمن عليه في الأجل المحدد . القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، إعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبة بهذه المستحقات أو توجيه الطلب لمثلها بجلسة المرافعة خلال الأجل . يتحقق به معنى الطلب الكتابي .

تنص الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى على أنه « لا تقبل دعوى المطالبة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه إلا إذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الأداء » . ومؤدى ذلك - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رأى أن يحفظ للمؤمن عليه أو المستحقين عنه حقهم في المستحقات واجبة الأداء ، وذلك دون أن يشترط شكلاً معيناً لهذا الطلب الكتابي أو يرتب عليه أية إجراءات أو مواعيد يتعين على المؤمن عليه أو المستحقين عنه أو هيئة التأمينات الاجتماعية اتباعها بعد تقديمه . لما كان ذلك وكان إعلان الهيئة بصحيفة المطالبة أو توجيه المطالبة إليها بهذه المستحقات في جلسة المرافعة التي تحضرها خلال هذه المدة يتحقق به معنى الطلب الكتابي الذي قصده المشرع بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها على هذا النهج مراجعة مستحقات الطالب وصرفها ودياً إذا ثبت الحق فيها بما يغني عن الاستمرار في التقاضي ، لما كان ذلك وكان ثابت أن مورث الطاعنين توفي بتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ فأقاما الدعوى على الهيئة المطعون ضدها الثانية وصاحب العمل بطلبائهما السالفة البيان وفي جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٧١ التي نظرت فيها هذه الدعوى وحضرت الهيئة وجهاً إليها طلب إلزامها بأن تؤدي إليهما مبلغ ٧٥ جنيهاً قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق لمورثتهما وذلك قبل مضي خمس سنوات من تاريخ

وفاته بما يتحقق به مقصود المشرع من الطلب الكتابي المقرر بالمادة ١١٩ المنوه عنها ، فإن الدعوى الموجهة منهما إلى الهيئة المطعون ضدها الثانية في هذا الشأن تكون مقبولة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٨٢١ لسنة ١٩٦٦ عمال كلى القاهرة التى صار قيدها برقم ٢٣٠٤ لسنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهما - محمود محمد المغاورى والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا إليهما مبلغ ١٠٤٣,٣٥٠ ج.م. وذلك على سند من القول أن ولدهما المرحوم مرزوق مكي كان يعمل لدى المطعون ضده الأول الذى لم يشترك عنه لدى الهيئة المطعون ضدها الثانية وأصيب بمرض التهاب السحائي الذى أودى بحياته فى ١٥ أغسطس ١٩٧٧ وإذا يستحق لهما أجره عن فترة مرضه ومكافأة مدة الخدمة وبدل الأجازة السنوية والتعويض عن الأضرار التى لحقتهما بسبب وفاته فقد أقاما الدعوى بطلبتهما السالفة البيان . وبتاريخ ١١ من مايو سنة ١٩٧١ حكمت محكمة الدرجة الأولى للطاعنين بأجر فترة المرض وبدل الأجازة ورفضت طلب المكافأة وأعادت الدعوى إلى المرافعة لتحقيق طلب التعويض . وجه الطاعنان بجلسته ١٥ من يونيو سنة ١٩٧١ إلى الهيئة المطعون ضدها الثانية طلب إلزامها بأن تدفع إليهما مبلغ ٥٧ جنيهاً قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق لولدهما . وحكمت المحكمة فى ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٧١ بنسب خبر لأداء المهمة التى أفصحت عنها بمنطوق حكمها ، فقدم الخبر تقريراً انتهى فيه إلى أن الطاعنين يستحقان معاشاً مقداره ٣٣٢,٢٠٠ جنيه عن الفترة منذ وفاة مورثهما حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٧ وما يستجد بواقع ٣٩٦ قرشاً شهرياً ومبلغ

١٤٩,٩٤٦ جنياً قيمة التأمين الإضافي ، وطلب الطاعنان الحكم بما أسفر عنه تقرير الخبير . وبتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة إلزام الهيئة المطعون ضدها الثانية بأن تدفع إلى كل من الطاعنين مبلغ ١٢٨,٦٧٣ جنيه ومعاشاً شهرياً مقداره ٦٦ قرشاً اعتباراً من ١ نوفمبر سنة ١٩٧٣ . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف المقيد برقم ١٦٤٣ لسنة ٩١ ق مدني أمام محكمة استئناف القاهرة ، كما استأنفته المطعون ضدها الثانية بالاستئناف المقيد برقم ١٦٧٦ لسنة ٩١ ق مدني أمام ذات المحكمة ، التي قررت ضم الاستئنافين وقضت في ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٥ برفض الاستئناف الأول وفي موضوع الاستئناف الثاني بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به ضد المطعون ضدها الثانية والحكم بعدم قبول الدعوى الموجهة إليها طبقاً للمادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض انطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة ، فحددت لنظره جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ . وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث أنه مما ينهض الطاعنان على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وبياناً لذلك يقولان أن الحكم أسس قضاءه بعدم قبول دعواهما الموجهة إلى الهيئة المطعون ضدها الثانية على المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، في حين أنه يقصد بالمطالبة الكتابية الواردة بهذه المادة إعدار الهيئة فيعتبر رفع الدعوى بمثابة إعدار وقد توفي مورثهما بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦ وقاما بتكليف الهيئة بأداء مستحقتهما في ١٥ يونيه سنة ١٩٧٢ قبل انقضاء خمس سنوات على وفاته .

وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك لأن الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من قانون التأمينات الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أنه لا تقبل دعوى المطالبة بمستحققات المؤمن عليه أو المستحقين عنه إلا إذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات

من التاريخ الذي تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الأداء ، ومؤدى ذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع رأى أن يحفظ للمؤمن عليه أو للمستحقين عنه حقهم في المستحقات واجبة الأداء ، وذلك دون أن يشترط شكلاً معيناً لهذا الطلب الكتابي أو يرتب عليه أية إجراءات أو مواعيد يتعين على المؤمن عليه أو المستحقين عنه أو هيئة التأمينات الاجتماعية اتباعها بعد تقديمه لما كان ذلك وكان إعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبة بالمستحقات خلال المدة المحددة في الفقرة الأولى من المادة ١١٩ المشار إليها أو توجيه المطالبة إليها بهذه المستحقات في جلسة المرافعة التي تحضر بها خلال هذه المدة يتحقق به معنى الطلب الكتابي الذي قصده المشرع بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها على هذا النهج مراجعة مستحقات الطالب وصرفها ودياً إذا ثبت الحق فيها بما يغني عن الاستمرار في التقاضي ، لما كان ذلك وكان الثابت أن مورث الطاعنين توفي بتاريخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٦٦ فأقاموا الدعوى على الهيئة المطعون ضدها الثانية وصاحب العمل بطلباتها السالفة البيان ، وفي جلسة ١٥ يونيو سنة ١٩٧١ التي نظرت فيها هذه الدعوى وحضرتها الهيئة وجهاً إليها طلب إلزامها بأن تؤدي إليهما مبلغ ٧٥ جنيهاً قيمة تعويض الدفعة الواحدة المستحق لمورثهما وذلك قبل مضي خمس سنوات من تاريخ وفاته بما يتحقق به مقصود المشرع من الطلب الكتابي المقرر بالمادة ١١٩ المنوه عنها ، فإن الدعوى الموجهة منهما إلى الهيئة المطعون ضدها الثانية في هذا الشأن تكون مقبولة . وإذ خالف الحكم المطعون فيه - الصادر في استئناف الهيئة هذا النظر وقضى بعدم قبول تلك الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص لهذا السبب بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن :

وحيث أنه لما كان الحكم المطعون فيه الصادر في استئناف الطاعنين إنما قضى برفضه تأسيساً على قضائه بعدم قبول دعواهما في استئناف الهيئة المطعون ضدها الثانية ، لما كان ذلك وكان هذا الحكم قد صدر مع الحكم الآخر المنقوض وترتب عليه ، فإنه وعلى مقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٧١ من قانون المرافعات يتعين إلغاؤه .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شوقي المليجي ، إبراهيم فراج ، عبد العزيز فوده و سعيد صقر .

(٦١)

الظعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق .

١ - تعويض . عمل « انتهاء العقد » محكمة الموضوع .

تقدير التعويض المستحق للعامل عن الفصل التعسفي . من سلطة محكمة الموضوع طالما أقامت
قضاءها على أسباب سائغة . مراعاة المعاش الذي تقرر للعامل بقيمة إصابة العمل عند تقدير
التعويض عنها . لا خطأ .

٢ - تأمينات اجتماعية « إصابة عمل » . فوائد .

إصابة العامل بعجز جزئي مستديم واستحقاقه معاشاً يوازي نسبة العجز من معاش العجز
الكامل المستديم . وجوب حساب المعاش على أساس متوسط ما تقاضاه العامل فعلاً من أجر
في السنة الأخيرة ، القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

٣ - تأمينات اجتماعية « إصابة العمل » .

الزام هيئة التأمينات الاجتماعية بتأمين إصابات العمل في حدود ما نص عليه قانون التأمينات
رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٤ . أثره . عدم جواز مطالبة العامل للهيئة بفوائد التأخير طبقاً للمادة ٢٢٦ مدني .

١ - إذ كان يبين مما أورده الحكمان الابتدائي والاستئنافي أن محكمة

الموضوع وهي بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد استظهرت
من أوراق الدعوى ومستنداتها وظروفها وملابساتها نوع العمل الذي كان
يأشره الطاعن لدى الشركة المطعون ضدها وأجره وظروف فسخ العقد المبرم
بينهما وصعوبة حصول الطاعن على عمل آخر وتولت بذلك تحديد مقدار
التعويض الذي رأت أن الطاعن يستحقه على ضوء هذه العوامل مجتمعة ،
وكان تقدير التعويض متى قامت أسبابه هو من سلطة قاضي الموضوع دون
معقب عليه فيه ، وطالما أن الأسباب التي أوردتها المحكمة في هذا الصدد سائغة
وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها في قضائها فإن ما ينعاه الطاعن في شأن
تقدير التعويض لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام هذه

المحكمة . ولا ينال من ذلك أن محكمة الموضوع راعت في تقديرها للتعويض المعاش الذى تقرر للطاعن طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية نتيجة إصابة العمل وذلك لأن الغاية من التعويض هي جبر الضرر جبراً متكافئاً معه وغير زائد عليه.

٢ - إذ كان البين من استقراء أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه أفرد الباب الرابع منه لتأمين إصابات العمل بينما خصص الباب السابع لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن أصيب بإصابة عمل تخلف لديه عنها عجز مستديم قدرت نسبته بـ ٨٠٪ ومن ثم فهو عجز جزئى مستديم ويجرى حساب معاش المؤمن عليه وفقاً للمادة ٨ بالفصل الثانى من الباب الرابع من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه بما يوازى نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل المستديم المنصوص عليه بالمادة ٢٧ منه . لما كان ذلك وكان النص في المادة ٢٧ المذكورة على أنه " إذا نشأ من الإصابة عجز كامل مستديم أو وفاة سوى المعاش على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر في السنة الأخيرة أو خلال مدة الاشتراك في التأمين إن قلت عن ذلك ، مفاده أن متوسط الأجر في السنة الأخيرة الذى يجرى على أساسه حساب المعاش هو متوسط المبالغ التى تقاضاها المؤمن عليه فعلاً برصدها أجراً في خلال هذه الفترة ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن ما تقاضاه الطاعن في الثمانية الأشهر الأخيرة من السنة السابقة على فصله يعادل ٧٠٪ من مرتبه طبقاً لما يقرره نظام العاملين التابع له في حالة المرض فإن الحكم المطعون فيه إذ عول على ما انتهى إليه الخبير من تقرير معاش الطاعن طبقاً لأحكام المادتين ٢٧ ، ٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الواجب التطبيق على أساس متوسط الأجر الفعلى الذى تقاضاه في السنة الأخيرة يكون قد أصاب صحيح القانون إذ كان الشارع قد تغيا بقانون التأمينات الاجتماعية تحقيق الضمان الاجتماعى دون ارتباط بالقواعد العامة فى المسئولية أو بالأركان والأسس القانونية التى يقوم عليها التأمين الخاص فقد ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالحقوق التأمينية للمؤمن عليه المصاب بإصابة عمل أياً كان المتسبب فى الإصابة ، ومن ثم فتمد حصر مسئولية الهيئة

فما يقرره قانون التأمينات الاجتماعية في هذا الصدد وحظر في المادة ٤٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المقابلة للمادة ٤٧ من القانون السابق رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على المصاب التمسك ضد الهيئة فيما يتعلق بإصابات العمل بأى قانون آخر خلاف هذا القانون مما مؤداه أنه لا يجوز للمصاب بإصابة عمل أن يطالب الهيئة بأى مبالغ تستحق له بسبب إصابة العمل بالاستناد إلى أى قانون آخر سواء أكانت قد استحققت له بسبب الإصابة ذاتها أم بسبب التأخير في الوفاء بها ، لما كان ذلك فإن مطالبة الطاعن للهيئة بفوائد التأخير على سند من حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدنى تصبح غير جائزة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٧١ عمال كلى شمال القاهرة على الشركة العربية للملاحة البحرية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طالباً إلزام الأولى بأن تؤدي إليه مبلغ ٢٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض وبإلزام الثانية بأن تدفع له مبلغ ٢٥٠٢,٩٦٠ جنيهاً متجمداً فروق معاش الإصابات والفوائد التأخيرية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد . وقال بياناً لدعواه أنه التحق بالشركة فى وظيفة عامل كهربائى على ظهر السفن التابعة لها وتدرج أجره إلى أن أصبح ٢٨ جنيهاً شهرياً ، وأنه بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٦٢ أثناء قيامه بعمله فى الخارج حدث انفجار فى السفينة أدى إلى إصابته فى عينيه ، واستمر بعد ذلك فى تقاضى أجره إلى أن فصلته الشركة فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٧ لعدم الصلاحية ، وإذا كان طبيب الشركة قد قرر أن نسبة العجز المتخلف لديه عن إصابته تبلغ ٦٠٪

ومع ذلك فإنه عند طلبه إعادة النظر في تقدير نسبة العجز وإحالة طلبه إلى التحكيم الطبي انتهى إلى أنه أصيب بحالة عصبية من إصابته تخلف لديه بسببها عاهة مستديمة تقدر بنسبة ٢٠٪ وأن حالته قابلة للعلاج وأنه صالح للعمل فإن فصل الشركة له رغم ذلك يعتبر فصلاً تعسفياً أصابه بسببه ضرر مادي وأدبي يقدر بمبلغ ألفى جنيه كما أن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية أخطأت في تقدير معاش الإصابة المستحق له وقامت بحسابه باعتبار أن أجره الشهري في تاريخ إصابته هو مبلغ ٢٥ جنيهاً في حين أنه كان يتعين حساب المعاش على أساس متوسط أجره الشهري في السنتين الأخيرتين بمبلغ ٢٨ جنيهاً ، كذلك أخطأت في حساب نسبة العجز بـ ٦٠٪ بينما هي ٨٠٪ وأخضعت حالته للقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ مع أن حالته تخضع لأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ومن ثم يكون معاشه الشهري مبلغ ١٧,٩٢٠ جنيهاً ويستحق فروقاً مقدارها ٨,٣٢٠ شهرياً ، وإذا تأخرت الهيئة في صرف متجمد هذه الفروق فإنها تلزم بدفع فائدة تأخير تقدر بنسبة ١٪ من قيمة هذه الفروق عن كل يوم طبقاً للمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فضلاً عن استحقاقه فوائد التأخير المقررة بالمادة ٢٢٦ من القانون المدني ، لذلك أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان . وبتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٧١ قضت المحكمة بندب خبير لأداء المهمة المبنية بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٩ فبراير سنة ١٩٧٢ بإعادة المأمورية إليه لفحص اعتراضات الطرفين واستكمال مهمته على نحو ما هو وارد بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الأخير عدل الطاعن مبلغ التعويض المطالب به إلى ٨٠٠٠ جنيهاً ، وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بإلزام الشركة بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٠٠ جنيه و بإلزام الهيئة بأن تدفع له مبلغ ٥١٣,٨١٩ جنيهاً . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٤٦٤١ لسنة ٨٩ ق واستأنفته الهيئة العامة بالاستئناف رقم ١٦١ لسنة ٩٠ ق القاهرة وأقامت الشركة العربية المتحدة للملاحة البحرية استئنافاً فرعياً قيد برقم ٣١٥١ لسنة ٩٠ ق القاهرة . وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف رقمى ٤٦٤١ لسنة

٨٩ ق ، ١٦١ لسنة ٩٠ ق حكمت في ٣٠ يناير سنة ١٩٧٤ في الاستئناف رقمي ١٦١ لسنة ٩٠ ق ، و ٣١٥١ لسنة ٩٠ ق برفضها وفي الاستئناف رقم ١٦٤١ لسنة ٨٩ ق بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الشركة العربية للملاحة البحرية بأن تدفع للطاعن مبلغ ألف جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ٢٣ نوفمبر ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أغفل أحد عناصر التعويض عن الفصل التعسفي وهو تعطله عن العمل من تاريخ فصله في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٧ إلى تاريخ صدور الحكم الابتدائي في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٢ ولم يراع في تقديره للتعويض سنة وقت الفصل ، بالإضافة إلى أن الحكمين الابتدائي والاستئنافي أوردا في أسبابهما أن أجر الطاعن وعمله قبل فصله يدخلان ضمن عناصر التعويض دون أن يفصح أي منهما عن مقدار هذا الأجر وما إذا كان يشمل المزايا النقدية والعينية التي كان يتقاضاها بجانب أجره الأصلي كبديل الغذاء والملابس والأجر الإضافي ونوع العمل الذي كان يقوم به وطبيعته وما إذا كان يمكنه الحصول على عمل آخر مثله ، كذلك فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أخطأ إذ أخذ في الاعتبار عند تقدير التعويض أن الطاعن قد تقرر له معاش طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية بما مؤداه أن الحكم أدخل المعاش ضمن عناصر تقدير التعويض عن الفصل التعسفي ، في حين أن كلاهما مستقل عن الآخر لأن مصدر التعويض عن الفصل التعسفي هو خطأ صاحب العمل ويلتزم به ويقدر هذا التعويض بقيمة الضرر الذي أصاب العامل من جراء الفصل بينما يقدر المعاش وفقاً لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية وتلتزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية به ، بما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كان الحكم الابتدائي قد أورد في ملوناته أن الطاعن كان يعمل كهربائياً على إحدى سفن الشركة المطعون ضدها وانتهى في قضائه إلى أن فصل الطاعن كان تعسفياً ، عرض لتقدير قيمة التعويض عن هذا الفصل بقوله : « وإذ نال المدعى ضرر نتيجة هذا الفصل يتمثل في فقد مورد رزقه في معيشته وما سببه له من جهد في سبيل الحصول على عمل آخر ولم يحصل عليه بعد وعجز بمقدار ٨٠٪ فإن المحكمة تقدر هذا الضرر بمبلغ ٥٠ جنياً وذلك أخذاً في الاعتبار أن المدعى قد قرر له معاش طبقاً للقانون من هيئة التأمينات وظروف فصل المدعى ومقدار أجره ونوع عمله إعمالاً لمفهوم المادة ٧٢ ق رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ » .

وكان الحكم المطعون فيه إذ اقتصر على تعديل مبلغ التعويض قد أسس ذلك على قوله : « وحيث أنه بالنسبة لتقدير قيمة التعويض فترى هذه المحكمة تقديره بمبلغ ألف جنيه نظراً لظروف حالته الصحية والاجتماعية ونوع العمل الذي كان يقوم به وصعوبة حصوله على عمل آخر ... » ، وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم الابتدائي والاستئناف أن محكمة الموضوع وهي بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد استظهرت من أوراق الدعوى ومستنداتها وظروفها وملابساتها نوع العمل الذي كان يباشره الطاعن لدى الشركة المطعون ضدها وأجره وظروف فسخ العقد المبرم بينهما وصعوبة حصول الطاعن على عمل آخر وتولت بذلك تحديد مقدار التعويض الذي رأت أن الطاعن يستحقه على ضوء هذه العوامل مجتمعة ، وكان تقدير التعويض متى قامت أسبابه هو من سلطة قاضي الموضوع دون معقب عليه فيه ، وطالما أن الأسباب التي أوردها المحكمة في هذا الصدد سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها في قضائها فإن ما ينعاه الطاعن في شأن تقدير التعويض لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة ..

ولا ينال من ذلك أن محكمة الموضوع راعت في تقديرها للتعويض المعاش الذي تقرر للطاعن طبقاً للقانون التأمينات الاجتماعية - نتيجة إصابة العمل - ذلك لأن الغاية من التعويض هي جبر الضرر متكافئاً معه وغير زائد عليه .

لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه . وفي بيان الوجه الأول يقول أن خبير الدعوى الذي عول على تقريره الحكم المطعون فيه أخطأ إذ قام بحساب معاشه وفقاً للمادة ٢٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي لا تخص حالته لأنها لا تطبق إلا عند حساب المعاش في حالات العجز الكامل المستديم ، وقد كان يتعين بحساب معاشه وفقاً للمادة ٧٦ من هذا القانون ، كما أخطأ الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه عندما سائر تقرير الخبير بشأن حساب أجره الشهري في الشهور الأخيرة من السنة السابقة على فصله بواقع ١٩,٦٠٠ ج وحساب أجره الشهري في الشهور الأربعة الأولى من تلك السنة بواقع ٢٨ ج في حين أن انخفاض أجره في الشهور الثمانية السابقة على فصله كان بسبب مرضه وتقاضيه ٧٠٪ من مرتبه ، وكان يتعين حساب معاشه على أساس المرتب كاملاً لا بمقدار ما صرف له منه . وفي بيان الوجه الثاني يقول الطاعن أن الحكم خالف القانون عندما رفض طلب الفوائد التأخيرية عن متجمد فروق المعاش المستحق له بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٩ حتى السداد طبقاً لحكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني . وفي بيان الوجه الثالث يقول أن الحكم أيد قضاء الحكم الابتدائي في رفض طلب إلزام الهيئة المطعون ضدها بتعويض عن التأخير في صرف مستحقاته بمقداره ١٪ من قيمتها عن كل يوم طبقاً للمادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ استناداً إلى أن الطاعن لم يقدم طلباً للهيئة أو للشركة المطعون ضدها لصرف هذه المستحقات مع أنه تقدم بطلب للشركة لصرف مستحقاته عن الإصابة فور عودته من الخارج لكنها تراخت في بحث هذا الطلب ولم تخطر الهيئة به إلا في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٧ بعد مضي أكثر من خمس سنوات على حدوث إصابته وتأيد ذلك بما هو ثابت بتقرير الخبير من أنه قدم إليه طلباً موقفاً من الوظيفة المختصة بالشركة يفيد أن الطلب الذي كان قد تقدم به

سابقاً قد فقد ، هذا فضلاً عن استحقاقه هذه الغرامة عن الفروق المستحقة له بين قيمة المعاش المقضى به والمعاش الذى سبق أن قرره الهيئة له بما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث أن النعى فى وجهه الأول مردود بأن البين من استقرار أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه أفرد الباب الرابع منه لتأمين إصابات العمل بينما خصص الباب السابع لتأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ، ولما كان الثابت فى الدعوى أن الطاعن أصيب بإصابة عمل تخلف لديه عنها عجز مستديم قدرت نسبته بـ ٨٠٪ ومن ثم فهو عجز جزئى مستديم ويجرى حساب معاش المؤمن عليه وفقاً للمادة ٢٨ بالفصل الثانى من الباب الرابع من قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه بما يوازى نسبة ذلك العجز من معاش العجز الكامل المستديم المنصوص عليه بالمادة ٢٧ منه لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٢٧ المذكورة على أنه : « إذا نشأ عن الإصابة عجز كامل أمستديم أو وفاة ، سوى المعاش على أساس ٨٠٪ من متوسط الأجر فى السنة الأخيرة أو خلال مدة الاشتراك فى التأمين إن قلت عن ذلك . » مفاده أن متوسط الأجر فى السنة الأخيرة الذى يجرى على أساسه حساب المعاش هو متوسط المبالغ التى تقاضاه المؤمن عليه فعلاً بوصفها أجراً فى خلال هذه الفترة ، وإذا كان الثابت فى الدعوى أن ما تقاضاه الطاعن فى الثمانية الأشهر الأخيرة من السنة السابقة على فصله يعادل ٧٠٪ من مرتبه طبقاً لما يقرره نظام العاملين التابع له فى حالة المرض فإن الحكم المطعون فيه إذ عول على ما انتهى إليه الخبير من تقرير معاش الطاعن طبقاً لأحكام المادتين ٢٧ ، ٢٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الواجب التطبيق على أساس متوسط الأجر الفعلى الذى تقاضاه فى السنة الأخيرة يكون قد أصاب صحيح القانون . والنعى بالوجه الثانى فى غير محله ، ذلك لأنه لما كان الشارع قد تغيا لقانون التأمينات الاجتماعية تحقيق الضمان الاجتماعى دون ارتباط بالقواعد العامة فى المسئولية أو بالأركان والأسس القانونية التى يقوم عليها التأمين الخاص فقد ألزم الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالحقوق التأمينية

للمؤمن عليه المصاب بإصابة عمل أيا كان المتسبب في الإصابة ، ومن ثم فقد حصر مسئولية الهيئة فيما يقرر قانون التأمينات الاجتماعية في هذا الصدد وحظر في المادة ٤١ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية المقابلة للمادة ٤٧ من القانون السابق رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على المصاب التمسك ضد الهيئة فيما يتعلق بإصابات العمل بأي قانون آخر خلاف هذا القانون ، مما مؤداه أنه لا يجوز للمصاب بإصابة عمل أن يطالب الهيئة بأي مبالغ تستحق له بسبب إصابة العمل بالاستناد إلى أي قانون آخر سواء أكانت قد استحققت له بسبب الإصابة ذاتها أم بسبب التأخير في الوفاء بها لما كان ذلك فإن مطالبة الطاعن الهيئة بفوائد التأخير على سند من حكم المادة ٢٢٦ من القانون المدني تصبح غير جائزة ، وإذ قضى الحكم برفضها فإنه يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون ، ويكون النعي بهذا الوجه في غير محله . والنعي بالوجه الثالث غير مقبول ذلك لأن الطاعن لم يقدم ما يؤيد ادعاءه بتقديم الطلب الذي أشار إليه في وجه النعي ومن ثم يكون النعي بهذا الوجه بغير دليل :

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن :

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كير ، وعضوية السادة المستشارين : عاصم المرافى ، صلاح عبد العظيم ، سيد عبد الباقى والدكتور أحمد حسنى .

(٦٢)

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٣ القضائية .

(١ ، ٢) اعلان « الاعلان بالبريد » . بريد . ضرائب .

(١) إجراءات الإعلان بربط الضريبة . إختلافها عن إجراءات الإعلان فى قانون المرافعات .
لائحة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة .

(٢) إغفال موزع البريد إثبات صفة من تسلم خطاب مصلحة الضرائب . عدم اعتداد الحكم بهذا الإعلان . صحيح . كشف تحريات المباحث عن أن من تسلم الإعلان تابع للممول .
لا أثر له . علة ذلك .

١ - مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع إجراءات خاصة لإعلان الممول بربط الضريبة وهى إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها فى قانون المرافعات ، فجعل الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول بإخطاره بربط الضريبة بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول فى قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ، ووضع الإجراءات التى فرض على عامل البريد إتباعها فى خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكرن حجة عليهم فى الآثار المترتبة عليها ، بأن نص فى المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة فى سنة ١٩٦٣ على أن « المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسله إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك ، فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب ينطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بأبند ٢٥٨ » ونص فى البند ٢٥٨ على أن :

« المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم ، وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصحابه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم » وذلك تمثيلاً مع قانون المرافعات ، ومفاد ذلك أن تعليمات البريد قد أوجبت على موزع البريد بالنسبة للمراسلات الواردة من الضرائب أن يثبت على علم الوصول تحققه من الشخص الذي وقع أمامه في حالة عدم وجود المرسل إليه ..

٢ - إذ كان الثابت من علم الوصول المؤرخ والمرفق بالملف الفردي للمطعون ضده (الممول) أنه موقع من شخص يدعى دون أن يتضمن بياناً للصفة التي تبرر تسليم الخطاب إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا الإعلان في سريان ميعاد الطعن في قرار اللجنة وقضى بناء على ذلك برفض الدفع بعدم قبول الطعن فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من هذا النظر ما ذهبت إليه الطاعنة من أن تحريات المباحث قد أسفرت عن أن موقع علم الوصول تابع للمطعون ضده إذ أنه على فرض صحة هذه التحريات فإنه لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكملة النقص الموجود بورقة الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب قنا قلرت صافي أرباح المطعون ضده عن سنة ١٩٦٦ من نشاطه في المقاولات واستغلال ماكينته رى بمبلغ ١٠٧٩ جنيه و ٣٠٨ مليم وأخطرته بالنموذج رقم ١٩ ضرائب وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٦٩

بقبول الطعن وبالتحديد صافي أرباح المطعون ضده عن سنة النزاع بمبلغ ٥٧٨ ج وباعتماد الشركة القائمة بينه وبين آخرين ، فقد أقام الدعوى رقم ٦٢ لسنة ٦٩ كلى ضرائب قنا ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار . دفعت المصلحة الطاعنة بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد . وبتاريخ ٢٤ مارس ١٩٧١ قضت محكمة قنا الابتدائية برفض الدفع وقبول الطعن شكلاً وندبت خبيراً لبيان صافي أرباح المطعون ضده سنة النزاع وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٧٢ بتعديل القرار المطعون فيه واعتبار أرباح المطعون ضده مبلغ ٣٨٩ ج . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣ لسنة ٤٧ ق طالبة إلغاءه والحكم أصلياً بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد واحتياطياً برفض الطعن وتأيد القرار المطعون فيه وبتاريخ ٢٠ ديسمبر حكمت محكمة استئناف أسوط بتأييد الحكم المستأنف طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول أنه لا يشترط طبقاً للمادة ٢٥٨ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ - فيمن يتسلم الإخطارات الضريبية في حالة غياب المرسل إليه أن يكون نائباً عنه بالمعنى المقصود بالنيابة في القانون المدني ، وإنما يكفي أن يكون خادماً أو قريباً أو صهرًا يقيم معه ، ولما كان علم الوصول موقعاً بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٩ ممن يدعى سيد هاشم محمود - الذي أسفرت تحريات المباحث عن أنه يعمل سائقاً لدى المطعون ضده - وكان الطعن قد رفع في ٢١ أبريل سنة ١٩٦٩ فإنه يكون غير مقبول لرفعه بعد الميعاد إعمالاً لنص المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه تأسيساً على اشتراط توافر النيابة القانونية فيمن

يتسلم الإخطار في حالة غياب المرسل إليه ورتب على ذلك قضاءه برغض الدفع بعدم قبول الطعن وعدم سريان ميعاد الطعن في حق هذا الأخير فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا التعمي غير سديد ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع إجراءات خاصة لإعلان الممول بربط الضريبة وهي إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، فجعل الإعلان المرسل من الأمور إلى الممول بإخطاره بربط الضريبة بخطاب وصي عليه مصحوباً بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يشأ أن يقيد الأمور بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات وعمل على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ، ووضع الإجراءات التي فرض على عامل البريد اتباعها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها ، بأن نص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن : « المراسلات تسلم بموجب إيصال إلى المرسلة إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك ، فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ » . ونص في البند ٢٥٨ على أن : « المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم ، وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه أو أصدقائه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم » وذلك تمسكاً مع قانون المرافعات ، ومفاد ذلك أن تعليمات البريد قد أوجبت على موزع البريد بالنسبة للمراسلات الواردة من الضرائب أن يثبت على علم الوصول تحققه من الشخص الذي وقع أمامه في حالة عدم وجود المرسل إليه ، لما كان ذلك وكان الثابت من علم الوصول المؤرخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٩ والمرفق

بالملف الفردى للمطعون ضده (الممول) أنه موقع من شخص يدعى سيد هاشم محمود دون أن يتضمن بياناً للصفة التي تبرر تسليم الخطاب إليه فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا الإعلان في سريان ميعاد الطعن في قرار اللجنة وقضى بناء على ذلك برفض الدفع بعدم قبول الطعن فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا يغير من هذا النظر ما ذهبت إليه الطاعنة من أن تحريات المباحث قد أسفرت عن أن موقع علم الوصول تابع للمطعون ضده إذ أنه على فرض صحة هذه التحريات فإنه لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكملة النقص الموجود بورقة الإعلان بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها .

وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨١

المؤلفة من السيد المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كير ، وعضوية السادة المستشارين : حاصم المرافى ، صلاح عبد النظيم ، سيد عبد الباقي و دكتور أحمد حنى .

(٦٣)

الطعن رقم ٤٢٤ ٤٢٦ لسنة ٤٣ القضائية .

(١) نقض « الاختصاص فى الطعن » .

الاختصاص فى الطعن . شرطه .

(٢ ، ٣ ، ٤) حكم « تسبيب الحكم » .

(٢) إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب حكم آخر صدر فى ذات الدعوى . لا عيب . شرط ذلك .

(٣) إغفال الحكم ذكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها . إكتفاؤه بالإشارة إليها . لا عيب .

(٤) إستناد الحكم المطعون فيه إلى ما تقرر فى حكم محكمة أول درجة بتدب غير من قضاء قطعى . كفاية الإشارة إلى ما ورد به دون إيراد نصه .

(٥) دفع . حكم « حجية الحكم » . نظام عام . قوة . الامر المقضى .

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

(٦) حكم « الطعن فى الحكم » . قوة الامر المقضى . خبرة .

الحكم الصادر بتدب غير . فصله فى أسبابه فى دين مصلحة الضرائب الواجب خصمه من دين الطاعن . حيازته قوة الأمر المقضى - لعدم الطعن عليه طبقاً لنص المادة ٣٧٨ من أوضاع سابق النى على الحكم المطعون فيه التزاه بذلك . لا أساس له .

(٧) فوائد .

حظر تقاضى فوائد على متجهد الفوائد . منع تجاوزها لرأس المال كله وليس ما يتبقى منه .

١ - لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم ، وإذ كان الحكم لم يتضد للطعون ضدهما بشيء وأسس الطاعنون طعنهم على أسباب لا تعلق لها بهما ، فيكون إختصاصهما في الطعن غير مقبول .

٢ - لا تريب على المحكمة إن هي أحالت على أسباب حكم آخر صدر في ذات الدعوى بين نفس الخصوم وأودع ملفها وأصبح من ضمن مستنداتها وعنصرأ من عناصر الإثبات فيها يتناضل الخصوم في دلالة .

٣ - لا يعيب الحكم إغفال ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها ما دلت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم بما يكفي معه مجرد الإشارة إليها .

٤ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى ما ورد بحكم محكمة أول درجة الصادر بجلسة - بتدب خير - وهو صادر بين نفس الخصوم ومودع ملف الدعوى كمستند من مستنداتها وعنصرأ من عناصر الإثبات فيها فإنه يكفي الحكم المطعون فيه الإشارة إلى ما ورد بذلك الحكم الابتدائي تدليلا على قضائه القطعي فيما تناضل فيه الخصوم بشأن أحقية المطعون ضدهم الأربعة في خصم كل المبالغ المستحقة للضرائب وقلدها من الدين المستحق للطاعن قبلهم دون ذكر نص ما ورد به .

٥ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وعلة ذلك إحترام حجية الحكم السابق صدوره في نفس الدعوى ، وهذه الحجية أجدر بالاحترام وأكثر اتصالا بالنظام

العام من أى أمر آخر يترتب عليه إهدارها تأييد المنازعات وعدم استقرار الحقوق لأصحابها .

٦ - قضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده ، وإنما هو ذلك القول الفصل فى النزاع أو فى بنود منه أيا كان موضعه سواء كان فى المنطوق أو فى الأسباب دون أن يغير من ذلك أن ينتهى الحكم فيه إلى ندب خبير ما دامت أسبابه قد تضمنت الفصل فى النزاع الذى دار بين الطرفين بعد مناقشة حجج الخصوم وإسناد كل منهما ، لما كان ذلك وكان الثابت من معونات الحكم الصادر بجلسته ... - بנדب خبير - أنه تصدى فى أسبابه لما تناضل فيه الطاعن والمطعون ضدهم الأربعة الأول فى شأن دين مصلحة الضرائب الواجب خصمه من دين الطاعن وحسمه بقضاء حاز قوة الأمر المقضى - لعدم الطعن عليه طبقاً للمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذى صدر فى ظله - انتهى فيه إلى حق المطعون ضدهم الأربعة الأول فى الخصم كل المبلغ المستحق لهذه المصلحة ، باعتبار أن هذا القضاء هو مقتضى نص البند السابع من عقد الاتفاق المؤرخ ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه بقوة الأمر المقضى لقضاء الحكم الصادر - بנדب الخبير - فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

٧ - النص فى المادة ٢٣٢ من القانون المدنى على أنه : « لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ولا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال » .. يدل على أن رأس المال المقصود بهذا النص هو رأس المال كله وليس ما يبقى منه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعنين - فى حدود ما يقتضيه الفصل فيهما - تتحصل فى أن بنك مصر الطاعن فى الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق أقام الدعوى رقم ٤٣٦٨ لسنة ١٩٥٩ تجارى كلى القاهرة - التى قيدت أخيراً مع الدعوى رقم ١٧٠٣ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى القاهرة التى ضمت إليها رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٠ تجارى كلى القاهرة طالباً الحكم بإلزام المطعون ضدهم - الطاعنين فى الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق متضامين بأن يؤدوا له مبلغ ١٠٨١٧,٦٢٠ جنيه وفوائده الاتفاقية بواقع ٧٪ سنوياً من ١ أغسطس ١٩٥٩ تاريخ استحقاقه حتى السداد ، استناداً إلى أن الشركة الشرقية للسينما تنازلت له بموجب اتفاق مؤرخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ عن ١٥٠٠٠ جنيه تبقى لها من ثمن دارى سينما اشترىها المطعون ضدهم منها ، ثم تعهدوا بموجب اتفاق مؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بسداد هذا المبلغ له على أقساط شهرية تبدأ من أول يوليو سنة ١٩٥٧ وتنتهى فى أكتوبر ١٩٦٠ مع الفوائد بواقع ٧٪ إلا أنهم تأخروا فى سداد الأقساط فى مواعييدها فاستحق عليهم المبلغ المطالب به . وبتاريخ ١٥ فبراير ١٩٦٧ قضت محكمة أول درجة بإلزام المطعون ضدهم متضامين بأن يدفعوا للبنك الطاعن مبلغ ١٣١٨٠,٧١٨ ج وفوائده الاتفاقية بواقع ٧٪ سنوياً من تاريخ الاستحقاق الحاصل فى ١ نوفمبر سنة ١٩٦٤ حتى السداد . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٢ لسنة ٨٤ ق . وبتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٧٣ حكمت محكمة استئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف بإلزام المستأنفين متضامين بأن يدفعوا للبنك المستأنف عليه الأول ٤٧٥٧,٢٧٦ ج والفوائد بواقع ٧٪ سنوياً من ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ حتى تمام السداد . طعن البنك المستأنف عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق ، كما طعن المستأنفون بطريق النقض

وقيد طعنهم برقم ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق ، وقدمت النيابة العامة مذكرة في كل من الطعنين دفعت فيهما بعدم قبولهما بالنسبة (للمطعون ضدهما الخامس والسادس في الطعن الأول والثاني والثالث في الطعن الثاني) وبرفضهما موضوعاً ، وإذ عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة ، حددت جلسة لنظرهما وفيها أمرت المحكمة بضمهما للفصل فيهما بحكم واحد والزمّت النيابة رأياً ، وحيث أن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن المطعون ضدهما الخامس والسادس في الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق (المطعون ضدهما الثاني والثالث في الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق) لم يقض لهما بشيء ولم تتعلق أسباب الطعنين بهما .

وحيث أن هذا الدفع شديد ذلك أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصماً للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن يكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم ، وإذ كان الحكم لم يقض للمطعون ضدهما محل هذا الدفع بشيء وأمس الطاعنون طعنهم على أسباب لا تتعلق لها بهما ، يكون اختصاصهما في الطعنين غير مقبول .

وحيث أن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .
أولاً - عن الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٤٣ ق :

وحيث إن هذا الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم إذ ذهب إلى أن حكم محكمة أول درجة الصادر بجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بنذب خير تضمن قضاء قطعياً حاز قوة الأمر المقضى بحق المطعون ضدهم الأربعة الأول في خصم كل المبالغ المستحقة للضرائب من الدين المستحق للطاعن ، وأن حكمها الصادر بجلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٦٧ قد خالف هذا القضاء ، وأحال في سبيل التدليل على ذلك إلى فقرات من أسباب حكمها الأول وكلف كاتب الجلسة بنقلها إلى أسباب الحكم المطعون فيه فيكون بذلك قد أشرك من لا ولاية له في القضاء في استكمال هذه الأسباب وجعل الحكم قاصراً وغير مكتمل . وخارجاً عن قاعدة الكفاية النهائية للأحكام مما يصمه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك لأنه لا تريب على المحكمة إن هي أحالت على أسباب حكم آخر صطر في ذات الدعوى بين نفس الخصوم وأودع ملفها وأصبح من ضمن مستنداتها وعنصرأ من عناصر الإثبات فيها يتناضل الخصوم في دلالة ، ولا يعيب حكمها إغفال ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها ما دامت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم مما يكفي معه مجرد الإشارة إليها ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استند إلى ما أورد بحكم محكمة أول درجة الصادر بجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ وهو صادر بين نفس الخصوم ومودع ملف الدعوى كمستند من مستنداتها وعنصر من عناصر الإثبات فيها ، فإنه يكفي الحكم المطعون فيه الإشارة إلى ما ورد بذلك الحكم الابتدائي تدليلاً على قضائه القطعي فيما تناضل فيه الخصوم بشأن أحقية المطعون ضدهم الأربعة في خصم كل المبالغ المستحقة للضرائب وقدرها ٨٠٦,٨٨٣ ج من الدين المستحق للطاعن قبلهم دون ذكر نص ما ورد به ، لا يؤثر في ذلك النص فيه على نقل ما يتعلق بهذا القضاء القطعي من أسباب الحكم الصادر بجلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ إذ أن هذا النص لا يخرج في مضمونه عن الإشارة إلى أسباب هذا الحكم في شأن هذا القضاء ، ولا يشكل إشراكاً لكاتب الجلسة في استكمال أسباب الحكم المطعون فيه ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى النعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أخذ بسبب أساسه بطلان الحكم الابتدائي الصادر بجلسة ١٥ فبراير سنة ١٩٦٧ لخروجه على قوة الأمر المقضي التي نسبها المطعون ضدهم الأربعة الأول إلى بعض أسباب الحكم التمهيدى الصادر منها بجلسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ ، وإذ كانت صحيفة الاستئناف قد خلت من هذا السبب ، وأبدى لأول مرة في مذكرة قدمت لمحكمة الاستئناف فإنه يعد سبباً جديداً لا يجوز إبداءه أمامها وإذ بنى الحكم المطعون فيه قضاؤه على هذا السبب فإنه يكون مشوباً بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن الترفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . وعلة ذلك احترام حجية الحكم السابق صلوره في نفس الدعوى ، وهذه الحجة أجدر بالاحترام وأكثر اتصالا بالنظام العام من أى أمر آخر يترتب على إهدارها تأييد المتازعات وعدم استقرار الحقوق لأصحابها ، ومن ثم فلا يجدى الطاعن عدم تمسك المطعون ضدهم بقوة الأمر المقضى للحكم الصادر بجلسته ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بصحيفة الاستئناف وتمسكهم به في مذكرة قدمت بعد ذلك أمام محكمة الاستئناف ويكون النعي بهذا السبب على غير سند .

وحيث أن حاصل النعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم خطأ في فهم منطوق الحكم الصادر بجلسته ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ الذي جاء صريحا وواضح الدلالة في قصد استئزال المبالغ التي يثبت أن المطعون ضدهم الأربعة الأول قد سددها فعلا لمصلحة الضرائب من الدين المستحق للبنك الطاعن ، وهو ما أكدته الحكم الصادر بجلسته ١٥ فبراير سنة ١٩٦٧ ، مما يمنع معه الاستناد إلى أسباب الحكم الأول ، والمطلوب الصريح للبند السابع من عقد اتفاه مع المطعون ضدهم المذكورين بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ، على التزامه بالضرائب بمحد أقصى قدره ٣٤١٠,٧٢٦ ج مما لا يصح معه تمسكهم بحق الحبس ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وخلص إلى أحقية المطعون ضدهم في خصم كل المبالغ المستحقة للضرائب وقلدها ٦٨٨٣,٨٠٦ جنيه من الدين المستحق للطاعن قبلهم ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي غير سديد ذلك أن قضاء المحكمة ليس هو منطوق الحكم وحده وإنما هو ذلك القول الفصل في النزاع أو في جزء منه أيا كان موضعه سواء كان في المنطوق أو في الأسباب دون أن يغير من ذلك أن ينهى الحكم فيه إلى تلب خبير ما دامت أسبابه قد تضمنت الفصل في النزاع الذي

دار بين الطرفين بعد مناقشة حجج وأسانيد كل منهما ، لما كان ذلك وكان
الثابت من مدونات الحكم الصادر بجلسته ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ - المقدم
صورته الرسمية في الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق المضموم لهذا الطعن -
أنه قد تصدى في أسبابه لما تناضل فيه الطاعن والمطعون ضدهم الأربعة الأول
في شأن دين مصلحة الضرائب الواجب خصمه من دين الطاعن وحسمه
بقضاء قطعي حاز قوة الأمر المقضي - لعدم الطعن عليه طبقاً للمادة ٣٧٨ من
قانون المرافعات السابق الذي صدر في ظله - انتهى فيه إلى حق المطعون ضدهم
الأربعة الأول في خصم كل المبلغ المستحق لهذه المصلحة ، باعتبار أن هذا
القضاء هو مقتضى نص البند السابع من عقد الاتفاق المؤرخ ٣١ ديسمبر ١٩٧٥
وإذا التزم الحكم المطعون فيه بقوة الأمر المقضي لقضاء الحكم الصادر بجلسته
٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٢ في هذا الصدد ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون
على غير أساس .

ثانياً - عن الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق :

وحيث إن هذا النعي أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بها على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقولون
أن صافي مديونيتهم للبنك المطعون ضده الأول مبلغ ١٧٨٢,١٩٤ جنيه فقط
لأن جملة الدين المحال له من الشركة الشرقية للسينا ١٥٠٠٠ جنيه يستزل
منه مبلغ ٦٨٨٣,٨٠٦ جنيه - قيمة الضرائب المستحقة على الشركة المحيلة
والتي انتهى الحكم المطعون فيه إلى وجوب خصمها بالكامل من هذا الدين ،
أخذاً بقوة الأمر المقضي للحكم الصادر من محكمة أول درجة بجلسته ٢٨ نوفمبر
سنة ١٩٦٢ - ومبلغ ٦٣٣٤ جنيه سدوده للبنك وإذا كان لا يجوز تقاضي
فوائد على متجمد الفوائد ، ولا أن تزيد الفوائد على رصيد الدين ، إعمالاً
لنص المادة ٢٣٢ من القانون المدني فإن المبلغ المستحق للبنك هو ٣٥٦٤,٣٨٨
منه مبلغ ١٨٧٢,١٩٤ جنيه رصيد الدين + ١٨٧٢,١٩٤ جنيه مثله كحد أقصى
لفوائده ، غير أن الحكم اعتمد تقرير المحير الذي جرى على خلاف ذلك

وقضى للبنك بمبلغ ٢٧٦,٤٧٥٧ جنيه حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بخلاف ما يستجد من الفوائد بواقع ٧٪ حتى تاريخ السداد، كما احتسب ما احتسبه ذلك الخبير من فوائد للبنك عن مبلغ الـ ٦٨٨٣,٨٠٦ جنيه الذي تبين استحقاقه لمصلحة الأموال المقررة التي اتفقت في شأنه مع الطاعنين ولم تتنازل عنه لأحد من أطراف النزاع، مما لا يجوز معه القضاء لذلك البنك بفوائده التي تعتبر من ملحقاته، وقد أدى به هذا إلى القضاء للبنك بما لا يستحقه وخالف نص المادة ٢٣٢ / ١ من القانون المدني سالف الإشارة، كما أن الحكم لم يناقش إيصالات السداد المقدمة منهم، والدالة على سدادهم مبلغ الـ ٦٣٣٤ ج سالف البيان. وأخل بذلك بحقهم في الدفاع إذ لو عني بذلك لتغير قضاءه في الدعوى، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الدفاع بما يرتب بطلانه ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أن النص في المادة ٢٣٢ من القانون المدني على أنه: «لا يجوز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد ولا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال» يدل على أن رأس المال المقصود بهذا النص هو رأس المال كله وليس ما يتبقى منه، لما كان ذلك وكان الأصل المقرر أن لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية أن تأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير للأسباب التي أوضحها في تقريره، ما دامت هذه الأسباب مائغة تكفي لحمل الحكم ولا عليه أن هو لم يرد على المستندات التي يقدمها الخصوم، لأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجج الخصوم وترد عليها استقلالاً إذ حسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب مائغة تكفي لحمله لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة، وكان الثابت من مطالعة تقرير الخبير الذي اعتمده الحكم المطعون فيه وأمس عليه قضاءه أنه احتسب الفوائد على أساس ٧٪ اعتباراً من ١ يوليو سنة ١٩٥٧ تاريخ حوالة الحق للبنك المطعون ضده الأول، ولم يحتسب فوائد على متجمد الفوائد وأن رأس

المال المحال للبنك بعد استنزال دين الضرائب هو مبلغ ٨١١٦,١٩٤ جنيه وأن مجموع القوائد المقضى بها من ١ يوليو سنة ١٩٥٧ حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٤ تاريخ إيداع الخبر لتقريره هو مبلغ ٢٦٤١,٠٨١ جنيه فقط ، وأن الخبر لم يحتسب فوائد على الضرائب المستحقة لمصلحة الضرائب من ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٩ تاريخ موافقتها على تحصيل هذا المبلغ من الطاعنين مباشرة وبحث كل ما سددته الطاعنون من مبالغ لحساب البنك المطعون ضده الأول ، واستنزل من المديونية كل مبلغ في حينه ، واحتسب القوائد على المتبقى من رأس المال في حينه ، فإن الحكم إذ أخذ بالنتيجة التي انتهى إليها الخبر لهذه الأسباب التي أوضحها في تقريره ، وهي أسباب سائغة تكفي لحمله وليس فيها مخالفة للقانون يكون النعي عليه بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع على غير أساس .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كبره ، وعضوية المادة
المستشارين صلاح عبد العظيم ، سيد عبد الباقي ، الدكتور أحمد حنى و حافظ العلى .

(٦٤)

الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٥ القضائية .

(١) نقض « الاختصاص فى الطعن » .

الإختصاص فى الطعن بالنقض . مناطه .

(٢) خبرة . حكم .

إدخال خصم فى الدعوى بعد إيداع الخبير تقريره فيها . القضاء ضده إستناداً إلى هذا التقرير .
خطأ . علة ذلك .

١ - المناط فى توجيه الطعن إلى خصم معين ، أن يكون للطاعن مصلحة فى اختصاصه ، بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أى منهما الآخر فى طلباته ، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه - أن المطعون ضدهم عدا الأول اختصاصوا أمام محكمة الاستئناف دون أن توجه إليهم طلبات ، وكان موقفهم فى الخصومة سليماً ، ولم تصدر عنهم منازعة ولم يثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو عليهم بشىء ، فإن اختصاصهم فى الطعن المائل يكون غير مقبول .

٢ - المناط فى اتخاذ الحكم من تقرير الخبير دليلاً فى الدعوى أن يكون قد صدر حكم ندب الخبير وياشر مأموريته بين خصوم ممثلين فيها وذلك تمكياً لهم من إيداع دفاعهم وتحقيق الغرض من إجراء الإثبات . ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه - أنه أسس قضاءه بإلزام الطاعنة بالمبلغ المحكوم به على هذا التقرير وحده ولم تكن الشركة الطاعنة مختصة فيها وقت ندب الخبير وتقديم تقريره ومن ثم لا تحتاج الطاعنة بهذا التقرير ، وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد عالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - حسبما بين من الحكم المطعون فيه ومسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٧١ جنوب القاهرة الابتدائية التجارية ضد المرحوم فريد حامد المصرى طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يؤدى له مبلغ ٣٨٢١٥ جنيه والفوائد القانونية وقال شراحاً لدعواه أنه تعاقد معه على القيام بتوريد وتركيب النجارة لعمارات سكنية وقريتين بمنطقة أبيض بالقرب من الإسكندرية بموجب عقود مؤرخة فى ١٥ مارس ١٩٥٩ ، ٢١ ديسمبر ١٩٥٩ ، ٢٨ مايو ١٩٦٠ وقام بالعمل المتفق عليه وتم تسليم العمليات المستندة إليه وبقي له فى ذمته المبلغ المطالب به وقد امتنع المذكور عن دفعه مما دعاه إلى إقامة هذه الدعوى وبعد وفاته اختصم المطعون ضده الأول ورثته وهم باقى المطعون ضدهم بأن يؤدوا له المبلغ المذكور من تركة مورثهم وبتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٠ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لتصفية الحساب بين الطرفين وقدم الخبير تقريره وبتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٩٧٣ أعادت المحكمة المأمورية إلى مكتب الخبراء لمباشرتها بعد دعوة الخصوم وتمكين كل طرف من الرد على مستندات الآخر وبأشر الخبير المأمورية فقرر الحاضر عن باقى المطعون ضدهم أن الورثة غير مسئولين عن هذه الدعوى لأنها نتيجة عمليات قامت بها الشركة الطاعة التى أمتت وهى الخصم الحقيقى فى الدعوى وتبين من قرار تقييمها أن أصولها تزيد على خصومها بما يزيد كثيراً عن المبالغ المدعى بها وطلب إعادة الدعوى إلى المحكمة لتفصل فى المسألة القانونية وأن السبب فى تخلف باقى المطعون ضدهم فى تقديم أى مستند هو أن هذه المستندات جميعها تحت يد الشركة الطاعة المؤتممة ولا سلطان لهم على تلك المستندات حتى يمكن تقديمها للخبير وأودع الخبير تقريره فى ١٥ يوليو سنة ١٩٧٤ والذى انتهى فيه إلى أن المطعون ضده الأول

يستحق قبل باقى المطعون ضدهم مبلغ ١٧٨٢٧,٨١٩ جم وذلك عن العمليات موضوع النزاع وبتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٧٤ قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم بجلسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٧٤ إلا أن الحاضر عن باقى المطعون ضدهم تقدم بطلب إعادة الدعوى إلى المرافعة فقررت المحكمة إعادة الدعوى إلى المرافعة بجلسة ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٤ ليدخل المطعون ضده الأول خصماً فى الدعوى وبصحيفة معلنة للشركة الطاعنة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٤ طلب لزامها وباقى المطعون ضدهم بالمبلغ السالف الذكر باعتبار أن منشأة المرحوم فريد حامد المصرى قد أمت وحلت محلها الشركة الطاعنة وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٧٥ طلب باقى المطعون ضدهم إخراجهم من الدعوى باعتبار أن قرار تقييم منشأة مورثهم تضمن أن الدين المطالب به قد خصص له مبلغ مقابل وأن أصول الشركة تزيد على خصومها بمبلغ ٧٤٤٥٠ جنيه وبنات الجلسة قصر المطعون ضده الأول طلباته على الشركة الطاعنة حسب ما انتهى إليه الخبر فى تقريره وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٧٥ حكمت المحكمة بإلزام الشركة الطاعنة أن تؤدى له مبلغ ١٧٨٢٧,٨١٩ جنيه والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٠ لسنة ٩٢ ق تجارى القاهرة وبتاريخ ٢٩ مايو ١٩٧٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم عدا الأول ، وطلبت رفض الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أنه بالنسبة للدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم عدا الأول فهو سديد ، ذلك أن المناط فى توجيه الطعن إلى خصم معين ، أن يكون للطاعن مصلحة فى اختصاصه ، بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أى منهما الآخر فى طلباته ، وإذا كان البين من متون

الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم هذا الأول اختصاصوا أمام محكمة الاستئناف دون أن توجه إليهم طلبات ، وكان موقفهم في الخصومة سلبياً ولم تصدر عنهم منازعة ولم يثبت لهم دفاع ولم يحكم لهم أو عليهم بشيء فإن اختصاصهم في الطعن المائل يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضده الأول .
وحيث أن مما تنهاه الطاعنة بالأسباب الأربعة الأولى على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في القانون والبطلان والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أقام قضاءه بإلزامها بأن تؤدي للمطعون ضده الأول مبلغ ١٧٨٢٧,٨١٩ جنيه على أساس ما انتهى إليه الخبير في تقريره إذ باشر المأمورية قبل اختصاص الشركة الطاعنة وبغير دعوتها للحضور أمامه وإبداء دفاعها وتقديم مستنداتها وقد تمسكت الطاعنة ببطلان أعمال الخبير أمام محكمة الموضوع إلا أنها التفتت عن دفاعها كما أن عدم دعوتها لم يحقق للغاية من إجراء الإثبات فلم تتمكن من إبداء دفاعها وتقديم مستنداتها كما استند الحكم إلى تقرير الخبير الباطل مما يستتبع بطلانه .

وحيث إن هذا النعي سليم ذلك أن المناط في اتخاذ الحكم من تقرير الخبير دليلاً في الدعوى أن يكون قد صدر حكم ندب الخبير وباشر مأموريته بين خصوم محليين فيها وذلك تمكيناً لهم من إبداء دفاعهم وتحقيق الغرض من إجراء الإثبات .

ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه — أنه أسس قضاءه بإلزام الطاعنة بالمبلغ المحكوم به على هذا التقرير وحده ولم تكن الشركة الطاعنة مختصة فيها وقت ندب الخبير وتقديم تقريره ومن ثم لا تحتاج الطاعنة بهذا التقرير ، وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لمبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كيرة ، وعضوية النادة
المستشارين صلاح عبد العظيم ، سيد عبد الباقي، الدكتور أحمد حسي و حافظ السلي .

(٦٥)

الظعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ القضائية .

(١) نقص « السبب المجهل » حكم .

التي يعدم جواز تجزئة كشف الحساب دون بيان فعواه وما هو مطلوب إتمامه أو خصمه
ولا ملهية التجزئة . نعم مجهل . غير مقبول .

(٢) نقص « مالا يعد قصورا » . حكم .

إفقال الحكم الرد على دفاع الطاعة بأنها تمسك دفاتر تجارية منتظمة دون أن تقدمها . لا تقصور .

(٣) عقد « تفسير العقد » . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير المستندات وصيغ العقود بما تراه آراء بمقتضى
المعقدين .

(٤) خبرة . حكم « تسبب الحكم » .

إعتداد الحكم بتقرير الخير . إيراد الخير بتقريرات زائدة لا تأثير لها على النتيجة التي
انتهى إليها . لا عيب .

(٥) إثبات « العرف » . العادة التجارية .

العرف أو العادة التجارية . على المدعى بقيامها إثبات وجودها ولذا المتعاقدين قصد الالتزام
بها وإتمامها .

(٦) حكم . دعوى « تقديم مذكرات ومستندات » .

إيداع الخصم بملف الدعوى مستنداً في غير جلسات المرافعة . إشارته إليه في مذكرة تالية
سلمت صورتها لخصم الآخر . التي على الحكم بالبطلان لا محل له . حلة ذلك . إتاحة المحكمة
الفرصة للرد .

(٧) خبرة . محكمة الموضوع .

عدم إلزام محكمة الموضوع بتعيين خير آخر في الدعوى . حلة ذلك . لمحكمة أن تأخذ
بتقرير الخير محسولاً على أسباب دون أن ترد استطلاعاً على الظهور الموجبة إليه .

١ - إذ كانت الطاعنة قد اكتفت بالقول بعدم تجزئة بيانات كشف الحساب المؤرخ ووجوب الأخذ بجميع بياناته من دائنية ومديونية ولم تبين فحوى هذا الكشف وما به من دائنية ومديونية ولا ما تطلب إضافته أو خصمه منها ولا ماهية التجزئة التي لحقت الحساب الذي تضمنه حتى يتسنى الرقوف على مدى صحة ما تمحذى به ولا يغنى عن ذلك الإحالة المحملة على ما حوته المذكرة المقدمة منها لمحكمة الدرجة الثانية فإن نعيها هذا يكون مجهلاً . ومن ثم فهو غير مقبول ..

٢ - إذ كان الين من الأوراق أن الطاعنة قصرت دفاعها على مجرد القول بأنها تمسك دفاتر تجارية منتظمة تركز إليها في تصفية حسابها دون أن تقدمها إلى الخبير أو أمام المحكمة ، فلا على المحكمة إن هي التفتت عن دفاع الطاعنة العارى عن الدليل .

٣ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير المستندات وصيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين ، وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة الورقة تحمل المعنى الذي حصلته محكمة الموضوع .

٤ - إذ كان الخبير قد أورد أن الطاعنة لم تقدم ما يدل على حدوث التأخير وهو يكفى وحده لحمل النتيجة التي انتهى إليها فإنه لا يعيبه ما يكون قد استطرده إليه بعدئذ من ذكر أنه لم يحصل إنذار أو طلب سرعة إنهاء الأعمال لأن ذلك من قبيل التزيد الذي يستقيم التقرير بدونه وليس من شأنه أن يغير من الأساس الذي أقام عليه نتيجته .

٥ - على من يدعى قيام العرف أو العادة التجارية إثبات وجودها ، وإثبات أن المتعاقدين كليهما قصدا الالتزام بها واتباعها .

٦ - النص في المادة ١٦٨ من تقنين المرافعات على أن لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيله إلا بحضور خصمه ، أو أن

تقبل أوراقاً من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها إلا كان العمل باطلاً . والنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من ذات القانون على أن « ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء » يدل على أن الشارع رأى حماية لحق الدفاع منع المحكمة من الاستماع أثناء المداولة لأحد الخصوم أو وكيله في غيبة خصمه ومن قبول مستندات أو مذكرات من أحدهم دون إطلاع الخصم الآخر عليها ورتب على مخالفة ذلك البطلان وإذا ثبت تحقق الغاية التي قصد الشارع إلى تحقيقها من خلال الواقعة المعروضة رغم تخلف هذا الشكل أو البيان ، فإن من التمسك بالشكليات القضاء بالبطلان . فإذا كان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦ المودعة من الطاعنة أن طرفي الخصومة حضرا بتلك الجلسة وقدم كل منهما مذكرة بدفاعه سلمت صورتها للآخر وتضمنت مذكرة المطعون ضده - المودعة صورة رسمية منها بملف الطعن - الإشارة إلى فحوى الشهادة الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات الاجتماعية بعدم وجود مستحقات على المطعون ضده قبل الهيئة والتي قدمها بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٦ والمعلقة تحت رقم ١٥ دوسيه ، وكان مفاد ذلك أن الطاعنة قد أحيطت علماً بإيداع هذا المستند وأتيحت لها فرصة الرد على ما جاء بمذكرة المطعون ضده في خصوصه وذلك بتصريح من المحكمة بتقديم المذكرات خلال أسبوع من حيز الدعوى للحكم بجلسة ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧٦ وقد كان في مكتبة الطاعنة أن تتقدم بما قد يعن لها من دفاع خاصة وقد مد أجل الحكم إدارياً إلى جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٦ دون أن تطلب من المحكمة فتح باب المرافعة فإنه لا يعاب على المحكمة إن هي عولت في قضائها على هذا المستند المطروح في الدعوى إذ قد أتيحت للطاعنة فرصة للرد عليه وبذلك تحققت الغاية التي قصدها الشارع بإطلاع الخصم على ما يقدمه خصمه من دفاع أو أوراق أو مذكرات مع تمكنه من الرد عليه فإن النعي على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٧- مؤدى نص المادة ١٥٤ من تقنين الإثبات أن تعيين خبير أو ثلاثة خبراء إنما هو رخصة منحها الشارع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم استعمالها ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الخبير الذى عينته فى الدعوى ولم تر لزوماً لتعيين خبير آخر فلا رقيب عليها فى ذلك . ومتى رأت محكمة الموضوع الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالاً على الطعون التى وجهت إليه إذ فى أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة، وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٧١ تجارى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ ٦٥٧,١٤٥,٣٤٤ جنيه وفوائده بواقع ٥٪ وقال شرحاً لدعواه أنه خلال السنوات ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ اتفق مع شركة مصر لمقاولات المباني العامة التى أصبحت بعد التأميم الشركة الطاعنة - على توريد وتركيب أعمال النجارة الخاصة بعدد من عمليات البناء وقام بتنفيذ جميع أعماله وسلمت إلى الجهات المختصة ، وإذ ما طلت الطاعنة فى تسليمه قيمة ما يستحقه عن هذه الأعمال ، فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة الذكر وبتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٠ حكمت المحكمة بئدب مكتب خبراء وزارة العدل لتصفية الحساب بين الطرفين وبورود تقرير الخبير عدل المطعون ضده طلباته إلى المطالبة بمبلغ ٣٢٦,٣٠٦,٣٥٣ جنيه وبتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٧٣ حكمت المحكمة بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له المبلغ المطلوب . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٠ لسنة ٩٠ ق

القاهرة بتاريخ ٣١ يناير ١٩٧٤ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لفحص الاعتراضات التي وجهتها الطاعنة وبورود التقرير الأخير. حكمت المحكمة بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٦ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ٤٠٩,٤١٦,٣١١ جنيه والفوائد بواقع ٥٪ سنوياً اعتباراً من ١١ نوفمبر ١٩٦٩ بالنسبة لمبلغ ٥٧٢,١٢٥,٢٨١ جنيه واعتباراً من ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦ بالنسبة لباقي المبلغ المحكوم به ، طعنت الشركة الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة بالرأى برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وذلك من ثلاث وجوه ، وفي بيان الوجه الأول تقول إن الحكم أقام قضاءه بإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ٤٠٩,٤١٦,٣١١ جنيه استناداً إلى ما جاء بتقرير الخبراء المعين في الدعوى والذي أخذ ببعض تقارير في كشف حساب إجمالي مؤرخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٦٧ موقفاً عليه من أحد العاملين بالشركة الطاعنة ، في حين أن - المطعون ضده قد تمسك بهذا الكشف وأراد أن يستخلص منه دليلاً لنفسه فيجب أن يؤخذ الكشف بجميع مشتملاته أساساً للمحاسبة تطبيقاً لمبدأ عدم تجزئة الإقرار كما طلبت الطاعنة من الخبراء الاطلاع على دفاتر الشركة الطاعنة واتخاذها أساساً للإثبات خاصة أنها دفاتر منتظمة ومعتمدة تطبيقاً لمبدأ حجية الدفاتر التجارية .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول غير سديد ، ذلك أنه متى كانت الطاعنة وقد اكتفت بالقول بعدم جواز تجزئة بيانات كشف الحساب المؤرخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٦ ووجوب الأخذ بجميع بياناته من دائية ومديونية ولم تبين فحوى هذا الكشف وما به من دائية ومديونية ولا ما تطلب إضافته أو خصمه منها ولا ماهية التجزئة التي لحقت الحساب الذي تضمنه حتى

يتسنى الوقوف على مدى صحة ما تتحدى به ولا يغني عن ذلك الإحالة المحملة على ما حوته المذكرة المقدمة منها لمحكمة الدرجة الثانية فإن نعيها هذا يكون مجهولاً ومن ثم فهو غير مقبول .

وحيث أن النعي في شقه الثاني مردود ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن الطاعنة قصرت دفاعها على مجرد القول بأنها تمسك دفاتر تجارية منتظمة تركز إليها في تصفية حسابها دون أن تقدمها إلى الخبير أو أمام المحكمة فلا على المحكمة إن هي التفتت عن دفاع الطاعنة العارى عن الدليل ويكون النعي عليه بالقصور في التسبب على غير أساس .

وفي بيان النعي بالوجه الثاني من السبب الأول تقول الطاعنة أن الحكم أقام قضاءه بعدم أحقيتها في احتساب مبلغ « التشطيبات » أو تحميل المطعون ضده بغرامات التأخير على أساس ما انتهى إليه الخبير في تقريره من أن الطاعنة لم تقدم ما يفيد تقاعس المطعون ضده عن القيام بجميع الأعمال المستندة إليه وتشطيبها نهائياً وما يفيد قيامها بأعمال التشطيبات على حسابه أو إنذاره للقيام بها كما لم تقدم أى دليل على تأخره في أعمال النجارة المستندة إليه فلم تقدم أى إنذار أو طلب سرعة إنهاء أعمال النجارة في حين أن البند الثالث من العقود المبرمة بين الطرفين تقضى بحق الشركة الطاعنة في التشغيل على حساب المطعون ضده بدون إنذار .

وحيث أن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير المستندات وصيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة الورقة تحمل المعنى الذى حصلته محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول على ما أثارت الطاعنة بمذكرتها المقدمة أمام محكمة الدرجة الثانية بجلسته ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦ في خصوص دفاعها المتعلق بتفسير العقود المبرمة بينها وبين المطعون ضده ، وانتهى الحكم استناداً إلى ما جاء بتقرير الخبير الذى أخذ به - إلى رفض

احتساب قيمة التشطيبات وغرامات التأخير على حساب المطعون ضده لأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن المطعون ضده قد تأخر في القيام بالأعمال المسندة إليه وتشطيبها نهائياً في المواعيد المحددة ، وكان ما أورده التقرير واعتمده الحكم يتفق مع عبارات العقد الواضحة ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه من أن بنود العقد المشار إليها لا تخول الطاعنة التشغيل على حساب المطعون ضده دون إنذار وتحمله فروق الأثمان وغرامات التأخير إلا إذا تأخر أو أهمل في تنفيذ الأعمال في المواعيد المحددة وقد أورد الخبير أن الطاعنة لم تقدم ما يدل على حدوث التأخير وهو يكفي وحده لحمل النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه لا يعيبه ما يكون قد استطرد إليه بعدئذ من ذكر أنه لم يحصل إنذار أو طلب سرعة إنهاء الأعمال لأن ذلك من قبيل التزيد الذي يستقيم التقرير بدونه وليس من شأنه أن يغير من الأساس الذي أقام عليه نتيجته في هذا الخصوص .

وفي بيان النعي بالوجه الثالث من السبب الأول تقول أن الحكم قضى بعدم تحميل المطعون ضده المصاريف الإدارية في حين أن هناك عرفاً جارياً متميزاً وعلى الأقل عادة اتفاقية تجارية في قطاع المقاولات تقضى بتحميل المقاول بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪ من المصاريف الإدارية بالنسبة لما يتسلمه من خامات أوليه وقد طلبت الطاعنة ذلك أمام الخبير المعين في الدعوى وأمام محكمة الدرجة الثانية إلا أنها لم تتحقق من وجود هذا العرف أو نفيه مما يشوب حكمها بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن على من يدعى قيام العرف أو العادة التجارية إثبات وجودها - وإثبات أن المتعاقدين كليهما قصدا الالتزام بها واتباعها لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد قصرت دفاعها على مجرد القول بوجود عرف أو عادة تجارية في قطاع المقاولات دون تقديم ما يؤيد ذلك فلا على الحكم إن هو التفت عن هذا الدفاع العارى عن الدليل .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالطلان وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بإلزامها بأن تؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ٨٣٧,٤٠ ٣٠ قيمة ما احتجزته لحساب مستحقات هيئة التأمينات الاجتماعية على أساس ما ثبت من الشهادة المقدمة بجلسة ٢٨-١٠-١٩٧٦ الصادرة من الهيئة والتي تتضمن عدم وجود مستحقات على المطعون ضده قبلها ، في حين أن الثابت من الصورة الرسمية لمحضر تلك الجلسة خلوه مما يفيد تقديم المطعون ضده هذا المستند فيها .

ومن حيث إن هذا النعى مردود عليه بأن النص في المادة ١٦٨ من تقنين المرافعات على أن « لا يجوز للمحكمة أثناء المداولة أن تسمع أحد الخصوم أو وكيلة إلا بحضور خصمه ، أو أن تقبل أوراقاً من أحد الخصوم دون إخطار الخصم الآخر عليها وإلا كان العمل باطلاً » والنص في الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من ذات القانون على أن « ولا يحكم بالطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء » يدل على أن الشارع رأى حماية لحق الدفاع منع المحاكم من الاستماع أثناء المداولة لأحد الخصوم أو وكيله في غيبة خصمه ومن قبول مستندات أو مذكرات من أحدهم دون إخطار الخصم الآخر عليها ورتب على مخالفة ذلك البطلان وإذا ثبت تحقق الغاية التي قصد الشارع إلى تحقيقها من خلال الواقعة المعروضة رغم تخلف هذا الشكل أو البيان فإن التمسك بالشكليات القضاء بالطلان فإذا كان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر جلسة ١٨-١٠-١٩٧٦ المودعة من الطاعنة أن طرفي الخصومة حضرا بتلك الجلسة وقدم كل منهما مذكرة بدفاعة سلمت صورتها للآخر وتضمنته مذكرة المطعون ضده - المودعة صورة رسمية منها بملف الطعن - الإشارة إلى فحوى الشهاد الرسمية الصادرة من هيئة التأمينات الاجتماعية بعدم وجود مستحقات على المطعون ضده قبل الهيئة والتي قدمها بتاريخ ٢٥-١٠-١٩٧٦ والمعلقة تحت رقم ١٥ دوسية ، وكان مفاد ذلك أن الطاعنة قد إحيطت علماً بإيداع هذا المستند ، وأتيحت لها فرصة الرد على ما جاء بمذكرة المطعون ضده في خصوصه وذلك بتصريح من المحكمة بتقديم المذكرات خلال أسبوع من

حبز الدعوى للحكم بـ ٣٠-١١-١٩٧٦ وقد كان في مكتبة الطاعة أن تتقدم بما قد يعن لها من دفاع خاصة وقد مد أجل الحكم إدارياً إلى جلسة ١٦-١٢-١٩٧٦ دون أن تطلب من المحكمة فتح باب المرافعة فإنه لا يعاب على المحكمة إن هي عولت في قضائها على هذا المستند المطروح في الدعوى إذ قد أتاحت للطاعة فرصة للرد عليه وبذلك تحققت الغاية التي قصدها الشارع بإطلاع الخصم على ما يقدمه خصمه من دفاع أو أوراق أو مذكرات مع تمكنه من الرد عليه ، فإن النعي على الحكم بالبطلان في هذا الحصر يصح أن يكون على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم التفت عن الاعتراضات القانونية العديدة الواردة بمذكرتها أمام المحكمة الاستئنافية بـ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٧٦ وطلبت فيها إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء ليندب ثلاثة خبراء لبحث الاعتراضات المبينة بهذه المذكرة على أن يكون اثنين منهم من المهندسين المعماريين إذ أن موضوع النزاع يغلب عليه الطابع الفني الهندسي كما ذكر الحكم على خلاف الواقع أن الخبير انتقل إلى كافة الأعمال التي ساهم فيها المطعون ضده وقام بمعاينتها .

ومن حيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت العبرة في تفصيل أسباب الطعن هي بما جاء في صحيفة الطعن وحدها ، وكانت الطاعة فيها تنعاه على الحكم بهذا السبب قد اكتفت بالقول بأن الخبير لم يشر إلى الاعتراضات التي أبدتها أمامه طبقاً لأوجه دفاعها ومستنداتها المقدمة إليه وأن الحكم ببلوره لم يعول على اعتراضاتها المبينة بالملذكرة المقدمة منها أمام محكمة الدرجة الثانية - فإن النعي عليه في هذا الصدد يكون مجهلاً ومن ثم فهو غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان ما نصت عليه المادة ١٥٤ من تقنين الإثبات من تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء إنما هو رخصة منحها الشارع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم استعمالها ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير الخبير الذي عينته في الدعوى

ولم تر لزوماً لتعيين خبير آخر فلا رقيب عليها في ذلك وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه ومن ثم فإنها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون ملزمة من بعد بالرد استقلالاً على الطعون التي وجهت إلى التقرير إذ في أخذها به محملاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير. لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على تقرير الخبير المؤرخ ٩ مايو سنة ١٩٧٦ المقدم أمام محكمة الدرجة الثانية واعتماده والأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها ورفض ندب خبير آخر في الدعوى ، وكان ما أورده الحكم يكفي لحمل قضائه على هذا الخصوص ، فإن النعي على ما ورد من تقارير أخرى زائدة وهي أن الخبير انتقل إلى أماكن الأعمال وقام بمعاينتها ، يكون غير منتج .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨١

المؤلفة من السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كيرة ، وعضوية السادة المستشارين : عاصم المراغى ، صلاح عبد العظيم ، سيد عيد الباقى و حافظ السلى .

(٦٦)

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) دعوى « الطلبات الختامية » • نقض • التماس إعادة النظر •

العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى . قضاء المحكمة فيما لم يطلبه الخصوم . وجه الاستئناف لإعادة النظر . قضاؤها بذلك وهي مدركة لحقيقة الطلبات . سبيل الطعن فيه هو النقض .

(٢) حكم « الخطأ المادى » :

الخطأ المادى في الحكم . لا يصلح سبباً للطعن بالنقض . تصحيحه . وسيلته . الرجوع إلى المحكمة التي أصدرته .

(٣) إثبات « قواعد الإثبات » • نظام عام •

قواعد الإثبات . ليست من النظام العام . أثره . جواز مخالفتها صراحة أو ضمناً .

(٤) إثبات • تزوير •

رد وبطلان الورقة المقدمة سنداً في الدعوى . لا يعنى بطلان التصرف ذاته وإنما بطلان الورقة المثبتة له . جواز إثبات التصرف بدليل آخر مقبول .

١ - العبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما يطلبوه على وجه صريح وجازم ، وتتقيد المحكمة بطلباتهم الختامية ، بحيث إذا أغفل المدعى في مذكراته الختامية - التي حدد فيها طلباته تحديداً جامعاً - بعض الطلبات التي كان قد أوردتها في صحيفة إفتتاح الدعوى . فإن فصل المحكمة في هذه الطلبات الأخيرة يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، وهي إذ تقضى بشيء لم يطلبوه أو بأكثر مما طلبوه ، وهي مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات وعالمة بأنها إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه ، مسببة إياه في هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض ، أما إذا لم تعتمد المحكمة ذلك وقضيت بما صدر به حكمها عن سهو وعدم إدراك ، دون أى تسبب لوجهة نظرهما ، كان هذا من وجوه التماس إعادة النظر طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات .

٢ - الثابت بالدعوى أن ما جاء في منطوق الحكم عن تاريخ أمر الحجز التحفظي ، مجرد خطأ مادى إنزلق في تمهيد ، ولا يؤثر على كيانه ، أو في فهم

مراده ، والشأن في تصحيحه إنما هو للمحكمة التي أصدرت الحكم ، وفقاً لما رنحه قانون المرافعات في المادة ١٩١ / ١ منه ومن ثم فلا يصلح سبباً للطعن بطريق النقض .

٤ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم برد وبطلان الورقة المقدمة سنداً في الدعوى لا يعنى بطلان التصرف ذاته ، وإنما بطلان الورقة المثبتة له فحسب ، ولا ينال من التصرف أو يمنع من إثباته بأى دليل آخر مقبول قانوناً . فإذا ما ثبت للمحكمة صحة الادعاء بالتزوير وفساد الدليل على إسناد التصرف إلى الصادر منه ، فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف غير صحيح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده استصدر من رئيس محكمة طنطا الابتدائية في ٢٥ مايو سنة ١٩٧١ أمراً بتوقيع الحجز التحفظى على ما يوجد بمنزل الطاعن من منقولات . وما يوجد بمصانعه ومحلاته ومخازنه من جلود والآت ، ضماناً لاستيفاء مبلغ ١٢٥٠ ج . بموجب إثني عشر سنداً إذنيماً . ووقع الحجز في ٢٢ يناير سنة ١٩٧١ . تظلم الطاعن من الأمر بصحيفة معلقة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٧١ . بيد أن المطعون ضده استصدر - من رئيس المحكمة الابتدائية ، في ٢٩ يونيو سنة ١٩٧١ أمراً بإلزامه بأداء ذلك المبلغ ، وبصححة الحجز التحفظى ، استأنف الطاعن الأمر بالأداء بالاستئناف رقم ٤٦٤ لسنة ٢١ ق ، وادعى بتزوير تلك السندات الإذنية . وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٧٥ قضت محكمة استئناف طنطا برد وبطلان السندات المطعون عليها ، وفي ٨ يناير ١٩٧٦

حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى أن طرفيها تاجران ، وأن المعاملة بينهما تجارية ، وأن ذمة الطاعن مشغولة بمبلغ ١٢٥٠ ج ، قيمة ما ورده إليه المطعون ضده من جلود خام وإذا لم ينفذ هذا الحكم حتى انتهى أجل التحقيق ، أصدرت المحكمة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٦ حكماً آخر ، نفذ بسماع شهود الطرفين . وبتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧ حكمت بإلزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ١٢٥٠ ج وتثبيت الحجز التحفظي الموقع في ٢٢ يونيو سنة ١٩٧١ نفاذاً لأمر الحجز الصادر في ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة العامة رأياها .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ، حاصل أولها بطلان الحكم المطعون فيه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم قضى بتثبيت الحجز التحفظي الموقع في ٢٢ يونيو سنة ١٩٧١ رغم قضائه برد وبطلان السندات الإذنية ، وبإلغاء الأمر بالأداء الصادر بموجبها ، مما يفقد الحجز سنده القانوني

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن العبرة في طلبات الخصوم في الدعوى هي بما يطلبوه على وجه صريح وحازم ، وتنقيد المحكمة بطلباتهم الختامية ، بحيث إذا أغفل المدعى في مذكراته الختامية - التي حدد فيها طلباته تحديداً جامعاً - بعض الطلبات التي كان قد أوردتها في صحيفة افتتاح الدعوى ، فإن فصل المحكمة في هذه الطلبات الأخيرة يكون قضاء بما لم يطلب الخصوم ، وهي إذ تقضى بشيء لم يطلبوه أو بأكثر مما طلبوه ، وهي مدركة حقيقة ما قدم لها من طلبات ، وعالمة بأنها إنما تقضى بما لم يطلبه الخصوم ، أو بأكثر مما طلبوه ، مسببة إياه في هذا الخصوص ، فيكون سبيل الطعن عليه هو النقض ، أما إذا لم تعتمد المحكمة ذلك وقضت بما صدر به حكمها عن سهو وعدم إدراك ، دون بيان أو تسبب لوجهة نظرها ، كان هذا من وجوه التماس إعادة النظر ، طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات

ولما كان البين من الحكم المطعون فيه ، أنه قضى في منطوق بتثبيت الحجز التحفظي الموقع في ٢٢-٦-١٩٧١ ، وخلت مملوثة من أسباب لهذا القضاء ، ومن ثم فلا يقبل الطعن فيه بالنقض ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثاني القصور والتناقض ، وفي بيانه يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه . قضى بتثبيت الحجز التحفظي الموقع في ٢٢-٦-١٩٧١ نفاذاً لأمر الحجز الصادر بتاريخ ٢٥-١١-١٩٧١ ، مما بات معه الحجز مرقعاً في تاريخ سابق على الأمر الصادر به .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت بالدعوى أن ما جاء في منطوق الحكم عن تاريخ أمر الحجز التحفظي مجرد خطأ مادي إنزلق إليه ، ولا يؤثر على كيانه ، أو في فهم مراده ، والشأن في تصحيحه إنما هو للمحكمة التي أصدرت الحكم ، وفقاً لما رسمه قانون المرافعات في المادة ١٩١ - ١ مئة ومن ثم فلا يصح سبياً للطعن بطريق النقض .

حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث بطلان الحكم التمهيدى الصادر بالإحالة على التحقيق ، وما قرب عليه ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم إنتظم قضاء من شفين ، قضى في الشق الأول بأن العلاقة بين الطاعن والمطعون ضده علاقة تجارية وإنهى في الشق الثاني إلى إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات أن ذمة الطاعن مدينة بمبلغ ١٢٥٠ ج وهي من الحكم خطأ . ذلك أنه يتضمن في شقة الأول قضاء بإثبات هذه العلاقة وأسفر بذلك عن رؤية دون تحقيق كما حال دون الطاعن وإبداء دفع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود .

وحيث أن النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كانت قواعد الإثبات ليست

من النظام العام ، ونجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ، وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد ارتضى حكم الإحالة على التحقيق ونفذه بإعلان شاهديه وسماعهما مع شاهدي المطعون ضده كما لم يعترض عليه حتى صدر الحكم المطعون فيه ، وكانت صفة التاجر باعتبارها واقعة مادية مما يصح إثباته بالبينة ، فلا يعيب الحكم الإحالة على التحقيق لإثبات ونفى توافر صفة التاجر في طرفي الدعوى ، وطبيعة المعاملة بينهما - محل المطالبة فيها - وتحقيق مدى قيام المديونية ومقدارها في ذات الوقت وليس من شأن ذلك أن يحول دون الطاعن والتمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة ويكون النعي بهذا السبب غير مقبول ..

وحيث أن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع التناقض والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه بإلزامه بدفع الدين ، على أقوال شاهدي الإثبات اللذين أجمعا في شهادتهما على أنه مدين للمطعون ضده ، وأنه حرر لأمره سندات إذنية وقاءاً لهذا الدين ، وأخذ الحكم بأقوالهما - على الرغم من سبق القضاء بتزوير سندات الدين ومؤدى ذلك انتفاء مديونيته - فإنه يكون قد تناقض مع الحكم القطعي السابق برد وبطلان هذه السندات وما يستخلص من أقوال الشاهدين من تحرير سندات أخرى صحيحة منشئة للدين غير تلك التي قضى بتزويرها ولا يغير من هذا النظر ركون المطعون ضده أمام محكمة الاستئناف إلى إثبات دعواه بالبينة ، ذلك أن سبب الدعوى - وهو السندات الإذنية التي قضى بتزويرها - ما زال قائماً لم يتغير .

وحيث أن النعي غير صحيح ، ذلك أن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الحكم برد وبطلان الورقة المقدمة سنداً في الدعوى لا يعني بطلان التصرف ذاته ، وإنما بطلان الورقة المثبتة له فحسب ولا ينال من التصرف أو يمنع من إثباته بأي دليل آخر مقبول قانوناً ، فإذا ما ثبت للمحكمة صحة الادعاء بالتزوير وفساد الدليل على إسناد التصرف

إلى المصادر منه ، فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف غير صحيح لما كان ذلك وكان تقدير أقوال الشهود والترجيح بين البيانات مما يستقل به قاضى الموضوع ، ما دام لم يخرج عما نحتمله تلك الأقوال فإن ما جاء بسبب النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل ، فيكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨١

المؤلفة من السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كيرة ، وعضوية السادة المستشارين : عاصم المراغى ، صلاح عبد العظيم ، سيد عبد الباقى و حافظ السلى .

(٦٧)

الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) اثبات « القرائن القضائية » صورية . حكم .

إقامة الحكم قضاء بصورية التصرف على جملة قرائن متسائدة . علم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها . النعى على الحكم فى هذا الصدد . جدل موزع .

(٢ ، ٣) شركات « تصفية الشركات » :

(٢) إنتهاء الشركة . أثره . استمرار شخصيتها المعنوية بالقدر اللازم لتصفية . خلو عقد الشركة من بيان كيفية تصفيتها وجوب الرجوع إلى أحكام القانون المدنى .

(٣) تصفية الشركة . تقدير موجوداتها . العبرة بوقت التصفية وليس بوقت حدوث السبب الموجب لها أو الحل .

١ - إذ كانت القرائن التى ساقها الحكم المطعون فيه على ثبوت صورية التصرف محل النزاع هى قرائن متسائدة امتنبتها المحكمة من الأوراق المقدمة فى الدعوى وهى سائغة ومن شأنها أن تودى إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ولا تجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها فإن مجادلة الطاعنين فى باقى القرائن التى أقام الحكم عليها قضاءه والقول بعدم كفاية كل قرينة منها فى ثبوت الصورية يكون غير جائز وبالتالي فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يعدل أن يكون مجادلة فى تقدير الدليل التى تستقل به محكمة الموضوع وتنحصر عنه رقابة هذه المحكمة ..

٢ - النص فى المادة ٥٣٢ من القانون المدنى على أنه تم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المينة فى العقد وعند خلوه من حكم خاص تتبع

الأحكام التي فصلتها المواد ٥٣٣ وما بعدها ، والنص في المادة ٥٣٣ على أن تنهى عند حل الشركة سلطة المديرين أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنهى هذه التصفية - يدل على أنه إذا تحقق سبب من أسباب انقضاء الشركة فإنها تنقضي وتدخل في دور التصفية ولا يحول ذلك دون استمرارها حتى تمام التصفية إذ تظل الشخصية المعنوية للشركة قائمة بالرغم من حلها طوال الوقت الذي تجرى فيه أعمال التصفية وذلك بالقدر اللازم لها ، وإذا تضمن عقد تأسيس الشركة الطريقة التي تصفى بها أموالها فإنه يجب اتباعها ، وفي حالة خلو عقد تأسيس الشركة من تحديد الطريقة التي تتم بها التصفية فقد تولى القانون وضع الأحكام التي تجرى التصفية على مقتضاها ومن هذه الأحكام إنهاء سلطة المديرين بمجرد إنقضاء الشركة وتولى المصفي أعمال التصفية .

٣ - ترتب على التصفية ما دامت لم تتم ولم يكن منصوباً في عقد الشركة على توقيت المدة المتفق عليها لإتمام التصفية فإن تقدير قيمة موجودات الشركة وما قد يطرأ عليها من نماء يكون مرهوناً بوقت التصفية وليس بوقت حدوث السبب الموجب للحل أو التصفية وهو ما يتفق وطبيعة عمل المصفي الذي يدخل في سلطانه تحقيق الغرض المقصود من تعيينه وذلك باستمرار استغلال موجودات الشركة وما قد يطرأ عليها من نماء يكون مرهوناً بوقت التصفية وليس بوقت حدوث السبب الموجب للحل أو التصفية وهو ما يتفق وطبيعة عمل المصفي الذي يدخل في سلطانه تحقيق الغرض المقصود من تعيينه وذلك باستمرار استغلال موجودات الشركة للحفاظ على قيمتها حتى البيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه - وسائر أوراق

الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ۳۵۸ لسنة ۱۹۷۴ تجارى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنين طلبوا فيها الحكم بتصفية التركة الميئة بصحيفة الدعوى وتعين مصفى لتصفيتها وقالوا بياناً لدعواهم أنه بمقتضى عقد شركة تضامن مؤرخ ۱۹ يونيو سنة ۱۹۴۷ اتفق مورثهم المرحوم : عبد الحميد محمد نصر - الطاعن الأول - على استغلال المحلين التجاريين الكائنين برقمى ۱۰ شارع الكفاروه ، ۸ شارع الجمهورية قسم عابدين فى تجارة الأصواف بالتجزئة وصناعة الملابس برأسمال قدره ثلاثمائة جنيه ، ونص فى البند الخامس للمحق العقد على أنه فى حالة وفاة أحد الشريكين إما أن تصفى الشركة ويمنع ورثة الشريك المتوفى نصيبهم فى رأس المال بعد عمل جرد فعلى ، وإما أن يدخل الورثة بأنصبتهم كشركاء للشريك الآخر فى الشركة بذات شروط العقد على أن يمنح الشريك الآخر الباقي على قيد الحياة مكافأة . وإذ لم يوف الطاعن الأول أياً منهم حقه نظير استغلال المحلين موضوع الشركة مما حدا بهم إلى إقامة دعواهم للحكم بطلباتهم آنفة الذكر . وبتاريخ ۱۰ نوفمبر سنة ۱۹۷۴ طلب الطاعن الثانى قبول تدخله خصماً ثالثاً هجوماً للحكم له بصحة ونفاذ عقد البيع بالجدك الصادر لصالحه من مورث المطعون ضدهم والطاعن الأول والمؤرخ ۱۴ مايو سنة ۱۹۷۰ عن المحل رقم ۱۰ شارع الكفاروة وإخراج المحل المذكور من التصفية ، وبتاريخ ۸ فبراير سنة ۱۹۷۶ حكمت محكمة جنوب القاهرة - وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم بكافة طرق الإثبات أن مورثهم المرحوم عبد الحميد محمد نصر كان مريضاً مرض الموت وأن التصرف المنسوب صلوره منه إلى المتدخل هجوماً قد صدر أثناء هذا المرض وبعد أن استمعت المحكمة إلى شهود الطرفين أصدرت حكماً بجلسة ۲۶ فبراير ۱۹۷۸ أولاً : بقبول تدخل سيد قاسم حلوه خصماً ثالثاً فى الدعوى . ثانياً : بصحة ونفاذ عقد بيع جدك المحل التجارى المؤرخ ۱۴ مايو ۱۹۷۰ الصادر من مورث المدعين (المطعون ضدهم) والمدعى عليه الأول (الطاعن الأول) للمصم

المتدخل عن المحل ٩ على الغياطي مقابل ثمن قدره ٢٠٠ جنيه . ثالثاً : بتصفية الشركة محل التداعي وقصرها على المحل الكائن ٨ شارع الجمهورية قسم عابدين وتعيين مصفى تكون مهمته استلام موجودات الشركة أصولها وخصومها وبيع موجوداتها وكل الأعمال اللازمة للتصفية ثم توزيع الباقي على الشركاء . طعن المطعون ضدهم على هذا الحكم وقيد استئنافهم برقم ٢٣٦ سنة ١٩٥٩ ق القاهرة كما أقام الطاعن الأول استئنافه رقم ٢٤٣ سنة ٩٥ ق القاهرة وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٧٩ أصدرت محكمة استئناف القاهرة حكماً أولاً : بالنسبة للاستئناف رقم ٢٣٦ سنة ٩٥ ق بتعديل الحكم المستأنف بإلغاء البند الثانى منه ورفض طلب سيد قاسم سيد حلوة المستأنف ضده الثانى واعتبار المحل الكائن برقم ٩ شارع على الغياطي (١٠ شارع الكفاروة سابقاً) جزءاً من الشركة وتعديل البند الثالث بجعل التصفية تشمل المحل سالف الذكر وتأييده فيما عدا ذلك ثالثاً : بالنسبة للاستئناف رقم ٢٤٣ سنة ٩٥ ق برفضه . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بصورية عقد البيع المؤرخ ١٤ مايو ١٩٧٠ الصادر من مورث المطعون ضدهم والطاعن الأول إلى الطاعن الثانى على ما استخلصه من الإخطار المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٧١ المقدم من مورث المطعون ضدهم إلى مصلحة الضرائب ومن ثم يكون قد شاب الفساد فى الاستدلال ذلك أن مأمورية الضرائب عولت على الطلب المؤرخ ٣١ مارس سنة ١٩٧١ والذى قدمه المطعون ضدهم إلى مأمورية الضرائب متضمناً إخطارها ببيع المحل الكائن برقم ٩ شارع على الغياطي وأن الطاعن الثانى هو المسئول عن هذا المحل اعتباراً من ١٤ مايو سنة ١٩٧١ كما أن المطعون ضدهم كانوا قد

تقدموا بذكره إلى الضرائب قانوناً فيها أن اللجنة لم تعول على ما جاء بهذه المذكرة وكما أن مفاد ما قرره الطاعن الأول في كتابه للضرائب بأن الشركة مكونة من خمسة أشخاص لا ينهض قرينة على صورية عقد البيع الصادر للطاعن الثاني وإذا استند الحكم المطعون فيه إلى الاستفادة من هذا الإقرار والقول بصورية هذا العقد يكون قد شابه الفساد في الاستدلال كما أن القصد من عبارة ما حاق البائعين من خسارة هو مخاطبة المؤجر للمحل وليس مصلحة الضرائب وانتهى الطاعنان إلى القول بأن القرائن التي استند إليها الحكم المطعون فيه بصورية عقد البيع محل النزاع هي قرائن فاسدة أو في القليل بعضها فاسد ولم يبين أثر كل واحدة من هذه القرائن في تكوين عقيدة المحكمة وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور .

كما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي بهذا السبب مردود ذلك أن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم نازعوا أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها في صحة البيع الصادر للطاعن الثاني عن المحل التجاري رقم ٩ شارع على الغياقي استناداً إلى أن هذا العقد الصادر له لا يمثل الحقيقة وأن الشريكين قد اصطنعاها للهرب من الضرائب فحسب وأقام الحكم قضاءه في هذا الخصوص على ما يأتي (١) أن المستأنف ضده الأول (الطاعن الأول) اعتاد مع شريكه المورث المرحوم عبد الحميد محمد نصر على اصطناع عقود وأوراق تتضمن إدخال شركاء آخرين معهما في المنشأة أو تخفيض رأسمالها وذلك يتضح من الإخطار المقدم من الأخير لمصلحة الضرائب بقصد التقليل من الضرائب في ٣١ مارس سنة ١٩٧١ والمتضمن وجود ثلاثة شركاء في الشركة بطلب تقسيم أرباحها عليهم وكذا من العقد المؤرخ ١ مايو سنة ١٩٧٢ المتضمن وجود ثلاثة شركاء باعتبار محمد محمد نصر شريكاً ثالثاً كما ورد بقرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٧٨ ما يتضمن تحديد الأرباح عن السنوات من سنة ١٩٦٨ إلى سنة ١٩٧٣ أن المنشأة مكونة من خمس شركاء وهو ما يؤكد أن العقد

اصطنع بقصد الهرب من الضرائب .. (٢) أن عقد بيع محل النزاع صدر بتمهيد يتضمن أن الشريكين قد لحقت بهما خسائر جسيمة اضطرتهما إلى بيع الورشة محل النزاع إلى المستأنف ضده الثاني وهي عبارة غير مألوفة في عقود البيع ومن شأنها أن تنقص من قيمة المبيع الذي يحقق الخسائر مما يؤكد أن القصد الحقيقي من إثباتها هو مخاطبة مصلحة الضرائب لمراعاة هذه الخسائر المزعومة عند ربطها للضرائب المستحقة على الشركاء .. (٣) أن سيد قاسم حلوة المستأنف ضده الثاني (الطاعن الثاني) لم يتخذ أى إجراء للظهور على المحل المبيع بمظهر المالك الجديد منذ شرائه المزعوم بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٧٠ .

(٤) إن سيد قاسم حلوة المستأنف ضده الثاني مثل بمحضر الضرائب المؤرخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٣ أثناء تواجده بالمقر الرئيسى للشركة الكائنة رقم ٨ شارع الجمهورية وأثناء حياة المورث فقرر أنه يباشر نشاطه في المحل المذكور من حرالى سنة سابقة وأنه يعمل على إحدى ماكينات والده قاسم سيد حلوة المستأنف ضده الأول وأن العاملة الموجودة لديه تساعد في عمله ولم يذكر أن له نشاطاً مستقلاً بالورشة محل النزاع كما مثل والده قاسم سيد حلوة المستأنف ضده الأول بذات المحضر فقرر أن ابنه المذكور يباشر نشاطه بصفة مؤقتة بالمحل الكائن شارع الجمهورية . وهو المركز الرئيسى للشركة إلى حين عثره على محل آخر يستأجره ولم يقل أيضاً أن له نشاطاً مستقلاً بالورشة السالفة محل النزاع . (٥) ليس صحيحاً ما زعمه المستأنف ضدهما الأول والثاني من أن الشركة التى كان المورث طرفاً فيها لا تباشر تفصيل الملابس الحرىمى إذ ثبت بصفة قاطعة من محضر المعاينة المحرر بمعرفة مأمورية الضرائب وجود كمية كبيرة من الملابس الحرىمى التى تم تفصيلها وكمية أخرى من الملابس والأقمشة الحرىمى معدة للتفصيل بما يؤكد أن الشركة المذكورة تقوم بتفصيل الملابس الحرىمى وهو ما انتهت إليه أيضاً لجنة طعن الضرائب بقرارها الصادر بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٧٨ . لما كان ما تقدم وكانت القرائن التى ساقها المنطعون فيه على ثبوت صورية التصرف محل النزاع هى قرائن متساندة استنبطتها المحكمة من الأوراق المقدمة في الدعوى وهى سائغة ومن شأنها أن

تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ولا يجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها فإن محادلة الطاعنين في باقي القرائن التي أقام عليها الحكم قضاءه والقول بعدم كفاية كل قرينة منها في ثبوت الضرورية يكون غير جائز وبالتالي فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يعلو أن يكون محادلة في تقدير الدليل الذي تستقل به محكمة الموضوع وتنحصر عنه رقابة هذه المحكمة

وحيث أن الطاعن الأول ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في فهم القانون وتطبيقه وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في دفاعه أمام درجتي التقاضي بأن الشركة تقدر موجوداتها بقيمتها في تاريخ وفاة مورث المطعون ضدهم الحاصلة في ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٤ لا بحسب قيمتها عند إجراء التصفية وذلك تمشياً مع أحكام القانون المدني وأن الخبير المنتدب من محكمة الأحوال الشخصية في القضية رقم ٧٣١ سنة ١٩٧٤ جزئي الوابلي قام بمجرد منقولات المحل الكائن برقم ٨ شارع الجمهورية وانتهى إلى أن قيمة حصة كل شريك تقدر بمبلغ ٢٠٠٢ جنيه غير أن الحكم أطرح هذا الدفاع استناداً إلى أن الشركة استمرت فعلاً بعد وفاة المورث في مباشرة نشاطها وأن مقتضى احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية حتى تنتهي تصفيتها أن تقدر موجوداتها وأموالها بحسب قيمتها وقت التصفية وليس في تاريخ الوفاة أو الحل ذلك أنه ليس في بقاء الشخصية المعنوية للشركة في فترة التصفية ما يجعلها تتم يوم وقوعها وليس وقت الوفاة وإذا انتهى الحكم إلى أن التصفية تتم يوم وقوعها فإنه يكون قد أخطأ في القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث أن هذا النعي في غير محله ذلك أن النص في المادة ٥٣٢ من القانون المدني على أن تتم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام التي فصلتها المادة ، والنص في المادة ٥٣٣ مدني على أنه « تنتهي عند حل الشركة سلطة المديرين أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهي هذه التصفية » يدل على أنه إذا تحقق سبب من أسباب انقضاء الشركة فلا بد من نقضه وتدخل في دور التصفية

ولا يحول ذلك دون استمرارها حتى تمام التصفية إذ تظل الشخصية المعنوية للشركة قائمة بالرغم من حلها طوال الوقت الذي تجرى فيه أعمال التصفية وذلك بالقدر اللازم لها ، وإذا تضمن عقد تأسيس الشركة الطريقة التي تصنى بها أموالها فإنه يجب اتباعها وفي حالة خلو عقد تأسيس الشركة من تحديد الطريقة التي تتم بها التصفية فقد تولى القانون وضع الأحكام التي تجرى التصفية على مقتضاها ومن هذه الأحكام انتهاء سلطة المديرين بمجرد انقضاء الشركة وتولى المصفي أعمال التصفية . ويترتب على ذلك أنه ما دامت التصفية لم تتم ولم يكن منصرفاً في عقد الشركة على توقيت المدة المتفق عليها لإتمام التصفية فإن تقدير قيمة موجودات الشركة وما قد يطرأ عليها من نماء يكون مرهوناً بوقت التصفية وليس بوقت حدوث السبب الموجب للحل أو التصفية وهو ما يتفق وطبيعة عمل المصفي الذي يدخل في سلطاته تحقيق الغرض المقصود من تعيينه وذلك باستمرار استغلال موجودات الشركة للحفاظ على قيمتها حتى البيع ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة / السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة المستشارين : صبحي رزق داود ، مصطفى قرطام ، محمد أحمد حنلى وهاشم قراعة .

(٦٨)

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٨ القضائية .

(٢٠١) احوال شخصية « لغير المسلمين » . « تغير الطائفة » « ابطال الانضمام » .

(١) تغير الطائفة أو الملة لا يتم ولا ينتج أثره إلا بقبول الطلب وإتمام الطقوس والمظاهر الخارجية الرسمية .

(٢) للجهات الكنسية تتبع مدى سلامة الانضمام إليها بعد حصوله . حقها في إبطال الانضمام بعد قبوله إذا تبين عدم جديته . أثر ذلك . إعتبار الشخص باقياً على مذهبه القديم . لهيئة الموضوع مراقبة ظروف الإبطال والتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية .

١ - جرى قضاء محكمة النقض أن تغير الطائفة أو الملة وإن كان أمراً يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وابداء الرغبة ، ولكن بعد الدخول فيها وإتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة .

٢ - الرئيس الدينى للملة أو الطائفة التى يرغب الشخص فى الانضمام إليها عليه أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته وأن يستوثق من صدوره عن نية سليمة كما أن له أن يبطل الانضمام بعد قبوله ويعتبره كأن لم يكن إذا تبين عدم جديته ، وأن الشخص لم يستهدف من التغير إلا التحايل على القانون . باعتبار أنه يندرج فى صميم السلطات الدينية الباقية للجهات الكنسية ، وكان بطلان الانضمام لا يترتب عليه أن يصبح الشخص بلا مذهب أو ملة بل يعتبر باقياً على مذهبه لتقديمه كأن تغيره لم يحدث فيه ، وكان من حق قاضى الموضوع

— وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — مراقبة الظروف التي حدثت بالجهة الدينية على إبطال قرار الانضمام للتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية الباقية لها ، وأنه مبني على أساس سوء نية طالب الانضمام منذ قدم الطلب به ، لأنه مسألة تكييف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى ..

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٨٨ لسنة ١٩٧٤ أحوال شخصية كلي شمال القاهرة بطلب الحكم بإثبات طلاقه لزوجته الطاعنة وقال بياناً لدعواه أنه تزوجها بعقد مؤرخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٩ على شريعة الأقباط الأرثوذكس وهي الطائفة التي كانا ينتميان إليها ، وإذ انسلخ منها وانضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس بلبنان بموجب شهادة الانضمام المقيدة بسجلاتها تحت رقم ٦١٧ لسنة ١٩٧٤ في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٤ وأصبحت مختلفة الملة ، وكان يحق له أن يوقع يمين الطلاق على الطاعنة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، فقد أقام دعواه ، وبتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة غيباً بإثبات الطلاق ، عارضت الطاعنة في هذا الحكم . قضت المحكمة بإلغاء الحكم المعارض فيه ورفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٤ لسنة ٩٤ ق أحوال شخصية القاهرة وبتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإثبات طلاق المطعون ضده لزوجته طلاقاً بائناً — طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ،

عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث أن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أنها قدمت إلى محكمة الاستئناف قراراً صادراً بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٧٥ من المحكمة الروحية الأرثوذكسية لأبرشية عكار وتوابعها بإلغاء شهادة انضمام المطعون ضده إلى طائفة الروم الأرثوذكس الصادرة من مطرانية عكار الأرثوذكسية برقم ٦١٧ في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٤ ، ومع ذلك فقد عول عليها الحكم المطعون فيه في قضائه دون أن يتعرض لأثر القرار بإلغائها رغم أنه يحق للجهة الدينية أن تلغى الانضمام بأثر رجعي فيظل الشخص على مذهبه السابق ، وهو ما يعيب الحكم بالقصور في التسبيب فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن النعم في محله ، ذلك أن تغيير الطائفة أو الملة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وإن كان أمراً يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إرادي من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ، ولكن بعد الدخول فيها وإتمام طقوسها ومظاهرها الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، مما يقتضاه أن على الرئيس الديني للملة أو الطائفة التي يرغب الشخص في الانضمام إليها أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته وأن يستوثق من صدوره عن نية سليمة كما أن له أن يبطل الانضمام بعد قبوله ويعتبره كأن لم يكن إذا تبين عدم جديته وأن الشخص لم يستهدف من التغيير إلا التحايل على القانون ، اعتباراً أنه يندرج في صميم السلطات الدينية الباقية للجهات الكنسية ، وكان بطلان الانضمام لا يترتب عليه أن يصبح الشخص بلا مذهب أو ملة بل يعتبر باقياً على مذهبه القديم كأن تغييراً لم يحدث فيه ، وكان من حق دافعي الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مراقبة الظروف التي حدثت بالجهة الدينية على إبطال قرار الانضمام للتحقق من صدوره . في نطاق السلطات

الكنسية الباقية لها ، وأنه مبنى على أساس سوء نية طالب الانضمام منذ قدم الطلب به ، لأنه مسألة تكييف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد قدمت أمام محكمة الاستئناف صورة طبق الأصل من القرار الصادر بتاريخ ١٠ يوليو سنة ١٩٧٥ من المحكمة الروحية الأرثوذكسية لأبرشية عكار وتوابعها بإلغاء شهادة انضمام المطعون ضده الصادرة من مطرانية عكار الأرثوذكسية في ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٤ برقم ٦١٧ لحصوله عليها بطريق الاحتيال ليتمكن من طلاق زوجته الطاعنة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استدل على انضمام المطعون ضده إلى طائفة الروم الأرثوذكس بالشهادة المؤرخة ٢٥ أغسطس سنة ١٩٧٤ ورتب على ذلك أن الطاعنة والمطعون ضده مختلفان ملة فيجوز له أن يطلقها بالإرادة المنفردة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وذلك دون أن يتعرض لدلالة المستند المقدم من الطاعنة ببطالان الانضمام الذي لو عُنيت بمناقشته لأمكن أن يتغير وجه الرأى في الدعوى فإنه يكون قد شابه قصور في التسيب يطله ، بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

دراسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم فسودة ، محمد إبراهيم خليل ، علي السمنوني و عبد المتعم بركة .

(٦٩)

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٥ القضائية .

١ - بيع « دعوى صحة التعاقد » شهر عقارى . تسجيل الأفضلية .

المفاضلة في التسجيل . شرط ثبوتها . تطابق المبيع في التصرف وإشهار التصرف .
تسجيل تنبيه نزع الملكية بعد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد وقبل تسجيل صحيفة تعديل الطلبات
بالنسبة للمبيع . الحكم بأفضلية تسجيل التنبيه صحيح .

٢ - شيوع « حلول عيني » . بيع « بيع المال الشائع » .

بيع الشريك على الشيوع حصة شائعة في جهات متعددة . لا حق للمشتري في الحلول العيني .
عنة ذلك .

١ - الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد وفق نص المادة ١٧ من
قانون الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ إلا إذا كان مستحقاً لما يدعيه
وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع
الذى كان محلاً للبيع لأن أساس الشهر هو اتحاد العقار في كل من التصرف
وإشهار التصرف ، وإذا بين من الأوراق أن الطاعنين استبدلا في تعديل
طلباتهما في دعوى صحة التعاقد القطعة بالقطعة فإن مفاد هذا
أن محل البيع المحدد في صحيفة تعديل طلبات الطاعنين في دعوى صحة التعاقد
والذى صدر الحكمان فيهما على مقتضاه لا يكون بذاته محل البيع في عقود البيع
الصادرة لهما من المطعون عليه الثانى ، وكان الثابت من قرارات الحكم
المطعون فيه والحكم المستأنف أن تسجيل المطعون عليها الأولى لتنبيه نزع الملكية
على الأطيان محل النزاع كان سابقاً على إشهار الطاعنين لصيحتى تعديل

طلبتهما في دعوى صحة التعاقد ، ورتب على ذلك عدم نفاذ التصرف الصادر من المطعون عليه الثاني إلى الطاعنين في حق المطعون عليها الأولى ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ - الثابت في الدعوى أن تصرف المطعون عليه الثاني للطاعنين بالبيع قد أنصب على حصة شائعة في قطعة معينة داخلة في مجموع المال الشائع ولا يغير من كون التصرف على هذه الصورة منصّباً على حصة شائعة أن تتعدد الجهات التي تقع فيها الأعيان المملوكة للبائع وشركائه على الشيوع فلا يكون هناك محل لبحث الأثر الذي يترتب على حق المشتري في الحلول العيني عملاً بالمادة ٨٢٦ - ٢ من القانون المدني لأن مجال هذا البحث أن يصيب التصرف بالبيع حصته مفرزة في المال الشائع وهو ما ليس شأن التصرف موضوع النزاع والذي أصاب - وعلى ما سلف بيانه - حصة شائعة فيه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٧١ مدني بـنى سويف الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهما لمساحة ٣ أفدنة و ١٣ قيراط و ١٢ سهم أطياناً زراعية كائنة بزمّام ناحية منهرة مركز اهناسيا بحوض الثلاثين رقم ٢٤ الموضحة بصحيفة افتتاح الدعوى وشطب كافة التسجيلات والقيود الموقعة عليهما ... وقالوا بياناً للدعوى أنهما بملكان هذه الأطيان شيوعاً في قطعة مساحتها ١٠ أفدنة و ١٦ قيراطاً و ١٣ سهم الأول بحق ٢ فدان و ٦ قيراط والثانية بحق فدان واحد و ٧ قيراط و ١٢ سهم وأنها آلت إليهما بالشراء من المطعون عليه الثاني بعقود بيع استصلها بصحة

التعاقد عنها حكيم في الدعويين رقمي ٨٦٢ لسنة ١٩٦١ ، ٢٢٧ لسنة ١٩٦١ مدني جزئي بني سويف سجلت صحيفتهما برقمي ٤٢٥٣ ، ٤٢٥٤ في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ وتم تسجيل الحكيم النهائي فضلا عن اقراران شرأتهما لها بوضع اليد منذ سنة ١٩٥٤ ، وإذ ادعت المطعون عليها الأولى إتخاذ إجراءات التنفيذ العقاري بنزع ملكية تلك الأطيان على مدينها المطعون عليه الثاني ورسوم مزادها عليها في دعوى البيوع رقم ١٤ سنة ١٩٦٣ بني سويف الابتدائية ، قد أقام الطاعنان الدعوى بطلبتهما سالفه الذكر ، وبتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٧١ ندبت المحكمة خبيراً للاطلاع على ملف الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ بيوع بني سويف الابتدائية ومعاينة الأطيان موضوع النزاع ... وبيان ما إذا كانت هي بذاتها التي اتخذت بالنسبة لها إجراءات نزع الملكية في الدعوى المذكورة ، وإذ قدم الخبير تقريره الذي خلص فيه إلى مطابقة المساحة الخامسة من تنبيه نزع الملكية في دعوى البيوع آنفة الذكر وقدرها ٢ فدان و ٧ قيراط و ١٠ سهم بحوض الثلاثين رقم ٢٤ لجزء من الأطيان موضوع النزاع وأن الطاعنين لا يضعان اليد عليها وإنما يضعان اليد على مساحة مماثلة تقع في حوض الثلث الشرقي رقم ٧ وأنهما سجلا صحيفتي دعويهما بصحة التعاقد على القطعة الأخيرة تحت رقمي ٤٢٥٣ ، ٤٢٥٤ في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ وبعد صدور قرار لجنة القسمة باختصاص البائع لهما بنصيبه في الاستحقاق في الوقف بحوض الثلاثين رقم ٢٤ عدل الطاعنان طلبتهما في دعوى صحة التعاقد المشار إليهما آنفاً إلى ما وقع نتيجة القسمة في نصيب البائع لهما في هذه القطعة الأخيرة وسجلا صحيفتي تعديل الطلبات برقمي ١٦٣٦ ، ١٦٣٨ في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٧٤ برفض الدعوى بالنسبة لمساحة ٢ فدان و ٧ قيراط و ١٠ سهم المبينة بالمسطح الخامس بتنبيه نزع الملكية في الدعوى رقم ١٤ لسنة ١٩٦٣ بيوع بني سويف الابتدائية وتقرير الخبير وبتثبيت ملكية الطاعنين لباقي الأطيان ومساحتها ٥١ فدان و ٦ قيراط و ٢ سهم استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨ لسنة ١٢ ق بني سويف ، وبتاريخ ٩ مارس ١٩٧٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان

في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى الطاعنان به على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق من وجهين ، وفي بيان الوجه الأول يقولان أن المطعون عليه الثاني حينما تصرف لهما ببيع الأطنان محل النزاع كانت ملكيته شائعة ، فإذا كان تصرفه لها قد وقع على مساحة ٣ أفدنة و ١٣ قيراط و ١٢ سهم شيوعاً في قطعة مساحتها ١٢ فدان كائنة بزمام منشأة عبد الصمد مركز إهناسيا بحوض الثالث الشرقي رقم ٧ أقام الطاعنان دعويين بصحة التعاقد عنها وسجلا صحيفتهما في ١٦ سبتمبر ١٩٦١ فلما اختص البائع لهما بموجب حكم القسمة بتسوية شائعة في قطعة أخرى مساحتها ١٠ أفدنة و ١٦ قيراط و ١٣ سهم كائنة بزمام ناحية منيرة مركز إهناسيا بحوض الثلاثين رقم ٢٤ وكان حقهما ينتقل إلى ما أصابه بموجب القسمة إعمالاً للمادتين ٨٤٣ ، ٨٢٦ / ٢ من القانون المدني فقد عدلا طلباتهما في دعوى صحة التعاقد المشار إليهما آنفاً إلى طاب الحكم بصحة التعاقد عن القدر الذي تصرف فيه المطعون عليه الثاني بالبيع لهما شيوعاً فيما آل إليه بالقسمة في القطعة الأخيرة وسجلا صحيفتي تعديل الطلبات في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٦٨ وإذا قضى لهما نهائياً في دعوى صحة التعاقد بطلباتهما المعدلة وسجلا الحكم فإن حقهما في ملكية الأطنان محل النزاع يكون ثابتاً لهما منذ تاريخ تسجيل صحيفتي دعوييهما ابتداء من ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ وهو سابق على تاريخ تسجيل المطعون عليهما الأولى لتبنيه نزع الملكية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٢ وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتد بتاريخ تسجيل الطاعنين لصحيفتي دعويي صحة التعاقد ابتداء واعتمد على تاريخ تسجيل صحيفتي تعديل طلباتهما وهو قال لتاريخ تبنيه نزع الملكية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان الوجه الثاني يقول الطاعنان أن تقرير الخبير الذي اعتمد عليه الحكم المطعون فيه قد جانبه الصواب عندما أورد أن المساحة الخامسة من إعلان تبنيه نزع الملكية

المسجل في ۳۰ سبتمبر سنة ۱۹۶۲ الموجه إلى المطعون عليه الثاني وزوجته ومسطحها ۲ فدان و ۷ قيراط و ۱۰ أسهم في حوض الثلاثين رقم ۲۴ تنطبق على جزء من أرض النزاع مساحتها ۳ أفدنة و ۱۳ قيراط و ۱۲ سهماً في حين انصبت بيانات التنبيه على الأطنان الكائنة بحوض الثلاثين رقم ۲۱ دون تلك الكائنة في حوض الثلاثين رقم ۲۴ ، ولما كان تنبيه نزع الملكية وحكم مرسى المزاد على المطعون عليها الأولى بتاريخ ۲۶ يونيو سنة ۱۹۶۶ قد انصبا على مساحة ۳ أفدنة و ۱۵ قيراط و سهماً واحداً شيوعاً في ۶۹ فدان و ۱۲ قيراط و ۴ أسهم وهي مجموع مساحة أرض الوقف ولم يثبت من مدونات الحكم المطعون فيه أن حقها فيما رسا به المزاد في دعوى البيوع قد تعين في القطعة التي انتقل إليها حق الطاعن بموجب القسمة والبالغ مساحتها ۱۰ أفدنة و ۱۶ قيراط و ۱۳ سهماً فضلاً عن أنها تتسع لحقهما وحق المطعون عليها الأولى وهو ما لم يلاحظه الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يكون للمطعون عليها الأولى أن تتحدى بحكم مرسى المزاد عليها حق الطاعنين الذين ينتقل بعد القسمة إلى ۳ أفدنة و ۱۳ قيراط و ۱۲ سهماً شيوعاً في القطعة الأخيرة البالغ مساحتها ۱۰ فدان و ۱۶ قيراط و ۱۳ سهماً التي اختص المطعون عليه الثاني بنصيبه فيها .

وحيث إن الوجه الأول من هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت الأفضلية لا تثبت لرافع دعوى صحة التعاقد وفق نص المادة ۱۷ من قانون الشهر العقاري رقم ۱۱۴ لسنة ۱۹۴۶ إلا إذا كان مستحقاً لما يدعيه وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المبيع المحدد في صحيفة الدعوى هو ذاته المبيع الذي كان محلاً للبيع لأن أساس الشهر هو اتحاد العقار في كل من التصرف وإشهار التصرف ، وإذا بين من الأوراق أن الطاعنين استبدلا في تعديل طلباتهما في دعوى صحة التعاقد القطعة الكائنة بزمام منيرة مركز إهناسيا بحوض الثلاثين رقم ۲۴ ومساحتها ۱۰ أفدنة و ۱۶ قيراط و ۱۳ سهماً بالقطعة الواردة في عقود البيع الصادرة لهما من المطعون عليه الثاني والكائنة بزمام منشأة عبد الصمد مركز إهناسيا بحوض الثلث الشرقي رقم ۷ ومساحتها ۱۲ فدان ليقتضى لهما بصحة التعاقد عن القدر المبيع لهما شيوعاً فيها إدعاء بأن ما يباعه لهما المطعون عليه الثاني شيوعاً في

القطعة الأخيرة لم يقع في نصيبه بعد القسمة التي تمت بينه وبين شركائه ومن ثم ينتقل حقهما إلى ما اختص به المطعون عليه المذكور في القطعة الأولى عملاً بالمادة ٨٢٦ / ٢ من القانون المدني ، فإن مفاد هذا أن محل البيع المحدد في صحيفة تعديل طلبات الطاعنين في دعوي صحة التعاقد المشار إليهما والذي صدر الحكمان فيهما على مقتضاه لا يكون هو بذاته محل البيع في عقود البيع الصادرة لهما من المطعون عليه الثاني والذي رفعت الدعويان بطلب صحة التعاقد عن القدر المبيع لهما فيه ابتداء - لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن تصرف المطعون عليه الثاني للطاعنين بالبيع قد انصب على حصة شائعة في قطعة معينة داخلية في مجموع من المال الشائع ولا يغير من كون التصرف على هذه الصورة منصباً على حصة شائعة أن تتعدد الجهات التي تقع فيها الأعيان المملوكة للبائع وشركائه على الشيوع فلا يكون هناك محل لبث الأثر الذي يترتب على حق المشتري في الحلول العيني عملاً بالمادة ٨٢٦ / ٢ من القانون المدني لأن مجال هذا البحث أن يصيب التصرف بالبيع حصة مفرزة في المال الشائع وهو ما ليس شأن التصرف موضوع النزاع والذي أصاب - وعلى ما سلف بيانه - حصة شائعة فيه ، لما كان ذلك وكان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف الذي أيده وأخذ بأسبابه أن تسجيل المطعون عليها الأولى لتنيه نزع الملكية على الأطيان محل النزاع كان سابقاً على تاريخ إشهار الطاعنين بصحيفتي تعديل طلباتهما في دعوي صحة التعاقد المشار إليهما فيما سلف وعول الحكم على هذا التاريخ الأخير في المفاضلة بين حق الطاعنين وحق المطعون عليها الأولى وهي الدائنة نازعة الملكية والراسي عليها المزداد ورتب على ذلك عدم نفاذ التصرف الصادر من المطعون عليه الثاني إلى الطاعنين في حق المطعون عليها الأولى ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، مما يكون معه النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس ، والنعي بالوجه الثاني غير مقبول لأنه ينطوي على دفاع لم يثبت سبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم بتعين رفض الطعن ،

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صدق المنصار ، وعضوية السيد المستشارين : عبد الحميد النفلوطي ، يحيى العموري ، منير عبد المجيد و محمد إبراهيم خليل .

(٧٠)

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٧ القضائية :

(١) مسئولية « مسئولية عقدية » « مسئولية تقصيرية » .

المسئولية العقدية والمسئولية التقصيرية . نطاق كل منهما . إخلال التعاقد الذي يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً . وجوب إعمال أحكام المسئولية التقصيرية .

(٢) مسئولية « مسئولية حارس البناء » . « إيجار » التزامات المؤجر » .

مسئولية حارس البناء عن تهمه قبل الغير - تقصيرية . مادة ١٧٧ / ١ مدني . مسئولية قبل المستأجرين - تعاقدية .

١ - إذ خص المشرع المسئولية العقدية والمسئولية التقصيرية كلا منهما بأحكام تستقل بها عن الأخرى وجعل لكل من المسئوليتين في تقنينه موضعاً منفصلاً عن المسئولية الأخرى ، فقد أفصح بذلك عن رغبته في إقامة نطاق محدد لأحكام كل من المسئوليتين ، فإذا قامت علاقة تعاقدية محددة بأطرافها ونطاقها وكان الضرر الذي أصاب أحد المتعاقدين قد وقع بسبب إخلال الطرف الآخر بتنفيذ العقد ، فإنه يتعين الأخذ بأحكام العقد وبما هو مقرر في القانون بشأنه ، باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هي التي تضبط كل علاقة بين الطرفين بسبب العقد ، سواء عند تنفيذه تنفيذاً صحيحاً أو عند الإخلال بتنفيذه ، ولا يجوز الأخذ بأحكام المسئولية التقصيرية التي لا يرتبط الضرر فيها بعلاقة عقدية سابقة ، لما يترتب على الأخذ بأحكام المسئولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية من إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسئولية عند عدم تنفيذه مما يخل بالقوة الملزمة له ، وذلك ما لم يثبت ضد أحد الطرفين المتعاقدين أن الفعل الذي ارتكبه وأدى إلى الإضرار بالطرف الآخر يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً مما تتحقق معه المسئولية التقصيرية تأسيساً على أنه أخل بالتزام قانوني ، إذ يمتنع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أو غير متعاقد .

٢ - إن المشرع قد جاء بنص المادة ١٧٧ / ١ من القانون المدني الخاص بمسئولية حارس البناء ضمن النصوص المتعلقة بالمسئولية عن العمل غير المشروع لحماية غير المتعاقدين في حالة تهدم البناء أو جزء منه ، أما من يربطه بحارس البناء عقد إيجار ، فإن أحكام هذا العقد ونصوص القانون المدني التي تنظم أحكام عقد الإيجار تكون هي وحدها الواجبة التطبيق لتحديد مسئولية المؤجر .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم مدني جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة ومحافظ القاهرة بطلب إلزامهما متضامنين بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقالت بياناً للدعوى إنها وزوجها المرحوم استأجرا شقة بالطابق الثالث من العقار المبين بالصحيفة والمملوك لمورث الطاعنة التي آلت إليها حراسته ، وبتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٧٤ إنهارت غرف الجهة القبيلة لهذا العقار مما أدى إلى وفاة زوجها وإصابتهما وتلف منقولاتها ، وإذ أصيبت من جراء ذلك بضرر مادي وأدبي تقدر التعويض عنه بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان . وقد صححت المطعون عليها بعد ذلك شكل الدعوى بأن اختصمت فيها ملاك العقار وطلبت إلزامهم متضامنين مع محافظ القاهرة بأن يدفعوا لها من مالهم الخاص ومن تركة مورثهم التعويض المطلوب ، وبتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٥ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهم عدا محافظ القاهرة بأن يدفعوا للمدعية والمطعون عليها ، مبلغ ٣٥٠٠ جنيه . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف

رقم طالبة بطلانه وإلغائه ورقض الدهوى، كما استأنفته المطعون عليها بالاستئناف رقم طالبة تعديله إلى إلزام الطاعنة عن نفسها وبصفقتها حارسة بأن تدفع لها مبلغ عشرة آلاف جنيه، وبتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة بإعلان الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بصفقتها حارسة على العقار بأن تؤدي للمطعون عليها مبلغ أربعة آلاف جنيه. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم. وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسببين الأول والثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئوليتها عن وفاة زوج المطعون عليها وعن إصابتها وفقد وتلف منقولاتها نتيجة لتهدم جزء من العقار على ما تقضى به المادة ١/١٧٧ من القانون المدني من مسئولية حارس البناء مسئولية تقصيرية مفترضة، في حين أن الصحيح في القانون هو وجوب إعمال قواعد المسئولية العقدية لقيام علاقة عقدية بين الطاعنة ومن أصيبوا من تهدم بعض مباني العقار لاستئجارهم وحدات سكنية فيه، مما لا يجوز معه تطبيق أحكام المسئولية التقصيرية في أية صورة من صورها، وقد ترتب على هذا الخطأ أن الحكم حجب نفسه عن بحث العلاقة التجارية التي تربط الطاعنة بالمطعون عليها ومدى تطبيق أحكام المسئولية العقدية عليها مما يجعله، فوق مخالفته للقانون، معيباً بالقصور.

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أن المشرع إذ خص المسئولية العقدية والمسئولية التقصيرية كلا منهما بأحكام تستقل بها عن الأخرى وجعل لكل من المسئوليتين في تقنينه موضعاً منفصلاً عن المسئولية الأخرى، فقد أفصح بذلك عن رغبته في إقامة نطاق محدد لأحكام كل من المسئوليتين، فإذا قامت علاقة تعاقدية محددة بأطرافها ونطاقها، وكان الضرر الذي أصاب أحد المتعاقدين

قد وقع بسبب إخلال الطرف الآخر بتنفيذ العقد ، فإنه يتعين الأخذ بأحكام العقد وبما هو مقرر في القانون بشأنه ؛ باعتبار أن هذه الأحكام وحدها هي التي تضبط كل علاقة بين الطرفين بسبب العقد ، سواء عند تنفيذه تنفيذاً صحيحاً أو عند الإخلال بتنفيذه ، ولا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية التي لا يرتبط الضرور فيها بعلاقة عقدية سابقة ، لما يترتب على الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية من إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية عند عدم تنفيذه بما يخل بالقوة الملزمة له ، وذلك ما لم يثبت ضد أحد الطرفين المتعاقدين أن الفعل الذي ارتكبه وأدى إلى الإضرار بالطرف الآخر يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً مما تتحقق معه المسؤولية التقصيرية تأسيساً على أنه أخل بالتزام قانوني ، إذ يمتنع عليه أن يرتكب مثل هذا الفعل في جميع الحالات سواء كان متعاقداً أو غير متعاقد ، ولا أدل على ذلك من أن المشرع جاء بنص المادة ١٧٧/١ من القانون المدني الخاصة بمسؤولية حارس البناء ضمن النصوص المتعلقة بالمسؤولية عن العمل غير المشروع لحماية غير المتعاقدين في حالة تهم البناء أو جزء منه ، أما من يربطه بحارس البناء عقد إيجار ، فإن أحكام هذا العقد ونصوص القانون المدني التي تنظم أحكام عقد الإيجار تكون هي وحدها الواجبة التطبيق لتحديد مسؤولية المؤجر . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أقامت الدعوى أمام محكمة أول درجة تأسيساً على قيام علاقة إيجارية تربطها بالطاعنة لأنها وزوجها كانا يستأجران شقة بالعقار المنهار والمملوك لمورث الطاعنة التي آلت إليها حراسته ، وقد أقرت الطاعنة تلك العلاقة التعاقدية واتخذت منها أساساً لهذا الطعن ، وعلى ذلك فقد أطلق الحكم للمطعون عليها الحق في الرجوع على الطاعنة بدعوى المسؤولية المفترضة المبينة بالمادة ١٧٧/١ من القانون المدني برصف الطاعنة حارسة للبناء : وتأسيساً على أن المطعون عليها قد أصابها ضرر من تهم جزء منه ، ولم يورد الحكم ما يفيد أن الفعل المنسوب للطاعنة وأدى إلى الإضرار بالمطعون عليها يكون جريمة أو يعد غشاً أو خطأ جسيماً مما تتحقق به المسؤولية التقصيرية ، والتفت عن بحث العلاقة الإيجارية السابق الإشارة إليها

ونطاقها ومدى تطبيق أحكام المسؤولية العقدية عليها، فإن الحكم يكون قد خالف صحيح القانون، وإذا حجب الحكم نفسه بهذه المخالفة عن بحث دفاع الطاعة المؤسس على أن مسئوليتها تعاقدية وإنزال حكم القانون عليه، فإنه يكون فوق مخالفته للقانون قد شابه القصور في التسبب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد صدق العصار ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد الحميد المنفلوطي ، علي السعدني ، عبد المنعم بركة و أحمد شلبي .

(٧١)

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) دعوى « إعادة الدعوى للمرافعة » محكمة . الموضوع .

طلب إعادة الدعوى للمرافعة . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته .

(٢) محكمة الموضوع « تقدير عمل الخير » . خبرة .
إثبات « إجراءات المعاينة » .

أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم إلزامها بالرد استقلالا على
الطعون المارجهة إليه أو باتخاذ إجراء آخر من إجراءات الإثبات .

(٣) حكم « تسبیب الحكم » . نقض .

إنهاء الحكم إلى نتيجة سليمة . لا يعيبه الخطأ في ذكر مادة في القانون غير منطبقة على
واقعة الدعوى .

(٤) حيازة « منع تعرض » . دعوى .

دعوى منع التعرض . إتساعها لإزالة أعمال التعرض لإعادة الحال إلى ما كانت عليه .

(٥) نقض « السبب الجديد » .

ورود النفي على أسباب الحكم الابتدائي . عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الاستئناف .
اعتباره سببا جديدا لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

(٦) حكم « مالا يعد قصورا » .

قيام النزاع حول التعرض في حيازة الجمعية المطعون عليها لحق ارتفاق بالمرور ،
بغفال الحكم دافع الطاعن بأن أرض الجمعية غير محبوسة . لا تصور .

١ - طلب إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات ، هو من إطلاقات
محكمة الموضوع طالما أنها أتاحت الفرصة لذلك قبل حجب الدعوى للحكم .
ولا عليها بعد ذلك إن التفتت عن دفاع لم يقدم الخصم دليله .

٢ - لمحكمة الموضوع - وفي حدود سلطتها التقديرية - أن تأخذ بتقرير الخبير متى اقتنعت بصحته، دون أن تلزم بالرد إستقلاً على الطعون التي وجهت إليه؛ إذ في أخذها به محملاً على أسبابه، ما يفيد أنها لم تجد في الطعون التي وجهت إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير، كما لا تلزم بنسب خبر آخر أو بالانتقال للمعينة، طالما أنها رأت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.

٣ - لا يعيب الحكم - متى انتهى إلى النتيجة الصحيحة - الخطأ في ذكر مادة في القانون غير منطبقة على واقعة الدعوى، وإذ كانت أسبابه الواقعية وافية والنتيجة التي انتهى إليها صحيحة في القانون، فإن خطأ إستناده إلى المادة ٩٢٤ مدني واستخلاصه ما يقتضيه تطبيق تلك المادة، يكون زائداً عن حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونها ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله.

٤ - تنسع ولاية قاضي الحيابة في دعوى منع التعرض لإزالة الأعمال المادية التي يجريها المدعى عليه في هذا النوع من القضايا؛ باعتبار أن القضاء بها من قبيل إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض.

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يضيف إليها، وكان وجه النعي منصّباً على أسباب الحكم الأخير، ولم يقدم الطاعن ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة الثانية، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون ميباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

٦ - إذ كان مبنى دعوى المطعون عليه هو حيابة حق ارتفاق بالمرور على الطريق المبين بصحيفة الدعوى وتعرض الطاعن له في تلك الحيابة، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يرد على دفاع للطاعن يقوم على أن أرض

الجمعية المطعون عليها غير محبوسة ، متى كان الأمر لا يتعلق بتقرير حق مرور لأرض محبوسة على ما تقضى به المادة ٨١٢ من القانون المدني ، ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث استوفى الطعن أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن رئيس مجلس إدارة جمعية
الذي خلفه المطعون عليه بصفته - أقام الدعوى رقم ١٧١٢ لسنة ١٩٧٣ م إلى الزقازيق الابتدائية ضد الطاعن وآخرين بطلب الحكم بمنع تعرضهم في حيازة الطريق الموضحة بصحيفة تلك الدعوى وإزالة المباني والأشجار التي استحدثها الطاعن ، وقال شرحاً لها إنه يحوز بصفته حق المرور في الطريق المذكور . والذي يصل الجمعية بالطريق العام منذ إنشائها في سنة ١٩٧٠ إلى أن تعرض له الطاعن في حيازته في ٢٢ مارس سنة ١٩٧٣ بإقامة بناء وغراس على جزء منه ، ولما تقدم بشكواه للشرطة أصر على تعرضه مدعياً أنه اتفق مع آخرين لا شأن لهم على إنشاء طريق آخر بديل ، وبعد أن قدم الخبر الذي تدب في الدعوى تقريره ، حكمت المحكمة بتاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٧٦ للمطعون عليه الأول بصفته بطلباته . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٧ لسنة ١٩ ق المنصورة « مأمورية الزقازيق » ، وبتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة لظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبين الأول والثاني والوجهين الأول والثالث من السبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف - بمذكرة قدمها بعد حجز الدعوى للحكم - بأن الجمعية التي يمثلها المطعون عليه بصفته تطل على طريق ويصلها بالطريق العام طريقان ، وبأنها أنشئت في سنة ١٩٧١ ولم تكن مبانيها قد استكملت في سنة ١٩٧٣ ، مما ينفي أن تكون لها حيازة الطريق اعتباراً من سنة ١٩٧٠ ، وبأن أعضاء مفرضين عنها تنازلوا عن التمسك بحق المرور في الطريق موضوع الدعوى ، هذا إلى أنه أشار إلى ثبوت دفاعه بتقرير خبير في دعوى أخرى وبمحضر شكوى وإقرار وقعه أعضاء الجمعية ، وطلب إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم تلك المستندات أو ندب خبير آخر أو انتقال المحكمة للمعاينة ، كما أنه ضمن صحفة الاستئناف نعيه على تقرير الخبير إغفاله سؤال أهل القرية ، وعدم بيانه كيفية تعرض مبانيه للطريق ، وكيفية استعماله ، إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن الشق الأول من دفاعه بمقولة إن خبير الدعوى اطلع على تلك المستندات ولم يرد على دفاعه الأخير مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن طلب إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات هو من إطلاقات محكمة الموضوع ، طالما أنها أتاحت الفرصة لذلك قبل حجز الدعوى للحكم ، ولا عليها بعد ذلك إن التفت عن دفاع لم يقدم الخصم دليلاً ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف الذي حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة شروط دعوى منع التعرض في حيازة حق ارتفاق بالمرور على الطريق المبين بصحيفة الدعوى ، وأورد الدليل عليها من تقرير الخبير الذي اعتق أسبابه ومنها ما انتهى إليه من .. « إن الطريق موضوع النزاع كان يستعمل في المرور من وإلى الأطيان المقامة على جزء منها جمعية لربطها بالطريق الزراعي ١٨٥ مصر الزقازيق . . . بصفة مستمرة دون نزاع وأنه . . . عقب إنشاء الجمعية على جزء من هذه الأرض ، وحتى ٢٢ مارس ١٩٧٣ كان هذا الطريق يستعمل

المرور لم يردى الجمعية... إلى أن تعرض لم المدعى عليه «الطاعن»... بعمل سور حول منزله بحيث تعذر بذلك الوصول إلى الجمعية .. «وهى أسباب سائغة تكفى لحمل قضائه ولها مأخذها من أوراق الدعوى ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع ، وفى حدود سلطتها التقديرية ، أن تأخذ بتقرير الخبير متى افترضت بصحته دون أن تلتزم بالرد استقلالاً على الطعون التى وجهت إليه ؛ إذ فى أخذها به محمولاً على أسبابه ، ما يفيد أنها لم تجد فى الطعون التى وجهت إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير ، كما لا تلتزم بنقد خبير آخر أو بالانتقال للمعينة ، طالما أنها رأت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها ، وكان لا جدوى من التحدى بوجود طريق آخر يصل الجمعية المطعون عليها بالطريق العام ، طالما أن النزاع يدور حول حيازتها لحق ارتفاق بالمرور على أرض الطاعن ، ولا يتعلق بتقرير حق مرور لأرض محبوسة ، ولا على الحكم إذ لم يرتب أثراً على التنازل الذى أشار إليه الطاعن بوجه النعى ، ذلك لأنه - وعلى ما بين من تقرير الخبير الذى أورد اطلائاً عليه - لم يتضمن سوى التنازل عن الشكوى المقدمة ضد الطاعن الذى تعهد بإنشاء طريق بديل ، هذا إلى أن الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يدل على أن من وقعه كان ذا صفة فى تمثيل المطعون عليها ، مما يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى الإسناد وخالف القانون والثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن المطعون عليها ادعت حيازة حق ارتفاق بالمرور على أرض الطاعن ، وأقامت دعواها بطلب منع التعرض على هذا الأساس ، غير أن الحكم المطعون فيه الذى أيدى الحكم المستأنف ، خلط بين حق المرور وحق الملكية ، فقضى بإزالة التعرض على سند من المادة ٩٢٤ من القانون المدنى ، ولم يبين وجه استخلاصه علم الطاعن أنه كان يبنى فى غير ملكه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لا يعيب الحكم - متى انتهى إلى النتيجة الصحيحة - الخطأ فى ذكر مادة من القانون غير منطبقة على واقعة

الدعوى ، وكانت ولاية قاضي الحيازة في دعوى منع التعرض تدفع لإزالة الأعمال المادية التي يجرىها المدعى عليه في هذا النوع من القضايا ، باعتبار أن القضاء بها من قبيل إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل حصول التعرض ، وكان الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم المستأنف قد حصل واقعة الدعوى بأنها تدور حول حيازة حق ارتفاق بالمرور ، واستخلص من تقرير الخبير حيازة المطعون عليه بصفته هذا الحق إلى أن تعرض له الطاعن ، فلا يكون قد أخطأ فهم الأساس الذي قامت عليه الدعوى ، وإذا كانت أسبابه الواقعية وافية ، والنتيجة التي انتهى إليها صحيحة في القانون ، فإن خطأ استناده إلى المادة ٩٢٤ مدني واستخلاصه ما يقتضيه تطبيق تلك المادة ، يكون زائداً عن حاجة الدعوى ويستقيم الحكم بدونه ، ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع ، الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والتناقض والتقصير في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه أيد الحكم الابتدائي الذي خلط بين حيازة الجمعية المطعون عليها باعتبارها شخصاً معنوياً وحيازة آخرين ومنهم والد المطعون عليه بصفته — الذي لا تعتبر حيازته حيازة لها ، ولم يبين ماهية الحق الذي وردت عليه الحيازة ، وشابه التناقض حيث اعتمد ما أثبتته الخبير من أن الجمعية أنشئت في سنة ١٩٦٦ على حين قرر أنها حازت الطريق منذ أكثر من ثلاثين عاماً .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يضيف إليها ، وكان وجه النعي منصفاً على أسباب الحكم الأخير ، ولم يقدم الطاعن ما يدل على أنه عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة الثانية ، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الخامس والأخير ، مايقوله الطاعن من أنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن حق المرور الذي يدعيه المطعون عليه لا سند له من القانون لأن الجمعية التي يمثلها غير محبوسة عن الطريق العام ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن مبنى دعوى المطعون عليه هو حيازة حق ارتفاق بالمرور على الطريق المبين بصحيفة الدعوى وتعرض الطاعن له في تلك الحيازة ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يرد على دفاع للطاعن يقوم على أن أرض الجمعية المطعون عليها غير محبوسة ، متى كان الأمر لا يتعلق بتقرير حق مرور لأرض محبوسة ، على غير ما تقضى به المادة ٨١٢ من القانون المدني ، ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١

المؤلفة من السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة مصطفى سليم، وعضوية السادة المستشارين :
حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، سليم عبد الله ، يوسف أبو زيد و درويش عبد الحميد .

(٧٢)

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) نقض « الخصوم في الطعن » .

حسب الطاعن اختصاص المحكوم لصالحهم في طعنه . عدم لزوم اختصاص باقي الخصوم
إلا أن يكون ذلك واجباً بنص القانون .

(٢) تسجيل . ملكية . التصاق .

ملكية البناء تطبيقاً لقواعد الالتصاق . لا تقول إلا لمن يملك الأرض المقام عليها .
المشتري للأرض بمقد لم يسجل . ليس له طلب إعمال قواعد الالتصاق بشأن المباني التي يحدتها
الغير فيها .

(٣) ملكية . التصاق .

ملكية صاحب الأرض لما عليها وما تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى . مادة ٩٢٢ مدني .
قرينة قانونية قابلة لإثبات العكس . عدم جواز التحصن بقواعد الالتصاق عند وجود اتفاق يخالفها .

(٤) ملكية . التصاق . إيجار .

موافقة مستأجر الأرض لغير حل البناء عليها . لا أثر لما في تملكه هذا البناء طبقاً
لقواعد الالتصاق .

(٥) ملكية . التصاق .

حسن نية الباني في أرض لا يملكها . إنحصار أثره في منع صاحب الأرض من طلب الإزالة .

(٦) تسجيل . ملكية . التصاق . دعوى « المصلحة » .

مشتري الأرض بمقد لم يسجل . له مصلحة في محاربة دعوى الباني بأحقية في تملك ما أقامه
من بناء عليها . علة ذلك .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة، أنه لا يجب على الطاعن عند ترجمته طعنه إلا أن يختصم فيه خصومه المحكوم لهم، ما لم يكن اختصاصه باني الخصوم واجباً بنص القانون .

٢ - أحكام الالتصاق بالعقار أوردها المشرع في القانون المدني بالفصل الثاني - المنظم لأسباب كسب الملكية - من الباب الأول للكتاب الثالث ، فاعتبره سبباً مستقلاً قائماً بذاته من الأسباب القانونية للملكية ، وهو سبب يرتكز في الأصل على قاعدة أن مالك الشيء الأصلي هو الذي يملك الشيء التابع ، فملكية الأرض يستتبعها ما يقام على هذه الأرض من مبان بحكم الالتصاق، وبالتالي فإن ملكية البناء تطبيقاً لقواعد الالتصاق لا تؤول إلا لمن يملك الأرض المقام عليها ، وهذا الأمر هو ما أفصحت عنه المواد ٩٢٢ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ من القانون من النص بلفظ صريح على أن ما يقوم من بناء يكون لصاحب الأرض ، ومن ثم فإن طلب تسليم البناء المشيد على أرض لا يملكها الباني استناداً إلى قواعد الالتصاق لا يصح إيدأؤه إلا من خوله القانون حق تملكه وهو صاحب الأرض أي مالكها ، ولما كان حق ملكية العقار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير إلا بالتسجيل، فلا تنتقل الملكية لمشتري لم يسجل عقد البيع الصادر إليه، ولا يسوغ له ترتيباً على ذلك طلب إعمال قواعد الالتصاق بشأن المباني التي يحدتها الغير في الأرض التي اشتراها بعقد غير مسجل .

٣ - مؤدى النص في المادة ٩٢٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع في الفقرة الأولى منه قرينة قانونية تقضي بأن كل ما يوجد على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يعتبر من عمل صاحب الأرض وأنه هو الذي أنشأها على نفقته فيكون مملوكاً له، إلا أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس فأجازت الفقرة الثانية للأجنبي أن يقيم الدليل على أنه هو الذي أقام هذه المنشآت على نفقته دون سابق اتفاق مع صاحب الأرض، فإذا نجح في إثبات ذلك تملك صاحب الأرض المنشآت

بالالتصاق مقابل أن يعرض الباني وفقاً للأحكام التي أوردها المشرع في هذا الخصوص ، كما يجوز للأجنبي أن يثبت أن هناك إتفاقاً بينه وبين صاحب الأرض ينحوله الحق في إقامة المنشآت وتملكها ، وفي هذه الحالة يجب إعمال هذا الاتفاق ويمتنع التحدي بقواعد الالتصاق .

٤ - لا يكفي طبقاً لقواعد الالتصاق حتى تملك المطعون ضدها المباني وهي لا تملك الأرض المقامة عليها ، أن تكون نفقة البناء من مالها أو تكون من باعها الأرض وهي ... قد أذنت لها في البناء ؛ لما ثبت من مدونات الحكم أن هذه الأخيرة ليست هي مالكة الأرض ، بل كانت وزوجها مستأجرين وحيازتهما للأرض حيازة عارضة ، وبالتالي فلا تنتج موافقتها على البناء أثراً في التملك .

٥ - حسن نية الباني في أرض لا يملكها ، ليس له من أثر في تملك البناء ، وإنما ينحصر أثره في منع صاحب الأرض من طلب الإزالة تطبيقاً للمادة ٩٢٤ من القانون المدني ، وتخويل الباني حقاً في طلب التعويض وفقاً للضوابط الواردة بنص المادة ٩٢٥ من هذا القانون .

٦ - الطاعنة وإن لم تسجل بعد الحكم القاضي بصحة ونفاذ عقد شرائها ، إلا أنه لا مراء في توافر مصلحة لها قائمة يقرها القانون - طبقاً للمادة الثالثة من قانون المرافعات - في النضال دفعاً لما تدعيه المطعون ضدها من حق في تملك ما أقامته من بناء ، طالما قد ثبت أن هذا البناء يقع في الأرض المبيعة إليها من ملاكها الحقيقيين ، ولها أن تجابه ذلك الحق المدعى به في الدعوى المرفوعة عليها بما يعن لها من أوجه دفاع قانونية أو واقعية ، وتتخذ لها المصلحة في الطعن على الحكم القاضي بالاستجابة إليه ، فلك بأنه وإن لم تكن ملكية الأرض قد انتقلت إليها بعدم تسجيل عقد شرائها أو الحكم القاضي بصحته ونفاذه ، إلا أنه بمجرد حصول هذا التسجيل ، تصبح مالكة للأرض وتؤول إليها تبعاً لذلك ملكية البناء بحكم الالتصاق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٧٠ مدنى
كلى الجيزة مختصة « أمبلى مانجوس » والطاعنة طالبة الحكم فى مواجهة الأخيرة
بصححة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٩ المتضمن بيع
أمبلى مانجوس لها أرضاً مبنية بالعقد والصحيفة مساحتها ١٠٢٠ متراً مربع
بما يقوم عليها من مبان وغراس لقاء ثمن مقداره ستة آلاف جنيه ، تأسيساً
على أنها اشترت الأرض بالعقد آنف الذكر وتسلمتها من البائعة ثم أنشأت
عليها بناءً حديثاً « كازينو » ، ولقد آلت ملكية هذه الأرض للبائعة بطريق
الشراء من « كرياكو خريستو » بموجب عقد بيع مؤرخ ١١ ديسمبر ١٩٤٩
حكم بصحته ونفاذه ، وأن الطاعنة تعرضت لها فى الانتفاع بالعقار المبيع
بما أقدمت عليه من تنفيذ حكم قضى بصحة ونفاذ عقد بيع صادر إليها
من آخرين عن ذات العقار مع تسليمه إليها ، فاستشكلت فى تنفيذ هذا الحكم
وأقامت دعواها . وأثناء السير فى الدعوى رفعت « أمبلى مانجوس » الدعوى
رقم ١٦٠٨ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى الجيزة على الطاعنة وورثة « فاستلى ستافروبولو »
طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها للعقار مالف البيان وكف منازعة المدعى عليهم ،
استناداً إلى أنها تملك العقار بطريق الشراء من كرياكو خريستو بالعقد المؤرخ
١١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ المقضى بصحته ونفاذه وقد وضعت اليد عليه وضع
يد مستوف شرائطه القانونية المؤدية إلى التملك . أمرت المحكمة بضم الدعويين
ليصدر فيهما حكم واحد ، وقد دفعتهما الطاعنة بدفاع حاصله أنها اشترت
الأرض محل التداعى من ملاكها الحقيقيين ورثة « فاسيلى ستافروبولو »
بعقد بيع مؤرخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٨ صدر حكم على البائعين بصحته ونفاذه
وتسليمها العقار المبيع ، وذلك فى الدعوى ٦٦٨٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة ،

وأن مورث البائعين لها هو المالك الأصلي الحقيقي لهذا العقار الذي تملكه بعقد مسجل، ثم استأجره منه «كرياكو خريستو» زوج «أميلي مانجوس» البائعة للمطعون ضدها وظل مستأجراً حتى وفاته، ومن بعده وضعت زوجته يدها على العقار بصفتها مستأجرة، وبالتالي فلا يعتد بعقد البيع الصادر من هذا المستأجر إلى زوجته، أو بعقد البيع الصادر من هذه الأخيرة إلى المطعون ضدها إذ كانت حيازتهما للعقار حيازة عارضة، وانتهت الطاعنة من دفاعها إلى إبداء طلبات عارضة تناولتها بالتعديل أثناء نظر الدعويين، حتى استقرت في مطلبها الختامي على الحكم بإلزام المطعون ضدها تسليمها الأرض محل التداعي بما يقوم عليها من مبان، وأبانت أن مطلبها هذا يستند إلى قواعد الالتصاق المقررة في القانون، إعتباراً بأن المطعون ضدها حين أقامت المباني كانت حسنة النية. وبتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بنذب خير، فقدم تقريراً خلص فيه إلى أن الملاك الأصليين للأرض محل النزاع هم ورثة فاسيلي ستافروبولو البائعون للطاعنة وأن أميلي مانجوس - البائعة للمطعون ضدها - وزوجها كرياكو خريستو ما كانتا إلا مستأجرين، وأن المطعون ضدها أنشأت مباني جديدة «كازينو» على هذه الأرض. وبتاريخ ٣٠ من مارس ١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض دعوى أميلي مانجوس رقم ١٦٠٨ لسنة ١٩٧٠ وقبل الفصل في موضوع دعوى المطعون ضدها رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٧٠ باستجواب الخصوم فيها، ومن بعد ذلك وأثناء سير الدعوى عدلت المطعون ضدها طلباتها من دعواها إلى طلب الحكم بتثبيت ملكيتها للمباني التي أقامت على الأرض موضوع التداعي. فحكمت المحكمة بتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٧٨ في الدعوى الفرعية المقامة من الطاعنة بعدم قبول طلب تسليم الأرض ورفض طلب تسليم المباني بحالته، ثم قضت بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩ بتثبيت ملكية المطعون ضدها للمباني المقامة على أرض النزاع. إستأنفت الطاعنة المحكمين الصادرين من محكمة أول درجة بجلستي ٢٢ يونيو ١٩٧٨ و ١٨ يناير سنة ١٩٧٩ في الدعوى رقم ١٥٨٦ لسنة ١٩٧٠ مدني كل الجزرة وذلك

بالاستئناف ٥٠٩٥ لسنة ٩٥ قضائية و ١٢٧١ لسنة ٩٦ قضائية القاهرة طالبة إلغاء قضاء محكمة أول درجة والحكم لها بما طلبته في الطلب العارض مع رفض دعوى المطعون ضدها ، وأقامت أميلي مانجوس استئنافاً ثالثاً عن حكم محكمة أول درجة الصادر بجلسة ٣٠ مارس سنة ١٩٧٨ برفض دعواها ، وبتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ حكمت محكمة الاستئناف في الاستئنافات الثلاثة برفضها وتأيد قضاء محكمة أول درجة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن المطعون ضدها دفعت ببطلان الطعن استناداً إلى أن الطاعنة لم تختص جميع الخصوم الذين كانوا ماثلين في خصومة الاستئناف مما يبطل الطعن إعمالاً لحكم المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات التي توجب اشتغال صحيفة الطعن على أسماء جميع الخصوم الواجب اختصاصهم .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد؛ ذلك بأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجب على الطاعن عند توجيه طعنه إلا أن يختصم فيه خصومه المحكوم لهم ، ما لم يكن اختصاص باقي الخصوم واجباً بنص القانون . وإذا كان الثابت أن الدعوى ليست من الدعاوى التي يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين ، وكان الحكم المطعون فيه بصدد الاستئناف اللذين أقامتهما الطاعنة ، متى اقتصر على قضاء لصالح المطعون ضدها ولم يحكم لباقي الخصوم الممثلين في هذين الاستئنافين بشئ، فإنه لا يكون على الطاعنة اختصاصهم ويكون الدفع ببطلان الطعن على غير سند سليم متعيناً القضاء برفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون من أوجه ثلاثة، قالت في بيان الوجهين الأول والثاني منها إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول طلبها تسليم المباني المقامة على الأرض التي اشترتها بعقد صادر من مالكيها الحقيقيين على أنه لا يجوز لها

التمسك بقواعد الالتصاق لا كنساب ملكية المباني أو تسليمها إليها طالما لم تسجل عقد شرائها للأرض بمقالة إن قبول هذا الطلب مشروط بانتقال ملكية الأرض إليها، وهو قول من الحكم يخالف القواعد المقررة في القانون، والتي تقضى بأن عقد البيع غير المسجل ينقل للمشتري جميع الحقوق المتعلقة بالبيع والدعوى المرتبطة به، فيجوز للمشتري استناداً إلى ذلك التمسك بقواعد الالتصاق باعتبارها من الحقوق المخولة له والتي انتقلت إليه كأثر لعقد البيع ولو لم يسجل.

وحيث إن هذا النعى في غير محله، ذلك بأن أحكام الالتصاق بالعقار قد أوردتها المشرع في القانون المدني بالفصل الثاني - المنظم لأسباب كسب الملكية - من الباب الأول للكتاب الثالث، فاعتبره سبباً مستقلاً قائماً بذاته من الأسباب القانونية للملكية، وهو سبب يرتكز في الأصل على قاعدة أن مالك الشيء الأصلي هو الذي يملك الشيء التابع، فلكية الأرض يستتبعها ما يقام على هذه الأرض من مبان بحكم الالتصاق، وبالتالي فإن ملكية البناء تطبيقاً لقواعد الالتصاق لا تؤول إلا لمن يملك الأرض المقام عليها، وهذا الأمر هو ما أفصحت عنه المواد ٩٢٢ و ٩٢٤ و ٩٢٥ من القانون، من النص بلفظ صريح على أن ما يقوم من بناء يكون لصاحب الأرض، فجرى النص في المادة ٩٢٣ على أن « كل ما على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يعتبر من عمل صاحب الأرض اقامه على نفقته ويكون مملوكاً له » ثم ورد النص في المادة ٩٢٤ بأنه : « إذا أقام شخص بمواد من عنده منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون رضاء صاحب الأرض كان لهذا أن يطلب إزالة المنشآت ... » وجاء النص في المادة ٩٢٥ بأنه : « إذا كان من أقام المنشآت المشار إليها في المادة السابقة يعتقد بحسن نية أن له الحق في إقامتها فلا يكون لصاحب الأرض أن يطلب الإزالة وإنما يخبر بين أن يدفع قيمة المواد وأجر العمل أو يدفع مبلغاً يساوي ما زاد في ثمن الأرض بسبب المنشآت، ومن ثم فإن طلب تسليم البناء المشيد على أرض لا يملكها الباني استناداً إلى قواعد الالتصاق لا يصبح إبداءه لإلزام من خوله القانون حق تملكه وهو صاحب الأرض أي مالكها، ولما كان حق ملكية العقار - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - لا ينتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة إلى الغير إلا بالتسجيل فلا تنتقل الملكية لمشتري لم يسجل عقد البيع الصادر إليه ، ولا يسوغ له ترقياً على ذلك طلب أعمال قواعد الالتصاق بشأن المباني التي يحدتها الغير في الأرض التي اشتراها بعقد غير مسجل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فيما قضى به من عدم قبول طلب الطاعة تسليمها المباني التي أقامتها المطعون ضدها على الأرض المبيعة لها بعقد لم يسجل بعد ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الثالث من السبب الأول والسبب الثاني والثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضدها لا يحق لها في القانون طلب ثبوت ملكيتها لما أقامته من مبان على الأرض محل النزاع ؛ إذ هذه الأرض غير مملوكة لها بإقرارها ، فلا يكون مجرد البناء من مالها أو حسن نيتها وقت البناء سبباً لاكتساب ملكية البناء ، بل يقتصر حقها في التعويض وفقاً لأحكام المادتين ٩٢٤ و ٩٢٥ من القانون المدني ، وأن احتباس المطعون ضدها ريع الأرض والبناء سنوات عديدة يفوق قيمة المباني التي ينصب عليها حقها في التعويض ، وبالرغم من هذا الدفاع فإن الحكم المطعون فيه قد التفت عنه وقضى للمطعون ضدها بثبوت ملكيتها بما يعيبه بمخالفة القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٩٢٢ من القانون المدني على أن ١- كل ما على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يعتبر من عمل صاحب الأرض أقامه على نفقته ويكون مملوكاً له . ٢- ويجوز مع ذلك أن يقام الدليل على أن أجنياً قد أقام هذه المنشآت على نفقته ، كما يجوز أن يقام الدليل على أن مالك الأرض قد دخل أجنياً ملكية منشآت كانت قائمة من قبل أو خوله الحق في إقامة هذه المنشآت وتملكها ، مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع في الفقرة الأولى منه قرينة

قانونية تقضى بأن كل ما يوجد على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يعتبر من عمل صاحب الأرض، وأنه هو الذى أنشأه على نفقته فيكون مملوكاً له، إلا أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس، فأجازت الفقرة الثانية للأجنبي أن يقيم الدليل على أنه هو الذى أقام هذه المنشآت على نفقته دون سابق اتفاق مع صاحب الأرض، فإذا نجح فى إثبات ذلك تملك صاحب الأرض المنشآت بالاتصاق مقابل أن يعرض الباني وفقاً للأحكام التى أوردها المشرع فى هذا الخصوص، كما يجوز للأجنبي أن يثبت أن هناك اتفاقاً بينه وبين صاحب الأرض ينحوله الحق فى إقامة المنشآت وتملكها، وفى هذه الحالة يجب إعمال هذا الاتفاق ويمتنع التحدى بقواعد الاتصاق، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه قضى بثبوت ملكية المطعون ضدها للمباني المشيدة على أرض النزاع تأسيساً على أن الطاعة أقرت أمام الخبير بأن المطعون ضدها هى التى أقامتها بحسن نية وأن تقرير الخبير أسفر عن أن نفقات البناء كانت من مالها، وجاء بالحكم المطعون فيه مكملًا لهذه الأسباب قوله وإن الطاعة إذ لم تنتقل إليها ملكية الأرض فلا يقبل منها إعمال قواعد الاتصاق لاكتساب ملكية المباني أو تسليمها لها، لأن ذلك مشروط بانتقال ملكية الأرض إليها، ويرتب على ذلك انتفاء مصلحتها فى النعى على الحكم المستأنف فيما قضى به من تثبيت ملكية المطعون ضدها لهذه المباني التى أقامتها بموافقة أمبلى مانجوس، وقد أقرت الطاعة أنها أقامتها بحسن نية، إذ كان ذلك، وكان لا يكفى طبقاً لقواعد الاتصاق المشار إليها حتى تملك المطعون ضدها المباني وهى لا تملك الأرض المقامة عليها أن تكون نفقة البناء من مالها أو تكون من باعها الأرض وهى «أمبلى مانجوس» قد أذنت لها فى البناء لما ثبت من مدونات الحكم أن هذه الأخيرة ليست هى مالكة الأرض، بل كانت وزوجها مستأجرين وحيازتهما للأرض حيازة عارضة، وبالتالي فلا تتجج موافقتها على البناء أثرًا فى التملك، وكان لا يعتد بحسن نية المطعون ضدها وقت البناء بصدد اكتسابها ملكية المباني، ذلك بأن حسن نية الباني فى أرض لا يملكها ليس له من أثر فى تملك البناء، وإنما ينحصر أثره فى منع

صاحب الأرض من طلب الإزالة تطبيقاً للمادة ٩٢٤ من القانون المدني ،
وتحويل الباني حقاً في طلب التعويض وفقاً للضوابط الواردة بنص المادة ٩٢٥
من هذا القانون ، ومن ثم يكون الشرط اللازم لتملك المطعون ضدها لتلك
المباني التي أقامتها هو حصول اتفاق بينها وبين مالكي الأرض - وهم الذين
ثبتت من ملونات الحكم المطعون فيه أنهم ورثة فاسيلي استافروبولو البائعون
للطاعة - وأن يمنع هذا الاتفاق حقاً للمطعون ضدها في إقامة المباني وتملكها
إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٩٢٢ من القانون المدني ، وإذ كان مثل
هذا الاتفاق لم تدع به المطعون ضدها بل انتفى قيامه في الدعوى ، وكانت
الطاعة وإن لم تسجل بعد الحكم القاضي بصحة ونفاذ عقد شرائها إلا أنه
لا مرأى في توافر مصلحة لها قائمة يقرها القانون - طبقاً للمادة الثالثة من
قانون المرافعات - في النضال دفعاً لما تدعيه المطعون ضدها من حق في تملك
ما أقامته من بناء طالما قد ثبت أن هذا البناء يقع في الأرض المبيعة إليها من
ملاكها الحقيقيين ، ولها أن تجابه ذلك الحق المدعى به في الدعوى المرفوعة
بما يعن لها من أوجه دفاع قانونية واقعية ، وتعتقد لها المصلحة في الطعن على
الحكم القاضي بالاستجابة إليه ، ذلك بأنه وإن لم تكن ملكية الأرض قد
انتقلت إليها بعدم تسجيل عقد شرائها أو الحكم القاضي بصحته ونفاذه، إلا أنه
بمجرد حصول هذا التسجيل تصبح مالكة للأرض وتؤول إليها تبعاً لذلك
ملكية البناء بحكم الالتصاق ، لما كان ذلك ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه
هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الموضع صالح للفصل فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون طلب المطعون ضدها في دعواها رقم ١٥٨٦
لسنة ١٩٧٠ مدني كلي الجزية بتثبيت ملكيتها للمباني المشيدة بالأرض محل
التداعي غير قائم على أساس قانوني سليم مما يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف
الصادر في هذه الدعوى بجلاسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩ والقضاء برفض
الدعوى .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/ رئيس المحكمة : مصطفى سليم ، وعضوية السادة المستشارين :
حافظ رفقي نائب رئيس المحكمة ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم و عزت حنورة .

(٧٣)

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٧ القضائية :

حكم . حيازة . مسئولية .

الحكم الصادر في دعوى الحيازة . تنفيذه على مسئولية طالب التنفيذ . تحقق مسئولية إذا
ثبت عدم أحقية بحكم نهائي من محكمة الموضوع متى كان سوء النية . إعتباره كذلك منذ إعلانه
بعدم حيلة الدعوى الموضوعية . علة ذلك .

من المقرر أن الأحكام التي تصدر في دعاوى الحيازة بصفة عامة ليست
حجة في دعوى المطالبة بالحق لاختلاف الموضوع والسبب . بما مفاده
أن القضاء في دعاوى الحيازة يرمي إلى تحديد مركز الخصوم تحديداً مؤقتاً
حماية لصاحب الحق الظاهر وإذا كان من المحتمل أن يقضى في أصل الحق
بما يخالف الحكم الصادر في دعوى الحيازة وبعد تنفيذه ، فإن الحكم الصادر
في دعوى الحيازة إنما يجري تنفيذه على مسئولية طالب التنفيذ فتقرب مسئولية
إذا ما ثبت فيما بعد بحكم نهائي من محكمة الموضوع أن الحق لم يكن في جانبه متى
كان سيء النية ، وهو يعتبر كذلك منذ إعلانه بصحيفة الدعوى الموضوعية ، لأن
هذا الإعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم في الدعوى المذكورة
فيعتبر بمثابة إعلان له بعيوب حيازته مما يؤول به حسن النية طبقاً للمادة ٩١٦
من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الواقع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق
الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٧١ مدني كلي
أسيوط على المطعون ضدهما طالباً الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يؤديا إليه
مبلغ ٦٦٣,٨٠٠ جنيه تأسيساً على أنه يملك قطعة أرض مساحتها ٥ قيراط و ١٦ سهم
مسورة ومقام على جزء منها بناء وأن المطعون ضدهما حصلاً على حكم في
الدعوى ٢٠ لسنة ١٩٦٤ مدني البداري برد حيازتهما لمساحة ٨ سهم و ٤ قيراط
منها مع إزالة السور وتأيد هذا القضاء استئنافياً، وأنه لما كان قضاء الحيازة
لا تأثير له في الملكية فقد أقام ضدهما الدعوى رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٦٥ مدني كلي
أسيوط وقضى فيها لصالحه بثبوت ملكيته لعين النزاع وتسليمها إليه وتأيد
هذا الحكم في الاستئناف رقم ١٧ لسنة ٤٥ قضائية أسيوط، بيد أن المطعون
ضدهما كانا قد قاما بتنفيذ حكم رد الحيازة رغم أن الحكم في دعوى الملكية
كان على وشك الصدور فهدهما السور وقيمة طوب، وتسيباً في ضياع مشتملاتها
وأنه يقدر قيمة هذه الأضرار وما تكبده من نفقات عن إجراءات التقاضي
الكيدية بالمبلغ المطالب به . فقضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات
عناصر المسؤولية التقصيرية، وبعد أن استمعت إلى شهود الطرفين قضت بتاريخ
٢٥ مارس سنة ١٩٧٦ للطاعن بما طلب، واستأنف المطعون ضدهما هذا الحكم
بالاستئناف رقم ١٥١ لسنة ٥١ قضائية أسيوط بطلب إلغائه ورفض الدعوى .
وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ قضت المحكمة بذلك ، طعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقضه، وإذ عرض
الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أدخل المطعون ضدهما في عداد الرجل العادي حين قاما بتنفيذ الحكم الصادر لصالحهما باسترداد الحيازة والإزالة رغم أنهما كانا يعلمان أنه حكم وقفي لم يفصل في الملكية التي كان قد أقام الدعوى بطلب تثبيتها له واعتبرهما مجرد مستفيدين لحكم الحيازة المشار إليه ، بينما كان هذا الحكم وقفياً ومن ثم يتحملان ما ينشأ عن تنفيذه من ضرر .

وحيث إن هذا النعي شديد، ذلك بأن وصف الفعل أو الترك بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المسائل القانونية التي يخضع في شأنها قضاء الموضوع لرقابة محكمة التقصص ، ومن المقرر أن الأحكام التي تصدر في دعاوى الحيازة بصفة عامة ليست حجة في دعوى المطالبة بالحق لاختلاف الموضوع والسبب ، بما مفاده أن القضاء في دعاوى الحيازة يرى إلى تحديد مركز الخصوم تحديداً مؤقتاً لحماية لصاحب الحق الظاهر ، وإذا كان من المحتمل أن يقضى في أصل الحق بما يخالف الحكم الصادر في دعوى الحيازة وبعد تنفيذه، فإن الحكم في دعوى الحيازة إنما يجري تنفيذه على مسئولية طالب التنفيذ، فتترتب مسئوليته إذا ما ثبت فيما بعد بحكم نهائي من محكمة الموضوع أن الحق لم يكن في جانبه متى كان سيء النية ، وهو يعتبر كذلك منذ إعلانه بصحيفة الدعوى الموضوعية لأن هذا الإعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم في الدعوى المذكورة، فيعتبر بمثابة إعلان له بعيوب حيازته ، مما يزول به حسن النية طبقاً للمادة ۹۶۶ من القانون المدني . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدهما قد نفذوا الحكم الصادر برد حيازة الأرض إليهما وإزالة سورهما بعد إعلانهما بصحيفة دعوى ثبوت الملكية ، مما يتحقق معه مسئوليتهما طبقاً للمادة الخامسة من القانون المدني ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نفي الخطأ في حق المطعون ضدهما

عن هذا التنفيذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان الخطأ الذى وقع فيه المحكم المظعون فيه قد حيزه عن البحث فى مدى الضرر الذى عاد على الطاعن من جراء هذا التنفيذ بما يوجب أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة / السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد الخولي ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، دوريش عبد الحميد ، عزت خنورة وعلى الجبل .

(٧٤)

الظن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ القضائية :

عقار . عزب .

مجموعة المساكن التي يطلق عليها وصف « عزبة » في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ .
خضوعها لأحكامه . شرطه .

النص في المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ الصادر بشأن
فرض خدمات صحية واجتماعية على بعض ملاك الأراضي الزراعية على أنه
« في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة « عزبة » مجموعة المباني التي
تقام لسكنى المزارعين الذين يقومون بخدمة الأراضي الزراعية التابعة لهذه
العزبة » ، وفي المادة الثانية منه على أنه « لا يجوز إنشاء عزبة من العزب إلا بعد
الترخيص بذلك من مجلس المديرية الواقعة في دائرتها الأرض الزراعية الملحقة
بها مباني العزبة » يدل على أن المشرع قد اشترط توافر شرطين حتى توصف
مجموعة المساكن بأنها عزبة في مفهوم هذا القانون وبالتالي تخضع لأحكامه ،
هما : أولاً - أن تكون المساكن ملحقة بأرض زراعية أي تكون الأطيان هي
الأصل والمساكن ملحقة بها ، مما يوجب أن تكون هذه المساكن تابعة للذات
مالك الأطيان ، ثانياً - أن يكون شاغلو هذه المساكن من القاطنين على خدمة
الأرض الزراعية المذكورة مما يقتضاه أن خضوع هذه المساكن لأحكام
القانون المشار إليه رهن باستمرار توافر الشرطين المذكورين معاً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومباح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المناقولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث الطاعنين أقام الدعوى رقم ١٣٦٨ سنة ١٩٧٣ مدني كلي الزقازيق على مورث المطعون ضدهم طلب فيها الحكم بنبذ خبير هندسي لمعاينة المساكن الموضحة بصحيفتها والتي يشغلها المطعون ضدهم عدا الأخير وتقدير مقابل انتفاع كل منهم بها وملحقاتها عن المدة من ٤ يونية سنة ١٩٦٩ حتى تقديم التقرير والحكم بالزام كل منهم بما يظهره الخبر من صافي الربح ، وقال في بيان دعواه إنه اشترى من المطعون ضده الأخير أطياناً زراعية مساحتها ٣ مس ، ١٢ ط ، ٤ ف مقام على جزء منها خمسة وثلاثون منزلاً يشغلها باقي المطعون ضدهم ، ورغم تسجيله لعقد شرائه بتاريخ ٤ يونية ١٩٦٩ فقد امتنعوا عن دفع مقابل انتفاعهم بتلك المساكن ، ولذا أقام دعواه للحكم له بطلباته سالفة الذكر . وإذ دفع هؤلاء المطعون ضدهم الدعوى بتملكهم لتلك المساكن بالتقادم الطويل المكسب ، ندبت المحكمة خبيراً لتحقيق ذلك ولتقدير صافي الربح . قدم الخبر تقريراً انتهى فيه إلى نفي تملك المذكورين للمساكن محل النزاع ، وقدر قيمة ما يخص كل منهم في صافي الربح . وبتاريخ ٢٦ يونية سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة برفض الدعوى تأسيساً على أن المطعون ضدهم عدا الأخير أقاموا في المساكن محل الداعي بوصفهم عمال زراعيين لدى مالك العزبة الأصلي ثم لدى خلقه الذي باعها إلى مورث الطاعنين أرضاً وبناءاً إعمالاً للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ الذي يوجب على أصحاب العزب إسكان العمال الزراعيين بها دون مقابل ، إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة « مأمورية الزقازيق » بالاستئناف رقم ٤٤٧ لسنة ١٨ ق طالبين إلغاء الحكم لهم بالربح . وبتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأخير وبنقض الحكم .

وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره
وفيهما التزمت النيابة رأياً.

وحيث إنه عما أثارته النيابة من عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده
الآخر ، فإنه لما كان الثابت أن الطاعنين - ومورثهم من قبل - لم يوجهوا إلى
المطعون ضده المذكور طلبات ما ولم ينازعهم هو في طلباتهم كما لم يقض له
أو عليه شيء ، فمن ثم لا يعتبر خصماً حقيقياً في النزاع الصادر بشأنه الحكم
المطعون فيه ، مما يتعين معه عدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .

وحيث إنه مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق
القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن المستفاد من أحكام
القانون رقم ١١٨ سنة ١٩٥٠ أن وصف العزبة يقتضي تلازم أمرين هما :
أن يكون المالك واحداً للأطيان وللمساكن الملحقة بها ، وأن يكون شاغلو
هذه المساكن من الفلاحين القائمين على خدمة هذه الأطيان . وإنه لما كان
هذا الوصف لم يعد منطبقاً على المساكن محل التداعي بعد أن تصرف مالكو
العزبة في أطيانها ببيعها مجزأة إلى صغار الفلاحين وأكثرهم من المطعون
ضدهم الذين أصبح كل منهم مالكا لمساحة صغيرة منها يفلحها لحساب نفسه
ولم يكن مورث الطاعنين بشرائه العين محل التداعي مالكا لعزبة بل مالكا
لقطعة أرض صغيرة تحتل المساكن المذكورة مساحة منها ويشغلها المطعون
ضدهم الذين لا تربطهم به أي علاقة عمل ، وإذا أيد الحكم المطعون فيه حكم
محكمة أول درجة الذي قضى برفض الدعوى على سند من انطباق القانون
رقم ١١٨ سنة ١٩٥٠ على المساكن محل التداعي ، باعتبار المطعون ضدهم قد
شغلها بوصفهم عمالا زراعيين لدى مالك العزبة ، دون مراعاة أنهم أصبحوا
ملاكاً لمساحات من الأطيان التي كانت تتكون منها العزبة ، وانتفاء أية علاقة
عمل بينهم وبين الطاعنين ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور
في التسبيب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ الصادر بشأن فرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضي الزراعية على أنه : « في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة « عزبة » مجموعة المباني التي تقام لسكنى المزارعين الذين يقومون عادة بخدمة الأرض الزراعية التابعة لهذه العزبة » ، وفي المادة الثانية منه على أنه : « لا يجوز إنشاء عزبة من العزب إلا بعد الترخيص بذلك من مجلس المديرية الواقعة في دائرتها الأرض الزراعية الملحقة بها بمبنى العزبة » يدل على أن المشرع قد اشترط توافر شرطين حتى توصف مجموعة المساكن بأنها عزبة في مفهوم هذا القانون وبالتالي تخضع لأحكامه ، هما : أولاً - أن تكون المساكن ملحقة بأرض زراعية ، أى تكون الأطيان هي الأصل والمساكن ملحقة ، بها مما يوجب أن تكون هذه المساكن تابعة لذات مالك الأطيان ، ثانياً - أن يكون شاغلو هذه المساكن من القاطنين على خدمة الأرض الزراعية المذكورة ، مما يقتضاه أن خضوع هذه المساكن لأحكام القانون المشار إليه رهن باستمرار توافر الشرطين المذكورين معاً . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون قد تمسكوا بصحيفة الاستئناف وبمذكرتهم أمام محكمة ثانية درجة ، بأن الأطيان التي كانت ملحقة بها المساكن محل التداعي قد بيعت مجزأة إلى صغار المزارعين ، وأنه لا توجد ثمة علاقة بين الطاعنين وبين شاغلي هذه المساكن (المطعون ضدهم) الذين لم تعد لهم أية صلة بأرض الطاعنين ، وبالتالي لم يعد هناك محل لتطبيق أحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ على هذه المساكن ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي سالف البيان على قوله : « من حيث إنه بالنسبة لما أثاره المستأنفون ... فردود بأن الثابت من عقد البيع المشرع برقم ٢١٣٣ شرقية بتاريخ ٤ يونية سنة ١٩٦٩ أن البيع الذي تم بمقتضاه قد انصب على الأرض الميئة الحدود والمعالم بالعقد المذكور والمباني المقامة عليها ، وقد تأيد ذلك بما انتهى إليه تقرير الخبير الذي نظمته إليه المحكمة .. من أن العين موضوع النزاع عبارة عن عزبة مكونة من عدة منازل سكنية ..

وأن الشاغلين لهذه المسألة كانوا عمالا زراعيين—وآباؤهم من قبلهم—طرف المالك الأصلي، ومن ثم فإن «بأنى هذه العزبة تكون خاضعة فى أحكامها لنصوص القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠» دون أن يعنى يبحث دفاع الطاعنين والتحقق من استمرار توافر شرطى تطبيق أحكام القانون مالف الذكر خلال الفترة المطالب برفعها، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسييب، مما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .
ولما تقدم يتعين نقض الحكم مع الإحالة .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار رئيس المحكمة مصطفى سليم ، وعضوية السادة المستشارين :
حافظ رضى نائب رئيس المحكمة ، سليم عبد الله ، يوسف أبو زيد و علي عمرو .

(٧٥)

العلن رقم ١٨٢ لسنة ٤٣ القضائية :

اعلان « بطلان الاعلان » . بطلان . حكم « ما يعد قصورا » .

الإعلان بطريقة تنطوي على الغش لمنع المعلن إليه من الدفاع في الدعوى أو لتفويت مواعيد
العلن في الحكم . باطل ولو استوفى ظاهرياً الشكل القانوني . إغفال الحكم الرد على مثل هذا الدفاع .
قصور .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة « الغش يبطل التصرفات »
هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجر بها نص خاص في القانون، وتقوم على
اعتبارات خلقية واجتماعية في محاربة الغش والخديعة والاحتيال، وعدم الانحراف
عن جادة حسن النية الواجب توافره في التصرفات والإجراءات عموماً صيانة
لمصلحة الأفراد والجماعات ، ولذا يبطل الإعلان إذا ثبت أن المعلن قد وجهه
بطريقة تنطوي على غش، رغم استيفائها ظاهرياً لأوامر القانون، حتى لا يصل
إلى علم المعلن إليه ، لمنعه من الدفاع في الدعوى أو ليفوت عليه المواعيد .
لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعتين نمسكتان في صحيفة الاستئناف
ببطلان إعلان الحكم المستأنف وإعلان صحيفة الدعوى وإعادة الإعلان لأن
المطعون ضدهما الأول والثاني الصادر لصالحهما الحكم المستأنف بصحة ونفاذ
عقد البيع بالتواطؤ مع المطعون ضدهما الثالثة والخامس وجهها تلك الإعلانات
بطريقة تنطوي على الغش فيها، بأن استلماها الأخيران في غير موطن الطاعتين
بمقولة إنهما تقيان معهما، وأخفياها عنهما حتى لا تعلما بالدعوى ولا بالحكم
الصادر فيها، وطلبتا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، وكان هذا
الدفاع جوهرياً يتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه

إذ لم يعن بالرد عليها وقضى. وطالحق في الاستئناف لرفعه بعد الميعاد،
بكون معيباً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر،
والمرافعة وبعد المداولة ..

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأول والثانى أقاما الدعوى ٩٥٦
لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى سوهاج على الطاعنين والمطعون ضدهما الثالثة والرابعة
طالبين الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٠ يناير سنة ١٩٦٨ الصادر لما
من مورث الطرفين والمتضمن بيعه العقارات الموضحة به وبصحيفة الدعوى
لقاء ثمن متبوض قدره ٥٠٠ جنيه . تخلفت الطاعتان عن حضور جميع
الجلسات ولم تتقدما بأى دفاع فى الدعوى. وبتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٧٠
قضت المحكمة بصحة عقد البيع . استأنفت الطاعتان هذا الحكم بالاستئناف
رقم ١٦٠ لسنة ٤٦ قضائية أسيوط (بأمورية سوهاج). وبتاريخ ٢١ ديسمبر
سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة بسقوط الحق فى الاستئناف لرفعه بعد الميعاد تأسيساً
على أن الطاعتين أعلنتا بالحكم المستأنف فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٧٠ وأودعتا
مهيئة الاستئناف قلم الكاتب فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٧١ . طعنت الطاعتان
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى
الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره
وفىها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن ما زعمه الطاعتان على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب
الإخلال بدفاع جوهرى، وفى بيان ذلك تقولان إنهما تمسكتا فى صحيفة
الاستئناف بإعلان إعلان الحكم المستأنف وإعلان صحيفة الدعوى وإعادة

الإعلان لعدم إقامتهما في المكان الذي تمت فيه تلك الإعلانات كما، أن المطعون ضدهما الأول والثاني بالتواطؤ مع المطعون ضدهما الثالثة والخامس عمدا إلى الغش فيها، فتسلم الأخير أن تلك الإعلانات وأخفيها عنهما حتى لا تعلم بالدعوى ولا بالحكم الصادر فيها، وحتى يتم للمطعون ضدهما الأول والثاني الاستيلاء على مال التركة، وطلبنا تحقيق ذلك بشهادة الشهود، وإذا غفل الحكم المتحدث عن هذا الدفاع الجوهرى ولم يجبهما إلى طلبهما، يكون قد صدره فشابه قصور يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح. ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة الغش يبطل التصرفات، هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجز بهانص خاص في القانون. وتقوم على اعتبارات خلقية واجتماعية في محاربة الغش والخديعة والاحتيال، وعدم الانحراف عن جادة حسن النية الواجب توافره في التصرفات والإجراءات عموماً صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات، ولذا يبطل الإعلان إذا ثبت أن المعلن قد وجهه بطريقة تنطوى على غش، رغم استيفائها ظاهرياً لأوامر القانون، حتى لا يصل إلى علم المعلن إليه لمنعه من الدفاع في الدعوى أو إيفوت عليه المواعيد. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعتين تمسكتا في صحيفة الاستئناف بإعلان الحكم المستأنف الحاصل في ١٦ أغسطس سنة ١٩٧٠ وإعلان صحيفة الدعوى وإعادة الإعلان، لأن المطعون ضدهما الأول والثاني الصادر لصالحهما الحكم المستأنف بصحة ونفاذ عقد البيع، بالتواطؤ مع المطعون ضدهما الثالثة والخامس، وجهها تلك الإعلانات بطريقة تنطوى على الغش فيها، بأن استلمها الأخير أنى غير موطن الطاعتين بمقولة إنهما تقيان معهما وأخفيها عنهما حتى لا تعلم بالدعوى ولا بالحكم الصادر فيها وطلبنا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك، وكان هذا الدفاع جوهرياً يتغير به وجه الرأى في الدعوى، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعن بالرد عليه وقضى بسقوط الحق في الاستئناف أرفعه بعد الميعاد، يكون معيياً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى الأسباب :

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١

پرئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمدى الخولى ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، درويش عبد المجيد ، على عمرو و عزت حنورة .

(٧٦)

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) اختصاص « الاختصاص النوعى » . تنفيذ .

قاضى التنفيذ . اختصاصه نوعياً بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أياً كانت قيمتها فيما عدا ما استثنى بنص خاص . مادة ٢٧٥ مرافعات .

(٢) اختصاص . نظام عام .

الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها . متعلق بالنظام العام . الحكم الصادر فى الموضوع . إشماله حتماً على قضاء ضمنى فى شأن الاختصاص .

(٣) حجز « حجز ما للمدين لدى الغير » . تنفيذ .

الدعوى بطلب إلزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله . مادة ٢٤٢ مرافعات .
منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ . إلزام المحكمة الابتدائية بالحكم بعدم اختصاصها وبإحالتها إلى قاضى التنفيذ .

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه : « يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية أياً كانت قيمتها » . ومفاد هذا النص - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو أن المشرع استحدث نظام قاضى التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء كانت من الخصوم أو من الغير ، كما خوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند فصله فى المنازعات الوقتية ، مما يقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أياً كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص .

٢ - مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام، ولذا فإن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني في شأن الاختصاص .

٣ - إذ كان الثابت أن المطعون ضده الأول أقام دعواه أمام محكمة المنصورة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المحجوز لديه (الطاعن بصفته) بالدين المحجوز من أجله إعمالاً لنص المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات، فإن الدعوى بهذه المثابة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ يختص بها قاضي التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ من ذات القانون وتخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية النوعي، مما كان يتعين معه أن تقضى تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص، وأن تحيل الدعوى إلى قاضي التنفيذ المختص اتباعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٧٣١ لسنة ١٩٧٥ مدني كلى المنصورة ضد الطاعن بصفته رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية للإتشاء والتعمير بكفر الشيخ والمطعون ضده الثاني طالباً الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٢٢٧,٨٠٠ جنياً. وقال بياناً لها إنه بتاريخ ١١ و ١٢ من أغسطس سنة ١٩٧٤ أوقع حجزاً على ما لمدينه

من مبالغ ومتقولات لدى تلك الجمعية وفاءاً لمبلغ ۳۱۲۰ جنياً والمصاريف الاحتمالية. وبتاريخ ۱۴ أغسطس سنة ۱۹۷۴ قرر الطاعن بقلم كتاب محكمة بندر كفر الشيخ براءة ذمته من أية مبالغ للمطعون ضده الثاني (والد المدين) . وبتاريخ ۲۷ يناير سنة ۱۹۷۵ قضت محكمة المنصورة الابتدائية في الدعوى رقم ۱۲۹۲ لسنة ۱۹۷۴ مدني كلي بإلزام مدينه في مواجهة (الطاعن) بأن يدفع له مبلغ ۳۱۲۰ جنياً والمصاريف وبصححة الحجز الموقع تحت يد الطاعن. ونظراً لأن لمدينه المذكور مبالغ مستحقة في ذمة الجمعية الطاعنة كما أن له منقولات مودعة لديها وأنها بدلا من التقرير بما في ذمتها لمدينه وفقاً لما يفرضه عليها القانون قررت على سبيل المغالطة وبطريق التواطؤ بينها وبين المطعون ضده الثاني بعدم مديونيتها لهذا الأخير (والد مدنها) ، الأمر الذي حدا به إلى إقامة دعواه للحكم له بطلباته إعمالاً لنص المادة ۳۴۳ من قانون المرافعات . بتاريخ ۲۹ أكتوبر سنة ۱۹۷۵ قضت المحكمة بالطلبات قبل الطاعن ورفضت الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثاني . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۵۵۰ لسنة ۲۷ قضائية المنصورة . بتاريخ ۳۰ ديسمبر سنة ۱۹۷۶ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني وفي الموضوع بتقضى الحكم لسبب غير الأسباب الواردة بصحيفة الطعن وهو الخطأ في تطبيق القانون لمخالفته قاعدة من قواعد الاختصاص النوعي المتعلقة بالنظام العام ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن قبول الطعن ، فإنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي فيمن يختم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة أمام المحكمة إلى أصدرت الحكم المطعون فيه بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، وكان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة رفضت الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثاني وأن الطاعن

بصفته هو الذى استأنف الحكم ولم يكن له أى طلبات قبل المطعون ضده الثانى ووقف الأخير من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم بشيء عليه ، وكان الطاعن بصفته قد أسس طعنه على أسباب لا تتعلق به ، فإنه لا يقبل من الأخير اختصاص المطعون ضده الثانى فى الطعن ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول استوفى أوضاعه الشكلية . وحيث إن حاصل السبب الذى أبدته النيابة ، النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون ، لأن الدعوى وقد رفعت بالتطبيق لنص المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات ، فإنها تكون منازعة فى التنفيذ يختص بها قاضى التنفيذ إعمالاً لنص المادة ٢٧٥ من هذا القانون ، وإذ غفلت المحكمة الابتدائية عن ذلك وقضت فى موضوع الدعوى ، فإنها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بالنسبة لقاعدة من قواعد الاختصاص النوعى المتعلقة بالنظام العام ، ويكون الحكم المطعون فيه - إذ أيد الحكم المستأنف - قد وقع فى الخطأ ذاته بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه : « يختص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقعية أياً كانت قيمتها » ، وكان مفاد هذا النص - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو أن المشرع استحدث نظام قاضى التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بالفصل فى جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء كانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء كانت من الخصوم أو من الغير ، كما خوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند فصله فى المنازعات الوقعية ، مما مقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعاً بجميع منازعات التنفيذ الوقعية والموضوعية أياً كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص . ولما كانت المادة ١٠٩ من قانون المرافعات تنص على أن : « الدفع بعدم اختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها أو

بسبب نوع الدعوى أو قيمتها، تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها، ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى، فإن مؤدى ذلك أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام. ولذا فإن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة، ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني في شأن الاختصاص. ولما كان الثابت أن المطعون ضده الأول أقام دعواه أمام محكمة المتصورة الابتدائية يطلب الحكم بإلزام المحجوز لديه (الطاعن بصفته) بالدين المحجوز من أجله إعمالاً لنص المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات، فإن الدعوى بهذه المثابة تعتبر منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ يختص بها قاضي التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ سالفة الذكر وتخرج عن اختصاص المحكمة الابتدائية النوعي، مما كان يتعين معه أن تقضى تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الاختصاص، وأن تحيل الدعوى إلى قاضي التنفيذ المختص اتباعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات فيما تنص عليه من أنه «على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة»، وإذ هي قضت في موضوع النزاع مجاوزة اختصاصها وأيدها الحكم المطعون فيه، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

وحيث إن المادة ٢٦٩ / ١ من قانون المرافعات تنص على أنه «إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الاقتضاء تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة»، وإذا كان الاستئناف صالحاً للفصل فيه ولما سلف يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة المتصورة الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى وباختصاص قاضي التنفيذ بمحكمة بندر كفر الشيخ بنظرها :

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١

بقيادة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمدى الخولى ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، على عمرو ، عزت حنورة و على الجمل .

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) اختصاص « الاختصاص النوعى » . حكم « الأحكام الجائز الطعن فيها » . نقض .

قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة والإحالة لقاضى التنفيذ . قضاء من الخصومة كلها . جواز الطعن فيه بالنقض إستقلا . مادة ٢١٢ مرافعات .

(٢) اختصاص « الاختصاص النوعى » . تنفيذ « اختصاص قاضى التنفيذ » .

دعوى بطلان الحكم برسو المزداد مع طلب استحقاق العقار . منازعة فى التنفيذ . اختصاص قاضى التنفيذ دون غيره بالفصل فيها .

(٣) حق « التصرف فى استعمال الحق » . محكمة الموضوع . نقض « سلطة محكمة النقض » .

حق الالتجاء إلى القضاء . مجال تحقق مسئولية من يستعمله . وصف محكمة الموضوع للأفعال بأنها خطأ من علمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إغفال الحكم ببيان الظروف التى استظهر فيها عدم توافر سوء القصد . قصور .

١ - لا تجيز المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم النهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام التى عدتها على ميل الحصر والتى ليس من بينها الحكم المطعون فيه : وإذا صدر الحكم الأخير بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التنفيذ المختص بنظرها ، فإنه يكون من الأحكام الجائز الطعن فيها على استقلال لأنه بالرغم من أنه ليس من الأحكام الحاسمة فى أصل الحق موضوع الطلب المعروض على المحكمة للفصل فيه ، إلا أنه يعتبر حكماً نهياً للخصومة كلها فيما فصل

فيه وحسبه بصدد عدم الاختصاص ولن يعقبة حكم آخر في موضوعها من المحكمة الى اصله .

۲ - متى كانت الدعوى هي منازعة في التنفيذ على العقار رفعت بطلب بطلان حكم صدر برسم المزاد ، فتكون بذلك من الدعاوى التي يختص بنظرها قاضي التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ۲۷۵ من قانون المرافعات يستوي في ذلك أن تكون الطلبات في الدعوى بطلان حكم مرمى المزاد واستحقاق العقار موضوع هذا الحكم أم كانت قاصرة على الطلب الأول دون سواه .

۳ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق الالتجاء إلى القضاء من الحقوق المكفولة للكافة فلا يكون من استعماله مشئلاً عما ينشأ من استعماله من ضرر للغير إلا إذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً ابتغاء مضارة الغير . وأن وصف محكمة الموضوع للأفعال المؤسس عليها طلب التعويض بأنها خطأ أو ليست كذلك هو من المسائل التي تخضع لرقابة محكمة النقض ، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يفصح عن ماهية الظروف والملازمات التي استظهر منها عدم توافر القصد لدى المطعون ضده الأول في إدخال الطاعن الأول خصماً في الدعوى وأن ما وجهه إليه من عبارات لا يشكل قذفاً أو سباً في حقه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة الوصف القانوني لهذه الأفعال وما إذا كانت تعد خطأ موجباً للمسئولية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شاب قصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ۳۵۹۳ لسنة .

١٩٧١ مدني كلي جنوب القاهرة ضد الطاعن الثاني طالباً الحكم بىطلان إجراءات حكم مرمى المزااد الصادر فى الدعوى رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٥ بىوع كلي القاهرة، وقال بياناً لها إنه اشترى بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ فى ١ أغسطس سنة ١٩٥٤ من مورث المطعون ضدهم من الثانية إلى الرابعة مساحة منهم واحد و ١٠ قرارىط فى العقار الصادر عنه حكم مرمى المزااد سالف الذكر لصالح الطاعن الثانى . ولما كان الحصول على هذا الحكم قد تم بطريق الغش والتدليس فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته ، ثم أدخل المطعون ضده الأول الطاعن الأول والمطعون ضدهم من الثانية إلى الخامس فى الخصومة بصحيفة قال فيها إن الطاعنين والمطعون ضده الخامس اتفقوا على الاستيلاء على ملكه وأن الطاعن الأول هو الرأس المدبرة والمفكرة فى توجيه شركائه للاستيلاء على أملاك خمسة مواطنين بطرق ملتوية مخالفة للقانون والنظام العام ، ثم أقام الطاعن الأول دعوى فرعية ضد المطعون ضده الأول طالباً الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ثلاثة آلاف جنيه كتعويض عما ناله من ضرر مادي وأدبى من جراء إدخاله فى خصومة دون مقتضى وما وجهه إليه فيها من قذف وسب، كما أقام المطعون ضدهم من السادس إلى الأخيرة الدعوى رقم ٤٠٣٣ لسنة ١٩٦٧ مدني كلي القاهرة ضد الطاعن الثانى وفى مواجهة المطعون ضده الأول بىطلان إجراءات حكم مرمى المزااد سالف الذكر مؤسسين دعواهم على أنهم اشترؤا ووضعوا اليد على أجزاء من العقار موضوع تلك الإجراءات ، وبصلور قانون المرافعات الجديد أحيلت تلك الدعوى إلى قاضى التنفيذ بمحكمة الزيتون وقيدت أمامها برقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٩ ثم أحيلت إلى محكمة القاهرة الابتدائية لنظرها مع الدعوى الحالية رقم ٣٥٩٣ لسنة ١٩٧١ مدني كلي جنوب القاهرة للارتباط وقيدت أمامها برقم ٦٨٥ لسنة ١٩٧٢ مدني كلي جنوب القاهرة ، دفع الطاعن الثانى الدعويين بعدم جواز نظرهما لسابقة الفصل فهما فى الدعوى رقم ١٣٩٧ لسنة ١٩٦٧ مدني كلي القاهرة واستئنافها رقم ١٤٧٢ لسنة ٨٤ قضائية القاهرة، فقضت المحكمة بتاريخ ٣٠ يونية ١٩٧٥ .

بعدم جواز نظر الدعويين مالفى الذكر لسابقة الفصل فيهما وبرفض الدعوى الفرعية . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٢٩٢ لسنة ٩٢ قضائية طالباً بإلغاء والحكم بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التنفيذ، كما استأنفه الطاعن الأول بالاستئناف رقم ٣٢٩٧ لسنة ٩٢ قضائية القاهرة طالباً بإلغاء والتقصاء له بطلباته ، وبتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة فى الاستئناف رقم ٣٢٩٢ لسنة ٩٢ قضائية بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة دعوى المطعون ضده الأول إلى قاضى التنفيذ بمحكمة الزيتون الجزئية ، وفى الاستئناف رقم ٣٢٩٧ لسنة ٩٢ قضائية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض . دفع المطعون ضده الأول بعدم جواز الطعن المرفوع من الطاعن الثانى تأسيساً على أنه حكم غير منه للخصومة لا يجوز الطعن فيه بالنقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع وبعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من السادس إلى الأخيرة وفى الموضوع برفضه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة انظره وفيها التزمت النيابة بأبها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن فى الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٢٩٢ لسنة ٩٢ قضائية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التنفيذ ، إنه حكم غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات لا تجيز الطعن فى الأحكام التى تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها وذلك فيما عدا الأحكام التى عدلتها على سبيل الحصر والتى ليس من بينها الحكم المطعون فيه ، وكان الحكم الأخير إذ صدر بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التنفيذ المختص بنظرها ، فإنه يكون من

الأحكام الجائز الطعن فيها على استقلال، لأنه بالرغم من أنه ليس من الأحكام الحاسمة في أصل الحق موضوع الطلب المعروض على المحكمة للفصل فيه، إلا أنه يعتبر حكماً منها المحصومة كلها فيما فصل فيه وحسمه بعدم الاختصاص ولن يعقبه حكم آخر عن موضوعها من المحكمة التي أصدرته، ومن ثم يكون الدفع بعدم جواز الطعن بالتقضى فيه على غير أساس .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من السادس إلى الأخيرة أنهم وقفوا من المحصومة أمام محكمة ثاني درجة موقفاً سلبياً ولم تتضمن أسباب الطعن ما يتعلق بهم .

وحيث إن هذا الدفع صحيح، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في المحصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره، لما كان ذلك وكذا الثابت من الأوراق أن المطعون ضده الأول اختصم المطعون ضدهم من السادس إلى الأخيرة أمام محكمة الاستئناف وأنهم وقفوا من المحصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم عليهم بشيء، وكان الطاعنان قد أسأ طعنهما على أسباب لا تتعلق إلا بالمطعون ضدهم الخمسة الأول، فإنه لا يقبل منهما اختصاص باقي المطعون ضدهم، ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من السادس إلى الأخيرة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضدهم الخمسة الأول .

أولاً : عن الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٣٢٩٢ لسنة ٩٢ قضائية :

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ثلاث أوجه، وفي بيان ذلك يقول عن (الوجه الأول) إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى عدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى واختصاص قاضي التنفيذ بها تأسيساً على أنها منازعة موضوعية في التنفيذ حال أنها دعوى بطلان أصلية لحكم مرمى المزداد، وهي

بذلك تكون دعوى عادية تخضع للقواعد العادية من حيث الاختصاص ، وعن (الوجه الثاني) أن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه سبق أن أحيلت إلى قاضي التنفيذ الذي قضى بعدم اختصاصه بنظرها وإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية التي فصلت فيها التزاماً منها بهذه الإحالة وعملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات ، فلا كان يجوز بعد ذلك أن يعيدها الحكم المطعون فيه إلى قاضي التنفيذ ليفصل فيها ، وعن (الوجه الثالث) أن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة أول درجة بنظر الدعوى جاء استناداً إلى أن طلبات المطعون ضده الأول فيها هو بطلان حكم مرسى المزاد واستحقاقه للعقار الصادر في شأنه الحكم المذكور ، رغم ما في ذلك من مخالفة للثابت بالأوراق ، حيث قصر المطعون ضده الأول طلباته أمام محكمة أول درجة على بطلان حكم مرسى المزاد دون سواه .

وحيث إن هذا النعي مردود في (الوجهين الأول والثالث) بأن الدعوى — على ما يبين من الأوراق — هي منازعة في التنفيذ على العقار رفعت بطلب بطلان حكم صدر برسمو المزاد فتكون بذلك من الدعاوى التي يختص بنظرها قاضي التنفيذ دون غيره عملاً بنص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات ، يستوى في ذلك أن تكون الطلبات في الدعوى بطلان حكم مرسى المزاد واستحقاق العقار موضوع هذا الحكم أم كانت قاصرة على الطلب الأول دون سواه وفي (الوجه الثاني) فإنه غير صحيح ما قرر به الطاعن الثاني من أن الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه سبق أن نظرها قاضي التنفيذ وقضى فيها بعدم اختصاصه بنظرها وإحالتها إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، إذ أن الثابت من الأوراق أن دعوى الطاعن الثاني قد أقيمت ابتداء أمام محكمة القاهرة الابتدائية برقم ٢٥٢٤ سنة ١٩٦٧ مدني كلي القاهرة ثم قيدت برقم ٣٥٩٣ سنة ١٩٧١ مدني كلي جنوب القاهرة ، ونظرت أمام تلك المحكمة إلى أن صدر فيها الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، ثم صدر الحكم المطعون فيه في الاستئناف الذي رفع عن هذا الحكم ، وأن ما سبق عرضه على قاضي

التنفيذ بمحكمة الزيتون هو الدعوى رقم ٤٠٢٣ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى القاهرة التى أحيلت إليه تنفيذاً لقانون المرافعات الجديد الذى انعقد به الاختصاص بنظرها لقاضى التنفيذ ثم أحالها الأخير إلى محكمة القاهرة لنظرها مع الدعوى رقم ٣٥٩٣ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة الارتباط وقيدت أمامها برقم ٦٨٥ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى جنوب القاهرة ولم يستأنف الخصوم فيها الحكم الصادر فيها ، وبذلك فإن موضوع الدعوى لم يكن مثاراً بالحكم المطعون فيه ، وبالتالي فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

ثانياً : عن الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٢٩٧ سنة ٩٢ قضائية :

وحيث إن مما ينعه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الحكم بالتعويض المطالب به على سند من القول بعدم توافر سوء القصد فى حق المطعون ضده الأول ، وأنه فيما اتخذه لم يكن منحرفاً عن السلوك المأوف فى مثل هذه الظروف ، دون أن يستعرض ظروف وملابسات النزاع حسبما هو ثابت بأوراقها وما تضمنته هذه الأوراق من عبارات القذف والسب التى وجهها المطعون ضده الأول اكتفاءً بالقول بأن ما ورد بالأوراق لا يعتبر قذفاً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن حق الالتجاء إلى القضاء من الحقوق المكفولة للكافة فلا يكون من استعماله مستثلاً عما ينشأ من استعماله من ضرر للغير إلا إذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً ابتغاء مضارة الغير ، وأن وصف محكمة الموضوع للأفعال المؤسس عليها طلب التعويض بأنها خطأ أو ليست كذلك هو من المسائل التى تخضع لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الطاعن الأول قد أسس طلب الحكم بإلزام المطعون ضده الأول بالتعويض المطالب به على أن الأخير قد اختصمه فى الدعوى رغم عدم وجود أية علاقة له بموضوع

التزاع سوى أنه كان محامياً لأحد أطرافها، ودون أن يوجه أية طلبات إليه فيها واقتصر على القول بصحيفة إدخاله بأن القصد من إعلان المدعى عليه الثالث (الطاعن الأول) أنه هو الرأس المدبرة والمفكرة ويدير الأمور ويعلمون ويساعد باقي الشركاء بخبرته، وهو أيضاً الذى يقوم بتوجيههم للاستيلاء على ملك خمسة مواطنين بطرق منافية للقانون ومخالفة للنظام العام وملتوية ، وذلك بعد ما نسب بصحيفة الإدخال إلى من أساهم بالشركاء ارتكاب جريمة تزوير بيانات مساحية وأوراق أخرى ، كما أورد بمذكتين قدمتا منه ، أن الطاعن الأول يساعد موكله الخصم الأصلي في التزوير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد حكم محكمة أول درجة على سند من قوله بأن « البادى من ظروف الدعوى وملابساتها أن المستأنف عليه (المطعون ضده الأول) لم يكن إلا في موقف المدافع عن حقوقه المهددة بالضياع ، وهو في استعماله لحقه في الدفاع عن نفسه وماله لم يعتمد إلى التشهير بالمستأنف (الطاعن الأول) أو النيل منه ، وهو أيضاً لم يتجاوز الحدود التي يجب عليه التزامها في سلوكه في مقاضاة من يرى له مصلحة في مقاضاته سواء باختصاصه أمام القضاء ذلك أن حق التقاضى وحق الشكوى مكفولان للجميع ولا ضير على متقاض أو على شاك ، طالما أنه لم يتجاوز حدود الدفاع عن نفسه وماله ولم يعتمد إلى مجرد الكيد إلى خصمه أو مجرد التشهير به أو النيل منه ، وما فعله المستأنف عليه (المطعون ضده الأول) حسباً تنبىء عنه ظروف الدعوى وملابساتها لم يكن إلا استعمالاً لحقه في التقاضى وفي الشكوى دون تعمد الإضرار بالمستأنف ودون انحراف عن السلوك المألوف في مثل هذه الظروف ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفتضح عن ماهية هذه الظروف والملابسات التي استظهر منها عدم توافر سوء القصد لدى المطعون ضده الأول في إدخال الطاعن الأول خصماً في الدعوى وأن ما وجهه إليه من عبارات

لا يشكل قذفاً أو سباً في حقه، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبه الوصف القانوني لهذه الأفعال وما إذا كانت تعد خطأ موجبا للمسئولية، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور في التسيب بما يوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن على أن يكون مع النقص الإحالة.

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة على الخولي ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، علي عمرو ، عزت حنودة وعلى الجبل .

(٧٨)

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) تعويض . ملكية « نزع الملكية للمنفعة العامة » .

نزع الملكية للمنفعة العامة . القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . يرتب تعويضاً للمالك وغيره .
من ذوى الحقوق على العقار . المشتري بعقد غير مسجل . لا يند مالكا للعقار . أثر ذلك .

(٢) حكم « نعى غير منتج » .

إنتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة قانوناً وعلى أسباب تكفى لحمل قضائه . النعى عليه بما لا يغيره .
غير منتج .

١ — مفاد عبارة « الملاك وأصحاب الحقوق » التي ترددت في المواد ٥ و ٦ و ٧ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، أن نزع الملكية يرتب تعويضاً للمالك عن فقد ملكيته ، كما يرتب لغيره من ذوى الحقوق على العقار التعويض عما يلحق بملكيتهم من أضرار بسبب نزع الملكية . والمشتري بعقد غير مسجل لا يمتلك العقار ولا يستحق لذلك تعويضاً عن فقد الملكية .

٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أنه متى انتهى الحكم إلى النتيجة الصحيحة قانوناً وعلى أسباب تكفى لحمل قضائه ، فإن النعى عليه بعد ذلك بما لا يغير من هذا القضاء ، يكون غير منتج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أهضامه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٥٣١ سنة ١٩٦٨ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون ضدهم الستة الأول طلبت فيها الحكم بتثبيت ملكية المطعون ضده الثالث للأطيان المتزوع ملكيتها للمنفعة العامة والمبينة بالصحيفة والإزام المطعون ضدهم الأول والثانى والسادس بصرف التعويض المستحق عن هذه الأطيان لها ، وقالت فى بيان دعواها إنه بموجب عقد بيع مؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٩٦٤ باع المطعون ضدهما الرابع والخامس للمطعون ضده الثالث وزوجته الأطيان سالفة الذكر ، ونظراً لأن الشركة الطاعنة تدابن المطعون ضده الثالث فى مبلغ بمقتضى حكم صادر فى الدعوى رقم ٥٢٧ سنة ١٩٦٥ تجارى كلى طنطا ، وكانت الأطيان مشراه المشار إليها قد نزع ملكيتها للمنفعة العامة ، فقد حرر إقراراً رسمياً بتنازله عن التعويض المستحق له عن نزع الملكية إلى الشركة الطاعنة التى أعلنت هذا التنازل إلى إدارة نزع الملكية بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٦ كما أوقعت حجزاً تنفيذياً تحت يد المطعون ضدهم الأول والثانى والسادس على ما هو مستحق للمطعون ضده الثالث من تعويض ، إلا أن مصلحة المساحة أخطرتها فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٨ بإدراج هذا التعويض باسم المطعون ضدهما الرابع والخامس لأن الأطيان المتزوعة ملكيتها كانت على ملكيتهما نظراً لأن المطعون ضده الثالث لم يسجل عقد شرائه لها ، فأقامت دعواها نيابة عن مدينتها المذكور للحكم لها بطلباتها . دفع المطعون ضدهما الرابع والخامس الدعوى بأنهما حررا مع المطعون ضده الثالث عقد تفاسخ مؤرخ ٩ يونية سنة ١٩٦٦ فسخا بموجبه عقد البيع الصادر له بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٤ واسترد منهما الثمن . بـجلسة ٧ يناير ١٩٧١ عدلت الشركة الطاعنة طلباتها فى مواجهة المطعون ضدهما الرابع والخامس بإضافة مساحة أخرى لأطيان التدهى ، ثم أعلنت المطعون ضده الثالث بورقة تكليف بالحضور طلبت فى ختامها الحكم بعدم نفاذ عقد التفاسخ سالف الذكر بالنسبة للحقوق المطالب بها والإزام وزير الرى بصرف التعويض .

وبجلسة ١١ فبراير سنة ١٩٧١ طلب المطعون ضدّهما الرابع والخامس رفض الدعوى والحكم بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ خمسة آلاف جنيه تعريضاً لهما عن تسببها في عدم صرف التعويض عن نزاع الملكية لهما منذ سنة ١٩٦٨ ، وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٧١ قضت المحكمة برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدّهما الرابع والخامس مبلغ خمسمائة جنيه . إستأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٦٩٣ سنة ٨٨ ق طالبة إلغائه ، والقضاء بعدم نفاذ عقد التماسخ المؤرخ ٩ يولية سنة ١٩٦٦ في حقها وإلزام المطعون ضدّهم الأول والثاني والسادس بأن يصرفوا لها التعويض محل النزاع . وبتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٧٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الشركة الطاعنة بالسبب الثاني منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول إنه طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة فنقل حقوق المشتري بعقد غير مسجل عند نزاع ملكية ما اشتراه إلى التعويض المستحق عنها ، وبذلك يكون مدينها المطعون ضدّه الثالث عندما تنازل لها عن هذا التعويض - قبل الاتفاق على فسخ عقد شرائه - قد تنازل عما يملكه ، فضلاً عن أنه على فرض عدم أحقيته في التعويض عن ذات الأرض فإنه يستحق التعويض عما أحدثه فيها من منشآت وزراعة ، وإذا أيد الحكم المطعون فيه حكم محكمة أول درجة الذي أقام قضاءه برفض الدعوى على عدم تسجيل عقد شراء المطعون ضدّه الثالث ودون انتفاءات إلى ما أبدته الطاعنة من دفاع ، يكون معيياً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذا السبب بشقيه مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد عبارة « الملاك وأصحاب الحقوق » التي ترددت في المواد ٥ و ٦ و ٧ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، أن نزع الملكية يرتب تعويضاً للمالك عن فقد ملكيته ، كما يرتب لغيره من ذوى الحقوق على العقار تعويضاً عما قد يلحق بحقوقهم من أضرار بسبب نزع الملكية . وكان المشتري بعقد غير مسجل لا يملك العقار ولا يستحق لذلك تعويضاً عن فقد الملكية . وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز التمسك أمام محكمة النقض لأول مرة بدفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . وكان الثابت من الاطلاع على ملف الدعوى أن أحداً لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بأن المطعون ضده الثالث كانت له أية منشآت أو زراعة بتلك الأطنان يستحق عنها تعويضاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض استحقاق المطعون ضده الثالث للتعويض المقرر عن نزع ملكية الأطنان التي اشتراها بعقد غير مسجل ، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعى عليه بالقصور لعدم بحث ما إذا كان للمطعون ضده الثالث منشآت أو زراعة يستحق عنها تعويضاً ، غير مقبول .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها وإن كانت قد أقامت دعواها أصلاً باعتبارها دعوى غير مباشرة بطلب تثبيت ملكية مدينها المطعون ضده الثالث إلا أنها عدلت طلباتها بعد ذلك إلى الدعوى البولصية بطلب عدم نفاذ اتفاق الخماسخ المؤرخ ٩ يونية سنة ١٩٦٦ فكان ذلك هو طلبها الختامى وقد رده حكم محكمة أول درجة في مدوناته ومع ذلك فصل في الدعوى على أساس الطلب الأصلي وجاء الحكم المطعون فيه مؤيداً للحكم المستأنف على سند من أن التعديل المشار إليه لم يتم قانوناً لعدم إعلانه للطرف الآخر في العقد المطلوب الحكم بعدم نفاذه . ولما كان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه يتعارض مع ما حصله حكم محكمة أول درجة فضلاً عن أن تعديل الطلبات سواء تم إعلانه

أو لم يتم ينهي الطلب الأصلي مما لا يجوز معه الرجوع إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم المستأنف الذي فصل في الدعوى على أساس طلبات تم المدول عنها في حين كان الواجب إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لتفصل في الطلبات الختامية المعروضة عليها ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى انتهى الحكم إلى النتيجة الصحيحة قانوناً وعلى أسباب تكفي لحمل قضائه فإن النعي عليه بعد ذلك بما لا يغير من هذا القضاء ، يكون غير منتج . وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد حكم محكمة أول درجة القاضي برفض الدعوى على أساس عدم استحقاق المطعون ضده الثالث للتعويض المخصص لنزع الملكية لأنه لم يملك أصلاً الأطنان المزروعة ملكيتها لعدم تسجيله عقد شرائه ، وهي نتيجة صحيحة قانوناً لما سلف بيانه في الرد على النعي بالسبب الثاني ، وكان التوصل إلى عدم نفاذ الاتفاق على فسخ عقد الشراء غير المسجل المذكور لا يغير من هذه النتيجة لاستحالة تسجيل هذا العقد وتملك المطعون ضده الثالث تلك الأطنان بعد أن تم نزع ملكيتها للمنفعة العامة ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه ، لعدم اعتداده بطلب عدم نفاذ اتفاق التماسخ المشار إليه - أياً كان وجه الرأي في مدى صحة إجراءات إبداء هذا الطلب - يكون غير منتج .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١ من قبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية
السادة المستشارين : أحمد شوق المليجي ، عبد الرشيد نوفل ، عبد العزيز فودة
و سعيد صقر .

(٧٩)

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ القضائية :

عمل « عقد العمل » . شركات « شركات القطاع العام » . نظام عام .

أحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام العاملين بشركات القطاع العام. عدم جواز
الاتفاق على مخالفتها . أثره . عدم الاعتداد بما ورد بعقد العمل بتعيين العامل بصفة مالية لم يستوف
إحدى الخبرة اللازمة لها .

إذا كانت المادة الأولى من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات
العامّة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمول به من
تاريخ نشره في ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٢ والمنطبق على واقعة الدعوى تنص على أن
« يعتبر هذا النظام متما لعقد العمل » كما نصت المادة الثانية منه
على أنه « يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على أن تعتبر
أحكام هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة بتنظيم العمل جزءاً متما للعقد
المبرم بين الشركة والعامل » كما نصت المادة الخامسة على أن « يشترط فيمن
يعين في الشركة . . . (٤) أن يجتاز بنجاح الاختبارات التي قد يري مجلس إدارة
الشركة إجرائها . . . (٦) أن يكون حاصلاً على المؤهل العلمي أو الخبرة التي
تطلبها العمل . . . » كما تنص المادة التاسعة على أنه « يحدد أجر العامل
عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال . . . » ، بما مفاده أن نظام
العاملين بالشركات الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد
تكفل بتنظيم حقوق العمال في هذه الشركات بنصوص أمره لاستهداف مصلحة
العمال فقط بل تهدف إلى مصلحة العمل والإنتاج أيضاً تنفيذاً لسياسة الدولة
الاقتصادية ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض دعوى الطاعن على ما ثبت له من أنه لم

يستوف مدة الخبرة اللازمة للتعين بالفتة المالية الثامنة الى يطالب بها ولم يعتد بما ورد بعقد عمله في هذا الشأن، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها - الشركة المصرية للطباعة والنشر - الدعوى رقم ٩٦١ سنة ١٩٧١ عمال كلى جنوب القاهرة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد العمل المؤرخ ١٨ / ٨ / ١٩٦٥ بما تضمن من مرتب وفتة وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بياناً لدعواه إنه بموجب عقد عمل مؤرخ ١٨ / ٨ / ١٩٦٥ التحق بالعمل لدى المطعون ضدها بوظيفة عامل « طبع فينكس » بمرتب شهرى قدره ١٥ جنيهاً باعتباره أول مربوط الفتة الثامنة ، غير أن المطعون ضدها عادت فطبقت عليه قواعد التسكين على الفتة العاشرة فأقام دعواه بطلباته المتقدمة ، وبتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٧٠ قضت المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لأداء المأمورية الميئة بمنطوق الحكم ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ٢٩ / ٥ / ١٩٧٢ برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٤٣٩ سنة ٨٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة . قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ونحسده له أخيراً جلسة ٢١ - ١٢ سنة ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه لما كان قد عين لدى المطعون ضدها بموجب عقد عمل مؤرخ ١٨ / ٥ / ١٩٦٥ تناول تحديد أجره والفترة المالية المعين إليها بعد أن اجتاز اختباراً نشر عنه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أهدر نصوص هذا العقد الأكثر سخاء بالنسبة له ونهى إلى تطبيق اللائحة ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك لأنه لما كانت المادة الأولى من نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ والمعمول به من تاريخ نشره في ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٢ والمنطبق على واقعة الدعوى تنص على أن «... يعتبر هذا النظام متصفاً لعقد العمل» كما نصت المادة الثانية منه على أنه «يجب أن يتضمن العقد المبرم بين الشركة والعامل النص على أن تعتبر أحكام هذه اللائحة والتعليمات التي تصدرها الشركة بتنظيم العمل جزءاً متصفاً للعقد المبرم بين الشركة والعامل» كما نصت المادة الخامسة على أن «يشترط فيمن يعين في الشركة... (٤) أن يجتاز بنجاح الاختبارات التي يديرها مجلس إدارة الشركة لإجرائها... (٦) أن يكون حاصلاً على المؤهل العلمي أو الخبرة التي يتطلبها العمل...» كما تنص المادة التاسعة على أنه «... يحدد أجر العامل عند تعيينه بالحد الأدنى المقرر بجدول ترتيب الأعمال...» ، بما مفاده أن نظام العاملين بالشركات الصادر به القرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ قد تكفل بتنظيم حقوق العمال في هذه الشركات بنصوص أمره ، لا تستهدف مصلحة العمال فقط بل تهدف إلى مصلحة العمل والإنتاج أيضاً تنفيذاً لسياسة الدولة الاقتصادية ، فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض دعوى الطاعن على ما ثبت من أنه لم يستوف مدة الخبرة اللازمة للتعيين بالفترة المالية الثامنة التي يطالب بها ولم يعتد بما ورد بعقد عمله في هذا الشأن ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه كان يتعين أن يضيف الحكم إلى مدة خبرته التي أثبتتها الخبر مدة خبرة ثلاث سنوات بالقوات المسلحة ومدة تقرب من السنتين بمطبعة عمل بها سابقاً بما يوفر له مدة الخبرة اللازمة للفتة المالية التي عين عليها أصلاً، وإذ انتهى الحكم إلى إقرار خفضها دون اجراءالضم فإنه، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن النعى بهذا السبب غير مقبول، ذلك لأنه لما كان الحكم المطعون فيه لم يرد به ما يفيد أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود مدة خبرة سابقة لدى رب عمل آخر ولم يقدم الطاعن الدليل على سابقة تمسكه بهذا الدفاع أمام تلك المحكمة، فإنه يكون سبباً جديداً لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود عثمان درويش ؛ وعضوية السادة
المستشارين : جلال الدين رافع ، عبد الحميد المنفلوطي ، محمد ابراهيم خليل و أحمد شلبي .

(٨٠)

الطن رقم ١ لسنة ٥٠ القضائية

دعوى « تكييف الدعوى » ، نقابات « نقابة الأطباء البيطريين » .

الطن في تشكيل مجلس نقابة الأطباء البيطريين . سيئه . طلب إبعاد النقيب عن منصبه
وتكليف المجلس فتح باب الترشيح . تكييفه . طن في تشكيل مجلس النقابة .

النص في المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء
البيطريين على أن لحسين عضوا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية
الطن في صحة انعقادها أو في تشكيل مجلس النقابة بتقرير موقع عليه منهم
يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ انعقادها بشرط
التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة ، وأن يكون الطعن مسياً وإلا كان
غير مقبول شكلاً ، وكانت العبرة في تكييف الدعوى بما تتيحه المحكمة من وقائعها ومن
تطبيق القانون عليها وليس بما يصفها به الخصوم ، وكان الطاعن قد أقام
دعواه أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم - بطرد النقيب من
منصبه وتولية وكيل مجلس النقابة مهام النقيب بصفة مؤقتة للإعلان عن فتح
باب الترشيح لمنصب النقيب - وهي تتضمن في حقيقتها طعناً في تشكيل
مجلس النقابة بالطعن في ترشيح وانتخاب النقيب ، وإذا لم يرفع الطعن بتقرير
موقع عليه من خمسين عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية ، فإنه
يكون غير مقبول لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر؛
والرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الوقائع - حسبما يبين من سائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٦١ سنة ١٩٧٧ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بعدم الاعتراد بدعوة نقابة الأطباء البيطريين لانتخابات مجلس النقابة والنقابات الفرعية المحدد لعقدتها فى أنحاء الجمهورية تحت إشراف ومباشرة المطعون عليهم يوم ٢٧ / ٥ / ١٩٧٧ ووقف جميع الإجراءات المترتبة عليها ومنعها واعتبارها وكافة آثارها كأن لم تكن وفى الموضوع بإنعدام وإلغاء الدعوة موضوع النزاع بكل ما يترتب عليها من آثار واعتبارها كأن لم تكن . وقال شرحاً لدعواه إن نقابة الأطباء البيطريين أعلنت بتساريخ ١٤ / ٥ / ١٩٧٧ عن تحديد يوم ٢٧ / ٥ / ١٩٧٧ لإجراء الانتخابات المذكورة ، وعرض بيان النقابة أسماء المرشحين لمنصب النقيب ولم يرد به اسم الطاعن وتضمن لاسمى الدكتور والدكتور مع أن أولها لا يحق له ترشيح نفسه لمنصب النقيب طبقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء البيطريين التى لا تجيز انتخاب النقيب أكثر من مرتين متتاليتين فى حين أنه قد انتخب نقيباً لأكثر من أربع مرات متتالية ، وحرم بيان النقابة الأطباء المستحقين للمعاشات من حقهم فى الترشيح والانتخاب خلافاً للقانون كما حرم الطاعن من حقه فى الترشيح لمنصب النقيب ، ثم عدل الطاعن طلباته إلى طلب الحكم بطرد الدكتور من منصب نقيب الأطباء البيطريين وتولية وكيل مجلس النقابة مهام النقيب بصفة مؤقتة للإعلان عن فتح باب الترشيح لمنصب النقيب وللدعوة الجمعية العمومية للنقابة خلال أسبوع وإلا حكم عليه بسلك مع غرامة تهديدية يلزم بها شخصياً متضامناً مع النقابة . ويتساريخ

٢٧ / ١١ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الطعن وبإحالة إلى محكمة النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن لرفعه بغير الطريق القانوني .

وحيث إن المادة ٣٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة الأطباء البيطريين قد جرى نصها على أن لخمسین عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن في صحة انعقادها أو في تشكيل مجلس النقابة بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوماً من تاريخ انعقادها بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة ، ويجب أن يكون الطعن مسبباً وإلا كان غير مقبول شكلاً . . . ، لما كان ذلك وكانت العبرة في تكييف الدعوى بما تتيحه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها وليس بما يصفها به الخصوم وكان الطاعن قد أقام دعواء بطلانته سالفه البيان أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية وهي تتضمن في حقيقتها طعناً في تشكيل مجلس النقابة بالطعن في ترشيح وانتخاب الدكتور لمنصب النقيب ، وإذ لم يرفع الطعن بتقرير موقع عليه من خمسین عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية على النحو سالف البيان، فإنه يكون غير مقبول لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون ويتعين لذلك القضاء بعدم قبول الطعن .

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود عثمان درويش ، وعضوية السادة المستشارين : جلال الدين رافع ، عبد الحليم المنفلوطي ، منير عبد الحميد وأحمد شلي.

(٨١)

الظعن رقم ٦ لسنة ٥٠ القضائية :

(٢ ، ١) مسئولية « مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة » .
محكمة الموضوع .

(١) مسئولية المتبوع من عمل تابعه غير المشروع . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع .
تحققها كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته أو هيأت له فرصة ارتكاب الفعل . لا صبرة بالبإث .
(٢) علاقة التبعية . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها .

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون الملحق
إذ نص في المادة ١٧٤ / ١ منه على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي
يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حالة تأدية وظيفته أو
بسببها ، قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع مرجعه
سواء اختياره لتابعه أو تقصيره في رقابته ، وأن القانون إذ حدد
نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعاً من التابع
حال تأدية الوظيفة أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على
خطأ التابع وهو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي
السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه ، بل تتحقق
المسئولية أيضاً كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان
فعله غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة لارتكابه سواء
ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن ياعث شخصي ، وسواء كان البساعث الذي
دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لاعلاقة له بها .

٢ - من المقرر أن علاقة التبعية مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، طالما أنها تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن ورثة المرحوم المطعون عليهم من الأولى إلى الرابعة ، أقاموا الدعوى رقم ٨٠٧ سنة ١٩٧٤ مدني كفر الشيخ الابتدائية ضد المطعون عليه الأخير والطاعن بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ خمسة آلاف جنيه ، وقالوا بيانا للدعوى إن المطعون عليه الأخير - وهو جندي بالقوات المسلحة وتابع للطاعن - قتل مورثهم المذكور عمداً وحكم عليه في الحناية رقم ٢٣ سنة ١٩٧١ عسكرية كفر الشيخ بتاريخ ١٩٧١/٨/٢ بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وأصبح الحكم نهائياً ، وقد أصابهم أضرار مادية وأدية من جراء ذلك فأقاموا الدعوى بطلباتهم . دفع الطاعن بسقوط الحق في التعويض بالتقادم كما طلب الحكم على تابعه المطعون عليه الأخير بما قد يحكم به عليه في الدعوى ، وبتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٧٧ حكمت المحكمة بعدم قبول هذا الدفع ثم حكمت بتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٧٨ بإلزام المطعون عليه الأخير والطاعن متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليهم من الأولى إلى الرابعة مبلغ ألف جنيه ، وإلزام المطعون عليه الأخير بأن يدفع للطاعن المبلغ المقضي به إذا ما أداه لهم . إستأنف المطعون عليهم من الأولى إلى الرابعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا (مأمورية كفر الشيخ) بالاستئناف رقم ١٥ لسنة ١٢ ق مدني طالبين تعديله إلى إلزام المطعون عليه الأخير والطاعن متضامنين بأن يدفعوا لهم مبلغ خمسة آلاف جنيه ، كما أقام الطاعن استئنافاً فرعياً وطلب رفض الدعوى فسله . وبتاريخ ٧ / ١١ / ١٩٧٩ حكمت

المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليه الأخير والطاعن بأن يدفع للمطعون عليهم من الأولى إلى الرابعة مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وإلزام المطعون عليه الأخير بأن يدفع للطاعن ذات المبلغ إذا ما أداه لهم طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضي الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جديد بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بمسئولته عن الضرر الذي أحدثه المطعون عليه الأخير بقتل مورث باقي المطعون عليهم على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه في حين أن المطعون عليه الأخير لم يرتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ولم يستغل وظيفته في ارتكابها فقد وقعت منه كمجرد بالقوات المسلحة في غير أوقات العمل بأن صعد إلى قطار كان المحني عليه يستقله وطعنه بمطواة في صدره ، ومسئولية المتبوع عن أعمال تابعه لا تتحقق وفقاً لنص المادة ١٧٤ من القانون المدني إلا إذا قامت علاقة تبعية بين التابع والمتبوع وارتكب التابع الخطأ الذي أحدث الضرر أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . وحاصل الوجه الأول من السبب الثاني أن الحكم المطعون عليه شابه القصور في التسبب ، ذلك أنه لم يرد على دفاع الطاعن سالف البيان وهو دفاع جوهرى . وينعى الطاعن بالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه شابه الفساد والاستدلال إذ استدل على قيام علاقة التبعية بين الطاعن والمطعون عليه الآخر وعلى تحقق مسئولية الطاعن عن خطأ تابعه المذكور من توجيه الطاعن دعوى فرعية إليه طبقاً لنص المادة ١٧٥ من القانون المدني وعدم منازعته أمام محكمة أول درجة في توافر هذه المسئولية في حين أنه وجه الدعوى الفرعية كإجراء وقائى يتخادى به احتمال رفض الدعوى الأصلية فضلاً عن أن من حقه أن يعمسك في الاستئناف بما فلت إيلأوه من دفاع أمام محكمة أول

درجة ، وقد تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم مسئولية عن عمل تابعه خير المشروع لخروج هذا العمل عن نطاق وظيفة ، والتفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع وخلص إلى مسئولية الطاعن عن خطأ تابعه مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعي برمته مردود ، وذلك أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن القانون المدني إذ نص في المادة ١٧٤ - ١ منه على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها قد أقام هذه المسئولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع مرجعه سوء اختياره لتابعه أو تقصيره في رقابته وإن القانون إذ حدد نطاق هذه المسئولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقعاً من التابع حال تأدية الوظيفة أو بسببها لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً من أعمال وظيفته أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ أو أن تكون ضرورة لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضاً كلما استغل التابع وظيفته وساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله غير المشروع أو هيأت له أية طريقة كانت فرصة ارتكابه سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي أو سواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو لعلاقة له بها . لما كان ذلك وكانت علاقة التبعية مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب طالما أنها تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وكان الثابت أن الطاعن لم ينازع أمام محكمة أول درجة في توافر علاقة التبعية وقرر في المذكرة المقدمة منه لمحكمة الاستئناف أن الحكم المستأنف قد صدر صحيحاً موافقاً لأحكام القانون وإن كان قد فات تاصيل الجزئية الخاصة بالتبعية وطلب من باب الاحتياط تأييد هذا الحكم ، وقد عرض الحكم المطعون فيه للدفاع الطاعن بعد أن سرد وقائع الدعوى وأطرح هذا الدفاع وقرر أن الثابت من مذكرة المستأنف بصفته « الطاعن » أنه وجه دعوى فرعية استناداً لنص المادة ١٧٥ من القانون المدني طالباً الحكم له باعتباره متبوعاً على تابعه

المستأنف ضده الأول (المطعون عليه الأخير) بما عساه أن يحكم به في الدعوى مقراً ومسلماً برابطة التبعية وقيامها وغير مجادل في إنحلالها أو تجاوزها مما يضحى معه الجدل بشأنها تناقض يلتفت عنه ، مما مفاده أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتأييد حكم محكمة أول درجة بمسئولية الطاعن عن العمل غير المشروع الذي ارتكبه تابعه المطعون عليه الأخير على ما استخلصه من مسلك الطاعن أمام محكمة أول درجة وعدم منازعته في هذا الشأن وأخذاً مما جاء بمذكرته آنفة الذكر ، وقد أقام الحكم المطعون عليه قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ويتضمن الرد الضمني المسقط للدفاع الطاعن الذي أثاره أمام محكمة الاستئناف ، لما كان ما تقدم ، وكان لا محل للتحلي بما يشره الطاعن بصدد الدعوى الفرعية التي وجهها إلى تابعه وأن توجيهها كان كإجراء وقائي لتفادي احتمال رفض طلباته في الدعوى الأصلية ، لأنه دفاع بخالطة واقع لم يسبق له أن تمسك به أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن النعي برمته يكون على غير أساس .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد كمال عباسي ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم محمد هاشم ، محمود حسن رمضان ، صبيح رزق داود ومحمود شوقي أحمد .

٨٢)

الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٠ القضائية :

(١ ، ٢) ايجار « ايجار الأماكن » . صورية « اثبات الصورية » .
محكمة الموضوع .

(١) طعن المستأجر بأن عقد الإيجار ينصب على عين خالية دون ما تحويه من عناصر مادية
ومعنوية هو طعن بالصورية النسبية . وجوب الاعتداد بالمقد الظاهر متى عجز المستأجر
عن إثبات ما يدعيه . تقدير أدلة الصورية . من سلطة محكمة الموضوع .
(٢) إقامة الحكم قضاء بأن الإيجار انصب على مقهى بما اشتمل عليه من منقولات على أسباب
سائفة . لا يعيه علم بيان المنقولات بالكامل متى كانت ضمن العناصر التي أخضعها لتقديره .

١ - الطعن بأن العقد الظاهر يستر عقدا آخر هو طعن بالصورية النسبية
بطريق التستر يقع على من يدعيها عبء إثباتها فإن عجز وجب الأخذ بظاهر
نصوص العقد الذي يعد حجة عليه ، وكان تقدير أدلة الصورية مما تستقل
به محكمة الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى ، وكان البين من الحكم
المطعون فيه أن الطاعنين تمسكا بأن عقد إيجار المقهى يستر عقد إيجار عين
خالية واستدلا على ذلك بالإبصال المؤرخ الصادر من المطعون
عليهما الأولين ، وقد أقام الحكم قضاءه برفض الادعاء بالصورية على أن
الإبصال المذكور ليس فيه ما ينبيء أو يشير إلى أن المقهى المؤجر خالياً أو
ما ينبي ما ثبت بالعقد من أن التاجر ينصب على مقهى بما يحويه من عناصر
مادية أو معنوية ، وهي تقارير موضوعية سائفة تكفي لحمل النتيجة التي
انتهى إليها ومن ثم فلا عليه إن أخذ بظاهر نصوص عقد الإيجار من أنه ينصب
على مقهى بمحتوياتها باعتباره حجة على الطاعنين وقد عجزا عن إثبات
صوريته .

٢ - المحكمة الموضوع ملطمة تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقديم ما يقدم إليها من أدلة وترجيح ما تظمن إليه منها لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بأن عقد الإيجار قد انصب على المقهى المتنازع عليه بما أشتغل عليه من منقولات مبينة بظهر العقد بأجرة يومية قدرها ثلاثون قرشاً وخلص إلى أن الإيجار قد وقع على المقهى بما يحويه من عناصر مادية ومعنوية ، ورتب على ذلك أن هذه الإجارة لا تخضع لقانون إيجار الأماكن ولا يسرى عليها بالتالي الامتداد القانوني ، وكان البين من هذا الذي قرره الحكم أن المحكمة : قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية من إرادة المتعاقدين وظروف التعاقد وملابساته أن الغرض الأصلي من الإجارة لم يكن المبني في حـد ذاته وإنما المنشأة بما لها من عناصر مادية ومعنوية ، وهو استخلاص موضوعي سائق يكفي لحمل الحكم لا يغير من ذلك عدم بيان المنقولات بالكامل مادامت أنها كانت تحت بصر المحكمة وضمن العناصر التي انضمت لتقديرها ، ومن ثم يكون النعي على غير ساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٦٤ لسنة ١٩٦٦ مدني كلي بور سعيد ضد الطاعنين بطلب الحكم بإخلائها من العـيـن المبينة بالصحيفة وتسليمها إليهم بمحتوياتها الثابتة، وقالوا إيانا لداعوهم أنه بعقد مؤرخ ١٩٦٤ / ٣ / ٢ استأجر مورث الطاعنين من مورثهم المقهى المبينة بالصحيفة

بما فيها من أدوات ومحتويات مبيته بظهر العقد لقاء أجرة قدرها ثلاثون قرشاً يومياً ، واستمر الطاعنان في شغل المقهى بعد وفاة مورثهما بنفس شروط العقد وإذا رغبوا في إنهاء عقد الإيجار فقد قاموا بإنذار الطاعنين على يد محضر في ٥ - ٦ - ١٩٧٧ باعتبار العقد منتهياً من تاريخ إعلانهما ولامتناعهما عن تسليم المقهى بمحتوياتها فقد أقاموا الدعوى ، وبتاريخ ٢١ - ١ - ١٩٧٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٨ لسنة ٢٠ ق الامم اعيلية « مأمورية بور سعيد » ، بتاريخ ٤ - ٥ - ١٩٨٠ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعنين من عين النزاع وتسليمها بمحتوياتها للمطعون عليهم . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسته لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى انطاعنان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقولان إنها تمسكا أمام محكمة الموضوع بصورية عقد الإيجار لأن مورثهما استأجر عين النزاع خالية وجهازها بمنقولات وأدوات مملوكة له ، وإذا استند الحكم المطعون فيه في نفي الصورية إلى أن الثابت بعقد الإيجار أنه ينصب على منتهى بمحتوياتها وبأنه بما ثبت فيه يعتبر حجة على عاقديه وخلفيهما ، وكان هذا الذي ذهب إليه الحكم لا يعتبر ردا على الدفع بالصورية لأنه لا يسوغ اعتبار العقد حجة على طرفيه طالما طعن عليه بالصورية ، فإن الحكم يكون قد أغفل بحث دفاع جوهري للطاعنين يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الطعن بأن العقد الظاهر يستر عقداً آخر هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر ، يقع على من يدعيها عبء إثباتها فإن عجز وجب الأخذ بظاهر نصوح العقد الذي يعد حجة عليه ، وكان تقرير أدلة الصورية مما تستقل به محكمة الموضوع لتعلقة بفهم الواقع في الدعوى ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكا بأن عقد إيجار

المقهي محل النزاع يستر عقد إيجار عين خالية واستدلا على ذلك بالإيصال المؤرخ ٢٣ - ١ - ١٩٧٢ الصادر من المطعون عليها الأولين ، وقد أقام الحكم قضاءه برفض الإدعاء بالصورية على أن الإيصال المذكور ليس فيه ما ينبيء ، أو يشير إلى أن المقهي مؤجر خالياً أو ما ينفي ما ثبت بالعقد من أن التأجير ينصب على مقهي بما يحويه من عناصر مادية أو معنوية ، وهي تقريرات موضوعية سائغة تكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها ومن ثم فلا عليه إن هو أخذ بظاهر نصوص عقد الإيجار من أنه ينصب على مقهي بمحتوياتها باعتباره حجة على الطاعنين وقد عجزا عن إثبات صوريته ، فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم اعتبر أن مجرد ذكر منقولات بظهر العقد كاف لخروج العين المؤجرة من نطاق أحكام قانون إيجار الأماكن دون أن تبذل المحكمة أي جهد للتعرف على المنقولات ودون أن تذكر بيانها بالكامل ، في حين أنه كان يتعين عليها أن تستظهر ما إذا كان الغرض الأساسي من الإجارة هو المكان ذاته أم ما اشتمل عليه من منقولات باعتباره شرطاً جوهرياً للتعرف على القانون الواجب التطبيق .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقوم من أدلة وترجع ما تظمن إليه منها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن عقد الإيجار قد انصب على المقهي المتنازع عليه بما اشتمل عليه من منقولات مبينة بظهر العقد بأجرة يومية قدرها ثلاثون قرشاً وخلص إلى أن الإيجار قد وقع على المقهي بما يحويه من عناصر مادية ومعنوية ، ورتب على ذلك أن هذه الإجارة لا تخضع لقانون إيجار الأماكن ولا يسرى عليها بالتالي الامتداد القانوني ، وكان البين من هذا الذي قرره الحكم أن المحكمة قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية من إرادة المتعاقدين وظروف التعاقد وملايساته أن الغرض الأصلي من

الإجارة لم يكن المقنى في حد ذاته وإنما الإنشاء بما طامن عناصر مادية ومعنوية، وهو استخلاص موضوعي سائق يكفى لحمل الحكم، لا يعبر من ذلك عدم بين المنقولات بالكامل مادام أنها كانت تحت بصر المحكمة وضمن العناصر التي أخصها لتقديرها، ومن ثم يكون النعى على غير أساس ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد كمال عباس ، وعضوية السادة
المستشارين : محمود حسن رمضان ، صبحي رزق داود ، محمد علي هاشم و محمود
شوقي أحمد .

(٨٣)

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ قضائية :

(١) اثبات « طرق الإثبات : الإقرار » . محكمة الموضوع .

(١) سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الإقرار بالحق أو نفيه . شرطه .

(٢ ، ٣) ايجار « ايجار الاماكن » . « ترك العين أو وفاة المستاجر » .

قانون « سريان القانون » .

(٢) المراكز القانونية الاتقائية التي نشأت في ظل القانون القديم . خصوصها له في آثارها

وانقضاءها . القواعد الآمرة في القانون الجديد ، وجوب إعمالها بأثر فوري على هذه

المراكز من حيث آثارها وانقضائها على ما لم يكن قد اكتمل نشوؤه من عناصرها .

(٣) دعوى المؤجر في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالإخلاء لتنازل عن الإيجار .

صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أثناء نظر الاستئناف . تمسك الطاعن بما استحدثته

المادة ٢٩ منه من إمتداد المقعد للمقيمين حتى الأقارب من الدرجة الثالثة في حالة الوفاة

أو الترك . الحكم بإعمال القانون القديم . خطأ .

١ - إنه وإن كان استخلاص الإقرار بالحق من الأوراق ، ونفى ذلك

هو من شؤون محكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن تبين كيف أفادت

الأوراق ما استخلصته ، وأن يكون هذا البيان سائغاً .

٢ - الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي

تتكون بعد نفاذه سواء في نشأتها أو في إنتاجها آثارها أوفى انقضائها ، وهو

لا يسرى على الماضي ، فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق

سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث ، تخضع للقانون القديم الذي حصلت

في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان

فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تحققت في ظله ، في حين

يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية

الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي نشأت في ظله باعتبار أنه تعبير عن إرادة قوى الشأن في نشوئها أو آثارها أو في إنقضاءها إلا أن هذا مشروط بالألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفة البيان لقواعد أمرة ، فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل نشوءه من عناصرها . وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية ، كما يحكم انقضاءها .

٢ - وإذ نص في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن عقد الإيجار لا ينتهي بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها وزوجة وأولاده أو أي من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك . وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الإيجار أن تكون لهم إقامة في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل ، وكان هذا النص أمراً ، وكانت آثار المركز القانوني الذي يتمتع به المطعون ضده الأول طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ونحوه الحق في الإخلاء . قد أدركها القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وقبل أن تتحقق تلك الآثار وتستقر فعلاً بصلور حكم نهائي . فإنه ينطبق عليها ، بما مؤداه عدم جواز الحكم بالإخلاء إذا ما توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ منه . وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بتطبيق هذا النص باعتبار أن المطعون ضده الثاني كان يتخذ من العين سكناً وأنه أقام معه مدة تزيد على سنة سابقة على الترك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالإخلاء . على أن المادة ٢٩ سالفة الذكر لا تنطبق على واقعة الدعوى ، باعتبار أن الترك في ظل سريان أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وطبقاً للمادة ٢١ منه لم يكن من حق الأقارب حتى الدرجة الثالثة الاستفادة من الاستدانة القانوني لعقد الإيجار إلا في حالة الوفاة فقط ، فإنه يكون قد خالف القانون .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر،
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق
الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤٥٥٢ لسنة
١٩٧٧ القاهرة الابتدائية على المطعون ضده الثانى والطاعن طالباً بالحكم
بفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٦ / ١٠ / ١٩٦١ . وإخلاء الشقة الموضحة
بالتصحيقة وعقد الإيجار المذكور وتسليمها له . وقال شرحاً لذلك إن المطعون
ضده الثانى استأجر الشقة رقم ٧ بالعقار رقم - ١ - بشارع بستان الجيش
بالعباسية بقصد استعمالها مكتبة ومخزناً ، وعلم أخيراً أن المطعون ضده الثانى
أخلأها وقام بتأجيرها من الباطن إلى الطاعن الذى استعملها سكناً خاصاً له دون إذن
كتابى منه فيحوله طلب إخلائها ، وبتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٧٨ حكمت المحكمة
بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وثب ما تلتون بالمنطوق ، وبعد إجراءاته ،
عادت فحكمت بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٧٩ برفض الدعوى . استأنف المطعون
ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٩٣ لسنة ٩٦ ق القاهرة . بتاريخ
١٧ / ١٢ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد الإيجار
المؤرخ ١٦ / ١٠ / ١٩٦١ وإخلاء الشقة موضوع الدعوى . طعن الطاعن فى
هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى
الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره
وفىها التزمت النيابة رأياً .

ومن حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه التصادق الاستدلال ، ذلك
أنه قضى بإخلائه من عين النزاع استناداً إلى أن ما قرره بمحضر الحجز التحفظى
من أنه يستأجر هذه العين من مدة طويلة هى ثلاث عشرة سنة ، بعد إقراراً منه
باستئجارها من الباطن فى حين أن مقصوده من هذا القول إنه يستأجر شقة
النزاع كمستأجر أصلى لها وإن لم يظهر إسمه فى التعاقد ، هذا إلى أن
الحكم خالف القانون إذ أقام قصده أيضاً بالإخلاء على أن واقعة النزاع لا يحكمها

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإنما يحكمها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي تمت واقعة الترك ورفعت الدعوى في ظل مريان أحكامه وهو لا يبيع للقريب من الدرجة الثالثة أن يتمسك بامتداد عقد الإيجار في حالة ترك المستأجر الأصلي لعين النزاع ، مع أنه قريب من الدرجة الثالثة للمطعون ضده الثاني المستأجر الأصلي وقد ساكنه أكثر من سنة سابقة على الترك ، فيكون له قانوناً الحق في استمرار عقد الإيجار . .

ومن حيث إن النعي في شقه الأول في محله ، ذلك أنه وإن كان استخلاص الإقرار بالحق من الأوراق أو نفي ذلك هو من شئون محكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن تبين كيف أفادت الأوراق معنى ما استخلصته وأن يكون هذا البيان سائغاً ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن هو ابن أخ المطعون ضده الثاني المستأجر الأصلي ، وقد قرر الطاعن في محضر الحجز التحفظي المؤرخ ٨ / ٥ / ١٩٧٧ أنه يستأجر عين النزاع من ثلاث عشرة سنة ، ودفع الدعوى بأن عمه المطعون ضده الثاني إنما استأجر العين نائباً عنه ، فيعتبر مستأجراً أصلياً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص مما ذكره الطاعن بمحضر الحجز بأنه يستأجر العين من الباطن ورغماً ، أن العبارة المذكورة لا تنفذ بطريق اللزوم هذا المعنى فإن الحكم بملك يكون قد شابته فساد في الاستدلال ، والنعي في شقه الثاني صحيح أيضاً ذلك أن الأصل أن القانون يسري بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه في نشأتها أو في إنتاجها آثارها أو في انقضاءها ، وهو لا يسري على الماضي فالمراكز القانونية التي نشأت واكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث ، تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله . أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان ، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تحققت في ظله ، في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي نشأت في ظله باعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوي

الشان في نشوتها أو آثارها أو في انقضائها ، إلا أن هذا مشروط بالألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفة البيان لقواعد أمره فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد اكتمل تشروعه من عناصرها ، وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم انقضاءها ، لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣ / ٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة إذا أجرها المستأجر من باطنه أو تنازل عنها أو تركها للغير بغير إذن كتابي من المالك ، واستناداً لهذا النص أقام المطعون ضده الأول الدعوى طالبا إخلاء عين النزاع لتنازل المطعون ضده الثاني عنها للطاعن التي استعملها سكناً خاصاً له ، وتمسك الطاعن بحقه في امتداد العقد لأنه قريب من الدرجة الثالثة للمستأجر الأصلي ولإقامته معه مدة تزيد عن السنة قبل تركه العين طبقاً لأحكام المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وقضت محكمة أول درجة برفض الدعوى ، فاستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم ، وقبل رفع الاستئناف ، كان قد صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ونص في المادة ٢٩ منه على أن عقد الإيجار لا ينهى بوفاء المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها زوجه وأولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك وفيها عدا هؤلاء من أقارب المستأجر نسباً أو مصاهرة حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الإيجار ، أن تكون لهم إقامة في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل وإذا كان هذا النص آمراً وكانت آثار المركز القانوني الذي يتمتع به المطعون ضده الأول طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وينحوله الحق في الإخلاء ، قد أدركها القانون الجديد رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وقبل أن تتحقق تلك الآثار وتسنقر فعلاً بصدور حكم نهائي - فإنه ينطبق عليها بما مؤداه عدم جواز الحكم بالإخلاء إذا ما توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من ملفونات الحكم المطعون فيه

أن الطاعن تمسك بتطبيق هذا النص وباعتبار أن المطعون ضده الثاني كان يتخذ من العين مسكناً ، وأنه أقام معه مدة تزيد على سنة سابقة على الترك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالاختلاء على أن المادة ٢٩ سابقة الذكر لا تنطبق على واقعة الدعوى ، باعتبار أن الترك تم في ظل مريان أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وطبقاً للمادة ٢١ منه لم يكن من حق الأقارب حتى الدرجة الثالثة الاستغادة من الامتداد القانوني لعقد الأيجار إلا في حالة الوفاة فقط ، فإنه يكون قد خالف القانون وأدى ذلك إلى أن المحكمة تمجبت عن بحث توافر الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، فشابه فضلاً عن ذلك قصور في التسيب .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة: محمد فاضل المرجوشي، وطبوية الثلاثة المستشارين: أحمد شوق المليجي، إبراهيم فراج، عبد الرشيد نوفل وعبد العزيز خودة.

(٨٤)

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٠ القضائية:

(١) حكم « حجية الحكم » . عمل . نقابات .

دعوى النقابة . اختلافها عن دعوى الأعضاء في موضوعها وآثارها والأشخاص فيها .
الحكم الصادر في دعوى النقابة ضد الشركة . لا حجية له في النزاع القائم بين أحد أعضائها وذات الشركة .

(٢) عمل « تكييف عقد العمل » . عقد .

تميز عقد العمل عن غيره من العقود . مظاهره . توافر عنصر التسمية . كفاية تحققه ولو في صورته التنظيمية أو الإدارية .

١ - - إذ كانت دعوى النقابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى مستقلة ومتميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وفي آثارها وفي الأشخاص ، إذ هي تتصل بحق الجماعة ويتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائبة أو وكيله عنهم ومن ثم فإن الحكم الصادر لصالح النقابة العامة للمناجم والمهاجر والبتروول ضد شركات البتروول ومنها الشركة الطاعنة والقاضي بانطباق القوانين العمالية على باعة البتروول الجائلين بالقاهرة وضواحيها العاملين بتلك الشركات والذين تمثلهم النقابة المذكورة ، لا تكون له أي حجية بالنسبة للنزاع المائل المقام من المطعون ضده الأول - أحد أعضاء تلك النقابة - ضد الشركة الطاعنة بطلب تطبيق تلك القوانين عليه باعتباره عاملاً لديها كبائع متجول ، وبالتالي فليس من شأنه في ذاته أن يكون نداً للحق المطالب به .

٢ - المناط في تكيف عقد العمل وتمييزه عن غيره من العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها «عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر تحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر» وما تقضى به المادة ٤٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من سريان أحكام قانون عقد العمل الفردي على العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر ، وأنه يكفي لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمراجعة وبعد المدونة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ١٠٢٥ سنة ١٩٧٦ كلى
جنوب القاهرة على الطاعنة (شركة أسواستادنبرد - الشرق الأدنى -)
والمطعون ضدها الثانية (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) ، بطلب الحكم
- أولاً - بإلزام الطاعنة بأن تطبق عليه القوانين العمالية وقوانين التأمينات
الاجتماعية والذرائع والقرارات المنفذة والمكملة للقوانين المذكورة فيما تضمنته من
حقوق له وكذلك لوائح الشركة التى تعتبر مكملة لهذه القوانين منذ التحاقه بالعمل
لديها فى ١٩٤٠ م - ثانياً - بإلزام الطاعنة بأن تدفع له الحد الأدنى للأجور
وتتدرج هذا الحد حتى يصل إلى المرتب وفقاً للوائحها وإلزامها بالفوارق المالية
المرتبة على ذلك - ثالثاً - بإلزام الطاعنة بالمقابل النقدى للأجازات المستحقة له والتى
لم يحصل عليها خلال عمله لديها وكذلك إلزامها بمنحه الأجازات السنوية مستقبلاً
رابعاً - بإلزام الطاعنة بقيمة الأرباح المستحقة له وقدرها ٥٠ جنيه وذلك منذ
تقرير هذه الأرباح بالقوانين الصادرة سنة ١٩٦٢ وإلزامها بما يستجد
منها سنوياً - خامساً - بإلزام الطاعنة بالتأمين عليه بوصفه عاملاً لديها وإلزامها
بسداد أقساط التأمينات الاجتماعية نظير اشتراكه فى التأمينات الاجتماعية وذلك
فى مواجهة المطعون ضدها الثانية - سادساً - بإلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ
١٠٠٠ ج له عما ناله من ضرر مادي وأدى نتيجة خطأ الطاعنة
بعدم تطبيق القوانين العمالية خلال الفترة الماضية. وقال بياناً لذلك إنه يعمل لدى
الطاعنة موزعاً متجولاً للمواد البرولية بمدينة القاهرة منذ سنة ١٩٥١ ، وإذا
انكرت عليه الطاعنة حقوقه العمالية بمقولة إنه لا تربطها به علاقة عمل ، فقد
أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان ، بتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٦ م ندبت المحكمة
مكتب الخبراء الحكومى لأداء المأمورية الميئة بمنطوق الحكم ، وبعد أن أودع

الخبر تقريره حكمت في ٢٩ / ٤ / ١٩٧٨ - أولاً - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المبدى من الطاعة - ثانياً - بأحقية المطعون ضده الأول في انطباق قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية والقرارات المكملة والمنفذة لها عليه - ثالثاً - بإعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لتنفيذها على هذا الأساس ، وبعد أن أودع الخبر تقريره التكميلي حكمت المحكمة بتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٧٩ بإلزام الطاعة بأن تؤدي إلى المطعون ضده الأول مبلغ ٧٥٠ جنيه قيمة الأرباح المستحقة له عن المدة من سنة ١٩٦٢ حتى سنة ١٩٧٦ ، وما يستجد منها بعد ذلك طبقاً لقوانين ولوائح الشركة ، وبأحقية في الأجازات السنوية طبقاً لقوانين العمل وفي أن تشارك عنه الشركة لدى المطعون ضدها الثانية وذلك في مواجهة هذه الأخيرة ، ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . إستأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٤٧ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٨ / ١١ / ١٩٧٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية وأبدت الرأي في موضوع الطعن بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ١٤ / ١٢ / ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن أنه لما كانت الهيئة المطعون ضدها الثانية لم توجه إليها أية طلبات سوى صدور الحكم في مواجهتها ولم يحكم لها بشيء على الطاعة التي أسست طعنها على أسباب لا تعلق بها إلا بالمطعون ضده الأول ، فإنه لا يقبل اختصاصها أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ، ذلك لأنه لما كانت الطاعة إذ اختصاصت المطعون ضدها الثانية في هذا الطعن قد التزمت نطاق الطلبات المبدأة أمام محكمة الموضوع ، وكانت لها مصلحة في هذا الاختصاص ظاهرة ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختصم أمام محكمة النقض من يرى اختصاصه من سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق اختصاصهم به خصوصاً في الدعوى ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية يكون في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول ، إن الحكم الابتدائي أسس قضاءه بإسباغ صفة العامل على المطعون ضده الأول على وجوب الالتزام بالحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٧٥ في الطعن رقم ٤١٨ سنة ٣٦ ق لصالح النقابة العامة للمناجم والمهاجر والبترول ضد شركات البترول ومن بينها الطاعنة والقاضي بانطباق القوانين العمالية على باعة البترول الجائلين بالقاهرة وضواحيها العاملين بتلك الشركات والذين تمثلهم النقابة المذكورة في حين أن هذا الحكم قد اشترط لانطباق قانون العمل على باعة البترول الجائلين بالقاهرة أن يكونوا من العاملين بشركات البترول الصادر ضدها الحكم ، وإذ كان خبير الدعوى قد استظهر انتهاء علاقة العمل بين المطعون ضده الأول وبين الشركة الطاعنة وانتهى إلى أن تلك العلاقة لا تعدو أن تكون علاقة تاجر نجزئة بتاجر جملة ومن ثم فلا تنطبق عليه قوانين العمل ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق مذهب الحكم الابتدائي كما أهدر ما استظهره الخبير من حقائق ينفي معها قيام رابطة العمل ، ورتب على ذلك قضاءه برفض الاستئناف ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي سديد ، ذلك لأن دعوى النقابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي دعوى مستقلة متميزة عن دعوى الأعضاء وتختلف عنها في موضوعها وفي آثارها وفي الأشخاص ، إذ هي تتصل بحق الجماعة ويتأثر بها مركزها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية أعضائها لا باعتبارها نائبة أو وكالة عنهم ، ومن ثم فإن الحكم الصادر من محكمة النقض بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٧٥ في الطعن رقم ٤١٨ سنة ٣٦ ق لصالح النقابة العامة للمناجم والمهاجر والبترول ضد شركات البترول ومنها الشركة الطاعنة والقاضي بانطباق القوانين العمالية على باعة البترول الجائلين بالقاهرة وضواحيها العاملين بتلك الشركات والذين تمثلهم النقابة المذكورة ، لا تكون له أي حجية بالنسبة للنزاع الماثل — المقام من المطعون ضده الأول — أحد أعضاء تلك النقابة ، ضد الشركة الطاعنة بطلب

تطبيق تلك القوانين عليه باعتباره عاملاً لديها كبائع يتجول ، وبالتالي فليس من شأنه - في ذاته - أن يكون سنداً للحق المطالب به ، وإذا كان المناطق في تكييف عقد العمل وتمييزه عن غيره من العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها « عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر تحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر » وما تقضي به المادة ٤٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من سريان أحكام قانون عقد العمل الفردي على العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر ، وأنه يكفي لتحقيق هذه التبعية ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية ، وكانت الشركة الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع ببلجتها بانتفاء هذه التبعية وبالتالي رابطة العمل بينهما وبين المطعون ضده الأول مستندة في ذلك إلى تقرير الخبير - المرفقة صورته الرسمية - وكان الحكم المطعون فيه - قد انتهى إلى رفض الاستئناف لمجرد الالتزام بما قضت به محكمة النقض بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٧٥ في الطعن سالف الذكر وهو ما لا يكفي بذاته على ما سلف بيانه سنداً لإسباغ صفة العامل على المطعون ضده الأول ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، محمد محمود راسم ، عبد العزيز فودة ومحمود مصطفى سالم .

(٨٥)

الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٤٩ القضائية :

عمل « ترقية العامل » . شركات « شركات القطاع العام » .

مصانع الشركة وأقسامها، إعتبارها وحدة واحدة عند إجراء الترقيات طبقاً للقواعد الخاصة
بالشركة . أثره . عدم جواز تخطي أحد العاملين في الترقية لمجرد أنه يعمل في مصنع غير الذي
يسل به العامل المرقى . شرطه . توافر اشتراطات شغل الوظيفة في حقه .

لئن نصت القواعد الخاصة بالشركة الطاعنة - على ما ورد بمحاضر أعمال
الحجير - في البند ٢٠ منها على أن « يعتبر المركز الرئيسي للشركة والمناطق
والفروع وحدة واحدة عند إعمال قواعد الترقية » وهو ما مؤداه أن كل مصانع
الشركة وأقسامها وإدارتها تعتبر وحدة واحدة عند إجراء حركات الترقيات
بها فلا يجوز تخطي أحد العاملين بها وترقية آخر لمجرد كونه يعمل في مصنع
أو قسم غير الذي يعمل به العامل المرقى ، بيد أنه يشترط لترقية العامل
بالتطبيق لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن تتوافر فيه
اشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها فيما يتعلق بالمؤهل ومدة الخبرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر؛
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٠٥١ سنة ١٩٧٧ عمال كلي

جنوب القاهرة على الطاعنة - شركة النصر لصناعة السيارات - طالبا الحكم

بأحقية في الترقية إلى الفئة الخامسة اعتباراً من ١٩٧٦ / ٥ / ٥ مع ما

يترتب على ذلك من فروق مالية ، وقال بياناً لها إنه يعمل لدى الطاعنة بتاريخ

١٩٧٠ / ٢ / ٢١ رقى إلى الفئة السابعة في وظيفة في أول متابعة وتخطيط

ثم إلى الفئة السادسة في ٩ / ١١ / ١٩٧٢ ، وإذ قامت في ٥ / ٥ / ١٩٧٦ بترقية من رقى معه بالحركتين السابقتين إلى الفئة الخامسة دونه فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبتاريخ ٢ من يناير سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بتدب خبير لأداء المهمة التي أفصحت عنها بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٩ برفض الدعوى . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢ لسنة ٩٦ ق أمام محكمة استئناف القاهرة ، وبتاريخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده في الترقية إلى الفئة الخامسة اعتباراً من ٥ / ٥ / ١٩٧٦ وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي إليه مبلغ ٩٣ جنبها قيمة الفروق المالية المستحقة له عن المدة من ١ / ٦ / ١٩٧٦ حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٧٨ ومبلغ ٤ جنيهاً يضاف شهرياً إلى أجره اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٧٨ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة ، فحددت لنظره جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وبياناً لذلك تقول إن المطعون ضده وبإقراره تدرج في الترقية حتى شغل بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٧١ وظيفة في تخطيط ومتابعة في مصنع الأجزاء من الفئة السادسة وتبين من اطلاع الخبير أن حركة الترقيات لم تشمل له لأن أحد المقارن بها يعمل في أعمال الصباح في مصنع النقل والجرارات ويعمل الآخر في لحام معاون بهذا المصنع وأوضحت الطاعنة للخبير أن لكل مصنع درجاته وميزانيته وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبير الذي أغفل اختلاف المقارن بها في نوعية العمل والمؤهلات والتجربة الإدارية ولم يرد على ذلك في هذا الشأن ، فيكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك لأنه لئن نصت المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقوانين رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذي يحكم واقعة الدعوى - على أنه « لا يجوز الترقية إلا لو وظيفة خالية بالهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفي الوظيفة الأعلى مباشرة وبشرط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً الاشتراطات اللازمة لشغل الوظيفة . . . ويضع مجلس الإدارة الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية » ونصت القواعد الخاصة بالشركة الطاعنة - على ما ورد بمحاضر أعمال الحبير - في البند ٢٠ منها على أن « يعتبر المركز الرئيسي للشركة والمناطق والفروع وحدة واحدة عند أعمال قواعد الترقية » وما هو مؤداه أن كل مصانع الشركة وإقسامها وإدارتها تعتبر وحدة واحدة عند إجراء حركات الترقية بها فلا يجوز لها تخطي أحد العاملين بها وترقية آخر لمجرد كونه يعمل في مصنع أو قسم غير ذلك الذي يعمل به العامل المرفق . لئن كان ذلك يبد أنه لما كان يشترط لترقية العامل بالتطبيق لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ المشار إليها أن تتوافر فيه اشتراطات شغل الوظيفة المرفق إليها فيما يتعاق بالمؤهل ومدة الخبرة ، وكانت الطاعنة - على ما بين من الصورتين الرسميتين لمذكرتها المقدمتين للمحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف المرفقتين بملف الطعن - قد تمسكت أمام محكمة الموضوع باختلاف الوظيفة المرفق إليها المقارن بها عن وظيفة المطعون ضده ، في نوعيتها ومسئولياتها وأعبائها بما مؤداه تمسكها بعدم توافر اشتراطات شغلها في حقه وكان هذا الدفاع جوهرياً مما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه وقضى بأحقية المطعون ضده في الترقية إلى الفئة الخامسة أسوة بزميله المقارن بها ، فإنه يكون في هذا الخصوص قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور بما يوجب نقضه .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، فهى عوض مسعد ، محمد محمود راسم ومحمود مصطفى سالم .

(٨٦)

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٦ القضائية :

(١ ، ٢) عمل « تعيين العامل » . شركات « شركات القطاع العام » .

(١) تعيين العامل بشركات القطاع العام . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . إستحقاقه لأجر
الوظيفة المعين بها . عدم الاعتداد بإجازته العلمية أو خبرته العملية بما قد يؤهله لوظيفة
أعلى . أثره . عدم جواز المطالبة بتعديل الأجر أو الوظيفة المعين بها إستناداً لقاعدة المساواة .
(٢) تكليف العامل بالقيام بمهام وظيفه أعلى مما يشغلها . عدم جواز المطالبة بتسوية حاله عليها .

(٣) حكم « حجية الحكم » . عمل .

(٣) الحكم الصادر بتدب غير . عدم اشتغال أسبابه أو منطوقه على قضاء صريح أو ضمني
بشأن أحقية العامل لفئة المطالب بها . أثره . لا حجية له في هذا الخصوص .

١ - مفاد نص المادتين الثانية والثامنة عشر من نظام العاملين بالقطاع
العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ أن
المشرع أوجب على كل شركة وضع جداول ترصيف وتقييم الوظائف بها
بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها وشروط شغلها
والأجر المقرر لها وذلك في نطاق الجدول المرافق للقانون المشار إليه لأنه
إنما استهدف وضع قواعد عامة مجردة باتخاذ أساس موضوعي يعتد في
الوظيفة بالفئة المالية المقررة لها ، ويخضع من يعين بشركات القطاع العام
لقواعد التعيين الواردة بذلك القانون وللأجر المحدد للوظيفة المعين بها بغض
النظر عن نوع إجازته العلمية وخبرته العملية بما قد يؤهله لوظيفة أعلى
من تلك التي عين بها ، ولازم ذلك أن يكون المناط في تحديد العمل وأجره
بما ورد بشأنه في قرار تعيين العامل فلا يجوز له المطالبة بتعديله إستناداً إلى
حالته الشخصية أو قاعدة المساواة .

٢ - إذا كان لا يوجد مانع بحصول دون تكليف العامل بالقيام بمهام وظيفة أعلى مما يشغلها بحيث لا يستحق إلا أجر الوظيفة التي استوفى شروط شغلها لأن هذا التكليف يعتبر بمثابة ندب له للقيام بمهام الوظيفة الأعلى فلا يستحق تسوية حالته عليها أو استحقاقه لأجر فئتها.

٣ - إذا كان من المستقر في قضاء هذه المحكمة أنه لاصحية لحكم إلا فيما يكون قد فصل فيه بين الخصم بصفة صريحة أو ضمنية سواء في المنطوق أو في الأسباب التي لا يقوم المنطوق بلونها، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالأخذ برأى الخبير طالما أنها أثبتت في حكمها بأسباب ماثقة عن مبررات عزوفها عنه، وكان الثابت في الدعوى أن الحكم الصادر بتدب الخبير لم يتعرض في أسبابه أو منطوقه بقضاء صريح أو ضمني لموضوع أحقية الطاعن للفئة المطالب بها، فإنه لا يكون قد قطع في هذه الأحقية بحكم حائر قوة الشيء المحكوم به، ويصحح النعي في هذا الخصوص على غير أساس.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر، والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٧٨ سنة ١٩٧٣ عمال كلي الحيزة على المطعون ضدها - الشركة العامة لمخابز القاهرة والحيزة - طالبا الحكم بوضعه في وظيفة من وظائف الفئة الثامنة بأجر شهري مقداره ١٥ جنيا اعتباراً من ١٠ / ٩ / ١٩٧٠ وما يترتب على ذلك من آثار. وقال بياناً لها إنه عين في ١٠ / ٩ / ١٩٧٠ لدى الشركة المطعون ضدها في وظيفة مندوب قضائي بأجر شهري مقداره تسعة جنيهات وتسلم عمله بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٠ ثم ثبت في ١٣ - ٢ - ١٩٧٣ بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٣ الذي نص على تعيينه في وظيفة مساعد كاتب بمراقبة الشئون القانونية من الفئة العاشرة بأجر مقداره

سنة ١٩٥٠ شهرياً ، وإذا كان يستحق الفئة الثامنة لأن له خبرة في الأعمال القضائية قبل تعيينه لا تقل عن خمس سنوات فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٧٣ حكمت المحكمة بنadb خبير لأداء المهمة التي أفصححت عنها بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٦ من أبريل سنة ١٩٧٥ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٣٥ سنة ١٢ ق أمام محكمة إستئناف القاهرة ، وبتاريخ ٢٩ من يناير سنة ١٩٧٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقلعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة ، وتحدد لنظره أخيراً جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب . ينعي الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وبياناً لذلك يقول إنه وقد استوفى شرائط شغل الفئة التاسعة عند التحاقه بالعمل لدى المطعون ضدها فيتعين وضعه بها وليس بفئة أدنى لا تناسب مدة خبرته دون التمسك بقاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين ، طالما أن للمطعون ضدها جداول بتوصيف الوظائف وشرائط شغلها مما أنه قام بأعباء وظيفته من تلك الفئة بمراقبة الشؤون القانونية ، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وأغفل أنه في مجال القطاع العام حدد المشرع فئات وظائف الهيكل الإداري للوحدة وأجر كل فئة بالجدول المرافق لنظام العاملين وأنه يمارس اختصاصات وظيفته مقرر لها الفئة الثامنة دون بيان أسباب إطرار هذا الواقع ، فإنه يكون فضلاً عن مخالفته القانون مشوباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك لأنه لما كانت المادة الثانية من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد نصت على أن « يكون لكل مؤسسة أو وحدة اقتصادية جدول توصيف الوظائف والمرتبات يتضمن وصف كل وظيفة

وتحديد واجباتها ومستولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها في داخل إحدى مستويات الجدول الملحق بهذا النظام ، ونصت المادة الثامنة عشر على أن - « يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الوظيفة المعين عليها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلمه العمل » فإن مفاد ذلك أن المشرع أوجب على كل شركة وضع جداول توصيف وتقييم الوظائف بها بما يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومستولياتها وشروط شغلها والأجر المقرر لها وذلك في نطاق الجدول المرافق للقانون المشار إليه ، لأنه إنما استهدف وضع قواعد عامة مجردة باتخاذ أساس موضوعي يعتد في الوظيفة بالفئة المالية المقررة لها ويخضع من يعين بشركات القطاع العام لقواعد التعيين الواردة بذلك القانون وللأجر المحدد للوظيفة المعين بها بغض النظر عن نوع إجازته العلمية وخبرته العملية مما قد يؤهله لو وظيفة أعلى من تلك التي عين بها ، ولازم ذلك أن يكون المناط في تحديد العمل وأجره بما ورد بشأنه في قرار تعيين العامل فلا يجوز له المطالبة بتعديله استناداً إلى حالته الشخصية أو قاعدة المساواة ، ولما كان لا يوجد مانع يحول دون تكليف العامل بالقيام بمهام وظيفة أعلى مما يشغلها بحيث لا يستحق إلا أجر الوظيفة التي استوفى شروط شغلها لأن هذا التكليف يعتبر بمثابة ندب له للقيام بمهام الوظيفة الأعلى فلا يستحق تسوية حالته عليها أو استحقاقه لأجر فئتها ، لما كان ذلك وكان البين من واقع الدعوى الذي سجله الحكم المطعون فيه أن الطاعن عين لدى الشركة المطعون ضدها بتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٧٠ ثم ثبت بعقد مؤرخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٣ في وظيفة مساعد كاتب بالفئة العاشرة ، فيكون غير محق في الفئة المطالب بها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون بمنأى عن الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض في أسبابه وبياناته يقول إن المحكمة الابتدائية قبل أن تصدر حكمها المؤيد بالحكم المطعون فيه ندبت خبيراً لتحديد طبيعة عمله والواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتقه

والفئة الواجب تعيينه بها على أساس جدول توصيف الوظائف والمرتبات الخاص بالشركة المطعون ضدها ومدى مخالفة ذلك للفئة المعين عليها فقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أحقية الفئة التاسعة لكن المحكمة أهدرت ذلك الحكم الذى يعتبر مسع تقرير الخبير سنداً كافياً لمنحه هذه الفئة واتخذت لها أسباباً متناقضة مع ما ورد به فى حين أنه يعتبر مكملًا لأسباب حكمها الصادر بعده فى نفس الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأنه لما كان المستقر فى قضاء هذه المحكمة أنه لاجبة لحكم إلا فيما يكون قد فصل فى بين الخصوم بصفة صريحة أو ضمنية سواء فى المنطوق أو فى الأسباب التى لا يقوم المنطوق بدونها وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بالأخذ برأى الخبير طالما أنها أبانت فى حكمها بأسباب سائغة عن مبررات عزوفها عنه ، وكان الثابت فى الدعوى أن الحكم الصادر بئدب الخبير لم يتعرض فى أسبابه أو منطوقه بقضاء صريح أو ضمنى لموضوع أحقية الطاعن للفئة المطالب بها ، فإنه لا يكون قد قطع فى هذه الأحقية بحكم حائز قوة الشيء المحكوم به ، ويضحى النعى فى هذا الخصوص على غير أساس .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : الدكتور مصطفى كبر ، وعضوية السادة
المستشارين : عاصم المراغى ، صلاح عبدالعظيم ، سيد عبد الباقي والدكتور أحمد حسني

(٨٧)

الطن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) دعوى « الصفة في الدعوى » • دفع • نقض « سبب الطعن » •

اندفع بانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى • غير متعلق بالنظام العام • عدم جواز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

(٢) نقل بحرى • « مشاركة إيجار السفينة • شرط التحكيم » • عقد • التزام •

إحالة سند الشحن على شرط التحكيم المنصوص عليه في مشاركة إيجار السفينة • توقيع
الشاحن - وهو في نفس الوقت مستأجر - على هذه المشاركة • أثره • التزام المرسل إليه بذلك الشرط •
خلو سند الشحن من توقيع الشاحن • لا أثر له في هذه النتيجة •

(٣) تحكيم • نقل بحرى • نظام عام •

جواز الاتفاق على إجراء التحكيم في الخارج • شرطه • عدم المساس بالنظام العام •

(٤) اثبات • قانون « القانون الاجنبى » •

الاستناد إلى قانون أجنبى • واقعة - مادية - يجب على الخصم إقامة الدليل عليها •

١ - إذا كان الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى - وعلى ما
جرى به قضاء هذه المحكمة - غير متعلق بالنظام العام ، وكان الثابت من الأوراق
أن المطعون ضدها الأولى لم يسبق لها أن تمسكت أمام المحكمة الاستئناف بانعدام
صفة الطاعن ، فإن ما تثيره بهذا الدفع يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته أمام محكمة
النقض لأول مرة •

٢ - وإذا كان الثابت بالدعوى أن عملية النقل قد تمت بموجب مشاركة
إيجار بالرحلة اشتملت على شروط الاتفاق وحرر تنفيذاً لها سند شحن تضمن
الإحالة بصيغة عامة إلى ما تضمنته المشاركة من شروط ومن بينها شرط
التحكيم ، وكان الشاحن هو مستأجر السفينة ، فإن توقيع الشاحن على المشاركة بما
اشتملت عليه من شروط التحكيم يلزم الطاعن باعتباره مرسل إليه وطرفاً إذا
شأن في النقل بتكافؤ مركزه ومركز الشاحن مستأجر السفينة حينما يطلب بتنفيذ

العقد الذى تثبته للمشارطة ، ومن ثم فلا يعتبر الشاحن نائباً عن الطاعن فى عقد المشارطة أو فى سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة ، ولا يؤثر على هذه النتيجة عدم توقيع الشاحن على سند الشحن الذى يعد فى هذه الحالة مجرد إيصال باستلام البضاعة وشحنها على السفينة .

٣- لما كان الثابت أن شرط التحكيم المنصوص عليه فى مشارطة الإيجار قد نص على أن يسوى النزاع فى « لندن » طبقاً لقانون التحكيم الإنجليزى لسنة ١٩٥٠ ، وكان المشرع قد أقر الاتفاق على إجراء التحكيم فى الخارج ولم ير فى ذلك ما يمس النظام العام ، فإنه يرجع فى شأن تقرير صحة شرط التحكيم وترتيبه لآثاره إلى قواعد القانون الإنجليزى باعتباره قانون البلد الذى اتفق على إجراء التحكيم فيه بشرط عدم مخالفة تلك القواعد للنظام العام .

٤- إذا كان الطاعن لم يقدم الدليل على القانون الإنجليزى - المشار إليه - باعتباره واقعة يجب أن يقيم الدليل عليها حتى تبين المحكمة مدى صحة ما ادعاه من بطلان التحكيم لمخالفته للنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا الشرط صحيحاً مرتباً لآثاره ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن بصفته أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦١ تجارى كلى السويس بطلب إلزامهما بمبلغ ٢٣٥١ جنيهاً و ٩٠٤ ملياً والفوائد القانونية ، وقال شرحاً لدعواه إنه بتاريخ ٢٣ / ٥ / ١٩٦١ وصلت السفينة « سليفريك » التابعة للمطعون ضدهما إلى ميناء الأدبية وعليها

شحنة من القمح الاسترالى لحساب الطاعن وقد اتضح عند تفريغ البضاعة المشحونة أن بها عجزاً فى الوزن يسأل عنه المطعون ضدها باعتبارها ممثلين للناقل ، دفع المطعون ضدهما بعدم قبول الدعوى للإلتحاق فى البند ٣٤ من مشاركة إيجار السفينة على إنهاء النزاع بطريق التحكيم ، وبتاريخ ١٢/٢٨/١٩٦٩ قضت محكمة الرئيس الابتدائية بقبول الدفع وبعدم قبول الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠ سنة ٨٧ ق طالباً بإلغاءه والحكم بطلباته السابقة ، وبتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٧٢ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . دفعت المطعون ضدها الأولى بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذى صفة ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع ورفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن أن القرار الجمهورى رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر بإنشاء الهيئة العامة للسلع التموينية قد نص فى مادته الثامنة على أن تحمل هذه الهيئة محل وزارة التموين فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ناشئة عن عقود أبرمتها الوزارة مما أصبح يدخل فى اختصاص الهيئة ، ومقاد ذلك أنه بصدور القرار الجمهورى المشار إليه لم تعد وزارة التموين ممثلة فى الدعوى وإذا رفع الطعن من وزير التموين بصفته ، فإنه يكون مرفوعاً من غير ذى صفة .

وحيث إن هذا الدفع غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الدفع باتعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير متعلق بالنظام العام ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى لم يسبق لها أن تمسكت أمام محكمة الاستئناف باتعدام صفة الطاعن ، فإن ما نشره هذا الدفع يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينغى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة أوجه حاصل الوجهين الأول والثاني منها أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه يشترط وفقاً للمادتين ٩٩ ، ١٠٠ من قانون التجارة البحرية لكي يحتج بسند الشحن على الشاحن أو المرسل إليه باعتباره طرفاً ذا شأن في عقد النقل أن يكون موقعاً من الشاحن ، وإذا كان السند المقدم في الدعوى قد خلا من هذا التوقيع ، فلا يحتج على الطاعن بما ورد فيه من إحالة عامة على ما ورد بمشارطة إيجار السفينة من شروط إستقائية ومنها شرط عرض النزاع على التحكيم ، إذ أنه لم يكن طرفاً في مشارطة الإيجار أو في سند الشحن ولم يوكل الشاحن توكيلاً خاصاً في الاتفاق على التحكيم ولم يصدر منه ما يعد قبولاً لهذا الشرط مما يجعل الاختصاص بنظر النزاع معقوداً للقضاء المصري ، وإذا ذهب الحكم إلى الاحتجاج على الطاعن بشرط التحكيم الوارد بمشارطة الإيجار ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان الثابت بالدعوى أن عملية النقل قد تمت بموجب مشارطة إيجار بالرحلة اشتملت على شروط الاتفاق وحرر تنفيذ لها سند شحن تضمن الإحالة بصيغة عامة إلى ما تضمنته المشارطة من شروط ومن بينها شرط التحكيم ، وكان الشاحن هو مستأجر السفينة ، فإن توقيعه على المشارطة بما اشتملت عليه من شروط التحكيم يلزم الطاعن باعتباره مرسل إليه وطرفاً ذا شأن في النقل يتكافأ مركزه ومركز الشاحن مستأجر السفينة حينما يطالب بتنفيذ العقد الذي تثبته المشارطة ، ومن ثم فلا يعتبر الشاحن نائباً عن الطاعن في عقد المشارطة أو في سند الشحن حتى يتطلب الأمر وكالة خاصة ولا يؤثر على هذه النتيجة عدم توقيع الشاحن على سند الشحن الذي يعد في هذه الحالة مجرد إيصال باستلام البضاعة وشحنها على السفينة ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى إعمال شرط التحكيم وفق هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويكون النعي عليه بهذين الوجهين على غير أساس .

بأن العملية — محل الخلاف — رست عليه ولكنه لم يتم بتنفيذها وإنما تنازل عنها
 لآخر ، وهو من قبيل الإقرار المركب ؛ وذلك لتوافق الارتباط بين الواقعة
 الأصلية — وهي رسو العملية محل الخلاف على المطعون ضده — والواقعة المصاحبة لها
 وهي عدم قيامه بتنفيذها وتنازله عنها لآخر — وهذا الارتباط يؤثر على كيان الواقعة
 الأولى ووجودها القانوني ومن ثم فهو لا يقبل التجزئة ، وإذا التزم الحكم المطعون
 فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلغاء قرار لجنة الطعن
 على أساس أن الطاعنة لم تقدم الدليل على قيام المطعون ضده بتنفيذ العملية
 موضوع الربط لحسابه خاصة ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون والفساد في
 الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير أساس ويتعين رفض
 الطعن .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : الدكتور مصطفى كيرة ، وعضوية السادة
المستشارين : عاصم المراغى ، صلاح عبد العظيم ، سيد عبد الباقي ، والدكتور أحمد حسنى .

(٨٨)

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ القضائية :

(١ ، ٢) شركات « التوصية البسيطة » . إفلاس « افلاس الشركة » .
حكم « حجية الحكم » .

(١) شركة التوصية البسيطة . استقلال شخصيتها عن شخصية الشركاء فيها . أثر ذلك .
الحكم بإشهار إفلاس الشركة . مؤداه . إشهار إفلاس الشركاء المتضامنين فيها .
و لو لم يرد صراحة بالحكم .

(٢) الحكم الصادر بإفلاس شركة التوصية البسيطة في مواجهة مديرها . حجة على الشركاء فيها
و لو لم يخصصوا في الدعوى .

١ - من المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شركة
التوصية البسيطة هي شركة ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء
فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء
فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائنها وخدمهم كما تخرج
حصة الشريك عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد
حق في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة ، والحكم
بإشهار إفلاس هذه الشركة يستتبع حتماً إفلاس الشركاء المتضامنين فيها إذ أن
الشركاء المتضامنين مسئولون في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة ، فإذا وقفت
الشركة عن الدفع فعنى ذلك وقوفهم أيضاً ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر
بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها أو إغفال بيان
أسمائهم أن يظلوا بمنأى عن الإفلاس ، إذ أن إفلاسهم يقع نتيجة حتمية ولازمة
لإفلاس الشركة ، وهذا المبدأ المقرر بالنسبة لشركات التضامن ينطبق أيضاً بالنسبة
لشركاء المتضامنين في شركات التوصية البسيطة .

٢ - لما كانت شركة التوصية البسيطة لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، فإن الحكم الصادر ضدها يعتبر حجة على الشركاء فيها ولو لم يختص به وفى الدعوى التى صدر فيها ذلك الحكم - ومن ثم - فإن الحكم الصادر بإفلاس تلك الشركة والتى كان مديرها مختصا فيها يكون حجة على الشريك المتضامن فيها ولو لم يكن مختصا فيها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - فى أن الطاعن عن نفسه وبصفته وليا طيعيا على نجله القاصر مازن أقام الدعوى رقم ٢٠٤ سنة ١٩٧٣ لإفلاس جنوب القاهرة ضد المطعون عليها وعمر عبد العزيز الإمام وحاتم عمر عبد العزيز بطلب الحكم على المطعون ضده الأول أولا : بصفته وكيلًا للدائنين فى تقليصة عمر عبد العزيز الإمام بأن يسلم الطاعن الشقة الميينة بصحيفة الدعوى بما فيها من مقولات مع ما يترتب على ذلك من آثار من بينها اعتبار عقد الإيجار المبرم بين المطعون ضده الأول بصفته وكيلًا للدائنين وبين المطعون ضده الثانى كأن لم يكن . ثانياً : بإلزام المطعون ضده الأول بصفته الشخصية بأن يودى للطاعن تعريضاً قدره خمسة آلاف جنيه ، ثالثاً : بالنسبة للمطعون ضده الثانى إعتبار عقد الإيجار الذى أبرمه معه المطعون ضده الأول بصفته كأن لم يكن ، وقال بياناً لدعواه إنه بتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٦٤ إستأجر عمر عبد العزيز الإمام وولده حاتم الذى كان مشمولاً بولايته الشقة الميينة بصحيفة الدعوى وبعد أن أجرى فيها بعض الإصلاحات قام فى ٢ / ٥ / ١٩٦٥ بتأجيرها من الباطن إلى الطاعن الذى دفع له مقابل هذه الإصلاحات وسجل هذا العقد فى ٢ / ٨ / ١٩٦٥ كما تنازل للطاعن عن تأميمات الكهرباء

والتليفونات وقد تكرنت بين الطاعن وابنه المشمول بولايته شركة توصية بسيطة وفرع لها اسمها « حسن مهنا وشركاه » والسمة التجارية للشركة الأم هي شركة النيل للتجارة الدولية والسمة التجارية للفرع هي شركة النيل لتعمير ونص في عقد الشركة على أن يكون مركزها هي وفرعها بالشقة المذكورة وقدم الطاعن هذا العقد للسجل التجارى فى ٣ / ٧ / ١٩٦٥ وسجل ملخصه بمحكمة القاهرة الابتدائية فى ١٢ / ١٠ / ١٩٦٨ ، وبتاريخ ٤ / ٧ / ١٩٦٥ قام الطاعن بعمل توكيل لعمر عبد العزيز الإمام للقيام نيابة عنه بإدارة الشركة وفرعها والتوقيع عنها وتمثيلها أمام جميع الجهات ، وإذ كانت إجراءات تقيسة المذكور قد شملت الشركة وفرعها وهما مملوكتان للطاعن والذى طالب وكيل الدائنين بهذه الشقة فرفض تسليمها له ، ومن ثم فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته سالفة الذكر . وبتاريخ ٢٥ / ١ / ١٩٧٥ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى تأسيساً على أن الطاعن لم يتبع فى إنشاء الشركة الإجراءات المنصوص عليها فى قانون التجارة وقد قضى بحكم حائز قوة الأمر المقضى فى الدعويين رقمى ٢٣٧ سنة ١٩٧٠ ، ٢٥٦ سنة ١٩٧٠ إفلاس القاهرة واستئنافها رقم ١٦٢ سنة ٨٨ ق بإشهار إفلاس الشركة وفرعها وعمر عبد العزيز الإمام بصفته الشريك المتضامن فيها . إستأنف الطاعن نفسه وبصفته هذا الحكم القاضى برفض الدعوى وقيد استئنافه برقم ٨٩ سنة ٩٢ ق . وبتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٧٦ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن نفسه وبصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن بصفته ممثلاً للشركة وبرفض الدعوى . وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع المبلى من النيابة العامة فى محله ، ذلك لأنه لما كان الأصل فىمن يختصم فى الطعن أن يكون إختصامه بالصفة التى كان متصفاً بها فى الدعوى الأصلية ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام الدعوى عن نفسه

وبصفته ولياً طبيعياً على نجله القاصر مازن وكانت هذه الصفة هي التي رفع بها الاستئناف الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه ، وكان الطاعن قد أقام الطعن عن نفسه وبصفته ولياً طبيعياً على نجله القاصر مازن وممثلاً لشركة حسن مهنا في حين أنه لم يمثل في النزاع بصفته الأخيرة ، فإنه يكون قد أضاف لنفسه في الطعن صفة لم يخاصم فيها ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن بصفته ممثلاً لشركة حسن مهنا وشركاه .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعن عن نفسه وبصفته .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الأول والثالث الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان السبب الأول يقول إن الحكم طبق قواعد الصورية تطبيقاً خاطئاً في العلاقة بين المتعاقدين وبالنسبة للغير ، فمن العلاقة بين المتعاقدين أقام الحكم قضاءه بالصورية تأسيساً على أن المستندات التي قدمها الطاعن لإثبات ملكيته للشقة موضوع النزاع مستندات صورية اصطنعت من قبل لخدمة المفسد وذلك حتى تخرج الشقة من الضمان العام للمالك الحقيقي وليتمكن الطاعن من أن يسرد الشقة من التخليصة في حين أن الصورية بين المتعاقدين لا تتحقق إلا إذا توافرت شروطها وهي أن يوجد عقدان اتحد فيها الطرفان والموضوع ، والبين من المستندات التي قدمها الطاعن أن من بينها عقود أبرمها الطاعن مع الغير وليس مع المفسد وهي عقود لا يتحد فيها الطرفان كما أن موضوع هذه العقود ليس متحداً وهو ما يفقد الصورية مقوماتها ، وأما عن تطبيق الصورية بالنسبة للغير فإن الحكم طرح مستندات الطاعن الخاصة باسترداد الشقة محل النزاع لمصلحة الشركة بدعوى الصورية في حين أن الشقة قدمت حصة للشركة المذكورة وأصبحت مالا مملوكاً لها ، ولما كانت الشركة تعد من الغير بالنسبة لعلاقة الصورية المزعومة بين حسن مهنا والمفسد عمر عبد العزيز الإمام ، فإن من حقها التمسك بالوضع الظاهر واعتبار الشقة ملكاً للشريك حسن مهنا ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعن يقول في بيان السبب الثالث إن الحكم أهدر المستندات المقدمة منه الدالة على ملكية شركة حسن مهنا وشركاه للشقة محل النزاع ، في حين أن هذه المستندات فيها ما يتعلق بملكية الطاعن للحق في إيجار و ملكية الأثاث الموجود بها ، ومنها ما يتعلق بقيام الطاعن باستعمال المال واستغلاله بوصفه وكيلًا له ، وإذا لم يدحض الحكم المستندات التي قدمها أو يرد عليها فقد شاب عيب التقصير في التسبب .

وحيث إن النعي بهذين السببين «الأول والثالث» في غير محله ، لأنهم من المقرر قانوناً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن شركة التوصية البسيطة هي شركة ذات شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ومن مقتضى هذه الشخصية أن يكون للشركة وجود مستقل عن الشركاء ، فتكون أموالها مستقلة عن أموالهم وتعتبر ضماناً عاماً لدائنها وحدهم كما تخرج حصة الشريك عن ملكه وتصبح مملوكة للشركة ولا يكون له بعد ذلك إلا مجرد حق في نسبة معينة من الأرباح أو نصيب في رأس المال عند قسمة الشركة ، والحكم بإشهار إفلاس هذه الشركة يستتبع حتماً إفلاس الشركاء المتضامين فيها إذ أن الشركاء المتضامين مسئولون في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة فإذا وقفت الشركة عن الدفع فعنى ذلك توقفهم أيضاً ، ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاس الشركاء المتضامين فيها أو إغفال بيان أسماهم أن يظلوا بمنأى عن الإفلاس إذ أن إفلاسهم يقع نتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة ، وهذا المبدأ المقرر بالنسبة لشركات التضامن ينطبق أيضاً بالنسبة للشركاء المتضامين في شركات التوصية البسيطة ، لما كان ذلك وكانت الشركة التي يقول الطاعن إنه شريك متضامن فيها هي شركة توصية بسيطة وهي ذاتها التي صدر الحكم بإشهار إفلاسها في الدعويين رقمي ٢٣٧ سنة ١٩٧٠ ، ٢٥٦ سنة ١٩٧٠ إفلاس كلي القاهرة وإن السمة التجارية بينهما « شركة النيل للتجارة الدولية وفرعها شركة النيل للتصدير » واحدة ، كما أن شقة النزاع هي مقر الشركة التي يقول بها الطاعن وهي أيضاً مقر

الشركة التي قضى بإفلاسها، كما أن الثابت من حكم الإفلاس أن دفاع عمر عبد العزيز الإمام كان قائماً على أن الشركة المطلوب إشهار إفلاسها هي ذات الشركة التي يقول بها الطاعن وأنه مجرد وكيل عن الطاعن الشريك المتضامن فيها وقد تكفل الحكم الاستثنائي (رقم ١٦٢ سنة ٨٨ ق) بالرد على هذا الدفاع وانتهى إلى ثبوت صفة كشریک متضامن في الشركة وفرعها وأنه هو القائم بإدارتها، وكان مقتضى قول الطاعن إنه شريك متضامن في الشركة سالفة الذكر أن تخرج حصته فيها عن ملكه وتعتبر مملوكة للشركة وتدخل في الضمان العام لدائنها، كما أن الحكم بإشهار إفلاس تلك الشركة يستتبع حتماً إفلاسه حتى لو كان ذلك الحكم قد أغفل النص على اسمه، وأن مقتضى ذلك دخول شقة النزاع بما فيها من منقولات ضمن أموال التعلية، ومن ثم فإن النعي بهذين السببين بالخطأ في تطبيق قواعد الصورية وبالقصور في التسيب بوصفه المستندات التي قدمها الطاعن للتدليل على ملكيته شقة النزاع بما فيها من منقولات بالصورية دون أن يرد أو يناقشها تفصيلاً يكون نعيًا غير منتج بالنسبة للطاعن حسن شعبان عن نفسه، أما بالنسبة للطاعن بصفته ولياً على نجله القاصر مازن فإنه لما كان من المقرر أن استخلاص أدلة الصورية من إطلاقات محكمة الموضوع ما دامت قد بنيت على أسباب سائغة، كما أن لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث المستندات المقدمة له واستخلاص ما يراه متفقاً مع الواقع متى كان استخلاصه سائغاً، ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن عمر عبد العزيز الإمام زاول نشاطه التجاري في شقة النزاع واعتبرها مقرأً للشركة التي طلب الطاعن استردادها وانتهى الحكم إلى استبعاد المستندات المقدمة من الطاعن بصفته لصورتها وكانت هذه الأسباب سائغة ولها أصلها الثابت في الأوراق وتكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه، فإن النعي عليه بمخالفة تطبيق قواعد الصورية يكون في غير محله بالنسبة للطاعن بصفته ولياً على ابنه القاصر.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه من ثلاثة أوجه الخطأ في تطبيق القانون وفي تحصيل الواقع والفساد في الاستدلال، وفي بيان ذلك

يقول إنه لم يكن طرفاً في حكم إشهار الإفلاس وبذلك لا يكون الحكم حجة عليه ، وإذ لم يلتزم الحكم هذا النظر فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون ، كما طرح الحكم المستندات التي تقدم بها الطاعن بمقولة إنها صورية تأسيساً على واقعة معينة هي أن المفلس كان يزاول عمله في الشقة التي يطالب الطاعن باستردادها في حين أن هذه الواقعة هي التي بنى عليها الحكم ولم تحقق ، كما لم يثبت في حكم إشهار إفلاس عمر عبد العزيز الإمام وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تحصيل الوقائع ، كما استدل الحكم على إهدار ملكية الطاعن للشقة بمزاولة المفلس عمله التجاري بها دون أن يناقش مستندات الملكية وهو ما يعيبه بالفساد في الاستدلال .

وحيث أن هذا النعي مردود في وجهه الأول ، ذلك أنه لما كانت شركة التوصية البسيطة لها شخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الشركاء فيها ، فإن الحكم الصادر ضدها يعتبر حجة على الشركاء فيها حتى ولو لم يختصموا في الدعوى التي صدر فيها ذلك الحكم ، ولما كانت شركة النيل للتجارة الدولية التي صدر الحكم ضدها في الدعويين رقمي ٢٣٧ سنة ١٩٧٠ ، ٢٥٦ سنة ١٩٧٠ إفلاس كلي القاهرة هي شركة توصية بسيطة وهي ذات الشركة التي يقول الطاعن إنه شريك متضامن فيها ، فإن الحكم الصادر بإفلاس تلك الشركة والتي كان مديرها مختصماً فيها يكون حجة عليه ولو لم يكن مختصماً فيه ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . والنعي مردود في وجهه الثاني ذلك أن الثابت من الحكم الصادر في دعوى الإفلاس المذكورتين أن المفلس شريك متضامن في الشركة التي أشهر إفلاسها والقائم على إدارتها ، وكان موطن الشخص الاعتباري هو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارته ، فإن الحكم المطعون فيه — إذ انتهى إلى أن عمر عبد العزيز الإمام باعتباره شريكاً متضامناً في الشركة وفرعها . والقائم على إدارتها قد اتخذ في شقة النزاع مقراً للشركة وفرعها وزاول نشاطه فيها — لا يكون قد أخطأ في تحصيل الواقع . والنعي في وجهه الثالث مردود بما تضمنه الرد على السببين الأول والثاني — على ما سلف البيان — من الالتفات عن المستندات التي قدمها الطاعن لأنها

صورية وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم ، ويكون النعى عليه بالفساد في الاستدال على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه التناقض ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إن هذا الحكم قد أحال إلى ما لا يتعارض مع أسبابه من أسباب الحكم الابتدائي ، وإذا كان الحكم الأخير لم يعترض على المستندات المقدمة من الطاعن برغم أنه قد استبعد لها سبب لا يتعلق بها وهو أن الشركة طالبة الاسترداد لم يحصل شهرها ولا يجوز الاحتجاج بوجودها على الغير ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد تلك المستندات لصورتها وبالتالي فإن أسبابه تكون قد تعارضت مع أسباب الحكم الابتدائي في هذا الخصوص فإذا كان قد أحال إليها رغم ذلك فإنه يكون قد وقع في التناقض المبطل .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن التناقض الذي يبطل الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب وتنتازر فتتاحي ويسقط بعضها بعضها بحيث لا يبقى منها ما يقيم الحكم ، وليس من التناقض أن يكون في عبارات الحكم ما يوهم بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها مع البعض مادام قصد المحكمة ظاهراً ورأيها واضحاً فيه ، لما كان ذلك وكان البين من ملونات الحكم الابتدائي أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على سندهن القول إن شركة حسن وهنا وشركاه ، لم تتبع بشأنها إجراءات اللصق والشهر المنصوص عليها في المادتين ٤٨ ، ٤٩ من قانون التجارة وبالتالي فلا يصح الاحتجاج بعقدها في مواجهة المطعون ضدهم وإنما الذي يصح الاحتجاج به هو الحكم الحائز لقوة الأمر المقضي القاضي بإشهار إفلاس شركة النيل للتجارة المالية وفرعها شركة النيل للتعمير وعمر عبد العزيز الإمام بصفته الشريك المتضامن فيها ، مما مفاده أن الحكم الابتدائي لم يتعرض للمستندات المقدمة من الطاعن أو يقل كلمته ، وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن تلك المستندات لصورتها فإنه لا يكون قد تناقض مع الحكم الابتدائي في هذا الخصوص ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : الدكتور مصطفى كيرة ، وعضوية السادة
المستشارين : عاصم المراغى ، صلاح عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسنى وحافظ السلى .

(٨٩)

النظم رقم ٢٧٧ لسنة ٤٩ القضائية :

اثبات « الإقرار القضائى : الإقرار المركب » .

إقرار المطعون ضده بأن العملية محل الخلاف رست عليه ولكنه لم يقم بتنفيذها وإنما تنازل
عنها لآخر . إقرار مركب . عدم جواز تجزئته .

النص فى المادة ١٠٤ من قانون الإثبات على أن « الإقرار حجة قاطعة
ولا يتجزأ الإقرار على صاحبه إلا إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود
واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى » يدل على أن الإقرار القضائى
وهو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه أثناء السير فى
الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة بما يبنى عليه إقاله خصمه من إقامة الدليل على تلك
الواقعة ، وقد يضاف إلى الإقرار شق آخر يكمل الاعتراف بالواقعة أو يشل دلالة
هذا الاعتراف ويكون غير منفك عنه فى صدوره ، وهو ما يعرف بالإقرار
المركب ، ويعتبر الشق المضاف غير منفك عن جملة الإقرار بحيث يعتبر حجة
بأسره ، لا جزء منه فحسب ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم الابتدائى
الذى أيدىه الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه وإلى أوراق الدعوى أن
المطعون ضده قد أقر أمام المحكمة أن العملية محل الخلاف رست عليه ولكنه
لم يقم بتنفيذها وإنما تنازل عنها لآخر ، وهو من قبيل الإقرار المركب وذلك
لتوافر الارتباط بين الواقعة الأصلية وهى رسو العملية محل الخلاف على المطعون
ضده والواقعة المصاحبة لها وهى عدم قيامه بتنفيذها وتنازله عنها لآخر ، وهذا الارتباط
يؤثر على كيان الواقعة الأولى ووجودها القانونى ومن ثم فهو لا يقبل التجربة ، وإذا
الزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من

إلغاء قرار لجنة الطعن على أساس أن الطاعنة لم تقدم الدليل على قيام المطعون ضده بتنفيذ العملية موضع الربط لحسابه الخاص ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن مأمورية ضرائب بولاق قامت بتقدير أرباح المطعون ضده من نشاطه في المقاولات في السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ بمبلغ ٧٢٦٠ جنيهاً عن كل سنة ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٤ / ١ / ٢٨ بتخفيض أرباح المطعون ضده عن سنة ١٩٥٥ بمبلغ ١٢٦٠ جنيهاً وبإلغاء تقدير المأمورية عن السنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٥٩ لعدم ثبوت مزاولته للنشاط خلالها ، فقد أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٤ ضرائب القاهرة طعنًا على هذا القرار ، وباتاريخ ١٩٦٥ / ١ / ٢٨ حكمت المحكمة بإلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به من تقدير أرباح المطعون ضده عن سنة ١٩٥٥ وإلغاء تقدير المأمورية في ربحه عن هذه السنة لعدم ثبوت مزاولته للنشاط خلالها . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٠ لسنة ٨٢ ق القاهرة ، وباتاريخ ١٩٦٧ / ٤ / ١٣ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق واقعة العطاء الخاص ببناء خرسانة الكوبرى فوق ترعة الإسماعيلية وتاريخ رسر هذا العطاء على المطعون ضده وبيان من باشر تنفيذ هذه العملية وهل تم التنازل عنها لآخر ، أعاد الخبير الأوراق إذ أن الطاعنة لم تتمكن من أداء المأمورية ، فأعيدت المأمورية إلى المكتب إلا أن الطاعنة لم تقدم أى دليل ، وباتاريخ ١٩٧٧ / ١٢ / ٢٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة

الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى الطاعنة به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلغاء قرار لجنة الطعن على أساس أن تقاعس مصلحة الضرائب من معاونة الخبير في الدعوى يؤيد أنه لا دليل لديها على مزاوله المطعون ضده نشاط المقاولات في سنة النزاع ، في حين أن مزاولته للنشاط موضوع الربط-ثبت من إقراره طوال مراحل النزاع وأمام المحكمة بأن عملية إنشاء الكوبري العلوي موضوع الربط قد درست عليه في سنة ١٩٥٥ وكان عليه أن يثبت ما يدعيه من أنه تنازل عنها إلى آخر وقد حملت المحكمة مصلحة الضرائب تبعة عدم إثبات تنفيذ هذه العملية وأعفت المطعون ضده من عبء إثبات ما يدعيه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٠٤ من قانون الإثبات على أن « الإقرار حجة قاطعة . ولا يتجزأ الإقرار على صاحبه إلا إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتما وجود الوقائع الأخرى » يدل على أن الإقرار القضائي وهو اعتراف الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة بما ينبنى عليه إقالة خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة ، وقد يضاف إلى الإقرار شق آخر يكمل الاعتراف بالواقعة أو يشل دلالة هذا الاعتراف ويكون غير منفك عنه في صلبه وهو ما يعرف بالإقرار المركب ويعتبر الشق المضاف غير منفك عن جملة الإقرار بحيث يعتبر حجة بأسره ، لأجزء منه فحسب ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه وإلى أوراق الدعوى أن المطعون ضده ، قد أقر أمام المحكمة

بأن العملية — محل الخلاف — رست عليه ولكنه لم يتم بتنفيذها وإنما تنازل عنها
 لآخر ، وهو من قبيل الإقرار المركب ؛ وذلك لتوافق الارتباط بين الواقعة
 الأصلية — وهي رسو العملية محل الخلاف على المطعون ضده — والواقعة المصاحبة لها
 وهي عدم قيامه بتنفيذها وتنازله عنها لآخر — وهذا الارتباط يؤثر على كيان الواقعة
 الأولى ووجودها القانوني ومن ثم فهو لا يقبل التجزئة ، وإذا التزم الحكم المطعون
 فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلغاء قرار لجنة الطعن
 على أساس أن الطاعة لم تقدم الدليل على قيام المطعون ضده بتنفيذ العملية
 موضوع الربط لحسابه خاصة ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون والفساد في
 الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير أساس ويتعين رفض
 الطعن .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد صدق العصار وعضوية : السادة
المستشارين : إبراهيم فودة ، محمد إبراهيم خليل ، علي السعدني وعبد المنعم بركة .

(٩٠)

الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٧ القضائية :

١ - حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضى . ملكية . اسباب كسب الملكية .

اتحاد الخصوم كشرط لاكتساب الحكم قوة الأمر المقضى . المقصود به . صفات الخصوم لا أشخاصهم . الحكم ضد السلف لا حجية له على من يخلفه إذا استند هذا الخلف إليه سبب آخر يختلف عن سبب التلقى . مثال في ملكية .

٢ - بيع « دعوى صحة التعاقد » .

دعوى صحة التعاقد دعوى استحقاق مالا . الحكم الصادر فيها لا حجية له بشأن الملكية ما لم يكن قد تناولها . المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه .

٣ - محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » . خبرة . نقص .

أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير عمولا على أسبابه . مؤداه . عدم التزامها بالرد استقلا على الطعون الموجهة إليه . طلب تدب غير . إغفال الإشارة إليه . قضاء ضنى برفضه .

١ - العبرة في اتحاد الخصوم فيما يتعلق بقوة الشيء المحكوم فيه ، إنما هي بالخصوم من حيث صفاتهم لا من حيث أشخاصهم فالحكم الصادر في وجه شخص لا تكون له حجية على من يخلفه من وارث أو مشتر أو متلق إذا استند هذا الخلف في إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير التلقى مستغنيا بهذا السبب الآخر عن سبب التلقى ، وكان الحكم للطاعن بصحة البيع في الدعوى رقم لم يصدر في مواجهة المطعون عليه الثالث بصفته الشخصية بل في مواجهة تركه مورثه وخصوص باعتباره أحد وارثيه ، فلا تكون له حجية تمنع من نظر الدعوى بملكية الأطيان المبيعة والتي ركنت فيها المطعون عليها الأولى إلى حيازتها وسلفها المطعون عليه الثالث المدة الطويلة المكسبة للملكية إذ التقادم يكفى بذاته متى توافرت شروطه لكسب ملكيتها مستقلا عن تلقيها ميراثا عن المرحوم مورث سلفها المطعون عليه الثالث .

٢ - لن كانت دعوى صحة التعاقد تنسج لبحث ما عسى أن يثار فيها من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع باعتبارها دعوى استحقاق مالا إلا أن الحكم الصادر فيها لا يحوز حجية بشأن الملكية مالم تكن الملكية قد أثبتت وبجها الحكم الصادر بصحة البيع ، ذلك لأن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها بشرط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون هذه المسألة أساسية لا تتغير ، وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينها بالحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً ، وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به بالدعوى الثانية ، وينبئ على ذلك أن مالم تنظر المحكمة فيه بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

٣ - لا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يرد على ما ساقه الطاعن نعيّاً على تقرير الخبر لأن في أخذه به محمولا على أسبابه ما يفيد أنه لم يجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير كما لا يعيبه عدم الإشارة إلى طلب نذب خبر آخر مما يفيد قضاءه ضمنياً فضه ويضحى ما أثاره الطاعن جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى ٤٠٤ لسنة ١٩٧٢

مدنى القيوم الابتدائية ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها إلى الأطيان الزراعية الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والبالغة مساحتها ١٦ فداناً وسهمين ، وقالت شرحاً لدعواها إنها ابتاعت هذا القدر من المطعون عليهما الثانية والثالث بموجب عقد مؤرخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٦٩ ووضعت يدها على الأطيان منذ الشراء فتملكها بحيازتها هي والبائعين لها المدة الطويلة المكتسبة للملكية وإذ نازعها الطاعن والمطعون عليهم من الرابع إلى السادس فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفه البيان ، وبتاريخ ٢٢ مارس ١٩٧٣ حكمت المحكمة بنسب خبير في الدعوى لأداء المأمورية الموضحة به ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٧٥ للمطعون عليها الأولى بطلباتها . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم . . . بنى سرييف « مأمورية القيوم » بطلب إلغائه فيما قضى به من ثبوت ملكية المطعون عليها الأولى للمساحة الثانية الموضحة بصحيفة الدعوى ومساحتها فداناً و ٧ أسهم ورفض الدعوى بالنسبة لهذا القدر ، وبتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٧٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم للسبب الأول ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة العامة رأياً .

وحيث إن الطعن بنى على سيدين ، ينمى الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إنه كان قد ابتاع من المطعون عليه السادس الأطيان البالغة مساحتها فداناً و ٧ أسهم و ٨ قيراط بموجب عقد مؤرخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٧١ والى آلت لبائعه بالشراء من المطعون عليه الرابع بالعقد المؤرخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٠ وتلقاها الأخير ميراثاً عن والده المرحوم / مصطفى أبو زيد طنطاوى ، وأنه رفع على بائعه والبائع الأخير الدعوى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧١ مدنى القيوم الابتدائية وقضى له بصحة البيع في مواجهة ورثة المرحوم / أبو زيد طنطاوى ومن بينهم المطعون

عليه الثالث - البائع للمطعون عليها الأولى - وأصبح الحكم نهائياً وله حججة على المحكوم في مواجهته والمطعون عليها الأولى باعتبارها خلفاً خاصاً لم تسجل عقد شرائها قبل تسجيل صحيفة دعواه بصحة البيع ، وإذا تشمل تلك الحججة أن المبيع مملوك للبائع لبائعه ، إعتباراً بأن الحكم بصحة البيع قد تناول ملكية البائع لبائعه ، وأن تلك المساحة قد وقعت في حصة مورثه ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بثبوت ملكية المطعون عليها الأولى لها ، على سند من أنها حازتها وسلفها المطعون عليه الثالث المدة الطويلة المكسبة للملكية ، يكون قد أهدر حجة الحكم السابق وخالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن العبرة في اتحاد الخصوم فيما يتعلق بقوة الشيء المحكوم فيه إنما هي بالخصوم من حيث صفاتهم لا من حيث أشخاصهم فالحكم الصادر في وجه شخص لا تكون له حججة على من يخلفه من وارث أو مشتر أو متلق ، إذا استند هذا الخلف في إثبات ملكيته إلى سبب آخر غير التلقى ، مستغنياً بهذا السبب الآخر عن سبب التلقى ، وكان الحكم للطاعن بصحة البيع في الدعوى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧١ مدنى الفيوم الابتدائية لم يصلح في مواجهته المطعون عليه الثالث بصفته الشخصية بل في مواجهته تركه مورثه ، وخصوصاً باعتباره أحد وارثيه ، فلا تكون له حججة تمنع من نظر الدعوى بملكية الأطيان الميعة ، والتي ركنت فيها المطعون عليها الأولى إلى حيازتها وسلفها المطعون عليه الثالث المدة الطويلة المكسبة للملكية إذ التقادم يكفى بذاته متى توافرت شروطه لكسب ملكيتها ، مستقلاً عن تلقيها ميراثاً عن المرحوم أبو زيد طنطاوى مورث سلفها المطعون عليه الثالث ، كما أنه ولئن كانت دعوى صحة التعاقد تتسع لبحث ما عسى أن يثار فيها من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع باعتبارها دعوى استحقاق مآلاً إلا أن الحكم الصادر فيها لا يحوز حججة بشأن الملكية ما لم تكن الملكية قد أثبتت وبحسب الحكم الصادر بصحة البيع ، ذلك لأن من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المنع من إعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها ، بشرط

فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين ، ولا تتوافر هذه الوحدة إلا أن تكون هذه المسألة أساسية لا تتغير ، وأن يكون الطرفين قد تناقشا في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراراً جامعاً مانعاً ، وأن تكون هي بذاتها الأساس فيما يدعى به بالدعوى الثانية ، وينبني على ذلك أن ما لم تنظر المحكمة فيه بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، وكان البين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧١ ملغى الفيوم الابتدائية أنه لم يعرض للملكية المطعون عليه الرابع - البائع لبائع الطاعن - ولم يناقشها ولم يبحث فيها ، إذ لم تكن تلك المسألة قد أثرت في الدعوى التي رفعت بصحة البيع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، ولم ير حجية للحكم الصادر فيها تمنع من نظر دعوى الملكية التي أقامتها المطعون عليها الأولى استناداً إلى حيازتها ومبلغها المدة الطويلة المكسبة للملكية والذي خوصم في الدعوى الأولى بصفته وارثاً ، فإنه يكون صحيحاً في القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيقه على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق وعابه القصور في التسيب وفساد الاستدلال والإخلال بحق الدفاع من وجهين ، وفي بيان أولهما يقول الطاعن إن الثابت من أقوال شهوده والبائعين له أمام الخبير أن ملكية الأطيان هي لمورث البائع لبائعه ، غير أن تقرير الخبير الذي اعتنق الحكم أسبابه استدلال على حيازة المطعون عليه الثالث بما ورد بملف الحراسة الإدارية التي فرضت عليه ، مع أن هذا البيان بمفرده لا يفيد في ذاته الملكية والحيازة ، كما أنه قد تمسك بأن الحراسة فرضت أيضاً على مورث البائع لبائعه ، وكانت تلك الأطيان ضمن ما تم الاستيلاء عليه لديه وأنه بعد الإفراج عنها استصدر البائع لبائعه قراراً بطرد مستأجرها من الحراسة وهما بذاتهما ما زالوا يستأجران أطياناً أخرى للمطعون عليه الثالث ، كما تمسك بأن الخبير وقع في خطأ إذ افترض أن الحراسة لم تفرض إلا على البائع للمطعون عليها الأولى ، كما لم يناقش ما قدمه من مستندات تفيد أن الأطيان كانت من ضمن ما احتفظ به مورث البائع لبائعه بمناسبة صدور القانون رقم ١٢٧

لسنة ۱۹۶۱ ومن بين ما تسلمه بمناسبة الإفراج عن أمواله ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض للرد على هذا الدفاع الجوهرى كما لم يستجب لطلب نذب خبير آخر لتحقيقه مما يعيبه بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان الوجه الثانى يقول الطاعن إنه ضمن صحيفة الاستئناف أوجه نعى قاطعة الدلالة على فساد الحكم المستأنف وتقرير الخبير الذى اعتق أسبابه ولكن الحكم المطعون فيه لم يمحسها مجتزأ القول بأن الحكم المستأنف قد رد عليها مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول بأن تقدير الدليل من إطلاقات محكمة الموضوع ، وكانت تلك المحكمة وفى حدود سلطتها الموضوعية قد أخذت بالنتيجة التى انتهى إليها الخبير للأسباب التى أوضحها فى تقريره والتى عول فيها على أقوال شهود المطعون عليها الأولى ومما ثبت له من الاطلاع على ملف الحراسة التى كانت قد فرضت على البائع لها فيما يخص أطيان النزاع ، وإستدل بذلك على توافر شروط الحيابة المؤدية إلى كسب الملكية بالتقادم ، وهى أسباب سائغة تكفى لحمل الحكم ، ولا عليها بعد ذلك إذ لم تعول على المستندات المقدمة من الطاعن لحملها على الأخذ بغير الحقيقة التى اقتنعت بها ، وسأقت الدليل عليها ، خاصة وأن وضع اليد واقعة مادية ، العبرة فيه بما يثبت قيامه فعلاً ، فإذا كان الواقع يخالف ما هو ثابت من الأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ما عداه ، ولا يعيب الحكم المطعون فيه ، انه لم يرد على ما ساقه الطاعن نعيًا على تقرير الخبير لأن فى أخذه به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنه لم يجد فى تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير ، كما لا يعيبه عدم الإشارة الى طلب نذب خبير آخر مما يفيد قضاءه ضمناً برفضه ويضحى ما أثاره الطاعن بهذا الوجه جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، ومردود فى وجهه الثانى بأن الطاعن لم يبين أوجه نعيه على الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه والتى يقول إنه ضمنها صحيفة استئنافه ويكون النعى بهذا الوجه غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد صدق العصار . وعضوية السادة المستشارين :
عبد الحميد المنفلوطي ، علي السعدي ، عبد المنعم بركة وأحمد شلبي .

(٩١)

الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) عقد « فسخ العقد » . ايجار . مسئولية .

فسخ عقد الإيجار . ليس له أثر رجعي . رجوع أحد الطرفين - بعد فسخ العقد - على الآخر بادعاء عدم تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد خلال المدة التي انقضت قبل فسخه . إعمال قواعد المسؤولية التقصيرية دون العقدية . خطأ .

(٢) ايجار « التزامات المؤجر » . نظام عام .

إلزام المؤجر بتهيئة العين المؤجرة للانتفاع الذي أجرت له . غير متعلق بالنظام العام . جواز الاتفاق على ما يخالفه .

١ - من المقرر أن فسخ عقد الإيجار إتفاقاً أو قضاءً - بعد البدء في تنفيذه - وخلافاً للقواعد العامة لا يكون له أثر رجعي ؛ إذ يعتبر العقد مفسوخاً من وقت الاتفاق عليه أو الحكم النهائي بفسخه ، لأن طبيعة العقود الزمنية ومنها عقد الإيجار تستعصي على هذا الأثر ويبقى عقد الإيجار بالنسبة للمدة التي انقضت من قبل قائماً بحكم العلاقة بين الطرفين في شأن إدعاء أي منهما قبل الآخر بعدم تنفيذ التزاماته الناشئة عن هذا العقد خلال تلك المدة باعتبار أن أحكام العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي وحدها التي تضبط كل علاقة بين الطرفين بسبب العقد سواء عند تنفيذه تنفيذاً صحيحاً أو عند الإخلال بتنفيذه ، فلا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية ؛ لأن في ذلك إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية عن عدم تنفيذه مما يخل بالقوة الملزمة له . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن تعديل طلبات

المطعون عليه يعتبر منه تسليماً بفسخ عقد الإيجار موضوع الدعوى ورتب على ذلك إعماله قواعد المسؤولية التقصيرية بدلاً من قواعد المسؤولية العقدية ، فإنه يكرن قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - إلزام المؤجر في المادة ٥٦٤ من القانون المدني بتهيئة العين المؤجرة للانتفاع الذي أجرت له ليس من قبيل القواعد الآمرة المتصلة بالنظام العام وإنما هو من قبيل القواعد المفسرة لإرادة المتعاقدين ، فيجوز لهما الاتفاق على ما يخالفه بالتشديد أو التخفيف في مدى إلزام المؤجر بشأن أعمال الإصلاحات اللازمة لإعداد العين للغرض الذي أجرت من أجله ، ويجوز أن يصل التخفيف إلى حد أن يقبل المستأجر إستلام العين بالحالة التي كانت عليها وقت العقد ، وأن مثل هذا الاتفاق متى كان قاطعاً في الدلالة على اتجاه نية المتعاقدين إلى تعديل أحكام إلزام المؤجر الواردة في المادة ٥٦٤ من القانون المدني ، فإنه يكون واجب الإعمال دون نص المادة المذكورة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وماتر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٢٣٩ لسنة ١٩٧٠ مدني ، مصر الجديدة ضد الطاعنين بطلب التصريح له بإجراء الأعمال الموضحة بصحيفة الدعوى بالجراج المؤجر له من الطاعنة الأولى مع الإذن له بنخصم قيمة تكاليفها من الأجرة المستحقة حالياً ومستقبلاً .. وقال في بيان دعواه إنه استأجر الجراج المذكور من الشركة الطاعنة بعقد إيجار تاريخه ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٩ ولما تقدم لاستخراج التراخيص الإدارية اللازمة لاستغلاله رفض

طلبه لعدم استيفاء الجراج للاشتراطات القانونية إذ لزم فتح باب ثان ، وتخفيض مستوى أرضه طبقاً للوائح والتعليقات .. فأخطر الشركة لإجرائها ولكنها لم تقم بتنفيذها ، فأقام دعواه بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ٢٥ يولية سنة ١٩٧١ قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية لاختصاصها بها قيمياً ، فقيدت بجدولها برقم ٢٦٧٦ سنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية . وإذا استصدرت الشركة الطاعة حكماً بطرده من العين المؤجرة وتنفذ هذا الحكم عدل المطعون عليه طلباته إلى طلب الحكم بإلزام الطاعتين متضامتين بأن تدفعا له مبلغ ٢٥١ ج تعويضاً مؤقتاً عن حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة حتى تاريخ تنفيذ حكم الطرد وما أصابه بسبب ذلك من أضرار ، وبتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٤ حكمت المحكمة بإلزام الشركة الطاعة الأولى بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ٢٥١ ج . إستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٥ سنة ٩٢ ق مدنى ، وبتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال من ثلاثة وجوه ، ذلك أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف بإلزام الشركة الطاعة بالتعويض استناداً إلى قواعد المسئولية التقصيرية ، وأغفل الرد على دفاعها بالتمسك بما ورد فى البندين الأول والرابع عشر من عقد الإيجار من أن المطعون عليه قبل العين المؤجرة بالحالة التى كانت عليها وقت التعاقد والتزامه بالقيام بما يتطلبه استغلالها كجراج من إصلاحات على نفقته دون مطالبة الشركة الطاعة بأى مبلغ ، وهو اتفاق صحيح يتعين إعماله ، وانتهى رغم وجود هذا الاتفاق فى عقد الإيجار إلى أن

مطالبة الشركة للمطعون عليه بالأجرة من بدء عقد الإيجار واستصدار حكم من القضاء المستعجل بطرده منها لعدم سداد تلك الأجرة يعتبر منها تعسفاً قبل المطعون عليه في حين أن العلاقة بين الطرفين يحكمها عقد الإيجار ، وهو الذي يحدد التزامات الطرفين ، ويجرى في نطاقه بحث ما إذا كان كل منهما قد التزم بها أم أنه أخل بها وخرج عليها ، مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه أن يلتزم بأحكام المسؤولية العقدية والرجوع إلى البندين الأول والرابع عشر بشأن الاتفاق على تخفيف التزام الشركة بتسليم العين المؤجرة عند بدء عقد الإيجار ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه عيب القصور في التسيب والفساد في الاستدلال.

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان من المقرر أن فسخ عقد الإيجار اتفاقاً أو قضاءً - بعد البدء في تنفيذه - وخلافاً للقواعد العامة لا يكون له أثر رجعي ، إذ يعتبر العقد مفسوخاً من وقت الاتفاق عليه أو الحكم النهائي بفسخه ، لأن طبيعة العقود الزمنية ومنها عقد الإيجار تستعصى على هذا الأثر ويبقى عقد الإيجار بالنسبة للمدة التي انقضت من قبل فسخه قائماً بحكم العلاقة بين الطرفين في شأن ادعاء أي منها قبل الآخر بعدم تنفيذ التزاماته الناشئة عن هذا العقد خلال تلك المدة ، باعتبار أن أحكام العقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي وحدها التي تضبط كل علاقة بين الطرفين بسبب العقد سواء عند تنفيذه صحيحاً أو عند الإخلال بتنفيذه ، فلا يجوز الأخذ بأحكام المسؤولية التقصيرية في مقام العلاقة العقدية ؛ لأن في ذلك إهدار لنصوص العقد المتعلقة بالمسؤولية عن عدم تنفيذه مما يحل بالقوة الملزمة له ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التزام المؤجر في المادة ٥٦٤ من القانون المدني بتهيئة العين المؤجرة للانتفاع الذي أجرت له ليس من قبيل القواعد الآمرة المتصلة بالنظام العام وإنما هو من قبيل القواعد المفسرة لإرادة المتعاقدين ، فيجوز لها الاتفاق على ما يخالفه بالتشديد أو التخفيف في مدى التزام المؤجر بشأن أعمال الإصلاحات اللازمة لإعداد العين للغرض الذي

أجرت من أجله ، ويجوز أن يصل التخفيف إلى حد أن يقبل المستأجر استلام العين بالحالة التي كانت عليها وقت العقد ، وأن مثل هذا الاتفاق متى كان قاطعاً في الدلالة على اتجاه ذمة العاقدين إلى تعديل التزام المؤجر الواردة في المادة ٥٦٤ من القانون المدني ، فإنه يكون واجب الأعمال دون نص المادة المذكورة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وأقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أن تعديل طلبات المطعون عليه يعتبر منه تسليماً بفسخ عقد الإيجار موضوع الدعوى ورتب على ذلك إعماله قواعد المسؤولية التقصيرية بدلاً من قواعد المسؤولية العقدية وانتهى إلى ثبوت الخطأ التقصيري في حق الشركة الطاعنة تأسيساً على أنها سلكت قبل المطعون عليه مسلكاً تعسفياً بمطالبته بالأجرة من بدء عقد الإيجار ، واستصدرت ضده حكماً من القضاء المستعجل بطرده من العين المؤجرة رغم أنها لم تسلمها له صالحة للانتفاع بها في الغرض الذي أجرت من أجله مع التزامها بذلك تبعاً لأن هذا الغرض من الإيجار كان مرعياً عند التعاقد ، وهو من المحكمة خطأ في تطبيق القانون ، وقد حججها هذا الخطأ عن التعرض لدفاع الشركة الطاعنة الذي تمسكت به في صحيفة الاستئناف وهو يقوم على تمسكها بنص البندين الأول والرابع عشر من عقد الإيجار آنف البيان على قبول المطعون عليه استلام العين المؤجرة بالحالة التي كانت عليها وقت إبرام العقد وتعهده بعمل الإصلاحات اللازمة لاستغلالها كجراج على نفقته الخاصة دون مطالبة الشركة الطاعنة بأي مبلغ مستندة في ذلك إلى عقد الإيجار الذي قدمته أمام محكمة الاستئناف ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور وفساد الاستدلال بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/المستشار نائب رئيس المحكمة: محمد عبد القادر العصار، وعضوية السادة المستشارين :
جلال الدين رافع ، عبد الحميد المنفلوطي ، علي السعدي ، وأحمد شلي .

(٩٢)

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) بطلان . عقد .

بطلان العقد في شق منه أو قابليته للإبطال . أثره . بطلان هذا الشق وحده . الاستثناء .
تعذر إتمام العقد بغير الشق الذي وقع باطلا . المادة ١٤٣ مدني

(٢) بيع « حبس الثمن » . محكمة الموضوع .

حبس المشتري لثمن . شرطه . وجود سبب جدي يخشى معه نزع المبيع من تحت يده .
المادة ٢/٤٥٧ مدني . علم المشتري بهذا السبب وقت الشراء . لا يعد بذاته دليلا على نزوله
عن حق الحبس . علة ذلك . تقدير جدية السبب . استقلال قاضي الموضوع بها .

١ - مقتضى المادة ١٤٣ من القانون المدني إنه إذا كان العقد في شق منه
باطلا أو قابلا للإبطال فهذا الشق وحده هو الذي يبطل ، إلا إذا تبين أن
العقد ما كان ليتم بغير الشق الذي وقع باطلا .

٢ - مفاد نص المادة ٢/٤٥٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أجاز للمشتري حبس الثمن إذا تبين له وجود
سبب جدي يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، فجرد قيام هذا السبب
لدى المشتري بخول له الحق في أن يحبس مالم يكن قد أداه من الثمن ولو كان
مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذي يهدده ، وعلم المشتري وقت الشراء
بالسبب الذي يخشى معه نزع المبيع من تحت يده لا يكفي بذاته للدلالة على
نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطا بالخطر الذي يهدده ويكون في ذات
الوقت معتمداً على البائع لدفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي في ذمته من
الثمن ، ولم يقصر المشرع في المادة المذكورة حق المشتري في حبس الثمن

على وقوع تعرض له بالفعل وإنما أجاز له هذا الحق أيضاً ولو لم يقع هذا التعرض إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وتقديره جدية السبب الذى يولد الخشية فى نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض متى أقام قضاء على أسباب مائغة تكفى لحمله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية . .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٥٠٣٧ لسنة ١٩٦٠ لدى القاهرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦ / ٩ / ١٩٦٠ المتضمن بيعه لها العقار الموضح بذلك العقد وبالصحيفة والبالغ مسطحه ٢٥٢ متراً مربعاً تبين أن حقيقته ٢٧١,٥٢ متراً مربعاً بثمن قدره ٣٩٥٠ جنيهاً . وقالت بيانا للدعوى إنه بموجب العقد المذكور باع لها الطاعن العقار الموضح به شاملاً زوائد تنظيم اشتراكها من بلدية الزقازيق وذلك بثمن قدره ٣٩٥٠ جنيهاً ، دفعت منه مبلغ ألف جنيه عند التوقيع على العقد واتفق على سداد مبلغ ١٦٥٠ جنيهاً فى ميعاد غايته أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ وسداد الباقي وقدره ١٣٠٠ جنيه عند التوقيع على العقد الهائى الذى حددت له مدة أقصاها سنة ، ولما كان الطاعن مديناً بمبلغ ٤٥٠ مليم ، ١٩٥ جنيهاً لمقاولة البناء وبمبلغ ١٣٨٠ جنيهاً مضمون برهن على العقار المبيع لصالح بنك التسليف الذى اعنى والتعاونى ، وإذ لم ينفذ التزامه بسداد هذين الدينين ولم ينقل للمكيته زوائد التنظيم التى تدخل ضمن العقار المبيع بالعقد موضوع الدعوى فإنه يحق

لها حبس باقى الثمن أخذنا بالمادة ٤٥٧ / ٢ من القانون المدنى حتى يقوم بتطهير العقار المبيع بما عليه من حقوق للغير ويعد المستندات اللازمة للتسجيل مع حقها فى طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد ومن ثم أقامت الدعوى بطلباتها وقد أقام الطاعن الدعوى رقم ٣٧٤ سنة ١٩٦١ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب فسخ عقد البيع المذكور واعتبار العربون المدفوع حقاً له ، وذلك تأسيساً على أن المطعون عليها أخلت بالتزامها بسداد قسط الثمن البالغ قدره ١٦٥٠ جنياً فى الأجل المحدد لسداده رغم إندارها فىكون عقد البيع قد فسخ من تلقاء نفسه إعمالاً للشرط الصريح الفاسخ المنصوص عليه فى البند الخامس منه ، وقد قررت المحكمة ضم الدعوى الثانية للدعوى الأولى وإحالتها إلى محكمة الزقازيق الابتدائية فقيدت بها برقم ٩٠٣ سنة ١٩٦٣ ، وبعد أن نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بالزقازيق لمعاينة العقار المبيع وبيان القدر الذى يدخل منه فى ملكية الطاعن وقيمة ذلك القدر ، وقدم الخبير تقريره ، حكمت بتاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٦٢ بفسخ عقد البيع على أن يكون للمطعون عليها إبقاء الفسخ إذا وفى وفاء قانونياً بباقى الثمن وقدره ٢٦٣٢ جنياً و٥٢٨ ملياً ، خلال شهر من صيرورة الحكم نهائياً . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٤ سنة ١٥ ق المنصورة ، وبتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٧٣ نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لمعاينة العقار المبيع وبيان حدوده ومساحته بعد استبعاد القدر الذى ثبت عدم ملكية الطاعن له وتقدير قيمة القدر المستبعد وقيمة الباقى ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره وأودعت المطعون عليها خزينة المحكمة باقى الثمن الذى أظهره هذا التقرير وقدره ١٢٨٠ جنياً و٥٠٠ ملياً ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٧٧ بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض دعوى الطاعن بفسخ عقد البيع المؤرخ ٢٦ / ٩ / ١٩٦٠ وبصحة ونفاذ هذا العقد فيما تضمنه من بيع الطاعن للمطعون عليها القطعة الأولى الميئة به وبصحيفة الدعوى وبتقرير الخبير المؤرخ ١٣ / ١١ / ١٩٧٦ . والبالغ مسطحها ٠٥ ر ٢٢٨ متراً مربعاً لثمن قدره ٢٢٨٠ جنياً و٥٠٠ ملياً . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض

وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إن عقد البيع موضوع الدعوى قد نص على تحديد مدة أقصاها سنة من تاريخ تحريره لإنهاء عقد البيع النهائي ، وإذا كانت المطعون عليها قد أقامت الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع قبل انقضاء تلك السنة ، وكانت العبرة في تحقق شروط الدعوى بوقت رفعها لا بوقت الحكم فقد تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول دعوى المطعون عليها لرفعها قبل الأوان غير أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ عقد البيع دون أن يرد على هذا الدفع مما يعيبه بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد صدر بصحة ونفاذ عقد البيع بعد انقضاء سنة من تاريخ تحريره فلا تكون للطاعن مصلحة في الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل اكتمال تلك السنة ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هي لم ترد على هذا الدفع .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه معيب بالقصور في التسيب ، ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه ما كان ليتم بيع عقاره موضوع الدعوى إلا مع زوائد التنظيم التي عرضت عليه بلدية الزقازيق شراءها وعلى ذلك فإبطال عقد البيع في شق منه من شأنه أن يبطل العقد كله أخذاً بالمادة ١٤٣ من القانون المدني ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ العقد بالنسبة لباقي العقار المبيع بعد استبعاد زوائد التنظيم دون أن يعرض لهذا الدفاع وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ عقد البيع عن القدر المملوك للطاعن البائع ، بعد استبعاد زوائد التنظيم التي ثبت عدم ملكيته لها ، ولما كان مقتضى المادة ١٤٣ من القانون المدني أنه إذا كان العقد في شق منه باطلاً أو قابلاً للإبطال ، فهذا الشق وحده هو الذي يبطل إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بغير الشق الذي وقع باطلاً ، وهو ما لم يقدم الطاعن البائع الدليل عليه باعتباره لا ينفصل عن جملة التعاقد ، فلا يعيب الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع بهذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، من وجهين ، الأول أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليها كانت تعلم وقت التعاقد أنه لا يملك زوائد التنظيم التي باعها لها مع العقار المملوك له ، فلا تستحق قبله أي تعويض لا على أساس أنه باع لها ملك الغير ولا على أساس المادة ٤٣٣ من القانون المدني التي لا تنطبق إلا في حالة وجود عجز في المبيع عند قيام البائع بتسليم المبيع إلى المشتري ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يبحث هذا الدفاع ولم يرد عليه مما ينبيء عن عدم فهم المحكمة للواقع في الدعوى ولأحكام القانون - والثاني أن الحكم المطعون فيه قدر للمساحة التي حكم بصحة ونفاذ عقد البيع عنها ثمنًا يقل عن قيمتها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن « يبين من الاطلاع على عقد البيع المؤرخ ٢٦ / ٩ / ١٩٦٠ أن العقار المبيع مكون من قطعتين القطعة الأولى هي العقار رقم ٦ شارع الحريري والثانية هي زوائد التنظيم المشتراة بمعرفة البائع ومبين حدودها ومعالمها على حدة وورد بالبند الثالث من العقد أن البيع تم بثمن إجمالي وجزافي قدره ٣٩٥٠ جنيا . وحيث إنهما كان ذلك ، وكان عقد البيع قابلاً للتجزئة بطبيعته إذاً يمكن قصره على القطعة الأولى دون القطعة الثانية ، فإنه يبقى يصدد تحديد ثمن القطعة الأولى التي ثبتت ملكية المطعون عليه الأول البائع - الطاعن - لها الرجوع إلى قيمتها في مقابل القطعة الثانية بالنظر إلى الثمن الإجمالي الوارد في العقد . . وتأخذ

المحكمة في ذلك كله بتقرير الخبير المقدم أخيراً في الدعوى لسلامة الأسس التي قام عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسباباً لها ، والذي انتهى إلى أن مساحة العقار موضوع النزاع بعد استبعاد القدر الذي ثبت عدم ملكية المستأنف عليه الأول له هي ٢٢٨,٥٥ متر مربع أو أن ثمن ذلك القدر ٢٢٨٠ جنيهاً ، ٥٠ مليماً باعتبار أن ثمن المتر الواحد عشرة جنيهات ، مما مفاده أن المحكمة لم تقض بتعويض إنما قدرت ثمن المساحة التي حكمت بصحة ونفاذ العقد عنها ، مما يكون معه النعي بالوجه الأول غير منتج لوروده على غير الأسس التي قام عليها الحكم المطعون فيه ، وإذا اعتمد الحكم في تقدير هذا الثمن على تقرير الخبير الفني محمولاً على أسبابه السائغة التي إعتنقها ، فإن النعي بالوجه الثاني يضحى جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل الذي اقتنعت به المحكمة .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن الثابت بعقد البيع إلزام المطعون عليها بسداد مبلغ ١٦٥٠ جنيهاً من الثمن في ميعاد غايته ١٢ / ١ / ١٩٦٠ وإلا اعتبر العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه بعد إنذار المشتري بالفسخ ، وأن هذا الالتزام غير معلق على شرط ، وفي وقت استحقاقه لم يحل أي من التزامات الطاعن الواردة في عقد البيع ولم تكن هناك أسباب تخشى منها المطعون عليها وقوع تعرض لها من الغير ، فيكون من حقه حبس التزامه بنقل الملكية لعدم قيام المطعون عليها بسداد القسط المذكور ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع وأقام قضاءه في تبرير امتناع المطعون عليها عن سداد قسط الثمن على أن مسلك الطاعن وظروف الدعوى تبرران ذلك وأن استحقاق هذا القسط كان رهناً بتقديم الطاعن دليل تملكه زوائد التنظيم وسداد المستحقات التي نص في عقد البيع على التزامه بها ، مما يعيبه بمخالفة الثابت بالأوراق وبالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن مفاد نص المادة ٤٥٧ - ٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أجاز للمشتري حبس الثمن إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، فمجرد قيام هذا السبب لدى المشتري بخول له الحق في أن يحبس ما لم يكن قد أداه من الثمن ولو كان مستحق الأداء حتى يزول الخطر الذى يهدده ، وعلم المشتري وقت الشراء بالسبب الذى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده لا يكفى بذاته للدلالة على نزوله عن هذا الحق لأنه قد يكون محيطاً بالخطر الذى يهدده ويكون فى ذات الوقت معتمداً على البائع لدفع هذا الخطر قبل استحقاق الباقي فى ذمته من الثمن ، ولم يقصر المشرع فى المادة المذكورة حق المشتري فى حبس الثمن على وقوع تعرض له بالفعل وإنما أجاز له هذا الحق أيضاً ولو لم يقع هذا التعرض إذا تبين له وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده ، وتقدير جدية السبب الذى يولد الخشية فى نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة تكفى لحمله ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما أوردته من أن « امتناع المستأنفة عن الوفاء بالقسط البالغ قدره ١٦٥٠ جنيتها له ما يبرره بالنظر إلى مسلك البائع والظروف التى تحيط بالبيع ذلك أنه فى حالة سدادها ذلك المبلغ كان يتبقى من ثمن البيع مبلغ ١٣٥٠ جنيتها حال أن المستحق للبنك التسليف ١٣٨١ جنيتها حيث رهن العقار المبيع للبنك ضماناً ووفاء لدين بهذا المقدار يلتزم البائع بسداده ولم يقدم الأخير ما يفيد حصول هذا السداد قبل ١٩ / ١٢ / ١٩٦٠ ، كما أن المقاول الذى أقام الدكاكين كان قد أنذر المستأنفة فى ٦ / ١٢ / ١٩٦٠ باستحقاقه لمبلغ ١٩٥٠ جنيتها ٤٥٠ وملياً ، ومقدار ذلك كله تجاوز مبلغ الـ ١٣٥٠ جنيتها الذى يبقى من ثمن المبيع بعد سداد القسط المحدد له أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، كما أن البائع لم يكن قد تملك زوائد التنظيم التى كانت ضمن العقار المبيع ، وإيداع ما يعادل قيمة تلك الزوائد مع قيمة دين البنك ودين المقاول يجعل كل المستحق للبائع كباقي ثمن المبيع

برمته وبعد سداد مبلغ الـ ١٠٠٠٠ جنيه المدفوع وقت تحرير عقد البيع يقل بكثير عن مقدار القسط المحدد له أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ ولا يرد على ذلك أن العقد لم يحدد للبائع ميعاداً لإنهاء إجراءات نزع الملكية فيما يخص الجزء المعتبر زوائد تنظيم إذ يقتضي منطق الأمور أنه إذا ما كان استبعاد قيمة تلك الزوائد مع باقي ما يستحق على البائع - دين البنك ودين المقاول - يستغرق المتبقي من الثمن المقرر سداداه عند التوقيع على عقد البيع النهائي وجانباً من القسط المستحق في أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ أن يكون استحقاق القسط المذكور رهناً بتقديم البائع ما يدل على امتلاكه لزوائد التنظيم وسداد تلك المستحقات أو في القليل تقديم البائع للدليل على أن باقي المستحق عليه لا يجاوز ١٣٥٠ جنبها المقرر سداداه عند التوقيع على عقد البيع النهائي حتى يكون من حقه اقتضاء القسط المحدد له أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ في التاريخ المذكور وتشير المحكمة في هذا الصدد أن قيمة زوائد التنظيم بحكم طبيعتها وموقعها تثير منازعة جدية، لما كان ذلك، وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه يكفي لحمل قضائه فيها لإنهى إليه من حق المطعون عليها في حبس القسط المذكور من الثمن لعدم تملك الطاعن زوائد التنظيم التي كانت ضمن العقار المبيع وعدم إيداعه قيمة تلك الزوائد والدينين المستحقين للبنك والمقاول وعدم تطهيره العقار المبيع من الرهن المحمل به ضماناً لأول هذين الدينين، وكان الشرط الفاسخ المقرر جزاء على عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن ..

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاروق راتب ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد المرسى فتح الله ، ولیم رزق بدوى ، على محمد عبد الفتاح ومحمد مختار منصور .

(٩٣)

الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) تأمين « التأمين من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات » .

مسئولية « المسؤولية التقصيرية : السبب المنتج » . تعويض .

شمول وثيقة التأمين الجرار دون المقطورة . استخلاص الحكم سائفاً أن المقطورة سبب
« ارض للضرر » . وأن قيادة الجرار هي السبب المنتج للفعال . تحقق مسؤولية المؤمن لديه عن التعويض .

(٢) نقض « السبب الجديد » . تأمين . مسؤولية .

تمسك المؤمن لديه بأن وثيقة التأمين الإلجبارى لا تغطى غير راكبين ليست بينهما مودة
المطعون عليها . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - - - - - لئن كان قانون التأمين الإلجبارى يستلزم التأمين على المقطورة على
استقلال عن الجرار - - - - - باعتبارها إحدى المركبات وفقاً لقانون المرور - - - - - حتى
تغطى شركة التأمين المؤمن عليها لديها الأضرار الناتجة عن الحوادث التى تقع
بواسطتها إلا أن المعيار فى تحديد المسؤولية عند تعدد الأسباب المؤدية إلى
الضرر - - - - - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - - - - - يكون بتحديد السبب الفعال
المنتج فى إحدائه دون السبب العارض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد
اعتبر المقطورة مجرد سبب عارض فى الحادث وأن قيادة الجرار على النحو
الذى ثبت من تحقيق الواقعة هي السبب المنتج للضرر فى استخلاص سائق سليم
من أوراق الدعوى ، ورتب على ذلك مسؤولية الشركة الطاعنة باعتبارها
المسؤولة عن تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرار المؤمن
عليه لديها ، فإن النعى على الحكم - - - - - عدم امتداد الضمان الناشئ عن وثيقة

التأمين الإجبارى على الجرار إلى المقطورة ووقوع الحادث نتيجة مخالفة المقطورة غير المؤمن عليها لشروط الأمن والمتانة - يكون على غير أساس .

٢ - إذ كان من المقرر أن الدفاع الذى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع يعتبر من الأسباب الجديدة التى لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان يبين من أوراق الطعن أن الشركة الطاعنة لم تتمسك بدفاعها - بأن وثيقة التأمين لا تغطى سوى ما يختص براكبين اثنين فقط - أمام محكمة الموضوع حتى تتحقق من أن مورثة المطعون عليها الأولى ليست من الركاب الذين يغطيهم التأمين الإجبارى . فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن واقعة الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومناظر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٣٧٠ سنة ٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة بطلب إلزام الشركة المطعون عليها الثانية والشركة الطاعنة بأن تدفع لها متضامنين مبلغ ٨٠٠٠ جنيه تعويضاً عن الأضرار التى لحقت بمورثتها قبل وفاتها وعن الأضرار المادية والأدبية التى لحقتها شخصياً من جراء وفاة مورثتها واستندت على طلباتها إلى القول بأن تابع الشركة المطعون عليها الثانية أتهم فى اللجنة رقم ٧٦٧ سنة ٧٦ أتهمون بقتل مورثتها « وآخرين » خطأ بأن قاد جراراً بمقطورة غير مستوفاة لشروط الأمن والمتانة وخالية من الفرائل وغير مرخص بها وسمح بركوب

المحني عليهم بها وسار بالجرار بهذه الحالة بسرعة كبيرة في طريق ضيق مما أدى إلى انفصال المقطورة عن الجرار وسقوطها بالمحني عليهم في الماء فحدثت بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية التي أودت بحياتهم، وقد قضى عليه نهائياً بالعقوبة والتعويض المدني المؤقت، ومن ثم يكون المطعون ضدها الثانية مسئولة عن تعويض الأضرار باعتبارها متبوعة لمرتكب الحادث فضلاً عن مسئوليتها باعتبارها حارسة على الجرار والمقطورة، وتكون الشركة الطاعنة مسئولة عن التعويض للتأمين على الجرار الذي وقع به الحادث لديها تأميناً إجبارياً. وبتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٧٦ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بإلزام كل من الشركتين - المطعون عليها الثانية والطاعنة - بالتضامن بأن تؤديا للمطعون عليها الأولى تعويضاً مادياً وأدياً قدره ألف جنيه وتعويضاً موروثاً قدرة ألف جنيه تختص بنصيبها منه بحسب الفريضة الشرعية، فاستأنفت الشركة المطعون ضدها الثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٦٥ سنة ٩٤ ق كما استأنفته الشركة الطاعنة بالاستئناف رقم ٤٨٨ سنة ٩٤ ق، وبجلسة ١٩ / ٦ / ١٩٧٧ قضت محكمة استئناف القاهرة في الاستئنافين - بعد ضم أحدهما للآخر - برفضها وتأييد الحكم المستأنف. طعنت الشركة الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن. وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الشركة الطاعنة بالسببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك نقول إن مؤدى أحكام قانون المرور رقم ٦٦ سنة ٧٣ أن المقطورة مركبة معدة لكي يجرها جرار أو سيارة أو أية آلة أخرى، ويشترط لتسييرها أن تكون لها رخصة تسيير فهي إذن مركبة مستقلة عن الجرار أو القاطرة التي تجرها - وإن كان قائدها هو ذات قائد الجرار - ويلزم تبعاً لذلك أن تكون لها وثيقة تأمين مستقلة أيضاً وفقاً لأحكام المادة الخامسة من قانون التأمين الإجباري على السيارات لتغطية

المسئولية المدنية التي تترتب عن حوادثها ، وهو بهذه المثابة تأمين عيني يختص بالركبة محل التأمين ولا يمتد الضمان الناشئ عن وثيقة التأمين الاجباري إلى مركبة أخرى قد يستعملها المستأمن ومن ثم يكون مناط مسؤولية شركة التأمين عن الحوادث التي تقع بواسطة المقطورة أن تكون مؤمنا عن حوادثها لديها ، وإذا كان بين من تحقيقات اللجنة عن الواقعة محل الدعوى أن الحادث كان نتيجة مخالفة المقطورة غير المؤمن عليها لشروط الأمن والمثانة فتكون هي المتسببة في الحادث دون الجرار ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بمسئولية الشركة الطاعنة عن تعويض الأضرار الناشئة عن هذا الحادث على مجرد مسئولية قائد الجرار المؤمن عن حوادثه لديها ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير محال ذلك أنه وإن كان قانون التأمين الاجباري يستلزم التأمين على المقطورة على استقلال عن الجرار - باعتبارها إحدى المركبات وفقاً لقانون المرور - حتى تغطي شركة التأمين المؤمن عليها لديها الأضرار الناتجة عن الحوادث التي تقع بواسطتها إلا أن المعيار في تحديد المسئولية عند تعدد الأسباب المؤدية إلى الضرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون بتحديد السبب الفعال المنتج في إحداثه دون السبب العارض ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر المقطورة مجرد سبب عارض في الحادث وأن قيادة الجرار على النحو الذي ثبت منه تحقيق الواقعة هي السبب المنتج للضرر في استخلاص سائع سليم من أوراق الدعوى ، ورتب على ذلك مسئولية الشركة الطاعنة باعتبارها المسئولة عن تغطية المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث الجرار المؤمن عليه لديها ، فإن النعي على الحكم بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وخطأه في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول الشركة الطاعنة إن الحكم المطعون فيه أورد بأسبابه أنه يحق للشركة الطاعنة أن ترجع على الشركة المستأنفة - المطعون ضدها الثانية - لاسترداد ما تكون قد أوفته للمضرور من تعويض عملاً بالمادة ١٦ من القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ لإخلالها بما تفرضه أحكام

التأمين الإجبارى ووثيقة التأمين فى حين أن الحالة الماثلة ليست من الحالات التى تجيز للشركة الطاعنة ذلك وفقاً لقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ سنة ١٩٥٥ الذى بين حالات الرجوع ومن ثم يكون الحكم قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تعيب الحكم فيما يستطرد إليه فى أسبابه تزيداً - أيا كان رأى فيه - غير منتج ما دام غير لازم للفصل فيما هو معروض على المحكمة من طلبات وغير مؤثر فى النتيجة التى خلص إليها فى قضائه ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً إلى مسئولية الشركة الطاعنة على ما سلف بيانه فى الرد على سبب الطعن الأولين ولم تكن مسألة حق الرجوع - محل النعى - معروضة على المحكمة لتفصل فيها وإنما استطرد إليها الحكم تزيداً ، فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون غير منتج .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول إنه طبقاً للشرط الأول من وثيقة التأمين على مركبات النقل أنه لا يستفيد من التأمين إلا الراكبان المصرح بركوبهما طبقاً لقانون المرور ، ولما كان الجرار والمقطورة من مركبات النقل ، فإن وثيقة التأمين على الجرار لديها - بفرض تغطيتها لحوادث المقطورة الملحقه به - لا تغطى سوى ما يختص براكبين اثنين فقط ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بمسئولية الشركة الطاعنة عن وفاة جميع ركاب المقطورة ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى بدوره غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر أن الدفاع الذى يخالطه واقع ولم يسبق طرحه على محكمة الموضوع يعتبر من الأسباب الجديدة التى لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض . وكان يبين من أوراق الطعن أن الشركة الطاعنة لم تتمسك بهذا الدفاع

أمام محكمة المذبح حتى تتحقق من أن مورثة المطعون عليها الأولى ليست من الركاب الذين يغطيهم التأمين الإجباري ، فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول .

ولما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : الدكتور ابراهيم علي صالح ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد طه سنجر ، محمود حسن رمضان ، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل ،
وجهدان حسين عبد الله .

(٩٤)

الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٧ القضائية :

١ - ايجار « ايجار الأماكن » ، « التزامات المؤجر » ، اثبات « الإثبات
بالبيئة » ، نظام عام

عقد إيجار الأماكن . وجوب إفراغه كتابة . المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
تعلق ذلك بالنظام العام . مخالفة المؤجر أو احتياله لستر التعاقد أو أحد شروطه . أثره .
للمستأجر إثبات حقيقة التعاقد بكافة طرق الإثبات .

مفاد نص المادتين ١٦ ، ٤٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يدل على أن
المشرع اعتبر الالتزام بإفراغ التعاقد على الإيجار في عقد مكتوب من مسائل النظام
العام ، وأجاز للمستأجر في حالة مخالفة المؤجر لهذا الالتزام أوفى حالة الاحتيال
لستر العقد أو شرط من شروطه في صورة مخالفة ، إثبات حقيقة التعاقد بجميع
طرق الإثبات ، ولما كان المطعون عليه قد طعن في عقد الاتفاق المؤرخ بأنه
قصد به الاحتيال لإخفاء حقيقة أنه عقد إيجار لغرفة التزاع بأجرة سنوية
هي المبلغ الثابت به على أنه مقابل استشارات قانونية يؤديها الطاعن للمطعون
عليه فلا على الحكم المستأنف فيما قضى به من إحالة الدعوى إلى التحقيق لتكن
المستأجر (المطعون عليه) من إثبات حقيقة الواقع فيه بشهادة الشهود ،
وإذ أقام الحكم قضاءه بثبوت العلاقة الإيجارية على خلاف الثابت بالاتفاق
المذكور على ما اطمأن إليه من البيانات ، فلا يكون قد أخطأ تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع—على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق—
تتحصل فى أن الطاعن اقام الدعوى رقم ٢٠٩٨ لسنة ٩٧٥ مدنى كلى شمال
القاهرة ضد المطعون عليه بطلب الحكم بطرده من الغرفة الميينة بالصحيفة وتسليمها
له . وقال فى بيانها إنه بموجب اتفاق مؤرخ ١٦ / ٨ / ١٩٧١ تعهد أن
يعمل مستشاراً قانونياً للمطعون عليه وعملائه من الممولين ، لمدة سنة تبدأ
من ١ / ٩ / ١٩٧١ مقابل مبلغ ١٢٠ جنيها كأتعاب ، ونص فى الاتفاق
على السماح للمطعون عليه باستعمال إحدى الغرف بمكتب الطاعن لمقابلة
عملائه بلا مقابل ، وإذ امتنع المطعون عليه عن إخلاء الغرفة بعد إنذاره بتاريخ
٢ / ٦ / ١٩٧٤ بعدم رغبة الطاعن فى تجديد الاتفاق سالف البيان ، فقد أقام
الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أنه كان
يستأجر غرفة النزاع وأن ما أثبت بالاتفاق المبرم بينهما لا يطابق
الحقيقة ، وبعد سماع الشهود حكمت برفض الدعوى . إستأنف
الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٣٢ لسنة ٩٣ ق القاهرة ، وبتاريخ
٢١ / ٣ / ١٩٧٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم
بطريق النقض . قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض
الطعن ، وعرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها
الترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالسبين الثانى والثالث
منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول
إن الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أحال الدعوى إلى التحقيق

لإثبات قيام علاقة إيجارية بينه وبين المطعون عليه استناداً إلى نص المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ التي تجيز إثبات حقيقة الاتفاق المبرم بينهما بجميع طرق الإثبات ومن بينها البينة والقرائن ، وإلى أن كلمة إيجار الواردة بالإيصال المؤرخ ١٩٦٦ / ٤ / ٥ تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة ، في حين أنه اعترض أمام محكمة أول درجة على تنفيذ هذا الحكم وتمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز إثبات ما يخالف الاتفاق المؤرخ ١٩٧١ / ٨ / ١٦ بغير الكتابة عملاً بنص المادة ٦١ من قانون الإثبات ، هذا إلى أنه لاوجه لاعتبار الإيصال سالف البيان مبدأ ثبوت بالكتابة مادام أن العلاقة بينه وبين المطعون عليه ينظمها اتفاق مكتوب وغير مشوب بالغموض .

وحيث إن النعي مردود في شقه الأول بأنه لما كان النص في المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ على أنه « اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تبرم عقود الإيجار كتابة » ويجوز للمستأجر عند المخالفة إثبات واقعة التآجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الإثبات ، والنص في المادة ٤٤ من ذات القانون على معاقبة من يخالف حكم المادة سالفه البيان ، يدل على أن المشرع اعتبر الالتزام بإفراغ التعاقد على الإيجار كتابة من مسائل النظام العام . وأجاز للمستأجر في حالة مخالفة المؤجر لهذا الالتزام أو حالة الاحتيال على شرط من شروطه في صورة مخالفة ، إثبات حقيقة التعاقد بجميع طرق الإثبات ، لما كان ذلك ، وكان المطعون عليه قد طعن في عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٧١ / ٨ / ١٦ بأنه قصد به الاحتيال لإخفاء حقيقة أنه عقد إيجار لغرفة النزاع بأجرة سنوية هي المبلغ الثابت به على أنه مقابل استشارات قانونية يؤديها الطاعن للمطعون عليه ، فلا على الحكم المستأنف فيما قضى به من إحالة الدعوى إلى التحقيق لتمكين المستأجر « المطعون عليه » من إثبات حقيقة الواقع فيه بشهادة الشهود وإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بثبوت العلاقة الإيجارية على خلاف الثابت بالاتفاق المذكور على ما اطمأن إليه من البينات لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ولما كان لا يبين من حكم الاحالة إلى

التحقيق أو الحكم المطعون فيه أن أيها قد أسس جواز إثبات واقعة التأجير على اعتبار ما تضمنته إيصال ٥ / ٤ / ١٩٦٦ مبدأ ثبوت بالكتابة ، فإن الشق الثاني من النعي يكون غير صحيح لوروده على غير محل من الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعي بالأسباب الأول والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الاتفاق المعقود بين الطرفين قصد به التحايل على أحكام قوانين الإيجار واستدل على ذلك بأوراق الشكوى رقم ١٨١٨ لسنة ١٩٧٠ إدارى الأزيكية ، وأثبت في مدوناته أن الطاعن لم يشهد أحدا وأنه لم يطعن على شهادة شاهدي المطعون عليه ، في حين أنه تمسك في دفاعه بأن قانون إيجار الأماكن يجيز له تأجير مثل غرفة النزاع مفروشة ولا يخضع عقدها عندئذ لقواعد تحديد الأجرة أو الامتداد القانوني ، ومع ذلك التفت الحكم عن الرد على هذا الدفاع ، في حين أن الثابت من أوراق الشكوى سالفه البيان أن الطاعن كان يشارك المطعون عليه في استعمال غرفة النزاع وأنه إذ رغب في تأجير غرفة أخرى كان يستعملها المطعون عليه لآخر فقد انتقل إلى غرفة النزاع ، كما أن الإيصالات المقدمة من المطعون عليه هي بصريح عباراتها مقابل استشارات قانونية ، حالة أن المطعون عليه لم يثبت أنها لقاء إيجار غرفة النزاع ، كذلك فإنه قد اعترض على تنفيذ الحكم الصادر بالإحالة على التحقيق وفند شهادة شاهدي المطعون عليه .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أن محكمة الموضوع قد أقامت قضاءها بأن عقد الاتفاق المؤرخ ١٦ / ٨ / ١٩٧١ هو في حقيقته إجارة عين النزاع مقابل المبلغ المحدد به ، استنادا إلى ما شهد به شاهدي المطعون عليه ومما تضمنته أوراق الشكوى رقم ١٨١٨ لسنة ١٩٧١ إدارى الأزيكية من محاولة إدخال منقولات بها في بداية النزاع ، وما ورد بإيصال ٥ / ٤ / ١٩٦٦ من أنه مقابل أجرة شهر أبريل ، فلما تكون قد أقامت قضاءها على ما استظهرته في

سداد من أوراق الدعوى وأوردت أسباباً سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق وتكفى لحمل النتيجة التى خلص إليها ، فتكون فى حدود سلطتها الموضوعية فى تقدير الأدلة وهو ما تستقل به دون رقابة أو تعقيب عليها فى ذلك من محكمة النقض ، كما أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتتبع أقوال الخصوم والرد على كل منها استقلالاً متى كانت أقامت قضاءها على ما يكفى لحمله ، ويعتبر ما أورده من أسباب رداً ضمنياً مسقطاً لما أثاره الطاعن ، وترتيباً على ما سلف البيان فإن النعى بهذه الأسباب يكون فى غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨١

پرئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله، ومحمد راسم، عبد الرشيد نوفلو سعيد صقر.

(٩٥)

الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) نقض « الخصوم في الطعن » .

حق الطاعن في اختصاص من كان طرفاً في الدعوى أمام محكمة الموضوع وقت صدور الحكم المطعون فيه وبذات الوضع الذي كان مختصاً به .

(٢ ، ٣) عمل « وقف العامل » . انتهاء العقد .

(٢) وقف العامل لآتهامه في جناية أو جنحة . رفض إعادته للعمل رغم التزامه بإعادته .
عدم تقديمه للمحاكمة . أثره . افتراض التعسف في جانب صاحب العمل . حقه في فصل العامل متى أثبت توافر المبرر لذلك .

(٢) عدم مراعاة قواعد تأديب العامل . لا يمنع رب العمل من فسخ العقد إذا توافر المبرر لذلك .

(٤ ، ٥) استئناف « نطاقه » . نقض « مالا يصلح سبباً للطعن » .

(٤) صيرورة قضاء محكمة أول درجة في شق من الخصومة نهائياً لعدم استئنافه . لا محل للنقض على الحكم الاستثنائي بإغفاله الإشارة إلى هذا الشق طالما لم يكن مطروحاً على المحكمة .

(٥) رفض الحكم المطعون فيه بمض طلبات الطاعن وتأييده ما قضى له به ابتدائياً في شق آخر .
إعتباره مشتملاً على قضاء ضمنى برفض الاستئناف المقابل المرفوع منه .

١ - إذا كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للطاعن أن يختصم
في الطعن من كان طرفاً في الدعوى أمام محكمة الموضوع وقت صدور الحكم المطعون
فيه وبذات الوضع الذي كان مختصاً به ، وكان الثابت أن المطعون ضدها الثانية -
الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - كانت خصماً في الدعوى التي صدر فيها

الحكم المطعون فيه ، وكان للطاعن مصلحة ظاهرة في اختصاصها في الطعن ، فإن ما ذهبت إليه النيابة من عدم قبول الطعن بالنسبة لها يكون في غير محله .

٢ - مؤدى نصوص المواد ٦٧ فقرة أولى وثانية و ٧٢ فقرة أولى و ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن المشرع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من أنه « إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجب إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً ، إنما أنشأ للعامل الموقوف لسبب من الأسباب المبينة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة - ورأت في شأنه السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة أو قضى ببراءته - مركزاً قانونياً خاصاً يفترض التعسف في صاحب العمل إن هو رفض إعادته إلى عمله ، وذلك حملاً لحال صاحب العمل على الظاهر أو مع الغالب ، ولا يتعارض هذا المركز الخاص مع الحق المقرر في المادة ٧٢ من نفس القانون لكل صاحب عمل في إنهاء عقد العامل الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع لهذا الإنهاء على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر المبرر لأنه هو الذي يدعى بخلاف الثابت حكماً .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل إذا توافر المبرر ، ومن ذلك عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل كنص المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

٤ - إذ كان الحكم الابتدائي قد أجاب الطاعن إلى قيمة حصته في الادخار وصار قضاؤه في هذا الخصوص نهائياً بعدم الطعن عليه ، فإنه لا يقبل من الطاعن تعيب الحكم لإغفاله الإشارة إلى طلب لم يكن مطروحاً عليه .

٥ - إذ كان البين من أسباب الحكم أنه قضى برفض جانب من طلبات الطاعن التي قضى له بها الحكم الابتدائي وأيد ما قضى له به في الجانب

الآخر منها ، فإن منطوق الحكم إذ قضى في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف على نحو ما جاء به يكون قد إشتعل على قضاء ضمني برفض الاستئناف المقابل المرفوع من الطاعن ، وإذا كان هذا الأخير لا يدعى أن هذا الاستئناف قد تعلق بنقاط أخرى غير التي بحثها الحكم وأدلى برأيه فيها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة ، وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٦٤ لسنة ١٩٦٧ عمال كلى القاهرة على المطعون ضدهما « مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية » وطلب الحكم بإلزام المؤسسة المطعون ضدها الأولى بأن تدفع إليه مبلغ ٦١٥ ، ١١٣٦ جنيها ، وقال بيانا لها إنه كان يعمل لدى المطعون ضدها الأولى بأجر قدره ٨٠ جنيها شهرياً ، وبتاريخ ١٢ / ٦ / ١٩٦٧ سنة أخطرته بفصله من العمل ، وإذا كان هذا الفصل تعسفياً ويستحق عنه تعويضاً قدره عشرة آلاف جنيه و ٨٠ جنيها بدل إنذار و ٢٠٠ جنيه مقابل أجازاته السنوية و ٥١٢ جنيها أجر متأخر و ٤٢ جنيها بدل انتقال و ٣٠ جنيها قيمة حصته في الادخار بالإضافة إلى مبلغ ٤٩٦,٦١٥ جنيها كان قد دفعها لحساب المطعون ضدها الأولى على ذمة ما يسفر عنه التحقيق فيما نسب إليه فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٦٩

قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما تدون بمنطوق حكمها، وبعد أن تنفذ هذا الحكم حكمت في ١٩٧٠/٣/٢٨ بإلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطاعن مبلغ ٤٠٩٣,٩٤٥ جنيهاً وإسأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٣٤٥ لسنة ٨٧ قضائية، كما أقام عنه الطاعن استئنافاً مقابلاً قيد برقم ٢٤٣٨ لسنة ٨٧ قضائية، وبتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٥ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٦٥,٣٣٠ جنيهاً. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية ورفضه بالنسبة للمطعون ضدها الأولى، وعرض الطعن في غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ١٩٨٠/١٢/٤ وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للطاعن أن يختصم في الطعن من كان طرفاً في الدعوى أمام محكمة الموضوع وقت صدور الحكم المطعون فيه وبذات الوضع الذي كان مختصماً به، وكان الثابت أن المطعون ضدها الثانية - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - كانت خصماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه، وكانت للطاعن مصلحة ظاهرة في اختصاصها في الطعن، فإن ما ذهب إليه النيابة من عدم قبول الطعن بالنسبة لها يكون في غير محله.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم جرى في قضائه على أن فصله من العمل لدى المطعون ضدها الأولى كان مبرراً استناداً إلى المادة ٥٧ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة

١٩٦٦ الذي تسرى أحكامه على العاملين في القطاع العام ، حال أن المطعون ضدها الأولى مؤسسة خاصة من ثم فإن قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ هو الذي يحكم واقعة الدعوى . وإذ كانت المادة ٦٧ من هذا القانون تقضى بأنه إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً ، وكانت النيابة قد أبعدته عن واقعة الاختلاس التي نسبت إليه مما كان يوجب إعتبار فصله تعسفياً ، فإن الحكم حين ذهب إلى غير ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، وذلك لأنه لما كان مؤدى نصوص المواد (٦٧) فقرة أولى وثانية و ٧٢ فقرة أولى و ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن المشرع بما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ من « أنه إذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجبت إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً » إنما أنشأ للعامل الموقوف لسبب من الأسباب المبينة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة - ورأت في شأنه السلطة المختصة عدم تقديمه للمحاكمة أو قضى ببراءته - مركزاً قانونياً خاصاً يفترض التعسف في صاحب العمل إن هو رفض إعادته إلى عمله ، وذلك حملاً لحال صاحب العمل على الظاهر أو على الغالب ، ولا يتعارض هذا المركز الخاص مع الحق المقرر في المادة ٧٢ من نفس القانون لكل صاحب عمل في إنهاء عقد العامل الغير محدد المدة إذا توافر المبرر المشروع لهذا الإنهاء على أن يتحمل صاحب العمل عبء إثبات توافر المبرر لأنه هو الذي يدعى بخلاف الثابت حكماً . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب التعويض على ما قرره من « أنه بتمحيص الأفعال التي نسبت إلى المستأنف ضده « الطاعن » يبين أنها كما وصفتها النيابة في قرارها أنه نسب إليه اختلاس مبالغ قدرها ٦١٥,٦٥٠ جنيهاً بينها مذكرة النيابة ولم يتم بسداد هذه المبالغ إلا بعد بدء التحقيق معه للشركة المستأنفة (المطعون ضدها الأولى) ، وهي أفعال بلا جدال تفقد الثقة بالمستأنف ضده

وتجعل الشركة المستأنفة لا تطمئن إليه في عملها مستقبلا وتعد فعلته هذه التي جاءت مخالفة لواجب الأمانة إخلالا مته بواجبات وظيفته مما يقتضى مؤاخذته تأديبيا عملا بنص المادة ٥٧ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . . . وحيث إنه استنادا الى ما تقدم فإن قرار فصل المستأنف ضده يكون له ما يبرره ، وكان ماقرره الحكم إعمالا لسلطته التقديرية بالنسبة لمبررات الفصل جاء سائغا ويؤدى إلى ماخلص إليه من أن الفصل كان مبررا ، فإنه لا يعيبه ما ورد بأسبابه من تقارير قانونية خاطئة طالما أنه قد أصاب في النتيجة وإن تنكب الوسيلة باستناده إلى مادة فى القانون لا تنطبق على واقعة الدعوى ، ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه التناقض فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أنهى إلى أن قرار الفصل وقع باطلا لصدوره دون عرض الأمر على اللجنة المختصة ، وإذ عاد الحكم وقرر أن الفصل صحيح وله ما يبرره ، فإنه يكون قد شاب التناقض فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير مسديد ، ذلك لأنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن عدم مراعاة قواعد التأديب لا يمنع من فسخ عقد العمل إذا توافر المبرر ، ومن ذلك عدم قيام العامل بتأدية التزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل كنص المادة ٧٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكان الحكم وهو فى معرض الرد على ما أثارته المطعون ضدها الأولى . . . من أن قرار النيابة بحفظ الدعوى الجنائية قبل الطاعن قد ناط بها مجازاته إداريا بعد أن فقدت الجريمة أهميتها بالسداد . . . قد أورد فى ملوناته «أن قرار فصل الطاعن قد وقع باطلا لعدم إتباع إجراءات التأديب المنصوص عليها فى القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . . . والى توجب عرض أمر فصل العامل على لجنة خاصة قبل أن يصدر قرار نهائى بهذا الفصل ، وكان ما قوره الحكم

في هذا الشأن لم يكن ليمتنع من بحث مشروعية الفصل في نطاق ما نسب إلى الطاعن من أفعال، فإنه إذ خلص إلى أن الفصل كان له ما يبرره لا يكون قد شابه انتقاص في التسيب مادام قصده في الحالتين ظاهراً، مما يكون معه النعي بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة الثابت في الأوراق، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض طلبه استرداد مبلغ ٤٩٦,٦١٥ جنياً استناداً إلى ما جاء بمذكرة النيابة من نسبة إختلاس هذا المبلغ إليه، حال أن تقرير اللجنة الفنية التي شكلتها النيابة لفحص حسابات المطعون ضدها الأولى انتهى إلى عدم مسئوليته عن هذه الواقعة، وإذا التفت الحكم عما جاء بتقرير هذه اللجنة رغم ماله من أثر في الدعوى، وكانت مذكرة النيابة قد شابه الخطأ في نقل ما أثبتته اللجنة بخصوص ذلك المبلغ، فإن الحكم يكون قد خالف الثابت في الأوراق وشابه القصور في التسيب.

وحيث إن هذا النعي غير مقبول، ذلك لأنه لما كان الحكم قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما قرره من أن «الثابت من مذكرة النيابة بشأن المستأنف ضده» الطاعن «أن هذا المبلغ هو الذي استلمه المستأنف ضده للقيام بتسليمه إلى آخرين وأن اتهمه قام أساساً على عدم تسليمه هذا المبلغ للنويه فلما قام بعد بدء التحقيق برد هذا المبلغ إلى الشركة المستأنفة «المطعون ضدها الأولى» رأت النيابة الاكتفاء بالعقوبة الإدارية لحصول الشركة على حقها، وعلى هذا الوجه لا يكون هناك ثمة حق للمطالبة بهذا المبلغ ويتعين لذلك رفض هذا الطلب»، وكان ما أورده الحكم كافياً لحمل قضائه في هذا الشأن ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن ما يثيره الطاعن من التفتات الحكم عن تقرير اللجنة الفنية إلى الأخذ بما استخلصه من مذكرة النيابة لا يعطو أنه يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة المحكمة في تقدير

الأدلة المطروحة عليها والأخذ بما تقتضيه منها وهو ما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض وإذا كان الطاعن يجادل في أن مذكرة النيابة التي اتخذها الحكم سنداً لقضائه في هذا الخصوص قد اشتملت بالفعل على ما يستفاد من الحكم منها كما أنه لم يثر عليها أى مطعن أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه تعييبها والمجادلة في الدليل المستمد منها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم لم يعرض لمستنداته ودفاعه الذى ختمه بمذكرته المقدمة لجلسة ٢٢ / ١٢ / ١٩٧٣ ، كما أنه لم يشير إلى حق الطاعن في الادخار الذى قضى له به الحكم الابتدائى ، فضلاً عن خلو الحكم مما يشير إلى أنه عرض للاستئناف المقابل المرفوع منه بما يكشف عن رأيه فيه .

وحيث إن هذا النعى في شقيه الأولين غير مقبول ، ذلك لأن الطاعن لم يبين في سبب الطعن أوجه الدفاع أو المستندات التى لم يعرض لها الحكم للوقوف على صحة ما يتحدى به في هذا الخصوص مما يجعل النعى بهذا الشق مجهلاً ، وإذا كان الحكم الابتدائى قد أجاب الطاعن إلى قيمة حصته في الادخار وصار قضاؤه في هذا الخصوص نهائياً بعدم الطعن عليه فإنه لا يقبل من الطاعن تعييب الحكم لإغفاله الإشارة إلى طلب لم يكن مطروحاً عليه . والنعى في شقه الأخير مردود بأنه لما كان البين من أسباب الحكم أنه قضى برفض جانب من طلبات الطاعن التى قضى له بها الحكم الابتدائى وأيد ما قضى له به في الجانب الآخر منها فإن منطوق الحكم إذ قضى في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف على نحو ما جاء به يكون قد اشتمل على قضاء ضمني برفض الاستئناف المقابل المرفوع من الطاعن ، وإذا كان هذا الأخير لا يدعى أن هذا الاستئناف قد تعلق بنقاط أخرى غير التى بحثها الحكم وأدلى برأيه فيها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد فاضل المرجوشي ، وحضور السادة
المستشارين : أحمد شوق المليجي ، فهمي عوض مسعد ، عبد العزيز فودة وسعيد صقر .

(٩٦)

الظن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) عمل « تسكين العامل » • شركات « شركات القطاع العام » •

تعيين العامل بإحدى شركات القطاع العام بعد العمل باللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
إستحقاقه لبداية مربوط فئة الوظيفة المعين بها . لا عبرة بمدة خبرته السابقة التي توهمه لوظيفة أعلى .
لا محل لإعمال قواعد تسوية حالة العاملين الواردة باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(٢) عمل « ترقية العامل » • شركات « شركات القطاع العام » •

ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقاً لقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب الاعتداد بالمدة
الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب . إحتساب الحكم المطعون فيه
مدة خدمة إعتبارية للعامل عند احتساب المدة الكلية اللازمة لترقية . خطأ في القانون

١ - إذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده عين بالشركة الطاعنة
بموجب قرارها رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٠ في وظيفة أمين خزانة ثالث بالإدارة
المالية على الفئة التاسعة محسوبة من ٢٤ / ٣ / ١٩٦٨ بأجر شهري قدره ١٢
جنياً بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، وكانت المادة ٢٥ من هذه اللائحة تنص
في فقرتها الأولى على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٧ » من هذا النظام
يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الفئة التي يعين فيها ويستحق هذا
الأجر من تاريخ تسلمه العمل ، وكان الأجر الذي يستحقه المطعون ضده
بالتطبيق لتلك المادة هو بداية مربوط فئة الوظيفة التي عين فيها طبقاً لما ورد
بجدول الوظائف والمرتبات الذي أعدته الشركة تطبيقاً للمادة الثالثة من ذلك
النظام بغض النظر عما يكون قد توافر له من خبرة سابقة وما قد يؤمله ذلك
لوظيفة من فئة أعلى من تلك التي عين بها ، وكان لا محل في هذه الحالة لتطبيق
أحكام المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة

بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما تضمنته من بيان الطريق إلى معادلة الوظائف وتسوية حالات العاملين بالشركات وقت صدورها طبقاً لما تسفر عنه تلك الخطرات ، وطالما أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة بعد العمل بتلك اللائحة فقد تعين منحه الأجر المحدد لفئة وظيفته وفقاً لما جاء بجداول وظائفها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتد بخبرة للمطعون ضده لا يستلزمها وصف الوظيفة التي عين عليها حسبما هو وارد بالجداول الخاصة بالشركة الطاعنة مما أدى إلى رفع فتها على غير ما تم من ترتيب لها بالجداول الملحقه بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تبعاً لذلك الوصف ، يكون قد خالف القانون .

٢ - إذ كان مفاد نصوص المواد ١٥ ، ١٨ ، ٢٠ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن المشرع اعتد في الترقية طبقاً للقانون المذكور بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيها أقرب على أن يدخل في حساب المدة الكلية المسدة التي لم يسبق حسابها في الأقدمية والتي قضاهما العامل في المجالس المحلية أو المرافق العامة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية وغيرها مما نصت عليه المادة الثامنة عشر وبالشروط المنصوص عليها في المادة التاسعة عشر ، وإذ خالف الحكم هذا النظر واعتد بمدة خدمة اعتبارية توازي المدة من تاريخ حصول المطعون ضده على مؤهل الثانوية العامة وحتى تاريخ تعيينه بالشركة الطاعنة ، وأقام قضاءه بأحقية المطعون ضده للترقية إلى الفئة المالية السابعة اعتباراً من ١ / ١٠ / ١٩٧٠ وبأحقية للترقية إلى الفئة المالية السادسة اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٧٥ مدخلا هذه المدة الاعتبارية في حساب المدة الكلية اللازمة للترقية إلى هاتين الفئتين ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ عمال
كلي سوهاج على الطاعنة - شركة مطاحن مصر العليا - وطلب الحكم بتسكينه
بالفئة المالية الثامنة اعتباراً من مارس سنة ١٩٦٩ مع ما يترتب على ذلك من
ترقيات لاحقة وآثار وفروق مالية . وقال بيانا لها إنه حصل على الثانوية العامة
عام ١٩٦٣ وجند بالقوات المسلحة في ١٩٦٧/٩/٢٨ والتحق بالعمل بالشركة
الطاعنة في مارس سنة ١٩٦٨ ، وعند إجراء التسكين في مارس سنة
١٩٦٩ وضعته بالفئة المالية التاسعة مع احتساب علاوة له ، وإذا كان يستحق
التسكين بالفئة المالية الثامنة اعتباراً من مارس سنة ١٩٦٩ أخذ بما جرت عليه
الشركة الطاعنة من حساب مدة خدمة اعتبارية توازي $\frac{2}{3}$ المدة من تاريخ
الحصول على المؤهل إلى تاريخ التعيين لمن لا يقدم شهادة نخرته ، كما يستحق
الترقية للفئة المالية السابعة ثم للفئة المالية السادسة والفروق المالية المترتبة على
ذلك ، فقد أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان . وبتاريخ ١٩٧٦ / ١٠ / ٢٧
قضت المحكمة بنadb مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة المينة بمنطوق
الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٧/٥/١٩ بإعادة الأمور إلى مكتب
الخبراء لاستكمالها على النحو المبين بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره الثاني
عدل المطعون ضده طلباته إلى طلب الحكم بتسكينه بالفئة المالية الثامنة اعتباراً من
مارس سنة ١٩٦٩ وبأحقية في الترقية للفئة المالية السابعة اعتباراً من
١٩٧٤/٤/١١ وللجنة المالية السادسة اعتباراً من ١٩٧٥/٩/٢١ تطبيقاً للقانون
١١ لسنة ١٩٧٥ مع إلزام الطاعنة بأن تؤدي إليه الفروق المالية وقلدها
٢٨٦,٨٧٥ جنبا وما يستجد . وبتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٣ قضت المحكمة بإعادة
المأمورية للخبير لأدائها على النحو المبين بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير
تقريره الأخير حكمت بتاريخ ١٩٧٨ / ١٢ / ١٤ بتسكين المطعون ضده

بالفئة المالية الثامنة اعتباراً من أول مارس سنة ١٩٦٩ مع ما يترتب على ذلك من استحقاقه للفئة المالية السابعة اعتباراً من ١ / ٤ سنة ١٩٧٥ وإلزام الطاعنة بأن تؤدي إليه الفروق المالية وقدرها ٢٨٦,٨٧٥ جنيهاً ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣ لسنة ٥٤ قضائية أمام محكمة استئناف أميوط « مأمورية سوهاج » كما استأنفه المطعون ضده بالاستئناف رقم ٥ لسنة ٥٤ قضائية ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٨٠ بتعديل الحكم المستأنف وتسكين المطعون ضده بالفئة المالية الثامنة اعتباراً من ١ / ٣ / ١٩٦٩ وبالفئة المالية السابعة اعتباراً من ١ / ١٠ / ١٩٧٠ وبالفئة المالية السادسة اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٧٥ مع إلزام الطاعنة بصرف مستحقاته وقدرها ١٣٣, ١٣٦ جنيهاً حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥ . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ٢١ / ١٢ / ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسببين الأول والثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن المطعون ضده عين لديها في ٢١ / ٤ / ١٩٧٠ بوظيفه أمين خزانة ثالث من الفئة التاسعة بأجر شهري قدره ١٢ جنيهاً على أن تحسب أقدميته في هذه الوظيفة اعتباراً من ٢٤ / ٣ / ١٩٦٨ ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتسكينه بالفئة الثامنة من ١ / ٣ / ١٩٦٩ تاريخ تطبيق الشركة لقواعد التسويات المنصوص عليها بالمادتين ٦٣ ، ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بالاستناد إلى قواعد معادلة الوظائف وتسوية حالات العاملين المنصوص عليها بالمادة ٦٤ من هذه اللائحة وبمقولة إن للمطعون ضده مدة خبرة سابقة على

تعيينه في حين أن المطعون ضده لم يكن يشغل في ذلك التاريخ وظيفة من وظائف الفئة الثامنة، فإنه يكون قد خالف أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك لأنه لما كان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده عين بالشركة الطاعنة بموجب قرارها رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٠ في وظيفة أمين خزينة ثالث بالإدارة المالية على الفئة التاسعة بأقدمية محسوبة من ١٩٦٨/٣/٢٤ بأجر شهري قدره ١٢ جنبها بعد تاريخ العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام، وكانت المادة ٢٥ من هذه اللائحة تنص في فقرتها الأولى على أنه «مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٧» من هذا النظام يحدد أجر العامل عنه تعيينه ببداية مربوط الفئة التي عين فيها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلمه للعمل»، وكان الأجر الذي يستحقه المطعون ضده بالتطبيق لتلك المادة هو بداية مربوط فئة الوظيفة التي عين فيها طبقاً لما ورد بجدول الوظائف والمرتبات الذي أعدته الشركة تطبيقاً للمادة الثالثة من ذلك النظام بغض النظر عما يكون قد توافر له من خبرة سابقة وما قد يؤهله ذلك لوظيفة من فئة أعلى من تلك التي عين بها، وكان لا محل في هذه الحالة لتطبيق أحكام المادة ٦٤ من لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بما تضمنته من بيان الطريق إلى معادلة الوظائف وتسوية حالات العاملين بالشركات وقت صلور هاطبقاً لما تسفر عنه تلك الخطرات، وطالما أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الشركة الطاعنة بعد العمل بتلك اللائحة فقد تعين منحه الأجر المحدد لفئة وظيفته وفقاً لما جاء بجدول وظائفها، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واعتد بخبرة للمطعون ضده لا يستلزمها وصف الوظيفة التي عين عليها حسبما هو وارد بالجدول الخاصة بالشركة

الطاعنة مما أدى إلى رفع فتشها على غير ما تم من ترتيب لها بالجداول الملحقة بنظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ تبعاً لذلك الوصف ، يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه باستحقاق المطعون ضده للفئة المالية السابعة اعتباراً من ١ / ٣ / ١٩٧٠ وللجنة المالية السادسة اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٧٥ على القانون ١١ لسنة ١٩٧٥ بالمخالفة لنص المادة ٢٠ منه التي حددت كيفية حساب المدد الكلية الواردة بالجداول المرفقة بالنسبة لحملة المؤهلات الدراسية وعلى حسابها من تاريخ التعيين أو من تاريخ الحصول على المؤهل أيهما أقرب ، وإذا كان الثابت أن المطعون ضده عين في ٢٤ / ٣ / ١٩٦٨ فإن حساب مدته الكلية في ضوء ما تقدم باعتباره من حملة المؤهلات المتوسطة يكون من هذا التاريخ وحتى تاريخ انتهاء العمل بأحكام القانون سالف الذكر في ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥ أي ٧ يوم ٩ شهر ٧ سنة ، وطبقاً للجدول الثاني المرافق بهذا القانون يستحق المطعون ضده الترقية إلى الفئة المالية السابعة اعتباراً من ١ / ٤ / ١٩٧٤ - وهو ما تم فعلاً - ولا يستحق الفئة المالية السادسة ، ويكون الحكم إذ حسب مدة خدمة سابقة على تاريخ التعيين ضمن حساب المدة الفعلية قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله . ذلك لأنه لما كانت المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تنص على أنه « يعتبر من أمضى أو يمضي من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة مرفق في نفس مجموعته الوظيفية وذلك اعتباراً من الشهر التالي لاستكمال هذه المدة . . . » وتنص المادة ٢٠ منه على أن « تحسب المدد الكلية المحددة بالجداول المرفقة الخاصة بحملة المؤهلات الدراسية ، سواء ما كان منها مقبلاً عند العمل بأحكام هذا القانون أو ما يتم تقييمه بناء على أحكامه اعتباراً من تاريخ التعيين أو الحصول

على المؤهل أيها أقرب». كما تنص المادة الثامنة عشر على أن «يدخل في حساب المدد الكلية المنصوص عليها في المادة السابقة وفي الجداول المرفقة المدد التي لم يسبق حسابها في الأقدمية من المدد التالية «أ» مدة الخدمة التي قضها العامل في المجالس المحلية أو في المرافق العامة أو الشركات ... «ب» مدة خدمة العامل الفني أو المهني الذي أدى الامتحان بنجاح عند دخوله الخدمة أو عند نقله إلى العمل الفني وذلك في الحكومة أو الهيئات العامة أو المؤسسات أو الوحدات الاقتصادية «ج» مدة التطوع والتجنيد والتكليف بالوظائف المدنية والعسكرية» كما تنص المادة التاسعة عشر على أنه «يشترط لحساب المدد المبينة في المادة السابقة ما يأتي : «أ» ألا تقل عن سنة كاملة متصلة «ب» أن تكون قد قضيت في وظيفة أو عمل مما يكسب العامل خبرة في وظيفته الحالية «ج» ... ويصدر باحتساب المدد المشار إليها وفقاً للقواعد السابقة قرار من لجنة شئون العاملين بالجهة التي يتبعها العامل بناء على الطلب الذي يقدمه إلى هذه اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا القانون ولا يجوز بعد هذا التاريخ النظر في احتساب أية مدة من المدد المنصوص عليها في المادة السابقة»، مما مفاده أن المشرع اعتد في الترقية طبقاً للقانون رقم ١١ / ١٩٧٥ بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيها أقرب على أن يدخل في حساب المدد الكلية المدة التي لم يسبق حسابها في الأقدمية والتي قضها العامل في المجالس المحلية أو المرافق العامة أو المؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية وغيرها مما نصت عليه المادة الثامنة عشرة وبالشروط المنصوص عليها في المادة التاسعة عشر، وإذ خالف الحكم هذا النظر واعتد بمدة اعتبارية توازي المدة من تاريخ حصول المطعون ضده على مؤهل الثانوية العامة وحتى تاريخ تعيينه بالشركة الطاعنة، وأقام قضاءه بأحقية المطعون ضده للترقية إلى الفئة المالية السابعة اعتباراً من ١ / ١٠ / ١٩٧٠ وبأحقية للترقية إلى الفئة المالية السادسة اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٧٥ مدخلا هذه المدة الاعتبارية في حساب المدة الكلية اللازمة للترقية إلى هاتين الفئتين، فإنه يكون قد خالف القانون.

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم.

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد قاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شوق المليجي ، فهمي عوض مسند ، عبد العزيز فودة و سعيد صقر .

(٩٧)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ القضائية :

عمل « الأجر » .

إستحقاق العامل للأجر المقرر للوظيفة . مناهة . صدور قرار التعيين مرتبطاً باستلام العمل .
عدم انصحاب هذا الاستحقاق إلى مدة العمل السابقة على صدور هذا القرار .

إذ كان مفاد نص المادة ٢٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة -
أن استحقاق الأجر المقرر للوظيفة يقوم على صدور قرار التعيين فيها مرتبطاً
بتاريخ استلام العمل تنفيذاً لهذا القرار ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون
ضده قد عين بوظيفة من الفئة الرابعة بمرتبة قدره ٤٥ جنبها شهرياً في
١٣ / ١٠ / ١٩٦٧ وكان لازم ذلك هو استحقاقه لذلك الأجر اعتباراً من
هذا التاريخ وعدم استحقاقه له من المدة السابقة عليه ، فإن الحكم إذ خالف
هذا النظر وجرى في قضائه على استحقاق المطعون ضده لأجر تلك الفئة
من تاريخ التحاقه بالعمل في ٨ / ١١ / ١٩٦٥ ، يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٣٠٦ لسنة ١٩٧٢ عمال كلي الزقازيق على الطاعنة « الشركة المساهمة لتجارة وتصدير الأقطان » وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع إليه مبلغ ٣٣٠, ٤٦٣ جنيها . وقال بيانا لها إنه التحق بالعمل لدى الطاعنة بتاريخ ٨ / ١١ / ١٩٦٥ بمكافأة قدرها ٢٥ جنيها شهرياً تحت التسوية ، وفي ١٣ / ١٠ / ١٩٦٧ عين بوظيفة فراز أول من الفئة الرابعة بمرتب قدره ٤٥ جنيها شهرياً ، وإذا كان يستحق فرق أجر من تاريخ التحاقه بالعمل حتى تعيينه بتلك الفئة فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٧٣ قضت المحكمة بإجابة المطعون ضده إلى طلباته . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٦٢٥ لسنة ١٦ قضائية، وبتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٧٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن في غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاؤه على أن عقد عمل المطعون ضده المؤرخ ٨ / ١١ / ١٩٦٥ كان معلقاً على شرط التسوية وإذا تحقق الشرط بتعيينه في وظيفة من الفئة الرابعة بأجر قدره ٤٥ جنيها شهرياً فينسحب أثره إلى بدء التعاقد إعمالاً للمادة ٢٧٠ من القانون المدني ، في حين أن المطعون ضده لم ينشأ حقه في هذا الأجر إلا من المركز القانوني الذي استمده من القرار المؤرخ ١٣ / ١٠ / ١٩٦٧ بتعيينه في وظيفة من الفئة الرابعة المقرر لها ذلك الأجر ومن تاريخ شغله لهذه الوظيفة وفقاً للمادة ٢٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦، مما يكون معه الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا التعي في محله ، فلك لأنه لما كانت المادة ٢٥ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام تنص في فقرتها الأولى على أنه « مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧) من هذا النظام يحدد أجر العامل عند تعيينه ببداية مربوط الفته التي يعين فيها ويستحق هذا الأجر من تاريخ تسلم العمل » . ومفاد ذلك - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن استحقاق الأجر المقرر للوظيفة يقوم على صدور قرار التعيين فيها مرتبطاً بتاريخ العمل تنفيذاً لهذا القرار ، وكان الثابت في الدعوى أن المطعون ضده قد عين بوظيفة من الفته الرابعة بمرتبة قدره ٤٥ جنباً شهرياً في ١٣ / ١٠ / ١٩٦٧ ، وكان لازم ذلك هو استحقاقه لذلك الأجر اعتباراً من هذا التاريخ وعدم استحقاقه له عن المدة السابقة عليه ، فإن الحكم إذ خالف هذا النظر وجرى في قضائه على استحقاق المطعون ضده لأجر تلك الفته من تاريخ التحاقه بالعمل في ٨ / ١١ / ١٩٦٥ ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٢٦٥ لسنة ١٦ قضائية المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة / السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، فهمي عوض مسعد ، محمد راسم و محمود مصطفى سالم .

(٩٨)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٦ القضائية :

- (١) حكم « الطعن في الحكم » . نقض « الخصوم في الطعن » .
الاختصاص في الطعن . شرطه . إختلاف اسم الشخص المعنوي المختص متى ثبت أنه هو بذاته
السابق اختصاصه في الاستئناف . لا أثر له .
- (٢) عمل « انتهاء العقد » . شركات « شركات القطاع العام » .
عدم جواز شغل الشخص لأكثر من وظيفة واحدة . القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ .
إلتحاق أحد العاملين بشركات القطاع العام أثناء عمله بوظيفة بشركة أخرى في ظل أحكام ذلك
القانون . أثره . حرمانه من حق الاختيار . فصله من العمل بالشركة الأخيرة . إعتباره
فصلاً مبروراً .

١ - إذ كان يشترط فيمن يوجه إليه الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة
التي صدر بشأنها الحكم المطعون فيه وأن تكون له مصلحة في الدفاع عن
ذلك الحكم ، وكان البين من الأوراق أن الشركة المصرية للطباعة والنشر قدمت
أمام محكمة الدرجة الأولى مستندات موجهة إليها من شركة الإعلانات الشرقية
باسم دار الكتاب العربي (الدار القومية للطباعة والنشر سابقاً) ، بما يدل على أن تلك
الدار هي بذاتها الشركة المصرية للطباعة والنشر ، وإذ كانت هذه الشركة قد
اختصمت أمام محكمة الاستئناف وكانت أوراق الطعن خلواً عما ينبىء عن إختلاف
الشخص المعنوي الذي وجه إليه الطعن عن ذلك الذي سبق اختصاصه في الاستئناف
الصادر بشأنه الحكم المطعون فيه ، فإن اختصاص الطاعن للشركة المصرية للطباعة
والنشر في الطعن المائل يكون صحيحاً لا ينال منه تدوينها خطأ في صحيفته باسم دار
الكتاب العربي (الدار القومية للطباعة والنشر سابقاً) ومن ثم يفسح الدفع في
غير محله ويتعين رفضه .

٢ - إذ كان مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ أنه لا يجوز للشخص شغل أكثر من وظيفة واحدة بالجهات التي أفصح عنها ذلك القانون ومن بينها الشركات، فيمتنع منذ تفاذه تعيين من يشغل وظيفة بها في وظيفة أخرى، كما يلتزم شاغل الوظيفتين أو أكثر باختيار تلك التي يحتفظ بها خلال شهر من تاريخ سريانه، فإن تخلف عن هذا الاختيار في الميعاد المحدد له وجب قصر عمله على الوظيفة المعين بها قبل غيرها. ولما كان البين من الأوراق أن الطاعن التحق بالعمل لدى شركة الإعلانات الشرقية في أول مارس سنة ١٩٥٨ وانتهت خدمته بها لبلوغه من الستين بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩٦٧، كما عين أثناء عمله لديها في وظيفة مستشار في بالشركة المطعون ضدها الثانية في أول يناير سنة ١٩٦٣ وأن هذه الأخيرة فصلته من العمل اعتباراً من ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٧، فإنه يكون في هذا التاريخ قد جمع بين وظيفتين في هاتين الشركتين مما يخالف الحظر المقرر بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه في هذا الخصوص، كما يكون بمنأى عن الاختيار المقرر به لإحدهما، لأنه إنما شغل وظيفته لدى المطعون ضدها الثانية في ظل أحكامه المانعة للجمع بين الوظائف وبالمخالفة لهذه الأحكام، حال أن ذلك الاختيار مقرر لمن كان وقت تفاذه ذلك القانون يشغل أكثر من وظيفة، ومن ثم يكون فصل الطاعن من العمل لدى المطعون ضدها الثانية بمرر غير مشوب بالتعسف، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر؛
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتوصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٧ سنة ١٩٧٢ عمال كلي شمال

القاهرة على المطعون ضدها الأولى - المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع - ودار الكتاب العربي « الدار القومية للطباعة والنشر سابقاً » طالبا الحكم بإلزامهما متضامتين بأن تدفعا إليه مبلغ ٥٠٧٠ جنيهاً عداً إلى مبلغ ١٠٠٧٠ جنيهاً. وقال بياناً لها إنه كان يعمل مستشاراً فنياً لدى المؤسسة المطعون ضدها الأولى مقابل أجر مقداره ٧٠ جنيهاً شهرياً وإذا أخطرت في ٢٨ / ٦ / ١٩٦٧ بإنهاء عمله في آخر يونية سنة ١٩٦٧ مما يعتبر فصلاً تعسفياً وألحق به هذا الفصل أضراراً مادية وأدبية يستحق التعويض عنها فقد أقام دعواه بطلب هذا التعويض وبدل الإنذار، ثم صحح الطاعن شكلاً دعواه باختصاص الهيئة العامة للتأمين والنشر والشركة المصرية للطباعة والنشر طالبا إلزامهما متضامتين بأن تدفعا إليه مبلغ ١٠٠٧٠ جنيهاً بمقولة إن هذه الشركة حلت محل دار الكتاب العربي. وبتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٥ سنة ٩٠ ق أمام محكمة استئناف القاهرة ضد الهيئة المصرية العامة للكتاب والشركة المصرية للطباعة والنشر، وبتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، فدفعت الشركة المصرية للطباعة والنشر بعدم قبول الطعن بالنسبة إليها. وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة، وتحددت لنظره أخيراً جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ وفيها أصرت النيابة على رأيها.

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من الشركة المصرية للطباعة والنشر أنها أعلنت بصحيفة الطعن الحالية من إسمها مع أنه لا تربطها أية علاقة بدار الكتاب العربي « الدار القومية للطباعة والنشر سابقاً » الوارد إسمها في هذه الصحيفة باعتبارها المطعون ضدها الثانية.

وحيث إن هذا الدفع مردود، ذلك لأنه لما كان يشترط فيمن يوجه إليه الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر بشأنها الحكم المطعون فيه وأن تكون له مصلحة في الدفاع عن ذلك الحكم، وكان اليقين من الأوراق

أن الشركة المصرية للطباعة والنشر قدمت أمام محكمة الدرجة الأولى مستندات موجهة إليها من شركة الإعلانات الشرقية بإسم دار الكتاب العربي « الدار القومية للطباعة والنشر » ، وإذ كانت هذه الشركة قد اختصت أمام محكمة الاستئناف ، وكانت أوراق الطعن خلوا مما يبنى عن اختلاف الشخص المعنوي الذي وجه إليه الطعن عن ذلك الذي سبق اختصاصه في الاستئناف الصادر بشأنه الحكم المطعون فيه ، فإن اختصاص الطاعن للشركة المصرية للطباعة والنشر في الطعن المائل يكون صحيحاً لا ينال منه تلويها خطأ في صحيفته باسم دار الكتاب العربي « الدار القومية للطباعة والنشر سابقاً » ، ومن ثم يضحى الدفع في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعي بسبب طعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . وبياناً لها يقول إن الحكم أسس قضاءه برفض دعواه على أنه شغل وظيفة بشركة الإعلانات الشرقية وأخرى لدى المطعون ضدها الثانية - الشركة المصرية للطباعة والنشر - وإن القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ يمنع من الجمع بين هاتين الوظيفتين ، في حين أن عمله بكل منهما لا يعتبر شغلاً لوظيفة في مفهوم هذا القانون ، لأن الشركة الأولى من أشخاص القانون الخاص ، ومناط اعتبار الشخص موظفاً هو شغله وظيفة عامة بصفة مستمرة في أحد المرافق العامة التي تديرها الدولة أو الجهات الإدارية بالطريق المباشر ، كما أن علاقته بالشركة الثانية علاقة تعاقدية أساسها عقد عمل مدني لأنه كان يعمل مستشاراً فنياً لها وهي وظيفة غير واردة في جداول ترتيب الوظائف الخاصة بها مقابل أجر محدد بإرادة الطرفين فتخضع هذه العلاقة لأحكام القانون الخاص ، وأنه بفرض اعتباره شاغلاً لوظيفتين فإنه لم يكن يجمع بينهما وقت إخطاره بالفصل من العمل لدى المطعون ضدها الثانية في ٢٨/٦/١٩٦٧ لأن عمله بشركة الإعلانات الشرقية انتهى قبل هذا التاريخ في ١ - ٦ - ١٩٦٧ ، فضلاً عن أنه عند إخطاره بالفصل كان بصدد

ترك العمل بهذه الشركة، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه النظر المتقدم بيانه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ بقصر تعيين أى شخص على وظيفة واحدة - الذى يسرى من تاريخ نشره فى ١٩٦١/٧/٢١ - قد نصت على أنه « لا يجوز أن يعين أى شخص فى أكثر من وظيفة واحدة سواء فى الحكومة أو فى المؤسسات العامة أو فى الشركات أو فى الجمعيات أو المنشآت الأخرى » وجرى نص المادة الثانية منه بأنه « على كل موظف من الموظفين الحاليين يسرى عليه الحظر أن يختار الوظيفة التى يحتفظ بها خلال مدة شهر واحد من تاريخ العمل بهذا القانون فإذا مضت المهلة دون اختيار احتفظ له بالوظيفة التى عين بها قبل غيرها ، بما مؤداه أنه لا يجوز للشخص شغل أكثر من وظيفة واحدة بالجهات التى أفصح عنها ذلك القانون ومن بينها الشركات ، فيمتنع منذ نفاذه تعيين من يشغل وظيفة بها فى وظيفة أخرى ، كما يلتزم شاغل الوظائف أو أكثر باختيار تلك التى يحتفظ بها خلال شهر من تاريخ مريانه ، فإن تخلف عن هذا الاختيار فى الميعاد المحدد له وجب قصر عمله على الوظيفة المعين بها قبل غيرها ، ولما كان البين من الأوراق أن الطاعن التحق بالعمل لدى شركة الإعلانات الشرقية فى أول مارس سنة ١٩٥٨ وانتهت خدمته بها لبلوغه سن الستين بتاريخ أول سبتمبر ١٩٦٧ كما عين أثناء عمله لديها فى وظيفة مستشار فى الشركة المطعون ضدها الثانية فى أول يناير سنة ١٩٦٣ ، وأن هذه الأخيرة فصلته من العمل اعتباراً من ٣٠ من يونية سنة ١٩٦٧ ، فإنه يكون فى هذا التاريخ قد جمع بينوظيفتين فى هاتين الشركتين بما يخالف الحظر المقرر بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه فى هذا الخصوص كما يكون بمنأى عن الاختيار المقرر به لإحداهما ، لأنه إنما شغل وظيفته لدى المطعون ضدها الثانية فى ظل أحكامه المانعة للجمع بين الوظيفتين وبالمخالفة لهذه الأحكام حال أن ذلك الاختيار

مقرر لمن كان وقت نفاذ ذلك القانون يشغل أكثر من وظيفة ، ومن ثم يكون فصل الطاعن من العمل لدى المطعون ضدها الثانية بمرر غير مشوب بالتعسف . لما كان ذلك ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ويصحى النعى عليه بسبب الطعن غير مديد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : الدكتور مصطفى كبره ، عضوية السادة المستشارين :
عاصم المراغى ، صلاح الدين عبد العظيم ، سيد عبد الباقى والدكتور أحمد حسنى .

(٩٩)

الطن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ القضائية :

(١) دعوى . حجز . تنفيذ . نقض .

المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز ورفع . إعتباره خصما ذا صفة يحتاج بالحكم الذى يصدر فيهما .
مؤداه . إختصامه فى الطعن بالنقض . صحيح .

(٢) ارث . حجز . تركة . تنفيذ .

إستقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . إنفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم
الخاصة . مؤداه . عدم صحة توقيع الحجز لدين على المورث إلا على تركته .

(٣) ضرائب « امتياز دين الضريبة » . تركة .

حق الامتياز المنصوص عليه فى المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مقصور
على أموال المدين . عدم صحة الحجز إلا على ما هو مملوك له .

(٤) ارث . تركة .

إنتصاب الوارث خصما عن باقى الورثة فى الدعاوى التى ترفع من التركة أو عليها . شرطه .

١ - النص فى المادة ٣٣٤ من قانون المرافعات على أنه « إذا إختصم
المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز فلا يجوز أن يطلب إخراجه منها ولا
يكون الحكم فيها حجة عليه إلا فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز » وفى
المادة ٣٣٥ منه على أنه « يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع
الحجز أمام قاضى التنفيذ الذى يتبعه ولا يحتج على المحجوز لديه برفع هذه
الدعوى إلا إذا أبغلت إليه . ويترتب على إبلاغ المحجوز لديه بالدعوى

منعه من الوفاء للحاجز إلا بعد الفصل فيها ، يدل على أن للدائن الحاجز مصلحة في إختصاص المحجوز لديه في دعوى صحة إجراءات الحجز ليحاجه بالحكم الصادر فيها كما أن للمحجوز عليه مصلحة في إختصاص المحجوز لديه في دعوى طلب رفع الحجز ليمتنعه من الوفاء بما تحت يده للحاجز ، ومن ثم فإنه إذا اختصم المحجوز لديه في أى من هاتين الدعويتين يصبح خصماً ذا صفة يحتاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعه ويلتزم بتنفيذه في هذا الصدد .

٢ - من المقرر أن شخصية الوارث تستقل عن شخصية المورث وتفصل التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وتتعلق ديون المورث بتركته ولا تشغل بها ذمة ورثته ومن ثم لا تنتقل إلزامات المورث إلى ذمة الوارث لمجرد كونه وارثاً إلا في حدود ما آل إليه من أموال التركة ، فلا يصح توقيع الحجز لدين على المورث إلا على تركته .

٣ - النص في المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على إمتياز دين الضريبة وتجزئ للمدير العام لمصلحة الضرائب أن يصدر أمراً بحجز الأموال التى يرى إستيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت ، ذلك أن حق الإمتياز لا يرد إلا على أموال المدين وهو ما صرحته به المادة المذكورة ، كما أن تطبيق ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ منوط بأن يكون الذى وقع عليه الحجز من أموال المدين .

٤ - القاعدة الشرعية التي تقضى بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقي الرثة في الدعوى التي ترفع من التركة أو عليها ، تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لو أن الوارث قد خاصم أو خصم طالباً الحكم للتركة بكل حصتها أو مطلوباً في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦٤٠ لسنة ١٩٧٠ كوم أمبو بطلب الحكم بعدم الاعتراف بمحضر الحجز المؤرخ ٢٦ / ١ / ١٩٦٧ الموقع من مصلحة الضرائب الطاعنة تحت يد شركة السكر المطعون ضدها الثانية تأسيساً على أن الطاعنة أوقعت هذا الحجز على إيجار أطيان زراعية تستأجرها منه المطعون ضدها الثانية استيفاء لمبلغ ٢٤٥ ، ٣٧٥ جنيه ضرائب فوائد ديون إستحققت على مورثه عن المدة من سنة ١٩٥٣ حتى ٢٠ ابريل ١٩٦٤ تاريخ وفاته في حين أن المورث ليس مديناً بهذه الضرائب ، ولم يخطر الورثة بمديونيتهم بها فضلاً عن تقادم هذا الدين بمضي خمس سنوات وسقوط الحجز بمضي ثلاث سنوات على توقيعه بجلسة ١٦ / ٢ / ١٩٧١ قضت محكمة كوم أمبو برفض الدفع بسقوط الحجز ورفض الدعوى . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٢ لسنة ٤٦ ق . وبتاريخ ١٥ - ١ - ١٩٧٢ قضت محكمة استئناف أسبوط « مأمورية أسوان » بإلغاء الحكم المستأنف وبإلغاء الحجز واعتباره كأن لم يكن . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة

مذكورة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية وطلبت رفض الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن المطعون ضدها الثانية لم يقض لها بشيء ولم يتعلق أسباب الطعن بها .

وحيث إن هذا الدفع غير سليم ذلك أن النص في المادة ٣٣٤ من قانون المرافعات على أنه « إذا اختصم المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز فلا يجوز أن يطلب إخراجه منها ولا يكون الحكم فيها حجه عليه إلا فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز » وفي ٣٣٥ منه على أنه « يجوز للمحجوز عليه أن يرفع الدعوى بطلب رفع الحجز أمام قاضي التنفيذ الذي يتبعه ولا يحتاج على المحجوز لديه برفع هذه الدعوى إلا إذا أبلغت إليه ، ويرتب على إبلاغ المحجوز لديه بالدعوى منعه من الوفاء للحاجز إلا بعد الفصل فيها » يدل على أن للدائن الحاجز مصلحة في اختصاص المحجوز لديه في دعوى صحة إجراءات الحجز ليحاجه بالحكم الصادر فيها كما أن للمحجوز عليه مصلحة في اختصاص المحجوز لديه في دعوى طلب رفع الحجز لمنع من الوفاء بما تحت يده للحاجز ، ومن ثم فإنه إذا اختصم المحجوز لديه في أى من هاتين الدعويتين يصبح خصما ذا صفة يحاج بالحكم الذي يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز أو رفعه ويلتزم بتنفيذه في هذا الصدد ، لما كان ذلك وكانت المطعون ضدها الثانية اختصمت في دعوى رفع الحجز والطعن بالنقض في الحكم الصادر فيها بصفتها محجوزا لديها وباعتبارها الخصم المنوط به تنفيذ الحكم الذي يصدر في هذا الشأن ، فإن الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة لها يضحى على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة بالسبين الأول والثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق، وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه باعتبار الحجز كأن لم يكن تأسيساً على أنه صادف معلوماً إذ وقع على ما يستحق تحت يد الشركة المطعون ضدها الثانية من إيجار أرض زراعية، وأن الثابت من كتاب الشركة المؤرخ ٩ / ٢ / ١٩٦٧ أنه لا يوجد بينها وبين ورثة المرحوم مينا بشارة مسالك عقد إيجار أطيان زراعية، وإنما توجد عقود أبرمت مع المطعون ضده الأول شخصياً على توريد كمية من القصب عن موسم ٦٦ - ٦٧ ومن ثم يكون الحجز وقع على حقوق خاصة بالمطعون ضده الأول ولم يقع على تركة المرحوم مينا بشارة أو شيء متعلق بها وهو من الحكم خطأ فى القانون ذلك أنه بمجرد وفاة المورث آلت التركة إلى ورثته من بعده، ومن بينهم المطعون ضده الأول مثقلة بديون المورث ومن بينها دين مصلحة الضرائب الواقع الحجز استيفاء له ويصبح ورثته مسئولين مسئولية شخصية عن التزامات مورثهم نتيجة لاستفادتهم من تركته، ولما كان المطعون ضده الأول لم يتمسك فى مراحل الدعوى بأن التركة التى آلت إليه مع باقى الورثة مستغرقة بالدين وأن ما آل إلى الورثة أقل من المبلغ المحجوز من أجله فإنه تكون قد نشأت بين المطعون ضده الأول وباقى الورثة وبين مصلحة الضرائب علاقة مباشرة تخول مباشرة هذه المصلحة استيفاء مستحقاتها فى حدود ما آل اليهم من أموال التركة لأنهم خلفاء المتوفى فى ماله ويقع على عاتقهم تخلص التركة من ديونها فضلاً عن أن دين مصلحة الضرائب له امتياز على جميع التركة طبقاً للمادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ باعتباره نوعاً من الرهن القانونى يعطى المصلحة الدائنة الحق فى تتبع أعيان التركة تحت يد الورثة ومن آلت اليهم، كما خالف الحكم الثابت فى الأوراق إذ أقام قضاءه على أن الحجز وقع على ما يستحق تحت يد الشركة المطعون ضدها الثانية من إيجار أرض زراعية فى حين أن الثابت من محضر الحجز أنه وقع تحت يد مدير مصنع كوم أمبو على إيجار الأطيان الزراعية المؤجرة للشركة

وكافة ما في ذمته من نقود أو أوراق مالية أو بضائع أى على جميع ما قد يكون تحت يدها لورثة المرحوم مينا بشارة لا على إيجارة الأقطان الزراعية وحدها .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن شخصية الوارث تستقل عن شخصية المورث وتنفصل التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة وتتعلق ديون المورث بتركته ولا تشغل بها ذمة ورثته ومن ثم لا تنتقل التزامات المورث إلى ذمة الوارث لمجرد كونه وارثاً في حدود ما آل إليه من أموال التركة فلا يصح توقيع الحجز لدين على المورث إلا على تركته ، لا يغير من هذا النظر التحدى بنص المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى تنص على امتياز دين الضريبة وتجزئ للمدير العام لمصلحة الضرائب أن يصدر أمراً بحجز الأموال التى يرى استيفاء الضرائب منها تحت أية يد كانت ذلك أن حق الامتياز لا يرد إلا على أموال المدين وهو ما صرحت به المادة المذكورة ، ذلك ولأن الحجز لا يصح توقيعه إلا على ما هو مملوك للمدين ، كما أن تطبيق ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ منوط بأن يكون الذى وقع عليه الحجز من أموال المدين ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه خلص سائغاً - فى حدود سلطة قاضى الموضوع التقديرية إلى عدم وجود مال من تركة المورث لدى المطعون ضدها الثانية المحجوز لديها مستدلاً على ذلك بما جاء بالتقرير بما فى ذمتها - الذى لم تطعن عليه الطاعنة بأى طعن - من أن كل ما تربطها بالمطعون ضده الأول وباقي الورثة هي تعاقدات شخصية لا تمت بصلة لتركة مورثهم المدين بدين الضريبة المحجوز من أجله، وأنه لم يظهر من هذا التقرير ما ينم عن وجود أموال لهذا المورث لديها ورتب على هذا قضاءه بإلغاء الحجز واعتباره كأن لم يكن ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويصحى النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه على غير أساس ، كما يكون النعى عليه بمخالفة الثابت بالأوراق الذى أقامته الطاعنة على أنها طلبت توقيع الحجز على كافة ما فى ذمة المطعون ضدها الثانية، وليس على إيجار الأقطان الزراعية فحسب غير منتج فى النزاع .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن الثابت من الإعلام الشرعي المقدم من المطعون ضده الأول أن هناك ورثة آخرون لم يشاركوه رفع الدعوى ، وإذا كان مفاد الحكم باعتبار الحجز كأن لم يكن أنه كذلك بالنسبة لهؤلاء الورثة ، فإنه يكون قد مد أثره إلى من لم يكن طرفاً في النزاع ولا ينال من ذلك القول بأن المطعون ضده الأول قد أقام الدعوى نائباً عن الورثة لابیصفته الشخصية وأنه يطالب بحق للتركة إذ الثابت أنه لم يقيم الدعوى إلا بصفته الشخصية .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت القاعدة الشرعية التي تقضي بأن الوارث ينتصب خصماً عن باقي الورثة في الدعوى التي ترفع من التركة أو عليها ، تكون صحيحة ويمكن الأخذ بها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لو أن الوارث قد خاصم أو خوصم طالباً الحكم للتركة بكل حقها أو مطلوباً في مواجهته الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها ، وأن الثابت من صحيفة الدعوى أن المطعون ضده الأول ذهب فيها تأسيساً لدعواه أن مورثه ليس مديناً للطاعنة بالضرائب المحجوز من أجلها ، وأن الطاعنة لم تخطر الورثة بمديونيتهم لها بهذه الضرائب ، فضلاً عن تقادم هذه الضرائب بمضي خمس سنوات مما مفاده أن المطعون ضده الأول قد أقام الدعوى طالباً الحكم لتركة مورثه ، ومن ثم فإنه ينتصب خصماً عن باقي الورثة فيها ، ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : الدكتور مصطفى كبره ، وعضوية السادة المحترمين :
عاصم المراغى ، صلاح الدين عبد العظيم ، سيد عبد الباقي ودكتور أحمد حنى .

(١٠٠)

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٧ القضائية : ضرائب .

(١) نقض « النقض والإحالة » . حكم .

نقض الحكم والإحالة . التزام محكمة الإحالة باتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . إكتساب حكم النقض حجية الشيء المحكوم فيه في المسائل التي بت فيها . أثره .
إمتناع محكمة الإحالة المساس به عند إعادة نظر الدعوى .

(٢) ملكية « حق الانتفاع » . ضرائب « رسم الأيلولة » .

حق الانتفاع . عدم اكتسابه بالميراث . إنقضاؤه بأقرب الأجلين ، المدة المقررة له أو وفاة المستفع . المادتين ٩٨٥ - ٩٩٣ مدني . الأصل عدم خضوعه لرسم الأيلولة أو ضريبة التركات . علة ذلك . الاستثناء . خضوعه لرسم المذكور إذا كان موصى به .

١ - مفاد نص المادة ٢٦٩ / ٢ مرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لنحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة وما يحرمه القانون بموجب هذه المادة على محكمة الإحالة هو مخالفة رأى محكمة النقض في المسألة التي تكون قد فصلت فيها ، وأن حكم محكمة النقض يحوز حجية الشيء المحكوم فيه في حدود المسائل التي بت فيها ويمتنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى في نطاق ما أشار إليه الحكم الناقض .

٢ - النص في المادة ٩٨٥ من القانون المدني على أن « حق الانتفاع يكسب بعمل قانوني أو بالشفعة أو بالتقادم ويجوز أن يوصى بحق الانتفاع لأشخاص متعاقبين إذا كانوا موجودين على قيد الحياة وقت الوصية كما يجوز للحمل المستكن » والنص في المادة ٩٩٣ من ذات القانون على أن « ينهى حق الانتفاع بإنقضاء الأجل المعين فإن لم يعين له أجل عد مقررأ لحياة المنتفع وهو ينهى على أى حال بموت المنتفع حتى قبل إنقضاء الأجل المعين » يدل على أن حق الانتفاع لا يكتسب عن طريق الميراث وأنه حق موقوف ينقضى بإنقضاء أقرب الأجلين المدة المقررة له أو وفاة المنتفع ، وكان القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات قد خلا من النص صراحة على إخضاع حق الانتفاع الذى ينقضى بوفاة صاحبه لرسم الأيلولة على التركات على حين أخضع هذا القانون بصريح النص الإستمحاق فى الوقف والوصية والهبة وعقود التأمين والتأمينات التى إستمحق سدادها بسبب وفاة المورث إلى رسم الأيلولة ، وكان ذلك منه استثناء من القاعدة الأصلية وهى أن الرسم لا يستحق أصلاً إلا على الأموال التى تنتقل بطريق الميراث ، ولما كان الاستثناء لا يجوز القياس عليه ولو أراد المشرع إخضاع حق الانتفاع الذى ينقضى بوفاة صاحبه لرسم الأيلولة ، على التركات لنص على ذلك صراحة كما نص على غيره من التصرفات التى أخضعها لهذا الرسم وكان حق الانتفاع موضوع النزاع لم ينتقل من ذمة المتوفاة إلى ذمة المطعون عليها المشتري بل إنقضى بسبب وفاة صاحبه فإنه لا يكون خاضعاً لأحكام القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ولا يستحق عليه بالتالى أية رسوم أيلولة أو ضريبة تركات ، ولا محل للتحدى بنص المادة ٣٦ / ٤ من هذا القانون التى بينت أساس تقدير حق الانتفاع ذلك أن حق الانتفاع يجوز أن يوصى به لأشخاص متعاقبين موجودين على قيد الحياة وقت الوصية كما يجوز للحمل المستكن وفقاً لما تنص عليه المادة ٩٨٥ مدنى وتكون الوفاة هى الواقعة المنشئة لاستحقاق الرسم لأن المال قد آل إلى الموصى له بسببها وفى هذه الحالة يستحق رسم أيلولة طبقاً للقاعدة العامة التى نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ من أن الأموال التى تنتقل بطريق الوصية

يكون حكمها حكم الأموال التي تنتقل بطريق الإرث ويحصل عليها الوهم وإذا انتهى الحكم المطعون عليه إلى عدم خضوع حق الانتفاع موضوع النزاع لرسم الأيلولة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر المرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٧٥٠ سنة ١٩٦٥ ملحق أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة طالبة الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٦٠٨ جنية ٥٤٨ مليم وفوائده وقالت بياناً للدعوى أنها بتاريخ ١٩٤٢/١١/١١ وقفت المرحومة أرض بناء العقار رقم ٢٨٧ شارع الملكة نازلي قسم الوايلي على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على المطعون عليها وبعد صدور القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بإلغاء الوقف على غير الخيرات وتطبيقاً للحكم المادة الرابعة منه أشهدت الواقعة على نفسها بتاريخ ١٩٥٢/٢/١ أن الاستحقاق في الوقف المذكور كان بعوض مالي قدره ثلاثة آلاف جنية دفع من المطعون عليها ، وبتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٧ أشهر عقد إلغاء الوقف وأشير فيه إلى أن العقار الموقوف أصبح ملكاً وبنلك آلت الرقبة إلى المطعون عليها على أن يكون للواقعة حق الانتفاع مدى حياتها ثم توفيت الواقعة بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١ وقدرت مصلحة الضرائب تركتها بمبلغ ٩٦٥١ جنية ٢٩٥ مليم ، وحددت الرسم المستحق على حق الانتفاع بمبلغ ٦٠٨ جنية ٤٥٨ مليم قامت المطعون عليها بسداده بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٣ قبل إخطارها بالنموذج رقم ٨ ضرائب في ١٩٦٢/٦/٢٥ وانقضى حق الانتفاع بوفاة الواقعة وكان لا يعتبر عنصراً من عناصر تركتها

بل آل إلى المطعون عليها وتكون مصلحة الضرائب قد تسلمت المبلغ سالف الذكر وهو غير مستحق لها ويتعين عليها رده فقد أقامت دعواها بطلباتها سائلة البيان ، وبتاريخ ١٩٦٧/٤/١٢ قضت محكمة أول درجة بإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون عليها مبلغ ٦٠٨ جنيه و ٥٤٨ مليم ، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ١١٣٦ سنة ٨٤ ق ، وبتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليها . طعنت المطعون عليها في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ٧٥ سنة ٣٨ ق . وبتاريخ ١٩٧٤/٦/١٩ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت الدعوى إلى محكمة استئناف القاهرة وبتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٠ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول أنها أقامت استئنافها على ثلاثة أسباب وقد بنت محكمة الاستئناف قضاءها بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٤ على ما جاء بالسبب الأول فقط دون السببين الثاني والثالث فنقض الحكم المذكور لما رأت محكمة النقض من أن الدعوى ليست طعناً في التقدير وإنما هي دعوى رد ما دفع بغير وجه حق لإبتداء أمام المحكمة دون التحدى بميعاد سقوط إلا أن محكمة الاستئناف في المرة الثانية قضت برفض الاستئناف تأسيساً على عدم خضوع حق الانتفاع لرسم الأيلولة دون أن تقوم بالرد على السبب الثاني من أسباب الاستئناف والذي حاصله أن ما دفعته المطعون عليها كان دفعاً لمستحق بعد أن أصبح الربط نهائياً لعدم الطعن عليه في الميعاد ولأنها قد قبلت التقدير وسددت الضريبة ولو أنها عنت يبحث هذا السبب والرد عليه لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ م من قانون المرافعات تنص على أنه وإذا كان الحكم قد نقض لغير ذلك من الأسباب تحيل القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه للحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم وفي هذه الحالة يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها، ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا نقض الحكم وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه للحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة، وما يحرمه القانون بموجب هذه المادة على محكمة الإحالة هو مخالفة رأي محكمة النقض في المسألة التي تكون قد فصلت فيها وأن حكم محكمة النقض يحوز حجية الشيء المحكوم فيه في حدود المسائل التي بت فيها، وتمتنع على محكمة الإحالة عند الإعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى في نطاق ما أشار إليه الحكم الناقض، وإذا كانت الطاعنة تنعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه وما أثارته من دفاع من أن ما قامت المطعون عليها بدفعه كان دفعاً لمستحق لأن الضريبة المسددة صارت مستحقة الأداء بعدم الطعن عليها في الميعاد وكانت محكمة النقض قد فصلت في هذا المسألة القانونية بحكمها الصادر في ١٩٧٤/٦/١٩ في الطعن الذي سبق أن أقامته المطعون عليها على حكم محكمة استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٧ في الدعوى الحالية وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا القضاء وقصر نظره على بحث ما إذا كان حق الانتفاع يخضع لرسم الأيلولة وضرية التركات من عدمه فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله.

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بعدم خضوع حق الانتفاع لرسم الأيلولة تأسيساً على أن حق الانتفاع لا يورث إعمالاً لأحكام القانون المدني وهو من الحكم خطأ ذلك لأن الإرث ليس

شرطاً ضرورياً لتطبيق أحكام القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص برسم الأيلولة على التركات وأن القوانين المالية تحكم أحياناً وقائع الحال دون الأوضاع القانونية البحتة الأمر المستفاد من إخضاع الاستحقاق في الوقف والوصية والهبة وعقود التأمين والتأمينات التي استحققت سدادها بسبب وفاة المورث إلى رسم الأيلولة، وكان حق الانتفاع يدخل في عموم كلمة الحقوق الواردة في المادة ١٢ من هذا القانون والأيلولة، في هذه الحالة هي مناط فرض الرسم وبالتالي يكون حق الانتفاع خاضعاً لرسم الأيلولة، ويؤيد ذلك ما تضمنه البند الرابع من المادة ٣٦ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ من بيان أسس خاصة لتقدير حق الانتفاع باعتبار أحد عناصر التركة، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى أن حق الانتفاع لا يخضع لرسم الأيلولة فإنه يكون خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي في غير محله لأنه لما كان النص في المادة ٩٨٥ من القانون المدني على أن «حق الانتفاع يكسب بعمل قانوني أو بالشفعة أو بالتقادم ويجوز أن يوصى بحق الانتفاع لأشخاص متعاقبين إذا كانوا موجودين على قيد الحياة وقت الوصية كما يجوز للحمل المستكن» والنص في المادة ٩٩٣ من ذات القانون على أن «ينتهي حق الانتفاع بانقضاء الأجل المعين فإن لم يعين له أجل عد مقررأ لحياة المنتفع وهو ينتهي على أي حال بموت المنتفع حتى قبل انقضاء الأجل المعين» يدل على أن حق الانتفاع لا يكتسب عن طريق الميراث وأنه حق موقوف ينقضي بانقضاء أقرب الأجلين المدة المقررة له أو وفاة المنتفع وكان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات قد خلا من النص صراحة على إخضاع حق الانتفاع الذي ينقضي بوفاة صاحبه لرسم الأيلولة على التركات على حين أخضع هذا القانون بصريح النص الاستحقاق في الوقف والوصية والهبة وعقود التأمين والتأمينات التي استحققت سدادها بسبب وفاة المورث إلى رسم الأيلولة وكان ذلك منه إستثناء من القاعدة الأصلية وهي أن الرسم لا يستحق أصلاً إلا على الأموال التي تنتقل بطريق

الميراث ولما كان الإستثناء لا يجوز القياس عليه ولو أراد المشرع إخضاع حق الانتفاع الذى ينقضى بوفاة صاحبه لرسم الأيلولة على التركات لنص على ذلك صراحة كما نص على غيره من التصرفات التى أخضعها لهذا الرسم وكان حق الانتفاع موضوع النزاع لم ينتقل من ذمة المتوفاة إلى ذمة المطعون عليها المشترية بل إنقضى بسبب وفاة صاحبه فإنه لا يكون خاضعاً لأحكام القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ ولا يستحق عليه بالتالى أية رسوم أيلولة أو ضريبة تركات ولا محل للتحدى بنص المادة ٤/٣٦ من هذا القانون التى بينت أساس تقدير حق الانتفاع ذلك أن حق الانتفاع يجوز أن يوصى به لأشخاص متعاقبين موجودين على قيد الحياة وقت الوصية كما يجوز للحمل المستكن وفقاً لما تنص عليه المادة ٩٨٥ مدنى ويكون الوفاة هى الواقعة المنشئة لإستحقاق الرسم لأن المال قد آل إلى الموصى له بسببها وفى هذه الحالة يستحق رسم أيلولة طبقاً للقاعدة العامة التى نصت عليها المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٢ سنة ١٩٤٤ من أن الأموال التى تنتقل بطريق الوصية يكون حكمها حكم الأموال التى تنتقل بطريق الإرث ويحصل عليها الرسم ، وإذا انتهى الحكم المطعون عليه إلى عدم خضوع حق الانتفاع موضوع النزاع لرسم الأيلولة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بمخالفة القانون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/المستشار نائب رئيس المحكمة : محمود عثمان درويش، وعضوية السادة المستشارين :
محمد جلال الدين رافع ، عبد الحميد المنفلوطي ، عبد المنعم بركة و أحمد شلبي .

(١٠١)

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٧ القضائية :

دعوى « انقطاع الخصومة » . حكم « بطلان الحكم » . بطلان .

الإجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة - بما فيها الحكم - بطلانها بطلاناً نسبياً .
زوال صفة الخصم قبل تهيئة الدعوى للحكم ودون اختصاص صاحب الصفة . أثره . بطلان الحكم .

مقاد نص المادتين ١٣٠ ، ١٣١ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا قام سبب من أسباب انقطاع الخصومة وتوافرت شروطه إنقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الانقطاع ولا يجوز إتخاذ أى إجراء من إجراءات الخصومة من فترة الانقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذى رسمه القانون ، وكل إجراء يتم فى تلك الفترة يقع باطلاً بما فى ذلك الحكم الذى يصدر فى الدعوى . وهذا البطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته ، وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته . ويكون لهؤلاء إما أن يصححوا الإجراء الباطل بالأجازة وإما بالتسك ببطلانه وسبيل ذلك الطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة قانوناً . لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر بعد أن زالت صفة مدير إدارة الأموال والممتلكات التى آلت إلى الدولة فى تمثيل الدولة وحلول وزير الخزانة ومن بعده وزير المالية محله فى تمثيلها وقبل أن تنهى الدعوى للحكم فى موضوعها دون أن يختصم أى منهما فى الاستئناف ، فإن نعى الأخير على الحكم بالبطلان ، يكون فى محله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن السيدة أقامت الدعوى رقم ٢٤٥ سنة ١٩٥١ مدنى دمنهور الابتدائية بطلب الحكم بىطلان عقود البيع الموضحة بصحيفة الدعوى وشطب كافة التسجيلات والقيودات المتعلقة بها ، وقالت بياناً للدعوى أن محافظة البحيرة نزلت ملكية أربعين فدانا مبنية بالصحيفة من تفليسة « سليم طعيمة » لعدم الوفاء بالأموال الأميرية المستحقة عليها رغم أنها كانت قد باعها إلى ورسا مزاد بيع هذه الأطنان فى ١٩٤٤/١/٣ على وهبة أندراوس الذى باع بعضها إلى البير خورى بعقد مسجل بتاريخ ١٩٤٤/٣/١٤ والبعض الآخر للمطعون عليه الأول بعقد مسجل بتاريخ ١٩٤٥/١/٦ ثم باع البير خورى ما اشتراه إلى المطعون عليه الأول بعقد مسجل بتاريخ ١٩٤٩/٨/٣٠ وأقام سنديك التفليسة الدعوى رقم ١٢٨٨ سنة ١٩٤٢ أمام محكمة الاسكندرية المختلطة بطلب بطلان إجراءات البيع الإدارى سالف الذكر وجميع ما ترتب عليه من بيع وتسجيلات وقيود ، وقضى فى تلك الدعوى بتاريخ ١٩٤٨/٦/٨ بىطلان ذلك البيع وعقلى البيع الصادرين من وهبة أندراوس إلى كل من البير خورى والمطعون عليه الأول وشطب التسجيلات والقيودات الخاصة بها وتأييد هذا الحكم فى الاستئناف بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢٣ مما ترتب عليه اعتبار الأطنان مملوكة لقلب خورى الذى كان قد اشتراها من التفليسة ، ثم باعها إلى المدعية بعقد ابتدائى مؤرخ ١٩٤٩/٩/١٤ قضى بصحته ونفاذه بتاريخ ١٩٥٠ / ٥ / ٤ فى القضية رقم ٣٤٩٤ سنة ١٩٤٩ مدنى القاهرة الابتدائية . ولما كان بطلان العقود سالف الذكر يترتب عليه بطلان العقود الصورية الصادرة من المطعون عليه الأول بيع الأطنان المذكورة لاختوته

و: وجهه وأقاربه أقامت الدعوى بطلباتها . وإذا فرضت الحراسة على أموالها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فقد باشر الخصومة في الدعوى مدير إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة . وبتاريخ ١٩٦٨/١/١٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى فاستأنف هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية (مأمورية دمنهور) بالاستئناف رقم ١٤ لسنة ٢٦ ق طالباً إلغاءه والقضاء بالطلبات آنفة الذكر ، وبتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن وزير المالية ورئيس جهاز تصفية الحراسات ومدير إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة إيدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة العامة رأساً .

وحيث إن مما ينبعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه شابه بطلان في الإجراءات . إذ انقطع سير الخصومة في الاستئناف ولم يعجل من صاحب الصفة ذلك أن الاستئناف رفع من مدير إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة ، ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسات أثناء الاستئناف ، وصدر نفاذاً له القرار الجمهوري رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ الذي نص في المادة الأولى منه على إلغاء الجهاز الإداري للحراسات العامة وانتقال اختصاصاته إلى وزارة الخزانة مما مقتضاه انقطاع سير الخصومة في الاستئناف لزوال صفة مدير إدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة وأصبح وزير الخزانة ، ومن بعده وزير المالية هو صاحب الصفة . وإذا استمر نظر الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان مفاد ما نصت عليه المادتان ١٣٠ ، ١٣١ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا قام سبب من أسباب انقطاع الخصومة وتوافرات شروطه انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الانقطاع ، ولا يجوز اتخاذ

أى إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الانقطاع ، وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذى رسمه القانون ، وكل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلا بما في ذلك الحكم الذى يصدر في الدعوى ، وهذا البطلان بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته ، ويكون لهؤلاء أما أن يصححوا الاجراء الباطل بالإجازة وإما بالتمسك ببطلانه وسيل ذلك الطعن على الحكم بطريق الطعن المقررة قانوناً . لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر بعد أن زالت صفة مدير إدارة الأموال والممتلكات التى آلت إلى الدولة في تمثيل الدولة وحلول وزير الخزانة ومن بعده وزير المالية محله في تمثيلها وقبل أن تنهى الدعوى للحكم في موضوعها ودون أن يختصم أى منها في الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/المستشار نائب رئيس المحكمة : محمود عثمان درويش ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم فودة ، منير عبد المجيد ، محمد ابراهيم خليل ، وأحمد شلبى .

(١٠٢)

الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) تعويض • مسئولية « المسئولية التقصيرية » •

الإبلاغ عن الجرائم . حق عام. الانحراف به يحقق المسئولية الموجبة للتعويض . شرط ذلك
أن يكون التبليغ بسوء قصد وأن يثبت كذبه .

(٢) مسئولية « ركن الخطأ » • دعوى « تكييف الدعوى » • محكمة الموضوع

نقض « سلطة محكمة النقض » •

تكييف محكمة الموضوع للفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ من عدمه . خضوعه .

لرقابة محكمة النقض

١ - مفاد نص المادة ٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن إبلاغ النيابة العامة أو مأمورى الضبط القضائى بما يقع من جرائم يجوز للنيابة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب ، يعتبر حقاً مقررأ لكل شخص ، ولكن لا يسوغ لمن يياشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له واستعماله ابتغاء مضارة الغير وإلا حقت المساءلة بالتعويض - ولما كان الذى أورده الحكم المطعون فيه لا يصلح سنداً لتوافر الخطأ الموجب للمسئولية ، ولا يكتفى لإثبات انحراف الطاعنين عن حق الشكوى الذى يعتبر من الحقوق المباحة للأفراد ، ولا يترتب على استعماله أدنى مسئولية قبل المبلغ طالما لم يثبت كذب الواقعة المبلغ عنها وأن التبليغ قد صدر عن سوء قصد ، هذا إلا أن الحكم المطعون فيه خلص إلى اعتبار الطاعنين مسئولين عن التعويض استناداً إلى مجرد نشر الوقائع آنفة

الذكر في جريدة الجمهورية دون أن يعرض الحكم إلى نسبة هذا الفعل إليهما أو تداخلهما فيه ، لما كان مما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب .

٢ - تكيف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التي يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦٣٠٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يؤديها لها مبلغ ٢٠٠ جنيه ، وقالت شرحاً للدعوى ، أنه بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٣ أبلغ زوج الطاعنة الثانية شرطة مصر الجديدة بأن المطعون عليها تقاضت منه مبلغ ٥٠٠ جنيه خلو رجل ومبلغ ١٠٠ جنيه مقدم إيجار ، وقيد بلاغه رقم ٧٨٤ لسنة ١٩٧٤ جنح أمن دولة مصر الجديدة ، وقررت فيها النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، ثم تقدم الطاعنان ببلاغ مماثل لنياية شرق القاهرة وقيد برقم ٩٧٦ حصر تحقيق بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٧ ، وأصدرت النيابة قراراً بحفظه ، كما نشرت الطاعنة الثانية بتاريخ ١٩٧٦/٩/٢٢ بجريدة الجمهورية مضمون شكواها ونشر الطاعن الأول بتاريخ ١٩٧٥/١١/٥ تحقيقاً صحفياً في صورة بلاغ للمدعى الاشتراكى ، وإذا لم يقصد الطاعنان من بلاغها سوى الإساءة إلى المطعون عليها وترتب على ذلك إصابتها بأضرار مادية وأدبية فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان ، وباتاريخ ١٩٧٨/١١/٦

حكمت المحكمة برفض الدعوى، استأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٩٥٩ لسنة ٩٥ ق مدنى القاهرة طالبة إلغاء والحكم بطلباتها، وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٧ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنين بالتضامن بينهما بدفع مبلغ ٥٠٠ جنية للمطعون عليها، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقلست النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على مسبين، ينمى بهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب، وفى بيان ذلك يقولان، أنه اعتبر أن قيامهما بإبلاغ الجهات المختصة بواقعة تقاضى خلو رجل ومقدم إيجار، وتكرار هذا البلاغ بمثابة انحراف فى استعمال الحق كما اعتبر أن نشوء الضرر عن استعمال الحق، يجعل هذا الاستعمال غير مشروع ولولم يكن القصد الاضرار بالغير فى حين أن الطاعنين قد استعملوا حقاً مشروعاً لهما هو حق الشكوى إلى الجهات المختصة، ولا يغير من ذلك حفظ الشكوى لأنها فى المسائل التقديرية مما لا يجوز معه افتراض سوء القصد. هذا فضلاً عن أن الحكم اعتبرهما مسئولين عما نشرته دار التحرير والجمهورية وحملهما وزر ما نشر مفترضاً أنهما مصدره فى حين أنه قد يكون هناك مصدر آخر لهذا النشر، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون، والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب.

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أن المادة « ٢٥ » من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن « لكل من علم بوقوع جريمة، يجوز للنيابة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى عنها » مما مفاده أن إبلاغ النيابة العامة أو مأمورى الضبط القضائى بما يقع من تلك الجرائم يعتبر حقاً مقررأ لكل شخص ولايسوغ لمن يباشر هذا الحق الانحراف به عما وضع له، واستعماله ابتغاء مضارة الغير وإلا

حقت المساءلة بالتعويض - لما كان ذلك ، وكان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أنه بعد شكوى زوج المستأنف عليها الثانية - الطاعنة الثانية - الثابتة بالتحقيقات ٧٨٤ لسنة ١٩٧٤ جنح أمن الدولة مصر الجديدة وحفظها ، عاود المستأنف عليه الأول - الطاعن الأول - الإبلاغ لنيابة شرق القاهرة في ١٩٧٦/١٠/٧ بل تقدم بعد رفع دعوى التعويض ببلاغ في الشكوى رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٧٨ إدارى مصر الجديدة . . بل نشر بالعدد ٧٩٨٤ في ١٩٧٥/١١/٥ بالجمهورية تحقيقاً صحفياً عن بلاغ المستأنف عليه الأول للمدعى الاشتراكى ، ونشر بالعدد ٨٣٠٥ من ذات الجريدة الصادر في ١٩٧٦/٩/٢٣ و بالصفحة الأولى صورة فوتوغرافية للمستأنف عليها وكتب تحتها اسم وعبارة دفعت ٦٠٠ جنيه خلو رجل ضمن ما قيل أنه بلاغات للمدعى الاشتراكى عن الخلوات ، واستكمل في ص ٣ من العدد بأقوال نسبت لشقيقها المستأنف عليه الأول من أن شقيقته وزوجها دفعا خلو رجل لمالكة العقار وقلره ٦٠٠ جنيه ، فكل هذه البلاغات والنشر بعد حفظ التحقيق في بلاغ زوج المستأنف عليها الثانية في ١٩٧٤/١١/٢٣ ، بل إن بتحقيقاتها تناقض الشهود فيها بصدد من حضر دفع الخلو ومن دفعه ، ولا شك أن أفعالها هذه المتمثلة في البلاغات والنشر بالجريدة أساءت إلى سمعة المستأنفة - المطعون عليها - وأظهرتها بمظهر المستغلة التى تخالف القانون بتقاضى خلو رجل بما أضر بها ضرراً أدبياً ، كما أنه كبدها جهد ومصاريف التقاضى والاستجوابات بما يلزم من معه بجبره ، وكان مؤدى ذلك ، أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن تقديم البلاغ من زوج الطاعنة الثانية ثم تكراره من الطاعن الأول ، بمثابة انحراف في استعمال الحق مقترنا بسوء القصد ، وإذا كانت المطالبة بالتعويض قوامها خطأ المسئول ، وكان تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ ونفى هذا الوصف عنه من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، وكان مقتضى المادة الرابعة من القانون المدنى ، أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر ، وكان

هذا الذى أوردته الحكم المطعون فيه لا يصلح سنداً لتوافر الخطأ الموجب للمسئولية، ولا يكتفى لإثبات انحراف الطاعنين عن حق الشكوى الذى يعتبر من الحقوق المباحة للأفراد، ولا يترتب على استعماله أدنى مسئولية قبل المبلغ طالما لم يثبت كذب الواقعة المبلغ عنها، وأن التبليغ قد صدر عن سوء قصد، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه خلص إلى اعتبار الطاعنين مسئولين عن التعويض استناداً إلى مجرد نشر الوقائع آنفة الذكر في جريدة الجمهورية دون أن يعرض الحكم إلى نسبة هذا الفعل إليهما أو تدخلهما فيه، لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب مما يوجب نقضه.

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمود عثمان درويش ، وعضوية السادة المستشارين : عبد الحميد المنفلوطي ، منير عبد المجيد ، محمد ابراهيم خليل و أحمد شلبي .

(١٠٣)

الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٧ القضائية :

(٢٠١) ارث . وصية . بيع . اثبات « القرائن القانونية » .

- (١) قرينة المادة ٩١٧ مدني . قيامها بتوافر شرطين . أثر ذلك . نقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه . لقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافرها .
- (٢) التحدي بعدم توافر شرطي قرينة المادة ٩١٧ مدني إستناداً إلى صياغة العقد المطلوب إبطاله . غير جائز . علة ذلك .

(٣) حكم « تسبيب الحكم » .

- (٢) اعتماد الحكم في قضائه على أدلة وقرائن متساندة . عدم جواز المجادلة في النتيجة التي استخلصها بمناقشة كل قرينة على حدة .

١ - مفاد المادة ٩١٧ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن القرينة التي تضمنتها لا تقوم إلا باجتماع شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ، وثانيهما احتفاظه بحقه في الانتفاع بها على أن يكون ذلك له مدى حياته ، وتلك القرينة القانونية متى توافرت عناصرها من شأنها اعفاء من يطعن في التصرف بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه ، ولقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه وذلك في ضوء ظروف الدعوى طالما يبرر قوله في ذلك بما يؤدي إليه .

- ٢ - لا يجوز التحدى بعدم توافر شرطى القرينة الواردة فى المادة ٩١٧ من القانون المدنى أو احدهما امتنادا إلى ما جاء فى صياغة العقد بشأنه ، لأن جدية العقد بوصفه عقد بيع هى بذاتها موضوع الطعن عليه .
- ٣ - تقدير أقوال الشهود والقرائن مما تستقل به محكمة الموضوع طالما أن ما تستنبطه منها يكون سائغاً ، وإذا اعتمد الحكم المطعون فيه على أدلة وقرائن متساندة لها أصلها الثابت بالأوراق ، وتؤدى فى مجموعها إلى ما نخلص إليه الحكم وأقام قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ، فإنه لا تجوز المجادلة فى النتيجة التى استخلصها بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٧٠٤ لسنة ١٩٧١ مدنى المنصورة الابتدائية ضد الطاعنين والمطعون عليها الثانية بطلب الحكم بى بطلان عقد البيع المشر بتاريخ ١٩٦٩/٨/٤ وتثبيت ملكيته لمقدار الربع شيوعاً فى المنزل المبين بصحيفه الدعوى ، وقال شرحاً للدعوى ، أنه بتاريخ ١٩٧٠/١/١٤ توفى المرحوم محمود النقيطى مورث الخصوم وتركه نزلاً يستحق بالميراث ربه شائعاً ، غير أنه اتضح له أن المورث باعه لباقي الخصوم بموجب عقد البيع آنف الذكر ، وهو عقد صورى يخفى وصيه ، قصد به حرمانه من الإرث فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٧١/١٢/١٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول أن المورث احتفظ بحيازته وبحقه فى الانتفاع بالعقار محل النزاع حتى تاريخ وفاته . وبعد سماع

الشهود ، حكمت بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٨ باعتبار عقد البيع موضوع الدعوى تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت ، وبنفاذه في حدود ثلث المنزل محل ذلك العقد ، وبثبیت ملكية المطعون عليه الأول إلى السدس في المنزل المذكور ، استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٤١٢ س ٢٧ ق مدنی المنصورة طالبين الغاءه ، وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ينحى الطاعنون به على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب من أربعة أوجه حاصلها أن الحكم استند في اعتبار عقد البيع موضوع الدعوى تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت إلى ما استخلصته المحكمة من أقوال الشهود من أن المورث ظل محتفظاً بحيازة العقار المبيع مدى حياته ، في حين أن عدم وضع المشترين يدهم على العقار منذ صدور التصرف إليهم ، ليس من شأنه أن يؤدي إلى اعتبار التصرف غير منجز ، ويشترط لاعتبار التصرف سائراً لوصية أن يثبت اتجاه قصد المتصرف إلى اعتباره مضافاً إلى ما بعد الموت ، وهو ما لم يثبت من أقوال الشهود . كما استند الحكم إلى أن أحداً من الشهود لم يحضر واقعة قبض البائع للثمن ، وأنه كان يتقاضى معاشاً شهرياً قدره ٢٥ ج ، ويقم بالمنزل موضوع النزاع ، فلم يكن في حاجة إلى بيعه ، فضلاً عن أن الثمن الوارد بالعقد وقدره ١٢٠٠ ج يقل عن الثمن الحقيقي الذي يقدر بمبلغ ٤٠٠٠ ج طبقاً لما هو مستفاد من شهادة الشهود ، وتقرير مهندس استشاري مقدم من المطعون عليه الأول في حين أن هذا لا يصلح سنداً لإثبات أن العقد ينحى وصية ، فقد يكون في حقيقته هبة مستترة في صورة عقد بيع ويعتبر العقد صحيحاً ، وعدم دفع الثمن لا يعارض مع اعتبار التصرف منجزاً ، واستند الحكم كذلك إلى إقرار

المطعون عليها الثانية أمام محكمة الاستئناف بأن التصرف موضوع النزاع في حقيقته وصية قصد به حرمان المطعون عليه الأول من الإرث ، ولما كان الإقرار حجة قاصرة على المقر ، فلا يمكن أن تتخذ دليلاً قبل الطاعنين على اعتبار العقد وصية ، وقد كانت المطعون عليها الثانية تساند الطاعنين أمام محكمة أول درجة في التمسك بصحة العقد ، هذا إلى أن الحكم قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول لسدس المنزل موضوع النزاع بعد قضائه باعتبار التصرف آنف الذكر تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت ، وبنفاده في حدود ثلث التركة استناداً إلى أن الطاعنين والمطعون عليها الثانية لم يذهبوا إلى أن هناك اعياناً أخرى للتركة خلاف المنزل المذكور ، في حين أن على المدعى إثبات دعواه وما كان للطاعنين أن يعرضوا إلى بحث اعيان التركة ، لأن دفاعهم قام على التمسك بأن البيع كان منجزاً ، فكان على المطعون عليه الأول أن يقيم الدليل على عدم وجود اعيان أخرى للتركة ، وهو ما لم يحدث إذا يوجد في الواقع اعيان أخرى لها ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي برمته مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٩١٧ من القانون المدني ، نصت على أنه « إذا تصرف شخص لأحد ورثته ، واحتفظ بأية طريقة كانت بخاصة العين التي تصرف فيها ، وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته ، اعتبر التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت ، وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يقيم دليل يخالف ذلك ، فقد أفادت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القرينة التي تضمنتها لا تقوم إلا باجتماع شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بخاصة العين المتصرف فيها ، وثانيهما : احتفاظه بحقه في الانتفاع بها على أن يكون ذلك كله مدى حياته ، وتلك القرينة القانونية متى توافرت عناصرها من شأنها إعفاء من يطعن في التصرف بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه ، وكان لقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه

والتحرى عن قصده المتصرف من تصرفه ، وذلك في ضوء ظروف الدعوى ،
 طالما يبرر قوله في ذلك بما يؤدي إليه ، وكان لا يجوز التحدى بعدم توافر هذين
 الشرطين أو أحدهما استناداً إلى ما جاء في صياغة العقد بشأنه ، لأن جدية العقد
 بوصفه عقد بيع هي بذاتها موضوع الطعن عليه ، لما كان ذلك ، وكان البين من
 مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه ، وأخذ بأسبابه ، أنه إذ
 قضى باعتبار التصرف موضوع النزاع تصرفاً مضافاً إلى ما بعد الموت قصد به
 الاحتيال على قواعد الإرث ، وتسرى عليه أحكام الوصية أسس هذا القضاء
 على أنه . . . لما كان شهود المدعى - المطعون عليه الأول - قد اجمعوا على
 أن المورث ظل محتفظاً بحيازة المنزل والاقامة فيه ، وتحصيل الأجرة الشهرية المستحقة
 عن الشقة المؤجرة في هذا المنزل ، والاحتفاظ بها بالمنفعة والقيام على الإصلاحات
 اللازمه لهذا المنزل ، وقد صادقهم في هذا شاهد المدعى عليهم - الطاعنين
 والمطعون عليها الثانية - وأضاف الحكم المطعون فيه قرائن أخرى للتدليل على أن
 العقد يخفى وصية استخلصها من أقوال الشهود الذين اجمعوا على أن ثمناً لم يدفع
 امامهم ، وأن المورث كان يقيم في المنزل موضوع النزاع وأن الثمن الوارد في
 عقد البيع وهو ١٢٠٠ جنيه لا يتناسب مع الثمن الحقيقي الذي يقدر بمبلغ ٤٠٠٠
 جنيه . فضلاً عن إقرار المطعون عليها الثانية بأن التصرف في حقيقته وصية -
 لما كان ذلك ، وكان تقدير أقوال الشهود والقرائن ، مما تستقل به محكمة الموضوع ،
 طالما أن ما تستنبطه منها يكون سائغاً ، وإذا اعتمد الحكم المطعون فيه حسناً سلف
 البيان على أدلة وقرائن متساندة لها أصلها الثابت بالأوراق ، وتؤدي في
 مجموعها إلى ما خلص إليه الحكم ، وأقام قضاءه على أسباب سائغة تكفي
 لحمله ، فإنه لا يجوز المجادلة في النتيجة التي استخلصها بمناقشة كل قرينة على حده
 لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، لما كان ذلك ، وكان لا محل للتحدى بوجود
 أعيان أخرى للتركة ، إذ استخلصت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية
 من أوراق الدعوى أن تركة المورث انحصرت في المنزل آنف الذكر ولم
 ينازع أحد من الخصوم أمامها في ذلك ، ومن ثم ، فإن النعي برمته يكون
 على غير أساس .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة
المستشارين : مصطفى قرطام ، جلال أنسي ، محمد أحمد حملي و هاشم قراعه .

(١٠٤)

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٠ القضائية :

دعوى « المصلحة » . نقض . احوال شخصية « لغير المسلمين » .

المصلحة التي يقرها القانون . شرط لقبول الخصومة أمام القضاء . المقصود بالمصلحة .
المطلق ليس له مصلحة في طلب بطلان عقد زواج مطلقته بآخر .

المقرر في قضاء محكمة النقض أن شرط قبول الخصومة أمام القضاء
قيام نزاع بين أطرافها على الحق المدعى به مما وصفته المادة الثالثة من قانون
المرافعات بأنه المصلحة التي يقرها القانون ، ومفاد ذلك أن مجرد توافر مصلحة
للمدعى في الحصول على منفعة مادية أو أدبية لا يكفي لقبول دعواه مادامت
هذه المصلحة لا تستند إلى حق يحميه القانون . ولما كان البين من مدونات
الحكم المطعون فيه أن رابطة الزوجية التي قامت بين الطاعنة الأولى وبين
المطعون ضده قد انفصلت عراها بصحور حكم نهائي بتطليقها منه وبذلك
تتقضى العلاقة التي كانت قائمة بينهما ويعتبر كل منهما أجنبيا عن الآخر
ولا يحق لأيهما التعرض للآخر في علاقاته الزوجية المستقبلية، ومن ثم لا تكون
للمطعون ضده صفة في طلب ابطال زواج مطلقته المذكورة من الطاعن
الثاني ، ولا يغير من ذلك ارتباط هذا الزوج به بقراءة قريبه باعتباره ابن
اخت له - وهو ما تحرمه شريعة الأقباط الانجيليين - طالما أن هذه القرابة
لم تكسبه حق الولاية عليه التي لا يكون له بدونها شأن في طلب ابطال زواجه
أيا كانت أوجه البطلان المدعى بها، وإذا قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك برفض
الدفع بعلم قبول الدعوى لانتهاء صفة المطعون ضده في إقامتها ، فإنه يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى قلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٧٦ « أحوال شخصية نفس » أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد زواج الطاعنين ، وقال بياناً للدعوى أنه كان قد تزوج بالطاعنة الأولى بصحيح العقد ودخل بها وأنجب منها طفلتين وقد أقامت ضده دعوى حكم فيها بتطليقها منه ثم تزوجت بالطاعن الثانى وهو ابن شقيقته ولما كان الطاعنان ينتميان إلى طائفة الأقباط الانجيليين التى تحرم شريعتهم زواج الرجل بمن كانت زوجة لحاله ، وكان زواج الطاعنين بذلك محرماً وفيه مساس بحقوقه فقد أقام الدعوى بطلباته ، وفى ١٩٧٨/٥/٢٧ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ١٥٠ سنة ٤٩ ق « أحوال شخصية القاهرة » ودفعت الطاعنة الأولى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة . وفى ١٩٧٩/١٢/١٨ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد الزواج الذى تم بين الطاعنين ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى على أن للمطعون ضده كزوج سابق للطاعنة الأولى وشقيق والده الطاعن الثانى مصلحة أدبية فى فسخ زواجهما الذى قام على أنقاض زواجه بالطاعنة الأولى ، فى حين أنه ليس للمطعون ضده صفة فى طلب إبطال الزواج بعد أن انقضت صلته بالطاعنة الأولى ولم يعد له حق عليها بصور الحكم بتطليقها

منه - وإذا قضى المحكم المطعون فيه بقبول الدعوى رغم انتفاء صفة المطعون ضده في إقامتها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شرط قبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق المدعى به مما وصفته المادة الثالثة من قانون المرافعات بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ، ومفاد ذلك أن مجرد توافر مصلحة المدعى في الحصول على منفعة مادية أو أدبية لا يكفي لقبول دعواه مادامت هذه مصلحة لا تستند إلى حق له بحميه القانون ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن رابطة الزوجية التي قامت بين الطاعنة الأولى وبين المطعون ضده قد انقضت عراها بصدور حكم نهائي بتطليقها منه وبذلك تنقضي العلاقة التي كانت قائمة بينهما ويصير كل منهما اجنبياً عن الآخر ولا يحق لأيهما التعرض للآخر في علاقاته الزوجية المستقبلية ، ومن ثم لا تكون للمطعون ضده صفة في طلب ابطال زواج مطلقته المذكورة من الطاعن الثاني ، ولا يغير من ذلك ارتباط هذا الزوج به بقرابة قرينة باعتباره ابن اخت له طالما أن هذه القرابة لم تكسبه حق الولاية عليه التي لا يكون له بدوتها شأن في طلب ابطال زواجه أيا كانت أوجه البطلان المدعى بها ، وإذا قضى المحكم المطعون فيه رغم ذلك برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المطعون ضده في إقامتها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

ولما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه ولما تقدم ، يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد العزيز الجندي ، مصطفى قرطام ، جلال الدين أنسي و هاشم قراحة .

(١٠٥)

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٩ القضائية :

نقض « اجراءات رفع الطعن » . احوال شخصية « الطعن بالنقض »
. بطلان .

الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض .
مادتان ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات . رفع الطعن بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم
المطعون فيه وورودها إلى قلم كتاب محكمة النقض بعد الميعاد . أثره . بطلان الطعن .

— جرى قضاء محكمة النقض أن الطعن بطريق النقض في الأحكام
الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يتم وفق الإجراءات المقررة في
المادتين ٨٨١، ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، وكان مقتضى
أولاهما وجوب رفع الطعن بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد، فإن
الطاعنة وإذ لم تلتزم هذا الإجراء وقامت بإبداع صحيفة الطعن في قلم كتاب
المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه، فإن الطعن يقع باطلا، لا يغير من ذلك أن
تكون الصحيفة قد اشتملت على البيانات الواجب توافرها في التقرير ووردت
بالفعل إلى قلم كتاب محكمة النقض طالما أن ورودها جاء لاحقا لانقضاء ميعاد
الطعن فلا تتحقق به الغاية من الإجراء .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة، وبعد المداولة قانوناً .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومسائل الأوراق —

تتصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٧ كلى أحوال شخصية أسوان بطلب الحكم بإثبات وفاة المرحوم حامد محمد حسين وانحصار إرثه الشرعى فيها باعتبارها زوجته الوحيدة ولها ثمن تركته فرضاً وفي أولاده المطعون ضدهم عدا الأولى ولهم الباقي تعصياً للذكر مثل الانثيين ، وطلبت المطعون ضدها الأولى الحكم باستحقاقها والطاعنة ثمن التركة فرضاً باعتبارهما زوجتي لمورث وبتاريخ ١٩٧٨ / ٦ / ٢٦ حكمت المحكمة للطاعنة بطلباتها ، استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ لسنة ٥٣ ق أسبوط « مأمورية أسوان » ، وبتاريخ ١٩٧٩ / ٣ / ٢٥ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإثبات وفاة المورث وانحصار إرثه الشرعى في زوجته الطاعنة والمطعون ضدها الأولى واستحقاقهما ثمن تركته فرضاً بالسوية بينهما وفي أولاده ولهم باقى تركته تعصياً للذكر منهم ضعف الأنثى ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بىطلان الطعن لرفعه على خلاف ما تقضى به المادة ٢/٨٨٢ من قانون المرافعات وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على هذا الدفع ، وحيث إنه لما كان الطعن بطريق النقض فى الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية يتم وعلى ما جرى به قضاء هذه محكمة - وفق الإجراءات المقررة فى المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، وكان مقتضى أولاهما وجوب رفع الطعن بتقرير فى قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد فإن الطاعنة إذ لم تلتزم هذا الاجراء وقامت بإيداع صحيفة الطعن فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يقع باطلاً، لا يغير من ذلك أن تكون الصحيفة قد اشتملت على البيانات الواجب توافرها فى التقرير ووردت بالفعل إلى قلم كتاب محكمة النقض طالما أن ورودها جاء لاحقاً لانقضاء ميعاد الطعن فلا تتحقق به الغاية من الإجراء ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بىطلان الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمدى الحول ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، دكتور منصور وجيه ، درويش عبد الحميد و على عمرو .

(١٠٦)

الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) شفعة • بيع •

الإذار الرسمى الذى يوجهه البائع أو المشتري إلى الشفيع . عدم اشتماله على البيانات الواردة
بالمادة ٩٤١ مدنى . اعتباره باطلا . أثر ذلك . عدم انفتاح المواعيد التى يتحتم على الشفيع
إبداء رغبته فى الأخذ بالشفعة خلالها .

(٢) نقض • شفعة • دفع •

التمسك بأن ملكية المطعون ضده العقار المشفوع به مة رزة وليست شائعة . دفاع بخالطه واقع .
عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - مفاد نص المادة ٩٤١ من القانون المدنى أن الإذار الرسمى الذى
يروجه البائع أو المشتري إلى الشفيع يجب أن يشتمل على بيان العقار الجائر
أخذه بالشفعة بياناً كافياً وكذا بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع
ولاسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه وإلا كان باطلاً ،
والهدف من هذا الإذار إعلام الشفيع بالبيع وأطرافه وشروطه لإتاحة الفرصة
له لإبداء رغبته فى الأخذ بالشفعة إن شاء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ
الإذار المشار إليه وإلا سقط حقه على ما نصت عليه المادة ٩٤٠ من ذات
القانون ، ولما كان البين من صورة الإذار الرسمى الموجه من الطاعنين والمعلن
فى ١٩٧٤/١٠/١ أنه خلا من بيان موطن البائعة وتضمن إنكار حق المطعون
ضده الأول المعلن إليه فى الأخذ بالشفعة ، فإنه لا يعد إذاراً بالمعنى المقصود
بالمادة ٩٤١ المشار إليها تنفتح به المواعيد التى يتحتم خلالها على الشفيع إبداء
رغبته فى الأخذ بالشفعة .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان سبب النعى ينطوي على دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يتمسكوا بأن ملكية المطعون ضده الأول للعقار المشفوع به ملكية مفرزة وليست شائعة كما لم يقدموا ما يدل على سبق تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وإذا كان هذا النعى ينطوي على دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٦٢٩ سنة ١٩٧٤ مدني جزئي أبواب على الطاعنين والمطعون ضدها الثاني بصحيفة أودعت قلم كتاب تلك المحكمة بتاريخ ١١/٥/١٩٧٤ قال فيها أنه علم بأن المطعون ضدها الثانية باعت إلى الطاعنين أرضاً زراعية مساحتها ١٢ قيراط و ١٦ سهم موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة بثمن مقداره ٤٣٠٥ جنيه ولأن الطاعن شريك على الشيوع ضمن القطعة التي تقع بها الأرض المبيعة كما أنه جار ملاصق لها من جهتين وأرضه تساوى ضعف ثمن الأرض المبيعة، فقد أعلن رغبته في أخذ العقار المبيع بالشفعة بإعلان المشتري بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٣ ولما لم يستجيبوا إلى طلبه فقد أقام دعواه سالفة الذكر بطلب الحكم بأحقية في أخذ العقار المبيع بالشفعة مقابل الثمن الذي أودعه خزينة المحكمة والتسليم. ومحكمة ابواب الجزئية قضت بجلسته ١٩٧٥/٣/٢٠ بعدم اختصاصها قيميا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة أسبوط الابتدائية، وقيدت الدعوى برقم

٩٥٦ سنة ١٩٧٥ مدني كلي أسيرط ، وقضت المحكمة الأخيرة بجمعة ١٩٧٦/٦/٣٠ بسقوط حق المطعون ضده الأول في أخذ العقار بالشفعة. استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٥ سنة ٥١ ق ومحكمة استئناف أسيرط قضت بجمعة ١٩٧٧/٤/٢٣ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده الأول في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره فيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على مبدئين ، ينعي الطاعنون بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع المبدئي منهم بسقوط حق المطعون ضده الأول في أخذ العقار المبيع بالشفعة لرفعه الدعوى بعد أكثر من ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة على منند من أن إعلان صحيفة دعوى الشفعة إلى كل من البائع والمشتري الحاصل في ١٣ / ١١ / ١٩٧٤ هو بمثابة إعلان رسمي بالرغبة في أخذ العقار المبيع بالشفعة ورتب على وذلك أن دعوى الشفعة تكون قد رفعت في الميعاد القانوني ، وقات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين اندرؤا المطعون ضده الأول في ١ / ١٠ / ١٩٧٤ رداً على إعلان الرغبة بالأخذ بالشفعة الموجه إليهم من المطعون ضده الأول والمعلن إليهم بتاريخ ٢٣ / ٩ / ١٩٧٤ بأن حقيقة ثمن الأرض المبيعة هو ٧٠٠ جنيه وأن ملكية طالب الشفعة مفرزة وليست على الشيوع كما يدعى ، وقد أودعت صحيفة دعوى الشفعة بتاريخ ٥ / ١١ / ١٩٧٤ ، أي بعد أكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الموجه من الطاعنين إلى المطعون ضده الأول ، بما كان لازمه عملاً بالمادة ٩٤٠ من القانون المدني سقوط الحق في الشفعة ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سليم ، ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ٩٤١ من القانون المدني أن الإنذار الرسمي الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى الشفيع يجب أن يشتمل على بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة بياناً كافياً وكذا بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه وإلا كان باطلاً ، وكان الهدف من هذا الإنذار إعلام الشفيع بالبيع وأطرافه وشروطه لإتاحه الفرصة له لإبداء رغبته في الأخذ بالشفعة إن شاء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار المشار إليه وإلا سقط حقه على ما نصت عليه المادة ٩٤٠ من ذات القانون ، وكان لا تأثير على محكمة الموضوع اغفال الرد على دفاع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح ، لما كان ذلك وكان البين من صورة الإنذار الرسمي الموجه من الطاعنين إلى الشفيع والمعلن في ١ / ١٠ / ١٩٧٤ أنه خلا من بيان موطن البائعة وتضمن إنكار حق المطعون ضده الأول المعلن إليه في الأخذ بالشفعة ، فإنه لا يعد إنذاراً بالمعنى المقصود بالمادة ٩٤١ المشار إليها تفتح به المواعيد التي يتحتم خلالها على الشفيع إبداء رغبته في الأخذ بالشفعة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط حق الشفيع في أخذ العقار المبيع بالشفعة تأسيساً على أنه أعلن رغبته في الأخذ بالشفعة في الميعاد برفع دعوى الشفعة رأساً على البائعة والمشتريين إذ لم يتم إنذاره من أيهم بوقوع البيع ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا تأثير عليه إذ أغفل نقل الإنذار المشار إليه والمعلن للمطعون ضده الأول في ١ / ١٠ / ١٩٧٤ لأنه لا ينتج أثراً بالنسبة لمواعيد وإجراءات دعوى الشفعة على ما سبق إيضاحه ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن المحكمة الاستئنافية لم تحقق ما جاء بإنذارهم للمطعون ضده الأول من أن ملكية الأخير للعقار المشفوع به مفرقة وفي وضع يده المدة الطويلة المكسبة للملكية وذلك استناداً إلى أن هناك قسمة مهايأة

استمرت أكثر من خمس عشرة سنة فأصبحت قسمة نهائية وهو أمر كان يتغير به وجه الحكم في الدعوى بما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور الذي يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان سبب النعى ينطوى على دفاع يخالطه واقع لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يتمسكوا بأن ملكية المطعون ضده الأول للعقار المشفوع به ملكية مفرزة وليست شائعة كما لم يقدموا ما يدل على سبق تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، وإذا كان هذا النعى ينطوى على دفاع يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : حافظ رفقى ، وعضوية السادة المستشارين : مصطفى صالح سليم ، محمد زغلول عبد الحميد ، د . منصور وجيه وعلى عمرو .

(١٠٧)

الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٧ القضائية :

ربيع . شيوع . ملكية .

وضع أحد الملاك على الشيوع يده على جزء مفرز من العقار الشائع . حق باقى الشركاء قبله .
اختلافه تبعاً لما إذا كان محل وضع اليد يوازى حصته أو يزيد عنها .

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المالك على الشيوع إذا وضع يده على جزء مفرز من العقار يوازى حصته الحق فى حماية وضع يده ، وليس من حق أحد الشركاء أن ينتزع منه هذا القدر بل كل ماله أن يطلب قسمة العقار أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتزاع بكافة الثمار التى تنتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع من حق الشركاء جميعاً بنسبة حصته كل منهم ، وللشريك على الشيوع أن يرجع بربع حصته على الشركاء الذين يضعون اليد على ما يزيد على حصتهم كل بقدر نصيبه فى هذه الزيادة .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧١١٠ سنة ١٩٧١ م لدى كلى المنصورة طالباً بالحكم بإلزام الطاعنة وآخرين متضامنين بتبلغ ٣٥٠ جنيهاً ، وقال شرحاً لها إنه بموجب عقدى بيع عرفيين مؤرخين ١٩٥٥ / ٦ / ٥ ،

۱۷ / ۱۱ / ۱۹۶۱ اشترى من سيد أحمد محمد سلام وجبر أحمد شريف
 « المشتري من البائع الأول » القدان المبين بصحيفة الدعوى وقضى بصحتها
 ونفاذها في الدعوى رقم ۷۰۶ سنة ۱۹۵۵ مدني كلي المنصورة وتأيد
 بالاستئناف رقم ۴۵۸ سنة ۱۴ قضائية، المنصورة وإن الطاعة وباقي المدعى عليهم
 يضعون اليد على هذا القدان بغير حق ولم يدفعوا له ريعه في المدة من ۱۹۵۸ حتى
 ۱۹۷۱ الزراعية ومقداره المبلغ المطالب به ، بتاريخ ۲۰ / ۱۱ / ۱۹۷۲
 حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء بالمنصورة للانتقال إلى الأرض موضوع
 النزاع وبحث ملكيتها وبيان واضح اليد عليها وتقدير ريعها، وقدم الخبير تقريره،
 وبتاريخ ۲۶ / ۱ / ۱۹۷۶ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون
 ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ۱۲۰ لسنة
 ۲۸ قضائية ، وبتاريخ ۵ / ۲ / ۱۹۷۷ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف
 بالنسبة للمستأنف عليها الأولى « الطاعة » وإلزامها بأن تؤدي للمستأنف « المطعون
 ضده » مبلغ ۴۰۴ ، ۳۶۲ جنبا، فطعت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض،
 وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم، وعرض الطعن على هذه
 المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .
 وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق
 والقصور في التسيب وفي بيان ذلك نقول إن الحكم قضى بإلزامها بأن تدفع
 للمطعون ضده ريع القدان موضوع النزاع تأسيساً على أن الثابت من تقدير
 الخبير المتدب في الدعوى أنها تضع اليد عليه دون سند من القانون ولذا
 تعتبر حائزة سيئة النية ومسئولة عن الثمار طبقاً للمادة ۹۷۹ من القانون
 المدني في حين أن الثابت من هذا التقرير أن القدان في وضع يدها منذ أكثر من
 عشرين سنة باعتبارها إحدى ورثة مورث البائع للمطعون ضده ، كما أنها
 شريكة على الشيوع في الأطنان التي بها هذا القدان وتملك حصتها فيها ملكية
 قامة ولها أن تستولي على ثمارها حتى تم القسمة بين الشركاء وإذا قضى
 الحكم المطعون فيه رغم ذلك بإلزامها بالبيع فإنه يكون قد خالف الثابت
 بالأوراق وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المالك على الشيوع إذا وضع يده على جزء مفرز من العقار يوازي حصته الحق في حماية وضع يده وليس من حق أحد الشركاء أن ينزع منه هذا القدر بل كل ماله أن يطلب قسمة العقار أو يرجع على واضع اليد بما يقابل الانتفاع وأن الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع من حق الشركاء جميعاً بنسبة حصة كل منهم ، وللشريك على الشيوع أن يرجع ببيع حصته على الشركاء الذين يضعون اليد على ما يزيد على حصتهم كل بقدر نصيبه في هذه الزيادة ، وكان من المقرر أن للشريك في المال الشائع أن يبيع حصته مفرزة إلا إن هذا التحديد لا يحتاج به باقي الشركاء إذ يظل موقوفاً على نتيجة القسمة ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الصورة المطابقة للأصل من تقرير الخبير في الدعوى - والمقدمة لهذه المحكمة - أنه جاء به أن المدعى (المطعون ضده) هو المالك للفدان موضوع النزاع بالمشاع في القطعة رقم واحد البالغ مساحتها ١٨ س ١٦ ط ٩ ف بحوض الريشة الغربية رقم واحد قسم ثانى بزمام ناحية دماس مركز ميت غمر بالحدود والمعالم المشهورة بصحيفة الدعوى رقم ٧٠١ سنة ١٩٥٥ كلى المنصورة وأنه في وضع يد المدعى عليها « الطاعنة » منذ أكثر من عشرين سنة باعتبارها إحدى ورثة محمد سيد أحمد سالم (مورث البائع للمدعى) إلى أنها باعتته بعقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٧١/٨/٧ إلى المرحوم عبد العزيز مجاهد فرج ومنذ هذا التاريخ وأرض النزاع في وضع يد المشتري وورثته من بعده حتى الآن ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد بمذوناته قوله : « أن الثابت من الحكم الاستثنائي رقم ٣٥٨ سنة ١٤ قضائية المنصورة أن ملكية البائع للمستأنف (المطعون ضده) مازالت شائعة في الاطيان التي انتهى فيها وقف المرحوم سيد أحمد سالم وأنه لم يخرج قسمتها بعد مما يستتبع أن تبقى تحت الحرامنة القانونية بمقتضى القانون رقم ٣٤٣ سنة ١٩٥٢ حتى تم قسمتها وإشهار قائمة إنهاء الوقف وتسليم كل مستحق نصيبه مفرزاً ، وعاد وأقام قضاءه بإلزام الطاعنة ببيع الفدان موضوع النزاع على سند من قوله « وقد أورد

التجبر في تقريره أن القندان المطالب بريء في وضع يد المستأنف عليها الأولى « الطاعة » دون سند من القانون فإنها تعتبر حائرة مبيته النية وتصبح مسئولة عن جميع الثمار طبقاً للمادة ٩٧٩ من القانون الملغى، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما حجبته عن تحقيق ما إذا كانت الطاعة تضع يدها على المال الشائع في حدود حصتها فيه أو ما يزيد عنها حتى يجوز لشريكها على الشيوع أن يرجع عليها بربع حصته بقليل نصيبه في هذه الزيادة مما يعيبه أيضاً بالقصور عما يوجب تقضيه لهذا السبب دون حاجه لبحث باقي أسباب الطعن وعلى هذا يكون مع النقض الاحالة.

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/ المستشار نائب رئيس المحكمة حسن السباطي ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد صبري أسعد ، سعد حسين بدر ، علي عبد الفتاح و محمد مختار منصور .

(١٠٨)

الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) شيوع « إدارة المال الشائع » . وكالة .

المال الشائع . إدارته من أحد الشركاء دون اعتراض الباقيين . اعتباره وكيلا عنهم .
مادة ٨٢٨ / ٣ مدني .

(٢) ملكية « اكتساب الملكية بالتقادم » . تقادم « تقادم مكسب » .

اكتساب الملكية بالتقادم . علم كفاية تغيير نية الحائز في وضع يده . وجوب اقتران ذلك
بفعل إيجابي ظاهر يجابه حق المالك . م ٩٧٢ - ٢ مدني .

(٣) حكم « تسبيب الحكم » . تقادم « تقادم مكسب » . حيازة .

الحكم المثبت لتملك بالتقادم . إغفاله التعرض لشروط وضع اليد والوقائع المؤدية إلى توافرها .
خطأ وقصور .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، وعملا بنص المادة ٨٢٨/٣
من القانون المدني ، أنه إذا تولى أحد الشركاء المشتاعين إدارة المال الشائع دون
اعتراض من الباقيين عد وكيلا عنهم .

٢ - لا يكفي في تغيير الجائز صفة وضع يده لإكتساب الملكية بالتقادم -
مجرد تغيير نيته بل يجب أن يقترن تغيير نيته بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق
المالك بالإنكار الساطع والمعارضه العلنية ويبدل دلالة جازمة على اعتزاه إنكار الملكية
على صاحبها واستثارة بها دونه عملا بنص المادة ٩٧٢/٢ من القانون المدني ؛

٣ - على الحكم المثبت للتملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد
وهي أن يكون مقرونا بنية التملك ومستمرأ وهادئاً وظاهرأ ، وبين بما فيه
الكفاية الوقائع التي تؤدي إلى توافرها بحيث يبين منه أنه تمحراها وتحقق من

وجودها ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بما فيه الكفاية الوقائع التي أدت إلى توافر شروط وضع اليد المثبت للملك بالتقادم ، وهي نية التملك والاستمرار والهدوء والظهور ، بحيث يبين منه أنه تحررها وتحقق من وجودها ، أو يعرض لدفاع الطاعنين القائم على أن مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول كان يضع اليد ابتداء على العين موضوع النزاع لإدارتها بالنيابة عن باقي الملاك أو يبين أن هذا المورث قد جابه شركاء مجابهة ظاهرة وصرحة بصفه فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه يتكرر عليهم ملكيتهم ويقصد إلى الاستئثار بها من دونهم ، وكان الحكم الابتدائي قد خلا من شيء من ذلك ، فإنه فضلا عن قصوره يكون قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، بعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنة الأولى اقامت الدعوى رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٣ مدني كلي شمال القاهرة ضد الطاعنين الثاني والثالث ومورثة الطاعنين الرابع والخامس طالبة الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٥ / ١١ / ١٩٧٢ المتضمن بيعهم لها قطعة الأرض الميئنة المساحة والحدود والمعالم بهذا العقد وبصحيفة الدعوى — تدخل المطعون عليهم الأول والثاني والثالثة عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر طالبن رفض الدعوى وتثبيت ملكيتهم لتلك المساحة على أساس تملك مورثهم المرحوم لها بوضع يده عليها المدة الطويلة منذ ٤ / ٣ / ١٩٤٩ تاريخ شرائه لها من الطاعن الثاني بعقد ابتدائي ووضع يد البائع له عليها من ٥ / ٤ / ١٩٤٧ تاريخ عقد القسمة الذي اختص فيه بهذه المساحة طعن الطاعنون الثاني والثالثة ومورثة الطاعنين الرابع والخامس على عقد البيع المؤرخ ٤ / ٣ / ١٩٤٩ بالتزوير . بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٧٣ حكمت محكمة أول درجة بقبول تدخل المطعون عليهم من الأول إلى الثالث ويندب خبير لبحث أصل الملكية ثم عادت نقضت في ١٩ / ٢ / ١٩٧٥

بعدم قبول الادعاء بتزوير العقد المؤرخ ١٩٤٩ / ٣ / ٤ وبرفض دعوى الطاعة الأولى وبشيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأول - المتدخلين - للأرض موضوع النزاع . استأنفت الطاعة الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٠٠ لسنة ٩٢ ق القاهرة ، واستأنفه باقى الطاعنين بالاستئناف رقم ١٢٦٤ لسنة ٩٢ ق القاهرة وكان، المطعون عليه الأخير قد أقام الدعوى رقم الدعوى رقم ١٣٩٢ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى شمال القاهرة، ضد المطعون عليهم الثلاثة الأول - المتدخلين فى الدعوى السابقة طالبا - الحكم له بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٧٢ / ١٢ / ٢٦ المتضمن بيعهم له ذات المساحة ، تدخلت فيها الطاعة الأولى ، وبتاريخ ١٩٧٥ / ٣ / ٢٦ قضت محكمة أول درجة بإلحاق محضر الصلح المؤرخ ١٩٧٥ / ٣ / ٢٤ المحرر بين طرفى الدعوى الاصلين بمحضر الجلسة واثبات محتواه وجعله فى قوة السند التنفيذى . استأنفت الطاعة الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٥٢ لسنة ٩٢ ق ، ضمت محكمة الاستئناف الاستئناف رقمى ١٣٦٤ ، ١٧٥٢ لسنة ٩٢ ق إلى الاستئناف رقم ١٣٠٠ لسنة ٩٢ ق للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد . وبتاريخ ١٩٧٧ / ١ / ١٢ قضت بعدم جواز الاستئناف رقم ١٧٥٢ لسنة ٩٢ ق وبقبول الاستئناف رقمى ١٣٠٠ ، ١٣٦٤ لسنة ٩٢ ق شكلا وبقبول مذكرة شواهد التزوير شكلا وقبل الفصل فى موضوع الادعاء به بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد أن استمعت إلى أقوال الشهود قضت بتاريخ ١٩٧٩ / ٦ / ٢٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الرابع وبنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت له جلسة وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الرابع أن محاميه لم يقدم سند وكالته عنه .

وحيث إن هذا الدافع صحيح ذلك أنه لما كان البين من الأوراق أن الاستاذ المقرر بهذا الطعن لم يقدم التوكيل الصادر له من الطاعن الرابع حتى حجز الطعن للحكم . فإن الطعن بالنسبة لهذا الطاعن يكون غير مقبول للتقرير به من غير ذى صفة ويتعين لذلك ، الحكم بعدم قبوله بالنسبة إليه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقى الطاعنين .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون بالأسباب الثانى والثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيانها يقولون إن المرحوم يوسف محمد علام كان يضع اليد على قطعة الأرض موضوع النزاع ، من بعد وفاة والده المورث الأصلى باعتباره أكبر إخوته لإدارتها لحساب جميع الشركاء المالكين لها على الشيوع فحيازته لها وورثته من بعده كانت حيازة عارضة لا تؤدى إلى كسب الملكية بالتقادم مهما طال بها الزمن لأن أياً منهم لا يستطيع أن يغير بنفسه سبب حيازته ولا الأصل الذى قامت عليه ، وإذ قضى الحكم بتثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأول للأرض بالتقادم رغم أن وضع يدهم عليها عارضاً يشوبه الغموض واللبس فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك لأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة وعملاً بنص المادة ٣/٨٢٨ من القانون المدنى أنه إذا تولى أحد الشركاء المشتاعين إدارة المال الشائع دون اعتراض من الباقين عد وكيلاً عنهم ، وأنه لا يكتفى فى تغيير الخاتر صفة وضع يده مجرد تغيير نيته ، بل يجب أن يقترن تغيير النية بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالانكار الساطع والمعارضة العلنية ويدل دلالة جازمة على اعتزاه انكار الملكية على صاحبها واستثارة بها دونه عملاً بنص المادة ٢/٩٧٢ من القانون المدنى . ويتعين حينئذ على الحكم المثبت للتملك بالتقادم أن يعرض لشروط وضع اليد وهى أن يكون مقروناً بنية التملك ومستمراً وهاذاً وظاهراً ويبين بما فيه الكفاية الوقائع التى تؤدى إلى توافرها بحيث تبين منه أنه تمحراها وتحقق من وجودها ، وإذا كان المسلم

من طرفي الطعن أن الأرض موضوع النزاع تدخل ضمن تركه مورثهما الأصلي المرحوم محمد يوسف علام، وأن المطعون عليهم من الأول إلى الثالثة ادعوا ملكيتهم لها بالتقادم منذ ١٩٤٩/٣/٤ تاريخ شراء مورثهم هذا للأرض من أخيه الطاعن الثاني الذي وضع يده عليها من هذا التاريخ وهم من بعده، وكان الطاعنون الثاني والثالث والرابع قد أقاموا دفاعهم على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومحاضر أعمال الخبر المقدمة صورتها الرسمية ضمن مستنداتهم في هذا الطعن، على أن المرحوم يوسف محمد يوسف علام كان يدير أرضهم الموروثة ومن ضمنها القطعة موضوع النزاع - وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءً بتأييد الحكم المستأنف فيها قضى به من تثبيت ملكية المطعون عليهم الثلاثة الأول على ما أورده في أسبابه من أن «الثابت من أقوال شاهدهم التي تطعن إليها المحكمة أن مورثهم كان يضع اليد على أرض النزاع منذ سنة ١٩٥٦ ومن بعده ورثته ويؤيدها في ذلك ما جاء بتقرير الخبر المتدب في الدعوى من أنه انتقل إلى الأطيان محل التداعي وعابنها على الطبيعة واستمع إلى الشهود وانتهى في تقريره إلى النتيجة الآتية أن المالك الأصلي للأطيان موضوع النزاع هو المرحوم محمد يوسف علام وقد آلت إليه من بعده إلى ورثته ثم اختص بها المرحوم يوسف محمد يوسف علام وأخوه عبد الفتاح - الطاعن الثاني - بموجب محضر قسمة مؤرخ ١٩٤٧/٤/٥ ثم تنازل عبد الفتاح عن نصيبه إلى أخيه يوسف الذي آلت إليه الأرض جميعها منذ عقد البيع والاتفاق المؤرخ ١٩٤٩/٣/٤ ووضع اليد على هذه الأطيان حتى تاريخ وفاته، ومن بعده وضع اليد ورثته وحيث أنه بالبناء على ما تقدم ولما بني عليه الحكم المستأنف من أسباب لا تتعارض مع هذه الأسباب يتعين تأييد الحكم المستأنف دون أن يبين بما فيه الكفاية الوقائع التي أدت إلى توافر شروط وضع اليد المثبت للتملك بالتقادم وهي نية التملك والاستمرار والهدوء والظهور، بحيث يبين منه أنه تحررها وتحقق من وجودها أو يعرض لدفاع الطاعنين القائم على أن مورث المطعون عليهم الثلاثة الأول كان يضع اليد ابتداء على العين موضوع النزاع

لإدارتها بالنيابة عن باقي الملاك أو يبين أن هذا المورد قد جابه شركاءه مجابهة ظاهرة وصروحة بصفة فعلية أو بصفة قضائية أو غير قضائية تدل دلالة جازمة على أنه ينكر ملكيتهم ويقصد إلى الاستئثار بها من دونهم ، وكان الحكم الابتدائي قد خلا من شيء من ذلك ، فإنه فضلا عن قصوره يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ويتعين مع النقض والإحالة .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد كمال عباس ، وفي عضوية السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هاشم ، محمود حسن رمضان ، صبحي رزق داود و محمد علي هاشم .

(١٠٩)

الطن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ القضائية :

محكمة الموضوع . اثبات . تزوير « المحررات العرفية » . حكم « تسبيب
الحكم » . ايجار « ايجار اماكن » .

لمحكمة الموضوع أن تقضى برد وبطلان أى محرر ولولم يدع أمامها بتزويره . مادة ٥٨ .
إثبات . وجوب إقامة قضاها على أسباب مؤدية لما خلصت إليه . مثال لاستدلال فاسد فى شأن
عقد إيجار اماكن .

إنه وإن كان لمحكمة الموضوع عملاً بحكم المادة ٥٨ من قانون الإثبات
رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المبينة بهذا
القانون أن تحكم برد أى محرر وبطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من
ظروف الدعوى أنه مزور سراء أجرت فى ذلك تحقيقاً أم لم تجره ، إلا أنه يجب
لصحة حكمها أن تكون الأسباب التى بنته المحكمة عليها مؤدية إلى ما قضت
به ، وكان مفاد نص المادة ١٤ من قانون الإثبات أن حجية الورقة العرفية
إنما تعتمد من شهادة الامضاء الموقع به عليها ، وهى بهذه المثابة تعتبر حجة
بما ورد فيها حتى يثبت صدورها منه ، وكان ما استند إليه الحكم فى قضائه
لا يودى إلى النتيجة التى انتهى إليها ذلك أنه لما كانت العبارة التى أضيفت
بها مش العقد تحمل توقيعاً منسوباً للمؤجر وهى بهذه المثابة تعتبر حجة بما
ورد فيها حتى يثبت عدم صدورها منه ، وكان عدم ورود تلك العبارة بنسخة
العقد التى بيد المؤجر وتحديدتها بنخط وجد مغايراً لما حرره العقد لا يمكن
أن يستخلص منه تزويرها وعدم صدورها منه ، فإن الحكم إذ قضى رغم ذلك
برد وبطلان عقد الإيجار ورتب على ذلك قضاؤه بالإخلاء يكون مشوباً
بالفساد فى الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى الابتدائية رقم ٤٣٢٤ / ١٩٧٨ شمال القاهرة على الطاعنين والمطعون ضده الثانى بطلب الحكم بإخلائهم من الشقة الميمنة بصحيفة الدعوى وقالت بياناً لدعواها ، أنه بموجب عقد مؤرخ ٢٠ / ٤ / ١٩٦٥ استأجر الطاعن الأول الشقة آتفة الذكر بالعقار حراسها لاستعمالها سكناً خاصاً ، وإذا خالف شروط العقد بأن أجر غرفة منها إلى الطاعن الثانى كما غير استعمالها إلى مكتب ومخزن فقد أقامت دعواها ، فى ٢٧ / ٣ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بإخلاء الشقة ، استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٧٦ / ٩٦ قضائية ، وفى ٢٤ / ١ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ ٢٠ / ٤ / ١٩٦٥ المقدم من الطاعنين وبتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها نقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم قضى برد وبطلان عقد الإيجار المؤرخ ٢٠ / ٤ / ١٩٦٥ المقدم منهما تأسيساً على مغايرة الخط والخبر المحرر به العبارة المضافة به والمتضمنة تغيير الاستعمال للغرض التجارى عما حرر به عقد الإيجار دون إجراء المقارنة بين التوقيعات الواردة بالعبارة المذكورة وتلك الواردة بعقد الإيجار لدى المطعون ضدها وكلاهما توقيع وكيل

المالكة الذي تورى التأجير والتوقيع على عقد الإيجار المشار إليه ، وإذا كان التصريح بالتغيير في استعمال العين المؤجرة للأغراض التجارية قد صدر من وكيل المالكة وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببرد وبطلان عقد الإيجار ورتب على ذلك قضاءه بالإخلاء دون الإشارة إلى مدى صحة توقيع المذيل به العقد والتصريح سالف الذكر مخالفاً لما تقضى به المادة الثامنة من قانون المرافعات فإنه يكون قد خالف القانون وعابه الفساد في الاستدلال .

وحيث أن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه وإن كان لمحكمة الموضوع - عملاً بحكم المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - ولولم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المبينة بهذا القانون - أن تحكم ببرد أي محرر وبطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور ، سواء أجرت في ذلك تحقيقاً أم لم تجر ، إلا أنه يجب لصحة حكمها أن تكون الأسباب التي بنته المحكمة عليها مؤدية إلى ما قضت به ، وكان مفاد نص المادة الرابعة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات أن حجية الورقة العرفية إنما تستمد من شهادة الامضاء الموقع به عليها وهي هذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها حتى يثبت عدم صدور هامنه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضاؤه ببرد وبطلان العقد المؤرخ ١٩٦٥/٤/٢٠ في قوله « أنه يتضح للعين المجردة أن هذا العقد محرر بخط مغاير تماماً للخط الذي حرر به عقد الإيجار الذي تتمسك به المؤجرة ، كما وأن الحبر الذي حرر به تاريخ هذا العقد مغاير للحبر الذي كتبت به هذه الإضافة الأمر الذي يدل بوضوح على أن هذه الإضافة قد أضيفت إلى عقد الإيجار لكي يستفيد المستأجران من حكم المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولو كانت هذه الإضافة صحيحة لوردت أيضاً في عقد الإيجار الذي تتمسك به المؤجرة ولذلك تحكم المحكمة ببرد وبطلان عقد الإيجار عملاً بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، فإن هذا الذي اعتمد عليه الحكم لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وذلك أنه لما كانت العبارة التي أضيفت بهامش العقد ، تحمل توقيعاً منسوباً للمؤجر ،

وهي بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها حتى يثبت عدم صحتها منه ، وكان عدم ورود تلك العبارة بنسخة العقد التي بيد المستأجر ، وتحريرها بخط وحرير مغايرين لما حرر به العقد ، لا يمكن أن يستخلص منه تزويرها وعدم صحتها منه ، فإن الحكم إذ قضى رغم ذلك برد وبطلان عقد الإيجار ورتب على ذلك قضاءه بالإخلاء يكون مشرباً بالفساد والاستدلال مما يتعين معه نقضه والإحالة .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد كمال عباس ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هاشم ، محمود حسن رمضان ، محمد علي هاشم و محمود شوق أحمد .

(١١٠)

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٠ القضائية :

١ - ايجار « ايجار الأماكن » . عقد « اثر العقد » . وكالة .

آثار العقد . قاصرة على طرفيه والخلف العام أو الخاص . المستأجر الأصل لا ينوب عن المقيمين معه في التعاقد على الإيجار . أثر ذلك . عدم جواز اعتبارهم مستأجرين أصليين .

٢ - ايجار « ايجار الأماكن » . محكمة الموضوع .

الإقامة مع المستأجر على سبيل الإيواء المبنى على التسامح . لا تعد مساكنة . أثر ذلك . تقدير القصد من الإقامة . من سلطة محكمة الموضوع .

١ - مؤدى نص المادة ١٥٢ مدني أن مبدأ نسبية العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع بما يقتضي أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائنين في الحدود التي بينها القانون فلا تنصرف الحقوق الناشئة عنه والإلتزامات المتولدة منه إلا إلى عاقيه ، ولئن كان لعقد إيجار الأماكن طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ولمن يترأى له أيواؤهم الذين لا ترتب في ذمتهم التزامات قبل المؤجر خلال فترة مشاركتهم المستأجر الأصلي في السكن ، ويبقى هذا الأخير هو الطرف الأصلي والرحيد في التعامل مع المؤجر ، ولا يسرغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النيابة الضمنية إنحرافاً عن المبادئ العامة في نسبية آثار العقد لأن هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطرافاً في عقد الإيجار ولا تربطهم بالمؤجربة علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت إقامتهم في بداية الإيجار أو بعده وإنما تمتعهم بالإقامة في العين كان قياماً من المستأجر بالتزامات وواجبات أدية ذات طابع خاص قابلة للتغيير

والتبديل متعلقة به ولا شأن لها بالمؤجر ، وكيفية استعمال المستأجر لمنفعة المسكن مسألة عارضة لا تبرر فكرة المجاز القانوني على أساس النيابة الضمنية .

٢ - المساكنة التي تنشأ حقاً للبقاء في العين للمتفعين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المشار إليهم في المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولئن كانت تستلزم أن تبدأ بإقامتهم بالعين مع المستأجرين منذ بدء الإيجار إلا أن كل إقامة بالعين منذ بدء الإيجار لا تعتبر بالضرورة مشاركة سكنية، إذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود سلطته الموضوعية من أقوال الشهود في الدعوى ولأسباب كافية لحمله أن الطاعن إنما كان يقيم بغرفة النزاع على سبيل الإيواء تقديراً لظروفه الخاصة فتكون إقامته مبنية على عمل من أعمال التسامح الذي لا يكسبه حقاً يعارض حق المستأجرة على عين النزاع ، وإن لم تكن مستمرة الإقامة فيها طيلة مدة الإيواء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى الابتدائية ١٩٧٧/٩٣٥ جنوب القاهرة إيجارات - على الطاعن طالبة الحكم بإخلائه من الغرفة التي يشغلها بالشقة الميمنة بصحيفة الدعوى وتسليمها ، وقالت بياناً لدعواها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٣/٤/١٩ استأجرت الشقة آتفة الذكر وأقامت بها ولما نقل شقيقها الطاعن من أسوان إلى القاهرة استضافته وأسرتة في إحدى غرف الشقة حين حصوله على مسكن مستقل له ، واذ رفض إخلاء الغرفة بعد أن أخطرتة بإنهائها استضافته فقد أقامت دعواها ، في ١٤/٣/١٩٧٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٣٧ سنة ٩٥ ق القاهرة ، وفي ٢٢/٥/ لسنة ١٩٧٩ أحالت

المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود حكمت بتاريخ ١٩٨٠/٣/٤ بإلغاء الحكم المستأنف وباخلاء الطاعن من عين النزاع ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعن بالسبب الأول والوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول : أن الحكم قضى بالإخلاء تأسيساً على أن إقامة الطاعن بعين النزاع كانت على سبيل الإيواء والاستضافة ، مستخلصاً ذلك من تحرير عقد الإيجار باسم المطعون ضدها وذلك دون بيانه تاريخ بدء هذه الإقامة بالرغم من أن الطاعن دفع بأنه أقام بالعين منذ بدء الإيجار حتى تاريخ رفع الدعوى بينما تركتها المطعون ضدها وأقامت بمسكن زوجها بما يعتبر معه مستأجراً أصلياً ، إذ من المقرر إن الشخص لا يستأجر المسكن لنفسه فحسب بل له ولأفراد أسرته الذين يعتبرون مستأجرين أصليين وإذا خالف الحكم هذا النظر واعتبر أن إقامة الطاعن كانت على سبيل الإيواء والاستضافة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ١٥٢ من القانون المدني على أنه « لا يرتب العقد التزاماً في ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقاً » . يدل على أن مبدأ نسبية العقد يهيمن على قوته الملزمة بالنسبة للأشخاص والموضوع بما يقتضي أن أثر العقد إنما يقتصر على طرفيه والخلف العام أو الخاص أو الدائنين في الحدود التي بينها القانون ، فلا تتصرف الحقوق الناشئة عنه والالتزامات المتولدة منه إلا إلى عاقلديه ، ولئن كان لعقد إيجار الأماكن طابع عائلي وجماعي لا يتعاقد فيه المستأجر ليسكن بمفرده بل ليعيش معه أفراد أسرته ولمن يتراعى له إيواءهم الذين لا تترتب في ذمتهم التزامات قبل المؤجرو خلال فترة مشاركتهم المستأجر الأصلي في السكن ، ويبقى هذا الأخير

هو الطرف الأصلي والوحيد في التعامل مع المؤجر ، ولا يسوغ القول بأن المقيمين مع المستأجر يعتبرون مستأجرين أصليين أخذاً بأحكام النيابة الضمنية انحرافاً عن المبادئ العامة في نسبية أثر العقد ، لأن هؤلاء ليسوا طبقاً للقانون أطرافاً في عقد الإيجار ولا تربطهم بالمؤجر أية علاقة تعاقدية مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت إقامتهم في بداية الإيجار أو بعده وإنما تمتعهم بالإقامة في العين كان قياماً من المستأجر بالتزامات وواجبات أدبية ذات طابع خاص قابلة للتغيير والتبديل متعلقة به وهو لا شأن لها بالمؤجر ، وكيفية استعمال المستأجر لمنفعة المسكن مسألة عارضة لا تبرر فكرة المجاز القانوني على أساس النيابة الضمنية ، هذا إلى أن المساكنة التي تنشئ حقاً للبقاء في العين للمتفعين بالعين المؤجرة من غير الأقارب المشار إليهم بالمادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ولئن كانت تستلزم أن تبدأ إقامتهم بالعين مع المستأجر منذ بدء الإيجار إلا أن كل إقامة بالعين منذ بدء الإيجار لا تعتبر بالضرورة مشاركة سكنية ، لما كان ذلك ، وكان الواقع في الدعوى أن عقد إيجار الشقة التي بها غرفة النزاع أبرم في ١٩ / ٤ / ١٩٦٣ بين المطعون ضدها والمالك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في حدود سلطة المحكمة الموضوعية من أقوال الشهود في الدعوى ولأسباب كافية لحمله أن الطاعن إنما كان يقيم بغرفة النزاع على سبيل الإيواء تقديراً لظروفة الخاصة ، فتكون إقامته مبنية على عمل من أعمال التسامح الذي لا يكسبه حقاً يعارض حق المستأجرة على عين النزاع ، وإن لم تكن مستمرة الإقامة فيها طيلة مدة الإيواء ، فلا يعيب الحكم إخفاله تاريخ بدء هذا الإيواء . . . ولا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ولا مشوباً بالقصور .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني للسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه أجاز للمطعون ضدها لكونها زوجة مسلمة أن تحتفظ بمسكن غير مسكن زوجها تحتاط به لنفسها عند انفصام عرى الزوجية مخالفاً بذلك نص المادة ٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تقضي بعدم جواز احتجاز الشخص لأكثر من مسكن في البلد الواحد ، دون مقتضى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، فذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب كافية تحمله ، لها أصلها في الأوراق ، الى نتيجة تتفق والتطبيق الصحيح للقانون على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، فإن تعييه فيما استطرد إليه لتأييد وجهة نظره ، يكون - على فرض صحته - غير مستج .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد كمال عباس ، وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم محمد هاشم ، صبحي رزق داود ، محمد علي هاشم و محمود شوق أحمد .

(١١١)

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٠ القضاية :

١ - حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضي . إيجار .

حجية الحكم المانعة من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها . مناطها . تقييم مباني منشأة تجارية
لا يعد مسألة كلية شاملة يندرج فيها حق إيجار الأرض المقامة عليها .

٢ - عقد . بطلان « البطلان النسبي » .

طلب بطلان العقد القابل لذلك . اقتضاه على من تقرر البطلان لمصلحته .

٣ - إيجار . محل الالتزام . حكم .

الأرض الفضاء . تأجير المؤجرة لها لا يفيد بأن الإيجار اللاحق ورد على غير محل .
إجراء المفاضلة بين المستأجرين . سبيله . مادة ٥٧٣ مدني .

١ - يشترط للقول بوحدة المسألة في الدعويين أن تكون أساسية
لاتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها
استقراراً مانعاً ، واذ كان الثابت من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى
أن موضوع الدعوى السابقة هو تعيين مصف للشركة لتحديد المركز المالي
لكل شريك ، وقضى فيها بتعيين المصنف ومهمته تقييم مباني الورشة فقط
التي تسلمها الطاعن دون الأرض المقامة عليها لتحديد نصيب المطعون ضدهم
الأربعة الأول ، وقد خلاص هذا الحكم - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون
فيه - إلى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيساً على أن الموضوع
في كل من الدعويين مختلف عن الآخر وأضاف الحكم المطعون فيه أن القضاء
السابق لم ينس عقد الإيجار ، لما كان ذلك وكان تقييم مباني المنشأة لا يعتبر
مسألة كلية شاملة يندرج فيها حق إيجار الأرض المقامة عليها ، وهو ما لم

يـكـن مـعـرـوضاً عـلى المـحـكـمة فـى دـعـوى التـصـفـية ، و بـالتـالـى لـم يـكـن مـحـل مـنازعة مـن الـحـصـوم فـإن النـعـى يـكـون عـلى غـير أـسـاس .

٢ - العـقـد القـابـل لـلإبـطـال بسـبـب نـقـص الأهـلية أو لـعـيب شـاب الإـرادة لـه و جـود قـانـونـى الـى أن يـتـقـرر بـطـلـانـه ، و لا يـسـتـطـيع أن يـطـلب إـبـطـاله سـوى مـن تـقـرر البـطـلان لمـصـلـحـته - ناقـص الأهـلية أو مـن شـاب إـرادة عـيب - لما كان ذلـك و كان المـطـعون ضـدـهم الأربـعة الأول - و هم لـيسـوا طـرفاً فـى عـقـد الإيجـار المـؤرخ ١٩٦٦/٢/١ - قـد طـلبـوا إـبـطـاله تأسـيساً عـلى أن إـرادة و زارة الأوقاف المؤجرة - قـد شـابها عـيب الغـش و التـدليس ، و اذ اسـتـجـاب الحـكم المـطـعون فـيه لـطـلبـائهم وقـضى بـالبـطـلان لـعـيب شـاب ارادة المؤجرة فإنه يـكـون قـد خـالف القانون .

٣ - مؤدى نص المـادة ١٣٣ مـن القانون المـدنى أنه يـكـنى لتـعـيـن مـحـل الـالـتـزام أن يـحـدد فـى عـقـد إيجـار العـين المؤجرة تحـديداً نـافـياً للـجـهالة ، و اذ كان الثابت أن عـقـد الإيجـار مـثار النزاع قـد حـدد العـين المؤجرة بأنها أرض فضاء تقع برقمى ، شارع فإن هذا العـقـد يـكـون صـحـيحاً و لا يـقـدح فـى ذلـك سـابـقة تـأجـير هـذه الأرض ، اذ أن المـادة ٥٧٣ مـن القانون المـدنى نـظـمت كـيفـية تـفـضـيل مـسـأجر عـلى مـسـأجر آخـر ، و هو ما يـخـرج عـن نـطاق هـذه الدـعـوى و اذ خـالف الحـكم المـطـعون فـيه هـذا النـظر وقـضى بـبـطـلان العـقـد مـوضـوع النزاع لوروده عـلى غـير مـحـل فإنه يـكـون قـد أخطأ فـى تطـبـيق القانون .

المحكمة

بـعد الاطلاع عـلى الأوراق و سـمـاع التـقـرير الذى تـلاه السيد المـسـتشار المـقـرر و المرافعة و بـعد المـداولة .

مـن حـيـث أن الوقائع - عـلى ما يـبـين مـن الحـكم المـطـعون فـيه و سـائـر أوراق الطعن - تـتـحـصـل فـى أن المـطـعون عـلـيـهم الأربـعة الأول أقاموا الدـعـوى رقم ٧٤٠

سنة ١٩٧٨ القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وباقي المطعون ضدهم طالبين الحكم ببطلان عقد الإيجار المؤرخ ١ / ٢ / ١٩٦٦ المبرم بين الطاعن ومحافظة القاهرة واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار، واحتياطياً الزام الطاعن في مواجهة المطعون ضده الأخير بأن يدفع لهم مبلغ ثلاثين ألف جنيه تعريضاً عن مخالفة ما اتفق عليه بعقد تصفية الشركة المؤرخ ٨ / ٢ / ١٩٦١ ، وقالوا شرحاً لذلك أن مورثهم المرحوم إمام علي ذكر الله ، استأجر من وزارة الأوقاف قطعتي الأرض القضاء رقمي ٣٢ و ٣٣ المبينة بالصحيفة ، وذلك من مايو سنة ١٩٣٨ ، وأقام على هذه الأرض ورشة أشغال معدنية . وفي سنة ١٩٤١ تكونت شركة بينه وبين الطاعن لاستغلال هذه الورشة مع بقاء عقد إيجار الأرض باسم المورث المذكور ، وتجدد هذا العقد في مارس سنة ١٩٥٤ ، وبتاريخ ٨ / ٢ / ١٩٦١ اتفق الشريكان كتابة على تصفية الشركة ، ونصا فيه على بقاء عقد إيجار الأرض باسم مستأجرها - المورث - حتى تم التصفية ورغم ذلك فإن الطاعن تقدم بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٧٢ إلى وزارة الأوقاف طالباً تغيير عقد إيجار الأرض باسمه فرفضت الوزارة طلبه ، فلجأ إلى محافظة القاهرة بصفتها نائبة عن وزارة الأوقاف بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢ زاعماً أن المستأجر الأصلي غير موجود وغير معروف له محل إقامة ، وأنه هو الذي يضع اليد على قطعتي الأرض المقام عليها الورشة وطالبا أن تحرر له عقد إيجار عنهما ، فاستجابت لطلبه ، وحررت له عقد إيجار مؤرخ ١ / ٢ / ١٩٦٦ ، ولأن هذا التعاقد قد شابته غش وتدليس إذ أخفى على المحافظة عقد التصفية وكذلك محل إقامة مورثهم ، فإنه يحق لهم طلب ابطاله . دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها في الاستئناف رقم ٣٧١ لسنة ٩٣ ق القاهرة ، وبعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لأن المدعين فيها ليسوا طرفاً في عقد الإيجار المطلوب ابطاله . وبتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة برفض الدفوع وابطال عقد الإيجار المؤرخ ١ / ٢ / ١٩٦٦ . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤١٢٢ لسنة ٩٦ ق القاهرة . وبتاريخ ٧ / ٢ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهم من الخامس إلى الثامن ، وأبدت الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

ومن حيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن المطعون ضدهم من الخامس إلى الثامن اختصموا في الدعوى أمام محكمة أول درجة ليصدر حكم في مواجهة الأخير ، واختصمهم الطاعن في الاستئناف طالبا إلغاء الحكم المستأنف والزامهم بالمصاريف ، ولم ينازع أى منهم في الخصومة ، ولم يقض له أو عليه بشئ .

ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المناط في توجية الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في اختصاصه بأن تكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ، ونازع أى منهما الآخر في طلباته ، وإذا كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى قد قضى على الطاعن فقط ببطالان عقد الانبعاث المؤرخ ١٩٦٦/٢/١ وألزمه المصاريف واقتصر الطاعن في الاستئناف على طلب إلغاء هذا القضاء ، واختصم المطعون ضدهم من الخامس إلى الثامن دون أن يوجه إليهم طلبات سوى الزامهم مع الطاعن بالمصاريف وكان موقفهم في الخصومة سلبياً ولم تصدر منهم منازعة أو يثبت لهم دفاع ولم نحكم لهم أو عليهم بشئ . فإن اختصاصهم في الطعن - بالنقض - يكون غير مقبول .

ومن حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية لباقي المطعون ضدهم .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الاستئناف رقم ٣٧١ / ٩٢ ق القاهرة الذى قطع بحقه في استلام مقر المنشأة والورشة ، ومن بين مقوماتها حق استئجار الأرض

المقامة عليها ، وهذا الحق يدخل في نطاق المسألة الكلية الشاملة التي حسمها الحكم السابق بعد أن تنازع فيها الطرفان ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الدفع تأسيساً على اختلاف الموضوع في كل من الدعويين وأن الحكم السابق لم يمس عقد انجار الأرض .

ومن حيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه يشترط لكي يحوز الحكم حجبة الشيء المقضى اتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، كما يشترط للقول بوحدة المسألة في الدعويين أن تكون أساسية لا تتغير وأن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها استقراراً مانعاً ، وإذا كان الثابت من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى أن موضوع الدعوى السابقة هو تعيين مصف للشركة لتحديد المركز المالي لكل شريك وقضى فيها بتعين المصفي ومهمته تقييم مبانى الورشة فقط التي تسلمها الطاعن دون الأرض المقام عليها لتحديد نصيب المطعون ضدهم الأربعة الأول ، وقد خلص هذا الحكم المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - إلى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى تأسيساً على أن الموضوع في كل من الدعويين مختلفاً عن الآخر وأضاف الحكم المطعون فيه أن القضاء السابق لم يمس عقد الانجار ، لما كان ذلك وكان تقييم مبانى المنشأة لا يعتبر مسألة كلية شاملة يندرج فيها حق انجار الأرض المقامة عليها ، وهو ما لم يكن معروضاً على المحكمة في دعوى التصفية وبالتالي لم يكن محل منازعة من الخصوم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن حكم محكمة الدرجة الأولى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد انتهى إلى إبطال العقد المؤرخ ١ / ٢ / ١٩٦٦ لعب في الإرادة وإضافة الحكم المطعون فيه أن العقد المذكور باطل بطلاناً مطلقاً لانه ورد على غير محل في حين أن صاحب الإرادة المعية وحده هو الذي له التمسك بإبطاله والمطعون ضدهم الأربعة الأول ليسوا طرفاً في العقد كما أنهم لم يطلبوا بطلان العقد بطلاناً مطلقاً ، فضلاً عن أن محل العقد موجود

وهو الأرض الفضاء ، ولا يغير من هذا أن تكون هذه الأرض محلاً لعقد إيجار آخر سابق .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن العقد القابل للإبطال بسبب نقص الأهلية أو لعب شاب الإرادة له وجرّد قانوني إلى أن يتقرر بطلانه ولا يستطيع أن يطلب إبطاله سوى من تقرر البطلان لمصلحته ، ناقص الأهلية أو من شاب إرادته عيب ، لما كان ذلك وكان المطعون ضدهم الأربعة الأول وهم ليسوا طرفاً في عقد الإيجار المؤرخ ١ / ٢ / ١٩٦٦ - قد طلبوا إبطاله تأسيساً على أن إرادة وزارة الأوقاف المؤجرة قد شابها عيب الغش والتدليس ، وإذ استجاب الحكم المطعون فيه لطلباتهم بالبطلان لعب شاب إرادة المؤجرة فإنه يكون قد خالف القانون ، وإذا كان ذلك وكان النص في المادة ١٣٣ من القانون المدني على أنه « إذا لم يكن محل الالتزام معيناً بذاته وجب أن يكون معيناً بنوعه ومقداره وإلا كان باطلاً » يدل على أنه يكفي لتحقيق ما تقضي به هذه المادة من تعيين محل الالتزام أن يحدد في عقد الإيجار العين المؤجرة تحديداً نافياً للجهالة ، وإذا كان الثابت أن عقد الإيجار مثار النزاع قد حدد العين المؤجرة بأنها أرض فضاء برقمي ٣٢ ، ٣٣ شارع السلطان حسين قسم الخليفة فإن هذا العقد يكون صحيحاً ، ولا يقدح في ذلك سابقة تأجير هذه الأرض ، إذ أن المادة ٥٧٣ من القانون المدني نظمت كيفية تفضيل مستأجر على مستأجر آخر ، وهو ما يخرج عن نطاق هذه الدعوى وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى ببطلان العقد موضوع النزاع بطلاناً مطلقاً لوروده على غير محل فإنه يكون كذلك قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الطلب الأصلي وإحالة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لتفصل في الطلب الاحتياطي عملاً بالنص المادة ٢٣٤ من قانون المرافعات .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، فهمي عوض مسعد ، محمد محمود راسم ومحمود مصطفى سالم .

(١١٢)

الطن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) استئناف « صحيفة الاستئناف » بطلان . محاماه .

(١) خلو أصل صحيفة الاستئناف المعلقة من توقيع محام . لا بطلان طالما أنه وقع على صورتها
المودعة قلم الكتاب . قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

(٢ - ٤) اعلان . « بيانات الاعلان » بطلان .

(٢) عدم وضوح اسم المحضر أو توقيعه بورقة الاعلان . لا بطلان طالما أن المعلن إليه
لم يدع أن من قام بإجراء الاعلان من غير المحضرين .

(٣) إغفال المحضر لإثبات ساعة الاعلان . لا بطلان طالما أن المعلن إليه لم يدع حصوله في
ساعة لا يجوز فيها إجراءه فيها .

(٤) عدم بيان المحضر اسم وصفة من سلمت إليه صورة الاعلان من رجال الإدارة .
لا بطلان .

(٥) استئناف . تعويض . حكم . « حجية الحكم » . نقض « نطاق الطعن »

(٥) استئناف المحكوم له وحده لحكم الصادر بالتعويض طالبا زيادته . أثره . اكتساب الحكم
الابتدائي حجية الشيء المقضي فيه في شأن ثبوت المسؤولية قبل المحكوم عليه . عدم قبول
منازعة أمام محكمة النقض في هذا الخصوص . نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة المطروحة
في الاستئناف .

(٦) تعويض . عمل . محكمة الموضوع . نقض .

تقدير محكمة الموضوع للتعويض عن فسخ عقد العمل . النفي في هذا الخصوص جدل موضوعي
لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .^٤

١ - إذ كان قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ قد نص في الفقرة الثانية
من المادة ٨٧ منه على أنه « كما لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أو تقديم
صحف الدعاوى أمام محكمة القضاء الإداري إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين

المعتمدين أمامها «وكان المشرع قد قصد من ذلك رعاية اتصال العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت ، ذلك أن إشراف المحامي على تحرير صحف الاستئناف والدعوى من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيراً ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية بما يعرّد بالضرر على ذوى الشأن ولما كان الاستئناف طبقاً لنص المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى وكانت الفقرة الأولى من المبادء ٦٥ الواردة في الباب الثاني الخاص برفع الدعوى قد أوجبت على المدعى أن يقدم لقلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة دعواه صورة منها بقدر عدد المدعى عليهم وصورة لقلم الكتاب فإن توقيع المحامي على أصل صحيفة الاستئناف أو صورتها المقدمة لقلم الكتاب يتحقق به الغرض الذي قصد إليه المشرع من وضع الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون المحاماة سالف الذكر ، لما كان ذلك وكان ملف الدعوى أمام محكمة الاستئناف - الذي أمرت المحكمة بضمه إلى ملف الطعن - يحتوى على أصل صحيفة الاستئناف المعلنة للمستأنف عليه - الطاعن - في ١٩٧٣/٧/٨ كما يحتوى على صورة مطابقة لها يوجد على هامشها توقيع المحامي المستأنف - المطعون ضده - ومن ثم فإن خلو أصل الصحيفة المعلنة من توقيع المحامي يكون ولا أثر له طالما تحققت الغاية من الإجراء بالتوقيع على صورة الصحيفة المودعة بالملف ويكون النعي بالبطلان لهذا السبب لا أساس له من القانون .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى أثبت المحضر في أصل ورقة الإعلان وصورتها اسمه ووقع عليها بإمضائه فإنه يتحقق بذلك ما قصدت إليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من وجوب اشتغال ورقة الاعلان على اسم المحضر ولا ينال من ذلك أن يكون خطه غير واضح وضحاً كافياً في خصرص ذكر اسمه ولا أن يكون توقيع كذا ما دام أن الطاعن لم يدع أن من قام

باجراء الإعلان من غير المحضرين وإذ يبين من مطالعة أصل صحيفة الاستئناف أن المحضر أثبت به اسمه ووقع عليه بإمضائه فإن النعي في هذا الخصوص يكون ولا سند له .

٣ - لا يجدى الطاعن التحدى بعدم ذكر المحضر ساعة تمام الإعلان في الورقة طالما أنه لم يدع حصوله في ساعة لا يجوز اجراؤه فيها .

٤ - لا ينال من صحة الإعلان عدم بيان اسم وصفة من سلمت إليه صورة الإعلان من رجال الإدارة لأن المشرع قد دل بما نوه عنه في المادة ١١ من قانون المرافعات من الاكتفاء بإخبار المعلن إليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة، على أنه يعتمد في صحة الإعلان في هذه الحالة بوصوله لجهة الإدارة دون ما نظر إلى اسم مستلم صورته أو صفته من رجال الإدارة .

٥ - أياً ما كان وجه الرأى فيما يشره الطاعن من عدم استحقاق المطعون ضده للتعويض قبله فإن الحكم الابتدائى الذى قضى بالزام الطاعن بتعويض قدره مائتى جنيه هو حكم نهائى فى هذا الخصوص بالنسبة له إذ لم يستأنفه سوى المطعون ضده طالبا زيادة التعويض ، وهو ما كان مطروحاً على محكمة الاستئناف مع غيره من طلبات المستأنف - المطعون ضده ومن ثم يكون الحكم قد حاز حجية الشئ المقضى فيه فى شأن ثبوت أركان المسئولية قبل الطاعن يمتنع معه عليه أن يعود إلى التمسك بعدم أحقية المطعون ضده للتعويض الذى فصل فيه الحكم الابتدائى وأصبح حجة على الطاعن فى هذا الخصوص لعدم استئنافه من جانبه ، لما كان ذلك وكان نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة التى كانت مطروحة على محكمة الاستئناف ، فإن النعي فى هذا الشأن يكون قد انصب على الحكم الابتدائى ولا يصادف محلاً فى قضاء الحكم المطعون فيه ومن ثم فهو غير مقبول .

٦ - إذا كان تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة فى تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع وكانت الأسباب التى أوردتها

المحكمة في هذا الصدد كافية لحمل قضائها ، فإن ما ينعاه الطاعن في شأن تقدير التعويض لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر أوراق الطعن — في أن المطعون ضده أقام على الطاعن والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الدعوى رقم ٦٨٠ لسنة ١٩٧١ عمال كلي شمال القاهرة ، وطلب الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ٢٠٨٥,٠٨٥ جنيه — وبإلزامه متضامنا مع الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن يدفع له مبلغ ألف جنيه ، وذكر شرحاً لدعواه أنه التحق بالعمل لدى الطاعن في أول يناير سنة ١٩٦٦ بأجر أسبوعي قدره ٣,٥٠٠ ج وبتاريخ ١٩٦٨/٩/١١ أصيب أثناء العمل وبسببه ثم عاد لمباشرة عمله بعد خروجه من المستشفى ، وبتاريخ ١٩٦٩/٨/٦ فصل من العمل دون مبرر ، ولذلك فهو يستحق قبل الطاعن مبلغ ١٦٥ , ١٥ ج بدل مهلة انذار ومبلغ ٩٢١ , ١٣ ج مقابل الأجازة السنوية والأعياد في السنة السابقة ومبلغ ٥٦ ج قيمة أجر علاجه بالمستشفى ، ومبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضاً له عن الفصل التعسفي ، وأنه يستحق أيضاً قبل الطاعن والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية متضامنين مبلغ ١٠٠٠ جنيه تعويضاً عن إصابة العمل . وبتاريخ ١٩٧١/٩/٥ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضده عناصرها ، وبعد أن استمعت إلى شهوده قضت بتاريخ ١٩٧٢/٩/٤ بطلب خبير مصلحة الطب الشرعي لمباشرة المأمورية الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٧ بإلزام الطاعن بأن يؤدي

للمطعون ضده مبلغ ٥٠٠ و ٢١٤ جنيهاً وبإلزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن تؤدي له مبلغ ٤٠٠ ، ٨٦ ج ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد الاستئناف برقم ٤٩٣٣ لسنة ٩٠ وقد تخلف الطاعن عن الحضور ثم قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٩ بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١٤,٥٠٠ جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسته ١٩٨٠/١٢/٢٨ وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول من أسباب الطعن بطلان الحكم المطعون فيه ومخالفته للقانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إن صحيفة الاستئناف جاءت خلواً من توقيع محام عليها ، كما خلت من بيان اسم المحضر وساعة الإعلان وكذا اسم وصفة من سلمت إليه الصورة رغم أن الإعلان تم في جهة الإدارة ، كما أن المحضر لم يثبت قيامه بإخطار المعلن إليه بكتاب مسجل يخبره فيه بمن سلمت إليه صورة الإعلان ، ولما كان إعلان الصحيفة قد جاء باطلاً على هذا النحو ، فإنه يترتب عليه اعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانها على الوجه القانوني خلال الثلاثة أشهر ، ويترتب عليه أيضاً بطلان الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته ، ذلك أنه لما كان قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ قد نص في الفقرة الثانية من المادة ٨٧ منه على أنه : « لا يجوز تقديم صحف الاستئناف أو تقديم صحف الدعاوى أمام محكمة القضاء الإداري إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقررين أمامها ، وكان المشرع قد قصد من ذلك رعاية الصالح العام وتحقيق الصالح الخاص في ذات الوقت ذلك أن إشراف المحامي على تحرير صحف الاستئناف والدعاوى من شأنه مراعاة أحكام القانون في تحرير هذه الأوراق — وبذلك تنقطع المنازعات التي كثيراً

ما تنشأ بسبب قيام من لا خبرة لهم بممارسة هذه الشئون ذات الطبيعة القانونية مما يعود بالضرر على قوى الشأن ، ولما كان الاستئناف طبقاً لنص المادة ٢٣٠ من قانون المرافعات يرفع بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وفقاً للأوضاع المقررة لرفع الدعوى ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٦٥ الواردة في الباب الثاني الخاص برفع الدعوى قد أوجبت على المدعى أن يقدم لقلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة دعواه صوراً منها بقدر عدد المدعى عليهم لقلم الكتاب ، فإن توقيع الحامى على أصل صحيفة الاستئناف أو صورتها المقدمة لقلم الكتاب يتحقق به الغرض الذى قصد إليه المشرع من وضع الفقرة الثانية من المادة ٨٧ من قانون المحاماة سالف الذكر ، لما كان ذلك وكان ملف الدعوى أمام محكمة الاستئناف - الذى أمرت المحكمة بضمه إلى ملف الطعن - يحتوى على أصل صحيفة الاستئناف المعلنه للمستأنف عليه - الطاعن - فى ١٩٧٣/٧/٨ كما يحتوى على صورة مطابقة لها يوجد على هامشها توقيع الحامى المستأنف - المطعون ضده - الأستاذ / السيد محمد إمام ومن ثم فإن خلو أصل الصحيفة المعلنه من توقيع الحامى يكون ولا أثر له طالما تحققت الغاية من الإجراء بالتوقيع على صورة الصحيفة المودعة بالملف ويكون النعى بالبطلان لهذا السبب لا أساس له من القانون .

وحيث إن النعى بالشق الثانى من السبب الأول مردود أيضاً بأنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى أثبت المحضر فى أصل ورقة الإعلان وصورتها اسمه ووقع عليها بإمضائه فإنه يتحقق بذلك ما قصدت إليه المادة التاسعة من قانون المرافعات من وجوب اشتال ورقة الإعلان على اسم المحضر ولا ينال من ذلك أن يكون خطه غير واضح وضوحاً كافياً فى خصوص ذكر اسمه ولا أن يكون توقيعه كذلك مادام أن الطاعن لم يدع أن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين ، وإذ بين من مطالعة أصل إعلان صحيفة الاستئناف أن المحضر أثبت به اسمه ووقع عليه بإمضائه فإن النعى فى هذا الخصوص يكون ولا سند له . كما لا يجدى الطاعن أيضاً التحدى بعدم ذكر المحضر ساعة تمام

الإعلان في الورقة طالما أنه لم يدع حصوله في ساعة لا يجوز إجراؤه فيها . وما ينمى به الطاعن من بطلان الإعلان لعدم بيان اسم وصفة من سلمت إليه صورة الإعلان من رجال الإدارة مردود أيضاً بأنه لا ينال من صحة الإعلان عدم ذكر هذا البيان لأن المشرع قد دل بما نوه عنه في المادة ١١ من قانون المرافعات من الاكتفاء بانخبار المعلن إليه بتسليم الصورة لجهة الإدارة ، على أنه يعتد في صحة الإعلان في هذه الحالة برصولة لجهة الإدارة دون ما نظر إلى اسم مستلم صورته أو صفته من رجال الإدارة ، وإذا كان الثابت بمطالعة أصل ورقة الإعلان أن المحضر توجه لإعلان المستأنف عليه - الطاعن - بالصحيفة في موطنه المبين بها وذلك بتاريخ ٨ / ٧ / ١٩٧٣ فلم يتم الإعلان لعدم وجوده أو وجود من يستلم عنه ، وأثبت المحضر ذلك في أصل الإعلان ثم انتقل إلى قسم شرطة الأذربكية في ذات اليوم وأجرى الإعلان مع « الضابط المنوب » بالقسم الذى وقع باستلام الصورة ، وأثبت المحضر في أصل الإعلان إخطار المعلن إليه - الطاعن - بخطاب مسجل في اليوم الثانى في ٩ / ٣ / ١٩٧٣ ومن ثم فإن إعلان الصحيفة على هذا النحو يكون متفقاً وصحيحاً ، لما كان ذلك فإن النعى ببطلان الحكم المطعون فيه أو باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على سند من بطلان إعلان صحيفة الاستئناف ، يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى من أسباب الطعن ، بطلان الحكم المطعون فيه لعدم إعادة إعلان الطاعن - المستأنف عليه - بصحيفة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الثابت بمطالعة الملف الاستئنافى أنه يحتوى على الورقة الخاصة بإعادة إعلان الطاعن في ١ / ٤ / ١٩٧٤ بموطنه المبين بصحيفة الاستئناف مخاطباً مع تابعه محمود همام المقيم معه لغيابه وأثبت المحضر في أصل [ورقة الإعلان إخطار المعلن إليه في اليوم التالى في ٢ / ٤ / ١٩٧٤ بخطاب مسجل ، ومن ثم يكون النعى في هذا الخصوص للأساس له من الواقع .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المطعون ضده تم تعويضه عن إصابته بما قضت به محكمة أول درجة وإلزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بهذا التعويض ، وما كان يجوز بعد ذلك للحكم المطعون فيه أن يقرر أحقية المطعون ضده للتعويض قبله أو يزيد فيه بقدر مدة بطالته طالما لم يثبت أنها ترجع لسبب الفصل وحده ، وإذ لم يراع الحكم أيضا مدة الخدمة عند تقدير التعويض ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه أياً ما كان وجه الرأى فيما يشير الطاعن من عدم استحقاق المطعون ضده للتعويض قبله ، فإن الحكم الابتدائي الذي قضى بإلزام الطاعن بتعويض قدره مائتي جنيه هو حكم نهائي في هذا الخصوص بالنسبة له إذ لم يستأنفه سوى المطعون ضده طالبا زيادة التعويض وهو ما كان مطروحا على محكمة الاستئناف مع غيره من طلبات المستأنف - المطعون ضده - ومن ثم يكون هذا الحكم قد حاز حجية الشيء المقضى فيه في شأن ثبوت أركان المسؤولية قبل الطاعن مما يمتنع عليه أن يعود إلى التمسك بعدم أحقية المطعون ضده للتعويض الذي ضمن فيه الحكم الابتدائي وأصبح حجة على الطاعن في هذا الخصوص لعدم استئنائه من جانبه ، لما كان ذلك وكان نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الاستئناف ، فإن النعي في هذا الشق يكون قد انصب على الحكم الابتدائي ولا يصادف محلا في قضاء الحكم المطعون فيه ومن ثم فهو غير مقبول .

وحيث إن باقى أوجه النعي بهذا السبب مردودة بأن المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « إذا فسخ العقد بلا مبرر كان للطرف الذى أصابه ضرر من هذا الفسخ الحق في تعويض تقدره المحكمة مع مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجارى بعد تحقيق ظروف الفسخ . . . » ! كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه عندما عرض لتقدير التعويض

للمطعون ضده أورد ، أن هذه المحكمة ترى من ظروف الدعوى وملابساتها
ولكونه قد مكث حوالى أربع سنوات متعطلا عن العمل تقدير مبلغ ٥٠٠ جنيه
كتعويض عن هذا الفصل للمستأنف . . . ، ويبين مما أوردته المحكمة أن المحكمة
قد راعت كافة الظروف والملابسات المحيطة بفسخ العقد واعتدت عند تقدير
الضرر بحدّة تعطل المطعون ضده عن العمل ، وهو ما يكفى لبيان عناصر التعويض
المقضى به ، ولما كان تقدير الضرر ومراعاة الظروف والملابسات في تقدير التعويض
مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع ، وكانت الأسباب التى أوردتها
المحكمة فى هذا الصدد كافية لحمل قضائها ، فإن ما ينهاه الطاعن فى شأن
تقدير التعويض لا يعلو أن يكون جدلا موضوعياً مما لا يجوز إثارتة أمام
محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/ المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، محمد محمود راسم ، محمود صدق خليل و سعيد صقر .

(١١٣)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) تأميم . اختصاص « اختصاص ولائى » . عمل « علاقة العمل » .

تأميم الشركة وتبعيةها لمؤسسة عامة . احتفاظها بشخصيتها الاعتبارية . اعتبارها من أشخاص
القانون الخاص وعلاقتها بالعاملين بها علاقة عقدية . مؤداه . اختصاص القضاء العادى بنظر
دعوى العامل وإن كان مصدر حقه قرار صادر من الوزير المختص .

(٢٤٢) عمل . شركات « شركات القطاع العام » .

(٢) العاملون بالجهات النائية بشركات القطاع العام . أحقيتهم فى السفر على نفقتها .
قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ نفاذا للامعة رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
تحديد المناطق النائية . اختصاص مجلس إدارة كل مؤسسة ببيانها .

(٣) صدور قرار من المؤسسة بإباحة السفر المجانى بشروط معينة هو تقدير لميزة عينية إضافية .
عدم اعتباره تنفيذاً لقرار رئيس مجلس الوزراء . علة ذلك .

١ - إذا كان تأميم الشركة وجعلها تابعة لمؤسسة عامة - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - لاينفى عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن
شخصية الدولة والمؤسسة العامة ، ولايمس شكلها القانونى الذى كان لها قبل
التأميم ، كما أن تبعية الشركة للمؤسسة العامة تقتصر على مجرد الإشراف عليها
ورقابتها ، وكان مؤدى ذلك أن الشركة لاتدار عن طريق الدولة أو المؤسسة
العامة وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها ومن ثم فهى لاتمثل جهازاً إدارياً
ولا تعتبر من أشخاص القانون العام بل تظل رغم ملكية الدولة لها شخصاً من
أشخاص القانون الخاص وتبقى علاقتها بالعاملين بها علاقة عقدية وهو ما توجه
إليه الشارع عند وضعه نظم العاملين بشركات القطاع العام بالقرارات الجمهورية

١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ و ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ثم بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مما مقتضاه أن تكون جهة القضاء العادى هى المختصة بنظر الدعاوى التى يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم قبلها . ولا يغير من ذلك أن يكون منشؤها قراراً صادراً من الوزير المختص إذ تقتصر سلطة القضاء على أعمال هذا القرار على المنازعة المطروحة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد فصل فى موضوع الدعوى فإنه لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائى .

٢ - مفاد نص المادة ٥٣ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام المقابلة للمادة ٧٤ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ والمادة ٤٤ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ أن مجلس إدارة المؤسسة هو الجهة المنوط بها تحديد الجهات النائية التى يحق للعاملين بها السفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية التى يعملون بها . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أحال بدوره إلى تقرير الخبير المقدم فى الدعوى معتمداً إياه سنداً لقضائه ومحمولاً على أسبابه ، وكان الثابت بمطالعة هذا التقرير أن الخبير أثبت فى محضر أعماله نص الكتاب الصادر من المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الإنشاءات المدنية برقم ١١٢ لسنة ١٩٧٠ المبلغ للشركة الطاعنة ولم يرد به أن منطقة أسوان من الجهات النائية السابق تحديدها بالقرار السابق لمجلس الإدارة ، ورغم أن الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الجهات النائية قد سبق تحديدها فى سنة ١٩٦٩ وحصرها فى مناطق الواحات والصحراء الشرقية والغربية وسيناء فقد أغفل الحكم المطعون فيه بحث هذا الدفاع الجوهرى باعتبار أن المطعون ضده من العاملين بمنطقة أسوان الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة المطروحة .

٣ - القرار الصادر من المؤسسة فى سنة ١٩٧٠ الذى أباح للعاملين بمحافظة أسوان حق السفر المجانى بشروط معينة هو تقرير لميزة عينية خاصة بالعاملين

بالمناطق الواقعة جنوب محافظة أسيوط ولا شأن له بتنفيذ قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧. إذ لا تملك المؤسسة وضع أحكام خاصة تقيد من حق العاملين الناشئ عن هذا القرار الأخير وكل ما لها إعمالا للتفويض هو تحديد المناطق النائية أما الجهة المنوط بها وضع هذه الأحكام الخاصة فهي الوزير المختص دون المؤسسة وهرما نصت عليه صراحة المادة ٤٧ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومصادر أوراق الطعن - فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ كلى أسوان ، وطلب فيها الحكم بأحقية للمقابل النقدي لعدد ثلاث تذاكر سفر بالسكك الحديدية له ولعائلته مرتين بالبحان والثالثة بربر أجر ، وإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له هذا المقابل من سنة ١٩٧٠ حتى تاريخ رفع الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٥ قضت المحكمة بنذب خبير لمباشرة المأمورية الميئة بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٥ بأحقية المطعون ضده للمقابل النقدي لتذكرة سفر واحدة بالبحان بالسكك الحديدية له ولعائلته من أسوان إلى محل إقامته (أرمنت) عن الفترة من سنة ١٩٧٠ إلى سنة ١٩٧٥ وبأحقية للمقابل النقدي لعدد ٢ تذكرة وبحد أقصى ثلاثة أفراد من أسوان إلى القاهرة عن الفترة من سنة ١٩٧٦ حتى تاريخ رفع الدعوى فى ١٩٧٧/ ١ / ٢٣ ، وإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع له متجمد استحقاقاته السابقة وقدره ٧٨١ و ١٦١ ج . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط - مأمورية أسوان - وقيد استئنافها برقم

٤٧ لسنة ٥٤ ق . وبتاريخ ١٩٧٩/١٢/٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٨ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من أسباب الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد الاختصاص الولائي ، وفي بيان ذلك تقول إن الدعوى في حقيقتها تتضمن طعناً على قرار المؤسسة الصادر من وزير الإسكان بشأن مفر العاملين بالشركة على نفقها وهو قرار إداري ينعقد الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة به لجهة القضاء الإداري دون القضاء العادي .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأنه لما كان تأميم الشركة وجعلها تابعة لمؤسسة عامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينفي عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن شخصية الدولة والمؤسسة العامة ، ولا يمس شكلها القانوني الذي كان لها قبل التأميم ، كما أن تبعية الشركة للمؤسسة العامة تقتصر على مجرد الإشراف عليها ورقابتها ، وكان مؤدى ذلك أن الشركة لاتدار عن طريق الدولة أو المؤسسة العامة وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها ، ومن ثم فهي لاتمثل جهازاً إدارياً ولا تعتبر من أشخاص القانون العام بل تظل رغم ملكية الدولة لها شخصاً من أشخاص القانون الخاص وتبقى علاقتها بالعاملين بها علاقة عقدية ، وهو ما اتجه إليه الشارع عند وضعه نظم العاملين بشركات القطاع العام بالقرارات الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ و ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ثم بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مما مقتضاه أن تكون جهة القضاء العادي هي المختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم قبلها ، ولا يغير من ذلك أن يكون منشؤها قراراً صادراً من الوزير المختص ، إذ تقتصر سلطة القضاء على أعمال هذا القرار على المنازعة المطروحة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد فصل

في موضوع الدعوى ، فإنه لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي .
 وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن ، مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أن المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الإنشاءات المدنية التي تتبعها الشركة أصدرت قراراً في سنة ١٩٦٩ تنفيذاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ بتحديد الجهات النائية التي يحق للعاملين بها السفر على نفقة الشركة وحصرتها في مناطق الواحات والصحراء الشرقية والغربية ومنطقة سيناء ، وإذ كان المطعون ضده من العاملين بفرع الشركة بأسوان ، وهي ليست من الجهات النائية المبينة بذلك القرار ، ومن ثم فلا يحق له التمتع بميزة السفر المجاني ، كما أن المؤسسة المذكورة أصدرت قراراً في سنة ١٩٧٠ منحت فيه حق السفر للعاملين في المناطق الراقعة في محافظات جنوب أسبوط وسواحل البحر الأحمر من منطقة العمل إلى محل إقامتهم المثبت بملف خدمتهم أو الجهة التي يختارونها بشرط ألا تزيد التكلفة عما كانت ستكلفه الشركة لو تم السفر إلى محل الإقامة وذلك لمرة واحدة سنوياً واستبعدت من مناطق سريان هذا القرار العاملين المقيمين محلياً في ذات الجهة ، وإذ كان الثابت بملف خدمة المطعون ضده أنه يقيم بالسيل الربيع بمحافظة أسوان ، وهي ذات المنطقة التي يعمل بها ، ومن ثم فهو لا يستحق أيضاً تذكر السفر المجانية ولا مقابلها التقدي طبقاً لهذا القرار الأخير ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأحقية لها ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك لأن قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام قد نص في المادة ٥٣ منه - المقابلة للمادة ٧٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - على أن « تطبق الفئات الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر المقررة بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة ، ولرئيس الوزراء بقرار منه أن يستثنى من هذه الفئات في الحالات التي تقتضي ذلك ، وله أن يضع القواعد الأخرى المنظمة لمصاريف الانتقال وبدل السفر » ، وبناء على هذا التفويض أصدر رئيس الوزراء القرار

رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ ونص في المادة ٤٤ منه على أن « يرخص للعاملين بالجهات النائية التي تحدد بقرار من مجلس المؤسسة بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهاباً وإياباً من الجهة التي يعملون بها إلى الجهة التي يختارونها أربع مرات سنوياً » ، ومفاد ذلك أن مجلس إدارة المؤسسة هو الجهة المنوط بها تحديد الجهات النائية التي يحق للعاملين بها السفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية التي يعملون بها ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أحال بدوره إلى تقرير الخبير المفدم في الدعوى معتمداً إياه سنداً لقضائه ومحمولاً على أسبابه ، وكان الثابت بمطالعة هذا التقرير - المقدمة صورته الرسمية ضمن حافظة مستندات الطاعنة - أن الخبير أثبت في محضر أعمال نص الكتاب الصادر من المؤسسة المصرية العامة لمقاولات الإنشاءات المدنية رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٠ المبلغ للشركة الطاعنة الذي ورد به أنه « أعيد عرض الموضوع على مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ ٣١ / ١ / ١٩٧٠ حيث قرر المجلس أنه مازال عند قراره السابق في شأن تحديد الجهات النائية الثلاثة ، وقرر الموافقة على سفر العاملين دون عائلاتهم على نفقة المؤسسة أو الشركة ذهاباً وإياباً من الجهة التي يعملون بها في المناطق التي تقع في المحافظات قبل أسيرط إلى الجهة الموجودة بها محل إقامتهم المثبت بملف خدمتهم أو إلى الجهة التي يختارونها بشرط ألا تزيد التكلفة عما كانت ستتكلفه المؤسسة أو الشركة لو تم السفر إلى محل الإقامة وذلك لمدة واحدة سنوياً » ولم يرد بهذا الكتاب أن منطقة أسوان من الجهات النائية السابق تحديدها بالقرار السابق بمجلس الإدارة ، ورغم أن الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الجهات النائية قد سبق تحديدها في سنة ١٩٦٩ وحصرها في مناطق الواحات والصحراء الشرقية والغربية وسيناء ، فقد أغفل الحكم المطعون فيه بحث هذا الدفاع الجوهرى باعتبار أن المطعون ضده من العاملين بمنطقة أسوان ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة التطبيق الصحيح للقانون على الواقعة المطروحة . ولا يقدح في ذلك أن القرار الصادر من المؤسسة في سنة ١٩٧٠ المشار إليه آنفاً قد أباح للعاملين بمحافظة أسوان حق السفر

المجانى بشروط معينة إذ هو لا يتعلق بتحديد الجهات النائية على نحو ما ورد بالتحفظ الوارد بصدر كتابها سالف البيان والذي أكدت فيه أنها مازالت عند قرارها السابق في شأن تحديد تلك الجهات ، الأمر الذي يقطع بأن قرار المؤسسة الصادر في سنة ١٩٧٠ هو تقرير لميزة عينية خاصة بالعاملين بالمناطق الواقعة جنوب محافظة أسيوط ، ولا شأن بتنفيذ قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ ، إذ لا تملك المؤسسة وضع أحكام خاصة تقيد من حق العاملين الناشئ عن هذا القرار الأخير وكل ما لها إعمالاً للتفويض من تحديد المناطق النائية ، أما الجهة المنوط بها وضع هذه الأحكام الخاصة فهي الوزير المختص دون المؤسسة وهو ما نصت عليه صراحة المادة ٤٧ من قرار رئيس الوزراء سالف الذكر بأنه « يجوز بقرار من الوزير المختص بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة وبعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وضع أحكام خاصة لمقتضيات ضرورية تستلزم ذلك فيما عدا فئات بدل السفر ومصاريف الانتقال الواردة بها » . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص أن « النعمى على حكم محكمة أول درجة بمخالفة الواقع والقانون على أساس أن المستأنف ضده لا يستحق ما قضى له به لأنه يقيم بدائرة محافظة أسوان هذا القول لا يتفق وروح نص المادة ٤٧ من قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ ولا الكتاب النورى رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٠ لأن المقصود بعبارة الجهة الموجود بها محل إقامتهم المبينة بملفات خدمتهم ليست الجهة التي يقيم بها العامل وأسرته الصغيرة المكونة من أولاده وزوجته بجوار محل عمله وإنما المقصود بها هو موطنه الأصلي الذي به أسرته الكبيرة ، أبائوه وأجداده وعشيرته . . . » . وفاد ذلك أن الحكم اعتبر أن قرار المؤسسة المشار إليه إنما يستند إلى نص المادة ٤٧ من قرار رئيس الوزراء سالف الذكر ، دون أن يواجه الدفاع الجوهرى للشركة الطاعنة من أن قرار المؤسسة المذكور قد استبعد من نطاق سريانه العاملين المقيمين محلياً بذات الجهة الأمر الذي يعيه بمخالفة القانون والقصور ، بما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، فهمي عوض مسعد ، عبد الرشيد نوفل و سعيد صقير .

(١١٤)

الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) حكم « حجية الحكم » • قوة الامر المقضى •

حجية الحكم في نزاع تال . شرطه . إتحاد الخصوم في الدعويين . لا يغير من ذلك تعلق
الحكم السابق بمسألة كلية شاملة .

(٢) عمل « علاقة العمل » • وكالة •

الإشراف المالي والإداري لمديرية التربية والتعليم على المدرسة الخاصة . اعتبارها نائبة
عن صاحب المدرسة . قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ . عدم التزام الجهة المشترقة بأجر العامل
المستحق خلال فترة الإشراف .

١ - مفاد نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات أن قوة الأمر المقضى
لا تكسب الحكم حجية الا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم حتى وإن تعلق
قضاء الحكم بمسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية ، إذ أن وحدة المسألة
في الدعويين وكونها كلية شاملة لا يجوز إزاء صراحة نص المادة وإطلاقه أن
تمنع من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى قد تغير أحدهما أو
كلاهما ، وإذا كان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في الاستئناف
رقم أن أياً من الطاعنتين لم تكن خصماً في الدعوى التي
صدر فيها هذا الحكم فإن الحكم المطعون فيه إذا فصل في النزاع على خلاف
ذلك الحكم السابق لا يكون قد خالف القانون .

٢ - إذ كان مفاد نص المادة ٤٠ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في
شأن التعليم الخاص أن الإشراف المالي والإداري على المدرسة لا يجعل الجهة

القائمة عليه صاحبة عمل ، وإنما هي بصريح نص المادة نائبة عن صاحب المدرسة نيابة قانونية ، وكان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بصفته ممثلاً لمديرية التربية والتعليم بأسبوط التي كانت تتولى الإشراف المالي والإداري على المدرسة قبل استيلاء الوزارة عليها ، وكان اختصاص المطعون ضده بهذه الصفة لا يجعل منه صاحب عمل ، لما كان ذلك وكان حكم المادة ٨٥ من قانون العمل لا يسرى إلا على أصحاب الأعمال فإن الحكم إذ قضى بعدم التزام المطعون ضده بفرق الأجر المطالب به لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولات .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنتين أقامتا الدعوى رقم ١٤١٠ لسنة ١٩٧٣ عمال كلي أسيرط على المطعون ضده ، وزير التربية والتعليم بصفته ، وطلبنا الحكم باعتبار أجرهما الشهري ١٢ جنبها الأولى ، ٩ جنبها الثانية اعتباراً من ٢٥ / ٩ / ١٩٥٨ وبحقها في العلاوات الدورية من تاريخ التعيين مع الزام المطعون ضده بصرف الفروق المستحقة لها حتى تاريخ الحكم ، وقالنا بأنهما التحقتا بالعمل بمدرسة الحياط الراضية للبنات في سنة ١٩٥٣ ، ثم خضعت المدرسة للإشراف المالي والإداري لمديرية التربية والتعليم إلى أن استولت الوزارة عليها في سنة ١٩٧١ ، ولما كان أجرهما خلال فترة الإشراف المشار إليها يقل عن أجر أقرانها بمدارس الوزارة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ والقرار الوزاري الصادر بلائحته التنفيذية فقد أقامتا الدعوى بطلباتها السالفة البيان ، وبتاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٧٣ قضت المحكمة بنسب خبر لأداء

المأمورية المينة بمنطوق الحكم . وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ٢٦ / ٢ لسنة ١٩٧٤ بالزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعة الأولى مبلغ ٢٥٠ ، ٢٢٧ جنيتها وللطاعة الثانية مبلغ ٤٥٤,٥٠٠ جنيتها . استأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط وقيد الاستئناف برقم ٢٤٧ لسنة ٤٩ قضائية . وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعنتان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن في غرفة المشورة وتحدد نظره أخيراً جلسة ١٩٨١ / ١ / ٤ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنتان بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقولان أن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على نفي مسئولية المطعون ضده على فرق الأجر المطالب به ، واذ كان الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٢٤٨ لسنة ٤٨ قضائية أسيوط قد قرر مسئولية المطعون ضده عن حقوق العاملين بالمدرسة وقطع بذلك في خصوص هذه المسئولية فإن الحكم المطعون فيه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضي فخالف بذلك القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة ١٠١ من قانون الإثبات تنص على أن الأحكام التي حازت قوه الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ، ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بنات الحق محلاً وسبباً ، ومفاد ذلك أن قوة الأمر المقضي لا تكسب الحكم حجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم حتى وإن تعلق قضاء الحكم بمسألة كلية شاملة أو مسألة أصلية أساسية ، إذ أن وحدة المسألة في الدعويين وكونها كلية شاملة لا يجوز إزاء صراحة نص المادة وإطلاقه أن تمنع من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى قد تغير أحدهما أو كلاهما ، واذ كان الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادر في

الاستئناف رقم ٢٤٨ لسنة ٤٨ قضائية أسيوط أن أياً من الطاعتين لم تكن خصماً في الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في النزاع على خلاف ذلك الحكم السابق لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعتين تنعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقرلان أن الحكم قضى برفض الدعوى تأسيساً على أن المطعون ضده لا يلتزم بفرق الأجر عن المدة التي كانت فيها المدرسة تحت إشرافه المالي والإداري ، واذ كانت المادة ٨٥ من قانون العمل تقضي بمسئولية أصحاب العمل متضامين عن تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقد العمل ، وكانت وزارة التربية والتعليم قد استولت على المدرسة فيما بعد وصارت ملتزمة بوفاء حقوق العاملين بها عن الفترة السابقة على الاستيلاء فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن التعليم الخاص تنص على أنه « يترتب على وضع المدرسة تحت الإشراف المالي والإداري أن ترفع يد صاحب المدرسة عنها وتتولى مديرية التربية والتعليم المختصة إدارتها نيابة عنه » ، ومفاد ذلك أن الإشراف المالي والإداري على المدرسة لا يجعل الجهة القائمة عليه صاحب عمل وإنما هي بصريح نص المادة نائبة عن صاحب المدرسة نيابة قانونية ، وكان الثابت من ملفونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى رفعت على المطعون ضده بصفته ممثلاً لمديرية التربية والتعليم بأسيوط التي كانت تتولى الإشراف المالي والإداري على المدرسة قبل استيلاء الوزارة عليها ، وكان اختصاص المطعون ضده بهذه الصفة لا يجعل منه صاحب عمل . لما كان ذلك وكان حكم المادة ٨٥ من قانون العمل لا يسري إلا على أصحاب الأعمال فإن الحكم إذ قضى بعدم التزام المطعون ضده بفرق في الأجر المطالب به لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن الطاعتين تنعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تأويله وفي بيان ذلك تقولان أن الحكم استند في قضائه برفض الدعوى إلى أن مرتب كل منهما وقت نفاذ القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ كان

يجاوز مرتب أقرانها عند التعيين ولا عمل للقول بأن هذا المرتب يدخل في حساب العلاوات الدورية التي منحت لها ، واذ كان المقصود بالأجر في حكم ذلك القانون الأجر الأساسي بعد استبعاد العلاوات الدورية ، وكان أجر كل منهما وفقاً لذلك يقل عن أجر أقرانها عند التعيين فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ، ذلك لأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على دعائين أحدهما أن المطعون ضده غير ملزم بفرق الأجر المطالب به والأخرى أن أجر الطاعنتين وقت نفاذ القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٨ كان يجاوز أجر أقرانها عند التعيين ، وكانت الدعامة الأولى للحكم كافية لحمل قضائه فإن النعي عليه في شأن الدعامة الثانية أياً كان وجه الرأي فيها يكون غير منتج ..

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، فهمي عوض مسعد ، محمد محمود راسم و سعيد صقر .

(١١٥)

الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٩ القضائية :

استئناف « الخصوم فيه » . دعوى « الصفة » .

صدور الحكم الابتدائي على الخصم بصفته . إغفاله بيان هذه الصفة في صحيفة الاستئناف .
لا خطأ ظاهراً أن ما ورد بها يفصح عن أنه أقام الاستئناف بذات الصفة التي اختصم بها
أمام محكمة أول درجة .

إذا كان البين من الأوراق أن الطاعن اختصم في الدعوى الابتدائية بصفته
الرئيس الأعلى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، وأن استئناف الحكم الصادر
في تلك الدعوى رفع منه دون بيان لهذه الصفة صراحة في صحيفته بيد أن
ما جاء بهذه الصحيفة - المرفقة صورتها الرسمية بملف الطعن - يفصح عن أنه
أقام ذلك الاستئناف بالصفة المذكورة ، إذ أشير فيها الى موضوع النزاع
وطلبات المطعون ضدها التي طرحت على محكمة الدرجة الأولى ومنازعته
في هذه الطلبات والحكم عليه بشأنها ، وأسباب استئنافه له ، فتكون صحيفة
الاستئناف بهذا النهج الذي التزمته مشتملة على بيانات عن المستأنف تدفع عنه
كل تجهيل بما يجعلها كافية للدلالة على أن الاستئناف من وزير المالية بصفته
الرئيس الأعلى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات إذ ، المقصود من أحكام القانون
في هذا الصدد - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو إعلام ذوي
الشان اعلماً كافياً بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم
وصفاتهم ومن ثم فإن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغاية التي يهدف اليها
القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى
بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة تأسيساً على أن الطاعن أقامه

بصفته وزير المالية وليس بصفته التي كان مختصاً بها أمام المحكمة الابتدائية بغير أن تشمل صحيفة الاستئناف على ما يؤيد هذا المذهب الذي التزمه الحكم فإنه يكون قد خالف القانون وخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٧١٠ سنة ١٩٧٤ عمال كلى جنزب القاهرة على الطاعن — وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات — طالبة الحكم بإلزامه بأن يؤدي إليها مبلغ ٧٨٠ جنيهاً وما يستجد بواقع ٢٠ جنيهاً شهرياً اعتباراً من ٣/٩/١٩٧٣ . وقالت بياناً لها إن زوجها كان مقيداً بجلول المحامين أمام المحاكم المختلطة ونقل بعد إلغائها إلى جلول المحامين أمام المحاكم الوطنية ثم أحيل إلى التقاعد وتقاضى معاشاً شهرياً مقداره ٤٠ جنيهاً واذ توفي بتاريخ ٣ / ١٢ / ١٩٦٧ وصرف إليها معاش شهري مقداره عشرة جنيهات فقط مع أنها تستحق عشرين جنيهاً ومنع عنها المعاش بعد خمس سنوات من وفاته فقد أقامت الدعوى بطلباتها السالفة البيان ، وبتاريخ ٩ من فبراير سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون ضدها مبلغ ١٨٤٠ جنيهاً ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤٢ سنة ٤٩ ق أمام محكمة استئناف القاهرة ، وبتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن في غرفة المشورة ، وتحددت

لنظره أخيراً جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨١ ، وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بسببي طعنه على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب ، وبياناً لما يقول إن المطعون ضدها اختصمت في دعواها الطاعن بصفته الرئيس الأعلى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات وألزمه الحكم الابتدائي بطلباتها بهذه الصفة وإذا رفع الاستئناف من وزير المالية بصفته فيكون المقصود بذلك الصفة التي كان مختصاً بها أمام محكمة الدرجة الأولى ولا يؤثر في ذلك خلو صحيفته من عبارة « بصفته الرئيس الأعلى لهيئة التأمين والمعاشات » لأن بياناتها كافية في الدلالة على أن المستأنف هو وزير المالية بصفته تلك وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وذهب في قضائه إلى أن وزير المالية بصفته ليس هو ذات المحكوم عليه في الدعوى الابتدائية دون بيان الأسباب التي استند إليها في ذلك فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك لأنه وإن كان البين من الأوراق أن الطاعن اختصم في الدعوى الابتدائية بصفته الرئيس الأعلى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات وأن استئناف الحكم الصادر في تلك الدعوى رفع منه دون بيان لهذه الصفة صراحة في صحيفته ، بيد أن ما جاء بهذه الصحيفة - المرفقة بصورتها الرسمية بملف الطعن - يفصح عن أنه إنما أقام ذلك الاستئناف بالصفة المذكورة إذ أشير فيها إلى موضوع النزاع وطلبات المطعون ضدها التي طرحت على محكمة الدرجة الأولى ومنازعتة في هذه الطلبات والحكم الصادر عليه بشأنها وأسباب استئنافه له ، فتكون صحيفة الاستئناف بهذا النهج الذي التزمته مشتملة على بيانات عن المستأنف ترفع عنه كل تجهيل بما يجعلها كافية للدلالة على أن الاستئناف مرفوع من وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى للهيئة العامة للتأمين والمعاشات إذ المقصود من أحكام القانون في هذا الصدد - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بالبيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم ومن ثم فإن كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق الغاية التي يهدف إليها

القانون ، لا كلف ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير ذي صفة تأسيساً على أن الطاعن أقامه بصفته وزيراً للمالية وليس بصفته التي كان مختصاً بها أمام المحكمة الابتدائية بغير أن تشتمل صحيفة الاستئناف على ما يؤيد هذا المذهب الذي التزمه . الحكم ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم فراج ، عبد الرشيد نوفل ، محمود صدق خليل و محمود مصطفى سالم .

(١١٦)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) عمل « نقل العامل » . شركات .

نقل العامل داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها . شرطه . أن يتم النقل في ذات المستوى
الوظيفي . قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

(٢) عمل « العاملون بشركات القطاع » .

أعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام . وجوب تقديم بمداول نقابة المحامين . عدم التزام
جهة العمل باتخاذ إجراءات القيد . التزامها فحسب بقيمة الرسوم المستحقة على هذا الإجراء .
القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

١ - إذا كانت المادة ٢٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام
الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦١ والتي تحكم واقعه الدعوى - لا تشترط
في نقل العامل داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها سوى أن يتم هذا النقل
في المستوى الوظيفي ذاته ، فإن الحكم المطعون فيه وقد استخلص في حدود
سلطته الموضوعية وللأسباب السائغة التي أوردها أن الطاعن كان يشغل حتى
تاريخ صدور قرار نقله وظيفة أخصائي ثالث من الفئة السابعة بفرع
المطعون ضدها بالأسكندرية ، وتم نقله للعمل بالشئون الإدارية برملة بولاق .
بلمات مستوى الوظيفة المنقول منها لا يكون قد خالف القانون .

٢ - إذا كانت المادة ٥٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة
١٩٦٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ والمعمول به من تاريخ
نشره في ٢٧/٨/١٩٧٠ قد اشترطت فيمن يكون عضواً بالإدارة القانونية

بالمهينات والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يكون اسمه متفيداً في جدول المحامين المشتغلين ، مما يقتضاه أن قيد محامي الإدارات القانونية بالقطاع العام بجدول النقابة أضحي منذ هذا التاريخ شرطاً ضرورياً لاكتسابهم صفة العضوية بتلك الإدارات ، وكانت المادة ١٧٢ من قانون المحاماة سالف الذكر قد نصت على أنه « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيلودمغات المحاماة والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين بها » ، مما مفاده أن التزام تلك الجهات قاصر على مجرد تحملها بقيمة رسوم القيد بالنقابة فحسب ولا يتجاوزها إلى ما يستلزمه هذا القيد من إجراءات أخرى .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه و سائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٥٠ لسنة ١٩٧٢ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدها — شركة النيل العامة للنقل النهري — وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ ٥٠٠٠ جنية تعريضاً عما لحقه من أضرار نتيجة صدور قرارها رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ بنقله من الإدارة القانونية بفرعها بالاسكندرية للعمل بالشئون الإدارية لها برملة بولاق واعتبار هذا القرار كأن لم يكن ، وقال بياناً لذلك أنه في ١٩٦٨/٥/٢٩ عين عضواً فنياً بالإدارة القانونية بشركة النيل العامة لإنشاء الطرق ، ثم نقل بتاريخ ١٩٧٠/٥/١ إلى الشركة المطعون ضدها عضواً فنياً بإدارتها القانونية ، ثم نقل في ١٩٧٠/١١/١٤ إلى الإدارة القانونية بفرع المطعون ضدها بالاسكندرية ، وقد فوجئ بصدور قرارها رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ في ١٩٧٢/٢/٢٤ بنقله للعمل بالشئون الإدارية برملة بولاق ، وإذا كان لا يجوز نقل الموظف الفني إلى عمل إداري كتابياً طبقاً

للمادة ٥٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لاختلاف العاملين اختلافاً جوهرياً ، كما لا يجوز نقل موظفي الإدارات القانونية الى وظائف أخرى طبقاً للمادة ٨ من القرار الجمهوري رقم ١٥٧٠ لسنة ١٩٦١ والمادة ١٠٥ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ ، وكان قد أصابه نتيجة خطأ المطعون ضدها ضرر جسيم تسأل عنه ، فقد أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان ، وبتاريخ ١٧/٣/١٩٧٣ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٩٣ سنة ٩٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٨ - ١١ - لسنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة ، فحددت لنظره جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ، ينعي الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم ساوى بين العمل القانوني الذي كان قائماً به وبين العمل الإداري الذي نقل إليه رغم اختلاف طبيعتهما إختلافاً جوهرياً ، فأخطأ بذلك في تطبيق المادة ٥٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥ ، هذا إلى أنه اعتبر أن نقله قد تم إلى وظيفة من ذات مستوى الوظيفة التي كان يشغلها ، في حين أنه أنطوى على تنزيل لوظيفته ، فأخطأ كذلك في تطبيق المادة ٢٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٢٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - والتي تحكم واقعة الدعوى - لا تشترط في نقل العامل داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها سوى أن يتم هذا النقل في المستوى الوظيفي ذاته ، فإن الحكم المطعون فيه وقد استخلص في حدود سلطته الموضوعية وللأسباب السائغة التي أوردتها أن الطاعن كان يشغل حتى تاريخ صدور قرار نقله وظيفة

أخصائي ثالث من الفئة السابعة بفرع المطعون ضدها بالإسكندرية ، وتم نقله للعمل بالشئون الإدارية برملة بولاق بذات مستوى الوظيفة المنقول منها ، لا يكون قد خالف القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبين الثاني والثالث للطعن ، الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم طبق في شأن حالته نص المادة ١٠٤ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بأثر رجعي ، فخالف بذلك ما تقضي به المادة الخامسة من مواد الإصدار من سريان هذا القانون من تاريخ نشره في ١٣-١١-١٩٦٨ ، وإذ قعدت المطعون ضدها عن القيام بقيده بنقابة المحامين بما كان يستوجب إلزامها به طبقاً للمادة ١٧٢ من القانون ذاته ، وكان الحكم قد حرمه من حماية مقرررة بالمادة ١٠٥ من القانون المذكور واجبة السريان في حقه باعتباره عضواً بالإدارة القانونية ، فقد شابه الخطأ والقصور .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٥٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ والمعمول به من تاريخ نشره في ٢٧/٨/١٩٧٠ قد اشترطت فيمن يكون عضواً بالإدارة القانونية بالهيئات والمؤسسات العسامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أن يكون اسمه مقيداً في جدول المحامين المشتغلين ، مما يقتضاه أنه قيد محامي الإدارات القانونية بالقطاع العام بجدول النقابة ، أضحى منذ هذا التاريخ شرطاً ضرورياً لاكتسابهم صفة العضوية بتلك الإدارات ، وكانت المادة ١٧٢ من قانون المحاماة مالف الذكر قد نصت على أنه « تتحمل المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والمنشآت قيمة رسوم القيد ودمغات المحاماه والاشتراطات الخاصة بالمحامين العاملين بها » ، مما مفاده أن التزام تلك الجهات قاصر على مجرد تحملها بقيمة رسوم القيد فحسب ، ولا يجاوزه الى ما يستلزمه هذا القيد من اجراءات أخرى ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن الطاعن لم يكن مقيداً بجدول المحامين المشتغلين حتى تاريخ نقله الحاصل في

١٩٧٢/٢/٢٤ ، وبالتالي فلا يعتبر عضواً بالإدارة القانونية ، ولا ينطبق عليه نص المادة ١٠٥ من قانون المحاماة التي يتمسك بها ، وذلك تأسيساً على ما أورده من أسباب سائغة تكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص ، فإن النعي عليه فيما ورد بأسبابه من تقارير أخرى زائدة يكون غير منتج مادام الحكم قد صح واستقام على بعض أسبابه ، مما يحق لمحكمة النقض أن ترفض بحث ما عيب فيه من جهة مخالفته للقانون في أسبابه الأخرى .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع من الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم قضى برفض الدعوى رغم تحقق الخطأ في جانب المطعون ضدها بتخلفها عن قيده بتقابة المحامين ، يكون قد صادر حقه في التعويض وخالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع مادام هذا الاستخلاص سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدي إليه من وقائع الدعوى . واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، قد أسند قضاءه في هذا الخصوص الى أن المدعى عليه بصفته - المطعون ضدها - بنقله المدعى - الطاعن - قد التزم صحيح أحكام القانون ولم يتبين من الأوراق أن النقل قصد به الكيد للمدعى أو الإضرار به ، فإنه بذلك يتنى ركن الخطأ في جانب المدعى عليه بصفته ويتعين الحكم برفض الدعوى . . . وكان ما أورده الحكم سائغاً وكافياً لتنى عنصر الخطأ عن المطعون ضدها ورفض التعويض المطالب به . ، فإن النعي عليه بهذا الشأن يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد قاضى المرجوشى ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد شوق المليجى ، وعبد الرشيد نوفل ، عبد العزيز فودة وعمود صدق خليل .

(١١٧)

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٥ القضائية :

عمل « دعوى العمل » . تقادم « وقف التقادم » .

إتهام العامل وتقديمه للمحاكمة الجنائية . لا يعد مانعاً يوقف تقادم دعوى التعويض عن الفصل .

إتهام العامل وقيام الدعوى الجنائية قبله وتقديمه للمحاكمة بشأن هذا الإتهام لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مانعاً يتعذر منه رفع دعواه بالتعويض عن فصله بنير مبرر وبالتالي لا يصح سبياً لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقاً لقواعد العامة فى القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدها - شركة مصر لأعمال
الأسمت المسلح - الدعوى رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٧٣ عمال كلى شمال القاهرة
ويطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له خمسة آلاف جنيه وقال بياناً لها إنه كان
يعمل لدى المطعون ضدها فى وظيفة « أمين مخزن » وأتهمته فى القضية رقم
٥٤٥٣ لسنة ١٩٦٨ جنابات شبرا الخيمة (٦٢٣ لسنة ١٩٦٨ كلى بنها)
باختلاس كمية من الأخشاب ثم قامت بفصله من العمل فى ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٩
غير أنه قضى ببراءته من ذلك الاتهام فى ١ / ٤ / ١٩٧٣ وأنه لما كانت المطعون

ضدها قد فصلته من العمل قبل أن يفصل في الاتهام المسند إليه ولم توقفه فإن فصله يعتبر تعسفاً يستحق التعويض عنه فأقام الدعوى بطلبه السالف البيان .
وبتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٧٣ حكمت المحكمة بسقوط حق الطاعن في إقامة الدعوى بالتقادم . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ٥٧٧٩ لسنة ٥٠ ق. ، وفي ٢٤ / ٥ / ١٩٧٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن في غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأيها .
وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي بها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إن اتهام المطعون ضدها له بالاختلاس وتقديمه بسببه للمحاكمة الجنائية يعتبر مانعاً مما يتعذر معه إقامة دعواه بالتعويض عن الفصل التعسفي ويوقف سريان تقادمها فلا تحتسب مدة السنة باعتبارها مدة تقادم إلا من تاريخ الحكم بالبراءة الصادر في ٤ / ١ / ١٩٧٣ وإذ جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كان اتهام العامل وقيام الدعوى الجنائية قبله وتقديمه للمحاكمة بشأن هذا الاتهام لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مانعاً يتعذر معه رفع دعواه بالتعويض عن فصله بغير مبرر وبالتالي لا يصلح سبباً لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقاً للقواعد العامة في القانون لما كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن فصل من عمله لدى المطعون ضدها في ٣٠ / ١٠ / ١٩٦٩ بينما أقام دعواه في ١١ / ٣ / ١٩٧٣ فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى قضاؤه على سقوط الدعوى بالتقادم كنص المادة ٦٩٨ من القانون المدني يكون قد التزم صحيح القانون ومن ثم فلا أساس لما ينعي به عليه في هذا الخصوص .
وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد صدق المصاوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
عبد الحميد المنفلوطي، محمد إبراهيم خليل، عل السعدي واخذ شلي .

(١١٨)

الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٠ القضائية :

شفعة « انتقال حق الشفعة بالارث » .

حق الشفعة . إنتقاله بالتوارث . عدم قابليته للتجزئة . ثبوته لكل وارث إذا انفرد به
أو الورثة .

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق الشفعة من الحقوق التي يجري فيها
التوارث ، وهو حق غير قابل للتجزئة ، يثبت لكل وارث إذا انفرد
به ، ولهم جميعاً إذا اجتمعوا عليه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٤٣٢ لسنة ١٩٧٦ جنوب
القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بأحقيتها في أخذ حصة قدرها ٩ س / ١٢ ط
شيوياً في العقارات الميينة بصحيفة الدعوى بالشفعة مع ما يترتب على ذلك
قانوناً من آثار والتسليم نظير الثمن الذي أودعته خزينة المحكمة وقالت شرحاً
لدعواها أن مورثها المرحوم / علمت بأن المطعون
عليها الثانية والثالثة باعتا إلى المطعون عليها الأولى تلك الحصة ، فوجهتا في
١٥/٥/١٩٧٦ إلى المطعون عليهن انذاراً أبدت فيه رغبتهما في أخذ العقارات
المبيعة بالشفعة نظير الثمن الوارد بالعقد وقدره ٢٠٠٠ ج والمصروفات مع حفظ
حقها في المنازعة في حقيقة الثمن ، وبوفاة مورثها حلت محلها في طلبها ،

وبتاريخ ١٢/١٢/١٩٧٨ حكمت المحكمة بأحقية الطاعنة في أخذ الحصة المبيعة بالشفعة ، نظراً لثمن المردع والمصروفات . استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٦ لسنة ٩٦ ق القاهرة . وبتاريخ ٣ / ٣ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط حق الطاعنة في أخذ العقارات بالشفعة ، وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن الطاعنة تابعت إجراءات الشفعة عن نفسها وبصفتها إحدى ورثة المرحومة ومن ثم سقط حقها في الشفعة لأنها لا تمثل التركة إذ أقامت بصفتها مالكة لنصيب في التركة لا لكل التركة وهو من الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون لأن حق الشفعة من الحقوق الغير قابلة للانقسام فلا يتصور أن يطالب الوارث بجزء من العقار المشفوع فيه يعادل نصيبه في التركة ، ولا يلزم أن يمثل جميع الورثة في دعوى الشفعة بل يكفي أن يرفعها أحدهم بصفته أحد الورثة ومطالباً بكل الحق .

وحيث إن النعي صحيح ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن مورثة الطاعنة كانت قد وجهت في ٣ / ٥ / ١٩٧٦ إنذار الشفعة إلى المطعون عليهن ثم تابعت الطاعنة بعد وفاة مورثتها إجراءات الشفعة فوجهت في ٢٠ ، ٣٠ / ٥ / ١٩٧٦ تعزيزاً لإنذار الشفعة تؤكد فيه للمطعون عليهن ما جاء بإنذار مورثتها وتبدي به رغبتها في الأخذ بالشفعة للحصة المبيعة وذلك بصفتها إحدى ورثتها وانتقل إليها هذا الحق ولها استعماله والتمسك به . وإذا كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حق الشفعة من الحقوق التي يجري فيها التوارث وهو حق غير قابل للتجزئة يثبت لكل وارث إذا انفرد به ، ولهم

جميعاً إذا اجتمعوا عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأقام قضاءه بإسقاط حق الطاعة في الشفعة على أنه لما كانت المستأنف عليها (الطاعة) قد أكملت الإجراءات باعتبارها إحدى ورثة المرحومة فإنها تكون على غير حق في ذلك لأن الحق في الشفعة حق مالي يتعلق بكل التركة وينتقل إليها فيتعين على كل الورثة أو على أحدهم نيابة عن الجميع أن يتابع الإجراءات من حيث انتهت . أما وقد تابعت الإجراءات عن نفسها وبصفتها أحد الورثة فإن حقها يكون ساقطاً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون عما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد محمود الباجوري ، رعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد العزيز الجندي ، مصطفى قرطام ، جلال الدين أنسي و محمد أحمد حيدى .

(١١٩)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٠ القضائية :

أحوال شخصية « الشهادة بالتسامع » .

الأصل فى الشهادة . معاينة الشاهد لشيء بنفسه . الاستثناء . إجازة الشهادة بالتسامع فى
أحوال كالنسب والموت والنكاح . واقعة رضاع الزوجين من امرأة واحدة . لا تقبل الشهادة
عليها بالتسامع .

الأصل فى الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بنفسه ،
واستثنى فقهاء الحنفية من هذا الأصل مسائل منها ما هو بإجماع كالنسب والموت
والنكاح والدخول وولاية القاضى ومنها ما هو على الصحيح كأصل الوقف
ومنها ما هو على الأصح كالمهر ومنها ما هو على أحد قرأين مصححين كشرائط
الوقف ومنها ما هو على قول مرجوح كالعتق والولاء فأجازوا فى هذه المسائل
الشهادة بالتسامع من الناس استحساناً وإن لم يعاينها الشاهد بنفسه ، وإذ كانت
الواقعة المشهود فيها فى الدعوى الماثلة ، وهى رضاع الطاعنين من امرأة
واحدة ليست من المسائل المشار إليها فإنه لا تقبل الشهادة عليها بالتسامع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى ٨٧ لسنة ١٩٧٥
كلى شبن الكوم قبل الطاعنين بطلب التفريق بينهما لزواجهما حال كونهما
أخوين فى الرضاع ، وبعد أن أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وسمعت

شهود الطرفين قضت في ٢٤ / ٢ / ١٩٧٩ بالتفريق بين الطاعنين. استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف ٣ لسنة ١٢ في أحوال شخصية طعناً مأمورية شبن الكوم، وبتاريخ ١١ / ٢ / ١٩٨٠ حكمت محكمة الاستئناف - بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت لتظره جلسة التزم فيها النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أخطاء في تطبيق القانون وقالوا في بيانه إن الحكم أقام قضاءه على ما شهد به شاهد الإثبات بينما جاءت شهادة ثانيهما سماعية في غير مواضع قبولها شرعاً وبذلك لا تتوافر للشهادة المقدمة في الدعوى نصابها الشرعي وإذ عول عليها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بنفسه ، واستثنى فقهاء الحنفية من هذا الأصل مسائل منها ما هو بإجماع كالنسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي ومنها ما هو على الصحيح كأصل الوقف ومنها ما هو على الأصح كالمرحوم ومنها ما هو على أحد قولين مصححين كشرائط الوقف ومنها ما هو قول مرجوح كالعتق والولاء ، فأجازوا في هذه المسائل الشهادة بالتسامع من الناس استحساناً وإن لم يعاينها الشاهد بنفسه ، وإذ كانت الواقعة المشهود بها في الدعوى الماثلة ، وهي رضاع الطاعنين من امرأة واحدة ليست من المسائل المشار إليها فإنه لا تقبل الشهادة عليها بالتسامع ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه وصور محاضر التحقيق المقدمة أن شهادة الشاهد الثاني من شاهدي المطعون ضدها لم تبين على الرؤية والمعاينة وإنما على مجرد السماع من جدة الطاعنة الثانية فلذا لا تقبل شرعاً وبالتالي لا يستقيم في الدعوى

سوى شهادة الشاهد الأول الى لا يتوافق بها النصاب الشرعى للشهادة وهى شهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول ، وإذا اعتد الحكم الابتدائى بشهادة هذين الشاهدين وأقام قضاءه بالتصديق بين الطاعنين على سند من شهادتهما فإن الحكم المطعون فيه بتأييده هذا القضاء يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة
المستشارين : مصطفى قرطام ، جلال الدين أنس ، محمد أحمد خنلي و هاشم قراعة .

(١٢٠)

العلم رقم ٦٠ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) احوال شخصية لغير المسلمين . « دعوى التطلاق »
« استحكام النفور » .

(١) استحكام النفور بين الزوجين الذي يميز الحكم بالتطلاق في شريعة الأقباط الأرثوذكس .
شرطه . مادة ٥٧ مجموعة ١٩٣٨ .

(٢ ، ٣) احوال شخصية لغير المسلمين . « اعتداء أحد الزوجين على
الآخر » .

(٢) إعتداء أحد الزوجين على الآخر الذي يبرر التطلاق في شريعة الأقباط الأرثوذكس .
شرطه . مادة ٥٥ مجموعة ١٩٣٨ . كفاية مساهمة الزوج في الاعتداء ولو لم يبلغ فعله
مبلغ الجريمة .

(٣) تحريض الزوجة أهلها على الاعتداء على زوجها بقصد تأديبه لا قتله . لا يتوافر به
موجب التطلاق في شريعة الأقباط الأرثوذكس . مادة ٥٥ مجموعة ١٩٣٨ .

١ - إذ كان تصدع الحياة الزوجية من الأسباب التي تجيز التطلاق في
شريعة الأقباط الأرثوذكس إلا أنه يشترط لتوافره وفقاً لنص المادة ٥٧
من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية الخاصة بهذه الطائفة والتي أقرها المجلس
الملى العام سنة ١٩٣٨ - إساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر أو إخلاله بواجباته
نحوه إخلالاً جسيماً يؤدي إلى استحكام النفور بينهما وأن ينشئ الأمر بافتراقهما
مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية ، وألا يكون ذلك خطأ من جانب طالب
التطلاق حتى لا يستفيد من خطئه ، وإذا لم يدع الطاعن أن النفور الحادث بينه
وبين زوجته نتيجة اعتداء أهلها عليه وعلى أفراد أسرته قد أدى إلى افتراقهما
المدة المذكورة فإنه لا يتوافر به موجب التطلاق ، ويكون النعى على الحكم
المطعون فيه في خصوص عدم اعتداده بهذا السبب على غير أساس .

٢ - مفاد المادة ٥٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس سنة ١٩٣٨ أن الاعتداء الذي يبرر التطليق لدى هذه الطائفة هو الذي يصل إلى حد محاولة القتل ويكفي فيه أن يقع مرة واحدة أو الذي لا يصل إلى هذا الحد ولكنه يبلغ من الجسامة بحيث يترتب عليه تعريض صحة الزوج المعتدى عليه للخطر ، وفي هذه الحالة يشترط تكرار الاعتداء بحيث يصبح عادة لدى الزوج المعتدى ويستوى في الحالين أن يكون الزوج فاعلاً أصلياً أو شريكاً في الاعتداء ، ولكنه لا يشترط أن يتحقق فيه موجب توقيع العقوبة الجنائية ، وذلك لأن الأمر لا يرجع إلى التقرير بترتيب أثر على ارتكاب الجريمة بحيث يتعين إعماله متى توافرت فيها أركانها المقررة في قانون العقوبات ، وإنما مرده إلى إخلال الزوج بما يلقيه عليه ميثاق الزوجية المقدس من واجب التعاون مع الزوج الآخر على شئون الحياة ، فضلاً عن إخلاصه له وإحسان معاشرته وهو ما يكفي لتحقيقه مساهمة الزوج بأي صورة في التعدي على زوجه ولو لم يبلغ فعله مبلغ الجريمة .

٣ - إذ كان الثابت من ملونات الحكم أن ما يدعيه الطاعن من تحريض زوجته المطعون ضدها أهلها على الاعتداء عليه كان بقصد تأديبه لا قتله ، وقد خللت الأوراق مما يدل على ما يخالف ذلك أو اعتياد زوجته إتيان هذا الفعل ، فإنه على فرض ثبوت واقعة التحريض هذه فإنه لا يتوافر بها موجب التطليق المنصوص عليه في المادة ٥٥ من مجموعة ١٩٣٨ .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق

الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٧٤ في أحوال شخصية ، على نفس ، أمام محكمة سوهاج الابتدائية ضد المطعون ضدها يطلب الحكم بتطليقها منه ، وقال شرحاً لها إنه تزوج بالمطعون ضدها بصحيح العقد الكنسي أرثوذكسي ودخل بها ولا تزال في عصمته وأنها بعد مضي أربعة أشهر من الزواج أساءت إليه بما لا يستطيع معه داوم العشرة بينهما بأن حرضت والدها وأخويها على الاعتداء عليه وأسرته بسبب علاقات زوجية ، وقد أفضى الاعتداء إلى وفاة والده متأثراً بإصاباته كما أصيب هو وشقيقه بإصابات جسيمة الأمر الذي لا يمكن أن تستقيم معه الحياة الزوجية ومن ثم فقد أقام الدعوى .

أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماعها شهود الطرفين حكمت في ٢٢ / ٢ / ١٩٧٦ بتطبيق المطعون ضدها من الطاعن . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣ لسنة ٥١ ق أسبوط ، وبتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٧٧ حكمت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماعها شهود الطرفين حكمت في ١٣ / ٦ / ١٩٧٩ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من أن المطعون ضدها لم يوجه إليها أى اتهام في الدعوى الجنائية التي أقيمت ضد والدها لتعديه على والده اعتداء أفضى إلى موته ولم يتضمن أية إشارة إلى أن لما دوراً في هذه الواقعة ، في حين أن ذلك الذي أورده الحكم ليس من شأنه نفي ما لحق حياتها الزوجية من تصدع نتيجة استحكام النفور بينهما وهو ما يستقيم ميباً للتطبيق .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه وإن كان تصدع الحياة الزوجية من الأسباب التي تميز التطبيق في شريعة الأقباط الأرثوذكس إلا أنه يشترط لتوافره وفقاً لنص المادة ٥٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية الخاصة

بهذه الطائفة والتي أقرها المجلس الملى العام سنة ١٩٣٨ إساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر أو إخلاله بواجباته نحوه إخلالا يؤدي إلى استحكام النفور بينهما وأن ينهى الأمر بافتراقهما مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية وألا يكون ذلك خطأ من جانب طالب التطلق حتى لا يستفيد من خطئه، وإذا لم يدع الطاعن أن النفور الحادث بينه وبين زوجته نتيجة اعتداء أهلها عليه وعلى أفراد أسرته قد أدى إلى افتراقهما المدة المذكورة، فإنه لا يتوافق به موجب التطلق، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه في خصوص عدم اعتداده بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم استدل على عدم اشتراك المطعون ضدها في الاعتداء الواقع عليه وأفراد أسرته من جانب والدها وأخويها بأن الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لم يوجه إليها أى اتهام في حين أن الأحكام الجنائية لا تورد من الوقائع إلا ما يدخل في نطاق الاتهام المعروف ومن ثم كان يتعين على المحكمة وقد قررت ضم التحقيقات الجنائية أن تلتزم بضمها لتستظهر دور المطعون ضدها في التعدي، هذا إلى أن الثابت من أقوال شاهديه أنها هي التي فتحت باب المسكن لزوجها للتعدي عليه وأسرته وأنه سبق لها أن توعدت بإحضار رجال لتأديبهم، وإذا اتخذ الحكم المطعون فيه من مجرد خلو الحكم الجنائي من توجيه اتهام إلى المطعون ضدها سبيلا للتشكيك في أقوال شاهديه ودليلا على عدم مشاركتها في الاعتداء فإنه يكون قد شابه الفساد في الاستدلال فضلا عن القصور في التسيب.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه وإن كانت المادة ٥٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس تنص على أنه «إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد إيذاءه إيذاء جسيما يعرض صحته للخطر جاز للزوج المحنى عليه أن يطلب الطلاق»، وهو ما مفاده أن الاعتداء الذي

يبرر التطليق لدى هذه الطائفة هو الذي يصل إلى حد محاولة القتل، ويكفي فيه أن يقع مرة واحدة، أو الذي لا يصل إلى هذا الحد ولكنه يبلغ من الجسامة بحيث يترتب عليه تعريض صحة الزوج المعتدى عليه للخطر وفي هذه الحالة يشترط تكرار الاعتداء بحيث يصبح عادة لدى الزوج المعتدى، ويستوى في الحالتين أن يكون الزوج فاعلاً أصلياً أو شريكاً في الاعتداء، ولكن لا يشترط أن يتحقق فيه موجب توقيع العقوبة الجنائية وذلك لأن الأمر لا يرجع إلى التقرير بترتيب أثر على ارتكاب الجريمة بحيث يتعين أعماله متى توافرت فيها أركانها المقررة في قانون العقوبات، وإنما مرده إلى إخلال الزوج بما يلقيه عليه ميثاق الزوجية المقدس من واجب التعاون مع الزوج الآخر على شئون الحياة، فضلاً عن إخلاصه له وإحسان معاشرته، وهو ما يكفي لتحقيق مساهمة الزوج بأي صورة في التعدي على زوجته ولو لم يبلغ فعله مبلغ الجريمة، لأن كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واستدل على نفي مشاركة المطعون ضدها في الاعتداء الواقع على زوجها الطاعن بمجرد خلو الدعوى الجنائية من توجيه أي اتهام إليها وهو ما ينطوي على فساد في الاستدلال فضلاً عن القصور في التسيب، إلا أنه لما كان الثابت من ملونات هذا الحكم ما يدعيه الطاعن من تحريض زوجته المطعون ضدها أهلها على الاعتداء عليه كان بقصد تأديبه لا قتله، وقد خلت الأوراق مما يدل على ما يخالف ذلك أو اعتياد زوجته إتيان هذا الفعل فإنه على فرض ثبوت واقعة التحريض هذه - فإنه لا يتوافر بها موجب التطليق المنصوص عليه في المادة ٥٥ سالفة الإشارة ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير مستج.

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/ المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوزي ، وعضوية السادة
المستشارين : صبحي رزق داود ، مصطفى قرطام ، جلال الدين أنسي و أحمد كمال سالم .

(١٢٢)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) اثبات « إجراءات الإثبات » .

(١) استناد المحكمة إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها . بيان ضمني لسبب عدولها عن تنفيذ ما أمرت به من تقديم مستندات .

(٢) حكم . حجية الأمر المقضي .

(٢) اكتساب الحكم قوة الأمر المقضي . مؤداه . حسم الحكم أمر انضمام الزوجة إلى طائفة الأقباط الكاثوليك . أثره . منع الخصوم من مناقشة تلك المسألة في دعوى تالية .

١ - إذ كان مفاد الحكم أن محكمة الاستئناف قد حصرت مقطع النزاع ورأت في الاستناد إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها والتي أوضحها في حكمها ما يغني عن اتخاذ أي إجراء آخر من إجراءات الإثبات ، وكانت هذه التقارير تنطوي على بيان ضمني لسبب عدول المحكمة عن تنفيذ ما أمرت به من تقديم شهادات الانضمام المسحوبة ، فإن النعي يكون على غير أساس .

٢ - المقرر في قضاء محكمة النقض أن للقضاء النهائي قوة الأمر المقضي فيما فصل فيه بين الخصوم ، ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، لما كان ذلك وكان البين من حكم النقض رقم ٣٠ لسنة ٤٠ أحوال شخصية القاضي برفض الطعن المقام من الطاعن في الحكم الاستئنافي رقم ٩٥ لسنة ٩١ ق أحوال شخصية القاهرة الصادر في ١٩٧٥/٦/٧ ، أن هذا الحكم قد حسم النزاع بين الطرفين حول انضمام المطعون ضدها لمذهب الكاثوليك وانتهى إلى اعتناقها هذا المذهب اعتباراً من ١٩٧٢/٩/١ ،

وكانت هذه المسألة هي بذاتها المثارة في الدعوى الماثلة بين نفس الخصوم بما تمتع عليها العودة إلى المناقشة فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثبتت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساير أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧٧ أحوال شخصية كلى شمال ضد المطعون عليها بطلب الحكم بتطبيقها منه ، وقال بياناً لدعواه أنه تزوجها في ١٤ / ١١ / ١٩٦٣ وفقاً لشرعية الاقباط الأرثوذكس واستمرت حياتهما في مضايقات ومتاعب حتى كان يوم ١٢ / ١٠ / ١٩٧٠ حيث امتدعت أهلها للاعتداء عليه وتحرر عن ذلك المحضر ٩٢٢٢ لسنة ١٩٧٠ جنح شبرا بما تعتبر معه غير آمنة على حياته ، وإذا استمرت الفقرة بينهما قرابة سبع سنوات ولم تجد محاولات الصلح وأصبحت الحياة بينهما مستحيلة وبحق له تطبيقها عملاً بالمادتين ٥٦ ، ٥٧ من مجموعة الأحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس ، فقد أقام دعواه ، دفعت المطعون ضدها بعدم سماع الدعوى لأنها كاثوليكية المذهب ، وبتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٧٨ حكمت المحكمة بعدم سماع الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٨ لسنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برقص الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة بأنها :

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمتي الموضوع بطلب الزام المطعون ضدها بتقديم الشهادات المقدمة منها في دعوى سابقة والتي تستند إليها في انضمامها إلى المذهب الكاثوليكي لأنها لا تعدو أن تكون أوراقاً مصطنعة صادرة من غير الجهة صاحبة الولاية في إصدارها ، وقد استجابت المحكمة لهذا الطلب والزمّت المطعون ضدها بتقديم المستندات المسحوبة ، غير أنها قضت في الدعوى دون تنفيذ هذا القرار وبغير أن تبين أسباب هذا العلول في الحكم الذي أصدرته في موضوع الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الهين من مطالعة الأوراق أن محكمة الاستئناف وإن كلفت المطعون ضدها بتقديم المستندات المسحوبة ، إلا أنها قررت حجز الدعوى للحكم ، وقبل تنفيذ هذا التكليف ، وأوردت بأسباب حكمها الآتي :

وحيث إن المقرر قانوناً فقها وقضاء أن دعوى الطلاق لا تسمع من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق ، أي أن يكون الطلاق مشروعاً في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم القاضي ، إذ أن الملة الوحيدة التي لا تجيز التطليق هي ملة الكاثوليك كما نصت المادة ٩٩ / ٧ من القانون رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٨ على ذلك ، وحيث إن محكمة أول درجة وقد التزمت في حكمها المستأنف هذا النظر تكون قد سايرت صحيح القانون وبالتالي يكون حكمها جدير بالتأييد ومن ثم يكون الاستئناف قد بني على أسباب واهية خليقة بالرفض ، وما تجدر الإشارة إليه إن اعتناق المستأنف عليها مذهب الكاثوليك الذين لا يدينون بالتطليق ، ثابت من حكم محكمة النقض رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية المقام من المستأنف ضد المستأنف عليها فلتها قد تحدت بهذا الحكم - ولم يثبت أنها غيرتها وأصبحت غير مجال للجدل ومن ثم فلا جدوى من نعيه على الحكم المستأنف

نعريه على شهادة مزورة بالإضافة، إلى أن نعيه هذا جاء في قول مرسل لا سند يؤيده، ولا دليل يؤازره، وحيث إنه لما كان ما تقدم وكان الثابت على وجه اليقين أن المستأنف عليها كاثوليكية المذهب، وعلى ما يبين من الأوراق المقدمة، وإنها لم تغير هذا المذهب فإن دعوى الطلاق بينها وبين زوجها تكون غير مسموعة، وإذا كان مفاد هذا الذي أورده الحكم أن محكمة الاستئناف قد حصرت مقطع النزاع ورأت في الاستناد إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها والتي أوضحتها في حكمها على النحر السالف الذكر ما يغني عن اتخاذ أي إجراء آخر من إجراءات الإثبات، وكانت هذه القرارات تنطوي على بيان ضمني لسبب علول المحكمة عن تنفيذ ما أمرت به من تقديم شهادات الانضمام المسحوبة، فإن النعي يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والقضاء بغير الوارد في الأوراق، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم عول في قضائه على حكم النقض رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية الصادر بين الطرفين في نزاع سابق، رغم عدم حجته في النزاع المائل ودون أن يكون تحت بصر المحكمة شهادات الانضمام المودعة في النزاع السابق، ودون تحقيق أوجه طعنه عليها من أنها مزورة وصادرة من غير الجهة المختصة بإصدارها، هذا إلى أن الثابت من شهادة بطريركية الاقباط الكاثوليك المؤرخة ١٩٧٣/٦/٧ والسابق إبداعها في الطعن السابق، أنه يشترط لقبول الانضمام لطائفة الاقباط الكاثوليك موافقة بطريرك الاقباط الكاثوليك وتصديق بابا روما عليها وهو ما لا وجود له في الدعوى، كما أن الحكم لم يناقش دلالة دعوى المراجعة المرفوعة من المطعون ضدها في سنة ١٩٧٣ بعد ادعائها الانضمام إلى المذهب الكاثوليكي بما ينفي انتمائها إلى هذا المذهب، والأمر كذلك بالنسبة لما أسفرت عنه مناقشة القسم الذي أصدر شهادة الانضمام، التي عول عليها الحكم في قضائه - بالخالفه للقواعد المعمول بها في الانضمام إلى طائفة الاقباط الكاثوليك - علاوة على

عدم استظهار الحكم دلالة امتناع المطعون ضدها عن إعادة المستندات وهي دلالة قاطعة في عدم انضمامها إلى المذهب الكاثوليكي ، كما لم يرد على طلباته التي ضمنها مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف وهي أصلياً الحكم بطلباته ، واحتياطياً تكليف المطعون ضدها بتقديم المستندات لاتخاذ الإجراءات الجنائية بشأنها أو صرف النظر عنها ، ومن باب الاحتياط وقف الدعوى لحين الفصل في اللجنة المشار إليها بالذاكرة .

وحيث إن هذا التعي مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن للقضاء النهائي قوة الأمر المقضي فيما فصل فيه بين الخصوم ، ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الخصوم في الدعوى التي صدر فيها من العودة إلى المناقشة في المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، كما أن من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما تقدم لها من أدلة ولا تريب عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية ، وحسبها أن تبين الحقيقة التي أقنعت بها وأن قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وهي غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم ، وترد استقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها ما دام قيام الحقيقة التي أقنعت بها ، وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج ، لما كان ذلك وكان البين من حكم النقض رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية القاضى برفض الطعن المقام من الطاعن في الحكم الاستئنافي رقم ٩٥ لسنة ٩١ ق أحوال شخصية القاهرة الصادر في ٧ / ٦ / ١٩٧٥ .

أن هذا الحكم قد حسم النزاع بين الطرفين حول انضمام المطعون ضدها لمذهب الكاثوليك وانتهى إلى اعتناقها هذا المذهب اعتباراً من ١ / ٩ / ١٩٧٢ ، وكانت هذه المسألة هي بذاتها المثارة في الدعوى الماثلة بين نفس الخصوم بما يمنع عليهما العودة إلى المناقشة فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها أو أثرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض دفاع الطرفين ، التزم بقوة الأمر المقضي في خصوص

تلك المسألة بأن أخلص إلى أن اعتناق المطعون ضدها لمذهب الكاثوليك ثابت من حكم النقض رقم ٣٠ لسنة ٤٥ ق أحوال شخصية - والذي كان ضمن أوراق الدعوى - وأن ملتها قد تحددت بهذا الحكم ولم يثبت أنها غيرها وأنه لا جدوى من نعي الطاعن على الحكم الابتدائي تعويله على شهادة مزورة ، وأقام قضاءه بعد سماع الدعوى على سند صحيح من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبار أن طائفة الكاثوليك التي تتلى إليها المطعون ضدها لاتدين بوقوع الطلاق ، ولما كانت الأسباب التي أستند إليها الحكم المطعون فيه سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وكافية لحمل قضاائه ، وتتضمن الرد الضمني المسقط لما أثاره الطاعن من أقوال وحجج : فإن النعي يكون على غير أساس .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد العزيز الجندي ، صبحي رزق دلود ، محمد أحمد حدى و هاشم قراعة .

(١٢٢)

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٩ القضائية :

احوال شخصية « لغير المسلمين » « التطلاق » . استئناف . حكم .
« عيوب التدليل » « مخالفة الثابت » .

إضافة سبب آخر للتطبيق أمام محكمة أول درجة . طرح المحكمة الاستئنافية لهذا السبب على
سند من عدم جواز إثارته لأول مرة أمامها . مخالفة لثابت بالأوراق .

إذا كان الثابت من ملفونات الحكم الابتدائي أن الطاعن وإن أسس
دعواه لبتداء على استحكام النفوربينه وبين زوجته المطعون ضدها واستدامته
لأكثر من ثلاث سنوات إلا أنه أضاف أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول
درجة سبب آخر للتطبيق هو سوء سلوك هذه الزوجة ، واستدل على ذلك
بمحضورها المدينة زرقعة ابن عم لها ومبيتها سويآ في أحد الفنادق ، وقد أقرت المطعون
ضدها بهذه الواقعة وعولت عليها المحكمة في قضائها بالتطبيق ، لما كان ذلك فإن
الحكم المطعون فيه إذا طرح هذا السبب على سند من عدم جواز إثارته لأول
مرة في الاستئناف رغم سبق طرحه أمام محكمة أول درجة يكون قد خالف
الثابت بالأوراق وحجب نفسه عن تمحيص أوجه التدليل عليه مما يستوجب نقضه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة ؛ وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٨، والدعوى الشخصية على نفس «أمام محكمة المنيا الابتدائية ضد المطعون ضدها وطلب الحكم بتطليقها منه»، وقال شرحاً لها إنه تزوج المطعون ضدها بتاريخ ١٩٦٤/٧/١١ على شريعة الاقباط الأورثوذكس التي يدينان بها واستمرت المعيشة بينهما إلى أن أساءت إليه وتركت منزل الزوجية في أول فبراير سنة ١٩٧٥ ورفضت الصلح واستحال دوام العشرة بينهما، ومن ثم فقد أقام الدعوى، وبتاريخ ١٦/٥ لسنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت في ٣٠/١٠/١٩٧٨ بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن. استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤ لسنة ١٤ ق بني سويف «مأمورية المنيا»، وبتاريخ ١٠/٣/١٩٧٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأته جدير بالنظر، وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن ما ذهب إليه الحكم من أن طلب التطليق لسوء السلوك قد أبدى لأول مرة في الاستئناف، مخالف للواقع في الدعوى، إذ أنه أثار بدفاعه أمام محكمة أول درجة واقعة مييت المطعون ضدها مع ابن عمها بفندق بالمنيا وهو ما أقرت به في محضر الجلسة، وقد عول الحكم المستأنف على هذه الواقعة كسبب للتطليق، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبره سبباً جديداً لا يجوز إبدائه في الاستئناف يكون قد خالف القانون.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه لما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن الطاعن وإن أسس دعواه ابتداء على استحكام النفور بينه وبين زوجته المطعون ضدها واستدامته لأكثر من ثلاث سنوات إلا أنه أضاف أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة ميياً آخر للتطليق هو سوء سلوك هذه

الزوجه واستدل على ذلك بحضورها المدينة رفقة ابن عم لها وميبتها سويماً في أحد الفنادق ، وقد أقرت المطعون ضدها بهذه الواقعة وعولت عليها المحكمة في قضائها بالتطليق ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ اطرح هذا السبب على سند من عدم جواز إثباته .. لأول مرة في الاستئناف رغم سبق طرحه أمام محكمة أول درجة يكون قد خالف الثابت بالأوراق وحجب نفسه عن تمحيص أوجه التدليل عليه مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر للطعن .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمد الحسولي ، وعضوية السادة المستشارين يوسف أبو زيد ، دكتور منصور وجيه ، درويش عبد الحميد ، و علي عمرو .

(١٢٣)

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٧ القضائية :

(١) تنفيذ . « حجز ادارى » . ضرائب . دعوى « الصفة » . نقض .

المنازعة في تنفيذ أمر الحجز الإدارى الموقع من قبل مصلحة الضرائب . وجوب توجيهها إلى وزير المالية . علة ذلك . اختصاص مراقب المأمورية التى أصدرت أمر الحجز في الطعن بالنقض غير مقبول .

(٢) ضرائب . حجز « حجز ادارى » .

إجراءات الحجز الإدارى . شرط صحتها . صدورها بناء على أمر مكتوب من رئيس الجهة الإدارية أو من ينييه كتابة . مادة ٢ من القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ . إمتداد سلطة إصدار هذه الأوامر إلى مأمورى الضرائب بموجب تفويض قانونى .

(٣) عقد . تسجيل . التصاق .

إقامة مشترى الأرض بعقد غير مسجل بناء عليها . ملكية المبانى للبائع بحكم الالتصاق ولو صدر ترخيص البناء باسم المشتري .

٤ — نقض « أسباب الطعن . عدم قبول الطعن » .

عدم بيان أسباب الطعن بالنقض للميب الذى يمزوه الطاعن للحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . أثره . عدم قبول الطعن .

١ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما في الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه بل ينبغي أن يكون خصما حقيقياً وذا صفة في تمثيله بالخصومة ، ومفاد المادتين ١/٥٢ ، ٥٣/ . . من القانون المدنى أن الأشخاص الاعتبارية هي الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية ويكون لها حق التقاضى ولكل منها نائب يعبر عن إرادتها ، وإذا كان النزاع المطروح في الطعن من منازعات التنفيذ

المتعلقة بإجراءات الحجز الإداري التي اتخذتها مصلحة الضرائب على العقار محل التداعي فإن المطعون ضده الثاني - وزير المالية - يكون هو الممثل لتلك الجهة الإدارية المقصودة بالخصومة دون المطعون ضده الأول مراقب مأمورية الضرائب التي أصدرت أمر الحجز ، ويكون اختصاص هذا الأخير في الطعن اختصاصاً لغير ذي صفة مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له

٢ - مفاد النص في المادة الثانية من قانون الحجز الإداري رقم ٨ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع يوجب لصحة إجراءات الحجز الإداري أن يصدر بناء على أمر حجز مكتوب من أمين الجهة الإدارية الخاضعة أو ممن ينييه في ذلك كتابة ، ولمصلحة الضرائب طبقاً للمادة ٩١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ حق تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون بطريق الحجز الإداري والمادة ٨٠ من القانون آنف الذكر تقضي بأن يقصد « بمصلحة الضرائب في حكم هذا القانون وزارة المالية والمصالح والموظفين الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح في تنفيذ هذا القانون » ، وهذا النص يعتبر أيضاً تفسيرياً يلحق بالقانون من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق يخول الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقاً ، وقد أعطت اللائحة التنفيذية لذلك القانون في المادة ٤٧ - المعدلة بالقرار الوزاري رقم ٣٦ لسنة ١٩٥١ - رؤساء المأموريات التي يحددها مدير مصلحة الضرائب حق إصدار الأوامر التي تحصل بمقتضاها الضريبة بطريق الحجز الإداري وفقاً للمادة ٩٢ من القانون كما خوات للمأموري الضرائب الحق في تحصيلها ، لما كان ذلك فإن سلطة إصدار أمر الحجز الإداري بتوقيع دين ضريبي لا يجب قصرها على مفهوم المادة الثانية من قانون الحجز الإداري وحدها بل تكون محكومة كذلك بما نصت عليه المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والتي استبان أن حكمها بمنح رؤساء المأموريات وأموري الضرائب سلطة إصدار الأوامر وتحصيل دين الضريبة بطريق الحجز الإداري ، ولازم ذلك أن يكون لهؤلاء الحق في إصدار أمر الحجز الإداري استناداً

إلى التعويض الذي يستمد قيامه من القانون الضريبي ذاته ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد بمذوناته رداً على دفاع الطاعنين أن الحجز صدر به أمر مكتوب من مأمور ضرائب القيوم في ٣١ / ١٠ / ١٩٧٠ فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، لما في ذلك من بيان كاف بأن إجراءات الحجز الإداري اتخذت بناء على أمر مكتوب وإن هذا الأمر صادر ممن تشملهم إنابة عامة مصدرها القانون الضريبي وبالتالي فلا وجه لما يتحدى به الطاعنان من وجوب تقديم المصلحة الحاجزة لتلك الإنابة أو إرفاقها بمحضر الحجز .

٣ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ملكية المنشآت لا تنتقل إلى المشتري بمجرد صدور الترخيص له بالبناء من مالك الأرض وإنما بتسجيل عقد البيع لأن عقد البيع غير المسجل وإن كان يلزم البائع بتسليم المبيع مما يترتب عليه أن يكون للمشتري حيازة المبيع والانتفاع به إلا أن هذا العقد لا ينتج أثراً بشأن تملك المشتري لما يقيمه من مبان لأن حق القرار حق عيني فلا ينشأ ولا ينتقل وفقاً لحكم المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بالتسجيل ، أما قبل تسجيل سند المشتري الباني فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الالتصاق مقابل أن يدفع للمشتري أقل القيمتين قيمة المواد وأجرة العمل أو قيمة مازاد في ثمن الأرض بسبب المنشآت وفقاً لما تنص عليه المادة ٩٢٥ من القانون المدني .

٤ - لئن أوجبت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلاً، إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً وافياً تافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، لما كان ذلك وكان الطاعنان قد ساقا النعي بمخالفة الحكم المطعون فيه للثابت بالأوراق والقصور بعبارة مبهمه غامضة لا تكشف بجلاء ووضوح عن الأمور التي ثبتت بالأوراق ووجه مخالفة الحكم لها وموضع هذه المخالفة ومواضع القصور في الحكم فإن النعي يكون نعيًا بجهلاً غير مقبول .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث الطاعنين أقام الدعوى رقم ٧٦٩ لسنة ١٩٧٣ مدني أمام قاضي التنفيذ بحكمة بنذر الفيوم على المطعون ضدهم طالبا الحكم برفع الحجز الإداري المشر بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ١٩٧١ والموقع من مصلحة الضرائب على العقار المبني بالصحيفة وبعدم الاعتداد به واعتباره عديم الأثر وقال بيانه الدعواه أنه بموجب عقد بيع مسجل في ١٩٧١/١٢/٢٢ اشترى من مجلس مدينة الفيوم حصة شائعة في العقار آنف الذكر وقدرها ٤ س و ٤ ط من ٢٤ ط كما اشترى بمقتضى عقد بيع آخر مسجل بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٧١ من مورث المطعون ضدهم من الثالث إلى الأخير حصة شائعة في ذات العقار قدرها ١٦ س ١٧ ط من ٢٤ ف ، وإذ كانت مصلحة الضرائب التي يمثلها المطعون ضدهما الأول والثاني — قد أوقعت حجزاً إدارياً مسجل في ٢٥ / ١٢ / ١٩٧١ على ذلك العقار المدين ضريبي مستحق في ذمه مورث المطعون ضدهم الأربعة الآخرين وكان هذا المدين قد خرجت من ملكه تلك الحصة التي باعها إليه وهو لا يملك شيئاً في الحصة الأخرى التي اشترى من مجلس مدينة الفيوم فقد أقام دعواه للحكم له بطلانته بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٥ حكم قاضي التنفيذ برفع الحجز واعتباره عديم الأثر بالنسبة لحصة العقار المبيعة لمورث الطاعنين من مجلس مدينة الفيوم ويرفض الدعوى فيما عدا ذلك . استأنف الطاعنان وباقي الورثة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤ لسنة ١١ قضائه بنى سرييف طالبين الغاءه فيما رفضه من طلبات مورثهم والحكم لهم به . بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض

وقد تمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأول ولبدت الرأي في الموضوع ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة جددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطعن المبدي من النيابة فهو صحيح ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل ينبغي أي يكون خصماً حقيقياً وإذا صفة في تمثيله بالخصومة ، وكان مفاد نص المادتين ٥٢ / ١ و ٥٣ من القانون المدني أن الأشخاص الاعتبارية هي الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التي يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون شخصية اعتبارية ويكون لها حق التقاضي ولكل منها نائب يعبر عن إرادتها ، وكان النزاع المطروح في الطعن من منازعات التنفيذ المتعلقة بإجراءات الحجز الإداري التي اتخذتها مصلحة الضرائب على العقار محل التداعي ، فإن المطعون ضده الثاني - وزير المالية - يكون هو الممثل لتلك الجهة الإدارية المقصودة بالخصومة دون المطعون ضده الأول مراقب مأمورية الضرائب التي أصدرت أمر الحجز ، ويكون اختصاص هذا الأخير في الطعن اختصاصاً بغير ذي صفة مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استرعى أوضاعه الشكلية بالنسبة لبقاى المطعون ضدهم وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعنان بأوفا على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب من أربعة أوجه ، وفي بيان الوجه الأول يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بإعلان الحجز الإداري لاتخاذ إجراءاته دون صدور أمر مكتوب من رئيس الجهة الإدارية الحاجزة وفقاً لما يتطلبه نص المادة الثانية من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ ، وجاء الحكم المطعون فيه مجتزئاً الرد على هذا الدفاع بقوله إن الحجز صدر به أمر مكتوب من مأمور ضرائب الفيوم ، وهو قول لا يصح رداً على دفاعهما في هذا الصدد إذ كان متعيناً على الجهة الحاجزة

تقديم التفويض الكتابي الصادر من رئيس مصلحة الضرائب بانابة مأمور ضرائب القیوم الذى أصدر أمر الحجز أو إرفاق التفويض بمحضر الحجز حتى يتسنى الوقوف على حقيقته ، ومدى صلاحية الإنابة فيه ، الأمر الذى يعيب الحكم فضلاً عن الخطأ فى تطبيق القانون بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعمى غير سديد ذلك أن النص فى المادة الثانية من قانون الحجز الإدارى رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ على أنه « لا يجوز اتخاذ إجراءات الحجز إلا بناء على أمر مكتوب صادر من الوزير أو رئيس المصلحة أو المحافظ أو المدير أو ممثل الشخص الاعتبارى العام حسب الأحوال أو ممن ينيبه كل من هؤلاء فى ذلك كتابة » مفاده أن المشرع يوجب لصحة إجراءات الحجز الادلى أن تصدر بناء على أمر حجز مكتوب من رئيس الجهة الإدارية الحائزة أو من ينيبه فى ذلك كتابة ، ولما كان لمصلحة الضرائب طبقاً للمادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ حق تحصيل الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة بمقتضى هذا القانون بطريق الحجز الإدارى ، وكانت المادة ١٠٢ من القانون آنف الذكر تقضى بأن يقصد « بمصلحة الضرائب » فى حكم هذا القانون وزارة المالية والمصالح والموظفين الذين يعهد إليهم بمقتضى القوانين والمراسيم واللوائح فى تنفيذ هذا القانون ، وكان هذا النص يعتبر نصاً تفسيرياً يلحق بالقانون من وقت صدوره كما يلحق بكل تشريع لاحق بخول الشارع فيه لمصلحة الضرائب سلطة أو حقاً ، وقد أعطت اللائحة التنفيذية لذلك القانون فى المادة ٤٧ - المعدلة بالقرار الوزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٤ - رؤساء المأموريات التى يحددها مدير مصلحة الضرائب حق إصدار الأوراد التى تحصل بمقتضاها الضريبة بطريق الحجز الإدارى وفقاً للمادة ٩٢ من القانون كما خولت لمأمورى الضرائب الحق فى تحصيلها ، لما كان ذلك فإن سلطة إصدار أمر الحجز الإدارى بتوقيع دين ضريبي لا يجب قصرها على مفهوم المادة الثانية من قانون الحجز الإدارى وحدها بل تكون محكومة كذلك بما نصت عليه المادة ١٠٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والى استبان أن حكمها يمنع رؤساء المأموريات ومأمورى

الضرائب سلطة إصدار الأوراد وتحصيل دين الضريبة بطريق المحجز الإداري ، ولازم ذلك أن يكون هؤلاء الحق في إصدار أمر المحجز الإداري استنادا إلى التفويض الذي يستمد قيامه من القانون الضريبي ذاته . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أورد بمعلوماته ردا على دفاع الطاعنين أن المحجز صدر به أمر مكتوب من مأمور ضرائب الفيوم في ١٠/٣١/١٩٧٠ فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون لما في ذلك من بيان كاف بأن اجراءات المحجز الإداري اتخذت بناء على أمر مكتوب وإن هذا الأمر صادر ممن تشملهم إنابة عامة مصدرها القانون الضريبي ، وبالتالي فلا وجه لما يتحدى به الطاعنان من وجوب تقديم المصلحة الحاجزة لتلك الإنابة أو ارفاقها بمحضر المحجز ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الأول من أسباب الطعن قول الطاعنين أنهما تمسكا بمذكرة دفاعهما لدى محكمة الاستئناف بما ثبت بمحضر المحجز الإداري والملف الضريبي أن المبلغ المحجوز من أجرة هو دين لضريبة غير مستحقة على مورث المطعون ضدهم الأربعة الآخرين وحده بل على شريكين آخرين معه في شركة تضامن فما كان يجوز توقيع المحجز بالمبلغ كله على أموال أحدهم مخالفة ذلك نص المادة ٣٤ / ٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي لا تميز التضامن في دين الضريبة ولو كان وعاء الضريبة أرباح شركة تضامن ، وإذا غفل الحكم المحكم تمحيص هذا الدفاع ولم يرد عليه فإنه يكون مشوباً بالنقص .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بمعلوماته أن المحجز الإداري وقع لدين ضريبي عالق بنعمة مورث المطعون ضدهم الأربعة الآخرين وأن مقدار هذا الدين مبلغ ٢٩٧ مليم ، ٨٥٩٨ جنيه . وهذا الذي ثبت بالحكم ورد ذكره أيضاً بصحيفة افتتاح الدعوى التي أقامها مورث الطاعنين ، وكان الطاعنان لم يقدموا ما يفيد طرحهما للدليل

أمام محكمة الموضوع يساند دفاعهما في القول بأن الدين المحجوز من أجله يستحق في ذمة شريكين آخرين مع المحجوز عليه فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل التحدث عن دفاع مرسل عار عن الدليل .

وحيث إن الطاعنين يقولان في بيان الوجه الثالث من السبب الأول أن دفاعهما أمام محكمة الاستئناف تضمن إظهار بطلان الحجز لتوقيعه على مال غير مملوك للمدين لأن العقار حين بيع إلى مورثهما كان أرضاً لا يقوم عليها إلا طابقان غير متكاملين فاصلتهما وأنشأ مباني جديدة فتحمل نفقات البناء من ماله مما يجعل العقار فيما أقامه من مباني غير مملوك للمدين إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعن بمواجهة هذا الدفاع والتفت عنه مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ملكية المنشآت لا تنتقل إلى المشتري بمجرد صدور الترخيص بالبناء من مالك الأرض وإنما بتسجيل عقد البيع لأن عقد البيع غير المسجل وإن كان يلزم البائع بتسليم المبيع مما يترتب عليه أن تكون للمشتري حيازة المبيع والانتفاع به إلا أن هذا العقد لا ينتج أثراً بشأن تملك المشتري لما يقيمه من مباني لأن حق القرار حق عيني فلا ينشأ ولا ينتقل وفقاً لحكم المادة التاسعة من قانون الشهر العقاري إلا بالتسجيل ، أما قبل تسجيل سند المشتري الباني فإن ملكية المنشآت تكون للبائع بحكم الاتفاق مقابل أن يدفع للمشتري أقل القيمتين قيمة المواد وأجرة العمل أو قيمة ما زاد في ثمن الأرض بسبب المنشآت وفقاً لما تنص عليه المادة ٩٢٥ من القانون المدني ، وإذا كان الثابت من الواقع أن الطاعنين تمسكا أمام محكمة الموضوع بأن المباني التي شيدها مورثهما قد تكاملت في شهر يولية سنة ١٩٧١ في حين أن عقد البيع الصادر إلى هذا المورث من المدين المحجوز عليه لم يسجل إلا بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٧١ تألياً للحجز الموقع من مصلحة الضرائب في ١٠ / ٦ / ١٩٧١ والمشهد في ٢٥ - ١٢ - لسنة ١٩٧١ فإن الحجز يكون قد وقع على عقار مملوك للمدين حتى ولو صح قول الطاعنين بأن مورثهما هو الذي أقام المباني لأن ملكية هذه المباني تثبت للبائع المدين المحجوز عليه بحكم الاتفاق طالما كان المشتري الباني لم يسجل عقد

شرائه قبل توقيع الحجز ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد تخلص صائباً إلى هذه النتيجة بقوله أن القدر المبيع من المدين المحجوز عليه ، لم تنتقل ملكيته إلى مورث الطاعنين إلا بالتسجيل في ۱۲/۲۸/۱۹۷۱ وقبل هذا التاريخ كان عقداً لا ينقل الملكية فيكون الحجز قد صادف مالا مملوكاً للمدين فإن في ذلك ما يكفي رداً ضامياً على الدافع الذي أثاره الطاعنان بتملك مورثهما دون المدين البائع للمباني التي أقامها ، ولا يعيب الحكم القصور في بعض أسبابه القانونية مني أنني إلى النتيجة السليمة وحسب محكمة النقض أن تستكمل ما قصر الحكم في بيانه من هذه الأسباب مما يكون معه هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الرابع من السبب الأول النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على دفاع الطاعنين ببطان إعلان التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز المؤرخ ۱۵ / ۱۲ / ۱۹۷۰ المرجع إلى المدين المحجوز عليه ، إذ أباننا في دفاعهما علة البطلان مما ثبت بالإعلان من أن المنزل المراد إعلان المدين به خال من الأبواب والمنافذ ولم يتواجد به المدين فلم الإعلان لمندوب الإدارة مع أن وصف المنزل على هذا الحال الوارد بالإعلان لا يجعله محلاً صالحاً للإقامة حتى يجوز توجيه الاعلان إليه ، غير أن الحكم المطعون فيه غفل عن تناول هذا الدفاع بالبحث ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن الطاعنين لم يقدموا صورة إعلان التنبيه بالأداء والإنذار بالحجز المؤيد لتعبيهما في هذا الصدد حتى يتسنى الوقوف على مدى سلامته وأهميته هذا الدفاع المقال بإغفال الحكم المطعون فيه بحته ومدى أثره في تغيير وجه الرأي في الدعوى ، ومن ثم يكون هذا النعي عارياً عن الدليل وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعينان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب ، ويقولان في ذلك أنها تمسكا أمام

محكمة الاستئناف بأوجه دفاع جديدة تتعلق ببطلان الحجز المطلوب الغاؤه وجميعها لم تطرح على محكمة أول درجة ، غير أن الحكم المطعون فيه انتهى في قضائه إلى تأييد الحكم المستأنف دون أن يواجه هذا للدفاع مفترضاً أن تلك المحكمة قد عرضت إليه في حكمها المستأنف مع أنه كان دفاعاً لم يسبق طرحه عليها مما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق فضلاً عن القصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، لما كان ذلك وكان الطاعنان قد ساقا النعي بمخالفة الحكم المطعون فيه للثابت بالأوراق والقصور بعبارة مبهمّة غامضة لا تكشف بجلاء ووضوح عن الأمور التي ثبتت بالأوراق ووجه مخالفة الحكم لها وموضع هذه المخالفة وموضع القصور في الحكم بخلاف ما كان محلاً لنعيها بالسبب الأول فإن النعي يكون نعيّاً مجهولاً غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨١

بإدارة السيد المستشار ونائب رئيس المحكمة / محمد الخولي وعضوية السادة المستشارين
يوسف أبوزيد ، مصطفى صالح سليم ، د. منصور وجيه وفرويش عبد المجيد .

(١٢٤)

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) الإثراء بلا سبب . عقد . إيجار . تقادم . تقادم مسقط .

دعوى الإثراء بلا سبب لا تقوم حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية . طلب المستأجر استرداد ما أوفاه من الأجرة لحرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة . مرده عقد الإيجار . عدم خضوعه لتقادم الثلاثي الوارد بالمادة ١٨٧ من .

(٢) دعوى « انقطاع سير الخصومة » . بطلان .

بطلان الإجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة . نسبي .

(٣) حراسة « حراسة قضائية » . إيجار .

تعرض الغير للمستأجر في انتفاعه بالعين المؤجرة . تعيين حارس قضائي لإدارتها بناء على طلب المستأجر . مؤواه . تمثيل الحارس له مع غيره من المتنازعين .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه حيث تقوم بين طرفي الخصومة

رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب والتي من تطبيقاته رد غير المستحق ، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منها والتزاماته قبل الآخر ، إذ يلزم لقيام هذه الدعوى ألا يكون للإثراء الحادث أو للافتقار المترتب عليه سبب قانوني يبرره ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن علاقة المطعون ضده بمورث الطاعنين يحكمها عقد إيجار مبرم بينهما يلزم أولها بأداء الأجرة مقابل تمكن ثانيها من الانتفاع بالعين المؤجرة ، وإن تعرضاً مادياً وقع للمطعون ضده من الغير لا يدل عليه بلغ من الجسامة حداً حرمة كلية من الانتفاع بالعين المؤجرة وهو يخوله الحق بصفته مستأجراً في الامتناع عن الوفاء بالأجرة إعمالاً لنص المادة ٥٧٥/٢ من القانون المدني ، فإذا كان قد أديها للمؤجرة مورث الطاعنين ، حتى له أن يستردّها منه وفقاً لأحكام

عقد الإيجار المبرم بينهما والتي تحدد حق كل منهما والزائداته قبل الآخر وتحمل المؤجر تبعه جرم ان المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة باعتبار أن عقد الإيجار من العقود المستمرة والأجرة فيه مقابل المنفعة وليس وفقاً لقواعد الإثراء بلا سبب والذي من تطبيقاته رد غير المستحق طالما أن للإثراء الحاصل لمورث الطاعنين سبب قانوني يبرره وهو عقد الإيجار سالف الذكر، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه برفض الدفع المبدئي من مورث الطاعنين بسقوط حق المطعون ضده في رفع الدعوى بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني يكون قد صادف صحيح القانون.

٢ - بطلان الإجراءات التي تم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة في الدعوى هو - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي يقره القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم تمكيناً لهم من الدفاع عن حقوقهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان.

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا حصل تعرض من الغير لمستأجر العقار في إنتفاعه وطلب الأخير تعيين حارس قضائي لإدارة الأتيان وإيداع غلتها خزانة المحكمة وقضى له بذلك فإن يده لا تعتبر أنها رفعت عن الأتيان المؤجرة بوصفها تحت الحراسة القضائية لأن الحارس ينوب عنه هو وغيره من المتنازعين في دعوى الحراسة.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة، وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن

تتحصل في أن المنطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٥٠٤ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد مورث الطاعنين عن نفسه وبصفته حارساً على وقف المرحوم اسماعيل راغب طالباً الحكم بالزامه بأن يدفع له مبلغ ١١٧٥,٩٥٠ جنهما، وقال بياناً لدعواه إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩ / ١٠ / ١٩٦١ استأجر من المورث المذكور أطيافاً مساحتها ١٨ ط ١٢ ف بأجرة سنوية بمقدارها ٢٣٥,٨٣٠ جنهما، وبعد أسابيع من استلامه لها تعرض آخرون له في حيازتها بدعوى أنهم أصحاب الحق في زراعتها وصدر قرار المحافظ في ١٠ / ١ / ١٩٦٢ بتمكينهم من وضع يدهم عليها، فلجأ إلى محكمة القضاء الإدارى بالدعوى رقم ٣٩٣ سنة ١٦ قضائية التى قضى له فيها بإلغاء القرار المذكور كما أقام الدعوى رقم ١٤٥٤ سنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة طالباً فرض الحراسة القضائية على تلك الأطياف فقضى له فيها بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٦٢ بطلباته وتعيين الأستاذ فكرى أغا المحامى حارساً عليها، ونظراً لأنه كان يسدد الأجرة لمورث الطاعنين منذ تحرير عقد الإيجار حتى سنة ١٩٦٦ الزراعية دون أن ينتفع بالأرض المؤجرة طوال هذه الفترة وبحق له استردادها فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته، دفع مورث الطاعنين الدعوى بسقوط الحق في رفعها بالتقادم الثلاثى إعمالاً للمادة ١٨٧ من القانون المدنى بتاريخ ١٩ / ٤ / ١٩٧٢ قضت المحكمة له بعد رفض هذا الدفع بطلباته استأنف مورث الطاعنين بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٣١ سنة ٨٩ قضائية القاهرة، وبعد انقطاع سير الخصومة لوفاة المستأنف عجلها ورثته « الطاعنون »، وبتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٧٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجلست جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يعنى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقولون أن

الحكم المطعون فيه رفض الدفع المبدئي من مورثهم بسقوط حق المطعون ضده في رفع الدعوى بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني على سند من القول بأنه يلزم لقيام دعوى الإثراء بلا سبب والذي من تطبيقاته رد غير المستحق ألا يكون للإثراء الحادث أو للافتقار المترتب عليه سبب قانوني يبرره، وأن سبب وفاء المطعون ضده لمورثهم بالأجرة المطالب بردها هو العلاقة التجارية القائمة بينهما بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٩ / ١٠ / ١٩٦١ في حين أن الثابت مما حصله الحكم المطعون فيه أن تعرضاً من الغير وقع للمطعون ضده في انتفاعه بالعين المؤجرة أثناء نفاذ عقد الإيجار مما يخوله حق طلب إنقاص الأجرة أو الامتناع عن الوفاء بها إعمالاً للمادة ٢/٥٧٥ من القانون المدني، فإذا ما أوفى بها رغم ذلك فإن هذا الوفاء لا يكون مستنداً على ما تفرضه العلاقة التجارية القائمة بينهما من التزامات وإنما يعتبر منه خطأ أدى به إلى الوفاء بما هو مستحق في ذمته ويخوله الحق في المطالبة باسترداده ويتقادم هذا الحق بالتقادم الثلاثي سالف البيان، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه حيث يقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب والذي من تطبيقاته رد غير المستحق بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منها والتزاماته قبل الآخر إذ يلزم لقيام هذه الدعوى ألا يكون للإثراء الحادث أو للافتقار المترتب عليه سبب قانوني يبرره - ولما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن علاقة المطعون ضده بمورث الطاعنين بحكمها عقد إيجار مبرم بينهما يلزم أولها بأداء الأجرة مقابل تمكين ثانيها له من الانتفاع بالعين المؤجرة وإن تعرضاً مادياً وقع للمطعون ضده من الغير لا يد له فيه بلغ من الجسامة حداً حرمه كلية من الانتفاع بالعين المؤجرة، وهو يخوله الحق بصفته مستأجراً في الامتناع عن الوفاء بالأجرة إعمالاً لنص المادة ٢/٥٧٥ من القانون المدني فإذا كان قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه،

حق له أن يستردها منه نفاذا لاحكام عقد الإيجار المبرم بينهما والتي تحدد حقوق كل منها والتزاماته قبل الآخر وتحمل المؤجر تبعة حرمان المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة ، باعتبار أن عقد الإيجار من العقود المستمرة والأجره فيه تقابل المنفعة وليس وفقاً لقواعد الإثراء بلا سبب والذي من تطبيقاته رد غير المستحق طالما أن للإثراء الحاصل لمورث الطاعنين سبب قانوني يبرره هو عقد الإيجار صالف الذكر وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر في قضائه برفض الدفع المبدى من مورث الطاعنين بسقوط حق المطعون ضده في رفع الدعوى بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٨٧ من القانون المدني يكون قد صادف صحيح القانون ويصحى النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث من أسباب الطعن وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وفي بيان ذلك يقول الطاعنون، إن مورثهم اختصم في الدعوى وصدر حكم محكمة أول درجة ضده بصفته الشخصية وبصفته ناظراً على وقف المرحوم اسماعيل راغب فاستأنفه بهاتين الصفتين وقضى في الاستئناف بانقطاع سير الخصومة لوفاة مورثهم فجددوا السير فيه باعتبارهم ورثة المستأنف شخصياً ، ولم تأمر المحكمة باعلان الممثل الجديد للوقف المذكور بالخصومة بعد استئناف السير فيها وظل غير ممثل فيها حتى صدر الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون قد شاب إجراءاته عيبا يبطله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان بطلان الإجراءات التي أتت بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة في الدعوى هو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي قررته القانون لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايتهم تمكيناً لهم من الدفاع عن حقوقهم وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو زالت صفته فلا يحق لغيرهم أن يحتج بهذا البطلان، فإنه على فرض وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم على النعى الذي ذكره الطاعنون فإنه يكون للممثل الجديد لهذا الوقف وحده دون غيره التمسك

بهذا البطلان ، فلا يجوز للطاعنين باعتبارهم لا يمثلون والدهم إلا بصفته الشخصية التحدى به ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب اثنان من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق اثنان من الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بصحيفة الاستئناف بأن المطعون ضده أقر في صحيفة الدعوى ومذكرته المقدمة لجلسة ١٢ / ٤ / ١٩٧٢ أن محكمة القضاء الإدارى ألغت قرار محافظ الغربية بتمكين المتعرضين له من العين المؤجرة وأنه أقام الدعوى رقم ١٤٥٤ لسنة ١٩٦٢ مستعجل القاهرة بفرض الحراسة القضائية عليها وقد قضى له فيها بطلباته وبذلك يكون حكم محكمة القضاء الإدارى قد أزال التعرض وأعاد للمطعون ضده فرصته في الانتفاع بالعين المؤجرة وإن الحارس القضائى الذى عين عليها يعتبر نائباً عنه في إدارتها والانتفاع بها واضحى ريعها محفوظاً لصالحه ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى وأهمل الأثر القانونى والواقعى لفرض الحراسة القضائية وانتهى إلى أن المطعون ضده قد حرم من الانتفاع بها بعد وقوع التعرض المادى له يكون فضلاً عن تخطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا حصل تعرض من الغير لمستأجر العقار في انتفاعه وطلب الأخير تعيين حارس قضائى لإدارة الأتيان وإيداع غاتها خزانة المحكمة وقضى له بذلك فإن يده لا تعتبر أنها رفعت عن الأتيان المؤجرة بوصفها تحت الحراسة القضائية لأن الحارس ينوب عنه هو وغيره من المتنازعين في دعوى الحراسة في إدارتها والانتفاع بها . وكان الثابت من صحيفة الاستئناف المقدمة صورتها لهذه المحكمة أن الطاعنين تمسكوا فيها بأن التعرض الحاصل للمطعون ضده لم يحرمه من الانتفاع بالأتيان المؤجرة لأنه عندما وقع له هذا التعرض استصدر حكماً من محكمة القضاء

الإدارى بالغاء قرار محافظة الغربية بتسكين المتعرضين له من تلك الأطيان، كما قضى له كطلبه بفرض الحراسة القضائية عليها وتعيين حارس تكون مهمته إيداع صافي الربح خزانة المحكمة لحساب من ثبت أنه صاحب الحق فيه وأن الحارس يعتبر نائباً عنه وينتفع بالعين المؤجرة لحسابه ويلتزم المطعون ضده بسداد أجرتها لمورثهم باعتبارهم مؤجرها لها ولا يحق له بعد ذلك طلب استردادها ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بقوله « إن الحارس إنما يمثل الملاك وقد ناط حكم الحراسة بالحارس بأداء أجرة الأرض للمالك » فإن هذا الرد غير كاف لمواجهة دفاع المطعون ضده الجوهري سالف البيان والذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى حيث أنه لم يعن ببيان مأمورية الحارس القضائية أو يوضح ما استند إليه فيما قرره من أن الحارس يمثل الملاك وليس المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور بما يوجب نقضه لهذا السبب وعلى أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة : محمدى الحولى ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، دكتور منصور وجيه و دويش عبد الحميد .

(١٢٥)

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) تنفيذ « قاضى التنفيذ » . اختصاص « اختصاص ولائى » .

قاضى التنفيذ . اختصاصه دون غيره . بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أياً كانت قيمتها . مادة ٢٧٥ مرافعات .

(٢ ، ٣) تنفيذ . حجز . حجز ما للمدين لدى الغير . اختصاص .

(٢) اختصاص قاضى الأداء بالإذن بتوقيع الحجز . مادة ٢١٠ مرافعات . استثناء . عدم اختصاصه بمنازعات التنفيذ المتعلقة بإذن الحجز الذى أصدره .

(٣) المنازعة فى توقيع حجز على زراعة يجب توريدها للدولة أو بعد استصدار الحارس أمراً ببيعها وتوريدها ثمنها الخزانة . منازعة موضوعية فى التنفيذ طالما أقيمت بين الحجز والبيع . علة ذلك .

١ - مفاد نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات - وعلى ما أفصحت عنه
المذكورة الإيضاحية - هو أن المشرع استحدث نظام قاضى التنفيذ بهدف
جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ فى يد قاض واحد قريب من محل التنفيذ
وجعله مختص دون غيره بإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ وبالفصل
فى المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعة موضوعية أم وقتية وسواء
أكانت من الحصر أم من الغير ، كما خوله سلطة قاضى الأمور المستعجلة عند
فصله فى المنازعات الرقمية مما يقتضاه أن قاضى التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص
نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أياً كانت قيمتها وذلك
فيما عدا ما استثنى بنص خاص .

٢ - تنص المادة ٢١٠ من قانون المرافعات على أنه « إذا أراد الدائن في حكم المادة ٢٠١ حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفي الأحوال التي يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضي المختص بالحجز التحفظي يصدر أمر الحجز من القاضي المختص بإصدار الأمر بالإداء وذلك استثناء من أحكام المبراد ٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ ، فإن الاستثناء يجب أن يقتصر على ما ورد بشأنه وهو الإذن بالحجز دون ماعداه من منازعات التنفيذ ولا محل لإطلاق مدلول هذا الاستثناء والقول بأن قاضي الأداء يختص بمنازعات التنفيذ التي تتعلق بالإذن بالحجز الذي أصدره لأن في ذلك خروج على قاعدة من قواعد الاختصاص النوعي المتعلقة بالنظام العام ولأن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس .

٣ - لا يحول دون اعتبار الدعوى الطاعنين من الدعاوى الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ التي تدخل في الاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ أن الحجز الأول قد وقع على زراعة الأرض التي يتعين تسليم محصولها إلى الدولة أو أن الحارس على المحجوزات قد استصدر أمرًا بجني بعضها وإيداع ثمنه الخزينة طالما أن الدعوى رفعت بين الحجز والبيع لأن مفاد نص المادة ٣١٠ من قانون المرافعات هو انتقال الحجز بتسليم المنقول المحجوز عليه ومخض حجزه للدولة إلى الثمن الذي يستحقه المدين وذلك دون أي إجراء آخر ولأن المادة ٣٧٠ من القانون المذكور تجيز للحارس الحصول على إذن بالجني والحصاد من قاضي التنفيذ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ؛ وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدهم الثانية والثالث والرابع والسادسة أقاموا الدعوى

١٠١٢ لسنة ٧٣ مدني تنفيذ ذكرنس ضد الطاعنين والمطعون ضدها. الخامسة طالبين الحكم بأحقيتهم الزراعة الميمنة بصحيفة الدعوى والغاء المحجزين المترتبين عليها في ١٣ ، ٢٧ / ٩ / ١٩٧٣ وقالوا بياناً لدعواهم أنه بتاريخ ١٣ / ٩ / ١٩٧٣ وقع الطاعنان الأولان حجزاً تعظيماً ضد المطعون ضدهم الثانية والخامسة والسادسة على تلك الزراعة وبتاريخ ٢٧ / ٩ / ١٩٧٣ وقعت الطاعنة الثالثة حجزاً تنفيذياً ضد الطاعن الأول وورثة المرحوم على الزراعة ذاتها، وإذا كانت هذه الزراعة مملوكة لهم فقد أقاموا الدعوى للحكم لهم بطلباتهم ، دفع الطاعنان الأول والثالثة بعدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظر الدعوى وبتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٧٤ قضت المحكمة برفض الدفع وبإحالة الدعوى، إلى التحقيق لاثبات ملكية المدعين للزراعة المحجوز عليها . دفع الطاعن الأول بعدم جواز الاثبات بالبيئة وبعد أن استمعت المحكمة لاقوال الشهود قضت بتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٧٥ بأحقية المدعين للزراعة المحجوز عليها كل حسب نصيبه الموضح بالصحيفة والغاء المحجز الموقع عليها . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف ٤٧ لسنة ٢٧ قضائية طالبين الحكم بإلغائه والقضاء بعدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظر الدعوى واحتياطياً برفضها، وبتاريخ ٥ / ٣ / ١٩٧٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفضه ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فجددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم أنطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من سبعة أوجه، وفي بيان ذلك يقولون عن الأوجه الثلاثة الأولى أن المشرع بعد أن حدد اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقعية أيا كانت قيمتها وبإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ في المواد ٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ من قانون المرافعات استثنى من ذلك

في المادة ٢١٠ منه الأحوال التي يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضي بالحجز التحفظي فجعل الاختصاص بإصداره للقاضي المختص بإصدار الأمر بالأداء، وقد اتبع الطاعنان الأول والثانية هذا الطريق فاستصدرا أمرا بتوقيع الحجز التحفظي رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٣ كلى المنصورة، وبعد أن قاما بتنفيذ هذا الأمر وتقدما إلى قاضي الأمور الوقتية بحكمة المنصورة الابتدائية المختص بطلب أمر الاداء وتثبيت الحجز، ونظراً لتظلم المطعون ضدهما الثانية والخامسة من هذا الحجز بالتظلم رقم ٢٢٧٦ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى المنصورة فقد رفض القاضي الطلب وحدد لنظرة جلسة وقيد برقم ٢٤٧٤ لسنة ٧٣ مدنى كلى المنصورة التى ضم لها التظلم المذكور ولم يفصل فيها حتى الآن، فكان يتعين رفع الدعوى الحالية على فرض أنها دعوى استرداد أمان المحكمة التى تنظر تلك الدعوى وذلك التظلم تطبيقاً للمادة آتية البيان وليس أمام قاضى التنفيذ، هذا فضلاً عن أن الدعوى الحالية ليست من دعاوى الاسترداد لأنها لم ترفع إلا بعد انتقال محصول الأرز المحجوز عليه إلى الدولة وفقاً لنص المادة ٣١٠ من قانون المرافعات بعد ما تم توريده لها وقيام الحارس المعين على المحجوزات بإستصدار أمر بقطع الغاب المحجوز عليه وبيعه نقاداً لهذا الأمر وإيداع ثمنه خزينة المحكمة، فهى بذلك تكون دعوى عاديه تخضع للقواعد العامة فى الاختصاص ولا يختص بنظرها قاضى التنفيذ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم اختصاص قاضى التنفيذ بنظر الدعوى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه، وعن الوجه الرابع أن الأطيان المحجوز عليها مستخلفة من المورث وظلت فى ملكه ووضع يده حتى ١٩٧١/٦/٢ وإن عقد البيع المؤرخ ١٩٥٦/١٠/١٠ لم يقترن بوضع يد المشتريات - المطعون ضدهن الثانية والخامسة والسادسة - على الأطيان محل هذا التعاقد كما انفسخ هذا العقد بقوة القانون لاستيلاء الإصلاحي الزراعى على القدر الزائد عن المائة فدان، ومن ثم فليس لمن الإدعاء بملكيتهم للزراعة المحجوز عليها الناتجة من أطيان المورث وكل ما هن هو المطالبة بنفقات إدارة المال الشائع وإذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم المستأنف

الذي قضى لمن بملكية هذه الزراعة يكون قد خالف صحيح القانون بما يستوجب نقضه وعن الوجه الخامس أن من حق الطاعنة الثانية توقيع المحجز الثاني والخامسة والسادسة كما أن من حق الطاعنتين الأولى والثانية توقيع المحجز الاستحقاق على تلك الزراعة ولا تعتبر المطعون ضدهن المذكورات من الغير بالنسبة لإجراءات التنفيذ سواء كن خلفا خاصا كمشتريات للأطيان أو خلفا عاما كورثه للبائع ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء المحجزين سالف الذكر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه . وعن الوجه السادس من أن الحكم المطعون فيه قضى بأحقية المطعون ضدهما الثالث والرابع لزراعة الأرض المحجوز عليها في المساحة التي زعما أنهما يستأجرانها من المطعون ضدهما الخامسة في حين أن الإيجار لا ينفذ حتى في حصة الشريك المؤجر مادامت العين لم تقسم قسمة مهيأة وتكون حيازة المطعون ضدهما المذكورين لهذه المساحة حيازة متى ألتى لا تخول لهما الحق في تملك الأرض المحجوز عليه ، وعن الوجه السابع أن حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه . لم يأخذ بالدفع بعدم جواز إثبات ملكية المحجوزات بالبينة رغم أن الخلاف بين طرفي النزاع لا يدور حول حيازة المحصول المحجوز عليه وإنما ينصب أساساً على سبب وضع اليد على الأطيان المحجوز على زراعتها .

وحيث إن هذا النعي مردود في الأوجه الثلاثة بأن مفاد نص المادة ٣٧٥ من قانون المرافعات وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية هو أن المشرع استحدث نظام قاضي التنفيذ بهدف جمع شتات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاضي واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بإصدار القرارات والأوامر بالتنفيذ وبالفصل في المنازعات المتعلقة به سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقتية وسواء كانت من المحصور أم من الغير كما خوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقعية مما يقتضاه

أن قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الرقمية والموضوعية أياً كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص، وإذا كانت المادة ٢١٠ من القانون المذكورة تنص على أنه: «إذا أراد الدائن في حكم المادة ٢٠١ حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفي الأحوال التي يجوز فيها للدائن استصدار أمر من القاضي المختص بالحجز التحفظي يصدر أمر الحجز من القاضي المختص بإصدار الأمر بالاداء وذلك استثناء من أحكام المواد ٢٧٥، ٣١٩، ٣٢٧، فإن الاستثناء يجب أن يقتصر على ما ورد بشأنه وهو الإذن بالحجز دون ما عداه من منازعات التنفيذ ولا محل لاطلاق مدلول هذا الاستثناء والقول بأن قاضي الاداء يختص بمنازعات التنفيذ التي تتعلق بالإذن بالحجز الذي أصدره لأن في ذلك خروج على قاعدة من قواعد الاختصاص النوعي المتعلقة بالنظام العام ولأن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس عليه، ومن ثم فإن استناد الطاعنين إلى هذا النص وصولاً إلى عدم اختصاص قاضي التنفيذ بنظر الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه يكون في غير محله، كما أنه لا يحول دون اعتبار الدعوى من الدعاوى الموضوعية المتعلقة بالتنفيذ التي تدخل في الاختصاص النوعي لقاضي التنفيذ أن الحجز الأول قد وقع على زراعة الأرز التي يتعين تسليم محصولها إلى الدولة أو أن الحارس على المحجوزات قد استصدر أمراً بجني بعضها وإبداء ثمنه الخزينة طالما أن الدعوى رفعت بين الحجز والبيع، لأن مفاد نص المادة ٣١٠ من قانون المرافعات هو انتقال الحجز بتسليم المحجوز عليه ومخض حجزه للدولة إلى الثمن الذي يستحقه المدين وذلك دون أي إجراء آخر، ولأن المادة ٣٧٠ من القانون المذكور تجيز لحارس الحصول على إذن بالجني والحصاد من قاضي التنفيذ، كما أن المادة ٣٧٦ / ٢ من هذا القانون تجيز لقاضي التنفيذ أن يأمر بإجراء بيع الأشياء المحجوزة إذا كانت عرضة للتلف من ساعة لساعة بناء على عريضه تقدم من الحارس وانتقال الحجز إلى الثمن وفي هذه الحالة لا يعني تجديده بل تبقى للحجز صفته تنفيذاً كان أو تحفظياً. وفي الوجه الرابع بأن لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث المستندات المقدمة له واستخلاص

ما يراه متفقاً مع الواقع متى كان استخلاصاً سائغاً، فلا على الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه بملكية المطعون ضدهن الثانية والخامسة والسادسة للزراعة المحجوز عليها على سند من أقوال الشهود والقرينة المستمدة من شراء المطعون ضدهن المذكورات، للأرض القائمة بها تلك الزراعة يعقود يرجع تاريخها إلى ما قبل وفاة المورث وهو استخلاص سائغ وكاف لحمل قضائه. وفي الوجه الخامس بأنه لا محل للاستناد إلى أحكام الخلافة خاصة كانت أو عامه طالما أن النزاع يتعلق بملكية منقول هو المحصول الذي ثبت للمحكمة أن المطعون ضدهن يملكه. وفي الوجه السادس بأن القول بأن الأطيان المحجوز على زراعتها تدخل على الشيوع ضمن أعيان التركة لم يقدم الطاعنون عليه أى دليل. وفي الوجه السابع بأن الواقعة محل الإثبات واقعه مادية هي حيازة المنقولات المحجوزة على أساس إثبات الحيازة في المنقول يغني عن إثبات الملكية لأن المادة ١٧٦ من القانون المدني تقضى بأن من حاز بسبب صحيح منقولاً فإنه يصبح مالكاً له إذا كان حسن النية وقت حيازته . . . وأن الحيازة ذاتها قرينة على وجود السبب الصحيح وحسن النية ما لم يقدم الدليل على عكس ذلك. وإذ يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد التزم صحيح القانون وطبقه تطبيقاً صحيحاً فإن النعي بالسبب الأول من أسباب الطعن يكون على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال، وحاصله أن أقوال شهود المطعون ضدهم التي أطمأن إليها الحكم جاءت غير صريحة في شأن وضع يد المطعون ضدهم على الأطيان المحجوز على زراعتها وجاءت غير مبينة لنوع الزراعة والمساحة المحجوز عليها فضلاً عن تعارضها مع الوقائع المادية الثابتة بمحضر الحجز التحفظي الموقع في ٢١ / ٧ / ١٩٧١، ثم أن قول الشهود بأن المطعون ضدهن زرعن بصفتين مشتريات إنما هو مجرد استنتاج لتعلق ذلك بنية القائم بالزراعة وهو ما لا قبل للشهود بإدراكه هذا إلى أن الحكم المستأنف قرر أنه يطمئن بجانب أقوال الشهود - إلى العقود المقدمة

من المطعون ضدهم دون أن يبين ماهيتها أو يرد على ما أخذ الطاعنين عليها لأنها عبارة عن صور لعقود عرقية تمسكوا بعدم التعويل عليها لعدم تقديم أصولها وقد سائر الحكم المطعون فيه الحكم المستأنف فيما استخلصه من فحص مستندات الطرفين وبذلك جاءت أسباب الحكمين مجرد أقوال مرسله مما يؤدي إلى بطلان الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وسلطة الترجيح بين البيانات واستظهار وجه الحق فيها مما يستقل به قاضي الموضوع طالما لم يخرج عن مدلولها ، ولا على المحكمة إذا لم تتبع الخصوم في منحي دفاعهم والرد عليها استقلالاً متى كان ما أوردته يحل الرد الضمني عليها إذ حسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وإن تقيم قضاها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، ولا يعيب الحكم إغفال ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها ما دامت مقلمه إلى المحكمة ومبينه في مذكرات الخصوم مما يكفي معه مجرد الإشارة إليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن المسترددين قد قرروا أن المشتريين هم واضعوا اليد على الأرض المحجوز على زراعتها وليس للطاعنين أي زراعة بعين النزاع ، ثم أضاف « أن أقوال شهود المدعين قد جاءت صريحة واضحة وقاطعة في أحقية المدعين إلى الزراعة المحجوز عليها ولم يتقدم المدعى عليهم بأي شاهد ينفي هذه الأقوال » فإن استخلاص الحكم لهذا الواقع من أقوال الشهود هو استخلاص سائغ من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي أنهى إليها دون مخالفة لمداول شهادتهم بمحضر التحقيق المقدمة صورته ، ثم إن الحكم وقد قرر أن المحكمة تطمئن إلى هذه الأقوال مع ما قدمه المدعون من عقود تثبت شرائهم هذه الأقطان عن رؤسهم لا يعيبه إغفال ذكر نصوص تلك العقود ما دام الطاعنون يقرون بأنها كانت مقدمة إلى المحكمة وناقشوها في مذكراتهم ، وإذا كان لم يرد على دفاع

الطاعنين بشأنها استقلالا فإن ما أورده ، يحمل الرد الضمني عليها وليس في الأوراق ما يدل على أنهم قد تمسكوا أمام محكمة أول درجة بتقديم أصول تلك المستندات ومن ثم فإن النعي يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم أخذه بالقاعدة القانونية التي أخذ بها الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٤ لسنة ٢٥ ق المرتبط بالنزاع المائل ، وفي بيان ذلك يقولون إن النزاع المائل كان ينظر أمام محكمة الاستئناف مع الاستئناف رقم ٥٤ لسنة ٢٥ مدني المنصورة لاوتباطها وقد قررت المحكمة حجزهما للحكم بجلسة واحدة وأساس الاستئناف هو أن المورث ظل يضع يده على الأتيان حتى وفاته وقد أسس الحكم الصادر في الاستئناف ٥٤ لسنة ٢٥ ق قضاءه على أن مقتضى تعيين حارس قضائي على تركة المرحوم هو زوال صفة الشركاء في تولى أعمال الإدارة ويصبح الحارس وحده هو صاحب الصفة في تسليم أعيان التركة وإدارتها ، مما يتناقى مع طلب المطعون ضدهم تسليم تلك الأتيان ولو التزم الحكم المطعون فيه تلك القاعدة لقضى بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المطعون ضدهم لانعدام حقهم في المطالبة بالتراعة القائمة على الأتيان المفروض عليها الحراسة .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن الطاعنين لم يقدموا صورة وهمية من الحكم المشار إليه حتى يتسنى للمحكمة التحقق من صحة ما يشيرونه وبالتالي يكون عارياً من الدليل .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/ المستشار رئيس المحكمة : مصطفى سليم ، وعضوية المادة المستشارين :
محمدى الخولى نائب رئيس المحكمة ، مصطفى صالح سليم ، محمد زغلول ودرويش عبد المجيد .

(١٢٦)

الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(١ - ٣) اثبات « الإثبات بالبينه » • محكمة الموضوع

(١) جواز الإثبات بشهادة الشهود فيما يجب إثباته بالكتابة عند وجود مانع أدبي . على من
من يدعى وجود هذا المانع التمسك به . ليس لمحكمة الموضوع أن تقرر من تلقاء نفسها قيامه .

(٢) المانع الأدبي . نسبي . يرجع الظروف التي انمقد فيها . تقدير قيامه . استغلال محكمة
الموضوع به .

(٣) مبدأ الثبوت بالكتابة . شرطه .

(٤) لوث •

(٤) قاعدة . لا تركة إلا بعد سداد الدين . مؤداها .

١ - لئن كان يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة
إذا وجد مانع أدبي إلا أنه لا يحل لمحكمة الموضوع أن تقرر من تلقاء نفسها بقيامه
وتقضى بالإحالة إلى التحقيق لإثبات ما لا يجوز إثباته بالكتابة ، بل يجب على من
يدعى وجود هذا المانع التمسك به ثم يكون للمحكمة بعد ذلك أن تقدر دفاعه
وتجيز الإثبات بالبينه أو لا تجيزه .

٢ - مجال المانع الأدبي هو التصرفات القانونية ، ويترتب على ذلك أن
المانع الذي يبرر قيامه ليس مطلقاً وإنما هو نسبي لا يرجع إلى طبيعة التصرف
بل إلى الظروف التي انمقد فيها أو لحفته ، فصلة النسب مهما كانت درجتها
لا تعتر في ذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في

ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن تقدير قيام المانع الأدبي من المسائل التي تستقل بها تلك المحكمة بغير معقب متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائغة .

٣ — مبدأ الثبوت بالكتابة يقتضي فضلاً عن وجود كتابه من شأنها أن تجعل المدعى به قريب الاحتمال ، أن تكون هذه الكتابة صادرة من الخصم الذي يحتاج عليه بها أو ممن ينوب عنه قانوناً .

٤ — يدل النص في المادة الرابعة من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أن التركة تنفصل عن المورث بوفاته ولا تؤول بصفة نهائية إلى الورثة إلا بعد أداء مصاريف تجهيزه من تلزمه نفقته وما عليه من ديون للعباد وما ينفذ من وصاياه ، ومن هنا كانت قاعدة لائركه إلا بعد سداد الدين ، ومؤداها أن تظل التركة منشغلة بمجرد الوفاة بحق عيني تبعي لدائني المتوفى يخولهم تتبعها لاستيفاء ديونهم منها ، وتكون هذه الديون غير قابلة للإنقسام في مواجهة الورثة يلتزم كل منهم بأدائها كاملة إلى الدائنين ، طالما كان قد آل إليه من التركة ما يكفي للسداد فإن كان دون ذلك فلا يلزم إلا في حدود ما آل إليه من التركة ، لأن الوارث لا يرث دين المورث وله الرجوع على باقي الورثة بما يخصهم في الدين الذي وفاه كل بقدر نصيبه في حدود ما آل إليه من التركة بدعوى الحلول أو الدعوى الشخصية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده الثالث أقام الدعوى ٧٨٨ سنة ١٩٧٥ مدني كلي شمال القاهرة على الطاعنين والمطعون ضدهما الأول والثاني طالباً بالحكم بإلزامهم

متضامنين بأن يدفعوا لمبلغ ٣٥٥ مليم و ٧١٥ جنيه تأسيساً على أن هذا المبلغ يمثل ما تكبده في علاج وتجهيز ودفن ومآتم مورثهم المرحومة وبتاريخ ١٩٧٥ / ١١ / ٤ قضت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بالإحالة إلى التحقيق للإثبات محددة جلسة لسماع الشهود، وفيها وقبل سماع الشهود دفع المطعون ضدهما الأول والثاني بعدم جواز الإثبات بغير الكتابه لمجاوزته الحق للمطالب به لنصاب البيئة على حين سلمت الطاعنة الأولى - عن نفسها وبصفقتها وكيلة عن الطاعن الثاني - بالطلبات ، وفي ١٨ / ٥ / ١٩٧٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، أمتأنف المطعون ضده الثالث الحكم بالاستئناف ٢٦٦٩ لسنة ٩٣ ق القاهرة طالباً الغاء والقضاء بطلباته المبدأة أمام محكمة أول درجة، وبتاريخ ١٩٧٧ / ٤ / ٢٤ حكمت محكمة الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للطاعنين وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمذكور من تركة مورثتهما المبلغ المطالب به ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون ضدهما الأول والثاني ببطلان الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بالبطلان المبني من المطعون ضدهما الأول والثاني أن الطاعنين لم يقدموا عند إيداع صحيفة الطعن صورة رسمية من كل من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ذلك أن البين من مطالعة حافظة مستندات الطاعنين المقدمة لقلم كتاب محكمة النقض يوم التقرير بالطعن الموافق ١٩٧٧ / ٦ / ٢١ أنها حوت صورة رسمية من كل من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ينحى به الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال من

أربعة أوجه ، حاصل الثلاثة الأول منها أن الحكم أخطأ إذ ذهب إلى أن المطعون ضده الثالث لم يتمسك بقيام المانع الأدبي بينما لا يلزم قانوناً ذكر هذا المانع صراحة ، وأخطأ إذ خلص بأن مستندات المذكور لا تعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة في حين أن من ضمنها خطاباً مرسلًا منه لحاميه بتاريخ ٤ / ١١ / ١٩٧٤ رداً على خطابه إليه ينهى إليه برغبته في عدم رفع دعوى بما من شأنه أن يجعل الحق المطالب به قريب الاحتمال ، فضلاً عن أن باقى مستندات المطعون ضده المذكور صادرة عن جهات رسمية كدار الشفاء ومؤسسة الأهرام ، كما أخطأ الحكم إذ اعتبر أن علاقة المطعون ضده الثالث بالمتوفاه — وهى خالة زوجته — لم تكن لتحول دون حصوله على دليل كتابي بالحق المدعى به في حين أن زوجها المطعون ضده الأول كان إبان مرضها وحتى وفاتها مريضاً بلوره بالمستشفى بما لم يكن يسمح للمطعون ضده الثالث بالحصول على دليل كتابي .

وحيث إن هذه الأوجه مردودة ذلك أنه وإن كان يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مانع أدبي إلا أنه لا يحل لمحكمة الموضوع أن تقرر من تلقاء نفسها بقيامه وتقضى بالإحالة إلى التحقيق لإثبات ما لا يجوز إثباته بالكتابة بل يجب على من يدعى وجود هذا المانع أن يتمسك به ومن ثم يكون للمحكمة بعد ذلك أن تقدر دفاعه وتجزئ الإثبات بالبيئة أولاً تجهزه ، وإذا كان مجال المانع الأدبي هو التصرفات القانونية فإنه يترتب على ذلك أن المانع الذى يبرر قيامه ليس مطلقاً وإنما هو نسبي عارض لا يرجع إلى طبيعة التصرف بل إلى الظروف التى انعقد فيها أو لحقته ، فصلة النسبة معها كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التى تقدرها محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن تقدير قيام المانع الأدبي من المسائل التى تستقل بها تلك المحكمة بغير معقب متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائغة ، هذا إلى أن مبدأ الثبوت بالكتابة يقتضى فضلاً عن وجود كتابة من شأنها أن تجعل المدعى به قريب الاحتمال ، أن تكون هذه الكتابة صادرة من الخصم الذى يحتج عليه بها أو بمن ينوب عنه قانوناً — لما كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في حدود سلطته التقديرية إلى أن العلاقة ما بين المطعون ضده الثالث وبين المتوفاه - خالة زوجته - وزوجها من المطعون ضده الأول - لم تكن لتحول دون حصول المطعون ضده الثالث على دليل كتابي بما أنفقته في سبيل علاج المورثة ودفعها ومآتمها ، وأن المستندات التي قدمها تأييداً لدعواه لا تعتبر مبدأً ثبوت بالكتابة يجوز تكملته بالبينة واستند في ذلك إلى أنها غير صادرة من المورثة أو من ينوب عنها فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى إلزام الطاعنين بجميع طلبات المطعون ضده الثالث فخرج عن مدلول الإقرار الصادر منهما إذ أن كل وارث لا يلزم إلا بقدر نصيبه في دين التركة ، ومفهوم إقرارهما - المستفاد من تسليمهما بكامل الطلبات - أنها يعترفان بتحمل التركة وجميع الورثة بالدين المطالب به .

وحيث إن هذا الوجه غير سديد ذلك أن النص في المادة الرابعة من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أنه لا يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي : أولاً ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت إلى الدفن ثانياً : ديون الميت . ثالثاً : ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية ويوزع ما يبقى بعد ذلك على الورثة . . . يدل على أن التركة تنفصل عن المورث بوفاته ولا تقوّل بصفة نهائية إلى الورثة إلا بعد أداء مصاريف تجهيزه وتجهيز من تلزمه نفقته وما عليه من ديون للعباد وما يتفد من وصاياه ، ومن هنا كانت قاعدة لائتركة إلا بعد سداد الدين ، ومؤداها أن تظل التركة منشغلة بمجرد الوفاة بحق عيني تبعي لدائني المتوفى يخولهم تتبعها لاستيفاء ديونهم ، وتكون هذه الديون غير قابلة للانقسام في مواجهة الورثة يلتزم كل منهم بادائها إلى الدائنين طالما كان قد آل إليه من التركة ما يكفي للسداد فإن كان دون ذلك فلا يلزم إلا في حدود ما آل إليه من التركة لأن الوارث لا يرث دين المورث وله الرجوع

على باق الورثة بما ينصهم في الدين الذي وفاه كل بقدر نصيبه في حدود ما آل إليه من التركة بدعوى الحلول أو — بالدعوى الشخصية — لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنين من دون باق ورثة المرحومة هما اللذان سلما أمام محكمة الموضوع بترجيحها بطلبات المطعون ضده الثالث ، وإقرارهما هنا حجة قاصرة عليهما وحدهما ولا يؤخذ به غيرهما من الورثة ، فإنه لا تريب على الحكم المطعون فيه إذ ألزمهما بأن يدفعوا من تركة مورثتهما كامل الدين المطالب به ، ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن . .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار رئيس المحكمة : مصطفى سليم ، وعضوية السادة المستشارين :
محمدى الحولى نائب رئيس المحكمة ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم و دكتور منصور وجيه .

(١٢٧)

الظن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) أمر أداء . دعوى « عدم قبول الدعوى » . دفع .

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى عن دين تتوافر فيه شروط استصدار
أمر الأداء . دفع شكلى وليس دفعا بعدم قبول . علة ذلك .

(٢) تزوير . اثبات « انكار التوقيع » « الادعاء بالتزوير » .

مناقشة الخصم موضوع المهرور العرفى المحتج به عليه . أثره . عدم قبول إنكار التوقيع .
مادة ٣/١٤ إثبات . حقه فى الظن بتزويره فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

(٣) تزوير . اثبات « الادعاء بالتزوير » .

دعوى التزوير الأصلية . رخصة لمن يخشى الاحتجاج عليه بمهرور مزور . عدم إقامتها
لا يسقط الحق فى الادعاء بتزوير المهرور إذا ما احتج به عليه .

(٤) خبرة .

غير المخطوط المتدب لتحقيق التزوير . عدم دعوته لخصوم . لا بطلان . علة ذلك .

(٥) محكمة الموضوع . خبرة .

تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها بالاستجابة إلى طلب
تعيين خبير آخر .

١ - من المقرر أن إجراءات استصدار أمر الأداء عند توافر الشروط
التي يطلبها القانون إجراءات تتعلق بشكل الخصومة ولا تتصل بموضوع الحق
المدعى به أو بشروط وجوده، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها
إلى محكمة مباشرة للمطالبة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء
هو فى حقيقته دفع يبطلان الإجراءات لعدم مراعاة الدائن القواعد التي فرضها

القانون لاقتضاء دينه وبالتالي يكون الدفع موجهاً إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها وهذه المثابة يكون من الدفوع الشكلية وليس دفعاً بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق .

٢ - من المقرر طبقاً لنص المادة ٤٩ من قانون الإثبات أن الادعاء بالتزوير يجوز في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف ولا يبرى في شأنه ما هو مقرر بشأن الطعن بالانكار في المحررات العرفية في المادة ١٤ / ٣ من قانون الإثبات من أن من احتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع .

٣ - لا محل للقول بأنه كان يتعين على المطعون عليها رفع دعوى تزوير أصلية قبل أن يتسكك الطاعن بالعقد في مواجهتها وأن في عدم رفعها لهذه الدعوى إسقاطاً لحقها في الإدعاء بتزوير العقد، لأن رفع دعوى التزوير الأصلية المقررة بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات ليس واجباً على كل من يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور وإنما هو حق جوازي ليس في عدم استعماله ما يحول بينه وبين الإدعاء بتزوير ذلك المحرر إذا ما احتج به عليه في أية دعوى عملاً بالمادة ٤٩ من قانون الإثبات .

٤ - جرى قضاء هذه المحكمة في ظل قانون المرافعات القديم على أنه إذا كان الخبير الذي ندبته المحكمة هو خبير خطوط وكانت مهمته هي فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير فإن النعي ببطلان عمله لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته إعمالاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق يكون على غير أساس ، والبين من مطالعة نصوص قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ومذكرته الإيضاحية أن المشرع لم يبيغ الخروج على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الصدد وإلا لكان قد نص صراحة على ذلك خاصة وأن نص المادة ١٤٦ من قانون الإثبات التي تقضى بأنه يترتب على عدم

دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير إنما وردت في الباب الثامن من القانون الذي نظم أحكام نذب الخبراء ، ونظم ما يتنبون له من أعمال بصفة عامة ، أما إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الأمضاء أو التعم أو بصمة الأصبع وفي حالة الإدعاء بالتزوير فقد نظمها المواد ٣٠ وما بعدها التي وردت في الفرعين الأول والثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني الذي أقره للأدلة الكتابية ، وقد بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب اتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم .

٥ - تقدير عمل أهل الخبرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متروك لتقدير محكمة الموضوع فتي اطمأنت إلى رأى خبير معين ورأت فيه وفي باقى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فإنه ليس عليها أن تستعين بخبير آخر ولو طلب الخصم ذلك إذ أن آراء الخبراء لا تعدو أن تكون عنصراً من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة ..

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن تقدم بطلب إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية لإصدار أمر أداء بإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي له من أموال المرحوم فيواكس انطوان ساماس مبلغ ٣٠ ألف جنيه والفوائد استناداً إلى أن المتوفى المذكور كان قد اقترض من هذا المبلغ قبل وفاته وقد استولت المطعون ضدها على تركته مدعية أنه أوصى لها بأمواله ولما رفض إصدار الأمر حددت جلسة

لنظر الموضوع وقيد برقم ١٥٩ سنة ١٩٧٢ مدنى كلى جنوب القاهرة، وتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٧١ ادعت الجمعية المطعون ضدها بتزوير التوقيع المنسوب للمتوفى على عقد القرض وتاريخ ٤ / ٦ / ٧٢ قضت المحكمة بقبول شواهد التزوير المعلنة من المطعون ضدها وببند رئيس قسم فحص المستندات بالمعمل الجنائى بوزارة الداخلية لمضاهاة التوقيع المنسوب للمتوفى على توقيعاته الثابتة وبعد أن أودع الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن التوقيع مزور قضت المحكمة بتاريخ ٥ / ١١ / ١٩٧٢ برد وبطلان عقد القرض ثم قضت بتاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٧٢ برفض الدعوى ، استأنف الطاعن الحكمين بالاستئناف ٤٧٢٩ سنة ٩٩ ق و ٧٧٢ سنة ٩٠ ق مدنى القاهرة ، وتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٧٧ حكمت المحكمة فى الاستئناف الأول بعدم جوازه وفى الاستئناف الثانى بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه، وفى بيان ذلك يقول أنه أورد بصحيفة الاستئناف دفاعاً مضمونه أن حق الجمعية المطعون ضدها فى الطعن بالتزوير على عقد القرض سند الدعوى قد سقط طبقاً لنص المادة ١٤ من قانون الإثبات لسابقة مناقشتها لموضوع النزاع فى الدعوى ٨١٨٠ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى جنوب القاهرة التى كان قد أقامها فى البداية للمطالبة بالمبلغ موضوع النزاع فى الدعوى الحالية ودفعها الجمعية المطعون ضدها بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانونى وقضى فيها بذلك إلا أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع مستلزماً لإعمال نص المادة المذكورة اعتراف الجمعية المطعون ضدها بالعقد سند الدعوى على خلاف ماورد بتلك المادة من وجوب تطبيقها لمجرد مناقشة موضوع الدعوى وهو ما تم بإبداء

الدفع بعدم قبولها من الجمعية المطعون ضدها، هذا فضلاً عن أن سكوت الجمعية عن إقامة دعوى تزوير أصلية عن هذا العقد - بعدما قضى بعدم قبول تلك الدعوى - إعمالاً لنص المادة ٥٩ من قانون الإثبات لقطع النزاع يعتبر مسقطاً لحقها في العودة إلى الادعاء بالتزوير بدعوى فرعية، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أنه من المقرر أن إجراءات استصدار أمر الاداء عند توافر الشروط التي يتطلبها القانون إجراءات تتعلق بشكل الخصومة ولا تقتصر بموضوع الحق المدعى به أو بشروط وجوده ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى المحكمة مباشرة للمطالبة بدين توافر فيه شروط استصدار أمر الاداء هو في حقيقته دفع يبطلان الإجراءات لعدم مراعاة الدائن القواعد التي فرضها القانون لاقتضاء دينه وبالتالي يكون هذا الدفع موجهاً إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ، وبهذه المثابة يكون من الدفوع الشكلية وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق ، كما أن من المقرر طبقاً لنص المادة ٤٩ من قانون الإثبات أن الإدعاء بالتزوير يجوز في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف ولا يبرى في شأنه ما هو مقرر بشأن الطعن بالإنكار في المحررات العرفية في المادة ١٤ / ٣ من قانون الإثبات من أن من أحتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، لما كان ذلك وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها لم تعترف في الدعوى ٨١٨٠ لسنة ١٩٧٠ مدني كلي القاهرة بالتوقيع الوارد على العقد المنسوب للمدين كما أنها دفعت الدعوى بعدم قبولها شكلاً لرفعها بغير الطريق القانوني المنصوص عليها في المادة ٢٠١ وما بعدها من قانون المرافعات وطلبت أصلياً الحكم بذلك واحتياطياً رفض الدعوى مع حفظ حقها في الطعن بالتزوير على عقد القرض ، فإنه لا يكون هناك محل للقول بأن ذلك قد أسقط حقها في

الطعن بتزوير ذلك العقد كما أنه لا محل للقول بأنه كان يتعين عليها رفع دعوى تزوير أصلية بعد ما قضى بعدم قبول تلك الدعوى وقبل أن يتمسك الطاعن بالعقد في مواجهتها وأن في عدم رفعها لهذه الدعوى إسقاطاً لحقها في الإدعاء بتزوير العقد لأن رفع دعوى التزوير الأصلية المقرر بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات ليس واجباً على كل من يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور وإنما هو حق جوازي ليس في عدم استعماله ما يحول بينه وبين الإدعاء بتزوير ذلك المحرر إذا ما احتج به عليه في أية دعوى عملاً بالمادة ٤٩ من قانون الإثبات ومن ثم يكون النعي بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وتأويله وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بتمسكه ببطلان تقرير الخبير لعدم إعلان الخصوم ومناقشتهم والإطلاع على مستنداتهم استناداً إلى أن الأحكام الواجب تطبيقها في هذا الشأن هي الأحكام الخاصة بإنكار الخطوط الواردة في المادة ٥٤ من قانون الإثبات والتي لا تستلزم في صيغتها وجوب دعوة الخبير للخصوم وليست تلك الأحكام الواردة بالباب الثامن من قانون الإثبات المتعلقة بالخبرة وإذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذه التفرقة التي لا أساس لها من القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سليم ذلك أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى في ظل قانون المرافعات القديم على أنه إذا كان الخبير الذي ندبته المحكمة خبيراً خطوياً وكانت مهمته هي فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير فإن النعي ببطلان عمله لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته إعمالاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق يكون على غير أساس، ولما كان البين من مطالعة نصوص قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ومذكرته الإيضاحية أن المشرع لم يبيح الخروج على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الصدد

وإلا لكان قد نص صراحة على ذلك، خاصة وأن نص المادة ١٤٦ من قانون الإثبات التي تقضى بأن يترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير إنما وردت في الباب الثامن من القانون الذي نظم أحكام نذب الخبراء ونظم ما يندبون له من أعمال بصفة عامة، أما إجراءات التحقيق عند إنكار الخطأ أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع وفي حالة الإدعاء بالتزوير فقد نظمها المواد ٣٠ وما بعدها التي وردت في الفرعين الأول والثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني الذي أفرد للأدلة الكتابية، وقد بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم وإذا تعد هذه الإجراءات دون غيرها هي الواجبة الاتباع في موضوع النزاع لانطباقها عليه واختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ١٤٦ من قانون الإثبات وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب من محكمة الاستئناف نذب مصلحة الطب الشرعي لفحص السند المطعون عليه بالتزوير لعدم سلامة النتيجة التي انتهى إليها الخبير المتدب في تقريره لاجرائه المضاهاة على توقيع صادر من المدين منذ أكثر من ربع قرن رغم ايداعه عقد عمل محرر بين المدين وأحدى العاملات لديه ومؤشر عليه من جهات رسمية وبطاقة إقامه المدين الخاصة به وهي ورقة رسمية إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن ذلك مقرر أن الطاعن لم يطعن بمطاعن فنية على التقرير ولم يتقدم بأي مستند رسمي أو عرفي معترف به، فيكون بذلك أخل بحقه في الدفاع بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن تقدير عمل أهل الخبرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متروك لتقدير محكمة الموضوع فني اطمأنت إلى رأى خبير

معين ورأت فيه وفي باقي أوراق الدعوى ما يكتفى لتكوين عقيدتها فإنه ليس عليها أن تستعين بخبير آخر ولو طلب الخصم ذلك إذ أن آراء الخبراء لا تعدو أن تكون عنصراً من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض ندب خبير آخر في الدعوى وأسس رفضه على «أن المستأنف (الطاعن) لم يطعن على تقرير الخبير بمطاعن فنية تنال من الأسباب والنتيجة التي انتهى إليها» فحسبه ذلك للتدليل على أن المحكمة قد أطمأنت إلى رأى الخبير المتدب في الدعوى ورأت فيه وفي باقي أوراق الدعوى ما يكتفى لتكوين عقيدتها دون أن يكون في ذلك أى إخلال بحق الدفاع، ومن ثم يكون النعى على غير أساس.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن ..

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار نائب رئيس المحكمة : محمدي الخول ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، كرويش عبد المجيد و علي عمرو .

(١٢٨)

الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) شركات . محكمة الموضوع . شيوخ .

الفرقة بين الشركة والشيوخ . وجوب توافر نية المشاركة في الشركة وانكشافها في الشيوخ .
تعرف هذه النية . استقلال قاضي الموضوع بتقديره .

(٢) اثبات . خيرة . محكمة الموضوع .

طلب إجراء التحقيق أو تدب خيرة آخر في الدعوى . لمحكمة الموضوع عدم الاستجابة
دون أن تلزم ببيان سبب الرفض . شرط ذلك .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشركة على ما هي معرفة به قانوناً ، عقد يلزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصته في مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة ، ويشترط لقيامها أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذي تبعه ، وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معاً ، وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام قضاءه على أسباب سائغة . أما المال الشائع فيشترك في تملكه عدد من الأشخاص يستغلونه أو ينتفعون به حسب طبيعته دون أن تكون لديهم نية المشاركة في نشاط ذي تبعه .

٢ - طلب إجراء التحقيق أو تعيين خيرة آخر في الدعوى ليس حقاً للخصوم وإنما هو من الرخص التي تملك لمحكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت في تقرير الخيرة السابق تدبه أو في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها دون أن تلزم ببيان سبب الرفض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق

الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقمن الدعوى رقم ٦٣٧ سنة ١٩٦٩

مدنى كلى قنا ابتغاء الحكم بإلزام الطاعن بأن يدفع لمن مبلغ ألف جنيه ، وقلن بياناً لها إن مورثن المرحوم متوفى عن تركته من بين

عناصرها حصة شائعة مقدارها الثلث في « الصندوق » المبين بالصحيفة .

ونظراً لأن الطاعن انفرد باستغلاله منذ وفاة مورثن المذكور في أغسطس سنة

١٩٥٠ دون أن يسلمهن شيئاً من ريعه حتى رفع الدعوى فقد أقمن دعواهن

للحكم لمن بطلباتهن ، نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى لبيان مالك « الصندوق »

والقائم بإدارته وتشغيله وصافي إيراده ونصيب المطعون ضدهم فيه ، وبعد

أن قدم الخبير تقريره دفع المطعون ضده الدعوى بتملكه حصة المطعون ضدهم

بالتقادم الطويل المكسب للملكية فأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي

هذا الدفاع إلا أن الطاعن لم يحضر شهوداً بالجلسة المحددة للتحقيق وبتاريخ

١٩٧٤ / ١٢ / ٣ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضدهم

مبلغ ٥٦١ جنيه ١٣٦ مليم ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف

أسيوط (مأمورية قنا) بالاستئناف رقم ٢٨ سنة ٥٠ قضائه طالباً الغاءه ورفض

الدعوى ، وبتاريخ ١٩٧٦ / ٥ / ٢٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ،

طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها

الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت

جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول والسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأن التكييف القانوني الصحيح لواقعة الدعوى - وقد قامت على مطالبة المطعون ضدهم ببيع حصة مورثن في « صندل » لا يدر ريعاً إلا بجهد بشرى - لا يعدو أن يكون نزاعاً بشأن حصة في شركة واقع من شركات الأشخاص انتهت بوفاة أحد الشركاء وهو [مورثن] منذ عام ۱۹۵۰ ولا يحق لمن سوى المطالبة بحصة مورثن في رأس المال بعد تصفية هذه الشركة وفقاً لأحكام المواد من ۵۳۲-۵۳۷ من القانون المدني وإذا أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهرى واستند في قضائه إلى أحكام المسؤولية التقصيرية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشركة على ما هي معرفة به قانوناً عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالى بتقديم حصة في مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ من هذا المشروع من ربح أو خسارة ، ويشترط لقيامها أن توجد لدى الشركاء نية المشاركة في نشاط ذى تبعة وأن يساهم كل شريك في هذه التبعة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معاً ، وتعتبر هذه النية من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة ، أما المال الشائع فيشارك في تملكه عدد من الأشخاص يستغلونه أو ينتفعون به حسب طبيعته دون أن تكون لديهم نية المشاركة في نشاط ذى تبعة ، لما كان ذلك وكان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه رداً على دفاع الطاعن قوله أن « حقيقة عناصر النزاع المطروحة مؤداها أن مورث المستأنف عليهن « المطعون ضدهن » يملك حصة في « صندل » مع المستأنف « الطاعن » الذى تولى إدارته حتى إذا مات مورث المستأنف عليهن فقد اهتملت إليهن ملكية هذه الحصص ويكون التكييف القانوني الصحيح

لوقائع النزاع أننا بصدد مال مملوك على الشيوع ويقوم المستأنف بإدارة المال الشائع فيلتزم على هذا النحو بتوزيع صافي العائد من الاستغلال على الشركاء بحسب حصته ، وكان هذا الرد من محكمة الموضوع في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى وتكييفها بكيفية الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم لها قد انتهى إلى عدم وجود شركة واقع بين مورث المطعون ضدهن والطاعن لعدم قيام دليل في الأوراق على توافق نية المشاركة في نشاط ذي تبعة بين الشركاء في «الصندل» وأن حقيقة النزاع موضوع التداعى أن مورث المطعون ضدهن يملك حصة شائعة فيها آلت لورثتهم منهم المطعون ضدهن بعنوفاته ، وإن الطاعن يقوم بإدارة هذا المال الشائع ويستولى على صافي العائد من استغلاله دون أن يوفى المطعون ضدهن نصيبهن فيه من وفاة مورثهن حتى رفع الدعوى ، وكانت هذه الأسباب سائغة ولها أصلها الثابت بالأوراق وتكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحي النعى عليه بالخطأ في تطبيقه أو القصور في التسبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الأول والوجه الأول من السبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أنه دفع بسقوط حق المطعون ضدهن في المطالبة بحصة مورثهن في «الصندل» بالتقادم وبتملكه لها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية لأن المطعون ضدهن يسلمن بوضع يده عليها منذ وفاة مورثهن عام ١٩٥٠ حتى رفع الدعوى دون أن يتخذن ضده أي إجراء قاطع لسريان مدة التقادم وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو ندب الخبير لإثبات ذلك ، وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الطلب يكون قد أدخل بحقه في الدفاع وشابه قصور في التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه لما كان طلب إجراء التحقيق أو تعيين خبير آخر في الدعوى ليس حقاً للخصوم وإنما هو من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت في تقرير الخبير السابق

ندبه أو فی أوراق الدعوى ومستنداتھا ما یکنى لتكوين عقیدتها للفصل فیھا دون أن تلزم ببيان سبب الرفض ، وكان الحكم الابتدائى المؤید بالحکم المطعون فیھ قد أورد فی مقام الرد على دفاع الطاعن سالف الییان قوله «أنه فیما يتعلق بدفع المدعى علیه (الطاعن) ملكية «الصندل» بالتقادم وقد عجز عن إثبات ذلك رغم إعلانه بجلسة التحقيق المحددة على نحو ما سلف فهو على غیر أساس إذ الثابت أنه أقر فی الدعوى المنضمة رقم ۴۵۸ سنة ۱۹۵۲ كما ثبت من حکمھا أن المدعى علیه شریک فی هذا «الصندل» وإنه يقوم بإدارته نیابة عن أخویه الشریکین فیھ وبذلك یكون وضع یدھ على «الصندل» بسبب وقعی معلوم لا یؤدى إلى کتساب الملكية بالتقادم ولا یرتب علیه سقوط حق هؤلاء الشریکاء فی المطالبة بنصیبهم فی هذه الأموال ، وكانت هذه الأسباب سائغة ولھا أصلھا الثابت بالأوراق وتؤدى إلى النتيجة الیى انتهى إلیھا الحكم المطعون فیھ فإن هذا النعى یكون على غیر أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث والوجه الثانى من السبب الرابع أن الحكم المطعون فیھ أخطأ فی الاستدلال وتحصیل فهم الواقع فی الدعوى وفى بیان ذلك یقول الطاعن إن الحكم المطعون فیھ أقام قضاءه بملکية المطعون ضدهن للخصه المحکوم بریعیها تأسيساً على ما جاء بتقرير الخیر فی الدعوى المنضمة رقم ۴۵۸ سنة ۱۹۵۲ مدنى کلى قنا من أن مورثن مالک لها حال تغایر الخصوم فیھا وفى الدعوى الحالية وفيها طلب المدعون بحق شخصى لم ولىس بحق للترکة ، كما أن الحكم المطعون فیھ لم یبین أى من تقارير الخبراء المقدمه فی الدعویین هو الذى اتخذه قواماً لقضائه فی تقدير الریج ، فإن كان یعنى تقرير الخیر المودع فی الدعوى المنضمة فلا یصح الاستدلال به لتغیر مراکر الخصوم بعد صدوره وإن كان یقصد تقرير الخیر الذى ندبته محكمة أول درجة فلا یصح الاستناد إلیه لأن الخیر لم یؤد المأمورية وفق الحكم الصادر بندبه .

وحيث إن هذا النعى مردود بان البین من الحكم المطعون فیھ أنه استدل من الحكم الصادر فی الدعوى رقم ۴۵۸ سنة ۱۹۵۲ کلى قنا المؤید بالاستئناف

رقم ٤ سنة ٤٠ قضاية أسبوط على ملكية مورث المطعون ضدهن لخصه شائعة في « الصندل » قدرها الثلث ثم انتقلت إلى ورثته ومنهم المطعون ضدهن بعد وفاته، وكان استناد المحكمة إلى ذلك الحكم المودع ملف الدعوى والذي أصبح من مستنداتها وعنصرأ من عناصر الإثبات فيها لم يكن على اعتبار أن له حجية ملزمة في الدعوى وإنما على أساس أنه مستند عولت عليه في تكوين عقيدتها في خصوص ملكية المطعون ضدهن للخصه المطالب بريعها، كما أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه عين تقرير الخبير الذي بنت عليه المحكمة اقتناعها في تقرير الربع وهو تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة والمؤرخ ١٣ / ٣ / ١٩٧٤، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير ورأيه دون معقب عليها باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات فإن ما يشره الطاعن في نعيه لا يعدل أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض، لما كان ذلك كذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في الاستدلال وتحصيل فهم الواقع يكون في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : أحمد صبرى أسعد ، محمد المرسى فتح الله ، سعد حسين بدر وعلى محمد عبد الفتاح .

(١٢٨)

الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٩ القضائية :

(١ ، ٢) شفعة « توالى بيع العقار المشفوع فيه » ، « الخصوم فى دعوى
الشفعة » صورية • تجزئة • « تجزئة البيع » •

(١) توالى البيع • وجوب اختصام المشتري الأخير وبالشروط التى اشترى بها • شرط ذلك •
مادة ٩٣٨ مدنى • ادعاء صورية عقد البيع الصادر للمشتري الأخير لا يفتى عن وجوب
اختصامه ليجابه هذا الادعاء •

(٢) تعدد الصفقة ببيع العقار أجزاء مفرزة لمشتريين متعددين • جواز أخذ بعض الصفقات
دون البعض بالشفعة إذا توافرت شروطها فيما يؤخذ بها •

(٣) نقض • « أسباب الطعن • سبب جديد » • شفعة •
بيع العقار أجزاء مفرزة • طلب الشفعى أخذه كله بالشفعة • تحديه بعدم بحث الحكم المطعون فيه
لأحقية فى أخذ الأجزاء التى اختصم مشتريها فقط فى دعواه • دفاع يخالطه واقع •
لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •

١ - على الشفعى الذى يريد الأخذ بالشفعة ، فى حالة توالى البيع ،
أن يستعمل حقه وفقاً لنص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى ضد المشتري
الأخير وبالشروط التى اشترى بها متى ثبت أن البيع لتلك الأخير قد تم
قبل تسجيل إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة • إلا أن ذلك مشروط بالآتي
البيع التالى للبيع الصادر من المالك للمشتري الأول صورياً • فإذا ادعى الشفعى
صورية العقد التالى للبيع الأول وأفلح فى إثبات ذلك اعتبر البيع الصادر من
المالك للمشتري الأول قائماً ، وهو الذى يعتد به فى الشفعة دون البيع
المتأبى الى لا وجود لها ، بما يفتى الشفعى عن توجيه طلب الشفعة إلى المشتري

الأخير . على أنه يجب أن يتم إثبات الصورية في مواجهة هذا المشتري الأخير لأنه هو صاحب الشأن الأول في نفي صورية عقد سلفة وإثبات حقه ليكون الحكم الذي يصدر بشأن هذا العقد حجة له أو عليه ، ولما كانت دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها وهم البائع والمشتري وإن تعددوا ، ولأن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تختصم أحد المشتريين الآخرين - رغم أن تاريخ عقده سابق على تاريخ تسجيل الطاعنة إعلان رغبتها في الأخذ بالشفعة - وهو صاحب شأن في صورية العقد الصادر من سلف البائعتين له حتى يعتد بالتالي بعقده هو ، شأنه في ذلك شأن باقي المشتريين من هاتين البائعتين ، وكان لمحكمة الموضوع أن ترفض ولو ضمناً طلب التحقيق الذي يطلب منها كلما رأت أنها ليست في حاجة إليه بما لها من سلطة تامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها تقديماً صحيحاً وترجيحاً ما تظن إلى إليه منها واستخلاص ما تراه من واقع الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى نتيجة صحيحة بعدم قبول دعوى الشفعة لعدم اختصاص أحد المشتريين الآخرين ، فلا على محكمة الموضوع أن لا تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات الصورية طالما أن الدعوى غير مهيأة للحكم في موضوعها ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بما جاء بهذين السيدين يكون على غير أساس .

٢ - يجوز للشفيع - إذا تعددت الصفقة ببيع العقار أجزاء مفرزة لمشتريين متعددين لكل منهم جزء مفرز معين - أن يأخذ بالشفعة في بعض الصفقات دون بعض إذا توافرت شروط الشفعة فيما يأخذ بالشفعة فيه دون أن يكون في ذلك تجزئة للشفعة .

٣ - إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة طلبت أخذ المبيع كله بالشفعة بما في ذلك الجزء الذي بيع إلى المشتري الذي لم يختصم في الدعوى ، فإن النعي على الحكم بأنه لم يبحث مدى أحقية الطاعنة في الأخذ بالشفعة بالنسبة لأجزاء العقار المشفوع فيه التي بيعت لمن اختصمهم في الدعوى

يكون دفاعاً جديداً يخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ،
وبالتالى لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة ؛ وبعد المداولة ..

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٨٤٢ سنة ١٩٧٦ ملنى
كلى شمال القاهرة ضد المطعون عليهم طالبة الحكم بأحقيتها فى أخذ العقار
المبين بصحيفة الدعوى بالشفعة ، وقالت بياناً لها إنها شريكة على الشيوع
فى ملكية هذا العقار ، وقد علمت أن شركاءها المطعون عليهم من الثالثة
إلى الخامسة والثلاثين باعوا أنصبتهم للمطعون عليهما الأول والثانى مقابل ثمن
قدره ٥٠ ألف جنيه ، ولرغبتها فى أخذ المبيع بالشفعة فقد أعلنت البائعين
والمشتريين برغبتها فى ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ / ٧ / ١٩٧٦ وتم تسجيل إعلان هذه
الرغبة فى ١٨ / ٨ / ١٩٧٦ غير أن المطعون عليها المذكورين ادعى أنها باعا
العقار للمطعون عليها السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين ، ولما كان هذا
البيع الثانى صورياً وكانت قد أودعت الثمن الحقيقى الذى تم به البيع الأول فقد
أقامت دعواها بطلبها سالف البيان ، دفعت المطعون عليها السادسة والثلاثون
والسابعة والثلاثون بأنها باعتا حصصاً مفرزة من العقار المشفوع فيه إلى
المطعون عليهم من الثامن والثلاثين إلى الأخير وآخر يدعى
أدخلت الطاعنة المشتريين من المطعون عليها السادسة والثلاثين والسابعة
والثلاثين — عدداً خصوصاً فى
الدعوى ودفعت بصورية عقود البيع الصادر لهم وبتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٧٨ حكمت

المحكمة بسقوط حق الطاعة في أخذ العقار بالشفعة ، استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٨٤ سنة ٩٥ ق القاهرة ، وفي ٢١ / ٥ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى عدم قبول الدعوى . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعة بالسببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على سند من أنها لم تختصم واحداً من المشتريين التاليين وهو وإذ كانت قد دفعت بصوريه البيع الصادر من المطعون عليها السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين ، وهو بيع سابق على البيع الصادر من هاتين الأخيرتين إلى والمطعون عليهم من الثامن والثلاثين إلى الأخير ، وطلبت بصحيفة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الصورية ، إذ أن في ثبوتها ما يعفيها من الطعن بالصورية على بيع المشتريين التاليين ، وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن طلبها هذا ورأى ضرورة اختصاص حتى تكون دعواها مقبولة ، مع أن صورية عقد المشتري الثاني تؤدي إلى سقوط عقد المشتري التالي بقوة القانون سواء كان هذا المشتري حسن النية لا يعلم بصورية بيع سلفه أم سئ النية يعلم بالصورية ، وكان توالي البيوع الحقيقية هو وحده الذي يوجب اختصاص أطرافها ، فإن الحكم إذا قضى بعدم قبول دعوى الشفعة قبل رفض الدفع بالصورية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأن على الشفيع الذي يريد الأخذ بالشفعة في حالة توالي البيوع أن يستعمل حقه وفقاً لنص المادة ٩٣٨ من القانون المدني ضد المشتري الأخير وبالشروط التي اشترى بها متى ثبت أن البيع لذلك

الأخير قد تم قبل تسجيل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ، إلا أن ذلك مشروط
بألا يكون البيع التالى للبيع الصادر من المالك للمشتري الأول صورياً فإذا
إدعى الشفيع صورية العقد التالى للبيع الأول وأفلح فى إثبات ذلك اعتبر البيع
الصادر من المالك للمشتري الأول قائماً ، وهو الذى يعتد به فى الشفعة دون
البيوع المتتالية التى لا وجود لها بما يغنى الشفيع عن توجيه طلب الشفعة إلى
المشتري الأخير . على أنه يجب أن يتم إثبات الصورية فى مواجهة هذا المشتري
الأخير لأنه هو صاحب الشأن الأول فى نقي صورية عقد سلفه وإثبات جديته
ليكون الحكم الذى يصدر بشأن هذا العقد حجة له أو عليه ، ولما كانت دعوى
الشفعة من الدعاوى التى يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها وهم البائع
والمشتري وإن تعددوا ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة لم تختصم أحد
المشتريين الآخرين وهو - رغم أن تاريخ عقده
سابق على تاريخ تسجيل الطاعنة لإعلان رغبتها فى الأخذ بالشفعة - وهو صاحب شأن
فى نقي صورية العقد الصادر من سلف البائعين له حتى يعتد بالتالى بعقده هو ،
شأنه فى ذلك شأن باقى المشتريين من هاتين البائعتين ، وكان لمحكمة الموضوع
أن ترفض ولو ضمناً طلب التحقيق الذى يطلب منها كلما رأت أنها ليست فى حاجة
إليه بما لها سلطة تامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة لها تقديمها صحيحاً وترجيح
ما تظمن إليه واستخلاص ما تراه من واقع الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه
قد انتهى إلى نتيجة صحيحة بعدم قبول دعوى الشفعة لعدم اختصاص أحد
المشتريين الآخرين ، فلا على محكمة الموضوع أن لاتحيل الدعوى إلى التحقيق
لإثبات الصورية طالما أن الدعوى غير مهيأة للحكم فى موضوعها ، لما كان
ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بما جاء بهذين السيين يكون على غير
أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون
وفى بيان ذلك تقول الطاعنة أن الحكم المطعون فيه أشار فى قضائه إلى حكم صدر
من محكمة النقض قضى بعدم قبول دعوى الشفعة لعدم اختصاص المشتري الثانى ، مع

ان هذا الحكم الأخير لا ينطبق على واقعة النزاع المائل لأن الطاعة اختصت المشتري الثاني ولم تختص المشتري الثالث اعتماداً على صورية البيع الثاني ، ولما كان حكم النقض المذكور قد تضمن العدول عن مبدأ قانوني سابق جرى به قضاء محكمة النقض دون سلوك السبيل الذي فرضه القانون لهذا العدول ، وكان الحكم المطعون فيه رغم ذلك قد استند في قضائه إلى حكم النقض المشار إليه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن وإلا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعرفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدي به يجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً ، وأن تقدم معه لمحكمة النقض المستندات الدالة عليه وإلا كان النعي به غير مقبول ، لما كان ذلك وكانت الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه إشارته إلى حكم صدر من محكمة النقض تضمن العدول عن مبدأ قانوني قرره أحكام سابقة دون إحالة على الهيئة العامة لمحكمة النقض خلافاً لما يقتضيه به قانون السلطة القضائية ، ولم تكشف الطاعة عما جرى به القضاء السابق لمحكمة النقض ، وكانت أحكام محكمة النقض — طبقاً للمستقر في قضاء هذه المحكمة — لا يجوز تعييبها بأي وجه من الوجوه ، إذ هي واجبه الاحترام فيما خلصت إليه أخطأت أم أصابت ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بما جاء بهذا السبب لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة وبالتالي يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الرابع من أسباب الطعن مخالفة الثابت في الأوراق والخطأ في القانون من وجهين الأول ، أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن البيع الصادر إلى سابق على تاريخ تسجيل الطاعة إعلان الرغبة في الشفعة ، وهو أمر لا أصل له في الأوراق ولم يقل به أحد من المحصرم ، والثاني ، أن البيع المذكور لم يرد على العقار المشفوع

فيه بأكمله وإنما ورد على جزء مفرز منه بقصد تعطيل حق الطاعة في طلب الشفعة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الدعوى لعدم اختصاص من اشترى الجزء سالف الذكر ، دون أن يقول كلمته في شأن طلب الشفعة بالنسبة لأجزاء العقار الأخرى التي يبعث لمن اختصاصهم الطاعة في دعوها فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث أن النعي بالوجه الأول غير صحيح ، ذلك لأن البين من حكم محكمة أول درجة أنه ورد في ملفاته أن الحاضر عن المطعون عليه الأول قدم صورة من عقد بيع تبين من مطالعته أنه بتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٧٦ باعت المطعون عليها السادسة والثلاثون إلى بصفته نائب رئيس مجلس إدارة مسجد العزيز بالله بالزيتون قطعة أرض فضاء مساحتها ٢٥٢,٨٠ متراً مربعاً بهدف إقامة مسجد عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد إطلاعه على ذات عقد البيع سالف الذكر ، وكانت الطاعة قد أقرت بصحيفة دعوها حسباً ورد بالحكم المطعون فيه - بأن تسجيلها إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة تم في ١٨ / ٧ / ١٩٧٦ ، فإن ما ذهب إليه الحكم من أن تاريخ عقد البيع الصادر إلى سابق على تاريخ تسجيل إعلان رغبتها في الشفعة يكون له أصله الثابت في الأوراق ويكون النعي عليه بما جاء بهذا الوجه غير صحيح ، و نعي بالوجه الثاني غير مقبول ، ذلك لأنه وإن كان يجوز للشفع - إذا تعددت الصفقة ببيع العقار أجزاء مفرزة لمشتريين متعددين لكل منهم جزء مفرز معين - أن يأخذ بالشفعة في بعض الصفقات دون بعض إذا توافرت شروط الشفعة فيما يأخذ بالشفعة فيه ودون أن يكون في ذلك تجزئة للشفعة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعة طلبت أخذ المبيع كله بالشفعة بما في ذلك الجزء الذي بيع إلى المشتري الذي لم يختصم في الدعوى . فإن النعي على الحكم بأنه لم يبحث مدى أحقية الطاعة في الأخذ بالشفعة بالنسبة لأجزاء العقار المشفوع فيه التي يبعث لمن اختصاصهم في الدعوى ، يكون دفاعاً جديداً مخالطه واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وبالتالي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين: أحمد صبرى أسعد ، محمد المرسى فتح الله ، على محمد عبد الفتاح و محمد مختار منصور .

(١٢٩)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ القضائية :

١ - حكم . « الطعن في الحكم » .

الحكم بتثبيت ملكية أرض وندب خير لتقدير ما أقيم عليها من مبان . حكم غير منصوص
عدم جواز الطعن فيه استقلاً . مادة ٢١٢ مرافعات .

٢ - حكم « الطعن في الحكم » . قانون « سريانه من حيث الزمان » .

الطعن في الحكم . جوازه من علمه . العبرة بالقانون السارى وقت صدوره .

١ - النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز الطعن
في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور
الحكم المنهى للخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية أو المستعجلة
والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى يدل - وعلى
ما أوضحت المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة تقضى
بعدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل
الحكم الختامى المنهى لها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة
بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت
قابلة للتنفيذ الجبرى ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال
القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من
تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات
التقاضى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف القاضي بتثبيت
ملكية المطعون عليها للأرض موضوع النزاع وندب خير لمعاينة المباني المقامة
على هذه الأرض وتقدير قيمتها مستحقة الإزالة وتقدير ما زاد في ثمن الأرض
وما يتكلفه إزالة هذه المباني ، فإن هذا الحكم لا تنهى به الخصومة كلها
ولا يعتبر من الأحكام المستثناة بنص المادة ٢١٢ مאלفة الذكر التي أجاز المشرع
الطعن فيها على استقلال ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم يكون غير جائز .

٢ - إذ صدر الحكم المطعون فيه في استئناف حكم محكمة أول درجة الصادر في ظل سريان حكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق التي كانت تجيز الطعن في الأحكام التي تنهى الخصومة في شق منها ، فإنه وفقاً للمادة الأولى من قانون المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يخضع من حيث جواز الطعن فيه إلى القانون الساري وقت صدوره ، وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ٨ / ١١ / ١٩٧٧ بعد العمل بقانون المرافعات الحالي فإنه يسرى عليه حكم المادة ٢١٢ من هذا القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ؛ وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصانتر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢١١٩٧ سنة ١٩٥٢ مدني كلى القاهرة ضد الطاعن وآخرين طالبة الحكم بتثبيت ملكيتها للأرض الميينة بصحيفة الدعوى بما عليها من مبان ، وقالت بياناً لها أنها تمتلك هذه الأرض بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٧ / ٥ / ١٩٢٧ ومسجل برقم ٣٥٧٤ في ٢٨ / ١ / ١٩٣٠ ، وقد وضعت اليد عليها منذ شرائها وأقامت عليها بعض المباني ولما كان الطاعن ينازعها في ملكيتها لهذه الأرض وأقام عليها بسوء نية مباني فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان ، وبتاريخ ٤ / ٣ / ١٩٥٨ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المطعون عليها إلى الأرض وقبل الفصل في باقي الطلبات بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية الميينة بمنطوق حكمها - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤٨٢ سنة ٧٧ ق القاهرة ، وفي ٢٤ / ١١ / ١٩٦٢ حكمت المحكمة بتدب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميينة بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم

الخبير تقريره حكمت في ١٠ / ١ / ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة لما قضى به من ثبوت ملكية المطعون عليها لقطعة الأرض ويندب الخبير الهندسي بمكتب الخبراء لأداء الأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، طعن المطعون عليها في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٦٢ سنة ٣٥ ق أثناء سريان حكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، وبتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٦ نقضت المحكمة الحكم وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ، وبعد تعجيل الاستئناف حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٢ بندب مكتب الخبراء الحكومي لأداء الأمورية المبينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٧ / ٢ / ١٩٧٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق . وبعد أن استمعت المحكمة إلى شهود الطرفين حكمت في ٨ / ١١ / ١٩٧٧ بتأييد الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ٤ / ٣ / ١٩٥٨ . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن الحكم المطعون فيه غير منه لخصومة ولا يجوز الطعن فيه على استقلال عملا بنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الحالي .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك لأن النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى لخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام الوقفية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ، يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - على أن المشرع قد وضع قاعدة عامة تقضى بعدم جواز الطعن على الاستقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها وذلك فيما

عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى وكذلك الأحكام التي تصدر في شق من الموضوع متى كانت قابلة للتنفيذ الجبري ، ورائد المشرع في ذلك هو الرغبة في منع تقطيع أوصال القضية الواحدة وتوزيعها بين مختلف المحاكم وما يترتب على ذلك أحياناً من تعويق الفصل في موضوع الدعوى وما يترتب عليه حتماً من زيادة نفقات التقاضي ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف القاضي بتثبيت ملكية المطعون عليها للأرض موضوع النزاع وندب خبير لمعاينة المباني المقامة على هذه الأرض وتقدير قيمتها مستحقة الإزالة وتقدير مازاد في ثمن الأرض وما يتكلفه إزالة هذه المباني فإن هذا الحكم لا تنهى به الحصومة كلها ولا يعتبر من الأحكام المستثناة بنص المادة ٢١٢ سالفة الذكر التي أجاز المشرع الطعن فيها على استقلال ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم يكون غير جائز ، ولا يغير من هذا النظر أن الحكم المطعون فيه صدر في إستئناف حكم محكمة أول درجة الصادر في ظل سريان حكم المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق التي كانت تجيز الطعن في الأحكام التي تنهى الحصومة في شق منها ذلك أنه وفقاً للمادة الأولى من قانون المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ يخضع الحكم من حيث جواز الطعن فيه إلى القانون الساري وقت صدوره ، وإذ صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ٨ / ١١ / ١٩٧٧ بعد العمل بقانون المرافعات الحالي فإنه يسرى عليه حكم المادة ٢١٢ من هذا القانون .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد المرسى فتح الله ، ولیم رزق بدوى ، على محمد عبد الفتاح و محمد مختار منصور .

(١٣٠)

الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) حكم « الطعن في الحكم » . نقض « حالات الطعن » .

الحكم استئنافياً في شق من النزاع بإلغاء الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ المعجل . جواز الطعن فيه بالنقض استقلالا . علة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .

(٢) حراسة « حراسة ادارية » . اجانب .

رعايا الدول العربية المرفوع عنهم الحراسة . إنتفاعهم بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . علة ذلك .

(٣ ، ٤) حراسة « حراسة ادارية » . قرار « قرار جمهورى » . قانون .

(٣) رفع الحراسة عن أموال بعض الأشخاص . القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . تقييده ما يؤول للدولة من هذه الأموال وما يعوض عنها أصحابها في حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه . جواز الاستثناء منه بقرار جمهورى .

(٤) صدور قرار جمهورى بتسليم أحد المرفوع عنهم الحراسة أمواله وممتلكاته ما لم يكن قد تم التصرف فيها . مؤداه . لا محل لإعمال المواد ٢ ، ٤ ، ١٠ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . علة ذلك .

(٥) حراسة « حراسة ادارية » . بيع . « فسخ البيع » .

عقود البيع المسجلة أو العرفية الصادرة من جهاز تصفية الحراسات لجهات الحكومة أو القطاع العام بشأن العقارات التي تجاوز قيمتها ثلاثون ألف جنيه . اعتبارها ملغية بقوة القانون . شرطه . علم لإخطار الجهات المشترية برغبتها خلال المدة القانونية . عدم أدائها للزيادة في الثمن أو باقبه خلال المدة القانونية . عدم وقوع الفسخ إلا بحكم قضائى .

١ - إذ كانت الأحكام الصادرة في شق من الموضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها لا تكون قابلة للطعن إلا بعد صدور الحكم النهى لها ، إلا أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد أوردت استثناءات على تلك القاعدة منها

الأحكام القابلة للتنفيذ الجبري ، ولا كان الحكم المطعون فيه قد حيل إلى الغاء الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ المعجل وبرفض الدعوى فإنه يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبري لإزالة آثار الحكم الابتدائي فيكون قابلاً للطعن فيه استقلالا .

٢ - إذ كان مؤدي نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ هو استثناء بعض الفئات من التمتع بأحكام هذا القانون ومن بينهم الأجانب الذين طبقت في شأنهم أحكام إتفاقيات التعويض المبرمة مع الدول التي يتمون إليها سواء كانوا من رعايا دول عربية أو غير عربية ، فإذا مانعت المادة الرابعة منه على أن يتمتع بأحكامه كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وكل من استثنى من أحكامه من غير الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة فإنه يعني إنصراف أحكامه إلى من رفعت عنهم الحراسة مستثنيا منهم ما نص عليهم في المادة الثالثة ومنهم الأجانب المشار إليهم بها ، وإذا عاد المشرع إلى استثناء رعايا الدول العربية في عجز المادة الرابعة من أولئك المستثنى من الانتفاع بأحكام القانون فإنه استثناء من المستثنى بحيث يستثنى رعايا الدول العربية من الأجانب الذين لا ينتفعون بأحكام هذا القانون وهو ما يعني انتفاعهم بأحكامه . .

٣ - إن القانون ١٥٠ لسنة ٦٤ بشأن رفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص وإن كان قد نص في مادته الثانية على ما يؤول إلى الدولة وما يعرض عنها أصحابها وقدره ثلاثون ألفاً من الجنيهات . إلا أنه نص في مادته السابعة على جواز الاستثناء من أحكام هذا القانون بموجب قرار من رئيس الجمهورية .

٤ - إذ صدر القرار الجمهوري رقم . . . باستثناء أموال وممتلكات . . . وعائلته والطاعين ، من أحكام القانون ١٥٠ لسنة ٦٤ ونص على أن تسلّم إليهما أموالهما وممتلكاتهما ما لم يكن قد تم التصرف فيها فعندئذ يقتصر التسليم

على ثمن المبيع ، ومؤدى هذا القرار رد جميع أموال وممتلكات الطاعنين شريطة ألا يكون قد تم التصرف فيها فعندئذ يقتصر التسليم على ثمن بيعها ، وإذا كانت المواد ٢، ٤، ٤، ١ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد توضحت أحكاماً تتعلق بالرد العيني للأشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة سواء بصفة أصلية أو بصفة تبعية فجعلت الرد عينا للأموال والممتلكات التي آلت إليهم عن غير طريق الخاضع الأصلي ما لم يكن قد تم بيعها ولو بعقود ابتدائية وجعلت الرد عينا للأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة في حدود ٣٠ ألف جنيه للفرد ومائة ألف للأسرة ، وكذلك للخاضعين بالتبعية فيما آلت إليهم عن طريق الخاضع الأصلي ، ونصت المادة العاشرة على إلغاء عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى الدولة وبين الحكومة ووحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام متى طلب مستحقوها استلامها طبقاً لأحكام المواد ١، ٢، ٣، ٤ من ذلك القانون شريطة ألا تتجاوز قيمة العقارات المبنية ثلاثين ألفاً من الجنيهات ما لم تكن قد تغيرت معالمها ، كما نصت على قواعد أخرى بالنسبة للأرض الفضاء والعقارات المملوكة على الشيوع أو المثقلة بحق رهن عيني ضماناً للدين أو المنشآت الفردية ، وهي تخالف ماورد بالقرار الجمهوري رقم ٢١٥٦ لسنة ١٩٧١ بتسليم جميع أموال وممتلكات الطاعنين وبشرط عدم التصرف فيها ، مما مؤداه عدم إنطباق المواد ٢، ٤، ١٠ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ على الطاعنين .

٥ - إذا كانت المادة ١١ من القانون من ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد نصت على أنه « في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام . . . » وكان هذا النص حسب ما هو واضح من عباراته الصريحة « في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة » إنما ينصرف إلى عقود بيع العقارات التي تزيد قيمتها على ٣٠ ألف جنيه سواء في ذلك المسجلة أو الابتدائية بدليل ماورد في نهاية المادة ١١ من القانون سالف الذكر من أن الخاضع والجهة التشريعية يتحملان رسوم التسجيل المسددة عن العقود الملغاة مناصفة ، وكان لا وجه للإستناد إلى تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة

الاعتراضات والشكاوى عن مشروع القانون ۶۹ لسنة ۱۹۶۴ - كما ورد بالحكم المطعون فيه - لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، أما إذا كان النص واضحاً جلي المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بذلك التقرير ، لما كان ذلك وكانت المادة الحادية عشر من القانون سالف الذكر قد نصت في فقرتها الثانية على أنه « ويجب على هذه الجهات أن تخطر رئيس جهاز التصفية برغبتها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون ، فإذا لم تخطره بذلك اعتبر ملغياً اعتباراً من تاريخ إنقضاء هذه المهلة » وقد صدر القانون ۱۱۴ لسنة ۱۹۷۵ بمد المهلة المنصوص عليها في هذه الفقرة حتى ۳۱ ديسمبر سنة ۱۹۷۵ مما مؤداه أن عقود البيع التي تعنيها المادة الحادية عشرة تلغى بقوة القانون في حالة واحدة وهي عدم الإخطار في الأجل المحدد بهذه المادة أو في فترة المدة الواردة بالقانون ۱۱۴ لسنة ۱۹۷۵ ، وفي غير هذه الحالة فإن المادة سالفة الذكر جعلت لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام . . الخيار بين الإبقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء إلى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة . . على أن تلزم بأداء الزيادة وباقي الثمن خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون - والتي مدت إلى ۳۱/۳/۱۹۷۶ بموجب القانون ۱۱۴ لسنة ۱۹۷۵ - وبين اعتبار هذه العقود ملغاة ورد العقارات المبيعة إلى مستحقيها مما مؤداه أنفسخ عقد البيع لا يقع عند عدم وفائها بالتزاماتها المبينه بالمادة ۱۱ إلا بحكم قضائي وبالتطبيق للمادة ۱۵۷ من القانون المدني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

وحيث إن الواقعة على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٤٥١ سنة ١٩٧٧ مدني
كل جنوب القاهرة بطلب الحكم أصلياً باعتبار عقد البيع المبرم في ١٩٦٧/٤/٣٠
برقم ٢٢١٣ توثيق رئيس الصادر من رئيس جهاز تصفية الحراسات
« المطعون عليه الثالث بصفته » إلى شركة مصر التأمين « المطعون عليها الأولى »
بيع عقارها المبني بصفحة الدعوى مبلغاً والتأشير على الهامش
بذلك مع التسليم ، واحتياطياً بتصبح ثمن العقار ليصبح ١٦٠ ضعف الضريبة الأصلية
بدلاً من ١٢٠ ضعف عملاً بنص المادة ١١ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤
والزام المطعون عليها الأولى بأن تدفع لها مبلغ ٧٩٠ مليون ، ١٤٠٥٩٦ جنيه
قيمة الفرق بين الثمن الوارد بعقد البيع والقيمة التي يجب احتسابها وفقاً للقانون
المذكور ، وقالوا بياناً لذلك أنه فرضت الحراسة على أموالها بموجب أمر
رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ سنة ٦٢ ومن بينها عقار النزاع الذي قام
الحارس العام ببيعه إلى الشركة المطعون عليها الأولى بمبلغ ٢٠٠ مليون ، ٢٢٥١٣٠ جنيه
وهو أقل من ١٢٠ مثل ضريبته الأصلية بعقد مشهر برقم ٢٢١٣ في ١٩٦٧/٤/٣٠
وأن القانون ١٥٠ سنة ٦٤ قد صدر بأيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين
- الذين لم ترفع عنهم الحراسة بموجبه إلى الدولة وأعطى لرئيس
الجمهورية الحق في استثناء بعض الأشخاص من أحكامه ، وقد صدر القرار
الجمهوري رقم ٢١٥٦ سنة ٧١ باستثنائهما « الطاعنين » من أحكام القانون ١٥٠
سنة ٦٤ وأفرج عن ممتلكاتهما ثم صدر القانون رقم ٦٩ سنة ٧٤ بشأن تسوية
الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة يقضي بسريانه على كل من استثنى من أحكام
القانون ١٥٠ سنة ٦٤ ونص في المادة ١١ منه على أنه يكون لجهات القطاع
العام المشتري لعقارات من الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت إلى
الدولة الخيار بين الإبقاء على عقد البيع بشرط زيادة ثمن الشراء إلى ما يوازي ١٦٠
مثل الضريبة الأصلية على العقار في تاريخ البيع مع استمرار استحقاق الفوائد

المقروضة على الثمن الأصلي دون الزيادة، على أن تلتزم بأداء باقي الثمن والزيادة خلال فترة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بالقانون وبين اعتبار هذه العقود ملغاة وورد العقارات المباعة إلى مستحقيها على أن تخطر هذه الجهات برغبتهارئيس جهاز تصفية الحراسات خلال ثلاثة شهور ويؤثر بإلغاء غير رسوم في سجلات الشهر العقاري، ثم صدر القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٧٥ بمد المهلة إلى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥، وإذ كانت المطعون عليها الأولى قد أخطرت جهاز تصفية الحراسات في ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٤ برغبتهار في الإبقاء على عقد البيع إلا أنها لم تسدد لها باقي ثمن العقار بالاضافة إلى الزيادة التي قررها القانون في المهلة المحددة، مما يحق لها معه اعتبار عقد البيع ملغياً واسترداد العقار المبيع، وبتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٧٨ قضت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بإلغاء عقد بيع العقار مع النفاذ المصجل، استأنفت الشركة المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٧٢ سنة ٩٥ ق، وبتاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٧٩ قضت محكمة استئناف القاهرة بالنسبة للطلب الأصلي بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لتفصل في الطلب الاحتياطي. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض، ودفعت الشركة المطعون عليها الأولى بعدم جواز الطعن تأسيساً على أن الحكم المطعون فيه قضى بإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لتفصل في الطلب الاحتياطي وإن الخصومة لم تنته بعد فلا يجوز الطعن في الحكم استقلالاً عملاً بالمادة ٢١٢ من قانون المرافعات وقلبت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ نظر الطعن في غرفة مشورة حاددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً.

وحيث إن الدفع المبدى من الشركة المطعون عليها الأولى بعدم جواز الطعن مردود، ذلك أنه وإن كانت الأحكام الصادرة في شق من الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها لا تكون قابلة للطعن إلا بعد صدور الحكم النهائي، إلا أن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات قد أوردت استثناءات على تلك

القاعدة منها الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بإلغاء الحكم الابتدائى المشمول بالنفاذ المصجل ورفض الدعوى فإنه يكون بدوره قابلاً للتنفيذ الجبرى لإزالة آثار تنفيذ الحكم الابتدائى فيكون قابلاً للطعن فيه إستقلاً .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مبنى طلب النياية رفض الطعن أنه غير منتج وفى بيان ذلك تقول أن أسباب الطعن غير مقبولة لإنهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة فى القانون ومن ثم فإن خطأه فى تقريراته القانونية وأياً كان وجه الرأى فيها غير منتج ذلك أنه وإن نصت المادة الرابعة من مواد إصدار القانون رقم ٦٩ لسنة ٧٤ بشأن بعض التيسيرات على الأشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة على أن ينتفع بأحكامه كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون ١٥٠ سنة ٦٤ وكل من استثنى من أحكامه من غير الأشخاص المشار إليهم فى المادة السابقة فيما عدا رعايا الدول العربية - بما مفاده أن الطاعنين لا ينتفعان بأحكام هذا القانون فيما نص عليه من تيسيرات باعتبارهما من رعايا الدول العربية - لبنانيين - وذلك على ما هو مسلم به من الطرفين وثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، وبما يتعين معه إعمال القرار الجمهورى رقم ٢١٥٦ سنة ٧١ وحده فى حقها والذي نص على أن تسلم إليهما أموالهما وممتلكاتهما أياً كانت قيمتها ما لم يكن قد تم التصرف فيها وعندئذ يقتصر التسليم على ثمن المبيع ، ومن مقتضى ذلك عدم تسليم هذه الأموال والممتلكات إلى الطاعنين إذا كان قد تم التصرف فيها وأن حقها يقتصر على ثمن المبيع ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه فى خصوص الطلب الأصيل إلى هذه النتيجة وقضى بعدم أحقية الطاعنين فى رد العقارات موضوع الحراسة إليها وهى نتيجة صحيحة قانوناً فإن استناده فى ذلك إلى نصوص المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ دون القرار الجمهورى رقم ٢١٥٦ سنة ٧١ وكذلك خطؤه

في تطبيقها وقصوره وإخلاله بحق الدفاع في شأنها على النحو الوارد بأسباب الطعن من الثاني إلى الرابع لا يعدو أن يكون كله مجرد خطأ في تقييدات قانونية لم يؤثر في تلك النتيجة الصحيحة ويكون النعي عليه بها غير متبع .

وحيث إن هذا الأساس الذي أقامت عليه النياية رأبها في غير محله ذلك أنه لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ بإصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة تنص على أنه « لا تسري أحكام هذا القانون على الخاضعين للقانون رقم ١٥٠ سنة ٦٤ بشأن رفع الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص من الفئات الآتية « أ » الأجانب الذين طبقت في شأنهم أحكام اتفاقيات التعويض المبرمة مع الدول التي ينتمون إليها « ب » الأشخاص الذين أسقطت عنهم الجنسية المصرية ما لم يتردوها خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون « ج » الأشخاص الذين غادروا البلاد مغادرة نهائية ما لم يعودوا إلى الإقامة بمصر خلال ستة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون » وكانت المادة الرابعة منه تنص على « لا تخل أحكام القانون المرافق بالتيسيرات التي سبق تقريرها للخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ سنة ٦٤ المشار إليه وينتفع بأحكام القانون المرافق كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ المشار إليه وكل من استثنى من أحكام هذا القانون من غير الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة فيما عدا رعايا الدول العربية » ، وكان مؤدى نص المادة الثالثة المشار إليه هو استثناء بعض الفئات مع التمتع بأحكام القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ ومن بينهم الأجانب الذين طبقت في شأنهم اتفاقيات التعويض المبرمة مع الدول التي ينتمون إليها سواء كانوا من رعايا دول عربية أو غير عربية ، فإذا ما نصت المادة الرابعة منه على أن يتمتع بأحكامه كل من رفعت عنه الحراسة قبل صدور القانون ١٥٠ سنة ١٩٦٤ وكل من استثنى من أحكامه من غير الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة فإنه يعني اتصاف أحكامه إلى من رفعت عنهم الحراسة مستثنياً منهم ما نص عليهم في المادة الثالثة ومنهم الأجانب المشار إليهم بها

وإذ عاد المشرع على استثناء رعايا الدول العربية في عجز المادة الرابعة من أولئك المستثنى من الانتفاع بأحكام القانون فإنه استثناء من المستثنى بحيث يستثنى رعايا الدول العربية من الأجانب الذين لا يتمتعون بأحكام هذا القانون وهو ما يعنى انتفاعهم بأحكامه ، لما كان ذلك وكان الطاعنان قد رفعت عنها الحراسة بمقتضى القرار الجمهوري رقم ٢١٥٦ سنة ١٩٧١ بالاستثناء من أحكام القانون رقم ١٥٠ سنة ٦٤ وكانا من رعايا دول عربية فإنها ينتفعان بأحكام القانون رقم ٦٩ سنة ٧٤ خلافاً لما ذهبت إليه النيابة ، ويكون طلبها رفض الطعن على هذا الأساس في غير محله .

وحيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أنه بتطبيق القواعد الواردة في المواد ٢ ، ٤ ، ١٠ من القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ بين أن الطاعنين لاحقاً لها في الاسترداد استناداً إلى هذا القانون لأن العقار المطلوب رده تجاوز قيمته الثلاثين ألفاً من الجنيهات بكثير ، ولا يندرج تحت نص المادة العاشرة فضلاً عن أنه بيع للقطاع العام بعقد مسجل سنة ٦٧ ولا يكون لها بحسب الأصل إلا استرداد الثمن في حدود المادة الثانية وأن الرد العيني في غير حالات المادة العاشرة ليس حقاً للخاضع ولكنه رخصة للجهة العامة التي اشترت العقار ، وأن نص المادة ١١ من القانون خلا من نص على إلغاء العقد في حالة عدم الوفاء بالزيادة ، وأن مهلة الوفاء لا تعدو أن تكون أجلاً ممنوحاً للجهة المشترية للوفاء بالزيادة في حين أن الطاعنين استثنيا من أحكام القانون ١٥٠ سنة ٦٤ بموجب القرار رقم ٢١٥٦ سنة ١٩٧١ وتم رفع الحراسة عن أموالهما ولا تنطبق في حقها نصوص المرات ٢ ، ٤ ، ١٠ من القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ وأن المادة ١١ منه قد رتب الإلغاء على عدم الوفاء بالثمن في خلال المدة التي حددتها وقد انقضت المهلة الواردة بالقانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ وتلك

التي امتدت إليها بالقانون ١١٥ سنة ٧٥ دون الوفاء بالثمن ، فإن عقد بيع عقار
الخصومة يكون ملغياً ، ويعين رد العقار للطاعين ، وإذا خالف الحكم للطاعين
فيه ذلك فإنه يتعين نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن القانون ١٥٠ سنة ٦٤ بشأن رفع
الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص ، وإن كان قد نص في
مادته الثانية على ما يؤول إلى الدولة وما يعرض عنها أصحابها وقدره
ثلاثون ألفاً من الجنيهات ، إلا أنه نص في مادته السابعة على جواز الاستثناء
من أحكام هذا القانون بموجب قرار من رئيس الجمهورية ، وقد
صدر نفاذاً لهذا النص القرار الجمهوري رقم ٢١٥٦ سنة ٧١ باستثناء أموال
وممتلكات السيد / وعائلته « الطاعين » من أحكام
القانون ١٥٠ سنة ٦٤ ونص على أن تسلم إليهما أموالهما وممتلكاتهما ما لم يكن
قد تم التصرف فيها فعندئذ يقتصر التسليم على ثمن البيع ومؤدى هذا القرار رد
جميع أموال وممتلكات الطاعين شريطة ألا يكون قد تم التصرف فيها فعندئذ
يقتصر التسليم على ثمن بيعها ، وإذا كانت المواد ٢ ، ٤ ، ١٠ من القانون رقم ٦٩
سنة ١٩٧٤ قد تضمنت أحكاماً تتعلق بالرد العيني للأشخاص الطبيعيين الذين
شملتهم الحراسة سواء بصفة أصلية أو بصفة تبعية فجعلت الرد عينا للأموال
والممتلكات التي آلت إليهم عن غير طريق الخاضع الأصلي ما لم يكن قد تم بيعها
ولو بعقود ابتدائية وجعلت الرد عينا للأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم
الحراسة في حدود ٣٠ ألف جنيه للفرد ومائة ألف للأسرة وكذا الخاضعين بالتبعية
فيما آل إليهم عن طريق الخاضع الأصلي ، ونصت في المادة العاشرة على إلغاء
عقود البيع الابتدائية المبرمة بين الحراسة العامة أو إدارة الأموال التي آلت
إلى الدولة وبين الحكومة ووحدات الإدارة المحلية أو القطاع العام متى
طلب مستحقوها استلامها طبقاً لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من ذلك القانون
شرط ألا تتجاوز قيمة العقارات المبنية ثلاثين ألفاً من الجنيهات ما لم تكن
قد تغيرت معالمها ، كما نصت على قواعد أخرى بالنسبة للأراضي الفضاة والعقارات

المملوكة على الشيوخ أو المثقلة بحق رهن عيني أو ضماناً لدين أو المنشآت الفردية وهي تخالف ما ورد بالقرار الجمهوري رقم ٢١٥٦ سنة ١٩٧١ بتسليم جميع أموال وممتلكات الطاعنين وبشرط عدم التصرف فيها مما مؤداه عدم انطباق المواد ٣ ، ٤ ، ١٠ من القانون رقم ٦٩ سنة ١٩٧٤ على الطاعنين ، لما كان ذلك وكانت المادة ١١ من القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ قد نصت على أنه « في غير الحالات المبينة بالمادة السابقة يكون لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام » وكان هذا النص حسب ما هو واضح من عباراته الصريحة « وفي غير الحالات المبينة بالمادة السابقة » إنما ينصرف إلى عقود بيع العقارات التي تريد قيمتها على ٣٠ ألف جنيه سواء في ذلك المسجلة أو الابتدائية بدليل ماورد في نهاية المادة ١٢ من القانون سالف الذكر من أن الخاضع والجهة المشترية يتحملان رسوم التسجيل المسددة عن العقود الملغاة مناصفة ، وكان لاوجه للاستناد إلى تقرير اللجنة المشتركة من اللجنة التشريعية ومكتب لجنة الاقتراحات والشكاوى عن مشروع القانون ٦٩ سنة ١٩٧٤ - كما ورد بالحكم المطعون فيه - لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، أما إذا كان النص واضحاً جلي المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهزاء بذلك التقرير ، لما كان ذلك وكانت المادة الحادية عشر من القانون سالف الذكر قد نصت في فقرتها الثانية على أنه « ويجب على هذه الجهات أن تخطر رئيس جهاز التصفية برغبتها بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا القانون فإذا لم تخطره بذلك اعتبر العقد ملغياً اعتباراً من تاريخ انقضاء هذه المهلة .. » وقد صدر القانون ١١٤ سنة ٧٥ بمد المهلة المنصوص عليها في هذه الفقرة حتى ٣١ ديسمبر سنة ٧٥ مما مؤداه أن عقود البيع التي تعنيها المادة الحادية عشر تلغى بقوة القانون في حالة واحدة وهي عدم الإخطار في الأجل المحدد بهذه المادة أو في فترة المد الواردة بالقانون ١١٤ سنة ٧٥ ، وفي غير هذه الحالة فإن المادة سالفة الذكر جعلت لجهات الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والقطاع العام .. الخيار بين الإبقاء على عقود البيع بشرط زيادة ثمن الشراء

إلى ما يوازي مائة وستين مثل الضريبة ، على أن تلزم بأداء الزيادة وبإثبات الثمن خلال مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، والتي مدت إلى ١٩٧٦/٣/٣١ بموجب القانون ١١٤ سنة ٧٥ وبين اعتبار هذه العقود ملغاة وردالعقارات المباعة إلى مستحقيها ، مما مؤداه أن فسخ عقد البيع لا يقع عند عدم وفائها بالتزاماتها المبينة بالمادة ١١ إلا بحكم قضائي وبالتطبيق للمادة ١٥٧ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكانت الشركة المطعون عليها الأولى قد أخطرت رئيس جهاز تصفية الحراسات برغبتها في الاحتفاظ بالعين موضوع النزاع في الأجل القانوني ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على عدم انطباق المادة ١١ من القانون ٦٩ سنة ٧٤ لتجاوز قيمة عقار النزاع ٣٠ ألف جنيه وأعمل أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ١٠ من القانون في غير حالاته على ما سبق القول ، وقد حجبه هذا التقرير القانوني الخاطيء عن بحث توفر شروط الفسخ القضائي بالتطبيق للمادة ١٥٧ من القانون المدني فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين نقضه مع الإحالة .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١

يرئاسة السيد / المستشار الدكتور إبراهيم علي صالح ، نائب رئيس المحكمة : وعضوية
السادة المستشارين : ابراهيم محمد هاشم ، صبحي رزق دلود ، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل
وجهدان حسين عبد الله .

(١٣١)

الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٥٠ قضائية :

(١ - ٢) ايجار « ايجار الأماكن » . « بيع جلدك » .

١- المتجر في معنى المادة ٥٩٤ / ٢ مدني . عدم وجوب إشماله على كافة مقوماته المادية والمعنوية
كفاية وجود بعض العناصر المادية والمعنوية التي توائم طبيعة النشاط . عدم اشتراط
الحصول على موافقة المؤجر في بيعه .

(٢) بيع المتجر مادة ٥٩٤ / ٢ مدني . إضافة مشترى الجلد نشاطاً آخر لا ينال من توافر
شروط بيع الجلد .

١- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المتجر يشمل عناصره من ثابت ومتحول
ومن مقومات مادية ومعنوية ، كالعملاء والسمعة التجارية والحق في الإجارة
وأن هذه المقومات المعنوية هي عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم توافرها
جميعاً لتكوينه ، بل يكفي بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد العناصر التي
لاغنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل والتي
توائم طبيعته ، فإذا ما انعقدت للمتجر الشروط سالفة البيان ، واقتضت الضرورة
بيعه ، فقد أباح القانون للمستأجر وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة
أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم
تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمناً .

٢- المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إضافة مشري
المتجر لنشاط آخر إلى النشاط الذي كان يزاوله بائع الجلد لا ينال من توافر

شروط بيع الجدلک المنصوص عليها في المادة ٥٩٤ / ٢ ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة ..

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهما الأولى والثانية أقامت الدعوى رقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٥ مـدني كلى شمال القاهرة ضد الطاعنين والمطعون ضده الثالث بطلب الحكم بإخلائهما المحل الميئنة بالصحيفة ، وقالتا بياناً لدعواهما أنه منذ ١٩٥١ / ٢ / ١ أستأجر منها المطعون ضده الثالث ذلك المحل بقصد استعماله في بيع الفاكهة ، وفي ذات التاريخ حرر ملحق لعقد الإيجار أثبت فيه تسليم المستأجر المنقولات الكائنة بالمحل وتعهدها لهما عند إخلائه ؛ وإذ تنازل المطعون ضده الثالث إلى الطاعن عن المحل دون إذن كتابي منها ورغم أنه لم ينشئ به جدكاً على نحو ما ثبت بالمعينة المرفقة بمحضر الجلسة رقم ١٢١١ لسنة ١٩٧٤ مصر الجديدة في ٢٣ / ٢ / ١٩٧٤ فقد أقامت الدعوى ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن المطعون ضده الثالث لم ينشئ جدكاً بالمحل وأن ما به منه ملك المؤجرتين ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت برفض الدعوى . إستأنفت المطعون ضدهما الأولى والثانية الحكم بالاستئناف رقم ١٢٨١ لسنة ٩٥ في القاهرة ، وبتاريخ ١٧ / ٣ / ١٩٨٠ قضت المحكمة بإلغاء

الحكم المستأنف وإخلاء العین السالفة الیان ، طعن الطاعن فی هذا الحكم بطریق التقص وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فیها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فی غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفیها التزمت النيابة رأیها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فی التسيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه على أن التصرف الصادر من المطعون ضده الثالث للطاعن هو تنازل عن الإيجار وليس بيعاً لمحل تجارى فلا يخضع لحكم المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى ، واستدل الحكم على ذلك بأن المستأجر الأصلی أدخل المحل من الأدوات التى تسلمها من المالك ومن الأرفف الخشبية وبأن الطاعن أضاف إلى بيع الفاكهة أصنافاً أخرى وأنه غير الاسم التجارى ورتب الحكم على ذلك عدم توافر شروط المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى ، مع أن هذا كله لا يبنى فى صحيح القانون اعتبار الواقعة بيع متجر وإذا أقام الحكم قضاءه بالإخلاء على ما سبق ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور فى التسيب مما يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى على أنه « ومع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر » يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المتجر يشمل جميع عناصره من ثابت ومتحول ومن مقومات مادية ومعنوية كالعملاء والسمعة التجارية والحق فى الإجارة وإن هذه المقومات المعنوية هى عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم توافرها جميعاً لتكوينه بل يكتفى بوجود بعضها ويتوقف تحديد العناصر التى لا غنى عنها لوجود المحل التجارى على نوع التجارة التى يزاولها المحل والتى

توائم طبيعته، فإذا ما اتفقت للمتجر الشروط سالفة البيان، واقتضت الضرورة بيعه، فقد أباح القانون للمستأجر—وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة— أن يتنازل عن الإيجار لغيره بالرغم من وجود الشرط المانع وبالرغم من عدم تنازل المؤجر عن هذا الشرط صراحة أو ضمناً، وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أنه انتهى في قضائه إلى عدم توافر شروط بيع الجلدك في المحل موضوع النزاع، واستند في ذلك إلى أن «الثابت من عقد بيع المحل المقدم من المستأنف عليه—الطاعن—ومن بظاقته الضريبية أن المحل لا يستعمل حالياً في نفس الغرض الذي كان يستعمل فيه وهو بيع الفاكهة فقط، بل أضيفت إليها أصناف أخرى، لا تتعلق بها—بل إن الاسم التجاري تغير ولم تنتقل الرخصة باسم المشتري وقد ذكر شاهد المستأنفين أمام محكمة أول درجة أن المنقولات التي كانت بالمحل مملوكة لها—للمطعون ضدهما: وأن المحل يدار حالياً كبوتيك لبيع الفاكهة، ولكل ذلك تكون شروط المادة ٥٩٤ غير متوافرة» وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في فهم الشروط اللازمة لصحة بيع المتجر على مقتضى المادة ٥٩٤ / ٢ سالفة البيان، هذا إلى أنه إذ تحدث عن المنقولات الكائنة بالمحل فإنه لم يعرض للعناصر المعنوية الأخرى والتي هي عماد فكرة المحل التجاري، هذا إلى أنه من المقرر—وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة—أن إضافة مشتري المتجر لنشاط آخر إلى النشاط الذي كان يزاوله بائع الجلدك لا ينال من توافر شروط بيع الجلدك المنصوص عليها في المادة ٥٩٤ / ٢، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب مما يستوجب نقضه.

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٨ من قبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية
السادة المستشارين : محمد طه سنجر ، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل ، جهدان حسين عبد الله
ورابع لطفى جمعه .

(١٣٢)

الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٦ القضائية :

١ - حكم « حجية الحكم » . استئناف « تعجيل » الاستئناف .

ملونات الحكم التي تظاهرها محاضر الجلسات . وجوب الاعتداد بها دون شهادة قلم الكتاب
التي تأتي على خلافها . مثال في تعجيل خصومة الاستئناف .

٢ - نقض « سبب جديد » .

واقع لم يقدم الدليل على سبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارتها لأول مرة
أمام محكمة النقض .

١ - العبرة فيما يسجله الحكم من بيانات وإجراءات هي بما ورد في
ملوناته يظاهرها ويكملها ما جاء بمحاضر الجلسات ولاعتداد في هذا الشأن
— وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بما يستخرجه الخصوم من شهادات
من قلم الكتاب ، وكان مفاد ما جاء بملونات الحكم المطعون فيه أن صحيفة
التعجيل المعلقة في ١١ / ٦ / ١٩٧٣ والمشار إليها في سبب النعي لم تقدم
لمحكمة الاستئناف ، وقد تأيد ذلك بخلو محاضر الجلسات المقدمة بملف الطعن
بما يشير إلى تقديم تلك الصحيفة ، ولم يتحد الطاعنان بهذه الصحيفة رداً على
الدفع المبدى من المطعون عليه الثاني بجلسات ٨ / ١٠ / ١٩٧٤ ، ١ / ١١ / ١٩٧٥ ،
٦ / ٤ / ١٩٧٦ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، ولاينال من ذلك ما جاء
بتأشير قلم كتاب المحكمة على صورة التعجيل المعلقة في ١١ / ٦ / ١٩٧٣ سالفه
البيان ، من أنها صورة طبق الأصل من عريضة تعجيل الدعوى لجلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٧٣
إذ العبرة هي بما ورد بملونات الحكم ومحاضر الجلسات على سلف بيانه ،

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الخصومة قد إعتد بالصحيفة المعلنة في ١٩٧٥/٤/٢٠ دون تلك المعلنة في ١٩٧٣/٦/١١، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق يكون في غير محله.

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يقدم الطاعن دليلاً على أن مستنداً بعينه كان معروضاً على محكمة الاستئناف وأنه تمسك به وبدلائله أمامها فإنه لا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد/المستشار المقروء المرافعة، وبعد المداولة.

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٨٦٧ سنة ١٩٧٠ مدني كلي القاهرة ضد المطعون عليها للحكم بإخلاء الشقة المبينة بصحيفتها، قضت المحكمة برفض الدعوى، فاستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٨٨ سنة ٨٨ قضائية القاهرة، وبتاريخ ١٩٧٦/٥/١٧ قضت المحكمة بسقوط الخصومة في الاستئناف، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب، ينعي الطاعنان بالشق الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاؤه بسقوط الخصومة

في الاستئناف على مقاله من أن الطاعنين لم يعلنوا المطعون عليها الأولى بصحيفة التجديد إلا في ١٩٧٥/٤/٢٠ بعد أن مضى أكثر من عام على انتهاء تاريخ وقف الدعوى جزاء في ١٩٧٢/١٢/٤ ، في حين أن الثابت من ورقة الاعلان أن المطعون عليها الأولى قد أعلنت في ١٩٧٣/٦/١١ وأن ما اعتبره الحكم المطعون فيه ورقة إعلان بالتجديد ، إنما كان إعادة إعلان بصحيفة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأن العبرة فيما يسجله الحكم من بيانات وإجراءات هي بما ورد في مدوناته يظهرها ويكملها ما جاء بمحاضر الجلسات ، ولا اعتداد في هذا الشأن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بما يستخرجه الخصوم من شهادات من قلم الكتاب ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أنه بجملة ١٩٧١/١٠/٢٣ أحييت الدعوى بجملة ١٩٧٢/٢/١٩ سنة ١٩٧٢ لإعلان المستأنف عليها الأولى «المطعون عليها الأولى» التي لم تعلن ، ثم أجلت بجملة ١٩٧٢/٣/١٩ لذات السبب ثم بجملة ١٩٧٢/٦/٦ لتنفيذ القرار السابق ثم بجملة ١٩٧٢/١٢/٤ ، وبجملة ١٩٧٢/١٢/٤ أوقفت الدعوى ستة أشهر جزاء لعدم إعلان المستأنف عليها الأولى ثم عجلت بجملة ١٩٧٣/١٢/١٦ حيث لم تقدم صحيفة التعجيل ولم تدرج في الجدول فتأجلت بجملة ٨ أكتوبر سنة ١٩٧٤ ، وبجملة ١٩٧٤/١٠/٨ التمس المستأنفان «الطاعنان» التأجيل لإعلان المستأنف عليها الأولى ، ودفع الحاضر عن المستأنف عليه الثاني «المطعون عليه الثاني» باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لتجديده بعد الميعاد مما مفاده أن صحيفة التعجيل المعلنه في ١٩٧٣/٦/١١ والمشار إليها في سبب النعي لم تقدم لمحكمة الاستئناف ، وقد تأيد ذلك بخلو محاضر الجلسات المقدمة بملف الطعن مما يشير إلى تقديم تلك الصحيفة ، ولم يتعد الطاعنان بهذه الصحيفة رداً على الدفع المبدى من المطعون عليه الثاني بجلسات ١٩٧٤/١٠/٨ ، ١٩٧٥/١١/١ ، ١٩٧٦/٤/٦ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، ولا ينال من ذلك ما جاء بتأشير قلم كتاب المحكمة على صورة التعجيل المعلنة في ١٩٧٣/٦/١١ سالفه البيان ، من أنها صورة طبق الأصل من عريضة تعجيل الدعوى بجملة ١٩٧٣/١٢/١٦ ، إذ العبرة هي بما ورد بمدونات الحكم ومحاضر الجلسات

على ما سلف بيانه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الخصومة — قد اعتد بالصحيفة المعلقة في ١٩٧٥/٤/٢٠ دون تلك المعلقة في ١٩٧٣/٦/١١، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم قضى بسقوط الخصومة في الاستئناف استناداً إلى أن المطعون عليه الثاني قد أبدى هذا الدفع بجلسة ١٩٧٤ / ١٠ / ٨ ، في حين أن مؤدى العبارات التي صيغ بها هذا الدفع تفيد إنصراف قصد المطعون عليه الثاني إلى الدفع بعدم التعجيل في معياد الثمانية أيام المنصوص عليه في المادة ١٢٨ من قانون المرافعات ، كما أنه لم يدفع بسقوط الخصومة في الاستئناف إلا بعد أن تنازل ضمناً عن التمسك بهذا الدفع .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه بعد أن أورد في معرض بيان الوقائع أن الدعوى أجلت بجلسة ١٩٧٦ / ١ / ٦ لإعادة إعلان المطعون عليها الأولى ثم بجلسة ١٩٧٦ / ٤ / ٦، وبهذه الجلسة دفع الحاضر عن المطعون عليه الثاني بسقوط الخصومة في الاستئناف إذ قضى بإيقاف الدعوى جزاء ولم تحرك إلا بعد مضي أكثر من سنة — أورد الحكم في مدوناته أنه « لما كان الثابت في خصوص أوراق الدعوى أن المحكمة أوقفت الدعوى في ١٩٧٢ / ١٢ / ٤ جزاء للمستأنفين « الطاعنين » لعدم قيامهما بإعلان المستأنف عليها الأولى بصفته « المطعون عليها الأولى » . وتنتهى هذه المدة في ١٩٧٣ / ٦ / ٣ ، فإذا ما كان الثابت أن إعلان المستأنف عليها الأولى بصفته لم يتم إلا في ١٩٧٥ / ٤ / ٢٠ أى بعد مرور أكثر من سنة على انتهاء تاريخ الوقف الجزائي ، وكان ذلك بفعل المستأنف

إذ أنه قعد عن إعلان المستأنف عليه الأول بصفته بصحيفة التجديد حتى جاوزت السنة التي يحق بعدها لأي من المستأنف عليهم أن يدفع الدوى بسقوط الخصومة منها حتى ولو كان الإجراء الذي قعد عنه المستأنف غير خاص به ، وهكذا فعل المستأنف عليه الثاني ، المطعون عليه الثاني ، إذ دفع قبل التعرض للموضوع بسقوط الخصومة لعدم إعلان المستأنف عليها الأولى بصفتها بالتجديد بعد الإيقاف قبل مرور سنة من آخر إجراء صحيح من إجراءات التقاضي ، ويكون الدفع بالسقوط وقد صادف القانون صحيحاً ويتعين القضاء بسقوط الخصومة لما كان ذلك فإن ما يقول به الطاعنان في هذا السبب من أن المطعون عليه الثاني لم يدفع بسقوط الخصومة في الاستئناف وما يتذرعان به من أنه لم يدفع بهذا الدفع إلا بعد أن تنازل ضمناً عن التمسك به ، فيكون غير مديد ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب غير صحيح .

وحيث أن الطاعنين ينعينان بالشق الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أسس قضاءه بسقوط الخصومة على عدم إدراج الاستئناف بالجدول بجلسة ١٦ / ١٢ / ١٩٧٣ بعد إعلان صحيفة التعجيل الحاصل في ١١ / ٦ / ١٩٧٣ ، في حين أن المناط في طلب كل ذي مصلحة من الخصوم أعمال الجزاء المقرر في المادة ١٣٤ مرافعات ، هو أن يكون عدم السير في الخصومة راجعاً إلى فعل المدعى ، وإذا كان عدم إدراج الاستئناف بالجدول لنظره بالجلسة المحددة له راجعاً إلى قلم الكتاب ولا شأن للطاعنين به ، فإنه لا يصح القضاء بسقوط الخصومة مهما استطالت مدة ركودها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم يقدم الطاعن دليلاً على أي مستند بعينه كان معروضاً على محكمة الاستئناف وأنه تمسك به ويدلّاه أمامها فإنه لا يجوز له التحدي بملك لأول مرة

أمام محكمة النقض، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته أن صحيفة تعجيل الاستئناف لجلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ والمعلنة في ١٩٧٣/٦/١١ لم تقدم ولم تدرج بالجدول، وكانت محاضر الجلسات المقلعة من الطاعنين قد خلت مما يدل على تمسكها بأن الصحيفة سالفة البيان كانت من بين أوراق الدعوى المطروحة على محكمة الاستئناف، فإنه لا يجوز لها التحدى بها أو بدلائلها لأول مرة أمام محكمة النقض

ولما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد طه سنجر ، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل ، جهادان حسين عبد الله و رابع لطفى جمعة .

(١٣٣)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٦ قضائية :

(١) ايجار « ايجار الأماكن » • بيع الجندك •

بيع الجندك استثناء من الأصل المقرر يحظر التنازل عن الإيجار . وجوب توافر الصفة التجارية في العين المبعة التي ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر . إستغلال عين في حياكة الملابس لا تمد كذلك .

(٢) تقضى • أسباب الطعن •

عدم بيان سبب النى تفصيلا وموضع العيب في الحكم وأثره في قضائه . نعى مجهل غير مقبول .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدني إنما هو استثناء من الأصل المقرر وهو التزام المستأجر باحترام الحظر من التنازل عن الإيجار ، كان الدافع إلى تقريره حرص المشرع على استبقاء الرواج التجارى ممثلا في عدم توقف الاستثمار الصناعى والتجارى في حالة اضطرار صاحبه إلى التوقف عنه ، فإن هذا الاستثناء يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقصوراً على الأماكن التي تمارس فيها الأعمال ذات الصفة التجارية والتي ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواها ، وكان من المقرر عدم جواز التوسع في تفسير الاستثناء أو القياس عليه ، فإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى إخلاء الطاعنة وورثة المستأجر الأصلي من عين النزاع - المستغلة في حياكة الملابس - فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صحيفه الطعن بالنقض يجب أن تشمل على الأسباب التي بني عليها مينة بياناً دقيقاً واضحاً ينفي عنها الغموض والجهالة ، كما يجب بيان أسباب الطعن بالتفصيل مع تحديد العيب المنسوب إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، وإلا كان النعي مجهلاً غير مقبول ، لما كان ذلك وكان سبب النعي هو بطلان إجراءات الحكم المطعون فيه دون بيان تلك الإجراءات التي شابها البطلان وأثرها الذي يترتب ذلك البطلان فإن النعي يكون مجهلاً غير مقبول .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٧٩٠٠ لسنة ١٩٧٣ مدني كلي شمال القاهرة ضد الطاعنة وآخر بطلب الحكم بإخلائها من المحل المبين بالصحيفة وقال بياناً لدعواه إنه منذ ١ / ١٢ / ١٩٣٩ استأجر منه المرحوم ذلك محل يقصد استعماله محلاً لخياطة الملابس ، وإذ أنقذ هذا الإيجار بسبب حرفة المستأجر وتنازل ورثته عقب وفاته عن العين المؤجرة إلى الطاعنة ، مخالفين بذلك شروط العقد وأحكام القانون ، وكان من حقه طلب الاخلاء ، فقد أقام دعواه ، قضت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف المطعون ضده الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٣٨ لسنة ٩١ ق القاهرة . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود قضت بتاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء العين سالفة البيان ، طعن الطاعن في هذا الحكم

بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون والبطلان ، وفى بيان ذلك تقول ان الحكم أقام قضاءه على أساس أن المحل الذى يمارس فيه مستأجره حرفة ترزى لا يعتبر من الأماكن التى يسرى على بيعها حكم المادة ٥٩٤ من القانون المدنى التى تجيز إبقاء الإيجار على الرغم من وجود شرط مانع من التنازل عنه إذا دعت الضرورة إلى بيع العين المؤجرة المقام فيها مصنع أو متجر فى حين أنه توافرت فى بيع هذا المحل الشروط التى تطلبها المادة سالفه البيان واقتضته ضرورة ناشئة عن وفاة المستأجر وعدم اشتغال أحدهم ورثته بذات الحرفة وكذلك فإنه لم يلحق بالمؤجر ضرر بسبب هذا البيع ، هذا إلى أن إجراءات الحكم قد لحقها بطلان أثر فى الحكم المطعون فيه .

وحيث إن النعى فى شقه الأول غير سديد ، ذلك بأنه لما كان العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التى يقررها القانون ، مما مؤداه التزام المستأجر بالشرط الوارد فى عقد الإيجار والذى يحظر عليه التنازل عن الإيجار ، وإلا حق عليه الجزاء المقرر لمخالفة ذلك فى العقد أو فى القانون ، وكان من الأصول التى تقوم عليها القوانين الاستثنائية الصادرة فى شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ، حظر تأجير الأماكن المؤجرة من الباطن والتنازل عن الإيجار وترك المكان المؤجر إلى الغير بأى وجه من الوجوه ، بغير إذن كتابى صريح من المالك ، وتقرير الحق للمؤجر فى حالة إخلال المستأجر بذلك فى طلب إخلاء المكان المؤجرة ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٥٩٤ من القانون المدنى من أنه « إذا كان الأمر خاصاً بإيجار

عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا
المصنع أو المتجر ، جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى
بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق ،
إنما هو استثناء من الأصل المقرر وهو التزام المستأجر باحترام الحظر من التنازل
عن الإيجار ، كان الدافع إلى تقريره حرص المشرع على استبقاء الرواج التجارى
متمثلاً في عدم توقف الاستثمار الصناعى أو التجارى في حالة اضطرار
صاحبه إلى التوقف عنه ، فإن هذا الاستثناء يكون - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - مقصوراً على الأماكن التى تمارس فيها الأعمال ذات الصفة
التجارية والتى ينطبق عليها وصف المصنع أو المتجر دون سواها ، وكان
من المقرر عدم جواز التوسع في تفسير الاستثناء أو القياس عليه ، وكان
مما أسس الحكم المطعون فيه قضاءه عليه قوله إن : « عين النزاع
كانت تستغل في تفصيل الملابس وهو بلارب من الأعمال المهنية التى تعتبر
فيها شخصية المستأجر الأصلية ، ومن ثم فإن المحكمة ترى أن بيع العين موضوع
التداعى إنما يعتبر تحايلاً من جانب ورثة المستأجر ، ومن ثم فلا تنسحب
عليه الحماية الاستثنائية المقررة بنص المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون الملقى »
وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى إخلاء الطاعنة وورثة المستأجر الأصلية من
عين النزاع ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بمخالفة
القانون والخطأ في تطبيقه على غير أساس ، هذا إلى أن النعى في شقه الثانى غير
مقبول ، ذلك لأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صحيفة الطعن بالنقض يجب
أن تشمل على الأسباب التى بنى عليها مبينة بياناً دقيقاً واضحاً يبنى عنها الغموض
والجهالة ، كما يجب بيان أسباب الطعن بالتفصيل مع تحديد العيب المنسوب
إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، وإلا كان النعى مجهلاً غير مقبول ،
وكان الشق الأول من سبب النعى هو بطلان إجراءات الحكم المطعون
فيه دون بيان تلك الإجراءات التى شابها البطلان وموضعها وأثرها الذى
يرتب ذلك البطلان ، فإن النعى بهذا الشق يكون مجهلاً غير مقبول .
ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من قبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار الدكتور ابراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين: محمد طه سنجر ، عبد العزيز عبد الماطي اسماعيل ، وجهدان حسين عبدالله ،
درايح لطفي جمعة .

(١٣٤)

الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٠ قضائية :

ايجار « ايجار الأماكن » • قانون « سريان القانون » نظام عام •

حق المالك في تأجير سكنه لمدة مؤقتة وجوده بالخارج م ٣٩ / ٤ ق رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
حكم مستحدث جاء استثناء من قواعد الامتداد القانوني المتعلقة بالنظام العام . عدم سريانه إلا على
وقائع التأجير التالية لنفاذه .

ولئن كان الاصل أن القانون يطبق على المراكز والوقائع التي تنشأ أو تتم
في الفترة من تاريخ العمل به إلى حين إلغائه ، وأن القانون الجديد يسرى
بأثر مباشر على ما يقع أو يتم منها بعد نفاذه إلا أنه إذا كان القانون قد امتدحت
أحكاماً متعلقة بالنظام العام أفرغها في قواعد أمره فانه يسرى بأثر فوري على
النتائج والآثار التي ترتبت بعد نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز ووقائع
تمت قبل ذلك ، وكانت أحكام تحديد الأجرة والامتداد القانوني التي نظمها
قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة هي مما يتعلق بالنظام العام باعتبار أن المشرع
قصد بها حماية المستأجر ، وكان ما استحدثته المادة ٣٩ / ٤ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧
من حكم جديد يخص بمقتضاه للمالك الحق في أن يؤجر سكنه حالياً أو مفروضاً
لمدة مؤقتة بفترة إقامته بالخارج يكون له بعدها إخلاء المستأجر منه وفقاً لشروط
وأوضاع معينة وأياً كانت مدة الإيجار المتفق عليها - وذلك على خلاف
الأصل المقرر في جميع قوانين إيجار الأماكن وهو الإمتداد القانوني لإجارة
الأماكن الحالية والذي تنظمه قاعدة أمره ومتعلقة بالنظام العام باعتباره الركيزة
الأساسية التي تكفل حماية المستأجر إلا أن المشرع استهدف بهذا الاستثناء - إلى

جانب التيسير على الملاك - مراعاة صوالح المستأجرين بتوفير المزيد من فرص السكنى أمامهم ولو كانت لمدة مؤقتة ، وكان مؤدى ذلك أن يجرى أعمال ذلك الحكم المستحدث في حدود مجاله ونطاقه وغايته سالفه البيان فلا يسرى إلا من تاريخ العمل به ولا يطبق إلا على الوقائع التى تنشأ بعد نفاذه أى على التأجير الحاصل بعد سكن المالك الذى يقيم بالخارج وذلك لمستأجر يعلم بواقع هذا التأجير حتى يكون على بينة من أمره ومما يؤكد هذا النظر ما هو بين من مناقشات مجلس الشعب حول مشروع هذه المادة إذ كان قد اقترح وقتئذ إضافة عبارة « أن هذا النص يسرى على العقود السارية الآن » حتى ينسحب حكمه على تلك العقود فيتسنى للملاك الذين أجروا مساكنهم قبل صدور القانون أن يستعملوا الرخصة التى إستحدثها غير أن مجلس الشعب أطرح هذا الاقتراح لأنه ينطوى على مساس بالمراكر القانونية للمستأجرين الذين استقروا فى مساكنهم ويتضمن بالتالى سريان القانون بأثر رجعى ، وهو ما انتهى إلى إقرار المجلس للنص الحالى دون الموافقة على تلك الإضافة المقترحة فى شأنه ، وترتيباً على ما سلف فإن الحكم المستحدث بالمادة ٣٩ / ٤ سالفه الذكر لا يسرى على وقائع التأجير التى تكون سابقة على صدوره والتى أكتسب بموجبها المستأجر للمكان الحالى حقه فى الامتداد القانونى لعقد إيجاره طبقاً للقانون الذى نشأ فى ظله وبالتالي لا يكون لذلك الحكم الجديد أى مساس بالمراكر القانونية التى نشأت عن عقود تمت قبل العمل به والتى تظل خاضعة للقواعد الآمرة التى تنظمها القوانين التى نشأت فى ظلها .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - فى أن المطعون عليها أقاما الدعوى رقم ٢٤٩ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى

شمال القاهرة ضد الطاعن للحكم بإخلائه من العين الميئة بصحيفة الدعوى وقالوا في بيان ذلك أنها يمتلكان تلك العين وقد أغلقاها عند مغادرتها البلاد في أوائل سنة ١٩٧٢ في بعثة دراسية وما إن عادا إلى الوطن في أواخر سنة ١٩٧٧ حتى فوجئا بشغل الطاعن للعين بزعم استئجاره لها من والد المطعون عليه الأول ولما كان ذلك العقد معدوماً لصدوره من غير ذي صفة في التأجير وكان من حقهما فضلا عن ذلك طلب إخلاء العين من شاغلها بعد عودتهما من الخارج طبقاً لحكم المادة ٤/٣٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ فقد أقامادعواهما. قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى. استأنف المطعون عليهما الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٠ سنة ٩٦ ق القاهرة أحالت محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق وبعد إجراءاته قضت في ٢٦ / ٤ / ١٩٨٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبالإخلاء ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه استأجر عين النزاع خالية في سنة ١٩٧٢ ومن ثم فإن إيجارها تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ الذي نشأت في ظله والذي لم يكن يجيز للمالك تأجير مسكنه خالياً لمدة مؤقتة بسبب إقامته بالخارج حتى يكون له من ثم طلب الإخلاء عند عودته غير أن الحكم المطعون فيه ذهب على خلاف ذلك إلى القول بأن القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى بإعتبار أن أحكامه متعلقة بالنظام العام وتسرى من ثم بأثر فوري على الوقائع القائمة وقت العمل به ولو كانت ناشئة عن عقود أبرمت قبله وأنه لما كانت المادة ٤ / ٣٩ من القانون المذكور قد استحدثت حكماً جديداً أعطى للمالك الحق في أن يؤجر سكنه خالياً أو مفروشا إذا أقام خارج الجمهورية بصفة مؤقتة على أن ينظر المستأجر لإخلاء العين في الموعود المحدد لعودته ، وهو ما أجرى

الحكم تطبيقه على واقعة النزاع وقضى على أساسه بالإخلاء في حين أن أحكام القانون المذكورة ليست جميعها متعلقة بالنظام العام بل أن منها ما نص صراحة على عدم سريانه إلا على الوقائع التالية لصلوره كالمواد ٤ ، ١٤ منه كما أن منها ما أجاز للمالك استعمال حقوق معينه كالمادة ٣٩ / ٤ ومن ثم فإنها لا تتعلق بالنظام العام فضلاً عن عدم جواز المساس بالحقوق المكتسبة للمستأجر في ظل القانون السابق ، هذا إلى عدم توافر شروط انطباق المادة ٣٩ / ٤ سالفة الذكر على النزاع الماثل والتي تستلزم أن يكون المستأجر على علم يقيني بأنه يستأجر لمدة موقوتة بعودة ما لكها المؤجر وهو ما يقطع جميعه بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وخطئه في تطبيقه . . .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ١٨٧ من الدستور تنص على أنه « لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها » ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب ، وكان المقرر تطبيقاً لذلك - وعلى ما جرى به قضاء . هذه المحكمة - أنه ولئن كان الأصل أن القانون يطبق على المراكز والوقائع التي تنشأ أو تتم في الفترة من تاريخ العمل به إلى حين إلغائه وإن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على ما يقع أو يتم منها بعد نفاذه إلا أنه إذا كان القانون قد استحدث أحكاماً متعلقة بالنظام العام أفرغها في قواعد أمره فإنه يسرى بأثر فوري على النتائج والآثار التي ترتبت بعد نفاذه ولو كانت ناشئة عن مراكز ووقائع تمت قبل ذلك ، وكانت أحكام تحديد الأجرة والامتداد القانوني التي نظمها قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة هي مما يتعلق بالنظام العام باعتبار أن المشرع قصد بها حماية المستأجر ، وكان ما نصت عليه المادة ٣٩ / ٤ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ من أنه « يكون للمالك إذا أقام خارج الجمهورية بصفة مؤقتة أن يؤجر مسكنه مفروشاً أو خالياً وعليه في هذه الحالة أن يحظر المستأجر لإخلاء العين في الموعد المحدد لعودته للأقامة

بالجمهورية وبشرط أن يمنح المستأجر أجلاً مدته ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره
ليقوم بإخلاء العين وردها إلى مالكها وإلا اعتبر شاغلاً لها دون سند قانوني
وذلك أياً كانت مدة الإيجار المتفق عليها . . . يدل على أن المشرع ولئن
استحدث بهذا النص حكماً جديداً رخص بمقتضاه للمالك الحق في أن يؤجر
سكنه - خالياً أو مفروشاً لمدة مؤقتة بفترة إقامته بالخارج يكون له بعدها
إخلاء المستأجر منه وفقاً للشروط وأوضاع معينة وأياً كانت مدة الإيجار المتفق عليها -
وذلك على خلاف الأصل المقرر في جميع قوانين إيجار الأماكن وهو الامتداد
القانوني لإجارة الأماكن الحالية والذي تنظمه قاعدة أمره ومتعلقة بالنظام العام
باعتباره الركيزة الأساسية التي تكفل حماية المستأجر إلا أن المشرع قد استهدف
بهذا الاستثناء إلى جانب التيسير على الملاك - مراعاة صوالمح المستأجرين
بتوفير المزيد من فرص السكنى أمامهم ولو كانت لمدة مؤقتة ، وكان يؤدي
ذلك أن يجرى أعمال ذلك الحكم المستحدث في حدود مجاله ونطاقه وغايته
سالفة البيان فلا يسرى إلا من تاريخ العمل به ولا يطبق إلا على الوقائع التي
تنشأ بعد نفاذه أي على التأجير الحاصل بعده عن سكن المالك الذي
يقيم بالخارج وذلك لمستأجر يعلم بواقع هذا التأجير حتى يكون على بينة من
أمره ، وما يؤكد هذا النظر ما هو مبين من مناقشات مجلس الشعب حول
مشروع هذه المادة إذ كان قد اقترح وقتئذ إضافة عبارة « أن هذا النص
يسرى على العقود السارية الآن » حتى ينسحب حكمه على تلك العقود
فيتسنى للملاك الذين أجروا مساكنهم قبل صدور القانون أن يستعملوا الرخصة
التي استحدثها غير أن مجلس الشعب أطرح هذا الاقتراح لأنه ينطوي على
مساس بالمراكز القانونية للمستأجرين الذين استقروا في مساكنهم ويتضمن بالتالي
سريان أحكام القانون بأثر رجعي ، وهو ما انتهى إلى إقرار المجلس للنص الحالي
دون الموافقة على تلك الإضافة المقترحة في شأنه ، وترتيباً على ما سلف فإن
الحكم المستحدث بالمادة ٣٩ / ٤ سالفة الذكر لا يسرى على وقائع التأجير التي
تكون سالفة على صدوره والتي أكتسب بموجبها المستأجر للمكان الحالي حقه

في الامتداد القانوني لعقد إيجاره طبقاً للقانون الذي نشأ في ظله وبالتالي لا يكون لذلك الحكم الجديد أى مساس بالمراكز القانونية التي نشأت عن عقود تمت قبل العمل به والتي تظل خاضعة للقواعد الآمرة التي تنظمها القوانين التي نشأت في ظلها ، لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن العقد الصادر للطاعن من والد المطعون عليه الأول زوج الثانية - عن عين النزاع وهي خالية - أبرم في ١٠ / ٥ / ١٩٧٢ ومن ثم يكون القانون الواجب التطبيق في شأنه هو القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ ، وكان القانون المذكور - مع ما أوجبه من إمتداد عقود إيجار الأماكن الخالية وعدم إخلاء مستأجرها إلا لأحد الأسباب التي حددها - لا يسمح للمالك بتأجير المكان خالياً لمدة موقوتة لاي سبب من الأسباب ، وكان القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ - فيما نص عليه بالمادة ٣٩ / ٤ منه - لا يسرى بأثر فوري على عقد الإيجار موضوع التداعي على ما سلف بيانه وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لتناول باقي الأسباب .

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .
ولما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه ، وكان البين مما سلف أن دعوى المطعون عليها لا تقوم على سند من القانون بما يقتضى رفضها ، وإذا انتهى الحكم الابتدائي في قضائه إلى هذه النتيجة الصحيحة وجرى منطوقه برفض دعوى المطعون عليها فإنه يكون حرياً بتأييده فيما قضى به .

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد حسب الله، محمد محمود رسم ، عبد الرشيد توفل وسعيد صقر .

(١٣٥)

الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٥ القضائية :

تأمينات اجتماعية • عمل • تقدير سن العامل •

تقدير سن العامل بمعرفة الطبيب المختص . اللائحة التنفيذية للقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ .
إعتبار هذا التقدير نهائياً متى اعتمدته مؤسسة التأمين والإدخار . وجوب الأخذ به ولو ثبت خطؤه بيقين .
استناد الحكم إلى شهادة ميلاد العامل لتعديل سنه السابق تقديره خطأ .

مؤدى نص المادتين ١/١٤ ، ١٥ من قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
بناء على التفويض الصادر له من المشرع بنص المادة ٢٦ من القانون رقم
٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار - الصادر في ١١ مارس
سنة ١٩٥٦ برقم ١٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدر بها سن العامل عند
بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار إذا تعذر عليه إثبات تاريخ ميلاده
في الميعاد المقرر بمسند رسمي ، وأن هذه السن المقدرة بالطريق القانوني تكون
في خصوص الاستخدام أمراً مفروضاً غير قابل لإعادة النظر فيه واجب الأخذ
به حتى لو ثبت خطؤه بيقين ، وكان الثابت من الدعوى أنه تعذر على المطعون
ضده إثبات تاريخ ميلاده عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار في
الميعاد على الوجه المبين باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المنطبق
على الدعوى فتم بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٥٧ تقدير سنه بمعرفة طبيب المؤسسة
باعتبار أنه من مواليد ١٥ / ٥ / ١٩٠٧ وقد اعتمدت مؤسسة التأمين والإدخار
هذا التقدير في ٨ / ٦ / ١٩٥٧ ، فإن هذا التقدير يكون نهائياً ، لما كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر والتفت عن تقدير من المطعون ضده الذي تم بهذا الطريق وعول في تقدير منه على شهادة ميلاده التي قدمها إلى الطاعة بعد الميعاد في ٦ / ٢ / ١٩٥٨ باعتبار أنه من مواليد ١٨ / ٩ / ١٩٠٨ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٦٧ عمال كلى القاهرة على الطاعة - الشركة العامة للبترول - والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - وطلب الحكم على الطاعة في مواجهة الأخيرة بإلغاء قرار إحالته إلى التقاعد اعتباراً من ١٥ / ٥ / ١٩٦٧ مع ما يترتب على ذلك من آثار واستمرار خدمته لديها حتى ١٨ / ٩ / ١٩٦٨ تاريخ بلوغه الستين مع صرف أجره بواقع ٥٦,٨٠٠ جنيها شهرياً اعتباراً من ١٥ / ٥ / ١٩٦٧ واحتياطياً بالزامها بأن تؤدي إليه تعويضاً موازياً أجره الشهري سالف الذكر عن المدة من ١٥ / ٥ / ١٩٦٧ إلى ١٨ / ٩ / ١٩٦٨ مضافاً إليه العلاوة الدورية بواقع جنيه شهرياً اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٦٨ وجملة ذلك ٨٨٣,٤٤٨ جنيهاً وبالإلزام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بتسوية مستحققاته لديها على أساس أن مدة خدمته تنهى في ١٨ / ٩ / ١٩٦٨ وباعتبار أجره ٥٧,٠٨٠ جنيهاً، وقال بياناً لها إنه التحق بالعمل لدى الطاعة في ١ / ١١ / ١٩٤٣ وتدرج أجره إلى أن بلغ ٥٦,٨٠٠ جنيهاً وأنه فرجى بـ خطاب الطاعة بإحالته إلى التقاعد بلوغه الستين في ١٥ / ٥ / ١٩٦٧ في حين أنه يبلغ الستين بتاريخ ١٨ / ٩ / ١٩٦٨

إذ أنه من مواليد ١٨/٩/١٩٠٨ حسب الثابت من شهادة ميلاده ، وبتاريخ ١٥/٣/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٦٦٨ لسنة ٨٦ ق ، وبتاريخ ٣٠ / ٤ / ١٩٧٠ قضت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء الأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ٢٤/٢/١٩٧٣ بإعادة الأمورية لمكتب الخبراء لاستكمالها على الوجه المبين بمنطوق الحكم وبإحالة الدعوى إلى التحقيق . وبعد أن قدم الخبير تقريره التكميلي واستمعت المحكمة لشهادة الشهود حكمت في ٢٨ / ٦ / ٩٧٥ بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة في مواجهة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بأن تؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ٣٠٠ جنيه ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وتحدد لنظره جلسة ١١ / ١ / ١٩٨١ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من سببي طعنها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إنه لما كانت المادة ١٥ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٩ سنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار تنص على أنه إذا تعلل على العامل إثبات تاريخ ميلاده طبقاً لما هو وراذ في المادة السابقة يجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لإجراء تقدير سنه بمعرفة المؤسسة ويكون تقدير طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائياً وغير قابل للطعن حتى لو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقية والسن المقدرة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد فتح للمطعون ضده باب الطعن في تقدير طبيب المؤسسة لسنة رغم أن المشرع جعله نهائياً غير قابل للطعن فيه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك لأن وزير الشئون الاجتماعية والعمل - بناء على التفويض الصادر له من المشرع ينص المادة ٢٦ من القانون رقم ٤١٩ -

لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار - قد أصدر في ١٩ من مارس سنة ١٩٥٦ القرار الوزاري رقم ١٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور ونص في الفقرة الأولى من المادة ١٤ منها على أنه « على كل عامل أن يقدم إلى صاحب العمل عند بدء اشتراكه في صندوق المؤسسة وخلال المدة المقررة في المادة ٥ من هذه اللائحة شهادة ميلاد أو مستخرجاً رسمياً منها أو شهادة من إدارة التجنيد بتاريخ تجنيده ، أو إعفائه منه أو أي مستند رسمي آخر موضحاً فيه تاريخ الميلاد كما تنص المادة ١٥ منها على أنه « إذا تعذر على العامل إثبات تاريخ ميلاده طبقاً لما هو وارد في المادة السابقة يجب عليه إخطار صاحب العمل بذلك لإجراء تقدير سنه بمعرفة طبيب المؤسسة وذلك على الاستمارة رقم ٤ المرفق نموذجها ، وعلى صاحب العمل أن يرسل هذه الاستمارة إلى المؤسسة مع الاستمارة رقم ١ « وعلى المؤسسة بعد تقدير سن العامل إخطاره به وإرسال أصل الاستمارة إلى صاحب العمل للاحتفاظ بها في ملف بخدمة العامل ، ويكون تقدير طبيب المؤسسة في هذه الحالة نهائياً وغير قابل للطعن حتى ولو ثبت بعد ذلك وجود اختلاف بين السن الحقيقية والسن المقدرة « ولما كان مؤدى هذين النصين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قد حدد الطريقة التي تقدر بها سن العامل عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار إذا تعذر عليه إثبات تاريخ ميلاده في الميعاد المقرر بمسند رسمي ، وأن هذه السن المقدرة بالطريق القانوني تكون في خصوص الاستخدام أمراً مفروضاً غير قابل لإعادة النظر فيه واجباً الأخذ به حتى لو ثبت خطؤه يقيناً ، وكان الثابت في الدعوى أنه تعذر على المطعون ضده إثبات تاريخ ميلاده عند بدء اشتراكه في صندوق التأمين والإدخار في الميعاد وعلى الوجه المبين باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ المنطبق على الدعوى فتم بتاريخ ١٥ / ٥ / ١٩٥٧ تقدير سنه بمعرفة طبيب المؤسسة باعتباره أنه من مواليد ١٥ / ٥ / ١٩٠٧ وقد اعتمدت مؤسسة التأمين والإدخار هذا التقدير في ٨ / ٦ / ١٩٥٧ فإن هذا التقدير يكون نهائياً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر

والتي عن تقدير من المطعون ضده الذي تم بهذا الطريق وعول في تقدير
سنة على شهادة ميلاده التي قدمها إلى الطاعنة بعد الميعاد في ١٩٥٨ / ٢ / ٦
باعتبار أنه من مواليد ١٨ / ٩ / ١٩٠٨، فإنه يكرن قدأخطأ في تطبيق القانون
مما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث السبب الثاني من سببي العطن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع
الاستئناف رقم ٦٦٨ لسنة ٨٦ قضائية القاهرة برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

جلسة اول مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة . وحضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، أحمد شوقي المليجي ، محمد محمد راسم ، محمود صديق خليل .

(١٣٦)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ القضائية :

(١) دعوى « الصفة » . . شركات . مؤسسات .

جواز ممارسة المؤسسة العامة نشاطها بنفسها ، في ٦٠ لسنة ١٩٦٣ . إدارة المؤسسة لشركة
المطاحن بعد إنشائها وقبل تشكيل مجلس إدارتها. أثره ، تحقق صفة المؤسسة في تمثيل الشركة
أمام القضاء .

(٢) استئناف « الخصوم فيه » . دعوى « الصفة » .

تغيير الصفة في تمثيل الخصم عند رفع الاستئناف . تصحيح شكل الدعوى باختصاص صاحب
الصفة . لا يعد إدخالاً لخصم جديد فيها .

١ - إذ كان قانون المؤسسات رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - الذي كان
سارياً وقت وقف الطاعن عن العمل وعند رفع الدعوى - قد نص في مادته
الثانية على أن تمارس المؤسسة العامة نشاطها إما بنفسها أو بواسطة ما تشرف
عليه من شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية ، مما مفاده أنه يجوز للمؤسسة
مباشرة نشاطها بنفسها أو التفرغ لمهمة الإشراف تاركة النهوض بالنشاط
للشركات أو الجمعيات التابعة لها ، وكان البين من الأوراق أنه منذ رفع
الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وحتى تاريخ صدور الحكم الابتدائي في
٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٦ لم يكن للشركة المطعون ضدها الثانية أي كيان
قانوني ، لأنه لن صدر الترخيص في تأسيسها بموجب القرار الجمهوري رقم
٢٤٧٨ لسنة ١٩٦٥ - المنشور بالجريدة الرسمية في ٢٤/٢/١٩٦٦ - وهو
لا ينشئ بداته لها كياناً قانونياً - بيد أنه لم يتم تشكيل مجلس إدارتها إلا

بموجب القرار الجمهوري رقم ٩١٩ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٦٧ ، وقد تولت المؤسسة المطعون ضدها الأولى الإشراف على المطحن موضوع التداعي وإدارته فأوقفت الطاعن عن عمله ثم أعادته إليه ، ولازم ذلك أنها تكون صاحبة الصفة في تمثيل المطحن أمام القضاء في الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الابتدائية عن هذا الإيقاف .

٢ - إذا ما أصدرت محكمة أول درجة حكمها في الدعوى وتحقق للمطعون ضدها الثانية - شركة المطاحن - بعد ذلك كيانها القانوني وآل إليها المطحن مما تكون معه قد خلفت المطعون ضدها الأولى - المؤسسة العامة للمطاحن - في إدارته وتمثيله والتقاضى بشأنه ، فإن اختصاصها أمام محكمة الدرجة الثانية لا يكون اختصاصاً لشخص جديد لأنه إنما يتعلق بتصحيح الوضع القانوني الناتج عن تغير صفة تمثيل المطحن ، ولا يعتبر تصحيح شكل الدعوى في الاستئناف باختصاص صاحب الصفة فيه اختصاصاً لشخص جديد لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز إدخال الشركة المطعون ضدها الثانية في الاستئناف باعتبارها خصماً جديداً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣١ سنة ١٩٦٥ م مدني كلى المنيا على المطعون ضدها الأولى - المؤسسة العامة للمطاحن والصوامع -

والمندوب المفروض على مطاحن محافظة المنيا وضباط اتصال مطاحن إخوان
فرج علوي طالباً بالحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا إليهم مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه
وقال بياناً لها أن المطعون ضدها الأولى أوقفت عن عمله اعتباراً من ١٩٦٤/١/٥ م
لإهماله بصفته مدير المطحن آنف الذكر باختلاس كمية من القمح ثم أعاده
إلى العمل في ١١ / ٨ / ١٩٦٤ م بعد حفظ التحقيق وإذ يستحق أجره عن فترة
الإيقاف والعلاوة الدورية عن ثمانية شهور من عام ١٩٦٤ والمنتحة السنوية عن
هذا العام ونصيبه في حصة العمال في الأرباح عن النصف الأول منه
وقيمتها جميعها ٢٧٨ جنيه و ٧٠٠ مليم تسلم منها ١٠ جنيه و ٥٠٠ مليم فقط
فقد أقام دعواه بطلب الباقي ، بتاريخ ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٦ م حكمت
المحكمة برفض الدعوى . استأنفت الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٨
سنة ٢ ق أمام محكمة استئناف بنى سويف « مأمورية المنيا » وإذ قضى في
١١ من فبراير سنة ١٩٦٧ م بانقطاع سير الخصومة في هذا الاستئناف لزوال
صفة المندوب المفروض وضباط الاتصال المشار إليهما ، قام الطاعن بتعجيله
باختصاص المطعون ضدها الثانية - شركة مطاحن مصر الوسطى - في ذلك
الاستئناف طالباً بالحكم عليها وعلى المؤسسة المطعون ضدها الأولى بطلبه السالف
البيان ، وبتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٩ حكمت المحكمة - أولاً : بعدم جواز
إدخال المطعون ضدها الثانية في الاستئناف - ثانياً : بتعديل الحكم المستأنف
إلى عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة بالنسبة للمطعون ضدها الأولى
وتأييده فيما عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وطلعت
النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه
المحكمة في غرفة مشورة ، فعددت لنظره جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٢ م وفيها
أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إنه مما يتبادر إلى ذهنه سبب طعنه الأول والثاني على الحكم المطعون
فيه الخطأ في تطبيق القانون والقساد في الاستدلال : وبياناً لها يقول أن الحكم
أسس قضيته على أن المؤسسة المطعون ضدها الأولى ليست لها صفة تمثيل

الشركة المطعون ضدها الثانية في الخصومة وأن هذه الأخيرة لم تكن مختصة أمام محكمة الدرجة الأولى لأنه في مذكرته الختامية المقدمة إليها قصر طلباته على المؤسسة وتنازل عن المنتوب المفوض على مطاحن المنيا وضابط اتصال مطحن اخوان فرج اللذين حلت محلها ، في حين أن المطعون ضدها الأولى كانت وقت رفع الدعوى وحتى صدور الحكم الابتدائي هي المشرقة على ذلك المطحن وصاحبة الصفة في التقاضي بشأنه، وكان اختصاص المنتوب المفوض وضابط الاتصال فيها اختصاصاً شكلياً ولم يكن للمطعون ضدها الثانية في ذلك الوقت أي كيان قانوني إذ لم يعين رئيس مجلس الإدارة إلا بعد رفع الاستئناف كما أنها لم تباشر أعمالها إلا في ٢٥ / ٣ / ١٩٦٧ وقد اختصمها فيه بعد القضاء بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة المنتوب والضابط المشار إليهما ، وعلى ذلك كان لزاماً على الحكم المطعون فيه وقد رأى انعدام مبرر مقاضاة المطعون ضدها الأولى أن يقضى له بطلباته على المطعون ضدها الثانية .

وحيث إن هذا النعي صلب ، ذلك لأنه لما كان قانون المؤسسات رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ - الذي كان سارياً وقت وقف الطاعن عن العمل وعند رفع الدعوى - قد نص في مادته الثانية على أن تمارس المؤسسة العامة نشاطها إما بنفسها أو بواسطة ما تشرف عليه من شركات مساهمة أو جمعيات تعاونية ، مما مفاده أنه يجوز للمؤسسة مباشرة نشاطها بنفسها أو التفويض لمهمة الإشراف تاركة النهوض بالنشاط للشركات والجمعيات التابعة لها ، وكان البين من الأوراق أنه منذ رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وحتى تاريخ صدور الحكم الابتدائي في ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٦ لم يكن للشركة المطعون ضدها الثانية أي كيان قانوني ، لأنه لئن صدر الترخيص في تأسيسها بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٤٧٨ لسنة ١٩٦٥ - المنشور بالجريدة الرسمية في ٢٤ / ٢ / ١٩٦٦ - وهو لا ينشئ ببلاته لها كياناً قانونياً بيد أنه لم يتم تشكيل مجلس إدارتها إلا بموجب القرار الجمهوري رقم ٩١٩ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٢ من مارس سنة ١٩٦٧ ، وقد تولت المؤسسة المطعون ضدها الأولى الإشراف على المطحن

موضوع التداعي وإدارته فأوقفت الطاعن عن عمله ثم أعادته إليه ، ولازم ذلك أنها تكون صاحبة الصفة في تمثيل المطعن أمام القضاء في الدعوى رفوعة أمام المحكمة الابتدائية عن هذا الإيقاف ، فإذا ما أصدرت تلك المحكمة حكمها فيها وتحقق للمطعون ضدها الثانية بعد ذلك كيانها القانوني وآل إليها المطعن المذكور مما تكون معه قد خلقت المطعون ضدها الأولى في إدارته وتمثيله والتقاضى بشأنه ، فإن اختصاصها أمام محكمة الدرجة الثانية لا يكون اختصاصاً لشخص جديد لأنه إنما يتعلق بتصحيح الوضع القانوني الناتج عن تغير صفة تمثيل المطعن . ولا يعتبر تصحيح شكل الدعوى في الاستئناف باختصاص صاحب الصفة فيه اختصاصاً لشخص جديد ، لما كان ذلك وكان الحكم للمطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز إدخال الشركة المطعون ضدها الثانية في الاستئناف باعتبارها خصماً جديداً ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه جزئياً هذين السببين بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢ من مارس ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة، وعضوية العادة المستشارين :
عازم المراهي ، صلاح الدين عبد العظيم ، سيد عبد الباقي والدكتور أحمد حسني .

(١٣٧)

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٤٥ القضائية :

امتناف - حكم -

وظيفة محكمة الامتناف ، نظرموضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية.

وظيفة محكمة الامتناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانوني فحسب ، وإنما يترتب على رفع الامتناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية ، وإعادة طرحها عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، وتكون للمحكمة الاستئنافية السلطة الكاملة بالنسبة لموضوع الدعوى من جميع جوانبه سواء ما تعلق منها بالوقائع أو بتطبيق القانون ، ولو كانت محكمة أول درجة قد اقتصرت على بحث بعض هذه الجوانب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن

حسب القدر اللازم للفصل فيه - فحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ تجارى كلى اسكندرية طالبا الحكم بالزام الشركة المطعون ضدها بأن تدفع له مبلغ ٨٠٧ جنيه ، ٦٢٢ مليم قيمة التعويض الجابر لعجز وثلف رسالة دقيق كاف قد شحها سليمة على الباخرة « أجيا فارارا » والمملوكة للشركة المطعون ضدها ، والفوائد ، وبتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٦ لسنة ٣١ ق ، وفى ٢٦ / ٢ / ١٩٧٧ حكمت محكمة استئناف اسكندرية بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهه الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أبد الحكم الابتدائى في قضائه برفض الدعوى على أسباب حاصلها أن العجز مرده سوء عمليات التفريغ التى لا يسأل عنها الناقل البحرى حالة أنه تمسك أمام محكمة أول درجة وثانى درجة بوجود عجز في عدد أجولة الـ رسالة محل النزاع وقدره ١٨٩ جوالا زنتها ١٨,٩٠٠ طن حسبما هو ثابت بتقرير الخبرة المقدم ، وطالب بالتعويض عنها فضلا عن التعويض في وزن الرسالة نتيجة تمزق بعض الأجولة وإذ لم يتناول الحكم في أسبابه الشق الخاص بالعجز العدى ، وكانت الأسباب التى ساقها لقضائه لاتصلح لحمل ما قضى به برفض التعويض عن العجز العدى فإنه يكون مشوبا بالقصور والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه ..

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن وظيفة محكمة الاستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست مقصورة على مراقبة الحكم المستأنف من حيث سلامة التطبيق القانونى فحسب ، وإنما يترتب على رفع الاستئناف نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف إلى محكمة الدرجة الثانية ،

وإعادة طرحها عليها بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيها بقضاء مسيب يواجة عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، ويكون للمحكمة الاستئنافية السلطة الكاملة بالنسبة لموضوع الدعوى من جميع جوانبه سواء ما تعلق منها بالوقائع أو بتطبيق القانون ، ولو كانت محكمة أول درجة قد اقتصرت على بحث بعض هذه الجوانب ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أقام دعواه بطلب إلزام الشركة المطعون ضدها بأن تؤدي له مبلغ ٨٠٧ جنيه ، ٢٢٢ مليم على سبيل التعويض عما لحقه من ضرر من جراء ما أصاب الرسالة محل النزاع من عرار وقد أوضح بمذكرة دفاعه أمام محكمة أول درجة عناصر هذا الضرر بأنها عبارة عن قيمة عجز عددي في الرسالة قدره ١٨٩ جوالاً زنتها ٩٠٠ ، ٨ طن دقيق فضلاً عن نسبة ٢٥ ٪ من النقص في وزن مشمول باقي الأجولة وتزن هذه النسبة وفقاً لما ورد بتقرير الخبير ٥٠٠ كجم ، ٨٣٢ كجم ، ٢ طن مضافاً إليها قيمة رسم الدمغة والعمولة والمصاريف الأخرى ، وصمم على ذات الطلبات أمام محكمة الاستئناف ، مما كان يتعين معه على هذه المحكمة مواجهة كافة عناصر النزاع الواقعية ، وبحث عناصر الضرر المطروحة عليها ، بما فيها العجز العددي في أجولة الرسالة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واقتصر على مناقشة العجز الوزني الناتج عن تمزق الأجولة فحسب ، وأقام قضاءه برفض التعويض على أساس أن مرد العجز سوء عمليات التفريغ ، وهو لا يصلح أساساً لرفض التعويض عن العجز العددي ، فإنه يكون مشوباً بالقصور والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه ، دون بحث السبب الأول .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨١

پرئانة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الرئاسة
المستشارين : عاصم المرافى ، صلاح الدين عبد العظيم ، سيد عبد الباى والدكتور أحمد حنى.

(١٣٨)

الطن رقم ١٥ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) • دعوى رسوم • رسوم قضائية •

إشكال الدعوى على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة من سند واحد أو سندات مختلفة -
تقدير الرسم ، كلفته ، ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤

(٢) ضرائب • ضريبة الأرباح التجارية • • شركات « شركات التضامن »

الشريك فى شركة التضامن ، وجوب إلتزامه بالضريبة دون الشركة. إلتزام السبب القانونى لذلك.
مما يصيبه من ربح . أثره وجوب تقدير الرسوم القضائية على الطعن الضريبى بالنسبة لكل شريك على حدة .

١ - تنص الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

على أنه « إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة
ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت ناشئة
عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة »

٢ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة

١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم تفرض على ما تنتجه شركات
التضامن من أرباح ، إذ لم يعتد هذا القانون بالشخصية الاعتبارية لشركات
التضامن فلم يخصها بهذا الوصف للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة فى
المادة ٣١ منه - وإنما فرضت الضريبة على كل شريك شخصياً عن مقدار نصيبه
فى الربح بما يعادل حصته فى الشركة مما يقتضيه أن الشريك فى شركة التضامن
يعتبر فى مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول والمستول شخصياً عن الضريبة

فإن ما يصيبه الشريك من ربح يكون هو السبب القانوني في التزامه بالضريبة شأنه في ذلك شأن الممول الفرد، ومن أجل ذلك حمل القانون عبء تقديم الإقرار عن أرباحه في الشركة وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصياً وأفرده سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن دعوى الشريك الآخر مما يقتضاه وجوب تقدير الرسم باعتبار كل شريك على حدة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٥٢٨ سنة ٧٠ تجارى كلى طنطاً ضد الطاعن وآخر بطلب إلغاء قرارى لجنة طعن الضرائب وتخفيض صافي أرباحهم عن نشاطهم في استغلال أتوبيس المحلة الكبرى فقام بقلم الكتاب بتجصيل رسم نسبي على أساس مجموع أرباح الشركاء في كل سنة إلا أنه عاد وسوى الرسم على أساس حصة كل شريك في الأرباح واستحق فرق رسم قدره ٦٢٠، ١٥٨ جنيه استصدر به أمر تقدير أعلنه المطعون ضدهم فقررروا بالمعارضة في قائمة الرسوم طالبين الحكم بإلغائها واعتبارها كأن لم تكن . وبتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٧٥ قضت محكمة طنطا الابتدائية بقبول المعارضة وفي الموضوع بإلغاء أمر التقدير المعارض فيه . استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٠ سنة ٢٥ ق ، وبتاريخ ٨ / ١١ / ١٩٧٦ قضت محكمة استئناف طنطا برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة جددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك يقول أن الحكم إذ قضى بتعديل قائمة الرسوم المعارض فيها من المطعون ضدهم استناداً إلى أن الواقعة المنشئة للضريبة هي تحقيق الربح الناتج عن نشاط الشركة ورتب على ذلك أن أرباح كل الشركاء في شركة التضامن تعتبر ناشئة عن سبب قانوني واحد ويقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، ذلك أن الواقعة المنشئة للضريبة هي مقدار ما يخص كل شريك في الأرباح بما يعادل حصته في الشركة وبذلك فإن طلبات المطعون ضدهم ليست طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد وإنما هي طعون تعددت بقدر عدد المطعون ضدهم وجميعهم كلها صحيفة طعن واحدة ، ومقتضى ذلك أنه يتعين حساب الرسم المستحق على أساس طلب كل شريك على حدة لاعلى أساس مجموع طلبات الشركاء جميعهم وبذلك يتعدد الرسم بتعدد الشركاء .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ نصت على أنه « إذا اشتملت الدعوى الواحدة على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد فيقدر الرسم باعتبار مجموع الطلبات فإذا كانت ناشئة عن سندات مختلفة قدر الرسم باعتبار كل سند على حدة » وإذا كان مقصود الشارع بالسند في معنى هذه المادة هو السبب أو الأساس القانوني الذي تبنى عليه الدعوى، وكان مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم تفرض على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ، إذ لم يعتد هذا القانون بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن فلم يخضعها بهذا الوصف للضريبة كما أخضع الشركات المساهمة في المادة ٣١ منه وإنما فرضت الضريبة على كل شريك شخصياً عن مقدار نصيبه في الربح بما يعادل حصته في الشركة بما تقتضاه أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول والمسئول شخصياً عن الضريبة فإن ما يصيبه الشريك من ربح يكون هو

السبب القانوني في التزامه بالضريبة شأنه في ذلك شأن الممول الفرد ومن أجل ذلك حملة القانون عبء تقديم الأوراق عن أرباحه في الشركة وأوجب توجيه الإجراءات إليه شخصياً وأفرد له سبيل طعنه بحيث تستقل دعواه بسببها عن دعوى الشريك الآخر مما يقتضاه وجوب تقدير الرسم باعتبار كل شريك على حدة، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على تقدير رسم واحد تأسيساً على أن أرباح شركة التضامن هي الواقعة المنشئة للضريبة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كبري نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين : صلاح الدين عبد العظيم ، سيد عبد الباقي ، الدكتور أحمد حني وحافظ السلي .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٧ القضائية :

- (١) التزام « المقاصة القضائية » . استئناف « الطلبات الجديدة » .
نقض « الطلب العارض » .

الادعاء بالمقاصة القضائية . سبيله :

- (٢) التزام . كفالة .

الكفالة . الأصل إيجابها عملاً مدنياً بالنسبة للكفيل ولو كان الإلتزام المكفول تجارياً أو كان كل من الدائن والمدين والكفيل نفسه تاجراً . الاستثناء . إيجابها عملاً تجارياً . م ٧٧٩ / ١ مدني .

١ - يشترط للإدعاء بالمقاصة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ترفع به دعوى أصلية أو أن يطلب في صورة طلب عارض يقدمه، وكانت المادة ١٢٣ من قانون المرافعات تشترط لقبول الطلب العارض أن يقدم إلى المحكمة بصحيفة تعلن للخصم قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ، وإذا لا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف ونحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ومن ثم لا يجوز إيداء طلبات عارضة في الاستئناف ويكون طلب الطاعن إجراء المقاصة القضائية لأول مرة في مذكرة دفاعه أمام محكمة الدرجة الثانية غير جائز قانوناً .

٢ - النص في المادة ٧٧٩ / ١ من القانون المدني على أن « كفالة الدين التجاري تعتبر عملاً مدنياً ، ولو كان الكفيل تاجراً . على أنه الكفالة الناشئة

عن ضمان الأوراق التجارية ضماناً احتياطياً أو عن تظهير هذه الأوراق تعتبر دائماً عملاً تجارياً ، يدل على أن الأصل في الكفالة أن تعتبر عملاً مدنياً وتبقى الكفالة عملاً مدنياً بالنسبة للكفيل حتى ولو كان الالتزام المكفول التزاماً تجارياً أو كان كل من الدائن والمدين تاجراً وكان الكفيل نفسه تاجراً وذلك استثناء من القاعدة التي تقضى بأن التزام الكفيل تابع لالتزام المكفول لأن الأصل في الكفالة أن يكون الكفيل متبرعاً لا مضارباً فهو إذن لا يقوم بعمل تجارى بل بعمل مدنى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ تجارى جنوب القاهرة الابتدائية على المطعون ضده وآخرين طلب فيها الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ٥٠٠٠ جنيه وبإلغاء الحجز الإدارى الموقع تحت يد مكتب بيع الأسمنت وقال بياناً للدعوى أنه بتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٦٨ أوقع المطعون ضده حجزاً إدارياً تنفيذياً للمدين لدى الغير ضد الطاعن تحت يد مكتب بيع الأسمنت وقام بمبلغ خمسة آلاف جنيه يداين بها البنك المطعون ضده السيد / بضمانة الطاعن بشرط خصم مبلغ الخمسة آلاف جنيه من أول مستخلص يرد للمطعون ضده من عملية مصرف الرفع الرئيسى بتفتيش مشروعات بنى سرييف المتنازل عنها للمطعون ضده ، وأنه قد ورد للأخير أكثر من مستخلص للعملية المذكورة ومن ثم فإنه كان يتعين على المطعون ضده خصم دينه من هذه المستخلصات كما أن ضمانته للسيد / كانت بصفته صاحب منشأة وإذا أدمجت هذه المنشأة في شركة النيل العامة للطرق والكبارى ومن ثم كان يتعين على المطعون ضده الرجوع إليها بماله من

دين . قام المطعون ضده بإدخال شركة النيل العامة للطرق والكبارى خصماً في الدعوى وطلب أصلياً رفض الدعوى المقامة من الطاعن وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠٠ ج والفوائد القانونية من تاريخ الاستحقاق حتى تمام السداد وإحيائياً بإلزام الخصم المدخل متضامناً مع الطاعن في الدعوى الأصلية، وبتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٠ حكمت المحكمة أولاً : في الدعوى الفرعية الموجهة من المطعون ضده « البنك الأهلي » إلى شركة النيل العامة للطرق والكبارى برفضها . ثانياً : نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل لفحص وتحقيق ما إذا كان قد وردت مستخلصات إلى المطعون ضده بعد تاريخ عقد الضمان خاصة بعمليات مصرف الرفع الرئيسي بتفتيش مشروعات بنى مسويف التي كانت راسية على وبيان ما إذا كان المطعون ضده قد استوفى من هذه المستخلصات الدين المضمون بالكامل أم أن الأخير ما يزال مدينياً بهذا الدين أو بجزء منه ومقداره . قدم الخبير تقريره وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٠ حكمت المحكمة أولاً : بإثبات تنازل الطاعن عن غاصمة المدعى عليهم عدا المطعون ضده . ثانياً : ببراءة ذمة الطاعن من مبلغ ١٩٤٧ جنيه ، ٤٩٠ مليم وفي الدعوى الفرعية بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٠٥٢ جنيه ، ٥١٠ مليم والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٢ لسنة ٩٣ ق . القاهرة كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٣٧٦ لسنة ٩٣ ق القاهرة . وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الأخير إلى الاستئناف الأول حكمت بتاريخ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٨ برفضها وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة بالرأى طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة برأيها . . .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك في مذكرة دفاعه إلى محكمة الدرجة

الثانية بما جاء في صحيفة الاستئناف وأضاف أنه كان له نشاط فودي في المقاولات وقد تأم هذا النشاط وأنه إذا كان مديناً فهذا الدين قد انتقل إلى شركة النيل العامة للطرق والكبارى التى آلت إليها منشأته وأن المطعون ضده قد خصم للمصروفات القضائية المستحقة على للمدين من حساب الطاعن الذى آل إلى شركة النيل العامة للطرق والكبارى ولم تعرض لجنة التقييم ولم يتم المطعون ضده بالوفاء بهذا الحساب إلا بعد أن استوفى حقوقه من الضمان كما أنه طلب إجراء المقاصة القضائية بين قيمة الأسهم المودعة لدى المطعون ضده وبين الدين المدعى به ولكن الحكم المطعون فيه أعرض عن هذا الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يشترط للادعاء بالمقاصة القضائية سوهلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن ترفع به دعوى أصلية أو أن يطلب في صورة طلب عارض يقدمه ، وكانت المادة ١٢٣ من قانون المرافعات تشترط لقبول الطلب العارض أن يقدم إلى المحكمة بصحيفة تعلن الخصم قبل يوم الجلسة أو يبدى شفاهاً في الجلسة في حضور الخصم ويثبت في محضرها ، وإذا تقبل الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها طبقاً لنص الفقرة من المادة ٢٣٥ من قانون المرافعات ومن ثم لا يجوز إبداء طلبات عارضة في الاستئناف ويكون طلب الطاعن إجراء المقاصة القضائية لأول مرة في مذكرة دفاعه أمام محكمة الدرجة الثانية غير جائز قانوناً .

وحيث إن باقى ما أثاره الطاعن في وجه النعى ليس دفاعاً جديداً في الدعوى بل هو ما انتهى إليه في صحيفة استئنافه . ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع لا يلتزم بأن تتعقب كل حجة للخصوم وتورد عليها استقلالاً لأن قيام الحقيقة التى استخلصتها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة مخالفة ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم جرى على أن ضمانه الطاعن للمدين ضماناً شخصياً لا بصفتها صاحب منشأة تجارية في حين أن نص المادة الثانية

من قانون التجارة يعتبر الالتزام للبنك عملاً تجارياً سواء بالنسبة للبنك أو المدين والطاعن مكاول والمدين للبنك تاجراً فتكون ضمانة الطاعن بصفته صاحب منشأة ويرتب على تأميم منشأة الطاعن مسئولية من آلت إليه المنشأة عن دين الضمان .

وحيث إن هذا النعمى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٧٧٩ من التفتيش الملقى على أن « كفالة الدين التجارى تعتبر عملاً مدنياً ، ولو كان الكفيل تاجراً ، على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الأوراق التجارية ضماناً احتياطياً أو عن تظهير هذه الأوراق تعتبر دائماً عملاً تجارياً » يدل على أن الأصل فى الكفالة أن تعتبر عملاً مدنياً وتبقى الكفالة عملاً مدنياً بالنسبة إلى الكفيل حتى ولو كان الالتزام المكفول التزاماً تجارياً أو كان كل من الدائن والمدين تاجراً وكان الكفيل نفسه تاجراً وذلك إستثناء من القاعدة التى تقضى بأن التزام الكفيل تابع لإلتزام المكفول ، لأن الأصل فى الكفالة أن يكون الكفيل متبرعاً لا مضارباً فهو إذن لا يقوم بعمل تجارى بل بعمل مدنى . لما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم المطعون فيه وإذا اعتبر ضمانه الطاعن للمدين فى سداد دينه — وهى ليست من بين الاستثناءات المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٧٧٩ من التفتيش المدنى — ضمانه شخصياً لا بصفته تاجراً صاحب منشأة يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعمى بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعمى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه بأن ضمانه الطاعن شخصية على أساس أن له ذمتين مالتين ذمة مستقلة عن ذمته باعتباره صاحب منشأة تجارية فى حين أن الذمة المالية للشخص لا تعدد بالنسبة للشخص الطبيعى أما الشخص الاعتبارى فله ذمة مالية مستقلة عن ذمة أعضائه .

وحيث إن هذا النعمى غير مقبول . ذلك أن التمسك بأن نشاط الطاعن كان فردياً كشخص طبيعى ولذلك فليس له إلا ذمة مالية واحدة ، وأن الحكم المطعون فيه لم يبين نوع المنشأة لمعرفة ما إذا كانت شخصية إعتبارية من علمه هو

دفاع يقوم على واقع ينبغي التمسك به أمام محكمة الموضوع لبحثه وتحقيقه ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع الفساد في الاستدلال والتناقض في الأسباب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن قيام البنك المطعون ضده بإدراج قيمة الرسوم القضائية وقدرها ٤٨٠ ، مليم ٤١٤ جنيه على حسابه - وهي رسوم الدعوى التي أقامها البنك ضد المدين المضمون - أمر يتنافى مع الواقع إذ لا يعقل أن تجرى مقاصة بالنسبة للمصاريف القضائية دون أن تم بالنسبة للدين ذاته ولا يجوز دون إجراء المقاصة بين حسابات الطاعن الدائنة والمدينة عدم قيام البنك بقيد دين الطاعن في حساباته المفتوحة لديه وهو ما يستتبع - تخالص الطاعن عن الأرصدة الدائنة الخاصة به و ٢٠٠٠ سهم حولت جميعها للبنك المطعون ضده ، ولكن الحكم المطعون فيه أطرح هذا النظر وذلك بمقرلة أنه لا يمكن الاستنباط منه عن قيام البنك المطعون ضده بنخص قيمة الدين الأصلي موضوع الضمان من حساب الطاعن .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير القرائن وهي إذ تباشر سلطتها في تقدير الأدلة تملك الأخذ بنتيجة دون أخرى ولارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك متى كانت الأدلة التي أوردتها من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة ، وإذا كان ما قام به البنك المطعون ضده لا يشير بذاته إلى قيامه بنخص قيمة الدين الأصلي موضوع الضمان من حساب الطاعن على سبيل القطع واليقين ولا يعدو أن يكون مجرد قرينة من القرائن القضائية التي يخضع تقديرها المطلق لسلطان قاضي الموضوع إذا هو أطرحها لقصور دلالتها عن إفادة التخالص بين الطاعن والبنك المطعون ضده في أصل الدين المضمون . ولما كان التناقض الذي يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تباحى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعا في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضت المحكمة بما قصت به في منظرة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه قد استوى على أسباب خللت من التناقض ، فبدر ما قصي به ومن ثم يكون النعى عن غير أساس .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان دويريش نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم فوده ، محمد إبراهيم خليل ، عبد المنعم بركة وأحمد شلبي .

(١٤٠)

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ القضائية :

- (١) اثبات « القرائن » « قرينة المادة ٩١٧ مدني » • صورية • هبة •
إحتفاظ الواهبة بحيازة العين وبحقتها في الانتفاع بها مدى حياتها ، اعتقاداً إلى مشيئة المتصرف
إليها . إعمال قرينة المادة ٩١٧ مدني . لا عمل له .
- (٢) اثبات « القرائن » • حكم « تسبيب الحكم » • نقض « أسباب الطعن » •
إقامة الحكم على أدلة وقرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم
كفايتها في ذاتها .
- (٣) اثبات « الإحالة للتحقيق » • محكمة الموضوع « سلطتها في الإثبات »
طلب الإحالة إلى التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته متى وجدت في الأوراق ما
يكني لتكوين عقيدتها .
- (٤) وكالة • صورية ، نقض « السبب الجديد » •
النفي بصورية الوكالة . عدم قبول التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض .
- (٥) اثبات « الاستجواب » • محكمة الموضوع •
طلب استجواب الخصوم . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته .

١- إذ كان البين من ملونات الحكم محكمة أول درجة التي أيده
الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه ، أنه أقام قضاءه على أن الواهبة - إحتفاظ المتصرف
بالعين محل النزاع والانتفاع بها مدى حياتها - إن صرح - إنما كان موكولا
أمره لمشيئة المتصرف إليهما بصفتهما وكالة وليس بصفتهما مالكة ، فلم
تكن المتصرفة تستند في شأنه إلى مركز قانوني يخولها هذا الحق ومن
ثم فإن تلك الواقعة لاتصلح لإعمال قرينة المادة ٩١٧ من القانون المدني ،

٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد ركن إلى أدلة وقرائن متساندة تؤدي في مجموعها إلى أن العقد موضوع النزاع هبة منجزة ، وقد أقام قضاءه على أسباب سائلة تكفي لحمله فلا يجوز للطاعنين المجادلة في النتيجة التي استخلصها الحكم بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها وتقضي بما يطمئن إليه وجدانها .

٤ - لا عمل للتحصى بأن التوكيل الصادر من المطعون عليه الأول إلى المورثة توكيل صوري لأن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع .

٥ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الاستجواب إذا رأت أن الدعوى ليست في حاجة إليه .

الحكمة

بعد الاطلاع على أوراق النزاع والتقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٥٤١ سنة ١٩٧٤ مدني شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإعلان عقد الهبة للمؤرخ ١٩٦٣/١١/٢٣ المشهور بتاريخ ٣٠ / ١١ / ١٩٦٣ واعتباره وصية وشطب كافة التسجيلات الواردة عليه ، وقالوا شرحاً للدعوى أن المرحوم مورثهم والمطعون عليه الأول تركت حقاراً تبين أنها وهبت إلى ولدي المطعون عليه الأول بالعقد سالف الذكر الذي نص فيه على أحقية الموهوب لها في وضع يدهما على الحغار بمجرد التوقيع على العقد وفي استغلاله ، غير أن

الواحدة ظلت تضع يدها على العقار تستغله وتتقاضى أجرته وتحرر إيصالات السداد باسمها حتى توفيت ومن ثم يعتبر التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت، فأقامو الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . وبتاريخ ٢٥ / ٦ / ١٩٧٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٣٨ لسنة ٩١ ق . مدني القاهرة طالبين إلغاءه والحكم بطلباتهم، وبتاريخ ٣١ / ٣ / ١٩٧٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الرابع والخامس ورفضه بالنسبة لباقي المطعون عليهم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها . وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهما الرابع والخامس أنها لم توجه لهما طلبات كما أنها لم يوجه لهما طلبات الخصوم ولم يقض لهما أو عليهما بشيء بالحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدور ، ولما كان الثابت أن الطاعنين اختصموا المطعون عليهما الرابع والخامس ليصدر الحكم في مواجهتهما ، وأنهما وقفاً من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم عليهما بشيء مما قبله لا يقبل اختصاصهما في الطعن ويتعين لذلك قبول الدفع ، وعدم قبول الطعن بالنسبة لهما ..

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون عليهم . وحيث إن الطعن مبني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون — وفي بيان ذلك يقولون أنه قرر أن تصرف المورث إلى غير وارث مع احتفاظه بحياة العين المتصرف فيها وحتى الانتفاع بها طوال حياته ، لا يخضع لحكم

المادة ٩١٧ من القانون الملغى من حيث اعتباره قرينة قانونية على أن المتصرف وصية ، وإنما يعتبر قرينة قضائية على أن المتصرف يستر وصية ، غير أنه عاد وانضغ المتصرف المطعون فيه للمادة المذكورة إذا كان احتفاظ المورثة «الواهة» بالعين وبحق الانتفاع بها طوال حياتها استناداً إلى مركز قانوني ينحولها حقاً بالاحتفاظ والنص على ذلك كركن من أركان العقد قيدت به المتصرف إليها ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه ..

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن البين من مدونات حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه ، أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أن احتفاظ المتصرف - الواهة - مورثة الطاعنين والمطعون عليه الأول - بالعين محل النزاع والانتفاع بها مدى حياتها - إن صح - إنما كان موكولاً أمره لمشيئة المتصرف إليها بصفقتها وكيلة عنهما وليس بصفقتها مالكة فلم تكن المتصرف تستند في شأنه إلى مركز قانوني ينحولها هذا الحق ، ومن ثم فإن تلك الواقعة لاتصلح لأعمال القرينة القضائية آنفة الذكر .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب ، ذلك أنه اعتمد على عبارات العقد والتوكيل المحررين في وقت واحد ومجلس واحد مع أنه مطعون فيهما وهو أمر غير جائز ، وقد تمسك الطاعنون أمام محكمة الموضوع بأن عقد الوكالة حرر في ذات تاريخ توثيق عقد الهبة ، وأنه لم يكن هناك مبرر للتوكيل فالمورثة كانت تبلغ من العمر ٨٤ سنة بينما المطعون عليه الأول يبلغ من العمر ٤٥ عاماً مما مؤداه أن التوكيل صوري لستر وصية وأن المطعون عليه الأول بصفته كان يحرر إيصال أجرة الشقة المؤجرة من العقار بخطه باللغة العربية وتوقع عليه الواهة بلغة أجنبية وقد كانت تقيم في شقة في ذات العقار وتضع يدها على جراجين ملحقين بالعقار ولم يثبت أنها قدمت للموكل حساباً ، كما تمسكوا بأن الفاتورة المؤرخة ٩ / ٣ / ١٩٧٠

المقدمة من المطعون عليه الأول بصفته وهي تفيد قيامه بإصلاح في العقار ،
تعارض مع توكيله المورثة في إصلاح ما يلزم إصلاحه في العقار ، فضلا عن
أنهم أنكروا توقيع المورثة على تحويل عقد إيجار الشقة المؤجرة بالعقار بدليل
عدم إخطار المستأجر ، والحالة لا تكون نافذة قبل المدين إلا إذا قبلها أو أعلن
بها غير أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن الالتزام بهذا التحويل ورد
صراحة في عقد الهبة الرسمي ، فلا يجدى الطعن بالإنكار مع أنه كان يتعين
مطالبة الموهوب لهما بإثبات صحة توقيع المورثة على عقد الإيجار ، وإذا أطرحت
الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنين في هذا الشأن ورفض طلبهم إحالة الدعوى إلى
التحقيق لإثبات أن العقد سالف الذكر يسر وصية وخلص إلى أنه عقد
هبة منجزة استوفى شرط صحته فإن الحكم المطعون فيه يكون أخطأ في تطبيق
القانون وشبهه التمهيد في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يتم
قضاءه على عبارات عقدى الهبة والتوكيل فحسب ، بل أقام الحكم الابتدائي
الذي أيده وأحال إلى أسبابه قضاءه على عدة قرائن منها التوكيل الصادر من المطعون
عليه الأول بصفته إلى المورثة الواهبة وتحويل عقد الإيجار آنف الذكر إلى
المطعون عليه الأول بصفته ، ورد على دفاع الطاعنين بأن قيام المطعون عليه
الأول بتوكيل المورثة في ذات التاريخ الذي وثق فيه عقد الهبة يدل على أنهما
ارتضيا تغيير صفة المورثة من مالكة إلى وكيلة عن الموهوب لهما ، وأنه لأهمية
لأن يكون عمر الموكل ٤٥ سنة وعمر الوكيل ٨٤ سنة ، وأنه بالنسبة للقاتورة
المؤرخة ٩ / ٣ / ١٩٧٠ التي تفيد قيام المطعون عليه الأول بإصلاح العقار
فإن ذلك لا يتعارض مع التوكيل الصادر منه للمورثة لأن قيام الوكالة لا يمنع
الأصيل من القيام بأي عمل ورد بالتوكيل ، وأن الالتزام بتحويل عقد
إيجار الشقة المؤجرة بالعقار وارد بعقد الهبة الرسمي فلا يجدى الطعن بالإنكار
وأن إخطار المستأجر أو عدم إخطاره بهذا التحويل لا ينفى أن القصد منه
تأكيد حق الموهوب لهما في الانتفاع بالعين واستغلالها وتغيير صفة الواهبة في تقاضي

الأجرة من المستأجر فضلاً عما خلصت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية من أن نصوص العقد صريحة في أنه عقد هبة منجزة استوفت الشكل القانوني قبل وفاة الواهية بأكثر من عشر سنوات. لما كان ذلك وكان الواضح أن الحكم المطعون فيه ركن إلى ما تقدم باعتبارها أدلة وقرائن متساندة تؤدي في مجموعها إلى أن العقد موضوع النزاع هبة منجزة ، وكان تقدير القرائن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما تستقل به محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستنبطه من هذه القرائن متى كان استنباطها سائغاً ، وقد أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ، فلا يجوز للطاعنين المجادلة في النتيجة التي استخلصها الحكم بمناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، ولما كان ما تقدم وكانت محكمة الموضوع ملزمة بإجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها وتقضي بما يطمئن إليه وجدانها ، وكان لا محل للتحدى بأن التوكيل الصادر من المطعون عليه الأول إلى المورثة آتفة الذكر توكيل صوري لأن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على تمسكهم بهذا اللقاع أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن النعي بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب ، ذلك أن الطاعنين طلبوا من محكمة الاستئناف استجواب المستأجر المطعون عليه الخامس ليقرر أن المورثة حصلت على الأجرة حتى وفاتها ، مما يدل على أن التصرف سالف الذكر وصيه ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب .

وحيث إن هذا النعي - أيا كان وجه الرأي فيه - غير متبع ذلك أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الاستجواب إذ رأت أن الدعوى ليست في حاجة إليه ، وكانت في النزاع المطروح قد خلصت وفي حدود سلطتها التقديرية حسبما سلف البيان في الرد على النعي السابق إلى أن العقد موضوع النزاع هبة منجزة وأقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أسباب سائغة تكفي لحمله ، ومن ثم فلا على محكمة الموضوع إذ رفضت طلب الاستجواب .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة وعضويه السادة المستشارين :
إبراهيم فوده ، منير عبد المجيد ، محمد إبراهيم خليل وعمل السعدني .

(١٤٠)

الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٥ القضائية :

- (١) نقض « الخصوم في الطعن » • حكم « الطعن في الحكم » •
الطعن بالنقض ، جوازه لكل من ظل طرفاً في الخصومة حتى صدور الحكم ضده .
- (٢) شفعة « الخصوم في الدعوى » • دعوى « عدم قبول الدعوى » •
بطلان • حكم « ما يعد قصور » •

دعوى الشفعة . وجوب قيام الخصومة فيها بين أطرافها الثلاثة في مراحل التقاضي المختلفة تخلف ذلك ، أثره عدم قبول الدعوى . اختصاص من كان وصياً على إحدى البائعات بعد بلوغها سن الرشد . الحكم برفض دفع المشتري ببطلان الإجراءات استناداً إلى نسبية البطلان . خطأ وقصور .

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه محكمة - أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده ، لما كان ذلك وكان الطعن قد رفع ممن حكم ضدهم في الاستئناف فإن الدفع - بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهم - يكون في غير محله .

٢ - من المقرر أنه لا بد لقبول دعوى الشفعة أن تكون الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الشفيع والمشتري والبائع سواء في أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض فإن رفعها أيهم في أية مرحلة من مراحلها ولم يخاصم الباقي قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها ، لما كان ذلك ، وكان النزاع المطروح مردداً في دعوى الشفعة يوجب القانون أن يختصم البائعون والمشترون جميعاً في كافة مراحل التقاضي ، وكان الثابت أن المطعون عليه الأول - الشفيع - لم يختصم البائعة المطعون عليها الرابعة أمام محكمة أول درجة رغم بلوغها سن الرشد قبل رفع الدعوى ، وإنما اختصم من كانت تمثلها وهي قاصرة ، وقد

تمسك الطاعنون - المشترون - ببطلان هذه الإجراءات للوصول إلى القضاء بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة على اعتبار أن الميعاد المحدد لطلبها قضاء قد انقضى دون أن ترفع وفقاً لما يتطلبه القانون ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى ولم يحصيه مجتزئاً في ذلك بالقول بأن التمسك بالبطلان في هذه الحالة قاصر على المطعون عليها الرابعة التي لم تتمسك به ، وأن اختصاصها في الاستئناف يصحح البطلان ، ومن ثم فإن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في التسيب .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه ومناظر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٥٧٩٢ / ١٩٧١ مدنى القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين وباقي المطعون عليهم بطلب الحكم بأحقية في أخذ المساحة المبيعة ومقدارها $٢١ \frac{١}{٢}$ قيراطاً شائعة في الأرض الميينة بصحيفة الدعوى بالشفعة والتسليم ، وقال شرحاً للدعوى أن المطعون عليهم المذكورين عدا الأخير باعوا هذه المساحة للطاعنين بموجب عقدين أحدهما صادر بتاريخ ٢٦ / ٧ / ١٩٧١ من المطعون عليه السابع ببيع حصة مقدارها $١ \frac{١}{٢}$ ط والثاني شهر بتاريخ ١٢ / ٩ / ١٩٧١ عن بيع باقى الحصص المذكورة وأنه يمتلك حصة شائعة مقدارها $١ \frac{١}{٢}$ قيراط في العقار الذى بيع جزء منه للطاعنين فيحق له أخذ المبيع بالشفعة نظير الثمن الذى تم به البيع ومقداره ٨٣٣٢ جنبها والذى أودعه وملحقاته خزانة المحكمة ، دفع الطاعنون بعدم قبول الدعوى وسقوط حق المطعون عليه الأول في الأخذ بالشفعة ، وبتاريخ ١٦ / ٥ / ١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الدفع المبداء من الطاعنين وبأحقية المطعون عليه الأول في أخذ الأنصبة المبيعة من العقار آنف الذكر ومقدارها $٢١ \frac{١}{٢}$

قيراط بالشفعة والتسليم مقابل الثمن الذي أودعه مخزانة المحكمة وملحقاته الحقيقية ، استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٢٧٧ سنة ٨٩ ق مدني القاهرة ، وبتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٧٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لنصيب المطعون عليه السادس وقدره ١ ¼ قيراط شيوعاً في العقار مائل الذكر ورفض الدعوى بالنسبة لهذا القدر وبتأييد الحكم المستأنف فيما جاوز ذلك ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون عليه الأول بعدم قبول الطعن بالنسبة لمن عدا الخامسة والسادسة من الطاعنين ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض هذا الدفع ورفض الطعن وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة العامة رأياً .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه الأول أن أسباب الطعن تقوم على بطلان إجراءات دعوى الشفعة بالنسبة للطاعتين الخامسة والسادسة ولو صح هذا البطلان فإنه لا أثر له على الإجراءات بالنسبة لباقي الطاعنين ولا تكون لمصلحة في الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يجوز الطعن من كل من كان طرفاً في الخصومه أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه - ولم يتخل عن منازعته حتى صدر الحكم ضده ، لما كان ذلك وكان الطعن قد رفع ممن حكم ضدهم في الاستئناف فإن هذا الدفع يكون في غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن أسباب الطعن لم تعرض لقضاء الحكم بالنسبة للعقد الصادر من المطعون عليه السابع بتاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٧١ ببيع حصة مقدارها ١ ¼ ط في العقار آنف الذكر وإنما انحصرت الأسباب إلى قضاء الحكم فيما جاوز ذلك .

وحيث إن بما يتجاه الطاعنون في هذا الخصوص على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب، وفي بيان ذلك يقولون أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لإعلان الإجراءات بالنسبة للطعون عليها الرابعة وبسقوط حق الطعون عليه الأول في الشفعة لأنه رفع الدعوى بصحيفة أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٧١ واختصم ابنة شقيقه المطعون عليها الرابعة باعتبارها قاصرة وأعلن والدتها بحساب أنها وصية عليها في حين أنها كانت قد بلغت سن الرشد في ٣ / ١١ / ١٩٧١ قبل رفع الدعوى وزالت صفة الوصية في تمثيلها فيكون اختصاصها قد وقع باطلاً وقد قدموا ما يفيد ذلك غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع على سند من القول بأن التمسك به قاصر على من شرع للبطلان لمصلحته وهي المطعون عليها الرابعة التي لم تتسك به وإن اختصاصها في الاستئناف يصحح هذا البطلان في حين أنه يجوز لأي من الخصوم في دعوى الشفعة التمسك ببطلان اختصاص غيره ممن يجب اختصاصه فيها، واختصام المطعون عليها الرابعة في الاستئناف لا يصح بطلان اختصاصها أمام محكمة أول درجة مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ويستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي شديد، ذلك أنه لا بد لقبول دعوى الشفعة أن تكون الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الشفيع والمشتري والبائع سواء في أول درجة أو في الاستئناف أو في النقض، فإن رفعها أيهم في أية مرحلة من مراحلها ولم يخاصم الباقي قضت المحكمة ولو من تلقاء نفسها بعدم قبولها، لما كان ذلك وكان التراجع المطروح مردداً في دعوى شفعة بموجب القانون أن يختصم فيها البائعون والمشترون جميعاً في كافة مراحل التقاضي، وكان الثابت أن المطعون عليه الأول لم يختصم البائعة، المطعون عليها الرابعة أمام محكمة أول درجة رغم بلوغها من الرشد قبل رفع الدعوى، وإنما اختصم من كانت تمثلها وهي قاصرة، وقد تمسك الطاعنون ببطلان هذه الإجراءات للوصول

إلى القضاء بسقوط حق المطعون عليه الأول في الشفعة على اعتبار أن المبدأ
لمحدد لطلبها قبضه قد انقضى دون أن ترفع وفقاً لما يتطلبه القانون ، غير
أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى ، ولم يخصصه
مجتزئاً في ذلك بالقول بأن التمسك بالبطلان في هذه الحالة قاصر على المطعون
عليها الرابعة التى لم تملك به ، وأن إختصاصها في الاستئناف يصحح البطلان
ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره القصور
في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب في خصوص قضائه بتأييد الحكم
المستأنف فيما جاوز نصيب المطعون عليهما السادس والسابع دون حاجة لبحث
بأى أسباب الطعن .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / حافظ رضى نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى كال صالح سليم ، محمد زغلول عبد الحميد زغلول ، دويش عبد الحميد وعمل أحمد عمرو .

(١٤١)

الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) حكم « حجية الحكم » « قوة الامر المقضى » • مسئولية •

حجية الأحكام الصادرة في المسائل المدنية. إقتصارها على الخصوم فيها دون الخارجين عنها. مثال
في ثبوت المسئولية التقصيرية .

(٢) ارث • دعوى •

إنتصاب للوارث خصما عن باقي الورثة في الدعوى التي ترفع من التركة أو عليها . شرطه .

مثال .

(٣) مسئولية « مسئولية تقصيرية » • محكمة الموضوع • نقض « سلطة
محكمة النقض »

تكييف محكمة الموضوع للفعل أو الترك بأنه خطأ . خضوعه لرقابة محكمة النقض . إستخلاص علاقة
السبب وتقدير جسامته خطأ استقلال محكمة الموضوع به . شرطه .

(٤) مسئولية « مسئولية تقصيرية » •

الخطأ الجسيم في معنى المادة ٤٢ ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، مامية .

١ - مفاد نص المادة ١٠١ من قانون الإثبات أن حجية الأحكام الصادرة
في المسائل المدنية تقتصر على أطراف الخصومة فيها ولا تعداهم إلى الخارجين
عنها ، فلا يجوز لمن لم يكن ممثلا في الخصومة تمثيلا حقيقيا أو حكما أن يفيد من
القضاء الصادر فيها ويعتبر لهذا القضاء حجية الأمر المقضى بالنسبة له استنادا إلى
وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع .

٢ - القاعدة الشرعية التي تنص بأن الوارث ينتصب خصما عن باقي
الورثة في الدعوى التي ترفع من التركة أو عليها لا تكون صحيحة ولا يجوز الأخط

بها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا كان المورث قد خصم أو خصم طالباً الحكم للتركة نفسها بكل حقها أو مطالراً في مواجهة الحكم على التركة نفسها بكل ما عليها .

٣ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكيف الفعل أو الترك المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نقي هذا الوصف عنه من مسائل القانون التي تخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ومن المقرر كذلك أن استخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر وتقدير مدى جسامته الخطأ من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع إلا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كان استخلاصه غير سائغ .

٤ - لا يشترط في قيام الخطأ الجسيم في نص المادة ٤٢ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمينات الاجتماعية الذي يحكم واقعة النزاع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون - متعمداً بل يكفي أن يكون خطأ غير عمدي ويقع بلوجه غير يسيرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومباح التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة، وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٥٣٨١ لسنة ١٩٧١ مدني كلّي شمال القاهرة طالبين الحكم بإلزام المطعون ضدهما الأول - على نفسها وبصفقتها وصية - من تركة مورثها ... والشركة المطعون ضدها

الثانية أن يدفعها لهم متضامنين تعويضاً مقداره عشرة آلاف جنيه ، وقالوا :
 بياناً لدعواهم أن مورث المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها ارتكب
 جريمة قتل مورثهم المرحوم بأن باعته أثناء أداء عمله
 بمقر الشركة المطعون ضدها الثانية وأطلق عليه النار وعلى اثنين آخرين من
 موظفي الشركة فأرداهم قتلى ، وقدمته النيابة العامة للمحاكمة في القضية
 رقم ١٨٦١ لسنة ١٩٦٨ جنابات قصر النيل التي صدر فيها حكم جنائي بات قضى
 بإعدامه ، ولقد أسهمت الشركة المطعون ضدها الثانية بخطأ جسيم أدى إلى وقوع
 الحادث إذ لم تتخذ الاحتياطات الكفيلة لحماية موظفيها من اعتداء ذلك الجنائي
 الذي كان عاملاً لديها وفصل من عمله بسبب اعتدائه المتكرر على رؤسائه
 وتهديدهم بالقتل والإيذاء فكان من الواجب على الشركة في مثل هذه الظروف
 أن لا تأذن له بعد فصله بدخوله مقرها أو اقتحام مكاتب كبار العاملين بها وأن
 تعمل على حمايتهم ، وهذا الخطأ من جانب الشركة قد ثبت من الحكم النهائي
 الصادر في الدعوى رقم ٢١٦٧ لسنة ١٩٦٧ مدني كلي القاهرة والذي قضى
 بإلزامها أداء التعويض لبعض من يرثون معهم في تركة المرحوم
 ولسائر ورثة المحني عليها الآخرين وصار هذا الحكم باتاً بقضاء محكمة
 النقض الصادر في الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٤١ قضائية ، وإزاء ثبوت خطأ الشركة
 المطعون ضدها الثانية فلإنها تكون مسئولة عن تعويض الضرر الذي أصابهم هم
 أيضاً نتيجة موت مورثهم متضامنة مع مرتكب الحادث ، ولذا فقد أقاموا دعواهم
 ليحكم لهم بمطلبهم فيها . وبتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ قضت المحكمة بالإلزام
 المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها أن تؤدي للطاعنين من تركة مورثها
 مبلغ ألفين ومائة جنيه وبرفض الدعوى بالنسبة للشركة المطعون ضدها الثانية :
 استأنف الطاعنون هذا الحكم طالبين تعديله إلى القضاء لهم بطلباتهم ، وقيد
 الاستئناف برقم ٢٨٦ لسنة ٩٤ قضائية القاهرة ، وبتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٧
 قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفقتها
 أن تؤدي للطاعنين من تركة مورثها مبلغ ثلاثة آلاف ومائة جنيه وتأيلده فيها

هذا ذلك ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنون بالسببين الثانى والثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون إن بعض وريثة المرحوم أقاموا الدعوى رقم ٢١٦٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة بطلب التعويض من الشركة المطعون ضدها الثانية فصدر حكم نهائى أصبح باتاً بقضاء محكمة النقض إنحسبت بمقتضاه مسألة تحقق مسئولية هذه الشركة عن التعويض لثبوت خطأ جسيم فى جانبها أدى إلى وقوع حادث مقتل مورثهم ، فيكون لذلك الحكم قوة الأمر المقضى التى تحول دون معاودة بحث تلك المسألة التى فصل فيها فى الدعوى الماثلة وبحق للطاعنين بحكم كونهم وريثة لذات المورث التمسك بحجة ذلك القضاء الصادر لصالح بعضهم إذ يعتبر الخصم الحقيقى الأصيل فى كل الدعوىين هو مورث واحد ، وإذ - كان الحكم المطعون فيه قد أطرخ دفاعهم الذى تمسكوا فيه بحجة الحكم السابق استنادا إلى اختلاف الخصوم فى الدعوىين ثم قضى بما يناقض تلك الحجة فإنه يكون أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كان النص فى المادة ١٠١ من قانون الإثبات على أن الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجة إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً ومسياً مفاده أن حجة الأحكام الصادرة فى المسائل المدنية تقتصر على أطراف الخصومة فيها ولا تعداهم إلى الخارجين عنها فلا يجوز لمن لم يكن ممثلاً فى الخصومة تمثيلاً حقيقياً أو حكماً أن يفيد من القضاء الصادر فيها ، ويعتبر لهذا القضاء حجة الأمر المقضى بالعلبة له استنادا

إلى وحدة المصلحة أو وحدة الموضوع ، وكان الثابت من معلومات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢١٦٧ لسنة ١٩٦٧ مدني كلي القاهرة وإن فصل في مسألة أساسية يقوم عليها طلب التعويض في الدعوى الراهنة وهي تحقيق مساءلة الشركة المطعون ضدها الثانية عن حادث مقتل مورث الطاعنين أثناء تأدية عمله لقيام خطأ جسيم في جانبها مرده إلى تقصيرها في اتخاذ الاحتياطات التي تكفل حماية موظفيها من وقوع الاعتداء الذي راح ضحيته ذلك المورث ، إلا أن وحدة هذه المسألة الأساسية لا تؤدي إلى إطلاق حجية القضاء السابق على النزاع الحالي بحيث يمتنع بحثها فيه من جديد طالما كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما ، لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يمثلوا في خصومة الدعوى السابقة التي رفعها ورثة آخرون للذات المورث فإن حجية الحكم الصادر فيها لصالح أولئك الورثة لا تمتد إليهم ، وغير صحيح في القانون ما يقول به الطاعنون من أن لذلك القضاء حجية تسرع لهم التمسك بها باعتبارهم ورثة لمورث واحد هو المجني عليه في الحادث والذي يعد الخصم الأصيل في الدعويين ذلك أن القاعدة الشرعية التي تقضي بأن الوارث ينتصب خصما عن باقي الورثة في الدعوى التي ترفع عن الشركة أو عليها لا تكون صحيحة ولا يجوز الأخذ بها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا كان الوارث قد خاصم أو خوصم طالبا الحكم للشركة نفسها بكل حقها أو مطلوبا في مواجهته الحكم على الشركة نفسها بكل ما عليها ، وإذا كان الثابت أن وريثة المرحوم الذين أقاموا الدعوى السابقة طلبوا أصالة لأنفسهم الحكم بالتعويض عن الضرر الشخصي الذي لحقهم بسبب موت مورثهم ولم يطلبوا التعويض المستحق لمورثهم والمتعلق بتركته ، كما أن الدعوى الراهنة أقيمت من الطاعنين وهم باقي الورثة بطلب التعويض عما حاق بهم شخصيا من ضرر بوفاة ذلك المورث ، ومن ثم فإن كلا من الورثة في الدعويين يكون قد طالب بحق يتعلق بمصلحته الشخصية لا بمصلحة عموم الشركة ، فلا يعتبر فريق الورثة الذين سبقوا الطاعنين برفع الدعوى الأولى نائبين عنهم

أو قائمين في الخصومة السابقة مقامهم ، وبالتالي فلا يفيد الطاعنون من قضاء الحكم السابق اعتماداً على القرينة القانونية المستمدة من قوة الأمر المقضي ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون إذ خلص في قضائه إلى الالتفات عما تمسك به الطاعنون من حجية القضاء السابق لاختلاف الخصوم في الدعويين ويكون النعي عليه في هذا الصدد على غير أساس .

وبحيث إن الطاعنين يتعون بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن مورثهم كان يعمل مديراً للشئون القانونية بالشركة المطعون ضدها الثانية ووقع حادث مقتله أثناء تأدية عمله بمقرها بسبب خطأ الشركة في عدم توفير الأمن لموظفيها فهي لم تتخذ الاحتياطات التي من شأنها أن تمنع وقوع مثل هذا الحادث إذ كان الجاني من عمالها وفصل من عمله لانهجافه وتعدد جزاءاته التي كانت ترجع إلى غرق وطيش واعتداء متكرر على الرؤساء وتهديدهم بالقتل والايذاء ومن بين المبلغين عن التهديد أحد المحبى عليهم القتل في الحادث فكان على الشركة أن تحرص على حماية موظفيها من مثل هذا الجاني بعد فصله من العمل وأن تحول دون دخوله مقرها واقتحام مكاتب كبار العاملين فيها وهو يحمل سلاحاً ناريّاً ، وذلك الإهمال والتقصير من جانب الشركة قد ثبت أيضاً من الحكم القضائي الصادر في الدعوى رقم ٢١٦٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة والقاضى بإلزامها بالتعويض عن الضرر الذى أصاب ورثة المحبى عليهم في الحادث ، وإذا كان الحكم المطعون فيه على الرغم من قيام الخطأ الجسيم الذى يسأل عنه رب العمل مسئوليته تقصيرية لم يعتد بتوافر هذا الخطأ أو بقيام علاقة السببية بينه وبين وقوع حادث موت مورثهم فإنه يكرن قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وبحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه تكليف الفعل أو الترك المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه من مسائل القانون التى يخضع قضاء محكمة

الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، ومن المقرر كذلك أن إستخلاص علاقة السببية بين الخطأ والضرر وتقدير مدى جسامته الخطأ من مسائل الواقع التي يقدرها قاضي الموضوع إلا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كان استخلاصه غير سائق ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه نفي قيام خطأ في جانب الشركة المطعون ضدها الثانية ثم عرض إلى نفي وصف الجسامة عن هذا الخطأ مع افتراض قيامه وبإنتفاء علاقة السببية بينه وبين الحادث بما أورده من قول بأن « دخول العامل المفصول إلى مقر الشركة التي كان يعمل بها لا يعتبر خطأ تسأل عنه الشركة حتى بفرض إنتفاء السبب المبرر للدخوله . . . وبفرض أن هناك شبهات تحوم حوله من حيث اعتزاه إيداء بعض موظفيها فإنها - أي الشركة - لا تملك وليس مفروضاً فيها أن تملك القوة المادية التي تستطيع بها أن تقهره على عدم الدخول ذلك أن مسئوليتها تقف عند حد توفير الأمن لموظفيها فيما هو منوط بها مما يدخل في نشاطها الذي تمارسه وإذا ساور بعض موظفي الشركة شك في أن العامل المفصول يعتزم تنفيذ تهديده بإيذائهم فقد كان عليهم أن يبلغوا هذا الأمر إلى الشرطة وأن يتخذوا الخطة لحماية أنفسهم ، ومع افتراض أن الشركة كان عليها أيضاً أن تبلغ الأمر إلى الشرطة فإن تقاعسها لا يؤدي إلى مسئوليتها عن حادث قتل موظفيها ذلك أن عدم إبلاغ الشرطة لا يتخذ ما يلزم لحماية الموظفين لا يعتبر هو السبب المؤدي حالا ومباشرة إلى قتل أولئك الموظفين ولا يمكن القول أن الشركة لو قامت بتبليغ الشرطة واتخذت الاحتياطات لحراسة الموظفين لما وقع القتل ففجود وجود الحراسة في مقر الشركة لم يكن بالضرورة مؤدياً لمنع القتل وبذلك تكون رابطة السببية بين عدم توافر الحراسة وبين وقوع القتل منتفية ولو فرض جدلاً أن عدم توفير الحراسة لموظفيها تقصير عنها فليس هو الخطأ الجسيم لعدم جدوى الحراسة في منع القتل على وجه القطع وما دام الأمر كذلك فلا وجه لمسئولية الشركة عن التعويض حيث يشترط لإعمالها في حق صاحب العمل توافر الخطأ الجسيم وهذا الذي أورده

الحكم المطعون فيه غير سديد في تقريره بنفى الخطأ عن الأفعال المسندة إلى الشركة المطعون ضدها الثانية وغير سائق سواء في القول بانتفاء وصف الحسامة عن الخطأ مع افتراض قيامه أو في استخلاصه لإنعدام رابطة السببية بين هذا الخطأ وبين وقوع حادث مقتل مورث الطاعنين ، ذلك أن المسالك المألوف في الظروف التي أحاطت لإقراف جريمة القتل كانت توجب على الشركة من قبل وقوع الحادث توفير أسباب الأمن التي تكفل حماية موظفيها من الاعتداء عليهم أثناء تأدية أعمالهم ، فلقد ثبت من ملونات الحكم الابتدائي والحكم الصادر في الدعوى رقم ٢١٦٧ لسنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة أن فصل الجاني عن عمله - حسبما كشفت عنه التحقيقات - كان بسبب طبيعة في النفس تميل إلى العداون أظهرت إنحرافاً في السلوك وغلظة وعنفاً في التعامل فبند السنة الأولى لتعيينه عاملاً وحتى فصله من العمل تعددت جزاءاته لكثرة شجاره ومخالفة تعليمات الرؤساء والاعتداء على أحدهم بالضرب وتهديد ثان بالقتل ولشكوى ثالث منه بسبب التدخل في أعمال مقاولات الشركة إلى حد تعطيلها ثم لإيلاغ أحد المحبى عليهم في الحادث المشولين بالشركة عن تهديده إياه بالإيذاء ثم لاعتدائه بالسلاح على رئيس آخر ، ومثل هذا العامل الذى إتسم سلوكه بالانحراف كان ينبغى أن يحاط دخوله مقر الشركة بعد فصله من العمل بكثير من الانتباه والحذر لتوقع اعتداء مماثل في القليل ما كان يرتكبه مع رؤسائه أو يهددهم به قبل الفصل ، وإذا ثبت أن الشركة لم تتخذ شيئاً من أسباب الأمن قبل الحادث وأن دخول الجاني مقرها لم يصاحبه احتياط وبقظة لمسلكه وتصرفاته فكان وصوله إلى مكاتب كبار العاملين بها سهلاً ميسراً ودون استيقاف أو تحقق من مبرر قلوبه أو محاولة إعراض سبيله ، فإن ذلك يعد أهماً لا وتقصيراً من الشركة المطعون ضدها يتحقق به قيام الخطأ في جانبها ، هذا الخطأ الذى لم يكن سبباً عارضاً بل سبباً متبجاً أدى إلى تمكن الجاني من تحقيق بغيته من دخول مقر الشركة والاهواز على الرؤساء الذين تسببوا في فصله من العمل ، وهو خطأ يعتبر جسيماً في معنى

المادة ٤٧ من القانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٦٤ بشأن التبعات الاجتماعية الذي يحكم واقعة النزاع ، إذ لا يشترط في قيام الخطأ الجسيم - على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - أن يكون متعمداً بل يكفي أن يكون خطأ غير عمدي ويقع بدرجة غير يسيرة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعتبر ما وقع من الشركة المطعون ضدها الثانية في ظروف الحادث خطأ أدى إلى مقتل مورث الطاعنين وكان نفيه وصف الجسامة عن هذا الخطأ استناداً إلى إطلاق القول بعدم جدوى الحراسة في منع القتل ، ينطوي في ظروف الدعوى على استخلاص غير سائق ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أبان في قضائه بصدد قيام مسئولية مرتكب الحادث عناصر الأضرار المادية والأدبية التي حاقّت بالطاعنين نتيجة موت مورثهم وقدر تعويضاً عنها بمبلغ ثلاثة آلاف ومائة جنيه ، وإذ كان قد ثبت مما سلف بيانه ثبوت خطأ جسيم في جانب الشركة المطعون ضدها الثانية أدى إلى وقوع حادث قتل مورث الطاعنين مما تحقق به مساءلتها عن التعويض عن الضرر الذي حاق بهم طبقاً لقواعد المسئولية التقصيرية المنصوص عليها في المادة ١٦٣ من القانون المدني ، وأدائها للتعويض يكون بالمقدار الذي حدده الحكم المطعون فيه لكل من الطاعنين متضامنة في هذا الالتزام مع تركة مورث المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها إعمالاً لنص المادة ١٦٩ من هذا القانون ومن ثم يتعين إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة للشركة المطعون ضدها الثانية والقضاء بالزامها متضامنة مع تركة مورث المطعون ضدها الأولى بأداء التعويض المقضى به للطاعنين .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد إبراهيم السوقي ، محمود حسن رمضان ، صبحي رزق داوود محمد علي هاشم

(١٤٢)

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٠ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن » • عقد « انتهاء عقد » • بطلان • نظام عام
عقود إيجار الأماكن الخاصة لتشريعات الاستثنائية إمتدادها لمدة غير محدودة بحكم القانون .
النص في العقد على انتهائه بانتهاء عمل المستأجر في مصر ، باطل بطلاناً مطلقاً . تعلق ذلك
بالنظام العام .

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن إذ منعت
للمؤجر من إخراج للمستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وسمحت
للمستأجر بالبقاء شاغلاً له مادام موفياً بالتزاماته على النحو الذي فرضه عقد
الإيجار وأحكام القانون ، فإن هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن إيجار
الأماكن الخاصة لأحكامها نصوص القانون للمدنى المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار .
وجعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائياً وبحكم القانون إلى مدة غير
محدودة بالنسبة للمؤجر والمستأجر على السواء طالما بقيت سارية تلك التشريعات
الخاصة التي أمثلها إعتبارات تتعلق بالنظام العام ، إذ كان ذلك وكان الطاعن قد
تمسك بأن تعهده بإخلاء العين المؤجرة بانتهاء عمله بالسفارة السعودية كان
معاصراً لاتفاق العقد ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاة بالإخلاء
على أن عقد الإيجار قد انعقد بسبب عمل الطاعن بالسفارة السعودية بالقاهرة
لمدة تنهى بانتهاء عمله وتضمن العقد بنداً خاصاً بذلك وكان هذا الالتزام مخالفاً
لما استقرت عليه التشريعات آتفة الذكر من أن إيجار الأماكن غير المفروشة يمتد
بقوة القانون لمدة غير محدودة وهو أمر يتعلق بالنظام العام فإنه يكون باطلاً
بطلاناً مطلقاً ولا يجوز إعماله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة :

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام للدعوى رقم ١٠٧٤ لسنة ١٩٧٨ مدنى إيجارات الجزرة الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإخلاء العين المؤجرة له ، وقال شرحاً لها إنه بمقتضى عقد إيجار تاريخه ١ / ١ / ١٩٧٤ استأجر منه الطاعن وهو سعودى الجنسية الفيلا المتنازع عليها بقصد استعمالها سكناً خاصاً له بسبب عمله فى السفارة السعودية ونص فى العقد على تعهده بإخلاء العين المؤجرة إذا انتهى عمله بالسفارة السعودية ؛ وإذا انتهت خدمته بها وأضحت إقامته الدائمة بالمملكة العربية السعودية فقد طالبه ودياً بالإخلاء فرفض ، ولما كان فضلاً عن ذلك قد أساء استعمال العين المؤجرة بأن حول جراج الفيلا إلى مسكن للحارس وحول الحديقة إلى حظيرة للدواجن فقد أقام دعواه بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٧٩ ، قضت المحكمة الابتدائية بإخلاء الطاعن فاستأنف هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٧ لسنة ٩٦ ق ، وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٨٠ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأسه .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قصاه بالإخلاء استناداً إلى

أن تعهد الطاعن بإخلاء العين المؤجرة بانتهاء عمله بالسفارة السعودية هو شرط صحيح، ذلك أن حق المستأجر في أن تمتد إجارته إلى أجل غير مسمى هو حق خاص به له أن ينزل عنه في حين أن هذا التنازل باطل بطلاناً مطلقاً لمخالفته النظام العام خاصة وأن هذا الاتفاق جاء معاصراً لانعقاد العقد، وإذا كان عقد الإيجار يمتد بقوة القانون إلى مدة غير محددة فإن الحكم إذ قضى بالإخلاء يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن إذ منعت المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلاً له ما دام موافياً بالتزاماته على النحو الذي فرضه عقد الإيجار وأحكام القانون، فإن هذه التشريعات تكون قد قيدت في شأن إيجار الأماكن الخاضعة لإحكامها نصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإيجار وجعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائياً وبحكم القانون إلى مدة غير محدودة بالنسبة للمؤجر والمستأجر على السواء طالما بقيت سارية تلك التشريعات الخاصة التي أملت اعتبارات تتعلق بالنظام العام، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك بأن تعهده بإخلاء العين المؤجرة بانتهاء عمله بالسفارة السعودية كان معاصراً لانعقاد العقد، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن عقد الإيجار قد انعقد بسبب عمل الطاعن بالسفارة السعودية بالقاهرة ولمدة تنهى بانتهاء عمله وتضمن العقد بنداً خاصاً بذلك، وكان هذا الالتزام مخالفاً لما استقرت عليه التشريعات آنفة الذكر من أن إيجار الأماكن غير المفروشة يمتد بقوة القانون لمدة غير محدودة وهو أمر يتعلق بالنظام العام فإنه يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يجوز إعماله، وإذا قضى الحكم بالإخلاء استناداً إليه فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة ، عضوية السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هاشم ، محمود حسن رمضان ، صبحي رزق دارد ومحمد علي هاشم

(١٤٣)

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ القضائية :

ايجار « ايجار اماكن » « وفاة المستأجر او تركه العين » .

امتداد عقد الايجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح أقاربه حتى الدرجة الثالثة .
مناطه . الإقامة المستقرة مع سنة سابقة على الوفاة أو الترك ، م ٢١ ق ٥٢٠ لسنة ١٩٦٩ .
الإنقطاع عن الإقامة لسبب عارض - كالإعارة للخارج - لا يفيد إنهاؤها .

مؤدى الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة
للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع رغبة منه في حماية
شاغلي الأماكن المؤجرة ولحل أزمة الإسكان استحدث في المادة المذكورة
حكماً يقضى باستمرار عقد الإيجار وامتداده في حالة وفاة المستأجر أو
تركه العين المؤجرة لصالح أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة بشرط أن
تثبت إقامتهم مع المستأجر بالعين المؤجرة مدة سنة سابقة على وفاة المستأجر أو
تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيها أقل ، وكان المقصود بالإقامة مع المستأجر
في مسكنه الإقامة المستقرة في هذا المسكن قبل الوفاة أو الترك ، فلا يحول دون
توافرها إنقطاع الشخص عن الإقامة بالعين لسبب عارض طالما أنه لا يكشف
عن أنه أنهى هذه الإقامة بإرادته ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم
المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع أنه كان يقيم مع عمته
المستأجرة بعين النزاع منذ استئجارها لها وسعى وفاتها وأن وجوده بالخارج
كان على سبيل الإعارة ، وإذا استند الحكم المطعون فيه في قضائه إلى أن الطاعن
لم يكن مقبلاً بشخصه في عين النزاع قبل وفاة عمته المستأجرة بسنة على الأقل

ولما كان خارج البلاد في بعثة ولم يحضر إلا بعثوفاتها ، ورتب على ذلك عدم توافر شرط الإقامة المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في حقه ، مع أن عدم إقامة الطاعن بشخصه في عين النزاع لإعارته للخارج لفترة محددة مهما استطالت لا يكشف بذاته عن أنه قد أسى إقامته بها بإرادته وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة ،
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٧ مدني المنيا الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإخلائه من العين الميمنة بالصحيفة وتسليمها لهم وقالوا بياناً لداعرهم إنه بعقد مؤرخ أول مايو سنة ١٩٧٥ استأجرت عمه الطاعن المرحومة من مورثهم عين النزاع لاستعمالها سكناً لها ، وأنها ظلت تقم بمفردها في العين إلى أن توفيت إلى رحمة الله تعالى في آخر نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، وأن الطاعن كان يقيم خارج البلاد في بعثة طبية منذ مدة سابقة على عقد الإيجار وإذا امتنع عن تسليمهم العين بعد حضوره عقب وفاة عمته فقد أقاموا الدعوى ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد إجرائها حكمت بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ برفض الدعوى . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١ لسنة ١٥ ق بني سويف مأمورية المنيا ، وبتاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء عين النزاع وتسليمها للمطعون عليهم ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض . قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فعدلت جلسة انظره وقبها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه كان يقيم مع عمته بعين النزاع منذ إستئجارها لها في مايو سنة ١٩٧٥ وحتى وفاتها في شهر نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، وكان العقد يستمر بالنسبة له بعد وفاتها عملاً بالمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، غير أن الحكم قرر بعدم توافر شرط الإقامة بالعين في حقه لأنه لم يكن مقبلاً فيها بشخصه قبل وفاة عمته المستأجرة لمدة سنة على الأقل لإقامته في بعثة خارج البلاد ، وعدم حضوره إلا بعد وفاتها ، في حين أن مدة إعارته للخارج لا تعتبر تخلياً منه عن الإقامة بعين النزاع وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن موذى الفقرة الثانية من المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أن المشرع رغبة منه في حماية شاغلي الأماكن المؤجرة وحل أزمة الإسكان استحدث في المادة المذكورة حكماً يقضى باستمرار عقد الإيجار وامتداده في حالة وفاة المستأجر أو تركه العين المؤجرة لصالح أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة بشرط أن تثبت إقامتهم مع المستأجر بالعين المؤجرة مدة سنة سابقة على وفاة المستأجر أو تركه العين أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل . وكان المقصود بالإقامة مع المستأجر في مسكنه الإقامة المستقرة في هذا المسكن قبل الوفاة أو الترك ، فلا يحول دون توافرها انقطاع الشخص عن الإقامة بالعين لسبب عارض طالما أنه لا يكشف عن أنه أنهى هذه الإقامة بإرادته ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع أنه كان يقيم مع عمته المستأجرة بعين النزاع منذ إستئجارها لها وحتى وفاتها وأن وجوده بالخارج كان على سبيل الإعارة ، وإذا استند الحكم المطعون فيه في قضائه إلى أن الطاعن لم يكن مقبلاً بشخصه في عين النزاع قبل وفاة عمته المستأجرة بسنة على الأقل وإنما كان خارج البلاد في بعثة ولم يحضر إلا بعد وفاتها ورتب على ذلك عدم توافر شرط الإقامة

المنصوص عليه في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في حقه ، مع أن عدم إقامة الطاعن بشخصه في عين النزاع لإعارته للخارج لفترة محددة مهما استطلالت لا يكشف بذاته عن أنه قد أنهى إقامته بها بإرادته ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ، وقد حجب ذلك عن بحث مدى توافر شروط المادة سالفة البيان بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار الدكتور مصطفى كيرق نائب رئيس المحكمة. وعضوية السادة المستشارين :
عاصم المراهي ، صلاح عبد العظيم ، سيد عبد الباقي والدكتور أحمد حسني .

(١٤٤)

الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ القضائية :

الامس . بطلان « بطلان تصرفات المفلس في فترة الريبة » .

البطلان المقرر بالمادة ٢٢٨ تجاري ، لمصلحة جماعة الدائنين وحدها . لا يفيد منه المفلس أو كفيله أو المتعاقد معه - لو كمل جماعة الدائنين وحده التمسك به ..

البطلان الجائر الحكم به طبقاً للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة إنما قرره القانون لصالح جماعة الدائنين وحدها للضرر الذي يحمق بهم من جراء تصرف مدينهم دون إعتبار لما يترتب على هذا التصرف من نفع يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه فلا يفيد منه المفلس أو كفيله أو المتعاقد معه ولو كمل جماعة الدائنين وحده حق طلب البطلان ، فلا يجوز للدائن بصفته الفردية أو لغيره أن يطلبه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المدولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين أقلموا الدعوى رقم ١٩٢ لسنة ١٩٦٩ تجاري كل القاهرة طالبين الحكم ببراءة فتمهم قبل بنك مصر المطعون ضده من

مبلغ ٥٥٠٣ جنيه ، ٤٣٥ ملجم تأسيساً على أن هذا المبلغ هو قيمة تسع
سندات إذنية ظهرها المحكوم بإشهار إفلاسه في الدعوى
٣ / ٦٣ إفلاس القاهرة للبنك العربي الذي أدمج في البنك المطعون ضده
وكانت هذا السندات قد حررت مع سنيين آخرين مؤرخين ١٩٦٢/١/١١
ثمنا لثلاجات اشترأها الطاعن الأول بصفته مديراً لمخلات الطاعن الثالث من
المفلس بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٦٢/٤/٢٥ ألغى باتفاق مؤرخ
١٩٦٣/٣/١٠ استرد بموجبه الطاعن الأول السنيين الإذنيين المؤرخين
١٩٦٢/١/١١ وتعهد المفلس برد باقي المستندات بعد سحبها من البنك المظهر
إليه ، وأن المبلغ المطالب به قد سقط بالتقادم الخمسى ولم تكن ذمتهم مدينة
بقيمة هذه السندات . وبتاريخ ١٩٧٠ / ٢ / ٢٨ قضت محكمة أول درجة
برفض الدعوى ، استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٧ لسنة
٤٧ ق استناداً إلى بطلان التظهير ، وبتاريخ ١٩٧٦ / ٤ / ٢٥ حكمت محكمة
استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق
النقض ، وقلمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ
عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأياًها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينمى الطاعنون على الحكم المطعون
فيه بالأسباب الثلاثة الأولى منها مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك
يقولون إن الحكم نرى علم البنك العربى المظهر إليه باختلال أشغال مدينة المفلس
وقت تظهيره السندات موضوع الدعوى ورتب على ذلك رفض القضاء
ببطلان التظهير في حين أن الثابت في الدعوى أن الحكم الصادر بإشهار الإفلاس
حدد يوم ١١ / ١١ / ١٩٥٩ تاريخاً لتوقف المفلس عن دفع ديونه ، وأن
تظهير هذه السندات وهى غير مستحقة الأداء لإلغاء بيع الثلاجات التى
حررت بمناسبة - قد تم بعد تعامل البنك العربى المظهر إليه مع المفلس في
خضون سنة ١٩٦٢ أى بعد ثلاث سنوات من تاريخ التوقف عن الدفع مما

يستحيل معه انتفاء هذا العلم ، ومما كان يقتضى إجابة الطاعنين إلى طلبهم إبطال هذا التظهير لوقوعه في فترة الرية إعمالاً لنص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة كما ثبت سبق القضاء بإعلان تظهير المفلس لسندات أخرى ظهرها بنك آخر أدمج في البنك المطعون ضده خلال فترة الرية ، فكان يتعين على محكمة الاستئناف ندب خبير يبين لها السبب في تظهير السندات موضوع الدعوى وتاريخ التظهير والقائدة التي تعود منه على المظهر وعلم أو عدم علم المظهر إليه باختلال اشغال المظهر وقت التظهير ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلبهم بإعلان هذا التظهير استناداً لنفي هذا العلم ولم يندب خبيراً لتحقيقه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الثابت من متون الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بصدد طلب إبطال تظهير المفلس للسندات موضوع الدعوى ، تأسيساً على أن هذا الإعلان مقرر طبقاً لنص المادة ٢٢٨ من قانون التجارة لمصلحة جماعة الدائنين في تفليسة فلا يجوز أن يفيد منه الطاعنون ، ولم يستند في هذا القضاء إلى عدم علم البنك العربي المظهر إليه باختلال اشغال المدين المظهر في فترة الرية ، ومن ثم يكون النعي عليه بهذه الأسباب وارداً على غير محل ، ويتعين عدم قبوله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم ذهب إلى أن إبطال تظهير المفلس للسندات موضوع الدعوى إن صح مقرر لمصلحة جماعة الدائنين في تفليسته فحسب عملاً بالمادة ٢٢٨ من قانون التجارة وأنه ليس من صالح هذه الجماعة إجراء هذا الإبطال ، في حين أن إعلان التظهير يترتب عليه إعادة الحال إلى ما كان عليه قبل التظهير فتصبح هذه السندات من حق جماعة الدائنين دون البنك المستفيد وحده ، مما كان يتعين معه القضاء بإعلان هذا التظهير إذا ثبت علم البنك المظهر إليه باختلال اشغال المظهر المفلس وقت حصول التظهير وإعادة الحق في السندات إلى هذه الجماعة ،

سواء كانت هذه السندات من حق الجماعة أو من حق البنك المظهر إليه أو من حق الساحب بعد فسخ عقد الاتفاق الخاص ببيع التلاجات التي حرزت هذه السندات من أجلها ، وبالتالي يعود الحق فيها إلى جماعة الدائنين .

وحيث إن هذا النقي غير سديد ذلك أن البطلان الجائر الحكم به طبقاً للمادة ٢٢٨ من قانون التجارة إنما قرره القانون لصالح جماعة الدائنين وحدها للدرء الضرر الذي يحيق بهم من جراء تصرف مدينهم دون اعتبار لما يترتب على هذا التصرف من نفع يعود على بعض الدائنين دون مجموعهم أو على المدين نفسه ، فلا يفيد منه المفسد أو كفيله أو المتعاقد معه ولو كبل جماعة الدائنين وحده حق طلب البطلان ، فلا يجوز بصفته الفردية أو لغيره أن يطلبه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه برفض طلب الطاعنين الحكم ببطلان تظهير المفسد للسندات الإذنية موضوع النزاع استناداً إلى « أن هذا البطلان إن صبح مقرر لمصلحة جماعة الدائنين في تفليسة فحسب وهي غير ممثلة في الدعوى الحالية ، وليس من صالحها إجراء ، هذا الإبطال الذي قد يؤدي إلى الانقراض في الجانب الإيجابي للذمة المالية لمدينها وزيادة جانبها السلبي » فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون النقي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عاصم المراغى ، صلاح عبد العظيم ، سيد عبد الهادى والدكتور أحمد حسنى .

(١٤٥)

الظن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) دعوى « ميعاد الحضور » اعلان استئناف .

ميعاد الحضور أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف جواز نقصه في حالة الضرورة بإذن من
قاضي الأمور الوقفية ، وجوب إعلان صورة الإذن للنص مع صحيفة الدعوى ، م ٦٦ مرافعات .

(٢) الإفلاس . محكمة الموضوع .

الوقوف عن الدفع الذى يبرر ائهار إفلاس التاجر - ماهيته . استقلال محكمة الموضوع
بتقديره .

١ - جعلت المادة ٦٦ من قانون المرافعات ميعاد الحضور أمام المحكمة الابتدائية
ومحكمة الاستئناف خمسة عشر يوماً يجوز في حالة الضرورة نقصه إلى ثلاثة أيام
بإذن من قاضي الأمور الوقفية على أن تعلن صورة الإذن للنص مع صحيفة
الدعوى ، بما مفاده أنه إذا كان نقص ميعاد الحضور في الحدود المقررة
قانوناً قد تم بإذن من قاضي الأمور الوقفية وأعلنت صورة الإذن للنص مع
صحيفة الدعوى فإن الإعلان يكون صحيحاً .

٢ - الوقوف عن الدفع الذى يبرر شهر الإفلاس هو الوقوف الذى
ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع منها إيمان التاجر
وتتعرض بها حقوق دائنيه إلى خطر محقق أو كبير الاحتمال ، وتقدير حالة
الوقوف عن الدفع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من المسائل
التي يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض متى
أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقدير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٥ لسنة ٧٧ تجارى كلى المنصورة على المطعون ضده بطلب الحكم بإشهار إفلاسه وتحديد يوم ٢١ / ١٠ / ١٩٧١ تاريخاً للترقف عن الدفع وقالت بياناً لدعواها أنه حكم لصالحها فى الدعوى رقم ١٨٤٤ لسنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة واستئنافها رقم ٢٨ لسنة ٨٤ ق بإلزام المطعون ضده بدفع مبلغ ٣٣٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٥٪ سنوياً فرفع المطعون ضده طعناً بالنقض فى الحكم الاستئنافى أمرت غرفة المشورة بعدم قبوله ، وإذ امتنع المطعون ضده وهو تاجر عن الوفاء بدينه فإنه لا يكون متوقفاً عن سداد دين تجارى مما يحق لها طلب إشهار إفلاسه . وبتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٧ قضت محكمة المنصورة الابتدائية بإشهار إفلاس المطعون ضده وتحديد يوم ٢١ / ١٠ / ١٩٧٧ تاريخاً مؤقتاً للترقف عن الدفع وأمرت بوضع الأنعام التحفظية على محلات ومخازن وأموال المطعون ضده . إستأنف هذا الأخير الحكم بالاستئناف رقم ٧٠ سنة ٢٩ ق تجارى وبتاريخ ٤ / ١ / ١٩٧٨ قضت محكمة استئناف المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأتها .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الطاعنة بلوطهما على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول أن الحكم لم يلتزم نص

المادتين ٦٦ ، ٦٩ من قانون المرافعات إذ أنها أعلنت بصحيفة الاستئناف يوم ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٧ وذلك لحضور جلسة ٣ / ١ / ١٩٧٨ وقد طلب الحاضر عنها أجلاً لإعداد دفاعها إلا أن المحكمة حجزت الدعوى للحكم دون التصريح بتقديم مذكرات .

وحيث إن هنا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٦٦ من قانون المرافعات قد جعلت ميعاد الحضور أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف خمسة عشر يوماً يجوز في حالة الضرورة نقصه إلى ثلاثة أيام بإذن من قاضي الأمور الوقفية على أن تعلن صورة الإذن للخصم مع صحيفة الدعوى ، بما مفاده أنه إذا كان نقص ميعاد الحضور في الحدود المقررة قانوناً قد تم بإذن من قاضي الأمور الوقفية وأعلنت صورة الإذن للخصم مع صحيفة الدعوى فإن الإعلان يكون صحيحاً ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن إذن قاضي الأمور الوقفية بنقص ميعاد الحضور قد صدر بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٧ محدداً لنظر الاستئناف جلسة ٣ / ١ / ١٩٧٨ وقد أعلن هذا الإذن للشركة الطاعنة مع صحيفة الاستئناف بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٧ أي قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف بأكثر من ثلاثة أيام فإن هذا الإعلان يكون صحيحاً قانوناً ، وإذا لم تنع الطاعنة أن نقص الميعاد لم يكن لضرورة تقتضيه وكانت المحكمة غير ملزمة بالاستجابة لطلب التأجيل متى تبين لها أن الدعوى مستوفاة دون ما حاجة إلى مذكرات من الخصوم فإن رفضها طلب التأجيل لا ينطوي على إخلال بحق الدفاع مما يكون معه النعي بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك تقول أن المحكمة صرحت للمطعون ضده بإيداع مبلغ ٣٣٨٢ جنية و ٧٣٠ ملياً خزينة المحكمة دون أن تبين أساس هذا الرقم الذي يخالف ما قضى به الحكم النهائي الصادر لصالحها مما يعيبه بالقصور وإذا اتخذ الحكم من قيام المطعون ضده بإيداع المبلغ السالف

بيانه قرينة على أنه جاد في الوفاء بديونه فإنه يكون قد خالف أحكام القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل في النقد الأجنبي والذي يقضى بإيداع كل مبلغ مستحق لأجنبي غير مقيم خزينة أحد المصارف المعتمدة .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن تقدير حالة الوقوف عن الدفع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من المسائل التي يترك الفصل فيها لمحكمة الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرف الوقوف عن الدفع الذي يبرر شهر الإفلاس بأنه الوقوف الذي ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة يتزعزع معها إيمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه إلى خطر محقق أو كبير الاحتمال ، خلص إلى أن المطعون ضده غير متوقف عن الدفع ولم يتزعزع ائتمانه استناداً إلى ما قدمه من مستندات تفيد ملاءمته وتعامله مع المصالح الحكومية بمبالغ كبيرة وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه يقوم على استخلاص سائغ له أصله الثابت في الأوراق وكاف لحمل قضاءه فإنه غير منتج النعى عليه بما ورد بأسبابه من دعائم أخرى — أيا كان وجه الرأى فيها — ما دام الحكم يستقيم بدونها ويصحى النعى بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين:
جلال الدين رافع، إبراهيم فوده، محمد إبراهيم خليل وعبد المنعم بركة.

(١٤٦)

الظن رقم ١٤٤٨ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) تزوير • حكم «بطلان الحكم» • «الاطلاع على السند» •

الأوراق المدعى بتزويرها ، الأمر بنفسها والاطلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى . عدم لزوم إثباتها بمحضر الجلسة أو أى محضر آخر ، إيراد الحكم فى أسبابه ما يفيد اطلاع المحكمة عليها . النعى عليه بالبطلان لعدم الاطلاع عليها . على غير أساس .

(٢) استئناف « شكل الاستئناف » • « اعتبار الاستئناف كان لم يكن » •

قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا . قضاء ضئى برفض الدفع باعتبار الاستئناف كان لم يكن .

(٣) بيع • شيوخ • قسمة •

بيع المالك على الشيوخ لقدر مفرز من نصيبه قبل إجراء القسمة نافذ فى حقه - أثر ذلك . تعلق نفاذه فى حق باقى الشركاء على نتيجة القسمة . .

١ - إذا كان المستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قد اطلعت على عقد البيع سند الدخلى قبل إصدار حكمها المطعون فيه، وكان هذا العقد المدعى بتزويره أمام محكمة الدرجة الأولى لا يعدو أن يكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بنفسه والاطلاع عليه إجراء من الإجراءات التى يلزم إثباتها فى محضر الجلسة أمام محكمة الاستئناف أو فى أى محضر آخر، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه - بالبطلان، إذ لم تطلع المحكمة على العقد - على غير أساس.

٢ - إنهاء الحكم المطعون فيه إلى إعلان صحيفة الاستئناف إعلاناً قانونياً صحيحاً في الميعاد وقبول الاستئناف شكلاً ، فيه الرد الضمني برفض دفع الطاعة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه ليس ثمة ما يمنع البائع وإن كان مالكا على الشيوع أن يبيع قلدا مفرزا من نصيبه ، فهو وإن كان لا ينفذ في حق باقي الشركاء بل يظل معلقا على نتيجة القسمة ، إلا أنه يعتبر صحيحاً ونافذاً في حق الشريك البائع ومنتجاً لآثاره القانونية على نفس المحل المفرز المتصرف فيه قبل القسمة وإذا كانت الطاعة الشريكة البائعة لحصة مفرزة إلى المشتري المطعون عليه لم تدع وقوع قسمة قبل البيع ، فإنه لا يحق لها طلب إبطال البيع الصادر منها ، ويحق للمشتري طلب الحكم بصحة - ونفاذ هذا البيع قبلها حتى يتسنى له تسجيل عقد شرائه ومن ثم يستطيع أن يحاج به الطاعة البائعة له في فترة ما قبل القسمة حتى يتمتع عليها التصرف في هذا القدر إلى الغير .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٠٦٠ لسنة ١٩٧٣ مدني جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعة بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١٠ / ١ لسنة ١٩٦٨ وقال بياناً للدعوى أن الطاعة باعتها قطعة أرض مساحتها أربعائة متر تحت العجز والزيادة مينة بصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٧٢٠ جنيهاً دفع لها منه مبلغ ٥٠٠ جنيهاً وإذا امتنعت عن تسليمه الأرض ومستندات الملكية

والتوقيع على العقد النهائي فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، وإذ ادعت الطاعنة تزوير عقد البيع حكمت المحكمة بتاريخ ٣٠ / ١ / ١٩٧٤ بتدب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة لإجراء المضاهاة وردت نتيجة بصحة التوقيع وعدل المطعون عليه طلباته إلى طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المشار إليه وأودع مبلغ ٢٢٠ جنيهاً باقى الثمن ، وبتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٧٥ حكمت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير ثم عادت فعلمت بتاريخ ١٠ / ٣ / ١٩٧٦ برفض الدعوى استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٥٦ لسنة ٩٣ ق القاهرة وبتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٧ حكمت المحكمة برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف وبقبول الاستئناف شكلاً وبإلغاء الحكم المستأنف والحكم للمطعون عليه بطلباته . . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقلمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة بغرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل السبب الأول منها بطلان الحكم المطعون فيه وفى بيان ذلك تقول الطاعنة بأن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١ / ١٠ / ١٩٦٨ دون أن تطلع المحكمة على العقد إذ كان مودعاً بخزانة محكمة جنوب القاهرة الابتدائية منذ الإدعاء بتزويره أمام محكمة أول درجة ولا يغنى عن الاطلاع عليه مجرد الإحالة على أسباب حكم محكمة أول درجة الذى تضمن اطلاعها على العقد وأورد مضمونه فى أسبابه ، ذلك أنها قضت بإلغائه مما تكون معه الإحالة على معلوم ومن ثم يكون الحكم باطلاً .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أن المستأنف - المطعون عليه - قد قدم إثباتاً لدعواه عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١ / ١٠ / ١٩٦٨ وقد توقع من المستأنف عليها - الطاعنة -

بما يفيد استلامها بمبلغ ٢٥٠ جنيه ثم تأسر عليه باستلام مبلغ ١٥٠ جنيه من ثمن الأرض في ١/٢/١٩٦٩ ومبلغ ١٠٠ جنيه في ١٠/٥/١٩٦٩ ووقعت بما يفيد الاستلام بتوقيع نسب إلى المستأنف عليها ومن ثم تكون دعوى المستأنف - المطعون عليه - صحيحة وفي محلها وثابتة من عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١/١٠/١٩٦٨ الصادر من المستأنف عليها - الطاعنة - لصالحه والمتضمن بيع قطعة أرض مساحتها أربعمائة متر بخوص ساقية حموده برقم ٢١ ضمن القطعة رقم ٥ بزمم شربين موضحة الحدود والمعام بالعقد وصحيفة الدعوى مما مفاده أن محكمة الاستئناف قد اطلعت على عقد البيع مسند الدعوى قبل إصدار حكمها المطعون فيه ولما كان العقد المدعى بتزويره أمام محكمة الدرجة الأولى لا يعلو أن يكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمه والاطلاع عليه إجراء من الإجراءات التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة أمام محكمة الاستئناف أو في أي محضر آخر ، وكان ما أثارته الطاعنة من إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب محكمة أول درجة الذي قضى بإلغائه غير صحيح إذ نخلت أسباب الحكم المطعون فيه من ثمة إحالة على ذلك الحكم في هذا الخصوص ، لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثاني والرابع على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول بأنها دفعت أمام محكمة الاستئناف بيطلان صحيفة الاستئناف نخلوها من البيانات الجوهرية وقدمت تدليلا على ذلك صورة من الصحيفة المعلقة إليها غير أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدفع على أن الصورة المقدمة ليست هي صورة أصل الإعلان الموجه إليها - وهو من الحكم استدلال فاسد ذلك أن الصورة المذكورة محررة على ذات الورق المطبوع الخاص بمكتب محامي المطعون عليه ومؤشر على هامشها بتاريخ الجلسة المحددة لنظره والدائرة المختصة وتحمل خاتم محكمة الاستئناف ومؤشر عليها بما يفيد قبدها بالجلول مما

هذه المحكمة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن صحيفة الاستئناف قد أعلنت إعلاناً قانونياً صحيحاً في الميعاد وقبل الاستئناف شكلاً فإن في ذلك الرد الضمني برفض دفع الطاعنة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . لما كان ذلك فإن النعي بهذين السببين يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى السبب الثالث الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه تقول الطاعنة أن الحكم المطعون إذ قضى بتنفيذ عقد البيع رغم وقوعه على قدر مفرز في أرض شائعة لم تتم قسمتها بعد بين الشركاء ولم يحجز باقي الشركاء هذا التصرف يكون قد أخطأ في تطبيق المادة ٨٢٦ من القانون المدني إذ أنه وإن كان مثل هذا البيع صحيحاً طبقاً لهذه المادة إلا أن لا يتصور قبل قسمة المال الشائع أن ينفذ بنقل الملكية محددة ومفرزة إلى المشتري ، ومن ثم فهو بيع موقوف تنفيذه على نتيجة القسمة ولا يغني عن القسمة صدور قرار محافظ الدقهلية بمشروع تقسيم الأرض باعتبارها من أراضي البناء .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه : « أن الثابت من مطالعة قرار محافظ الدقهلية في ١٣ / ١١ / ١٩٦٧ أنه مشروع بتقسيم أرض ورثة المرحوم الشيخ عبد العزيز غنيم وشركائهم .. وليس قرار تقسيم بين الشركاء إذ لا تملك الجهة الإدارية إجراء قسمة بين الملاك المشتاعين .. » ورتب الحكم على ذلك أنه : « ليس ثمة ما يمنع البائع وإن كان مالكا على الشيوع أن يبيع ملكه محدداً مفرزاً وأن حالة التحديد هذه وإن ظلت موقوفة أو معلقة على نتيجة القسمة أو اجازة الشريك على الشيوع إلا أن هذا لا يطل عقد البيع وتسجيل المشتري لعقده تنتقل إليه الملكية ويصبح شريكاً لباقي الشركاء ويجب مخاصمته في دعوى القسمة إن لم يحجز هؤلاء الباقيون من الشركاء عقده » . مما مفاده أن الحكم المطعون فيه قد ائتمد بتصرف الطاعنة - الشريكة على الشيوع - في بيعها حصة مفرزة في المال

الشائع للمطعون عليه قبل إجراء القسمة فيما بينها وبين شركائها على الشروع .
ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس ثمة ما يمنع البائع وإن
كان مالكا على الشروع أن يبيع قدرًا مفرزاً من نصيبه فهو وإن كان لا يتفد في
حق باقي الشركاء بل يظل معلقاً على نتيجة القسمة ، إلا أنه يعتبر صحيحاً
ونافذاً في حق الشريك البالغ ومتجاً لآثاره القانونية على نفس المحل المقرز
المتصرف فيه قبل القسمة ، وكانت الطاعنة الشريكة البائعة لخصه مفرزة
إلى المشتري المطعون عليه لم تدع وقوع قسمة قبل البيع فإنه لا يحق لها طلب
إبطال البيع الصادر منها ، ويحق للمشتري طلب الحكم بصحة ونفاذ هذا
البيع قبلها حتى يتسنى له تسجيل عقد شرائه ومن ثم يستطيع أن يحاج به
الطاعنة البائعة له في فترة ما قبل القسمة حتى يتمتع عليها التصرف في هذا القدر
إلى الغير ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بهذا السبب
يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس والأخير على الحكم المطعون
فيه الاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول أنه أقام قضاءه بصحة ونفاذ
عقد البيع بعد أن رفضت محكمة أول درجة الإدعاء بتزوير على سند من تقرير
قسم أبحاث التزييف والتزوير دون أن ترد على ما دفعت به من بطلان هذا
التقرير لعدم قيام الخبر بدعوة الخصوم ولأن الجهة الإدارية لم تعين اسم
الخبر المتدب لأداء المأمورية مما يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت محكمة أول درجة قد قضت
بتاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٧٥ برفض ادعاء الطاعنة بالتزوير وتولت أسبابها
الرد على ما أثارته الطاعنة بوجه النعي ، فإن الحكم المطعون فيه حين قضى
بصحة هذا العقد ، يكون قد تضمن قضاءه بتأييد الحكم المستأنف في هذا
الخصوص ، وإذا كانت الأسباب التي بني عليها الحكم المستأنف مائغة وتؤدي
إلى النتيجة التي انتهى إليها وكافية لحمله فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على
غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المحققين :
أحمد صبرى أسعد ، محمد المرسى فتح الله ، وسعد حسين بدر ووليم رزق بلوى .

(١٤٧)

الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) نقض « صحيفة الطعن » • محاماة • وكالة • أهلية •

الطعن بالنقض من كان مختصاً في الاستئناف باعتباره بالغاً . تقديم الحامى الموقع على صحيفة الطعن سند وكالة عن وليه الطبيعى السابق عنه . أثره . عدم قبول الطعن .

(٢) حكم « الطعن فى الحكم » • نقض « الخصم فى الطعن » • تجزئة •

صدور الحكم فى موضوع غير قابل لتجربة أو التزام بالتضامن أو دعوى مما يجب فيها اختصاص أشخاص معينين . الخصم الذى فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره منضماً إليه . القعود عن ذلك . لا أثر فى شكل الطعن .

(٣) أحوال شخصية « ولاية على المال » • أهلية •

بلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون الحكم باستمرار الوصاية عليه أثره إثبات أهلية كاملة .

(٤) شفعة « الانذار الرسمى واعلان الرغبة » •

ميعاد إبداء الرغبة فى الأخذ بالشفعة . بدؤه من تاريخ إنذار الشفع رصباً من البائع أو المشتري بالبائع ، مالم يسجل عقد البيع . جواز إبداء الشفع رغبته قبل ذلك ..

(٥) شفعة « ملكية الشفع » • الحكم بالشفعة » •

ملكية الشفع . لا تنشأ إلا برضاء المشتري أو بالحكم النهائى بالشفعة . عدم ارتداد أثرها إلى تاريخ البيع أو المطالبة بالشفعة .

(٦) شفعة « الانذار الرسمى » • نقض « السبب الجديد » •

الأنذار الرسمى لشفيع من البائع أو المشتري . م ٩٤٠ مدنى . عدم تقديمه لمحكمة الموضوع ، التمسك بدلالته لأول مرة . أمام محكمة النقض . غير جائز .

(٧) دعوى « وقف الدعوى » • شفعة « البيوع التى تجوز فيها الشفعة »

عقد « فسخ العقد » •

الحكم بوقف الدعوى . مناطه . رفض طلب وقف دعوى الشفعة حين الفصل فى دعوى فسخ البيع . استناد الحكم فى ذلك إلى جواز الشفعة فى البيع المعلق على الشرط الصريح الفاسخ . لا خطأ . ملة ذلك .

١- إذ كان من المقرر أنه يجب أن يكون المحامي الموقع على صحيفة الطعن موكلاً عن الطاعن عند رفع الطعن وأن يرفع الطعن بذات الصفة التي كان متصفاً بها في الخصومة التي صدر بها الحكم المطعون فيه ولا يلزم تقديم التوكيل عند إيداع الصحيفة ، إلا أنه يجب إبراز التوكيل قبل حجز الطعن للحكم ، وكان الثابت من التوكيل الذي استند إليه محامي الطاعنين في وكالته عنهم أنه موكل من الطاعن الثاني بصفته ولياً طبيعياً عن الطاعن الرابع ، وكان هذا الأخير قد طعن في الحكم بشخصه ولم يستند الطاعن الثاني فيه بصفته ولياً عليه وقد كان مختصاً في الاستئناف - في الحكم المطعون فيه - بشخصه باعتباره بالغاً ، فإن هذا التوكيل لم يصدر من الطاعن الرابع بعد أن زالت عن الطاعن صفة الولاية عليه وتمثيله في التوكيل عنه ، وإذا لم يقدم محاميه وكالة عنه بعد بلوغه سن الرشد ، فإن الطعن يكون غير مقبول .

٢- لا يلزم في حالة تعدد المحكوم عليهم أن يرفع الطعن منهم جميعاً بل يصح رفعه من بعضهم حتى ولو كان الموضوع الذي يدور حوله الطعن غير قابل للتجزئة أو التزاماً بالتضامن أو كانت الدعوى مما يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين وإن جاز لمن فوت ميعاد الطعن من هؤلاء أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره أو أن يتدخل فيه منضماً إليه ، ولكنه إن لم يفعل فلا يؤثر ذلك على شكل الطعن الذي أقيم من غيره في الميعاد .

٣- مؤدى نص المادتين ١٨ ، ٤٧ من الرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أنه متى بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون أن يحكم قبل بلوغه هذه السن باستمرار الوصاية عليه ، أصبح رشيداً وتثبت له الأهلية كاملة بحكم القانون دون ما حاجة إلى حكم من بطلت .

٤- لا يعتبر علم الشفيع بالبيع ثابتاً في نظر الشارع في القانون المدني القائم إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجه إليه البائع أو المشتري بحصول

البيع ولا يبدأ سريان ميعاد إبداء الرغبة إلا من تاريخ هذا الإنذار ، ولو علم بالبيع قبل ذلك ، ما لم يسجل عقد البيع ، ولا عليه أن هو أبدى الرغبة في الأخذ بالشفعة قبل توجيه الإنذار إليه .

٥ - إذ كانت ملكية الشفيع للعين الشفوع فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذ لا تنشأ إلا برضاء المشتري بالشفعة أو بالحكم الصادر بها ولا يترد أثر هذه الملكية إلى تاريخ البيع الحاصل للمشتري ولا إلى تاريخ المطالبة بالشفعة وفقاً لنص المادة رقم ٩٤٤ من القانون المدني التي تنص على أن الحكم الذي يصدر نهائياً بالشفعة يعتبر سنداً للشفيع وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتد بملكية الشفعاء وقت الحكم مضافاً إليها الأطنان المشفوع فيها باعتبارها معاً لا تتجاوز ملكيتهم أو ملكية أحدهم الحد الأقصى للملكية وفقاً للقانون دون الاعتداد بملكيتهم وقت حصول البيع المشفوع فيه باعتبار البيع سبباً للمطالبة بالشفعة وليس سبباً منشأً للملكية الشفيع للعقار المشفوع فيه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٦ - لئن كانت المدة المنصوص عليها في المادة ٩٤٠ من القانون المدني لا تبدأ إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه البائع أو المشتري للشفيع ما لم يكن عقد البيع قد سجل ، إلا أنه لا يقبل من الطاعنين - المشتريين - التمسك بالإنذار المقدم ضمن حافظة مستنداتهم لهذه المحكمة لعدم ثبوت تقديمه إلى محكمة الموضوع ، لأن التمسك بالدلالة المستمدة منه تعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحلي بها لأول مرة أمام هذه المحكمة .

٧ - مناط الحكم بوقف الدعوى وفقاً للمادتين ١٢٩ من قانون المرافعات ، ١/١٦ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية أن ترى المحكمة تعليق أحكامها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، وأن تكون هذه المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة الوطني أو النوعي ، وإذا

كانت دعوى الفسخ تدخل في الاختصاص الولائي للقاضي العادي المختص ولائياً بدعوى الشفعة ولا تخرج عن الاختصاص النوعي لها ، وكانت الشفعة جائزة في البيع المعلق على الشرط الصريح الفاسخ لأن البيع في هذه الحالة يكون موجوداً و نافذاً من وقت إبرامه ، وعلى الشفيع أن يراعى مواعيد إجراءات الأخذ بالشفعة فيه ، فإن هر فوتها سقط حقه في الأخذ بها ، ولا تبدأ مواعيد جديدة بتخلف هذا الشرط ، لما كان ذلك وكان لا إلزام على محكمة الشفعة أن تجيب الطاعنين - البائعين - إلى طلب وقف الدعوى بعد أن رأت في حدود سلطتها التقديرية أنه لا محل لوقفها حتى يفصل في دعوى الفسخ تأسيساً على أن الشفعة جائزة في البيع المعلق على شرط فاسخ طالما ظل البيع قائماً ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن واقعة الدعوى تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون عليهم الثلاثة الأول في الطعن أقاموا الدعوى رقم ٢٨٩١ سنة ٧٧ مدني كلي دمنهور ضد الطاعنين في كل من الطعنين طالبين الحكم بأحقيتهم في أخذ الأطنان المبينة بالحدود والمعالم بالصحيفة والبالغ مساحتها ٢٠ س ٧ ط ١١٤ ف وتوابعها بالشفعة نظير الثمن المبين بعقد البيع وقدره « ٢٥٠ مليم ، ١٦٠٠٥٧ جنيه » أو ما يثبت أنه الثمن الحقيقي وكافة المصاريف والملحقات ، وتسليمهم الأطنان المشفوع فيها مع إلزامهم متضامنين بالمصاريف والأتعاب ، وقالوا بياناً لدعواهم أنهم علموا أن المطعون عليهم الأربعة الآخرين في الطعن رقم ٧٨١ سنة ٤٩ ق باعوا تلك المساحة إلى الطاعنين ، وقد اختص كل من المشتريين بحصة من هذه الأطنان ، ولكونهم يملكون الأطنان المبينة على الشيوع مع البائعين ومن حقهم

أخذها بالشفعة فقد قاموا بإلزام البائعين والمشتريين بإبداء رغبتهم في استعمال هذا الحق بإعلان تم في يومى ١٧ ، ٢٤ / ١١ / ١٩٧٧ وسجل في ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧ وأودعوا الثمن خزينة محكمة دمنهور الابتدائية في ١٧ / ١٢ / ١٩٧٧ وأقاموا الدعوى للحكم لهم بطلباتهم . وبتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٩٧٨ قضت محكمة دمنهور الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الشفعاء الثلاثة - المطعون عليهم الثلاثة الأول في كل من الطعنين - ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٦ سنة ٣٤ ق الإسكندرية مأمورية دمنهور ، وبجلسة ٧ / ٣ / ١٩٧٩ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المستأنفين في أخذ الأطيان موضوع عقد البيع المؤرخ ١ / ٣ / ١٩٧٧ البالغ مساحتها ٢٠ س ٧ ط ١١٤ ف بالشفعة مقابل الثمن المبين بالعقد وقدرة ٢٥٠ مليم ، ٦٠٠٥٧ جنيه ، طعن المشترون على هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٧٨١ سنة ٤٩ ق كما طعن عليه البائعون بالطعن رقم ٩٥٢ سنة ٤٩ ق وقدمت النيابة مذكرة في كل منها دفعت في الطعن رقم ٧٨١ سنة ٤٩ ق بعدم قبول الطعن من الطاعن الرابع وبقبوله شكلا من الباقيين وفي موضوع الطعنين برفضهما ، وإذ نظ الطعنان في غرفة مشورة حددت جلسة لنظرهما وأمرت بضم الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق إلى الطعن رقم ٧٨١ سنة ٤٩ ق ليصدر فيها حكم واحد ، والتزمت النيابة رأيا ، ودفع الحاضر عن المطعون عليهم الثلاثة الأول في الطعن رقم ٧٨١ سنة ٤٩ ق بعدم قبول هذا الطعن لعدم تقديم توكيل عن الرابع في دعوى الشفعة غير القابلة للتجزئة .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالقسبة للطاعن الرابع « » في الطعن رقم ٧٨١ سنة ٤٩ ق أن محامى الطاعنين وقع على صحيفة الطعن باعتباره وكىلا عن الطاعنين بالتوكيل رقم ٣٩٠ سنة ٧٩ توثيق أبو حمص وكان يبين من مراجعة هذا التوكيل بملف الطعن أنه صدر من الطاعن الثانى « »

... .. بصفته ولياً طبعياً على ابنه الطاعن الرابع ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن الرابع أقام الطعن بصفته الشخصية باعتباره بالغاً وكان مختصاً في الاستئناف بهذه الصفة ومن ثم يكون الطعن منه غير مقبول شكلاً للتقرير به من غير ذي صفة .

وحيث أن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كان يجب أن يكون المحامي الموقع على صحيفة الطاعن موكلًا عن الطاعن عند رفع الطعن وأن يرفع الطعن بذات الصفة التي كان متصفاً بها في الخصومة التي صدر بها الحكم المطعون فيه ولا يلزم تقديم التوكيل عند إيداع الصحيفة إلا أنه يجب إبراز التوكيل قبل حجز الطعن للحكم ، وكان الثابت من التوكيل الذي استند إليه محامي الطاعنين في وكالته عنهم أنه موكل من الطاعن الثاني بصفته ولياً طبعياً عن الطاعن الرابع وكان هذا الأخير قد طعن في الحكم بشخصه ولم يمثله الطاعن الثاني فيه بصفته ولياً عليه وقد كان مختصاً في الاستئناف - في الحكم المطعون فيه - بشخصه باعتباره بالغاً ، فإن هذا التوكيل لم يصدر من الطاعن الرابع بعد أن زالت عن الطاعن صفة الولاية عليه وتمثيله في التوكيل عنه ، وإن لم يقدم محاميه سند وكالته عنه بعد بلوغه من الرشد فإن طعنه يكون غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكان لا يلزم في حالة تعدد المحكوم عليهم أن يرفع الطعن منهم جميعاً بل يصح رفعه من بعضهم حتى ولو كان الموضوع الذي يُلَوَّز حوله الطعن غير قابل للتجزئة أو التزاماً بالتضامن أو كانت الدعوى مما يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين وإن جاز لمن فوت ميعاد الطعن من هؤلاء أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره أو أن يتدخل فيه متضماً إليه ، ولكنه إن لم يفعل فلا يؤثر ذلك على شكل الطعن الذي أقيم من غيره في الميعاد وكان الطعن رقم ٧٨١ سنة ٤٩ ق قد أقيم من باقي الطاعنين مستوفياً أوضاعه القانونية فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن رقم ٧٨١ سنة ٤٩ بالنسبة للطاعن الرابع وقبوله شكلاً بالنسبة لباقي الطاعنين .

وحيث إن الطعن رقم ٩٥٧ سنة ٤٩ ق قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على سببين يتعى الطاعنون في السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين قالوا في بيان الوجه الأول منهما أنهم دفعوا بسقوط حق الشفعاء في الأخذ بالشفعة استناداً إلى أنهم اختصموا الطاعن الثامن في دعوى الشفعة شخصياً ولم يختصموه فيها في شخص الوصي عليه - والدته - التي عينت وصية عليه في ١٣ / ١٢ / ١٩٦٩ في القضية رقم ٦٨ سنة ٦٩ أحوال مال أبو حمص ، وإذ لم تكن له أهلية التقاضي فإن كلا من إنذار إبداء الرغبة في الشفعة وصحيفة دعوى الشفعة قد وقعا باطلين مما يترتب عليه تخلف ما أوجبه المادتان ٩٤٠ ، ٩٤٣ من القانون المدني وسقوط الحق في الأخذ بالشفعة ، فضلاً عن تقديمهم العديد من المستندات التي تثبت علمهم بالبيع سابقاً على الإنذار الصادر منهم بالرغبة في الشفعة إلا أن الحكم المطعون فيه قد شابه الخطأ في تطبيق القانون إذ لم يقض بالسقوط ، وقالوا في بيان الوجه الثاني أنهم تمسكوا بعدم أحقية الشفعاء في الأخذ بالشفعة لما يترتب على الحكم لهم بطلباتهم تجاوز ملكيتهم للحد الأقصى المقرر للملكية الزراعية طبقاً لأحكام القانون ٥٠ سنة ٦٩ والعبرة في ذلك هي بوقت انعقاد عقد البيع الذي يشفعون فيه - ١٩٧٧ / ٣ / ٦ - لأنه سبب الأخذ بالشفعة ويجب أن تتحقق للشفيع صفته في وقت تحريره ومنها أن يكون الشفيع غير محظور عليه الأخذ بالشفعة لسبب في القانون ، وإذا كان الشفعاء الثلاثة يملكون ٢٠ س ٧ ط ٨٩ ف وقت إبرام عقد البيع المتضمن بيع ٢٠ س ٧ ط ١١٤ ف وتتجاوز ملكيتهم به الحد الأقصى المقرر في القانون في ذلك الوقت فإنه يمتنع عليهم طلب أخذ العقارات المبعة بالشفعة ، ولا عبرة في ذلك بتصرفاتهم الصادرة في بعض أملاكهم بعد البيع المشفوع فيه لعدم تحقق صفتهم كشفعاء وقت العقد خاصة وأن التصرفات الصادرة منهم تستهدف التحايل على أحكام القانون ٥٠ سنة ٦٩ بالنزول بما يملكونه إلى الحد الذي يجيز لهم أخذ الأطنان

المبيعة بالشفعة - وقصدهم في هذا مردود عليهم ، ولا أدل على صحة دفاعهم هذا من أن الشفعاء قصروا طلب الشفعة في صحيفة الاستئناف على مساحه ٦٠ فقط كما قصروا في مذكراتهم طلب الشفعة على بعض المشتريين ، إلا أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وأعتد بملكيتهم بعد صدور تلك التصرفات منهم مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول غير صحيح ذلك أنه إذا كان مؤدى نص المادتين ١٨ ، ٤٧ من المرسوم بقانون ١١٩ سنة ٥٢ بأحكام الولاية على المال أنه متى بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون أن يحكم قبل بلوغه هذا السن باستمرار الوصاية عليه أصبح رشيداً وثبت له الأهلية كاملة بحكم القانون دون ما حاجة إلى الحكم من المحكمة بذلك ، وكان علم الشفع بالبيع لا يعتبر ثابتاً في نظر الشارع في القانون المدني القائم إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري بحصول البيع ولا يبدأ سريان ميعاد إبداء الرغبة إلا من تاريخ هذا الإنذار ، ولو علم بالبيع قبل ذلك ما لم يسجل عقد البيع ، ولا عليه إن هو أبدى الرغبة في الأخذ بالشفعة قبل توجيه الإنذار إليه فإن الحكم المطعون فيه وإذا استند في قضائه بصحة إجراءات دعوى الشفعة قبل الطاعن الثامن - - شخصياً لبلوغه سن الرشيد وقت اتخاذ الإجراءات أخذاً من شهادة ميلاده وثبوت بلوغه الواحدة والعشرين دون أن يثبت قيام عارض من عوارض الأهلية به يستوجب أن يكون له من مثله ، وإذا استند إلى عدم سقوط حق الشفعاء في الأخذ بالشفعة لعدم تقديم ما يدل على إنذارهم بحصول البيع والذي تبدأ منه مواعيد السقوط يكون قد التزم بصح القانون ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس . والنعي في شقه الثاني غير سديد ذلك أنه لا كانت ملكية الشفع للعين المشفوع فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا نقاشاً إلا برضاء المشتري بالشفعة أو بالحكم الصادر بها ولا يرتد أثر هذه الملكية إلى تاريخ البيع الحاصل للمشتري ولا إلى تاريخ المطالبة بالشفعة وفقاً لنص المادة ٩٤٤ من القانون المدني التي تنص عن أن

الحكم الذي يصدر نهائياً بالشفعة يعتبر مستنداً للشفيع وذلك دون إخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اُخذ بملكية الشفعاء وقت الحكم مضافاً إليها الأطنان المشفوع فيها باعتبارها معاً لا تتجاوز به ملكيتهم أو ملكية أحدهم الحد الأقصى للملكية وفقاً للقانون ودون الاعتداء بملكيتهم وقت حصول البيع المشفوع فيه باعتبار البيع سبباً للمطالبة بالشفعة وليس منشأً للملكية الشفيع للعقار المشفوع فيه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الصدد في غير محله .

وحيث ينعي الطاعنون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم المطعون فيه استدل على عدم سقوط حق الشفعاء في الأخذ بالشفعة باتخاذهم إجراءات الشفعة في مواعييدها المقررة لعدم إنذارهم من أي من البائعين أو المشترين بحصول البيع على الرغم من أنهم قد استدلوا على علم الشفعاء بالقبض بالبيع بالمستندات التي قدموها والتي تفيد معاملتهم المشترين على هذا الأساس ووكلاهم في بيع محصولاتهم من أرضهم التي يشفعون بها ، ولم يكن المشترين في حاجة إلى إنذارهم بحصول البيع لعلمهم بعدم أحقيتهم في أخذ الأطنان المبيعة بالشفعة لتجاوز ملكيتهم بها الحد المقرر قانوناً ، ومع ذلك فقد أنذروهم بالبيع على نحو ما هو ثابت من حافظة مستنداتهم فضلاً عن أنهم تداخلوا في دعوى القسمة لإنهاء حالة الشروع ، كما استدل الحكم على بلوغ القاصر من الرشد من شهادة ميلاده على الرغم من أن العبرة في ذلك هو برفع الوصاية عنه وهو لم يقم عليه دليل في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه لما كانت — وعلى ما سبق القول في الرد على السبب الأول من مبنى الطعن — المدة المنصوص عليها في المادة ٩٤٠ من القانون المدني لا تبدأ إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه البائع إلى المشتري للشفيع ما لم يكن عقد البيع قد سجل ، وكان لا يقبل من الطاعنين التمسك بالإنذار المؤرخ ١٩٧٧/٤/١٤ المقدم ضمن حافظة مستنداتهم

لهذه المحكمة لعدم ثبوت تقديمه إلى محكمة الموضوع لأن التمسك بالدلالة المستمدة منه تعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام هذه المحكمة ، أو كان القاصر متى بلغ إحدى وعشرين سنة غير محكوم باستمرار الوصاية عليه زالت عنه الوصاية أو الولاية بحكم القانون وثبت له الأهلية كاملة - على ما سبق القول - ولو لم يصدر قرار برفع الوصاية عنه فإن الحكم المطعون فيه إذ استدل على عدم سقوط حق الشفعاء في الأخذ بالشفعة لعدم إنذارهم بحصول البيع ولم يعتد في ذلك بعلمهم عن غير طريق الإنذار بحصول البيع أو بتسجيل عقد البيع واستدل على بلوغ سن الرشد من شهادة ميلاد ، وعدم حدوث عارض من عوارض الأهلية له دون انتظار لصدر قرار برفع الوصاية عنه يكون قد استدل على ما خلص إليه استدلالاً مائلاً متفق مع حكم القانون ومن ثم يضحى النعى بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه عن الطعن رقم ٩٥٢ لسنة ٤٦ فإن هذا الطعن أقيم على سبب واحد ينمى فيه الطاعنون على الحكم المطعون فيه قضاءه في دعوى الشفعة مع وجوب وقفها بعد أن تمسكوا بطلب الوقف حتى يفصل في الدعوى رقم ٩٢ سنة ٧٨ ملنى كلى جنوب القاهرة التي أقاموها ضد المشتري باعتبار عقد البيع المشفوع فيه مفسوخاً لتحقيق الشرط الصريح الفاسخ ، فلك أن إقامة تلك الدعوى جعلت وجود عقد البيع متنازعا عليه ، وطلب الحكم بالشفعة بفرع عن وجود عقد البيع المشفوع فيه بين أطرافه واستمرار وجوده وهو الذى يعطى صفة البائع وصفة المشتري اللازمتين لانعقاد خصومة الشفعة في كافة مراحلها ، وقيام دعوى الفسخ لتحقيق الشرط الصريح الفاسخ بشعب المنازعة في صفات الخصوم في الشفعة ، فدعوى الفسخ تقع من دعوى الشفعة منزلة الأصل من الفرع ، ومن ثم فإنه لم يكن من الجائر قانوناً أن تحكم محكمة الاستئناف بالشفعة مع بقاء النزاع على انفساخ عقد البيع على حاله لم يفصل فيه بعد رغم أن انفساخ عقد البيع إذا ما ثبت مانع من الحكم بالشفعة إلا أن المحكمة خلطت بين وصفين مختلفين ، وضع العقد القابل للفسخ أو القابل للإبطال الذى لم تتحرك في شأنه

دعوى بهما أو الدفع بهما ويجوز فيها للمحكمة أن تبنى حكمها عليه ، ووضع العقد بعد طلب فسخه أو طلب إبطاله أو الدفع بهما وهو عقد قد صار وجوده محل نزاع قضائي لا يجوز للمحكمة أن تبنى عليه حكمها إلى أن يحسم هذا النزاع .

وحيث إن هذا النقي مردود ذلك أنه لما كانت المادة ١٢٩ / ١ من قانون المرافعات تنص على أنه في غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، وتنص بالمادة ١٦ فقرة أولى من القانون ٤٦ سنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على أنه « إذا دفعت قضية مرفوعة للمحكمة بدفع بشر نزاعاً تختص بالفصل فيه جهة قضاء أخرى وجب على المحكمة إذا رأت ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن توقفها وتحدد الخصم الموجه إليه الدفع ميعاداً يستصدر فيه حكماً نهائياً من الجهة المختصة ، فإن لم تر لزوماً لذلك أغفلت الدفع وحكمت في موضوع الدعوى ، ومفاد ذلك أن مناط الحكم بوقف الدعوى وفقاً للمادتين سالفتي الذكر أن ترى المحكمة تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، وأن تكون هذه المسألة خارجة عن اختصاص المحكمة الوظيفي أو النوعي ، ولما كانت دعوى الفسخ تدخل في الاختصاص الولائي للقضاء العادي المختص ولائياً بدعوى الشفعة ولا تخرج عن الاختصاص النوعي لها ، وكانت الشفعة جائزة في البيع المعلق على الشرط الصريح الفاسخ لأن البيع في هذه الحالة يكون موجوداً وناقذاً من وقت إبرامه وعلى الشفع أن يراعى مواعيد إجراءات الأخذ بالشفعة فيه فإن هو فوتها سقط حقه في الأخذ بها ، ولا تبدأ مواعيد جديدة بتخلف هذا الشرط ، لما كان ذلك وكان لا إلزام على محكمة الشفعة أن تجيب الطاعنين إلى طلب وقف الدعوى بعد أن رأت في حدود سلطتها التقديرية أنه لا محل لوقفها حتى يفصل في دعوى الفسخ تأسيساً على أن الشفعة جائزة في البيع المعلق على شرط فاسخ طالما ظل البيع قائماً ، فإن النقي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار : نائب رئيس المحكمة الدكتور إبراهيم علي صالح . وحضوية السادة
المستشارين : محمد طه سنجر ، عبد العزيز عبد العاطي . جهادان حسين ورايح لطفى جميعه .

(١٤٨)

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٦ قضائية :

ايجار « ايجار الاماكن » ، « التاجير من الباطن لسكنى الطلبة »

حق المستأجر في التأجير مفروش م. ٢٦ ق. ٥٢ لسنة ٦٩ م، م. ١٤٦ قرار رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ .
تقيده في المصايف والمشاق بمدة لا تتجاوز أربعة أشهر في العام . إطلاقه في حالة
التأجير لطلبة دون قيد زمني .

من المقرر وفقاً للمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يجوز لكل من الملاك والمستأجرين على السواء
التأجير مفروشا وذلك في نطاق ما تقضي به المادة سالفة الذكر وقراري
وزير الإسكان رقمي ٤٨٦ ، ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ - في شأن القواعد
المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة - وكان القرار رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٨٠
قد نص في مادته الأولى على أنه « يجوز تأجير وحدات سكنية مفروشة
تنفيذاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ في
الأحوال الآتية ٣ - التأجير لإحدى الجامعات أو لإحدى
المعاهد العالية على أن يكون الغرض من التأجير إسكان طلبة الجامعة أو المعهد
وكنذلك التأجير لسكنى الطلبة في غير المدن التي يقيم فيها أسرهم. »
كما نصت المادة الثالثة - في الفقرة الثانية منها على أنه « يجوز
للمستأجرين المقيمين بهذه الأماكن المصايف والمشاق المشار إليها بالفقرة
الأولى أن يؤجروا مساكنهم مفروشة لمدة لا تتجاوز أربعة شهور سنوياً خلال

موسم الصيف أو الشتاء بحسب الأحيرال وقد تناول القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ تحديد المدن والمناطق التي يجوز فيها التأجير مفروشا. وكان مؤدى ذلك أنه وإن كان حق المستأجر في التأجير مفروشا في المصايف والمشاتي مقيدا بمدة لا تتجاوز أربعة شهور سنوياً إلا أن حقه في التأجير لسكنى الطلبة جاء مطلقاً من القيد الزمني .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٢٩ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى إسكندرية ضد المطعون عليهما للحكم بإخلاصهما من العين الميينة بصحيفة الدعوى وقال بياناً لها أن المطعون عليه الأول إستأجر منه شقة النزاع لإستعمالها سكناً له وإذا انتقل إلى مسكن آخر وتركها للمطعون عليه الثانى دون موافقة الطاعن وعلى خلاف نصوص عقد الإيجار مما يجعل من حقه إخلاصهما منها فقد أقام دعواه . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد إجرائه قضت بالإخلاء ، استأنف المطعون عليه الأول الحكم بالاستئناف رقم ٢٨١ سنة ٣١ ق إسكندرية ، وبتاريخ ٢١-٢-١٩٧٦ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة طالبت فيها برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إن الحكم إذا استند في قضائه إلى أنه يجوز التأجير لسكنى الطلبة في غير المدن التى يقيم فيها أسرهم

فقد أطلق هذا القول دون أى قيد حين أن المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة الأولى من القرار الوزاري الذي طبقه الحكم قد قصر هذا الحق على المالك، أما المادة الثالثة فقد قيدت حق المستأجرين في تأجير المساكن مفروشة بمدة لا تتجاوز أربعة شهور، وإذا ثبت من ملونات الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى أن التاجر كان بصفة دائمة فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وجاء قاصراً في التسبيب.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان المقرر وفقاً للمادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز لكل من الملاك والمستأجرين على السواء التأجير مفروشاً وذلك في نطاق ما تقضى به المادة سالفة الذكر وقراري وزير الإسكان رقمي ٤٨٦ ، ٤٧٨ لسنة ١٩٧٠ ، في شأن القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة - وكان القرار رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ قد نص في مادته الأولى على أنه « يجوز تأجير وحدات سكنية مفروشة تنفيذاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في الأحوال الآتية . . . - ٣ - التاجر لإحدى الجامعات أو لأحد المعاهد العالية على أن يكون الغرض من التأجير إسكان طلبة الجامعة أو المعهد وكذلك التاجر لسكنى الطلبة في غير المدن التي يقيم فيها أسرهم . . » ، كما نصت المادة الثالثة في الفقرة الثانية منها على أنه « ويجوز للمستأجرين المقيمين بهذه الأماكن (المصايف والمشاتي المشار إليها بالفقرة الأولى) أن يؤجروا أماكنهم مفروشة لمدة لا تتجاوز أربع شهور سنوياً خلال موسم الصيف أو الشتاء بحسب الأحوال . » . وقد تناول القرار رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ تحديد المدن والمناطق التي يجوز فيها التأجير مفروشاً ، وكان مؤدى ذلك أنه وإن كان حق المستأجر في التأجير مفروشاً في المصايف والمشاتي مقيداً بمدة لا تتجاوز أربعة شهور سنوياً ، إلا أن حقه في التأجير لسكنى الطلبة جامعاً مطلقاً من القيد الترمي ، وكان البين من ملونات

الحكم المطعون أنه قام قضاءه على ما أورده بقوله وأن المستأنف عليه الثاني - المطعون عليه الثاني - يقيم بشقة النزاع منذ التحق بكلية الحقوق وإبان الموسم الدراسي فقط وسواء كان يشغل الشقة كلها أو جزء منها وسواء كان ذلك من قبيل الامتصاف أو من قبيل التأجير المفروش لجزء من شقة النزاع أو تأجيرها كلها، فإن أياً من هذه الأوضاع مما يتيح القانون ولأن التأجير المفروش في هذه الحالة يتدرج ضمن الحالات التي أبان منها القرار الوزاري رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ وعلى نحو ما سلف بيانه ، فإذا كان ذلك وكانت شقة النزاع تقع في منطقة كيلوباترا أي ضمن حي شرق الاسكندرية وهو من ضمن المناطق التي وردت ضمن الجدول المرافق للقرار الوزاري رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ والمسموح فيها بالتأجير مفروش للطلبة المغتربين دون الحصول على إذن من المؤجر ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد ألزم بأحكام القانون وطبقه تطبيقاً صحيحاً وقام على أسباب سائغة وكافية لحمل قضاءه ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور إبراهيم علي صالح . وعضوية السادة
المستشارين : محمد طه سنجر ، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل ، جهادان حسين عبادة
ورابع لطفى جيمه .

(١٤٩)

الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٠ قضائية :

ايجار « ايجار الأماكن » حظر احتجاز أكثر من مسكن .

حظر احتجاز الشخص لأكثر من مسكن في البلد الواحد م ٤٩٣٨ لسنة ١٩٧٧ ، نطاقه عدم
إمتداد الحظر لزوجته المستأجر . علة ذلك .

لئن نصت المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - التي تقابل
المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - على أنه « لا يجوز للشخص أن
يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » . فإن مراد الشارع من
هذا النص أنه يحظر على الشخص بذاته الاحتجاز ولا شأن له به إذا وقع الاحتجاز
من زوجته وذلك لأن لها في حكم القانون شخصيتها استقلالاً عنه أخذاً بما
ينبئ عنه صريح النص . ذلك أن المشرع لو أنه قصد أن يحظر على الزوجين
احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد لأقصص عن قصده على النحو الوارد به
نص المادة ٣٩ من ذات القانون - « في تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص
وزوجته وأولاده القصر مالكا واحداً » - هذا إلى أن المادة ٧٦ من القانون
سالف البيان ، إذ نصت على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد
على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمائة جنيه أو بإحدى
هاتين الفقرتين كل من يخالف أحكام المواد ٨ ، . . . من هذا
القانون » ، وكانت المبادئ الأساسية للمسؤولية الجنائية والعقوبة تلبي أن ينزل
بشخص عقوبة لفعل مؤثم لم يرتكبه هو فإنه لذلك لا يساغ القول بأن احتجاز
الزوجة لمسكن فعلاً صادراً من الزوج وإلا فنزلت به العقوبة سائلة البيان

وهو ما يتجافى مع مبدأ شخصية العقوبة ، وما يؤكد ذلك أنه أثناء مناقشة مشروع هذا النص في مجلس الشعب قدم إقتراحان بتعديله أولها « أنه لا يجوز للشخص وأولاده القصر أن يحتجزوا في البلد الواحد أكثر من مسكن » . وثانيهما « أنه لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد باسمه واسم زوجته وأولاده القصر أكثر من مسكن دون مقتضى » - وقد رفض هذان الإقتراحان وتمت موافقة مجلس الشعب على هذه المادة على النحو الوارد به مما ينبئ أن المشرع لم يشأ أن يسرى هذا الحظر في حالة استئجار كل من الزوجين لمسكن في ذات البلد .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المناقشة ..
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى ٨٠٦٦ لسنة ١٩٧٧ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن والمطعون عليها الثانية بطلب الحكم بإخلأهما من الشقة الميينة بالصحيفة وقالت بياناً لدعواها أنه منذ ١ / ١٠ / ١٩٥٧ استأجر الطاعن تلك الشقة للسكنى وإذا استأجر شقة أخرى في منزل آخر بالقاهرة فإنه يكون قد احتجز فيها أكثر من مسكن واحد . دفع الطاعن الدعوى بأن زوجته المطعون ضدها الثانية هي التى استأجرت الشقة الأخرى ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات احتجاز الطاعن أكثر من مسكن بمدينة القاهرة ، وبعد سماع شهود الطرفين ، حكمت برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها الأولى الحكم بالاستئناف رقم ٨٠٣ لسنة ٩٦ ق القاهرة ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المؤجرة مصلحتها في طلب الإخلاء وليثبت

الطاعن المقتضى الذى يبرر احتجازه أكثر من مسكن ، وبعد سماع شهود الطرفين حكمت فى ٢٤ / ٥ / ١٩٨٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء شقة النزاع ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق ومخالفة الثابت فى الأوراق وفساد الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحكم اعتبر استئجار زوجة الطاعن - المطعون ضدها الثانية - شقة أخرى بمدينة القاهرة كفلها الطاعن فى إجارتها كفالة تضامنية احتجازاً من جانب الطاعن لأكثر من مسكن دون مقتضى ، ورتب على ذلك قضاءه بإخلاء عين النزاع فى حين أن الكفالة التضامنية من المستأجر لا تجعل من الكفيل مستأجراً كما أن الزوجة تعتبر فى صحيح القانون شخصاً آخر غير زوجها فاستئجارها شقة غير تلك التى يستأجرها زوجها لا يرتب فى حقه - الطاعن - اعتباره مخالفاً للمادة ٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لأنها تحظر على الشخص - أى الشخص الواحد - أن يحتجز أكثر من مسكن فى بلد واحد دون مقتضى حالة أنه يعتبر فى حكم القانون شخصاً مستقلاً عن الشخصية القانونية لزوجته المطعون عليها الثانية .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك لأن الأصل العام المقرر فى المادة ١٥٢ من القانون المدنى هو أن العقد لا يرتب التزاماً فى ذمة الغير ولكن يجوز أن يكسبه حقاً مما مؤداه أن للعقد أثراً نسبياً فى أشخاصه وموضوعه ، بمعنى أن المتعاقدين دون غيرهما هما اللذان يلتزمان بالعقد وبما تضمنته من التزامات دون غيرهما وليس مما يغير الأثر النسبى للعقد أن يشترط الدائن تضامناً لكفيل مع مدينه لأن ذلك يغلو كفالة شخصية لحقه ليضمن استثناء الدين الناشئ عن العقد، ولما كان عقد إيجار الأماكن الذى يعقده مستأجر لسكناء يخضع

لقاعدة نسيه أثر العقد ودون أن يغير من طبيعته امتداده لصالح الساكنين له على النحو الذي رسمه القانون وجرى به قضاء هذه المحكمة أن لعقد الإيجار أثراً نسبياً لا يتعدى أطرافه كغيره من العقود وأن من أبرمه مع المؤجر هو وحده المستأجر الأصلي وأن المقيم مع المستأجر لا يعتبر مستأجراً أصلياً سواء كانت إقامته عند بدء الإيجار أو بعده، وأنه ولئن نصت المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - التي تقابل المادة الخامسة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - على أنه لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى. فإن مراد الشارع من هذا النص أنه يحظر على الشخص بذاته فلك الاحتجاز ولا شأن له به إذا وقع الاحتجاز من زوجته وفلك لأن لما في حكم القانون شخصيتها مستقلاً عنه أخذاً بما ينبي عنه صريح النص فلك لأن المشرع لو أنه قصد أن يحظر على الزوجين احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد لأفصح عن قصده على النحو الوارد به نص المادة ٣٩ من ذات القانون في تطبيق هذه المادة يعتبر الشخص وزوجته وأولاده القصر مالكا واحداً، هذا إلى أن المادة ٧٦ من القانون سالف البيان إذ نصت على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنية ولا تجاوز خمسمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد من هذا القانون ، وكانت المبادئ الأساسية للمسئولية الجنائية والعقوبة بأن لا ينزل بشخص عقوبة لفعل مؤثم لم يرتكبه هو فإنه لذلك لا يساغ القول بأن احتجاز الزوجة لمسكن فعلاً صادراً من الزوج وإلا لنزلت به العقوبة سالفه البيان وهو ما يتجافى مع مبدأ شخصية العقوبة، وبما يؤكد فلك أنه أثناء مناقشة مشروع هذا النص في مجلس الشعب قلم اقترح أن بتعليقه أوله ما أنه لا يجوز للشخص وأولاده القصر أن يحتجزوا في البلد الواحد أكثر من مسكن ، وثانيهما : أنه لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد باسمه واسم زوجته وأولاده القصر أكثر من مسكن دون مقتضى، وقد رفض هذان الاقتراحان وتمت موافقة مجلس الشعب على هذه المادة على النحو الوارد به مما ينبي أن المشرع لم يقبل أن يسرى

هذا الحظر في حالة استئجار كل من الزوجين لمسكن في ذات البلد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن استئجار المطعون عليها الثانية - زوجة الطاهر - بمثابة احتياز منه لمسكن آخر في ذات البلد دون مقتضى ورتب على ذلك قضاءه بالإخلاء فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه.

ولما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه :

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار نائب المحكمة الدكتور إبراهيم علي صالح وعضوية السادة المستشارين :
محمد طه سنجر ، وعبد العزيز عبد العاطي إسماعيل ، جهادان حسين عبد الله ورابع لطفى جمعه .

(١٥٠)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) نقض « أسباب الطعن » .

النقض بمخالفة الحكم المطعون فيه لقانون أو إغفاله دفاعاً جوهرياً. عدم إيراد مواطن المخالفة أو الدفاع المخفل في صحيفة الطعن ، أثره .

(٢) نقض « أسباب الطعن » . « النعي غير المنتج » « إيجار » « إيجار

الأماكن » . « الامتداد » .

امتداد العلاقة التجارية لصالح أقارب المستأجر . مناهة . الإقامة . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . تحلى الطاعن بانتهاء إقالة المستأجر لقربه المقيم معه . نعي غير منتج .

(٣) أثبت « طرق الإثبات » « الإحالة الى التحقيق » محكمة الموضوع .

إحالة الدعوى لتحقيق . حق لمحكمة الموضوع . م ٧٠ إثبات .

١ - العبرة في تفصيل أسباب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي بما جاء بصحيفة الطعن وحدها ، ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض بذاتها على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة ، وأن يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً ، ولاغناء عن ذلك حتى لو أحال الطاعن إلى ورقة أخرى قدمت في الطعن ذاته ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يورد في صحيفة طعنه بالنقض

مواطن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، كما لم يفصح عن ذلك الدفاع الذي يعيب على الحكم أنه أغفل الرد عليه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون مجهلاً وبالتالي غير مقبول .

٢- مؤدى المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ يدل على أن المشرع لم يشترط لسريان الامتداد القانوني وانتفاع أقارب المستأجر بالعين سوى إقامتهم معه فيها بالشروط الواردة في هذا الشق من المادة فحسب ، وإذا كان حكمها أمراً ومتعلقاً بالنظام العام ويتعين على القاضي التزامه ، وكان ما أثاره الطاعن بالنسبة لما قضى به حكم محكمة أول درجة الصادر قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة إعالة المطعون عليه الأول للثاني وما أسفر عنه تحقيقها - من انتهاء هذه الإعالة - إنما ينصب على أمر لم يتطلبه القانون . فإن التمسك بذلك أياً كان وجه الرأي فيه يكون غير مستجيب .

٣ - مؤدى المادة ٧٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن إحالة الدعوى إلى التحقيق حق لمحكمة الموضوع متروك لمطلق رأيها وتقديرها تقديرأ لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، فلها أن تأمر به تبعاً لما يترأى لها من عناصر الدعوى ، لأن الغرض من هذا الإجراء هو اقتناع المحكمة برأى ترتاح إليه في حكمها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائل أوراق

الطعن - تمحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٦٩ سنة ١٩٧٣ مدني كلي شمال القاهرة ضد المطعون عليهما للحكم بطردهما من الشقة الميثة بصحيفتهما وتسليمها إليه ، وقال بياناً لذلك أن المطعون عليه الأول استأجر منه تلك الشقة بعقد إيجار مؤرخ ١٥ / ١١ / ١٩٥٧ وظل يقيم بها هو وأسرته، وإذا انتقل إلى شقة أخرى وأحل شقيقه المطعون عليه الثاني في شقة النزاع بالمخالفة لأحكام القانون الذي يحظر على الشخص أن يحتجز أكثر من مسكن في بلد واحد - فقد أقام دعواه ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد إجراءاته قضت برفضها استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٨٥ سنة ٩١ قضائية القاهرة ، وبتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٧٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة وحددت جلسة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب . ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بطلانه ، وفي بيان ذلك يقول أن ورقة الحكم الأصلية لم تكن تتضمن سوى اسم المستأنف عليه الأول « المطعون عليه الأول » دون الثاني منهما ، وإغفال اسمه هو إغفال لبيان جوهرى في الحكم يستوجب بطلانه ، وتلافياً له فإن الكاتب المختص أضاف ذلك الاسم إلى نسخته الأصلية ، وتلك الإضافة لا تعصمه من البطلان طبقاً للمادة ١٧٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، فذلك لأنه لما كانت ورقة الحكم محرراً رسمياً لا يجوز إقامة الدليل على مخالفة بياناته للواقع إلا بطريق الإدعاء بالتزوير ، وكان الطاعن لم يسلك هذا الطريق ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم يخالف أحكام المولد ، ، ،

٤٤ ، ٢٣ / ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وبالرغم من تمسكه بهذا الدفاع بصحيفة استئنافية ومذكراته المقدمة منه لمحكمة الاستئناف ، فقد التفت عنه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك بأن العبرة في تفصيل أسباب الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي بما جاء بصحيفة الطعن وحدها ، ذلك أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات - إذ أوجبت أن تشمل صحيفة الطعن بالنقض بذاتها على بيان الأسباب التي بني عليها الطعن - فصلت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كاشفاً نافياً وافياً عنها الغموض والجهالة وأن يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً ولاغناء عن ذلك حتى لو أحال الطاعن إلى ورقة أخرى قدمت في الطعن ذاته ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يورد في صحيفة طعنه بالنقض مواطن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، كما لم يفصح عن ذلك الدفاع الذي يعيب على الحكم أنه أغفل الرد عليه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون مجھلاً وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعي السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أن قضاء محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق - وأن تضمن الإشارة إلى ما تمسك به المطعون عليهما من أن أولهما يعول الثاني ويتكفل بسكناءه إلا أنه أغفل تحقيق تلك الواقعة على الرغم من أنها هي السند القانوني للمساكنة ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر المطعون عليه الأول متكفلاً بإعالة المطعون عليه الثاني ولم يفتن إلى ما أسفر عنه التحقيق من أن إعالة المطعون عليه الأول للمطعون عليه الثاني قد انتهت منذ عشر سنوات أثر تخرجه من الجامعة ، وهي واقعة جوهرية بتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأن النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى على أنه « مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها » وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة يشترط لاستمرار عقد الإيجار إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله للمسكن أيهما أقل ويلزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم . . . يدل على أن المشرع لم يشترط لسريان الامتداد القانوني وانتفاع أقارب المستأجر بالعين سوى إقامتهم معه فيها بالشروط الواردة في هذا الشق من المادة فحسب ، وإذا كان حكمهما أمراً ومتعلقاً بالنظام العام ويتعين على القاضي التزامه ، وكان مآثاره الطاعن بالنسبة لما قضى به حكم محكمة أول درجة الصادر قبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة إعالته المطعون عليه الأول والثاني وما أسفر عنه تحقيقها إنما ينصب على أمر لم يتطلبه القانون - فإن التمسك بذلك - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير مستج .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق ، القانون ، ونوفي بيان ذلك يقول إن الحكم إعتبر إقامة المطعون عليه الثاني بالشقة موضوع التداعي بعد ترك المطعون عليه الأول لها « في ظل حماية أسبغها عليه القانون متمثلة في أمر رئيس النيابة . . . » - في حين أن قرار النيابة لا يعطى لمن صدر لصالحه حقاً في الحيازة وإنما يعتبر طبقاً للمادة ٩٤٩ من القانون المدني إكراها لمن صدر ضده هذا القرار على التسليم بهذه الحيازة المؤقتة .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه بمعلوماته من أن محكمة أول درجة قد اطمأنت إلى ما شهد به شاهد المدعى عليهما «المطعون عليهما» وقد تابعت هذه الشهادة بما ثبت بالمستندات الرسمية المقدمة من المدعى

عليهما وما ورد على لسان معظم سكان العمارة التي توجد بها الشقة موضوع النزاع على التفصيل الوارد بأسباب حكمها المستأنف ، وحيث أن محكمة أول درجة قد إقتنعت بما شهد به شهود المدعى عليهما التي أيدتها أقوال من سمعت شهادتهم في التحقيقات المنضمة وما ورد بالمستندات المقدمة من المدعى عليهما من أن المدعى عليه الثاني « المطعون عليه الثاني » يقيم مع المدعى عليه الأول « المطعون عليه الأول » منذ بدء استئجاره للشقة موضوع النزاع إقامة مستقرة إلى أن ترك المدعى عليه الأول الشقة للإقامة بشقة جديدة منفردا بها « مما مؤداه أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه - على ما سلف بيانه على ثبوت إقامة المطعون عليه الثاني مع شقيقه المطعون عليه الأول بشقة النزاع منذ بدء الإجارة إقامة مستقرة إلى أن ترك المطعون عليه الأول له تلك الشقة استمداداً من أقوال الشهود والمستندات المقدمة في الدعوى ، وإذا كانت هذه الدعامة تكفي وحدها لحمل الحكم في النتيجة التي انتهى إليها صحيحاً ، فإن النعي عليه بما استطرد إليه نافلة من أن إقامة المطعون عليه الثاني بشقة النزاع كانت في ظل حماية أسبغها عليه القانون متمثلة في أمر رئيس النيابة وأياً كان وجه الرأي في ذلك - يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أنه قدم إلى محكمة أول درجة مستندات قاطعة في الدلالة على عدم مساكنة المطعون عليه الثاني لشقيقة المطعون عليه الأول بشقة النزاع وتنفي إعالة الأخير للأول ولا تعد مجالا لإحالة الدعوى إلى التحقيق بيد أن تلك المحكمة أغفلت دلالة المستندات المقدمة منه ولم تحفل بما قرره أحد شهود المطعون عليهما من إنتفاء الإعالة ولم يعن الحكم المطعون فيه بتمحيص ما أثاره في هذا الشأن وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأن النص في المادة ٧٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن « للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالإثبات

بشهادة الشهود في الأحوال التي يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود ومتى رأت في ذلك فائدة للحقيقة يدل على أن إحالة الدعوى إلى التحقيق حق لمحكمة الموضوع متروك لسلطان رأيها وتقديرها وتقديرها لا تخضع لرقابة محكمة النقض ، فلها أن تأمر به تبعاً لما يترأى لها من عناصر الدعوى لأن الغرض من هذا الإجراء هو اقتناع المحكمة برأى تراثح إليه في حكمها. لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية أن وقائع الدعوى وما قدم فيها من مستندات لا تكفي لتكوين عقيدتها وحكمت بإحالتها إلى التحقيق استجلاء لوجه الحق واستكمالاً لعناصر الفصل فيها ، فإنه لا معقب عليها في ذلك ، ويضحي النعي عليها بهذا الوجه في غير محله.

ولما تقدم فإنه يتعين رفض الطعن..

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور إبراهيم علي صالح . وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه منبر ، عبد العزيز عبد العاطي اساميل و رايح لطو جيمه .

(١٥١)

الظن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٦ القضائية :

إيجار « إيجار أماكن » • عقد « امتداد العلاقة الإيجارية » • أحوال
شخصية « طلاق » • مسكن الزوجية •

عقد إيجار الأماكن نسبي الأثر من حيث موضوعه وعاقديه . إفادة الزوجة بالمسكن المزجر
لزوجها وعين باستمرار العلاقة الزوجية . حق المطلقة الحاضنة في الاستقلال بمسكن الزوجية .
شرطه . صدور الحكم بضم الصغار إلى والدهم . أثره . فقد المطلقة لستها في حيازة المسكن ولو
استمرت الحضانة من حيث الواقع ق ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المعدل لقانون الأحوال الشخصية .

إن عقد إيجار عين للسكنى إنما يخضع للأصل العام المقرر قانوناً وهو نسبية أثر
العقد في شأن موضوعه وبالنسبة لعاقديه ، وانه ولئن كانت القوانين المتعاقبة
المنظمة لإيجار الأماكن قد تضمنت نصوصاً آمرة بالنسبة لملئها ، واعتبرت
العقود التي محلها عين خالية غير معددة المدة لصالح المتعاقد الأصلي ،
وممتدة قانوناً لمصلحة أقاربه الذين عدهم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٦٩ الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك اعتباراً من المشرع بأن
من يستأجر عينا للسكنى ليس لنفسه فحسب ، بل له ولأسرته ، وكانت
الزوجة من بين الفئات الذين أوردتهم المادة سالقة الذكر ، إلا أن شرط
إفادتها من عقد إيجار المسكن الذي أبرمه الزوج مقرون بعلته وهي استمرار
رابطة الزوجية ، فإذا ما انفصلت عراها ولم يعد الزوج يسكن إلى زوجه
فلن العلة تكون قد انقضت ولا يبقى لها من سبيل على العين ، وبما يؤكد هذا
النظر ما نصت عليه المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤
لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أنه للمطلقة

الحاضنة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر ما لم يبيء المطلق سكناً آخر مناسباً ، فإذا انتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة فللمطلق أن يستقل دون مطلقته بذات المسكن إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به . وكان الثابت من واقع الدعوى أنه قد قضى في الدعوى رقم . . . أحوال شخصية مصر الجديدة بتاريخ . . . بضم الولدين إلى والدهما الطاعن لتجاوزهما سن الحضانة لميلادهما في . . . وفي . . . — وقد نفذ هذا الحكم ، وتم تسليم الولدين إلى الطاعن في . . . ولم يثبت أنه أذن للمطعون ضدها باستمرار حضانتها لهما ، هذا إلى أنها تزوجت بآخر حسبما يبين من مطالعة وثيقة الزواج بأوراق الطعن ، ولما كانت شقة النزاع مؤجرة إلى الطاعن بموجب عقد الايجار المؤرخ ١ / ١١ / ١٩٦٠ وكانت إقامة المطعون ضدها بها ابتداء لأنها كانت زوجة للطاعن وانقضت تلك العلاقة بالطلاق ثم لبثت بها بموافقة الطاعن بسبب حضانتها لولديها منه ، وكانت الأحكام تلور مع علتها وقد زال حق المطعون ضدها في الحضانة ، فإنها تضحى والحالة هذه فاقدة لسند حيازتها ، ويكون للطاعن — المطلق — أن يستقل دون مطلقته بذات المسكن الذي من حقه أن يستمر في إقامته فيه وإذ تخالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض طلب الطاعن تمكينه من عين النزاع على سند من استمرار الحضانة واقعا فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٨٦١ / ٧٢ مدني كلي شمال القاهرة للحكم بتمكينه من الشقة الميئة بصحيفة الدعوى ، وقال بيانا لها ، أنه استأجر الشقة آنفة الذكر وأقام بها مع زوجته المطعون ضدها وولديه

منها حتى اختلف معها وتم طلاقه منها ، فترك الشقة لإقامتها مع ولديه ، وإذ انتهت مدة حضانتها لها وضمهما إليه وصارت إقامتها بغير سند من القانون فقد أقام دعواه ، حكمت المحكمة بتمكين الطاعن من شقة النزاع ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٨٧ / ٩٠ قضائية القاهرة ، وأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع الشهود قضت بتاريخ ١٧ - ١٠ - ١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثاني ورفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون ضده الثاني أنه اختصم أمام المحكمة الاستئنافية دون أن يكون مختصاً أمام محكمة أول درجة ولم توجه إليه من الخصوم أية طلبات كما أنه لم ينازع الطاعن في طلباته ولم يحكم ضده بشيء .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، فذلك أنه لما كانت الخصومة في الطعن لا تقوم إلا بين من كانوا خصوماً حقيقين في النزاع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه وكان لا يكتفى لقبول الطعن بمجرد أن يكون المايعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته ، أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي أن المطعون ضده الثاني لم يكن مختصاً أمام محكمة أول درجة وإنما اختصمته المطعون ضدها أمام المحكمة الاستئنافية دون أن توجه إليه أي طلب ولم ينازع طرفي الدعوى في طلباتهم ولم توجه هو إليهما طلبات ما ، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في اختصاصه أمام محكمة النقض ، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة إلى المطعون ضدها الأولى قد استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برفض الدعوى استناداً إلى أن مطلقة المطعون ضدها لا تزال تحتضن ولديها منه في حين أنها قد تجاوزت سن الحضانة ، وتم ضمهما إلى والدهما الطاعن ، إذ أن أحدهما ولد في ٨ / ٦ / ١٩٦١ وثنائهما في ١٠ / ٨ / ١٩٥٧ ، وإذا كان الطاعن هو مستأجر الشقة ، ويقوم بسداد إيجارها وزال سند المطعون ضدها في حيازتها بزوال حضانتها لولديه ، وبزواجها من آخر فإن الحكم إذ قضى برفض دعوى الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك إن عقد إيجار عين للسكنى إنما يخضع للأصل العام المقرر قانوناً ، وهو نسبية أثر العقد في شأن موضوعه وبالنسبة لعاقديه وأنه ولئن كانت القوانين المتعاقبة المنظمة لإيجار الأماكن قد تضمنت نصراً أمره بالنسبة لمدتها واعتبرت العقود التي محلها عين خالية غير محددة المدة لصالح المتعاقد الأصلي ، وممتدة قانوناً لمصلحة أقاربه الذين عدتهم المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك اعتباراً من المشرع بأن من يستأجر عينا للسكنى ليس لنفسه فحسب بل له ولأسرته ، وكانت للزوجة من بين الفئات الذين أوردتهم المادة سالفة الذكر إلا أن شرط إقادتها من عقد المسكن الذي أبرمه الزوج مقرون بعلمته وهي استمرار رابطة الزوجية ، فإذا ما انفصلت عراها ولم يعد الزوج يسكن إلى الزوجة ، فإن العلة تكون قد انفصلت ولا يتبقى لها من سبيل على العين ، ومما يؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أنه للمطلقة الحاضنة الخاضعة بعد طلاقها الاستقلال مع صغيرها بمسكن

الزوجية المؤجر ما لم يهيء المطلق سكناً آخر مناسباً فإذا انتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة فاللمطلق أن يستقل دون مطلقة بذات المسكن إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به ، وكان الثابت من واقع الدعوى أنه قد قضى في الدعوى رقم ٤٦٩ / ١٩٧٠ أحوال شخصية مصر الجديدة بتاريخ ٩ / ١ / ١٩٧١ بضم الولدين إلى والدهما لتجاوزهما سن الحضانة لميلادهما في ١ / ٨ / ٥٧ وفي ٨ / ٦ / ١٩٦١ وقد نفذ هذا الحكم ، وتم تسليم الولدين إلى الطاعن في ١٦ / ٥ / ١٩٧٢ ولم يثبت أنه أذن للمطعون ضدها باستمرار حضانتها لها ، هذا إلى أنها تزوجت بآخر حسب ما بين من مطالعة وثيقة الزواج المرفقة بأوراق الطعن ، ولما كانت شقة النزاع مؤجرة إلى الطاعن بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١ / ١١ / ١٩٦٠ وكانت إقامة المطعون ضدها بها ابتداءً لأنها كانت زوجة للطاعن وانقضت تلك العلاقة بالطلاق ، ثم لبت بها بموافقة الطاعن بسبب حضانتها لولديها منه ، وكانت الأحكام تدور مع علتها وقد زال حق المطعون ضدها في الحضانة ، فإنها تضحى والحالة هذه فاقدة لسند حيازتها ويكون للطاعن - المطلق - أن يستقل دون مطلقة بذات المسكن الذي من حقه أن يستمر في إقامته فيه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض طلب الطاعن تمكنه من عين النزاع على سند من استمرار الحضانة واقعاً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه .

وحيث إن الحكم المستأنف صحيح فيما قضى به من تمكن الطاعن من عين النزاع في محله ، ويتعين لذلك تأييده .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور إبراهيم علي صالح وعضوية السادة
المستشارين : محمود حسين رمضان ، عيد العزيز عبدالمعطي إسماعيل ، جهادان حسين عبد القادر ابراهيم لطفى جمعه .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ قضائية :

(١) محكمة الموضوع « مسائل الواقع » • نقض «سلطة محكمة النقض» •

تعرف قصد الماخذين وتحصيل الواقع في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع. التكييف القانوني الذي تسببه على استخلاصها للقصد أو فهمها للواقع ، خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(٢) نقض « أثر نقض الحكم » • استئناف •

نقض الحكم والإحالة . إلزام محكمة الاستئناف بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض لا يحول دون أن تبنى حكمها على فهم جديد لواقع تحصله من جميع عناصر الدعوى .

(٣) حكم « حجية الحكم » •

قوة الأمر المقضي . مناهها. الفصل في مسألة كلية شاملة لا يحول دون معاودة النظر فيها في دعوى تالية متى تغير الحسوم .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم «تسبيبه» •

حسب محكمة الموضوع إقامة قضاها على ما يكتفى لحمله ، عدم إلزامها بتتبع حجب الحسوم والرد عليها استقلالاً .

(٥) حكم « تسبيبه » • استئناف •

تأييد المحكمة الإستئنافية للحكم الابتدائي محمولا على أسبابه . مؤداه .

١ - المقرر وعلى ما جاء به قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان التعرف على ما عناه الطرفان من المحرر موضوع الدعوى هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن التكييف القانوني الصحيح لما قصده المتعاقدان وإنزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض ، وأنه إذا كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة ومن وزن هذه الأدلة وتقديرها إلا أنه يخضع لرقابة محكمة النقض في تكييف هذا الفهم وفي تطبيق ما ينبغي تطبيقه من أحكام القانون.

٢ - النص في المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا نقض الحكم المطعون فيه وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد فإنه يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى أن تتبع محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها .

٣ - النص في المادة ١٠١ من قانون الإثبات على أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وسبباً ، يدل على أن مناط حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي هو وحدة الموضوع والخصوم والسبب بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط انتفت تلك الحجية ، لما كان ذلك وكان المقرر أن حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة ووحدة الموضوع لا تمنع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما وأنه إذا كانت المحكمة قد بينت الحقيقة الواقعة التي حصلتها في سداد من أصل ثابت لها وإنزلت عليها حكم القانون الصحيح فلا عليها إذا ما خالفت حقيقة أخرى أخذ بها حكم لا يحتاج به طرفا النزاع .

٤ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع لها السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير قيمة ما يقدم لها من أدلة

فلا تثريب عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد اقتنعت به مادام هذا الدليل من طرق الإثبات قانوناً ، وحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكني لحمله ، وهي غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه مادام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج .

هـ - المقرر أنه لا تثريب على المحكمة الاستئنافية إن هي أخذت بأسباب الحكم الابتدائي دون - إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد ولأن في تأييدها له محمولا على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فيها وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٢٨٠٧ سنة ١٩٦٥ مدني كلي القاهرة ضد الطاعن لحكم بتخفيض أجرة الشقة المينة بصحيفة الدعوى والمؤجرة إليه من الطاعن بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٥ / ٢ / ١٩٦٤ لقاء أجرة قدرها ٥٠٠ مليم ٢٣ جنيه شهرياً ، دفع الطاعن الدعوى بعدم إنطباق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ على العين المؤجرة كما قدم طلباً عارضاً بتحديد أجرتها خلال المدة من ١٩٥٦ حتى يولية ١٩٥٨ بمبلغ ٣٦ جنيه شهرياً . ندبت محكمة الدرجة الأولى خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره قضت المحكمة برفض الدفع بعدم صريان القانون رقم ١٢١

سنة ١٩٤٧ ، و برفض الدفع ببطان تقرير الخبير ، و برفض الطلب العارض المبدي من الطاعن ، و بتخفيض أجرة الشقة إلى ٨٨٠ مليم ١٥ جنيه شهرياً اعتباراً من ١ / ٣ / ١٩٦٤ وإلى مبلغ ٧٠٤ ، ١٢ جنيه اعتباراً من ١ / ٣ / ١٩٦٥ و بإلزام الطاعن بمبلغ ١٥٣ مليم ٣٠٤ جنيه قيمة فروق الأجرة الزائدة - استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٢ سنة ٨٥ ق القاهرة و بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٦٨ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تخفيض الأجرة ورد الفروق و برفض دعوى المطعون عليه و برفض الطلب العارض المبدي من الطاعن . طعن المطعون عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، و بتاريخ ٧ / ٥ / ١٩٧٤ حكمت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة .

وبعد أن أحلت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة حكمت فيها بتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٧٨ بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي . برفض الطعن - عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يثير الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الإحالة لم تلتزم باتباع ما يقضى به الحكم الناقض بل خرجت عليه وخالفت مؤداه ذلك أن مفهوم الحكم الناقض صريح في أن الحكم المتقوض أخطأ في تكييف العقد إذ قضى بعدم خضوعه للقانون الاستثنائي بمقولة أن المزايا الملحقه بالمكان المؤجر غير لصيقة به ويمكن الانتفاع بها بملونه في حين أن المناط في تكييف العقد ليس بكون المزايا لصيقة بالمكان المؤجر أو غير لصيقة به بل باعتبارها مقصودة لذاتها أو باختلاط العقد بعملية أخرى ، بمعنى أن المحكمة الاستئنافية لو استخلصت أن المزايا الملحقه بالعين مقصودة لذاتها أو لو كيفت العقد على أنه مختلط بعملية أخرى فإن العين المؤجرة تكون بمنأى عن نطاق

أحكام التشريع الاستثنائي ، وإذا قدم الطاعن للمحكمة الاستثنائية أخذا بهذا المفهوم للعديد من المستندات الدالة على أن الجراج الذي تودع به السيارة هو جراج عام وأن عقد الإيجار يكون بذلك مختلطاً بعملية مالية أخرى هي وديعة وحراسة واستخدام عمال . غير أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تحصيل هذا المفهوم وذهب على خلافه إلى أن الحكم الناقض قد قطع بأن عقد الإيجار غير مختلط بعملية مالية أخرى ، وقد حجه ذلك بالتالي عن تحصيل الواقع الصحيح للعلاقة التجارية على ضوء ما قدم إليه من مستندات لو فطن الحكم المطعون فيه إلى دلالتها لانتهى إلى تكيف العقد باعتباره مختلطاً بعملية مالية أخرى بما يخرج من مجال أحكام التشريع الاستثنائي ويقتضي الالتزام بالأجرة المسماة بالعقد ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف الحكم الناقض وبالتالي خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه لما كان النص في المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا نقض الحكم المطعون فيه وأحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد فإنه يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى أن تتبع محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها ، وكان المقرر — وعلى ما جرى به قضاء النقض — أنه ولئن كان التعرف على ما عناء الطرفان من المحرر موضوع الدعوى هو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع إلا أنه متى استخلصت المحكمة ذلك فإن التكيف القانوني الصحيح لما قصده المتعاقدان وإنزال حكم القانون على العقد هو مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض ، وأنه إذا كان لقاضي الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى من الأدلة المقدمة ومن وزن هذه الأدلة وتقديرها إلا أنه يخضع لرقابة محكمة النقض في تكيف هذا الفهم وفي تطبيق ما ينبغى تطبيقه من أحكام القانون ، وكان الحكم الاستثنائي الأول — المنقوض — قد قضى بعدم خضوع شقة النزاع لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فيما يتعلق بتحديد أجرتها بمقولة أن مالقها بها من ميزات خاصة — هي حق المستأجر

في إبداع سيارته بالجراج المعد لذلك بالعمارة وتركيب ستائر معدنية وفرشها بالمشمع - قد روعى عند التأجير، وأن الأجرة المتفق عليها بالعقد لا تتجزأ سواء استمر الا انتفاع بتلك الميزات أم استغنى عنها، وأن من بين هذه الميزات ما هو غير لصيق بالعين ويمكن الا انتفاع بها ببلونه ومن ثم فلها تنأى بالعقد عن نطاق أحكام تحديد الأجرة بما يتعين معه الاعتداد بالأجرة المسماة في العقد وعدم المساس بها وكانت محكمة النقض قد انتهت إلى نقض ذلك الحكم وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف لتحكم فيها من جديد وذلك للأسباب التي ساقها ومنها قولها ولما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه ومن عقد الإيجار المقدمة صورته من الطاعن أن موضوع عقد الإيجار هو شقة معدة للسكنى في عمارة المطعون ضده ولا يغير من طبيعة هذا الموضوع بوصفه من الأماكن المعدة للسكنى والتي تسرى عليها أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة والمكملة له من أن يكون المؤجر - المطعون ضده - قد خول المستأجر - الطاعن - بمقتضى العقد الحق في إبداع سيارته بجراج العمارة وفي الانتفاع بالستارتين المعدنيتين والمشمع المشار إليها في الحكم المطعون فيه مادام الغرض الأساسى من الإيجار على ما هو ثابت بالعقد هو المكان ذاته بحيث يعتبر ما خوله المؤجر للمستأجر في العقد على النحو السالف الإشارة إليه هو عنصر ثانى بالنسبة للمكان المؤجر ولا يعدل أن يكون من قبيل الميزات الإضافية التي تعتبر بهذا الوصف وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة في حكم التحسينات التي يدخلها المؤجر في العين المؤجرة قبل التأجير فيحق له تقويمها وإضافة مقابل الانتفاع بها إلى أجرة المكان التي تحدد على الأسس التي قدرها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة والمكملة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وإن لم يخرج في تكييف العقد موضوع الدعوى عن أنه عقد إيجار مكان معد للسكنى ولم يعتبر المزايا المذكورة مقصودة لذاتها بوصفها الغرض الأساسى في التعاقد أو أن عقد الإيجار يختلط بعملية مالية أخرى مغايرة بل اعتبر ما خوله المؤجر للمستأجرين من حقوق مجرد مزايا ملحقه بالمكان المؤجر إلا أنه قضى على

الرغم عن ذلك بعدم خضوع أجرة الشقة مشار النزاع لأحكام القانون آنف الذكر تأسيساً على أن ما لحق بها من مزايا غير لصيق بها ويمكن الانتفاع بها ببلونه في حين أن ذلك ليس هو المناط في تكييف العقد قانوناً ولا أثر له في تحديد طبيعته فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ بذلك في تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان مؤداه أن المسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض هي تكييف عقد الإيجار موضوع النزاع بأنه عقد إيجار مكان معد للسكنى وأن الغرض الأساسي منه هو المكان ذاته وأن الميزات الملحقه به ومنها إيداع سيارة المستأجر بجراج العمارة تعتبر عنصراً ثانوياً وتأخذ حكم التحسينات التي تضاف إلى العين المؤجرة ويحق للمؤجر تقويمها وإضافة مقابل الانتفاع بها إلى أجرة المكان ، ومن ثم فإن العقد لا يعتبر أنه مختلط بأية عملية مالية أخرى مغايرة وهو ما انتهى منه إلى خضوع العقد والعين المؤجرة لأحكام تحديد الأجرة الواردة بالقانون رقم ۱۲۱ سنة ۱۹۴۷ والقوانين المعدلة له ، وإذا كانت هذه المسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض هي التي تلزم بها محكمة الإحالة ، وكان الثابت بملونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الإحالة بعد أن أحاطت بدفاع الطاعن ومستنداته المقدمة إليها وأبانت أنها إذ تلزم بما قضى به الحكم الناقض وتفصل في الدعوى على هذاه فإن ذلك لا يحول بينها وبين أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع تحصيله من جميع عناصرها ، ثم تناولت ما قضى به حكم النقض وحصلت تقريراته تحصيلاً وافياً دقيقاً وخلصت من ذلك إلى قولها وهذا الذي أقرته محكمة النقض يحتم على هذه المحكمة - وهي محكمة الإحالة - أن تحققه سواء فيما أوردته من تقارير قانونية أو تقرير للواقع الذي كان مطروحاً على محكمة الموضوع وراقبته وقطعت بالرأي فيه ، وهذا الواقع هو بعينه القائم اليوم أمام هذه المحكمة فيما عدا ما أثاره المستأنف من واقع قال بجديته وهو عمومية الجراج وامتلاك المستأنف لسيارة مرتباً على هذا الواقع اختلاط عقد الإيجار بعملية مالية أخرى ومستدلاً عليه بما قدم من مستندات غير أن هذا الدفع في حقيقته ليس جديداً لأن حق المستأجر في إيداع السيارة قائم منذ التعاقد ولا يجعل منه واقعاً جديداً

استظهار عمومية الجراج لما كان ذلك وكان الثابت لهذه المحكمة ألا جديد على الواقع الذي كان قائماً قبل صدور الحكم الناقض ومن ثم بات تكيف هذا الحكم لذلك الواقع هو الذي ينبغي الحكم على هذا وهو ما التزمه الحكم المستأنف ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أقيم على أسباب سائغة وكافية لحمله وأخطأ بتقريرات الحكم الناقض والتزم به واتبع مفهومه في سداد يتفق وصحيح الواقع والقانون ومن ثم فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الإحالة بالدفع بقوة الأمر المقضي بما يستوجب عدم قبول دعوى التخفيض استناداً منه إلى سبق صدور حكمين نهائين في الاستئناف رقمي ٤٢١ ، ٤١٤ سنة ٨٥ ق استئناف القاهرة برفض مبدأ التخفيض بالنسبة لشفتين مماثلتين بذات العقار تأسيساً على أن حق إيداع السيارة بجراج العمارة يجعل الإجرة كلاً لا يتجزأ وأنه لما كان من المقرر أن الحكم — في المسألة الكلية الشاملة يعتبر مقيداً في كل مسألة جزئية، وكان مبدأ عينية الإجرة المقرر بالتشريعات الاستثنائية يعني عن وحدة الخصوم ووحدة المحل إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الأخذ بهذا الدفع بمقولة أن حجية الأحكام قاصرة على من كان طرفاً فيها وأنه لا عمل للاعتداد بما اصطلح عليه عرفاً بعينية الإجرة وهو خطأ من الحكم يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سليم ذلك أن النص في المادة ١٠١ من قانون الإثبات على أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي تكون حجة فيما فصلت من الحقوق ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجية ، ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه الحجية إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بذات الحق محلاً وشيئاً ، يدل على أن مناط حجية الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي هو وحدة الموضوع والخصوم والسبب بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط أنتفت تلك الحجية ، لما كان ذلك وكان المقرر

أن حجية الفصل في المسألة الكلية الشاملة ووحدة الموضوع لا تمنع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من نظر الدعوى الثانية متى كان الخصمان في الدعوى الأولى قد تغير أحدهما أو كلاهما، وأنه إذا كانت المحكمة قد بينت الحقيقة الواقعية التي حصلت في سداد من أصل ثابت لها وانزلت عليها حكم القانون الصحيح فلا عليها إذا ما خالفت حقيقة أخرى أخذ بها حكم لا يحتاج به طرفاً النزاع، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد واجه الدفع المبدى من الطاعن بقوة الأمر المقضى ورد عليه بقوله «.....» وهذا الدفع بلا ريب واجد مجاله أمام هذه المحكمة، ولكنه دفع مردود بالقاعدة الأصولية التي تقضى بأن الأحكام المدنية لها حجية قاصرة على أطرافها وفيما تنازعوا فيه وفيما فصلت فيه المحكمة، وكان الحكمان المحتج بقوتها صادرين في خصومة لم يكن المستأنف عليه طرفاً فيها. وكان لا محل للاعتداد بما جرى عليه العرف اصطلاحاً بمبدأ عينية الأجرة لأن ذلك الحكمين لم يكن محلها العين المؤجرة مثار النزاع القائم فإن الاحتجاج بها دعامة للدفع لا يغني المستأنف عن شيء بما تخلص معه المحكمة إلى رفض ذلك الدفع، فإن الحكم يكون بذلك قد التزم صحيح القانون، ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله.

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أغفل التعرض لما تضمنته صحيفة الاستئناف والمذكرات المقدمة منه من أوجه دفع ودفاع، وما تمسك به الطاعن فيها من بطلان تقرير الخبر للأسباب والمطاعن التي وجهت إليه بما يستوجب بطلان الحكم المستأنف الذي أخذ به واتخذ منه الركيزة الوحيدة، لقضائه. فضلاً عن المطاعن الأخرى التي أحال الطاعن في شأنها إلى صحيفة الاستئناف إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن مواجهة هذا الدفاع الجوهرى واجتزأ في شأن تناوله والرد عليه بقوله أن الحكم المستأنف تكفل بالرد على جميع ذلك بأسباب سائغة قريئة - ومن ثم فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في التسيب مما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن محكمة الموضوع لها السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير قيمة ما يقدم لها من أدلة فلا تريب عليها في الأخذ بأى دليل تكون قد اقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات قانوناً ، وحسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاؤها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، وهي غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد استقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه مادام قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج ، وكان المقرر أيضاً أنه لا تريب على المحكمة الاستثنائية إن هي أخذت بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد جديد ولأن في تأييدها له محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فيها وجه إليه من مطاعن ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنته تلك الأسباب وكان جميع ما ساقه الطاعن ووجهه إلى تقرير الخبر من مطاعن قد أحاط به الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه وتولى تنفيذها والرد عليها بأسباب سائغة وكافية لحمل قضائه الذي أخذ فيه بذلك التقرير فلا جناح على الحكم المطعون فيه إذا هو لم يفرد أسباباً خاصة للرد على تلك المطاعن مادام قد رأى أن ما أثاره الطاعن لا يعدو أن يكون ترديداً لما تكفل الحكم المستأنف بالرد عليه ، ومن ثم تكون معاودة إثارته جدلاً في تقدير الدليل مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقبه عليها في ذلك من محكمة النقض ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كيرة. وعضوية السادة المستشارين :
عاصم المراغى ، صلاح الدين عبد العظيم ، سيد عبد الباقي وحافظ السلى .

(١٥٢)

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) حكم « حجية الحكم » قوة الامر المقضى .

القضاء النهائى . إكتسابه قوة الامر المقضى فيما يفصل فيه بصفته صريحة أو ضمنية حتمية . ما لم
تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الامر المقضى .

(٢) نقل بحرى . رسوم جمركية .

وفاء المرسل إليه بكامل الرسوم المستحقة عن الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر . لا تبرأ
به فعة الناقل من الالتزام بسداد رسوم هذا العجز . الا سثناء . اتجاه إرداة المرسل إليه عند السداد
إلى الوفاء بها من الناقل .

(٣) التزام « الوفاء » .

الوفاء من الغير المبرىء لذمة المدين . شرطه . أن تتجه إرادته إلى الوفاء بدين غيره .

١ - القضاء النهائى لا يكسب قوة الامر المقضى إلا فيما ثار بين الخصوم
من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية ، أما ما لم تنظر
فيه المحكمة بالفعل ، فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الامر
المقضى ، فالحكم الذى لم يتناول إلا البحث فى وجود الدين ولم يعرض للوفاء
لا يحوز قوة الامر المقضى بالنسبة إلى الوفاء .

٢ - التزام المرسل إليه بأداء الضريبة الجمركية - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - مقصوداً على ما يستحق منها على البضائع التى يتم
الإفراج عنها بعبورها بالدائرة الجمركية إلى داخل البلاد ، فإذا أوفى المرسل
إليه بكامل الضريبة الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها من نقص
غير مبرر فإنه يكون قد أوفى بدين غير مستحق عليه بالنسبة للضريبة

الخاصة بهذا النقص غير المبرر ومن ثم يجوز له استرداد، ولا تبرأ به ذمة الناقل من الالتزام بأداء تلك الضريبة إلا إذا اتجهت إرادة المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن الناقل .

٣ - الوفاء بالدين عن الغير - وعلى ما بين من نصوص المواد ٣٢٣ وما بعدها من القانون المدني - لا تبرأ ذمة المدين منه إلا إذا اتجهت إرادة الموفى إلى الوفاء بدين هذا الغير ، أما إذا ظن أنه يدفع ديناً على نفسه ، فلا يعتبر وفاء لدين غيره بل وفاء لدين غير مستحق فيجوز للموفى المطالبة باسترداده إعمالاً لقاعدة دفع غير المستحق ، وإذا خلت الأوراق مما يدل على أن المرسل إليه قد اتجهت إرادته عند السداد إلى الوفاء عن الشركة المطعون ضدها الناقل فبالرسوم الجمركية المستحقة عن العجز في الرسالة فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذا الوفاء مبرراً للذمة المطعون ضدها يكون قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى إن مصلحة الجمارك الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٤٠٥ لسنة ١٩٧٢ تجارى كلى الاسكتنرية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤٨٠ مليون ، ٦٩٩ جنيه وفوائده تأسيساً على أن الباخرة « جورج جوس » التى تمثلها الشركة المطعون ضدها حين وصلت إلى ميناء الاسكتنرية يوم ٢٤ / ٢ / ١٩٧٠ وعليها شحنة من الاسبتوس المستورد وجد بها عجز غير مبرر قدره ١٧٨ جوالاً تلزم المطعون ضدها بصفتها ببلغ الرسوم عنه تطبيقاً للمادتين ٣٧ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وبتاريخ ٤ / ٢ / ١٩٧٤ قضت محكمة أول درجة بإجابة

الطاعة إلى طلباتها. استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٤ لسنة ٣٠ ق ، وبتاريخ ٢٣ / ٢ / ١٩٧٨ م حكمت محكمة استئناف الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعة . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعة تنعني في الوجه الأول من سبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم إذ قضى برفض دعوى الطاعة بإلزام المطعون ضدها بدفع الرسوم الجمركية المستحقة عن العجز موضوع الدعوى قد قضى في الدعوى على خلاف حكم حاز قوة الأمر المقضي في التظلم رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢ تجارى كلى الاسكندرية الذى قضى بتأييد القرار الصادر من مدير عام جمرك اسكندرية بتغريم المطعون ضدها عن هذا العجز .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن القضاء النهائى لا يكسب قوة الأمر المقضى إلا فيما ثار بين الخصوم من نزاع وفصلت فيه المحكمة بصفة صريحة أو ضمنية حتمية . أما ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل ، فلا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضى ، فالحكم الذى لم يتناول إلا البحث في وجود الدين ولم يعرض للوفاء لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة إلى الوفاء ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر في التظلم رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢ م تجارى كلى اسكندرية حين قرر مسئولية المطعون ضدها عن سداد العجز المطالب به لم يكن الطرفان قد تناقشا في أمر الوفاء به ولا في أن وفاء المرسل إليها كان مبرراً للزمة المطعون ضدها أم لا ومن ثم فإن ذلك الحكم لا يكون قد قضى بشيء - لا صراحة ولا ضمناً - في أمر الوفاء الذى لم تثره المطعون ضدها إلا بعد صدور الحكم في التظلم ، ومن

ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خص في أسبابه إلى أن حجية الحكم الصادر في التظلم قاصرة على ثبوت العجز فقط ، وتعرض لواقعة الوفاء بالرسوم وأسس عليها قضاءه المطعون فيه ، فإن قضاءه هذا لا ينطوي على مخالفة لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضي ويكون النعمى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالوجهين الثاني والثالث من سبب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة تأسيساً على أنه ليس لها بعد سداد الرسوم الجمركية كاملة من المرسل إليه أن تعود إلى مطالبة المطعون ضدها بالرسوم المستحقة عن العجز ، وإلا فلماذا تكون قد حصلت هذه الرسوم مرتين ، ذلك أن استيفاء الجمارك لهذه الرسوم عن كامل الرسالة ينقضى به الدين بمقولة أنه لا يهم شخص الموفى مادام الوفاء قد تم صحيحاً حين أن أساس استحقاق الرسوم الجمركية استحقاقات الحكم هو الافراج عن البضاعة من الدائرة الجمركية بعمرورها إلى داخل البلاد . والعجز محل النزاع لم يفرج عنه ، وقد أقرض المشرع تهريبه ، وقيام المرسل إليه بسداد الرسوم عن كامل الرسالة بالنسبة للمستحق عن العجز يعتبر دفعاً بغير المستحق يجرى استرداده طبقاً للمادة ۱۸۲ من القانون المدني ، إذ لا يقابله أفراج عن بضاعة فلم يتحقق مناط استحقاقه ، كما أن الأصل في الوفاء أنه تصرف قانوني لا بد فيه من التراضي على قضاء الدين وأن يصدر هذا الوفاء من ذي أهلية وأن يكون خالياً من عيوب الإرادة ، فإذا ما وقع الموفى في غلط واعتقد أنه يوفى ديناً عليه ، ولا دين ، كان له استرداد ما أو في عن طريق إبطال هذا التصرف باسترداده ما دفع بغير وجه حق ، وإذا كانت الأوراق قد خلت ما يفيد اتفاق المرسل إليه مع مصلحة الجمارك على قيام الأول بسداد الدين المستحق في ذمة المطعون ضدها ، فلا يمكن اعتبار الوفاء ميراثاً للذمة الأخيرة . فإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعنة دون أن يتحقق مما إذا كان كان سداد المرسل إليه سداداً خاطئاً أو بعد وفاء لدين الغير وما إذا كان المرسل إليه قد استرد ما دفعه فإنه يكون مخالف القانون وشابه القصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أن التزام المرسل إليه بأداء الضريبة الجمركية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مقصوراً على ما يستحق منها على البضائع التي يتم الإفراج عنها بعد مرورها بالدائرة الجمركية إلى داخل البلاد، فإذا أوفى المرسل إليه بكامل الضريبة الجمركية المستحقة على الرسالة المشحونة بما فيها من نقص غير مبرر فإنه يكون قد أوفى بدين غير مستحق عليه بالنسبة للضريبة الخاصة بهذا النقص غير المبرر ومن ثم يجوز له استرداده ولا تبرأ به ذمة الناقل من الالتزام بأداء تلك الضريبة إلا إذا اتجهت إرادة المرسل إليه عند السداد إلى الوفاء بها عن الناقل ذلك أن الوفاء بالدين عن الغير — وعلى ما بين من نصوص المواد ٣٢٣ وما بعدها من القانون المدني — لا تبرأ ذمة المدين منه إلا إذا اتجهت إرادة الموفى له إلى الوفاء بدين هذا الغير ، أما إذا ظن أنه يدفع ديناً على نفسه ، فلا يعتبر وفاء لدين غيره بل وفاء لدين غير مستحق فيجوز للموفى المطالبة باسترداده إعمالاً لقاعدة دفع غير المستحق ، وإذ خلت الأوراق مما يدل على أن المرسل إليه قد اتجهت إرادته عند السداد إلى الوفاء عن الشركة المطعون ضدها — الناقلة — بالرسوم الجمركية إذ تحققة عن العجز في الرسالة فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا الوفاء ميراثاً للذمة المطعون ضدها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان درويش . . . نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم قودة ، عبد الحميد المنفلوطي ومخير عبد الحميد ، وعبد المنعم بركات .

(١٥٣)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٤٧ القضائية :

حجز « حجز مالمدين لدى الغير » . محكمة الموضوع « مسائل الواقع » .
القضاء للدائن على المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من أجله . ٣٤٣ مرافعات . سلطة تقديرية للمحكمة . علة ذلك . الجدل الموضوعي في ذلك ، لا عمل له .

النص في المادة ٣٤٣ من قانون المرافعات على أنه « اذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبين في المادة ٣٣٩ أو قرر غير الحقيقة أو أخفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير جاز الحكم عليه للدائن الذي حصل على سند تنفيذي بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع المعتادة . . . » مفاده أن توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة المذكورة تقديري للمحكمة طبقاً لما يترأى لها من ظروف الدعوى وملابساتها ومقتضى الحال فيها ومسلك المحجوز لديه ، ولما كانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود مطلقها التقديرية إلى عدم توقيع الجزاء ، فلا محل للتعلي بما يثيره الطاعن من مجادلة في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وقد أقامت قضاءها في هذا الشأن على ما يكفي لحمله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧٠٢ سنة ١٩٧٢ مدني جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الشركة المطعون عليها بأن تؤدي له مبلغ ٣٥٠ , ٢٧٦٨ ج والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ الاستحقاق حتى السداد وقال إنه صدر لصالحه حكم في الدعوى رقم ١٩٤ سنة ١٩٧١ تجاري القاهرة الابتدائية بإلزام بأن يدفع له المبلغ آنف الذكر ،

وصدر لمدينة المذكور حكم في الدعوى رقم ٣٤٢ سنة ١٩٧٠ مدني الاسكندرية الابتدائية بإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ٤٧٥٠ ج وتأيد هذا الحكم في الاستئناف ، وقام بتوقيع حجزين تنفيذيين على المدين لدى الغير لدى فرع الشركة المطعون عليها بالاسكندرية أولهما بتاريخ ١٩٧١ / ٢ / ٢٠ بمبلغ ٥٠٠ مليم ، ٤٣٨ جنية تنفيذاً لأمر أداء ، والثاني بتاريخ ١٩٧١ / ٤ / ٢٤ بمبلغ ٧٨٠ مليم ، ٢٧٣٦ جنية تنفيذاً للحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٤ سنة ١٩٧١ تجاري القاهرة الابتدائية ، واستوفى من الشركة قيمة الحجز الأول وزعمت أنها لا علم لها عن الحجز الثاني ، وصرفت لمدينة باقي المبلغ المحكوم به ، ولم تقم بالتقرير بما في الذمة ، فاقام الدعوى بطلباته سالفة البيان دفعت الشركة المطعون عليها بعدم إعلانها بالحجز إعلاناً صحيحاً في مركزها الرئيسي ، فضلا عن تسليم الإعلان إلى شخص غير مختص ، وأن الطاعن أوقع حجزاً على سيارة نقل لمدينة ، وحصل منه على مبلغ ١٠٠٠ جنية من الدين - واختصت المدين المذكور ليحكم عليه بما عسى أن يحكم به عليها . وبتاريخ ١٩٧٣ / ٦ / ١٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥١٧١ سنة ٩٠ ق مدني القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٧ / ١ / ٢٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة

مذكورة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت الثيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعي الطاعن بالثاني والثالث منها على المحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول ، أنه أيد حكم محكمة أول درجة فيما ذهب إليه من أن الطاعن لم يطلب الشهادة المنصوص عليها في المادة ۳۴۰ من قانون المرافعات والتي تقوم مقام التقرير بما في النعمة ، فلا يكون له حق في طلب توقيع الجزاء المقرر بالمادة ۳۴۳ من ذات القانون في حين أن الهدف من طلب الشهادة هو تخفيف العبء عن المحجوز لديه في هذه الحالة ، وأن إعلان المحجوز ينتج الأثر المطلوب بحبس المال المحجوز عليه ، كما أن المحكم المطعون فيه لم يرد على دفاع الطاعن القائم على أن الإيصال المقدم من الشركة المطعون عليها باستلام الطاعن مبلغ ۱۰۰۰ ج من مدينه ، إنما كان وفاء لدين آخر ، وأن الطاعن لم يقصر في متابعة إجراءات التنفيذ على السيارة المملوكة لمدينه إذ بددت ، مما يعيب المحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ۳۴۳ من قانون المرافعات جرى نصها على أنه « وإذا لم يقرر المحجوز لديه بما في ذمته على الوجه وفي الميعاد المبين في المادة ۳۳۹ أو قرر غير الحقيقة ، أو أخفى الأوراق الواجب عليه إيداعها لتأييد التقرير ، جاز الحكم عليه للدائن الذي حصل على سند تنفيذي بدينه بالمبلغ المحجوز من أجله ، وذلك بدعوى ترفع بالأوضاع المعتادة ، مما مفاده أن توقيع الجزاء المنصوص عليه في المادة المذكورة تقديري للمحكمة طبقاً لما يتراعى لها من ظروف الدعوى وملابساتها ، ومقتضى الحال فيها ، ومسلك المحجوز لديه ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضع قد خلصت في حدود سلطتها التقديرية إلى عدم توقيع الجزاء آنف الذكر على الشركة المطعون عليها ، وأورد حكم محكمة

أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه في مدناوته « أن الشركة لم تنفاس عن أداء ما ألزمها به القانون ، بما يستوجب مساءلتها بتوقيع الجزاء المنصوص عليه بالمادة ٣٤٣ بإلزامها بدفع الدين المحجوز من أجله للمدعى — الطاعن — ذلك أنه لم يثبت أن المدعى طلب منها إعطائه الشهادة التي تتضمن البيانات الواجب ذكرها في التقرير وأن الشركة قد امتنعت عن ذلك و الثابت من ناحية أخرى أن المدعى الدائن قد تقاضى مبلغ ١٠٠٠ ج من الدين المحجوز من أجله — كما يبين من الإيصال المؤرخ ٢٢ / ٥ / ١٩٧٢ الصادر من المدعى ، وإقرار المدين بمحضر الجرد ، وإشهار المزاد المؤرخ ١٠ / ٣ / ١٩٧٣ ، وكان في إمكانه استيفاء باقي الدين ببيع للسيارة الثقيل المملوكة للمدعى ، والتي اتخذ المدعى إجراءات الحجز عليها وبيعها ، وتحدد لذلك يوم ١٠ / ٣ / ١٩٧٣ ثم تأجل البيع لأجل غير مسمى لما كان ما تقدم ، فإنه لا محل للتعدي بما يثريه الطاعن في النعي من مجادلة موضوعية في السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، وما خلصت إليه من عدم توقيع الجزاء صالف الذكر ، وقد أقامت قضاءها في هذا الشأن على ما يكفي لحمله ، فلا عليها في هذه الحالة إن لم تتعقب كل حجة للطاعن وترد عليها استقلالاً ، ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب لأول ، أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أسس قضاءه على بطلان الحجز المتوقع لتوجيه الإعلان إلى فرع الشركة المطعون عليها بالاسكتندرية بالتحالفة للمادة ١٣ / ٣ من قانون المرافعات ، التي توجب تسليم صورة الإعلان في مركز إدارة الشركة ، في حين أن هذا النص خاص بإعلان صحف الدعاوى والطعون والأحكام ، أما إجراءات توقيع الحجز ، فيجب أنه توجه إلى الفرع الذي لديه مال للمدين عملاً بالمادة رقم ٣٣١ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إذا بنى الحكم على دعامين ، تكفى إحداهما لحمله ، فإنه تعييه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه حسب سلف البيان في الرد على النعى السابق على ما خلصت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية من أنه لا محل لتوقيع الجزاء آنف الذكر على الشركة المطعون عليها ، وهو ما يكفى لحمل قضاء الحكم ومن ثم فإن النعى على الدعامة الأخرى التي أوردها الحكم المطعون فيه - أيا كان وجه الرأي فيها - يكون غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين رفض الطعن ..

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / عمود عثمان دوريش نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم فوده ، ومحمد إبراهيم خليل ، عبد المنعم بركة ، وأحمد شلبي .

(١٥٤)

الظمن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) شفعة « دعوى الشفعة • الخصوم فيها » • دعوى « الصفة في الدعوى » •

عدم قبول دعوى الشفعة في جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة - على الشفيع مراقبة ما يطرأ على الخصوم من تغير في الصفة أو الحالة ، تصحيح الدعوى بإدخال صاحب الصفة. وجوب إتمامه خلال الميعاد المحدد لرفع دعوى الشفعة .

(٢ ، ٣) شفعة « اجراءات الشفعة • اعلان الرغبة • رفع الدعوى » •

(٢) وجوب اعلان الشفيع رغبته في الأخذ بالشفعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إذاره رسمياً من البائع أو المشتري وإلا سقط حقه . م . ٩٤٠ مدني . الشفيع اعلان رغبته دون انتظار وصول الإنذار إليه .

(٣) دعوى الشفعة . وجوب إقامتها خلال الثلاثين يوماً التالية لإعلان الشفيع رغبته م ٩٤٢ . ٩٣٤ مدني . عدم تطبيق بدء هذا الميعاد على انقضاء ميعاد إعلان الرغبة .

(٤) شفعة « دعوى الشفعة » •

دعوى الشفعة. وجوب اختصاص البائع والمشتري ، وإن تعددوا. عدم قبولها بالنسبة لبعض المشترين . يجعلها غير مقبولة بالنسبة للباقين .

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن على الشفيع أن يراقب ما يطرأ على أطراف عقد البيع من تغير في الصفة أو الحالة ليوجه إليهم إجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذي أصبحوا عليه وقت اتخاذها ، وإن تصحيح الدعوى بإدخال صاحب الصفة فيها يجب ألا ينخل بالميعاد المحدد لرفع دعوى الشفعة ، فالتصحيح لا ينتج أثره إلا إذا تم خلال هذا الميعاد ، وإذا كانت دعوى الشفعة لا تكون مقبولة في جميع مراحلها إلا إذا كانت

الخصومة قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبائع والمشتري، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط حق الطاعنين في الأخذ بالشفعة على أنهما لم يختصدا المطعون عليه الثاني الذي بلغ من الرشد قبل اتخاذ إجراءات الشفعة - ولم يوجها إليه أي إجراء إلا بعد فوات الميعاد المقرر في المادة ٩٤٣ من القانون المدني، فإن التي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون - لأن المطعون عليه الثاني اختصم في الميعاد في شخص وليه الطبيعي ففشل في الدعوى، وأن المطعون عليه الثاني، إذ حضر بعد ذلك، لم يتمسك ببطالان اختصاصه - يكون على غير أساس.

٢ - لئن كان علم الشفيع بحصول البيع لا يعتبر ثابتاً في نظر المشرع في القانون المدني إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري، ولا يسري ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة قبل إنقضائه إلا من تاريخ هذا الإنذار مما مؤداه أنه لا إلزام على الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من المشتري أو البائع ولو علم بالبيع قبل ذلك، فإنه يستطيع مع هذا أن يبادر بإعلان رغبته بمجرد علمه بالبيع دون انتظار وصول الإنذار إليه، إذ ليس في القانون ما يمنعه من ذلك، ولم يقصد المشرع بما أورده في المادة ٩٤٠ من القانون تحديد بداية الأجل الذي يجوز للشفيع إعلان رغبته فيه أو أن يجعل من إنذار المشتري أو البائع إجراء حتمياً يتوقف على اتخاذه صحة إعلان الرغبة وإنما قصد المشرع إلى بيان لزوم هذا الإنذار لسريان ميعاد الخمسة عشر يوماً المقرر لسقوط حق الشفيع.

٣ - متى أعلن الشفيع رغبته رسمياً إلى كل من البائع والمشتري - ولو كان ذلك قبل إنذاره من أيهما - فإن هذا الإعلان ينتج جميع آثاره القانونية فيسري من تاريخه ميعاد الثلاثين يوماً الذي أوجب القانون أن يتم في خلاله رفع دعوى الشفعة وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة، ذلك لأن المشرع قد نص في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ وفي المادة ٩٤٣ من القانون المدني

على سريان ميعاد الثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة الواردة ذكره في الفقرة الأولى من المادة ٩٤٢ ولم يعلق سريانه على انقضاء ميعاد الخمسة عشر يوماً الوارد في المادة ٩٤٠ ، وكل ما اشترطه القانون في هذا الإعلان هو أن يكون رسمياً وأن يوجه من الشفيع إلى كل من البائع والمشتري ولم يستلزم فيه أن يكون حاصلًا بعد الإنذار الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى الشفيع .

٤ - دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها وهم البائع والمشتري وإن تعددوا وإذا كانت الدعوى غير مقبولة بالنسبة لبعض المشتريين فلأنها تكون غير مقبولة بالنسبة للباقيين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٣٦٦٥ سنة ١٩٧٥ مدني المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليهما الأول والثالث بصفته ولياً على ابنه القاصر محمد - المطعون عليه الثاني - بطلب الحكم بأحقيتهما في أخذ أطيان مقدارها . ٢ ف مينة بصحيفة الدعوى مبيعة من المطعون عليه الثالث للمطعون عليها الأولى وابنها القاصر المذكور بالشفعة وقالاً بياناً للدعوى أن البيع تم نظير ثمن مقداره ٨٠٠ ج وأنهما أعلنتا البائع والمشتريين برغبتهما في الأخذ بالشفعة بإعلان رسمي في ٢٨ - ٩ - ١٩٧٥ وأودعا خزانة المحكمة مبلغ ٨٢٠ ج وبجلسة ٢١ - ١ - ١٩٧٦ محمداً شكل الدعوى بأن إختصاص المطعون عليه الثاني بدلا من إختصاص والده بصفته ولياً عليه ووجهاً إليه طلباتهما ، دفع المطعون عليهما الأولى والثاني بسقوط حق الطاعنين في الأخذ بالشفعة

لعدم اختصاص المطعون عليه الثاني في الميعاد واختصاص والده . بصفته ولياً عليه بعد بلوغه سن الرشد ، وبتاريخ ١٥ - ١٢ - ١٩٧٦ رفضت المحكمة هذا الدفع وحكمت بأحقية الطاعنين للأطيان سالقة الذكر لقاء ثمن قدرة ٨٠٠ ج وتسليمها لهما ، استأنف المطعون عليهما الأولى والثاني هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٥٣٤ سنة ٢٨ ق المنصورة طالبين إلغاء ، وبتاريخ ٥ - ٤ - ١٩٧٧ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف وسقوط حق الطاعنين في الأخذ بالشفعة . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فراءت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينمى الطاعنان بالأسباب الثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولان أنه قضى بسقوط حقهما في الأخذ بالشفعة استناداً إلى أن المطعون عليه الثاني لم يختصم في الدعوى إلا في ٢١ - ١ - ١٩٧٦ وكان يتعين اختصاصه فيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم صحيفة إلى قلم كتاب في ٢٧ - ١٠ - ١٩٧٩ وفقاً للمادة ٩٤٣ من القانون المدني بمقولة أن هذا الميعاد هو ميعاد سقوط وأن اختصاصه في شخص والده بإعتباره ولياً عليه في حين أنه قد بلغ سن الرشد في ١ - ٩ - ١٩٧٥ هو إجراء قابل للإبطال مما يجوز تصحيحه إلا أن التصحيح يجب أن يتم في الميعاد فلم يختصم المطعون عليه الثاني في خلال الثلاثين يوماً التالية لإعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ورتب الحكم على ذلك سقوط الحق فيها رغم أن قيام الطاعنين برفع الدعوى في الميعاد بعد إيداع الثمن الحقيقي الذي تم به البيع يثبت معه حقهما في الأخذ بالشفعة بنقض النظر عما تم بعد ذلك من تصحيح لشكل الدعوى وتعديل للطلبات فيها ، وإذا حضر الولي الطبيعي على المطعون عليه الثاني أمام محكمة أول درجة بناء على إعلانه

بصحيفة الدعوى فإن نيابته عن المطعون عليه المذكور تنقلب من نيابة قانونية إلى نيابة اتفاقية وتكون الغاية من الإجراء قد تحققت ، هذا إلى أن المطعون عليه الثانى حينما مثل بجلسة ٢١ - ١ - ١٩٧٦ لم يتمسك بتلك الجلسة ببطلان اختصاصه وإنما دفع بسقوط الحق فى الأخذ بالشفعة لأن سند ملكية الطاعنين عقد عرفى ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على الشفيع أن يراقب ما يطرأ على أطراف عقد البيع من تغير فى الصفة أو الحالة ليوجه إليهم إجراءات الشفعة بالوضع الصحيح الذى أصبحوا عليه وقت اتخاذها : وأن تصحيح الدعوى بإدخال صاحب الصفة فيها يجب ألا يخل بالميعاد المحدد لرفع دعوى الشفعة ، فالتصحيح لا ينتج أثره إلا إذا تم خلال هذا الميعاد ، وكانت دعوى الشفعة لا تكون مقبولة فى جميع مراحلها إلا إذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة الشفيع والبائع والمشتري ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وأقام قضاءه بسقوط حق الطاعنين فى الأخذ بالشفعة على أنهما وجهها إعلان الرغبة فيها بتاريخ ٢٨ - ٩ - ١٩٧٥ وأقاما الدعوى بتاريخ ٢٧ - ١٠ - ١٩٧٥ ولم يختصما المطعون عليه الثانى - الذى بلغ من الرشد فى ١ - ٩ - ١٩٧٥ إلا فى ٢١ - ١ - ١٩٧٦ ولم يوجهها إليه أى إجراء إلا بعد فوات الميعاد المقرر فى المادة ٩٤٣ من القانون المدنى فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه بهذه الأسباب على غير أساس ..

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان إن حق الشفيع فى الأخذ بالشفعة لا يسقط إلا إذا لم يعلن رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار الرسمى الذى يوجهه إليه البائع أو المشتري وفقاً للمادتين

٩٤٠ ، ٩٤١ من القانون المدني ، وإذا لم يوجه إلى الطاعنين إنذار من البائع أو المشتريتين فإن حقهما في الأخذ بالشفعة يظل قائماً ، لا يغير من ذلك ما وقعاً فيه من خطأ بإعلان المطعون عليه الثاني بالدعوى باعتباره قاصراً مشمولاً بولاية والده بدلاً من إعلانه شخصياً لأنه كان قد بلغ من الرشد حديثاً غير أن الحكم المطعون فيه اعتد بتاريخ إعلان الطاعنين لرغبتهما في الأخذ بالشفعة لعدم سريان ميعاد سقوط الحق فيها ، ومن ثم يكون الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه وإن كان علم الشفيع بحصول البيع لا يعتبر ثابتاً في نظر المشرع في القانون المدني إلا من تاريخ الإنذار الرسمي الذي يوجه إليه البائع أو المشتري ولا يسري ميعاد الخمسة عشر يوماً الذي يسقط حق الشفيع إذا لم يعلن رغبته في الأخذ بالشفعة قبل انقضائه إلا من تاريخ هذا الإنذار مما مؤداه أنه لا إلزام على الشفيع بإعلان رغبته إلا بعد إنذاره من المشتري أو البائع ولو علم بالبيع قبل ذلك فإنه يستطيع مع هذا أن يبادر بإعلان رغبته بمجرد علمه بالبيع دون انتظار وصول الإنذار إليه إذ ليس في القانون ما يمنعه من ذلك ولم يقصد المشرع بما أورده في المادة ٩٤٠ من القانون المدني تحديد بداية الأجل الذي لا يجوز للشفيع إعلان رغبته فيه أو أن يجعل من إنذار المشتري أو البائع إجراءً حتمياً يتوقف على اتخاذه صحة إعلان الرغبة وإنما قصد المشرع إلى بيان لزوم هذا الإنذار لسريان ميعاد الخمسة عشر يوماً المقرر لسقوط حق الشفيع ، ومتى أعلن الشفيع رغبته رسمياً إلى كل من البائع والمشتري ولو كان ذلك قبل إنذاره من أيهما فإن هذا الإعلان ينتج جميع آثاره القانونية فيسري من تاريخه ميعاد الثلاثين يوماً التي أوجبت القانون أن يتم في خلاله رفع دعوى الشفعة والإسقاط الحق في الأخذ بالشفعة ذلك لأن المشرع قد نص في الفقرة الثانية من المادة ٩٤٢ وفي المادة ٩٤٣ من القانون على سريان ميعاد الثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة الواردة ذكره في الفقرة الأولى من المادة ٩٤٢ ولم يتعلق سريانه على انقضاء ميعاد الخمسة عشر

يوماً الوارد في المادة ٩٤٠ وكل ما اشترطه القانون في هذا الإعلان هو أن يكون رسمياً وأن يوجه من الشفيع إلى كل من البائع والمشتري ولم يستلزم فيه أن يكون حاصلاً بعد الإنذار الذي يوجهه البائع أو المشتري إلى الشفيع لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر حسباً سلف البيان في الرد على الأسباب السابقة فإن هذا النعي يكون في غير محله.

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الخامس أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب لأنه لم يبرر سقوط حق الطاعنين في الأخذ بالشفعة بالنسبة لنصيب المطعون عليها الأولى في الأطيان محل النزاع مع توافر شروط الأخذ بالشفعة بالنسبة لهذا النصيب مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن دعوى الشفعة من الدعاوى التي يوجب القانون اختصاص أشخاص معينين فيها وهم البائع والمشتري وإن تعددوا وإذا كانت الدعوى غير مقبولة بالنسبة لبعض المشتريين فلها تكون غير مقبولة بالنسبة للباقيين . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قضى بسقوط الحق في الأخذ بالشفعة لعدم اختصاص المطعون عليه الثاني في الميعاد حسباً سلف البيان مما مفاده أن الحكم قد التزم هذا النظر ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب السادس أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب إذ غفل الرد على دفاع جوهرى أبداه الطاعنان بإحدى المذكرتين المقدمتين منهما إلى محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أن الطاعنين لم يبينوا في صحيفة الطعن أوجه الدفاع التي ضمنها مذكرتهما بتعيين على الحكم المطعون فيه إفعال الرد عليها ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون غير مقبول .
وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان دوريش . . . نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم فوده ، منير عبد المجيد ، محمد إبراهيم خليل . أحمد شلي .

(١٥٥)

الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) تقادم «تقادم مسقط» • تعويض • مسئولية • محكمة الموضوع •
« مسائل الواقع » •

سقوط دعوى التعويض بالتقادم م. ١٧٢ مدني . بدء مريان التقادم من تاريخ العلم
الحقيق بوقوع الضرر والمسئول عنه . إنتفاء التلازم بين هذا العلم وبين تاريخ وقوع الجريمة
وصدور الحكم فيها . استخلاص العلم من سلطة محكمة الموضوع .

(٢) تعويض « التعويض عن الضرر المادي » • حكم « ما يعد قصورا » •

التعويض عن الضرر المادي . مناطه . ثبوت أن المجني عليه وقت وفاته كان يعول المضرور
فلا مل نحو مستمر ودائم . إغفال الحكم استظهار مصدر الإعالة . قصور .

١- المراد بالعلم في نص الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ من القانون المدني
لبداء مريان التقادم الثلاثي لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع
- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر
وبشخص المسئول عنه بإعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوي
على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون إرادته
مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمعنى مدة التقادم ، ولاوجه لافتراض
هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني
الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه . وإذا كان استخلاص
علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل
المتعلقة بالواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع متى كان تحصيلها مناعاً

وكان ولا وجه للتلازم الحتمي بين تاريخ وقوع الضرر وصدور حكم جنائي ضد الشخص المسئول عنه وبين علم المضرور بحدوث الضرر وبهذا الشخص المسئول عنه ، وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها التقديرية من وقائع الدعوى وملايساتها إلى عدم توافر هذا العلم لدى المطعون عليها الأولى قبل مضي ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى ، وأقام الحكم قضاءه على أسباب تكفي لحمله ، ومن ثم كان ما يثيره الطاعن - من عدم إشارة الحكم إلى تاريخ وقوع الحادث أو تاريخ الحكم الجنائي أو تاريخ بدء التقادم الثلاثي وبعدم قبول انتفاء علم المطعون عليها بالضرر وبالمسئول عنه أو بصدور الحكم الجنائي والتصديق عليه إلى ما قبل ثلاث سنوات سابقة على إقامة الدعوى ، مما كان عليها عبثاً إثباته - لا يعلو أن يكون في حقيقته جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة ، وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي الإخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً ، والعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هو ثبوت أن المجني عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ، وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقرر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضي له بالتعويض على هذا الأساس . أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد في تقدير التعويض المحكوم به للمطعون عليها الأولى على ما أصابها من ضرر مادي على القول بأنها كانت تعتمد في معيشتها على أبنها المجني عليه دون أن يبين المصدر الذي أمتنى منه ذلك ، ودون أن يستظهر ما إذا كان المجني عليه سالف الذكر قبل وفاته كان يعول فعلاً والدته على وجه مستمر ودائم ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وغابه القصور في التسيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر - والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٧٨٢ سنة ١٩٧٥ مدني أسيوط الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثاني بطلب الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفعما لها مبلغ ٣٠٠٠ ج، وقالت شرحاً للدعوى أن ابنها كان مجنناً وتوفي أثر إصابته بمقذوف ناري انطلق من مسدس كان يحمله جندي آخر هو المطعون عليه الثاني في غير الأوقات التي يجوز له فيها حمل السلاح ، وحكم بإدانته في جنحة عسكرية وهو تابع للطاعن ، ولما كان المتبوع في هذه الحالة يسأل عن تعويض الضرر الذي أصابها نتيجة خطأ تابعه فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان، دفع الطاعن يسقوط الدعوى بالتقادم طبقاً للمادة ١٧٢ من القانون المدني ، وبتاريخ ٢٩ - ١١ - ١٩٧٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٢٣ سنة ٥٢ ق مدني أسيوط وبتاريخ ٩ - ٥ - ١٩٧٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن والمطعون عليه الثاني متضامين بأن يدفعما للمطعون عليها الأولى مبلغ ألف جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن هذا الطعن أقيم على مسيين ينعي الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال

ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي على أن الأوراق خالية من الدليل على أن المطعون عليها كانت تعلم بالضرر وبالشخص المسئول عنه قبل مضي ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى ، دون أن يشير في أسبابه إلى تاريخ وقوع الحادث أو تاريخ الحكم الجنائي أو تاريخ بدء التقادم الثلاثي ، ولما كان ائتل ابن المطعون عليها الأولى قد حدث في ١ - ١ لسنة ١٩٧٠ فلا يقبل القول بأنها لم تعلم بذلك حتى ٥ - ٤ - ١٩٧٢ . كما أن الحكم الصادر في اللجنة العسكرية آنفة الذكر بتاريخ ٣١ - ٣ - ١٩٧٠ والذي تصدق عليه بتاريخ ٢٤ - ٤ - ١٩٧٠ له حجية مطلقة فيما انتهى إليه من تحديد شخص الجاني وإدائته ، وإن جاز أن للمطعون عليها أن تنفي علمها بهذه الواقعة فإن عليها عبء الإثبات ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ القانون وشابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعم - مردود ذلك أن المادة ١٧٢ من القانون المدني إذ تجرى عبارة الفقرة الأولى منها بأن « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع باقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر ، وبالشخص المسئول عنه . . . » فإن المراد بالعلم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لبدء سريان التقادم الثلاثي في هذه الحالة هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه بإعتبار أن إنقضاء ثلاث سنوات من يوم هذا العلم ينطوي على تنازل المضرور عن حق التعويض الذي فرضه القانون على الملتزم دون إرادته مما يستتبع سقوط دعوى التعويض بمضي مدة التقادم ، ولا وجه لافتراض هذا التنازل من جانب المضرور وترتيب حكم السقوط في حالة العلم الظني الذي لا يحيط بوقوع الضرر أو بشخص المسئول عنه ، لما كان ذلك ، وكان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر

وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع التي تستغل بها محكمة الموضوع متى كان تحصيلها سائغاً ، وكان لاوجه للتلازم الحتمي بين تاريخ وقوع الضرر وصدور حكم جنائي ضد الشخص المسئول عنه وبين علم المضرور بحلوث الضرر وبهذا الشخص المسئول عنه وكانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها التقديرية من وقائع الدعوى وملابساتها إلى عدم توافر هذا العلم لدى المطعون عليها الأولى قبل مضي ثلاث سنوات سابقة على رفع الدعوى وأقام الحكم المطعون فيه قضاءه في هذا الشأن على أسباب تكفي لحمله ومن ثم فإن ما يشره الطاعن في هذا السبب لا يبدو أن يكون في حقيقته جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض.

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب ذلك أنه فضلاً عن قضائه بالتعويض للمطعون عليها الأولى على أساس الضرر الأدنى الذي أصابها لحرمانها من ابنها المحبى عليه قضى لها بالتعويض عن الضرر المادى على أساس أنها كانت تعتمد في معيشتها على ابنها المذكور دون أن يعرض الحكم للدليل على ذلك مع خلو أوراق الدعوى من هذا الدليل مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى الاخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون الضرر محققاً بأن يكون قد وقع بالفعل أو يكون وقوعه في المستقبل حتمياً والعبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذي يدعيه نتيجة وفاة آخر هي ثبوت أن المحبى عليه كان يعوله فعلاً وقت وفاته على نحو مستمر ودائم ، وأن فرصة الاستمرار على ذلك كانت محققة وعندئذ يقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى

له بالتعويض على هذا الأساس ، أما مجرد احتمال وقوع الضرر في المستقبل فلا يكفي للحكم بالتعويض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد في تقدير التعويض المحكوم به للمطعون عليها الأولى على ما أصابها من ضرر مادي على القول بأنها كانت تعتمد في معيشتها على ابنها الهجني عليه دون أن يبين المصدر الذي استقى منه ذلك ، وذن أن يستظهر ما إذا كان الهجني عليه سالف الذكر قبل وفاته كان يعول فعلا والدته المطعون عليها الأولى على وجه دائم ومستمر ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره القصور في التسيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة - حافظ رفق . وعضوية السادة المستشارين
مصطفى صالح سليم ، د منصور وجيه . ، درويش عبد المجيد وعمل عمرو .

(١٥٦)

الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) التزام « الديون العقارية » . قرار « قرارات لجنة تسوية الديون » .
حكم .

لجنة تسوية الديون المشكلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ . اختصاصها . قراراتها بتحديد علاقة طالب
التسوية بدائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم الطلب . نهائية . عدم جواز الطعن فيها أمام أية جهة قضائية

(٢) تنفيذ . بطلان . التزام « الديون العقارية » .

قرار لجنة تسوية الديون المشكلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل . إعتباره نهائياً . سداد تنفيذياً . إغفال
إرفاقه بقائمة شروط البيع أثر بطلان اجراءات التنفيذ .

١ - مفاد المواد ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢
المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن تسوية الديون العقارية -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منح لجنة تسوية الديون
العقارية اختصاصاً نهائياً في حصر ديون طالبي التسوية وتقدير قيمة العقارات
التي يملكها وإعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون واستبعاد البعض
الآخر وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من أصحاب الديون المحفضة في
التوزيع وشروط سدادها والقرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك لها حجية
تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية فلا
يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء إذ بالتسوية تتحدد علاقة المدين
بدائنيه المذكورين تحديداً نهائياً ، وهذا الأثر الذي يترتب على التسوية في
علاقة المدين بدائنيه والحجية التي تلحقها تسبغان على قرار اللجنة طبيعة الأحكام
النهائية وبجعلان لها آثارها القانونية وكذلك فإن قرار هذه اللجنة يفضي

على أموال المدين الحصانة ليس فقط بالنسبة للأموال موضوع التسوية وإنما تمتد هذه الحصانة لسائر الأموال التي تؤول ملكيتها إليه عقب التسوية مما يجعله يعني من سبل إجراءات التنفيذ عليها بالديون السابقة على تاريخ تقديم طلب التسوية والتي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع أيا كان طريق التنفيذ.

٢ - المشرع في القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ منح لجنة تسوية الديون العقارية اختصاصاً نهائياً فيما يخصها بنظره من مسائل تتعلق بتسوية الديون العقارية وأصبح على قراراتها من الأثر والحجية ما للأحكام النهائية من طبيعة وآثار قانونية ، مما يستتبع أن يكون لتلك القرارات أثر هذه الأحكام من اكتساب القوة التنفيذية فتدخل بهذا المعنى في مدلول الأحكام التي عنها نص المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات واعتبرها من السندات التنفيذية ، ومن ثم يجب إرفاق قرار تلك اللجنة بقائمة شروط البيع إعمالاً بنص المادة ٤١٥ من قانون المرافعات وإلا ترتب على مخالفة ذلك جزاء البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٢٠ من هذا القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن البنك الطاعن اتخذ إجراءات التنفيذ على العقارات المخلفة عن تركة المرحوم مجدى الصباحى عبد الرحمن الفار وذلك في الدعوى رقم ٦٣١ لسنة ١٩٦٩ بيوع دسوق وفاء لدين مقداره ٥٦٣١ جنبا ، ٥٥٠ مليا ناشئ عن عقد قرض مضمون برهن رسمى حرر بقلم العقود الرسمية بمحكمة الاسكندرية المختلطة في ٣٠ / ٦ / ١٩٢٦ وأشهر بتاريخ ٦ / ٧ / ١٩٢٦

وحددت بهذه الإجراءات جلسة ٧ / ٩ لسنة ١٩٦٩ لنظر ما يقدم من اعتراضات على قائمة شروط البيع ، فاعتراض عليها المطعون ضده بصفته حارساً على تركة المدين وأثار في اعتراضه الدفع ببطلان إجراءات التنفيذ تأسيساً على أن الدين موضوع هذه الإجراءات قد طرح أمره على لجنة تسوية الديون العقارية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ وصدر منها قرار صار نهائياً فأصبح قرارها مكتسباً حجية الأحكام مما يكون معه هذا القرار هو السند الذي يجب أن يجرى التنفيذ بموجبه إعمالاً لنص المادتين ٢٤ و ٢٦ من هذا القانون ، وإذا كان البنك الدائن قد أرفق بقائمة شروط البيع عقد الرهن الرسمي دون قرار لجنة تسوية الديون العقارية الذي يعتبر السند الواجب مباشرة التنفيذ على ماله فإن إجراءات التنفيذ يكون قد أصابها البطلان ، وجرى دفاع الطاعن رداً على هذا الاعتراض بأن الدين المتخذة بشأنه إجراءات التنفيذ العقاري وإن كان قد شمله القرار النهائي للجنة تسوية الديون العقارية إلا أن القانون لا يشترط إرفاق هذا القرار بقائمة شروط البيع فيمكن أن يكون مرافقاً لها عقد الرهن الرسمي الذي يحمل الصيغة التنفيذية وعلى المدين عبء إثبات أن الدين المنفذ به غير موافق لقرار تلك اللجنة . وبتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٠ حكم قاضي التنفيذ بقبول الاعتراض وبيطلان إجراءات التنفيذ العقاري . استأنف البنك الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالباً إلغاءه ورفض الاعتراض على قائمة شروط البيع وقيد الاستئناف برقم ١٦ لسنة ٣ قضائية ، وبتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن البنك الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعي به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن القرار الصادر

من لجنة تسوية الديون العقارية تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ وإن كانت له حجية فيما يتعلق بتحديد مقدار الدين وأجله وسعر فائدته لأنه لا يعتبر سنداً تنفيذياً في معنى السندات التنفيذية التي نصت عليها المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات فلا يجب، إرفاقه بقائمة شروط البيع ويكون عقد الرهن الرسمي كافياً بذاته لكي يكون السند الذي يجري به التنفيذ ويقع على كاهل المدين عبء إثبات أن التنفيذ لا يجري وفقاً لقرار اللجنة إن ادعى هذا الأمر، وهو ما لم يثره المطعون ضده، ولا تعتبر الشهادة المنصوص عليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٢ أنف الذكر - والتي تسلمها وزارة المالية للدائنين مثبتاً بها فحوى قرار تلك اللجنة - من المستندات التنفيذية التي عنها قانون المرافعات، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استلزم إرفاق قرار لجنة تسوية الديون العقارية بقائمة شروط البيع على سند من قوله إن هذا القرار يعد متمماً لعقد الرهن الرسمي الذي يجري به التنفيذ وجزءاً لا يتجزأ منه ورتب على عدم إرفاقه بإعتباره سنداً تنفيذياً بطلان إجراءات التنفيذ عملاً بالمادة ٤٢٠ من قانون المرافعات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك بأن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن تسوية الديون العقارية أبان في أحكامه اختصاص اللجنة التي عينها لتسوية هذه الديون وطبيعة قراراتها فأورد بالمادة ٢٤ النص على أنه «تحدد اللجنة المبالغ المستحقة للدائنين بعد التسوية وشروط تسديدها طبقاً لأحكام هذا القانون وتعد قائمة التوزيع وتعلن للدائنين والمدين بخطاب مسجل بعلم الوصول، ولكل ذي شأن في خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم الخطاب المذكور أن يتظلم لدى اللجنة عن الخطأ المادي في قائمة التوزيع فإذا انقضى الميعاد المذكور اعتبر قرار اللجنة نهائياً ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء، وجاء بنص المادة ٢٥ في فقرتها الأولى أنه «تسلم وزارة المالية لكل دائن حصة نصيب في

التوزيع شهادة بمقدار الدين المستحق له وشروطه وتعتبر هذه الشهادة سنداً لا يجوز الطعن فيها تضمنته أمام أية جهة من جهات القضاء ، ثم نصت المادة ٢٦ على أنه « يكون قرار لجنة تسوية الديون العقارية مبرراً للذمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار ويعتبر ذلك القرار منياً لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية . . . » ، ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منح لجنة تسوية الديون العقارية اختصاصاً نهائياً في حصر ديون طالب التسوية وتقدير قيمة العقارات التي يملكها وإعمال حكم القانون في تخفيض بعض الديون واستبعاد البعض الآخر وتقدير نسبة ما يختص به كل دائن من أصحاب الديون المخفضة في التوزيع وشروط سدادها ، والقرارات التي تصدرها اللجنة في ذلك لها حجية تلزم المدين والدائنين السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية فلا يجوز الطعن فيها أمام أية جهة من جهات القضاء إذ بالتسوية تتحدد علاقة المدين بدائنيه المذكورين تحديداً نهائياً ، وهذا الأثر الذي يترتب على التسوية في علاقة المدين بدائنيه . والحجية التي تلحقها تسبغان على قرار اللجنة طبيعة الأحكام النهائية ويجعلان لها آثارها القانونية ، كذلك فإن قرار هذه اللجنة يفضي على أموال المدين الحصانة ليس فقط بالنسبة للأموال موضوع التسوية وإنما تمتد هذه الحصانة لسائر الأموال التي تؤول ملكيتها إليه عند التسوية مما يجعله يعفى من سبل إجراءات التنفيذ عليها بالديون السابقة على تاريخ تقديم طلب التسوية والتي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع أياً كان طريق التنفيذ كما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتخذ بسببه إجراءات التنفيذ العقاري هو عقد قرض مضمون برهن رسمي مشرف في سنة ١٩٢٦ ، وكان من المسلم به من البنك الطاعن أن قراراً نهائياً صدر من لجنة تسوية الديون العقارية بشأن تسوية ديون المدين المرحوم مجدى الصباحى الفار ، وهى اللجنة المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ ، فإن ثبوت قيام هذا الدين الناشئ قبل تقديم طلب التسوية

وتحديد مقداره وكيفية سداده يكون محكوماً بقرار هذه اللجنة ، فهو وحده الذى يتحدد به علاقة الطرفين تحديداً نهائياً وبالتالي يتعين أن يكون التنفيذ بموجب هذا القرار فلا يصلح عقد الرهن الرسمى المشمول بالصيغة التنفيذية مجرد أداة تنفيذ على أموال المدين بل ينبغى أن يكون مقروناً بقرار لجنة تسوية الديون العقارية باعتباره الحكم النهائى الذى يتحدد بمقتضاه مقدار الدين الواجب التنفيذ به بعد التسوية وشروط سداده ، وغير صحيح ما يتحدى به البنك الطاعن من أن القانون لم يجعل من قرار هذه اللجنة سنداً تنفيذياً فى معنى السندات التنفيذية المنصوص عليها فى المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات ذلك أن المشرع فى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ قد منح لتلك اللجنة اختصاصاً نهائياً فيما يخصها بنظره من مسائل تتعلق بتسوية الديون العقارية وأسبغ على قراراتها من الأثر والحجية - كما سلف القول - ما للأحكام النهائية من طيبة وآثار قانونية ، مما يستتبع أن يكون لتلك القرارات أثر هذه الأحكام من اكتساب القوة التنفيذية فتدخل بهذا المعنى فى مدلول الأحكام التى عنها نص المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات واعتبرها من السندات التنفيذية ، ومن ثم فإنه يجب إرفاق قرار تلك اللجنة بقائمة شروط البيع إعمالاً لنص المادة ٤١٥ من قانون المرافعات وإلا ترتب على الفاع ذلك جزاء البطلان المنصوص عليه فى المادة ٤٢٠ من هذا القانون ، لما كان ذلك كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فقضى ببطلان إجراءات التنفيذ لعدم إرفاق قرار لجنة تسوية الديون العقارية بقائمة شروط البيع فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيقه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة - حافظ أرقى وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى صالح سليم ، محمد زغلول عبد الحميد ، د. منصور وجيه ، عزت خنورة .

(١٥٧)

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٤٧ القضائية :

مواريث « شهر حق الارث » بيع • التزام •

حق المتعاملين مع المورث في التقدم على المتعاملين مع الوارث بالتأشير بحقوقهم في هامش شهر حق الارث خلال سنة من حصوله . عدم التأشير في المبدأ . جزاؤه . عدم الاحتجاج بالحق على المتعاملين مع الوارث .

لئن كان الأصل في المفاضلة بين التصرفات الصادرة عن عقار واحد بصدد نقل ملكيته أنها بالأسبقية في الشهر عملاً بالمادة التاسعة من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ، إلا أن المشرع في سبيل الحد من التزام بين المتعاملين مع المورث والمتعاملين مع الوارث أورد المادتين ١٣ ، ١٤ من ذات القانون فمنع شهر تصرفات الوارث قبل شهر حق الارث ومنح المتعامل مع المورث وسيلة يتقدم بها على المتعامل مع الوارث فأعطى للأول فرصة التأشير بحقه في هامش شهر حق الارث خلال سنة من حصوله فتكون له الأفضلية ويحتج بحقه هذا على كل من سبقه بإشهار حق عيني عقارى تلقاه من الوارث ، ومفاد هذا أن من يتلقى حقاً عينياً عقارياً من الوارث قبل انقضاء سنة على شهر حق الارث إنما يتلقاه على مخاطرة وعليه أن يتوقع تقدم المتعامل مع المورث عليه ، ولما كانت الغاية من قيام المتعامل مع المورث بالتأشير بحقه في هامش شهر حق الارث هي إعلان تمسكه بحقه هذا وإعلام المتعاملين مع الوارث به خلال المهلة التي حددها المشرع ، وكان للمشتري من المورث الحق في أن يرفع دعوى صحة عقده وأن يسجل

مصحفها عملاً بالمادتين ١٥ ، ١٧ من القانون المذكور ، فإنه متى تم له هذا التسجيل قبل إشهار حق الإرث أصبح في غنى عن معاودة التأشير مرة أخرى بذات حقه في هامش حق الإرث الذي يتم شهره فيما بعد ، لأن التسجيل إجراء شهر يحتاج به الكافة وتحقق به الغاية التي تغياها المشرع من التأشير الهامشي المشار إليه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٩٢٥ سنة ١٩٧٢ مدني كلى المنصورة على المطعون ضدهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٧ / ٧ / ١٩٧١ الصادر من مورثهم المرحوم محمد محمود المزاحي متضمناً بيعه لها العقار محل الداعي ، فدفع المطعون ضدهم الدعوى بأنهم بتاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٧١ اشترى أولهم من باقيهم أنصبتهم في هذا العقار الذي آل إليهم بالميراث وأقام الدعوى رقم ٢٢٦٥ سنة ١٩٧١ مدني كلى المنصورة بطلب صحة ونفاذ هذا العقد وسجل صحيفة الدعوى بتاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٧١ وقضى له بصحة عقده بينما سجلت الطاعنة صحيفة دعواها الماثلة بتاريخ ٥ / ٧ لسنة ١٩٧٧ . ، وبتاريخ ٥ / ٦ / ١٩٧٥ قضت المحكمة بصحة ونفاذ عقد شراء الطاعنة . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٤٩١ سنة ٢٧ ق بطلب الغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة . وبتاريخ ٢٦ / ٢ / ١٩٧٧ قضت المحكمة

بالغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره فيها ألزمت النيابة رأياها.

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة بالسبب الثانى من سببى الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون تأسيساً على أنها إذ سجلت صحيفة دعوى صحة التعاقد فى ٥ / ٧ / ١٩٧٢ وكان المطعون ضدهم جميعاً خصوصاً فى هذه الدعوى وظهر تسجيل صحيفتها فى إشهار حق الإرث الحاصل فى ٦ / ١ / ١٩٧٦ فإنه متى صدر لها حكم بصحة عقد شرائها وتأشيره به فى هامش تسجيل صحيفة الدعوى يكون حجة على من تلقى حقاً من الورثة دون حاجة إلى قيامها بالتأشير بحقها على هامش إشهار حق الإرث عملاً بالمادة ١٤ من قانون الشهر العقارى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى لعدم قيامها بالتأشير بحقها على هامش إشهار حق الإرث خلال سنة من شهره يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه وإن كان الأصل فى المفاضلة بين التصرفات الصادرة عن عقار واحد بصدد نقل ملكيته أنها بالأسبقية فى الشهر عملاً بالمادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى إلا أن المشرع فى سبيل الحد من التزاحم بين المتعاملين مع المورث والمتعاملين مع الوارث أورد المادتين ١٣ ، ١٤ من ذات القانون فنعى شهر تصرفات الوارث قبل شهر حق الإرث ومنح المتعامل مع المورث وسيلة يتقدم بها على المتعامل مع الوارث فأعطى للأول فرصة التأشير بحقه فى هامش شهر حق الإرث خلال سنة من حصوله فتكرن له الأفضلية ويحتج بحقه هذا على من سبقه بإشهار حق عينى عقارى تلتقاء من الوارث ، ومفاد هذا

أن من يتلقى حقاً عينياً عقارياً من الوارث قبل انقضاء سنة على شهر حق الإرث إنما يتلقاه على مخاطرة وعليه أن يتوقع تقدم المتعامل مع المورث عليه ، ولما كانت الغاية من قيام المتعامل مع المورث بالتأشير بحقه في هامش حق الإرث هي إعلان تمسكه بحقه هذا وإعلام المتعاملين مع الوارث به خلال المهلة التي حددها المشرع ، وكان للمشتري من المورث الحق في أن يرفع دعوى صحة عقده ، وأن يسجل صحيفتها عملاً بالمادتين ١٥ و ١٧ من القانون المذكور فإنه متى تم له هذا التسجيل قبل إشهار حق الإرث أصبح في غنى عن معاودة التأشير مرة أخرى بذات حقه في هامش حق الإرث الذي يتم شهره فيها بعد ، لأن التسجيل إجراء شهر يحاج به الكافة وتتحقق به الغاية التي تغيها المشرع من التأشير الهامشي المشار إليه لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أقامت دعوى صحة التعاقد الماثلة وسجلت صحيفتها قبل إشهار حق الإرث ثم ظهر هذا التسجيل صراحه في صلب ذات محرر إشهار حق الإرث المقدمه صورته الرسمية من المطعون ضدهم ، فإن في هذا الكفاية لأن تحتج بحقها على المطعون ضده الأول وهو الوارث الذي اشترى من باقي الورثة مما تكون معه هذه الدعوى مقبولة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الأول وإحالة الاستئناف إلى محكمة الاستئناف للفصل في موضوعه .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة من السيد رئيس المحكمة : مصطفى كمال سليم ، وعضوية السادة المستشارين : حافظ رفق
نائب رئيس المحكمة ، يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم وعزت حنوره .

(١٥٨)

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٧ القضائية :

• دستور • قانون •

النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها . عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية .

النص في المادة ١٧٨ من الدستور على أنه « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية ، وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار » وفي المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أنه « تنشر في الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء » يدل على أن نشر تلك الأحكام قصد به علم الكافة ، وأن هذا العلم يفترض بمجرد حصول هذا النشر ، وأنه يترتب على هذه الأحكام عدم نفاذ النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستورتها من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة، وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى ٩١٢ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى الاسكندرية على المطعون ضدهم بصفاتهم بطلب الحكم على الأولين منهم فى مواجهة الثالث ببطلان عقد البيع المسجل برقم ٧٠٠ سنة ٩٧٤ شهر عقارى الاسكندرية بتاريخ ٢ / ٣ / ١٩٧٤ والصادر من المطعون ضده الأول إلى المطعون ضده الثانى واعتباره كأن لم يكن والغاء كافة الآثار القانونية المترتبة على هذا التسجيل للحصة المملوكة لهما ومقدارها ٢٣,٢٣ ١٧٣٦ م^٢ شائعة فى باقى المساحة محل العقد المذكور مع تسليمها لهما ، تأسيساً على أنه بموجب الأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦٨ فرضت الحراسة على أموال وممتلكات المرحوم رشيد فرج بهنا وعائلته ومن بينهم مورثهم المرحومة نزهة باسبلى فرج الله بهنا وقامت الحراسة بالاستيلاء على قطعة الأرض محل النزاع ، وبتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٦٥ - وإبان مريان القرار سالف الذكر توفيت مورثتهما وبتاريخ ٤ / ٣ / ١٩٦٧ صدر القرار الجمهورى ٩٠٤ لسنة ٩٦٧ : باستثناء أموالها وعائلتها من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وتسليمها لهم ومن ثم زالت صفة الحراسة فى إدارتهما إلا أنهما لم يتسلما العين محل الدعوى ، وفى أوائل فبراير سنة ١٩٧٤ تبينا أن المطعون ضده الأول قد باع تلك العين للمطعون ضده الثانى وقبل التسجيل قاما بإصدارهما بعدم إتمام إجراءاته لزوال صفة الحراسة ورغم ذلك تم التوقيع على عقد البيع النهائى ومجل بتاريخ ٢ - ٣ - ١٩٧٤ بالرقم السالف الإشارة إليه وبتاريخ ٢٧ / ٥ لسنة ١٩٧٥ قضت المحكمة ببطلان العقد وشطب التسجيل للقرار محل الدعوى

مع تسليمه للطاعنين ، استأنف المطعون ضدهما الأول والثاني - بصفتيهما - هذا الحكم بالاستئناف ٤٢٠ سنة ٣٦ قضائية الاسكندرية بطلب إلغائه ورفض الدعوى في مواجهة المطعون ضده الثالث بصفته ، وبتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم سماع الدعوى طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث بصفته - مدير مكتب الشهر العقاري بالاسكندرية - وطلبت رفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها ،

وحيث إن مبنى الدفع المبني من النيابة العامة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث بصفته أنه ليس خصماً حقيقياً في الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصماً في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه بل يجب أن تكون للطاعن مصلحة في اختصاصه وإذ كان الثابت أن المطعون ضده الثالث بصفته لم يقضى له أو عليه بشيء ، وكان الطاعنان لم يوجها إليه طلبات ما ، وكانت أسباب الطعن لا تتعلق إلا بالمطعون ضدهما الأول والثاني بصفتيهما ، فإنه يتعين عدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث بصفته .

وحيث إن الطاعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم قد استوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن بما ينهيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم انتهى إلى القضاء بعدم سماع الدعوى إعمالاً لأحكام القانون ٩٩ لسنة ١٩٦٣ رغم خروج الممتلكات محل النزاع من نطاق الحراسة وزوال صفتها بالنسبة لها قبل التوقيع على عقد

البيع النهائي الحاصل في عام ١٩٧٤ ، ورغم القضاء بعدم دستورية القانون آنف الذكر بالحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٥ سنة ٥ قضائية بتاريخ ١٩٧٦ / ٧ / ٣ وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن النص في المادة ١٧٨ من الدستور على أنه « تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية ، ويظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثاره » وفي المادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على أنه « تنشر في الجريدة الرسمية قرارات تفسير النصوص القانونية وكذلك منطوق الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين وتكون هذه الأحكام ملزمة لجميع جهات القضاء » يدل على أن نشر تلك الأحكام قصد به علم الكافة ، وأن هذا العلم يفترض بمجرد حصول هذا النشر ، وأنه يترتب على هذه الأحكام عدم نفاذ النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريتهما من تاريخ نشر هذه الأحكام في الجريدة الرسمية ، وتكون ملزمة لجميع جهات القضاء منذ هذا التاريخ ، لما كان ذلك ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ٦٣ قد نصت على أنه « لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن في أي تصرف أو قرار أو تدبير أو إجراء وبوجه عام أي عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات . وذلك سواء أكان الطعن مباشراً بطلب الفسخ أو الإلغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة

بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه، وكانت المحكمة العليا قد استجبت بتاريخ ١٩٧٦/٧/٣ في القضية رقم ٥ سنة ٥ قضائية بعدم دستورية النص السابق ونشر منطوق هذا الحكم بتاريخ ١٩٧٦/٧/٢٩ بالعدد ٣١ من الجريدة الرسمية ، فإن الحكم المطعون فيه - وقد صدر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٧ - إذ قضى بعدم سماع الدعوى استناداً إلى النص المشار إليه رغم القضاء بعدم دستوريته يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ، كما يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: يوسف أبو زينة
ودوريش عبد الحميد وعل عمرو وعزت حنوده .

(١٥٩)

الطن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) ضمان « دعوى الضمان » • حكم « الخصوم في الطعن » •

الضامن وطالب الضمان. إقامة أيهما طعنًا على الحكم أو اختصاصه في الطعن في الميعاد. صحة الطعن المرفوع من الآخر أو اختصاصه في الطعن ولو بعد انقضاء الميعاد.

(٢) استئناف • دعوى • ضمان « دعوى الضمان الفرعية » •

دعوى الضمان الفرعية . اعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف تبعاً لاستئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية . شرط ذلك .

١ - لن نصت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات في فقرتها الثالثة على أنه كذلك يفيد الضامن وطالب الضمان من الطعن المرفوع من أيهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا إتحد دفعهما فيها ، وإذا رفع الطعن على أيهما جاز اختصاص الآخر فيه ، فقد دلت على أنه إذا رفع طالب الضمان أو الضامن طعنًا في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية في الميعاد بالنسبة له جاز لمن فوت منهما ميعاد الطعن أن يرفع طعنًا عن نفس الحكم ، وكذلك إذا رفع طعن في الحكم الصادر لمصلحة طالب الضمان أو ضده في الميعاد فإنه يجوز اختصاص الضامن ولو كان ميعاد الطعن قد انقضى بالنسبة له ،

٢ - اختصاص الضامن وطالب الضمان أي منهما للأخر أمام محكمة الاستئناف يطرح عليها دعوى الضمان الفرعية تبعاً لاستئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية في الميعاد من أي من الخصوم فيها بشرط وجود ارتباط وثيق بين الدعويين يجعل الفصل في الدعوى الأصلية مؤثراً في الحكم الصادر في دعوى الضمان الفرعية وكذلك اتحاد دفاع طالب الضمان والضامن في الدعوى الأصلية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٧٤٣ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى جذرب القاهرة طالباً الزام الطاعن بأن يؤدى له مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضاً عما أصابه من أضرار مادية وأدبية نتيجة اعتداء تابع الطاعن « المطعون ضده الثانى » عليه بالضرب بعضاً أصابت عينه اليسرى فأفقدتها بصرها فأقام الطاعن على تابعه المذكور دعوى ضمان فرعية للحكم عليه بما عسى أن يحكم به ضده تأسيساً على أن من حقه الرجوع على تابعه بمقدار التعويض الذى حكم به عليه للمضروور إعمالاً للمادة ١٧٥ من القانون المدنى . بتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٧٥ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده الأول مبلغ خمسمائة جنيه وفى دعوى الضمان الفرعية بإلزام التابع بمثلها ،

استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧٠٥ سنة ٩٢ قضائية القاهرة طالباً تعديله بالنسبة للدعوى الأصلية وزيادة مقدار التعويض المقضى به إلى ما طالب به فيها كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٣٦٨٥ سنة ٩٢ قضائية وأدخل ضمانته « المطعون ضده الثانى » خصماً فيه طالباً بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى الأصلية والحكم أصلياً بسقوط الحق فى رفعها بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من القانون المدنى واحتياطياً رفضها ومن باب الاحتياط الكلى إلزام ضمانته بما عسى أن يحكم به ضده فى استئناف المطعون ضده الأول بتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٧٧ قضت المحكمة فى الاستئناف رقم ٣٧٠٥ سنة ٩٢ قضائية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام

الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده الأول مبلغ ألفين من الجنيهات وفي الاستئناف رقم ٣٦٨٥ سنة ٩٢ قضائية برفضه وضمنت أسباب حكمها عدم قبول الطلب المتعلق بدعوى الضمان الفرعية لأن الطاعن لم يستأنف الحكم الصادر فيها، طعن الطاعن في هذا الحكم - فيما قضى به في استئناف دعوى الضمان الفرعية - بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول إنه أقام دعوى ضمان فرعية ضد تابعه « المطعون ضده الثاني » وقضت محكمة أول درجة له بطلباته فيها فاستأنف المضرور « المطعون ضده الأول » الحكم الصادر لصالحه في الدعوى الأصلية ضد الطاعن طالباً زيادة مقدار التعويض المقضى به إلى المبلغ الذي طلبه في دعواه وإذا أدخل ضامنه خصماً في الاستئناف كما يحكم عليه بما قد يحكم به ضده في استئناف المطعون ضده الأول من زيادة في مقدار التعويض المقضى به بالحكم المستأنف، وهذا الاختصاص يطرح دعوى الضمان الفرعية على المحكمة وإذا قضى بالحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى الأصلية بزيادة مقدار التعويض المقضى به ضده بالحكم المستأنف وعدم قبول طلبه في الاستئناف بالنسبة لدعوى الضمان الفرعية لعدم رفعه استئنافاً مستقلاً عن الحكم الصادر فيها يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك أن المادة ٢١٨ من قانون المرافعات وإذا نصت في مقررتها الثالثة على أنه كذلك يفيد الضامن وطالب الضمان من الطعن المرفوع من أيهما في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية إذا اتحد دفاعهما فيها إذا رفع الطعن على أيهما جاز اختصاص الآخر فيه « فقد دلت على أنه إذا رفع طالب الضمان أو الضامن طعناً في الحكم الصادر في الدعوى الأصلية في

الميعاد بالنسبة له جاز لمن فوت منهما ميعاد الطعن أن يرفع طعناً عن نفس الحكم ، وكذلك إذا رفع طعن في الحكم الصادر لمصلحة طالب الضمان أو ضده في الميعاد فإنه يجوز اختصاص الضامن ولو كان ميعاد الطعن قد انقضى بالنسبة له ، وهذا الاختصاص أمام محكمة الاستئناف بطرح عليها دعوى الضمان الفرعية تبعاً لاستئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية في الميعاد من أى من الخصوم فيها بشرط وجود ارتباط وثيق بين الدعويين يجعل الفصل في الدعوى الأصلية مؤثراً في الحكم الصادر في دعوى الضمان الفرعية وكذلك اتحاد دفاع طالب الضمان والضامن في الدعوى الأصلية ، ولما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول قد استأنف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية طالباً بزيادة مقدار التعويض المقضى به إلى المبلغ الذى طالب به أمام محكمة أول درجة كما استأنفه الطاعن طالباً الغاء ورفض الدعوى واختصم في الاستئناف تابعه - المحكوم ضده بطلباته في دعوى الضمان الفرعية - للحكم عليه بما عسى أن يحكم به ضده من زيادة في مقدار التعويض المقضى به بالحكم المستأنف في استئناف المضرور « المطعون ضده » الأول فإن لازم ذلك أن تفصل محكمة الاستئناف في طلب طالب الضمان « الطاعن » بالنسبة لدعوى الضمان الفرعية المطروحة عليها بهذا الاختصاص إعمالاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢١٨ من قانون المرافعات سائلة البيان تبعاً لاستئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية في الميعاد واختصاص الطاعن ضامناً ، للحكم عليه بطلباته آنفة الذكر للارتباط الوثيق بين الدعويين في الخصومة الحالية ولما ثبت من الحكم الابتدائي من أن دفاع طالب الضمان والضامن « الطاعن والمطعون ضده الثاني » كان متحلاً ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول طلب الطاعن في الاستئناف رقم ٣٦٨٥ سنة ٩٢ قضائية بالنسبة لدعوى الضمان الفرعية تأسيساً على عدم رفعه استئنافاً مستقلاً عن الحكم الصادر فيها فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

وحيث إن المستأنف في الاستئناف رقم ٣٦٨٥ سنة ٩٢ قضائية « الطاعن » قد اختصم فيه ضامنه المستأنف عليه الثاني « المطعون ضده الثاني » طالباً بالحكم عليه بما عسى أن يحكم به ضده في الاستئناف رقم ٣٧٠٥ سنة ٩٢ قضائية المرفوع عليه من المضرور وقد قضت المحكمة في الاستئناف الأخير بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى الأصلية وزيادة مقدار التعويض المقضى به للمستأنف فيه « المطعون ضده الأول » ضد المستأنف عليه فيه « الطاعن » إلى مبلغ الفين من الجنيهات ومن ثم يتعين تعديل الحكم المستأنف بالنسبة لدعوى الضمان الفرعية والزام المستأنف عليه الثاني « المطعون ضده الثاني » بأن يدفع للمستأنف في الاستئناف رقم ٣٦٨٥ سنة ٩٢ قضائية « الطاعن » مبلغ الفين من الجنيهات ..

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار : حسن السنباطي نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : محمد المرسي
فتح الله ، وأحمد ضياء عبد الرازق ، ومحمد حسين بدر ومحمد مختار منصور .

(١٦٠)

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) نيابة عامة • بطلان « بطلان نسبي » دعوى « تدخل النيابة العامة في قضايا القصر » • نقض « السبب الجديد » •

إغفال إخطار النيابة العامة في قضايا القصر ، أثره ، بطلان نسبي مقرر لمصلحتهم . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢) قسمة « قسمة المهايأة المكانية » •

قسمة المهايأة . تحولها إلى قسمة نهائية . شرطه .

(٣) ملكية • شيوع • قسمة « القسمة الفعلية » •

القسمة الفعلية للمال الشائع ، صورتها . تصرف كل شريك في جزء مفروز من المال الشائع يعادل حصته .

(٤) دعوى « ادخال خصوم » • محكمة الموضوع •

إدخال المحكمة لخصوم في الدعوى م ١١٨ مرافعات ، رخصة لها . النعي عليها بعدم إستعمالها . غير مقبول .

١- هدف المشرع من تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالقصر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو رعاية مصالحهم ، ومن ثم فإن البطلان المترتب على إغفال إخطار النيابة بهذه القضايا يكون بطلاناً نسبياً مقررأ لمصلحتهم ، وبالتالي يتعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإذا ما فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن القصر الذين تمثلهم الطاعنة السابعة لم يثيروا هذا البطلان أمام محكمة الموضوع ، ولا يقبل من الطاعنين التمسك بالبطلان المقرر لمصلحة غيرهم من القصر المطعون عليهم ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير مقبول .

- ٢ - قسمة المهايأة المكانية لا تتحول إلى قسمة نهائية وفقاً للمادة ٢/٨٤٦ من القانون المدني إلا بدوام حيازة الشريك للجزء المقرز من المال الشائع مدة خمسة عشر سنة ، ما لم يتفق الشركاء مقلماً على خلاف ذلك .
- ٣ - القسمة الفعلية لا تتحقق إلا إذا تصرف أحد الملاك المشتاعين في جزء مقرز من المال الشائع يعادل حصته وينهج نهجه سائر الشركاء بما يفيد رضاءهم ضمناً قسمة المال الشائع فيما بينهم على الوجه الذي تصرفوا على مقتضاه ويكون نصيب كل منهم هو الجزء المقرز الذي سبق له أن تصرف فيه ..
- ٤ - إدخال المحكمة لخصوم في الدعوى طبقاً للمادة ١١٨ مرافعات مجرد رخصة تقديرية مخولة لها لا يقبل من أحد الخصوم النعي عليها عدم إستعمالها مادام كان يمكنه هذا الإدخال طبقاً للمادة ١١٧ مرافعات إن كان له وجه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣١٥٥ سنة ٥٩ مدني كلى القاهرة طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقود البيع الثلاثة المورخة ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ - ٤ - ١٩٥٩ الصادرة من المرحومة

وآخرين يبيعهم له ٢١٠ م ٢ مشاعاً في العقار المبين بصحيفة الدعوى نظير ثمن قدره (١٠٥٠) جنيه وتدخل الطاعنون الستة الأول ومورث الطاعنة السابعة - عن نفسها وبصفتها - طالبين الحكم بتثبيت ملكيتهم للقدر المبيع

لأنهم يمتلكون المساحة المبيعة بموجب الحكم الصادر في القضية رقم ١٤٣٥ لسنة ٥٠
 تصرفات كل مصر الشرعية بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٩٥١ الذي خصهم
 بالمنزل الذي تدخل فيه الحصة المبيعة ، وبجلسة ١٧ / ١١ / ١٩٦٠ قضت
 المحكمة بقبول التدخل وندب خير في الدعوى ، ثم قضت بجلسة ١٥ / ٢ /
 لسنة ١٩٦٥ برفض الدعوى الأصلية وبإجابة الخصوم المتدخلين إلى طلباتهم
 في الدعوى الفرعية ، فاستأنف المطعون ضده ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٦١٠
 سنة ١٩٨٢ . وبتاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٦٦ قضت محكمة استئناف القاهرة
 بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن عليه بالنقض بالطعن رقم ٢٩٣ سنة ٣٦ ق ،
 وبتاريخ ٢٦ / ١ / ١٩٧١ قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية
 إلى محكمة استئناف القاهرة حيث عجلها المطعون ضده الأول وقضت محكمة
 استئناف القاهرة بجلسة ٢٠ / ٥ / ١٩٧٥ بإلغاء الحكم المستأنف وببصحة ونفاذ عقود
 البيع الثلاثة في حدود النصيب الذي يملكه كل من البائعين شائعاً في مساحة
 العقار ورفض دعوى الطاعنين الفرعية ، طعن الطاعنون على هذا الحكم بطريق
 النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض
 الطعن على المحكمة في غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة
 لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعنون في السبب الأول
 منها على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم اخطار النيابة العامة بوجود قصر
 في الدعوى ، وفي بيان ذلك يقولون إن المقضى لصالحه
 بالحكم الصادر في ١٩ / ٤ / ١٩٦٦ من محكمة استئناف القاهرة قد توفي أثناء
 نظر الطعن بالنقض السابق فاختصم المطعون ضده ، الأول عند تعجيل
 الاستئناف ورثته - الطاعنة السابعة عن نفسها وبصفقتها وحمية على أولادها
 القصر - كما توفي أثناء نظر الطعن السابق المرحوم فاختصم
 المطعون ضده الأول ورثته في صحيفة التعجيل ومن بينهم بنته القاصر المشمولة
 بوصاية المطعون ضدها السادسة ، كما اختصم القاصرة

المشمولة برصاية المطعون ضدها التاسعة والعشرين بعد أن قضى بجلسته ٩ - ٥ - ١٩٧٢ بانقطاع سير الخصومة وقد كان يتعين على المحكمة عملاً بالمادتين ٨٩ ، ٩٢ من قانون المرافعات وقد طرأ أثناء سير الخصومة ما يستدعي تدخل النيابة أن تأمر قلم الكتاب بإخطارها بوجود قصر في الدعوى إلا أن المحكمة أغفلت هذا الاجراء مما يعيب حكمها المطعون فيه بالبطلان المتعلق بالنظام العام بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن هدف الشارع من تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالقصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو رعاية مصلحتهم ، ومن ثم فإن البطلان المترتب على إغفال إخطار النيابة بهذه القضايا يكون بطلاناً نسبياً مقررأ لمصلحتهم وبالتالي يتعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإذا فاتهم ذلك فلا يجوز لهم التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن القصر الذين تمثلهم الطاعنة السابقة لم يشيروا هذا البطلان أمام محكمة الموضوع ولا يقبل من الطاعنين التمسك بالبطلان المقرر لمصلحة غيرهم من القصر المطعون عليهم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب وفى بيان ذلك يقولون انهم قد اختصوا بعقار النزاع دون البائعين للمطعون عليه الأول بموجب عقد القسمة العرفى المؤرخ ١ - ٥ - ١٩٥٠ الذى اعتمدته محكمة القاهرة الابتدائية بقرارها الصادر بجلسة ٢٥ - ١١ - ١٩٥٠ فى المادة ١٤٣٥ سنة ١٩٥٠ تصرفات والمواد المنضمة إليها وقد قام المستحقون جميعاً بتنفيذ هذه القسمة بعد صدور قانون إنهاء الرقف رقم ١٨٠ سنة ٥٢ وكان يكفى المحكمة أن تتحقق من أن - البائعين جميعاً للمطعون ضده الأول فى عقار النزاع قد لم ينصوا تلك القسمة وتصرفوا بالبيع فى أنصبتهم على هداها - طبقاً للمستندات المقدمة من الطاعنين إلى المحكمة بعد حكم النقض السابق - الأمر الذى يعتبر معه

البيع الصادر منهم في عقار النزاع بيعاً للملك الغير بعد أن أقرباقي المستحقين تلك
القسمة فأصبحت قسمة فعلية ، ولما كان مناط البحث هو التحقق من قيام
القسمة سواء كانت اتفاقية أو فعلية فإنه يكون على المحكمة أن تأمر بإدخال ورثة
..... ووزارة الأوقاف التي تسلمت حصة الميراث مفرزة في
الدعوى لتحقيق من قيام هؤلاء الورثة ببيع أنصبتهم المحددة بعقد القسمة بدلا
من أن تبني حكمها على الخدس والتخمين ودون أن تشير إلى عقد القسمة
المؤرخ ١ - ٥ - ١٩٨٠ الموقع عليه من جميع المستحقين الشركاء في الوقف
بل قال الحكم المعلن فيه على تقيض ذلك أنه لا يبين من الأوراق أن جميع
الشركاء قد وافقوا على هذه القسمة وأن بعض ورثة المرحوم
قد تصرفوا بالبيع بينهما ثلاثة منهم لازالوا يحتفظون بملكيتهم وأن باقي الملاك قد
تصرفوا في جانب من الأطيان يعادل جزءاً من حصتهم ولم يتصرفوا في
الباقى وهو ما يخالف الثابت من الأوراق وبعد أن قدموا في الدعوى من
المستندات تؤكد قيام المستحقين في الوقف جميعاً بالتصرف في القدر الذي
اختصموا به مفرزاً بموجب عقد القسمة صالف الذكر ، ولو أمرت المحكمة
لمصلحة العدالة بإدخال غير المختصمون في الدعوى من المستحقين أو
اتخذت إجراء من إجراءات التحقيق كندب خبير للتوصل إلى الوقائع لتكشف
لها الحقيقة ، ومن ثم يكون حكمها معيباً بالقصور فضلاً عن الخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان عقد القسمة المؤرخ
١ - ٥ - ١٩٥٠ والذي صدر بناء عليه الحكم الصادر بتاريخ ٢٥ - ١١ -
١٩٥٠ في مادة التصرفات رقم ١٤٣٥ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية الشرعية
لا يعتبر عقد قسمة ملك للأعيان الشائعة لحصولها قبل صدور القانون رقم ١٨٠
سنة ٥٢ الذي ألغى نظام الوقف على غير الخيرات وجعل ما انتهى فيه الوقف
ملكاً للمستحقين وكان ذلك العقد لا يبعد أن يكون قسمة مهياة بين المستحقين
في أعيان الوقف وكانت قسمة المهياة المكافئة لا تتحول إلى قسمة نهائية
وفقاً للمادة ٤٨٦ / ٢ من القانون المدني إلا بدوام حيازة الشريك للجزء

المفرز من المال الشائع مدة خمس عشرة سنة — ما لم يتفق الشركاء مقدماً على خلاف ذلك — وهذه المدة لم تمض على ما هو ثابت في الدعوى من وقت صدور القانون ١٨٠ سنة ٥٢ ، وكانت القسمة الفعلية لا تتحقق إلا إذا تصرف أحد الملاك المشتاعين في جزء مفرز من المال الشائع يعادل حصته وينهج منهجه سائر الشركاء بما يفيد رضاهم ضمناً قسمة المال الشائع فيما بينهم على الوجه الذي تصرفوا على مقتضاه ويكون نصيب كل منهم هو الجزء المفرز الذي سبق له أن تصرف فيه ، وكان من المقرر أنه حسب محكمة الموضوع أن تقيم قضاءها على المستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لحمل قضاها دون أن تلزم بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم أولفت نظرهم إلى مقتضياته ، وكان تعيين الخبراء من الرخص المحولة لها ولا يقبل النعي على قضاها بعدم الاستفادة بخبر متى رأت في عناصر النزاع ما يكفي لتكوين عقيدتها ، وكان إدخال المحكمة لخصوم في الدعوى طبقاً للمادة ١١٨ مرافعات مجرد رخصة تقديرية محولة لها ولا يقبل من أحد الخصوم النعي عليها عدم استعمالها ما دام كان يمكنه هذا الإدخال طبقاً للمادة ١١٧ مرافعات — إن كان له وجه — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من واقع المستندات المقدمة ومن تقرير الخبراء المتدب من محكمة أول درجة أن بعض الورثة المستحقين في الوقف الذين بينهم — لم يتصرفوا في أنصبتهم وفقاً لعقد القسمة المشار إليه كما أن عقود الفرز والتجنيب والبيع المقدمة من الطاعنين قد تضمنت جزءاً من أطيان الوقف ولا تشملها جميعاً بل إنها قاصرة على الأطيان الكائنة بالصعيد دون تلك الواقعة بمركز الحانكة ورتب على ذلك الاستخلاص السائع الثابت من المستندات المقدمة إليه عدم وجود قسمة اتفاقية على الملك أو قسمة فعلية بما يظل معه البائعون للمطعون عليه الأول مالكين على الشيوع في العقار النزاع فإنه يكون قد صادف صحيح القانون وقائماً على أسباب سائغة تكفي لحمله ويكون النعي عليه بهذين السبين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه العيب في الإسناد والفساد الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون إن المحكمة قضت بصحة

ونفاذ عقود البيع بالأنصبة والمساحات التي حددتها والتي قالت إن البائعين يملكونها فعلا دون المساحات الواردة في عقود البيع لأنها أكثر من أنصبتهم مستندة في ذلك إلى تقرير الخبير المتدب من محكمة الدرجة الأولى، وذلك على الرغم من أن التقرير المذكور لم يحدد تفصيلا هذه المساحات وما جاء به لا يعدو القول بأنهم باعوا أكثر من أنصبتهم كما حدد الحكم مساحة العقار أخذا من تقرير الخبير في دعوى المعارضة في قائمة الرسوم المرفوعة من المطعون ضده الأول على قلم الكتاب رغم أن الطاعنين لم يكونوا أطرافاً فيها والتي لا يحتاجون بإجراءاتها .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أنه لما كان الثابت من تقرير الخبير المتدب من محكمة أول درجة - المقلعة صورته الرسمية من الطاعنين ضمن مستندات الطعن - أنه حدد أنصبة البائعين للمطعون عليه الأول في كامل عقار النزاع بالقيراط من ٢٤ قيراط من كامل العقار وفقاً لأنصبتهم من الوقف ، وحدد مساحة العقار جميعه بمسطح قدره « ١٠ ، ١١٥٨ م » وخلص من ذلك إلى أن نصيب البائعين من عقار النزاع هو ٩٥ ، ١٨٠ م في حين أنهم باعوا بالعقود الثلاثة مساحة ٢١٠ م ٢ وانتهى في نتيجته إلى أن البائعين قد باعوا أكثر مما يستحقون فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة ونفاذ العقود الثلاثة في حدود ما يمتلكه كل بائع من العقار وفقاً لما حدده الخبير المتدب في الدعوى من محكمة أول درجة ومستنداً إليه يكون قد أقام قضاءه على الثابت من هذا التقرير في حدود سلطته التقديرية في تكوين عقيدته ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن ..

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/ المستشار حسن السنياطي نائب رئيس المحكمة . والسادة المستشارين : محمد المرسى فتح الله وأحمد ضياء عبد الرازق ، سعد حسين بدر ووليم رزق بلوى .

(١٦١)

الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٥٠ القضائية :

• شفعة .

تمليك مالك الأرض لطوابق البناء وشققة للغير . مفاده . نزوله عن حقه في أخذها بالشفقة عند إعادة بيعها .

إذا كانت المادة ٩٤٨ من القانون المدني قد أجازت النزول عن الحق في الأخذ بالشفقة قبل البيع الذي يربط هذا الحق ، وكان قيام مالك الأرض بإقامة مبان عليها بقصد تمليك طوابقه وشققه للغير بطريق البيع يعد نزولا منه عن حقه في أخذ الطوابق أو الشقق بالشفقة عند إعادة بيعها بإعتباره المفهوم الصحيح لإرادة المالك الأصلي في نظام تمليك الطوابق أو الشقق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - في على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٣٠٨ سنة ٧٨ مدني كلى الاسكندرية على الطاعن وباقي المطعون عليهم طالبة الحكم بأحقيتها في أن تأخذ بالشفقة الشقة رقم ٣ بالدور الأول من العقار رقم ٦١٢

طريق الجيش قسم المنتزه لقاع ثمن ومصرفات قدرهما ٥٣٦٠ جنيه والتسليم، وقالت في بيان دعواها أنها باعت تلك الشقة إلى مورث المطعون ضدهم من الثانية إلى الخامس بموجب عقد بيع مسجل في ٢٣ / ١١ / ١٩٧٨ وهي على الشيوع في ملكية الأرض المقام عليها العقار ومرافقه ثم تصرف فيها بالبيع إلى الطاعن بعقد مسجل في ١٥ - ١ - ١٩٧٨ نظير ثمن قدره ٥٠٠٠ جنيه وبلغت رسوم تسجيله ٩٣٠ مليم و ٣٥٩ جنيه ويحق لها أخذها بالشفعة عملاً بالمادة ٩٣٦ من القانون المدني وقد اندرت الطاعن « المشتري » وباقي المطعون ضدهم « ورثة البائع » في ١٤ / ٥ / ١٩٧٨ برغبتها في أخذها بالشفعة وأودعت الثمن والمصرفات ٥٣٦٠ جنيه خزينة المحكمة في ١٣ / ٦ / ١٩٧٨ وبجلسة ١٢ / ٢ / ١٩٧٩ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية للمطعون عليها الأولى بطلباتها فاستأنف الطاعن ذلك الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٦ سنة ٣٥ ق ، وبتاريخ ٢٩ - ٣ - ١٩٨٠ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بتنازل المطعون ضدها الأولى عن حتها في الأخذ بالشفعة ذلك لأنها كانت مالكة لأرض العقار وأقامت عليها المباني بقصد تملكها شققاً حيث باعت جميع الشقق لآخرين عدا شقتين احتفظت بهما لنفسها وأنها اشترطت على المشتريين فيها التنازل عن حق الشفعة بالنسبة لباقي شقق العقار وهو ما يعني تنازلاً لها بدورها عن الحق في طلب الشفعة بالنسبة لجميع تلك الشقق لأن تملكها شقق العقار بطريق البيع يكشف عن رغبتها في عدم الاحتفاظ بملكية ما باعته وبالتالي التزول عن حقها في أخذ أي منها بالشفعة إذا تم بيعها إلا أن الحكم المطعون فيه خالف،

هذا النظر وقضى للمطعون ضدها الأولى بالشفعة بعد تنازلها عن حقها في طلبها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه لما كانت المادة ٩٤٨ من القانون المدني قد أجازت النزول عن الحق في الأخذ بالشفعة قبل البيع الذي يرتب هذا الحق وكان قيام مالك الأرض بإقامة مبان عليها بقصد تملك الطوابق وشققه للغير بطريق البيع يعد نزولاً منه عن حقه في أخذ الطوابق أو الشقق بالشفعة عند إعادة بيعها باعتباره المفهوم الصحيح لإدارة المالك الأصلي في نظام تملك الطوابق أو الشقق ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك بتنازل المطعون عليها الأولى ضمناً عن حقها في أخذ الشقة مثار النزاع بالشفعة بيعها ، إلى البائع له « مورث باقي المطعون عليهم » واشترطها عليه النزول عن حقه في أخذ أى شقة أخرى في العمارة بالشفعة عند بيعها ، وكان الثابت أن البائع للطاعن قد اشترى الشقة محل الطلب من المطعون ضدها الأولى واشترطت عليه صراحة تنازله عن حقه في أخذ أى شقة أخرى في العقار بالشفعة عند بيعها وهو ما يفيد إنصراف نية المطعون ضدها الأولى إلى تملك الطوابق والشقق للغير بطريق البيع ونزولاً في ذات الوقت عن حقها في أخذ أى منها بالشفعة عند إعادة بيعها من مشربها مما يجعل دعوى الشفعة غير مقبولة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدها الأولى - على خلاف ذلك - بحقها في أخذ الشقة محل النزاع بالشفعة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى صالحة للفصل في موضوعها ولما تقدم بتعين الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول دعوى الشفعة .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / حسن السنياطي نائب رئيس المحكمة . والسادة المستشارين : محمد المرشقي قح الله ، أحمد ضياء عبد الرازق ، سعد حسين بقوع ، ومحمد مختار منصور .

(١٦٢)

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٨ القضائية :

- (١) دعوى « إجراءات الخصومة » . بطلان « بطلان الاجراءات » .
قرار إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى دون تحديد جلسة لنظرها . أثره . وجوب إخطار الخصوم بالجلسة التي تمحدد ، إغفال ذلك . أثر . بطلان الإجراءات .
- (٢) دعوى « شطب الدعوى » .
شطب الدعوى . ماهيته . قرار من القرارات التي تأمر بها المحكمة وليس حكماً يجوز الطعن فيه .

١ - القرار الصادر من المحكمة بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى دون تحديد جلسة معينة لنظرها يترتب عليه إنقطاع صلة الخصوم بها ، فينتهزم إخطارهم بالجلسة التي تمحدها المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى وإلا شاب إجراءاتها البطلان .

٢ - وإذا كان شطب الدعوى لا يعدو أن يكون - وعلى ما نصت عليه المادة ٨٢ من قانون المرافعات - قراراً من القرارات التي تأمر بها المحكمة مقتضاه استبعادها من الرول فلا يعتبر حكماً ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن ، وإتاما يجوز النعي عليه بالبطلان بعد تجديد الدعوى من الشطب إن كان لأي من الخصوم ثمة مصلحة فيه . وحينئذ يتعين على المحكمة أن ترد عليه وإلا كان حكمها قاصراً البيان مشوباً بعيب الإخلال بحق الدفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتوصل في أن محكمة المنصورة الابتدائية قررت بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٩٧٦
إحالة الاستئناف المنظور أمامها برقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٥ المرفوع من الطاعن
بصفته رئيساً لمجلس مدينة بلقاس ضد المطعون عليهم إلى محكمة استئناف
المنصورة وناطت بقلم كتاب هذه المحكمة بتحديد جلسة لنظره وإعلان الخصوم
بها . قيدت المحكمة الاستئناف في جدولها برقم ٩٧ لسنة ٢٨ في تاريخ ٣ / ٥ /
سنة ١٩٧٦ قررت شطبها ، ولما جدد الطاعن الشرح فيه قصت المحكمة في
١٤ / ١ / ١٩٧٨ باعتباره كأن لم يكن ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطرق التقصص
وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفضه ، عرض الطعن على المحكمة في
غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت له جلسة وفيها التزمت النيابة
رأيها .

وحيث إن الطعن ينعي بالسبب الثاني من سببي الطعن على الحكم المطعون
فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة الابتدائية
عندما أحالت الاستئناف المنظور أمامها إلى محكمة استئناف للمنصورة لم
تحدد جلسة لنظره أمام هذه المحكمة وإنما ناطت بقلم كتابها بتحديد
الجلسة وإعلان الخصوم بها . فحدد جلسة ٣ / ٥ / ١٩٧٦ إلا أنه لم يعلنه
بها ومع ذلك فقد قررت المحكمة فيها شطب الاستئناف فلما جدد دفعه دفعت
المطعون عليها الأولى باعتباره كأن لم يكن فطلب رفض الدفع لبطان قرار
الشطب لعدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها وهي الجلسة الأولى التي
حددها قلم الكتاب بعد إحالة الاستئناف من محكمة المنصورة الابتدائية إلا
أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الدفع على مستن من القول بأن الطاعن لم يطعن في قرار
الشطب على استقلال طبقاً للمادة ٢١٢ من قانون المرافعات باعتباره بمثابة
حكم بالوقف ، وهو قول منه ينطوي على خطأ في القانون لأن قرار الشطب
لا يعتبر حكماً ولا يجوز الطعن فيه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك لأن القرار الصادر من المحكمة بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى دون تحديد جلسة معينة لنظرها يترتب عليه انقطاع صلة الخصوم بها ، فيتحمم إخطارهم بالجلسة التي تحددها المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى وإلاشأب إجراءاتها البطلان ، وإذا كان شطب الدعوى لا يعلو أن يكون - وعلى ما نصت المادة ٨٢ من قانون المرافعات - قرار من القرارات التي تأمر بها المحكمة مقتضاه استبعادها من الرول فلا يعتبر حكماً ومن ثم لا يجوز الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن - وإنما يجوز النعي عليه بالبطلان بعد تجديد الدعوى من الشطب إن كان لأي من الخصوم ثمة مصلحة فيه وحينئذ يتعين على المحكمة أن ترد عليه وإلا كان حكمها قاصراً البيان مشوباً بعيب الإخلال بحق الدفاع - لما كان ما تقدم وكان الثابت من محضر جلسة محكمة المنصورة الابتدائية بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢ المقدمة صورته الرسمية ضمن مستندات الطاعن ، أن هذه المحكمة أحالت الدعوى إلى محكمة استئناف المنصورة وناطت بقلم كتاب هذه المحكمة تحديد جلسة وإخطار الخصوم بها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قررت بتاريخ ١٩٧٦/٥/٣ شطب الاستئناف فجدد الطاعن السير فيه بصحيفة أودعت قلم الكتاب في ١٩٧٦/١٢/٥ ، وأن المطعون عليها الأولى دفعت بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن وأن الطاعن رد على هذا الدفع بأنه لم يعلن بجلسته ١٩٧٦/٥/٣ التي صدر فيها قرار الشطب وهي الجلسة الأولى التي نظر فيها الاستئناف بعد إحالته من المحكمة الابتدائية ، فإن الحكم إذ قضى برفض هذا الدفع وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن تأسيساً على أنه لا عبرة بما يقول به المستأنف - الطاعن - من أنه لم يعلن بجلسته ١٩٧٦/٥/٣ التي صدر فيها قرار المحكمة بشطب الدعوى ، ذلك أن المحكمة تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ويعد حكمها بالشطب فرعياً غير منه للخصومة . ويعتبر بمثابة قضاء بوقف الدعوى يقبل الطعن المباشر عملاً بالمادة ٢١٢ مرافعات وهو الأمر الذي لم يفعله المستأنف ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر من سببي الطعن .

ولما سلف بيانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / حسن السباطي نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين : أحمد صبري
أسعد ، سعيد حسين بدر ، محمد مختار منصور وعبد الفتاح .

(١٦٣)

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٠ القضائية :

حراسة « الحراسة القضائية ، مهمة الحارس » • مسئولية « مسئولية
تقصيرية » • تعويض •

الحارس القضائي . مهمته . تقصيره في الإدارة أو تجاوزه سلطاته . أثره : مسئولية في
ماله الخاص بتعويض المالك عما يصيبهم من ضرر ولو كانت الحراسة بغير أجر .

الحارس القضائي ملزم بالمحافظة على الأعيان التي تحت يده الخاضعة للحراسة
والقيام بإدارتها وما يتبع ذلك من حق التقاضي فيما ينشأ عن هذه الأعمال
من منازعات وهو إذا كان لا يسأل في دعوى الحساب إلا عما قبضه بالفعل
من إيرادات الأعيان الخاضعة لحراسته ، إلا أنه بإعتباره وكيلًا عن ملاكها
يعد مسئولًا في ماله الخاص عما ينشأ عن تقصيره في إدارتها يسيراً كان هذا
التقصير أو جسيماً تبعاً لما إذا كانت الحراسة بأجر أو بغير أجر ، وإذا كان
تتازل الحارس عن وضع يده على الأرض الخاضعة للحراسة أو
عن غلبتها دون صدور حكم قضائي في مواجهته أو إذن كتابي من ملاكها
يعتبر خروجاً عن حدود سلطته كحارس فإنه يكون مسئولاً عن تعويض ما ينشأ
عن ذلك من ضرر لهم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتجصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ١٣٢٧
لسنة ١٩٧١ مدني كلي الجزرة طالبة التزامه بتقديم كشوف حساب مؤيدة
بالمستندات عن إدارته للعقارات التي تملكها المدينة بصحيفة الدعوى والمشمولة
بخراسته اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦١ حتى تاريخ الحكم ، ثم بندت خبير
افحصها وتقديم تقرير بنتيجته والحكم لها بما يثبت في ذمته . حكمت محكمة
أول درجة بالتزام الطاعن بتقديم الكشوف ، فلما قدمها نددت خبيراً ، وبصحيفة
معلنة في ١٤ - ٥ - ١٩٧٤ اختصت المطعون عليها الأولى المطعون عليه
الثاني طالبة التزامه بتقديم عقود في حيازته . وفي ٧ - ١٢ - ١٩٧٤ قضت
المحكمة بالزام الطاعن بأن يؤدي إلى المطعون عليها الأولى مبلغ ٧٤٠ مليم ،
٢٠ جنية . استأنفت المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩٥
لسنة ٩٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢١ / ١ / ١٩٨٠ قضت المحكمة بتعديل الحكم
المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع لها مبلغ ٧٥٢ مليم ، ٢٨٧٠ جنية طعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقامت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي
برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر
وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أسباب خمسة ينعي الطاعن بالأول منها على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المحرر العرفي وفقاً
للمادة ١٤ من قانون الإثبات يعتبر صادراً ممن وقعه فإن أنكر من يشهد
عليه المحرر إمضاءه ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة
في شأن صحة الامضاءات أمرت بالتحقيق طبقاً للمادة ٣٠ من هذا القانون
لتفصل فيها ، وإذا صدر الحكم حجية عقد البيع الصادر من المطعون عليها الأولى
إلى المطعون عليه الثاني بتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٨ وتأشيرها على عقود
إيجار الأرض محل هذا البيع لمجرد إنكارها التوقيعات المنسوبة إليها دون

أن يفصل في شأن صحتها ، فإنه يكون قد خالف القانون . ويقول في بيان الثاني أن الحكم إذ اعتبر العقد المؤرخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٨ مفسوخاً من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار لتراخي المطعون عليه الثاني عن دفع باقي الثمن في الميعاد المحدد يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان يتعين على المطعون عليها الأولى أن تستصدر حكماً بفسخ هذا العقد لأن الفسخ لا يكون بمجرد إرادة أحد الطرفين وإنما بحكم من القاضي وحاصل النعي بالسبب الثالث أن الحكم إذ قرر أن المساحة المباحة بالعقد المؤرخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٨ من المطعون عليها الأولى إلى المشتري « المطعون عليه الثاني » ظلماً أنه لم يرد بالعقد تحديد لتاريخ التسليم مع أنه كان يضع اليد عليها من قبل الشراء فيعتبر مستسلماً لها طبقاً للمادة ٤٣٥ من القانون المدني فإنه يكون مشروباً بعيب الفساد في الاستدلال ومبنى النعي بالسبب الرابع أن الحكم إذ ألزمه ببيع الأرض التي باعها المطعون عليها الأولى يكون قد خالف القانون لأنه لا يعدو أن يكون حارساً عليها وسبيلها للطمن على هذا البيع هو الإدعاء به أمام القضاء ولا تكون له ثمة صفة فيه ، ويقول الطاعن في السبب الأخير أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه أن المطعون عليه الثاني لم يقدم العقد المؤرخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٨ ثم قرر بعد ذلك أن العقد قدم الخبير الذي أثبت اطلاعه عليه ، كما أنه ضمن أسبابه أن الطاعن سمح لنفسه بتحويل عقود إيجار أرض المطعون عليها دون الرجوع إليها ، وأنه حرر بناء على ذلك عقود جديدة في حين أنه لا توجد إلا للعقود التي حررها عقب تعيينه حارساً . وأن التهاثر الذي وُصف به الحكم تعليله صدور عقدي من البائعة في يومين متتاليين بصدور عقد سابق منها شمل الأرض كلها ولكنه حرق فحرر عرضاً عنه العقدان ليس صحيحاً وهو ما يعيب الحكم بتهاتر أسبابه وتناقضها مع واقع الدعوى .

وحيث إن النعي بجميع ما تضمنته هذه الأسباب مردود - ذلك لأن المخارس القضائي ملزم بالمحافظة على الأعيان التي تحت يده الخاضعة للحراسة

والقيام بإدارتها وما يتبع ذلك من حق التناخي فيها ينشأ عن هذه الأعمال من
منازعات ، وهو إذا كان لا يسأل في دعوى الحساب إلا عما قبضه بالفعل من
إيراد الأعيان الخاضعة لحراسته إلا أنه باعتباره وكيل عن ملاكها يعد مسئولا
في حالة الخاص عما ينشأ عن تقصيره في إدارتها يسيراً كان هذا التقصير أو
جنباً متبعاً لما إذا كانت الحراسة بأجر أو بغير أجر ، وإذا كان تنازل
الحارس عن وضع يده على الأرض الخاضعة أو عن غلبتها دون صلور
حكم قضائي في مواجهته أو إذن كتابي من ملاكها يعتبر خروجاً عن حدود
سلطته كحارس ، فإنه يكون مسئولا عن تعريض ما ينشأ عن ذلك من ضرر
لهم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالزام الطاعن ريع الأرض
التي يدعى أن المطعون عليها الأولى باعتبارها إلى المطعون عليه الثاني على ما أورده
في أسبابه من أنه إذا كانت المحكمة بريئة سابقة قد أصدرت قرارها في
٢٣ / ٣ / ١٩٧٦ بـ جرب تقديم المستأنف عليه الثاني - المطعون عليه الثاني -
للعقود المطعون عليها بالإنكار ولم يقدمها حتى الآن ، إلا أن المستأنف عليه
الأول - الطاعن - يعد أيضاً مسئولا قانوناً عن ذلك ، فهو الملزم قبل المستأنفة
المطعون عليها الأولى - بتقديم حساب حراسته معززاً بالمستندات طبقاً لمنطوق
حكم الحراسة والمادة ٧٣٧ من القانون المدني ، وهو واجب أولى ، أما
مجرد الادعاء بحصول بيع من المستأنفة فإن ذلك لا يبيع له أن يقيم من نفسه
حكماً على مدى صحة صلور البيع عنها من عدمه وعلى توافر أركانها
وشروطه وكيفية تنفيذه ، كما لا يبيع له بالتالي تحريك عقود الإيجار إلى مدعى
الشراء ووضع اليد تذاً لذلك دون الرجوع في ذلك كله ومقدماتاً
إلى المستأنفة وأخذ الدليل الكتابي المثبت لذلك والاحتفاظ به
أو تقديمه ملف دعوى الحراسة أما التغافل والاستتار وراء ما يقدمه المستأنف
عليه الثاني للغير من عقود مطعون عليها بالإنكار ثم له سحبها وعدم ردها
ففي ذلك كله ما يدل على صحة دفاع المستأنفة وفساد ادعاء المستأنف عليها

ومدى التواطؤ بينهما على طمس الحقيقة والإهمال الجسيم من جانب المستأنف عليه الأول في تنفيذ الحراسة والخروج عن نطاقها القانوني ، ذلك لأن تحويل عقود الإيجار لصالح مدعى الشراء والأحقية في وضع اليد لا يعد عملاً من أعمال الإدارة بل من أعمال التصرف التي لا يجوز للحارس القيام بها طالما أن الإدعاء بقبول المستأنف مقدماً بذلك لم يتأيد بدليل جدي . وخطأ المستأنف عليه الأول يرتب المسؤولية عما أصاب المستأنف من ضرر ناتج عن هذا الخطأ بصرف النظر عن توافرها أيضاً بالنسبة للمستأنف عليه الثاني - ذلك أنه ما كان لهذا الأخير أن يضع اليد على أرض النزاع في المدة المطالب عنها بالريع إلا نتيجة إهمال المستأنف عليه الأول ومن ثم يتعين إلزامه بكامل الريع مما مفاده أن الحكم اعتبر تسليم الطاعن بصحة صلور عقدي البيع المؤرخين ٢٨ ، ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٨ من المطعون عليها الأولى إلى المطعون عليه الثاني ، وتحويله بناءً على ذلك ، عقود إيجار الأرض موضوع العقدين إلى هذا الأخير ، وما يتضمنه ذلك من الحق في وضع اليد عليها والاستئجار بريعها دون الرجوع إليها والحصول منها على دليل كتابي يخوله الحق في هذا التصرف - الخارج عن سلطته كحارس - تقصيراً جسيماً أصابها بضرر تستحق عنه تعويضاً قدر بالريع الذي فاتها بسببه الحصول عليه - لما كان ما تقدم وكان الطاعن لم يقدم العقود التي يدعى أن المطعون عليها الأولى وقعت عليها وتحول له التنازل للمشتري عن عقود الإيجار ، فإن نعيه على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول يكون غير سديد لأنه لا على الحكم إن هو التفت عن دفاع لم يقدم الخصم دليلاً ويكون نعيه بالسببين الثاني والثالث غير منتج لأن الحكم لم يقر قضاءه بتقصير الطاعن على إنقضاء العقد المؤرخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٨ أو على أساس أنه سلم الأرض إلى مدعى الشراء وإنما على تحويله عقود الإيجار إليه قبل الرجوع إلى المطعون عليها الأولى والحصول على إذن كتابي منها بخوله ذلك ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلزم الطاعن بالريع ذاته من الأرض التي يدعى أن المطعون عليها الأولى باعها وقام بتحويل عقود إيجارها وإنما التفت بتعويضه

من ماله الخاص لتجهيزه للسياحة في الحراسة وأقام قضاة في ذلك على أسباب
سائغة ومصلحة فإن نعى الطاعن بالسبين الرابع والخامس يكون في غير
محله .

ولما سلف بيانه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس .

جلسة ٢١ من مدارس سنة ١٩٨١

بإشراف السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين :
محمد إبراهيم النسوق ، محمود حسن رمضان ، صبحي رزق داود ، محمد علي هاشم .

(١٦٤)

الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) حكم « عيوب التلليل » .

التناقض المبطل للحكم . ماهيته .

(٢) إيجار « إيجار أماكن » « أسباب الإخلاء » .

الترك الذي يبيح الإخلاء ، م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ماهيته . تحل المستأجر عن العين
المؤجرة لشخص لم يكن مقبلاً معه بالاستضافة معها طالت مدتها لا تبرر الإخلاء .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تناقض الأسباب المبطل للحكم هو
الذي تنأى به الأسباب ولا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه
بحيث لا يمكن أن يفهم منه على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به ، أما
إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفي لحمله وتبرر وجه قضائه فلا محل للنعي
عليه بالتناقض ..

٢ - إذ كان مدلول الترك في معنى المادة ٢٣ ب من ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩
بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - ينصرف إلى حالة تحل مستأجر العين المؤجرة إلى
آخر لم يكن مقبلاً معه وليس عليه التزام بإسكانه دون تعاقد بشأن الانتفاع ،
وكان الحكم قد استخلص مما قدم إليه من قرائن وأدلة أن المطعون
ضده لم يترك شقة النزاع بل إن له إقامة بها وإن كانت غير متصلة
وأفصح بماله من سلطة تربية أن إقامة المطعون عليها الثانية والثالثة بعين

النزاع إنما تمت على سبيل الاستضافة بعد وفاة زوج المطعون عليها الثانية وتعاقد ابنها المطعون عليه الثالث على العمل خارج البلاد وأن صلة القرى التي تربطها بالمطعون ضده الأول بوصفه خالها أملت عليه إستضافتها دون أن يتخلل عن عين النزاع ، وإذ كانت هذه الاستضافة مهما طال أمدها لا تبيح الإخلاء طالما أن المطعون ضده الأول لم يترك العين المؤجرة فإن الحكم يكون قد طبق صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٧١١ لسنة ١٩٧٤ مدني جنزب القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بإخلائهم من الشقة المبينة بصحيفة الدعوى وقالوا بياناً لداعوهم إنهم يمتلكون العقار الكائن به الشقة موضوع النزاع والتي استأجرها المطعون عليه الأول إلا أنه خول شقيقه المرحوم شغل هذه الشقة الذي ظل يقيم بها دون سواه اعتباراً من تاريخ بهاء سريان الإجارة في خلال عام ١٩٣٧ إلى أن توفي في مارس سنة ١٩٧٣ وبوفاته أصبحت الشقة خالية فلجأ المطعون عليه الأول إلى تأجيرها من باطنه إلى المطعون عليها الثانية وابنها المطعون عليه الثالث بدون إذن كتابي من والكي العقار ، بتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٧٥ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن المستأجر المطعون عليه الأول أجرة الشقة من باطنه للمطعون عليها الثانية والثالث ولينق المطعون عليهم ذلك . وبعد أن تفقد ذلك الحكم أضاف الطاعنون مبيعاً آخر لطلب الإخلاء هو تنازل

المستأجر عن عقد الإيجار . قضت المحكمة بتاريخ ٣٠ / ٦ / ١٩٧٥ برفض الدعوى استأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢١٢ لسنة ٩٢ ق القاهرة وبتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٧٦ حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فجلست جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

حيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينحى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على دعامتين الأولى أنهم لم يبادروا باتخاذ أى إجراء لمنع المطعون ضده الأول من دخول العين المؤجرة بعد وفاة شقيقه الذى كان يشغل العين مع أن الطاعنين اعترضوا بعد الوفاة على محاولة إدخال متقولات في العين المؤجرة وأثبت هذا الاعتراض في محضر الشكوى رقم ٤٣٥٣ لسنة ١٩٧٣ إدارى قصر النيل وكان من بين مستندات الطاعنين المطروحة على المحكمة إلا أنها لم تعرض لهذا المستند ولم تناقش الدفاع المؤسس عليه والثانية أن استمرار الطاعنين على تحرير سندات الوفاء بالأجرة باسم المطعون ضده الأول بعد وفاة شقيقه يفيد نشوء علاقة تجارية لصالح الأول مع أن مجرد تحرير سندات الأجرة في واقعة هذا الطعن لا يثبت ولا يدل على قيام علاقة تجارية وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا التعى غير سديد ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن قبض الطاعنين الأجرة من المطعون ضده الأول بعد وفاة شقيقه وإعطائه إيصال باسمه دون تحفظ إن هو إلا إقرار ضمنى من الطاعنين على أن عقد الإيجار لازال قائما معه وإذا كانت هذه الدعامة وحدها تكفى لحمل الحكم فلا عليه إن لم يتبع الخصوم في شئ مناسى طلباتهم ووجوه

دفاعهم والرد عليها إذ في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها الرد الضمني المسقط لأوجه هذا الدفاع ومن ثم يكون النعي على الحكم بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني هو التناقض في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه بعد أن انتهى إلى أن المطعون ضده الأول حول عقد الإيجار لأخيه المتوفى طبقاً للتصريح الثابت في عقد الإيجار عاد واعتبره مستأجراً أصلياً لم ينته عقده بوفاة أخيه دون أن يفهم من الحكم الأساس الذي اعتمد عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة بأن تناقض الأسباب المبطل للحكم هو الذي تماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه بحيث لا يمكن أن يفهم منه على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به أما إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفي لحمله وتبرير وجه قضائه فلا محل للنعي عليه بالتناقض ، إذ كان ذلك وكان البين من الحكم أنه قرر أنهم (ظلوا أي الطاعنين) يتقاضون منه أي (المطعون ضده الأول) الأجرة وتحرم الإيصالات باسمه شخصياً كما بدأت وكما كانت حال حياة إبراهيم فتحى بمعنى أنهم أقروا بعودة صفة المدعى عليه الأول (المطعون ضده الأول) كمستأجر وعلاقته بهم على هذا الأساس لو كان الأمر على غير ما تقدم وأرادوا بوفاة إبراهيم فتحى وضع حد لوجود وكيان المدعى عليه الأول لبادروا على الفور بالتخاذ سبل معين لحجبة عن شقة النزاع وأقلها أن يمتنعوا عن تحرير إيصالات الأجرة باسمه أما وقد فعلوا فهذا إقرار بتصريح منهم على قول عودته كمستأجر كما كان بدأت العقد الأول . . . وأن أحداً لم يقل أنه كان مستأجراً من الباطن منه إلى شقيقه بل إعمالاً لحقه المصوحس عليه في عقد الإيجار خاصة أنهم لم يبدروا هذا العقد نهائياً إلى أسم الدكتور إبراهيم

فتحى بل ظل العقد سارياً باسم المدعى عليه الأول فخولاه فيه حق بإقامة شقيقه في شقة النزاع دون ما اعتراض من المستأجرين وبعد وفاة الأخ ظل الأمر بينهم وبين المستأجر الأصلي يقبضون منه الإيجار شهرياً وتحرر إيصالات السداد باسمه ، وكان يبين من ذلك أن الحكم اتخذ من تحرير سندات الوفاء بالاجرة باسم المطعون ضده الأول بعد وفاة شقيقه دليلاً على أن العلاقة التجارية لازالت قائمة معه وأن إقامة شقيقه في الشقة كانت بناء على التصريح المخول له من المؤجر في عقد الإيجار بتحويله الحق في أن يسكنه أحد أشقائه دون أن يغير ذلك من العلاقة التأجيرية التي ظلت قائمة من المطعون ضده الأول لاستمرار صدور سندات التخالص بالاجرة باسمه حال حياة شقيقه المتوفى ، لما كان كان ذلك فإن الحكم يكون قد خلا من التناقض الذي يعيبه ويكون النعي عليه بذلك على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ويقولون شرحاً لذلك أنه على فرض أن المطعون ضده الأول لازال مستأجراً فهو ترك للمطعون ضدهما الثانية والثالثة العين المؤجرة وهو الأمر الموجب للإخلاء عملاً بالفقرة من المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

وحيث إن هذا النعي مردود بأن مدلول الترك في معنى المادة ٢٣ من ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن الإيجار والاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينصرف إلى حالة تخل مستأجر العين المؤجرة إلى آخر لم يكن مقبلاً معه وليس عليه التزام بإسكانه دون تعاقد بشأن الانتفاع ، وكان الحكم قد استخلص مما قدم إليه من قرائن وأدلة أن المطعون ضده الأول لم يترك شقة النزاع بل إن له إقامة بها وإن كانت غير متصلة ، ووافصح بمآله من سلطه تقديرية أن إقامة المطعون عليها الثانية والثالث بعين النزاع إنما تمت على سبيل الاستضافة بعد وفاة زوج المطعون

عليها الثانية وتعلقه أنهم المطعون عليه الثالث على العمل خارج البلاد وأن صلة القربى التي تربطها بالمطعون ضده الأول بوصفة أخاها أملت عليه استضافتها دون أن يتخلى عن عين النزاع ، وإذا كانت هذه الاستضافة مهما طال أمدها لا تبيح الإخلاء طالما أن المطعون ضده الأول لم يترك العين المؤجرة فإن الحكم يكون قه طيق صحيح القانون بما يتعين معه رفض هذا النعى .

وحيث إن حاصل السبب الرابع هو الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم في قضائه على أن الترك المبرر للإخلاء يشترط فيه أن يكون كلياً مع أن النعى صريح وواضح من أنه ليس بلازم أن يقع الترك على كل العين بل أن الترك أو التنازل الجزئي مبرر للإخلاء ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه في قضائه على غير هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سليم ذلك أن من المقرر في التفسير أن العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني وإذا أورد الحكم في أسبابه بأنه « قد ثبت من أقوال الشهود الذين توثق إليهم المحكمة أن المستأنف عليه الأول » المطعون ضده الأول « لم يترك عين النزاع كلية بل إن له إقامة مازالت قائمة وإن كانت غير متصلة » فإن سياق ذلك يفيد أن المحكمة قصدت أن المطعون ضده الأول لم يترك العين نهائياً بل إن له إقامة بها وإن كانت غير متصلة . وإذا قضيت برفض دعوى الإخلاء استناداً إلى أن المطعون ضده الأول مستلجر أصلي يقيم في عين النزاع ولم يتركها وأن باقي المطعون عليهم في ضيافته فلما تكون قد طبقت صحيح القانون بما يتعين معه رفض هذا النعى .

وتشاور حيث لا مقدم بعد أن رفض الطعن .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
 محمد إبراهيم الدسوقي ، إبراهيم محمد هاشم ، محمود حسن رمضان ومحمد علي هاشم .

(١٦٥)

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٦ القضائية :

إيجار . عقد . صورية العقد . صورية .

عقد الإيجار الصوري لا وجود له قانوناً . لكل مستأجر ولو استجد بعد تحرير الطعن عليه بالصورية .

العقد الصوري الصادر من المؤجر يبيّن صورياً حتى بالنسبة إلى المستأجرين الذين استجلوا بعد هذا العقد ، ذلك أنه متى كان عقد الإيجار صورياً فإنه لا يكون له وجوداً قانوناً ، ولا يشترط لقبول الطعن بالصورية من الطاعن أن يكون هو المقصود اضراره بهذا العقد الصوري إذ من مصلحته أن يثبت صورية هذا العقد حتى يستطيع أن يطالب المؤجر بتمكينه من العين المؤجرة .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٥٦ لسنة ١٩٧٢ مدني الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن والمطعون ضده الثاني ابتغاء الحكم بطرد الطاعن من عين النزاع وتأسست دعواتها على أنه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٠/٧/١ مستأجر الشقتين من زوجها المطعون ضده الثاني الشقتين رقم ٩ ، ١٠ بالعقار الموضح بمسحفة الدعوى وأدجت بها الشقتين

في شقة واحد ، ووضحت منزلاً للزوجية تقيم فيه هي وزوجها المطعون ضده الثاني . بتاريخ ١٩٧١/٨/٢٩ غادرت البلاد إلى لبنان إلا أنها اضطرت للعودة بتاريخ ١٩٧١/٩/٨ وإثر أخطارها بأن زوجها قد أستولى على ما بعين النزاع من منقولات حيث ألفت الطاعن مقبلاً بها بعد أن استأجرها من زوجها ولذا كان عقد الإيجار الصادر لها من الأخير لازال سارياً منذ أبلغت الشرطة عن اغتصاب عين النزاع والاستيلاء على منقولاتها . دفع كل من الطاعن والمطعون ضده الثاني الدعوى بصورية عقد الإيجار الصادر ضدها الأولى صورية مطلقة . بتاريخ ١٩٧٣/١١/١٥ قضت المحكمة الابتدائية بأحقية المطعون ضدها الأولى بشقئ النزاع مع رد حيازتهما لها وتسليمهما إليها . استأنف الطاعن الحكم بالاستئناف رقمي ١٤٨٣ ، ١٤٨٨ لسنة ٢٩ ق مدني ، ضمت محكمة الاستئناف الاستئناف ليصدر فيهما حكم واحد وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٩ قضت برفضهما ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ويقول في بيان ذلك أنه دفع أمام محكمة الموضوع بصورية عقد الإيجار الصادر من المطعون ضده الثاني لزوجته المطعون ضدها الأولى صورية مطلقة وساق الأدلة والقرائن المؤيدة لذلك إلا أن محكمة الاستئناف اطرحت هذا الدفاع قولا منها أن عقد الإيجار الصادر للمطعون ضدها الأولى سابق في تاريخه على الإيجار الصادر له فضلاً عن أنه « أي الطاعن » لم يطعن على عقد الزوجية بأنه قصد به وقت تحريره الإضرار به وهذا الذي ساقه الحكم غير سليم إذ لا يشترط لقبول الدفع بالصورية أن يكون عقد الطاعن بها سابقاً في تاريخه على التصرف للمطعون بصوريته بل ليس هناك ما يحول قانون من أن يكون حق الطاعن بالصورية تالياً لهذا التصرف فضلاً

عن أن الطعن بالصورية ينطوي في ذاته ومرماه على أن العقد المطعون فيه لو صح وأصبح نافذاً لأضر بالتسك بصوريته بما يجوز معه لمن كان حقه تالياً لهذا التصرف أن يطعن بصوريته لما هو مقرر أنه يجوز للطاعن ولو لم يكن هو المعنى بالتصرف الصوري الطعن في هذا التصرف بالصورية سواء كان عقدة سابقاً على التصرف أو تالياً له وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون مخالف للقانون وأخطأ في تأويله .

وحيث إن هذا النعي صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بصورية العقد الصادر من المطعون ضده الثاني لزوجته المطعون ضدها الأولى على قوله : « أنه لما كان الثابت من عقد الإيجار الصادر إلى المستأنف ضدها الأولى « المطعون ضدها الأولى » من زوجها المستأنف ضده الثاني « المطعون ضده الثاني » سابق في تاريخه على عقد الإيجار الصادر من الأخير للمستأنف « الطاعن » ولما كان المستأنف (الطاعن) يعتبر فعلاً من الغير بالنسبة لعقد إيجار الأول إلا أنه لا يجوز له التسك بصورية هذا العقد طالما أنه لم يطعن عليه بأنه قد تحرر بين طرفيه للإضرار بحقوقه خاصة وأنه وقت تحرير هذا العقد لم يكن له علاقة بعين النزاع وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه برفض الدفع بالصورية غير صحيح في القانون ذلك أن الطاعن يعتبر من الغير في الصورية ويجوز له إثباتها بطريق الأثبات كافة ولا يشترط لقبول الطعن بالصورية منه أن يكون عقده سابقاً على عقد الإيجار الصوري بل يصح أن يكون عقده تالياً له إذ أن العقد الصوري الصادر من المؤجر يبقى صورياً حتى بالنسبة إلى المستأجرين الذين استجدوا على هذا العقد وذلك أنه متى كان عقد الإيجار صورياً فإنه لا يكون له وجود قانوناً ولا يشترط لقبول الطعن بالصورية من الطاعن أن يكون هو المقصود إضراره بهذا العقد الصوري إذ من مصلحته أن يثبت صورية هذا العقد حتى يستطيع أن يطالب المؤجر بتمكينه من العين المؤجرة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما قوجب نقضه دون حاجه لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/ المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد إبراهيم الدسوقي ، إبراهيم محمد هاشم ، صبحي رزق داود ، ومحمد علي هاشم .

(١٦٦)

الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ القضائية :

(١ ، ٢) عقد « تجديد العقد » • ايجار « ايجار الاماكن » • محكمة الموضوع
مسائل الواقع •

« ١ » التجديد الضمني للعقد . استقلال محكمة الموضوع بتقدير تبوتة . استخلاص الحكم سائفاً
تجديد عقد الايجار دون اعتداد برابطة العمل بين طرفية . النعى بانتهاء رابطة العمل ، لاعمل له .
« ٢ » التجديد الضمني لعقد الايجار . لا يعد امتداد للعقد السابق . مدته غير معينة ، م ٥٦٣
مدنى . خضوعها للامتداد القانوني . شرطه .

١ - إذ كان ثبوت تجديد الاجارة تجديداً ضمنياً برضاء الطرفين هو من
المسائل الموضوعية التي يترك الفصل فيها لقاضي الموضوع ولارقابة لمحكمة النقض
عليه في ذلك مادام أقام قضاءه على دليل مقبول مستمد من وقائع الدعوى
واوراقها فإن ما قرره الحكم لانحالة فيه للقانون لأنه حصل بأسباب سائغة
بمالة من سلطة فهم الواقع في الدعوى وفي حدود سلطته التقديرية أن الاجارة
جددت تجديداً ضمنياً دون أن يكون لصفة العمل ثمة اعتبار في العقد الجديد
الذي أعقب الأول بما لاعمل معه للقول بإنهاء الايجار لانتهاء رابطة العمل .

٢ - المقرر أن التجديد الضمني للايجار يعد إيجاراً جديداً متميزاً عن
الايجار السابق وليس مجرد امتداد له ، كما وأن المدة في التجديد الضمني ليست
مدة الايجار السابق بل هي مدة غير معينة تسري عليها أحكام المادة ٥٦٣ من
القانون المدني ، وكانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - قد قيدت في شأن الأماكن الخاضعة لأحكامها نصوص
القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الايجار وجعلت عقود ايجار تلك الأماكن ممتدة تلقائياً
بحكم القانون إلى مدة غير محددة بالنسبة للمؤجر والمستأجر على السواء طالما
بقيت سارية تلك التشريعات التي أملتها اعتبارات تتعلق بالنظام العام إلا

إذا رغب المستأجر في ترك المكان المؤجر مراعيًا في ذلك مواعيد التنبيه بالاخلاء أو أخل بالتزاماته القانونية مما يحق معه للمؤجر اتخاذ الإجراءات التي رسمها القانون لانتهاء العقد لأحد الأسباب التي بينها تلك التشريعات ، لما كان ذلك فإذا ما انتهى الحكم إلى أن التجديد الضمني غير الملحوظ فيه صفة العمل يعتبر ممتداً بقوة القانون لمدة غير محددة تخضع منزل النزاع بحكم موقعه لقوانين إيجار الأماكن فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٤ مدني بنا الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب إخلائهم من المنزل المين بالصحيفة وتسليمه إليها ، وقالت بياناً للدعواها إنها اشترت عربة بناحية قلوب محافظة القليوبية بما عليها من المساكن وكان المطعون عليه الأول يقيم بأحد هذه المساكن بصفته أحد موظفي العربة بموجب عقد مؤرخ ٢٥ - ١٢ - ١٩٦٥ حول إليها من المالكة السابقة ، ولبلوغة سن التقاعد فقد أمهل بعض الوقت ليدبر أموره وبعد أن تمكن من ذلك ، امتنع عن إخلاء المنزل وسمح لزوج ابنته المطعون عليه الثاني والمطعون عليها الثالثة بالإقامة معه مخالفاً بذلك شروط عقد الإيجار فقد قامت باندازه رسمياً بتاريخ ٧ ما رس ١٩٧٣ بإخلاء المنزل ، وأقامت الدعوى ، وبتاريخ ٩ - ١٢ - ١٩٧٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ / ٢١ ق طنطا « مأمورية بنا » وبتاريخ ٩ - ٣ - ١٩٧٦ نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٥ - ٢ - ١٩٧٧ بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت

الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى الطاعة به على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتقصير في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه الأول لم يشغل عين النزاع إلا بسبب عمله كناظر زراعة بالدائرة وأن العين لايسرى عليها أحكام قوانين إيجار الأماكن ، إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن عقد الإيجار قد تجدد دون أن يكون لعمل المطعون عليه الأول أي اعتبار في هذا التجديد ورتب على ذلك امتداد العقد طبقاً لأحكام إيجار الأماكن ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم مخالف للشروط التي من أجلها أنعقد الإيجار لوجود رابطة العمل فإذا ما انتهت انتهى الإيجار وإذا كانت قد تمسكت بانتهاء عمل المطعون عليه الأول وإحالة إلى التقاعد ثم تسامحت معه حتى يدبر أموره ، ورغم ذلك قضى الحكم برفض دعوى الإخلاء فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون قاصر التسييب .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع سلطة فهم الواقع في الدعوى وإنزال حكم القانون عليه غير مقيدة في ذلك برأي الخصوم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على قوله ، « وقد أقرت المستأنفة الطاعة بصحيفة دعواها أمام محكمة أول درجة أنها قبلت استمرار المستأنف عليه الأول - المطعون عليه - في شغل منزل النزاع منذ شرائها له في ١٩٦٨/٢/٩ سراء حين تصفية مصالحه بعد إحالة إلى التقاعد أو احتراماً لشيخوخته أو تقديراً لسابق خدماته واستمر شاغلاً للمنزل لعدة سنوات بقبولها إلى أن أُنذرت على يد محضر بالاخلاء في ١٩٧٣/٣/٧ وعادت إلى السكوت حتى ١٩٧٤/٣/٧ تاريخ إيداع صحيفة الدعوى الابتدائية قلم الكتاب بما يبلغ سنة أخرى ، الأمر الذي ينفي بأن عقد ١٩٦٥/١٢/٢٥

وهو محدد المدة قد تجدد ضمناً دون أن يكون لصفة العمل ثمة اعتبار في هذا العقد الجديد الذي أعقب الأول لكنه ليس استمراراً له بل مستقل عنه وإذا كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير المودع أن منزل النزاع يخضع بحكم موقعه لقوانين إيجار الأماكن ، ومن ثم فإن الإيجار يضحى بعد هذا التجديد الضماني غير الملحوظ فيه صفة العمل ممتداً بقوة القانون « وكان ثبوت تجديد الإجارة تجديداً ضمناً برضاء الطرفين هو من المسائل الموضوعية التي يترك الفصل فيها لقاضي الموضوع ولإرقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ما دام أقام قضاءه على دليل مقبول مستمد من وقائع الدعوى وأوراقها فإن هذا الذي قرره الحكم لا يخالف فيه للقانون لأنه حصل بأسباب سائغة بماله من سلطة فهم الواقع في الدعوى وفي حدود سلطته التقديرية أن الإجارة جددت تجديداً ضمناً ، دون أن يكرن يكون لصفة العمل ثمة اعتبار في العقد الجديد الذي أعقب الأول ، بما لا يحل معه القول بانتهاء الإيجار لإنهاء رابطة العمل ، ذلك أن المقرر أن التجديد الضماني للإيجار يعد إيجاراً جديداً متميزاً عن الإيجار السابق وليس مجرد امتداد له ، كما وأن المدة في التجديد الضماني ليست مدة الإيجار السابق ، بل هي مدة غير معينة تسري عليها أحكام المادة ٥٦٣ من القانون المدني ، وكانت التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد قيدت في شأن الأماكن الخاضعة لأحكامها نصوص القانون المدني المتعلقة بانتهاء مدة الإجارة وجعلت عقود إيجار تلك الأماكن ممتدة تلقائياً وبحكم القانون إلى مدة غير محددة بالنسبة للمؤجر والمستأجر على السواء ، طالما بقيت سارية تلك التشريعات التي أملتها اعتبارات تتعلق بالنظام العام إلا إذا رغب المستأجر في ترك المكان المؤجر مراعيّاً في ذلك مواعيد التنبيه بالاحكام ، أو أخل بالتزاماته القانونية مما يحق معه للمؤجر اتخاذ الإجراءات التي رسمها القانون لانتهاء العقد لأحد الأسباب التي بينها تلك التشريعات ، لما كان ذلك فإذا ما انتهى الحكم إلى أن التجديد الضماني غير الملحوظ فيه صفة العمل يعتبر ممتداً بقوة القانون لمدة غير محدودة الخضوع منزل النزاع بحكم موقعه لقوانين إيجار الأماكن فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة . . والسادة المستشارين :
محمد حسب الله محمد محمود راسم ، محمود صدق خليل وسعيد صقر

(١٦٧)

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ القضائية :

عمل «حوافر الإنتاج» • شركات «شركات القطاع العام»

حوافر الإنتاج . إختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع النظام الخاص بها اللاحقة ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانونان ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ٤٨٠ لسنة ١٩٧٨ القضاء بتعديل نسبة حوافر الإنتاج المحدده بقرار الشركة استناداً لقاعدة المسارء خطأ .

مفاد نصوص المواد ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ لنظام العاملين بالقطاع العام ، ٢٢ ، ٨٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام أنه في ظل هذه النظم المتعاقبة يعتبر مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية هو وحده صاحب الاختصاص في وضع النظام الخاص بحوافر الإنتاج وذلك بماله من سلطه تنظيم المنشأء بحسب ظروف العمل فيها . لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الشركة أصدرت ثلاث لوائح حوافر للإنتاج ، الأولى سارية المفعول من ١ / ٧ / ١٩٦٨ وتقرر بها صرف ٥٠ ٪ من الزيادة في الإنتاج عن المعدلات القياسية والثانية سارية من ١ / ٢ / ١٩٧٦ وتقرر بها ذات النسبة أما الثالثة فقد عمل بها اعتباراً من ١ / ١٠ / ١٩٧٩ وتقرر بها صرف ١٠٠ ٪ من الزيادة في الإنتاج ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بأحقية المطعون ضدهما لهذا الحافر بنسبة ١٠٠ ٪ منذ ١ / ٧ / ١٩٦٨ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٨ مهذراً ماورد باللائحتين المعمول بهما قبل ١ / ١ / ١٩٧٩

بتحديد هذه النسبة بواقع ٥٠٪ فحسب رغم تمسك الطاعنة بإعمال أحكامهما والتفت عن أعمال النظام الخاص بالطاعنة في شأن تحديد نسبة حوافز الإنتاج ورأى مساواة المطعون ضد هما بزملاء عظماء منحوا نسبة تزيد عما هو مقرر بذلك النظام في حين أنه يتعين لإعمال أحكامه باعتباره جزءاً متمماً لأحكام القانون على ما سلف بيانه إذ لا مساواة فيما يناهض حكمه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن للمطعون عليهما أقاما على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٣٠٦٢ لسنة ١٩٧٨ عمال كلي الجزيرة وطلبا الزامها بأن تدفع لهما قيمة حافز الانتاج المقرر اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٨ حتى تاريخ المحاسبة وما يستجد وذكرنا شرحاً لدعواهما أنهما يعملان بقسم مراقبة الانتاج ، وقد درجت الشركة للطاعنة على منح بعض العاملين بهذا القسم نسبة ١٠٠٪ من الزيادة في الانتاج عن المعدلات القياسية المحددة وإزاء امتناعها عن منحهما هذا الحق أسوة بغيرهم من العاملين ، فقد أقاما الدعوى بطلبائهما السالفة البيان ، وتاريخ ١٩٧٨/١١/٣٠ قضت المحكمة باعتبار نسبة حافز الانتاج للمطعون عليهما ١٠٠٪ من الزيادة في الانتاج عن المعدلات القياسية المحددة ، والزام الطاعنة بأن تؤدي لهما الفروق المكمل لهذه النسبة اعتباراً من تاريخ بدء صرف الحافز على أساس نسبة ٥٠٪ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف

رقم ٢٢ لسنة ٩٦ ق. وبتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٧٩ قضت المحكمة يندب خبير لمباشرة الأمورية الميينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ٢٣ - ١٢ - ١٩٧٩ بتأييد لحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن في غرفة المشورة وتحدد لنظره جلسة ١٩٨١/١/٢٥ وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن لائحة الحوافز بالشركة الصادرة بناء على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قررت نسب محددة للحوافز للعاملين فيها بما لا تملك معه المحكمة تعديلها ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتعديل نسبة حافز الانتاج المستحق للمطعون ضدهما بجعله ١٠٠٪ فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٢٩ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بنظام العاملين بالقطاع العام قد نصت على أنه « يضع مجلس الإدارة نظاماً للحوافز بما يحقق حسن استخدامها على أساس المعدلات القياسية العادية للانتاج ومستوى الأداء . . . » كما نصت المادة ٢٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام الذي يحل محل النظام السابق - المقابلة لنص المادة - ٤٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه « يضع مجلس الإدارة نظاماً للحوافز يراعى فيه الوضوح وسهولة التطبيق . . . » كما نصت المادة ٨٢ منه المقابلة لنص المادة ٨٥ من النظام السابق على أنه « تعتبر القواعد والتعليمات التي تصدرها المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بتنظيم العمل جزءاً متسماً لأحكام هذا النظام . وكان مفاد هذه التصورص أنه في ظل هذا النظم المتعاقبة يعتبر مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية هو وحده صاحب الاختصاص في وضع

النظام الخاص بحوافز الانتاج وذلك بما له من سلطة تنظيم المنشأة بحسب ظروف العمل فيها ، لما كان ذلك وكان الثابت بملونات الحكم المطعون فيه أن الشركة أصدرت ثلاث لوائح حوافز للانتاج ، الأولى سارية المفعول من ١ / ٧ / ١٩٦٨ وتقرر بها صرف ٥٠ ٪ من الزيادة في الانتاج عن المعدلات القياسية ، والثانية سارية من ١ / ٢ / ١٩٧٦ وتقرر بها ذات النسبة أما الثالثة فقد عمل بها اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٧٩ وتقرر بها صرف ١٠٠ ٪ من الزيادة في الانتاج ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي الذي قضى بأحقية المطعون ضدهما لهذا الحافز بنسبة ١٠٠ ٪ منذ ١ / ٧ / ١٩٦٨ حتى ٣١ / ١٢ / سنة ١٩٦٨ مهذرا ماورد باللائحتين المعمول بهما قبل ١ / ١ / ١٩٧٩ بتحديد هذه النسبة بواقع ٥٠ ٪ فحسب رغم تمسك الطاعنة بإعمال أحكامهما مقررأ « أنه يوجد بالشركة المستأنفة - الطاعنة - زملاء للمستأنف ضدهما بقسم مراقبة الانتاج يصرفون ١٠٠ ٪ من الزيادة في الانتاج عن المعدلات القياسية منذ سنة ١٩٦٨ بالرغم عن عدم وجود لائحة بذلك . ولايصح الاستناد إلى لائحة الحوافز بالشركة ومنح حافز الانتاج للمستأنف ضدهما بنسبة ٥٠ ٪ دون زملائيها ، ويضحى ما انتهى إليه خبير الدعوى من أحقيتهما لنسبة ١٠٠ ٪ من تاريخ العمل باللائحة الأولى في ١ / ٧ / ١٩٦٨ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٨ متفقاً مع التطبيق القانوني السليم مما مفاده أن الحكم المطعون فيه التفت عن إعمال النظام الخاص بالطاعنة في شأن تحديد نسبة حوافز الانتاج ورأى مساواة المطعون ضدهما بزملاء لها منحوا نسبة تزيد عما هو مقرر بذلك النظام في حين أنه يتعين إعمال أحكامه باعتباره جزءاً متما لأحكام القانون على ما سلف بيانه إذ لا مساواه فيما يناهض حكمه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان الموضوع صالحاً للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين القضاء بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/ المستشار محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين :
محمد حسب الله ، وإبراهيم فراج محمد محمود راسم وسعيد صقر .

(١٦٨)

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ القضائية :

عمل « العمولة » • شركات « شركات القطاع العام » • حكم « تسبيب
الحكم »

إندماج شركة في أخرى. تحديد الشركة الداخلة نسبة معينة للعمولة عن المبيعات . سريانها على العاملين
بالشركة المندمجة ولو كانت أقل من النسبة التي كانت محددة لم قبل الإندماج. شرطه ألا يقل أجرهم
مضافاً إليه العمولة عما كانوا يتقاضونه بالشركة . المندمجة . إغفال ذلك أثره . خطأ وقصور .

إذ كان لمجلس إدارة الشركة الحق في وضع نظام للحوافز في سبيل تنمية
وتطوير إحساس العاملين بالمشاركة تطبيقاً لحكم المادة ٢٩ من نظام العاملين
بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - المنطبق
على واقعة الدعوى وكان الثابت أن الطاعنة قد وضعت نظاماً وشاملاً للعمولة
على المبيعات وحددت نسبة معينة لحسابها تسرى على كافة العاملين بتوزيع
منتجاتها ، ومن ثم فإن المطعون ضده يكون خاضعاً لذات النظام بعد اندماج
الشركة السابقة التي كان يعمل بها بالشركة الطاعنة ، ولا يقدح في ذلك أنه كان
يتقاضى نسبة عمولة تفوق النسبة المحددة بالشركة الأخيرة ، إذ أن حقه يتعلق
فحسب بعدم المساس بمقدار أجر الذي كان يتقاضاه بالشركة المندمجة . مضافاً
إليه عمولة المبيعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون ضده أقام على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٨ عمال جزئى الزقازيق طلب فيها الحكم بعدم أحقيتها في خصم مبلغ ٣١٥ ، ٣٣٨ ج من أجره مع إلزامها بأن تدفع له مبلغ ٠٩٩ ، ٤٤٣ ج . وذكر شرحاً للدعواه أنه كان يعمل بشركة التعبئة المصرية « أبوت » منذ ١ / ٢ / ١٩٦٢ بأجر قدرة عشرين جنيهاً بالإضافة إلى عموله عن المبيعات ثم أدمجت تلك الشركة بالشركة الطاعنة التى استمرت في تنفيذ التزاماتها قبله إلى أن أخطرت أنه مدين لها بمبلغ ٣١٥ ، ٣٣٨ - ترمع خصمه من أجره ، رغم أن واقع الحال أنها مدينة له في مبلغ ٠٩٩ ، ٤٤٣ ج ، وبتاريخ ٤ / ١٢ / ١٩٦٨ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى محكمة الزقازيق الابتدائية وقيدت برقم لسنة ١٩٦٨ عمال كنى . ثم عدل المطعون ضده طلباته إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٨٢٥ ، ٩٢٣ ج قيمة العمولة المستحقة له حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٦٩ . وبتاريخ ٨ / ٦ / ١٩٧٠ قضت المحكمة بنبذ خبير لمباشرة الأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٧٢ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٧٥٣ ، ١٩٢٣ إستانفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة - مأمورية الزقازيق - وقيد استئنافها برقم ٧ لسنة ١٦ ق . قضت المحكمة بنبذ خبير في الدعوى لمباشرة الأمورية المبينة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ٦ - ٥ - ١٩٧٥ بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في

هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن في غرفة المشورة وتحدد لنظره ، جلسة ١٩٨١ / ١ / ٤ وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على أن الشركة الدامجة لا تملك تعديل نسبة العمولة التي كان يتقاضاها المطعون ضده بالشركة المندمجة لما في ذلك من تعديل للأجر بغير موافقة العامل ، في حين أنه يحق لمجلس إدارة الشركة أن يضع نظاماً لحوافز الانتاج والعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة طبقاً للمادة ٢٩ من القرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والمادة ٢٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ، وإذا كان يحق للمجلس وضع هذا النظام ابتداء فإن له الحق في تعديله بما يلائم مقتضيات العمل وظروف الانتاج وذلك بما لرب العمل من سلطه في تنظيم المنشأة طالما كان ذلك مجردا عن قصد الاساءة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك لأنه لما كان لمجلس إدارة الشركة الحق في وضع نظام للحوافز في سبيل تنمية وتطوير إحساس العاملين بالمشاركة تطبيقاً لحكم المادة ٢٩ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - المنطبق على واقعة الدعوى - وكان الثابت أن الطاعنة قد وضعت نظاماً عاماً وشاملاً للعمولة على المبيعات وحددت نسبة معينه لحسابها تسرى على كافة العاملين بتوزيع منتجاتها ، ومن ثم فإن المطعون ضده يكون خاضعاً للذات النظام بعد إدماج الشركة السابقة التي كان يعمل بها بالشركة الطاعنة ، ولا يقدح في ذلك أنه كان يتقاضى عمولة تفوق النسبة المحددة بالشركة الأخيرة إذ أن حقة يتعلق بحسب بعدم المس من مقدار أجره الذي

كان يتقاضاه بالشركة المندجة مضافاً إليه عمولة المبيعات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون ضده بالعمولة المستحقة على أساس النسبة السابق صرفها له بالشركة المندجة دون اعتداد بنسبة العمولة المقررة لعمال الشركة الداجمة الطاعنة وأغفل بحث ما إذا كانت هذه العمولة الأخيرة يترتب على سريان نسبتها في حق المطعون ضده إلى خفض أجره السابق قبل الاندماج من عدمه توصلاً إلى تحديد أجره بما لا يقل عما كان يتقاضاه في الشركة المندجة ، فإنه يكون فضلاً عن مخالفته للقانون قد شابه القصور في التسبيب بما يتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد حسب الله ، محمد محمود راسم ، عبد الرشيد نوفل ومحمود صدق خليل .

(١٦٩)

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ١٤٤ القضائية :

عمل « المزايا العينية » • شركات « شركات القطاع العام » •

تخصيص سيارات ركوب لنقل العاملين بين محال إقامتهم ومقار أعمالهم . ميزة عينية . إلغاؤها
بقرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . أثره . وجوب اداء تعويض نقدي عنها - علة
ذلك .

من المقرر في قضاء النقض أنه وإن كان قرار رئيس الوزراء رقم
٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ المعمول به اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٦٦ قد ألغى تخصيص
سيارات الركوب لانتقال العاملين لغير الوزراء ونوابهم والمحافظين ومن في
حكمهم في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية
التابعة لها بين محال إقامتهم ومقار أعمالهم ، إلا أن ذلك لا يمنع من وجوب أداء
تعويض نقدي للعامل مقابل تلك الميزة العينية بعد إستحالة التنفيذ
العيني طالما أنها تقرر له كجزء لا يتفصل عن أجره ولا يجوز بالتالي الانتقاص
منه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد بنى على نظر خاطئ ومخالفاً لما سبق مؤداه
أن حظر استخدام السيارات الخاصة بالشركة دون مقابل عملاً بأحكام قرار
رئيس الوزراء المشار إليه لا يمس حقاً مكتسباً للعاملين ، وكان الحكم فيما
إنساق إليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن البحث فيما تمسك به الطاعنان
من أن الشركة المطعون ضدها الأولى جرت على تخصيص سيارات لهما
في انتقالهما من محل إقامتهما إلى مقر العمل ذهاباً وإياباً كميزة عينية أصبحت
عرفاً سارياً تلزم الشركة بتوفيرها لهما بتحقيق صفة اللوام والإستقرار مما

يعتبر معه عنصراً من عناصر الأجر وتأخذ حكمه مما يلتزم معه رب العمل بأداء مقابل تلك الميزة للعامل ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعنين وآخرين أقاموا على الشركة المطعون ضدها الثانية الدعوى رقم ١٢٧٢ لسنة ١٩٦٨ عمال جزئى الاسكندرية وطلبوا إلزامها بأى تؤدي إلى كل منهم ١٧٠ ج وما يستجد من أول مايو سنة ١٩٦٨ بواقع ٥٠٠ ، ٧ ج شهرياً . وذكروا بياناً لدعواهم أن الشركة كانت تمنحهم حق ركوب سياراتها الخاصة فى تنقلاتهم من محال إقامتهم إلى مقر الشركة ذهاباً وإياباً منذ شهر يولية سنة ١٩٦١ ، ثم حرمتهم من هذه الميزة العينية اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٦٦ ، وإذا كانت هذه الميزة تقدر بواقع ٥٠٠ ، ٧ ج شهرياً فإنه يحق لهم المطالبة بقيمتها المستحقة لهم حتى آخر أبريل سنة ١٩٦٨ وما يستجد باعتبارها جزءاً من أجورهم ، وإذا قام المدعون بتصحيح شكل الدعوى باختصاص الشركة المطعون ضدها الأولى فقد قامت الأخيرة باختصاص المطعون ضدها الثانية للحكم عليها بما عسى أن يقضى به ضدها ، وبتاريخ ٢٤ - ٥ - سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية حيث قيدت برقم ٢٨٢٢ لسنة ١٩٦٩ عمال كلى الاسكندرية وبتاريخ ٢١ / ١٢ / ١٩٦٩ قضت المحكمة بندب خير لمباشرة الأمور بالمينة بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخير تقريره قضت بتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٧٢ برفض الدعوى ، أمستأنف الطاعنان وباقي المحكوم ضدهم هذا الحكم

بالاستئناف المقيد برقم ٤٠٦ لسنة ٢٨ ق الاسكندرية طالبين إلزام الشركة المطعون
ضدها الأولى بأن تدفع لكل منهم مبلغ ١٨٩ ج وما يستجد بواقع ثلاثة جنيهات شهرياً
وبتاريخ ١٩٧٤/٥/١١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان
في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول
الطعن بالنسبة للشركة المطعون ضدها الثانية لعدم اختصاصها
أمام محكمة الاستئناف ، ونقض الحكم بالنسبة للمطعون ضدها الأولى ،
وعرض الطعن في غرفة المشورة وتحدد لنظره جلسة ١٩٨١ / ١ / ٢٥ وفيها
التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه عن الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون
ضدها الثانية ، فإنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز اختصاص من لم
يكن في الخصومة أمام محكمة الاستئناف ، وإذا كان الثابت أن الطاعنين لم
يختصا المطعون ضدها الثانية - شركة السيوف للغزل والنسيج - في الاستئناف
المرفوع منهما مع باقي المحكوم عليهم ، ومن ثم فهي تعتبر خارجة عن الخصومة
أمام محكمة الاستئناف ولا تعتبر طرفاً فيها ، ويكون اختصاص الطاعنين لها في
الطعن بالنقض غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الأولى استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسببين الأول والثالث من أسباب الطعن
على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله
والقصور في التيسيب ، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم خلط فيما بين مصاريف
الانتقال وبين المزايا العينية التي اعتبرها من قبيل مصاريف الانتقال في حين
أن هذه المصاريف تتعلق بما يتكلفه العاملون بالفعل من نفقات انتقال بينا
إن الميزة العينية تنشأ نتيجة توافر شروط الصرف المرجب لها من ثبات وعمومية
واستمرار ، وإذا كان مطلب الطاعنين هو المقابل النقدي للميزة العينية المقررة

عن انتقالهما من مقر الشركة إلى محل إقامتهما ذهاباً وإياباً وقد رفض الحكم القضاء لهما به دون أن يحقق دفاعهما في هذه الشأن ، فإنه يكون مخالفاً للقانون ومعيباً بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك لأنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بني قضاءه برفض طلب الطاعنين لمقابل الميزة العينية على ما قال به من أنه « منذ أن صدر نظام العاملين رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ في ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٢ أصبحت مصاريف الانتقال تخضع لتنظيم تشريعي ولم يعد للعرف أثره في استحقاق هذه المصروفات أو الحرمان منها ، ومن المقرر أنه لا مجال لإعمال العرف إلا إذا لم يوجد نص تشريعي فإذا وجد هذا النص فلا حاجة لتطبيق قواعد العرف ، لما كان هذا وكان طلب المدعين مقابل الانتقال يستند إلى العرف فلاوجه لتطبيق هذا العرف مادام ثمة تشريع قائم ينظم هذا المقابل وأحوال استحقاقه .

فإن دعواهم بطلب مصاريف الانتقال تكون لا سند لها من القانون .. واستطرد الحكم بعد ذلك مقررأ « أنه إذا كان ما تقدم وكان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ قد حظر على المدعين أن يستخدموا في انتقالهما إلى مقر الشركة سياراتها الخاصة دون مقابل وكان هذا الحظر لم يحس حقاً مكتسباً لها على ما سلف فإن النعي عليه بأنه أنقص حقوقها المكتسبة يكون في غير محله ، ومفاد ذلك أن الحكم اعتبر أن دعوى الطاعنين قد انصرفت إلى المطالبة بمصاريف في حين أنهما أوضحتا في صحيفة إفتتاح الدعوى أنهما يطالبان بمقابل الميزة العينية التي كانا يتمتعان بها بالانتقال بسيارات الشركة من محل سكنهما إلى مقر العمل ذهاباً وإياباً ثم أكد ذلك في صحيفة الاستئناف وأوضحتا أنهما لا يطالبان ببديل انتقال ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في فهم الواقع المطروح في الدعوى مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان قرار رئيس الوزراء رقم ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ المعمول به اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٦٦ قد ألغى تخصيص

سيارات الركاب لا انتقال العاملين لغير الوزراء ونوابهم والمحافظين ومن في حكمهم في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها بين محال إقامتهم ومقار أعمالهم ، إلا أن ذلك لا يمنع من وجوب أداء تعويض تقدي للعامل مقابل تلك الميزة العينية بعد استحالة التنفيذ العيني طالما أنها تقرر له كجزء لا يتفصل عن أجره ولا يجوز بالتالي الانتقاص منه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى على نظر خاطئ ومخالفاً لما سبق مؤداه أن حظر استخدام السيارات الخاصة بالشركة دون مقابل عملاً بأحكام قرار رئيس الوزراء المشار إليه لا يمس حقاً مكتسباً للعاملين ، وكان الحكم فيما انشاق إليه من هذا الخطأ قد حجب نفسه عن البحث فيما تمسك به الطاعنان من أن الشركة المطعون ضدها الأولى جرت على تخصيص سيارات لهما في انتقالهما من محل إقامتهما إلى مقر العمل ذهاباً وإياباً كميزة عينية أصبحت عرفاً سارياً تلتزم الشركة بتوفيرها لهما بتحقيق صفة الدوام والاستقرار مما تعتبر معه عنصراً من عناصر الأجر وتأخذ حكمه بما يلتزم معه رب العمل بأداء مقابل تلك الميزة للعامل ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسيب بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث بآى أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيزه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عاصم المراغى ، صلاح عبد العظيم وسيد عبد الباقي وحافظ السلى .

(١٧٠)

الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٥٠ القضائية :

استئناف ، دعوى « انقطاع سير الخصومة » ، « سقوط الخصومة » ، تجزئة .

إنقطاع سير الخصومة لوفاة لوزير والصفة المدعى أو المستأنف. سقوط الخصومة في حق الورثة أو صاحب الصفة. بده سريانهما من تاريخ إعلانهم من يتمك بالسقوط بوجود الخصومة. لا يفتى عن الإعلان العلم بقيام الخصومة بأى طريق آخر ، لا يغير من ذلك قابلية موضوع الدعوى لتجزئة من عدمه .

مفاد نص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات أنه إذا تقرر انقطاع الخصومة بحكم القانون لوفاة المدعى أو من فى حكمه كالمستأنف فلا تسرى مدة السقوط فى حق ورثته أو من أقام مقامه عند فقد أهليته للخصومة أو زوال صفته إلا من تاريخ إعلانهم بوجود الدعوى أو الاستئناف من المدعى عليه الذى يتمك بسقوط الخصومة لاقتراض جهلهم بقيام الخصومة ، وقد قصد المشرع من ذلك المحافظة على مصالحهم حتى لا تتخذ إجراءات الخصومة ضدهم بغير علمهم ، وسقوط الخصومة جزاء على إهمال رافعها فى عدم مولاة السير فيها وليس ثمة إهمال يمكن نسبته إلى ورثته أو من قام مقامه قبل إعلانهم بقيام الخصومة ، ولا يفتى عن هذا الإعلان علمهم بقيام الخصومة بأى طريق آخر ، ويسرى حكم هذه المادة سواء كان موضوع الدعوى قابل أو غير قابل للتجزئة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وبالقدر اللازم للفصل فيه — تتحصل في أن المطعون ضدهم الستة الأول أقاموا الدعوى رقم ٤٤٩ سنة ١٩٧٣ تجارى كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنين طلبوا فيها الحكم بإثبات ملكيتهم للنصف الآخر من منشأة وقالوا بياناً لدعواهم أنه كان قد تحرر عقد شركة بين مورثهم المرحوم وبين مورث الطاعنين المرحوم لاستغلال عمليات التوريد والتصدير بشارع الملكة رقم ١٣٢ قسم الأزيكية وأن ملكية محلات التجارة هي لمورث المطعون ضدهم الستة الأول الذى احتفظ لنفسه بإدارة الشركة وحق التوقيع عنها دون مورث الطاعنين الذى لا يعدو أن يكون مساعداً لمورثهم فى الأعمال ومن ثم فلا يحق للطاعنين المشاركة بقدر النصف فى المنشأة ومن ثم فقد أقاموا دعواهم للحكم لهم بطلباتهم ، وبتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٧٤ قضت المحكمة أول درجة بتثبيت ملكية المطعون عليهم للنصف الآخر من المنشأة سالفة الذكر . إستأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد إستئنافهم برقم ٢٣٨ سنة ٩١ ق ، وبجلسة ١٩٧٨/٥/٢٧ قضت محكمة إستئناف القاهرة بانقطاع سير الخصومة لزوال صفة المستأنفة الأولى بصفقتها وصية على القاصر إبراهيم الطاعن الرابع ، لبلوغه من الرشد، أقام المطعون ضدهم ضد الطاعن الدعوى رقم ٥٠٧ سنة ٩٦ ق أمام محكمة إستئناف القاهرة طلبوا فيها الحكم بسقوط الخصومة فى الاستئناف كما عجل المطعون ضدهم هذا الاستئناف وطلبوا رفضه . وبتاريخ ٢٧ / ١ / ١٩٨٠ قضت محكمة إستئناف القاهرة بسقوط الخصومة فى الاستئناف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول شكلاً بالنسبة للمطعون ضده الأخير وينقض الحكم بالنسبة لباقي المطعون ضدهم وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من اننيابة بعدم قبول الطعن وهو أن المطعون ضده الأخير لم يكن خصماً فى النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون ضده الأخير قد اختصمه باقي المطعون ضدهم في الدعوى رقم ٥٠٧ سنة ٩٦ق التي أقاموها أمام محكمة الاستئناف ليصدر في مراجعته الحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف رقم ٢٣٨ سنة ٩١ق وإذا اتخذ المذكور من الخصومة موقفاً سلبياً فلم يقض بشيء لصالحه أو ضده ، ولم تكن أسباب الطعن متعلقة به فإنه لا يكون للطاعن مصلحة في اختصاصه ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الأخير الأستاذ بصفته .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي المطعون ضدهم .
وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بسقوط الخصومة على سند من القول أن موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة إلا أن هذا الحكم قد فات أنه إذا كان سبب الانقطاع يرجع إلى وفاة المدعى أو من في حكمه كالمستأنف فلا تبدأ مدة السقوط وفقاً لنص المادة ١٣٥ مرافعات إلا من التاريخ الذي يقوم فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذي تولى إذ قام مقام من فقد أهليته للخصومه أو مقام من زالت صفته لوجود الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي ولا يغير من ذلك في حالة انقطاع سير الخصومة لسبب يرجع إلى المدعين أو المستأنفين عند تعددهم أن يكون موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة أو غير قابل لها إذ يتعين على الخصم في جميع الأحوال القيام بهذا الإخطار ، ولذا أوجبت المادة ١٣٦/٣ مرافعات أن يقدم طلب سقوط الخصومة ضد جميع المدعين أو المستأنفين وإلا كان غير مقبول ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى سقوط الخصومة رغم عدم قيام المطعون ضدهم بالإخطار المنصوص عليه قانوناً فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه ..

وحيث إن هذا النعى صديد ذلك أنه لما كان مؤدى نص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات «لا تبدأ مدة سقوط الخصومة في حالات الانقطاع إلا من اليوم الذى قام فيه من يطلب الحكم بسقوط الخصومة بإعلان ورثة خصمه الذى توفى أو من قام مقام من فقد أهليته للخصومة أو مقام من زالت صفته بسقوط الدعوى بينه وبين خصمه الأصلي» وكان مفاد هذا النص أنه إذا تقرر انقطاع الخصومة بحكم القانون لوفاة المدعى أو من فى حكمه كالمستأنف فلا تسرى مدة السقوط فى حق ورثته أو من قام بمقامه عند فقد أهليته للخصومة أو زوال صفته إلا من تاريخ إعلانهم بوجود الدعوى أو الاستئناف من المدعى عليه الذى يتمسك بسقوط الخصومة لافتراض جهلهم بقيام الخصومة، وقد قصد المشرع من ذلك المحافظة على مصالحهم حتى لا تتخذ إجراءات الخصومة ضدهم بغير علمهم، وسقوط الخصومة جزاء على إهمال رافعها فى عدم موالاة السير فيها وليس ثمة إهمال يمكن نسبته إلى ورثته أو من قام بمقامه قبل إعلانهم بقيام الخصومة، ولا يغنى عن هذا الإعلان علمهم بقيام الخصومة بإى طريق آخر، ويسرى حكم هذه المادة سواء كان موضوع الدعوى قابل أو غير قابل للتجزئة، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بسقوط الخصومة فى الاستئناف رغم عدم إخطار «الطاعن الرابع» بوجرد الخصومة فى الاستئناف وبالتالي فإن طلب سقوط الخصومة لا يكون مقبولا بالنسبة له ووسائل الطاعنين، ويكون هذا الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد صدق العصار . نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين :
ابراهيم فوده ، عبد الحميد المنفلوطي ، عبد المنعم بركتو أحمد شلي .

(١٧١)

الظن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٠ القضائية :

(١ ، ٢) « حقوق المستحكر » . وقف . حيازة . ملكية . « التقادم

المكسب . تقادم .

(١) عقد الحكر . ماهيته . للمستحكر حق الانتفاع دون الرقبة . له التصرف في حق الحكر .

(٢) وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير . مؤقت . لا يكسب الملكية بالتقادم .
إلا إذا تغيرت صفة الحيازة بفعل الغير أو بفعل من المستحكر يتضمن إنكاراً لحق المالك .

- ١ - من مقتضى عقد الحكر أن يملك المستحكر حق الانتفاع بالأرض المحكرة بالبناء ، أو الغراس بينما يحتفظ المحكر بملكية الرقبة المحكرة ، كما أن للمستحكر أن يتصرف في حق الحكر بالبيع أو غيره من التصرفات .
- ٢ - من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طالت مدته ولا يستطيع المستحكر - هو وورثته من بعده - أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ، ولا الأصل الذي تقوم عليه هذه الحيازة ، ولا يجوز له أن يكسب الملكية بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يقترن تغيير نيته بفعل إيجابي ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزعم إنكار الملكية على صاحبها والإستئثار بها دونه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى وضاعة الشكليه .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٠٦ سنة ١٩٧٥ مدنى اسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بأحقية للمباني المقامة على الأرض الميينة بصحيفة الدعوى مقابل دفع أقل القيمتين باعتبارها مستحقة الإزالة أو البناء مع التسليم ، وقال شرحاً لدعواه أنه حصل بتاريخ ٢٧ / ٥ / سنة ١٩٧٥ على حكم من لجنة القسم الثانية بوزارة الأوقاف في المادة رقم ٦١٦ / ١٢١٥ رسا عليه بموجبه مزاد قطعة الأرض سالفة البيان — المحتكرة لصالح المطعون عليهم — وقام بتسجيل ذلك الحكم في ٢١ / ٨ / ١٩٧٥ برقم ٣٢٥٢ إسكندرية فأصبح مالكا لها دون المباني القديمة القائمة عليها ، ولما كان الوقف الذى كان مقرراً على هذه الأرض قد انتهى عملاً بالمادة الثانية ، من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بشأن إلغاء نظام الوقف على غير الخيرات كما اعتبر الحكم المقرر عليها منتهياً كذلك تطبيقاً للمادة السابعة من ذات القانون ، فقد أصبح من حقه طلب إزالة المباني القائمة على تلك الأرض التى آلت ملكيتها إليه ، أو استيقاضها مقابل دفع أقل القيمتين تطبيقاً لنص المادة ١٠١٠ من القانون المدنى ، ومن ثم فقد أقام دعواه بطلباته السالف ذكرها ، دفع المطعون عليهم الدعوى بأنهم تملكوا هذه الأرض بعقد البيع المسجل سنة ١٩١٥ برقم ٩٣٠٤ وبوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . وبتاريخ ٣٠ / ٥ / سنة ١٩٧٢ ١٥ / ١٢ / ١٩٧٧ حكمت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لأداء المأمورية الميينة بمنطوقها . وبعد أن أودع التقرير ، واعترض عليه المطعون عليهم حكمت بتاريخ ٦ / ٤ / ١٩٧٨ بنسب ثلاثة خبراء أصحاب النور في الجدلول لمباشرة المأمورية الميينة بالحكمين السابقين ، وبعد أن أودعوا تقريرهم حكمت بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٩ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٤٣ سنة ٣٥ ق اسكندرية ، وبتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة بأنها .

وحيث إن من ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتقصير في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم انتهى إلى أن وقف ليس له بموجب سند ملكيته سوى حق الحكر على الأرض موضوع النزاع بمقدار عشرين بارة لكل فراع مربع ، ومن ثم ليس له حق الملكية على الأرض المذكورة ، وأن العقد المسجل في سنة ١٩١٥ تحت رقم ٩٣٠٤ الذي اشترى به مورث المطعون عليهم ورد على أرض مملوكة للبائع والبايعين له ، وأنه لو صح أن الأرض محل التعامل موقوفة لانصب العقد على المنفعة دون الرقبة ، واتفق فيه على جعل يناسب هذه المنفعة دون الاتفاق فيه على ثمن للمبيع ، كما أن يد مورث المطعون عليهم على أرض النزاع قد بدأت منذ تاريخ عقد البيع باعتباره وورثته من بعده مالكين بوضع البدالمدة الطويلة المكتسبة للملكية رغم النص في العقد على ترتيب إيراد لوقف على هذه الأرض إذ أن ذلك مجرد اشتراط لمصلحة الغير وهو جهة الوقف المذكور وليس مقابل حكر لصالحه ، في حين أنه قد بين في صحيفة الاستئناف أن الأرض موضوع النزاع قد آلت ملكيتها إلى المرحوم بطريق الشراء من الشيخ بالحجة الشرعية المسجلة بمحكمة اسكندرية الشرعية في سنة ١٢٢٧ هـ برقم ١١٨ ، وأنه أوقف تلك الأرض مع أعيان أخرى على نفسه ثم على ابنته بحجة الوقف الشرعية المسجلة بمحكمة اسكندرية الشرعية في سنة ١٢٤١ هـ برقم ٤٧٨ ، والتي جعل الواقف لها فيها النظر على هذا الوقف بعد وفاته ، فترتب حق الحكر على الأرض المملوكة للوقف بمقتضى حجتى حكر الأولى مسجلة في سنة ١٢٦٩ هـ برقم ١٥٥ ، والثانية مسجلة في سنة ١٢٧٣ هـ برقم ٢٧٦ . وقد باع المستحكر العقارات القائمة على الأرض المحكرة إلى السيدة بوثيقة الشراء المؤرخة في ٢٦ من المحرم سنة ١٢٩٦ هـ والتي نص فيها على أن الأعيان المبيعة قائمة على أرض محكرة من وقف وأن على المشتري دفع مقابل الحكر ، ثم قامت

عائشة خطابية - بما لها من حق التصرف في الحكر - يبيع نصف تلك الأعيان إلى السيدين أحمد ومحمد أحمد الشريف ، وأوقفت النصف الآخر ، ولما رأى أحد الشركاء في تلك الأملاك الشائعة وهو قسمتها وفرزها وتجنيتها وهي جميعاً قائمة على أرض محكرة ، من وقف قام برفع دعوى قسمة انتهت ببيع تلك العقارات بحكم صدر من محكمة اسكتلرية الأهلية في ٢٧ / ٦ / ١٩١١ نص فيه على أن الأرض محكرة من وقف المرحوم أحمد قبودان خطاب ، ثم باع جزءاً من تلك الأعيان إلى السيد / بالعقد المسجل في ١١ / ٢ / ١٩١٣ برقم ٧٧١٩ ، وباع هذا الأخير جزءاً من تلك الأعيان الآيلة إليه ضمن العقد السابق إلى مورث المطعون عليهم بالعقد المسجل في سنة ١٩١٥ برقم ٩٣٠٤ الذي أثبت فيه أن الأرض محملة بحكر لصالح وقف قلده عشرين بارة عن اللراع الواحد وأكد الطاعن في كل هذه الوقائع أن الأرض كانت باستمرار مملوكة لوقف وأن كل التصرفات الواردة عليها كانت عن حق الحكر وعن المباني والغراس القائم عليها دون مساس بملكية الوقف لحق الرقة على أرض النزاع ، كما أن حق الحكر مما يجوز التصرف فيه بكافة أنواع التصرفات فيجوز عليه البيع ويشترط تسجيله ومن ثم فدفعت الثمن فيه لا يدل مطلقاً على أن البيع ينصب على الأرض دون حق الحكر المقرر عليها ، ومن ثم فلا يدل على عدم ملكية جهة الوقف لأرض النزاع أو زوال ملكية الوقف عنها ، فهو مقابل قانوني للتصرف في حق الحكر يلتزم به المستحكر في عقد بيع حق الحكر ، كما أن تصريح عقد البيع المسجل الصادر إلى مورث المطعون عليهم بالتزام المشتري بدفع مقابل الحكم لجهة الوقف إقرار قانوني بملكية جهة الوقف لأرض النزاع ، وقصر للعقد على بيع حق الحكر المقرر على الأرض المملوكة لجهة الوقف بحيث لا تملك المحكمة ولا المتعاقدان مع وضوح عبارة العقد الانحراف عنها إلى القول بأنها مجرد اشتراط لمصلحة الغير وهو جهة الوقف ، ومن ثم يمتنع على مورث.

المطعون عليهم - وورثته من بعده - أن يكتسبوا ملكية أرض النزاع بالتقادم على حيازتهم بخلاف سندهم تطبيقاً لنص المادة ٩٧٢ من القانون المدني إلا إذا تغيرت صفة حيازتهم إما بفعل الغير أو بفعل منهم يعتبر معارضة لحق المالك وهو ما لم يحصل - وإذا لم يحط الحكم المطعون فيه بكل تلك الوقائع وبالمستندات السالف ذكرها والتي قدمها تأييداً لدفاعه وأغفلها إغفالاً تاماً، وانحرف عن المعنى الواضح بعقد وراثته المطعون عليهم إلى معنى آخر لا يفيد، فإن الحكم يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسيب.

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن من مقتضى عقد الحكر أن يمتلك المستحكر حق الانتفاع بالأرض المحكرة بالبناء أو الغراس ، بينما يحتفظ المحكر بملكية رقبة الأرض المحكرة ، كما أن للمستحكر أن يتصرف في حق الحكر بالبيع أو غيره من التصرفات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الترجمة العربية للعقد المسجل في سنة ١٩١٥ برقم ٩٣٠٤ والصادر من المرحوم إلى مورث المطعون عليهم المرحوم بيع الأرض موضع النزاع أن ملكية البائع قد آلت إليه بعقد البيع الصادر إليه من المسجل في ١٩١٣/٢/١١ - والذي آلت إليه ملكيتها بدوره بحكم مرسوم التزاد الصادر بتاريخ ١٩١١/٦/٢٧ من محكمة اسكندرية الأهلية والمسجل في ١٩١١/٨/١٩ والذي نص فيه على أن الأرض المبيعة محتكرة من وقف كما نص في العقد المسجل في سنة ١٩١٥ آنف البيان على أن البائع والمشتري - مورث المطعون عليهم - كليهما يعلمان تمام العلم بأنه « يرجد على التعامل الحالي حكر بواقع عشرين بارة بالغرس الصالح للزراع المربع الواحد سنوياً لصالح وقف خطاب » وكان مؤدى عبارات هذه العقود السالف ذكرها أن البيع فيها وارد في الحقيقة على حق الحكر المقرر على هذه الأرض لقاء الثمن المعين فيه ، فيرتب عليه انتقال ملكية حق الحكر المقرر على

تلك الأرض إلى مورث المطعون عليهم بما يحوله إياه من حق الانتفاع بها بالبناء أو الغراس عليها ، بينما تظل ملكية رقة هذه الأرض على ما كانت عليه لو كانت ويكون وضع يده - وورثته من بعده - على أرض مملوكة لهذا الوقف بسبب التحكير ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن يضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم مهما طالته مدته ، ولا يستطيع المستحكر - هو وورثته من بعده - أن يغير بنفسه لنفسه سبب حيازته ، ولا الأصل الذي تقوم عليه هذه الحيازة ، ولا يجوز له أن يكسب الملكية بالتقادم إلا إذا تغيرت صفة حيازته إما بفعل الغير وإما بفعل منه يعتبر معارضة لحق المالك ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يقرن تغيير نيته بفعل إيجابى ظاهر يجابه به حق المالك بالإنكار الساطع والمعارضة الفعلية ويدل دلالة جازمة على أنه مزعم إنكار الملكية على صاحبها والاستئثار بها دونه ، ومن ثم فإن وضع يد المورث وورثته - المطعون عليهم - من بعده على أرض النزاع بوصفهم مستحكرين لا يكسبهم الملكية بالتقادم مهما طال الزمن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن استناداً إلى ما أورده في أسبابه من أن عقد البيع المذكور قد تكاملت له أركانه وشرائطه المقررة بالقانون ووضح منه صراحة أنه منصب على أرض قضاء بيعت بسعر المتر وأقر البائع بأحقية المشتري بالانتفاع بالأرض المبيعة بوصفه مالكا شرعياً لها ، خلافاً لما يجرى عليه العمل لو صح أن الأرض محل التعامل موقوفة فإنه ينصب على المنفعة دون الرقة وفي هذه الحال لا مجال لدفع ثمن للبيع ويكتفى بالاتفاق على الجعل المناسب لهذه الأرض ، وإذا أورد العقد المذكور ذلك صراحة ، فلا ريب أن يد مورث المستأنف عليهم على أرض النزاع منذ سنة ١٩١٥ قد بدأت يد ملكة رغم ترتيب إيراد لوقف على هذه العين ، ولا يكون لهذا الوقف من حقوق أكثر وهو ما وصفه المتعاقدان بأنه حكر على عين النزاع ومن ثم يكون المستأنف عليهم

ومورثهم فضلاً عن السند المسجل الناقل للملكية قد اكتسبوها ولو لم يكن صادراً من مالك - بوضع اليد المكسب للملكية والذي لا خلاف عليه بين الطرفين وقد استطال لما يزيد عن خمسين سنة ومع التسليم بأن الوقف يكتسب بالتقادم بمدة ٣٣ سنة وأن الوقف المذكور لم يكن طرفاً في العقد الصادر لمورث المستأنف عليهم وإنما تم فيه هذا الاشتراط بدفع ٢٠ بارة للزراع لمصلحته ومواءم الوفاء بهذا الاشتراط لمصلحته أو لم يتم فلا يغير ذلك شيئاً من اكتساب عين النزاع بالتقادم وكان هذا الذي خلص إليه الحكم المطعون فيه ينطوي على انحراف عن المدلول الظاهر لعبارة العقد المسجل تحت رقم ٩٣٠٤ سنة ١٩١٥ وإغفال لدفاع جوهرى للطاعن وما استند إليه من حجج ومستندات على ما سلف بيانه وجره ذلك إلى عدم فهم الواقع في الدعوى ، وبالتالي إلى الخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العصار . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد الحميد المنفلوطي ، منير عبد الحميد ، محمد إبراهيم خليل وعبد المنعم بركة .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٧ القضائية :

(١ ، ٢) ملكية « بناء الشريك على الشيوع » • شيوع • التصاق •

(١) إقامة الشريك على الشيوع بناء على جزء من الأرض الشائعة. تجاوزه الحصة المملوكة له . اعتباره بانياً في ملك غيره .

(٢) إقامة مالك النصف على الشيوع بناء على كامل الأرض دون رضا الشريك الآخر . اعتباره بانياً بالنسبة للقدر الزائد. للشريك الآخر الحق في استبقاء نصف البناء مقابل دفع قيمة مستحق الإزالة ، م ٩٢٤ مدني .

١ - لأن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن لكل من الشركاء على الشيوع حق ملكية حقيقية في حصته الشائعة ، وأنه إذا تمكن أحدهم من البناء على جزء من العقار الشائع ، فإنه لا يعد بانياً في ملك غيره ، وكل مال للشريك الآخر أن يطالب من أقام البناء بقسمة العقار المملوك لهما على الشيوع ، ثم يرتب حقه على ما يظهر من نتيجة القسمة ، إلا أن مناط ذلك أن يكون القدر الذي بني عليه معادلاً لنصيبه ، فيه فإذا جاوز ، اعتبر بانياً في ملك غيره بالنسبة لما أقامه على ما يجاوز حصته فيه .

٢ - إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعن شريك على الشيوع في أرض النزاع مع المطعون عليها ويحق النصف لكل منهما ، وأنه لم يتم البناء على حصته من العقار تعادلاً لنصيبه فيه ، بل أقام البناء على كامل الأرض المملوكة له والمطعون عليها مع علمه بذلك ورغم انذارها له وطلبها منه وقف البناء لإقامته على الأرض المملوكة لها ، ولم يأخذ المحكم المطعون فيه بشهادة شاهديه

من أنه قام البناء بموافقة المطعون عليها ، فإن ما انتهى إليه بالحكم من اعتبار الطاعن بانياً سيء النية على أرض المطعون عليها وأنه يحق لها وطبقاً للمادة ٩٢٤ من القانون المدني استبقاء نصف البناء على أن تدفع قيمته مستحق الإزالة إعمالاً لإحكام الالتصاق ، لا يكون مخالفاً للقانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٦٠٦٨ لسنة ١٩٦٩ القاهرة الابتدائية بطلب إزالة المباني القائمة على حصتها الموضحة بصحيفة الدعوى ، وقالت شرحاً لها ، أنها كانت تمتلك وأخرى العقار ٢٩ عطفة المشاركة مناصفة بينهما باعتبارهما محكرين ، وبعد هدم المنزل وإنهاء الحكر اشترت كل منهما نصف الأرض . باعت شريكها حصتها إلى آخر باعها إلى الطاعن الذى أقام بناء على الأرض كلها رغم اعتراضها وإنذارها إياه ، وبتاريخ ١١ / ٣ / ١٩٧٥ طلبت احتياطياً باستبقاء المباني القائمة على حصتها على أن تدفع قيمتها مستحقة الإزالة ، وبتاريخ ١٨ / ٣ / ١٩٧٥ حكمت المحكمة بإزالة المباني القائمة على الحصة المطعون عليها ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٦٤٢ سنة ٩٢ ق . وبتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٧٧ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى استبقاء المنشآت محل النزاع مناصفة بين الطاعن والمطعون عليها على أن تدفع الأخيرة قيمتها مستحقة الإزالة وقدرها ٢٤٠٠ جنيه ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بتقضى الحكم المطعون فيه ،

وعرض الطعن على هذه اللائحة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحدثت جلسة ، لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعن بالسبين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على سند من المادة ٩٢٤ / ١ من القانون المدني ، باعتبار أن الطاعن أقام بمواد من عنده منشآت على أرض يعلم أنها مملوكة للمطعون عليها دون رضاها ، وأنه يحق للأخيرة أن تطلب إزالة المنشآت على نفقة الطاعن مع التعويض أو استبقائها مقابل دفع قيمتها مستحقة الإزالة ، وهو من الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه وقد اتضح لمحكمة الموضع أنه مالك على الشيوع ، ما كان لها أن تعمل أحكام الالتصاق ، لأن مقتضى الملكية الشائعة استبعاد كونه من الغير ، والزام المطعون عليها - بعد موافقتها على قيام الطاعن بالبناء - بأداء قيمة نصيبها فيه بنسبة حصتها في الأرض الشائعة .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه وإن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن لكل من الشركاء على الشيوع حق ملكية حقيقية في حصته الشائعة . وأنه إذا تمكن أحدهم من البناء على جزء من العقار الشائع ، فإنه لا يعد بائناً في ملك غيره ، وكل ما للشريك الآخر أن يطالب من أقام البناء بقسمة العقار المملوك لهما على الشيوع ، ثم يرتب حقه على ما يظهر من نتيجة القسمة ، إلا أن مناط ذلك أن يكون القدر الذي بني عليه معادلاً لنصيبه فيه ، فإذا جاوز ، اعتبر بائناً في ملك غيره بالنسبة لما أقامه على ما تجاوز حصته فيه . إذ كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن شريك على الشيوع في أرض النزاع مع المطعون عليها ويحق النصف لكل منهما ، وأنه لم يتم بالبناء على حصة من العقار تعادل نصيبه فيه ، بل أقام البناء على كامل الأرض المملوكة للمطعون عليها مع علمه بذلك ورغم إنذارها له بتاريخ

١٢ / ١ / ١٩٦٩ وطلبها منه وقف البناء لإقامته على الأرض المملوكة لها ، ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بشهادة شاهديه من أنه أقام البناء بموافقة المطعون عليها ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار الطاعن بانياً سيئ النية على أرض المطعون عليها وأنه يحق لها وطبقاً للمادة ٩٢٤ من القانون المدني استبقاء نصف البناء على أن تدفع قيمته مستحق الإزالة إعمالاً لأحكام الالتصاق ، لا يكون مخالفاً للقانون ، ويكون النعي عليه بذلك في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالأسباب الثلاثة الأخيرة الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه طلب نذب خبير آخر لأن الخبير الذي نذبه محكمة أول درجة ، جاءت تقديراته على وجه محل لا يمثل القيمة الفعلية للبناء ، غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الطلب مع ما أبدى أمام محكمة الاستئناف من أقوال من جانب طرفي الدعوى ، واعتنقت تقرير الخبير وتقديره ، كما دمجته الحكم بسوء النية دون أن يوضح سنداً لذلك إلا ما جاء بتقرير الخبير ودون أن يشير إلى ما جرى من استجواب وتحقيق وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستجابة لطلب نذب خبير آخر في الدعوى متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق نذبه ، وفي أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وهي ليست ملزمة بالرد استقلالاً على المطاعن الموجهة إلى تقرير الخبير مادامت قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ به لاقتناعها بصحة ما جاء به لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليها — إذ كان ذلك وكان البين من أسباب الحكم المستأنف التي أخذ بها الحكم المطعون فيه أنه بحث سوء نية الطاعن في إقامة البناء على قطعة الأرض موضوع النزاع ، ووجد في تقرير الخبير وأوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعه بما خلص إليه في هذا الخصوص ولم تراحمه المحكمة الاستئنافية في التحقيقات التي أجرتها ما يغير عقيدتها ، وكان ما حصلت عليه الحكم المطعون

فيه، له أصله الثابت في الأوراق وقد أقام قضاءه على أسباب سائغة كافية لحمله،
فإن النعي عليه بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب يكون في غير
محلّه .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العصار .. نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين ،
إبراهيم فودة ، عبد الحميد المنفلوطي ، منير عبد المجيد وعبد المنعم بركة .

(١٧٣)

الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) بيع « فوائد الثمن » • فوائد « الفوائد التأخرية »

استحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن . مناطه . م ٥٨ مدني . إعمال الحكم
لا تفاق طرفي البيع بالتزام المشتري بدفع الفوائد مع باقي الثمن للدائن المرتهن دون استئصال الربح .
خطأ .

(٢) تقادم « الدفع بالتقادم » • بيع « التزامات البائع والمشتري » •
فوائد • محكمة الموضوع •

الدفع بالتقادم وخصه للمدين . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . تمسك البائع بتقادم حق
المشتري في الثمار ، لا صبرة بالتزام المشتري بالفوائد عن ذات الفترة ، طالما لم يتمسك بتقادمها .

(٣) بيع « دعوى صحة التعاقد » « التزامات البائع ، ثمار المبيع » •
تقادم « وقف التقادم » •

ثمار المبيع . للمشتري منذ انعقاد العقد طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل . دعوى المشتري
بصحة ونفاذ التعاقد . لا أثر لها على تقادم المطالبة بالثمار . علة ذلك .

١ - إذ تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدني على
عدم أحقية البائع في الفوائد القانونية عن الثمن إلا إذا أعذر المشتري
أو إذا سلم الشيء المبيع ، وكان هذا الشيء قابلاً أن ينتج ثمرات أو إيرادات
أخرى ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بغيره ، وكان الثابت من مطالعة
عقد البيع أنه قد ورد به أن الثمن الباقي وقدره سبعمائة جنينها يلتزم الطاعن بدفعه
إلى الدائن المرتهن على أربع سنوات طبقاً لعقد الرهن الرسمي الصادر من
المطعون عليه إلى الدائن المرتهن ، ويلتزم البائع بدفع هذه الأقساط والفوائد
بواقع ٥ ٪ سنوياً بحيث لو تأخر في دفع قسط من مبلغ الرهن يحل سداد
الأقساط الأخرى ، وكان مؤدى هذا أن هناك اتفاقاً ملزماً للطرفين بشأن

مبدأ استحقاق فوائد الثمن وسعر الفائدة وبدء سريانها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ عمل مضمون هذا الاتفاق في حدود العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه ، والتي تكون فيها فوائد الثمن مقابل ثمار المبيع ، دون أن يعرض لأحكام الرهن الحيازي ، إستناداً إلى أنه لا يوجد ثمة إتفاق بين البائع أو المشتري ، أو نص قانوني يقضى باستئصال الربيع من مؤخر الثمن فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٢ - إذ كان التّقدم رخصة للمدين بطلب الإعفاء من الالتزام وكان المطعون عليه - المدين بالثمار - قد تمسك بتقدم الحق في المطالبة بالثمار التي انقضى على استحقاقها خمس عشرة سنة ، وقد استجاب الحكم المطعون فيه لهذا الدفع ، وقضى بتقدم الحق في المطالبة بها ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الطاعن من أن المطعون عليه قد حصل على فوائد الثمن عن تلك الفترة ، وأنه بهذا يكون قد جمع بين ثمرة البدلين ، وهما فوائد مؤجل الثمن وثمار المبيع ، ذلك أن التقدم رخصة شرعت لمصلحة المدين ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بتقدم حق المطعون عليه في فوائد الثمن ، فلا على المحكمة إن قضت بالفوائد عن تلك الفترة .

٣ - إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن الدعويين المرفوعين من الطاعن بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع لا أثر لهما على سريان مدة التقدم ، صحيح في القانون ، ذلك أن النزاع في دعوى صحة التعاقد يدور حول المطالبة بتنفيذ التزام البائع بتنفيذاً عينياً بنقل الملكية إلى المشتري ولا ينصرف إلى حق المشتري في المطالبة بثمار المبيع من وقت انعقاد البيع طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل ، ، يستوي أن تكون قد انتقلت إلى المشتري أو تبقى أخصى انتقالها إلى وقت لاحق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١١٢ سنة ١٩٧٤ مدنى بنها الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون عليه بأن يؤدي له مبلغ ٩٠٠ ج وقال شرحاً للدعوى أنه قد اشترى من المطعون عليه قطعة أرض مساحتها — ٧ ط — ١ ف بزمام كفر النخلة مركز طوخ لقاء ثمن قدره ٥٨٠ مليم ١٢٠٥ ج ، سدد منه مبلغ ٥٠٥,٥٨٠ جنيه، وبقي فى ذمته مبلغ ٧٠٠ جنيه التزم بأن يدفعها على أقساط للدائن المرتهن للعين . وأن المطعون عليه كان قد أقام دعوى فسخ لعدم وفائه بباقي الثمن إلى الدائن المرتهن ، وقضى له بفسخ هذا العقد، غير أن الطاعن عاد وعرض باقى الثمن، ورفع دعوى صحة ونفاذ هذا العقد وضمت كل من دعوى الفسخ وصحة ونفاذ العقد ، وحكمت المحكمة بصحة ونفاذ العقد ورفض دعوى الفسخ ، وتأيد هذا الحكم استئنافياً وتم تسجيله فى ١٥ / ٤ / ١٩٦٩ برقم ١٠٠٩ ، وإذا امتنع المطعون عليه على الرغم من ذلك عن تسليم الأرض المبيعة منذ تاريخ الشراء حتى التسليم الرسمى فى ٢٦ / ٣ / ١٩٦٨ ، فقد أقام الدعوى بطلبه سالف البيان ، وهو قيمة الربيع عن حرمانه من الانتفاع بها من وقت بيعها حتى تسليمها — وبتاريخ ١١ / ٢ / ١٩٦٥ حكمت المحكمة بنadb مكتب الخبراء للانتقال إلى أرض النزاع وتقدير ريعها فى المدة من تاريخ الشراء الحاصل فى ١٣ / ٦ / ١٩٥٢ حتى التسليم الحاصل فى ٢٦ / ٣ / ١٩٦٨ ، وبعد أن قدم الخبراء تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٧٦ بإلزام المطعون عليه بأن يؤدي للطاعن مبلغ ٥٤٨ مليم، ١٣٨٠ جنيه، استأنف المطعون عليه هذا الحكم

بالاستئناف رقم ٢٧٠ س ٩ ق مأمورية بنها ، كما استأنفه الطاعن فرعياً بالاستئناف رقم ٢٩٤ س ٩ ق مأمورية بنها . وبتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٧٧ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون عليه بأن يؤدي للطاعن مبلغ ٧١٢ م ٧٩٥ ج ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، قرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول ، أن الحكم أجرى حساب الفوائد جملة ، بأن حدد المبلغ المتبقى من الثمن ، وأجرى عليه حساب الفائدة بالسعر المتفق عليه ، وهو ٥ ٪ دون مراعاة تطبيق أحكام الرهن الحيازي التي تقضى باستهلاك الدين بقدر ما ينتج من الربح بعد خصم الفوائد ، وأن يتم ذلك سنة بسنة فور ظهور الربح على ما تقضى به المادة ١٠٤ من القانون المدني وهي قاعدة آمرة متعلقة بالنظام العام ، ويستمر الوضع كذلك حتى يستهلك الدين باقى الثمن من غلة العقار المبيع ، ولا يجدى الحكم إعراضه عن هذه القاعدة بأنه ليس ثمة اتفاق على إجراء هذا الاستهلاك أو نص قانوني يوجبه في شأن الدين وأن القول بأن البائع يعد وكيلا عن المشتري في استثمار الأرض المبيعة ، فهو تصور لم يقل به الطاعن مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدني تنص على أنه « لاحق للبائع في الفوائد القانونية عن الثمن إلا إذا أعلن المشتري ، أو إذا سلم الشيء للمبيع ، وكان هذا الشيء قابلا أن ينتج ثمرات أو إيرادات أخرى ، هذا ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى

بغيره ، وكان الثابت من مطالعة عقد البيع أنه قد ورد به أن الثمن الباقي وقلده ٧٠٠ ج يلتزم الطاعن بدفعه إلى على أربع سنوات طبقاً لعقد الرهن الرسمي الصادر من المطعون عليه إلى الدائن المرتهن ، ويلتزم الطاعن بدفع هذه الأقساط والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً بحيث لو تأخر في دفع قسط من مبلغ الرهن يحل سداد الأقساط الأخرى ، وكان مؤدى ذلك أن هناك اتفاقاً ملزماً للطرفين في شأن مبدأ استحقاق فوائد الثمن ، وسعر الفائدة ، وبدء سريانها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، إذ أعمل مضمرن هذا الاتفاق في صدد العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه ، والتي تكون فيها فوائد الثمن مقابل ثمار المبيع ، دون أن يعرض لأحكام الرهن الحيازي استناداً إلى أنه لا يوجد ثمة اتفاق بين البائع والمشتري ، أو نص قانوني يقضى باستئصال الربيع من مؤخر الثمن. فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون ، ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

حيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه حينما قبل الدفع بتقادم الحق في المطالبة بالربيع من تاريخ العقد في ١٣ / ٦ / ١٩٥٢ حتى ١٢ / ٩ / ١٩٥٩ لمرور أكثر من خمسة عشر عاماً على المطالبة بينما أعطى في تلك المدة فوائد عن مؤجل الثمن وبذلك يكون المطعون عليه قد جمع في تلك المدة بين ثمرة البدلين وهما فوائد مؤجل الثمن وربيع الأرض ، والأصل أن للمشتري ثمار ملكه من يوم العقد وللبائع فوائد مؤجل الثمن ويتم المقاصة من تلقاء نفسها وبقرة القانون فيهما ، وفي هذه الحالة ، يعتبر البائع وكيلاً عن المشتري في استغلال الأرض المبيعة ، فلا يسرى التقادم إلا من تاريخ انتهاء الوكالة في سنة ١٩٦٨ بمقتضى محضر التسليم الرسمي ، وإذا كانت الدعوى قد رفعت سنة ١٩٧٤ فإنها لم تتقادم حتى الآن وقد أنكر المطعون عليه على الطاعن حقه حين نظر الدعوى رقم ١٩٣ سنة ١٩٦٥ مدني بنها الابتدائية التي أقامها الطاعن بصحة ونفاذ عقد البيع وقضت المحكمة بجلسة ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٦ برفضها ، فلم يستطع المطالبة بالربيع بعد الحكم برفض دعواه ، مما يعتبر مانعاً قانونياً للمطالبة طبقاً للمادة ٣٨٢ من القانون المدني ، وكان يجب عليه أن ينتظر حتى يفصل في دعواه اللاحقة

رقم ٧١ لسنة ١٩٦٧ بنها الابتدائية التي يطلب فيها للمرة الثانية صحة ونفاذ عقد البيع ، فما كان يسوغ له المطالبة بالبيع إلا من ذلك التاريخ . وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعى غير سليم ، ذلك أنه لما كان التقادم رخصة للمدين بطلب الإعفاء من الالتزام ، وكان المطعون عليه - المدين بالثمار - إذ تمسك بتقادم الحق في المطالبة بها عن المدة من ١٣ / ٦ / ١٩٥٢ حتى ٢ / ٩ / سنة ١٩٥٩ على أساس أن صحيفة الدعوى الابتدائية أودعت قلم كتاب المحكمة في ٣ / ٩ / ١٩٧٤ ، وقد استجاب الحكم المطعون فيه لهذا الدفع وقضى بتقادم الثمار المستحقة عن تلك الفترة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا يغير من ذلك ، ما ذهب إليه الطاعن من أن المطعون عليه قد حصل على فوائد الثمن عن تلك الفترة ، وإنه بهذا يكون قد جمع بين ثمرة البدلين ، وهما فوائد مؤجل الثمن وثمار المبيع ، ذلك أن التقادم رخصة شرعت لمصلحة المدين ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بتقادم حق المطعون عليه في فوائد الثمن ، فلا على المحكمة إن قضت بالفوائد عن تلك الفترة - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الدعويين رقمي ١٩٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٧١ لسنة ١٩٦٧ ملئي بنها الابتدائية المرفوعتين من الطاعن بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع لا أثر لهما على سريان مدة التقادم وهو من الحكم صحيح في القانون ، ذلك أن النزاع في دعوى صحة التعاقد يدور حول المطالبة بتنفيذ التزام البائع تنفيذاً عينياً بنقل الملكية إلى المشتري ، ولا ينصرف إلى حق المشتري في المطالبة بثمار المبيع من وقت انعقاد البيع طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل ، يستوى أن تكون الملكية قد انتقلت إلى المشتري أو تراخى انتقالها إلى وقت لاحق ، وإذا كانت العلاقة بين الطاعن والمطعون عليه يحكمها عقد البيع فلا يسوغ ما تمسك به الطاعن

من أن المطعون عليه يعد وكيلا عنه في إستغلال العين المبيعة ، وهو يمتنع معه القول بوجود مانع يتعلم معه سرعان التتادم ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين رفض الطعن ..

جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد صدق المصار نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم فوده ، عبد الحميد المنفلوطي ، علي السعدني وأحمد شاذلي .

(١٧٤)

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) حراسة « حراسة قضائية » . اختصاص « محكمة الحراسة » .

فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين . من اختصاص محكمة الحراسة دون غيرها .
للمدعي العام الإشراف على منع التصرف في الأموال أو إدارتها .

(٢ ، ٣) اختصاص « المحكمة العليا » « محكمة الحراسة » . قرار « قرارات

التفسير »

(٢) قرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا . لها ذات القوة الملزمة للنص الذي انصب
عليه التفسير . ليس لأية جهة قضائية أخرى بحث توافر شروط طلب التفسير .

(٣) صدور قرار التفسير من المحكمة العليا باختصاص محكمة الحراسة دون غيرها بنظر
الأوامر الصادرة من المدعي العام الإشراف على منع التصرف في الأموال أو إدارتها . مؤداه . ليس
لجهة القضاء العادي الفصل في منازعة متعلقة بهذه الأمور .

١ - نظم المشرع فرض الحراسة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ففنع فرضها
على أموال الأشخاص الطبيعيين إلا بحكم قضائي يصدر في محكمة الحراسة
المنصوص عليها بالمادة العاشرة منه ، وناط بالمدعي العام الإشراف على الادعاء
أمام المحكمة المذكورة وأجاز له بالفقرتين الأولى والثانية من المادة السابعة من
ذات القانون أن يأمر بمنع التصرف في الأموال أو إدارتها متى تجمعت لديه
دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص على أنه أتى فعلاً من الأفعال المنصوص
عليها في المادتين الثانية والثالثة ، وأن يعين بالأمر الصادر بالمنع من الإدارة
وكيلاً لإدارة الأموال .

٢ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المحكمة العليا أن المشرع اختص المحكمة العليا بتفسير النصوص التشريعية وجعل لقرارات التفسير التي تصدرها قوة ملزمة لجميع جهات القضاء ، وهي في ذلك لا تنشىء حكماً جديداً بل تكشف عن حكم القانون بتفسير نصوصه وتبين قصد المشرع منه ، وبذلك يكون لقرارها ذات قوة النص الذي انصب عليه التفسير ، ولا يغير من ذلك أن المشرع نص بالمادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا ، على أن تكون الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين ملزمة لجميع جهات القضاء ولم يشر إلى قرارات التفسير ، رغم أنه واجب نشر منطق تلك الأحكام وقرارات تفسير النصوص القانونية بالجريدة الرسمية ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا قد نصت على أن لقرارات التفسير ذات القوة الملزمة ، وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ تعليقاً على المادة ٣١ منه ، وكان من مقتضى اختصاص المحكمة العليا بالتفسير الملزم للنصوص التشريعية أن يكون لها وحدها تقدير توافر شروط قبول طلب التفسير بحيث لا يقبل من أية جهة قضائية أن تبحث تلك الشروط أو تناقشها توصلًا إلى التحلل من القوة الملزمة لقرار التفسير .

٣ - إذ كانت المحكمة العليا قد أصدرت قراراً بتفسير نص المادة العاشرة اتقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ نشر في الجريدة الرسمية بالعدد الصادر بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٧٨ ، مقتضاه أن المادة العاشرة التي انصب عليها التفسير تقضى باختصاص المحكمة المنصوص عليها في تلك المادة دون غيرها بنظر المنازعات في الأوامر الصادرة من المدعى العام الاشتراكي بمنع التصرف في الأموال أو إدارتها ، فلا يجوز التعلل بما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ من أن أمر المدعى الاشتراكي بالمنع من التصرف في الأموال أو إدارتها يعتبر كأن لم يكن بفوات ستين يوماً

على صلوره دون تقديم الدعوى لمحكمة الحراسة ، للقول بانعدام الأمر بفوات هذا الميعاد ، ومن ثم يسوغ للقضاء العادى الفصل فى منازعة متعلقة بهذا الأمر ، لأن هذه المحكمة بما لها من ولاية مقررة قانوناً هى صاحبة الولاية دون غيرها فى القضاء باعتبار هذا الأمر كأن لم يكن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطاعن — تتحصل فى أن بصفته أقام الدعوى رقم ٣٦٥٠ / ١٩٧٨ مستعجل القاهرة ضد المدعى العام الاشتراكى ووكيل إدارة الأموال المتحفظ عليها بطلب الحكم بعدم الاعتداد بقرار المدعى العام رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ الصادر فى ٣٠ / ٩ / ١٩٧٨ بمنعه وزوجه وأولاده من التصرف فى أموالهم المنقولة والعقارية وعدم الاعتداد كذلك بقرار التفويض الصادر من أولهما للثانى بشأن تنفيذ القرار آنف البيان . دفع المدعى عليهما بعدم اختصاص جهة القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى واختصاص محكمة الحراسة المنصوص عنها فى المادة العاشرة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، بتاريخ ٢١ / ١١ / سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة برفض الدفع وبطلان المدعى ، إستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٥٥ - ١٩٧٨ مستأنف جنوب القاهرة وبتاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٧٩ حكمت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية بتأييد الحكم المستأنف ، طعن النائب العام فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ويقول فى بيان ذلك أن المدعى العام الاشتراكى تمسك بعدم اختصاص جهة

القضاء العادي ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن قرار التفسير رقم ١٦ سنة ٨ ق محكمة عليا الصادر من المحكمة العليا ، بتاريخ ٤ - ٣ - ١٩٧٨ في طلب تفسير المادة العاشرة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، قضى باختصاص محكمة الحراسة المنصوص عليها بتلك المادة دون غيرها المنازعات في الأوامر الصادرة من المدعى العام الاشتراكي بالإجراءات التحفظية على الأموال طبقاً للمادة السابعة من ذات القانون ، غير أن الحكم المطعون فيه .. رفض الدفع وقضى بطلبات المدعى فيها ، وأقام قضاءه على سند من القول بأن قرار المحكمة العليا لا يلزمه لصدوره في مسألة من مسائل تنازع الاختصاص وبأن نص المادة العاشرة الذي انصب عليه قرار التفسير ليس بذى طبيعة خاصة أو أهمية معينة مما يقضى تفسيراً ، وأن التزام قرار التفسير يؤدي إلى تعديل قواعد الاختصاص بغير تشريع ، وإذ لم يلزم الحكم المطعون فيه قرار التفسير وهو ملزم له ووضع لقبول طلب التفسير شروطاً لم ينص عليها القانون ورتب على ما سلف سلب ولاية محكمة الحراسة ، يكون معيياً بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أن المشرع نظم فرض الحراسة بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ فمنع فرضها على أموال الأشخاص الطبيعيين إلا بحكم قضائي يصدر من المحكمة المنصوص عليها بالمادة العاشرة منه ، وناط بالمدعى العام الاشتراكي الادعاء أمام المحكمة المذكورة وأجاز له بالفقرتين الأولى والثانية من المادة السابعة من ذات القانون أن يأمر بمنع التصرف في الأموال أو إدارتها متى تجمعت لديه دلائل قوية بالنسبة لأحد الأشخاص على أنه أتى فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة ، وأن يعين بالأمر الصادر بالمنع من الإدارة وكيلاً لإدارة الأموال ، وكان النص بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المحكمة العليا على اختصاصها بتفسير النصوص القانونية التي تستدعي ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضماناً لوحدة التطبيق القضائي

وذلك بناء على طلب وزارة العدل ويكون قرارها بالتفسير ملزماً و يدل على أن المشرع اختص المحكمة العليا بتفسير النصوص التشريعية وجعل لقرارات التفسير التي تصدرها قوة ملزمة لجميع جهات القضاء وهي في ذلك لا تنشئ حكماً جديداً بل تكشف عن حكم القانون بتفسير نصوصه وتبين قصد المشرع منه ، وبذلك يكون لقرارها ذات قوة النص الذي انصب عليه التفسير ، ولا يغير من ذلك أن المشرع نص بالمادة ٣١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا ، على أن تكون الأحكام الصادرة من المحكمة العليا بالفصل في دستورية القوانين ملزمة لجميع جهات القضاء ولم يشر إلى قرارات التفسير رغم أنه أوجب نشر منطوق تلك الأحكام وقرارات تفسير النصوص القانونية بالجريدة الرسمية ، ذلك أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا ، قد نصت على أن لقرارات التفسير ذات قوة ملزمة ، وهو ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بإصدار قانون الإجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا تعليقاً على المادة ٣١ منه ، وكان من مقتضى اختصاص المحكمة العليا بالتفسير الملزم للنصوص التشريعية أن يكون لها وحدها تقرير توافر شروط قبول طلب التفسير ، بحيث لا يقبل من أية جهة قضائية أن تبحث تلك الشروط أو تناقشها توصلًا إلى التحلل من القوة الملزمة لقرار التفسير ، وكانت المحكمة العليا قد أصدرت بتاريخ ٤ - ٣ - ١٩٧٨ قراراً بتفسير نص المادة العاشرة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ في طلب التفسير المقيد برقم ١٦ سنة ٨ ق محكمة عليا نشر في الجريدة الرسمية بالعدد الصادر بتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٧٨ وهو يقضي بأن المحكمة المنصوص عليها في المادة ١٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب تختص دون غيرها بنظر المنازعات في الأوامر الصادرة من المدعى العام الاشتراكي بالإجراءات التحفظية على الأموال وفقاً للمادة ٧ من القانون المشار إليه ومن مقتضاه أن المادة العاشرة التي انصب عليها التفسير ذاتها تقتضي باختصاص المحكمة المنصوص عليها في تلك المادة دون غيرها

بنظر المنازعات في الأوامر الصادرة من المدعى العام الاشتراكي آنفة البيان، فلا يجوز التعلل بما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٧١ من أن أمر المدعى الاشتراكي بالمنع من التصرف في الأموال أو إدارتها يعتبر كأن لم يكن بفوات ستين يوماً على صدوره دون تقديم الدعوى لمحكمة الحراسة - للقول بانعدام الأمر بفوات هذا الميعاد ومن ثم يسوغ للقضاء العادي الفصل في منازعة متعلقة بهذا الأمر، لأن هذه المحكمة بما لها من ولاية مقرر قانوناً هي صاحبة الولاية دون غيرها في القضاء باعتبار هذا الأمر كأن لم يكن، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أيد قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم اختصاصها ولائياً بنظر المنازعة المتعلقة بالأمر الصادر من المدعى العام الاشتراكي بالمنع من التصرف في الأموال وإدارتها وأقام قضاءه في هذا الشأن على ما يخالف النظر الذي سلف بيانه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / رئيس المحكمة - مصطفى سليم والسادة المستشارين : محمدى الحولى
نائب رئيس المحكمة ، ويوسف أبو زيد ، محمد زغلول ودرويش عبد الحجة .

(١٧٥)

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) اعلان « بطلان الاعلان » • استئناف « اعتباره كان لم يكن » • طعن
« اسباب الطعن » •

الدفع ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن . إيدأؤهما من غير
الطاعن في موضوع قابل للتجزئة . نعى الطاعن على قضاء الحكم بصدرهما . غير مقبول علة ذلك

(٢) حراسة « الحراسة الادارية » • شركات • اختصاص • « اختصاص ولائى » •

سلطة رئيس الجمهورية بالأمر بفرض الحراسة على المؤسسات والشركات . ق ١٦٢ لسنة
١٩٥٨ . عدم إمتدادها إلى أشخاص الشركات . الأمر الجمهورى الصادر بالمخالفة لذلك . معدوم
الأثر . علة ذلك . إختصاص القضاء العادى برفع ما ينتج عنه من آثار .

١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان هو - وعلى
ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه
فلا يجوز لغير الخصم الذى بطل إعلانه الدفع به ، وميعاد الثلاثة أشهر الواردة
بنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات هو ميعاد حضور والجزاء على مخالفته
لايتعلق بالنظام العام فلا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته ويشترط لكي
يفيد غيره من الخصوم من تطبيق هذا الجزاء أن يتمسك به صاحبه ويتحقق قيام
موجبه ويكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، لما كان ذلك وكان الإعلان الذى تصدت
محكمة الاستئناف لبحث الدفع ببطلانه ليس هو إعلان الطاعنة بل كان إعلان
خصم آخر وكان موضوع الدعوى بما يقبل التجزئة فإن نعيها على الحكم المطعون
فيه فيما قضى به من صحة ذلك الإعلان ورفض الدفع باعتباره الاستئناف كأن
لم يكن بالنسبة لهذا الخصم يكون نعيها غير مقبول .

٢ - لئن كان النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ يحيز لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفاهي تدابير معينة وردت على سبيل الحصر من بينها: « الاستيلاء على أي منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والإلزامات المستحقة والتي تستحق على ما تستولي عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة » إلا أن هذا النص وقد تضمنه قانون استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره ويلزم إعماله في حدود ما أفصحت عنه عباراته بقصر السلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية بشأن فرض الحراسة على المؤسسات والشركات دون ما يجاوزه إلى الأفراد الطبيعيين ، فإذا استعمل رئيس الجمهورية حقه الخول بمقتضى هذا النص في الأمر بفرض الحراسة على شركة معينة كان هذا الأمر مقصوراً على الشخصية الاعتبارية للشركة ولا يمتد سلطانه إلى أشخاص الشركاء لاستقلالهم عن شخصية الشركة ولا تنفع الحراسة لأموالهم وممتلكاتهم الخاصة المنفصلة عن الذمة المالية لشخصية الشركة المعنية، وإذا كان البين من الأمر الجمهوري رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٣ أنه أفصح عن سنده التشريعي في الإصدار بأن القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ منع ذلك فقد نص في مادته الأولى، على فرض الحراسة على الشركة وكذلك على أموال وممتلكات أشخاص طبيعيين أورد أسماءهم بهذا النص ومنهم الطاعنة بما يفيد شمول الحراسة أموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص ولو لم تنلج في الذمة المالية للشركة ، وكان هذا الأمر الجمهوري لا يرمي قواعد مجردة أو يولد مراكز قانونية عامة ينبغي فيها التخصيص فهو بهذه المثابة لا يعتبر قراراً تنظيمياً عاماً أي تشريعاً مما فوض رئيس الجمهورية في إصداره وفقاً لما جاء بعجز الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون الطوارئ والتي أجازت له توسيع دائرة الحقوق المينة بهذه المادة بقرار يعرض على مجلس الأمة في أول اجتماع له ، بل هو قرار إداري فردي صادر من رئيس الجمهورية بمقتضى سلطته التنفيذية في تطبيق قانون الطوارئ

فتحدد سلطته في إطار الحق في الميراث له بمقتضى هذا القانون ، ولما كان الأمر الجمهوري آنف الذكر لم يقصر فرض الحراسة على شركة بل جاوز فرضها على أهوال وممتلكات أفراد طبيعيين ومن ثم فإن فرض الحراسة على الأموال الخاصة لهؤلاء الأفراد تكون قد صدرت ممن لا يملك سلطة بما يجعل الأمر في هذا الخصوص غير قائم على أساس من الشرعية متسبباً بمخالفة صاخره للقانون ومشوباً بعيب جسيم ينحدر به إلى مرتبة الفعل المادي المعلوم الأثر قانوناً لما ينطري عليه من إعتداء على الحرية الشخصية وحرمة الملك الخاص فيصبح متجرداً عن صفته الإدارية وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ويختص بالتالي القضاء العادي برفع ما ينتج عن هذا الاعتداء المادي من آثار.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساير الأوراق —
تتحصل في أن المطعون ضده بصفته « محافظ الشرقية » أقام الدعوى ١٢٨١ لسنة ١٩٧٣ مدني كلي الزقازيق على الطاعنة وآخرين طالباً بالحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٨ / ٣ / ١٩٦٤ الصادر من الحارس العام للطوارئ متضمناً يبعه له أرضاً مساحتها ١٣ م ٢١ ط ٢٠ ف لقاء ثمن مقدارة ٤٤ ج و ٦٧٣ ملياً للقيراط ، وقال بياناً لدعواه إنه استناداً إلى أحكام قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ صدر أمر جمهوري بفرض الحراسة على أموال المدعى عليهم مالكي الأرض آنفة الذكر ، ثم صدر قرار رئيس المجلس التنفيذي الرقم ٢١ لسنة ١٩٦٣ بتحويل الحارس العام سلطة بيع الأراضي القضاء المعدة للبناء والملوكة للخاضعين للحراسة وأتبعه

قرار آخر بتاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٦٤ وتنفيذاً لتأويلات القرارين باع له الخارص العام بموجب العقد المؤرخ ١٨ / ٣ / ١٩٦٤ أرضاً مساحتها ١٩ س ٥ ط ٥٢ ف مملوكة للخاضعين للحراسة ، ومن بعد رفع الحراسة وقع ملك تلك الأرض على عقد البيع النهائي فيما عدا مساحة ١٣ س ٢١ ط ٢٠ ف ف تملكها الطاعة وباقي المختصين في الدعوى إمتنع هؤلاء عن القيام بإجراءات التسجيل ولذا فقد أقام دعواه ليحكم بتطليه فيها وبتاريخ ١٧ من يناير سنة ١٩٧٤ قضت المحكمة الدعوى بعدم وفاء المطعون ضده بكامل الثمن ، استأنف هذا الأخير قضاء محكمة أول درجة طالباً الغاء والحكم له بتطليته ، وقيد الاستئناف برقم ٧٨ لسنة ١٧ قضائية المنصورة ، وبتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بتطليبات المطعون ضده . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها ..

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنحى الطاعة بالسبب الثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الاستئناف باعتبار الاستئناف كأن لم يكن إعمالاً لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات لعدم إعلان المستأنف عليه الأول إعلاناً صحيحاً خلال الأشهر الثلاثة التالية لإيداع الصحيفة قلم كتاب المحكمة ، ولقد انضم إليها المستأنف عليه المذكور وباقي المستأنف عليهم في التمسك بهذا الدفع ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفضه استناداً إلى صحة الإعلان في حين أنه وقع باطلاً إذ سلم للنيابة العامة دون أن تسبقه التحريات الجدية التي يجب أن يقوم بها المعلن في سبيل الاستقصاء عن موطن المعلن إليه وبالتالي فلا ينتج هذا الإعلان أثره مما كان يستوجب تطبيق الجزاء المنصوص عليه في تلك المادة ..

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي مقرر لمصلحة من تعيب إعلانه فلا يجوز لغير الخصم الذي بطل إعلانه الدفع به ، وكان ميعاد الثلاثة أشهر الوارد بنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات هو ميعاد حضور والجزاء على مخالفته لا يتعلق بالنظام العام فلا يملك التمسك به إلا من شرع لمصلحته ويشترط لكي يفيد غيره من الخصوم من تطبيق هذا الجزاء أن يتمسك به صاحبه ويتحقق قيام موجه ويكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، لما كان ذلك وكان الإعلان الذي تصدت محكمة الاستئناف لبحث الدفع ببطلانه ليس هو إعلان الطاعة بل كان إعلان خصم آخر وكان موضوع الدعوى مما يقبل التجزئة فإن نعيها على الحكم المطعون فيه فيما قضى به من صحة ذلك الإعلان ورفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة لهذا الخصم يكون نعيًا غير مقبول لا تنفأ مصلحتها في إثارة ..

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن الأمر الجمهوري رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٣ الصادر بفرض الحراسة إنما تقتصر آثاره على شركة « النصر للنسيج والتريكو » المعنية بهذا الأمر ولا يجوز أن تمتد الحراسة إلى أشخاص الشركاء وأموالهم الشخصية ذلك لأن الأمر صدر استنادا إلى المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ التي لا تخول لرئيس الجمهورية لإسطة فرض الحراسة على الشركات والمؤسسات فلا تنسحب آثار الحراسة إلى الأرض محل الدعاوى إذ هي لا تدخل في أموال الشركة بل يملكها أفراد عائلة أبو عوف ملكية خاصة لا شأن لها بالحصص التي يملكونها في أموال الشركة فيكون عقد بيع هذه الأرض قد صدر ممن لا صفة له في النيابة عن هؤلاء الملاك فلا ينتج أثرا قبلهم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ البيع الذي أبرمه الحارس دون أن يعنى بالرد على دفاعها فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون فضلا عن القصور في التسبيب ..

وحيث إن هذا النعى مليد ذلك بأن الحراسة على الأشخاص الطبيعيين وإن أجازها المشرع بالنسبة لرعايا الدول المعادية والدول التي قطعت معها مصر علاقاتها السياسية وفق أحكام قوانين التعبئة أرقام ٢٥ لسنة ١٩٥٣ ، ١٥٦ لسنة ١٩٥٧ ، ١٨٧ لسنة ١٩٦٠ إلا أنه لم يكن هناك من نص في هذه القوانين أو تشريع آخر يجيزها بالنسبة للمواطنين المصريين قبل العمل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة والذي أباح لأول مرة - بما نص عليه في المادة الثالثة - فرض الحراسة على أموال الأشخاص الذين يأتون أعمالاً يقصد بها إيقاف العمل بالمنشآت أو الإضرار بمصالح العمل أو تتعارض مع المصالح القومية للبلاد ثم أعقبه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٥ بإجازة هذه الحراسة في شأن طوائف أخرى أشير إليها بصريح النص ثم القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ الذي حظر فرض الحراسة على أموال الأشخاص الطبيعيين إلا بحكم قضائي في الأحوال الواردة بهذا القانون ووفقاً للضوابط المنصوص عليها فيه ، ولئن كان النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ يجيز لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفاهي تدابير معينة وردت على سبيل الحصر من بينها « الاستيلاء على أي منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ماتستولي عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة » إلا إن هذا النص وقد تضمنه قانون استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره ويلزم إعماله في حدود ما أفحصت عنه عباراته بقصر السلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية بشأن فرض الحراسة على المؤسسات والشركات دون ما يجاوزه إلى الأفراد الطبيعيين ، فإذا استعمل رئيس الجمهورية حقه المخول بمقتضى هذا النص في الأمر بفرض الحراسة على شركة معينة كان هذا الأمر مقصوراً على الشخصية الاعتبارية للشركة ولا يمتد سلطانه إلى أشخاص الشركاء لاستقلالهم عن شخصية الشركة. ولا تنسح الحراسة لأموالهم وممتلكاتهم الخاصة المنفصلة عن الذمة المالية لشخصية

الشركة المعنية . وإذ كان البين من الأمر الجمهورى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٣ أنه أفصح عن سنده التشريعى فى الإصدار بأنه القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ومع ذلك فقد نص فى مادته الأولى على فرض الحراسة على شركة النصر والتريكو « سوجات » وكذلك على أموال وممتلكات أشخاص طبيعيين أورد أسماءهم بهذا النص ومنهم الطاعنة بما يفيد شمول الحراسة أموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص ولو لم تدرج فى النسخة المالية للشركة ، وكان هذا الأمر الجمهورى لا يرسى قواعد مجردة أو يولد مراكز قانونية عامة تنفى فيها التخصيص فهو بهذه المثابة لا يعتبر قراراً تنظيمياً عاماً أى تشريعاً مما فوض رئيس الجمهورية فى إصداره وفقاً لما جاء بعجز الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون الطوارئ والى أجازت له توسيع دائرة الحقوق المبنية بهذه المادة بقرار يعرض على مجلس الأمة فى أول إجتماع له ، بل هو قرار إدارى فردى صادر من رئيس الجمهورية بمقتضى سلطته التنفيذية فى تطبيق قانون الطوارئ فتحدد سلطته فى إطار الحقوق المخولة له بمقتضى هذا القانون ، ولما كان الأمر الجمهورى آنف الذكر لم يقصر فرض الحراسة على شركة النصر والتريكو « سوجات » بل جاوز فرضها على أموال وممتلكات أفراد طبيعيين ومن ثم فإن فرض الحراسة على الأموال الخاصة هؤلاء الأفراد تكون قد صدرت ممن لا يملك سلطته فرضها بما يجعل الأمر فى هذا الخصوص غير قائم على أساس من الشرعية متسماً بمخالفة صراحة للقانون ومشوباً بعيب جسم ينحدر به إلى مرتبة الفعل المادى المعلوم الأثر قانوناً لما ينطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية وحرمة الملك الخاص فيصبح متجرداً عن صفته الإدارية وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ويختص بالتالى القضاء العادى برفع ما ينتج عن هذا الاعتداء المادى من آثار ، لما كان ذلك وكان الثابت من ملفونات الحكم المطعون فيه أن عقد البيع المؤرخ ١٨ / ٣ / ١٩٦٤ الصادر من الحارس العام للطوارئ إلى المطعون ضده إنصب على أرض لا تملكها الشركة التى فرضت عليها الحراسة بذلك الأمر الجمهورى بل مملوكة للأشخاص

الطبيين الذين ذكرت أسماؤهم به ومن بينهم الطاعنة، وكان الأمر - كما سلف بيانه - يعتبر معلوماً في آثاره بشأن فرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم التي تعد منفصلة عن أموال الشركة فإن التصرف الذي أبرمه الحارس لا ينصرف أثره إلى الطاعنة لصلوره ممن لا يعتبر نائباً عنها، وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بصحة ونفاذ عقد البيع ملتفتاً عن دفاع الطاعنة الذي أثارته بشأن إنتفاء نيابة الحارس عنها في أموالها الخاصة لخروجها عن نطاق الحراسة فإنه يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث ما بقي من أسباب الطعن.

وحيث إن الموضوع صالح الفصل فيه، ولما تقدم يتعين تعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى لعدم الوفاء بالثمن إلى الحكم برفضها بالنسبة للطاعنة.

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة والمادة المتشاورين أحمد صبرى
أسعد ، وسعيد حسين بدر ، ووليم رزق بدوى وعلى محمد عبد الفتاح .

(١٧٦)

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) مسئولية « مسئولية عقدية » « أسباب دفع المسئولية » السبب
الأجنبي »

عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى خطأ تقوم به مسئولته التى لا يدرأها إلا إثباته قيام السبب

الأجنبي .

(٢) تحكيم • دعوى « شروط قبول الدعوى » • دفع • نظام عام •

شروط الالتجاء إلى التحكيم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم التمسك به قبل نظر الموضوع ، أثره
سقوط الحق فيه .

(٣) التزام « التضامن بين المدنيين » • شركات

الشريك المتضامن . مسئولته فى أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة .

١ - عدم تنفيذ المدعى لالتزامه التعاقدى أو التأخير فى تنفيذه يعتبر فى ذاته خطأ يرتب مسئولته التى يدرأها عنه إذا أثبت هو أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب أجنبي لا يد له فيه كحادث فجائى أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو من المتعاقد الآخر ، وهو ما أشار إليه نص المادة ٢١٥ من القانون المدنى .

٢ - التحكيم المنصوص عليه فى المادة ٥٠١ من قانون المرافعات ، هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طريق إستثنائى لفض المنازعات قوامه الخروج عن طريق التقاضى العادية ، ولا يتعلق شرط التحكيم بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بإعماله من تلقاء نفسها وإنما يتعين التمسك به أمامها ، ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمناً أو بسقط الحق فيه فيما لو أثر متأخراً بعد الكلام فى الموضوع ، إذ يعتبر السكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع نزولاً ضمناً عن التمسك به .

٣ - الشريك في شركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء عملاً بنص المادة ٢٢ من قانون التجارة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتاً في ذمة الشركة وحدها ، ودون نظر لنصيب الشريك في رأس مال الشركة إذا أن مسئوليته بلا حدود .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٩٥٥٩ سنة ١٩٧٠ مدني كلي القاهرة (والتي قيدت بعد ذلك برقم ١٢٧٥ سنة ١٩٧١ مدني كلي جنوب القاهرة) ضد المطعون عليهم طالبين الحكم بالزامهم متضامنين بأن يؤدوا لهم ٧٠٣ م ، ٩٣٣٩ ج ، وقالوا بياناً لها أنه بموجب عقد مقاوله مؤرخ ١٦ / ١ / ١٩٧٠ اتفقوا والمطعون عليهم على أن يقوموا ببناء عمارة سكنية على أرض مملوكة لهؤلاء الآخرين ، وقد نشب خلاف بين الطرفين أدى إلى حرمانهم من إتمام بناء هذه العمارة ، ولما كانوا يستحقون تعويضاً عما فقلوه من أرباح كانوا سيحصلون عليها لو أتيحت لهم فرصة إتمام البناء فضلاً عن مقابل ما بذلوه من وقت ومال فقد أقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان . كما أقام المطعون عليهم الدعوى رقم ٨٩٩ سنة ١٩٧١ مدني كلي القاهرة ضد الطاعنين طالبين الحكم بالزامهم متضامنين بأن يؤدوا لهم مبلغ ٦٦٩ مليون ١٦٦٩٦ جنيه على أساس أن الطاعنين بدأوا في بناء العمارة على نحو مخالف للشروط المتفق عليها في العقد المؤرخ ١٦ / ١ / ١٩٧٠ بين الطرفين ، وقد توقف الطاعنون عن إتمام بناء العمارة بعد أن سجل المطعون عليهم مخالفاتهم ،

وترتب على ذلك عدم إنهاء الأعمال في المدة المتفق عليها مما أدى بالمطعون عليهم إلى إقامة دعوى مطالبين بتعويض ما لحقهم من جراء ذلك . ضمت المحكمة الدعوى الثانية إلى الدعوى الأولى ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٢ / ٣ / ٢٠ بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء الأمورية المبينة بمنطوق حكمها . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩ / ١١ / ١٩٧٣ برفض الدعوى رقم ١٢٧٥ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة ، وفى للدعوى رقم ٨٩٩ سنة ١٩٧١ مدنى كلى القاهرة بإلزام الطاعنين أن يؤدوا للمطعون عليهم مبلغ ٢٢٣ مليم ، ١٥٨٨ جنيه استأنف المطعون عليهم عدا الثالثة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٣٢٥ سنة ٩٠ ق القاهرة ، كما استأنفه الطاعنون بالاستئناف رقم ٦٣٨٤ سنة ٩٠ ق القاهرة . ضمت المحكمة الاستئناف الثانى للاستئناف الأول ثم حكمت بتاريخ ٢٠ - ٢ سنة ١٩٧٥ بإعادة الأمورية إلى مكتب خبراء لأداء الأمورية المبينة بمنطوق الحكم . بعد أن قدم الخبير تقريره التكميلى حكمت المحكمة في ١٣ / ٣ / لسنة ١٩٧٧ برفض الاستئناف رقم ٦٣٨٤ سنة ٩٠ ق القاهرة ، وفى الاستئناف رقم ٦٣٢٥ ق القاهرة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الطاعنين بالتضامن فيما بينهم بأن يدفعوا للمطعون عليهم المبلغ المقضى لهم به وهو ٢٢٣ مليم ، ١٥٨٨ جنيه . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها أصرت النيابة على رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينمى الطاعنون بالسبب الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقولون إن المطعون عليهم بإرادتهم المنفردة ، انتزعوا العمل من يدهم وأن الحكم قد ذهب إلى أن ذلك من الحقوق المسلطة لهم وإلزام الطاعنين بالتعويض دون أن يبين الأساس القانونى الذى أقام قضاءه باعتبار عقد المقاولة منقضياً من طرفيه وما استتبع ذلك من إلزام بالتعويض ، ولما كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأنه يتعين على رب

العمل تعويض المقاول في حالة تحلل أولهما من عقد المقاولة عملاً بنص المادة ٦٦٣ من القانون المدني ، وبأن إلزام الطاعنين بتعويض المطعون عليهم - وهم أرباب عمل - لا يكون إلا في حالة فسخ العقد أو انقضاؤه ، وبأن الفسخ التلقائي للعقد موضوع الدعوى ، حسبما ورد بينوده ، لا يكون إلا في حالة توقف العمل لمدة أسبوع متصل ، وكان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور ..

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأن الحكم المطعون فيه نفى عن المطعون عليهم الخطأ وأسندته إلى الطاعنين وذلك في قوله « إن الثابت من تقرير الخبير أن المقاول الطاعن الأول (بصفته ممثلاً لشركة تضامن تتظم الطاعنين جميعاً) هو الذى تسبب بخطئه وتقصيره في عدم إتمام عملية البناء التى التزم بها رغم استيفائه ما يزيد على مستحققاته بمبلغ ٨٦٦ مليون ، ٧٤٧ جنية قيمة الباقي في فتمته من مجموع المبالغ التى تسلمها من المطعون عليهم نقداً وقيمة المواد المسلمة إليه وهو ما يحق للملاك المطعون عليهم استرداده ، كما يحق تعويضهم عما لحقهم من أضرار نتيجة عدم إتمام البناء في الميعاد المتفق عليه يتمثل في الخسارة التى لحقت بهم بعدم استغلالهم ذلك العقار وما فاتهم من كسب في المدة التى فوت المقاول على الملاك تأجيرها وهو ما قدره الخبير بمبلغ ٣٥٧ مليون ، ٨٤٠ جنية عن المدة من ١ / ١٠ / ١٩٧٠ وحتى نهاية شهر يونية سنة ١٩٧١ وهو ما يمثل التعويض الاتفاقى المنصوص عنه في العقد بعد إعمال سلطة المحكمة التقديرية في شأنه وترى المحكمة الاطمئنان إلى ما انتهى إليه التقرير في هذا الخصوص مؤيداً للتقرير السابق الذى أخذت به محكمة أول درجة ومن ثم يتعين تأييد الحكم المستأنف قياً قضى به من رد وتعويض ، لما كان ذلك وكان عدم تنفيذ المدين لا لزامه التعاقدى أو التأخير في تنفيذه يعتبر في ذاته خطأ يرتب مسئولية التى لا يدرأها عنه إلا إذا أثبت هو أن عدم التنفيذ يرجع إلى سبب أجنبى لا يد له فيه كحادث فجائى أو قوة قاهرة أو خطأ من الغير أو من التعاقد الآخر وهو ما أشار إليه نص المادة ٢١٥ من القانون

المدينى من أنه « إذا استحال على المدين أن يتفد الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه ، ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين فى تنفيذ التزامه». وإذا كان البين من عقد المقابلة موضوع الدعوى أن الطاعنين تعهدوا بتنفيذ جميع أعمال البناء المتفق عليها وتسليم المبنى معداً للسكنى فى ميعاد غايته سبعة شهور من وقت حصولهم على رخصة التنظيم كما التزموا بتعويض المطعون عليهم بواقع عشرة جنيهاً عن كل يوم تأخير ، وكان الالتزام بإقامة المبنى فى الموعد المتفق عليه هو التزام بتحقيق غاية ، فإنه متى أثبت المطعون عليهم إخلال الطاعنين بهذا الالتزام فإنهم يكونون قد اثبتوا الخطأ الذى تتحقق به مسئولية الطاعنين ، ولما كان مفاد ماقرره إلهكم المطعون فيه أنه استخلص من تقرير الحبير المتدب فى الدعوى إخلال الطاعنين بالتزامهم التعاقدى بتسليم المبنى كاملاً فى الموعد المتفق عليه ، وهى أسباب سائغة تبنى لحمل الحكم والرد على دفاع الطاعنين الخاص بأعمال نص المادة ٦٦٣ من القانون المدينى وبأن إلهكم بالتعويض لا يكون إلا إذا فسخ العقد أو انفسخ ، ومن ثم لم تكن المحكمة ملزمة بالرد على هذا الدفاع ، وإذا من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب تسوغه فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تورء كل الحجج التى يلى بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالاً لأن فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها الدليل الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهلذين السببين يكون فى غير محله.

وحيث إن حاصل السبب الثانى من أسباب الطعن الخطأ فى تطبيق القانون. وفى بيان ذلك يقول الطاعنون أن عقد المقابلة موضوع الدعوى تضمن إتفاقاً على التحكيم فى حالة وقوع خلاف بين طرفيه ، ولما كانوا قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى الماثلة طالما أن المطعون عليهم قد أقاموها قبل لجوئهم إلى طريق التحكيم وكان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفاع فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأن التحكيم المنصوص عليه في المادة ٥٠١ من قانون المرافعات ، هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — طريق استثنائي لفض المنازعات قوامه الخروج عن طريق التقاضي العادية. ولا يتعلق شرط التحكيم بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضي بأعماله من تلقاء نفسها وإنما يتعين التمسك به أمامها ويجوز النزول عنه صراحة أو ضمناً ويسقط الحق فيه فيما لو أثير متأخراً بعد الكلام في الموضوع ، إذ يعتبر السكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع نزولاً ضمناً عن التمسك به ، ولما كان الطاعنون قد لجأوا ابتداء إلى القضاء وأقاموا دعواهم طالبين الحكم بالزام المطعون عليهم بتعريضهم عن حرمانهم من إتمام المبنى المتفق عليه بالعقد موضوع الدعوى المتضمن شرط التحكيم ، وتعرضوا لموضوع الدعوى الأخرى التي أقامها ضدهم المطعون عليهم دون تمسك بهذا الشرط إلا في مذكرة لم أمام محكمة الاستئناف مما يفيد تسليمهم بقيام النزاع أمام محكمة مختصة ومواجهتهم موضوع الدعوى وبذلك يكونون قد تنازلوا ضمناً عن التمسك بشرط التحكيم مما يسقط حقهم فيه ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب. وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن تأخر إنجاز العمل المتفق عليه إنما كان مرجعه إلى المطعون عليهم أنفسهم لأنهم لم يقدموا للطاعنين التراخيص الإدارية الخاصة إلا من هذا التاريخ ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الذي لو صح لتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك لأن مدونات الحكم المطعون فيه خالية مما يفيد تمسك الطاعنين بالدفاع المشار إليه بسبب النعى ، ولما

كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على إثارتهم هذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف وإغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه وكانت محكمة النقض غير ملزمة بتكليف الخصوم تقديم ما يؤيد الطعن ، فإن النعي بهذا السبب يكون عارياً عن الدليل وبالتالي غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الخامس من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم المطعون فيه ألزمهم بالتضامن فيما بينهم بالمبلغ المقضى به تأسيساً على أن أولهم أبرم عقد المقاوله موضوع الدعوى بصفته ممثلاً لشركة تضامن تنظمهم جميعاً . ولما كانت أنصبة الشركاء في شركة التضامن قد تكون غير متساوية فقد كان يتعين على الحكم أن لا يقضى بتضامنهم ويقضى على الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً له ذمة مالية مستقلة ، وإذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأن الشريك في الشركة التضامن يسأل في أمواله الخاصة عن كافة ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء عملاً بنص المادة ٢٢ من قانون التجارة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتاً في ذمة الشركة وحدها ، ودون نظر لنصيب الشريك في رأس مال الشركة إذ أن مسئوليته بلا حدود . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وأورد في هذا الخصوص قوله إن الثابت من عقد المقاوله المؤرخ ١٦ / ١ / ١٩٧٠ أن الطاعن الأول تعاقد عن شركة أولاد وهي شركة تضامن بين الطاعنين الثلاثة طبقاً للثابت من المستخرج الرسمي من مراقبة السجل التجاري المقدم من المطعون عليهم أمام محكمة أول درجة بالإضافة إلى أن الثابت من إنذار الطاعن الأول إلى المطعون عليهما بتاريخ ١٨ / ٧ / ١٩٧٠ أنه قد وجهه بصفته ممثلاً قانونياً لشركة أولاد ومن ثم يكون الطاعنون متضامنين في الالتزامات الناشئة عن أعمال عقد المقاوله موضوع الدعوى ويتعين القضاء بإلزامهم المبلغ المقضى به بالتضامن فيما بينهم، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لو يكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد صبرى أسعد ، ولیم رزق بدوى ، على محمد عبد الفتاح و محمد مختار منصور .

(١٧٧)

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ القضائية :

- (١) أهلية • قضاء مستعجل • دعوى « أهلية التقاضى » •
الدعوى المستعجلة • قبولها • عدم اشتراط توافر أهلية التقاضى فى الخصوم • عله ذلك •
- (٢) حراسة « تقدير الخطر المبرر للحراسة » • محكمة الموضوع •
تقدير محكمة الموضوع للخطر المبرر للحراسة وطريقة صون حقوق المتخاصمين • واقع •
عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض •
- (٣) حكم « حجية الحكم » • قضاء مستعجل • حراسة
الحكم المستعجل بفرض الحراسة على أعيان تركة المورث • لا يعتبر حجة على أن هذه الأعيان
هى كل ما يملكه •

١ - لا يشترط لقبول الدعوى المستعجلة أن تتوافر للخصوم الأهلية التامة للتقاضى لأن الحكم المطرأ يكون حكماً وقتياً لا يمس الموضوع ، ولأن شرط الاستعجال يتنافى مع ما يحتاجه الحرص على صحة التمثيل القانونى من وقت .

٢ - لا يخضع لرقابة محكمة النقض تقدير قيام الخطر العاجل وهو الشرط العام فى الحراسة ، ولا تقدير الطريقة المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض ، فهذه من مسائل الواقع يبت فيها قاضى الموضوع دون مغيب عليه من محكمة النقض •

٣ - الحكم المستعجل الصادر بفرض الحراسة القضائية على أعيان تركة المورث لا يعتبر حجة على أن هذه الأعيان هى كل ما كان يملكه عند الوفاة ، لأن هذا الحكم لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فاضلاً فيه •

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة، وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليهن من الأولى إلى الثالثة أقمن الدعوى رقم ١١٢٨ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى المنيا ضد الطاعنين ، وطلبن الحكم بصفة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على تركة المرحوم مورثهم ومورث الطاعنين وتثبيت ملكيتهن لقيراط من ٢٤ قيراطا مشاعاً في أعيان هذه التركة ، وتسليمه إليهن وإلزام الطاعنين بأن يدفعوا لهن مبلغ ٦٥٠ جنيه قيمة ما يخصهن في ريع التركة منذ وفاة المورث في ٢١ / ٤ / سنة ١٩٦٨ حتى تاريخ رفع الدعوى ، وقلن بياناً لذلك أن المورث المذكور توفى بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٦٨ وأنهن يرثن في تركته بالوصية الواجبة قيراطاً من ٢٤ قيراطاً ، وقد وضع الطاعنون يدهم على جميع التركة وامتنعوا عن تسليمهن نصيبهن فيها ، مما اضطرهن إلى رفع الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . قضت المحكمة بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٧٧ في مادة مستعجلة بفرض الحراسة القضائية على أعيان التركة وبتعيين حارس الجدول الخامس ... حارساً قضائياً عليها وندبت — قبل الفصل في موضوع الشق الآخر من الدعوى — مكتب خبراء وزارة العدل بالمنيا لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم . استأنف الطاعنون هذا الحكم فيما قضى به من فرض الحراسة القضائية بالاستئناف رقم ١٤٤ س ١٣ ق بنى سويف مأمورية المنيا . وبتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٧٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها - على الحكم المطعون فيه - الخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون عليهن الثلاث الأوليات إختصمن القاصرتين... .. المشمولتين بوصاية الطاعن الأول باعتبارهما بالغتين حالة أنهما قاصرتان ، ومن ثم فلم تمثل في الخصومة تمثيلاً صحيحاً ، وهذا التمثيل من النظام العام ، وقد دفع وصيهما الطاعن الأول بذلك أمام محكمة الاستئناف لكنها لم ترد على الدفع ولم تفصل فيه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لا يشترط لقبول الدعوى المستعجلة أن تتوافر للخصوم الأهلية التامة للتقاضى لأن الحكم المطلوب يكون حكماً وقتياً لا يمس الموضوع ولأن شرط الاستعجال يتنافى مع ما يحتاجه الحرص على صحة التمثيل القانوني من وقت ، ولما كان ما تمسك به الطاعن الأول في هذا الخصوص أمام محكمة الموضوع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح ، فلا يعيب الحكم إغفال الرد عليه ، ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثاني الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن المطعون عليهن الثلاث إختلقن نزاعاً على الملكية رغم أنه لا نزاع على ملكيتهن وهذا ثابت من محضر جرد تركة المورث ، ونصيبهن مكلف بأسمائهن في مصلحة الأموال المقررة ومن ثم فليس هن سوى المطالبة بالريع وليست الحراسة القضائية هي السبيل إلى ذلك وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالحراسة القضائية رغم عدم توافر أركانها فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود - ذلك أنه لما كانت المطعون عليهن الثلاث قد أقمن دعواهن تأسيساً على أن الطاعنين قد وضعوا اليد على نصيبهن في تركة مورثهن ، وامتنعوا عن تسليمهن إياه ، وأن في بقاءه تحت أيديهم خطراً عليهن ، وفي فرض الحراسة القضائية على أعيان التركة صيانة لحقوق الطرفين لحين إنتهاء حالة الشروع ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه

لا يخضع لرقابة محكمة النقض تقدير قيام الخطر العاجل وهو الشرط العام في الحراسة ولا تقدير الطريقة المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين بعضهم قبل بعض فهذه من مسائل الواقع يبت فيها قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير مليد .

وحيث إن حاصل السيين الثالث والرابع القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعنون أن الحكم المطعون فيه قضى بفرض الحراسة القضائية على الأعيان المبينة بصحيفة الدعوى على أساس أنها تركة المرحوم دون أن تقدم المطعون عليهم الثلاث الأوليات دليلاً على ذلك مما أدى إلى فرض الحراسة على أطيان وما كينة مملوكة للطاعنين ملكية خاصة وقد بينوا ذلك أمام محكمة الاستئناف لكنها لم تأخذ بهذا الدفاع الجوهري ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أهدر المستند الرسمي المقدم منهم والدال على أن تركة المورث هي ١٥ من ١ ط ٢ ف واعتد بما ورد بصحيفة الدعوى من أن التركة ٢١ من ١١ ط ٢٦ ف فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال لإهداره دليلاً رسمياً بغير مقتضى فضلاً عن قصوره .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المستعجل الصادر بفرض الحراسة القضائية على أعيان تركة المورث ، لا يعتبر حجة على أن هذه الأطيان هي كل ما كان يملكه عند الوفاة لأن هذا الحكم لا يمس أصل الحق ولا يعتبر فاصلاً فيه ولما كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن الكشف الرسمية ورخصة جهاز الماكينة وعقد البيع المسجلين - المودعة بملف الطعن للتدليل على ملكيتهم الخاصة لبعض الأطيان والماكينة - كانت معروضة على محكمة الاستئناف وأنهم تمسكوا بها أمامها ، ولم يرد بالحكم المطعون فيه ما يفيد ذلك فإن التمسك بالدلالة المستمدة من تلك المستندات يعتبر من الأسباب الجديدة التي لا يجوز التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة / السيد المستشار محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد شوقي المليجي ، إبراهيم فراج . ، عبد العزيز فودة ومحمود مصطفى سالم .

(١٧٨)

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٥٠ القضائية :

تأمينات اجتماعية «التعويض الإضافي» • قانون «سريان القانون» •

إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بالتعويض عن التأخير في صرف مستحقات العامل. تحديده بواقع ١ ٪ عن كل شهر تأخير بما لا يجاوز أصل المستحقات. ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وجوب سريانه من تاريخ العمل به في ١ / ٩ / ١٩٧٥ .

إذ كان القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة ما بين تاريخ العمل به وإلغائه وأن القانون الجديد بالتعديل يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع وتم بعد نفاذه لما كان ذلك وكانت المادة ١٤١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والمعمول به اعتباراً من ١ / ٩ / ١٩٧٥ قد نصت في فقرتها الثالثة وبالمغابرة لما كانت تنص عليه المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه وإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها إلزمت الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها ١ ٪ من قيمتها عن كل شهر يتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد لها بما لا يتجاوز أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٢ / ٤ / ١٩٧٨ في ظل القانون الجديد رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد قضى للمطعون ضدهم بمتجمد معاش وبتأمين إضافي قدره بتعويض عن التأخير في سداد هذا المبلغ بواقع ١ ٪ بالإعمال لنص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي تنظر هذا التعويض بنسبة ١ ٪ عن كل يوم يتأخر فيه الصرف ويبلغون حد أقصى

لقيمة هذا التعويض ، ولم يطبق الحكم المادة ١٤١ من قانون التأمين اجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بما لها من أثر فوري واجب الأعمال فيما نصت عليه من من جعل قيمة التعويض ١ ٪ من قيمة المبالغ المستحقة عن كل شهر يتأخر فيه الصرف وبما لا يتجاوز الأصل ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٨٥٨ سنة ١٩٧٥ عمال كلي جنوب القاهرة على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وآخرين ، وطلبوا الحكم بالزام الطاعنة بأن تؤدي إليهم منحة وفاة ومصروفات جنازة مورثهم المرحوم وباقي حقوقهم التأمينية الناشئة عن وفاة مورثهم وغرامة تأخير بواقع ١ ٪ من قيمة المبالغ المستحقة عن كل يوم اعتباراً من ١ / ١٠ / ١٩٧٤ وقالوا بياناً للدعواهم أن مورثهم المرحوم كان يعمل لدى في مبنى لها وتاريخ ٨ / ١٧ / ١٩٧٤ لسنة ١٩٧٤ سقط من علو أثناء عمله مما أودى بحياته ، فتقدموا للهيئة الطاعنة بالمستندات المؤيدة لحقوقهم التأمينية عن وفاة مورثهم إلا أنها امتنعت عن الصرف فأقاموا الدعوى بطلباتهم السالفة البيان . إبتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٩٧٦ لسنة ١٩٧٦ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لا ثبات ونفى ما جاء في منطق الحكم . وبعد إجراء التحقيق قضت في ٢٥ / ٦ / ١٩٧٧ بتدب

خبر لأداء المهمة التي عهدت بها إليه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٢ / ٤ / ١٧٨ بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٢٤٦٦ جنيه ومعاشاً شهرياً قدره ٣٦ جنيه اعتباراً من ٣١ / ١٢ / ١٩٧٧ و ١٪ من قيمة المبالغ السابقة حتى السداد ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ٩٩٠ سنة ٩٥ ق ، وبتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بالنسبة لما قضى به من تعويض عن تأخير الصرف ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن في غرفة المشورة فحددت لنظرة جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٨١ وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيانه تقول أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى للمطعون ضدهم بتعويض قدره ١٪ من تاريخ صدوره في ٢٢ / ٤ / ١٩٧٨ وعن كل يوم يتأخر فيه الصرف عملاً بنص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، في حين أنه كان يتعين - إعمالاً للأثر الفوري للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - تطبيق المادة ١٤١ منه بجعل التعويض بواقع ١٪ عن كل شهر يتأخر فيه الصرف ويحد أقصى لا يجاوز أصل المستحقات .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك لأنه لما كان القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يطبق بوجه عام على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة ما بين تاريخ العمل به ولغائه ، وأن القانون الجديد بالتعديل يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . لما كان ذلك وكانت المادة ١٤١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعي والمعمول به اعتباراً من ١ / ٩ / ١٩٧٥ قد نصت في فقرتها الثالثة وبالمغايرة لما كانت تنص عليه المادة ٩٥ من قانون التأمينات

الاجتماعية والصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه « فإذا تأخر صرف المبالغ المستحقة عن المواعيد المقررة لها التزمت - الهيئة المختصة بناء على طلب صاحب الشأن بدفعها مضافاً إليها ١٪ من قيمتها عن كل شهر - بتأخر فيه الصرف عن الميعاد المحدد لها بما لا يتجاوز أصل المستحقات وذلك من تاريخ استيفاء المؤمن عليه أو المستفيدين المستندات المطلوبة منهم . وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٢ / ٤ / ١٩٧٨ في ظل العمل بالقانون الجديد رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قد قضى للمطعون ضدهم بمجمد معاش وبتأمين إضافي ٢٤٦٦ جنية وبتعويض عن التأخير في سداد المبالغ بواقع ١ ٪ بالإعمال لنص المادة ٩٥ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي تقدر هذا التعويض بنسبة ١ ٪ عن كل يوم يتأخر فيه الصرف وبدون حد أقصى لقيمة التعويض ، ولم يطبق الحكم المادة ١٤١ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بما لها من أثر فوري واجب الإعمال فيما نصت عليه من جعل قيمة التعويض ١ ٪ من قيمة المبالغ المستحقة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٩٩٠ سنة ٩٥ ق القاهرة بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من تعويض عن التأخير في الصرف إلى الزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضدهم تعويضاً عن التأخير في السداد بواقع ١ ٪ من قيمة المستحقات عن كل شهر وبما لا يتجاوز الأصل الواجب الدفع .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/ المستشار محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد حسب الله ، إبراهيم فراج ، محمد محمود راسم ، سعيد صقر .

(١٧٩)

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٠ القضائية :

عمل « البديل » « بدل طبيعة العمل » « البدلات المهنية » • شركات
القطاع العام •

بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية للعاملين بشركات القطاع العام . اختصاص مجلس الوزراء
بتقريرها . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . علم جوا الاستناد لقاعدة المساواة للخروج عما قرره المشرع
بنص صريح .

إذ كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة
الدعوى تنص على أنه « يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح العاملين الخاضعين
لأحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل كما
يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين البدلات المهنية بالشروط والأوضاع
التي يقررها المجلس وترتبط البدلات التي تمنح وفقاً لهذه المادة بالأعمال
أو المناطق التي تقرر من أجلها ، مما مفاده أن المشروع ناط بمجلس الوزراء
تقرير بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية بشركات القطاع العام ومن ثم
فلا يجوز منح تلك البدلات بغير هذا الطريق الذي رسمه القانون والاستدلال
بقاعدة المساواة للخروج عما قرره المشرع بنص صريح ، وكان الواقع الثابت
في الدعوى أن المطعون ضده نقل إلى الطاعة بتاريخ ١ / ٧ / ١٩٧٦ ، ولم
يكن هذا البديل مقررأ له قبل نقله إليها وكان منح البدلات على ما سلف بيانه أضحى
من اختصاص مجلس الوزراء بالشروط والأوضاع التي يقررها وفقاً للمادة
٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ فإن طلب المطعون ضده يكون فاقد الأساس
القانوني في اقتضاء هذا البديل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع -- على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -- تتحصل فى أن المظعون ضده أقام الدعى رقم ٦٥٧ لسنة ١٩٧٦ عمال كلى شمال القاهرة على الطاعنة - شركة النيل العامة لتوبيس شرق الدلتا وطلب الحكم بالزامها بأن تدفع له مبلغ سبعين جنيها قيمة بدل الحضور أمام المحاكم المستحقة له عن الفترة من أول يناير حتى آخر يوليو سنة ١٩٧٦ وما يستجد بواقع عشرة جنيهات شهرياً اعتباراً من أول أغسطس سنة ١٩٧٦ ، وقال بياناً لدعواه أنه كان يعمل محامياً بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البرى بالاقاليم وقد نقل للشركة الطاعنة ، وإذ كانت هذه الأخيرة قد درجت على منح بعض زملائه من المحامين بدل حضوراً أمام المحاكم بواقع عشرة جنيهات شهرياً ، ورفضت مساواته بهم فقد أقام دعواه بطلباته السالفة البيان . وبتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٧ قضت المحكمة بنذب خبير لمباشرة الأمورية المبيته بمنطوق حكمها . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٧٩ بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده مبلغ ٣٧٠ ج وما يستجد بواقع عشرة جنيهات شهرياً اعتباراً من أول فبراير سنة ١٩٧٩ . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٨٦٥ لسنة ٩٦ ق . وبتاريخ ٢٨ / ١١ / ١٩٧٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن فى غرفة مشورة وتحدد لنظره جلسة ١١ / ١ / ١٩٨١ وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبين الأولين من أسباب الطعن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك تقول أن

الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده لبدل حضور أمام المحاكم على أساس من قاعدة المساواة بين العاملين وهو منه خطأ ، وذلك لأن المطعون ضده نقل إلى الطاعنة في ١ / ٧ / ١٩٧٦ بعد سريان العمل بأحكام القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين القطاع العام والذي بموجبه لم يعد لها أن تعدل أجر العاملين بها أو تمنحهم بدلا على خلاف ما ينص عليه القانون ، وإذا انتهى الحكم إلى نتيجة مغايرة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي شديد ذلك لأنه لما كانت المادة ٢٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ الذي يحكم واقعة الدعوى تنص على أنه « يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر منح العاملين الخاضعين لأحكام هذا النظام بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل كما يجوز لمجلس الإدارة منح العاملين البدلات المهنية بالشروط والأوضاع التي يقررها المجلس ، وترتبط البدلات التي تمنح وفقاً لهذه المادة بالأعمال أو المناطق التي تقررت من أجلها ، مما مفاده أن المشرع ناط بمجلس الوزراء تقرير بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية بشركات القطاع العام ، ومن ثم فلا يجوز منح تلك البدلات بغير هذا الطريق الذي رسمه القانون والاستدلال بقاعدة المساواة للخروج عما قرره المشرع بنص صريح ، وكان الواقع الثابت في الدعوى أن المطعون ضده نقل إلى الطاعنة بتاريخ ١ / ٧ / ١٩٧٦ ولم يكن هذا البدل مقرراً له قبل نقله إليها ، وكان منح البدلات على ما سلف بيانه أضحى من اختصاص مجلس الوزراء بالشروط والأوضاع التي يقررها وفقاً للمادة ٢٠ من القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ، فإن طلب المطعون ضده يكون فاقد الأساس القانوني في اقتضاء هذا البدل لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يتعين معه نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٨٦٥ لسنة ٩٦ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين :
صلاح الدين عبد العظيم ، سيد عبد الباقى ، الدكتور أحمد حسنى ، حافظ السلى .

(١٨٠)

الظن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) علامات تجارية • بيع • بيع المحل التجارى •

العلامة التجارية جزء من المحل التجارى - بيع المحل - الأصل شموله العلامة التجارية ما لم يقض الإتفاق بغير ذلك مادة ١٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

(٢) بيع • بيع المحل التجارى •

بيع المحل التجارى ، شموله العناصر المادية والمعنوية قصره على العناصر المادية - مؤداه .

١ - النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أن « يشمل إنتقال ملكية المحل التجارى أو مشروع الاستغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التى يمكن إعتبارها ذات إرتباط وثيق بالمحل أو المشروع ما لم يتفق على غير ذلك » . يدل على أن الأصل أن العلامة التجارية جزء من المحل التجارى وأن بيع المحل التجارى يشملها ولو لم ينص على ذلك فى عقد البيع باعتبارها من توابع المحل التجارى وجزء لا يتجزأ منه بوصفها متصلة به ومن مستلزماته التى يتحقق بها عنصر الاتصال بالعلاء ، وأجاز الشارع بيع المحل التجارى دون علاماته التجارية عند الإتفاق على ذلك .

٢ - لم يتضمن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحل التجارى ورهنه تعريفاً للمحل التجارى ونص فى الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أن يحدد فى عقد البيع ثمن مقومات المحل التجارى غير المادية والمهمات والبضائع كل منها على حدة وأفصح الشارع فى المذكرة التفسيرية عن العناصر المختلفة التى تسهم فى تكوين المحل التجارى ومن ثم فهو يشمل

المقومات المادية كالبضائع ومهمات المحل وهي الحصصة المادية والمقومات غير المادية وتمثل في الاختراعات والرخص والعملاء والسمعة التجارية والحق في الأيجار والعلامات التجارية وغيرها وهي الحصصة المعنوية ، وكان عنصر الإتصال بالعملاء وهو العنصر الجوهري - بماله من قيمة إقتصادية جوهرياً لوجود المحل التجاري ويدخل في تقييمه ويرتبط بعناصره الأخرى وهو ما يستلزم في هذا العنصر أن يكون مؤكداً وحقيقياً فإذا تجرد بيع المحل التجاري من عناصره الجوهرية فقد الوصف القانوني للمحل التجاري ولم يعد ثمة بيع للمتجر ..

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أنه بموجب عقد بيع مؤرخ ٢٣ / ٣ / ١٩٦٤ باع الحارس العام على أموال الخاضعين لأحكام قانون الطوارئ إلى الشركة الطاعنة منشأة شركة مكتبة وخردوات الموسيقى - والمملوكة للمطعون ضده الأول وآخر وبتاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٦٨ تقدمت الشركة الطاعنة بطلب رقم ٤٤٧٨٩ لتسجيل العلامة التجارية « كاديلاك » والتي سجلت وأشهر عنها بالعدد ٣٦٨ في جريدة العلامات الصادر في ٧ / ٤ / ١٩٧١ كما تقدم المطعون ضده الأول في ٧ / ٧ / ١٩٧٠ بطلب رقم ٤٦٣١٨ لتجديد تسجيل تلك العلامة التي سبق شطبها ، وفي تاريخ ١٣ / ٤ / ١٩٧١ عارض المطعون ضده الأول في تسجيل الشركة الطاعنة للعلامة سالفة الذكر وقيدت المعارضة تحت رقم ٢١٤٨ وبتاريخ ٢٧ / ٩ / ١٩٧٢ قررت مراقبة العلامات التجارية قبول المعارضة ورفض تسجيل العلامة المذكورة

للشركة الطاعة، طعنت الشركة الطاعة في هذا القرار بالدعوى رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٧٢ تجارى جنوب القاهرة الابتدائية، وبتاريخ ٣٠ / ١١ / ١٩٧٤ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد القرار المطعون عليه، استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٧ لسنة ٩١ ق تجارى القاهرة وبتاريخ ٢٩ / ١ / لسنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الشركة الطاعة على هذا الحكم بطريق النقض. دفع المطعون ضدهما الثانى والثالث بعدم قبول الطعن بالنسبة لهما وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الدفع ورفض الطعن. وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الثانى والثالث فى غير محله، ذلك أن المناط فى توجيه الطعن إلى خصم معين أن يكون للطاعن مصلحة فى إختصامه بأن يكون لأى منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضوع ونازع أى منهما الآخر فى طلباته وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعة طلبت أمام محكمة الموضوع إلغاء القرار رقم ٢١٤٨ علامات تجارية الصادر من المطعون ضده الثالث برفض طلب تسجيل علامة الشركة الطاعة التجارية رقم ٤٤٧٨٩ والحكم بتسجيلها وإختصم المطعون ضده بصفته الرئيس الأعلى للسجل التجارى «مراقبة العلامات التجارية» وقد حكم نهائياً بتأييد القرار الصادر من المطعون ضده الثالث وبذلك يكون المطعون ضدهما الثانى والثالث خصمان حقيقيان فى هذا النزاع ومن ثم يكون للطاعة مصلحة فى إختصامهما لإلغاء القرار الصادر منهما

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبين الأول والثانى على الحكم المطعون فيه، الخطأ فى تطبيق القانون والخطأ فى تحصيل وقائع الدعوى ومخالفة الثابت فى الأوراق، وفى بيان ذلك نقول إن الحكم الابتدائى الذى أبده الحكم المطعون

فيه وأحال إلى أسبابه ، قضى برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه الصادر من مراقبة تسجيل العلامات التجارية برفض تسجيل العلامة التجارية موضوع النزاع تأسيساً على ملكيتها للشركة الطاعنة ، واسناد هذا للملكية إلى المطعون ضده الأول في حين أنها ملك شركة مكتبة وخر داوت الموسكى والشركاء فيها المطعون ضده الأول وآخر وأن أموال هذه الشركة قد آلت إلى الدولة بسبب خضوع الشريكين فيها للحراسة وتصرفت الحراسة العامة في أموال الشركة فباعتها إلى الطاعنة وشمل البيع جميع الأصول من عقار ومنقول وكل ما يكون تابعاً لها أو متعلقاً أو مخصصاً لخدمتها من منقول أو عقار وهي عنصر من العناصر المعنوية في المنشأة المبيعة محل العقد المؤرخ ٢٣ / ٣ / ١٩٦٤ ولذلك يكون اعتراض المطعون ضده الأول على طلب الشركة الطاعنة الذى تقدمت به لمراقبة العلامات التجارية لتسجيل العلامة محل النزاع على اعتبار أنه هو المالك لهذه العلامة في غير محله لا نعدام صفته ويكون القرار الذى أصدرته مراقبة العلامات التجارية بقبول هذه المعارضة ورفضه طلب تسجيل العلامة المقدم من الطاعنة باطلاً وبالتالي بطلان الحكمين المطعون عليهما .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن نطاق الطعن بالنقض لا يتصور أن يتسع لغير الخصومة التى كانت مطروحة على محكمة الموضوع ، فلا يجوز أن يضمن الطاعن صحيفة طعنه نعيًا يخرج عن نطاق الخصومة المعروضة ، كما لا يقبل أن يقدم فيها دفعاً أو دفاعاً يكون شأنه توسيع هذا النطاق المحدد بما لم يسبق ابدائه أمام المحكمة المطعون في حكمها ، لما كان ذلك وكان نعى الشركة في السببين الأول والثاني من أسباب النعى ، هو دفع بانتفاء صفة المطعون ضده الأول في ملكية العلامة التجارية موضوع النزاع وفي قيام حقه في الطعن على قرار مراقبة العلامات التجارية بتسجيلها باسم الشركة الطاعنة ، هو دفاع جديد لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ومن ثم لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث والرابع والسادس والخامس الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد

فی الاستدلال وفی بیان السبب الثالث تقول أن الحكم خلص إلى أن عقد بيع المنشأة المملوكة للشركة المطعون علیها الأولى يتعلق بالعناصر المادية وحدها فإنه لا يشمل العناصر المعنوية ومن ثم لا یرتب تنازلا عن ملكية العلامة التجارية للطاعة ، فی حين أن عقد البيع يشمل جميع أصول وخصوم المنشأة المبيعة من عقار ومنقول وبذلك فإن البيع يتعلق بالمنشأة برمتها ومن بینها العلامة التجارية باعتبارها عنصراً من عناصرها ، وهو ما تنبى عنه نصوص عقد البيع والى جاءت عباراته جامعة شاملة إذ نص البند الأول على أن البيع يشمل جميع أصول وخصوم المنشأة المبيعة من عقار ومنقول فبما عدا ما هو موجود أو مستحق منها خارج الجمهورية العربية المتحدة ويؤكد ذلك نص البند الخامس من العقد الذى حدد محل البيع واعتبر عناصر المنشأة الحقيقة كل ما يكون تابعاً لها أو متعلقاً أو مخصصاً لخدمتها من منقول أو عقار فضلاً عن أن العقد خلا من نص على استبعاد العلامة التجارية من عناصر البيع ، وفی بیان السبب الرابع والسادس تقول الطاعة أن الحكم انحراف بتفسير العقد عن عبارته الواضحة إذ اعتد فی بيع المحل التجارى بالعناصر المادية وحدها وتأدى به ذلك إلى استبعاد العلامة التجارية من نطاق عقد بيع المنشأة واستدل على ذلك بأمرین ، أولهما أنه أخذ بتقرير لجنة التقييم الى نص العقد على الاحتكام إليها فی تحديد ثمن المبيع ورتب على عدم تقرير اللجنة ثمناً للعلامة التجارية لإنحسار البيع عنها فی حين أن دور اللجنة كان تنفيذاً لبند من بنود العقد وهو قيامها بتحديد ثمن المبيع وإذا أعطى الحكم اللجنة سلطة تحديد أو تعديل مضمون العقد فإنه يكون بذلك قد أضنى علیها سلطة لا تملكها ، وثانيهما أن الشركة الطاعة لم تتقدم بطلب تجديد العلامة التجارية من الشطب وأنها تقدمت بطلب تسجيل علامة جديدة وأقام الحكم من ذلك قرينة قاطعة على أن الطاعة اعتبرت نفسها غير مالكة للعلامة التجارية ولم يشتمل شراؤها للمحل على العلامة كعنصر من عناصره ، وأنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بإدخال وكيلها فی البراءات خصماً فی الدعوى إذ ثبت تواطؤ مع المطعون ضده ، فی حين أن هذه القرينة تتعارض مع الدليل المباشر

على ملكية الطاعة للعلامة وهي ملكية مستفادة من نصوص عقد بيع المنشأة المبيعة المؤرخ ١٩٦٤/٣/٢٣، وفي بيان السبب الخامس تقول الطاعة أن الحكم الاستثنائي ذهب في استبعاد العلامة التجارية من نطاق عقد البيع إلى أن هذا العقد يشمل العناصر المادية وحدها دون العناصر المعنوية في المنشأة المبيعة واستند الحكم في ذلك إلى عبارة العقد التي تتعلق بجميع أصول وخصوم المنشأة من عقار ومنقول تأسيساً على أن العناصر المادية وحدها هي التي يمكن أن تكون عقار أو منقولاً - وهو من الحكم خطأ في فهم القانون - ذلك أن عبارة المال المنقول يقصدها عند الإطلاق - الأموال المنقولة مادية كانت أو معنوية، كما شاب الحكم تناقض إذ اعتبر أن عقد البيع المذكور هو بيع منشأة ثم أورد أن المبيع هو العناصر المادية وحدها في حين أن وصف المحل التجاري لا يثبت للعناصر المادية وحدها لأن العناصر المعنوية هي المقومات الأساسية لوجوده :

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على أن « يشمل انتقال ملكية المحل التجاري أو مشروع الاستغلال العلامات المسجلة باسم ناقل الملكية التي يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق بالمحل أو المشروع ما لم يتفق على غير ذلك، يدل على أن الأصل أن العلامة التجارية جزء من المحل التجاري وأن بيع المحل التجاري يشملها ولم ينص على ذلك في عقد البيع باعتبارها من توابع المحل التجاري وجزء لا يتجزأ منه بوصفها متصلة به ومن مستلزماته التي تتحقق فيها عنصر الاتصال بالعملاء، وأجاز الشارع بيع المحل التجاري دون علاماته التجارية عند الاتفاق على ذلك. ولما كان المناط في تطبيق هذا النص أن ينصب البيع على محل تجاري وكان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحل التجاري ورهنه لم يتضمن تعريفاً للمحل التجاري ونص في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أن يحدد في عقد البيع ثمن مقومات المحل التجاري غير المادية والمهمات والبضائع كل منها على حدة

وافصح الشارع في المذكرة التفسيرية عن العناصر المختلفة التي تسهم في تكوين المحل التجاري ومن ثم فهو يشمل المقومات المادية كالبضائع ومهمات المحل وهي الخصيصية المادية ، والمقومات غير المادية وتمثل في الاختراعات والرخص والعملاء والسمعة التجارية والحقوق في الأبنية والعلامات التجارية وغيرها وهي الخصيصية المعنوية ، وكان عنصر الاتصال بالعملاء وهو العنصر الجوهرى - بماله من قيمة اقتصادية جوهرية - يأل وجود المحل التجاري ويدخل في تقييمه ويرتبط بعناصره الأخرى وهو ما يستلزم في هذا العنصر أن يكون مؤكدا Cereaine وحقياً Raelle فإذا تجرد المحل التجاري من عناصره الجوهرية فقد الوصف القانوني للمحل التجاري ولم يعد ثمه بيع للمتجر ، وإذا كان من حق محكمة الموضوع تكيف الاتفاق المطروح عليها ولها في سبيل ذلك تحرى قصد المتعاقدين والتعرف على طبيعة العقد مادام استخلاصها سائغاً متفقاً مع الثابت بالأوراق وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه والثابت في الدعوى أنه في تفسيره لعقد البيع المؤرخ ٢٣ - ٣ - ١٩٦٤ قرر أنها لم تحدد مقابلاً للعناصر المعنوية الداخلة في تقدير المحل التجاري من السمعة والموقع التجاري والعلامات التجارية وغيرها بما يعنى أن هذه العناصر لم يشملها عقد بيع المنشأة ، كما رتب الحكم على ذلك أن العلامة التجارية لم يقدر لها ثمن واستبعدت من البيع ، وهي دعامة مستقلة تكفي وحدها لإقامة الحكم ، ولا يعيب الحكم المطعون فيه ما اشتمل عليه من تقرير قانوني خاطئ من وصف بيع المحل التجاري بأنه يتحدد بالعناصر المادية فقط وهي وحدها التي يمكن أن تكون عقاراً أو منقولاً ، إذ أن هذا التقرير القانوني الخاطئ لا يؤثر في صحة الحكم المؤسس على قاعدة سليمة ولحكمة النقص أن تصحح ذلك التقرير القانوني الخاطئ عوأن تعطى الوقائع الثابتة تكيفها القانوني الصحيح ما دامت لا تعتمد في هذا التكيف على غير ما حصلته محكمة الموضوع من هذه الوقائع ..

وحيث إنه لما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه لحد الأسباب يكون على غير أساس سليم ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار - الدكتور مصطفى كبره نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عاصم المراغى وصلاح الدين عبد العظيم والدكتور أحمد حسنى وحافظ السلى

(١٨١)

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٦ القضائية :

حكم « الطعن فى الحكم » اجراءات الطعن « اعلان الطعن » .

(دعوى « انقطاع سير الخصومة »)

جواز رفع الطعن فى الحكم وإعلانه فى مواجهة المحكوم له - الذى زالت صفته - أثناء ميعاد الطعن ، إذا تحقق سبب من أسباب إنقطاع الخصومة يرجع إلى المحكوم له .

النص فى المادة ٢١٧ - ٢ من قانون المرافعات على أنه « إذا فقد المحكوم له أهليته للتقاضى أثناء ميعاد الطعن أو إذا توفى أو زالت صفته من كان يباشر الخصومة عنه جاز رفع الطعن وإعلانه إلى من فقد أهليته أو من توفى من كان يباشر الخصومة عنه أو إلى من زالت صفته على أن يعاد إعلان الطعن إلى من يقوم مقام الخصم لشخصه أو فى موطنه قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو فى الميعاد الذى تحدده المحكمة لذلك » يدل على أنه إذا تحقق سبب من أسباب إنقطاع الخصومة يرجع إلى المحكوم له أثناء ميعاد الطعن أى بعد بدئه وقبل إنقضائه كما لو زالت صفة من كان يمثله ، فإنه تمكيناً للمحكوم عليه من رفع الطعن وإعلانه فى الميعاد يجوز له أن يرفع الطعن ويعلنه - رغم تحقق سبب الإنقطاع - فى مواجهة المحكوم له الذى زالت صفة من كان يمثله بحيث يرتب الطعن أثره القانونى وهو حفظ حق المحكوم عليه فى الطعن من السقوط .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٥٢ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى القاهرة على المطعون ضدهم الثلاثة الأول ابتداء قالاً فى بيانها أنهما شحنات تاريخ ١٥ - ٣ - ١٩٧١ ٧٠ كيلو جرام قطع غيار سيارات من ألمانيا على إحدى طائرات المطعون ضدها الثالثة « الخطوط الجوية الملكية الهولندية » وعندما تقدماً لاستلامها تبين أنه لم يبق منها سوى ٢٢,٢٠٠ كيلو جرام فرفضاً الاستلام واقاماً الدعوى رقم ٣٣٩٥ سنة ١٩٧١ مدنى كلى جنوب القاهرة ضد المطعون ضدها الثالثة ف قضى برفضها تأسيساً على ما ثبت من أن الرسالة سلمت سليمة لخازن الجمرك ومن ثم فقد أقاماً هذه الدعوى بطلب الزام المطعون ضدهما الأول والثانى بصفتهما بأن يؤدياً لهما مبلغ ٩٧٧٣ جنيه و ٢٢٥ ملياً والفوائد القانونية وذلك فى مواجهة المطعون ضدها الثالثة ، ثم اختصما المطعون ضده الرابع بصفته فى الدعوى بطلب الحكم بالزامه بالتضامن مع المطعون ضدهما الأول والثانى بأن يؤدوا لهما مبلغ خمسة عشر ألف جنيه والفوائد القانونية وبتاريخ ٢٩ - ١٢ - ١٩٧٤ حكمت محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بالزام المطعون ضده الأخير « رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران بصفته » بأن يدفع للطاعنين مبلغ ٢٠٢٢ جنيه و ٦٣٤ م والفوائد القانونية استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٦٠ سنة ٩٢ ق طالبين تعديل الحكم المستأنف إلى الزام المطعون ضده الرابع بصفته « رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران » بأن يؤدى لهما مبلغ خمسة عشر ألف جنيه والفوائد القانونية وذلك فى مواجهة المطعون ضدهم الثلاثة الأول ، كما استأنفه المطعون ضده الرابع بصفته « رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران » بالاستئناف رقم ٦٨٦ سنة ٩٢ ق وبتاريخ ٢٩ - ٢ - ١٩٧٦ حكمت محكمة استئناف القاهرة

في الاستئناف الأخير بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين وفي الاستئناف الأول برفضه. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضدهم الأول والثاني والرابع بصفتهم بعدم قبول الطعن بالنسبة لهم وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بقبول الدفع كما دفعت هي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة وفي حالة قبول الطعن بنقض الحكم المطعون فيه . وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدى من المطعون ضدهما الأول والثاني والمقدم من النيابة بالنسبة للمطعون ضدها الثالثة أنهم اختصموا أمام محكمة الاستئناف ليصدر الحكم في مواجعتهم ولم توجه إليهم طلبات ما ومن ثم فلا يعتبرون خصوماً حقيقيين .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين اختصموا للمطعون ضدهم الثلاثة الأول أمام محكمة الاستئناف ليصدر الحكم في مواجعتهم وأنهم وقفوا من الخصومة موقفاً سلبياً ولم يحكم عليهم بشئ ما وكان الطاعنان قد أسسا طعنهما على أسباب لا تتعلق إلا بالمطعون ضده الرابع ، فإنه لا يقبل اختصاص المطعون ضدهم الثلاثة الأول في الطعن ويتعين لذلك قبول الدفع وعدم قبول الطعن بالنسبة لهم .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن المبدى من المطعون ضده الرابع بصفته أن الطعن أقيم ضد مؤسسة مصر للطيران في حين أن هذه المؤسسة قد انقضت وزال كيانها القانوني بصدور قرار وزير السياحة والطيران المدني بتحويل مؤسسة مصر للطيران إلى شركة عامة باسم شركة مصر للطيران .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن النص في المادة ٢١٧ - ٢ من قانون المرافعات على أنه « إذا فقد المحكوم له أهليته للتقاضي أثناء ميعاد الطعن أو إذا توفي أو زالت صفة من كان يباشر الخصومة عنه جاز رفع الطعن واعلانه إلى من فقد أهليته أو من توفي من كان يباشر الخصومة عنه أو إلى من زالت صفته على أن يعاد إعلان الطعن إلى من يقوم مقام الخصم لشخصه أو في موطنه قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك » يدل على أنه إذا تحقق سبب من أسباب انقطاع الخصومة يرجع إلى المحكوم له أثناء ميعاد الطعن أي بعد بدئه وقبل إنقضائه - كما لو زالت صفة من كان يمثله، فإنه تمكينا للمحكوم عليه من رفع الطعن واعلانه في الميعاد يجوز له أن يرفع الطعن ويعلنه - رغم تحقق سبب الانقطاع - في مواجهة المحكوم له الذي زالت صفة من كان يمثله بحيث يرتب الطعن أثره القانوني وهو حفظ حق المحكوم عليه في الطعن من السقوط، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٩ - ٢ - ١٩٧٦ لصالح رئيس مجلس إدارة مؤسسة مصر للطيران بصفته وبتاريخ ١٦ - ٣ - ١٩٧٦ أي أثناء ميعاد الطعن - صدر قرار وزير السياحة والطيران رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ بتحويل مؤسسة مصر للطيران إلى شركة مساهمة عامة باسم شركة مصر للطيران تنتقل إليها جميع حقوق والتزامات المؤسسة وجميع التصرفات التي أجريت لحسابها فإن توجيه الطاعنين الطعن إلى رئيس مجلس إدارة مؤسسة مصر للطيران الذي زالت صفته خلال فترة الطعن من شأنه أن يرتب آثاره القانونية وإذا قدم رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران صاحب الصفة الجديدة مذكرة بدفاع في الأجل المحدد قانوناً وحضر في الطعن فإن دفعه بعدم قبول الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطعن استوفى أو ضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون ضده الرابع بصفته .

وحيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان إن قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ أنشأ المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي كما أنشأ شركة تتبعها باسم الشركة العامة لخدمات الطيران التي حدد اختصاصها بموجب القرار الجمهوري رقم ٣١٨٢ لسنة ١٩٦٦ الذي جعلها مسئولة عن تخزين الطرود المنقولة جوا عن طريق ميناء القاهرة الجوي والتخليص عليها جمركياً وتسليمها لأصحابها دون تدخل أى جهة أخرى ، ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ بتعديل القرار ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ الذي نص في مادته الأولى على تعديل تسمية المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي إلى مؤسسة الطيران العربية المتحدة على أن تتولى المؤسسة بنفسها مباشرة جميع أوجه نشاط الشركات التابعة لها ومن بينها الشركة العامة لخدمات الطيران ، كما نصت مادته الثانية على أيلولة حقوق الشركات الميينة بالمادة الأولى والتزاماتها إلى المؤسسة التي تعتبر خلفاً عاماً لهذه الشركات وتحل محلها حلولاً قانونياً فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩٣٢ لسنة ١٩٧١ بإنشاء مؤسسة مصر للطيران ونص في مادته الثانية على أن تحل هذه المؤسسة محل مؤسسة الطيران العربية المتحدة في مباشرة كافة اختصاصاتها المنصوص عليها في القوانين والقرارات وتؤول إليها ما لها من حقوق وأموال وموجودات وما عليها من التزامات ، وعليه فإن مؤسسة مصر للطيران تكون خلفاً عاماً لمؤسسة الطيران العربية والجهة المسئولة قانوناً عن الوفاء بالتزاماتها ومن بينها ما يتعلق بالنشاط الذي كانت تزاوله الشركة العامة لخدمات الطيران بما تكون معه مؤسسة مصر للطيران هي المسئولة عن تخزين الطرود المنقولة جوا والتخليص عليها جمركياً وتسليمها لأصحابها وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على نفي تبعية مخازن الأيداع لمؤسسة مصر للطيران فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي سديد ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من قرار

رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ قد نصت على أن « تنشأ مؤسسة عامة تسمى المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي . . . » وكانت المادة الخامسة من القرار ذاته قد نصت على أن « تتبع هذه المؤسسة الشركات الآتية : شركة الطيران العربية المتحدة ، ب شركة الكرنك للنقل والسياحة ، كما تنشأ شركة تتبع المؤسسة تسمى الشركة العامة لخدمات الطيران » وكانت المادة السادسة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٨٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن تنظيم اختصاصات ميناء القاهرة الجوي قد نصت على أن « تكون الشركة العامة لخدمات الطيران مسئولة عن تخزين الطرود المنقولة جواً عن طريق الميناء والتخليص عليها جمركياً وتسليمها لأصحابها دون تدخل أى جهة أخرى » وكانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ المعدل للقرار رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه قد نصت على أن « تعدل تسمية المؤسسة العربية العامة للنقل الجوي إلى مؤسسة الطيران العربية المتحدة وتتولى المؤسسة بنفسها مباشرة جميع أوجه نشاط الشركات التابعة لها وهي شركة الطيران العربية المتحدة وشركة الكرنك للنقل والسياحة والشركة العامة لخدمات الطيران وشركة مصر للطيران » كما نصت المادة الثانية من ذات القرار على أن « تؤول حقوق الشركات المبينة بالمادة الأولى والتزاماتها إلى مؤسسة الطيران العربية التي تعتبر خلفاً عاماً لهذه الشركات وتحل محلها حلولا قانونياً فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات » وكانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٢ لسنة ١٩٧١ قد نصت على أن « تنشأ مؤسسة عامة تسمى مؤسسة مصر للطيران تكون لها الشخصية الاعتبارية . . . » كما نصت المادة الثامنة من ذات القرار على أن « تحل مؤسسة مصر للطيران محل مؤسسة الطيران العربية المتحدة في مباشرة كافة اختصاصاتها المنصوص عليها في القوانين والقرارات وتؤول إليها ما لها من حقوق وأموال وموجودات وما عليها من التزامات » فإن مؤدى هذه النصوص هو أنه بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ المعدل للقرار رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ تولت مؤسسة الطيران العربية المتحدة مباشرة نشاط الشركة العامة لخدمات الطيران المتمثل في تخزين الطرود المنقولة جواً والتخليص

عليها جبركياً وتسليمها لأصحابها وأصبحت - أى المؤسسة - مسئولة عن التزامات هذه الشركة باعتبارها خلفاً عاماً لها ، وبمصلور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٢ سنة ١٩٧١ حلت مؤسسة مصر للطيران محل مؤسسة الطيران العربية المتحدة فى مباشرة هذا النشاط وآل إليها لهذه الأخيرة من حقوق وما عليها من التزامات بما مؤداه أن تكون مؤسسة مصر الطيران المسئولة عن النشاط الذى كانت تختص به الشركة العامة لخدمات الطيران ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن المخازن التى أودعت بها البضائع المملوكة للطاعنين والتى وردت من الخارج عن طريق ميناء القاهرة الجوى خلال شهر مارس ١٩٧١ لم تكن تابعة لمؤسسة مصر للطيران فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجه لبحث باقى أسباب الطعن ..

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة الدكتور / وعضوية السادة المستشارين :
عاصم المراغى ، صلاح الدين عبد العظيم ، سيد عبد الباقي والدكتور أحمد حسنى

(١٨٢)

الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) نقص • نظام عام - نيابة عامة •

الأسباب المتعلقة بالنظام العام - جواز إثارتها من النيابة شرطه . أن تكون واردة على الجزء المطعون عليه من الحكم .

(٢ ، ٣) بنوك • عرف • فوائد • نظام عام •

« ٢ » تحريم الفوائد المركبة . الاستثناء - ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .

« ٣ » الحساب الجارى - صيرورته ديناً عادياً باقتالة ، تحريم تقاضى فوائد مركبة عنه تعلق ذلك بالنظام العام .

١ - تحديد الحد الأقصى للفوائد من النظام العام وكان للنيابة أن تشير المسائل المتعلقة بالنظام العام ما دامت تنصب على الجزء المطعون فيه من الحكم متى كانت جميع العناصر التى تمكن من الإلمام بها مطروحة على محكمة الموضوع .

٢ - النص فى المادة ٢٣٢ من التقنين المدنى على أنه « لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد » وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية » والنص فى المادة ٢٣٣ منه على أن « الفوائد التجارية التى تسرى على الحساب الجارى يختلف سعرها القانونى باختلاف الجهات ، ويقع فى طريقة حساب الفوائد المركبة فى الحساب الجارى ما يقضى به العرف التجارى . ومفاد هذين النصين أن الشارع قد حرم الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .

٣ - جرى العرف بتجميد الفوائد في الحساب الجارى ، أما بعد إقفال الحساب يصبح الرصيد ديناً عادياً يخضع للقواعد العامة ولا يسرى عليه هذا العرف ولا يجوز الاتفاق على تقاضى فوائد مركبة عن هذا الدين لأن تحديد الحد الأقصى للفوائد من النظام العام فلا يصح الاتفاق على مخالفته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٢٠٣٥ سنة ١٩٧٣ تجارى الاسكندرية الابتدائية طلبوا الحكم بالزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى لهم مبلغ ٠٧٠ ، ١٣٥٦٧ قيمة الفوائد المستحقة عن رصيد الحساب الجارى والحكم بالفوائد التأخرية المستحقة عن هذا المبلغ من تاريخ إقامة الدعوى وقالوا شرحاً لدعواهم أنه بتاريخ ١ / ٩ / ١٩٥٩ تكونت شركة توصية بسيطة بين المطعون ضدهم ومورثهم وآخر لطحن الحبيب والاتجار فى جميع منتجاتها وكان مورث المطعون ضدهم قد اتفق مع الشركة المذكورة على تقاضى فائدة قدرها ٥ ٪ سنوياً على حسابه الجارى بالشركة وفى ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ أتمت الشركة نصفاً وقد ثبت من قرار لجنة التقييم أن مورث المطعون ضدهم يداين الشركة فى حسابه الجارى بمبلغ ٣٣٥ ملجم و٢٠٩٤٧ جنيه وقد طالب المطعون ضدهم الشركة الطاعنة باعتبار أنها الشركة الدامجة للشركة المذكورة بأن تؤدى لهم رصيد حساب مورثهم الجارى وفوائده إلا أن الشركة الطاعنة صرفت لهم فى ٢٢ - ٤ - ١٩٧٢ رصيد الحساب الجارى ورفضت أداء الفوائد الاتفاقية عن هذا الحساب وهو المبلغ موضوع المطالبة

وبتاريخ ٢٦ - - ١٩٧٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى المستأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ ق . تجارى الاسكندرية وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٧٨ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبالزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهم المبلغ المطالب به وفوائده التأخيرية من تاريخ المطالبة القضائية طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم للسبب الذى أبدته وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأته جديراً بالنظر وبالجلسة المحددة التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن النيابة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى للمطعون ضدهم بالفوائد المركبة عن حساب مورثهم بعد إقفاله في حين أنه بتأميم الشركة المندمجة يتم إقفال الحساب الجارى وتزول صفته هذه ويصبح الرصيد ديناً عادياً مما لا يجوز معه تقاضى فوائد مركبة عنه ولو اتفق الطرفان على ذلك لأن تحريم الفوائد المركبة من النظام العام مما لا يصح الاتفاق على مخالفته .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن تحديد الحد الأقصى للفوائد من النظام العام وكان للنيابة أن تثير المسائل المتعلقة بالنظام العام مادامت تنصب على الجزء المطعون فيه من الحكم متى كانت جميع العناصر التى تمكن من الالمام بها مطروحة على محكمة الموضوع وكان نص المادة ٢٣٢ من التقنين المدنى على أنه لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية ونص المادة ٢٣٣ منه على أن الفوائد التجارية التى تسرى على الحساب الجارى يختلف سعرها القانونى باختلاف الجهات ، ويتبع في طريقة حساب الفوائد المركبة في الحساب الجارى ما يقضى به العرف التجارى ، ومفاد هذين النصين أن الشارع قد حرم الفوائد المركبة واستثنى من ذلك ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ، كما أقر ما جرى عليه العرف بتجميد الفوائد في الحساب الجارى أما بعد إقفاله يصبح

الرصيد ديناً عادياً يخضع للقواعد العامة ولا يسرى عليه هذا العرف ولا يجوز الاتفاق على تقاضى فوائد مركبة عن هذا الدين لأن تحديد الحد الأقصى للفوائد من النظام العام فلا يصح الاتفاق على مخالفته ، وإذ كان من المقرر أن التأميم يراد به نقل ملكية المشروع المؤمم من ملكية الأفراد أو الشركات إلى ملكية الدولة حتى تكون ملكاً للجماعة وبذلك يترتب على التأميم انقضاء المشروع ونشوء شخص معنوى جديد محله وكان مقتضى ذلك أن الدولة أو الشركة الدامجة ليست امتداداً لهذا المشروع فلا تعتبر بمثابة خلف له ويتولى تقدير أصول وخصوم المشروع المؤمم لجنة التقييم ويترتب على ذلك تجسيد هذه الأموال وتحديداتها ثم تحديد مبالغ التعويض المستحقة عن التأميم . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن أن لجنة التقييم قد حددت ضمن ما حددته مستحقات مورث المطعون ضدهم في الحساب الجارى لدى الشركة المؤممة بمبلغ ٣٣٥ مليم ، ٢٠٩٤٧ جنية وكان الحساب الجارى ملحوظاً فيه الاعتبار الشخصى وتروى عنه صفته كأثر من آثار التأميم إذ يفقد الحساب قدرته على تلقى دفعات متبادلة وهو ما يؤدي إلى قفل الحساب ومن ثم يعتبر الرصيد ديناً عادياً تلزم الشركة الطاعنة وهى الشركة الدامجة للشركة المندجة بسداده وذلك من تاريخ قرار لجنة التقييم ولا يجوز تقاضى فوائد مركبة عنه لمخالفة ذلك للنظام العام وإذ كانت الفوائد التأخيرية لا تستحق على ما تقضى به المادة ٢٢٦ من التقنين المدنى إلا من تاريخ المطالبة القضائية بها وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة قد أوفت برصيد حساب مورث المطعون ضدهم بتاريخ ٢٢ - ٤ - ١٩٧٢ ولم يسبق هذا الوفاء مطالبة قضائية بفوائد عنه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى للمطعون ضدهم بالفوائد المركبة عن رصيد حساب مورثهم بعد التأميم وزوال صفته كحساب جارى عنه كما قضى بفوائد تأخيرية عن هذا المبلغ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين نقضه دون حاجة لبحث الأسباب التى نعت بها الطاعنة الحكم المطعون فيه .

وحيث إن موضوع الدعوى لصالح للفصل فيه ، ولما سلف يتعين تأييد الحكم الابتدائى فى قضائه برفض دعوى المطعون ضدهم .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد محمود الباجوري نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد العزيز الجندى ، مصطفى قرطام ، أحمد كمال سالم ، وهاشم قراعة .

(١٨٣)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) احوال شخصية « التطلاق للضرر » • محكمة الموضوع •

« ١ » التطلاق للضرر . شرطه ، أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بسبب إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل . معيار الضرر شخصي استقلال محكمة الموضوع بتقدير الضرر .

(٢) احوال شخصية « الطلاق » • صلح •

« ٢ » الحكم بالتطلاق طبقاً للمادة ٦ من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مناطه . أن يمجز القاضي عن الاصلاح بين الزوجين مع توافر شروط الضرر . عرض محكمة أول درجة الصلح ورفض الحاضر عن أحد الزوجين له . كاف لإثبات عجز المحكمة . لا محل لإعادة عرضه مرة أخرى في الاستئناف .

١ - المقرر في فقه المالكه أن للزوجة طلب التطلاق إذا أوقع الزوج بها أى نوع من أنواع الإيذاء بالقول أو بالفعل الذى لا يكون عادة بين أمثالهما ولا يستطيع معه دوام العشرة بينهما ، وأنه لا يشترط لإجابتها إلى طلبها وفق المشهور عندهم أن يتكرر إيقاع الأذى بها بل يكفي لذلك أن تثبت أن زوجها أتى معها ما يتضرر منه ولو لمرة واحدة ، وكان تقدير عناصر الضرر مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن تعد بالفعل والقول وقع من جانب الطاعن على زوجته المطعون ضدها على رأى ومسمع من شاهديها على النحو الثابت بأقوالهما وأن ذلك مما يتوافر به ركن الضرر المبرر للتطلاق بالنظر إلى حالة المطعون ضدها وكونها زوجة عاملة على قدر من التعليم والثقافة وهى أسباب سائغة تكفى لحمله . فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

٢ - إذ كان الشارع قد اشترط للحكم بالتطبيق طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن تثبت الزوجة لإضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، وأن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما ، وكان الثابت بمحضر جلسة ٩ / ٦ / ١٩٧٩ أن محكمة أول درجة قد عرضت الصلح على الطرفين فرفضه الحاضر عن المطعون ضدها ووافق عليه الطاعن وهو ما يكفى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين ، دون حاجة لإعادة عرض الصلح من جديد أمام محكمة الاستئناف مادام لم يستجد ما يدعو إليه ، وكان لا يغير من ذلك رفض محكمة أول درجة القضاء بالتطبيق طالما أن الاستئناف وفقاً لنص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه ، بما لا يكون معه ثمة موجب لإعادة عرض الصلح من جديد أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى إوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢١٠ سنة ١٩٧٩ أحوال الشخصية أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعن طالبة الحكم بتطبيقها منه طلاقه بائنة وقالت شراحاً لدعواها أنها زوجته بصحيح العقد الشرعى وقد أضر بها بأن أساء معاملتها وتكرر منه الاعتداء عليها بالسب والضرب بها لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وبتاريخ ٢٨ - ٤ - ١٩٧٩ حكمت المحكمة بأحوال الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماعها شهود الطرفين

حكمت في ٢٧ / ١٠ / ١٩٧٩ برفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٤ سنة ٩٦ في أحوال شخصية القاهرة . وبتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبتطبيق المطعون ضدها من الطاعن طلبة بائنة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الطلاق لا يجوز ولا يحل طلبه شرعاً إلا للضرورة القصوى ، ويمتنع الحكم به بسبب ما تدعيه الزوجة من إضرار الزوج بها إلا إذا تكررت وقائع الإضرار حتى يمكن القطع بأن الشقاق الحاصل بين الزوجين مما يستحيل معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وإذا أقيم الحكم المطعون فيه على ما حصله من اعتدائه على زوجته المطعون ضدها مرة واحدة وهو ما لا يكفي للقول باستحالة دوام العشرة بينهما فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية بما نصت عليه في فقرتها الأولى من أنه : إذا ادعت الزوجة أضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلبة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما قد خلت من تحديد وسيلة إضرار الزوج بزوجته والذي ينحوها الحق في طلب التطلاق ، وكان المشرع قد استقى الحكم المقتن به من المادة من مذهب الامام مالك فيتعين الرجوع إليه في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان المقرر في فقه المالكية أن للزوجة طلب التطلاق إذا وقع الزوج بها أي نوع من أنواع الإيذاء بالقول أو الفعل الذي لا يكون عادة بين أمثالهما

ولا يستطيع معه دوام العشرة بينهما ، وأنه لا يشترط لاجابتها إلى طلبها وفق المشهور عندهم أن يتكرر إيقاع الأذى بها بل يكفي لذلك أن تثبت أن زوجها أتى معها ما تنضرر منه ولو لمرة واحدة وكان تقرير عناصر الضرر مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن تعدد بالفعل والقول وقع من جانب الطاعن على زوجته المطعون ضدها على مرأى ومسمع من شاهديها على النحو الثابت بأقوالهما بهذا التحقيق وأن ذلك مما يتوافق به ركن الضرر المبرر للتطبيق بالنظر إلى حالة المطعون ضدها وكونها زوجة عاملة على قدر من التعليم والثقافة وهي أسباب سائغة تكفي لحمله ، فإن النعي عليها بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بالتطبيق دون عرض الصلح على الطرفين مخالفاً بذلك ما توجبه المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من عدم جواز الحكم بالتطبيق إلا إذا ثبت الضرر وعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين ، ولا يغنى عن ذلك عرض محكمة الدرجة الأولى الصلح على الطرفين ما دامت قد قضت برفض الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الشارع قد أشرط للحكم بالتطبيق طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ سالفه البيان أن تثبت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة ، وأن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما وكان الثابت بمحضر جلسة ٩ يونيه سنة ١٩٧٩ أن محكمة أول درجة قد عرضت الصلح على الطرفين فرفضه الحاضر عن المطعون ضدها ووافق عليه الطاعن وهو ما يكفي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين ، دون حاجة لإعادة عرض الصلح من جديد أمام محكمة الاستئناف ما دام لم يستجد ما يدعو إليه - وكان لا يغير من ذلك رفض محكمة أول درجة

القضاء بالتطبيق ظلماً أن الاستئناف وفقاً لنص المادة ٣١٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه ، بما لا يكون معه ثمة موجب لإعادة عرض الصلح من جديد أمام المحكمة الاستئنافية . فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/المستشار نائب المحكمة محمد محمود الباجوري وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد العزيز الجندي ، مصطفى قرطام ، جلال الدين أنسي ، أحمد كمال سالم .

(١٨٤)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) أحوال شخصية « الشهادة » .

« ١ » الشهادة في الفقة الحنفية . شروطها . كفاية توافق أقوال الشهود دون تطابقها مع بعض المدعى به .

(٢) أحوال شخصية « التطلاق للضرر » . محكمة الموضوع .

« ٢ » التطلاق للضرر . شرطه أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيله بسبب إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل . ميار الضرر شخصي استقلال محكمة الموضوع بتقدير عناصر الضرر .

١ - المقرر في فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه وإن كان يتعين لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى وأن ترد أقوال كل شاهد مطابقة لأقوال الآخر ، إلا أنه لا يشترط أن تكون هذه الموافقة تامة بأن يكون ما شهد به الشهود هو عين ما ادعاه المدعى وأن تتطابق أقوالهم في اللفظ والمعنى معاً ، بل يكفي أن توافق شهادتهم بعض المدعى به وأن تتوافق أقوالهم في إفادة المعنى المقصود بالدعوى .

٢ - وإذا كان المقرر في فقه المالكية أن للزوجة طلب التطلاق إذا أوقع الزوج بها أي نوع من أنواع الإيذاء بالقول أو بالفعل الذي لا يكون عادة بين أمثالهما ولا يستطيع معه دوام العشرة بينهما وأنه لا يشترط لإجابتها إلى طلبها وفق المشهور عندهم أن يتكرر إيقاع الأذى بها بل يكفي لذلك أن يثبت أن زوجها أتى معها ما تتضرر منه ولو مرة واحدة وكان تقدير عناصر الضرر مما تستقل

به محكمة الموضوع ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب ، سائغة وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتطبيق المطعون عليها من الطاعن قد أقام قضاءه على ثبوت الضرر الحاصل من الإيذاء بالقول الفاحش ، وكانت هذه الدعامة قد استقامت وتكفى لحمل الحكم ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت ضد الطاعن الدعوى رقم ١١٩٤ سنة ١٩٧٨ شمال القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية « نفس » طالبه الحكم بتطبيقها منه طلبة بائنة تأسيساً على أنها زوجته بصحيح العقد الشرعى وأنه اعتدى عليها بالقول والفعل اعتداءات بالغة الخطورة مما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، وفى ٢٤ / ٢ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماعها شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩ - ١ - ١٩٨٠ برفض الدعوى استأنفت النيابة والمطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقمى ٣٠ ، ٣٦ لسنة ١٩٧٩ ق القاهرة ، وفى ٣ / ٤ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبتطبيق المطعون ضدها من الطاعن طلبة بائنة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن إلترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بالسبين الأولين منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم قضى بالتطبيق استنادا إلى ما استخلصه من

أقوال شاهدي المطعون ضدها من أن ضرر الحقها من جراء اعتداء الطاعن عليها بالالفاظ الثابتة بتحقيق محكمة الدرجة الأولى - حال أن هذين الشاهدين قد شهدا بوقائع لم تكن المطعون ضدها قد أوردتها في صحيفة الدعوى ، وتناقضت أقوالهما في الوقائع التي شهدا بها وفي الفاظ السباب التي نسبها إلى الطاعن ، لانهما وإن شهدا بأنهما دخلا إلى شقة والدته المطعون ضدها اثر استغاثة انبعثت منها فإن أولهما قرر أنه رأى الطاعن في حالة غضب ممسكاً بأطباق المائدة يريد قذف المطعون ضدها ووالدتها بها بينما قرر ثانيهما أنه رآه يقذفهما بالأطباق بالفعل ، كما لم تتطابق شهادتهما في شأن الفاظ السباب التي قرر أن الطاعن وجهها إلى زوجته ووالدتها ، الأمر الذي يقطع بكذبهما ويبطل شهادتهما ، يؤيد ذلك أن هذه الواقعة لا يتصور حدوثها من مثل من كان في ثقافة الطاعن ووظيفته وفي منزل أهل زوجته وبحضورهم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعول على شهادتهما بشأن وقوع التعدي بالفعل فإنه ما كان يجوز له أن يعول على أقوالهما بشأن واقعة السب ، وإذا أهدرت محكمة الدرجة الأولى أقوال هذين الشاهدين لعدم اطمئنانها إليها فقد كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تبين سبب أخذها بشهادتهما .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان يتعين لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى وأن ترد أقوال كل شاهد مطابقة لأقوال الآخر ، إلا أنه لا يشترط أن تكون هذه الموافقة تامة بأن يكون ما شهد به الشهود هو عين ما ادعاه المدعي وأن تتطابق أقوالهم في اللفظ والمعنى معا ، بل يكفي أن توافق شهادتهم بعض المدعي به وأن تتوافق أقوالهم في إقامة الدليل المقصود بالدعوى ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها أقامت دعواها بطلب التظليق تأميساً على اعتداء زوجها الطاعن عليها بالقول والفعل اعتداء بالغاً وأحضرت للإثبات شاهدين شهدا باعتدائه عليها بالسب المقلع وهي صورة من صور الاعتداء

بالقول المدعى به وبذلك تكون شهادتهما قد وافقت بعض الدعوى فتقبل باعتبار أن أخذ القاضي بها يجعل المشهود به هو القدر الثابت من الدعوى بالبينه ، كما بين من تلك المدونات أن أقوال هذين الشاهدين وإن لم تتطابق في اللفظ إلا أنها توافقت بما اشتملت عليه من ألفاظ للسباب تفيد معنى واحداً فتعتبر شهادتهما قد اتفقتا بطريقة التضمن وهو ما يكفي بتطابقهما ولا يغير من ذلك تفاوتهما في بيان حالة الانفعال التي كان عليها الطاعن وقت توجيهه السباب إلى المطعون ضدهما واختلافهما فيما إذا كان أثناء ذلك يقذف بالاطباق أو كان ممسكاً بها ويهم بإلقائها وإذا أن هذه الواقعة تخرج عن المقصود بالدعوى وبالتالي لم تكن هناك حاجة لإثباتها ويستوى ذكرها أو السكوت عنها فلا يمنع الاختلاف بشأنها من صحة الشهادة ولا يمنع من قبولها ، لما كان ما تقدم وكان ما يثيره الطاعن من استبعاد حصول واقعة التعدي منه على النحو المشهود به لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يقبل التحدي به أمام محكمة النقض ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الاستئناف أن تستخلص من أقوال الشهود ما تطمئن إليه ولو ذهبت في ذلك مذهباً مخالفاً لتقدير محكمة أول درجة ولا يكون عليها في هذه الحالة أن تبين الأسباب المبررة اكتفاء بدلالة الأخذ بشهادتهم وحسب إقامة قضائها على ما يحمله ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب يكون على غير أساس . .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ اعتبر أن مجرد التعدي بالقول مرة واحدة مبرراً للحكم بالتطبيق مع أن الضرر الموجب التفريق يجب أن يكون ضرراً خاصاً ناشئاً عن الشقاق بين الزوجين لازماً غير قابل للزوال ، وأن يتكرر وقوعه بما يفصح عن استحالة دوام العشرة بين الزوجين .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية بما

نصت عليه في فقرتها الأولى من أنه إذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب إلى القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما، قد خلت من تحديد وسيلة اضرار الزوج بزوجه والذي يخولها الحق في طلب التطلاق، وكان الشارع قد استقى الحكم المقنن بهذه المادة من مذهب الإمام مالك فيتعين الرجوع إليه في هذا الخصوص، لما كان ذلك، وكان المقرر في فقه المالكية أن للزوجة طلب التطلاق إذا وقع الزوج بها أي نوع من أنواع الإيذاء بالقول أو الفعل الذي لا يكون عادة بين أمثالهما ولا يستطاع معه دوام العشرة بينهما وأنه لا يشترط لا جابتها إلى طلبها وفق المشهود عندهم أن يتكرر إيقاع الأذى بها بل يكفي لذلك أن تثبت أن زوجها أتى معها ما تتضرر منه ولو مرة واحدة، وكان تقدير عناصر الضرر مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب مائغة، وكان الحكم المطعون فيه إذ أفضى بتطبيق المطعون عليها من الطاعن قد أقام قضاءه على ثبوت الضرر الحاصل من الإيذاء بالقول الفاحش، وكانت هذه الدعامة قد استقامت وتكفي لحمل الحكم، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس.

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
جلال الدين رافع ، إبراهيم فودة، محمد إبراهيم خليل وأحمد شلبى .

(١٨٥)

الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٧ القضائية :

دعوى « سقوط الخصومة » • حكم « الأحكام القطعية » •

الحكم القطعى ، ما هيته . سقوط الخصومة لأثر له على الأحكام القطعية الصادرة فيها أو الإجراءات السابقة عليها بما فيها سحب الدعاوى أو الاستئناف .

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم القطعى هو الذى يضع حداً للتزاع فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته ، ومفاد نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق - المقابلة للمادة ١٣٧ من قانون المرافعات الحالى أنه إذا صدر حكم قطعى فى الدعوى فإن هذا الحكم لا يسقط بسقوط الخصومة ولو كان صادراً فى مسألة متعلقة بسير الخصومة ، كما أن الإجراءات السابقة عليه تظل قائمة وبمناهى عن السقوط ومن ذلك سحب الدعاوى والاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومبائر أوراق

الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بالزامه بأن يدفع لهما من تركة . مورثه المرحوم مبلغ ٨٣٤ مليم ١١٨٨٦٥ جنية ، وقالوا شرحاً للدعوى أن وزارة الأوقاف أقامت الدعوى رقم ١٦٥٨ لسنة ١٩٤٠ مدنى القاهرة الابتدائية التى قيدت فيها بعد برقم ٧٩٣٨ لسنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية ضد المرحوم ثم اختصمت ورثته - ومن بينهم المطعون عليه - بعد وفاته وطلبت الحكم بالزامهم بأن يدفعوا لها من تركة مورثهم المبلغ سالف الذكر باعتبارها مستحقاً لها عن الوقف المبين بصحيفة الدعوى فى المدة من ١٦ / ١ / ١٩٢٦ إلى ١٤ / ٨ / ١٩٣٢ وقضى بتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٣ بسقوط الخصومة بالنسبة للمطعون عليه فأقام الطاعنان الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بالطلبات سالفه البيان ، دفع المطعون عليه بسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم ، وبتاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٧٤ حكمت المحكمة بقبول الدفع وبسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم ، استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٩٧٤ لسنة ٩١ ق مدنى القاهرة . وبتاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٧٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولان إن الأحكام القطعية - والإجراءات السابقة عليها - التى بسقوط الخصومة طبقاً لنص المادة ١٣٧ من قانون المرافعات هى الأحكام التى تحسم النزاع فى موضوع الدعوى أو فى شق منه أو فى مسألة متفرعة عنه ، ولما كان قد صدر حكم بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٦٦ فى الدعوى رقم ١٦٥٨ لسنة ١٩٤٠ مدنى القاهرة الابتدائية - التى قيدت برقم

٧٩٣٨ لسنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية - قضى برفض الدفع بسقوط الخصومة المبدى من المطعون عليه فى تلك الدعوى فيكون حكماً قطعياً إذ حسم النزاع فى مسألة متفرعة عنه ، فلا يسقط هذا الحكم بصدور الحكم فى الدعوى بعد ذلك بتاريخ ١٩٧٣ / ١٢ / ٢٩ بسقوط الخصومة ، ولا تترول الآثار القانونية التى ترتبت على إعلان صحيفتها بشأن انقطاع مدة التقادم ، وإذا رفع الطاعنان الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٤ / ١ / ١٩٧٤ بذات الطلبات فى الدعوى السابقة رقم ٧٩٣٨ لسنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية فيكون رفعها قد تم قبل اكتمال خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم الصادر برفض الدفع بسقوط الخصومة فى ١٥ / ٤ / ١٩٦٦ مما يترتب عليه عدم سقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم غير أن الحكم المطعون فيه قضى بما يخالف ذلك فيكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه وعلى ما جرى به قضاء به هذه المحكمة فإن الحكم القطعى هو الذى يضع حدا للنزاع فى جملته أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لارجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته ، ومفاد نص المادة ٣٠٤ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ١٣٧ من قانون المرافعات الحالى - أنه إذا صدر حكم قطعى فى الدعوى فإن هذا الحكم لا يسقط بسقوط الخصومة ولو كان صادراً فى مسألة متعلقة بسير الخصومة ، كما أن الإجراءات السابقة عليه تظل قائمة وبمنأى عن السقوط ، ومن ذلك صحف دعاوى والاستئناف ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدناوت الحكم المطعون فيه أن الدعوى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى شمال القاهرة الابتدائية رفعت للمطالبة بذات الحق الذى رفعت الدعوى رقم ١٦٥٨ لسنة ١٩٤٠ مدنى القاهرة الابتدائية « ٧٩٣٨ لسنة ١٩٧١ مدنى شمال القاهرة الابتدائية » للمطالبة به ، وإلى صدر الحكم فيها بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٦٦ قضى برفض الدفع بسقوط الخصومة ، وهو

حكم قطعي ، مما مؤداه أنه لا يترتب على الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٣ / ١٢ / ٢٩ بسقوط الخصومة سقوط الحكم القطعي الصادر بتاريخ ١٩٦٦ / ٤ / ١٥ أو الاجراءات السابقة عليه ومنها صحيفة الدعوى ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وأسس قضاءه على سقوط هذا الحكم والإجراءات السابقة عليه بما في ذلك صحيفة الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان دوريش . . نائب رئيس المحكمة وعضوية الشادة المستشارين :
جلال الدين رافع ، محمد إبراهيم خليل ، علي السعدني وأحمد شلبي .

(١٨٦)

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٧ القضائية :

- (١) حكم « بيانات الحكم » . بطلان « بطلان الأحكام » .
النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يرتب بطلان الحكم شرطه التجهيل أو اللبس في تعريف شخصيته . ١٧٨مرافعات .
- (٢) حراسة « تنفيذ الحراسة ، سلطة الحارس » .
الحارس القضائي . ثبوت صفته بمجرد صدور الحكم الذي يقيمه .
- (٣) دعوى « دعاوى الحيازة ودعاوى الملكية » . تكييف الدعوى . حيازة ملكية .

عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق في وقت واحد ولو في دعوتين مستقلتين
المبررة في تكييف الدعوى هي بحقيقة المطلوب .

(٤) تزوير « تزوير غير منتج »

عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو برده وتزويره أو بسقوط الحق في اثبات صحته وفي
الموضوع معاً ، جواز القضاء بعدم قبول الأدعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفي الموضوع معاً ، علة
ذلك .

١ - المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ، إذ أوجبت أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم ، فقد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تردد بينهم الخصومة في الدعوى التي يصدر فيها الحكم تعريفاً نافياً للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وإذا رتب هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم إنما عنت النقص أو الخطأ الذي يرتب عليه التجهيل بالخصم أو اللبس في

التعريف بشخصيته مما قد يؤدي إلى عدم التعرف على حقيقة شخصيته أو إلى تغير شخص الخصم بآخر لاثبات له بالخصومة في الدعوى، لما كان ذلك وكان إيراد أسماء الخصوم ومنهم أسماء المورثين دون ورثتهم لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً يترتب عليه التجهيل بالخصوم في الدعوى، ومن ثم فلا يترتب عليه بطلان الحكم.

٢ - الحارس القضائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه وتثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أي إجراء آخر، ويكون هو صاحب الصفة في الأعمال التي نيّطت به وفي الدعاوى المتعلقة بها.

٣ - مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق يستوى في ذلك أن يطالب في دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق أو أن يرفع دعوى الحيازة مستقلة عن دعوى الملكية، والعبرة في تكييف الدعوى هي بحقيقة المطلوب فيها.

٤ - مؤدى نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يجب أن يكون الحكم بصحة التحرر أو برده وتزويره أو القضاء بسقوط الحق في إثبات صحته سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالتحرر الذي قضى بتزويره من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى، باعتبار أن الادعاء بالتزوير كان مقبولا ومنتجاً في النزاع، أما في حالة عدم قبوله حيث يكون غير منتج في موضع الدعوى، فليس من حكمة للفصل بين الحكم في الادعاء بالتزوير والحكم في الموضوع ومن ثم فلا تريب على المحكمة إن هي قضت بعدم قبول الادعاء بالتزوير في هذه الحالة وفي موضوع الاستئناف بحكم واحد.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاماً الدعوى رقم ٩٥٣ سنة ١٩٧٢ مدنى المنصورة الابتدائية بطالب الحكم بمنع تعرض المطعون عليهم لهما فى أعيان تركة المرحوم - وبإعادة الحاله إلى ما كانت عليه عند وفاته بتسليم الأعيان التى تزرع إلى ورثته والطاعن الأول أو إلى الممثل القانونى للتركة لإدارتها لصالح الورثه والطاعن الأول حتى تتم قسمتها رضاء أو قضاء وإعتبار العقود المحررة بعد وفاته غير سارية فى حق الطاعنين ، وقالوا شرحاً للدعوى أن المورث المذكور توفى فى ١٠/٦/١٩٧١ وانحصر إرثه فى بناته ومنهن الطاعنة الثانية وأخت لأب باعت حصتها فى التركة إلى الطاعن الأول بعقد مؤرخ ١٩ يونيه لسنة ١٩٧١ ، وكان المورث يزرع ويؤجر الأطيان بالمدينة بصحيفة الدعوى ، وقد تعرض المطعون عليهم للطاعنين فى أعيان التركة ، فأقاماً الدعوى بالطلبات سالفة البيان ، وبتاريخ ٢٨/١٢/١٩٧٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٥٤ سنة ٢٥ ق مدنى المنصورة ، وادعيا بتزوير محضرى تحقيق نقل حيازة أطيان زراعية من حيازة المورث سالف الذكر وبتاريخ ٥/٣/١٩٧٧ حكمت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير وبتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وفيها التزمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من أربعة وجوه ، أولها

بطلان الحكم لمخالفته نص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ، إذ ورد بأسماء الخصوم اسم مورث المطعون عليهم الحادى عشر والثانى عشر والعشرين رغم اختصاص ورثتهم دون الإشارة إلى ذلك وإلى إدخال المطعون عليه الأخير بصفته حارساً قضائياً على أعيان التركة ، مما يعتبر خطأ جسيماً فى أسماء الخصوم . والوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أنه لاصفة للطاعنين فى رفع السعى ، لأن مقتضى حكم الحراسة زوال صفة كل من الشركاء فى القيام بأى عمل من أعمال الإدارة التى يتولاها الحارس فى حين أن الطاعنين أقاموا الدعوى قبل صدور حكم الحراسة ، وأن تعيين حارس قضائى لإدارة الأطنان التى شملتها الحراسة لا يحول دون مطالبتهم بحقوق المورث الأخرى ، كما أن الحارس لم يبد قبوله للحراسة ولم يباشر مهامها ، والوجه الثالث ، أن الحكم المطعون فيه أقحم قاعدة عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة والمطالبة بالحق على النزاع المطروح ، فى حين أنه لاخلاف على ملكية المورث للأطنان آنفه الذكر وإنما قام النزاع حول دخولها فى تركته أو تصرفه فيها بالبيع لبعض الورثة والعبرة هى بحيازة المورث للأطنان المذكورة حتى وفاته . والوجه الرابع ، أن الحكم المطعون فيه خالف نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات بقضائه بعدم قبول الادعاء بالتزوير باعتباره غير منتج فى النزاع وفصله فى موضوع الاستئناف بحكم واحد.

وحيث إن هذا النعى مردود فى وجهه الأول بأنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ، إذ أوجبت أن يتضمن الحكم بيان أسماء الخصوم وصفاتهم فقد قصدت بذلك التعريف بأشخاص وصفات من تتردد بينهم الخصومة فى الدعوى التى يصدر فيها الحكم ، تعريفاً نافياً للجهالة أو اللبس حتى لا يكتنف الغموض شخص المحكوم له أو المحكوم عليه ، وإذ رتب هذه المادة البطلان على النقص أو الخطأ الجسيم فى أسماء الخصوم وصفاتهم ، إنما عنت النقص أو الخطأ الذى يترتب عليه التجهيل بالخصم أو اللبس فى التعريف بشخصيته مما قد يودى إلى عدم التعرف

على حقيقة شخصيته أو إلى تغير شخص الخصم بآخر لاشأن له بالخصومة في الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعنين اختصاصاً ورثة كل من كما أدخل الحارس القضائي تنفيذاً لقرار المحكمة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لتعيين هذا الحارس وإدخاله خصماً في الدعوى وكان لإيراد أسماء الخصوم ومنهم أسماء المورثين سالف الذكر دون ورثتهم لا يعتبر في هذه الحالة نقصاً أو خطأ جسيماً يترتب عليه التجهيل بالخصوم في الدعوى ومن ثم فلا يترتب عليه بطلان الحكم ، والنعي في وجهه الثاني مردود بأن الحارس القضائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يستمد سلطته من الحكم الذي يقيمه وتثبت له صفته بمجرد صدور الحكم دون حاجة إلى أي إجراء آخر ، ويكون هو صاحب الصفة في الأعمال التي نيّطت به وفي الدعاوى المتعلقة بها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله ، هذا والنعي في وجهه الثالث مردود ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة ٤٤ من قانون المرافعات جرى نصها على أنه « لا يجوز أن يجمع المدعى في دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط ادعاؤه بالحيازة » مما يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز للمدعى أن يجمع بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق - يستوى في ذلك أن يطالب في دعوى الحيازة ذاتها بموضوع الحق أو أن يرفع الحيازة مستقلة عن دعوى الملكية ، والعبرة في تكييف الدعوى هي بحقيقة المطلوب فيها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، إذ تضمن دفاع الطاعنين المنازعة في التصرف الصادر من المورث ببيع أطيان لبعض الورثة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، كما أن النعي في وجهه الرابع مردود بأن المادة ٤٤ من قانون الإثبات إذ نصت على أنه « إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته ، أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة » فقد دلت - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة

على أنه يجب أن يكون الحكم بصحة المحرر أو برده وتزويره أو القضاء بسقوط الحق في إثبات صحته سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر الذي قضى بتزويره ، من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى باعتبار أن الادعاء بالتزوير كان مقبولا ومنتجاً في النزاع ، أما في حالة عدم قبوله ، حيث يكون غير منتج في موضوع الدعوى ، فليس من حكمة للفصل بين الحكم في الادعاء بالتزوير والحكم في الموضوع ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن قضت بعدم قبول الادعاء بالتزوير في هذه الحالة وفي موضوع الاستئناف بحكم واحد ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه تناقضت أسبابه إذ أقام قضاءه على أن الحارس القضائي ، هو صاحب الصفة في تسليم الأطيان سالفة الذكر دون غيره ، مما يفيد أن الحكم اعتد بحجية حكم الحراسة بأن الأطيان التي شملتها الحراسة ظلت في حيازة المورث آنف الذكر حتى وفاته في ١٠ / ٦ / ١٩٧١ غير أن الحكم عاد وقرر أنه لم يثبت من الأوراق أن المورث كان يجوز أطيان النزاع فلم تتوافر الحيازة بركنيتها المادى والمعنوى حتى وفاته ، كما ذهب الحكم خلافاً للواقع إلى أن الادعاء بالتزوير على محض تحقيق نقل الحيازة غير منتج في الدعوى مما يعيب الحكم المطعون فيه بتناقض أسبابه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما تماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوق الحكم ، لما كان ذلك ، وكان الثابت أن حكم محكمة أول درجة الذي أبده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه ، أنه أقام

قضاءه على أنه لم يكن للطاعنين وضع اليد مستوف شرائطه القانونية على أطيان النزاع ، وأن المورث آنف الذكر كان قد سلم الأطيان لبناته بعد أن تصرف فيها بالبيع لمن ، وأضاف الحكم المطعون فيه أن « الثابت من الحكم رقم ٥٨٩ سنة ١٩٧١ مستعجل ذكرنس أنه قضى بتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ بتعيين . . حارساً قضائياً على التركة موضوع النزاع لإدارتها واستغلالها طبقاً للقانون . ومن مقتضى ذلك زوال صفة كل من الشركاء في القيام بأي عمل من أعمال الإدارة وله رفع دعاوى الحيازة ، إذ هو وحده ذو الصفة في جميع أعمال الإدارة . . . وأنه لم يثبت من الأوراق والمستندات التي أودعها المستأنفان « الطاعنان » أن المورث كان يحوز أطيان النزاع بركتها المادية والمعنوية حتى وفاته وقد ورد قول المستأنفين في هذا الصدد قولاً مرسلًا غير مؤيد باسناد تدعمه ، وإذ أن محضر الحضر والترشيح وغيره من المستندات التي أودعها لا تحمل هذا المعنى ولا تؤدي إليه . وأنه على هدى ما سلف بين أن الادعاء بالتزوير بشأن انتقال المورث إلى الجمعية التعاونية وتوقيعه أو عدم توقيعه على محضر تحقيق نقل الحيازة ، يضحى هذا الادعاء غير منتج في الدعوى إذ أن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدة المحكمة دون حاجة لهذا الاجراء وهي أسباب تكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه وتؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية ، ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أنهما طلبا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة وضع اليد على الأطيان محل النزاع وهي واقعة مادية يجوز إثباتها بشهادة الشهود غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب تأسيساً على خلاف الواقع بأن في الأوراق ما يكفي لتكوين عقيدة المحكمة ، هذا إلى أن الحكم لم يرد على دفاع الطاعنين بشأن فسخ عقد البيع المؤرخ

١٠ - ١٠ - ١٩٥٦ وبقاء ملكية الأطيان الواردة به على ذمة المورث وفي وضع يده حتى وفاته وأنه بفرض صحة العقد ونفاذه ، فإنه يعتبر وصية وتؤول إلى المورث الموصى حصّة زوجته لوفاة في حياته ، وعلى دفاعهما بشأن إقرار كل من المطعون عليهم الثالث والثامن والتاسع والثاني عشر ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود : ذلك أن محكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة المطروحة عليها والموزانة بينها وترجيح ما تظمن إليه منها ، وتقضى بما يظمن إليه وجدانها ، وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب ماثغة تكفي لحمله ، لما كان ذلك وكانت إحالة الدعوى إلى التحقيق ليست حقاً للخصوم ، وإنما هي من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها ، متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون أن تلزم ببيان سبب الرفض ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد واجه دفاع الطاعنين وأقام قضاءه على أسباب تكفي لحمله حسبما سلف البيان في الرد على السبب الثاني ، فلا على محكمة الموضوع في هذه الحالة إن لم تتبع كل حجة للطاعنين وترد عليها استقلالاً ، وما يشره الطاعنان في هذا النعي لا يعدل أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة ، وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض هذا إلى أن النعي في شقة الأخير مجهل غير مقبول إذ لم يبين الطاعنان ماهية القرارات التي لم يرد الحكم المطعون فيه عليها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان دويرش نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
عبد الحميد المنفلوطي ، محمد إبراهيم خليل ، علي السلفي وأحمد شاي.

(١٨٧)

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) حجز « الحجز التحفظي على المنقول » .

الحجز التحفظي على المنقولات ، وجوب إعلان المحجوز عليه بالأمر الصادر بالحجز ومحضر
الحجز خلال ثمانية أيام من توقيعه . توقيع الحجز بأمر من قاضي التنفيذ وجوب رفع دعوى
صحة الحجز خلال الثمانية أيام التالية م . ٣٢ مرافعات .

(٢) محكمة الموضوع « تقدير الأدلة » . ملكية . صورية .

استخلاص محكمة الموضوع سائفاً ثبوت ملكية المطعون عليها للمنقولات . لا عليها إن التفتت عن
ادعاء الطاعن بصورية عقد شرائها .

١ - مفاد نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات
بشأن الحجز التحفظي على المنقولات ، أنه يجب إعلان المحجوز عليه بالأمر
الصادر بالحجز ومحضر الحجز خلال ثمانية أيام من توقيعه ، كما أنه يجب
رفع الدعوى بصحة الحجز خلال تلك المدة إن كان موقفاً بأمر من
قاضي التنفيذ .

٢ - متى خلصت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية إلى ثبوت
ملكية المطعون عليها للآلات المحجوز عليها وأقامت قضاءها على أسباب سائفة
تكني لحمل قضاء الحكم ، فلا عليها في هذه الحالة إذا لم تتبع كل حجة
للطاعن وترد عليها استقلاً ، مادام فيما أوردته الرد الضمني المسقط لكل
حجة تخالفه وفي نفي الادعاء بصورية عقد شراء المطعون عليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها تقدمت للسيد قاضى التنفيذ بمحكمة الدقى بطلب بتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٧١ لاصدار أمر بتوقيع الحجز التحفظى تحت يد الطاعن على ماكينة رى وطلبية مياه مبيتين با لطلب ، وتحديد جلسة للحكم بصحة الحجز وتسليمهما لها . وقالت شرحاً لطلبها أنها اشترت فى ٥ / ٣ / ١٩٦٨ ماكينة الرى بمبلغ ٤٥٦ مليم ، ٢٦٨١ جنيه ، كما اشترت الطلبية بمبلغ ٢٥٠ ج ودفعت الثمن ، وكان الطاعن يتولى إدارة أرضها الزراعتيولما أنهت وكالته بالعزل تبينت أنه وضع الماكينة والطلبية فى أرض له كان قد اشترها منها ثم فسخ عقد البيع لعدم أدائه باقى الثمن ، وقد صدر الأمر بتوقيع الحجز التحفظى مع تحديد جلسة لنظر الموضوع أمام محكمة الجيزة الابتدائية وتم توقيع الحجز بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٧٢ ، وحكمت المحكمة بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٧٢ بصحة الحجز التحفظى الموقع وبالزام الطاعن بأن يسلم المطعون عليها الماكينة والطلبية آننى الذكر ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٢٧٨ سنة ٨٩ ق مدنى القاهرة وبتاريخ ٢٣ / ٣ / ١٩٧٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب يعنى الطاعن بالأول منها على

الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المطعون عليها طلبت إصدار أمر بتوقيع الحجز التحفظي ضد الطاعن بصفته الشخصية على الآلات المبينة بطلبها توطئة لطلب الحكم بصحة الحجز وباستلام الآلات المحجوز عليها بمقولة أنها تمتلكها وأن - الطاعن قام بوضعها في أرض قد اشتراها منها بعقد بيع حكم بفسخه ، وأنه تمسك ببطلان إجراءات الحجز تأسيساً على أن قاضي التنفيذ أصدر أمر الحجز وفاء لمبلغ ٤٥٦ مليم ، ٢٩٣١ ج وهو ما لم تطلبه المطعون عليها ، كما اختار المحكمة المختصة وحدد جلسته أمامها لنظر الموضوع بدلاً من من رفع دعوى مبتدأة طبقاً للمادتين ٦٣ ، ٣٢٠ من قانون المرافعات ، هذا إلى أن الطاعن لا يملك الأرض التي قيل بتركيب الآلات المحجوز عليها فيها وإنما يمتلكها بناته اللاتي اشترين هذه الأرض من المطعون عليها بعقد حكم بفسخه غير أن الحكم ألغى في الاستئناف ، ومن ثم فإن الطاعن إن كان يحوز الآلات فانما يحوزها بصفته ولياً طبيعياً على بناته ، فتكون إجراءات الحجز قد وجهت إلى غير ذي صفة غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٢٠ من قانون المرافعات بشأن الحجز التحفظي على المنقولات قد جرى نصهما على أنه « ويجب أن يعلن الحاجز إلى المحجوز عليه محضر الحجز والأمر الصادر به إذا لم يكن قد أعلن به من قبل وذلك خلال ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ توقيعه ، وإلا اعتبر كأن لم يكن . وفي الأحوال التي يكون فيها الحجز بأمر من قاضي التنفيذ يجب على الحاجز خلال الثمانية الأيام المشار إليها في الفقرة السابقة أن يرفع أمام المحكمة المختصة الدعوى بثبوت الحق وصحة الحجز وإلا اعتبر الحجز كأن لم يكن ، مما مفاده أنه يجب إعلان المحجوز عليه بالأمر الصادر بالحجز ومحضر الحجز خلال ثمانية أيام من توقيعه ، كما أنه يجب رفع الدعوى بصحة الحجز خلال تلك المدة إن كان موقفاً بأمر من قاضي التنفيذ . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه برفض الدفع ببطلان إجراءات الحجز على أن السيد قاضي التنفيذ أثر

ترقيع الحجز ، وأجاب المستأنف ضدها (المطعون عليها) إلى طلبها تحديد جلسة لنظر طلب صحته وتسليم الآلات والمستأنف ضدها قامت بإعلانه للمستأنف في الخامس من يناير سنة ١٩٧٢ بالحجز الموقع في أول يناير سنة ١٩٧٢ وبرفع الدعوى أمام المحكمة المختصة بثبوت الحق وصحة الحجز أى في خلال المدة المنصوص عليها بالمادة ٣٢٠ من قانون المرافعات وكان الطاعن لم يقدم صورة من طلب ترقيع الحجز ومن الأمر الصادر به فيكون نعيه عما تضمنه هذا الأمر عارياً عن الدليل ، وكان لا محل للتحدى بأن الطاعن إنما كان يحوز الآلات المحجوز عليها بصفته ولياً طبيعياً على بناته ذلك أن محكمة الموضوع خلصت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن الحيابة في هذه الحالة إنما كانت للطاعن وأقامت قضاءها في هذا الشأن على أن «حيابة المستأنف» الطاعن ، لهذه الآلات ثابتة مما جاء بمحضر الحجز من أنه توقع في مواجهة وأسطى الماكينة تابعى المستأنف وتعليل الأخير بعدم وجود «البستم» في الآلات بسبب اصلاحها ، وهى أسباب موضوعية سائغة تكفى لحمل قضاء الحكم ، ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الثانى والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والتقصير في التسييب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه التفت عن منازعة الطاعن في ملكية المطعون عليها للآلات المحجوز عليها وإذا تمسك الطاعن بملكه بناته للآلات المذكورة ، وأن المطعون عليها ذكرت أنها اشترتها ودفعت ثمنها من قرض حصلت عليه من بنك التسليف الزراعى والتعاونى غير أن واقع الحال أن الشراء تم لحساب بناته وإن صدر عقد الشراء باسم المطعون عليها إلا أنه ورد به أن الآلات تم تركيبها في أرض مملوكة لخفيدياتها بنات الطاعن ، وتعتبر حيازتهن في هذه الحالة مبدأ ثبوت بالكتابة أو تعتبر المطعون عليها قد وهبتن الآلات . هذا إلى أن المطعون عليها لم تقدم ايصالات تدل على سداد الثمن ، بينما أن مقدم الثمن سدد بشيك ، خصماً

من حساب الطاعن ، وأن عقد القرض الذى حصلت عليه المطعون عليها لاحق لتاريخ شراء الآلات ، ومضمون دفاع الطاعن يفيد تمسكه بصورية عقد شراء المطعون عليها الآلات فيما تضمنه من إيراد إسمها كمشتريه ، غير أن المحكمة اطرحت دفاع الطاعن ولم تقم بأحالة الدعوى إلى التحقيق ورفضت أن للطاعن الحق فى حبس الآلات المحجوز عليها حتى يستوفى ما دفعه من ثمنها تأسيساً على أن المطعون عليها هى التى أوفت بثمنها مما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت فى الأوراق والقصور فى التسبيب ويستوجب نقضه..

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة فإن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى وزن الأدلة وتقدير كفايتها ولها فى مقام الموازنة بين الأدلة فى الدعوى أن تأخذ ببعضها وتطرح البعض الآخر وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد خلصت فى حلود سلطتها التقديرية إلى ثبوت ملكية المطعون عليها للآلات المحجوز عليها ، وأقامت قضاءها على أن « المستأنف (الطاعن) أنكر على المستأنف ضدها » المطعون عليها ، ملكية الآلات المحجوزة ويدحض ذلك عقد البيع الذى قدمته صادراً من شركة مصر للمخازن الهندسية فى ٢٦ / ٤ / ١٩٦٧ يفيد شراءها ماكينة وطلبة مياة بالثمن المبين بالعقد الذى دفعت منه المستأنف ضدها فور العقد مبلغ ٥٠٠ ج بمقتضى إيصال صادر من الشركة البائعة وبشهادة صادرة من هذا الشركة فى ٢٠ / ١١ / ١٩٧١ تفيد إقرارها بأن المستأنف ضدها اشترت منها الآله والطلبية سالفى الذكر ، وخطاب موجه من بنك التسليف الزراعى والتعاونى فى ٣٠ / ١١ / ١٩٧٣ إلى المستأنف ضدها جاء فيه أنها اشترت الماكينة والطلبية موضوع الدعوى بثمن قدره ٤٥٦ ، ٢٩٣١ ج دفعت منه نقداً للشركة البائعة مبلغ ٤٥٦ ، ٩٥١ ج ووافق البنك على اعتماد سلفة لها قدرها ١٩٨٠ جنيه ولا يغير من وجه الرأى تمسك الطاعن بمناص عليه البند السادس من عقد بيع المنقولات إلى المستأنف ضدها من أن الماكينة والطلبية تم تركيبهما فى أرض بنات المستأنف ، إذ أن ذلك لا يبنى ملكية المستأنف

ضدها الثابتة على النحو المتقدم دون أن يقدم المستأنف ما ينفىها أو ما يؤيده فيما ذهب إليه من أن المتقولات تمت هبتها إلى بناته « » وهي أسباب سائغة تكفى لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ، فلا على محكمة الموضوع في هذه الحالة إذا لم تتبع كل حجة للطاعن وترد عليها استقلالاً إذ فيما أوردته الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفه ، وفي نفي الادعاء بصورية عقد شراء المطعون عليها ونفي حق الطاعن في حبس الآلات المحجوز عليها . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت في عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها ، ومن ثم فلا تريب عليها في هذه الحالة إذ لم تر محلاً لإحالة الدعوى إلى التحقيق . لما كان ما تقدم فإن النعى في حقيقته لا يعلو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه يخالف الثابت بالأوراق وشابه قصور في التسبيب إذ أقام قضاءه بصحة الحجز على أنه تم توقيعه على ماكينة رى وطلمية « طراز رستون رقم ١ / ١٦٥ / ٦٠٤٦ » وأنها ذات الماكينة التي اشترتها المطعون عليها في حين أنها غير الطلمية التي طلبت هذه الأخيرة توقيع الحجز عليها والتي وصفتها أنها طلمية الوادى ، فيكون الحكم قد خالف الثابت بالأوراق وشابه القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الطعن رفع بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٧٥ ولم يقدم الطاعن صورة من طلب توقيع الحجز والأمر الصادر به ومن محضر الحجز ومن ثم يكون هذا النعى عارياً عن الدليل غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة اول ابريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار حافظ رفقى. نائب رئيس المحكمة - وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى كمال صالح سليم ، محمد زغلول عبد الحميد زغلول ، د . منصور وجيه وعلى أحمد عمرو .

(١٨٨)

الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) بيع « التزامات المشتري » « الثمن » • فوائد • عقد « فسخ العقد » •

استلام المشتري للمبيع القابل لإنتاج ثمار . أثره . للبائع حق في فوائد باقى الثمن ولو كان مؤجلاً ما لم يقض اتفاق أو عرف بغير ذلك . م ٤٥٨ مدنى لإيداع المشتري باقى الثمن دون الفوائد لايحول دون إجابة البائع إلى طلب الفسخ متى نازع فى عدم إيداع . الفوائد.

نص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدنى صريح فى أن للبائع الفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للمشتري وكان هذا المبيع قابلاً لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى ، وتجب هذه الفوائد بغير حاجة إلى وجود اتفاق عليها ولا يعنى المشتري منها إلا إذا وجد اتفاق أو عرف يقضى بهذا الإعفاء، ولم تشرط المادة لاستحقاق الفوائد فى هذه الحالة إعدار المشتري أو المطالبة بها قضائياً بل يكفى مجرد التمسك بها ، كما أنها لم تفرق بين ما إذا كان الثمن الذى لم يدفع حال الأداء أو مؤجلاً ، وحكم هذه المادة يقوم على أساس من العدل الذى يأبى أن يجمع المشتري بين ثمرة البديلين - المبلغ والثمن - ويعتبر استثناء من القاعدة المقررة فى المادة ٢٢٦ من القانون المدنى والى تقضى بأن الفوائد القانونية لا تستحق إلا عن دين حل أداؤه وتأخر المدين فى الوفاء به ومن تاريخ المطالبة القضائية بها ولذا فإن المشتري لا يكون قد وفى بالتزاماته كاملة إذ لم يودع الثمن المسمى أو باقىه وما . يستحق عليه من فوائد من وقت تسليم المبيع القابل للإنتاج ثمرات

حتى وقت الإيداع عملاً بالمادة ٤٥٨ من القانون المدني وبدون هذا الإيداع الكامل لا يمكن تفادي الفسخ المترتب على عدم قيام المشتري بالتزاماته المنصوص عليها في العقد لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص أن المطعون ضدهم السبعة الأول ينازعون الطاعن في عرضه وإيداعه باقي الثمن دون فوائده وأن ذلك العرض والإيداع غير مبرئين لدمته وأنهم بذلك يطالبون بفوائد الثمن وهو استخلاص سائق ثم رتب على ذلك أن الطاعن لا يكون قد وفى بالتزاماته كاملة وإذا لم يودع مع باقي الثمن ما استحق عليه من فوائد من وقت تحرير عقد البيع حتى وقت الإيداع مادام قد أقر بعقد البيع استلامه الأطيان الزراعية المبيعة منذ إبرامه ووضع اليد عليها وهي قابلة لإنتاج ثمرات وفي استطاعته الحصول عليها وأنه بدون هذا الإيداع الكامل لا يمكن تفادي الفسخ المترتب على عدم قيام الطاعن بالتزاماته المنصوص عليها في العقد فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مورث المطعون ضدهم السبعة الأول أقام الدعوى رقم ١٧٦٩ سية ١٩٧٢ مدني كلي الاسكندرية على الطاعن والمطعون ضده الأخر طالبا الحكم بفسخ عقد البيع المؤرخ ١ / ٧ / ١٩٦١ وقال بيانا لدعواه أنه بموجب ذلك العقد باع للطاعن أطيانا زراعية مساحتها ثلاثة أفدنة موضحة الحدود والمعالم به وبالصحيفة بثمان مقدار ١٣٥٠ جنيها ونص في العقد على سداد كامل الثمن في حين أن الطاعن لم يف منه إلا مبلغ ٨٠٠ جنية فقط واعترف الأخير بذلك في إقراره المؤرخ ٢٧ / ٣ / ١٩٦٢ والمتضمن مديونية للبائع بباقي الثمن ومقداره ٥٥٠ جنيها ، وإذا لم يقم الطاعن بسداده أنذره

المورث المذكور في ٢٧ / ٥ / ١٩٧٢ بالوفاء وإلا اعتبر العقد مفسوخاً وبعدم جواز جمعه بين ثمرة البيع والثمن وإذا لم يستجب لذلك أقام المورث دعواه بطلباته سالفة البيان وبتاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٧٢ قضت المحكمة بفسخ عقد البيع، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٨٩ لسنة ٢٩ قضائية الإسكندرية طالبا الغاء ورفض الدعوى، وبانذارين معلنين للمطعون ضدهم السبعة الأول في ٨ / ٢ / ١٩٧٩، ١١ / ٣ / ١٩٧٩ عرض الطاعن عليهم باقي الثمن ومقداره ٥٥٠ جنيا ورفضهم تسلمه أودعه خزانة المحكمة في ١٤ / ٣ / ١٩٧٩، وبتاريخ ٩ / ٣ / ١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، دفع المطعون ضده الأخير أمين عام مصلحة الشهر العقاري بعدم قبول الطعن بالنسبة له، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده الأخير بعدم قبول الطعن بالنسبة له أنه لا شأن له بالنزاع ولم يحكم عليه بشيء والطاعن أسس طعنه على أسباب لا تتعلق به.

وحيث إن هذا الدفع صحيح ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المناط في توجيه الطعن إلى خصم معين أن تكون للطاعن مصلحة في اختصاصه بأن يكون لأي منهما طلبات قبل الآخر أمام محكمة الموضع ونزاع أي منهما الآخر في طلباته، وإذا كان الطاعن قد اختصم المطعون ضده الأخير أمام محكمة الاستئناف دون أن يوجه إليه طلبات وكان موقفه من الخصومة سلبياً ولم يحكم عليه بشيء، وكانت أسباب الطعن لا تتعلق به فإنه يتعين عدم قبول الطعن بالنسبة له.

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي المطعون ضدهم قد استوفى أوضاعه الشكاية.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول والوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بفسخ عقد البيع على سند من القول بأن المشتري « الطاعن » لم يوف بالتزاماته كاملة مادام قد قد أودع باقي الثمن دون فوائده حالة عدم استحقاق تلك الفوائد لأن البائع « مورث المطعون ضدهم السبعة الأول » لم يطالب بها صراحة أو ضمناً سواء في صحيفة الدعوى أو الإعذار بالفسخ وأن ما ورد بمذكرة المطعون ضدهم السبعة الأول أمام محكمة أول درجة من أنه لا يجوز للمشتري أن يجمع بين المبيع والثمن لا يعتبر طلباً صريحاً بفوائد الثمن كما تضمن البند الخامس من عقد البيع أن الطرفين اتفقا على أن ثمرة المبيع حق خالص للمشتري ينتفع بهادون مقابل مما مفاده الاتفاق على عدم استحقاق تلك الفوائد وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر أن المطعون ضدهم السبعة الأول طالبوا بمذكرتهم بفوائد الثمن ورتب على عدم إيداع الطاعن لها مع باقي الثمن إخلاله بالتزاماته وبالتالي تأييد الحكم المستأنف بفسخ العقد يكون فضلاً عن فساده في الاستدلال قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن نص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٨ من القانون المدني صريح في أن للبائع الفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن متى كان قد سلم المبيع للمشتري وكان هذا المبيع قابلاً لإنتاج ثمرات أو إيرادات أخرى، وتجب هذه الفوائد بغیر حاجة إلى وجود اتفاق عليها ولا يعني المشتري منها إلا إذا وجد اتفاق أو عرف يقضي بهذا الإعفاء، ولم تشرط المادة لاستحقاق الفوائد في هذه الحالة إعذار المشتري أو المطالبة بها قضائياً بل يكفي مجرد التمسك بها كما أنها لم تفرق بين ما إذا كان الثمن الذي لم يدفع حال الأداء أو مؤجلاً، وحكم هذه المادة يقوم على أساس من العدل الذي يأتي أن يجمع المشتري بين ثمرة البدلين - المبيع والثمن - ويعتبر استثناء من القاعدة المقررة في المادة ٢٢٦ من القانون المدني والتي تقضي بأن الفوائد

القانونية لاستحقاق إلا عن دين حل اداؤه وتأخر المدين في الوفاء به ومن تاريخ المطالبة القضائية بها ، ولذا فإن المشتري لا يكون قد وفى بالتزاماته كاملة إذا لم يردع الثمن المسمى أو باقيه وما استحق عليه من فوائد من وقت تسلم المبيع القابل لإنتاج ثمرات حتى وقت الإيداع عملاً بالمادة سالفة البيان وبدون هذا الإيداع الكامل لا يمكن تفادى الفسخ المترتب على عدم قيام المشتري بالتزاماته المنصوص عليها في العقد لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من قول المطعون ضدهم السبعة الأول في مذكرتهم المقدمة لمحكمة الاستئناف بجلسته ٨ من يناير سنة ١٩٨٠ - طبقاً لما ورد بمعلوماته « أن عرض المستأنف « الطاعن » لباقي الثمن ثم بعد أن ظل محتفظاً به ما يقرب من عشر سنوات وقد انخفضت قيمة النقود هذا فضلاً عن أنه حرم المستأنف عليهم « المطعون ضدهم السبعة الأول » ومورثهم من قبلهم من فوائد هذا المبلغ وليس هذا فحسب فإن العرض والإيداع باطلان وغير مبرئين للذمة المستأنف « أنهم ينازعون الطاعن في عرضه وإيداعه باقي الثمن دون فوائد ، وأن ذلك العرض والإيداع غير مبرئين لذمته وأنهم بذلك يطالبون بفوائد الثمن وهو استخلاص سائع تحمله العبارات التي أوردها الحكم نقلاً عن تلك المذكرة ثم رتب على ذلك أن الطاعن لا يكون قد وفى بالتزاماته كاملة إذ لم يودع مع باقي الثمن ما استحق عليه من فوائد من وقت تحرير عقد البيع حتى وقت الإيداع ما دام قد أقر بعقد البيع استلامه الأتيان الزراعية المبيعة منذ إبرامه ووضع اليد عليها وهي قابلة لإنتاج ثمرات وفي استطاعته الحصول عليها وأنه بدون هذا الإيداع الكامل لا يمكن تفادى الفسخ المترتب على عدم قيام الطاعن بالتزاماته المنصوص عليها في العقد فإنه يكون قد التزم صحيح القانون وتكون مجادلة الطاعن في أن المطعون ضدهم السبعة الأول لم يطالبوا بتلك الفوائد لأصراحة ولا ضمناً في غير محله ، وغير صحيح قوله بأنه قد اتفق في البند الخامس من عقد البيع على عدم استحقاق فوائد الثمن ذلك أن ما ورد بهذا البند من عقد البيع - المقدمة صورته لهذه المحكمة - من أنه « ليس للبائع مطالبة المشتري بقيمة ريع الحصة الزراعية المبيعة التي

تسلمها ووضع اليد عليها من وقت تحرير العقد مقابل استلامه الثمن « ما هو إلا ترديد لما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ٤٥٨ من القانون المدني من أنه من آثار عقد البيع نقل منفعة المبيع إلى المشتري من تاريخ العقد ، فيمتلك المشتري الثمرات والنماء ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف - وبالتالي لا يتضمن هذا البند من عقد البيع الاتفاق على عدم استحقاق فوائد الثمن ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الاستدلال على غير أساس.

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الأول من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قرر أن كلا من صحيفه الدعوى والإعذار السابق عليها تضمن عبارة « لا يجوز للطاعن أن يجمع بين المبيع وثمرته » وفسر تلك العبارة بأنها تضمنت مطالبة مورث المطعون ضدهم السبعة الأول للطاعن بفوائد الثمن حال خلوها من تلك العبارة فضلاً عن أنها لا تفيد تلك المطالبة مما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعي بهذا الوجه غير منتج ، ذلك أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه - على ما سلف بيانه عن الرد على السبب الأول والوجه الثاني من السبب الثاني من سببي الطعن - إلى أن المطعون ضدهم السبعة الأول قد نازعوا في صحة عرض باقي الثمن دون الفوائد التي لا يشترط قانوناً لاستحقاقها إعذار الطاعن أو المطالبة بها قضائياً فإن تعيينه في هذا الصدد أياً كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة اول أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة - حافظ رفقى. وعضوية السادة المستشارين -
مصطفى صالح سليم ، محمد زغلول عبد الحميد زغلول ، د. منصور وجيه ، وعلى أحمد عمرو .

(١٨٩)

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ القضائية :

(١) تعويض • تقادم (وقف التقادم) •

دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . وقف سريان تقادمها طوال فترة محاكمة المسئول
عن الضرر جنائياً .

(٢) مسئولية « مسئولية تقصيرية » • تعويض •

التعويض عن الضرر الأدبي . صاحب الحق فيه وشروط انتقاله إلى الغير . م ٢٢٢ مدني .

(٣) دعوى « ترك الخصومة » • تعويض • مسئولية « مسئولية تقصيرية » •

الضرر الأدبي - مطالبة المورث بتعويض عنه - انتقاله إلى ورثته . لا يغير من ذلك سبق
اعتباره تاركاً للدعوى - علة ذلك .

١ - دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم
بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر
ربالشخص المسئول عنه عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدنى ويقف سريان التقادم
أثناء محاكمة المسئول جنائياً إلى أن يصدر فى الدعوى الجنائية حكم نهائى فى
موضوعها فعندئذ يعود سريان التقادم باعتبار أن تحقق المانع الذى يوقف
سريان التقادم يترتب عليه وقف التقادم حتى زوال المانع .

٢ - مفاد النص فى المادة ٢٢٢ من القانون المدنى أن الحق فى التعويض

عن الضرر الأدبي مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى غيره إلا أن
يكون هناك اتفاق بين المضرور والمسئول بشأن التعويض من حيث مبدئه

ومقداره أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلا أمام القضاء مطالبا بالتعويض ، أما الضرر الأدبي الذي أصاب ذوى المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية .

٣ - إذ كان الثابت أن المرحوم زوج المطعون ضدها الثالثة كان قد طالب بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقه ب وفاة شقيقه المحنى عليه فى الجنحة رقم ٣١٤٣ لسنة ١٩٦٧ روض الفرج إيان نظرها أمام المحكمة الجنائية ، فإنه إذ توفى من بعد ذلك إنتقل حقه فى التعويض إلى ورثته وضمنهم زوجته المذكورة دون أن ينال منه قضاء المحكمة الجنائية باعتباره تاركاً لدعواه المدنية ذلك أن المورث قد تمسك بحقه فى التعويض قبل وفاته والقضاء بالترك - بصريح نص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات - سواء السابق أو الحالى - لايمس الحق المرفوعة به الدعوى ولا يمنع من رفع الدعوى به من جديد.

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ..
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدهن الثلاثة الأوليات أقمن الدعوى رقم ٢٢١٩ سنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضده الرابع والطاعن بصفته طالبات الحكم بالزامهما متضامنين بأن يدفع لهن مبلغ خمسة آلاف جنيه وقلن بياناً للدعوى أن المطعون ضده الرابع تسبب بنخطه فى موت مورثهن المرحوم وقضى بإدائته نهائياً وأنهن - الأولى والثانية باعتبارهما شقيقتاً المحنى عليه والثالثة بوصفها زوجة شقيقه المتوفى من بعده - إذ أصبن بضرر مادى وأدبى من وفاته فإن المطعون ضده الرابع - مرتكب العمل

الضار والطاعن - المتبوع - يلتزمان بتعويضهن عنه . وقد دفع الطاعن بسقوط حق المدعيات بالتقادم الثلاثي . وبتاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٧١ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبإلزام الطاعن بصفته والمطعون ضده الرابع متضامنين بأن يدفعوا إلى كل من المطعون ضدهما الأولى والثانية مبلغ ٣٠٠ جنيه وإلى المطعون ضدها الثالثة مبلغ ٧٥ جنيه استئناف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١٠ سنة ٨٩ ق القاهرة طالباً الغاءه والقضاء بسقوط حق المطعون ضدهن الثلاث الأوليات بالتقادم الثلاثي واحتياطياً برفض الدعوى . وبتاريخ ٥ / ٧ / ١٩٧٣ حكمت محكمة استئناف القاهرة بالتأييد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن . وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة بغرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها ..

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالثلاث الأوليات منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والتناقض والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدفع بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ من القانون المدني استناداً إلى دعامتين لا يمكن أن يقوم عليهما الحكم مجتمعين ذلك أن الدعامة الأولى - وهي أن الحكم الجنائي النهائي هو التاريخ اليقيني للعلم بشخص المسئول عن الضرر - مؤداها أن مدة التقادم لا تبدأ إلا من تاريخ صدور هذا الحكم ، بينما الدعامة الثانية وهي أن رفع الدعوى الجنائية يترتب عليه وقف سريان التقادم بالنسبة إلى الدعوى المدنية - مفادها أن التقادم لا يعاود السريان إلا عند صدور الحكم الجنائي مما يقتضاه أن التقادم وقد وقف سريانه برفع الدعوى الجنائية بعد بدئه ، وأنه غير واضح من الحكم أثر كل من الدعامتين في تكوين عقيدة المحكمة بحيث لا يعرف ماذا يكون قضاءها مع استبقاء أحدهما واستبعاد الأخرى هذا بالإضافة إلى أن المطعون ضدهن الثلاث الأوليات قد علمن بالضرر

وبالشخص المسئول عنه منذ ٤ / ٦ / ١٩٦٧ - وهو تاريخ تدخل المطعون ضدهما الأولى والثانية ومورث المطعون ضدها الثالثة بالادعاء المدني في قضية الجناحه رقم ٣١٤٣ لسنة ٦٧ روض الفرج - لكن الحكم المطعون فيه أهمل ما لهذه الواقعة من دلالة ، كما أنهم إذ تخلوا عن الحضور في دعواهم المدنية قضى باعتبارهم تاركين لها مما لا يتصور معه أن يكون هناك مانع تعذر عليهم بسببه المطالبة بهذا الحق وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى اعتبار المحاكمة الجنائية سبباً لرقف التقادم فإنه يكون منطقياً على مخالفة واضحة للمادة ٣٨٢ من القانون المدني ، ومن ثم يكون قد خالف وأخطأ في تطبيقه فضلاً عما شابه من التناقض والقصور في السبب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا أقيم الحكم على دعامين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكانت إحداها كافية وحدها ليستقيم بها فإن تعيينه في الدعامة الأخرى - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير مؤثر فيه ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه قد استند فيما انتهى إليه من رفض الدفع بسقوط حق المطعون ضدهن الثلاث الأوليات في إقامة الدعوى بالتقادم على دعامين أولاهما أن المراد بالعلم لبدء سريان التقادم في نص المادة ١٧٢ من القانون المدني هو العلم الحقيقي الذي يحيط بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه وأن استظهاره هو من قبيل فهم الواقع في الدعوى وأنه لا جناح على المحكمة إن اعتبرته يبدأ من تاريخ الحكم الجنائي النهائي . والدعامة الثانية التي استند إليها الحكم « أن إقامة الدعوى الجنائية يترتب عليه وقف سريان التقادم في حق الدعوى المدنية ولا يعود التقادم إلى السريان إلا عند صدور الحكم الجنائي بادانة الجاني أو عند انتهاء الدعوى الجنائية بسبب آخر ومن ثم يستطيع المضرور أن يرفع دعواه المدنية بالتعويض أمام المحكمة المدنية بعد انتهاء المحاكمة الجنائية ولا تكون هذه الدعوى المدنية قد تقادمت لأن التقادم في حقها يكون

قد وقف سريانه طوال المدة التي استغرقتها المحكمة الجنائية ، والثابت أن الحكم الجنائي النهائي صدر بجلسة ١٩٦٩ / ١١ / ٩ وأن الدعوى المدنية قدمت صهيقتها إلى قلم كتاب المحكمة في ١ / ٤ / ١٩٧١ أي قبل مضي ثلاث سنوات من تاريخ الحكم الجنائي النهائي - وإذا كانت هذه الدعامة الثانية مستقلة عن الأولى وصحيحة قانوناً فدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحلوث الضرر وبالشخص المسئول عنه عملاً بالمادة ١٧٢ من القانون المدني ويقف سريان التقادم أثناء محاكمة المسئول جنائياً إلى أن يصدر في الدعوى الجنائية حكم نهائي في موضوعها فعندئذ يعود سريان التقادم باعتبار أن تحقق المانع الذي يوقف سريان التقادم يترتب عليه وقف التقادم حتى زوال المانع - لما كان ذلك ، وكانت الدعامة الثانية الخاصة بوقف سريان تقادم الدعوى المدنية فترة المحاكمة الجنائية يصح بناء الحكم عليها منفردة ، فإن النعي على الحكم باستناده إلى تاريخ صدور الحكم الجنائي النهائي كبداية للعلم الحقيقي بوقوع الضرر وبشخص المسئول عنه - أياً كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج.

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ انتهى إلى القضاء بتعويض المطعون ضدها الثالثة في حين أنها ليست ممن يجوز الحكم لهم بالتعويض عن الضرر الأدبي لموت المصاب طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٢٢ من القانوني المدني ، هذا فضلاً أن المحكمة الجنائية كانت قد حكمت بإعتبار زوج المذكورة تاركاً لدعواه التي رفعت تبعاً للدعوى الجنائية ويترتب على ترك الخصومة الغاء جميع إجراءاتها لكن الحكم المطعون فيه اعتد بسبق ادعائه مدنياً أمام المحكمة الجنائية رغم الحكم باعتباره تاركاً لدعواه المدنية فيكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٢٢ من القانون المدني تنص على أن ١ - يشمل التعويض الضرر الأدبي أيضاً ولكن لا يجوز في هذه الحالة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى اتفاق أو طالب به الدائن أمام القضاء - ٢ - ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب مما مفاده أن الحق في التعويض عن الضرر الأدبي مقصور على المضرور نفسه فلا ينتقل إلى غيره إلا أن يكون هناك اتفاق بين المضرور والمستول بشأن التعويض من حيث مبدئه ومقداره أو أن يكون المضرور قد رفع الدعوى فعلاً أمام القضاء مطالباً بالتعويض ، أما الضرر الأدبي الذي أصاب ذوى المتوفى فلا يجوز الحكم بالتعويض عنه إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية ، ولما كان الثابت أن المرحوم - زوج المطعون ضدها الثالثة - كان قد طالب بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي لحقه بوفاته شقيقه المحبى عليه في الجنبه رقم ٣١٤٣ سنة ١٩٦٧ روض الفرج أبان نظرها أمام المحكمة الجنائية ، فإنه إذ توفي من بعد ذلك انتقل حقه في التعويض إلى ورثته وضمنهم زوجته المذكورة دون أن ينال منه قضاء المحكمة الجنائية باعتباره تاركاً لدعواه المدنية ذلك أن المورث قد تمسك بحقه في التعويض قبل وفاته والقضاء بالترك - بصريح نص المادة ١٤٣ من قانون المرافعات - سواء السابق أو الحالي - لا يمس الحق المرفوعة به الدعوى ولا يمنع من رفع الدعوى به من جديد - لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر في قضائه بالتعويض للمطعون ضدها الثالثة فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة المستشار حسن السيناوى نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين :
أحمد ضياء عبد الرازق ، سعد حسين بدر ، ولیم رزق بدوى وعلى عبد الفتاح .

(١٩١)

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) شفعة ، تضامن •

الشفعة . لاتضامن بين الشفعاء فيها . علة ذلك . عدم أحقية الطاعة في الأخذ بالشفعة . مؤداه .
ليس لها أن تطلبه بالتضامن مع آخرين ولو كان لهم الحق فيها .

(٢) نقض « الطعن بالنقض » • نظام عام •

أسباب الطعن غير المتعلقة بالنظام العام . وجوب إيدائها بصحيفة الطعن . إيدائها بغير
هذا الطريق ولو قبل انقضاء ميعاد الطعن . غير مقبول . مثال في دفع بانتفاء الصفة .

١ - التضامن لا يكون إلا بناء على إتفاق أو نص في القانون والحق في
الشفعة مصدره القانون ولم تنص مراد الشفعة على تضامن الشفعاء وإذا كانت
الطاعة الأولى ليس لها الحق في الشفعة لأنها - على ما أورده الحكم المطعون
فيه - لا تملك الأطيان المشفوع بها بل لها عليها حق الانتفاع فإنه لا يكون لها
أن تطلب ذلك الحق بالتضامن مع آخرين ولو كان لهم الحق في الشفعة وكانت
الطاعة الأولى طلبت مع الطاعنين الثانية والثالث أحقيتهم في أخذ الأطيان
المشفوع فيها مثالة بينهم مما مفاده أنهم قاموا بتجزئته وهو مالا يجوز

٢ - رسم المشرع طريقاً خاصاً لابتداء أسباب الطعن وحظر إبداءها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي يبنى عليها طعنه في صحيفة الطعن الذي يحرره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، وحظر المشرع التمسك بعد تقديم هذه الصحيفة بأي سبب من أسباب الطعن غير التي ذكرت فيه وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد إنتقضائه ، ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها في أي وقت - ولما كان الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة أحد الخصوم فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير متعلق بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فلا يجوز للمحكمة أن تقضي فيه من تلقاء نفسها ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على هذا الدفع غير المتعلق بالنظام العام لايجوز التمسك به بعد تقديم صحيفة الطعن ويكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ..

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٩٧٩ لسنة ١٩٧٤ مدني كلى الجيزة ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بأحقيتهم في أخذ الأطيان الزراعية المبينة بالصحيفة بالشفعة وقالوا إياناً لذلك إن المطعون عليهما الثاني والثالث باعا للمطعون عليه الأول الأطيان الزراعية وأنهم يمتلكون أطياناً مجاورة لها مما يحق لهم أخذ الأطيان المبيعة بالشفعة وأنهم أعلنوا الرغبة في الأخذ بالشفعة وأودعوا الثمن الحقيقي للأطيان المبيعة خزينة المحكمة . وبتاريخ

١١ / ١ / ١٩٧٥ قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات ونفي
 صورية الثمن الوارد بعقد البيع . وبعد أن استمعت المحكمة إلى أقوال الشهود
 قضت بجلسة ١٧ / ٥ / ١٩٧٥ أولا : برفض الدفع بسقوط حق الطاعنين
 في الأخذ بالشفعة . ثانيا : بأحقية الطاعنين للعقار المبين بالصحيفة والتسليم .
 استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٧٥٢ سنة ٩٢ ق
 القاهرة وبتاريخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٧٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف
 ورفض دعوى الطاعنين . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
 النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في
 غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين أولهما الخطأ في تطبيق القانون وثنائهما
 الخطأ في الاستدلال الذي انتهى إلى الخطأ في تطبيق القانون وأضاف الطاعنون
 سبباً جديداً بجلسة المرافعة وهو أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على الدفع
 المبدي من المطعون عليهم بعدم قبول الدعوى وهو من الدفوع المتعلقة بالنظام
 العام .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ
 في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه إذ تجاهل
 ما قامت به الطاعنة الأولى من طلبها الشفعة لصالح ولديها الطاعنين الثانية
 والثالث وهو أمر عاجل ومنظمة لهما في ذلك الطلب يعتبر عملاً من أعمال
 الفضالة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يطبق أحكام الفضالة المنصوص
 عليها في المواد ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ من القانون المدني .

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه
 المحكمة أن الدفاع الموضوعي الذي لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع لا يجوز
 إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولما كان ما قرره الطاعنون من أن ما قامت
 به الطاعنة الأولى من طلبها الشفعة لصالح ولديها الطاعنين الثانية والثالث — يعد
 من أعمال الفضالة هو دفاع موضوعي ولم يقدموا الدليل على تمسكهم به

أمام محكمة الموضوع فإن نعيم على الحكم المطعون فيه تجاهله يكون غير مقبول.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في الاستدلال الذي انتهى إلى الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه إذ طرح صفة الطاعة الأولى في تمثيل ولديها الطاعنين الثانية والثالث في خصومة دعوى الشفعة مع أنها معهما أقاموا الدعوى متضامنين باعتبارهم مالكيين للأرض المشفوع بها ولا ضرر في ذلك على المطعون عليه الأول فإنه يكون مشروباً بالفساد في الاستدلال والذي انتهى إلى الخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن النعي بهذا السبب مردود ذلك أن التضامن لا يكون إلا بناء على اتفاق أو نص في القانون وأن الحق في الشفعة مصدره القانون ولم تنص مواد الشفعة على تضامن بين الشفعاء وإذا كانت الطاعة الأولى ليس لها الحق في الشفعة لأنها على ما أورده الحكم المطعون فيه أنها لا تملك الأطنان المشفوع بها بل لها عليها حق الانتفاع فإنه لا يكون لها أن تطلب ذلك الحق بالتضامن مع آخرين ولو كان لهم الحق في الشفعة وأن الطاعة الأولى طلبت مع الطاعنين الثانية والثالث أحقيتهم في أخذ الأطنان المشفوع فيها مثالة بينهم مما مفاده أنهم قاموا بتجزئة الصفقة وهو مالا يجوز ومن ثم فإن النعي بهذا السبب يضحى غير مليد.

وحيث إن النعي بالسبب الثالث الذي أبداه الطاعنون بجلسة المرافعة غير مقبول ذلك أن المشرع رسم طريقاً خاصاً لابتداء أسباب الطعن وحظر ابتداءها بغير هذا الطريق فأوجب على الطاعن أن يبين جميع الأسباب التي يبنى عليها طعنه في صحيفة الطعن الذي يحرره ويوقع عليه الموظف المختص بقلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه وحظر المشرع التمسك بعد تقديم هذه الصحيفة بأي سبب من أسباب الطعن

غير التي ذكرت فيه وهذا الحظر عام ومطلق بحيث يشمل ما يقدم من هذه الأسباب في ميعاد الطعن أو بعد انقضائه ولم يستثن القانون من ذلك سوى الأسباب المتعلقة بالنظام العام فأجاز تقديمها في أى وقت - ولما كان الدفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة أحد الخصوم فيها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير متعلق بالنظام العام إذ هو مقرر لمصلحة من وضع لحمايته فلا يجوز للمحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على هذا الدفع غير المتعلق بالنظام العام لا يجوز التمسك به بعد تقديم صحيفة الطعن ويكون غير مقبول . .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد كمال عباس ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هاشم ، محمد حسن رمضان ، صبحي رزق دواد ، محمود شوقي أحمد .

(١٩٢)

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) تنفيذ « منازعات التنفيذ » • حكم « حجية الحكم » • قضاء « قضاء مستعجل » •

المنازعة الموضوعية والوقفية في التنفيذ . ماهية كل منهما . الحكم الصادر في منازعة موضوعية في تنفيذ حكم مستعجل . لا حجية له أمام محكمة الموضوع . علة ذلك .

(٢) حكم « حجية الحكم » ايجار « ايجار أماكن » • قضاء « قضاء مستعجل » • تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجرة لتخلفها عن سداد الأجرة . قضاء محكمة الموضوع بإعادتها بعد وفائها بالأجرة المستحقة أمامها صحيح . علة ذلك .

١ - المقصود بالمنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الحكم بحسم النزاع في أصل الحق في حين أن المنازعة الوقفية هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء وقتي لا يمس أصل الحق ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المستعجل بطرد المطعون ضدها الأولى من عين النزاع لا حجية له أمام قاضي الموضوع باعتباره إجراء وقتياً لا يمس أصل الحق فإن المنازعة في تنفيذه - وإن وصفت بأنها موضوعية لا تمس بالتبعية أصل الحق وتظل بلورها منازعة وقفية لاحجية لها أمام قاضي الموضوع .

٢ - الحكم الذي يصدر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخر في وفاء الأجرة لا يقيد محكمة الموضوع إذا ما طرح النزاع أمامها من المستأجر فلها أن تعيده إلى العين المؤجرة إذا ما أوفى الأجرة المستحقة وملحقاتها إلى المؤجر قبل إقفال باب المرافعة أمامها ، ولا ينال من ذلك الاتفاق على وقوع الفسخ عند التخلف عن سداد الأجرة لمخالفة ذلك لنص

أمر متعلق بالنظام العام في قانون إيجار الأماكن ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون ضدها الأولى - المستأجرة - قد أوفت الأجرة المستحقة عليها وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة وقضى في الدعوى على هذا الأساس بتمكينها من عين النزاع فإنه يكون قد طبق صحيح القانون فلا يعيبه تحدى الطاعن بأن المطعون ضدها الأولى أوفت الأجرة المستحقة عليها بعد تنفيذ حكم الطرد

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وموائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت ضد الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث الدعوى رقم ٣٦٥١ لسنة ١٩٧٨ مدنى اسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بتمكينها من الشقة المؤجرة لها بالعقد المؤرخ ٢٧ / ٦ لسنة ١٩٧٣ والذى حول من المطعون ضدهما الثانى والثالث للطاعن والزامهم متضامين بتعويض قدره ٢٠٠ ألف جنيه . وقالت شرحاً لدعواها أن الطاعن استصدر حكماً في الدعوى رقم ١٣٢٦ لسنة ١٩٧٧ - مستعجل الاسكندرية قضى بطردها من الشقة المؤجرة لها لتأخيرها في سداد الأجرة ، ثم قام بتنفيذ حكم الطرد في غيبتها ، واستأنفت هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٧ مستأنف اسكندرية فقضى فيه بالسقوط لاقامته بعد الميعاد فأقامت الدعوى رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٧٧ تنفيذ الرمل بطلب بطلان إجراءات تنفيذ الحكم المستعجل وإذا قضى برفضها وتأييد الحكم في الاستئناف رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الاسكندرية الابتدائية فقد أقامت دعواها. دفع الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسبق

الفصل فيها في الدعوى رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧٧ تنفيذ الرمل واستئنافها وبتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة برفض الدفع وبتمكين المطعون ضدها الأولى من الشقة موضوع النزاع وإلزام الطاعن والمطعون ضدهما الثاني والثالث متضامنين بأن يؤدوا للمطعون ضدها الأولى مبلغ ٥٠٠ جنيه إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧٤ لسنة ٣٥ قضائية اسكندرية وبتاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٨٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول والوجه الثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تأويله وتطبيقه وفي بيان ذلك يقول أنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى التنفيذ الموضوعية رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧٧ الرمل واستئنافها رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الاسكندرية الابتدائية لوحدة الخصوم والسبب والموضوع إذ أن المطعون ضدها الأولى طلبت فيها بطلان إجراءات تنفيذ الحكم رقم ١٣٢٦ لسنة ١٩٧٧ مستعجل الاسكندرية وبالتعويض وهي نفس موضوع الدعوى المطروحة وإذ قضى الحكم برفض الدفع استنادا إلى أن الحكم الصادر في دعوى التنفيذ هو حكم وقفي للاحجية له أمام قاضي الموضوع فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المقصود بالمنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الحكم بحسم النزاع في أصل الحق في حين أن المنازعة الوقتية هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء وقفي لا يمس أصل الحق ، وإذ كان الحكم المستعجل بطرد المطعون ضدها الأولى من عين النزاع للاحجية

له أمام قاضي الموضوع باعتباره إجراء وقتياً لا يمس أصل الحق فإن المنازعة في تنفيذه - وإن وصفت بأنها موضوعية - لا تمس بالتبعية أصل الحق وتظل بدورها منازعة وقتية ولا حجية لها أمام قاضي الموضوع ، وإذا كان على المحكمة أن تعطى الدعوى وضعها الحق وتكييفها الصحيح فإن الحكم المطعون فيه وقد حصل بما له من سلطة في هذا الشأن أن دعوى المطعون ضدها الأولى رقم ١٧٧ لسنة ١٩٧٧ تنفيذ الرمل واستئنافها رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٨ الاسكندرية الابتدائية هي منازعة وقتية يفصل فيها قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة وبالتالي فلا حجية لما قضى به من رفض هذه المنازعة ورفض طلب التعويض أمام محكمة الموضوع فإنه يكون قد طبق صحيح القانون بما يتعين معه رفض هذا النعى .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني بوجهيه الأول والثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بالتمكين على أساس أن سداد المطعون ضدها الأولى للأجرة بعد الحكم بطردها وتنفيذ الحكم سداد مبرئ للذمتها يصير به عقد الإيجار قائماً رغم الحكم باعتباره مفسوخاً . في حين أنه كان يتعين على محكمة الموضوع أن تعيد النظر في الدعوى المطروحة على أساس الحالة التي كانت عليها أمام قاضي الأمور المستعجلة وتقضى فيها على ضوء ما يراه فإن رأت أن الفسخ كان متحققاً عند نظر الدعوى المستعجلة فإنها تعمل أثر الفسخ ولا يقبل من المستأجر الوفاء بعد تنفيذ حكم الطرد هذا إلى أنها لم تعرض لطلب بطلان إعلان صحيفة الدعوى المستعجلة وبطلان الحكم فيها وبطلان إجراءات تنفيذه مما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الذي يصدر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير في وفاء الأجرة لا يقيد محكمة الموضوع إذا ما طرح النزاع أمامها من المستأجر فلها أن تعيده ، إلى العين المؤجرة إذا

ما أوفى الأجرة المستحقة عليه وملحقاتها إلى المؤجر قبل إقفال باب المرافعة ، ولا ينال من ذلك الاتفاق على وقوع الفسخ عند التخلف عن سداد الأجرة لمخالفة ذلك لنص أمر متعلق بالنظام العام في قانون إيجار الأماكن ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن المطعون ضدها الأولى - المستأجرة - قد أوفت الأجرة المستحقة عليها وملحقاتها قبل إقفال باب المرافعة وقضى في الدعوى على هذا الأساس بتمكينها من عين النزاع فإنه يكون قد طبق صحيح القانون فلا يعيبه تحدى الطاعن بأن المطعون ضدها الأولى أوفت الأجرة المستحقة عليها بعد تنفيذ حكم الطرد ولا حاجة به - من بعد - إلى أن يعرض إلى طلب بطلان صحيفة الدعوى المستعجلة والحكم فيها وإجراءات تنفيذه ويتعين لذلك رفض هذا النعى .

وحيث إنه لما سلف يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد كمال عباس نائب رئيس المحكمة - . وعضوية السادة المستشارين
إبراهيم محمد هاشم ، صبحي رزق الله ، محمد علي هاشم ، ومحمود شوقي أحمد .

(١٩٣)

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٧ القضائية :

ايجار « ايجار اماكن » : اجرة تحديد الاجرة » . حكم « الطعن في الحكم » .
« الطعن في الحكم الطعن في قرار لجنة تحديد الاجرة ، إعادة النظر في تقديرها لأجرة وحدات المبنى . شرطه طعن المالك دون المستأجرين في تقدير اللجنة للأجرة الكلية للمبنى ، القضاء بتخفيض الاجرة . خطأ . علة ذلك .»

مؤدى المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إعادة النظر في تقدير أجرة وحدات المبنى لا يكون إلا إذا اشتمل القرار المطعون فيه على تقدير أجرة وحدة أو أكثر خلاف الوحدة المطعون على تقديرها ، وأنه حتى يستفيد المستأجرون ممن لم يطعنوا على قرار لجنة تقدير الايجارات بتخفيض الاجرة عما حددته اللجنة ، يجب أن يكون هناك طعنا من أحد المستأجرين على تقدير اللجنة لأجرة الوحدة التي يشغلها ضمن وحدات المبنى التي شملها القرار ، مما رأى معه المشرع مراعاة لعدالة توزيع الأجرة الكلية على وحدات المبنى ، اعتبار الحكم ملزماً لكل من المالك والمستأجر وذلك خلافاً للقاعدة العامة في قانون المرافعات التي تقضى بالايضار الطاعن من طعنه وألا يستفيد من الطعن إلا من من رفعه ، بما مؤداه أن المالك لا يضار بطعنه إذا كان طعنه منصّباً على تقدير الأجرة الكلية للمبنى ولم يطعن أحد من المستأجرين على قرار اللجنة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة بصفتها المالكة لعقار النزاع هي وحدها التي طعنت على قرار لجنة تقدير الايجارات ولم يطعن أحد من المستأجرين

المطعون عليهم على هذا القرار فأصبح نهائياً بالنسبة لهم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتخفيض الأجرة التي حددتها اللجنة فإنه يكون قد عدل قرار لجنة تقدير الايجارات لصالح المطعون عليهم الذين لم يطعن أحد منهم عليه وخالف بذلك نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن هيئة الأوقاف المصرية الطاعنة الثانية أقامت الدعوى رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٢ مدني المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بتعديل قرار لجنة تقدير الايجارات على أساس أن تكاليف العقار المملوك لها والمبين بالصحيفة مبلغ ٧٥٥٠ جنيه، وقالت بياناً لدعواها أنها تملك عقار النزاع وقد تم تأجيره إلى المطعون عليهم وأن لجنة تقدير الايجارات حددت إيجار كل شقة بالدور الأرضي بمبلغ ٢ جنيه ٥٥ ملليم وكل شقة بالأدوار الأول والثاني والثالث بمبلغ ٢ جنيه، ٥٥٠ ملليم وكل شقة بالدور الأخير بمبلغ ٢ جنيه شهرياً ولأن هذا التحديد يقل عن القيمة القانونية فقد أقامت دعواها . ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٧ / ٢ / ١٩٧٥ بتعديل قرار اللجنة المطعون فيه بجعل القيمة التجارية الشهرية للوحدات السكنية محل الطعن اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٧٣ على النحو الآتي ١ جنيه، ٥٠٠ ملليم يضاف ١٢٠ ملليم ضرائب للمخزن بالدور الأرضي استئجار المطعون عليها الأولى، ٢ جنيه لكل من باقى وحدات المبنى مسكن باقى المطعون عليهم . استأنفت الطاعنة الثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٣ لسنة ٢٧ ق المنصورة . وبتاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٦٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان

في هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالنقض لا يكون إلا ممن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه ، ولما كان الثابت أن الطاعن الأول لم يكن خصماً في النزاع سواء أمام محكمة أول درجة أو أمام محكمة الاستئناف فإنه يتعين عدم قبول الطعن بالنسبة له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعنة الثانية :

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الأول من الحكم المطعون فيه التناقض في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قد اعتق تقرير الخبير على سند من أنه اتبع الأسس القانونية لتقدير الأجرة كما التزم بقرار المحافظ الذي حدد أجرة الواحدا السكنية التابعة له ، وإذا اعتمد الحكم أسباب الخبير واتخذها أساساً لقضائه رغم تناقض الأساسين في التقدير فقد جاء تسييبه قائماً على مناسبة تقدير اللجنة للقانون في حين أن هذه المناسبة مناقضة لما انتهى إليه بالتخفيض لما خرج به من تحديد الأجرة من المحافظ فإن الحكم يكون مناقضاً بعضه بعضاً .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن التناقض الذي يفسد الحكم هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ، ما يمكن حمل الحكم عليه ، أو ما يكون واقعاً في أسبابه بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال عليه وماورد بتقرير الخبير أن الحكم اعتمد تقرير الخبير فيما خلص إليه من أن تقرير اللجنة مناسب ولا اعتراض عليه حتى ١ / ٧ / ١٩٧٣ تاريخ صدور قراو

المحافظ بالتحديد التحكيمي للوحدات السكنية التابعة له ، وإذا قضى الحكم بتعديل الأجرة منذ هذا التاريخ فإن النعي عليه بالتناقص يكون على غير أساس .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنه بباقي الأسباب على الحكم المطعون لافيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه قضى بتخفيض الأجرة عما حددته لجنة تقدير الإيجارات بمقولة أن تحديد المحافظ للأجرة مدعاة لتخفيضها اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٧٣ وأن قواعد الأجرة من النظام العام بما تجبز الإضرار بالطاعن في حين أن المقرر وفقاً للمادة ٢١٨ من قانون المرافعات أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتج به إلا على من رفع عليه ، واعتبار تحديد الأجرة من النظام العام لا يمنع من تطبيق قاعدة نسيه أثر الطعن ذلك أن عدم الطعن من أحد الطرفين على قرار اللجنة يجعل القرار نهائياً في حقه ذا حجية تسمو على إعتبارات النظام العام .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المنطبق على واقعة الدعوى - « وتكون قرارات لجان تحديد الأجرة نافذة رغم الطعن عليها ، وتعتبر نهائية إذا لم يطعن عليها في الميعاد ، ويكون الطعن على هذه القرارات أمام محكمة وعلى قلم كتاب المحكمة أن ينظر جميع المستأجرين لباقي وحدات المبنى بالطعن وبالجلسة المحددة لنظره ، ويترتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير أجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه ، ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك والمستأجرين ، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إعادة النظر في تقدير أجرة وحدات المبنى لا يكون إلا إذا اشتمل القرار المطعون فيه على تقدير أجرة وحدة أو أكثر بخلاف الوحدة المطعون على تقديرها وأنه حتى يستفيد المستأجرون ممن لم يطعنوا على قرار لجنة تقدير الإيجارات بتخفيض الأجرة عما حددته اللجنة يجب أن يكون هناك طعن من أحد المستأجرين

على تقدير اللجنة لأجرة الوحدة التي يشغلها ضمن وحدات المبنى التي شملها القرار ، مما رأى معه المشرع مراعاة لعدالة توزيع الأجرة الكلية على وحدات المبنى ، اعتبار الحكم ملزماً لكل من المالك والمستأجرين وذلك خلافاً للقاعدة العامة في قانون المرافعات التي تقضى بالأيضار الطاعن من طعنواً لا يستفيد من الطعن إلا من رفعه ، بما مؤداه أن المالك لا يضار بطعنه إذا كان طعنه منصباً على تقدير الأجرة الكلية للمبنى ولم يطعن أحد من المستأجرين على قرار اللجنة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنة بصفقتها المالكه لعقار النزاع هي وحدها التي طعنت على قرار لجنة تقدير الإيجارات ولم يطعن أحد من المستأجرين المطعون عليهم على هذا القرار فاصبح نهائياً بالنسبة لهم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتخفيض الأجرة التي حددتها اللجنة فإنه يكون قد عدل قرار لجنة تقدير الإيجارات لصالح المطعون عليهم الذين لم يطعن أحد منهم عليه ونخالف بذلك نص المادة ٢١٨ من قانون المرافعات التي تنص على أنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه بما يوجب نقضه دون حاجه لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد حسب الله ، إبراهيم فزاج ، محمد محمود راسم ومحمود مصطفى سالم .

(١٩٤)

الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥٠ القضائية :

عمل « ترقية العامل » .

ترقية العامل . أثرها . إستحقاقه أجر الوظيفة المرقى إليها إعتباراً من تاريخ الترقية الفعل
لأعباء بتاريخ نذبه للوظيفة قبل ذلك أو تراخيه في استلام العمل بها .

إذ كان الأصل في قرار الترقيات أنه يرتب آثاره من تاريخ صدوره مالم ينص على خلاف ذلك
فيكون المناط في شأن أجر الوظيفة المرقى إليها العامل بتاريخ الترقية الفعل دون التعويل على
تاريخ تقبله أعباء الوظيفة سواً قبل صدور قرار الترقية كما في حالة التدب أو بعد صدور هذا
القرار حينما يتراخى وقت تحلم العمل الجديد إلى ما بعد صدوره ، بما مؤداه أن العامل لا يستحق
أول مربوط الفته المالية للوظيفة المرقى إليها الا من تاريخ شغله لها فعلاً إذ الأصل في استحقاق
الأجر أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل .

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٣١٥ سنة ١٩٧٦
عمال جزئى الاسكندرية على الطاعنة شركة الاسكندرية للمجمعات الاستهلاكية
وطلبوا الحكم بالزامها بان تودى إلى كل منهم مبلغ ١٠٠ جنيه ، وقالوا
بياناً لها أن الطاعنة أصدرت في ٢٥ / ٥ / ١٩٧٥ القرار رقم ٢٠٤ لسنة
بترقيتهم إلى الفته الخامسة اعتباراً من ٢٨ / ٩ / ١٩٧٠ وإلى الفته الرابعة

اعتباراً من ٣٠ / ١١ / ١٩٧٢ مع عدم صرف أية فروق مالية عن الماضي ولذلك فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم السالفة البيان . وبتاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة بتدب خير لأداء المهمة التي أفصحت عنها بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل المطعون ضدهم طلباتهم إلى طلب الحكم بمبلغ ٢٥٠ جنياً لكل منهم . وحكمت المحكمة في ٣١ من يناير سنة ١٩٧٨ بإلزام الطاعنة بأن تؤدي إلى المطعون ضدهم المبالغ الميئة بمنطوق حكمها استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بالدعوى رقم ٣٦ سنة ١٩٧٨ عمال مستأنف الاسكندرية ، وبجلسة ٢٤ من يونيو سنة ١٩٧٨ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة شئون أعمال الجزئية فيما بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية فصار قيدها برقم ١١٦٦ سنة ١٩٧٨ عمال كلي ، وفي ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٩ سنة ٣٥ ق أمام محكمة استئناف الاسكندرية ، وبتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٨٠ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٥٧٥ ، ٩٦ جنياً وللمطعون ضده الثاني مبلغ ٦٠٠ ، ٤٢ جنياً وللمطعون ضده الثالث مبلغ ٣٣٩ ، ٣١ جنياً وللمطعون ضده الرابع مبلغ ٩٢٥ ، ١٢٦ جنياً وللمطعون ضده الخامس مبلغ ٧٢٥ ، ١١٦ جنياً وللمطعون ضده السادس مبلغ ٧٢٥ ، ١٠٢ جنياً طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن في غرفة مشورة ، فحددت لنظره جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨١ . وفيها أصرت النيابة على رأيها.

وحيث إنه مما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول من سببي طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وبياناً لذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على أن القرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ٢٥ / ٥ / ١٩٧٥

قرار ترقية يرتب آثاره بأثر رجعي وليس من تاريخ صدوره ، في حين أنه ليس قرار ترقية بل قرار حساب أقدمية اعتبارية للمطعون ضدهم فلا ينتج أثره إلا من تاريخ صدوره وقد قامت الطاعنة بتنفيذ أحكامه من ١٩٧٥/٦/١ باعتبار أول الشهر التالي لتاريخ صدوره .

وحيث إن هذا النعي صحيح . ذلك لأنه لما كان الأصل في قرار الترقية أنه يرتب آثاره من تاريخ صدوره ما لم ينص على خلاف ذلك ، فيكون المناط في شأن أجر الوظيفة المرقى إليها العامل بتاريخ الترقية الفعلي دون التعويل على تاريخ تقلد أعباء هذه الوظيفة سواء قبل صدور قرار الترقية كما في حالة التذب أو بعد صدور هذا القرار حينما يتراخى وقت تسلم العمل بالحديد إلى ما بعد صدوره ، بما مؤداه أن العامل لا يستحق أول مربوط الفئة المالية للوظيفة المرقى إليها إلا من تاريخ شغله لها فعلا إذ الأصل في استحقاق الأجر أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل . لما كان ذلك وكان اتين من الأوراق أن الشركة الطاعنة أصدرت بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٥ القرار رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٧٥ الذي نص في المادة الأولى منه على حساب أقدمية اعتبارية للمطعون ضدهم باعتبار الأول والثاني والخامس والسادس منهم مرقين إلى وظائف الفئة المالية الثامنة منذ ١٩٧٠/٩/٢٨ ووظائف الفئة المالية السابعة في ١٩٧٢/١١/٣٠ واعتبار الثالث والرابع مرقين إلى وظائف الفئة المالية التاسعة في ١٩٧٠/٩/٢٨ ووظائف الفئة المالية الثامنة في ١٩٧٢/١١/٣٠ ونص في المادة الثانية على عدم صرف أية فروق مالية لهم عن الماضي وفي مادته الثالثة على تنفيذه من تاريخ صدوره وأن المطعون ضدهم لم يشغلو الوظائف التي رقوا إليها هذه الترقية الاعتبارية في وقت سابق على تاريخ صدور هذا القرار ، فإنهم لا يستحقون أية فروق مالية بشأن تلك الوظائف عن المدة السابقة على ذلك التاريخ ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى لهم بهذه الفروق عن تلك المدة

فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب بغير حاجة
لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في
في موضوع الاستئناف رقم ١٨٩ سنة ٣٥ ق الاسكندرية برفضه وبتأييد
الحكم المستأنف.

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد فاضل المرجوشي نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين :
أحمد شوقي المليجي ، إبراهيم فراج ، عبد العزيز قوده ومحمود مصطفى سالم .

(١٩٥)

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٣ القضائية :

اختصاص « اختصاص ولائى » • عمل •

المخالفات ضد النظام المنسوبة لربان السفينة إختصاص مدير إدارة التفتيش البحرى أو من يقوم مقامه بحسب الأحوال بتوقيع جزاء عقابى عليه ق. ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ . عدم إختصاص القضاة المذنب بالفصل فى المنازعة المتعلقة به . .

مفاد نصوص المواد الثانية والثالثة والرابعة من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأمن والنظام والتأديب فى السفن أن المشرع وقد عين فى المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون أنواعاً من الجرائم التى تقع بالسفينة باعتبارها أفعالا تتضمن إخلالا بالنظام والأمن وغير عنها بالمخالفات ضد النظام وأفراد لها جزاءات عينها تتحقق بها صفة العقاب لمن يرتكب أيا منها ، ناطق فى المادة الرابعة سلطة نظرها وتوقيع الجزاءات عنها لمدير إدارة التفتيش البحرى أو القنصل العربى أو ربان السفينة بحسب الأحوال وكان الثابت فى الدعوى أن القرار محل النزاع قد صدر من مدير إدارة التفتيش البحرى بالمنصحة الطاعة وكانت الأفعال محل القرار المشار إليه تشكل المخالفات المنطبقة على الفقرة العاشرة من المادة الثانية من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ فإن القرار سالف الذكر يكون قد صدر ممن منحه القانون ولاية إصداره طبقاً للمادة الرابعة منه بتوقيع جزاء عقابى على المطعون ضده الأول ربان السفينة وبالتالى يخرج عن إختصاص القضاء المدنى النظر فيه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وتعرض للفصل فى موضوع النزاع فإنه يكون قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٣٠٧٩ سنة ١٩٦٩ عمال كلى الاسكندرية على الطاعنة - مصلحة الموانى والنائر وعلى المطعون ضدها الثانية - الشركة العربية للملاحة البحرية - طالبا الحكم بإلغاء القرار الصادر بنخصم ما يعادل أجر عشرين يوماً . وقال بياناً لدعواه أنه يعمل رباناً لناقلة البترول « المرجان » المملوكة للشركة المطعون ضدها الثانية ، وأنه بتاريخ ١ / ٣ / ١٩٦٨ شب حريق بالناقلة أثناء رسوها بميناء السويس وأجرت الطاعنة تحقيقاً عن الحادث وأوقعت عليه جزاء بنخصم ما يعادل أجر عشرين يوماً وأعلنته المطعون ضدها الثانية بهذا القرار فى ١ / ٢ / ١٩٦٩ فلجأ إلى المحكمة التأديبية طالبا إلغاء الجزاء ، وإذ قضت تلك المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر التراجع أقام دعواه بطلبه السالف البيان دفعت الطاعنة بعدم اختصاص المحكمة بنظر التراجع وبتاريخ ١٤ / ٦ / ١٩٧٠ قضت المحكمة برفض الدفع وباختصاصها بنظر التراجع وبإلغاء القرار الصادر من الطاعنة على المطعون ضده الأول . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ١١٤١ سنة ٢٦ ق . وبتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٧٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ١٢ / ٧ / ١٩٨٠ وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول من سببي الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم جرى في قضائه على أن الدعوى أقيمت بطلب الغاء قرار بتوقيع جزاء تأديبي على المطعون ضده الأول بصفته ريانا لسفينه تابعة لشركة من شركات القطاع العام وطالما أن هذا القرار يخرج عن اختصاص المحكمة التأديبيه فإن القضاء العادي يختص بنظره بوصفه الجهة ذات الولاية العامة ، وفاته أن القرار المطالب بإلغائه صدر من مدير إدارة التفتيش البحري المختص طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ وقضى بمعاقبة المطعون ضده الأول بتغريمه بسبب ارتكابه أفعالا مؤثمه بموجب المادة الثانية من هذا القانون ، ولما كان هذا القرار قد قضى بجزاء عقابي وكان غير قابل للطعن فيه طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القانون المشار إليه فإن الحكم المطعون فيه إذ تصدى للفصل في النزاع يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأمن والنظام والتأديب في السفن تنص على أن « يعاقب بالحجز يوماً إلى أربعة أيام أو بغرامة تتراوح بين مرتب أو أجر يوم إلى أربعة أيام كل فرد من الطاقم يرتكب إحدى المخالفات الآتية

١ - ... ٢ - ... ٣ - ...

٤ - ... ٥ - ... ٦ - ...

٧ - ... ٨ - ... ٩ - ...

١٠ - وبوجه عام كل عمل يكون فيه إخلال بالنظام أو بخدمة السفينه - فإذا تكررت المخالفة أثناء الرحلة ضوعف الحد الأقصى للعقوبة وتنص المادة الثالثة على أن « كل شخص بالسفينة من غير أفراد الطاقم يرفض الامتثال للتدابير التي يأمر بها الربان أو يخالف أمرا لأحد الضباط أو يحدث اضطرابا بالسفينة أو يتلف أدواتها يعاقب بالحجز من يوم إلى أربعة أيام إذا كان من المسافرين بالحجرات وبالحرمان من الصعود إلى ظهر السفينة أكثر من ساعتين في اليوم إذا كان من المسافرين الآخرين » . وتنص المادة الرابعة على أنه « يختص

بالنظر في المخالفات ضد النظام وبتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادتين ٢ ، ٣ كل من ١ - مدير إدارة التفتيش البحري إذا كانت السفينة راسية في أحد موانئ الجمهورية ٢ - القنصل العربي إذا كانت السفينة راسية في ميناء أجنبي ٣ - ربان السفينة إذا كانت السفينة في عرض البحر أو في ميناء أجنبي لا يوجد به تمثيل قنصلي عربي ، وتكون قرارات هذه السلطات غير قابلة للطعن . مما مفاده أن المشرع وقد بين في المادتين ٢ ، ٣ من هذا القانون أنواعاً من الجرائم التي تقع بالسفينة باعتبارها أفعالا تتضمن إخلالا بالنظام والأمن وعبر عنها بالمخالفات ضد النظام وأفرد لها جزاءات عينها تتحقق بها صفة العقاب لمن يرتكب أيامها ، ناط في المادة الرابعة سلطة نظرها وتوقيع الجزاءات عنها لمدير إدارة التفتيش البحري أو القنصل العربي أو ربان السفينة بحسب الأحوال ، وكان الثابت في الدعوى أن القرار محل النزاع قد صدر من مدير إدارة التفتيش البحري بالمصلحة الطاعنة ونص : بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بحفظ النظام والتأديب على السفن والمادتين ٢ ، ٤ قرراً ما يلي - أولاً بالنسبة للربان - المطعون ضده الأول - ربان الناقله المرجان مساءلته عن المخالفات الآتية : ١ - عدم تدريب أفراد طاقم الناقله على مكافحة الحريق التدريب الكافي مما يعتبر إهمالا في خدمة الناقله ٢ - إثبات وقائع بدفتر حوادث الناقله الرسمي خاصة بمغادرات حريق لم يثبت صحتها بشهادة الشهود مما يعتبر إخلالا بالنظام ٣ - عدم تحديد واجبات كل من أفراد الطاقم عند حدوث الحريق وإحاطته علما بواجبه كاملا بما يكفل حسن أدائه عند الحاجة إذا اتضح من التحقيق جهل الأفراد بتلك الواجبات مما يعتبر إهمالا في الخدمة . ٤ - الإخلال بنظام الناقله في أجازته لنظام الورا دي القائم قبل حدوث الحريق وذلك بقيام ضابط نوبتجي واحد بالنوباتجية طوال مدة رسو الناقله بالميناء وإعطاء راحات لمدة ٢٤ ساعة بالمخالفة للأنظمة المتبعة وما يقضى به العرف البحري ٥ - الإهمال في الخدمة بعدم استكمال معدات الإطفاء بالناقله واقتضاء لنص المادة الثانية آتفة الذكر يكون مجموع الغرامات الموقعة على الربان لارتكابه

المخالفات الموضحة عليه ما يعادل عشرين يوماً من راتبه الشهري ، وإذا كانت الأفعال محل القرار المشار إليه تشكل المخالفات المنطبقة على الفقرة العاشرة من المادة الثانية من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ فإن القرار السالف الذكر يكون قد صدر ممن منحه القانون ولاية إصداره طبقاً للمادة الرابعة منه بتوقيع جلاء عقابي على المطعون ضده الأول وبالتالي يخرج عن اختصاص القضاء المدني النظر فيه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وتعرض للفصل في موضوع النزاع فإنه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه لهذا الوجه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ١١٤١ سنة ٢٦ ق الاسكندرية بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد فاضل المرجوشي و نائب رئيس المحكمة. عضوية السادة المستشارين :
محمد حسب الله و ، محمد محمود راسم ، عبد الرشيد نوفل وسعيد صقر .

(١٩٦)

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٠ القضائية :

١ - عمل « انتهاء العقد » • تعويض •

وقف تنفيذ قرار فصل العامل والزام رب العمل بأداء مبلغ يعادل أجره إليه . ماهيته .
إعتباره تعويضاً مؤقتاً وليس نفقة مؤقتة م ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - عمل « انتهاء العقد » • حكم « حجية الحكم » فصله المستعجل •

الحكم الصادر من القضاء المستعجل بوقف تنفيذ فصل العامل والزام رب العمل بأداء تعويض مؤقت إليه ، لا حجية له أمام محكمة الموضوع .

٣ - عمل « انتهاء العقد » • تعويض • دفع غير المستحق •

رفض دعوى العامل بالتعويض عن الفصل . مؤداه . انتهاء أثر الحكم الوقفي بوقف تنفيذ قرار الفصل وإداء التعويض المؤقت له . حق رب العمل في إسترداد ما إستوفاه العامل من تعويض مؤقت لزوال سببه . م ١٨٢ مدني .

١ - مفاد نص المادة ٧٥ فقرة ٣ ، ٥ من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩

أن المشرع قد عمد إلى رعاية العامل خلال فترة إنتظار صدور الحكم في دعوى التعويض عن فصله من العمل فأجاز له أن يستصدر حكماً وقتياً بوقف تنفيذ هذا الفصل والزام رب العمل بأداء مبلغ يعادل أجره وذلك على سبيل التعويض المؤقت حتى يصدر حكم المحكمة المختصة في موضوع النزاع وتحديد مبلغ التعويض ان كان له وجه على أن ينخصم منه ما قد يكون العامل سبق إقتضائه من مبالغ ، مما يتبقى عن هذا المقابل الذي قد يحكم به وصف النفقة المؤقتة ، وإذا كان هذا الوصف لا يمكن إستخلاصه من صراحة النص

أودلالته وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل من العمل وأداء التعويض المؤقت هو حكم يصدره قاضي الأمور المستعجلة بإجراء وقفي وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يمس أصل الحق أو يعتبر فاصلاً فيه فلا تكون له حجية أمام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك فإن النعي في هذا الخصوص يكون ولا أساس له .

٣ - إذ كان يترتب على صدور الحكم برفض دعوى العامل بالتعويض موضوعاً ، إنهاء أثر الحكم الوقفي بوقف تنفيذ قرار الفصل وأداء التعويض المؤقت له وبالتالي يكون من حق رب العمل إسترداد ما سبق أن قبضه العامل من تعويض مؤقت لزوال سببه بثبوت عدم توافر أركان المسؤولية العقدية في جانب رب العمل ، ولما هو مقرر من أنه يجوز للمعوف إسترداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذا الإلتزام زال سببه بعد أن تحقق تطبيقاً لحكم المادة ١٨٢ من القانون المدني ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها - مؤسسة دار المعارف - أقامت

على الطاعن الدعوى رقم ٨٦٢٧ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى جنوب القاهرة وطلبت الزامه بأن يدفع لها مبلغ ٨٨٥ ، ٢٣٠٨ ج والفوائد القانونية وذكرت بياناً لها أن الطاعن كان يعمل لديها فى وظيفة مدير انتاج باجر شهرى قدره ٢٢٥ ج ، ثم فصلته من العمل بتاريخ ١٢ / ٣ / ١٩٧٤ فأقام الدعوى رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٤ عمال جزئى القاهرة وقضى فيها بتاريخ ٩ / ١٠ / لسنة ١٩٧٤ بايقاف قرار فصله مع الزام المؤسسة المطعون ضدها بأن تدفع له أجره بواقع ٢٢٥ ج شهرياً حتى الفصل فى موضوع الدعوى ، وقد بلغ مجموع ما قبضه تنفيذاً لهذا الحكم مبلغ ٨٨٥ ، ٢٣٠٨ ج ولما كانت الدعوى الموضوعية صار قيدها برقم ٩٣ لسنة ١٩٧٥ عمال كلى جنوب القاهرة وقضى فيها برفضها وتأييد الحكم فى الاستئناف رقم ٨٦٨ لسنة ٩٢ ق القاهرة فإنه يحق للمطعون ضدها طلب استرداد ما قبضه الطاعن تنفيذ الحكم الوقتى بعد أن ثبت عدم أحقيته له برفض دعواه موضوعاً وبتاريخ ٢٥ - ٤ - لسنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدها مبلغ ٨٨٥ ، ٢٣٠٨ جنيه وفوائده بواقع ٤ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة فى ١٧ / ٢ / ١٩٧٨ لحين السداد - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٤٥٧ لسنة ٩٦ ق القاهرة . وبتاريخ ٢٧ / ٢ / ١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . وعرض الطعن فى غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ٨ / ٢ / ١٩٨١ وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن الحكم بنى قضاءه على تكييف خاطئ للمبالغ المقضى بها فى دعوى ايقاف تنفيذ قرار فصله من العمل ، وإذا اعتبرها تعويضاً معجلاً له فى حين أنها فى حقيقتها نفقة مؤقتة فلا يجوز استردادها منه ، وإذا اعتبر الحكم أن قبض الطاعن لهذه المبالغ قد تم دون وجه حق وقضى بردها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود لأنه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « وعلى القاضي أن يفصل في طلب وقف التنفيذ في مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ أول جلسة ويكون حكمه نهائياً ، فإذا أمر بوقف التنفيذ ألزم صاحب العمل في الوقت ذاته أن يؤدي إلى العامل مبلغاً يعادل أجره من تاريخ فصله ، وعلى القاضي أن يحيل القضية إلى المحكمة المختصة التي يقع في دائرتها محل العمل أو المحكمة المختصة لنظر شئون العمال في المدن التي توجد بها هذه المحاكم ، وعلى هذه المحكمة أن تفصل في الموضوع بالتعويض إن كان له محل » وتنص الفقرة الخامسة من ذات المادة على أنه « وتخصم المبالغ التي يكون العامل قد استولى عليها تنفيذاً للحكم قاضي الأمور المستعجلة أو من خزانة المحكمة من مبلغ التعويض الذي يحكم له به أو أية مبالغ أخرى تكون مستحقة له . . مما مفاده أن المشرع قد عمد إلى رعاية العامل خلال فترة انتظار صدور الحكم في دعوى التعويض عن فصله من العمل فأجاز له أن يستصدر حكماً وقتياً بوقف تنفيذ هذا الفصل وإلزام رب العمل بأداء مبلغ يعادل أجره وذلك على سبيل التعويض المؤقت حتى يصدر حكم المحكمة المختصة في موضوع النزاع وتحديد مبلغ التعويض إن كان له وجه على أن يخصم منه ما قد يكون العامل سبق اقتضائه من مبالغ ، مما ينفي عن هذا المقابل الذي قد يحكم به وصف النفقة المؤقتة ، وإذا كان هذا الوصف لا يمكن استخلاصه من صراحة النص أو دلالة وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ..

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه لم يعتد بحجية الحكم الصادر من القضاء المستعجل قبل الفصل في الموضوع بالزام المطعون ضدها بمقابل أجر الطاعن ، وإذا كانت هذه الحجية لا تترول بصدر الحكم برفض طلب التعويض ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك لأنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل من العمل وأداء التعويض المؤقت هو حكم يصدره قاضي الأمور المستعجلة بإجراء وقتي وفقاً لنصر المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولا يحس أصل الحق أو يعتبر فاصلاً فيه فلا تكون له أية حجية أمام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك فإن النعي في هذا الخصوص يكون ولا أساس له .

وحيث إن حاصل السبب الثالث من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برد المبالغ التي حصل عليها الطاعن على سند من القول بأنها صرفت إليه بدون وجه حق ، وأنه رغم تمسكه بأن ما قبضه هو نفقة بالاستناد للحكم المستعجل الصادر قبل الفصل في الموضوع وما له من حجية يمتنع معها المطالبة بردها ، فقد أغفل الحكم المطعون فيه بحث دفاعه مما يعيبه بالقصور في التسبيب

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كان يترتب على صدور الحكم برفض دعوى العامل بالتعويض موضوعاً ، انتهاء أثر الحكم الوقفي بوقف تنفيذ قرار الفصل وأداء التعويض المؤقت له ، وبالتالي يكون من حق رب العمل استرداد ما سبق أن قبضه العامل من تعويض مؤقت لزوال سببه بثبوت عدم توافر أركان المسؤولية العقدية في جانب رب العمل ، ولما هو مقرر من أنه يجوز استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً لالتزام زال سببه بعد أن تحقق تطبيقاً لحكم المادة ١٨٢ من القانون المدني ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الخصوص أنه « لما كان الثابت أنه قضى نهائياً برفض دعوى المدعى عليه - الطاعن - الموضوعية تأميساً على أن فصله من العمل كان له ما يبرره قانوناً ، ومن ثم يكون الحكم المستعجل الوقفي قد سقط وزال أثره فيما قضى به من تعويض مؤقت معجل وانقضى بالتالي التزام المؤسسة المدعية

المطعون ضدها - بأداء هذا التعويض المؤقت ويكون ما تقاضاه المدعى عليه نفاذ الحكم المستعجل الذي قام بتنفيذه على مسئوليته قد تقاضاه دون وجه حق ولزوال سبب هذا الرقعة بالحكم المستعجل الرقعة الذي زال أثره بالحكم الموضوعى برفض دعوى المدعى عليه وهى أسباب كافية لحمل الحكم وبما يتضمن مواجهة دفاع الطاعن المشار إليه بسبب النعى ، ولما كان - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة فإنها لا تكون من بعد ملزمة بأن تورد كل الحجج التى يلى بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم ، وترد عليها استقلالا ، لأن فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها ، وأوردت دليلها التعليل الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ، لما كان ما سلف فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي . وعضوية السادة المستشارين
إبراهيم فراج ، فهمي عوض مسعد ، محمد محمود راسم ، عبد الرشيد نوفل ، سعيد صقر

(١٩٧)

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٦ القضائية :

عمل « تأديب العمال » • شركات « شركات القطاع العام »

قرار وزير العمل ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن قواعد وإجراءات تأديب العمال . عدم سرية على
العاملين بشركات القطاع العام . على ذلك . جواز الجمع بين توقيع الجزاء التأديبي والاقتطاع من أجر
العامل تعويضاً عما تسبب في فقدته - اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .

إذ كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦
بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - المنطبق على واقعة الدعوى - تنص
على أنه وتسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات
الاقتصادية التابعة لها وتسرى أحكام قانون العمل فيما لم يرد به نص في هذا
النظام ، مما مفاده أن أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقرارات
المنفذة له لا تسرى على العاملين بشركات القطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص
في النظام الصادر به القرار الجمهوري المشار إليه ، وكان هذا القرار
قد نظم في الفصل العاشر منه أحكام التحقيق مع العاملين وتأديبهم
تنظيماً كاملاً مبيناً قواعد وإجراءات التأديب والعقوبات الجسائر
نوقعتها عليهم ، فإنه لا محل بعد ذلك لإعمال قرار وزير العمل ٩٦ لسنة ١٩٦٢
بشأن بيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات التأديب الصادر بناء على
التفويض الوارد بالمادة ٦٦ من قانون العمل المشار إليه ، على العاملين
بشركات القطاع العام ذلك أن المشرع إذ عمد في لائحة العاملين بالقطاع العام إلى

تنظيم ذات الموضوع الذى تعرض له قرار وزير العمل ، ووضع له أحكاماً خاصة مغايرة ، فإن مفاد ذلك أنه يتعين التزام أحكام اللائحة للتعرف على قواعد وإجراءات التأديب دون تلك الواردة بقانون العمل والقرار الوزارى المشار إليه ، وبالتالي فإن ما ورد بالمادة الثانية منه بشأن حظر الجمع بين إقطاع جزء من فى أجر العامل طبقاً للحكم المادة ٥٤ من قانون العمل وبين أية عقوبة ، يكون تطبيقه غير وارد على الواقعة المطروحة إذ هى تتعلق بتوقيع جزاء تأديبي على أحد العاملين بشركات القطاع العام وفقاً لأحكام القرار الجمهورى ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ولا يجدى الطاعن من بعد ما يتمسك به من خطأ الحكم المطعون فيه فى تفسير نص المادة الثانية من القرار الوزارى سالف البيان بغية إعمال التفسير الذى يقول به ، لما كان ذلك وكان الطاعن لا يجادل بشأن مسئوليته عن الخطأ المسند إليه أو تقدير قيمة المبالغ التى قررت الشركة إقطاعها من أجره كتعويض عن تسببه فى فقد المبلغ محل المساءلة وكان القرار الجمهورى المشار إليه لا يمنع الجمع بين الإقطاع من أجر العامل تطبيقاً للحكم المادة ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين توقيع الجزاء التأديبي طبقاً لهذا القرار ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة فى القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة ..

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون عليه - بنك التسليف الزراعى والتعاونى - الدعوى رقم ١٧١٠ لسنة ١٩٧٠ ملئى كلى المنصورة ، وطلب الحكم بإعلان القرار الصادر ضده فى خصوص تحميله بمبلغ خمسمائة جنيه

وذكر بياناً لدعواه أنه من العاملين بالبنك وبتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٩٧٠ أوقع عليه جزاء تأديبياً بنخصم شهر من أجره مع تحميله بمبلغ خمسمائة جنيه بدعوى أنه تسبب باهماله في فقدته ، ولما كان هذا القرار شابه البطلان لأن المطعون عليه لا يملك إلزامه بهذا المبلغ فقد أقام دعواه بطلبه السالف البيان . وبتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٧١ قضت المحكمة ببطلان القرار المطعون عليه فيما تضمنه من تحميل الطاعن بمبلغ خمسمائة جنيه . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٢ لسنة ٢٣ ق المنصورة . وبتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٧٥ قضت المحكمة بتدب خبير لمباشرة الأمورية الميئة بمنطوق هذا الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بتاريخ ١٠ / ٣ / ١٩٧٦ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وعرض الطعن على غرفة المشورة ، وتحدد لنظره جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٠ ، وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم بني قضاءه برفض الدعوى على سند من أن قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ وقد حظر الجمع بين توقيع الجزاء المالى وبين تحميل العامل بقيمة ما تسبب بخطئه في فقدته تطبيقاً لنص المادة ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إنما قصد حظر تنفيذ الجزاء المالى والاقتطاع من الأجر في وقت واحد وبما لا يمنع من توالى التنفيذ شهرياً حتى الوفاء الكامل في حين أن التفسير الصحيح لهذا القرار هو عدم جواز توقيع الجزاء المالى مع تحميل العامل بالمبالغ التعويضية نتيجة خطئه ، ويكون لرب العمل الخيار بين توقيع العقوبة التأديبية وإلالتجاء إلى القضاء بدعوى مبتدأه للمطالبة بتلك المبالغ ، وبين تحميل العامل بمبالغ التعويض وخصمها من أجره دون توقيع عقوبة تأديبية عليه ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير منتج ، ذلك لأنه لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - المنطبق على واقعة الدعوى - تنص على أنه «تسرى أحكام النظام المرافق على العاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وتسرى أحكام قانون العمل فيما لو يرد به نص في هذا النظام ، مما مفاده أن أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقرارات المنفذة له تسرى على العاملين بشركات القطاع العام إلا فيما لم يرد بشأنه نص في النظام الصادر به القرار الجمهوري المشار إليه ، وكان هذا القرار قد نظم في الفصل العاشر منه أحكام التحقيق مع العاملين وتأديبهم وتنظيمها كاملاً مبيناً قواعد وإجراءات التأديب والعقوبات الجائز توقيعها عليهم ، فإنه لا محل بعد ذلك لإعمال قرار وزير العمل رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن بيان العقوبات التأديبية وقواعد وإجراءات التأديب الصادرة بناء على التفويض الوارد بالمادة ٦٦ من قانون العمل المشار إليه على العاملين بشركات القطاع العام ذلك أن المشرع إذ عمد في لائحة العاملين بالقطاع العام إلى تنظيم ذات الموضوع الذي تعرض له قرار وزير العمل ، ووضع له أحكاماً خاصة مغايرة ، فإن مفاد ذلك أنه يتعين التزام أحكام اللائحة للتعرف على قواعد وإجراءات التأديب دون تلك الواردة بقانون العمل والقرار الوزاري المشار إليه وبالتالي فإن ما ورد بالمادة الثانية منه بشأن حظر الجمع بين اقتطاع جزء من أجر العامل طبقاً لحكم المادة ٥٤ من قانون العمل وبين أية عقوبة يكون تطبيقه غير وارد على الواقعة المطروحة إذ هي تتعلق بتوقيع جزاء تأديبي على أحد العاملين بشركات القطاع العام وفقاً لأحكام القرار الجمهوري ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، ولا يجدي الطاعن من بعد ما يتمسك به من خطأ الحكم المطعون فيه في تفسير نص المادة الثانية من القرار الوزاري سالف البيان بغية إعمال التفسير الذي يقوله ، لما كان ذلك وكان الطاعن لا يجادل بشأن مسئولية عن الخطأ المستند إليه أو تقدير قيمة المبالغ التي قررت الشركة اقتطاعها من أجره كتعويض عن تسببه في فقد المبلغ محل المساءلة وكان

القرار الجمهوري المشار إليه لا يمنع الجمع بين الاقتطاع من اجر العامل تطبيقاً لحكم المادة ٥٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وبين توقيع اجراء التأديبي طبقاً لهذا القرار ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة في القانون .

وحيث إنه ما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي . وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم فرج ، فهمي عوض حسنة ، عبد الرشيد نوفل وسعيد صقر .

(١٩٨)

العلم رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٩ القضائية :

تأمينات اجتماعية • « تعويض الدفعة الواحدة »

استقاله العامل لا شتغاله بالمحاماة في ١٩٧٣ . عدم استحقاقه تعويض الدفعة الواحدة .
ولهذا القضاء له بالتعويض باعتبار أن مهنة المحاماة من المهن الحرة الخارجة عن نطاق تطبيق قانون
التأمينات ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . خطأ .

إذ كانت المادة الثانية من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن تسرى أحكام هذا القانون على جميع
العاملين وكذا المتدرجين منهم كما يسرى على العاملين من أعضاء الجمعيات
التعاونية الإنتاجية ويستثنى من الخضوع لأحكام الفئات الآتية « أ » العاملين
في الحكومة والهيئات والمؤسسات ... « ب » العاملون في الزراعة ...
« ج » خدم المنازل ولرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد
موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قراراً ببيان أحكام هذا القانون على الفئات
الآتية كلها أو بعضها. وبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بالتأمينات
الإجتماعية وطريقة حساب الأجور والمزايا بالنسبة إلى هذه الفئات :

« ١ » « ٢ » « ٣ » ذوى المهن
الحرة والمشتغلين لحسابهم وأصحاب الحرف « ٤ » أصحاب الأعمال أنفسهم .
وكانت المادة ٨١ بعد تعديلها بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٩ تنص على
أنه « إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة
الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية عن كل سنة من سنوات الاشتراك في
التأمين « أ » « ب » في حالة ... خروج المؤمن عليه نهائياً

من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية وتحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ، وكان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التعويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٥٧ / ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون والتي تجيز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة « ٨١ » المذكورة ، مما يبين معه أن المادة الثانية من القانون حددت فئات العمال الخاضعين لنطاق تطبيقه أما المادة ٨١ وقرارات وزير العمل فقد حددت حالات الخروج النهائي من نطاق تطبيقه ، وإذا كان تحديد هذه الحالات ، إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالإستناد إلى تفويض من القانون ذاته ، وبما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها ، لما كان ذلك وكانت استقالة المطعون ضده للعمل بالمحامة لا تعد من الحالات الواردة حصراً فإنها لا تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية تجيز صرف تعويض الدفعة الواحدة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حددت حالات عدم الخضوع لهذا القانون ومن بينها ذوى المهن الحرة والمشتغلين لحسابهم الخاص وأصحاب الحرف ولما كانت مهنة المحاماة من المهن الحرة فمن ثم تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية ورتب على ذلك استحقاق المطعون ضده لتعويض الدفعة الواحدة في غير حالاته المقررة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٧٦ كل قنا على الطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - وطلب الحكم بالزامها بأن تؤدي إليه مبلغ ٦٠٠ ، ٣٠٧ جنيتها وقال بياناً لها أنه كان يعمل ناظراً للمدرسة الأقباط الاعدادية الخاصة بقوص في الفترة من ٢١ / ٢ / ١٩٦٣ إلى ٦ / ١٢ / ١٩٧٣ واستقال للعمل بالمحاماة وقيد بالجدول العام لنقابة المحامين

في ١٤ / ١ / ١٩٧٤ فخرج بذلك عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ / ١٩٦٤ واستحق تعويض الدفعة الواحدة ، وإذ قدم طلباً إلى الهيئة لصرف هذا التعويض امتنعت عن صرفه فأقام الدعوى بطلبه آنف البيان . وبتاريخ ٢٤ / ٥ / ١٩٧٧ قضت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المهمة الميينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل المطعون ضده طلبه إلى الزام الطاعة بأن تؤدي إليه مبلغ ٣٦٠ جنيتها . وبتاريخ ١٦ / ١٢ / ١٩٧٨ حكمت المحكمة بالزام الطاعة بأن تؤدي إلى المطعون ضده مبلغ ٣٦٠ جنيتها . استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسيوط ، مأمورية قنا ، وقيد استئنافها برقم ٤٤ لسنة ٥٤ ق . وبتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٧٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم . وعرض الطعن في غرفة المشورة وتحدد لنظره جلسة ١ / ٢ / ١٩٨١ وفيها انزلت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعة تنعى بسبب طعنها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله وفي بيانه تقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن المطعون ضده خرج عن نطاق تطبيق القانون ٦٣ / ١٩٦٤ استناداً إلى أن المادة الثانية منه تستبعد من أحكامه أصحاب الأعمال فخلط

بذلك بين المادة الثانية التي حددت الفئات التي يسرى عليها القانون ابتداء والتي يجب استقطاع الاشتراكات عنهم وهم فئات العمال دون أصحاب الأعمال والمادة ٨١ التي حددت الحالات التي تطرأ على العمال فتخرجهم عن نطاق تطبيق القانون بعد سبق خضوعهم له . وإذا نصت هذه المادة والمعدل بالقانون لسنة ١٩٦٩ على أن تحدد حالات خروج المؤمن عليهم نهائياً عن نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على اقتراح إدارة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ، فإن هذه الحالات هي التي يستحق عنها تعويض الدفعة الواحدة وإذا وردت هذه الحالات في المادة ٨١ وقرارات وزير العمل على سبيل الحصر ، فإن الحكم إذ اعتبر أصحاب الأعمال ومنهم المطعون ضده غير خاضعين للقانون ورتب على ذلك استحقاقه تعويض الدفعة الواحدة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة الثانية من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذلك المتدربين منهم كما يسرى على العاملين من أعضاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية ويستثنى من الخضوع لأحكامه الفئات الآتية : « أ » العاملون في الحكومة والهيئات والمؤسسات « ب » العاملون في الزراعة « ج » خدام المنازل ولرئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير العمل وبعد موافقة مجلس الإدارة أن يصدر قراراً يسريان أحكام هذا القانون على الفئات الآتية كلها أو بعضها ويبين هذا القرار شروط وأوضاع الانتفاع بالتأمينات الإجتماعية وطريقة حساب الأجور والمزايا بالنسبة إلى هذه الفئات : « أ » « ٢ » « ٣ » وفي المهن الحرة والمشتغلين لحسابهم وأصحاب الحرف « ٤ » أصحاب الأعمال أنفسهم . وكانت المادة ٨١ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٩٦٩ تنص على أنه « إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التالية صرف له تعويض الدفعة الواحدة طبقاً للقواعد والنسب الآتية عن

كل سنة من سنوات الاشتراك في التأمين « أ » « ب » في حالة خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون وكانت مدة الاشتراك تقل عن ٢٤٠ شهراً أو في حالة مغادرة البلاد نهائياً أو الهجرة يكون التعويض وفقاً للنسب الآتية وتحدد حالات خروج المؤمن عليه نهائياً من نطاق تطبيق هذا القانون بقرار يصدر من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية ، « وكان وزير العمل قد أصدر بموجب هذا التفويض القرارات أرقام ٢٢ لسنة ١٩٦٩ ، ٧ ، ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بتحديد حالات الخروج النهائي عن نطاق تطبيق القانون والتي تجيز للمؤمن عليهم صرف تعويضات الدفعة الواحدة وفقاً لأحكام المادة « ٨ » المذكورة ، مما يبين معه أن المادة الثانية من القانون حددت فئات العمال الخاضعين لنطاق تطبيقه أما المادة ٨١ وقرارات وزير العمل فقد حددت الخروج النهائي من نطاق تطبيقه ، وإذا كان تحديد هذه الحالات إنما ورد في قرارات وزير العمل على سبيل الحصر وذلك بالاستناد إلى تفويض من القانون ذاته ، وبما لا يجوز معه إضافة حالات أخرى إليها ، لما كان ذلك وكانت استقالة المطعون ضده للعمل بالمحاماة لا تعد من الحالات الواردة حصراً فإنها لا تعتبر خروجاً نهائياً عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية تجيز صرف تعويض الدفعة الواحدة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجرى في قضائه على أن المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حددت حالات عدم الخضوع لهذا القانون ومن بينها ذوى المهن الحرة المشتغلين بحسابهم الخاص وأصحاب الحرف ولما كانت مهنة إخمamah من المهن الحرة فمن ثم تخرج عن نطاق تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية ورتب على ذلك استحقاق المطعون ضده لتعويض الدفعة الواحدة في غير حالاته المقررة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ تطبيقه بما يستوجب نقضه

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم بتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٤٤ لسنة ٥٤ ق أسبوط « مأمورية قنا » بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كيرة . وعضوية السادة المستشارين :
عاصم المرافعي ، صلاح عبد العظيم ، سيد عبد الباقي ، حافظ السليم

(١٩٩)

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٨ القضائية :

حكم « ميعاد الطعن » • استئناف • خبرة •

مواعيد الطعن في الأحكام - بنودها كأصل عام من تاريخ صدورها . الاستثناء . م ٢١٣
مرافعات . تخلف الطاعن عن حضور الجلسات التالية لإيداع الخبر تقريره وادعاء تزوير إعلانه
بايداع التقرير ، احتساب ميعاد استئناف الحكم من تاريخ صدوره ، لا خطأ . علة ذلك .

مؤدى نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع جعل
سريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدورها كأصل عام إلا أنه
إستثنى من هذا الأصل الأحكام التي إفترض المشرع عدم علم المحكوم عليه
بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لاتسرى إلا من تاريخ إعلانها وقد
أورد المشرع في المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من
الأصل العام ، ولما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن قد مثل أمام المحكمة
الابتدائية وأمام الخبر الذي ندبته محكمة أول درجة وأنه لم ينقطع تسلسل
الجلسات في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ احتسب ميعاد الطعن في
الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيساً على أن الحكم بنذب خبر في الدعوى
لا يندرج تحت نطاق الإستثناءات التي أوردتها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات
يكون قد التزم صحيح القانون ويغلب الطعن بالتزوير على الاعلان المرسل
للطاعن لورود تقرير الخبر أياً كان وجه الرأي فيه غير متيج في الدعوى

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن وبالقدر اللازم للفصل فى الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٩٢ سنة ١٩٧٢ تجارى كلى الاسكندرية على الطاعن وآخر طلب فيها الحكم بالزام الطاعن فى مواجهة الخصم الآخر بأن يؤدى له مبلغ ٢٧٤٠٠ جنيه، وقال بياناً لدعواه إن المطعون ضده تعاقد على تصدير كميات من ثمار المانجو صدرت لأحد عملاء الطاعن فى الخارج وقد سلمه الطاعن خطاباً إلى بنك القاهرة بإضافة هذا المبلغ إلى حساب المطعون ضده إلا أن البنك لم يقم بالخصم رغم إخطاره بذلك مما حدا بالمطعون ضده إلى إقامة دعواه للحكم له بطلباته ، دفع الطاعن الدعوى برفعها قبل الاوان . وبتاريخ ٢٧ / ٤ / ١٩٧٤ قضت محكمة أول درجة وقبل الفصل فى الموضوع بنذب تخير انتهى فى تقريره إلى أن الطرفين طلبا تأجيل المأمورية للصالح ثم أرسل إليه الطاعن برفقة يطلب فيها مهلة أخرى فأعاد التخير المأمورية للمحكمة للنظر . وبتاريخ ٢٧ / ١٢ / ١٩٧٥ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية برقضى الدفع بعدم قبول الدعوى وبإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون ضده مبلغ ٢٣٤٠٠ جنيه . وبتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٦ استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ٣١١ سنة ٣٢ ق تجارى وأسس استئنافه على أنه لم يتم إخطاره بإيداع التخير تقريره وأن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة دون تمثيل صحيح للطاعن كما أن ميعاد الاستئناف لا يبدأ بالنسبة له إلا من تاريخ إعلان الحكم له . وبتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٧٧ قضت محكمة استئناف الاسكندرية بسقوط حق المستأنف فى الاستئناف . طعن فى هذا الحكم بطريق

التقص و قدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقص الحكم المطعون فيه وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأسها.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينحى بهما الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إن محكمة أول درجة نذبت خيراً أقدم تقريره فقررت المحكمة اعلان الطاعن بإيداع التقرير إلا أنه قد حدث غش وتزوير في تنفيذ هذا الاعلان ترتب عليه تخلف الطاعن عن حضور جلسات المحاكمة فحجزت الدعوى للحكم في خيبته ولم يعلم بالحكم الصادر فيها إلا عندما طالبه قلم الكتاب بقيمة أتعاب المحاماه فطعن الطاعن على هذا الحكم بالاستئناف وبأدر بالطعن بالتزوير على الإخطار المسجل المرسل له وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن طعنه بالتزوير وقضى بسقوط حقه في الاستئناف تأسيساً على أن المشرع لم يرتب البطلان جزاء على عدم إخطار الخصوم بإيداع التقرير فإنه يكون قد أخفل القاعدة العامة في البطلان الواردة في المادة ٢٠ مرافعات و التي تقضى بأن البطلان يقع إذا شاب الاجراء عيب يحول دون تحقق الغاية التي شرع الاجراء من أجلها ويكون الحكم قد حجب نفسه عن التصدي لدفاع جوهرى مشج في الدعوى يترتب عليه أن يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من اليوم الذي ظهر فيه الغش عملاً بالمادة ٢٢٨ مرافعات مما يعيب الحكم بالقصور فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في المادة ٢١٣ من قانون المرافعات على أن يبدأ ميعاد الطعن في الحكم من تاريخ صدوره ما لم ينص القانون على غير ذلك ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ اعلان الحكم إلى المحكوم عليه في الأحوال التي يكون فيها قد تخلف عن الحضور في جميع الجلسات المحددة لنظر الدعوى ولم يقدم مذكرة بدفاعه وكذلك إذا تخلف المحكوم

عليه عن الحضور وعن تقديم مذكرة في جميع الجلسات التالية لتعجيل الدعوى بعد وقف السير فيها لأي سبب من الأسباب ، كما يبدأ الميعاد من تاريخ إعلان الحكم إذا حدث سبب من أسباب انقطاع الخصومة وصار الحكم دون اختصاص من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته لخصومة أو زالت صفته ، يدل على أن المشرع جعل سريان مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ صدوره كأصل عام إلا أنه أمضى من هذا الأصل الأحكام التي افترض عدم علم المحكوم عليه بصدورها فجعل مواعيد الطعن فيها لا تسري إلا من تاريخ إعلانها وقد أورد المشرع في المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الأصل العام ، ولما كان الثابت في الأوراق أن الطاعن قد مثل أمام المحكمة الابتدائية وأمام الخبر الذي ندبته محكمة أول درجة وأنه لم ينقطع تسلسل الجلسات في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ احتسب ميعاد الطعن في الحكم المستأنف من تاريخ صدوره تأسيساً على أن الحكم بنذب خبر في الدعوى لا يندرج تحت نطاق الاستثناءات التي أوردتها المادة ٢١٣ من قانون المرافعات يكون قد ألزم صحيح القانون ويغلو الطعن بالتزوير على الإعلان المرسل للطاعن لورود تقرير الخبر أياً كان وجه الرأي فيه غير متج في الدعوى ويكون النعي بهذين السببين على غير أساس .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق المصاوي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
عبد الحميد المنفلوطي ، منير عبد الحميد ، محمد إبراهيم خليل وأحمد شاذلي

(٢٠٠)

الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ القضائية .

(١) حيازة « تملك الحائز للثمار » • حكم « عيوب التدليل » •

افتراض حسن نية الحائز للعقار مالم يثبت العكس ، إعتباره سبباً لنية منزع له بعيوب سند حيازته كإعلانه بدعوى استحقاق العقار . القضاء بالزام الحائز بالريع عن فترة سابقة على العلم دون بيان كيفية استخلاص سوء النية . خطأ وقصور .

(٢ ، ٣) « بيع تراحم المشترين » • تسجيل • خبرة « مهمة » الحبير •

« ٢ » الفصل في الملكية ، لا يجوز للحبير التطرق إليه ، إعتداد الحكم بقرار الحبير في هذا الصدد ، خطأ وقصور .

« ٣ » المفاضلة بين عقود البيع المسجلة . شرطها . ورود العقود على عقار واحد ومن تصرف واحد . إختلاف المتصرفين ، وجوب تجديد المالك من بينهم بدانة .

١ - وإذا كان من المقرر أن الحائز يعتبر سبباً لنية من الوقت الذي يعلم فيه بعيوب سند حيازته ، وهو يعتبر كذلك من تاريخ إعلانه برفع الدعوى عليه في خصوص استحقاق العقار . وحسن النية يفترض دائماً في الحائز حتى يقدم الدليل على العكس . وكان الثابت أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى ضد الطاعنين الثاني ، والثالث بطلب الريع سنة ١٩٧٢ ، وقد تمسك الأخيران بأنهما حائزان لأرض النزاع بحسن نية ، بموجب العقد المسجل رقم الصادر لهما من الطاعنة الأولى ، فقد

كان مقتضى ذلك إلزامهما بالريع من تاريخ إعلانهما برفع الدعوى ، وهو الوقت الذى يعتبر الحائز فيه سيء النية بعلمه بالعيب اللاصق بسند حيازته ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بالزامهم بالريع عن الفترة من سنة ١٩٦٩ حتى تاريخ إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية ، دون أن يبين فى أسبابه كيف أفاد استخلاص سوء النية وعلم الطاعنين بالعيب اللاصق بسند استحقاقهم خلال هذه الفترة ، ودون أن يرد على دفاعهم فى هذا الخصوص وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعابه القصور فى التسبيب .

٢ - إذا كان الثابت من تقرير الخبير أن الطاعنين الثانى والثالث يملكان خمسة قراريط شيوعا فى سبعة قراريط وأثنى عشر سهما مسطح القطعة رقم بموجب عقد مسجل صادر لهما من الطاعنة الأولى ، وأن هذه القطعة بأكملها سبق أن بيعت من آخرين للمطعون عليهم بعقد مسجل سابق ، وخلص إلى أن المطعون عليهم هم الملاك لهذا القدر لمجرد أن عقدهم أسبق تسجيلا وأن الطاعنين الثانى والثالث يضعان اليد على هذا القدر بغير سند ، مما مفاده أن الخبير قد فصل فى الملكية بين الطرفين وهو ممتنع عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى باعتماد تقرير الخبير فى هذا الخصوص دون أن يفصل فى ملكية هذا القدر وهى مسألة قانونية تخرج عن مأمورية الخبير الذى تقتصر مهمته على تحقيق الواقع فى الدعوى وإبداء رأيه فى المسائل الفنية التى يصعب على القاضى استقصاء كنهها بنفسه ، وبالتالي يكون الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون وعابه القصور فى التسبيب .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أساس المفاضلة بسبب أسبقية التسجيل هو ورود العقود المسجلة على عقار واحد وأن تكون صادرة من متصرف واحد ، فإذا لم تكن صادرة من متصرف واحد ، فإن أساس المفاضلة بينها إنما يتوقف على تحديد المالك الحقيقى من بين المتصرفين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة..

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ مدنى أبو كبير ضد الطاعنين الثانى والثالث بطلب الحكم بالزامهما بأن يدفعوا لهم مبلغ ٥٠ جنية مقابل الربح المستحق لهم عن السنة ١٩٦٩ عن مساحة ٢ ف اغتصباها من الأرض المملوكة لهم ، وما يستجد من الربح بواقع ٥٠ جنية سنوياً ، وحتى تاريخ التسليم مع الزامهما بتسليم هذه المساحة لهم . وقالوا شرحاً للدعوى ، أنهم يملكون مساحة ٢٠ م ٨ ط ٩ ف بطريق الشراء ضمن العقد المسجل برقم ٤٣٦٦ لسنة ١٩٦٧ شرقية ، وقاموا باستلامها بتاريخ ٢٩ / ١ / لسنة ١٩٦٩ وإذ أغتصب الطاعنان المذكوران من هذا القدر مساحة ٢ ف تقريباً ، فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . طلبت الطاعنة الأولى بوصفها البائعة إلى الطاعنين الثانى والثالث - قبول تدخلها فى الدعوى منضمة إليهما فى طلب رفضها . فوجه المطعون عليهم إليها طلباتهم . وبتاريخ ١٠ / ٦ / ١٩٧٢ حكمت المحكمة بذب خير لتحقيق وضع اليد على أطيان النزاع ومدته ومسيه . . . وتقدير الربح ، وبعد أن قدم الخبير تقريره . حكمت بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٧٣ بعدم اختصاصها قيماً بنظر الدعوى ، وباحتالها إلى محكمة الزقازيق الابتدائية ، وقيدت الدعوى برقم ٢٢٧٥ لسنة ١٩٧٣ مدنى الزقازيق الابتدائية - وبتاريخ ٢٦ / ٢ / ١٩٧٤ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية إلى الخبير ثم عادت فى ١٢ / ٦ / ١٩٧٥ وحكمت بقبول تدخل الطاعنة الأولى - خصماً فى الدعوى وبرفض الدعوى : استأنف لمطعون عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٣٢ لسنة ١٨ ق المنصورة ، وبتاريخ

١٠ / ٤ / ١٩٧٦ : حكمت المحكمة بتدب خير . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ٩ / ٥ / ١٩٧٧ بإلغاء الحكم المستأنف والزام الطاعنين الثاني والثالث بأن يؤدوا للمطعون عليهم مبلغ ٦٢٤ مليون د ٢٤٠ جنيه مع ما يستجد اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٧٥ حتى تاريخ التسليم بواقع ١٠٤ مليون د ٤٠ جنيه سنوياً . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاها انطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم يضعون اليد عليها بحسن نية كما لकिन لها بعقد مسجل ناقل للملكية صادر إليهم من مالك حقيقي ، مما يجعلهم حائزين بسند قانوني وبحسن نية ، وأن الريع من ثمرات الملك التي يمتلكها الحائز بحسن نية هذا إلى أن الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف قد تناقض عندما ما قرر أن أرض النزاع لا تدخل في عقد الطاعنين ، وأنهم يضعون اليد عليها دون سند ، ثم عاد وقرر أن هناك قطعة منها مساحتها ٥ ط شائعة في ١٢ من ٧ ط ، وهي القطعة رقم ١٣٤ تدخل في عقد ملكية الطاعنين ، كما تدخل كذلك في عقد ملكية المطعون عليهم وإذا لزم الحكم المطعون فيه الطاعنين برد ثمرات العين التي تملكوها بحسن نية وعول على تقرير الخبير رغم ما فيه من تناقض فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك أنه لما كان من المقرر أن الحائز يعتبر مسمى النية من الوقت الذي يعلم فيه بعيوب سند حيازته ، وهو يعتبر كذلك من تاريخ إعلانه برفع الدعوى عليه في خصوص استحقاق العقار ، وحسن النية تقرض دائماً في الحائز حتى يقدم الدليل على العكس ، وكان الثابت أن

المطعون عليهم أفادوا الدعوى ضد الطاعنين الثاني والثالث بطلب الربيع سنة ١٩٧٢ ، وقد تمسك الأخيران بأنهما حائزان لأرض النزاع بحسن نية بموجب العقد المسجل رقم ٤٥٨٣ سنة ١٩٧٠ الصادر لهما من الطاعنة الأولى فقد كان مقتضى ذلك ، التزامهما بالربيع من تاريخ إعلانهما برفع الدعوى ، وهو الوقت الذى يعتبر الحائر فيه سوء النية بعلمه بالعيب اللاحق بسند حيازته ، غير أن الحكم المطعون فيه قضى بالزامهم بالربيع عن الفترة من سنة ١٩٦٩ حتى تاريخ إعلان صحيفة الدعوى الابتدائية ، دون أن يبين فى أسبابه كيف أفاد استخلاص سوء النية وعلم الطاعنين بالعيب اللاصق بسند استحقاقهم خلال هذه الفترة ، دون أن يرد على دفاعهم فى هذا الخصوص وهو دفاع جوهرى قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فى الدعوى ، هذا إلى أنه لما كان الثابت من تقرير الخبير أن الطاعنين الثاني والثالث يمتلكان هـ ط شيوخاً س ٧ ط مسطح القطعة رقم ١٣٤ بموجب العقد المسجل رقم ٤٥٨٣ سنة ١٩٧٠ الصادر لهما من الطاعنة الأولى ، وأن هذه القطعة بأكملها سبق أن بيعت من آخرين للمطعون عليهم بالعقد المسجل رقم ٤٣٦٦ سنة ١٩٦٧ وخلص إلى أن المطعون عليهم هم الملاك لهذا القدر مجرد أن عقدهم أسبق تسجيلاً وأن الطاعنين الثاني والثالث يضعان اليد على هذا القدر بغير سند مما مفاده أن الخبير قد فصل فى الملكية بين الطرفين وهو ممتنع عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى باعتماد تقرير الخبير فى هذا الخصوص دون أن يفصل فى ملكية هذا القدر وهذه مسألة قانونية تخرج عن مأمورية الخبير الذى تقتصر مأموريته على تحقيق الواقع فى الدعوى وإبداء رأيه فى المسائل الفنية التى يصعب على القاضى استقصاء كنهها بنفسه ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أساس أسبقية التسجيل هو ورود العقود المسجلة على عقار واحد ، وأن تكون صادرة من متصرف واحد فإذا لم تكن صادرة من متصرف واحد ، فإن أساس المفاضلة بينهما إنما يتوقف على تحديد المالك الحقيقى من بين المتصرفين ، لما كان ذلك ، فإن المطعون فيه ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وعابه القصور فى التسبيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد صدق العصار . . . نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم فودة ، عبد الحميد المنفلوطي ، منير عبد المجيد ، محمد إبراهيم خليل .

(٢٠١)

الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) حكم « الطعن في الحكم » • نقض « الخصوم في الطعن » • تجزئة •

صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . يعود أحد المحكوم عليهم عن الطعن في الحكم
لا أثر له في شكل الطعن المرفوع صحيحاً من آخر . وجوب الأمر باختصاصه . م ٢١٨ / ٢
مرافعات .

(٢) وصية • نقض « السبب الجديد » •

التمسك بالرجوع في الوصية . لا يقبل التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كانت
عناصره مطروحة على محكمة الموضوع . علة ذلك .

(٣) قانون « القانون الاجنبي » • البات •

الاستناد إلى قانون أجنبي ، واقعة مادية . على الخصم إقامة الدليل عليها .

(٤) نقض « السبب غير المنتج » • عقد • وصية • بيع •

إقامة الحكم قضاءً على أن الوصية مستورة في عقد بيع . النعي بأن العقد لم يستوف الأركان
الشكلية للوصية . غير منتج . علة ذلك . العبرة بالعقد الساتر .

١ - يعود أحد المحكوم عليهم عن الطعن في الحكم في الميعاد أو أثناء نظر
الطعن المرفوع من أحد زملائه منضمماً إليه في طلباته استعماً لا للرخصة المخولة
له بالمادة ٢١٨ من قانون المرافعات ليس من شأنه أن يؤثر في شكل الطعن متى
كان قد أقيم صحيحاً وفي الميعاد من محكوم عليه سواء حتى وإن كان الحكم صادراً

في موضوع غير قابل للتجزئة ، ولم تتطلب المادة ٢١٨ سالفه الذكر سوى تكليف المحكمة الطاعن باختصاص المحكوم عليه الآخر في الطعن . وإذا كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطعن رفع صحيحاً وفي الميعاد من الطاعن أحد المحكوم عليهما بالحكم المطعون فيه وقد أمرته المحكمة باختصاص المحكوم عليها الأخرى ، وإذا تبين وفاتها ، اختصم ورثتها ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يضحى في غير محله .

٢ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع برجوع الوصية في الوصية التي سترها عقد النزاع بالوصية الرسمية اللاحقة ، ومن ثم لا يقبل منه التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا يغير من هذا قول الطاعن بأن عناصر الرجوع كانت مطروحة على محكمة الموضوع ، ذلك أن تكييف التصرف وإن كان من مسائل القانون ، إلا أنه يستلزم بداءة تمحيص عناصره وأركانه واستخلاص نية المتعاقدين فيه ، مما يتصل بعناصر الدعوى التي يتعين طرحها تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى حتى يتسنى لها تحقيقها وتقديرها .

٣ - الاستناد إلى قانون أجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة مادية يجب على المحصر إقامة الدليل عليها - وإذا خلت الأوراق مما يدل على أن الطاعن قدم إلى محكمة الموضوع القانون المدني التشيكي الذي تمسك بأنه القانون الواجب التطبيق عملاً بالمادة ١٧ من القانون المدني ، فإن النعي في هذه الخصوصية يكون غير مقبول .

٤ - ما أضافته الطاعنة بجلسته المرافعة - من أن العقد الذي كیفه الحكم المطعون فيه بانه وصية لم يستوف الأركان الشكلية المطلوبة للاعتداد به كوصية غير منتج ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الوصية مستورة في عقد بيع والعبرة عندئذ بشكل العقد السابق لا العقد المستور .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة..

من حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦٨ القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وشقيقته السيدة / جوزيفاً أميل روند وآخر بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢ / ٤ / ١٩٦١ الصادر من المرحومة مورثة الطاعن وشقيقته المذكورة فيما تضمنه من بيعها إياها حصة قدرها ١٢ ط شائعة فى عقارى النزاع، وقالت بياناً للدعوى أن مورثة الطاعن باعها وآخر بموجب ذلك العقد عقارى النزاع مناصفة بينهما على الشبوع نظير ثمن قدره ١٠٠٠٠ جنية وأن مرض البائعة ووفاتها حالاً دون إتمام تسجيله . دفع الطاعن وشقيقته الدعوى بأن المطعون عليها أقرت فى الدعوى رقم ١٠٢٠ السنة ١٩٦٣ القاهرة الابتدائية - التى كان شريكها فى العقد قد أقامها بطلب الحكم بصحته ونفاذه - بأن العقد صورى صورية مطلقة . وفى ١٥ / ٥ / ١٩٧١ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٨٨ لسنة ٨٨ ق القاهرة وبتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٧٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار العقد المذكور وصية نافذة . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن لعدم إختصاص السيد / جوزيفاً أميل جرزييف روندا التى شاركت الطاعن طعنه على العقد بالصورية المطلقة وصدر الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع باعتباره وصية نافذة فى القدر الوارد به ، وهو موضوع غير قابل للتجربة .

وحيث أن هذا الدفع مردود ، ذلك أن قعود أحد المحكوم عليهم عن الطعن في الحكم في الميعاد أو أثناء نظر الطعن المرفوع من أحد زملائه منضمما إليه في طلبائه استعمالا للرخصة المخولة له بالمادة ٢١٨ / ٢ من قانون المرافعات ليس من شأنه أن يؤثر في شكل الطعن متى كان قد أقيم صحيحاً وفي الميعاد من محكوم عليه سواء حتى وإن كان الحكم صادر في موضوع غير قابل للتجزئة ، ولم تتطلب المادة ٢١٨ سالفه الذكر سوى تكليف المحكمة الطاعن باختصاص المحكوم عليه بالآخر في الطعن ، وإذا كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطعن رفع صحيحاً وفي الميعاد من الطاعن أحد المحكوم عليهما بالحكم المطعون فيه وقد أمرته المحكمة باختصاص المحكوم عليها الأخرى ، وإذا تبين وفاتها اختصم ورثتها ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن يضحى في غير محله.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وتفسيره وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه كيف العقد موضوع النزاع بأنه عقد سائر لتبرع مضاف إلى ما بعد الموت أى وصية ، وفصل في الدعوى طبقاً لذلك وكان يتعين اعتبار الوصية لا غية لأن الوصية وقعت في ١٦ / ١٠ / ١٩٦٢ على عقد رسمي بوصية لها ألغت بموجبها كل ما صدر منها قبلها من تصرفات وأوصت للمطعون عليها الأولى بثلاث كل ما تملكه من عقار ومنقول وإذا كانت الوصية تصرف غير لازم في حق الموصى يملك الرجوع عنه عند الخفية مادام حياً وهو ما نصت عليه المادة ٤٨٠ من القانون التشيكي أيضاً فإنه كان يتعين الحكم باعتبار عقد البيع المؤرخ ٢ / ٤ / ١٩٦١ موضوع النزاع غير قائم باعتباره وصية لرجوع الموصية عنها حال حياتها ، ولما كان تكيف عقد النزاع بأنه وصية صادر عن محكمة الموضوع دون أن يطرحه الخصوم عليها ، فإنه يجوز للطاعن إبداء هذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ لا

يخالطه واقع ، لان مجرد الاطلاع على الوصية الرسمية سالفه الذكر يبين معه الغاء الموصية لكل التصرفات الصادرة منها قبلها ، وأضاف الطاعن بـجلسة المرافعة أن العقد الذي كيفه الحكم المطعون فيه بأنه وصية لم يستوف الأركان الشكلية المطلوبة للاعتداد به كوصية إذا لم يحرر بخط المتوفاة ولم يصدق على توقيعها عليه وهو أمر متعلق بالنظام العام .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بـرجوع الموصية في الوصية التي سترها عقد النزاع المؤرخ ١٩٦١/٤/٢ بالوصية الرسمية المؤرخة ١٩٦٢/١٠/١٦ ، ومن ثم لا يقبل معه التحدي بهذا لأول مرة أمام محكمة النقض ، لا يغير من هذا قول الطاعن بأن عناصر الرجوع في الوصية كانت مطروحة على محكمة الموضوع ، ذلك أن تكييف التصرف وإن كان من مسائل القانون ، إلا أنه يستلزم بداءة تمحيص عناصره وأركانه واستخلاص نية المتعاقدين فيه مما يتصل بعناصر الدعوى التي يتعين طرحها تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم في الدعوى حتى يتسنى لها تحقيقها وتقديرها ، والنعي في شقة الثاني غير مقبول ، ذلك أن الاستناد إلى قانون أجنبي لا يعد وأن يكون مجرد واقعة مادية يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها وقد خلت الأوراق مما يدل على أن الطاعن قدم إلى محكمة الموضوع القانون المدني التشيكي الذي تمسك به القانون الواجب التطبيق عملاً بالمادة ١٧ القانون المدني المصري . هذا إلى أن ما أضافه الطاعن بـجلسة المرافعة غير منتج ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الوصية مستورة في عقديع والعبرة عندئذ بشكل العقد السائر لا العقد المستوره ، ومن ثم يكون النعي برمته في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالاسباب الثاني والثالث والرابع ، الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في فهم الواقع والقصور في التسيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أخطأ في النتيجة التي استخلصها من الوقائع التي استند إليها للقول بأن عقد النزاع يتضمن وصية ، إذ أن هذه النتيجة لا تتفق مع موجب هذه الوقائع

قانوناً كما استند إلى أدلة وقرائن للقول بأن عقد البيع سائر لتبرع مضاف إلى ما بعد الموت وأن نية المتصرفه اتجهت في إبرام هذا العقد إلى الإيضاء للمطعون عليها مع أن الأوراق التي استدل بها الحكم المطعون عليه تؤكد بأن المتصرفه لم تقصد البيع ، هذا إلى أن المطعون عليها الأولى أقرت صراحة في مذكراتها في الدعوى ١٠٢٠ لسنة ١٩٦٣ القاهرة الابتدائية بأن عقد النزاع صوري صورية مطلقة، غير أن الحكم أطرح هذا الإقرار بحجة أنه إقرار غير قضائي ومسوخ عباراته وحرفها وخرج عن المعنى الواضح له دون أن يبين سبب اطراحه له

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن لمحكمة الموضوع وهي في سبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه ، سلطة تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى واستخلاص ما تقتنع به منها ، متى كان استخلاصها سائغاً متفقاً مع الثابت بالأوراق ، وهي إذ تباشر سلطتها في تقدير الأدلة ، تملك الأخذ بنتيجة دون أخرى ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، متى كانت الأدلة التي أوردتها من شأنها أن تؤدي إلى هذه النتيجة ، وإذا كان ذلك وكان يبين من حكم ٤ / ٤ / ١٩٧٢ المطعون عليه أنه أقام قضاءه باعتبار العقد المؤرخ ٢ / ٤ / ١٩٦١ موضوع النزاع عقداً سائراً لتبرع مضاف إلى ما بعد الموت أي وصية على وقائع سردها حاصلها : ١ - خطاب غير مؤرخ موجه من المورثة إلى المطعون عليها تكلفها فيه بدفع مبلغ ١٥٠ ج إلى بواب العمارتين موضوع العقد خصماً من إيرادهما بعد وفاتها . « ٢ » التوكيل المؤرخ ١٤ - ١٠ - ١٩٦٢ الصادر من المورثة إلى أدوارد جورج لإدارة المنزلين وهو في تاريخ لاحق للعقد موضوع النزاع « ٣ » الإقرار المؤرخ ١٤ - ١٠ - ١٩٦٧٢ الصادر من المورثة ومضمونه صدور عقد البيع موضوع النزاع منها إلى المطعون عليها وأخروا أنها قبضت الثمن وتنازلت عن عقود إيجار العقارين وحولتهما إليها من تاريخه . « ٤ » إتمام العقد وعدم التوقيع عليه من المورثة رغم مضي أكثر من عام ونصف

على تحضيره وختمه بختم صالح للشهر ٥٥ بقاء المورثة واضعة اليد على العقارين موضوع العقد واستيلائها على إرادتهما حتى وفاتها، وهي تؤدي في مجموعها إلى ما خلص إليه الحكم من أن نية الطرفين قد انصرفت إلى إيصال المورثة للمطعون عليها بنصف العقارين موضوع عقد النزاع، وكان الاقرار غير القضائي المنسوب للمطعون عليها الأولى في قضية أخرى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها بعد تقدير الظروف التي صدر فيها وملازمات الدعوى أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مجرد قرينة أولاً تعتد به أصلاً دون معقب عليها، فإنه لا يجوز للطاعن المجادلة في النتيجة التي استخلصها الحكم المطعون فيه بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذت بها محكمة الموضوع مما يكون النعي بهذا السبب في غير محله.

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن:

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد/المستشار محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: محمد المرسى فتح الله ، أحمد ضياء عبد الرازق ، وليم رزق بلوى وعلى محمد عبد الفتاح.

(٢٠٢)

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) عقد « فسخ العقد » • محكمة الموضوع • مسائل الواقع •

الاتفاق على اعتبار العقد منسوخاً دون حكم في حالة الإخلال بالالتزامات الناشئة عنه أثره. اقتصار سلطة قاضي الموضوع على بحث توافر شروط الفسخ لا عماله من عدمه.

(٢) عقد « فسخ العقد » • بيع « التزامات المشتري » • التزام « حق الحبس » •

الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشتري بالثمن . شرطه . أن يكون التخلف عن الوفاء بغير حق.

(٣) نقض « مالا يصلح سبباً للطعن » • التزام • حق الحبس •

حبس المشتري لثمن بوجه قانوني . لا محل لأعمال الفسخ إلا اتفاق جزاء تخلفه عن الوفاء

بالبئن.

(٤) دعوى « الخصوم في الدعوى » • اهلية •

استئذان محكمة الأحوال الشخصية في الدعاوى المرفوعة من القصر أو عليهم . هدفه . عدم جواز تمسك الغير بعدم إجراءاته .

(٥) أحوال شخصية « الولاية على المال » • اهلية • بطلان • دعوى •

وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصي رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية . عدم جواز تمسك الغير بالبطلان المترتب على إغفال هذا الإجراء .

١ - إذا كان مفاد نص المادة ١٥٨ من القانون المدني أنه إذا إتفق الطرفان

على أن يعتبر العقد منسوخاً من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي عند عدم الوفاء

بالتزامات الناشئة عنه ، من شأنه أن يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في

صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شروط الفسخ الاتفاق ووجوب أعماله ، ذلك أن للقاضي الرقابة التامة للتثبت من انطباق الشرط على عبارة العقد ، كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون أعماله.

٢ - الشرط الفاسخ المقرر بجزء عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق ، فإن كان للمشتري قانوناً أن يحبس الثمن عن البائع وجب على المحكمة التجاوز عن شروط الفسخ الاتفاق .

٣ - لما كانت المجادلة في جدية الأسباب التي تحول المطعون عليه الأول الحق في حبس الباقي من الثمن والوفاء به . بطريق الايداع مجادلة موضوعية غير مقبولة لأن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب سائغة ولها سندها في الأوراق وتكفي لجملة وبجسبه أن يكون قد تبين الحقيقة الواقعية التي إطمأن إليها وساق عليها دليلها وأنزل عليها حكم القانون الصحيح .

٤ - هدف الشارع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو رعاية مصلحتهم - ومن ثم فإن البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة بهذه القضايا يكون بطلاناً نسبياً مقررأ لمصلحة القصر دون غيرهم.

٥ - ما ورد في الفقرتين ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال من وجوب إستئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا ما أريد رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية إنما قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رعاية حقوق ناقصي الأهلية والمحافظة على أموالهم ومن ثم فهو إجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصومهم فلا يصح لهؤلاء الخصوم التمسك به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول بصفته ولدا طبيعيا على أولاده القصر أقام الدعوى رقم ١٧٨٢ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى الزقازيق ضد الطاعنين والمطعون عليهما الثانى والثالث بطلب صحة ونفاذ عقدى البيع الابتدائين المؤرخين ١٩٦٩/٢/١٦ ، ١٩٧٢/٤/٧ عن الأطيان المبينة بهما وقال شرحا لها أنه بموجب عقد ابتدائى مؤرخ ١٩٦٩/٢/١٦ باع المطعون عليهما الثانى والثالث إلى الطاعنين الاطيان المبينة بالعقد لقاء ثمن قدره أربعة آلاف وخمسمائة جنيه وبموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٧٢/٤/٧ باع الطاعنان ذات المساحة للمطعون عليه الأول بصفته مقابل ثمن قدره خمسة آلاف جنيه وأنهما امتنعا عن تسليم مستندات التملك والتوقيع على عقد البيع النهائى فاقام الدعوى بالطلبات سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الاول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٩ س ١٨ ق المنصورة مأمورية إستئناف الزقازيق . وبتاريخ ٣٠-١١-١٩٧٧ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ عقدى البيع الابتدائين المؤرخين ١٩٦٩/٢/١٦ ، ١٩٧٢/٤/٧ . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة ايدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان

أن سلطة المحكمة في فسخ العقد ليست سلطة تقديرية إذ أنه يقع بمجرد عدم الوفاء بالالتزامات الواردة بالعقد فالثابت بالبند السادس من عقد البيع أن الإخلال بأي من الالتزامات الواردة بالعقد ومنها الالتزام بدفع باقي الثمن يعد العقد مفسوخا من تلقاء نفسه وقد إتفق على دفع ثمن البيع في أول يونيو سنة ١٩٧٢ ولم يتم المطعون عليه الأول بالوفاء رغم إنذاره بتاريخ ١٥/٩/١٩٧٣ وأن قيامه بعرض باقي الثمن في ١٤/٣/١٩٧٤ قد تم بعد حصول الفسخ وإذ قضى المطعون فيه برفض طلب الفسخ يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ١٥٨ من القانون المدني أنه إذا اتفق الطرفان على أن يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة إلى حكم قضائي عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه من شأنه أنه يسلب القاضي كل سلطة تقديرية في صدد الفسخ إلا أن ذلك منوط بتحقيق المحكمة من توافر شرط الفسخ الاتفاق ووجوب إعماله ذلك أن للقاضي الرقابة التامة للتثبت من إنطباق الشرط على عبارة العقد كما أن له عند التحقق من قيامه مراقبة الظروف الخارجية التي تحول دون إعماله وكان من المقرر على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشتري بالثمن في الميعاد المتفق عليه لا يتحقق إلا إذا كان التخلف عن الوفاء بغير حق فإن كان للمشتري قانونا أن يحبس الثمن عن البائع وجب على المحكمة التجاوز عن شروط الفسخ الاتفاق ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ما يبين من ملوناته أن العين المبيعة كانت خاضعة لأحكام القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٦٩ الخاص بالأصلاح الزراعي وقت بيعها ولم ينظروا أمر الإفراج عنها إلا في ٢٦/١١/١٩٧٢ وهو التاريخ التالي على يوم ١/٦/١٩٧٢ موعد سداد باقي الثمن وإن نص البند السادس من العقد في غير محله وإذا ان المطعون عليه الأول كان محقا في حبس الثمن كما أن الطاعنين لم يقدموا المستندات اللازمة لنقل الملكية . لما كان ذلك وكانت المجادلة في جدية الأسباب التي تحول المطعون عليه الأول الحق في حبس

الباقى من الثمن والوفاء به بطريق الايداع مجادلة موضوعية غير مقبولة لان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه فى ذلك على أسباب سائغة ولها سندها فى الأوراق تكفى لحمله وبحسبه أن يكون قد بين الحقيقة الواقعية التى اطمأن إليها وساق عليها دليلها وأنزل عليها حكم القانون الصحيح ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعين بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقولان أن أوراق الدعوى خلو مما يفيد خضوع المطعون عليهما الثانى والثالث لاحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ إلا من المكاتبه الصادره من مأمورية الشهر العقارى وهى جهة غير رسمية أو متخصصة وأن العين المبيعة لم تخضع لاحكام القانون ٥٠ سنة ١٩٦٩ والثابت من الشهادة الصادره من الهيئة العامة للاصلاح الزراعى أنه تم الاعتداد بالتصرف بالبيع الصادر من المطعون عليهما الثانى والثالث فى تاريخ سابق على التصرف الحاصل بالبيع من الطاعنين للمطعون عليه الاول وأن الوفاء بباقي الثمن لم يكن معلقا على شرط تسليم مستندات الملكية والتوقيع على العقد النهائى ولم تصلهما بريقة المطعون عليه الاول بالحضور للتوقيع على العقد النهائى .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن العين المبيعة خاضعة لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٦٩ طبقا لما هو ثابت من الخطاب الصادر من مديرية الاصلاح الزراعى بالشرقية وأن من حق المطعون عليه الاول حبس الثمن لهذا السبب ولعدم تقديم الطاعنين المستندات اللازمة لنقل الملكية ولما كان تحصيل الواقع من سلطة محكمة الموضوع ولها تقدير ما يقدم لها من الادلة ولقاضي الموضوع الحق فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة وترجيح ما يطمئن إليها واستخلاص ما يرى أنه واقع الدعوى وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص بأسباب سائغة خضوع العين المبيعة لاحكام القانون ٥٠ سنة ١٩٦٩ وهى دعامة كافية لحمل

قضاؤه فان النعى عليه لا يعدو أن يكون مجادلة فيما لقاضى الموضوع من سلطة فهم الواقع وبحث المستندات المقدمة وكون ما ينعاه الطاعنان من أن وفاة المطعون عليه بباقي الثمن لم يكن معلقا على شرط تسليم مستندات الملكية والتوقيع على العقد النهائي يضحى غير متبع .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه بالبطلان ذلك ان الاستئناف أقيم من المطعون عليه الأول بصفته ولبا على أولاده القصر ولم تخطر النيابة العامة فضلا عن أنه أقيم بغير تصريح من محكمة الأحوال الشخصية رغم أن التصرف موضوع الدعوى تزيد قيمته على الالف جنيه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن هدف الشارع من تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة إنما هو رعاية مصلحتهم ومن ثم فان البطلان المترتب على إغفال كاتب المحكمة لإخطار النيابة بهذه القضايا يكون بطلانا نسبيا مقررا لمصلحة القصر دون غيرهم ، كما أنه أورد في الفقرتين ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال من وجوب إستئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا ما أريد رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية إنما قصد به وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة رعاية حقوق ناقصي الاهلية والمحافظة على أموالهم ومن ثم فهو إجراء شرع لمصلحة هؤلاء دون خصومهم فلا يصح لهؤلاء الخصوم التمسك به ومن ثم فان النعى على الحكم بالبطلان يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من ابريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد طه سنجر ، صبحي رزق داود ، عبد العزيز عبد العاطي إسماعيل ورابع لطفى جمعه .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) ايجار « التزامات المؤجر » • « محكمة الموضوع » •

تسليم العين المؤجرة تحققة بتسليمها وملحقاتها بحيث يمكن المستأجر من الانتفاع بها دون حائل ، م ٥٦٤ مدني . المقصود بالملحقات . لقاضي الموضوع تحديدها على ضوء المعايير الواردة في المادتين ٤٣٢ ، ٥٦٦ مدني .

(٢) حكم • « تسبيب الحكم » استئناف •

إقامة الحكم الاستئنافي قضاؤه على أسباب خاصة به دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي .
النهي على الحكم الأخير . غير مقبول .

١ - مفاد نص المادتين ٤٣٢ ، ٥٦٦ مدني أن المؤجر لا يلزم بتسليم العين المؤجرة فحسب بل يلزم أيضا بتسليم ملحقاتها وذلك باعتبار أن تسليم تلك الملحقات يغلب ألا يتمكن المستأجر بلونها من الانتفاع بالعين على الوجه المقصود ، ويسرى على تحديدها ما يسرى على تحديد ملحقات العين المبيعة وذلك على مقتضى المادة ٤٣٢ مدني وملحقات الشيء تشمل كل ما أعد بصفة دائمة لاستعماله وفقا لما تم الاتفاق عليه أو لطبيعة العين والعرف ، وقاضي الموضوع هو الذي يقدر ما إذا كان شيء معين يعتبر من ملحقات العين ومن ثم يجب تسليمه أم لا ، وهو يستهدي في إظهاره بالمعايير سالفة البيان .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة به دون أن يحيل عليه في أسبابه ، وكان النعى الموجه من الطاعن منصرفاً إلى الحكم الابتدائي فإنه - أياً كان وجه الرأي فيه - يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٣٨٥٢ سنة ١٩٧٤ مدنى كلى طنطا ضد الطاعنين للحكم باخلاء العين المبينة بصحيفتها ، وقال بيانا لذلك أن الطاعنين إستاجرا منه تلك العين بعقد مؤرخ ١٩٧٣/١/١ لاستعمالها مقهى بكافة مستلزماته باجرة شهرية مقدارها خمسة عشر جنيها ، وإذ تأخرا في سداد تلك الاجرة منذ بدء الاجازة حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٧٤ ومقدارها ٣٦٠ جنيها بالرغم من تكليفهما بالوفاء ، فقد أقام دعواه قضت المحكمة بالاخلاء والتسليم . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٢ سنة ٢٦ قضائية طنطا . وبتاريخ ١٩٧٧/٢/١٤ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة ابدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعنان بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان

أن الحكم أقام قضاءه باخلاء العين المؤجرة للتأخير في سداد الأجرة على أن رخصة تلك العين ليست من مستلزمات الايجار لعدم النص عليها في عقد الايجار ، في حين أن هذا العقد قد أبرم بقصد إستغلال تلك العين كمقهى مما مقتضاه إلترام المطعون عليه بتقديم الرخصة الخاصة به باعتبارها من مستلزمات الانتفاع بالعين ، وقد قعد المؤجر عن الحصول عليها بما أدى بجهة الادارة إلى إستصدار حكم بغلق المقهى ، وإخراج المنقرلات منه وبالتالي تعذر الانتفاع به ، وإذا كانت الأجرة المحددة للمقهى ثلاثة جنيهات والأجرة المتفق عليها خمسة عشر جنيها مقابل الانتفاع بمحتويات المقهى ، فإن الفرق ومقداره ١٢ جنيها يكون مقابل تلك المقومات ولا يستحقه المطعون عليه لعدم تقديمه الترخيص اللازم لذلك الانتفاع وبالتالي فإنهما لا يلتزمان إلا باجرة عين النزاع باعتبارها خالية ويضحي الفرق محل نزاع جدى يحول دون الحكم بالانحلاء .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بان النص في المادة ٥٦٤ من القانون المدنى على أن «يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها وفقا لما تم عليه الاتفاق أو لطبيعة العين والنص في المادة ٥٦٦ مدنى على أنه «يسرى على الالتزام بتسليم العين المؤجرة ما يسرى على الالتزام بتسليم العين المبيعة من أحكام وعلى الأخص ما يتعلق منها ... وتحديد ملحقاتها » . يدل على أن المؤجر لا يلزم بتسليم العين المؤجرة فحسب بل يلتزم أيضا بتسليم ملحقاتها وذلك باعتبار أن تسليم تلك الملحقات يغلب ألا يتمكن المستأجر بدونها من الانتفاع بالعين على الوجه المقصود ، ويسرى على تحديدها ما يسرى على تحديد ملحقات العين المبيعة وذلك على مقتضى المادة ٤٣٢ مدنى ، وملحقات الشئ تشمل كل ما أعد بصفة دائمة لاستعماله وفقا لما تم الاتفاق عليه أو لطبيعة العين والعرف ، وقاضى الموضوع هو الذى يقرر ما إذا كان شئ معين يعتبر من ملحقات العين ومن ثم يجب تسليمه أم لا ، وهو يستهدى في إستظهاره بالمعايير صالفة البيان ، لما كان ذلك وكان الواقع

في الدعوى أن الطاعنين قد جاد لا في إلزامهما بكامل الأجرة على سند من أنهما لم ينتفعا بالمقهى المؤجر خلال المدة التي تأخرتا في سداد الأجرة عنها بمقولة عدم تقديم المطعون عليه رخصة ذلك المقهى ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ذلك بان «الأصل أن يعين العاقدان الملحقات التي يشملها الإيجار .. فاذا اقتصر الاتفاق على أن الإيجار يشمل العين وملحقاتها ، فإن القاضى هو الذى يقوم بتعيين ما يعتبر من ملحقات العين المؤجرة ، متحررا في ذلك قصد العاقدين حينما يبين من الاتفاق وظروف التعاقد ومن طبيعة الاشياء ومن الغرض التجارى ، وإذا كان الثابت من استقراء أوراق الدعوى وما قدم من مستندات أن عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/١/١ المبرم بين الطرفين أنه قد تضمن تأجير المستأنف ضده (المطعون عليه) للمستأنفين (الطاعنين) مقهى بمنافعة ومشمولاته نظير إيجار شهرى قدره ١٥ جنيا ، وقد حدد الطرفان الملحقات التي يشملها الإيجار وهي المعدات والأدوات الكائنة بالمقهى والتي تبلغ عددها ٤٧٩ قطعة وردت به على سبيل الحصر ، ولم يتم الاتفاق على أن يكون بين هذه الملحقات رخصة المقهى ، فان نية الطرفين تكون قد إنصرفت إلى عدم إدراج الرخصة ضمن الملحقات التي يشملها الإيجار ، يضاف إلى ذلك أن إجراءات استخراج الرخصة على عاتق المستأنفين إذ أنهما اللذان يقومان بتشغيلها وإدارتها ، ومن ثم لا بد وأن تكون باسميهما وإذا كان الثابت أن المستأنف ضده قد قام بتنفيذ إلزاماته المترتبة على عقد الإيجار وهر تسليمه للمستأنفين العين صالحة للاستعمال الذى أجرت من أجله دون أن يكون ملزما باستخراج رخصة لإدارة المكان المؤجر كمقهى فانه من ثم يتعين أن يقوم المستأنفان من جانبهما بتنفيذ إلزاماتهما المتولدة عن العقد ومن بينها الالتزام بدفع الأجرة الواردة في العقد في مواعيدها المحددة ... » - لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تحصيل فهم الواقع في الدعوى وترجيح الأدلة فيها والأخذ ببعضها وإطراح ما لا يرتاح إليه وجدان القاضى منها ، يدخل في مطلق سلطة محكمة الموضوع

ولا معقب عليها فيه من محكمة النقض ما دامت قد استظهرت الحقيقة التي خلصت إليها من أصل ثابت لها في الأوراق ومؤد إلى ما حصلته منها ويمتنع مجادتها فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر من أوراق الدعوى في أسباب سائغة أن ترخيص إدارة المقهى لا يعد من ملحقات الاجارة ويقع عبء استخراجها على عاتق الطاعنين ولا شأن للمطعون عليه ، لما كان ذلك فان ما أثاره الطاعنان في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا تنحسر عنه رقابة هذه المحكمة ومن ثم يكون النعي به في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولان أن محكمة أول درجة لم تبين المبالغ التي أودعها أثناء نظر الدعوى أو المبالغ المتبقية في ذمتها وتركت محلها فراغا بالحكم ، وقد تابعها محكمة الاستئناف فلم تبين المبالغ المدفوعة كأجرة قانونية غير متنازع عليها أو تلك التي لم يقوموا بدفعها .

وحيث إنه بالنسبة للشق الأول من هذا النعي فانه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة به دون أن يحيل عليه في أسبابه ، وكان النعي الموجه من الطاعن منصرفا إلى الحكم الابتدائي ، فانه - أيا كان وجه الرأي فيه - يكون غير مقبول ، ولما كان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها على أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي دون أن تحيل إليها ، فان النعي على الحكم المطعون فيه يكون في غير محله والنعي في شقة الثاني مردود ، فلك بان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للحكم بالانحلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة ثبوت تخلف المستأجر عن الوفاء بها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن عرض لواقعة الدعوى ومستندات الطرفين فيها وجملة الأجرة المتأخرة والمبالغ التي عرضها الطاعنان على المطعون عليه - قد خلص من ذلك إلى أن « الثابت

أن المستأنفين (الطاعنين) قد امتنعوا عن الوفاء بكامل الأجرة المتفق عليها حتى تاريخ إقفال باب المرافعة في الدعوى وملحقاتها المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون إيجار الأماكن ... « مما مفاده أنه قد ثبت لدى محكمة الاستئناف تأخر الطاعنين في سداد كامل الأجرة المتفق عليها كشرط للاخلاء ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقرلان أنهما طلبا من محكمة الاستئناف فتح باب المرافعة في الدعوى لسداد الأجرة المتنازع عليها وإيداعها على ذمة المطعون عليه بعد عرضها عرضاً قانونياً إلا أن المحكمة لم تستجب إلى هذا الطلب ولم تشر إليه أو ترد عليه في أسباب حكمها .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول فذلك بأن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن الشارع عد من الاجراءات الجوهرية في الطعن بطريق النقض أن يناط بالخصوم أنفسهم تقديم الدليل على ما يتمسكون به من أوجه الطعن والطلبات المشار إليها بوجه النعي ، في المواعيد والتي حددها القانون ، لما كان ذلك وكان الطاعنان لم يقدموا رفق طعنهما صورة رسمية من طلب فتح باب المرافعة في الدعوى حتى تستطيع هذه المحكمة التحقق من صحة ما ينعيان به على الحكم المطعون فيه فإن قولهما في هذا الخصوص يصبح عارياً عن دليله ويضحى النعي بذلك غير مقبول .

ولما تقدم فانه يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور إبراهيم علي صالح وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر ، وعبد العزيز عبد العاطي ، رابع لطفى جمعة .

(٢٠٤)

الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) بطلان • « بطلان الحكم » حكم • نقض « السبب الجديد » •

بطلان الحكم لعدم اخبار النيابة العامة بدعوى القصر ، نسبي . التحلى به من شرع
لمصلحة لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

(٢) دعوى « سبب الدعوى » • نقض « أسباب الطعن » •

تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى . عدم اعتراض الطاعن أمام محكمة الاستئناف على ذلك .
سقوط حقه في إيداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع سبق بيانها فى الحكم الصادر من هذه المحكمة بتاريخ
١٩٨١/٢/٢٨ بما لا يدع مجالاً لتكرارها وتحيل إليه المحكمة فى هذا الخصوص .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينعى الطاعن بالسبب الأول
منها على الحكم المطعون فيه بطلانه ، وفى بيان ذلك يقول أن المشرع إذ

أوجب في المادة ٩٢ من قانون المرافعات على قلم كتاب المحكمة أخبار النيابة العامة بالدعوى الخاصة بالقصر ، فإنه لذلك يعد إجراء جوهريا يترتب على إغفاله بطلان الحكم ، وإذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن قلم كتاب المحكمة لم يقم بأخبار النيابة العامة بوجود قصر في الدعوى مشمولين بولاية المطعون عليه المدخل الذي لم يقدم دفاعا بها ولم يمثل أمام المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد لا يسته إجراءات باطلة ترتب بطلانه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه ولئن كان عدم أخبار النيابة العامة بالدعوى الخاصة بالقصر إعمالا لنص المادة ٩٢ من قانون المرافعات يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم ، إلا أن هذا البطلان نسبي فلا يجوز التمسك به إلا من أصحاب المصلحة فيه دون غيرهم من الخصوم ، ويتعين عليهم التمسك به أمام محكمة الموضوع وإلا فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون عليه المدخل وهو الرلى الشرعى على القصر المشمولين بولايته الذين شرع البطلان لمصلحتهم - لم يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإنه يمتنع على الطاعن التحدى به ويكون النعي بهذا السبب على الحكم المطعون فيه غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب : وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أقام قضاءه بفسخ عقد الإيجار والاخلاء إستنادا إلى ثبوت واقعة التأجير من الباطن ، في حين أن الثابت من الأوراق أن المطعون عليها الأولى أقامت دعواها إستنادا إلى تنازل ورثة المستأجر الأصلي عن العين المؤجرة للطاعن دون إذن كتابي منها بذلك ، مما مفاده أن سبب الدعوى هو التنازل عن عقد الإيجار ، وبذلك تكون المحكمة قد أقامت

قضاءها على سبب مغاير للسبب الذى أقامت المطعون عليها الأولى دعواها على أساسه ، مع أن محكمة الموضوع لا تملك تغيير سبب الدعوى وعليها أن تقول كلمتها فيه بعد تحقيق دفاع الطاعن من أن بيع المحل التجارى يشمل حق الإجارة باعتباره من عناصر المحل التجارى المبيع .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك بأن الاعتراض على تغيير سبب الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يجب إبداءه أمام محكمة الموضوع فإذا لم يبدأ أمامها سقط الحق فى إبدائه لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يضمن صحيفة إستئناف المودعة ملف الطعن إعتراضا على تغيير محكمة أول درجة سبب الدعوى كما لم يبد ذلك الاعتراض أمام محكمة الاستئناف فإنه لا يجوز له إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ويضحى النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه مشتر لمحل تجارى على مقتضى المادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى ، وأن شروط بيع الجدد جميعها قد توافرت ، إلا أن الحكم المطعون فيه إلتفت عما أثاره وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، وأقام قضاءه على أن المشرع توخى فى التشريعات المنظمة لعلاقة المؤجرين بالمستأجرين أن يكون شغل المستأجر للمكان المؤجر له ناشئا عن ضرورة حقيقية لا أن يتخذ المستأجر وسيلة للاستغلال والربح بأن يؤجره من الباطن بأجرة مرتفعة تتجاوز الأجرة الأصلية .

وحيث إن النعى مردود ، ذلك بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفى موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما تطمئن نفسه إلى ترجيحه منها وفى إستخلاص

ما يرى أنه واقع الدعوى دون رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض لأنه هو وحده صاحب الحق في تقدير ما يقدم إليه في الدعوى من بينات أو فهم ما يكون فيها من أدلة وقرائن متى كانت الأسباب التي استند إليها في هذا الخصوص سائغة ومؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد واجه في ملفاته دفاع الطاعن المتمثل في شرائه المحل موضوع النزاع بالحدك وخلص من ذلك إلى ثبوت واقعة تأجير من الباطن دون إذن من المطعون عليها الأولى وأن محاولة إزالة أثر تلك المخالفة بعد وقوعها باللجوء إلى بيع ذلك المحل بالحدك إلى مستأجره من الباطن (الطاعن) لا يصادر حق المؤجر في طلب الإخلاء ، وذلك في أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي انتهت إليها ، ورتب على ذلك قوله أن في هذا « ما يغني عن الاسترسال في بحث ظروف البيع المدعى به ومدى إستيفائه لشروط الحدك من عدمه » ، لما كان ذلك فإن القول بالتفات الحكم المطعون فيه عن دفاع الطاعن يكون غير سديد ويضحي النعي عليه بالخطأ في القانون والقصور في التسيب على غير أساس .

ولما تقدم فإنه يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ابريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة . . . محمد فاضل المرجوشي وعضوية السادة
المستشارين : محمد حسب الله ، إبراهيم فراج ، محمود صدق خليل وسعيد صقر .

(٢٠٥)

الظن رقم ٣١ لسنة ٤٦ القضائية :

عمل « الترقية » .

الترقية لوظائف الفئة السادسة ، وما يعلوها خضوعها لتقدير الشركة . اللائحة ٣٣٠٩
لسنة ١٩٦٦ . عدم التزامها بشغل الوظيفة الحالية لديها ولو كان طالب الترقية مكلف
بالقيام بأعمالها .

١ - إذا كانت المادة العاشرة من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام
الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ سنة ١٩٦٦ التي تحكم واقعة الدعوى
تنص على أن « تكون الترقية إلى وظائف الفئات من السادسة وما يعلوها
بالاختيار على أساس الكفاية وفي جميع الأحوال يجب توافر إشتراطات
شغل الوظيفة » مما مؤداه أن الترقية إلى وظائف الفئة السادسة وما يعلوها
هي من المسائل المنوطة بالشركة وتخضع لتقديرها ، وليست حقا للعامل
يتعين ترقينه إليها متى توافرت فيه شروط شغلها ، ولو كان يوجد بالسلم
الوظيفي للشركة درجة خالية لم يتم شغلها ، إذ الشركة وحدها هي صاحبة
الحق في تقرير الوقت المناسب لاجراء حركة الترقيات حسبما تقتضيه المصلحة
العامة لشغل الدرجة الخالية لديها ولاإلزام عليها في وجوب شغلها في تاريخ
معين . لما كان ذلك وكان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مجرد تكليف
العامل بأعمال وظيفة أخرى تعلو الوظيفة التي يشغلها لا يبرر مطالبته لتلك
الوظيفة أو أجرها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا
النظر ولم يرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص فإنه يكون قد أخطأ
تطبيق القانون وشابه التصور بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١١٣١ سنة ١٩٧٣ عمال كلى جنوب القاهرة ضد الطاعنة (شركة الاسكندرية العامة للمقاولات) يطلب الحكم بأحقيةه للفئة الرابعة اعتبارا من ١٣/٧/١٩٦١ مع ما يترتب على ذلك من فروق وآثار مالية . وقال بيانا لدعواه أنه التحق بالعمل لدى الطاعنة بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٣ فى وظيفة رئيس قسم العقود والمشتريات وبالتطبيق لأحكام المادتين ٦٣ ، ٦٤ من القرار الجمهورى رقم ٣٥٤٦ سنة ١٩٦٢ ثبت على الفئة الخامسة، وحيث إن الطاعنة أجرت حركة ترقية بالشركة بتاريخ ١٣ / ٧ / ١٩٧١ وأعادت وضعه على الفئة السابعة ، فأقام ضدها دعوى وحصل على الحكم رقم ١٢٨٦ س ٨٦ ق إستئناف للقاهرة بإعادة تثبيته على الفئة الخامسة ، وإذ كانت الطاعنة قد أجرت حركة ترقية أخرى بتاريخ ٣٠/٦/١٩٧٢ ولم ترقه إلى الفئة الرابعة التى توافرت شروطها فيه . وندبته للقيام بأعمال وظيفة تلك الفئة ، فقد أقام دعواه بالطلبات السابقة . وبتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٣ حكمت المحكمة بندب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، وبتاريخ ٢٤/١٢/١٩٧٤ قضت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٧٠ لسنة ٩٢ ق وبجلسة ٢٠/١١/١٩٧٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضده فى مرتبة الفئة الرابعة لإعتبارا

من ١٣/٧/١٩٧١ . طعن الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره أخيراً جلسة ١٢ / ٤ / ١٩٨١ ، وفيها ألزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأسباب الثلاثة الأول من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بترقية المطعون ضده إلى الفئة الرابعة على أساس أنه كان مستوفياً شروط شغل وظيفة رئيس قسم العقود والمشتريات بالفئة الرابعة وكان مكلفاً بالقيام بها بطريق الإنتداب عندما أجرت الطاعنة حركة الترقيات بتاريخ ١٣ / ٧ / ١٩٧١ وكانت هذه الوظيفة خالية في هذا التاريخ ، في حين أن الشروط الواجب توافرها للترقية للفئة الرابعة لم تتوافر في المطعون ضده ، إذ أن خبرته لم تتجاوز ثمانى سنوات وتتطلب هذه الفئة أن يكون العامل له خبرة ٢٣ سنة ، هذا فضلاً عن أن الترقية للفئة الرابعة بالاختيار وهو أمر منوط بالشركة وحدها ومن إطلاقاتها ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بمنح المطعون ضده أول مربوط الفئة الرابعة فيكون قد قضى ضمناً بالترقية إلى هذه الفئة وهو أمر لا يجوز إلا بإرادة الشركة الطاعنة وحدها ، ولما كانت الطاعنة قد تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده لم يرق إلى الفئة الرابعة لعدم توافر شروط شغلها فيه ، ولم يورد الحكم المطعون فيه بأسبابه رداً على هذا الدفاع فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور .

وحيث إن النعى في محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة العاشرة من لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ التي تحكم واقعة الدعوى تنص على أنه « تكون الترقية إلى وظائف الفئات من السادسة وما علوها بالاختيار على أساس الكفاية »

وفي جميع الأحوال يجب توافر لإشتراطات شغل الوظيفة ، مما مؤداه أن الترقية إلى وظائف الفئة السادسة وما يعلوها هي من المسائل المنوطة بالشركة وتخضع لتقديرها ، وليست حقاً للعامل يتعين ترقبته إليها متى توافرت فيه شروط شغلها ، ولو كان يوجد بالسلم الوظيفي للشركة درجة خالية لم يتم شغلها ، إذ الشركة وحدها هي صاحبة الحق في تقرير الوقت المناسب لإجراء حركة الترقيات حسباً تقضى به المصلحة العامة لشغل الدرجة الخالية لديها ولا إلزام عليها في وجوب شغلها في تاريخ معين ، لما كان ذلك وكان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مجرد تكليف العامل بأعمال وظيفة أخرى تعلو الوظيفة التي يشغلها لا يبرر مطالبته لتلك الوظيفة أو أجرها ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ولم يرد على دفاع الطاعنة في هذا الخصوص ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٨١

پرئاسة السيد / المستشار الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عاصم المراغى ، صلاح عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسنى وحافظ السلى.

(٢٠٦)

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٧ القضائية :

(١ ، ٢) ضرائب « ضرائب التركات » .

« ١ » الهبة وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى أحد ورثته خلال الخمس سنوات
السابقة على الوفاة . خضوعها لرسم الأيلولة .

« ٢ » المنازعة في دفع المقابل - في التصرفات الصادرة من المورث إلى أحد ورثته خلال
الخمس سنوات السابقة على الوفاة - لا يتسع لها مجال الطعن في تقدير قيمة التركة . إثبات دفع
المقابل يكون برفع دعوى مبتدأة .

١ - النص في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم
١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أنه يستحق رسم
الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال خمس
السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا بسبب من أسباب الإرث
كان متوافرا في وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات
والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المستول بالذات
أو بالواسطة

. . . على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه . يدل على أن الشارع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اتخذ من هذه الخمس سنوات « فترة ريبية » بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات ومائثر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صلورها ، ولما كان إطلاق لفظ الهبات يشير إلى استحقاق الرسم سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة ، صريحة أو مستترة ، مباشرة أو غير مباشرة ، وتتحقق الهبة غير المباشرة عن طريق شراء شيء ما باسم الغير فيقوم الواهب بالشراء ويدفع الثمن ويذكر في العقد كمشتري اسم الشخص الذي يريد التبرع له .

٢ - استقر قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر شراء المورث الأرض المقام عليها المنزل من مجلس المدينة باسم أولاده القصر بصفته ولياً طبعياً عليهم وقيامه بالبناء عليها بهذه الصفة تصرفاً بعوض وليس هبة غير مباشرة أو مستترة مع أن ذلك ليس مجاله الطعن في تقدير قيمة التركة وإنما رفع دعوى مبتدأة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب دمنهور قدرت صافي تركة المرحوم المتوفى في ١٩٦٦/٦/٢٢ بمبلغ ٢٧٠٢٥ جنيه و ٧٦٢ ملياً ، إعترض الورثة (المطعون ضدهم) على هذا التقدير وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وبتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٣ أصدرت قرارها بتخفيض صافي التركة إلى مبلغ ١٦٢٠٠ ج فأقاموا الدعوى رقم ٣٥٠ لسنة ٧٣ ضرائب دمنهور ضد مصلحة الضرائب طعنوا في هذا القرار طالبين إلغائه بالنسبة لمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه وتأيبده في حدود مبلغ ٤٢٠٠ جنيه وهو ما يمثل القيمة الحقيقية للتركة ، وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٩ حكمت المحكمة قبل الفصل في موضوع الطعن بتدب مكتب الخبراء بوزارة العدل للتحقق من مدى صحة إعتراضات المطعون ضدهم وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩٧٥/١١/٦ بتعديل قرار اللجنة وتحديد صافي تركة المورث بمبلغ ١٤٣٧٢ جنيه و ٩٨٢ ملياً . استأنف الورثة المطعون ضدهم هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦ لسنة ٣١ ق طالبين الحكم باعتبار صافي التركة مبلغ ٤٧٨٩ جنيه و ٣٠٤ ملياً وبتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٠ قضت محكمة إستئناف الإسكندرية (مأمورية دمنهور) بتعديل الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن ٢٠ لسنة ١٩٧٣ وإعتبار صافي قيمة تركة المورث مبلغ ٤٧٨٩ جنيه و ٣٠٤ ملياً . طعت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها للرأي يتقضى الحكم وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها ..

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه استبعد العقار الكائن بشارع عبد السلام الشاذلي ببندر دمنهور والمقدر قيمته بمبلغ ١١٧٣٦ جنيه و ٤٣ ملياً من عناصر الشركة تأسيساً على أن التصرف لم يصدر من المورث وإنما صدر من مجلس المدينة للورثة القصر وإنحصر دور المورث في تمثيل أولاده القصر في التصرف بصفته ولياً طبيعياً عليهم كما أن المصلحة الطاعنة لم تقم الدليل على أن ثمن الأرض والمباني كانا من مال المورث ، ولما كان الثابت من الوقائع أن مورث المطعون ضدهم قد إشتري بصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر الأرض القضاء التي أقيم عليها العقار من مجلس مدينة دمنهور وإستخرج رخصة البناء بهذه الصفة وذلك في خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة الحاصلة في ١٩٦٦/٦/٢٢ فإن هذا التصرف تتحقق فيه شروط الهبة المباشرة ويدخل في نطاق التصرفات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ وبالتالي يخضع ثمن العقار للرسم إنما يكون لنوى الشأن وفقاً لهذه المادة أن يلجأوا إلى القضاء بدعوى مستقلة لإثبات دفع المقابل ولا يجوز للمحكمة عند نظر الطعن في تقدير الشركة أن تتصدى لإثبات وجود العوض وهو ما يعيب حكمها بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ معدلة بالقانون ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أنه « يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال خمس سنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً في وقت حصول التصرف لو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة ... على أنه إذا كان التصرف يعرض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع

المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيولة المحصل منه ، يدل على أن الشارع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - اتخذ من هذه الخمس سنوات «فترة زمنية» بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثاً خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت صلورها ، ولما كان إطلاق لفظ الهبات يشير إلى استحقاق الرسم سواء كانت الهبة منقولة أو ثابتة ، صريحة أو مستترة ، مباشرة أو غير مباشرة ، وتحقق الهبة غير المباشرة عن طريق شراء شيء ما باسم الغير فيقوم الواهب بالشراء ويدفع الثمن ويذكر في العقد كمشتري باسم الشخص الذي يريد التصريح له ، وكان ما قرره الحكم المطعون فيه أن «... الذي لا شبهة فيه ولا خلاف عليه بين الطرفين أن الأرض المقام عليها منزل التوابع قد بيعت من مجلس مدينة دمشق لمورث المستأنفين بصفته ولياً شرعياً على أولاده القصر ومؤدى ذلك أن التصرف ليس من المورث وإنما من الغير وهو مجلس المدينة للورثة القصر وأن المورث ليس له من دور في العقد إلا تمثيله لأولاده القصر بصفته ولياً شرعياً عليهم ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ما ذهبت إليه مصلحة الضرائب في دفاعها من أن هذه الصفقة هبة غير مباشرة محلها الثمن المدفوع من المورث فهو أمر ليس في الأوراق ما يرشح الأخذ به إذ ليس هناك إشارة في عقد الشراء إلى أن الثمن هو من المورث لأولاده وليس في أعمال الفحص لعناصر التركة أو نشاط المورث التجاري - سواء تلك الواردة بملف الضرائب أو تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة أن المال المدفوع منه في شراء الأرض أو في البناء هو من ماله الخاص ومجرد مباشرة المورث الشراء نيابة عن القصر وبوصفه ولياً شرعياً عليهم ليس في ذلك دليلاً على أنه تصرف تصرفاً يخفى هبة مستترة إذ أن التصرفات تؤخذ بظاهرها حتى يقوم الدليل على عكس هذا الظاهر . وحيث أنه بالبناء على ما تقدم تضحى المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ٤٤ المعدل بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ غير منطبقة على منزل النزاع الأمر الذي يتعين معه استبعاد قيمة المنزل من عناصر التركة ... » ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه

المحكمة قد استقر على أن الشارع أراد أن يخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر شراء المورث الأرض المقام عليها المنزل من مجلس المدينة باسم أولاده القصر بصفته ولياً طبيعياً وقيامه بالبناء عليها بهذه الصفة تصرفاً بعوض وليس هبة غير مباشرة أو مسترة مع أن ذلك ليس بمجاله الطعن في تقدير قيمة التركة وإنما رفع دعوى مبتدأة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار - الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : عاصم المراغى ، صلاح عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسنى وحافظ السلى .

(٢٠٧)

الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٤٧ القضائية :

ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية » .

ضريبة الأرباح التجارية . وعازما . صافي الأرباح الحقيقية في سنة الضريبة . لا يشترط
قبض الربح فعلا بل يكفي إستحقاقه . جواز استئصال ما لحق المنشأة من خسائر متى كانت
لم تترد إلى الممول فعلا .

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا تربط إلا على أساس صافي
الأرباح الحقيقية التي جناها الممول في سنة الضريبة ، والتي لا تتحقق إلا
إذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر ، غير أنه ليس بلامزم لاستحقاق
هذه الضريبة - وفق نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الربح قد قبض
فعلا بل يكفي أن يكون قد إستحق ، إلا إذا عد من الديون المعلومة التي
فقد الأمل في تحصيلها ، وتعتبر بمثابة خسارة على المنشأة فيجب إستئصالها
من الأرباح مع ما تكبده الممول من خسائر بسبب ما ثبت وقوعه على منشأة
من سرقة أو اختلاس ، متى كان الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد إليه فعلا ،
ولا يفنى عن الرد الفعل أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى في تنفيذ الحكم
الصادر له بالتعويض ، لأن الممول لا يحاسب على ما فرط في تحصيله من
ربح أو أهمل بتوقيه من خسارة .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن مأمورية ضرائب مصر الجديدة قدرت صافى أرباح المطعون ضده من نشاطه فى إستغلال وتأجير صيدليته . عن السنوات ٦٣ حتى ١٩٦٧ والمدة من ١/١ حتى ١٦/٣/١٩٦٨ وأرباح رأسمالية ناتجة من بيعها ، وإذا اعترض على هذا التقدير ، بالطعن رقمى ٤٣٩ ، ٤٣٠ لسنة ١٩٦٩ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، أصدرت فى ٢٤/٣/١٩٧٠ قرارها بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع ، أولا - تخفيض تقديرات المأمورية لأرباحه من الإستغلال والتأجير فى سنتى النزاع . ثالثا - تخفيض أرباحه الرأسمالية من بيع الصيدلية إلى ١٢٣٠ جنبه يضاف إليه ريع تأجيرها حتى ٣١/٣/١٩٦٨ . ولم يرتض هذا القرار - فى البند ثالثا - فطعن فيه بالدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٧٠ تجارى كلى القاهرة (ثم قيدت برقم ٨٥٢٩ لسنة ١٩٧١ شمال القاهرة) وبتاريخ ٢٢/٦/١٩٧٢ قضت محكمة أول درجة بقبول الطعن شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بنذب خبير لفحص إعتراضاته وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت فى ١٦/١/١٩٧٥ بإلغاء البند ثالثا من القرار المطعون فيه لعدم تحقيق المطعون ضده أية أرباح عن المدة من ١/١/١٩٦٨ حتى ٣١/٣/١٩٦٨ ، وبتأييد القرار فيما عدا ذلك . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٨٠ لسنة ٩٢ ق . وبتاريخ ١٩/٦/١٩٧٧ قضت محكمة إستئناف للقاهرة بقبول الإستئناف شكلا ، وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتأييد البند الثالث من منطوق قرار لجنة الطعن الخاص

بأرباح المطعون ضده الرأسمالية ومن تأجير الصيدلية في المدة عن ١ / ١ / ١٩٦٨ حتى ٣١ / ٣ / ١٩٥٨ - على ألا يكون لمصلحة الضرائب الحق في إقتضاء الضريبة إلا على ما يحصل عليه المطعون ضده ، من حقوق في ذمة مستأجر الصيدلية منه . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أيدت فيها الرأي بنقض الحكم نقضاً جزئياً ، في خصوص قضائه بتعلق حق الطاعنة في تحصيل الضريبة المستحقة على أجرة الصيدلية في مدة النزاع على تحصيلها ، ورفض الطعن فيما عدا ذلك . وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره ، وفيها إلزمت النيابة العامة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بعدم أحقية مصلحة الضرائب في إقتضاء الضريبة إلا على ما يحصل عليه المطعون ضده من حقوق في ذمة مستأجر الصيدلية على أن مناط فرض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هو قبض الممول للإيراد الخاضع للضريبة بحيث أنه إذا كان هذا الإيراد مستحقاً للممول ولم يتم قبضه بعد ، فلا تستحق الضريبة ، في حين أن مؤدى نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن الضريبة تسرى على نتائج العمليات على وجه العموم بغض النظر عن تاريخ تحصيلها ، سواء تم قبض الربح أو لم يتم ، ولا يغير من هذا أن مستأجر الصيدلية لم يدفع أجرتها عن الشهور الثلاثة الأولى من سنة ١٩٦٨ ، وأنه بدد بعض أصولها ، إذ صدر للمطعون ضده حكم ضد هذا المستأجر بتعويض مؤقت ، ولم تثبت استحالة تنفيذ الحكم أو إنعدام الدين ، مما لا يعتبر خسارة يجب استنزالها . وإذا جرى قضاء الحكم المطعون فيه بغير ذلك ، فإنه يكون متعيناً نقضه نقضاً جزئياً ، والحكم بأحقية مصلحة الضرائب في إقتضاء الضريبة عن تأجير الصيدلية ، والأرباح الرأسمالية عن المدة من ١ / ١ / ١٩٦٨ حتى ٣١ / ٣ / ١٩٦٨ .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا تربط إلا على أساس صافي الأرباح الحقيقية التي جناها

الممول في سنة الضريبة . والتي لا تتحقق إلا إذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر ، غير أنه ليس يلزم لإستحقاق هذه الضريبة - وفق نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون الربح قد قبض فعلا بل يكفي أن يكون قد إستحق ، إلا إذا عد من الديون المعلومه ، التي فقد الأمل في تحصيلها ، وتعتبر بمثابة خسارة على المنشأة فيجب استنزائها من الأرباح مع ما تكبده الممول من خسائر بسبب ما ثبت وقرعه على منشأته من سرقة أو إختلاس ، متى كان الظاهر أن هذه الخسائر لم ترد إليه فعلا ، ولا يغني عن الرد الفعلي أن يكون الممول قد أهمل أو تراخى في تنفيذ الحكم الصادر له بالتعويض ، لأن الممول لا يحاسب على ما فرط في تحصيله من ربح أو أهمل توقيه من خسائر . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما إستخلصه من الأوراق - ولم تجادل فيه الطاعنة - من أن مستأجر الصيدلية لم يدفع أجرتها عن الشهور الثلاثة الأولى من سنة ١٩٦٨ ، فحكم بطرده منها ، كما قضى بمعاقبته لتبديده بعض موجوداتها وأدواتها ، وبإلزامه بتعويض مؤقت للمطعون ضده الذي نخلت الأوراق مما يدل على إستيفائه هذه المبالغ ، وهو إستخلاص سائغ يكفي لحمل قضاائه ، ومن ثم يكون النعي برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار - الدكتور مصطفى كيرة نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عاصم المراغني ، صلاح الدين عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسني وحافظ السلمي

(٢٠٨)

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) نقض « اثر نقض الحكم » حكم .

نقض الحكم متعدد الأجزاء في ذاته . أثره - نقض كل ما تأسس على الجزء المنقوض .

(٢) نقض « أسباب الطعن » .

تعلق وجه الذم بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة أمام محكمة الموضوع ، جواز
إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣) بنوك « خطابات الضمان » .

جميع أعمال البنوك - ومن بينها إصدار خطابات الضمان تعتبر عملاً تجارياً ولو تمت بصفة
مفردة أو لصالح شخص غير تاجر .

١ - النص في المادة ٢٧١/٢ من قانون المرافعات على أنه «....إذا كان
الحكم لم ينقض إلا في جزء منه بقي نافذا فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى ما لم
تكن مرتبة على الجزء المنقوض » يدل على أن العبرة في الأحكام
متعددة الأجزاء عند الطعن بالنقض في جزء منها فقط هو باستقلال هذا
الجزء عن بقية الأجزاء ، إذ يزول الحكم عند نقضه وينمحي أثره في صدد
الجزء المطعون فيه ، أما بقية الأجزاء التي لم يوجه إليها أي طعن فتظل على
حالتها مرتبة كل آثارها ، أما إذا كان بين بعض أجزاء الحكم إرتباط وتبعية
فإن نقض الحكم لا ينحصر أثره فيما تناولته أسباب الطعن من هذه الأجزاء

بل يمتد أثره إلى ما يرتبط بها أو ترتب عليها من الأجزاء الأخرى ولو لم يطعن فيها أو لم يذكره حكم النقض على وجه التخصيص ، بما مؤداه أن ينمحي الحكم المنقوض بجميع أجزائه المرتبطة ما طعن فيه وما لم يطعن .

٢ - إذ كان ما ينعاه الطاعن بسبب الطعن وإن كان لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة عليها - كما يبين من الحكم المطعون فيه - ومن ثم تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - جميع أعمال البنوك ومن بينها إصدار خطابات الضمان تعتبر عملاً تجارياً طبقاً لنص الفقرتين ٤ ، ٥ من المادة ٢ من قانون التجارة ولو تمت بصفة منفردة أو لصالح شخص غير تاجر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - المطعون ضده الأول بصفته - أقام الدعوى رقم ١٩٢٤ لسنة ١٩٦٣ تجارى كلى القاهرة بصحيفة معلنه فى ١٣/١١/١٩٦٣ ضد بنك الجمهورية الذى حل محله فيما بعد بنك بور سعيد الذى أدمج فيما بعد فى بنك مصر - الطاعن - وضد شركة سعد عزمى (مورث باقى المطعون ضدهم) وطلب الحكم بإلزام البنك الطاعن فى مواجهة هذه الشركة بدفع مبلغ ١٧٨٢٣٨ جنيه و ٩٦٢ ملياً والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية وقال بياناً لدعواه أنه بتاريخ ٣٠/٤/١٩٥٩ أبرم عقد قرض بينه وبين شركة سعد عزمى فتح بمقتضاه اعتماد لصالحها بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه لدى بنك الجمهورية

وأودع في هذا التاريخ مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ج لدى البنك لحساب هذا القرض ونص في عقد القرض على أن تسري الفوائد بواقع ١ ٪ على جميع المبلغ وقدره ٣٠٠٠٠٠ جنيه وأنه إذا ما سمحت الشركة أى مبلغ من الإعتاد تسري الفوائد على المبلغ المسحوب بواقع ٦ ٪ من تاريخ السحب حتى السداد وتعهّدات الشركة بدفع الفوائد في نهاية كل سنة وفي حالة تراخيا عن دفع الفوائد في موعدها تسري فوائد التأخير بواقع ٧ ٪ وقد حرر بنك الجمهورية الذى حل محله بنك بور سعيد الذى أدمج فيما بعد في البنك الطاعن - خطاب ضمان رقم ٤٠٥٤ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢١ لصالح المطعون ضده الأول بصفته وبموجبه ضمن البنك الشركة لغاية ٢٠٠٠٠٠ ج ونص في خطاب الضمان على سريان مفعوله لغاية ١٩٦٤/٣/٢١ وتعهد البنك بمقتضاه بدفع مبلغ الضمان أو أى مبلغ يقل عنه للمطعون ضده الأول بصفته دون إلتفات لأى إعتراض من الشركة كما إلتزم البنك بمقتضى خطاب الضمان اللاحق المؤرخ ١٩٥٩/٤/١٤ والمحور بذات الرقم المحرر به خطاب الضمان الأول وعن ذات المبلغ بضمان فائدة القرض بواقع ٦ ٪ على رصيد المبلغ الذى لا يسد سواء أكان ذلك من جانبه أو من جانب الشركة (التى حل محلها ورثة سعد عزى وهم باقى المطعون ضدهم) وذلك من قيمة خطاب الضمان السالف البيان على أن تسدد الفوائد سنويا من تاريخ إيداع قيمة القرض ، واستطرد المطعون ضده الأول بصفته يقول أنه وقد بلغت جملة المبالغ التى قامت الشركة بسحبها من الإعتاد المفتوح لصالحها لدى البنك والفوائد مسحوبة على النحو المتقدم بيانه مبلغ ١٧٨٢٣٨ ج و ٩٦٢ مليا ، وكانت قيمة خطاب الضمان تستحق بمجرد طلبها ولم يتم البنك بسداد المبلغ المشار إليه رغم مطالبته به فى ١٦/٧/١٩٦٣ فقد أقام دعواه بالطلبات سالفه البيان . وبتاريخ ٢٠/٥/١٩٦٤ قضت المحكمة بإلزام بنك بور سعيد - الذى حل محل بنك الجمهورية والذى أدمج فيما بعد في البنك الطاعن - بأن يدفع للمطعون ضده الأول بصفته مبلغ ١٧٨٢٣٨ جنيه و ٩٦٢ مليا والفوائد بواقع ٥ ٪ من تاريخ

المطالبة القضائية الحاصلة في ١٣ / ١١ / ١٩٦٣ حتى السداد وذلك في مواجهة الشركة التي حل محلها فيما بعد باقى المطعون ضدهم عدا الأول . إستأنف البنك هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٣٨ سنة ٨١ ق وبتاريخ ١٩٦٥ / ٣ / ٢ قضت محكمة إستئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢٩٤ لسنة ٣٥ ق وبتاريخ ١٩٦٩ / ٥ / ٢٧ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة إستئناف القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٨ / ٢ / ٢٨ قضت محكمة إستئناف القاهرة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام البنك الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده الأول بصفته مبلغ ١٢٨٢٠ جنيه و ٧١٦ مليا . تقدم المطعون ضده الأول بصفته بعريضة إلى محكمة الإستئناف قادت برقم ٣٥٠ سنة ٩٥ ق طالبا الحكم في طلب الفوائد الذى أغفلت المحكمة الفصل فيه بحكمها الصادر في ١٩٧٨ / ٢ / ٢٨ . وبتاريخ ١٩٧٨ / ٢ / ٢٧ قضت محكمة إستئناف القاهرة بإلزام البنك الطاعن بأن يدفع فوائد بواقع ٥ ٪ عن مبلغ ١٢٨٢٠ جنيه و ٧١٦ مليا من تاريخ المطالبة حتى تمام السداد وبالنسبة لمبلغ ١٠٧٠٤٤ جنيه و ٨٣٢ مليا من تاريخ المطالبة حتى التاريخ الذى سدد فيه البنك هذا المبلغ أى حتى تاريخ ١١ / ٦ / ١٩٦٤ . طعن البنك الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وتقدم المطعون ضده الأول بصفته بمذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد وبعدم جواز نظر الطعن لسابقة الفصل فيه وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفعين ورفض الطعن عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفعين المبدئين من المطعون ضده الأول بصفته أن الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٦٤ / ٥ / ٢ حدد سعر الفائدة التى ألزم بها البنك الطاعن ٥ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٣ / ١١ / ١٩٦٣ إلا أن هذا البنك الأخير لم يتعرض في الإستئناف الذى أقامه لما قضى به الحكم الابتدائى في هذا الشأن ومن ثم يكون هذا القضاء قد حاز قوة الأمر المقضى وعندما طعن البنك بالنقض في الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٣٥ ق لم ينبع بشئ على سعر الفائدة وإذا قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون

فيه نقضا جزئيا لإلتفاته عن تحقيق دفاع البنك عن سداد جزء من الدين فإن حكم محكمة الإستئناف الصادر في ٢ / ٣ / ١٩٦٥ يبقى نافذا بالنسبة لسعر الفائدة ويكون الطعن الحالي المؤسس على تحديد سعر الفائدة يكون قد رفع بعد الميعاد كما أنه يمس حجية الحكم الصادر في ٢ / ٣ / ١٩٦٥ الذي صار نهائياً وباتاً في تحديد سعر الفائدة بما يمتنع معه معاودة بحث هذا الموضوع عملاً بالمادة ١٠١ من قانون الإثبات .

وحيث إن هذين الدفيعين في غير محلها ذلك أن النص في المادة ٢/٢٧١ من قانون المرافعات على أنه « ... إذا كان الحكم لم ينقض إلا في جزء منه بقی نافذا فيما يتعلق بالأجزاء الأخرى ما لم تكن مرتبة على الجزء المنقوض » ، يدل على أن العبرة في الأحكام متعددة الأجزاء عند الطعن بالنقض في جزء منها فقط هو باستقلال هذا الجزء عن بقية الأجزاء ، إذ يزول الحكم عند نقضه وينمحي أثره في صدد الجزء المطعون فيه ، أما بقية الأجزاء التي لم يوجه إليها أي طعن فتظل على حالها مرتبة كل آثارها ، أما إذا كان بين بعض أجزاء الحكم إرتباط وتبعية فإن نقض الحكم لا ينحصر أثره فيما تناولته أسباب الطعن من هذه الأجزاء بل يمتد أثره إلى ما ارتبط بها أو ترتب عليها من الأجزاء الأخرى ولو لم يطعن فيها أو لم يذكره حكم النقض على وجه التخصيص ، بما مؤداه أن ينمحي الحكم المنقوض بجميع أجزائه المرتبطة ما طعن فيه وما لم يطعن ، لما كان ذلك وكان يبين من حكم النقض الصادر في الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٣٥ ق أن المحكمة قد رفضت النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وقبلت النعي عليه بالقصور تأسيساً على أن الحكم لم يعرض للدفاع البنك من أنه أوفى بعد صدور الحكم الابتدائي مبلغ ١٠٧٠٤٤ جنيه و ٨٣٣ ملياً ولا إلى إقرار المطعون ضده الأول بصفته من أن الدين المستحق له هو مبلغ ١٢٨٢٠ جنيه و ٧١٦ ملياً ونقضته في هذا الخصوص وكان نقض الحكم الصادر بأداء الدين يستتبع نقض الحكم الصادر بالفوائد بإعتبارها من نوابع الدين ، فإن حكم النقض الصادر في الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٣٥ ق - وإن

كان قد نقض حكم محكمة الإستئناف الصادر في ٢ / ٣ / ١٩٦٥ في خصوص عدم تحقيق دفاع البنك الطاعن من سداده جزء من الدين وأحال القضية فيما يتعلق بذلك إلى محكمة الإستئناف - إلا أن هذا النقض يمتد أثره إلى ما قضى به الحكم بالنسبة للفوائد ويعود لمحكمة الإستئناف سلطاتها المطلق على الحكم الابتدائي في هذا الشأن ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه بعد الميعاد والدفع بعدم جواز الطعن يكونا على غير أساس متعين رفضهما .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول أن سبب إلزام البنك بالمبالغ المحكوم بها هو إصداره خطابي الضمان لصالح الهيئة العامة للتأمينات المطعون ضدها الأولى ، ولما كانت المادة ٢٢٦ من القانون المدني تنص على إلزام المدين بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فرائد قدرها ٤ ٪ في المسائل المدنية و ٥ ٪ في المسائل التجارية وكانت الهيئة المطعون ضدها الأولى طرف مدني فإن سعر الفوائد التأخيرية المستحقة لها يكون ٤ ٪ وليس ٥ ٪ .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن بسبب الطعن وإن كان لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع إلا أنه متعلق بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة عليها - كما يبين من الحكم المطعون فيه - ومن ثم تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن جميع أعمال البنوك ومن بينها إصدار خطابات الضمان تعتبر عملاً تجارياً طبقاً لنص الفقرتين ٤ و ٥ من المادة ٢ من قانون التجارة ولو تمت بضفة منفردة أو لصالح شخص غير تاجر ، لما كان ذلك وكان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه أن البنك الطاعن قد أصدر لصالح الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية خطابي ضمان تعهد فيهما بالوفاء

بالمبالغ الثابتة بها وإنه التوائد التأخيرية إلى يلتزم بها البنك تكون بواقع
٥ ٪ طبقاً لنص المادة ٢٢٦ من التقنين المدنى، وإذ إلزم الحكم المطعون فيه
هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعى عليه بمخالفة
القانون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان دزويش نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد جلال الدين رافع وعبد الحميد المنفلوطي ، علي السعدني ، عبد المنعم بركة.

(٢٠٩)

الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ القضائية :

(١) بيع « دعوى صحة التعاقد » تسجيل •

دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها . علم تسجيل البائع عقد شرائه ، وجوب إختصاص المشتري
البائع للبائع له.

(٢) التزام « الدفع بعدم التنفيذ » • نقض « السبب الجديد » •

التمسك بسقوط حق الخصم في الدفع بعدم التنفيذ ، دفاع يخالطه واقع . لا تجوز إثارته لأول
مرة أمام محكمة النقض.

١ - المقصود بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ التزامات البائع
التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري والحصول على حكم يقوم بتسجيله
مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، فالمشتري لا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان
إنتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين ، فإذا
كانت الملكية لم تنتقل إلى البائع له لأن عقد شرائه لم يسجل وجب على المشتري
أن يختصم في دعواه البائع للبائع له ليطلب الحكم بصحة العقد الصادر منه
وإلا كانت دعوى المشتري بصحة تعاقدته قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه
غير مقبولة .

٢ - إذ كان ما يثيره الطاعن - من أن حق المطعون عليه الأول في الدفع
بعدم التنفيذ قد سقط - إنما هو دفاع يخالطه واقع ، ولم يسبق طرحه على
محكمة الموضوع ، فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر - والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن ومحمد الحفناوى أقاما الدعوى رقم ٥٤٩ / ١٩٦٩ مدنى دمنهور الابتدائية ضد المطعون عليهما بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع المؤرخين ١٥ / ٦ / ١٩٦٢ ، ٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ والتسليم، وقالوا شرحا لها أن المطعون عليهما الثانية باءت لهما بموجب العقد الأول أطياناً زراعية مساحتها أربعة أفدنة مبينة بصحيفة الدعوى نظير ثمن مقبوض مقداره ١٦٠٠ ج ، وكانت قد إشترتها من المطعون عليه الأول بموجب العقد الثانى ونظراً لتخلف المطعون عليهما عن الوفاء بالتزاماتها فقد أقاما الدعوى بالطلبات سالفة البيان . وبتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٧٠ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ العقدين آنى الذكر والتسليم . إستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٣٩٢ سنة ٢٦ ق مدنى «مأمورية دمنهور» ، دفع الطاعن بأن العقد المؤرخ ٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ صورى أريد به إخفاء علاقة وكالة مستترة بين طرفيه وأن المطعون عليها الثانية كانت وكيله عن البائع المطعون عليه الأول ، بتاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٧٣ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن هذه الصورية ، وبتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ حكمت المحكمة برفض الدفع بصورية العقد المذكور وبرفض طلبه إعتباره مخفياً لوكالة المطعون عليها الثانية فى التصرف فى الأعيان التى تضمنها ، وقد توفى محمد حفناوى أثناء نظر الإستئناف ، وبتاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٧٦ حكمت المحكمة بإثبات ترك المستأنف للخصومة فى الإستئناف بالنسبة لورثة

المتوفى وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للطاعن و برفض دعواه بحالتها ، طعن الطاعن في الحكمين الأخيرين بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة العامة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين ينعي الطاعن بالأول منهما على الحكم الصادر بتاريخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدة قرائن على صورية عقد البيع المؤرخ ٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ منها أنه أبرم قيل صدور القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي ، وقدم عن العقد طلب لمصلحة الشهر العقاري بتاريخ ٧ / ٧ / ١٩٦٠ بعد أن أصدرت المطعون عليها الثانية توكيلا عاما بالبيع وقبض الثمن ليترو فنجلو الذي كان وكيلا للمطعون عليه الأول ، ثم ألغت التوكيل بعد إقامة الدعوى كما ثبت من أقوال شاهدي الطاعن أن المطعون عليها الثانية كانت تعمل لدى المطعون عليه الأول ولا مال لها ، وقد قدم الأخير سند الوكالة المشار إليه مؤشرا عليه بالإلغاء وسندين أذنين صدرا ليترو فنجلو بزعم أن ثمن الصفقة المبيعة لم يوف إليه ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه القرائن واكتفى بمناقشة أقوال الشهود وخلص إلى أنها لا تدل على الصورية ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن البين من مدونات الحكم الصادر بتاريخ ٢٤ / ٣ / ١٩٧١ والذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفاع الطاعن آنف الذكر والمستندات المقلمة ، وتضمنت أسبابه أن «المستأنف ضدهما الثاني والثالث» الطاعن ومحمد حفناوى «قدما مذكرة بدفاعهما لوردا فيها ما مؤداه أن عقد البيع المؤرخ ٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ إنما هو

عقد صوري أريد به إخفاء علاقة وكالة مسترة بين طرفيه وأن المشتري في هذا العقد وهي المستأنف ضدها الأولى «المطعون عليها الثانية» لا تعدو أن تكون وكيلا مسخرا في عقد البيع الصادر لهما من وكيلها والمؤرخ ٢٧ / ٦ / ١٩٦٢ وأن البائع الحقيقي هو المستأنف «المطعون عليه الأول» ومن ثم يتصرف إليه أثر العقد وأستدل المذكوران على صحة دفاعهما بما قدما من مستندات انطوت عليها حافظتهما المقدمة بجلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٧٠ ومؤداها أن بترفنجلو .. الوكيل عن المستأنف ضدها الأول والبائع في العقد الصادر لهما ليس إلا ناظراً لزراعة المستأنف الأمر الذي يخفى علاقة وكالة مسترة بين المستأنف والمستأنف ضدها الأولى ... كما أورد الحكم المطعون فيه فحوى أقوال الشهود ومنها أقوال شاهدي الطاعن ، وخلصت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية إلى رفض الدفع بصورية عقد البيع المؤرخ ٢٧-٦-١٩٦٠ لعدم ثبوت هذه الصورية ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع تقدير أقوال الشهود وأقراثن وتقضي بما يطمئن إليه وجدانها وحسبها أن تقيم قضاءها على ما يكفي لحمله، وكان الحكم المطعون فيه - حسبما سلف البيان - قد حصل ما تمسك به الطاعن من قرائن مما يفيد أنه أخضعها لتقديره ، كما عرض لأقوال شاهديه وأقام قضاءه على ما انتهت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها في تقدير الأدلة ، ومن ثم فإن النعي في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقديرها للأدلة وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب من وجهين ، وفي بيان الأول منهما يقول الطاعن أنه لم يطلب أمام محكمة الموضوع الحكم بصحة وتفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٧ / ٦ / ١٩٦٠ إلا في حدود القدر المبيع له من المطعون عليها الثانية ، وإذا كان الثمن الموفى به في هذا العقد للمطعون عليه الأول يزيد على ثمن ذلك القدر ، غير أن الحكم المطعون فيه أقر المطعون عليه الأول على

تمسكه بالدفع بعدم التنفيذ وقضى برفض الدعوى بحالتها لعدم الوفاء بكامل الثمن الوارد بالعقد المذكور مما يفيد وجود إمتياز للبائع في هذه الحالة ، وفي بيان الوجه الثاني يقول الطاعن أن حق المطعون عليه الأول في الدفع بعدم التنفيذ قد سقط ، إذ استبدل بالدين الوارد بعقد البيع دين آخر ، وقد تمسك الطاعن بذلك غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصود في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بأن المادة ١٦١ من القانون المدني خولت للمتعاقد في العقود الملزمة للجانبين ، إذا كانت الإلتزامات المقابلة مستحقة الوفاء ، حقاً في أن يمتنع عن تنفيذ إلتزامه ، إذا لم يقم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به ، وكانت المادة ٢٣٥ من ذات القانون قد جرى نصها بأن « لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل بإسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز » . كما نصت المادة ٢٣٦ من القانون المذكور على أن « يعتبر الدائن في استعماله حقوق مدينه نائباً عن هذا المدين ... » وكان المقصود بدعوى صحة ونفاذ عقد البيع هو تنفيذ إلتزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، فالمشتري لا يجاب إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين ، فإذا كانت الملكية لم تنتقل إلى البائع له لأن عقد شرائه لم يسجل وجب على المشتري أن يختصم في دعواه البائع للبائع له ليطلب الحكم بصحة العقد الصادر إليه وإلا كانت دعوى المشتري بطلب صحة تعاقدته قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه غير مقبولة ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وأقام قضاءه على أن الطاعن « بصفته مشترياً من المطعون عليها الثانية » المشتري من المستأنف « المطعون عليه الأول » يعتبر خلفاً خاصاً لا يلتزم بما إلتزم به في عقد شرائها قبل البائع لها ، ذلك أنها لا تملك أن تنقل إليه أكثر مما أعطاهما عقدها من المستأنف « المطعون عليه الأول »

وقد التزمت بسداد باقى الثمن واحتفظ البائع لنفسه بحق إمتياز البائع على العقار ولم تف بالالتزامها المقابل للتسجيل ونقل الملكية وهو الوفاء بباقى الثمن كالثابت من العقد ... وبناء على ما تقدم لا يكون للمستأنف عليه « الطاعن » الحق فى طلب إثبات صحة ونفاذ عقده وعقد سلفه « وهى أسباب تؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها الحكم وتكفى لحمل قضائه وكان لا محل للتحدى بأن الجزء الذى تم الوفاء به من الثمن الوارد بعقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٦/٢٧ يزيد عن ثمن القدر المبيع للطاعن بموجب العقد المؤرخ ١٩٦٢/٦/١٥ إذ أن تخصيص المبلغ المدفوع من الثمن الوارد بالعقد للوفاء بكامل الثمن المستحق عن جزء من الصفقة محل العقد ، إنما يتم بإرادة المتعاقدين ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس ، هذا والنعى فى وجهه الثانى مردود بأن ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن من دفاع إنما هو دفاع يخالطه واقع ولم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة
المستشارين : محمد جلال الدين رافع ، عبد الحميد المنفلوطى ، محمد إبراهيم خليل وأحمد شلبى.

(٢١٠)

الطن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) تقسيم « التصرف والبناء فى الاراضى المقسمة » • بيع •

حظر التصرف والبناء فى الاراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . أم ١٠ ق
٥٢ لسنة ١٩٤٠ . شموله بيع البناء . علة ذلك .

(٢) التزام « الحق فى الحبس » • بيع « بطلان البيع » • « ما يعد قصورا » •

حق الحبس . ماهيته ، م ٢٤٦ مدنى . الحكم ببطلان عقد البيع وتسليم العين المبيعة للبائنة
دون الرد على دفع المشتري بحقتها فى الحبس حتى تستوفى ما أدته من ثمن . خطأ وقصور .

١ - إذ كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم
الأراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع
الأراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم ، كما حظرت
إقامة مباني عليها قبل صدور هذا القرار ، وكان هذا الحظر - وعلى ما جرى
به قضاء هذه المحكمة - حظر عام دعت إليه اعتبارات تتعلق بالصالح العام
مما مقتضاه ترتيب البطلان على مخالفته ، واعتبار البطلان فى هذه الحالة
بطلانا مطلقاً يجوز لكل ذى مصلحة أن يتمسك به ، ومن ثم فإن التحدى
بأن الحظر لا يشمل بيع البناء فى هذه الحالة لا وجه له لاتحاد العلة .

٢ - إذ تنص المادة ١٤٢ من القانون المدنى على أنه فى حالى إبطال العقد
وبطلانه يعاد المتعاقدان إلى الحالة التى كانا عليها قبل العقد : وجرى نص
المادة ٢٤٦ من ذات القانون بأن لكل من التزم بأداء شيء أن يمتنع عن الوفاء

به ، ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومرتبط به ، أو مادام الدائن لم يقيم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا ، ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محرزة ، إذا هو أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة ، فإن له أن يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفي ما هو مستحق له ، إلا أن يكون الالتزام بائناً ناشئاً عن عمل غير مشروع - وكانت الطاعنة «المشتري» قد دفعت أمام محكمة الموضوع بحقها في حبس العين المبيعة حتى تستوفي ما دفعته من ثمن وما أنفقته من مصروفات ضرورية أو نافعة ، وقد حجب الحكم المطعون فيه نفسه عن بحث هذا الدفاع الجوهرى مجتزئاً من ذلك بالقول بأن عقد البيع باطل بطلاناً مطلقاً فلا يرتب أثراً من آثار البيع فإن الحكم في هذا الخصوص - إذ قضى بتسليم العقار المبيع للمطعون عليها «البائعة» - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٤٣٠ سنة ١٩٧٦ مدنى الزقازيق الابتدائية ضد الطاعنة بطلب الحكم بإعلان عقد البيع العرفى المؤرخ ١٥ / ٨ / ١٩٧٥ ، وإخلاء المنزل المبيع بصحيفة إفتتاح الدعوى وتسليمه لها ، وقالت شرحاً للدعوى أنها باعت المنزل المذكور بموجب ذلك العقد للطاعنة ، وأن العقد باطل بطلاناً مطلقاً طبقاً لنص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لأن البيع ورد على أرض غير مقسمة ، فأقامت الدعوى بطلانها سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٧٩ / ٥ / ٢٤ حكمت المحكمة بإعلان عقد البيع آنف الذكر ، ثم حكمت بتاريخ ١٩٧٩ / ١٢ / ٦ بإلزام الطاعنة بإخلاء العقار موضوع النزاع وتسليمه للمطعون عليها بالحالة التى كان عليها وقت

التعاقد ، إستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف المنصورة بالإستئناف رقم ٣٠ لسنة ٢٣ ق مدنى «مأمورية الزقازيق» طالبة إلغاءه. وبتاريخ ٢٩/٣/١٩٨٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه فى خصوص قضائه بتسليم العقار محل النزاع . وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر . وحدثت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك تقول أن الحكم قضى طبقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بىطلان عقد بيع المطعون عليها العقار سالف الذكر ، فى حين أن المادة العاشرة من القانون المذكور إذ نصت على حظر بيع الأراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم فقد قصرت هذا الحظر على بيع الأراضى دون المباني ، فحظر التصرف خاص بالأرض الفضاء ولم يرد على الأرض المقام عليها بناء . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة المذكورة من حظر إقامة مباني على الأرض المقسمة قبل صدور القرار بالموافقة على التقسيم ، لأن الجزاء المقرر على مخالفة هذا الحظر جزاء جنائى ، فيصبح إزالة البناء بحكم جنائى ضد منشئ التقسيم والمطعون عليها ليست منشئة التقسيم ، وقد مضى على إقامة البناء موضوع التصرف أكثر من خمس عشرة سنة والدعوى لم ترفع ضد منشئ التقسيم فلا ترفع ضد الطاعنة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكرن قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضى المعدة للبناء المعدل بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ قد حظرت بيع الأراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم كما حظرت إقامة مباني عليها قبل صدور هذا القرار

وإذ كان هذا الحظر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حظر عام دعت إليه إعتبارات تتعلق بالصالح العام مما تقتضاه ترتيب البطلان على مخالفته ، واعتبار البطلان في هذه الحالة بطلاناً مطلقاً يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ، ومن ثم فإن التحدي بأن الحظر لا يشمل بيع البناء في هذه الحالة لا وجه له لاتحاد العلة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تم إلزام هذا النظر وقضى ببطلان عقد البيع آنف الذكر الصادر من المطعون عليها بتاريخ ١٥/٨/١٩٧٥ للطاعنة ، فإنه يكون قد إلزم صحيح القانون ويكون هذا النعي على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب إذ قضى ببطلان عقد البيع وإعادة المتعاقدين إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد وإخلاء العقار وتسليمه للمطعون عليها وأطرح دفاع الطاعنة بأن من حقها حبس العين حتى تستوفي ما دفعته من ثمن وما أنفقته من مصروفات نافعة طبقاً لنص المادة ٢٤٦ من القانون المدني بما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المادة ١٤٢ من القانون المدني تنص على أنه « في حالي لإبطال العقد وبطلانه يعاد المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد .. » وجرى نص المادة ٢٤٦ من ذات القانون بأن لكل من إلزم بأداء شيء أن يمتنع عن الوفاء به ، ما دام الدائن لم يعرض الإفاء بإلزام مترتب عليه بسبب إلزام المدين ومرتبطة به ، أو ما دام الدائن لم يقيم بتقديم تأمين كاف للفاء بإلزامه هذا . ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء محرز ، إذا هر أنفق عليه مصروفات ضرورية أو نافعة ، فإن له أن يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفي ما هو مستحق له ، إلا أن يكون الإلزام بالرد ناشئاً عن عمل غير مشروع . ولما كانت الطاعنة قد

دفعت أمام محكمة الموضوع بحقتها في حبس العين محل النزاع حتى تستوفي ما دفعته من ثمن وما أنفقته من مصروفات ضرورية أو نافعة ، وقد حجب الحكم المطعون فيه نفسه عن بحث هذا الدفاع الجوهري مجتزأ في ذلك بالقول بأن العقد آنف الذكر باطل بطلانا مطلقا فلا يرتب أثرا من آثار البيع فإن الحكم يكون في هذا الخصوص قد أخطأ في تطبيق القانون وعابد القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار : نائب رئيس المحكمة - حافظ رفق وعضوية السادة المستشارين
يوسف أبوزيد ، درويش عبد المجيد ، علي عمرو وعزت حنوره .

(٢١١)

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) بيع .

البيع مع حق التقرير بالشراء عن الغير ، ماهيته .

(٢) تزوير .

الزول من التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير ، م ٥٧ إثبات ، وجوب أن يكون
قبل صدور الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير ، علة ذلك .

١ - البيع مع حق التقرير بالشراء عن الغير وإن لم يرد فيه نص في
التقنين المدني إلا أنه من الجائز التعامل به ، ويجب لإعمال آثار هذا النوع
من البيع أن يذكر شرط إختيار الغير في العقد بأن يحتفظ المشتري عند إبرام
العقد بحقه في التقرير بالشراء عن الغير ويتفق مع البائع على مدة يعلن المشتري
خلالها اسم من اشترى له الصفقة ، فإذا أفصح المشتري الظاهر عن المشتري
المستتر في الميعاد المتفق عليه اعتبر البيع صادراً من البائع إلى هذا المشتري
المستتر مباشرة وإنصرفت إليه آثاره دون حاجة إلى بيع جديد له من المشتري
الظاهر .

٢ - مفاد النص في المادة ٥٧ من قانون الإثبات أن الزول عن التمسك
بالمحرر المطعون فيه وما يستتبعه من إنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير ينبغي
أن يتم قبل صدور الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير ، أما من بعد صدور
هذا الحكم فلا وجه لإعمال هذا النص إذ قد إنتهت إجراءات هذا الادعاء
بالفعل بصدور قضاء فيها إستنفدت المحكمة بمقتضاه ولايتها على هذه المسألة .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر الأوراق —
تتحصل فى أن المطعون ضدها قدمت لرئيس محكمة القاهرة الابتدائية
عريضة لإستصدار أمر بإلزام الطاعن الأول أن يؤدي لها فى مواجهة الطاعنين
الثانى والثالث مبلغ ١٦٢٦٥ جنيهاً و ١١٠ ملياً والفوائد القانونية من تاريخ
المطالبة القضائية حتى السداد ، وقالت بيانا لذلك أنها باعت إلى الطاعن الأول
أرضاً زراعية مساحتها ٥٠ فدان ١٥ قيراط ١١ سهم بموجب عقد بيع إبتدائى
مؤرخ ١٩٦٠/٥/٨ صدر من وكيلها لقاء ثمن مقداره ٢٠٧٦٥ جنيهاً و ١١٠
ملياً أدى منه حال انعقاد العقد ألفين وخمسمائة جنيه واتفق على دفع الباقي
على أقساط نهايتها ١٥ / ١١ / ١٩٦٢ وفى منها مبلغ ألفى جنيه وإمتنع
عن سداد الباقي ، وإذا كانت قد علمت بتصرفه فى بعض القدر المبيع إلى
الطاعنين الثانى والثالث لذا فهم تطلب أن يكون إلزامه بأداء باقى الثمن فى
مواجهتهما ، وإذا امتنع رئيس المحكمة عن إصدار الأمر بالأداء انعقدت
خصومة الدعوى رقم ٨٢٩ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة للحكم
بالطلبات آنفه الذكر ، وبتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٧٣ قضت المحكمة بطلبات
المطعون ضدها ، إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة
بالإستئناف الرقم ٣٩٩٠ لسنة ٩٠ قضائية طالبن بإلغاء ورفض الدعوى ، وأثناء
نظر الإستئناف قدم الطاعنون كشف حساب مؤرخ ٢٠ / ٣ / ٦٥
يحمل توقيعاً منسوباً إلى وكيل المطعون ضدها متضمناً تصفية حساب ثمن
الأرض المبيعة الذى أسفر عن أن الباقي من الثمن أصبح منحصراً فى

مبلغ ألفين من الجنيهات ، فتخذت المطعون ضدها إجراءات الطعن بالتزوير على هذا المحرر ، ومن بعد تحقيق هذا الطعن قضت المحكمة بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٦ برد وبطلان ذلك المحرر وإلزام الطاعن الأول بمصاريف إجراءات الإدعاء بالتزوير وحددت جلسة لنظر موضوع النزاع ، ثم قضت بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنين أبانوا في طعنهم أن الطعن أقيم على سببين يتعلقان بالطاعن الأول وثلاثة أسباب تخص نعي الطاعنين الثاني والثالث .

وحيث إن الطاعن الأول ينعي بالسبب الأول من سببي طعنه على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه لم يقدم لمحكمة الاستئناف كشف الحساب المؤرخ ١٩٦٥/٣/٢ ولم يركن إليه في دفاعه بل كان الطاعنان الثاني والثالث هما اللذان تمسكا به فلا يكون طرفا في إجراءات الإدعاء بالتزوير التي اتخذتها المطعون ضدها على هذا المحرر ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قضى برده وبطلانه مع إلزامه بمصروفات الإدعاء بالتزوير فإنه قد أخطأ فهم واقع الدعوى أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون بتحميله مصاريف إجراءات ذلك الادعاء الذي لم يكن طرفاً فيه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ذلك أن الثابت بالأوراق أن الطاعن الأول هو الذي حكم عليه وحده من محكمة أول درجة بأداء باقي الثمن في مواجهة الطاعنين الثاني والثالث فأقام ثلاثهم استئنافاً عن هذا الحكم وتمسكوا في صحيفة استئنافهم بتصفيته حساب باقي الثمن بمقتضى مؤرخ ١٩٦٥/٣/٢٠ صادر من وكيل المطعون ضدها وقدموا للمحكمة هذا المحرر بحافظة عنونت بأسمائهم الثلاثة وأورد الحكم المطعون فيه بملдонاته أن الطاعن الأول قدم تقرير خبير استشاري تضمن صحة التوقيع بالورقة المدعى بتزويرها رداً على تقرير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي الذي ندبته المحكمة ، ومن ثم يكون هذا الطاعن هو الخصم أصيل في إجراءات

الإدعاء بالتزوير إذ طرحت الورقة المقدمة منه مع الطاعنين الآخرين وتمسك بما حوته من بيانات وحمل لواء المنازعة بشأن الإدعاء بتزويرها ، ولما كان الأصل في تحمل مصروفات التقاضي وفقاً لنص المادة ١٧٤ من قانون المرافعات أن تكون هذه المصروفات على عاتق الخصم خاسر الدعوى وهو من رفعها أو دفعها بغير وجه حق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون إذ قضى بإلزام الطاعن الأول مصاريف إجراءات الإدعاء بالتزوير إعتباراً بأنه محكوم عليه فيها بالقضاء برد وبطلان ذلك المحرر الذي تمسك به ونازع بشأن الإدعاء بتزويره مما يكون معه النعي الذي يثيره في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من سببي طعن الطاعن الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن عقد البيع تضمن نصاً ينحول له حق اختيار الغير في الشراء وتنفيذاً لهذا النص أعلم المطعون ضدها باختياره الطاعنين الثاني والثالث مشتريين مما يستتبع إنصراف آثار العقد إليهما ولا يكون هو إلا نائباً عنهما في إبرام البيع إعتباراً بأن التكييف القانوني للعقد هو البيع مع حق التقرير بالشراء عن الغير الذي يترتب على إنعقاده نفاذه في حق المشتري الظاهر إلى أن يعمل حقه في اختيار الغير فإن أعمله وقعت الصفقة لهذا الغير وأعتبر أنه المشتري مباشرة من البائع وأن المشتري الظاهر لم يكن إلا وكيلاً عنه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى التكييف القانوني السليم لعقد البيع والتفت عن دفاعه معتبراً إياه طرفاً في العقد ملتزماً بأداء باقي ثمن على سند من أنه قدم اعتراضاً لهيئة الإصلاح الزراعي عند الاستيلاء على الأرض المباعة بوصفها مشترياً وأنه إنما باع للطاعنين الثاني والثالث بعقد آخر مساحة تقل عن تلك التي اشتراها وأن عقد البيع محل النزاع اشترط فيه تضامنه مع من يدخله في الصفقة ، في حين أن هذه المبررات التي ساقها الحكم لا تؤثر في كون عقد البيع وفقاً

لنصوصه تضمن الشراء المقرون بشرط إختيار الغير والذي يؤدي إلى اعتباره وكيلًا عن الطاعنين الثاني والثالث اللذين تخيرهما مشتريين ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون معيباً بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن البيع مع حق التقرير بالشراء عن الغير وإن لم يرد به نص في التقنين المدني إلا أنه من الجائز التعامل به ، ويجب لإعمال آثار هذا النوع من البيع أن يذكر شرط إختيار الغير في العقد بأن يحتفظ المشتري عند إبرام العقد بحقه في التقرير بالشراء من الغير ويتفق مع البائع على مدة يعلن المشتري خلالها اسم من يشتري له الصفقة ، فإذا أفصح المشتري الظاهر عن المشتري المستر في الميعاد المتفق عليه اعتبر البيع صادراً من البائع إلى هذا المشتري المستر مباشرة وانصرفت إليه آثاره دون حاجة إلى بيع جديد له من المشتري الظاهر ، وإذا كان البين من عقد البيع الابتدائي محل التداعي أنه تضمن بالبندين الأول والثاني بيع المطعون ضدهما إلى الطاعن الأول الأرض الزراعية الميينة به لقاء ثمن مقداره ٢٠٧٦٥ جنيتها و ١١٠ ملها التزم هذا الأخير بأدائه في المواعيد المحددة بالبند الثاني ، ثم جاء بعجز البند السادس عبارة «وللطرف الثاني - المشتري - الحق في أن يدخل معه في عقد البيع النهائي آخرين بشرط تضامن الجميع في كافة التزامات هذا العقد» ، وكان مفاد هذه العبارة لا تكشف في دلالتها إلا على مجرد رضا من البائعة يبيع المشتري أن يشاركه في الصفقة عند العقد النهائي آخرون شريطة أن يكونوا جميعاً ملتزمين التزاماً تضامنياً بكافة التزامات العقد ، بما يعني أن يظل الطاعن الأول حتى مع إدخاله الغير في الصفقة طرفاً أصيلاً في العقد يقع على كاهله كافة الإلتزامات المتولدة عنه ومنصرفاً إليه آثاره ، وهو ما يخالف البيع المقرون بشرط الشراء عن الغير الذي يترتب على إفصاح المشتري الظاهر عن المشتري المستر أن يكون هذا الأخير هو المشتري الذي

تتصرف إليه آثار البيع ويعتبر البيع كأنه صادر إليه ولم يكن المشتري الظاهر عند إبرامه إلا نائباً عنه ، وكان الثابت أيضاً بالأوراق وملونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول إنما أبرم عقداً ابتدائياً آخر مع الطاعنين الثاني والثالث مؤرخاً ١٩٦٠/٥/٢٠ بمقتضاه باع إليهما الأرض التي اشتراها من المطعون ضدها فيما عدا مساحة نحو خمسة أفدنة مما يصبح معه هذا البيع الثاني هو وحده الذي يحكم علاقة البيع بين الطاعن الأول والطاعنين الثاني والثالث وليس من شأنه أن يجعل من هذين الأخيرين مشتريين تتصرف إليهما بالطريق المباشر آثار عقد البيع المؤرخ ١٩٦٠/٥/٨ الذي عقده الطاعن الأول مع المطعون ضدهما وجاء خلوا من تقرير الشراء عن الغير ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وخلص إلى اعتبار الطاعن الأول هو الطرف المشتري الأصيل في عقد البيع محل النزاع وقد انصرفت إليه آثاره وتعلقت بدمته الإلتزامات المتولدة عنه ومن بينها إلتزام أداء باقي الثمن المتفق عليه ، فإنه يكون قد أنزل القانون منزله الصحيح ويكون نعي الطاعن الأول في غير محله .

وحيث إن الطاعنين الثاني والثالث ينعين على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول من أسباب طعنهما مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما قدما مذكرة لمحكمة الاستئناف تنازلاً فيها عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير ولكن الحكم المطعون فيه قضى برد وبطلان المحرر مع أنه كان متعيناً تطبيق المادة ٥٧ من قانون الإثبات التي توجب لإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة كانت عليها بمجرد النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه مما يعيبه بمخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المشرع إذ نص في نص في المادة ٥٧ من قانون الإثبات على أن «المدعى عليه بالتزوير لإنهاء إجراءات الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه ، فإن هذا النص أن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يستتبعه من

إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل صدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما من بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإعمال هذا النص إذ قد انتهت إجراءات هذا الإدعاء بالفعل بصدور قضاء فيه إستنفدت المحكمة بمقتضاه ولايتها على هذه المسألة ، لما كان ذلك وكان الثابت أن محكمة الإستئناف قضت في الإدعاء بالتزوير بتاريخ ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٦ برد وبطلان المحرر المطعون فيه ولم يقدم الطاعنان الثاني والثالث مذكرتهما التي تضمنت نزولهما عن هذا المحرر إلا بجلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ تألياً لصدور القضاء الفاصل في الإدعاء بالتزوير فإن الحكم المطعون فيه يكون صائباً في القانون إذ أعرض عن هذا النزول ويكون ما ينعاه الطاعنان في هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث من أسباب طعن الطاعنين المذكورين أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وأخل بحقوقهما في الدفاع وشابه القصور ، وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا بدفاعهما أمام محكمة الإستئناف بأن هيئة الإصلاح الزراعي وضعت يدها على الأرض المبيعة إستناداً إلى أن المطعون ضدها تملك ما يريد عن الحد الأقصى المقرر للملكية وظل إستيلاؤها قائماً حتى فصل من اللجنة المختصة في الاعتراض المرفوع عن هذا الإستيلاء الأمر الذي ترتب عليه حرمانها من ثمرة العقار المبيع طوال فترة الإستيلاء وكان هذا الحرمان بسبب تراخي المطعون ضدها في تسليمهما العقار المبيع وإخلالها بالتزامها بضمان عدم تعرض هيئة الإصلاح الزراعي مما يبرر إنقاص الثمن بمقدار ما ضاع عليهما من ريع غلة الأرض المبيعة ، كذلك فقد أصبح جانباً من هذه الأرض بحوزة آخرون إستناداً إلى إدعائهم ملكيته دون المطعون ضدها مما ينحول لهما الحق في حبس الثمن حتى تثبت ملكيتها ، وقد طلبا من المحكمة تحقيق هذا الدفاع بنسب خبير إلا أنها لم تستجب لطلبهما ولم يعن الحكم المطعون فيه بالرد على دفاعهما رداً مائلاً يصلح لمواجهته .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه متى كان الحكم المطعون فيه لم يقض بإلزام الطاعنين الثاني والثالث بأداء الثمن المتفق عليه بالعقد المؤرخ ١٩٦٠/٥/٨ المعقود بين المطعون ضدها والطاعن الأول إنما اقتصر قضاءه على إلزام هذا الأخير باعتباره وحده المشتري في هذا العقد وتعلقت بذمته الإلتزامات الناشئة عنه ، وكان الطاعنان الثاني والثالث لم تنصرف إليهما آثار ذلك العقد على نحو ما سبق بيانه في الرد على السبب الثاني من سببي الطاعن الأول بل تربطهما بهذا الأخير علاقة أخرى ناشئة عن عقد بيع آخر أبرم معهما بتاريخ ١٩٦٠/٥/٢٠ فإن ما يثيره الطاعنان المذكوران من نعي على الحكم المطعون فيه لعدم تحقيق دفاعهما بشأن طلب إنقاص الثمن المقضى به أو الحق في حبسه يغدو غير مقبول لإنتفاء مصلحتهما من إثارة هذا النعي .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة حافظ رفق وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبوزيد ، درويش عبد المجيد ، علي عمرو وعزت حنوره

(٢١٢)

الظمن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٧ القضائية :

• ارتفاق • اختصاص •

دعاوى حقوق إرتفاق الرى ، تعلقها بالانتفاع بالمياه، اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها
م ٤٣ مرافعات .

النص فى المادة ٤٣ من قانون المرافعات على « تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم إبتدائياً مهما تكن قيمة الدعوى وإنهائياً إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنياً فيما يلى : ١ - الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والمساقى والمصارف . . ومن بين الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه - الدعاوى المتعلقة بحقوق إرتفاق الرى ، وإذا كانت الدعوى التى أقامها المطعون ضده إبتداء أمام محكمة دباط الإبتدائية هى بطلب منع تعرض الطاعنين له فى الرى من المسقى الميئنة بصحيفة الدعوى ومن ثم فهى بهذا الوصف تعتبر من الدعاوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه التى عنها المادة ٤٣ سالفه الذكر وتدخل بالتالى فى الإختصاص الإستثنائى لمحكمة المواد الجزئية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٦٦ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى دمياط على الطاعنين بطلب الحكم بمنع تعرضهما له في رى أرضه الزراعية المملوكة له من المسقى الميئة بصحيفة الدعوى — وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى قضت محكمة دمياط الابتدائية بجلسة ١٩٧٦/١/٢٥ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٢ سنة ٨ ق ، ومحكمة إستئناف المنصورة (مأمورية دمياط) قضت بجلسة ١٢/٥/١٩٧٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبمنع تعرض المستأنف عليهما (الطاعنين) للمستأنف (المطعون ضده) في الرى من المسقى وخاصة في الجزء المجاور لأرضهما من المسقى المذكورة . طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولان أن المادة ٤٣ من قانون المرافعات نصت على اختصاص القاضى الجزئى بالحكم ابتدائياً مهما تكن قيمة الدعوى بالدعاوى المتعلقة بالإنشاع بالمياه وتطهير الترع والمساقى والمصارف ، وهى الدعوى المتعلقة بحقوق إرتفاق الرى ، وإذ كانت الدعوى المرفوعة من المطعون ضده على الطاعنين هى دعوى حيازة لحق إرتفاق بالرئ فإنه طبقاً لنص المادة ٤٣ سالفة الذكر تكون من إختصاص القاضى الجزئى ولما كانت قواعد الإختصاص النوعى من النظام العام ، وقد خالف الحكم المطعون فيه ذلك وتصدى للحكم في موضوع الدعوى التى رفعت لإبتداء أمام المحكمة الابتدائية — غير المختصة نوعياً بنظرها — بما يتضمن قضاء ضمناً بإختصاصها ، ومن ثم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن النص في المادة ٤٣ من قانون المرافعات على أن « تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتداءً مهما تكن قيمة الدعوى وانتهائياً إذا لم تجاوز قيمتها خمسين جنياً فيما يلي : ١ - الدعوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه وتطهير الترع والمساقى والمصارف » . وكان من بين الدعوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه الدعوى المتعلقة بحقوق الارتفاق الرى - وإذا كانت الدعوى التي أقامها المطعون ضده إبتداءً أمام محكمة دمياط الابتدائية هي بطلب منع تعرض الطاعنين له في الرى من المسقى المينة بصحيفة الدعوى ومن ثم فهي بهذا الوصف تعتبر من الدعوى المتعلقة بالانتفاع بالمياه التي عنها المادة ٤٣ سالفة الذكر وتدخل بالتالى في الاختصاص الاستثنائى لمحكمة المواد الجزئية ، وإذا كانت قواعد اختصاص النوعى وفقاً للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات من النظام العام وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى في موضوع النزاع إستثنافاً للحكم الصادر من محكمة دمياط الابتدائية غير المختصة نوعياً بنظر الدعوى فإنه يكون قد قضى ضمناً بإختصاصها ، ومن ثم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن المادة ٢٦٩ / ١ مرافعات تنص على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الاختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الاختصاص وعند الإقتضاء وتعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة - ولما سلف يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم إختصاص محكمة دمياط الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى وبإختصاص محكمة فارسكور الجزئية بنظرها .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار حسن السباطي نائب رئيس المحكمة / . وعضوية السادة المستشارين :
محمد فتح الله المرسى ، سعد حسين بدر ، وليم رزق بدوي ، ومحمد مختار منصور

(٢١٣)

الظعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ القضائية :

(١) بيع ثمرات المبيع • فوائده •

علم جواز الجمع بين فوائده الثمن وثمرات المبيع قاعدة لا تتعلق بالنظام العام .

(٢) التزام ، فسخ • تجزئة •

الدائنون غير المتضامنين . مطالبة أحدهم بما يخص الآخر أو الفسخ لعدم الوفاء بنصيب غيره .
شرطه . إنصراف إرادة المتعاقدين إلى عدم تجزئة الصفقة .

(٣) بيع « دعوى صحة التعاقد » • « التزامات المشتري » •

تعدد البائعين لحصص محددة في عقد واحد ، الوفاء بكامل الثمن لبعضهم دون الآخرين .
وجوب الفصل في دعوى المشتري بصحة التعاقد على ضوء ذلك دون حاجة لقصر الطلبات على المساحة الموقوفة بثمنها .

١ - قاعدة عدم جواز الجمع بين فوائده الثمن وثمرات المبيع لا تتعلق
بالنظام العام بل يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

٢ - مؤدى نص المادة ٣٠٠ من القانون المدني أن الأصل في حالة تعدد
الدائنين دون تضامن أن الإلتزام ينقسم عليهم بحكم القانون كل بالقدر المتفق
عليه أو بالقدر الذي يعينه القانون ، ولا يستطيع كل دائن أن يطالب المدين
إلا بنصيبه أو يطلب الفسخ لعدم الوفاء بنصيب غيره إلا إذا انصرفت نية
المتعاقدين إلى عدم تجزئة الصفقة .

٣- إذ كان الثابت من عقد البيع تعدد البائعين - المطعونون ضدهم - الدائنين بالثمن وقد تحددت فيه المساحة التي باعها كل منهم وثمن الفدان فيما يخص البالغ وثمن مغاير فيما يخص القاصرين ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقاما الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٠ عن القدر المبيع بأكمله ومساحته ٣٤ فدان ١٨ قيراط ٩ سهم وأنهما أوفيا بالثمن جميعه إلا فيما يتعلق بفرق السعر عن مساحة القاصرين ، وأقام المطعون عليهم دعوى الفسخ عن جميع المساحة لعدم وفاء الطاعنين بباقي الثمن ، فكان يتعين على المحكمة أن تعرض لبحث دعوى الطاعنين ودعوى المطعون عليهم في حدود المقدار الذي يخص باقى البائعين الموفى لهم بثمن أنصبتهم لأنه يدخل في نطاق ما هو مطروح عليها بغير حاجة إلى أن يعدل الطاعنان طلباتهما إلى القدر الأقل.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع الدعوى - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٧٩٧ سنة ٧٣ مدني مدني كلي طنطا ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٠ / ٥ / ١٩٧٠ والمتضمن بيع مساحة ٣٤ فدان ١٨ قيراط ٩ سهم الموضحة الحدود والمعالم بعقد البيع والصحيفة إليهما مقابل ثمن قدره (١٢٦١٨) جنيه والتسليم وقالوا بيانا لطلبائهما أن المطعون عليهم باعوا إليهما تلك المساحة بموجب ذلك العقد ، وأنهما دفعا وقت التعاقد مبلغ ٤٠٠٠ جنيه كما سددوا من الثمن ١٥٠٠ جنيه في ٨ / ٨ / ٧٠ ، ١٢٥٠ جنيه في ٢ / ٣١ / ٧١ ثم ٤٠٠ جنيه أخرى ، وأنهما سبق لهما إقامة الدعوى ٢٦٣١ سنة ٧١ مدني كلي طنطا بطلب صحة ونفاذ العقد قضى بعدم قبولها لعدم سداد باقي الثمن وتأيد الحكم بالإستئناف رقم ٢٥٧ سنة ٢٢ ق ، ونظرا لاستحقاقهما ثلث إيجار الأرض المبيعة وفقاً لشروط العقد عن سنة ١٩٧٠ وثلثي إيجارها عن سنة ١٩٧١ وكامل إيجارها عن سنة ١٩٧٢ قبل البائعين ولم يسددوه وهو ما يعادل باقي الثمن المستحق في ذمتها فقد أقاما الدعوى الماثلة للحكم لهما بطلبائهما ، كما أقام المطعون عليهم الدعوى رقم ٢٠٨٦ سنة ٧٣ مدني كلي طنطا ضد الطاعنين بطلب فسخ عقد البيع لعدم وفائهما بباقي الثمن ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعوى ٢٠٨٦ سنة ٧٣ إلى الدعوى ١٧٩٧ سنة ٧٣ قضت بتاريخ ١٧ / ٤ / ٧٥ بنذب خير لبيان الواقع الحسابي للصفقة ، وبعد أن أودع الخبير تقريره قضت بجلسته ١٨ / ١٣ / ١٩٧٧ أولاً : في الدعوى ١٧٩٧ سنة ٧٣ بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها في القضية رقم ٢٦٣١

سنة ٧١ مدني كلى طنطا . ثانيا : في الدعوى ٢٠٨٦ سنة ٧٣ بفسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٧٠/٥/٢٠ . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٢ سنة ٢٨ ق وأودعا مبلغ ٤٠١٨ خزينة المحكمة بعد عرضه على البائعين بمحضر الجلسة ورفضهم قبوله ، وبتاريخ ٧٩/١/٨ قضت محكمة إستئناف طنطا برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيه ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنان في السبب الثاني منهما وفي الوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفته ، وفي بيان ذلك يقولون أنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها بإجراء المقاصة القضائية بين ما يستحقانه من أجرة الأطيان المبيعة وبين ما بقي في ذمتها من الثمن إلا أن الحكم رفض إستحقاقهما لشيء من الأجرة لأنهما لم يؤديا أقساط الثمن في المواعيد المحددة في العقد أخذا بتقرير الخبير الذي انتهى إلى ذلك على الرغم مما أثبتته الخبير من سدادهما لمبلغ ٧١٥٠ جنيه حتى ٧١/٣/١٢ وهو ما يزيد على نصف ثمن الصفقة وما يوجب على المحكمة في هذه الحالة من بحث ما يستلزمه القانون من عدم جواز الجمع بين ثمرات المبيع والثمن ، وعلى الرغم أيضاً من أن المتعاقدين قد نصا في البند السادس من عقد البيع على أن للمشتريين ثلث إيجار سنة ١٩٧٠ وثلثي إيجار سنة ١٩٧١ وهو ما يفصح بجلاء عن إنصراف إرادة الطرفين إلى عدم الجمع بين البدلين وحددا الحصة التي يحصلان عليها وإذا أوفيا بالمبلغ مالف الذكر من الثمن فلأنهما يستحقان من أجرة الأطيان ما يتناسب مع ما سداده وفقاً لنص المادة ٤٥٨ من القانون المدني الذي يأتي أن يجمع المشتري بين يديه البدلين ويأتي أن يجمع البائع بين ثمار المبيع وفرائد ما قبضه من ثمن وهو ما يأتي على المطعون ضدهم أن يجمعوا بين إجارة الأرض المبيعة وبين

فوائد ما قبضوه من الثمن (٧١٥٠) جنيه وهو ما يعادل ٣١٢٤ جنيه عن المدة التي جمعوا فيها بين البدلين وفقاً لما قدمناه من مستندات ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ لم يجر فيه تلك المقاصة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه لما كانت قاعدة عدم جواز الجمع بين فوائد الثمن وثمرات المبيع لا تتعلق بالنظام العام بل يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، وكان تحصيل فهم الواقع في الدعوى من سلطة قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به ما دام لم يعتمد واقعه بغير سند لها أو يستخلص من الوقائع نتيجة غير مقبولة عقلاً ، وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية في تفسير صيغ العقود بما رآته أوفى بمقصود العاقدین من البند السادس من عقد البيع موضوع النزاع أن الطاعنين لا يستحقان شيئاً من الإيجار لعدم قيامهما بالوفاء بالأقساط في مواعييدها الميئة في البند الثالث ووفقاً لما أثبتته الخبر في تقريره ورتبت على ذلك رفض طلب المقاصة بين الإيجار المشار إليه وبين باقي الثمن المستحق عليهما - ضمناً - لما نص عليه في العقد من تعليق هذا الحق على الإلتزام بالوفاء بأقساط الثمن في المواعيد المحددة ، وكان هذا الذي استخلصه الحكم المطعون فيه سائغاً ومتسقاً مع الوقائع التي استعرضها ، فإن النعي عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه في هذا الصدد يكون قائماً على غير أساس .

وحيث أن الطاعنين ينعين في الوجهين الأولين من السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه أغفل بحث أثر تعدد البائعين في عقد البيع محل النزاع وفصل في الدعوى كما لو كان البائع شخصاً واحداً مع ما يترتب على تعدد البائعين بغير تضامن من بينهم من آثار جوهرية أهدرها منها لإنقسام الإلتزام بحكم القانون على الدائنين المتعددين كل بالقدر المتفق عليه في العقد وبصريح

بموجب هذا الإنقسام إلزامات متعددة لصالح الدائنين المتعديين ويكون كل إلزام من هذه الإلزامات المتعددة مستقلاً عن الإلزامات الأخرى وإذ تحدد في العقد المساحة التي باعها كل من البائعين - المطعون ضدهم - وكانت حصة القاصرين حسام الدين وشهير إسماعيل فريد ٧ فدان ٧ قيراط ٥ سهم وهي الحصة الوحيدة التي تحدد ثمنها بواقع ٤٠٠ جنيه للفدان ، وقد أوفى الطاعنان بجميع الثمن - ١٢١٦٨ جنيه - لجميع الصفقة بواقع ٣٥٠ جنيه للفدان فإنه لا ينسب إليهما تقصير إن صح إلا بالنسبة للفرق المستحق لهذين القاصرين ويكونان قد أوفيا لباقي البائعين - البالغ - بجميع نصيبهم - من الثمن عن المساحة المباعة منهم وقدرها ٢٧ فدان ١١ قيراط ٣ سهم ، وإذا كان الحكم برفض دعوى صحة التعاقد لعدم قيام المشتري بدفع كامل الثمن لا يمنع المشتري من العودة إلى دعوى صحة التعاقد إذا ما قام بإيفاء البائع بباقي الثمن ، وإذا أوفى الطاعنان باقي الثمن في الاستئناف فإن قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم جواز نظر دعوى صحة ونفاذ عقد البيع لعدم الوفاء بالثمن - في حصة باقي البائعين وبفسخ عقد البيع بالنسبة للقدر المباع جميعه جاء مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٣٠٠ من القانون المدني تنص على أنه « ويكون الإلزام غير قابل للإقسام - إذا ورد على محل لا يقبل بطبيعته أن ينقسم . ب- إذا تبين من الغرض الذي رمي إليه المتعاقدان أن الإلزام لا يجوز تنفيذه منقسماً ، أو إذا انصرفت فيه المتعاقدان إلى ذلك ، وكان مؤدى هذا النص أن الأصل في حالة تعدد الدائنين دون تضامن أن الإلزام ينقسم عليهم بحكم القانون كل بالقدر المتفق عليه أو بالقدر الذي يعينه القانون ولا يستطيع كل دائن أن يطالب المدين إلا بنصيبه أو يطلب الفسخ لعدم الوفاء بنصيب غيره إلا إذا أفصحت نية المتعاقدان إلى عدم تجزئة الصفقة ، وكان الثابت من عقد البيع تعدد البائعين - المطعون ضدهم - الدائنين بالثمن وقد تحددت فيه المساحة التي باعها كل منهم

وثنى الفدان فيما يخص البالغ وثنى مغاير فيما يخص القاصر ين وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقاما الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٠/٥/٢٠ عن القدر المبيع بأكمله ومساحته ٩ س ١٨ ط ٣٤ ف وأنهما أوفيا بالثنى جميعه إلا فيما يتعلق بفرق السعر عن مساحة القاصرين وأقام المطعون عليهم دعوى الفسخ عن جميع المساحة لعدم وفاء الطاعنين بباقي الثمن ، فكان يتعين على المحكمة أن تعرض لبحث دعوى الطاعنين ودعوى المطعون عليهم في حدود المقدار الذى يخص باقى البائعين الموفى لهم بثمن أنصبتهم لأنه يدخل فى نطاق ما هو مطروح عليها بغير حاجة إلى أن يعدل الطاعنان طلباتهما إلى القدر الأقل ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من عدم جواز نظر دعوى صحة ونفاذ عقد البيع والتسليم عن المساحة جميعها لسابقة الفصل فيها إستناداً إلى عدم الوفاء بكامل الثمن وفسخ عقد البيع عن كامل المساحة على الرغم من تعدد الدائنين والمدبنين ودون أن يعرض لعدم قابلية الإلتزام للإقسام بالإتفاق الصريح أو الضمنى على ذلك فإنه يكون قد خالف القانون ومشوباً بالقصور بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً عن المساحة المباعة من غير القاصرين والإحالة .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / نائب رئيس المحكمة محمد كمال عباس ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد إبراهيم الدسوقي ، إبراهيم محمد هاشم ، صبحي رزق داود ، محمد علي هاشم .

(٢١٤)

الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٥٠ قضائية :

حكم . « عيوب التدليل » . قصور . إثبات « الإثبات بالبيئة » . إيجار . « إيجار الأماكن »
طلب المستأجرة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات العلاقة الإيجارية . التفات الحكم عنه وإقامة
قضائه بالإخلاء على أن مجرد سفر المؤجر للخارج لمدة موقوته كاف لإجابته إلى طلبه إعمالاً
للمادة ٤٠ - ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ وقصور .

إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلب الطاعنه إحالة
الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنها استأجرت عين النزاع لمدة غير محددة
وغير موقوته بإقامة المطعون ضده في الخارج إستناداً إلى قوله أن مجرد
سفر المستأجر إلى الخارج لمدة مؤقتة يكفي بذاته لإنطباق الفقرة « أ » من المادة
٤٠ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مما يتعين معه القضاء بإخلاء الطاعنة دون حاجة
إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق ، وهو خطأ في تطبيق القانون ذلك إن سفر
المستأجر المطعون ضده للخارج لمدة مؤقتة ليس كافياً وحده بطريق اللزوم
للقول بأنه يؤجر عينه لهذا السبب إنما يشترط أن يثبت أن السفر هو الباعث
على التعاقد . وإذ كانت المادة ٢٤ / ٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ٧٧ المقابلة
للمادة ١٦ / ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ تجيز للمستأجر إثبات واقعة
التأجير وجميع شروط العقد ومنها أنه غير محدد المدة وغير موقوت بسفر
المؤجر للخارج - بكافة طرق الإثبات - وكان البين من الحكم أن المطعون
ضده لم يقدم مكتوباً يثبت أن الحجرة المتنازع عليها

مؤجرة بمناسبة سفره المؤقت للخارج ، فإن هذا الذى قرره الحكم لا يصلح سبباً لرفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق مما يجعله فضلاً عن مخالفة القانون مشوباً بالقصور فى التسبيب .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٥٧٥٢ لسنة ١٩٧٨ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية إبتغاء الحكم بإخلاء الطاعنة من حجرة بمكتبه الهندسى بالشقة التى يستأجرها بالعقار الموضح بصحيفة الدعوى والتى أذن لها بشغلها على سبيل التسامح أثناء عمله بالجزائر لتزاول بها مهنة المحاماة إلا أنه بعد عودته من الخارج طلب منها إخلاء الغرفة فرفضت مستندة فى ذلك إلى أنها لم تشغل تلك الحجرة على سبيل التسامح وإنما بمقتضى عقد إيجار شفوى أبرمه معها الوكيل عنه لقاء إلزامها بدفع أجرة الشقة كاملة . بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٩ قضت المحكمة الابتدائية بالإخلاء .

استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٢٧٣ لسنة ٩٦ ق القاهرة بتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٨٠ قضت المحكمة الإستئنافية بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ذلك أن المطعون ضده لم يقدم عقداً يثبت أن مدة

إجارة الطاعنة موقوتة بإقامته في الخارج وقد تمسكت أمام محكمة الموضوع أنها استأجرت عين النزاع لمدة غير محددة وغير موقوتة برجوع المؤجر من الخارج وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك عملاً بنص المادة ١٤ / ٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ١٦ / ٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إلا أن الحكم إلتفت عن هذا الطلب استناداً إلى المادة ٤٠ / ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الواجبة التطبيق على النزاع المطروح والتي تبيح للمستأجر المقيم خارج الجمهورية بصفة مؤقتة في جميع الأحوال أن ينحل المستأجر من باطنه لدى عودته من الخارج في حين أن ذلك مشروط بأن يكون المستأجر من الباطن قد استأجر عين النزاع لهذا السبب وهو ما يسمه بالخطأ في تطبيق القانون ولا يصلح بالتالي سبباً لرفض طلب الإحالة إلى التحقيق .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه وإن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبون من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلب الطاعنة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أنها استأجرت عين النزاع لمدة غير محددة وغير موقوتة بإقامة المطعون ضده في الخارج استناداً إلى قوله أن مجرد سفر المستأجر إلى الخارج لمدة مؤقتة يكفي بذاته لانطباق الفقرة ٤٠ من المادة ٤٠ من ق رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ مما يتعين معه القضاء بإخلاء الطاعنة دون حاجة إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق وهو خطأ في تطبيق القانون ذلك أن سفر المستأجر المطعون ضده للخارج لمدة مؤقتة ليس كافياً وحده بطريق اللزوم للقول بأنه يؤجر عينه لهذا السبب إنما يشترط أن يثبت أن السفر هو الباعث على التعاقد وإذ كانت المادة ٢٤ / ٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - المقابلة للمادة ١٦ / ٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ تجيز للمستأجر إثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد ومنها أنه غير محدد المدة وغير موقوت بسفر المؤجر للخارج بكافة طرق الإثبات وكان البين من

الحكم أن المطعون ضده لم يقدم عقداً مكتوباً يثبت أن الحجرة المتنازع عليها مؤجرة بمناسبة سفره إلى الخارج ، فإن هذا الذي قرره الحكم لا يصلح سبباً لرفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق مما يجعله فضلاً عن مخالفة القانون مشوباً بالقصور في السبب بما يستوجب نقضه :

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / نائب رئيس المحكمة محمد كمال عباس وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم محمد هاشم ، حلمي رزق داود ، محمد علي هاشم ، ومحمود شوقي أحمد .

(٢١٥)

الظعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٠ قضائية :

(١ - ٣) إيجار « إيجار الأماكن » « بيع الجذك » « محكمة الموضوع » .

(١) المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني . مقوماته . الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية هي
العنصر الرئيسي .

(٢) بيع المتجر . المتعاقدين حرية تحديد العناصر التي يتركب منها ، لمحكمة الموضوع
سلطة تقديرها . شرطه . أن يكون استخلاصها سائناً .

(٣) بيع المتجر م ٥٩٤ - ٢ مدني . شرطه . أن يكون الشراء يقصد ممارسة ذات النشاط
الذي كان يزاوله البائع

(٤) إيجار ، « إيجار الأماكن » نقض « أسباب الظعن » . حكم « تسبيب الحكم » .
إقامة الحكم قضاءه بتخلف عنصر الاتصال بالعملاء وانحسار صفة المتجر ، التي عليه إغفال
حث توافر الضرورة . غير مستج .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من
القانون المدني يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية
ومعنوية وأن المقومات المعنوية هي عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم
توافرها جميعاً لتكوينه بل يكفي بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا
غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل إلا أن العنصر
المعنوي الرئيسي والذي لا غنى عن توافره لوجود المحل التجاري والذي لا يختلف
باختلاف نوع التجارة هو عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية

باعتباره المحور الذى تدور حوله العناصر الأخرى ، فيرتب على غيبة إنتفاء فكرة المتجر ذاتها ، فلا يتصور متجر بلا عملاء سواء كانوا دائمين أو عابرين ويعد بيعاً له الاقتصار على بيع هذا العنصر وحده دون غيره من سائر العناصر المادية أو المعنوية .

٢ - ولئن كان للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التى يتركب منها المتجر الذى يجرىان عليه التعاقد ، إلا أن لمحكمة الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المعروضة عليها كافية لوجود المتجر غير متقيدة فى هذا الشأن بما يقررانه أو بالوصف الذى يضيفانه على التعاقد ، ولها وهى بسبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمة فى الدعوى وإستخلاص ما تقتنع به منها متى كان إستخلاصها سائغاً متفقاً مع الثابت بالأوراق .

٣ - المحكمة من الإستثناء المقرر بالمادة ٥٩٤ / ٢ من القانون المدنى هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رغبة المشرع فى الإبقاء على الرواج المالى والتجارى فى البلاد بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه إلى بيعه وتمكين مشتريه من الإستمرار فى استغلاله ، وكان مناط استلزام توافر العنصر المعنوى الخاص بالاتصال بالعملاء وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الذى كان يزاولة بائع المتجر .

٤ - إذا انتهى الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة إلى نفي صفة المتجر عن المحل المبيع حسبما استبان فى الرد على السبب الأول وهى دعامة تكفى لحمله فلا حاجة به لمناقشة حالة الضرورة طالما أنه خلص إلى إنحسار صفة المتجر عن المحل المبيع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأول والثانية أقاما الدعوى رقم ٤٥٧٤ لسنة ١٩٧٦ شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعن وباقي المطعون ضدهم وورثة بنخت صليب للحكم بإخلاصهم من العين المبينة بالصحيفة وعقد الإيجار المؤرخ ١٨/٤/١٩٥٦ وتسليمها إليهما - وقالوا شرحا للدعوى أن المرحوم بنخت صليب مورث المطعون ضدهم من الثالثة إلى الأخير إستأجر عين النزاع لممارسة نشاط بيع الدراجات وأدواتها وأنه إذ تنازل عن الإيجار إلى الطاعن دون موافقة المؤجر مخالفاً بذلك شروط العقد والمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فقد أقاما دعواهما ، وبتاريخ ٣٠/١١/١٩٧٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن وورثة المستأجر السابق توافر شروط البيع بالجدك ، ولم ينفذ حكم الإثبات لعدم إحضار الطاعن للشهود ، وبتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٩ حكمت المحكمة بإخلاء الطاعن وباقي المطعون ضدهم - وورثة المستأجر السابق - من العين المؤجرة استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٦٥٠ لسنة ٩٦ قضائية القاهرة بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالشق الأول من السبب الأول وبالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب

والفساد في الاستدلال ذلك أنه تمسك في مذكرته أمام محكمة الموضوع أن البيع الصادر له من المستأجر الأصلي بتاريخ ٢٠-٩-١٩٧٥ توافرت فيه شروط البيع بالجدك إذ أنه شمل جميع أدوات المحل ومعداته كما أنه كان معداً لبيع الدراجات وإصلاحها وظل المستأجر الأصلي يباشر به هذه التجارة حوالي عشرين عاماً طبقاً لعقد الإيجار المؤرخ ١٨/٤/١٩٥٦ في حين أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلص إلى عدم توافر شروط أعمال المادة ٥٩٤ من القانون المدني على عين النزاع استناداً إلى ما ثبت بمحاضر الحجز المؤرخة ٤/٧/١٩٧٧ ، ٢١/٢/١٩٧٨ ، ٥/٨/١٩٧٨ من أن هذه العين خالية من الأدوات والمعدات مما يستتبع عدم وجود عملاء وهو ما يعيبه بالفساد في الاستدلال ذلك أن ما جاء بمحاضر الحجز لا يدل على عدم وجود جدك بالعين المؤجرة عند تمام البيع في ٢٠/٩/١٩٧٥ إذ أن هذه المحاضر تمت في فترة لاحقة له وأن ما ثبت فيها نجم عن قيام الطاعن بإعداد المحل وتجهيزه لمباشرة نشاطه .

وحيث إن النعي مردود ، ذلك أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع عناصره من ثابت ومنقول ومن مقومات مادية ومعنوية وأن المقومات المعنوية هي عماد فكرته وأهم عناصره ولا يلزم توافرها جميعها لتكوينه بل يكفي بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاوها المحل إلا أن العنصر المعنوي الرئيسي والذي لا غنى عن توافره لوجود المحل التجاري والذي لا يختلف باختلاف نوع التجارة هو عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية باعتباره المحور الذي تدور حوله العناصر الأخرى ، فيرتب على غيبته إنتفاء فكرة المتجر ذاتها ، فلا يتصور متجر بلا عملاء سواء كانوا دائمين أو عابرين ، ويعد بيعاً له الإقتصار على بيع هذا العنصر وحده دون غيره من سائر العناصر المادية أو المعنوية ، ولئن كان للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التي يتركب منها

المتجر الذي يجريان عليه التعاقد ، إلا أن لمحكمة الموضوع سلطة الفصل فيما إذا كانت العناصر المعروضة عليها كافية لوجود المتجر غير متقيدة في هذا الشأن بما يقررانه أو بالوصف الذي يضيفانه على التعاقد ، ولها وهي بسبيل التعرف على حقيقة العقد والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه تقدير الأدلة والقرائن المقدمة في الدعوى وإستخلاص ما تقتنع به متى كان إستخلاصها سائغاً مع الثابت بالأوراق ، ولما كان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إنتهى إلى أن المحل المبيع لا يعتبر متجراً ينطبق عليه نص المادة ٥٩٤ من - القانون المدني مستنداً في ذلك إلى قوله « وحيث إنه على هدى ما تقدم ولما كان الثابت من محاضر الحجز المؤرخة ١٩٧٧/٧/٤ ، ١٩٧٨/٢/٢١ ، ١٩٧٨/٨/٥ أن العين موضوع عقد البيع قد خلت من أية أدوات أو معدات وهو ما يستتبع عدم وجود عملاء وقد عجز المدعى عليهم (الطاعن وورثة المستأجر) عن إثبات أن العين المبيعة قد أنشئ بها متجر والضرورة الملحة للبيع وعدم وجود ضرر من البيع رغم إتاحة الفرصة لهم كي يدللوا بالسبيل الذي طلبوه والذي إرتأته المحكمة على صدق إدعائهم ، ومن ثم فإن شرائط أعمال المادة ٥٩٤ مدني تكون قد تخلفت ، وبالتالي لا تعتبر العين المؤجرة محل البيع من قبيل المتجر الذي يباح التنازل عن إيجاره الأمر الذي يتعين معه إجابة المدعين (المطعون عليهما الأولين) إلى طلبهما والقضاء بإخلاء المدعى عليهم (الطاعن وورثة المستأجر) من عين النزاع » فإن هذا الذي أورده الحكم لا ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ذلك أنه لما كانت المحكمة من الاستثناء المقرر بالمادة ٥٩٤ / ٢ سالفة الذكر هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - رغبة المشرع في الإبقاء على الرواج المالي والتجاري في البلاد بتسهيل بيع المتجر عندما يضطر صاحبه إلى بيعه وتمكين مشريه من الإستمرار في إستغلاله وكان مناط إستلزام توافر العنصر المعنوي الخاص بالإتصال بالعملاء وجوب أن يكون الشراء بقصد ممارسة النشاط ذاته الذي كان يزاوله بائع المتجر ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استنتج من

يُخلو المحل المبيع من أى معدات أو أدوات لمدة تقرب من ثلاث سنوات منذ تمام البيع في ١٩٧٥/٩/٢٠ ما يدل على عدم وجود عملاء للمحل المبيع وإنحسار صفة المتجر عنه ولعجز المشتري (الطاعن) وورثة البائع عن إثبات توافر هذا العنصر في البيع ، فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالشق الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني على المحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه إلتفت عن الإشارة إلى الشهادة المرضية التي تثبت مرض البائع مما يتوافر معه حالة الضرورة التي اضطرت له لبيع المحل ، كما أنه إستلزم من المشتري إثبات عدم إصابة المؤجر بأى ضرر من جراء البيع في حين أن هذه حالة سلبية لا يتسنى للمشتري نفيها إنما يتعين على المؤجر إثبات توافرها .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المحكم المطعون فيه إذ إنتهى بأسباب سائغة إلى نفي صفة المتجر عن المحل المبيع حسباً إستبان في الرد على السبب الأول وهي دعامة تكفي لحمله فلا حاجة به لمناقشة حالة الضرورة طالما أنه خلص إلى إنحسار صفة المتجر عن المحل المبيع ، ولا يعيبه ما استطرد فيه تزيدا من القول بعجز الطاعن عن نفي الضرر الذي لحق بالمؤجر من جراء هذا البيع ، ويتعين لذلك رفض هذا النعي .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / رئيس المحكمة المستشار محمد كمال عباس ، والسادة المستشارين : محمد إبراهيم
الدسوقي ، صبحي رزق داود ، محمد علي هاشم ، محمود شوقي أحمد . أعضاء

(٢١٦)

الطعن رقم ٨٢١ ، ٨٣٥ لسنة ٥٠ قضائية :

(١) نقض « اعلان الطعن » « بطلان الاعلان » •

توقيع المحامي على أصل صحيفة الطعن بالنقض . إغفال التوقيع على صورتها . لا بطلان

(٢) ايجار « ايجار الاماكن » الاخلاء للتغير في المكان •

إخلاء المستأجر لاستعمال العين استعمالاً ينافي شروط العقد باحداث تغيير مادي أو تغيير معنوي.
شرطه. أن يلحق ضرر بالمؤجر . تمسك المؤجر بما ورد في العقد من حرمان المستأجر من إحداث
أى تغيير . تعسف في استعمال الحق .

(٣) ايجار « ايجار الاماكن » « اقامة المستأجر مبان بالعين المؤجرة » • «التزام

المستأجر بدفع الاجرة » •

إقامة المستأجر لإنشاءات في نطاق العين المؤجرة . تمسك المؤجر لها منذ إقامتها. عدم التزام
المستأجر بأجرة مستقلة عينا . إعتبار أجرة العين شاملة لانتفاع المستأجر بالبناء المستجد.

(٤) حكم « حجية الحكم » • شرطه • قوة الامر المقضى •

المنع من إعادته نظر النزاع في المسألة المقضى فيها. شرطه. وحده المسألة في الدعويين. المقصوده.

(٥) نقض « حالات الطعن » بطلان « بطلان الحكم » •

إجمال محكمة الموضوع ببعض العناصر والوقائع في الدعوى بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق
القانون . أثره . بطلان الحكم .

- ١ - المقرر أنه ليس في نصوص القانون ما يوجب توقيع المحامي على الصورة المعلقة من صحيفة الطعن اكتفاء بتوقيعه على أصل الصحيفة المودع قلم الكتاب شأنها في ذلك شأن صور الأوراق الرسمية ، إذ أن التوقيع على الصحيفة من محام مقبول أمام محكمة النقض هو وحده الذي يضمن جدية الطعن كما يضمن كتابة أسبابه على نحو يتفق مع الأسباب التي ينص عليها القانون.
- ٢ - النص في المادة ٢ / ج من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المقابلة للمادة ٢٣ / ج من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، على أنه يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا استعمله المستأجر أو سمح باستعماله بطريقة تنافي شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك ، مما قد يستفاد منه أن للمؤجر الحق في طلب إخراج المستأجر لمجرد استعمال المكان المؤجر استعمالاً مخالفاً لشروط الإيجار المعقولة ولو لم ينشأ عن ذلك ضرر للمؤجر ، إلا أنه طبقاً للقواعد العامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشترط لفسخ العقد والإخلاء في هذه الحالة حصول ضرر للمؤجر من استعمال المكان المؤجر استعمالاً ينافي شروط العقد ، لا يغير من ذلك أن يتضمن العقد منعاً صريحاً من إجراء أى تغيير في العين المؤجرة لأن تمسك المؤجر بهذا النص المانع رغم ثبوت إنتفاء الضرر يجعله متعسفاً في استعمال حقه في طلب الفسخ .
- ٣ - لئن كان الإتفاق على أن البناء الذي يوجد المستأجر في العين المؤجرة يكون ملكاً للمؤجر في مقابل تعويض أو بلا تعويض ، يترتب عليه ملكية المؤجر للبناء من وقت إنشائه ، ولا يكون للمستأجر بالنسبة إليه إلا حق شخصي يحوله الإنتفاع به إنتفاعه بالعين المؤجرة نفسها ، وتكون في هذه الحالة الأجرة المتفق عليها أصلاً في عقد الإيجار هي مقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة شاملة هذا البناء المستجد طالما أن الإتفاق قد إقتصر على تملك المؤجر للبناء دون تحديد أجرة إضافية له . لما كان ذلك وكان البند الخامس في كل من عقدي الإيجار لم يتضمن الإتفاق على أى أجرة إضافية عن إنتفاع المستأجرة - المطعون عليها الأولى - بالبناء الذي تحدته بالعين المؤجرة على نفقتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب التعويض مقابل انتفاع

المطعون عليها الأولى بالحجرات التي أقامتها على نفقتها لأن من حقها الإنتفاع بكامل العين المؤجرة من الأرض والبناء ، فإنه يكون قد أخذ في الإعتبار أن الأجرة المتفق عليها أصلاً في العقد هي مقابل الإنتفاع بالعين المؤجرة شاملة هذا البناء المستجد .

٤ - المنع من إعادته نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وبين الخصوم أنفسهم ، ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً جامعاً مانعاً ، وتكون هي ذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها .

٥ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا أجملت محكمة الموضوع بعض العناصر الواقعية في الدعوى فأعجزت محكمة النقض مراقبة تطبيق القانون فإن حكمها يكون باطلاً قانوناً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار - المقرر - والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليه الأول في الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٠ ق ، وهو الطاعن في الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٥٠ ق أقام الدعوى رقم ٦٨١٨ لسنة ١٩٧١ - مدني شمال القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة في الطعن الأول وهي المطعون عليها الأولى في الطعن الثاني وضد مرث باقي المطعون عليهم في كل من الطعنين بطلب الحكم أولاً : بإعادة السور على الحد الغربي إلى الحالة التي كان عليها ، مع إعادة تركيب الباب الحديد أمام مدخل السلم - ثانياً : إعادة

الحجرة (الجراج) الكائنة بالجانب القبلى إلى الحالة الأصلية مع إزالة المباني المستحدثة أمامها من الجهة البحرية . ثالثاً : إزالة السبعة مقاعد موزايكو الكائنة بالأرض القضاء المملوكة له . رابعاً : إلزام الطاعنة فى الطعن الأول والمطعون عليها الأولى فى الطعن الثانى بأن تدفع له تعويضاً قدره ١٥٠٠ جنيتها فى مواجهة باقى المطعون عليهم فى كل من الطعنين ، وقال بياناً لدعواه أنه بعقدين مؤرخين ١٩٥٧/٩/١٢ ، ١٩٥٨/٩/٢٣ استأجرت منه الطاعنة فى الطعن الأول (المطعون عليها الأولى فى الطعن الثانى) الدورين الأرضى والأول فى الفيلا المينة بالصحيفة مع الحديقة والجراج الملحقين بها ونص فى العقدين على حظر إحداث أى تغييرات فى العين دون إذن كتابى من المؤجر وإذا استأجرت الفيلا المتاخمة لعقاره والمملوكة لباقى المطعون عليهم فقد قامت بدون موافقة منه بإحداث إنشاءات وتعديلات جوهرية فى العين المؤجرة ترتب عليها الإضرار به ومخالفة حقوق الارتفاق المقررة له مما حدا به إلى رفع دعوى إثبات الحالة رقم ٩ لسنة ١٩٦٧ مستعجل الحيزة ضمت المحكمة دعوى إثبات الحالة ونذبت خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٠ برفض الدعوى واستأنف المؤجر هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٢٢٣ لسنة ٩٥ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٠/٢/٥ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف بإزالة تعلية السور عن متر ونصف ، وإزالة المباني المقامة من المستأجرة فى المساحة الى تقل عن ثلاثة أمتار عن الجار القبلى ، وبتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك ، طعنت المستأجرة فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٠ ق ، كما طعن فيه المؤجر بالطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٥٠ ق ، دفعت الطاعنة فى الطعن الأول وهى المطعون عليها فى الطعن الثانى ببطلان صحيفة هذا الطعن ، قدمت النيابة مذكرة فى الطعن الأول أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهم عدا الأول وبنقض الحكم ، كما قدمت مذكرة فى الطعن الثانى أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليهم عدا الأولى ورفضه موضوعاً

عرض الطعنان على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما ، وفيها قررت ضم الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٥٠ ق إلى الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٠ ق للإرتباط ليصدر فيهما حكم واحد والتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعنين بالنسبة للمطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة في كل منهما أنه لم توجه لهم طلبات ولم يحكم عليهم بشئ .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه لما كان المطعون عليهم من الثانية إلى الأخيرة في كل من الطعنين قد اختصموا في مراحل الدعوى السابقة مع الطاعة في الطعن الأول والمطعون عليها الأولى في الطعن الثاني بطلب الحكم في مواجهتهم ولم يحكم عليهم بشئ كما أن أسباب الطعن لاتعلق لها بهم ، فإن اختصاصهم أمام محكمة النقض يكون غير مقبول .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان صحيفة الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٥٠ ق المبدى من المطعون عليها الأولى أن الصورة المعلقة إليها من صحيفة الطعن خلت من اسم المحامى الذى أودع الصحيفة ومن توقيعه .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه ليس في نصوص القانون ما يوجب توقيع المحامى على الصورة المعلقة من صحيفة الطعن إكتفاء بتوقيعه على أصل الصحيفة المودع قلم الكتاب شأنها في ذلك شأن صور الأوراق الرسمية ، إذ أن التوقيع على الصحيفة من محام مقبول أمام محكمة النقض هو وحده الذى يضمن جدية الطعن كما يضمن كتابة أسبابه على نحو يتفق مع الأسباب التى ينص عليها القانون ومن ثم يكون الدفع على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية بالنسبة للباقيين .

أولا : عن الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٥٠ ق .

حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن - المؤجر - بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أنه نص في البند الخامس من عقدي الإيجار على حظر إحداث أى تغيير بالعين المؤجرة دون إذن كتابي من المؤجر وإلا أصبح العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه ، وإذا خالفت المطعون عليها الأولى هذا الحظر دون إذن كتابي من الطاعن ، وأغفل الحكم تطبيق المادة ١٥٨ من القانون المدني بإعتبار العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص في المادة ٢ / ج من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ المقابل للمادة ٢٣ / ج من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، على أنه يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر إذا استعمله المستأجر أو سمح باستعماله بطريقة تنافي شروط الإيجار المعقولة أو تضر بمصلحة المالك ، مما قد يستفاد منه أن للمؤجر الحق في طلب إخراج المستأجر لمجرد استعمال المكان المؤجر استعمالاً مخالفاً لشروط الإيجار ولو لم ينشأ عن ذلك ضرر للمؤجر ، إلا أنه طبقاً للقواعد العامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشترط لفسخ العقد والإخلاء في هذه الحالة حصول ضرر للمؤجر من استعمال المكان المؤجر استعمالاً ينافي شروط العقد ، لا يغير من ذلك أن يتضمن العقد منعاً صريحاً من إجراء أى تغيير في العين المؤجرة لأن تمسك المؤجر بهذا النص المانع رغم ثبوت إنتفاء الضرر يجعله متعسفاً في استعمال حقه في طلب الفسخ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الفسخ عن قوله « أن المستأنف عليها . (المطعون عليها الأولى) فيما أجرته من تعديل إنما كانت تستهدف تحقيق الغرض من تأجير عين النزاع المائل بعد تأجير العين المجاورة لها من قبل لاستخدامهما معاً كمدرسة على النحو الثابت بعقد الإيجار موضوع الدعوى القائمة ، وما لم ينشأ عنه ضرر للمالك المستأنف - الطاعن - لا يمكن أن يرتب له صالحاً في طلباته بشأنه حتى لا تعتبر الطلبات مجرد تعسف في استعمال حق لا يتمخض عن صالح لصاحبه ، وكان الحكم وقد

خلص في حدود سلطته التقديرية إلى إنتفاء الضرر في حق الطاعن فيما أجرته المطعون عليها من تعديلات بالعين المؤجرة فإنه إذ قضى برفض طلب الفسخ دون الإلتفات إلى الشرط الصريح القاسخ يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن مفاد النص في البند الخامس من عقدي الإيجار أن من حقه التمسك بالفسخ ، مع عدم الإخلال بالتعويضات ، وأن التغييرات والتحسينات تصبح في جميع الأحوال حقاً مكتسباً للمؤجر دون أي تعويض للمستأجر أن ينشأ للطاعن الحق في طلب التعويض الذي قدره بمبلغ ألف جنيه عن فترة إستغلال المطعون عليها الأولى للثلاث حجرات ودورة المياه التي أقامتها في المدة من سنة ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٧٥ ، كما ينشأ له الحق في طلب التعويض الذي قدره بمبلغ خمسمائة جنيه عن الإنشاءات الأخرى التي أقامتها ملك الطاعن وجزء من ملك الحار مما أدى إلى خلط الملكية ومنعه من التصرف في عقاره وإذا لم يقض له الحكم بالتعويض خاصة وأنه قد أقر ضمناً بأحقية في ذلك عندما قضى بالتعويض العيني بإزالة تعلية السور والمباني المقامة في مساحة تقل عن ثلاثة أمتار من ملك الحار ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه ولئن كان الاتفاق على أن البناء الذي يوجد المستأجر في العين المؤجرة يكون ملكاً للمؤجر في مقابل تعويض أو بلا تعويض ، يترتب عليه ملكية المؤجر للبناء من وقت إنشائه ، ولا يكون للمستأجر بالنسبة إليه إلا حق شخصي يحوله الانتفاع به إنتفاعه بالعين المؤجرة نفسها ، وتكون في هذه الحالة الأجرة المتفق عليها أصلاً في عقد الإيجار هي مقابل انتفاع المستأجر بالعين المؤجرة شاملة هذا البناء المستجد طالما أن الاتفاق قد اقتصر على تملك المؤجر للبناء دون تحديد أجرة إضافية له . لما كان ذلك وكان البند الخامس في كل من عقدي الإيجار لم يتضمن الاتفاق على أي أجرة إضافية عن إنتفاع المستأجرة - المطعون عليها الأولى - بالبناء

الذى تحدثت بالعين المؤجرة على نفقتها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب التعويض مقابل انتفاع المطعون عليها الأولى بالحجرات التى أقامتها على نفقتها لأن من حقها الانتفاع بكامل العين المؤجرة من الأرض والبناء ، فإنه يكون قد أخذ فى الاعتبار أن الأجرة المتفق عليها أصلاً فى العقد هى مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة شاملة هذا البناء المستجد ، هذا ولما كان الحكم قد خلص إلى إنتفاء الضرر بالطاعن عن الإنشاءات الأخرى التى أحدثتها المطعون عليها الأولى والتى تستهدف منها تحقيق الغرض من تأجير عين الانتفاع بعد تأجيرها العين المجاورة لها من قبل لإستخدامهما معاً كمدرسة ، وأن السور بين العقارين إنما هو خاص بالعقار المجاور دون عقار الطاعن الثابت حدوده ومعالمه على نحو قاطع بسند ملكيته المشهر مما لا يدع احتمالاً لوجه من وجوه اللبس أو المنازعة الجدية لمجرد إزالة السور الفاصل بين العقارين ، وإذ كان هذا الذى إستخلصه الحكم سائغاً وفى حدود سلطته التقديرية فإنه إذا إنتهى لرفض طلب التعويض ، يكون قد أصاب صحيح القانون ، ولا يؤثر فى ذلك ما قضى به من إزالة تعلية السور والمباني المقامة فى المساحة التى تقل عن ثلاثة أمتار من ملك الجار ، وإذ أنه استند فى قضائه هذا إلى إنها تخالف حقوق الاتفاق - وهو محل طعن المطعون عليها بالطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٠ ق ، ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه إهدار النظام العام وفى بيان ذلك يقول أن قوانين تنظيم المباني توجب الحصول على ترخيص قبل الشروع فى البناء وإلا قضى على المخالف بالعقوبة مع الإزالة ، ولما كانت المطعون عليها الأولى قد أحدثت التغييرات والإنشاءات بالعين المؤجرة دون حصولها على ذلك الترخيص وإذ أغفل الحكم المطعون فيه ذلك فإنه يكون قد خالف قاعدة من قواعد النظام العام .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه طرح على محكمة الموضوع ما يثبت أن المطعون عليها قد أجرت الهدم والبناء

بغير ترخيص صادر من الجهة المختصة بإعطاءة ، فإن النعى يكون عارياً عن الدليل بما يوجب رفضه ، لما تقدم يتعين رفض الطعن .

ثانياً : عن الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٠ ق .

حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في مذكرتها المقدمة للجلسة ١٩٧٦/٥/٢٠ والتي أحالت إليها في مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف ، بعدم جواز نظر الدعوى في الشق الخاص بطلب إزالة المباني لمخالفتها حقوق الارتفاق ، لسابقة الفصل في هذا الطلب في الدعوى رقم ١١٢٣ لسنة ١٩٦٨ مدني الحيزة الابتدائية وإستئنافها رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٦٨ ق القاهرة في مواجهة المطعون عليه الأول برفض ما أثير في تلك الدعوى حول تعدى الطاعنة على حقوق الارتفاق بين العقارين اللذين تستأجرهما ، وذلك في مجال الفصل في طلب المدعى فيها فسخ عقد الإيجار لإقامة الطاعنة لمبانٍ إخلالاً بحق إرتفاق الحوار بين ملكه وملك المطعون عليه الأول ، ولما كان لهذا الحكم حججته في كل ما ينشأ بعد ذلك بين طرفي الخصومة ويقتضي الفصل فيه معاودة بحث تلك المسألة الكلية التي فصل فيها ، فإنه لا يصح للمطعون عليه الأول إثارة هذه المسألة من جديد بالدعوى الماثلة بطلب إزالة ذات المباني بمقولة أن في إقامتها إعتداء على ذات حق الارتفاق - وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الفصل في هذا الدفع مع أنه دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المنع من إعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة في الدعويين وبين الخصوم أنفسهم . ويشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير وبشرط أن يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول إستقراراً

جامعاً مانعاً ، وتكون هي ذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أى من الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه الأول قد أسس طلب الإزالة على مخالفة الطاعة حقوق إرتفاق الحرار ، وهي مسألة لم تكن مطروحة على المحكمة في الدعوى السابقة فلم يناقشها الخصوم في تلك الدعوى ولم يتعرض لها الحكم الصادر فيها ومن ثم فلا يكون لهذا الحكم قوة الشيء المقضي بالنسبة لتلك المسألة وبالتالي لا يكون مانعاً من نظرها والفصل فيها في الدعوى الراهنة ذلك أنه ما لم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يمكن أن يكون موضوعاً لحكم يحوز قوة الأمر المقضي ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وأحال على أسبابه في هذا الخصوص ، ومن بينها أن الموضوع في الدعوى الماثلة يختلف عنه في الدعوى السابقة ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم يكون النعي على غير أساس .

وحيث إنه مما تنعاه الطاعة بباقي أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أن الحكم المطعون فيه لم يضمن أسبابه مضمون الاتفاق الوارد بعقد ملكية المطعون عليه الأول الذي أشار إليه والذي استدل منه على ترتيب حقوق إرتفاق متبادلة لجميع العقارات في الحى حتى يتسنى للمحكمة النقض مراقبة صحة هذا التكيف كما أن الحكم رتب للمطعون عليه الأول المصلحة في إزالة ما يخالف حقوق الارتفاق المتبادلة ، دون أن يثبت أن ملاك الحى قد التزموا بها ، وعلى الرغم من تمسكه في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بما ورد بأسباب الحكم الابتدائي التي أقام عليها قضاؤه ، أن الثابت من عقد ملكية المطعون عليه الأول للأرض التي أقام عليها عين النزاع ، أنه لم يقم بكافة الشروط وحقوق الارتفاق المبينة بملك العقد ، وكان لا يحل له والحالة هذه أن يطلب إزالة الأعمال المخالفة لهذه الحقوق لأنه بمخالفته لها يعتبر متنازلاً عنها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع يكون معيباً بالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا انتهى في محله ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذ أجملت محكمة الموضوع بعض العناصر الواقعية في الدعوى فأعجزت محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون فإن حكمها يكون باطلا قانوناً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه في معرض بحثه لمخالفة الطاعة لحقوق الارتفاق ، لم يبين ماهية حقوق الارتفاق الواردة بعقد ملكية المؤجر - المطعون عليه الأول - وماهية الأعمال التي وقعت فيها بالمخالفة لتلك الحقوق ، بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ، هذا وإذا كان اثبات أن الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليه الأول لم يلتزم بحقوق الارتفاق المبينة بعقد ملكيته بما مفاده أنه لم يعد ثمة محل لإلزامها بمراعاة تلك القيود ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيباً فضلاً عن مخالفة القانون بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية
السادة المستشارين : أحمد شوقي المايجي ، إبراهيم فراج ، عبدالعزيز فوده وسعيد صفر

(٢١٧)

الطن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) ادارة قضايا الحكومة • نقض « رفع الطعن » • هيئات • وكالة •
الطن بالنقض المرفوع من إدارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الإجتماعية . صحيح .
لا عمل لصدور تفويض خاص من الهيئة للإدارة . حلة ذلك . القانونان ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٤٧ ،
لسنة ١٩٧٢ .

(٢ ، ٣) تأمينات اجتماعية « المعاش » « التأمين الإضافي » •

٢ - وفاة العامل خلال فترة تعطله عن العمل . أثرها . إستحقاقه المعاش . شرطه . حدوث
للوفاة خلال سنة من تاريخ التعطل . لا عمل لإغفال شروط التعطل الواردة في قانون العمل ٩١
لسنة ١٩٥٩ .

٣ - إستحقاق المؤمن عليه أو المستحقين عنه لتأمين الإضافي . شرطه . حدوث المجهز أو الوفاة
أثناء الخدمة .

(٤) عمل « عقد العمل » • « انتهاء عقد العمل » •

إنهاء رب العمل للعقد غير محدد المدة بإرادته المنفردة . أثره . إنتهاء الرابطة العقدية ولو
إتسم الإنهاء بالتصف .

(٥) تأمينات اجتماعية « منحة الوفاة » •

إستحقاق منحة الوفاة . شرطه . أن يكون قد تم ربط معاش للعامل قبل وفاته ، م ١١٠ ق
ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

١ - مفاد نص المادتين الأولى والثالثة من قانون الإدارات القانونية
بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم
٤٧ لسنة ١٩٧٣ وكذا المادة الثانية من مواد إصدار هذا القانون والمادة السادسة
من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة أن ولاية
الإدارة القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها

المرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات عنها أمام المحاكم لا يمنع من أن تنوب إدارة قضايا الحكومة عن الجهات المنصوص عليها بالمادة السادسة من قانونها فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصاً قضائياً وإذا كان ذلك وكانت إدارة قضايا الحكومة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد خولت بنص المادة السادسة المشار إليها أن تنوب عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام ، فإن هذه الإدارة تكون لها صفة في أن تنوب عن الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها دون حاجة لتفويض خاص في كل قضية .

٢ - مفاد نص المادة ٨٥ / ١ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - أن معاش الوفاة يستحق بصفة إستثنائية بعد إنتهاء خدمة المؤمن عليه إذا حدثت وفاته خلال فترة تعطله بشرط ألا تتجاوز هذه الفترة سنة من تاريخ التعطل عن العمل وإذا كان ذلك وكان لفظ التعويض قد جاء في هذا النص عاماً ومطلقاً بما يحمل على معنى عدم إلحاق المؤمن عليه بعمل آخر ، فإنه لا يجوز تخصيص هذا المعنى أو تقييده بالربط فيما بينه وبين أحكام توظيف وتخصيم العاطلين المنصوص عليها في الفصل الثالث من الباب الأول من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو أحكام الباب السادس من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها لمعاش الوفاة تأسيساً على أن وفاة مورثها المؤمن عليه حدثت في ١٩٧١/٥/٦ خلال سنة من تاريخ تعطله عن العمل بعد إنتهاء خدمته لدى المطعون ضده الثاني في ١٩٧١/٥/٢ فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٣ - مفاد نص المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه يشترط لإستحقاق المؤمن عليه أو المستحق عنه مبلغ التأمين الإضافي أن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه .

٤ - جرى قضاء هذه المحكمة ، على أن لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة ، وأنه بهذا الإنهاء تنتهى الرابطة العقدية ولو كان الإنهاء قد اتسم بالتعسف ، غاية الأمر أنه يعطى للعامل الحق في مقابل مهلة الإنذار والتعويض عن الضرر إن كان له مقتضى .

٥ - مؤدى الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن منحة الوفاة هذه لا تستحق إلا بسبب وفاة صاحب المعاش ، والمقصود بصاحب المعاش هو من يرتبط له معاش وفقاً لأحكام القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٦٢١ سنة ١٩٧٤ عمال كلى جنوب القاهرة على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية - والمطعون ضده الثانى وطلبت الحكم أولاً بثبوت علاقة العمل فيما بين مورثها المرحوم والمطعون ضده الثانى فى المدة من ١٤/١/١٩٧٠ إلى ٢/٥/١٩٧١ وثانياً بأحققتها عن نفسها وبصفقتها وصية على إبنها القاصر للمعاش ومنحة الوفاة ومصاريف الجنازة والتأمين الإضافى وغرامة التأخير المنصوص عليها بالمادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والقواعد القانونية بواقع ٦٪ سنوياً ، وقالت بياناً لدعواها أن مورثها المرحوم كان يعمل لدى المطعون ضده الثانى فى

مهنة كهربائي بأجر يومي قدره سبعون قرشاً وتم التأمين عليه لدى الهيئة الطاعنة وقد توفى في ١٩٧١/٥/٦ فتقدمت للهيئة بطلب صرف مستحقاتها إلا أنها لم توفها حقها لذلك أقامت الدعوى بطلباتها السالفة البيان . وبتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١ قضت المحكمة بنذب خبير لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٦/١/١٠ أولاً بشورت علاقة عمل المرحوم لدى المطعون ضده الثاني في الفترة من ١٩٧٠/١/٢٤ إلى ١٩٧١/٥/٢ وثانياً بأحقية المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنها القاصر المعاش شهري قدره ٧,٩٥٠ جنيه وبإلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ٣٧٥,٢٥٠ جنيه متجمد هذا المعاش عن الفترة من ١٩٧١/٥/٦ إلى ١٩٧٥/٥/٣١ وم يستجد إعتباراً من ١٩٧٥/٦/١ وتأمين إضافي قدره ٣٨,٧٠٥ جنيه ومنحة وفاة قدرها ٢٣,٨٥٥ جنيهًا ومصاريف جنازة قدرها ٧,٩٥٠ جنيه وثالثاً بإعادة الأمورية للخبير لبيان ما يستحق للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها بسبب تأخر الطاعنة في صرف مستحقاتها إعتباراً من تاريخ إستئنافها المستندات ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد إستئنافها برقم ٣١٦ سنة ٩٣ ق ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الأخير حكمت محكمة أول درجة في ١٩٧٦/١١/١٣ برفض طلب فرائد التأخير استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٠٣٠ سنة ٩٣ ق القاهرة . وبعد أن ضمت هذا الإستئناف إلى إستئناف الطاعنة قضت في ١٩٧٧/٥/٣١ برفض الإستئنافين وبتأييد الحكم لمستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة وأيدت الرأي في موضوع الطعن بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن في غرفة المشورة وتحدد أخيراً لنظره جلسة ١٩٨١/٤/١٩ وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدي من النيابة أن إدارة قضايا الحكومة أقامت هذا الطعن نيابة عن الهيئة الطاعنة في حين أن الإدارة القانونية بالهيئة هي المكلفة بمباشرة الدعاوى والمنازعات أمام المحاكم عملاً بنص المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ الخاص بالإدارات القانونية ، وما لم تقدم إدارة قضايا الحكومة تفويضاً عن الهيئة بنحوها التقرير بهذا الطعن عملاً بنص المادة الثالثة من هذا القانون فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادة الأولى من قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تنص على أن « تتولى الإدارة القانونية في الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية : أولاً — المرافعة ومباشرة الدعاوى أمام المحاكم وهيئات التحكيم ولدى الجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي ومتابعة تنفيذ الأحكام » . وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة تكليف إدارتها القانونية بأى عمل مما تختص به الإدارات القانونية للوحدات التابعة لها بسبب أهميته أو ظروفه ، كما يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة التابعة لها ، بناء على اقتراح إدارتها القانونية ، إحالة بعض الدعاوى والمنازعات التى تكرر كون المؤسسة أو الهيئة أو إحدى الوحدات الاقتصادية التابعة لها طرفاً فيها إلى إدارة قضايا الحكومة لمباشرتها أو التعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى والمنازعات بسبب أهميتها » . وتنص المادة الثانية من مرسوم إصدار هذا القانون على أنه « لا يترتب على تطبيق أحكام القانون المرافق الإخلال باختصاصات الهيئات النقابية المقررة فى قوانينها ولا بأحكام قانون المحاماة » . وتنص المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن « تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها

من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصاً قضائياً . مما مفاده أن ولاية الإدارة - القانونية في المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها بالمرافعة ومباشرة الدعاوى والمنازعات عنها أمام المحاكم لا يمنع من أن تنوب إدارة قضايا الحكومة عن الجهات المنصوص عليها بالمادة السادسة من قانونها فيما يرفع من هذه الجهات أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصاً قضائياً .

لما كان ذلك وكانت إدارة قضايا الحكومة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قد خولت بنص المادة السادسة المشار إليها أن تنوب عن الهيئات العامة التي تباشر مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبره في القانون العام ، فإن هذه الإدارة تكون لها صفة في أن تنوب عن الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم على اختلاف أنواعها دون حاجة لتفويض خاص في كل قضية ، ويكون الطعن المائل قد رفع من ذي صفة مما يتعين معه رفض الدفع المبدى من النيابة في هذا الشأن لانعدام سنده من القانون .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة بالشق الأول من السبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول أنه لما كان يشترط لإستحقاق معاش الوفاة طبقاً للمادة ٨٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حلوث وفاة المؤمن عليه خلال مدة خدمته ، وكانت وفاة مورث المطعون ضدها الأولى قد حدثت في - ١٩٧١ / ٥ / ٦ بعد إنتهاء خدمته لدى المطعون ضده الثاني في ١٩٧١ / ٥ / ٢ فإن المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها لا تستحق معاشاً ، وإذا قضى الحكم على خلاف ذلك باستحقاقهما للمعاش بمقولة أن وفاة مورثها حدثت خلال

سنة من تاريخ تعطله عن العمل في حين أنه يشترط لإعتبار العامل متعطلاً أن يكون قادراً على العمل ومقيداً بسجل المتعطلين وفقاً للمادتين ١١ ، ١٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو ما لم يتوافر في مورث المطعون ضدها الأولى لإنهاء خدمته على ما هو ثابت بالاستمارة رقم ٦ تأمينات بسبب المرض ، فضلاً عن كونه من عمال المقاولات فلا تخضع لأحكام تأمين البطالة طبقاً للمادة ٦٤ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، كما أنه خرج عن نطاق تطبيق هذا القانون لبلوغه سن التقاعد المبين بالماد ٧٧ منه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٨٢ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقعه الدعوى - تنص على أن « يستحق معاش العجز أو الوفاة إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال خدمة المؤمن عليه . وتنص الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه « إستثناء من حكم الفقرة الأولى من هذه المادة يستحق المعاش إذا حدث العجز الكامل أو وقعت الوفاة خلال فترة تعطل العامل بشرط ألا تتجاوز هذه الفترة سنة من تاريخ التعطل » . مما مفاده أن معاش الوفاة بصفة إستثنائية بعد إنتهاء خدمة المؤمن عليه إذا حدثت وفاته خلال فترة تعطله بشرط ألا تتجاوز هذه الفترة سنة من تاريخ التعطل عن العمل . لما كان ذلك وكان لفظ التعطل قد جاء في هذا النص عاماً ومطلقاً بما يحمل على معنى عدم التحاق المؤمن عليه بعمل آخر ، فإنه لا يجوز تخصيص هذا المعنى أو تقييده . بالربط فيما بينه وبين أحكام توظيف وتخصيم العاطلين المنصوص عليها في الفصل الثالث من الباب الأول من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أو أحكام الباب السادس من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لما كان ما سلف وكان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر وقضى بأحقية المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها لمعاش الوفاة تأسيساً على أن وفاة مورثها المؤمن عليه حدثت في

٦ / ٥ / ١٩٧١ خلال سنة من تاريخ تعطله عن العمل بعد إنتهاء خدمته لدى المطعون ضده الثاني في ٢ / ٥ / ١٩٧١ فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة بالسبب الأول للطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول أنه لما كان الثابت في الدعوى أن المستحقين للمعاش هما أرملة المتوفى وإبنها القاصر وكان موذى نص المادة ٩٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والجدول رقم ٣ الملحق بهذا القانون إستحقاق أرملة المؤمن عليه نصف المعاش وإستحقاق الابن القاصر الثلث ، فإن الحكم إذ خالف ذلك وقضى المطعون ضدها عن نفسها وبصفتها وصية على إبنها القاصر بكامل المعاش يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٩٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه إذا توفى المؤمن عليه أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في تقاضي معاشات وفقاً للأنصبة والأحكام المقررة بالجدول رقم (٣) المرافق لإعتباراً من أول الشهر الذي حدثت فيه الوفاة ، ويقصد بالمستحقين في المعاش (١) أرملة المؤمن عليه أو صاحب المعاش (٢) أولاده ومن يعولهم من إخوته الذكور الذين لم يجاوزو الحادية والعشرين وقت وفاته (٣) .. (٤) .. (٥) ... وأورد بالجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون بياناً بالمستحقين في المعاش وأنصبتهم ونص في بنده الثالث على أنه إذا إستحق المعاش أرملة أو أراهمل أو زوج مستحق وولد واحد فإن الأرملة تستحق النصف ويستحق الولد الثلث . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن المستحقين في معاش المؤمن عليه المتوفى هما أرملته وإبنه القاصر عاطف — المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها — فلا تستحق الأولى إلا نصف المعاش ولا يستحق الإبن القاصر إلا ثلثه ، وإذا قضى بالحكم المطعون فيه على خلاف ذلك بأحقية المطعون

ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها لكامل المعاش الذي قلده خبير الدعوى بـ ٧,٩٥٠ جنيه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالشق الثاني من السبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والتقصير في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك نقول أنه لما كان يشترط لإستحقاق التأمين الإضافي طبقاً للمادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ حدوث الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه ، وكان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون ضدها الأولى توفي في ١٩٧١/٥/٦ بعد إنتهاء خدمته لدى المطعون ضده الثاني في ١٩٧١/٥/٢ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها بقيمة التأمين الإضافي على سند من القول بأن صاحب العمل قد أنهى خدمة مورثها أثناء مرضه فلا يعتد بهذا الإنهاء وهو قول لا يواجه دفاع الطاعنة في هذا الشأن ويخالف ما هو ثابت بالأوراق من أن خدمة المورث إنتهت بسبب الفراغ من الأعمال التي أسندت إليه ، فإنه يكون فضلاً عن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه قد شابته التقصير ومخالفة الثابت بالأوراق

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن « تلزم الهيئة بأداء مبلغ التأمين الإضافي إلى المؤمن عليه وفقاً لأحكام هذا القانون أو المستحقين عنه في الحالتين الآتيتين : أولاً عجز المؤمن عليه عجزاً كاملاً ثانياً: وفاة المؤمن عليه ويؤدي مبلغ التأمين الإضافي في هذه الحالة إلى ورثته الشرعيين ما لم يكن قد عين مستفيدين آخرين فيؤدي مبلغ التأمين الإضافي إليهم ، ويشترط لإستحقاق المؤمن عليه أو المستحق عنه لمبلغ التأمين الإضافي ما يأتي - أ..... ب أن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه

« مما مفاده أنه يشترط لإستحقاق المؤمن عليه أو المستحق عنه مبلغ التأمين الإضافي أن يحدث العجز أو تقع الوفاة أثناء خدمة المؤمن عليه ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن لصاحب العمل إنهاء عقد العمل غير المحدد المدة بإرادته المنفردة ، وأنه بهذا الإنهاء تنهى الرابطة العقدية ولاز كان الإنهاء قد اتسم بالتعسف ، غاية الأمر أنه يعطى للعامل الحق في مقابل مهلة الإنذار والتعويض عن الضرر إن كان له نقص ، لما كان ما تقدم وكان الثابت في الدعوى أن وفاة مورث المطعون ضدها الأولى حدثت في ١٩٧١/٥/٦ بعد إنهاء خدمته لدى المطعون ضده الثاني في ١٩٧١/٥/٢ فلا يستحق التأمين الإضافي المشار إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأسس قضاءه ، برفض إستئناف الطاعنة وبتأييد الحكم الابتدائي في خصوص التأمين الإضافي على قوله « فضلاً عما هو ثابت من صورة الاستمارة رقم ٦ تأمينات إجتماعية المقدمة من رب العمل من أنه سبق ترك الخدمة في ١٩٧١/٥/٢ للمرض ثم الوفاة في ١٩٧١/٥/٦ وبالتالي فلم يكن من حق رب العمل أن ينهى الخدمة في هذا التاريخ » . يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنة بالسبب الثاني للطعن أن الحكم المطعون فيه إذ سائر الحكم الابتدائي في حساب التأمين الإضافي بواقع ٣٣٪ من متوسط الأجر السنوي حال أنه كان يجب حسابه طبقاً للمادة ٨٧ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أساس نسبة من متوسط الأجر السنوي تبعاً لسن العامل ووفقاً للجدول رقم ٤ الملحق بهذا القانون ، يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في قضاائه للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها بأحقيتها في التأمين الإضافي على ما سلف بيانه في الرد على الشق الثاني من السبب الثالث للطعن فإن النعي على الحكم بشأن حساب قيمة هذا التأمين — أياً ما كان وجه الرأي فيه يكون غير متبع .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم قضى للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها بمنحة الوفاة المقررة بالفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، فخالف بذلك القانون لأن هذه المنحة لا تصرف إلا عند وفاة صاحب المعاش ولم يكن مورث المطعون ضدها الأولى بصاحب معاش إذ لم تكن مدة خدمته تخوله الحق في الحصول على معاش الشيخوخة .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك لأنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن تصرف عند وفاة صاحب المعاش منحة يكون تحديدها وتوزيعها وصرفها طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، مما مؤداه أن منحة الوفاة هذه لا تستحق إلا بسبب وفاة صاحب المعاش ، لما كان ذلك وكان المقصود بصاحب المعاش هو من ربط له معاش وفقاً لأحكام القانون ، وهو لفظ ينحصر عن مورث المطعون ضدها الأولى الذي لم يكن قد ربط له معاش قبل وفاته في ١٩٧١/٥/٦ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء الحكم الابتدائي بإستحقاق المطعون ضدها الأولى لمنحة الوفاة يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ٣١٦ سنة ٩٣ ق القاهرة بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من معاش إلى أحقية المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على ابنها القاصر لمعاش شهري قدره ٦,٦٢٥ جنيه وبالإلزام الطاعنة بأن تؤدي إليها متجمد هذا المعاش من ١/٥/١٩٧١ بواقع ٦,٦٢٥ جنيه شهرياً وبإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لما قضى به من تأمين إضافي ومنحة وفاة ويرفض الدعوى في هذا الخصوص .

جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار : نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي و عضوية السادة المستشارين :
أحمد شوقي المليجي ، محمد محمود راسم ، عبد العزيز فوده ، سعيد صقر

(٢١٨)

الظعن رقم ٨٧٠ لسنة ٥٠ القضائية :

عمل « تشغيل الأبحاث » نظام عام

حظر تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة كاملة في صناعات معينة . القرار الوزاري
١٥٥ لسنة ١٩٥٩ . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤدى ذلك . قيام عقد العمل ما لم يتمسك العامل
ببطلانه . مريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية عليهم . م ٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

إذ كانت المادة ١٢٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة
١٩٥٩ تنص على أن « يمنع بتاتاً تشغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة
كما لا يسمح لهم بالدخول في أمكنة العمل ، ولوزير الشؤون الاجتماعية
والعمل أن يمنع تشغيل الأحداث إذا قلت سنهم عن خمس عشرة سنة في
بعض الصناعات التي تحدد بقرار منه ، وله كذلك أن يمنع تشغيلهم في بعض
الصناعات الأخرى ما لم تبلغ سنهم سبع عشرة سنة كاملة » وكانت عبارة
النص في الفقرة الأولى من هذه المادة قد وردت بصيغة أمره جازمه تحظر
مطلقاً تشغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة بينما خولت الفقرتان الثانية
والثالثة لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل تقرير حالات الحظر بالنسبة للأحداث
الذين تقل سنهم عن خمس عشرة أو سبع عشرة سنة في صناعات معينة وكانت
المذكرة الإيضاحية قد إقتصرت في شأن تلك المادة على بيان قصد الشارع من
الحظر المطلق الوارد في الفقرة الأولى وتعلقة بمصلحة عامة تستهدف حصول
الأحداث حتى سن الثانية عشرة على قسط معين من التعليم . مما مؤداه النظر
إلى حالات الحظر التي تتقرر بالإستناد لحكم الفقرتين الثانية والثالثة في نطاق
المصالح التي ترمى إلى تحقيقها ، لما كان ذلك وكان القرار الوزاري رقم ١٥٥
لسنة ١٩٥٩ الصادر إستناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ سالفه الذكر قد
حظر تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة كاملة في صناعات
معينة من بينها اللحام بالأكسجين والأميتلين والكهرباء الواردة في البند (٦)
من المادة الأولى منه ، وكان العمل بالصناعات الواردة بهذا القرار مشروعاً

بطبيعته وإنما تقرر حظره على تلك الفئة من العمال حماية لهم من الأخطار التي قد تنجم عن العمل بها لمن كان في سنهم مما مفاده أن الحظر الوارد في القرار الوزاري السالف الذكر قد تقرر لمصلحة العامل ومن ثم فهو لا يتعلق بالنظام العام ولا تؤثر مخالفته في قيام عقد العمل ما لم يتمسك العامل ببطلانه، لما كان ما تقدم وكانت المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أن « تسري أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية » وجاءت عبارة النص في صيغة عامة مطلقة لينصرف حكمها إلى كافة العاملين - غير المستثناة فئاتهم - ما دامت تربطهم بأصحاب الأعمال علاقات عمل محددية فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى سريان أحكام هذا القانون على مورث المطعون ضدهم يكون قد إلتزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول والمرحومة

... .. مورثة باقى المطعون ضدهم أقاما الدعوى رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٧٥ عمال كلى طنطا على الطاعة (الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية) و... ..

وطلبا الحكم بثبوت علاقة العمل بين هذا الأخير وبين مورثهما المرحوم و بإلزام الطاعة بأن تؤدي إليهما المعاش الشهري والتعويض

الإضافي المستحق لهما قانوناً ، وقالاياناً لها أن المرحوم

التحق بالعمل لدى في سنة ١٩٧٠ بمهنة لحام أكسجين بأجر قدره ١٢,٥٠٠ جنيها شهرياً واستمر في عمله حتى توفي بتاريخ

١٦/١/١٩٧٤ ، وقد نازعتهما الطاعة في صرف مستحققاتهما لديها فأقاما الدعوى بطلبتهما السالفة البيان ، وبتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٧٧ قضت المحكمة بثبوت علاقة

العمل في المدة من أول مارس سنة ١٩٧٤ حتى ٦ / ١١ / ١٩٧٤ بأجر قدره ١٢ جنياً شهرياً ، ثم قضت في ٢٦ / ٧ / ١٩٧٧ أولاً بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٣٦٠,٠٥٣٨ جنياً ولمورثة باقي المطعون ضدهم مبلغ ٧٢,١٠٧ جنياً ، وثانياً بتدب خبير لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ١٩ / ٦ / ١٩٧٨ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٢٥,٦٠٠ جنياً قيمة المعاش المستحق له عن المدة من ١ / ٩ / ١٩٧٥ حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٦ ولمورثة باقي المطعون ضدهم معاشاً شهرياً قدره ١,٦٠٠ جنياً إعتباراً من ١ / ١١ / ١٩٧٤ ينقص منه ما سبق صرفه إليها على أن يزداد المعاش بنسبة ١٠٪ إعتباراً من ١ / ١ / ١٩٧٧ . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف طنطا وقيد الإستئناف برقم ١٣٧ لسنة ٢٨ قضائية ، وبتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٨٠ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها نقض الحكم ، وعرض الطعن في غرفة المشورة وتحدد لنظره أخيراً جلسة ١٩ / ٤ / ١٩٨١ وفيها إلزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب طعنها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن الثابت في الدعوى أن مورث المطعون ضدهم كان يشتغل بأعمال اللحام بالأكسجين وهو دون السابعة عشرة من عمره مخالفاً بذلك الحظر الوارد في المادة ١٢٤ من قانون العمل والقرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٩ فيكون عقد عمله قد وقع باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفة عمله للنظام العام مما يمتنع معه تطبيق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على العلاقة الناشئة عن هذا العقد ، وإذ خالف الحكم هذا النظر وأقام قضاءه على سريان أحكام هذا القانون على كل من يعمل لقاء

أجر مهما كان نوعه في خدمة صاحب عمل وتحت سلطته وإشرافه بغض النظر عن بطلان العقد فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه لما كانت المادة ١٢٤ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تنص على أن « يمنع بتاتاً تشغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة كما لا يسمح لهم بالدخول في أمكنة العمل . ولوزير الشؤون الاجتماعية والعمل أن يمنع تشغيل الأحداث إذا قلت سنهم عن خمس عشرة سنة في بعض الصناعات التي تحدد بقرار منه . وله كذلك أن يمنع تشغيلهم في بعض الصناعات الأخرى ما لم تبلغ سنهم سبع عشرة سنة كاملة » . وكانت عبارة النص في الفقرة الأولى من هذه المادة قد وردت بصيغة أمره جازمة تحظر مطلقاً تشغيل الأحداث قبل تمام سن الثانية عشرة ، بينما خولت الفقرتان الثانية والثالثة لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل تقرير حالات الحظر بالنسبة للأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة أو سبع عشرة سنة في صناعات معينة ، وكانت المذكرة الإيضاحية قد إقتصرت في شأن تلك المادة على بيان قصد الشارع من الحظر المطلق الوارد في الفقرة الأولى وتعلقه بمصلحة عامة تستهدف حصول الأحداث حتى سن الثانية عشرة على قسط معين من التعليم مما مؤداه النظر إلى حالات الحظر التي تقرر بالإستناد لحكم الفقرتين الثانية والثالثة في نطاق المصالح التي ترمى إلى تحقيقها لما كان ذلك وكان القرار الوزاري رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٩ الصادر إستناداً إلى الفقرة الثالثة من المادة ١٢٤ سائلة الذكر قد حظر تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة كاملة في صناعات معينة من بينها اللحام بالأكسجين والإستيلين والكهرباء في البند ٦ من المادة الأولى منه ، وكان العمل بالصناعات الواردة بهذا القرار مشروعاً بطبيعته ، وإنما تقرر حظره على تلك الفئة من العمال حماية لهم من الأخطار التي قد تنجم عن العمل بها لمن كان في سنهم مما مفاده أن الحظر الوارد في القرار الوزاري السالف الذكر قد تقرر لمصلحة العامل ومن ثم فهو لا يتعلق بالنظام العام ولا يؤثر مخالفته في قيام عقد العمل

ما لم يتمسك العامل ببطلانه ، لما كان ما تقدم وكانت المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يحكم واقعة الدعوى - تنص على أن « تسرى أحكام هذا القانون على جميع العاملين وكذا المتدرجين منهم فيما عدا الفئات الآتية » وجاءت عبارة النص في صيغة عامة مطلقة لينصرف حكمها إلى كافة العاملين - غير المستثناة فئاتهم - مادامت تربطهم بأصحاب الأعمال علاقات عمل محدد ، فإن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى سريان أحكام هذا القانون على مورث المطعون ضدهم يكون قد إلتزم بصحيح القانون ، ويكون النعي عليه بسبب الطعن في غير محله .

وحيث، إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور مصطفى كيرة وعضوية السادة المستشارين :
عاصم المراغى ، صلاح عبد العظيم ، الدكتور أحمد حسنى ، حافظ السلى

(٢١٩)

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) اثبات « العلول عن اجراء الاثبات » .

علول المحكمة عما أمرت به من إجراءات الإثبات لوجود أوراق في الدعوى كلفة لتكوين عقيدتها . علم بيانها صراحة أسباب هذا العلول . لا خطأ . علة ذلك .

(٢) اثبات • نظام عام •

قواعد الإثبات غير متعلقة بالنظام العام . السكوت عن التمسك بها أمام محكمة الموضوع .
اعتباره قبولاً للإثبات بغير الطريق الذى رسمه القانون .

١ - النص فى المادة التاسعة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن « للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العلول بالمحضر ، ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك فى حكمها » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن حكم الإثبات لا يجوز قوة الأمر المقضى ما دام قد خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الإثبات ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فى موضوع النزاع ، كما لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه ، وأن تطلب المشرع فى النص المشار إليه بيان أسباب العلول عن إجراء الإثبات فى محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة إجراء الإثبات فى الحكم إلا أنه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك فجاء النص فى هذا الشأن تنظيمياً .

٢ - قواعد الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام ، وإذ كان الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ، فإن سكوته يعد قبولاً منه للإثبات بغير الطريقة التي رسمها القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة :

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومناظر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ١٩٣ لسنة ١٩٦٦ تجارى كل إسكندرية ، بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ١١٩٨٤ جنيه و ٠,٧٥ ملياً ، الصادر به الحكم رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٥٨ تجارى كل إسكندرية ، لصالح شركة كولونيال التجارية ، التي أدمجت من بعد في الشركة الطاعنة وقال بياناً للدعوى أنه أعلن بتوقيع حجز تنفيذى من جانب الشركة المطعون ضدها على أمواله تحت يد القوات البحرية ، والمستأجرين لعقار له ، وفاء للمبلغ السالف الذكر ، رغم براءة ذمته منه إذ قام بسدادته كاملاً إلى الشركة ، بموجب مستندات مظهرة لصالحها ومبالغ أخرى دفعت إليها وثابتة بدفاترها ، وبتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٦٦ قضت محكمة أول درجة بنسب خبير لتصفية الحساب بين الطرفين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٢٧ / ١ / ١٩٦٩ بإعتبار المدعى (المطعون ضده) مديناً للشركة المدعى عليها (الطاعنة) بمبلغ ٧٢١٥ جنيه و ٢٦٠ ملياً ، قيمة الباقي من المحكوم به بالحكم رقم ٧٧٩ لسنة ١٩٥٨ ، والزمته الفوائد القانونية من ٩ / ٥ / ١٩٦٨ حتى السداد ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات إستأنفت الطاعنة هذا الحكم

بالإستئناف رقم ٩٤ لسنة ٢٥ ق ، كما إستأنفه المطعون ضده بالإستئناف رقم ٧٧ لسنة ٢٥ ق ، وبتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٦٩ - بعد ضم الإستئنافين - قضت محكمة إستئناف إسكندرية - وقبل الفصل في موضوعهما - بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق وفحص إعتراضات المستأنفين وتصفية الحساب بينهما ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره أعادت المحكمة المأمورية إليه بحكمها الصادر في ٢٩ / ٤ / ١٩٧٠ ليقوم كبير الخبراء الحسابيين بفحص إعتراضات الطرفين ، ولما قدم تقريره بدلت خبيراً آخر ، ثم استبدلت به غيره ، وبتاريخ ٢٩ / ١٢ / ١٩٧٧ قضت برفض الإستئناف رقم ٩٤ لسنة ٢٥ ق ، وفي الإستئناف رقم ٧٧ لسنة ٢٥ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى إعتبار المطعون ضده مديناً للطاعة بمبلغ جنيه واحد و ٨٥٠ مليماً ، وبراءة ذمته فيما زاد على ذلك ، طعنت الشركة الطاعة على الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكره أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة العامة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب تنعى الطاعة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك تقول أن محكمة الإستئناف قضت في ١٦ / ٦ / ١٩٧١ - وقبل الفصل في الموضوع - بتدب خبير في الدعوى لمباشرة المأمورية الميئة في الحكم ثم استبدلت به خبيراً آخر ، بحكمها الصادر في ٢٧ / ٢ / ١٩٧٤ وإذ قدم هذا الخبير تقريره ، لم تأخذ المحكمة بالنتيجة التي إنتهى إليها ، دون أن تبين سبب إطراحها لها ، كما تقضى بذلك المادة ٩ من قانون الإثبات ، فجاء الحكم مشوباً بالقصور في التسيب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في المادة التاسعة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، على أن « للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العلل بالمحضر ، ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها » ، يدل - وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن حكم الإثبات لا يجوز قوة الأمر المقضي ما دام قد خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الإثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكتفي لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع ، كما لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه ، وإن تطلب المشرع في النص المشار إليه بيان أسباب العلول عن إجراء الإثبات في محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة إجراء الإثبات في الحكم إلا أنه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول في قضائه على ما استخلصته المحكمة من ظروف النزاع ومستنداته ، وتقارير الخبراء ، وإذا أفصحت أسبابه عن إطمئنان المحكمة إلى ما ورد بتقريرى مكتب خبراء وزارة العدل بشأن دفاتر الشركة الطاعنة ، وأنها تأخذ بالنتيجة التي إنتهى إليها للأسباب المفصلة فيهما ، فإنه يعد منها إطراحاً ضمنياً للتقرير الأخير للخبير المنتدب من بعد ، مما يدخل في سلطتها التامة في تقدير الأدلة والموازنة بينها ، والأخذ بما تطمئن إليه منها ، وإستخلاص الحقيقة فيها ، ما دام إستخلاصها سائغاً ، وله أصل ثابت بالأوراق ، فلا يعيب الحكم عدم إفصاحه صراحة في أسبابه ، عن عدم أخذه بنتيجة ذلك التقرير الأخير ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه ، الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيانه تقول أن الحكم أقام قضاءه بمديونية المطعون ضده بمبلغ جنيه واحد و ٨٥٠ ملياً ، إستناداً إلى قرار لجنة تقييم شركة كولونىال الدائنة الأصلية والمنتدجة في الشركة الطاعنة - مخالفاً بذلك ما قطعت به محكمة الإستئناف في أسباب حكمها الصادر بجلسة ٢٩ / ٤ / ١٩٧٠ ، بإعادة الدعوى إلى مكتب خبراء وزارة العدل لفحص إعتراضاتها على تقريره الأول ، من أن قرار لجنة التقييم ليس له أية حجية قبل الغير بالنسبة لما

بدعية قبل المنشأة أو ما تدعيه المنشأة قبله . . . ، وفي هذه الحدود فإن التحدى بقرار تقييم كولونيا - لذاته يكون غير مجدٍ إلا إذا ساند هذا القول دليل متعلق بالحق المدعى به . . . ويكون الحكم قد أهدر ما لهذه الأسباب من حجة وقضى على خلاف ما قطعت فيه من عدم إمكان الاحتجاج بقرار لجنة التقييم قبل الغير .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمديرية المطعون ضده للشركة الطاعنة بمبلغ جنيه واحد و ٨٥٠ ملياً فقط ، استناداً إلى قرار لجنة تقييم منشأة كولونيا ، وأضاف إليه قرائن استنبطها من أوراق الدعوى وظروفها - على ما سلف البيان في الرد على السبب الأول - فإنه يكون قد إلزم ما سبق تقريره في الحكم الصادر في ٢٩ / ٤ / ١٩٧٠ ، ولم يخالف الثابت في أسبابه بشأن مدى حجية قرار لجنة التقييم مما بغلو معه النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالأسباب الثالث والرابع والخامس والسادس ، الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة ، أن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة ذمة المطعون ضده استناداً إلى قرائن ساقها ، في حين أنه لا يجوز الإثبات إلا بالكتابة ، وفقاً لما تقضى به المادة ١٠٠ من قانون الإثبات ، لثبوت المديونية بسند كتابي هو الحكم النهائي الصادر بها ، وأقام النتيجة التي انتهى إليها على استخلاص غير مائع ومخالف للثابت بالأوراق ، وما سبق أن قطعت به المحكمة بشأن دلالة بعض هذه القرائن ، وتمسكت أمام محكمة الموضوع بأن عبثاً لإثبات براءة الذمة على من يدعيه ، وقد عجز المطعون ضده عن هذا الإثبات ، كما تمسكت بعدم حجية قرار لجنة التقييم على الغير .

غير أن الحكم أغفل ما أثارته من دفاع ولم يرد عليه .

وحيث إن النعى بالأسباب الأربعة السابقة مردود ، ذلك أن تقدير الأدلة مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، التي لها السلطة التامة في بحث مستندات الدعوى وإستخلاص ما تراه متفقاً مع الواقع فيها ، كما أن تقدير القرائن هو أيضاً مما يستقل به قاضي الموضوع ، ولا شأن لمحكمة النقض بكل ذلك ، متى كان إستخلاصه وما يستنبطه من القرائن سائغاً وله أصل ثابت بالأوراق ، وليس على الحكم أن يتبع أقوال الخصوم وحججهم ويرد إستقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها ، ما دام قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها ، فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال والحجج ، ولما كانت قواعد الإثبات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام ، وكان الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ، فإن سكوته بعد قبولاً منه للإثبات بغير الطريق الذي رسمه القانون ، ولا على الحكم المطعون فيه إذ اتخذ من القرائن سبيلاً للإثبات ، وعرض لما جاء في أوراق الدعوى وظروفها ، ثم إستنبط منها خمس قرائن ، من الإخطارات المرسلة من الشركة الطاعنة إلى المطعون ضده ، وميزانية الشركة المندمجة في الشركة الداخلة - الطاعنة - وقار يخ الإدماج ، وخلو قرار الإدماج من تحديد الحقوق التي تحال من ذمة الشركة الأولى إلى الشركة الثانية ، وأضاف هذه القرائن إلى قرار لجنة تقييم أصول وخصوم ومنشأة كولونيال المندمجة ، وكانت هذه القرائن متساندة وسائغة ، ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها ، وما قضى به ، ولا يجوز مناقشة كل قرينة منها على حدة لإثبات عدم كفايتها ، فإن ما أقام الحكم قضاءه عليه ، من أسباب ، لا مخالفة فيها للثابت بالأوراق ، وكاف لحمله لما كان ذلك ، فإن النعى بهذه الأسباب لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة التي اعتمدت عليها ، مما لا يجوز إثارة أمام هذه المحكمة ، ومن ثم يكون النعى في غير محله .

وحيث إنه لا تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين محمد جلال الدين رافع ، عبد الحميد المنفلوطي ، منير عبد المجيد ، محمد إبراهيم خليل .

(٢٢٠)

الظعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٤ القضائية :

(١) اختصاص « اختصاص ولائي » • ملكية •

أراضي البركة والمستنقعات التي آلت إلى الدولة . ق ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ . اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى من بطلبات استرداد الملكية دون غيرها . الا لتجاء إلى القضاء بطلب قيمة الأرض . صحيح .

(٢) دعوى « الصفة في الدعوى » •

أرض البركة التي آلت ملكيتها إلى الدولة . ق ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ . دعوى المطالبة بقيمتها وجوب اختصاص الوزير المختص دون رئيس مجلس المدينة . علة ذلك ..

١ - مفاد نص الفقرتين الأولى والأخيرة من المادة الأولى والمادتين الرابعة والثانية من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البركة والمستنقعات أن اللجنة - المشكلة بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية برئاسة قاض إنما تختص في طلبات الاسترداد دون غيرها من الطلبات الأخرى ، فلا تختص بطلب المطعون عليهم لقيمة الأرض التي آلت ملكيتها إلى الدولة طبقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ لقيامها بردم البركة في موقع هذه الأرض سنة ١٩٤٧ بعد العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ ولم تتم إجراءات نزع ملكيتها طبقاً لما كان يقضي به هذا القانون ، ومتى كان الحكم المطعون فيه قد خلص في أسبابه إلى أن الحكومة لم تقدم ما يفيد أنها قامت باتخاذ إجراءات نزع ملكية البركة أخذاً بالمادة الثانية من

القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ ، ورتب على ذلك رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وحق المطعون عليهم فى الالتجاء مباشرة إلى القضاء ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

٢- مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ أن الدولة هى المسئولة عن قيمة أرض البركة التى آلت إليها بحكم القانون ، ومفاد نص المادة ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الصادر بها القرار الجمهورى رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ أن الملكية والتعويض عنها تخرج عن المسائل التى ناط المشرع بمجلس المدينة مباشرتها ، لما كان ذلك ، وكان الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة بإعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذى يقوم بتنفيذ سياسة الحكومة فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وخلص إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطاعنين وزير الحكم المحلى ووزير الإسكان بصفتهما - فإنه يكون قد التزم صحيح القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٥٢٩٧ لسنة ١٩٦٢ القاهرة الابتدائية ضد الطاعنين ومحافظ الدقهلية ورئيس مجلس مدينة ميت غمر بطلب الحكم بإلزامهم بصفاتهم متضامين بأن يؤدوا إليهم مبلغ ٥٠٠ مليون ٢٧٣٤٣ جنيه ، وقالوا شرحاً للدعوى أن المدعى عليهم المذكورين إستولوا على مساحة ٣ من

٤ ط ٢ ف من ملكهم دون أن يعرضوا عنها ، فأقاموا الدعوى بطلبهم سالف البيان بقصد إقتضاء قيمة هذه المساحة المستولى عليها ، وبتاريخ ١٩٦٣/١١/٤ . حكمت المحكمة بتدب مكتب الخبراء لتقدير قيمة الأرض المستولى عليها وقت الاستيلاء ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧١/٤/٨ بإلزام المدعى عليهم بأن يؤدوا للمدعين المطعون عليهم - مبلغ ٨٧٦٩,٥٠٠ استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٣١ لسنة ٨٨ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون عليهم بالاستئناف رقم ٢٤٤ لسنة ٨٨ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٧٤/٤/١١ حكمت المحكمة في الاستئناف الأول بعدم جواز إقامته من المستأنفين الثالث والرابع - محافظ الدقهلية ورئيس مجلس مدينة ميت غمر - ورفضه بالنسبة للطاعنين ، وفي الاستئناف الثاني بعدم جوازه بالنسبة لمحافظ الدقهلية ورئيس مجلس مدينة ميت غمر ، وبتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون عليهم مبلغ ٤٩٥ مليون، ٢٠٥١١ جنيه طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، ينعي الطاعنان بالثاني منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى لعدم إلتباع الإجراءات التي نص عليها القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات إذ أنه بصدور هذا القانون تؤول إلى الدولة ملكية البرك والمستنقعات التي قامت بردمها بعد العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ وقبل إتخاذ اجراءات خاصة بنزع ملكيتها وإذ كان الثابت من تقرير الخبير أن البركة موضوع النزاع قد ردمتها الحكومة سنة ١٩٤٧ فقد كان يتعين على المطعون عليهم لا مترداد أرضهم اللجوء إلى اللجنة

المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا القانون في الحدود وبالإجراءات المنصوص عليها فيه ، غير أن الحكم قضى برفض هذا الدفع ، وتعويض المطعون عليهم ، استناداً إلى أن الحكومة لم تقدم ما يفيد أن ملكية البركة قد نزعت وفق الإجراءات المنصوص عليها في قانون نزع الملكية للمنفعة العامة أخذاً بالمادة الثانية من القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٦ مما تكون أرض البركة قد آلت إلى الدولة طبقاً للفقرة الأولى من القانون ١٧٧ سنة ١٩٦٠ كما أن الحكومة لم تقم بنشر القرار الوزاري الخاص بتحديد موقع هذه البركة فلا يبدأ ميعاد السنة الذي حدده القانون لطلب الاسترداد ، هذا إلى أن المطعون عليهم لم يتقدموا بالقرار الصادر بإستردادها والذي يعتبر سند ملكيتهم طبقاً للمادة (١٠) من القانون ١٧٧ سنة ١٩٦٠ كما أن الحكم المطعون فيه لم يقرر قيمة التعويض على أساس تكاليف الردم أو قيمة الأرض أيهما أقل ، مما يصيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن البرك والمستنقعات نصت على أن « تؤول إلى الدولة أراضي البرك والمستنقعات التي ردمتها أو جففتها الحكومة بعد العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ وقبل أن تتم إجراءات نزع ملكيتها... » وذلك مقابل قيمتها الحقيقية في تاريخ البدء في ردمها . . . ونصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة « ويجوز لملاك هذه الأراضي إسترداد ملكيتهم لها خلال سنة من تاريخ نشر القرار الوزاري الصادر بتحديد مواقعها ، وحدودها في الجريدة الرسمية مقابل دفع قيمة الأرض في هذا التاريخ أو تكاليف الردم أيهما أقل » كما نصت المادة الرابعة من ذات القانون على أن « يفصل في طلب الاسترداد . . . لجنة تشكل بقرار من وزير البلدية والقروية برئاسة قاض . . . ونصت المادة الثامنة على أنه : « ويجوز للنوى الشأن الطعن في قرار لجنة الفصل في طلبات الاسترداد ، مما مفاده أن اللجنة المشار إليها إنما تختص بالفصل في طلبات الاسترداد دون غيرها من الطلبات الأخرى فلا

تختص بطلب المطعون عليهم لقيمة الأرض التي آلت ملكيتها إلى الدولة طبقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ لقيامها بردم البركة في موقع هذه الأرض سنة ١٩٤٧ بعد العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ ولم يتم إجراءات نزع ملكيتها طبقاً لما كان يقضى به هذا القانون ثم فإن موضوع الخصومة بهذه المثابة ينأى عن اختصاص اللجنة التي جعل المشرع مناطق اختصاصها مقصوراً على الفصل في طلبات الاسترداد ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في أسبابه إلى أن الحكومة لم تقدم ما يفيد أنها قامت بإتخاذ إجراءات نزع ملكية البركة أخذاً بالمادة الثانية من القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ ورتب على ذلك رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وحق المطعون عليهم في الالتجاء مباشرة إلى القضاء ، فإنه يكون قد إلزم صحيح القانون ، مما يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الدعوى بالنسبة لهما لرفعها على غير ذي صفة إستناداً إلى أن رئيس مجلس مدينة ميت غمر هو صاحب الصفة في تمثيل المجلس أمام القضاء طبقاً للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن قانون نظام الإدارة المحلية غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض هذا الدفع على أساس أنهما يمثلان الدولة في التقاضي فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ نصت على أن تؤول إلى الدولة ملكية أراضي البرك والمستنقعات التي ردمتها أو جففتها بعد العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ وقبل أن تتم إجراءات نزع ملكيتها . . . وذلك مقابل قيمتها الحقيقية في تاريخ البدء في ردمها . . . وكان مؤدى ذلك أن الدولة هي المسئولة عن قيمة أرض البركة التي آلت ملكيتها إليها بحكم القانون ، وكانت المادة (٤٣) من

اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ تنص على أن « تباشر مجالس المدن . . . كل في دائرة اختصاصه الشئون العمرانية الآتية : . . . دراسة وإعداد وتنفيذ ردم البرك وإعداد وتخطيط وتقسيم مواقعها بعدم ردمها في حالة عدم إستراد أصحابها لها طبقاً للقانون . . . » مما مفاده أن الملكية والتعويض عنها تخرج عن المسائل الواردة في القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية ، والتي ناط المشرع بمجلس المدينة مباشرتها ، لما كان ذلك وكان الوزير هو الذي يمثل في الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للأصول العامة بإعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمسئول عنها والذي يقوم بتنفيذ السياسة للحكومة فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتزم هذا النظر ، وخلص إلى رفض الدفع بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطاعنين فإنه يكون إلتزم صحيح القانون بما يكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار : محمد صدق العصار نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة / المستشارين :
محمد جلال الدين رافع ، عبد الحميد المتلوطي ، منير عبد المجيد ، ومحمد إبراهيم خليل .

(٢٢١)

الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ القضائية :

(١) حكم « الطعن في الحكم » • بطلان « بطلان الأحكام » • « دعوى
البطلان الأصلية » •

١- أنغلاق طرق الطعن في الحكم . لا يفتح السبيل لإهداره بدعوى بطلان مبتدأة . الاستثناء تجرد
الحكم من أركانه الأساسية .

(٢ ، ٣) دعوى « صحيفة الدعوى » • إعلان « إعلان الصحيفة » • حكم
« انعدام الحكم » • « عيوب التلليل » •

٢ « عدم إعلان صحيفة الدعوى ، أثره . إنعدام الحكم الصادر فيها . كفاية إنكاره واتمسك
بعدم وجوده ، دون حاجة للطعن فيه أو رفع دعوى أصلية يبطلانه .

٣ « إغفال الحكم بحث دفاع الطاعن بانعدام الحكم السابق لعدم إعلانه بصحيفة دعواه .
خطأ وقصور .

١ - لأن كان المشرع قد حصر طرق الطعن في الأحكام ووضع لها
أجالا محددة وإجراءات معينة ، بحيث يمتنع بحث أسباب العوار التي قد تلحق
بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها ، فإذا كان الطعن
غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان
أصلية وذلك تقديرأ لحجية الأحكام باعتبارها عنوان للحقيقة ، إلا أنه
يستثنى من هذا الأصل العام حالة تجد الحكم من أركانه الأساسية

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صحيفة إفتاح الدعوى هي الأساس الذي تقوم عليه كل إجراءاتها، ويترتب على عدم إعلانها عدم انعقاد الخصومة ، ومن ثم لا تترتب عليها إجراءات أو حكم صحيح ، إذ يعتبر الحكم الصادر فيها منعداً ، ومن ثم لا تكون له قوة الأمر المقضى ، ولا يلزم الطعن فيه أو رفع دعوى بطلان أصله ، بل يكفي إنكاره والتمسك بعدم وجوده.

٣ - إذا كان الطاعن قد تمسك بأن إجراءات الخصومة في الدعوى في مرحلتى التقاضى ، قد اصطنعت بطريق الغش والتزوير بقصد عدم إعلامه بها ، فلم يعلن بصحيفتها ولم يطعن على الحكم الصادر فيها بالاستئناف وصحرو المطعون عليه الأول آخر في ذلك ، مما مفاده أنه دفع أمام محكمة الموضوع بإنعدام هذين الحكمين بالنسبة له وهو ما يصح التمسك به من جانب الطاعن أمام محكمة الموضوع كدفاع مطروح دون إلزام طريق الدعوى ، ومن ثم فقد كان على محكمة الموضوع أن تتصلبى أولاً لبحث صحة هذا الدفاع الجوهرى الذى من شأنه لو صح أن يعدم إجراءات الخصومة برمتها ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استلزم لبحث الانعدام طلبه صراحة ، مع أنه تمسك به صراحة ، فإنه قد حجب نفسه بهذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعن الجوهرى آنف الذكر ، مما يعيبه بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار - المقرر - والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن

تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٧٤٨ لسنة ١٩٧١ جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بتزوير المحررين المؤرخين ١٩٥٢/١٢/١٥ و ١٩٥٧/٨/٢٥ والمقول بصدور أولها منه إلى المطعون عليه الثالث ، وثانيهما من الأخير إلى المطعون عليه الأول وإنعدام آثارهما وما ترتب عليهما من آثار وتثبيت ملكيته إلى الأرض الموصفة بالصحيفة وكف منازعة المطعون عليه الأول له فيها وشطب التسجيلات التي تمت بشأنها وتسليمها له بما عليها من مبان وقال شرحاً للدعوى أنه يمتلك أرض النزاع ومساحتها ٥٧٣ متراً مربعاً وكسور بطريق الشراء من مصلحة الأملاك بموجب عقد مؤرخ ١٩٣٩/٣/١٨ مسجل رقم ١٧٩٤ وأنه تسلمها بموجب محضر تسليم وأن المطعون عليه الأول عن له إغتصابها في سنة ١٩٦٣ فاصطنع محرراً منسوباً إلى الطاعن يفيد بيعه أرض النزاع إلى المطعون عليه الثالث الذي تبين أنه شخص وهمي لا وجود له كما اصطنع محرراً آخر من الأخير إليه وذكر في هذين المحررين أن اسم الطاعن هو أحمد كامل ويقع بشارع دار السلام رقم ١٥ بالزيتون مع أن اسمه ليس كما ذكر ولم يقع بهذا العنوان ، وبمقتضى هذين المحررين أقام الدعوى رقم ٥٤٨٠ لسنة ١٩٦٣ القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بصحتهما ونفاذهما وأعلنت صحيفة الدعوى إلى أحمد كامل المذكور في مواجهة النيابة لعدم الاستدلال عليه وصدر الحكم فيها بإجابة المطعون عليه الأول إلى طلباته سالفة الذكر في ١٩٦٤/٣/٥ وقام بتسجيله برقم ١٣٧٣ ثم قام بعرض الأرض للبيع على من يدعى الذي اتصل بالطاعن فعلم منه أنه لم يبيعها فعدل بدوره عن شرائها ، وتقدم الطاعن بالشكوى ٨ حضر تحقيق سنة ١٩٦٨ وإدعى المطعون عليه الأول إكتساب ملكية الأرض بالتقادم ولم يذكر صدور البيع من الطاعن ، ثم ادعى أن الطاعن استأنف الحكم الصادر بصحة ونفاذ عقدي البيع سالتى الذكر بالاستئناف رقم ١٣٨ لسنة ٨١ ق القاهرة وحكم فيه بتأييد الحكم المستأنف وتبين للطاعن من الاطلاع على صحيفة الاستئناف أنها مزورة عليه ثم قام المطعون عليه الأول ببناء الأرض فأقام الدعوى رقم ١١٨٨ لسنة ١٩٦٩ مستعجل القاهرة التي حكم فيها بوضع العقار

تحت الحراسة وعين المطعون عليه الثاني حارساً قضائياً عليه ، وبتاريخ ١٩٧٣/٦/٢٤ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الدعوى ٥٤٨٠ لسنة ١٩٦٣ جنوب القاهرة الابتدائية ، وإستئنافها رقم ١٣٨ لسنة ٨١ ق القاهرة ، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٧٤ لسنة ٩٠ ق وبتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق المادة ١٠١ من قانون الإثبات إذ ذهب إلى حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٤٨٠ لسنة ١٩٦٣ القاهرة الابتدائية وإستئنافها رقم ١٣٨ لسنة ٨١ ق القاهرة والقاضي بصحة ونفاذ عقد البيع المنسوب زوراً إليه رغم أن أمر تزوير العقد لم يثر في تلك الدعوى لأن الطاعن وهو وحده الذي كان يمكنه أن يدفع به ، لم يعلن بصحيفة الدعوى نتيجة الغش الذي شاب إجراءاتها وقد تمسك بذلك وبأن صحيفة الإستئناف رقم ١٣٨ لسنة ٨١ ق القاهرة مزورة عليه وكذلك التوقيع المنسوب إليه على هامش محضر جلسة ١٩٦٤/١١/٣٠ أمام محكمة الاستئناف غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع الجوهرى رغم أن المادة ١٠١ سالفة الذكر صريحة في أن الحجية لا تكون إلا لحكم صدر في ذات النزاع وبين الخصوم أنفسهم والطاعن لم يكن خصماً في تلك الدعوى التي لم يعلن بصحيفتها ، فخالف بذلك القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه وإن كان المشرع قد حصر طرق الطعن في الأحكام ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة ، بحيث يتمتع بحث أسباب العوار التي قد تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن

المناسبة لها ، فإذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية وذلك تقديراً لحجية الأحكام بإعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها ، إلا أنه يستثنى من هذا الأصل العام حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية - إذ كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صحيفة إقتراح الدعوى هي الأساس الذي تقوم عليه كل إجراءاتها ، ويترتب على عدم إعلانها عدم إنعقاد الخصومة ، ومن ثم لا يترتب عليها إجراء أو حكم صحيح ، إذا اعتبر الحكم الصادر فيها منعدياً ، ومن ثم لا تكون له قوة الأمر المقضى ولا يلزم الطعن فيه أو رفع دعوى بطلان أصلية ، بل يكفي إنكاره والتمسك بعدم وجوده - لما كان ذلك وكان الطاعن قد تمسك بأن إجراءات الخصومة في الدعوى رقم ٥٤٨٠ لسنة ١٩٦٣ القاهرة الابتدائية وإستئنافها رقم ١٣٨ لسنة ٨١ ق ، قد إصطنعت بطريق الغش والتزوير بقصد عدم إعلانه بها فلم يعلن بصحيفتها ولم يطعن على الحكم الصادر فيها بالإستئناف وسخر المطعون عليه الأول آخر في ذلك مما مفاده أنه دفع أمام محكمة الموضوع كدفاع مطروح دون إلزام طريق الدعوى ، ومن ثم فقد كان على محكمة الموضوع أن تتصدى أولاً لبحث صحة هذا الدفاع الجوهرى الذى من شأنه - لو صح - أن يعدم إجراءات الخصومة برمتها ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستلزم لبحث الإنعدام طلبه صراحة مع أنه تمسك به صراحة فإنه يكون قد حجب نفسه بهذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعن الجوهرى آنف الذكر مما يعيه بالقصور والخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه دون حاجه لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد /المستشار نائب رئيس المحكمة محمد محمود الباجوري وعضوية السادة المستشارين .
محمد عبد العزيز الجندي ، جلال الدين أنسي ، أحمد كمال سالم ، هاشم قراعة .

(٢٢٢)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) نقض « ايداع المستندات » • قانون •

« ١ » الطعن بالنقض للمرة الثانية . لا يشترط لصحة إجراءاته تقديم صورة حكم النقض
في المرة الأولى . علة ذلك .

(٢ ، ٣) احوال شخصية • وقف • قانون •

« ٢ » تبرع الواقف ببيع وقفه غير لازم . للواقف أن يرجع عن وقفه كله أو بعضه
وأن يغير في مصارفه وشروطه ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . لزوم الوقف بعدم موت الواقف .

« ٣ » الأوقاف الخيرية . لوزير الوقف تغيير مصرف الوقف دون تقييد بشرط الواقف
ق ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ . مؤداه . اعتبار الوقف الخيري تبرع غير لازم . صدور قرار بتغيير
المصرف أثره . ليس للجهة الموقوفة عليها حق في غلته عن المدة التالية للعمل بالقانون وحتى
صدور قرار التغيير .

(٤) احوال شخصية • قانون •

« ٤ » القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب إصدار الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال
الشخصية والوقف طبقاً للمذهب الحنفي . الاستثناء الأحوال التي ترد بشأنها قواعد قانونية
خاصة .

١ - إذ كانت المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديم صحيفة الطعن صورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه أو صورته المعلنه وصورة من الحكم الابتدائي إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه وترتب البطلان على عدم إيداع هذه الأوراق دون غيرها ، فإنه لا يبازم لصحة اجراءات الطعن بالنقض للمرة الثانية أن يودع الطاعن صورة من حكم النقض في الطعن الأول لأن الطعن لا يرد على هذا الحكم حتى تصدق في شأنه صفة الحكم المطعون فيه الواجب تقديم صورته ، ومن ثم لا يترتب البطلان على عدم تقديمها ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أودعت وقت تقديم صحيفة الطعن صورتي الحكمين المطعون فيهما فإن الدفع ببطلان الطعن يكون على غير أساس .

٢ - إذ كان الراجح في مذهب الحنفية - وهو رأى الصاحبين وجمهور الفقهاء - أن تبرع الواقف بريع وقفه لازم وأن الموقوف عليه يستحق نصيبه منه على سبيل التبرع اللازم فلا يسوغ منعه عنه أو صرفه إلى غيره إلا طبقاً لكتاب الوقف وبحق له المطالبة به إذا لم يؤده إليه الواقف أو ناظر الوقف ، إلا أن المشرع لدى تقنينه أحكام الوقف بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أخذ برأى الإمام أبو حنيفة القائم على عدم لزوم الوقف باعتباره من قبيل التبرع غير اللازم شأنه في ذلك شأن الإعارة التي يجوز فيها رجوع المعير عن التبرع بمنفعة العارية في أى وقت شاء ، فمنح الواقف بموجب المادة ١١ منه الحق في أن يرجع عن وقفه كله أو بعضه وأن يغير في مصارفه وشروطه فيما عدا وقف المسجد ولكنه لم يتعرض لحكم الوقف بعد موت الواقف ومن ثم بقي لازماً كما كان من قبل وفق الراجح في المذهب .

٣ - مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر أن المشرع إستثنى حالة من قاعدة لزوم الوقف بعد موت الواقف وذلك بمنحه وزير الأوقاف الحق في تغيير مصرف الوقف الخيري بما يراه أوفى بتحقيق معنى القرية إلى الله تعالى دون تقييد بشرط الواقف ، وكان مقتضى عدم لزوم الوقف الخيري بالنسبة للجهات الموقوف عليها في الأصل إعتباره من قبيل التبرع غير اللازم فلا يحق للمطعون ضدها متى تقرر تغيير المصرف إلى جهات بر أخرى أن تطالب بما لم يكن قد صرف لها من غلة الوقف عن المدة التالية للعمل بهذا القانون حتى تاريخ التغيير في المصرف .

٤ - إذ كان المقرر وفقاً لنص المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وجوب إصدار الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً من إختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة فيما عدا الأحوال التي ترد بشأنها قواعد قانونية خاصة فيجب أن تصدر الأحكام فيها طبقاً لتلك القواعد ، فإن الحكيم المطعون فيها إذ خالفاً مقتضى نص المادة الأولى من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل وقضياً للمطعون ضدها بما لم تكن قبضته من غلة الوقف التي تحققت في المدة من ١/٢/١٩٥٤ وهذا تاريخ تالي للعمل بالقانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣^٤ حتى تغيير المصرف إلى جهة بر أخرى ، يكونان قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد / المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٣٩٨٣ لسنة ١٩٦٨ كلى القاهرة بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ٥٥٤٠ جنيهاً والفوائد ، وقالت بياناً للدعوى أنه بموجب إشهاد تاريخه ١٩١٠/٣/٢١ وقفت الأميرة نجوان هانم أرضاً زراعية بكفر الجرايدة مركز الزقازيق مساحتها ١٦ س ١٢ ط ٧١٢ ف وإشترطت فى كتاب الوقف أن يصرف من ريعها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه سنوياً لمن عينتهم من أشخاص وجهات وأن يصرف نصف باقى الربيع على الأسطول العثمانى بالدولة العلية ، وبموجب إشهاد تفسير مؤرخ ١٩٣٨/٧/١٤ حدد هذا المصرف بأنه الآلات والمعدات اللازمة لحماية الوطن التركى أيا كان نوعها والحكومة القائمة فيه ، وبتاريخ ١٩٥٦/٣/١ صدر قرار هيئة التصرفات فى المادة رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٦ بتغيير المصرف المذكور بجعله للجيش المصرى وتأيد القرار إستئنافياً . وإذ لم تؤد الطاعنة لها ريع هذا المصرف بواقع ٢٧٧٠ جنيهاً سنوياً عن المدة من ١-٢-١٩٥٤ إلى تاريخ صدور القرار بتغييره ، فقد أقامت الدعوى ، وفى ٢٤-١١-١٩٦٩ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، فأستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٣٠٨ لسنة ٨٦ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٧٠ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى وبقبولها ورفضها موضوعاً ، طعنت المطعون ضدها فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٥٧ لسنة ٤١ قضائية ، فقضت المحكمة فى ٧/٤/١٩٧٦ بتنقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة إستئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٨ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى وبقبولها وندب مكتب خبراء وزارة العدل لتقدير

الربع المطالب به ، ثم عادت ققضت في ١٧ / ١٢ / ١٩٧٩ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدها مبلغ ٥٥٤٠ جنيتها والفوائد ، طعنت الطاعنة في الحكمين بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها ببطالان الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت لنظره جلسته وفيها إلزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع من النيابة ببطالان الطعن أن المستفاد من نص المادتين ٢٥٥، ٢٧٣ من قانون المرافعات أنه إذا كان الطعن بطريق النقض للمرة الثانية وجب عند تقديم صحيفة الطعن أن يودع الطاعن صورة رسمية من حكم محكمة النقض في الطعن الأول حتى يتسنى مراقبة محكمة الاستئناف في إتباعها قضاء النقض في المسائل القانونية التي فصل فيها ، وإذ لم تودع الطاعنة وقت تقديم هذا الطعن صورة رسمية من حكم محكمة النقض في الطعن الأول رقم ٥٧ لسنة ٤١ ق ، فإن الطعن يكون باطلا طبقاً لنص المادة ٢٥٥ سالفه الذكر .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات إذ توجب على الطاعن أن يودع قلم كتاب المحكمة وقت تقديمه صحيفة الطعن صورة طبق الأصل من الحكم المطعون فيه أو صورته المعلنة وصورة من الحكم الابتدائي إن كان الحكم المطعون فيه قد أحال إليه في أسبابه وترتب البطلان على عدم إيداع هذه الأوراق دون غيرها ، فإنه لا يلزم لصحة إجراءات الطعن بالنقض للمرة الثانية أو يودع الطاعن صورة من حكم النقض في الطعن الأول لأن الطعن لا يرد على هذا الحكم حتى تصدق في شأنه صفة الحكم المطعون فيه الواجب تقديم صورته ، ومن ثم لا يترتب البطلان على عدم تقديمها ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أودعت وقت تقديم صحيفة الطعن صورتى الحكمين المطعون فيهما ، فإن الدفع ببطالان الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بسبب واحد حاصله مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه على أن للمطعون

ضدها حقاً مكتسباً في غلة مصرف الوقف عن المدة السابقة على تغيير هذا المصرف ، في حين أن الوقف غير لازم طبقاً لنص المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف ، فلا يصح أن يترتب عليه حق مكتسب للموقوف عليه في قبض ما شرط له من غله عن المدة السابقة على تغيير المصرف ولو كانت قد حصلت في تاريخ سابق على هذا التغيير ولم تصرف إليه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وأن كان الراجح في مذهب الحنفية وهو رأي الصاحبين وجمهور الفقهاء ، أن تبرع الواقف بريع وقفه لازم وأن الموقوف عليه يستحق نصيبه منه على سبيل التبرع اللازم فلا يسوغ منعه عنه أو صرفه إلى غيره إلا طبقاً لكتاب الوقف وبحق له المطالبة به إذا لم يؤده إليه الواقف أو ناظر الوقف ، إلا أن المشرع لدى تقنينه أحكام الوقف بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أخذ برأي الإمام أبي حنيفة القائم على عدم لزوم الوقف باعتباره من قبيل التبرع غير اللازم شأنه في ذلك شأن الإعارة التي يجوز فيها رجوع المعير عن التبرع بمنفعة العارية في أي وقت شاء ، فمنح الواقف بموجب المادة ١١ منه الحق في أن يرجع عن وقف كله أو بعضه وأن يغير في مصارفه وشروطه ولكنه لم يتعرض لحكم الوقف بعد موت الواقف ومن ثم بقي لازماً كما كان من قبل وفق الراجح في المذهب وإذا صلب بعد ذلك القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن النظر على الأوقاف الخيرية وتعديل مصارفها على جهات البر ناصاً في مادته الأولى المعدلة بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٥٧ على أنه « إذا لم يعين الواقف جهة البر الموقوف عليها أو عيها ولم تكن موجودة أو وجدت مع وجود جهة بر أولى منها ، جاز لوزير الأوقاف بموافقة مجلس الأوقاف الأعلى أن يصرف الريع كله أو بعضه على الجهة التي يعينها دون تقييد بشرط الواقف .. » . بما مفاده إستثناؤه هذه الحالة من قاعدة لزوم الوقف بعد موت الواقف وذلك بمنحه وزير الأوقاف الحق في تغيير مصرف الوقف الخيري بما يراه أوفى بتحقيق معنى القرية

إلى الله تعالى دون تقييد بشرط الواقف ، وكان مقتضى عدم لزوم الوقف الحيرى بالنسبة للجهات الموقوف عليها فى الأصل إعتباره من قبيل التبرع غير اللازم فلا يحق لها متى تقرر تغيير المصرف إلى جهات بر أخرى أن تطالب بما لم يكن قد صرف لها من غلة الوقف عن المدة التالية للعمل بهذا القانون حتى تاريخ التغيير فى المصرف ، لما كان ذلك ، وكان المقرر وفقاً لنص المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وجوب إصدار الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت أصلاً من إختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة فيما عدا الأحوال التى ترد بشأنها قواعد قانونية خاصة فيجب أن تصدر الأحكام فيها طبقاً لتلك القواعد ، فإن الحكيم المطعون فيهما إذ خالفاً مقتضى نص المادة الأولى من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٤ سالفه البيان وقضياً للمطعون ضدها بما لم تكن قبضته من غلة الوقف التى تحققت فى المدة من ١ / ٢ / ١٩٥٤ - وهو تاريخ تالى للعمل بالقانون المشار إليه - حتى تغيير المصرف إلى جهة بر أخرى ، يكونان قد أخطئا فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه ، ولما كان هذا الطعن للمرة الثانية ولما تقدم فإنه يتعين القضاء فى موضوع الاستئناف برفض الدعوى :

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة / محمد الحول ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، منصور وجيه ، علي عمرو ، وعزت حنورة .

(٢٢٣)

الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) بيع « التزامات المشتري » • التزام « الحق في الحبس » •

حق المشتري في حبس الثمن . منطه . وجود سبب جلي يخشى منه نزع المبيع من تحت يده
م . ٤٥٧ ملق . تقدير جديّة السبب . من سلطة قاضي الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض متى أقام
قضاءه على أسباب سائغة .

(٢) دعوى « تكيف الطلبات » • محكمة الموضوع •

محكمة الموضوع . التزامها بإعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح .

١ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا كانت
الإلزامات المتقابلة مستحقة الوفاء جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ
إلتزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما التزم به ، وأن المشرع أجاز تطبيقاً
لهذا الأصل في الفقرة الثانية من المادة ٤٥٧ من القانون المدني للمشتري ما لم
يمنعه شرط في العقد أن يحبس الثمن إذا أخيف على المبيع أن ينزع من يده ،
وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته له أو كان في العقد شرط
يمنعه من استعماله ، وقضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تقدير جديّة السبب
الذي يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده يعتبر من
الأمر التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة
النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع إعطاء
الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكيف الصحيح لها بما يتفق مع حقيقة الطلبات
المطروحة فيها والمقصود منها دون إعتداد بالألفاظ التي صيغت بها هذه الطلبات
أو تعيد بتكيف الخصوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٤٣٣ سنة ١٩٧٦ مدنى كلى شمال القاهرة على المطعون ضده عن نفسه وبصفته وقالوا بياناً لها أنه بموجب عقد بيع عرفى مؤرخ ١٩٧٥/١٠/٨ باعوا للمطعون ضده العقار الموضح بصحيفة الدعوى والعقد بثمن مقداره ٢٨٠٠٠ جنيه إلترم المشتري بسدادده عند التوقيع على العقد النهائى فى موعد غايته خمسة وأربعون يوماً من تاريخ العقد المذكور ، ونص فى البند الثانى منه على أنه فى حالة إخلال أحد الطرفين بإلتزامه يفسخ العقد بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ إنذاره وإذا تخلف المطعون ضده عن الوفاء بالثمن فى هذا الميعاد فقد وجهوا إليه بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٤ إنذاراً على يد محضر بسداد الثمن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإنذار وإلا اعتبر العقد منسوخاً، ولما لم يحرك المطعون ضده ساكناً فقد أقاموا دعواهم بطلب فسخ العقد على سند من المادتين ١٥٧ ، ١٥٨ من القانون المدنى — وبتاريخ ١٩٧٦/٥/٣١ قضت المحكمة للطاعنين بطلباتهم . استأنف المطعون ضده عن نفسه وبصفته هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٧٤٤ سنة ٩٣ ق/إستئناف القاهرة — وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق التخص . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتفسيره والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه أثبت للمطعون ضده الحق في حبس الثمن طبقاً للمادة ٤٥٧ / ٢ من القانون المدني على سند من أن الطاعنين سبق لهم بيع العقار موضوع النزاع إلى مشتر آخر أقام الدعوى رقم ٦٥٤٩ سنة ١٩٧٥ مدني كل شمال القاهرة بطلب صحة البيع الصادر له وسجل صحيفتها وصدر له حكم فيها بصحة التعاقد عن ثلاثة أرباع العقار ، وأن النزاع حول هذا البيع ما زال مطروحاً في الاستئناف رقمي ٣٠٢٩ ، ٣١٢٥ سنة ٩٣ إستئناف القاهرة ، وأن من شأن هذا النزاع الجدي ما يبرر حبس المطعون ضده للثمن حتى تستقر الأوضاع بإنهاء هذا النزاع أي أن الحكم المطعون فيه إعتبر أن مجرد رفع دعوى بصحة التعاقد عن ذات العقار وتسجيل صحيفتها سبباً كافياً لتحقيق خطر نزع المبيع من تحت المطعون ضده في حين أن هذا الخطر لا يتصور تحققه إلا إذا كانت صحيفة دعوى المشتري الآخر قد سجلت قبل صيرورة عقد المطعون ضده صالحاً للشهر وذلك على خلاف الثابت بالأوراق من أن صحيفة دعوى المشتري الآخر قد سجلت في ٢٩ / ١١ / ١٩٧٥ في حين أن عقد المطعون ضده كان قد تأثر عليه بصلاحيته للشهر في ٢٣ / ١١ / ١٩٧٥ ومن ثم فإنه ما كان هنالك مانعاً لدى المطعون ضده بمنعه من تسجيل عقده ونقل الملكية إليه ، وبالتالي لم يكن هناك محل للخشية من نزع العقار المبيع من يده التي تخول له الحق في حبس الثمن ، ومع ذلك فإنه على فرض التسليم جدلاً بتوفر سبب الخشية بتسجيل صحيفة دعوى المشتري الآخر فقد تمسك الطاعنون أمام محكمة الموضوع بأن المطعون ضده هو الذي تسبب بتقصيره في إيجاد سبب الخشية بتراخيه في تسجيل عقده ، قبل أن يسجل المشتري الآخر صحيفة دعواه رغم علمه بالبيع السابق فقوت على نفسه فرصة السبق في التسجيل مما يترتب عليه حرمانه من الحق في حبس

التمن ، وقد خلا الحكم المطعون فيه من رد على هذا الدفاع ومن ثم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه قصور في التسيب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا كانت الإلتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء جاز لكل من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ إلتزامه إذا لم يتم المتعاقد الآخر بتنفيذ ما إلتزم به وأن المشرع أجاز تطبيقاً لهذا الأصل في الفقرة الثانية من المادة ٤٥٧ من القانون المدني للمشتري ما لم يمنعه شرط في العقد أن يحبس التمن إذا خيف على المبيع أن ينزع من يده ، وذلك ما لم يكن قد نزل عن هذا الحق بعد ثبوته أو كان في العقد شرط يمنعه من إستعماله ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن تقدير جدية السبب الذي يولد الخشية في نفس المشتري من نزع المبيع من تحت يده يعتبر من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة - وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في ملوناته قوله : « وحيث أنه ثبت للمحكمة من الصورة الرسمية لصحيفة الدعوى رقم ٥٦٤٩ سنة ٧٥ مدني كلي شمال القاهرة المقدمة بحافظة المستأنف عليهما (الطاعنين) أنهما باعا ذات القطعة المبيعة إلى المستأنف إلى مشتر آخر هو بصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر وكان هذا المشتري الأخير أقام الدعوى المذكورة وتبين أنه حصل على حكم بصحة التعاقد عن ثلاثة أرباع العقار ، وتبين من الصورتين الرسميتين بصحيفتي الاستئناف رقمي ٣٠٢٩ ، ٣١٢٥ سنة ٩٣ ق المقدمين من المستأنف في هذا الاستئناف (المطعون ضده) ومحضرى جلستهما أنه ما زال النزاع قائماً ومطروحاً بشأن العقد الصادر عن ذات القطعة المباعة إلى الذي سجل صحيفة دعواه - كما ثبت أن ثمة تعارض ظهر عند إتخاذ إجراءات شهر المستأنف

(المطعون ضده) لعقده طبقاً للتأشيرة الثابتة على مشروع محضره النهائي والتي تقدم ببيانها ومن ثم يحق للمستأنف (المطعون ضده) أن يحبس الثمن بسبب قيام النزاع الجدى الذى نشأ بتصرف المستأنف عليهما (الطاعنين) فى ذات القطعة المباعة إلى مشتر آخر ، وأن من شأن هذا النزاع أن يبرر حبسه للثمن حتى ينتهى هذا النزاع ويطمئن المستأنف (المطعون ضده) إلى استقرار الأوضاع بالنسبة لتنفيذ التزامات عقده دون خوف ، وكان هذا الذى أورده الحكم المطعون فيه سائغاً ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التى إنتهى إليها دون إعتبار لدفاع الطاعنين بشأن تراخى المطعون ضده فى إتمام تسجيل عقده ، فإن ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق والقصور فى التسيب ، وفى بيان ذلك يقولون أن الحكم المطعون فيه أهمل حق الطاعنة الثالثة واعتبرها مسئولة عن البيع السابق صدره عن نفس العقار موضوع النزاع إلى مشتر آخر ، فى حين أن ذلك البيع لم يصدر عنها على نحو ما هو ثابت من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٦٥٤٩ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة المطروح على المحكمة الذى قضى برفض دعوى صحة ونفاذ العقد بالنسبة لها لعدم تصرفها بالبيع فى نصيبها وبالرغم من ذلك أعتبر الحكم المطعون فيه الطاعنة الثالثة من بين البائعين وقد تمسكت الطاعنة الثالثة بهذا الدفاع إلا أن الحكم المطعون فيه أغفله وخرل للمطعون ضده حق حبس ثمن العقار كله مع أنه لا يجوز حبس الثمن بالنسبة لنصيبها ، لأن الحشية من التعرض الجزئى لا تبيح حق حبس الثمن إلا بما يتناسب مع الجزء الحاصل فيه التعرض ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت فى الأوراق وشابه قصور فى التسيب فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في مدوناته اطلاعه على صحيفة الدعوى رقم ٦٥٤٩ سنة ١٩٧٥ مدنى كلى شمال القاهرة التى تبين منها أن المشتري الثانى للعقار موضوع النزاع قد رفع تلك الدعوى على الطاعنين جميعاً (البائعين له) بما فيها الطاعنة الثالثة بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه ، وقضى برفض دعوى المشتري الثانى بالنسبة لنصيب الطاعنة الثالثة (أحد البائعين) إلا أن ذلك المشتري طعن فى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣١٢٥ سنة ٩٣ ق بما لازمه تمسكه بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر عن المبيع جميعه بما فيه نصيب الطاعنة الثالثة ، ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إن اعتد بمنازعة ذلك المشتري فى صحة ونفاذ عقده بالنسبة للمبيع جميعه ، واعتبر ذلك من أسباب الخشية التى تبيح للمطعون ضده حبس الثمن كله ، ويكون الحكم المطعون فيه قد التزم صحيح القانون ولم يخالف الثابت فى الأوراق أو يشوبه قصور ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون من وجهين ، حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول دعوى القسح من تلقاء نفسه رغم أن المطعون ضده لم يدفع بذلك ، رغم أن الدفع بعدم قبول الدعوى ليس متعلقاً بالنظام العام فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وحاصل الوجه الثانى أن المطعون ضده وقد تمسك بأن العقار موضوع النزاع قد بيع إلى غيره الذى أقام دعوى بصحة ونفاذ عقده ومحل صحيفتها وصدر فيها حكم بطلباته ومن ثم فلا يحق له أن يتمسك بحقه فى حبس الثمن لأن ذلك ينطوى على الاعتداد بعقد البيع الصادر له والتمسك بتنفيذه فى حين أن تنفيذه أصبح على هذا النحو مستحيلاً ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في وجهه الأول غير سديد، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وإسباغ التكييف الصحيح لما بما يتفق مع حقيقة الطلبات المطروحة فيها والمقصود منها دون إعتداد بالألفاظ التي صيغت بها هذه الطلبات أو تقيد بتكييف الخصوم - لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده بعد أن قضت له محكمة أول درجة بفسخ العقد موضوع النزاع أقام إستئنافاً عنه أمسسه على أن ثمن المبيع لا يستحق إلا بعد التوقيع على عقد البيع النهائي وفقاً لنصوص العقد المبرم بينهما وهو ما لم يتم تنفيذه من جانب البائعين (الطاعنين) بعد أن تكشف وجود نزاع من الغير عن ذات العقار وأن خصومة ما زالت مطروحة على القضاء بشأنه وبالتالي لم يتحقق الشرط الفاسخ الضمني وطلب الغاء الحكم المستأنف - وكان مؤدى طلبات المطعون ضده هو إنتفاء وجود مصلحة للطاعنين في طلب فسخ عقد البيع وأن طلباته في حقيقتها هي عدم قبول دعوى الفسخ ، ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول دعوى الفسخ بعد أن ثبت له حق المطعون ضده في حبس الثمن يكون قد صادف صحيح القانون وملزماً بطلباته ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس، والنعي في وجهه الثاني غير مقبول ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كان وجه النعي يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض - لما كان ذلك وكان البين من أوراق الدعوى أن الطاعنين لم يسبق لهم التمسك أمام محكمة الموضوع بإنتفاء مصلحة المطعون ضده في حبس الثمن لإستحالة تنفيذ التزامهم بنقل الملكية إليه بسبب أسبقية المشتري الآخر عليه في التسجيل فإنه بذلك لا يكون لهم التحدى به والنعي لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة / محمدى الحولى - وعضوية السادة
المستشارين : يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، د. منصور وجيه ودرويش عبد الحميد

(٢٢٤)

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٧ القضائية :

حكم « الطعن فى الحكم » • استئناف « الاحكام غير الجائر استئنافها » •

نزع الملكية للمنفعة العامة •

تقدير التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولاية المحكمة الابتدائية بصدده . إلتصاها
على نظر الطعن فى قرار لجنة المعارضات . الحكم الصادر منها فى الطعن . غير قابل للاستئناف .

جرى قضاء هذه المحكمة على أن مقتضى نص المادة ١٤ من القانون رقم
٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة على أن المشرع
رسم إجراءات خاصة للطعن على قرارات لجان المعارضات التى تصدرها
فى شأن تعويضات نزع الملكية للمنفعة العامة وحدد ولاية المحكمة الابتدائية
فجعلها مقصورة على النظر فى هذه الطعون تأسيساً على أنها ليست هيئة مختصة
بتقدير التعويض ابتداء وإنما هى هيئة تنظر فى طعن فى قرار أصدرته إحدى
اللجان المشار إليها ، وإذ رتب المشرع على ذلك إعتبار الحكم الذى تصدره
المحكمة الابتدائية بتقدير التعويض حكماً إنتهائياً فإن مؤدى ذلك - فى نطاق
هذا الذى رسمه المشرع وحدد مداه ورتبه عليه - أن يكون الحكم الذى
تصدره المحكمة الابتدائية فى الطعن فى قرار اللجنة المطروح عليها غير قابل
للاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ١١٩ سنة ١٩٦٨
مدنى كلى الجيزة على الطاعنين بصفتيهما ، وقالت فى بيانها أنه بموجب القرار
رقم ٢٧٢٩ الصادر من المجلس التنفيذى بتاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٦٣ قامت
مصلحة المساحة بنزع ملكية العقار المملوك لها والمبين بالحدود والمعالم بصحيفة
الدعوى للمنفعة العامة ، وقدرت ثمن المتر المربع منه بمبلغ ١,٥٠٠ جنيه
فاعترضت على هذا التقدير أمام اللجنة المختصة بالاعتراض رقم ٣٩ سنة
١٩٦٦ منافع عامة الجيزة طالبة تعديل تقدير ثمن المتر إلى مبلغ تسعة جنيهات
ولما أصدرت تلك اللجنة قرارها برفض هذا الاعتراض أقامت دعواها
للحكم بإلغاء قرار تلك اللجنة وتقدير سعر المتر المربع من الأرض المزروع
ملكيتها بمبلغ ١٢ جنيه ، وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وقدم
تقريره - قضت بتاريخ ٧ / ٥ / ١٩٧٠ بتعديل القرار المطعون فيه بتقدير سعر المتر
المربع من الأرض المزروعة ملكيتها بمبلغ ٢,٣٦٧ جنيه. استأنفت المطعون
ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٥٨٤ سنة ٨٧ ق إستئناف القاهرة ،
دفع الطاعنان بصفتيهما بعدم جواز الاستئناف ، وبجلسة ٢٨ / ١ / ١٩٧١
قضت — بعد أن رفضت هذا الدفع بتدب خبير آخر فى الدعوى ، وبعد
أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بجلسة ٥ / ٤ / ١٩٧٧ فى موضوع
الطعن بجعل سعر المتر من الأرض المزروع ملكيتها بمبلغ ٢,٩٣٣ جنيه طعن
الطاعنان بصفتيهما فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت
فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة
مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها ألزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما يتعاه الطاعنان بصفتيهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولان أن محكمة الاستئناف أقامت قضاءها الصادر بجلسته ١٩٧١/١/٢٨ برفض الدفع المبدى منهما بعدم جواز الاستئناف على سند من المادة ٢٢١ من قانون المرافعات التي تجيز إستئناف الأحكام الصادرة بصفة إنتهائية من محاكم الدرجة الأولى بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، وقاتها أن الأحكام التي يسوغ إستئنافها للبطلان طبقاً لنص المادة ٢٢١ سالف الذكر هي الأحكام النهائية الصادرة من محاكم الدرجة الأولى أى الأحكام التي تصدر في دعوى تعرض على القضاء ابتداء ، في حين أن الأحكام التي تصدر من المحكمة الابتدائية في مسائل التقدير في التعويض عن نزع الملكية ليست كذلك ، إذ أن المحكمة الابتدائية ليست هي سلطة التقدير ابتداء وإنما هي جهة طعن في لجان المعارضات في التقدير وفقاً لنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة—ولما كان الحكم المطعون فيه هو إستئناف عن حكم صادر من المحكمة الابتدائية في طعن في قرار لجنة المعارضات بشأن تعويضات نزع الملكية للمنفعة العامة ، ومن ثم فهو حكم نهائي لا يجوز إستئنافه ، وإذ جرى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر وقضى بجواز إستئنافه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مقتضى نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أن المشرع رسم إجراءات خاصة للطعن على قرارات لجان المعارضات التي تصدرها في شأن تعويضات نزع الملكية للمنفعة العامة وحدد ولاية المحكمة الابتدائية فجعلها مقصورة على النظر في هذه الطعون تأسيساً على أنها ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء وإنما هي هي (هيئة) تنظر في طعن في قرار أصدرته إحدى اللجان المشار إليها ، وإذ

رتب المشرع على ذلك إعتبار الحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية بتقدير التعويض حكماً إنتهائياً فإن مؤدى ذلك في نطاق هذا الذي رسمه المشرع وتحدد مديات ورتبه عليه أن يكون الحكم الذي تصدره المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار اللجنة المطروح عليها غير قابل للاستئناف - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بجلسة ٢٨ / ١ / ١٩٧١ برفض الدفع بعدم جواز إستئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الدعوى رقم ١١٩ سنة ١٩٦٨ م . ك الحيزة في الطعن المرفوع من المطعون ضدها عن قرار لجنة المعارضات بشأن تعويض نزع الملكية للمنفعة العامة ، حالة كون هذا الحكم إنتهائى لا يجوز إستئنافه على ما سلف بيانه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه - ولما تقدم بتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف رقم ٢٥٨٤ سنة ٨٧ ق إستئناف القاهرة .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٨١

بواسطة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمدى الخولى ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، درويش عبد المجيد وعزت حنوريه .

(٢٢٥)

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ القضائية :

(٢ ، ١) وصية .

١ - تعدد وصايا المتوفى بما يتجاوز ثلث التركة . نفاذها جملة في حدود الثلث مقسمة بين أصحاب الوصايا بالمخاصة .

٢ - الوصية بمرتب من غلة عين من أعيان التركة . كيفية تقديرها . م ٦٥ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

١ - مفاد النص في المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية أن المشرع جعل ثلث تركة المتوفى حداً أقصى لنفاذ وصاياه دون حاجة إلى إجازة الورثة بحيث إذا لم يجزوا الزيادة خلص لهم الثلثان الباقيان فلا تنفذ في حقيها هذه الزيادة مما يقضى - في حالة تعدد الوصايا - بتحديد قيمتها جملة لمعرفة ماذا كان هذا الثلث يتسع لها فتنفذ جميعاً دون حاجة إلى إجازة والا قسم الثلث بين أصحاب الوصايا بالمخاصة .

٢ - يدل النص في المادة ٦٥ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية على أنه إذا كانت الوصية بالمرتب من غلة عين من أعيان التركة مؤقتة - ومن ذلك مدى حياة شخص - فإن الطريق الذى حدده القانون في تقديرها هو أن تقدر هذه العين بخالية من المرتب المحملة به بمقتضى الوصية وتقدير قيمتها وقد تعلق بها حق الموصى له بذلك المرتب ، والفرق بين القيمتين يكون هو مقدار الموصى به .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها ، أقامت الدعوى رقم ٢٣٩٧ سنة ١٩٧٤ مبنى على شىء القاهرة ضد الطاعنات والمطعون ضدها الثانية منتهية فى طلباتها الختامية ، إلى الحكم بأحققتها لنصف مطعم الكاشف المبين بصحيفة الدعوى وإلزام الطاعنات بأن يدفعن لها من تركة مورثهن المرحوم مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه والفوائد القانونية حتى تمام السداد ، وقالت فى بيان ذلك أن زوجها المرحوم كان يمتلك ذلك المطعم مناصفة مع أخيه مورث الطاعنات وقد أوصى هذا الأخير بنصف ما يمتلكه من مطاعم إلى أولاد أخيه أى أولاد المطعون ضدها الأولى المشمولين بوصايتها . ولما كان عقد الشركة المعدل المبرم بين مورثها وبين مورث الطاعنات والخاص بهذا النشاط التجارى ينص على أنه فى حالة وفاة أحدهما يؤول نصيبه فى المطعم إلى شريكه الباقى على قيد الحياة الذى يلتزم بسداد قيمة هذا النصيب إلى ورثه الشريك المتوفى حسب آخر ميزانية ، وكان مورثها قد توفى قبل وفاة مورث الطاعنات فإن مقتضى أعمال العقد المذكور أن نصيب مورثها قد آل إلى مورث الطاعنات فتجمعت له ملكية كامل المطعم وأصبح ملتزماً قبل ورثة أخيه بقيمة النصف الذى آل إليه وبوفاه مورث الطاعنات . بعد ذلك إستحق أولاد أخيه المشمولين بوصاية المطعون ضدها الأولى نصف المطعم بموجب الوصية كما أوضحت تركة مورث الطاعنات مشغولة بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه بقيمة نصيب أخيه فى المطعم الذى كان قد آل إليه ، ولذا فقد إنتهت إلى طلباتها المشار إليها ، وإذ تبين أن مورث

الطاعنات كان قد أصدر وصية أخرى للطاعنة الأولى بمرتب مدى الحياة مقداره عشرون جنيه شهرياً من غلة ما يمتلكه من عقارات ، فقد نذبت محكمة أول درجة خبيراً حسابياً قدم تقريره ثم قضت بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٦ بإلزام الطاعنات بأن يدفعن للمطعون ضدها الأولى عن نفسها وبصفقتها من تركه مورثن مبلغ ٣٢٨١,٢٥٠ جنيه والفوائد القانونية لهذا المبلغ بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٩/٤/١٩٦٤ حتى تمام السداد وبأحقية أولاد المرحوم ... في نصف المطعم ، إستأنفت الطاعنات هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣١٣١ سنة ٩٣ ق طالبات إلغائه ، بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنات الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب أنصب السبب الثالث منها على ما قضى به حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه من إلزام الطاعنات بأن يدفعن للمطعون ضدها الأولى المبلغ المقضى به ، وحاصله النعي بالقصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقلن أنهن قدمن أمام محكمة أول درجة مستندات موقفاً عليها من المطعون ضدها الأولى بإستلامها مبلغ ٣٦٠ جنيه من قيمة المستحق لها على تركه ... وكذلك ما يفيد وفاؤهن بعض الديون وإذا تم إحتساب هذه المبالغ لما بقى للمطعون ضدها الأولى ثمة دين قبل الطاعنات إلا أن الحكم المطعون فيه - شأنه في ذلك شأن حكم محكمة أول درجة - إهدار هذه المستندات مما يعيبه بالقصور ومخالفته الثابت في الأوراق ويستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي غير مقبول . ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم قبول النعي المقتصر إلى الدليل ، وكانت الطاعنات لم تقدم من المستندات المشار إليها بسبب هذا النعي ، فإنه يكون عارياً عن الدليل ومن ثم غير مقبول .

وحيث إنه عن السببين الأول والثاني وقد تعلقا بما قضى به حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه من أحقية أولاد المرحوم محمد الكاشف لنصف المطعم محل الداعي ، فإنه مما تنعاه الطاعنات بأولها على هذا الحكم الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقلن أنه قدر قيمة كل وصية من الوصيتين الصادرتين من مورث الطاعنات على حدة وإذا رأى أن كل واحدة منهما تقل قيمتها - مستقلة عن الأخرى - عن ثلث تركة الموصي إعتبرها نافذة دون حاجة إلى إجازة من ورثته ، كما أنه في سبيل تقدير قيمة الوصية بإيراد مرتب مدى الحياة من غلة العقارات قام بإحتساب نسبة مقدار هذا المرتب إلى مقدار صافي غلة هذه العقارات ، وكان مفاد المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ بشأن الوصية أن الإيصاء بما يجاوز ثلث تركة الموصي لا ينفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة مما يقتضي النظر إلى ما يصدره المورث من وصايا في مجموعها لمعرفة ما إذا كانت جملة قيمتها معاً تدخل في حدود ثلث التركة أم لا ، وكانت المادة ٦٥ من القانون المذكور قد رسمت طريقاً خاصاً لتقدير قيمة الوصية بمرتب من غلة التركة أو غلة عين من أعيانها غير تلك التي اتبعها الحكم المطعون فيه فمن ثم يكون هذا الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي شديد فلك أنه لما كان النص في المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ بشأن الوصية على أنه « تصح الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفيذ من غير إجازة الورثة وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصي » مفاده أن المشرع جعل ثلث تركة المتوفى حداً أقصى لتنفيذ وصاياه دون حاجة إلى إجازة الورثة بحيث إذا لم يجزوا الزيادة خلص لهم الثلثان الباقيان فلا تنفذ فيهما هذه الزيادة مما يقتضي - في حالة تعدد الوصايا - تحديد قيمتها جملة لمعرفة ما إذا كان هذا الثلث يتسع لها فتنفذ جميعاً دون حاجة إلى إجازة ، وإلا قسم الثلث

بين أصحاب الوصايا بالمخاصة ، وكان النص في المادة ٦٥ من القانون المذكور على أنه « إذا كانت الوصية بمرتب من غلة التركة أو من غلة عين منها لمدة معينة تقوم التركة أو العين محملة بالمرتب الموصى به وغير محملة به ويكون الفرق بين القيمتين هو القدر الموصى به ... » يدل على أنه إذا كانت الوصية بالمرتب من غلة عين من أعيان التركة مؤقتة — ومن ذلك مدى حياة شخص — فإن الطريق الذي حدده القانون في تقديرها هو أن تقدر هذه العين بخالية من المرتب المحملة به بمقتضى الوصية ، وتقدر قيمتها وقد تعلق بها حق الموصى له بذلك المرتب ، والفرق بين القيمتين يكون هو مقدار الموصى به ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتنفيذ وصية مورث الطاعنات بنصف المطعم لأولاد المرحوم محمد الكاشف — رغم عدم إجازة الطاعنات — على سند من أن قيمة هذه الوصية تقل عن ثلث صافي التركة وأن صافي إيراد العقارات يسمح بصرف عشرين جنبها شهرياً للطاعنة الأولى طبقاً للوصية الصادرة لها ، دون أن يقدر قيمة هذه الوصية الأخيرة طبقاً لما رسمته المادة ٦٥ من قانون الرصية ، ودون أن يجمع قيمة الوصيتين معاً لمعرفة ما إذا كان ثلث التركة يتسع لها مما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف بأحقية أولاد المرحوم محمد الكاشف في نصف المطعم الكائن بالملك رقم ٣ شارع دمشق بمصر الجديدة ، وذلك دون حاجة إلى بحث السبب الثاني ، على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٣ من إبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار/ محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد صبرى أسعد ، وأحمد ضياء عبد الرازق ، على محمد عبد الفتاح ، ومحمد مختار منصور .

(٢٢٦)

الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) ملكية • ارتفاع • محكمة الموضوع •

المناور التي تعلو قاعدتها عن قامة الإنسان المعتادة . عدم اشتراط أى مسافة لصحتها .
م ٨٢١ ملق . تقدير محكمة الموضوع الارتفاع المطلوب بـ ١٨٠ سم . لا خطأ .

(٢) نقض « السبب الجديد » •

خلو أوراق الطعن مما يفيد التمسك بدفاع معين أمام محكمة الموضوع . أثره . عدم جواز إثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - النص في المادة ٨٢١ من القانون المدنى على أنه لا يشترط أية مسافة
لفتح المناور وهى التى تعلو قاعدتها عن قامة الإنسان المعتادة دون تخصيص
هذا المعيار بارتفاع معين يدل على أن المشرع قد ترك لمحكمة الموضوع تقدير
الارتفاع المطلوب وفقاً لذلك المعيار ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر
القامة المعتادة هى ١٨٠ سم فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ - إذ خلت أوراق الطعن مما يفيد أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع
بانعدام مصلحة المطعون عليهما الثانى والثالث في رفع الدعوى ، كما لم يقدم
ما يدل على تمسكه أمامها بهذا الدفاع فإنه يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية ،

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساند أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليهما الثانى والثالث أقاما الدعوى رقم ٥٤١٨ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى الإسكندرية ضد الطاعن بطلب إلزامه بسد المطلات التى أقامها بعقاره والى تطل على العقار المملوك لها وقالاً بياناً لذلك أنهما يمتلكان كامل أرض ومباني العقار رقم ٩ تنظيم الكائن بحارة المغروزة قسم مينا البصل محافظة الإسكندرية وقد فوجئا بالطاعن يهدم عقاره ويعيد بناءه ويفتح فيه مطلات على عقارهما ، فنبها عليه بسدها ولكن دون جدوى ، فأقاما الدعوى بطلبهما سالف البيان . ثم أقام الطاعن الدعوى رقم ٣٩٣٢ سنة ١٩٧٨ مدنى كلى الإسكندرية ضد المطعون عليهم طالباً الحكم بثبوت ملكية الحصه شائعة قدرها ١٢ ط فى كامل أرض ومباني العقارات الميئة بصحيفة الدعوى ، وقال شرحاً لدعواه أنه يمتلك الحصه سالفه الذكر فى كامل أرض ومباني العقارات الثلاثة الميئة بعريضة الدعوى ، وإن بعض أجزاء هذه العقارات كانت زوائد تنظيم وقد إشتراها وإستصدر ترخيصاً بإسمه للبناء عليها وأقام عليها دكانين وشقة ، واتم المطعون عليه الثانى هذا البناء ولما كان المطعون عليهما الثانى والثالث ينازعانه فى ملكيته لتلك الحصه فقد أقام دعواه ، ندبت المحكمة خبيراً فى كل من الدعويين لأداء المأمورية الميئة بمنطوق حكمها ، وبعد أن قدم الخبير ان تقريريهما ضمت المحكمة الدعوى الثانية للدعوى الأولى وقضت بتاريخ ٣٠ / ٣ / ١٩٨٠ فى الدعوى أولى بإلزام الطاعن بسد المطلات التى أقامها بعقاره والمطله على عقار المطعون عليهما

الثاني والثالث والمدينة بتقرير الخبير المرفق بالدعوى ، وفي الدعوى الثانية برفضها . إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف إسكندرية وقيد إستئنافه برقم ٦١٢ سنة ٣٦ ق ، وبتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن عن المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ستة أسباب حاصل السبب الأول منها الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على ثبوت ملكية المطعون عليهم للعقار المفتوح عليه المطلات على مجرد عقد البيع المشر برقم ٤٤٩٨ سنة ١٩٧٢ توثيق الإسكندرية وأغفل ما تمسك به في مذكرته المقدمة لمحكمة الإستئناف لجلسة ١٩٨٠/٦/٢٨ أثناء حجز الدعوى للحكم من أنه يستند في ملكيته لأرض العقار إلى وضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، وطلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الطلب فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أشار إلى مذكرة الطاعن وإستبعاده لها لتقديمها بعد الميعاد في فترة حجز الدعوى للحكم ، ومن ثم يعتبر الدفاع المبدي بها غير مطروح على المحكمة ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو أغفل طلب الإحالة إلى التحقيق لأنه لم يكن مطروحاً عليه ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالسيين الثاني والثالث القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه على مجرد ما انتهى إليه الخبير من أن مستندات الطاعن قاصرة عن إثبات ملكيته لعقار النزاع ولا يمكن الإفتاء برأي الخبير المتدب

— وهو مهندس — فيما يتعلق بثبوت ملكية — إذ لم يتم بتطبيق العقد المسجل على أرض النزاع لبيان مدى انطباقه عليها ولم يحقق دفاعه ووضع يده وإذا أغفل الحكم المطعون فيه أن العقار موضوع النزاع مكلف بإسمه واسم المطعون عليه الثاني مناصفة بينهما ، وكان ربط الضريبة باسميهما دليل كاف على ملكيته لنصف العقار مما يجز له فتح مطلات عليه ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن لمحكمة الموضوع — في حدود سلطتها التقديرية — الأخذ بتقرير الخبير متى اقتنعت بصحة أسبابه ولا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلاً على الطعون التي توجه إلى التقرير ، إذ في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها ، ولما كان تقرير الخبير المقدم في الدعوى رقم ٣٩٣٢ سنة ١٩٧٨ مدني كلي الإسكندرية — والمودعة صورة منه ملف الطعن — قد تضمن قيام الخبير بمطابقة العقد المسجل رقم ٤٤٩٨ سنة ١٩٧٢ توثيق الإسكندرية على العقار موضوع النزاع ، وأنه وجد العقد ينطبق حدوداً وأبعاداً على هذا العقار وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أن البين من مطالعة تقرير الخبير أن المطعون عليهما الثاني والثالث قدما عقداً بيع نهائياً مسجلاً ، لإثبات ملكيتهما للعقار موضوع النزاع وهو مستند يفيد ملكيتهما له بينما قدم الطاعن عدة مستندات للدلالة على ملكيته للحصة البالغة ١٢ شبراً في كامل أرض ومباني العقار المذكور ، إلا أن رخصة البناء والمستندات المقدمة منه قاصرة عن إثبات الملكية ، وكان تقدير عمل الخبير والموازنة بين الأدلة من سلطة محكمة الموضوع وهي غير مكلفة بتتبع الخصوم في كافة مناحي دفاعهم والرد عليها على إستقلال وحسبها أن تقيم قضاها على ما يكفي حملة ، فإن هذا النعي لا يعلو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الرابع والسادس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين أولهما: أن الحكم ذهب إلى أن ارتفاع جلسات المجلات دون تحديد لمدى قلة هذا الارتفاع ، في حين أن المادة ٨٢١ من القانون المدني تعتد في هذا الصدد بقامة الإنسان المعتادة وإذا كانت قامة الإنسان المعتادة هي ١٦٥ سم وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذا الأساس فإنه يكون قد خالف القانون ، وثانيهما : أن العقار المملوك له والذي به المجلات قد تم بناؤه بالكامل قبل البدء في إقامة العقار موضوع النزاع مما ينفي معه الضرر من وجود هذه المجلات وتنتفي به المصلحة من إقامة الدعوى رقم ٥٤١٨ سنة ١٩٧٧ مدني كلي الإسكندرية .

وحيث إن هذا النعي بوجهيه مردود ذلك أن النص في المادة ٨٢١ من القانون المدني على أنه « لا تشترط أية مسافة لفتح المناور وهي التي تعلو قاعدتها عن قامة الإنسان المعتادة » دون تخصيص هذا المعيار بارتفاع معين يدل على أن المشرع قد تبرك لمحكمة الموضوع تقدير الارتفاع المطلوب وفقاً لذلك المعيار ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر القامة المعتادة هي ١٨٠ سم فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعي عليه بالوجه الأول على غير أساس . والوجه الثاني غير مقبول ، ذلك أن أوراق الطعن خلت بما يفيد أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بإنعدام مصلحة المطعون عليهما الثاني والثالث في رفع الدعوى كما لم يقدم ما يدل على تمسكه أمامها بهذا الدفاع فإنه يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب الخامس من أسباب الطعن الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أن المطعون عليهما الثاني والثالث تناقضا في بيان العقار المطلوب سد المجلات المفتوحة عليه فقد ذكرا أنه العقار رقم ٩ تنظيم بحاره ٧٨ بالمعروزة وهذا العقار لا يجاور عقار الطاعن والعقد المسجل المقدم منهما لا علاقة له بموضوع الدعوى وقد أقر بذلك أمام الخبير وبأن العقار المطلوب سد المجلات بالنسبة له هو عقار

آخر كائن بشارع زارية التلاوى يختلف عن العقار الذى أقيمت بشأنه الدعوى ولم يقر ما بتصحيح شكلها ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسد المطالات بالنسبة لهذا العقار الأخير فإنه يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم بما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون فضلاً عن الفساد فى الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق بيانه فى الرد على السيين الثانى والثالث بأن العبرة فى تحديد العقار موضوع النزاع هى بحقيقة الواقع ولا يؤثر فيها الخطأ فى ذكر رقمه ، وقد طبق الخبير المنتدب العقد المسجل رقم ٤٤٩٨ سنة ١٩٧٢ توثيق الإسكندرية على العقار موضوع النزاع ووجده ينطبق عليه حدوداً وأبعاداً ومن ثم فلا محل لتصحيح شكل الدعوى ولا يكون القضاء بسد المطالات المفتوحة على هذا العقار والمبينة بتقرير الخبير قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، ويكون النعى بهذا السبب فى غير محله .
وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد صبرى أسعد ، أحمد ضياء عبد الرازق ، وليم رزق بدوى ، محمد مختار منصور .

(٢٢٧)

تأمين • مسئولية • تعويض •

الظن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٨ القضائية :

التأمين عن المسئولية عن حوادث السيارات ، ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاقه . التزام المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن فعل المؤمن له أو تابعه أو غيرهما من يقود السيارة المؤمن عليها . للمؤمن حق الرجوع على الغير المسئول .

مفاد نص المادتين ١٨ ، ١٩ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، أن نطاق التأمين من المسئولية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد إلزام المؤمن إلى تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها ، وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - والذى يحكم واقعة الدعوى - بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه من إمتداد تغطية المسئولية إلى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء ، وقرتياً على ذلك فإنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض للمضرور سوى أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها وأن تثبت مسئولية قائدها عن الضرر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٧٤ مدنى كلى شمال القاهرة طالباً بإلزام المطعون عليهم بأن يؤدوا له بالتضامن فيما بينهم مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ، وقال بياناً لها أن المطعون عليه الثانى صدمه بسيارة يملكها المطعون عليه الثالث ومؤمن عليها لدى الشركة المطعون عليها الأولى فأحدث به الإصابات المبيته بالصحيفة وقد حرر عن هذه الواقعة محضر اللجنة رقم ٢٠٤٢ لسنة ١٩٧٠ الرايلى والى قضى فيها بحكم نهائى - بتغريم المطعون عليه الثانى عشرين جنياً ورفض الدعوى المدنية التى أقامها قبل المطعون عليه الثالث وإذ كان يستحق المبلغ المطالب به تعويضاً عما لحق به من أضرار فقد أقام الدعوى سالفة البيان ، وفى ١٥/١١/١٩٧٦ قضت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للمطعون عليه الثالث لسبق الفصل فيها فى اللجنة سالفة الذكر وبإلزام المطعون عليهما الأولى والثانى متضامين بأن يؤديا للطاعن المبلغ المطالب به .

استأنفت الشركة المطعون عليها الأولى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٨٠١ لسنة ٩٣ فى القاهرة وبتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٧ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للشركة ويرفض الدعوى قبلها ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن إلى الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك أن الحكم قضى برفض دعواه قبل شركة مصر للتأمين المطعون عليها الأولى وأقام قضاءه على سند من القول بأن إنتفاء مسئولية المؤمن له قبل المضرور يستتبع إنتفاء مسئولية الشركة كذلك ، في حين أنها تلزم وفقاً لأحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالتأمين الإجبارى عن حوادث السيارات بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن هذه الحوادث أياً كان قائد السيارة وسواء كان تابعاً للمؤمن له أو غير تابع .

وحيث إن هذا النعى شديد ذلك أن النص في المادة ١٨ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أنه « يجوز للمؤمن إذا لم يلزم أداء التعويض في حالة وقوع المسئولية المدنية على غير المؤمن له وغير من صرح له بقيادة سيارته أن يرجع على المسئول عن الأضرار لإسترداد ما يكون قد أداه من تعويض » وفى المادة ١٩ منه على أنه لا يترتب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقاً لأحكام المواد الثلاث السابقة أى مساس بحق المضرور « مفاده أن نطاق التأمين من المسئولية في ظل العمل بأحكام هذا القانون أصبح لا يقتصر على تغطية المسئولية المدنية الناشئة عن فعل المؤمن له وتابعه وحدهما وإنما يمتد إلزام المؤمن إلى تغطية المسئولية المدنية لغير المؤمن له ولغير من صرح له بقيادة السيارة المؤمن عليها ، وفى هذه الحالة أجاز المشرع للمؤمن الرجوع على الغير الذى تولدت المسئولية عن فعله ليسترد منه قيمة ما أداه من التعويض للمضرور ، ويؤيد هذا النظر عموم نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - والذى يحكم واقعة الدعوى بقولها « ويجب أن يغطى التأمين المسئولية المدنية عن الإصابات التى تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محددة » بما يفهم من عموم هذا النص وإطلاقه من إمتداد تغطية المسئولية إلى أفعال المؤمن له ومن يسأل عنهم وغيرهم من الأشخاص على حد سواء ، وترتبط على ذلك فإنه لا يشترط لإلزام شركة التأمين

بدفع مبلغ التعويض للمضروب سوى أن تكون السيارة مؤمناً عليها لديها وأن
يثبت مسئولية قائدها عن الضرر ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد
خالف هذا النظر وقضى برفض الدعوى قبل شركة التأمين « المطعون عليها
الأولى » إستناداً إلى إنتفاء مسئولية المؤمن له « المطعون عليه الثالث » لثبوت
عدم تبعية قائد السيارة « المطعون عليه الثاني » له فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر من سببي الطعن .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
محمد المروى فتح الله ، سعد حسين بلر ، علي محمد عبد الفتاح ، محمد مختار منصور .

(٢٢٨)

الطعن ٥٨ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) اثبات « العدول عن الاجراء » .

عدول محكمة الموضوع عما أمرت به من إجراءات الإثبات . عدم إلزامها ببيان أسبابه .
شرطه . إتخاذها الاجراء من تلقاء نفسها .

(٢) ملكية . تقادم « تقادم مكسب » . حيازة . شيوع .

إكتساب الشريك على الشيوع ملكية حصة أخرى في المال الشائع بالتقادم . شرطه . قيام حيازته
لها على معارضة مالكها دون شبهة غموض أو خفاء أو مظنة تسامح .

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت محكمة الموضوع هي التي
أمرت بإتخاذ إجراء الإثبات من تلقاء نفسها فإنها تملك العدول عنه دون
ذكر أسباب العدول .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان ليس ثمة ما يحول دون
الشريك في العقار الشائع أن يكسب بالتقادم ملكية حصة أحد شركائه
المشتاعين أن ذلك مشروط بأن يكون قد استطاع أن يحوز هذه الحصة حيازة
تقوم على معارضة حق المالك لها على نحو لا يترك محلا لشبهة الغموض أو
الخفاء أو مظنة التسامح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار
المقرر والمرافعة وبعد المداواة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٢٨١٥ لسنة ١٩٦٨
مدنى كلى الإسكندرية ضد المطعون عليها الثانية والطاعنين وآخرين وقالت
بياناً لها أنها اشترت من هذه المطعون عليها قطعة أرض فضاء بعقد مسجل في
١٩٦٥/٩/٢٨ برقم ٢١٩٧ الإسكندرية ولما كانت لم تقسم الأرض من البائعة
وكان باقى الخصوم يضعون اليد على جزء منها فلما تطلب الحكم بنسليمها
إليها، نذبت المحكمة خبيراً أقدم تقريره ثم قضت للمدعية في ١٤/١/١٩٧١ بطلبها.
إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٥٦ لسنة ٢٧ ق الإسكندرية
وبتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان
أنهما يمتلكان الأرض بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وبعد أن
سمعت الشهود قضت في ١٩٧٣/١٢/١٩ بإستجواب الخصوم ، وبجلسة
١٩٧٤/٢/٢٣ قررت الانتقال لمعاينة أرض النزاع ، وبتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٢
نذبت خبيراً آخر ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في ١٩٧٧/١١/٣٠
بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت
النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على المحكمة في
غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت له جلسته وفيها إلزمت النيابة
رأبها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعنان بالسبب الأول
منها على الحكم المطعون فيه البطالان لقصور أسبابه الواقعية وفي بيان ذلك
يقولان أنه وإن كان تقدير أقوال الشهود مرده ، وجدان القاضى فله أن يأخذ
بها أو يطرحها إلا أنه ينبغى أن يورد في حكمه مضمون هذه الأقوال قبل أن
يعمل حقه في تقديرها ليظهر أنه قام بفحصها وإلا كان حكمة قاصر البيان .
وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يورد أقوال الشهود الذين إستمعت إليهم محكمة
الإستئناف واكتفى بقوله أنه لا يطمئن إليها جميعاً فإنه يكون باطلا لقصور
أسبابه الواقعية .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك لأنه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف بعد أن سمعت أقوال الشهود بجلسة ١٩٧٣/٥/٢٠ قضت في ١٩/١٢/١٩٧٣ بإستجواب الخصوم وفي ٢٢/٣/١٩٧٥ بنذب خبر وإذ كان الحكم قد أحال في بيان وقائع الدعوى إلى هذين الحكمين الأخيرين الصادرين بعد تنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق بما يغنيه عن بيان ما ورد بهما وكان الطاعنان لم يقدموا ضمن مستنداتهما في هذا الطعن صورة رسمية لها حتى تستطيع هذه المحكمة أن تبين ما إذا كانا قد خليا من إيراد مضمون أقوال الشهود فإن هذا النعى يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان أن المادة التاسعة من قانون الإثبات تجيز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول ، وإذ قررت محكمة الاستئناف في ٢٣/٢/١٩٧٤ الانتقال بكامل هيئتها إلى الأرض موضوع النزاع لمعاينتها على الطبيعة ومع ذلك فإنها لم تنفذ هذا القرار حتى صدور الحكم خالياً من أسباب هذا العدول فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت محكمة الموضوع هي التي أمرت بإتخاذ إجراء الإثبات من تلقاء نفسها فإنها تملك العدول عنه دون ذكر أسباب العدول ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف هي التي قررت الانتقال إلى الأرض موضوع النزاع لمعاينتها فإن النعى عليه بهذا السبب يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه البطلان وفي بيان ذلك يقولان أنهما تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأتهما ومورثهما من قبلهما يضعون اليد على الأرض موضوع النزاع مدة تزيد على أربعين عاماً منذ كانت ضمن القطعة رقم ٨٠٦ المقام عليها منزل مورثهما ، بإعتبارها حديقة له ولكن أعطى لها رقم ٨٠٥ نتيجة تدخل المطعون

عليها وإنهما قدما مستندات صادرة من محافظة الإسكندرية تدل على ذلك وعلى أن القطعة رقم ٨٠٥ موضوع النزاع لم ترد بالدفاتر الرسمية قبل جرد ١٩٦٠/٥٩ وإذ جاء بتقرير الخبير أن هذه المستندات تدل على أن الأرض محولة باسم مورث الطاعنين على سبيل التداخل لأنه كان يملك العقار رقم ٨٠٦ ونصف الأرض رقم ٨٠٥ على الشيوع وجاء بأسباب الحكم ما يفيد أن مستنداتها تدل على ذلك فإنه يكون قد بنى على أمر منافي للثابت فيها .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك لأنه لما كان البين من تقرير الخبير المقدم إلى محكمة الاستئناف والمودعة صورته الرسمية ضمن مستندات الطاعنين ، أن الخبير أثبت فيه اطلاعه على مستنداتها ورد على دفاعهما القائم على أن القطعة رقم ٨٠٦ المحولة باسم مورثهما في جرد سنة ١٩٥٠/٤٩ بقوله أن العقار رقم ٨٠٦ ورد في جرد سنة ١٩٦٠/٥٩ بذات الوصف الوارد في جرد سنة ١٩٥٠/٤٩ ولو صح أن العقار رقم ٨٠٥ كان جزءاً منه لتغير وصفه بالنقصان في جرد سنة ١٩٥٩/١٩٦٠ وعلى عدم ظهور العقار رقم ٨٠٥ قبل هذا الجرد الأخير بأن مورث الطاعنين يملك بالإضافة إلى العقار رقم ٨٠٦ العقار المجاور رقم ٨٠٥ الذي تدخل فيه قطعة الأرض موضوع النزاع على الشيوع مع المالك الأصلي للقطعة رقم ٨٠٤ وكان الحكم المطعون فيه قد أمتد إلى هذا التقرير في قوله أن الخبير الذي ندب في الدعوى قدم تقريره السابق الإشارة إليه وتطمئن إليه المحكمة لكفاية الأبحاث التي أجراها وسلامة الأسس التي بنى عليها وأن الذي تستخلصه المحكمة من النتائج التي خلص إليها الخبير أن الأرض موضوع النزاع لم تكن ملحقه بعقار مورث المستأنفين - الطاعنين - على التصوير المقال به منهما كما أنها تستخلص منه أن الشهادات المقدمة من المستأنفين قد ذكرت أن الأرض موضوع النزاع رقم ٨٠٥ محولة باسم المورث على سبيل التداخل لأنه يملك العقار المجاور رقم ٨٠٦ بالإضافة إلى نصف الأرض رقم ٨٠٥ شيوعاً مما مفاده أن الحكم أخذ بإستدلال الخبير على مغايرة العقار رقم ٨٠٥ للعقار رقم ٨٠٦ من بقاء

وصف هذا الأخير ومشتملاته على حاله في جردى ١٩٥٠/٤٩ ،
 ١٩٦٠ / ٥٩ دون نقصان مع ظهور العقار الأول في الجرد الأخير ، وعلل
 ما جاء بالشهادة الصادرة عن العقار رقم ٨٠٥ من أنها ممولة باسم مورث
 الطاعنين بما ورد في تقرير الخبير من أنه يملك نصفها على الشيوع ، وإذا كان
 هذا الاستدلال سائغاً ومقبولاً وله أصله الثابت بالأوراق فإن النعى بهذا
 السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الأخير على الحكم المطعون فيه الإيham
 والقصور ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم إذ أُعتبر وضع يد الشريك
 على المال المشترك غصباً وأن يد حائز الحصة الشائعة تكون بحكم الشيوع
 مخالطة ليد غيره من الشركاء المشتاعين مع أن وضع يد الشريك على المال
 الشائع غصباً يتيح له تملك العقار إن كان قد إنتوى ذلك - وإذا إستند إلى أن
 حيازة الطاعنين للعقار موضوع النزاع كانت بإعتبارهما مالكين لنصفه فقط
 على أساس ما جاء بالتمويل الحاصل سنة ١٩٦١ مع أنه ليس دايلاً على ذلك
 فإنه يكون مشوباً بالقصور .

وحيث إن النعى في شقه الأول مردود ذلك لأن المقرر في قضاء هذه
 المحكمة أنه وإن كان ليس ثمة ما يحول دون الشريك في العقار الشائع أن
 يكسب بالتقادم ملكية حصة أحد شركائه المشتاعين إلا أن ذلك مشروط
 بأن يكون قد استطاع أن يحوز هذه الحصة حيازة تقوم على معارضة حق
 المالك لها على نحو لا يترك محلاً لشبهة الغموض أو الخفاء أو مظنة التسامح
 وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دفاع الطاعنين القائم على
 تملكهما العقار موضوع النزاع بوضع يدهما عليه المدة الطويلة المكسبة له على
 ما أورد في أسبابه من أن المقرر أن وضع يدهما الشريك على الأموال المشتركة
 يعتبر غامضاً لأن يدحائز الحصة الشائعة تكون بحكم الشيوع مخالطة ليد غيره

من المشتاعين مما ينشأ عنه غموض وإبهام . . . ولا يمكن معها إلجزم بصفة قاطعة بأن نيته قد انطوت على جحود حق الشركاء ما لم يتبين من الظروف أن هذا الشريك قد تعدى حقه واستغل العين بإعتباره مالكا وهو الأمر الذي انتفى في واقعة الدعوى المطروحة وبالتالي لا يسوغ القول بأنهما تملكا عين النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . . . وكانت هذه الأسباب سائغة وسليمة وتكفي لحمل ما انتهى إليه من قضاء برفض هذا الدفاع فإن النعي عليه بهذا الشق من السبب يكون في غير محله ، والنعي بالشق الثاني منه غير مقبول ، ذلك أن الحكم عرض للملكية الطاعنين للقطعة رقم ٨٠٥ التي يدخل فيها العقار موضوع النزاع بقوله إنه « ثبت من تقرير الخبير الأول المودع بملف محكمة أول درجة أن مظهر وضع يد المستأنفين - الطاعنين - بصفتهم ورثة المرحوم بقيامهم بتعليته سور الأرض وإزالة باب الشارع . . . إنما جاء على أساس أنهم ملاك لأرض الحديقة مناصفة وعلى الشيوع مع المستأنف عليها الثانية . . . مما مفاده أنه إستند في ذلك إلى تقرير الخبير المقدم إلى محكمة أول درجة ، وكان الطاعنان لم يقدموا ضمن مستنداتهما في هذا الطعن صورة رسمية منه فإن النعي بهذا الشق من السبب يكون عارياً عن الدليل »

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار محمد فاروق راتب نائب رئيس المحكمة والسادة المستشارين :
أحمد صبرى أسعد ، سعد حسين بلى ، عل محمد عبد الفتاح ، محمد مختار منصور .

(٢٢٩)

الطن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) دعوى « دعوى المخاصمة » .

الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها . إقتضاه على ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه . وجوب الإلتفات عن أى أوراق تقدم أو تضم بعد ذلك .

(٢) نقض « السبب غير المنتج » . حكم . « تسبب الحكم » .

دعوى « دعوى المخاصمة » .

إقامة الحكم قضاءه بعدم جواز قبول دعوى المخاصمة على إنتفاء الدليل على النش أو التدليس أو الخطأ الجسيم . النش على تفسير الحكم للنش . غير منتج .

١ - إذ أوجبت المادة ٤٩٥ من قانون المرافعات على طالب المخاصمة أن يودع مع التقرير المشتمل على أوجهها وأدلتها الأوراق المؤيدة لها ، وكان مقتضى المادة التالية لها أن تحكم المحكمة أولاً فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها ، فقد دلت على أن الفصل فى دعوى المخاصمة وهى فى مرحلتها الأولى ، مرحلة الفصل فى تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها ، لا يكون إلا على أساس ما يرد فى تقرير المخاصمة والأوراق المودعة معه ، وعلى أنه لا يجوز فى هذه المرحلة تقديم أو قبول أوراق أو مستندات غير التى أودعت مع التقرير ، الأمر الذى ينبى عليه أن يكون ضم قلم كتاب محكمة الإستئناف ملف اللجنة رقم روض الفرج والذى قال الطاعنان أنه يحوى فى التأشيرات والمذكرات المؤيدة لدعواهما ، مخالفاً لصريح القانون وإذا إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر أنها وإستبعاد هذا الملف من المستندات التى يحق للطاعنين التمسك بها فإنه يكون قد إلزم صحيح القانون .

٢ - إن الحكم المطعون فيه وقد أقام قضاؤه بعدم جواز قبول دعوى الخاصة لا على أساس أن المطعون عليها أخطأ في تقدير أو استخلاص الوقائع أو في تفسير القانون أو في قصور مذكراتها وإنما على أساس عدم وجود دليل على وقوع غش منهما أو تدليس أو خطأ مهني جسيم ، فإن النعي عليه فيما أورده من تفسير للغش أو الخطأ الجسيم يكون غير منتج لاصالح للطاعنين فيه .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداونة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعنين أقاما دعوى الخاصة رقم ٤٠٧٠ لسنة ٩٤ ق القاهرة ضد المطعون عليهما وقالاياناً لها إتهما وآخر يدعى ... إتهما في قضية اللجنة رقم ٣٢٩٦ لسنة ١٩٧٧ ، روض الفرج بتقاضى مبالغ خارج نطاق عقود الإيجار وأن المطعون عليه الأول ارتكب أثناء تحقيقه فيها أخطاء مهنية جسيمة شاركه فيها المطعون عليه الثاني من وجوه خمسة هي ١ - ان النيابة طلبت ... في ١٩٧٧/٩/٢٩ للتحقيق معه في ٣١-٦-١٩٧٧ ولما لم يحضر استغنت عن أقواله وقدمته مع الطاعنين للمحاكمة . ٢ - أنه رغم أن الطاعن الأول طعن بالتزوير على أوراق مقدمة ضده أرسلت إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير إلا أن المطعون عليهما استغنيا عن تقرير الخبرة وقالوا في مذكرة لها أن الطاعن المذكور هو الذي زور توقيعاته عن طريق الغير بملك . ٣ - أنه قبض على الطاعن الثاني رغم أنه محام وأفرج عنه بضمان وحدته العسكرية لأنه كان مجنداً دون إخطار نقابة المحامين . ٤ - أن كلا ... من إتهما هما بتقاضى مبالغ أخرى خارج نطاق

عقد الإيجار، ومع ذلك فإن المطعون عليهما لم يحققا معها وإكتفيا برفاق أوراق شكويهما ملف الدعوى ولو أنهما حققا فيها لتبينت لهما براءتهما . ه - أن المطعون عليهما أخذاً في إثبات الإتهام عليهما بأقوال الشاكين رغم تناقضهما وهي وجوه تشكل جميعها خطأ مهنيًا جسيماً وغشاً وتدليساً من المدّعين وطلباً للحكم بإلزامهما متضامنين أن يؤديا لهما مبلغ جنبيه واحد على سبيل التعويض المؤقت ، ولدى نظر الدعوى أقام المطعون عليهما دعوى فرعية ضد الطاعنين بطلب إلزامهما متضامنين بأن يؤديا لهما مبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت ، وبتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٢ قضت المحكمة في دعوى المخاصمة بعدم جواز قبولها وبتعزيم كل من الطاعنين مبلغ مائتي جنبيه ، وفي الدعوى الفرعية بإلزامهما بأن يدفعا متضامنين للمطعون عليهما مبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت ، طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت له جلسة وفيها إلزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على أسباب خمسة يقول الطاعنان في بيان السبب الأول منها أن الحكم المطعون فيه إستبعد من مستندات الدعوى ملف الحنحة رقم ٣٢٩٦ لسنة ١٩٧٧ روض الفرج الذي تضمن تأشيرات المطعون عليهما والذي قام قلم كتاب محكمة الإستئناف بضمه بدعوى أنه كان عليهما أن يرفقا صورة رسمية من تحقيقاته بتقرير المخاصمة مع أن المادة ١٠١٧ من تعليمات النيابة لا تجز الحصول على صورة رسمية من تلك التأشيرات وإذا أورد الحكم في أسبابه أنهما لم يقدموا ما يفيد طلب هذه التأشيرات ورفض التصريح لهما مع أنهما قدما هذا الطلب فإنه فضلاً عن كونه قد خالف القانون يكون مشوباً بالقصور ومخالفة للثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأن المادة ٤٩٥ من قانون المرفعات
إذ أوجبت على طالب المخاصمة أن يودع مع التقرير المشتعل على أوجهها
وأدلتها الأوراق المؤيدة لها ، وكان مقتضى المادة التالية لها أن تحكم المحكمة
أولاً في تعلق أوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها فقد دلت على أن الفصل
في دعوى المخاصمة وهي في مرحلتها الأولى مرحلة الفصل في تعلق أوجه
المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها لا يكون إلا على أساس ما يرد في تقرير
المخاصمة والأوراق المودعة معه . وعلى أنه لا يجوز في هذه المرحلة تقديم
أو قبول أوراق أو مستندات غير التي أودعت مع التقرير الأمر الذي ينبني عليه
أن يكون ضم قلم كتاب محكمة الإستئناف ملف اللجنة رقم ٣٢٩٦ لسنة
١٩٧٧ روض الفرج والذي قال الطاعنان أنه بحرى التأشيرات والمذكرات
المؤيدة لدعواهما مخالفا لصريح القانون وإذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر
وإستبعد هذا الملف من المستندات التي يحق للطاعنين التمسك بها فإنه يكون قد
إلزم صحيح القانون ، ولا يغير من هذا النظر ما يشره الطاعنان من أن تعليقات
النيابة العامة لا تجز لها الحصول على صورة رسمية من تحقيقات اللجنة
وتأشيرات المطعون عليهما فيها طالما أنهما لم يقدم إلى محكمة الموضوع الدليل
على طلبها وعلى رفض هذا الطلب ولما كان ما تقدم وكان الطاعنان لم يرفقا
ضمن مستنداتهما المقدمة لهذه المحكمة الدليل على أنهما قدما إلى محكمة الموضوع
ما يفيد طلبهما صورة رسمية من تلك الأوراق وعلى رفض هذا الطلب فإن
النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور ومخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير
أساس .

وحيث إن الطاعنين يقولان في بيان السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه
بعد أن أورد في أسبابه أن أوجه المخاصمة المبينة في تقريرهما لا تشكل غشاً
أو تدليساً أو خطأ مهنياً جسيماً عاد وقرر أنه ليس في الأوراق ما يؤكد ذلك
الأمر الذي يعنيه بالتناقض ، كما أنه ضمن أسبابه أن أوجه المخاصمة لا تعدو

أن تكون دفاعاً في موضوع الإتهام المستدل بهما وأنه كان عليهما إنتظار الفصل فيه مما مفاده على خلاف مقتضى القانون عدم جواز المخاصمة إلا بعد صدور حكم المحكمة الجنائية وهو ما يعنيه بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن النعى في شقه الأول غير صحيح ذلك لأنه يبين من مراجعة أسباب الحكم المطعون فيه أنه لم يرد بها ما نسبته إليه الطاعنان من أن ماساقتاه في تقرير المخاصمة لا يشكل غشاً أو تدليساً أو خطأ مهنيّاً جسيماً والنعى في شقه اثنائي، مردود ذلك لأن ما ساقه الحكم في أسبابه من أن الطاعنين أقاما دعواهما هذه دون إنتظار الفصل في الإتهام المستدل بهما في تلك الجنحة وإذا كان ما أورده بالتقرير من أدلة لا يعلو أن يكون أوجه دفاع على ذلك الإتهام سوف تقول محكمة الجنح كلمتها فيه لا يفيد أن الحكم إشتراط لجواز قبول المخاصمة موضوع هذا الطعن أن تكون بعد صدور حكم المحكمة الجنائية .

وحيث إن الطاعنين يقولان في بيان السبب الثالث أن ما أورده الحكم المطعون فيه في أسبابه من أن نظام المخاصمة قصد به توفير الضمانات للقاضي وعضو النيابة العامة وأن الطاعنين ما أقاما على دعوى المخاصمة إلا لمجرد إنتهاء المطعون عليهما إلى تقديمها للمحاكمة الجنائية دون أن يصيبهما أى ضرر لأن من حق المطعون عليهما حبس المتهم احتياطياً والإفراج عنه ينطوي على فساد في الاستدلال ومخالفة للقانون وخطأ في الإسناد لأن القانون لم يقصد بنظام المخاصمة مجرد حماية القاضي أو عضو النيابة وإنما حماية الخصوم من غش أيهما أو تدليس أو خبطة المهني الجسيم ولأن الحبس الاحتياطي ليس حقاً مطلقاً لعضو النيابة وإنما مشروط بكفاية الدليل على الإتهام .

وحيث إن النعى في شقه الأول مردود ذلك لأن الحكم وقد أقام قضاءه بمسئولية الطاعنين قبل المطعون عليهما على ما أورده في أسبابه من أن و الثابت من تقرير المخاصمة ومن مسلك الخصامين في دعوى المخاصمة إنهما قد نسباً إلى الخصام ضدتهما الخطأ المهني الجسيم الذي يرقى إلى مرتبة الغش والتدليس وإذا ثبت للمحكمة فساد ذلك الادعاء على نحو ما صاف بيانه وأن الخصامين

ما أقدمنا على هذه الدعوى إلا لجرد إنتهاء الخصم ضدهما إلى تقديمهما للمحاكمة الجنائية ولما كان ذلك من الخصمين فيه ولاشك تشهير بالخصم ضدهما ونيل من سمعتهما وطعن في نزاهتهما وكفاءتهما الأمر الذي يشكل ركن الضرر الواجب توافره للحكم على المتسبب فيه بالتعويض وفقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية ، وإذ تقضى المادة ٤٩٩ من قانون المرافعات على الطالب بالتعويض حينما تقضى المحكمة بعدم جواز الخصومة وهي أسباب سائغة وسليمة وتحمل ما إنتهى إليه من قضاء في دعوى المسؤولية الفرعية فإن الجدل فيما قرره الحكم بعد ذلك من أن نظام الخصومة قصد به توفير الضمانات للقاضي وعضو النيابة العامة وإحاطته بسياج من الحماية يجعله في مأمن من كيد العابثين . . « حول ما إذا كان نظام الخصومة قصد به حماية القاضي أو الخصوم أو حمايتهما معاً لا يعدو أن يكون جد لا فقهياً لا صالح للطاعنين فيه - - وإذ جاءت مدونات الحكم المطعون فيه خالية مما نسبته إليه الطاعنان من القول بأنه لم يصيبهما أى ضرر وأن من حق المطعون عليهما حبس المتهم احتياطياً والإفراج عنه فإن النعى عليه بالشق الثاني يكون قد ورد على غير محل من القضاء المطعون فيه .

وحيث إن الطاعنين يقولان في بيان السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على ما أبداه الطاعن الثاني من دفاع حاصله أنه محام وقد قام المطعون عليهما بالتحقيق معه دون إخطار نقابة المحامين كما يوجب قانون المحاماه بما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك لأن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أثبت هذا الدفاع ورد عليه بعد ذلك بقوله « أن الخصم ضده الأول حين إنتهى بعد إستجواب الخصمين في اللجنة السالف ذكرها إلى الإفراج عن أولهما بكفالة وعن الثاني بضمان وحدته العسكرية بإعتباره مجنداً لا يكون قد تخالف القانون ... » وإذ كان الطاعن الثاني لا يجادل في أنه كان مجنداً وقت التحقيق معه مما مفاده أنه لم يكن يزاول مهنة المحاماة فإن هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه يعتبر رداً كافياً على دفاعه في هذا الصدد .

وحيث إن الطاعنين يقولان في بيان السبب الأخير أن ما ذهب إليه المحكم المطعون فيه من أن خطأ القاضي أو عضو النيابة في التقدير أو استخلاص الوقائع أو تفسير القانون أو قصور حكمه أو قراره في التسبيب لا يدخل في نطاق الخطأ المهني الجسيم هو فساد في الاستدلال وينطوي على خطأ في تأويل القانون لأنه يمكن أن يرد أى من الخطأ المهني الجسيم أو الغش على كل هذه الأخطاء.

وحيث إن هذا النعى غير منتج ذلك لأن المحكم المطعون فيه وقد أقام قضاءه بعدم جواز قبول دعوى المخاصمة لاعلى أساس أن المطعون عليهما أخطأ في تقدير أو استخلاص الوقائع أو في تفسير القانون أو في قصور مذكرتهما أو على أساس عدم وجود دليل على وقوع غش منهما أو تدليس أو خطأ مهني جسيم فإن النعى عليه فيما أورده من تفسير للغش أو الخطأ الجسيم يكون غير منتج لاصالح للطاعنين فيه .

ولما سلف بيانه فإن الطعن برمته يكون غير قائم على أساس .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة
المستشارين : إبراهيم محمد هاشم ، محمد طه سنجر ، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل ،
ورابع لطف جمعه .

(٢٣٠)

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ القضائية :

(١ - ٢) اثبات «حكم الاثبات» • بطلان • نظام عام • نقض «السبب الجديد» •

- ١ - وجوب بيان الوقائع المطلوب اثباتها بمنطوق حكم الاثبات. م ٧١ اثبات . علته . تجاوز
التحقيق تلك الوقائع . أثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام . التحدى به أمام محكمة النقض . شرطه .
- ٢ - إغفال حكم الإثبات الإذن للخصم بنق ما صرح لخصمه بإثباته . لا ينفي حقه في طلب
سماع شهوده . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

(٣) ايجار • ايجار الاماكن • اخلاء • أسباب الاخلاء • «التأجير من الباطن»
محكمة الموضوع • مسائل الواقع • اثبات •

- ٣ - التأجير من الباطن كسب للإخلاء . ماهيته . إثباته . واقع مستقل بتقديره قاضى
الموضوع متى كان استخلاصه سائفاً .

١- إن المشرع وقد أوجب فى المادة ٧١ من قانون الإثبات أن يبين
فى منطوق الحكم الذى يأمر بالإثبات كل واقعه من الوقائع المطلوب إثباتها
وإلا كان باطلاً ، إنما هدف من ذلك وعلى ما جلته المذكورة الإيضاحية للمادة
١٩١ من قانون المرافعات القديم المقابلة للمادة سالفة الذكر إلى أن ينحصر
التحقيق فيها ليعلم كل طرف بما هو مكلف بإثباته أو بنفيه ، فالبطلان المترتب
على مخالفة هذه القاعدة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقرر لمصلحة
الخصوم وليس متعلقاً بالنظام العام ، ويشترط للتحدى به أمامها أن يكون
قد سبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف .

٢ - النص في المادة ٦٩ من قانون الإثبات على الإذن لأحد الخصوم إثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق ، يدل على أن لهذا الخصم رغم سكوت الحكم عن الإذن أن ينفي ما اذن لخصمه بإثباته وأن يطلب إلى المحكمة سماع شهوده في هذا الخصوص ، ولما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد طلب الطاعن من محكمة الاستئناف سماع شهوده عن واقعة التأجير للآخرين خلاف فلا يجوز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض

٣ - للمؤجر طبقاً للفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الحق في طلب إخلاء العين إذا أجراها المستأجر من الباطن ، وكان المقصود بالتأجير من الباطن في هذا الصدد هو قيام المستأجر الأصلي بتأجير كل أو جزء من حقه في الإنتفاع بالعين المؤجرة إليه إلى آخر مقابل جعل يتفق عليه وكان ثبوت أو نفي واقعة التأجير من الباطن هو من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاصها له سائغاً ومستمد مماله أصل في الأوراق :

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية :

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٣٠٨٦ لسنة ١٩٧٣ مدني كلي جنوب القاهرة ضد الطاعن وآخر بطلب فسخ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٠/٩/١٥ وإخلاء العين المؤجرة المبينة بالصحيفة وقالت بياناً لها أنه بموجب العقد سالف البيان استأجر منها الطاعن شقة لا استعمالها مكتباً تجارياً ،

وإذ أجراها من باطنه لآخر مخالفاً بذلك شرط حظر التأجير من الباطن فقد أقامت دعواها . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد سماع الشهود ومعاينتها عين النزاع حكمت للمطعون عليها بطلانها سالفه البيان ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٥٧ لسنة ٩٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان والخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات - تأجير الطاعن لجزء من شقة النزاع إلى الدكتور الذى كان مختصا أمام المحكمة الابتدائية ، إلا أن شاهدى المطعون عليها تطرقا في شهادتهما إلى أن التأجير من الباطن تم إلى مستأجرين آخرين ذكرا اسميهما ، وإذا اعتمد الحكم في قضائه بالإخلاء على واقعة التأجير لهذين الأخيرين ، رغم أنها لم تكن من الوقائع المأمور بإثباتها ، ودون أن يتاح للطاعن نفي تلك الواقعة ، فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان لمخالفته حكم المادتين ٦٩ ، ٧١ من قانون الإثبات .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المشرع وقد أوجب في المادة ٧١ من قانون الإثبات أن يبين في منطوق الحكم الذى يأمر بالإثبات كل واقعة من الوقائع المطلوب إثباتها وإلا كان باطلا ، إنما هدف من ذلك وعلى ما جلته المذكرة الإيضاحية للمادة ١٩١ من قانون المرافعات القديم المقابلة للمادة سالفه الذكر - إلى أن ينحصر التحقيق فيها وليعلم كل طرف بما هو مكلف بإثباته أو بنفيه ، فالبطلان المترتب على مخالفة هذه القاعدة - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة مقرر لمصلحة الخصوم وليس متعلقاً بالنظام العام . ويشترط للتحدى به أمامها أن يكون قد سبق التمسك به أمام محكمة الاستئناف ، والنص في المادة ٦٩ من قانون الإثبات على أن الإذن لأحد الخصوم بإثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق في نفيها بهذا الطريق يدل على أن لهذا الخصم رغم سكوت الحكم عن الإذن له بنفى ما أذن لخصمه - بإثباته أن يطلب إلى المحكمة سماع شهوده في هذا الخصوص ، لما كان ذلك ، وكانت أوراق - الطعن خلت مما يفيد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بالبطلان الناشئ عن تجاوز التحقيق الوقائع المأذون بإثباتها في منطوقه ، أو طلب منها سماع شهوده عن واقعة التأجير للآخرين خلاف مهدي مختار ، فلا يجوز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون النعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسبب الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم إستند في قضائه بالإخلاء على شهادة شاهدي المطعون عليها من تأجير الطاعن من الباطن لآخرين غرقاً في عين النزاع حالة أنهما قررا أنهما لا يعلمان ما إذا كان الطاعن يتقاضى منهم مقابلاً من عدمه ، وإذا كانت الأجرة ركن من أركان الإيجار فإن شهادتهما تنصرف إلى الوجود المادي ولا يستفاد منها قيام علاقة تأجيرية ، هذا إلى أن الحكم إستدل على واقعة التأجير من الباطن بما تضمنته المعاينة التي أجرتها المحكمة وبما ثبت من تحقيقات الشكوى رقم ٦٨٤٧ لسنة ١٩٧٣ إداري عابدين مع أنه لم يثبت منها وجود لافتة للطيب الذي زعمت المطعون عليها أن الطاعن يؤجره غرفة بالعين ، بل إن الآثار التي أثبتتها معاينة المحكمة بالحائط عن لافتات أزيلت لا يستفاد منها أنها كانت لآخرين ، وكذلك فإن المعاينة التي أثبتت بمحضر الشكوى سالفه البيان أجريت من خارج شقة النزاع ولم يثبت رجل الشرطة من وجود لافتات مثبتة بالحوائط داخل الشقة ، وفضلاً عما تقدم

فإن وجود مكاتب - ومقاعد بكل غرفة من غرف شقة النزاع بالإضافة إلى ثلاث خطوط تليفونية ، لا يفيد بذاته تعدد شاغليها ، وإذا تمسك الطاعن بهذا الدفاع ولم يتناوله الحكم المطعون فيه بالرد واستدل على تأجيرها لغرف من شقة النزاع ببيانات لا تؤدي إلى ما استخلصه منها فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن للمؤجر طبقاً للفقرة ب من المادة ٢٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - الحق في طلب إخلاء العين إذا أجرها المستأجر من الباطن ، وكان المقصود بالتأجير من الباطن في هذا الصدد هو قيام ، المستأجر الأصلي بتأجير كل أو جزء من حقه في الإنتفاع المؤجر إليه إلى آخر مقابل جعل يتفق عليه ، وكان ثبوت أو نفي واقعة التأجير من الباطن هو من مسائل الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقريرها دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصها له سائغاً ومستمد مما له أصل في الأوراق - ولما كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن العين المؤجرة مشغولة بأخرين بخلاف الطاعن ، واستدل على ذلك بما شهد به شاهدي المطعون عليها ، وبما تضمنته المعاينة التي أجرتها المحكمة وتلك التي أجريت بمحضر الشكوى رقم ٦٨٤٧ لسنة ١٩٧٣ إداري عابدين من وجود لافتات بأسماء آخرين على باب الشقة ، ومن تركيب أكثر من خط تليفوني فيها بأسماء مشتركين آخرين بخلاف الطاعن تختلف مهنتهم عن مهنته ولا صلة تربطه بأي منهم ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى اعتمد الحكم على قرائن متساندة يكمل بعضها بعضاً وتؤدي إلى ما انتهى إليه ، فإنه لا يجوز مناقشة كل قرينه على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص من الأدلة التي أوردته إلى أن الطاعن أجر حقه في الإنتفاع بأجزاء من العين المؤجرة لآخرين مقابل أجره يحصل عليها منهم ، وهي تقديرات موضوعية سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق وتكفي لحمل

النتيجة التي خلص إليها وتتضمن الرد الضمني المسقط لما أثاره الطاعن من حجج لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا من مطلق سلطة محكمة الموصوح في الأخذ بما نضمن إليه وإطراح - مالا فرتاح إليه وهو مالا يجوز إثارة امام محكمة القصر .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور إبراهيم علي صالح وعضوية السادة
المستشارين : محمد طه سنجر ، صبحي رزق داود ، عبد العزيز عبد العاطي اسماعيل ، رابع
علي بخمة .

(٢٣١)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ القضائية :

محكمة الموضوع • حق « التعسف في استعمال الحق » • ايجار
• « ايجار أماكن » •

التعسف في استعمال الحق . ما هيته . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . مثال في تقدير عدم
تناسب مصلحة المالك في إضافة وحدة سكنية مع ما يصيب المستأجر من ضرر .

مؤدى المادة الخامسة من القانون المدنى أن المشرع اعتبر نظرية إساءة
إستعمال الحق من المبادئ الأساسية التى تنتظم جميع نواحي وفروع القانون
والتعسف فى إستعمال الحق لا يخرج عن إحدى صورتين إما بالخروج عن حدود
الرخصة أو الخروج عن صورة الحق ، فى إستعمال الحقوق كما فى إتيان الرخص
يجب ألا ينحرف صاحب الحق عن السلوك المألوف للشخص العادى ،
وتقدير التعسف والغلو فى إستعمال المالك لحقه - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - هو من إطلاقات محكمة الموضوع متروك لتقديرها تستخلصه
من ظروف الدعوى وملابساتها دون معقب عليها فى ذلك لمحكمة النقض متى
أقامت قضاءها على أسباب سائغة كافية لحمله ومؤدية إلى النتيجة التى انتهت
إليها ، وإذ إستخلص الحكم فى حدود سلطته التقديرية أن المصلحة التى يرمى
الطاعن إلى تحقيقها إستعمالاً لحقه المخول له بمقتضى المادة ٢٤ من القانون ٥٢
لسنة ١٩٦٩ بزيارة عدد الوحدات السكنية فى المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية -
مصلحة قليلة الأهمية لا تتناسب مع ما يصيب المطعون عليه - المستأجر من
عيوب بسببها فإنه يكون قد طبق صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد / المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٠١ سنة ١٩٧٣ م دنى كلى الجزية ضد المطعون عليه للحكم بتمكينه من بناء جزء من حديقة المنزل المبينة بصحيفتها وقال بيانا لذلك أن المطعون عليه يستأجر منه ذلك المنزل ، ونظر لحاجته لإقامة مبنى بالحديقة الملحق به فقد إستصدر ترخيصاً بالبناء ، وإذ شرع فى ذلك وتعرض له المطعون عليه فقد أقام دعواه ، قضت المحكمة بالطلبات فأستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٢٦ سنة ٩٠ قضائية القاهرة ، نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٩٧٥/١١/٢٠ بالغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ، ينمى الطاعن بالنسب الأول منها على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إن محكمة الاستئناف استخلصت دون أن يجرى معاينة على الطبيعة توضيح تعذر استحداث مسكن مستقل بالحديقة وأن إقامته تستتبع المساس بحرية مسكن المطعون عليه ، فى حين أن الثابت بالتقرير الاستشارى المقدم منه إمكان إنشاء مسكن يقوم استقلالاً عن المكان المؤجر .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك بأن رأى الخبير — وعلى ما جرى به —

قضاء هذه المحكمة - لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الإثبات في الدعوى وتقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه هو ما يستقل به قاضي الموضوع ، فإذا أخذت المحكمة بتقرير الخبير الذي ندبته ، قانونا لا تكون ملزمة بالأخذ بالتقرير الاستشاري الذي قدمه الطاعن ، إذ أن في أخذها بالتقرير الأول ما يفيد أنها لم ترفى التقرير الاستشاري ما ينال من صحة تقرير الخبير الذي أخذت به ما دام أنها اطمأنت إلى التقرير المذكور ووجدت فيه ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى والذي أخذت به محكمة الاستئناف - والمودع صورة رسمية منه حافظة مستندات الطاعن - أن المعاينة قد تمت على الطبيعة وثبت منها « أن العقار موضوع التداعى » مصمم على أساس أنه وحدة واحدة لمسكن أسرة واحدة وأن عقد الإيجار ينص على تأجير العقار له كوحدة ، وأن بناء الغرفة يؤدي إلى حرمان الساكن (المطعون عليه) من الانتفاع بالحديقة وأن هذه الغرفة ليس لها مدخل خاص بها ولا يمكن الوصول إليها إلا من خلال المسكن المؤجر للمطعون عليه ، لما كان ذلك فإن ما استخلصه الحكم المطعون فيه مما أورده الخبير في تقريره على النحو سالف البيان ، من أنه لا يتصور أن بناء هذه الغرفة ينشئ مسكنا مستقلا - يكون استخلاصا سائغاله أصاه الثابت في الأوراق ، ويكون ما يشهد الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في مطلق سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى مما تستقل به ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ويضحي النعي على الحكم المطعون فيه لهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أسس قضاءه على أن المصلحة التي يرمى إليها الطاعن لا تتناسب مع ما يصيب المطعون عليه من

ضرر ، في حين أن استعمال المالك لحق خوله له القانون لا يعتبر إساءة لاستعمال هذا الحق - المستمد من نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، فضلا عن أن الحكم اعتبر أن المصلحة التي يرمى الطاعن إلى تحقيقها قليلة الأهمية لا تتناسب البتة مع ما يصيب المطعون عليه من ضرر بسببها ، في حين أن إنشاء مسكن جديد يستغله الطاعن لنفسه أو لغيره لا يمكن اعتباره مصلحة قليلة الأهمية إذ التوسع في البناء هدف قومي وصولا لتفريج أزمة الإسكان .

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك بأن النص في المادة الخامسة من القانون المدني الواردة في الباب التمهيدى منه على أنه يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية : (أ) (ب) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها ... ، يدل على أن المشرع اعتبر نظرية إساءة استعمال الحق من المبادئ الأساسية التي تنظم جميع نواحي وفروع القانون ، والتعسف في استعمال الحق لا يخرج عن إحدى صورتين إما بالخروج عن حدود الرخصة أو الخروج عن حدود الحق ، ففي استعمال الحقوق كما في إتيان الرخص يجب ألا ينحرف صاحب الحق عن السلوك المألوف للشخص العادى ، وتقدير التعسف والغلو في استعمال المالك لحقه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من اطلاقات محكمة الموضوع ، متروك لتقديرها تستخلصه من ظروف الدعوى وملايساتها دون معقب عليها في ذلك لمحكمة النقض متى أقامت قضاءها بذلك على أسباب سائغة كافية لحمله ومؤديه إلى النتيجة التي انتهت إليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته ... أنه وإن كان نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد أجاز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية ، إلا أن ذلك مشروط بعدم إساءة المالك استعمال هذا الحق فلا يسرغ له استعماله بكيفية ينجم عنها الضرر

للمستأجر ولو في حدود قواعد التنظيم . وطبقاً لنص المادة ٥ ب من القانون المدني يكون استعمال الحق غير مشروع إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها لما كان ذلك وكان واضحاً مما سبق بيانه أن المصلحة التي يرمى المستأنف ضده (الطاعن) إلى تحقيقها من بناء حجرة واحدة لا يمكن استعمالها مسكناً مستقلاً عن مسكن المستأنف المستأجر للعقار لا تتناسب مطلقاً مع ما يصيب هذا المستأجر من ضرر . مما مفاده أن الحكم المطعون قد أعمل على واقعة الدعوى نظرية إساءة استعمال الحق واستخلص في حدود سلطته التقديرية ، أن المصلحة التي يرمى الطاعن إلى تحقيقها استعمالاً لحقه الخول له بمقتضى المادة ٢٤ سالفه البيان مصلحة قليلة الأهمية لا تتناسب مع ما يصيب المطعون عليه من ضرر بسببها ، لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد طبق صحيح القانون ويضحى النعى عليه بهذين السببين في غير محله .

لما تقدم فإنه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / نائب رئيس المحكمة الدكتور إبراهيم علي صالح وعضوية السادة
المستشارين : محمد طه سنجر ، صبحي رزق داود ، عبد العزيز عبد العاطي أسماعيل ، رابع لطفى جمعه

(٢٣٢)

الطعن رقم ٨٣٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) اثبات « اجراءات الاثبات » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير

الدليل ، استئناف •

استناد الحكم إلى التحقيق الذي أجرته هيئة أخرى غير التي أصدرته. جائز. لمحكمة الاستئناف
الاستناد إلى التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى .

(٢) تزوير « الادعاء بالتزوير » محكمة الموضوع •

أدلة التزوير . عدم التزام محكمة الموضوع بتحقيقها متى كانت عناصر الدعوى تكن
لاقتناعها بصحتها.

(٣) دعوى « تكيف الطلبات » • حيازة •

تكيف الخصوم للدعوى . لا يقيد المحكمة . وجوب أخطائها التكيف الصحيح . مثال
لدعوى الحق ودعوى الحيازة .

(٤) بيع • البيع الابتدائي • تسجيل • ملكية • إيجار •

بيع العقار بعقد غير مسجل . الإيجار الذي يبرمه البائع . غير نافذ في حق المشتري . علة ذلك
قيامه بتسليم العقار للمستأجر . المشتري حق في الرجوع على البائع بالتمويض أو بفسخ البيع
مطالبته المستأجر بالتسليم رهين بتسجيل عقد البيع . علة ذلك.

(٥) عقد « عقد الإيجار » •

الزام المؤجر بالتسليم . مؤداء .

١ - مؤدى المادة ٧٢ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جواز إقامة الحكم على شهادة شهود سمعهم هيئة أخرى غير تلك التي أصدرته ، فلا تريب على محكمة أول درجة إذا هي اعتمدت على أقوال شاهدي المطعون عليه في التحقيق الذي أجراه أحد القضاة سواء كان هذا القاضي ضمن أعضاء هيئة الحكم أو لم يكن ، ولا تريب على محكمة الاستئناف إذا هي استندت في قضائها على أقوال شهود سمعوا في تحقيق أجزته محكمة أول درجة بإعتبار أن محضر التحقيق يعد ورقة من أوراق الدعوى .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة لا سيما ما يختص منها بدعوى التزوير وأدلتها ولم يلزمه القانون بإجراء تحقيق متى كانت أوراق الدعوى تكفى لإقناعه بصحة الورقة المطعون عليها .

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الموضوع وإن تعين عليه أن يلتزم بطلبات الخصوم في الدعوى ، إلا أنه غير ملزم بما يطلقونه عليها من وصف قانوني لأنه هو الذي ينزل عليها الكيف والأوصاف التي تتفق وصحيح القانون ، هذا إلى أن العبرة في تكييف الدعوى أنها دعوى حق أو دعوى حيازة ، هي بحقيقة المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التي صيغت بها ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه الأول قد أسس دعواه بتمكينه من عين النزاع استناداً إلى أنه أستاذجرها من الطاعن بموجب عقد ثابت التاريخ ونازعه الطاعن والمطعون عليها الثانية في ذلك وذهباً إلى أن الأخير له إثبات عين النزاع ، وإن عقد الإيجار انصرف إلى عين أخرى ، فإن الدعوى تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق وليست من دعاوى الحيازة .

٤ - لما كان عقد الإيجار يلزم المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالشئ المؤجر وضمان عدم التعرض له ، وكان مؤدى ما تنص عليه المواد

١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن أثر الإيجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون فيحل هذا الخلف محل المؤجر في جميع حقوقه قبل المستأجر والتزاماته نحوه ، غير أن إنصراف العقد إلى الخلف الخاص الذي يتلقى ملكية العين هو وما يترتب عليه من آثاره ، وإن كان يعد تطبيقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من القانون المدني إلا أنه وفقاً للتنظيم القانوني الذي قرره المشرع لهذه القاعدة في المواد الثلاثة الأخرى سالفة الذكر وبالشروط المبينة فيها ، فإن المنصرف إليه لا يكون خلفاً خاصاً في هذا الخصوص إلا إذا إنتقلت إليه الملكية فعلاً ، وعلى ذلك فإنه يتعين على مشتري العقار حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل المستأجر من البائع أن يسجل هذا العقد لتنقل الملكية إليه بموجباً ، ولئن كان البائع في عقد البيع العقاري غير المسجل لا يستطيع أن يؤجر العقار إيجاراً نافذاً في حق المشتري مع أنه يظل مالكاً فذلك لأن المشتري يستطيع أن يطالب البائع بتسليم العقار إذا كان البائع لم يسلمه بعد إلى المستأجر منه ، إلا أنه إذا كان البائع قد سلم العقار للمستأجرين فأن المشتري لا يستطيع قبل تسجيل عقد البيع أن يطالب المستأجرين بتسليم العقار إذ أن كلا منهما دائن عادي للبائع ولا يملك المشتري في هذه الحالة سوى أن يطالب البائع بالتعويض أو فسخ عقد البيع .

٥ - عقد الإيجار ينشئ التزامات متبادلة بين عاقيه ، ويلتزم المؤجر بتسليم العين المؤجرة للمستأجر وتمكينه من الانتفاع بها ومنع كل تعرض من الغير سواء كان هذا التعرض مادياً أو مبنياً على سبب قانوني ما دام قد حدث قبل التسليم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه الأول في كل من الطعنين أقام الدعوى رقم ٧٩٤٨ لسنة ١٩٧٨ مدنى كلى شمال القاهرة ضد الطاعن في الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥١ ق والطاعنة في الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٥٠ ق ، بطلب الحكم بتمكينه من العين المبينة بالصحيفة ، وقال بياناً لدعواه أنه بموجب عقد ثابت التاريخ في ١٠/٧/١٩٧٧ إستأجر من الطاعن في الطعن الأول الشقة رقم ١١ بالعقار ١٨ شارع الشهيد محمود سامى بالحلمية وتسليم منه مفاتيحها ثم فوجئ في ١٦/١١/١٩٧٨ بأن الطاعنة في الطعن الثانى تشغل العين بمقولة شراها من المالك المؤجر فبادر بإبلاغ الشرطة وأفرد لذلك المحضر رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٧٨ إدارى حدائق القبة بيد أن النيابة العامة أمرت بتمكينها من العين فأقام الدعوى رقم ١٥٠ لسنة ١٩٧٨ مستعجل القاهرة وإذ حكم فيها بعدم الاختصاص فقد أقام دعواه . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين قضت بتمكينه من شقة النزاع ، استأنف المالك ومشتري الشقة هذا الحكم وقيد الإستئناف المقام من الأول برقم ٥١٢٢ والمرفوع من الثانية برقم ٥١٤٥ لسنة ٩٦ ق القاهرة وضمهما قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان سالى الذكر في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعنان برقمى ٨٣٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ ق على التوالى وقدمت النيابة العامة مذكرة في كل من الطعنين أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها أمرت بضمهما ليصدر فيهما حكم واحد وبها التزمت النيابة رأياها .

أولا عن الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٠ ق

وحيث أن الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٠ ق أقيم على سبع أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك نقول أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت في مدوناته

مضمون أقوال شاهدي المطعون عليه الأول واستند إليها في قضائه ، دون أن يورد أقوال شاهدي الطاعن أو مضمونها ويوازن بينها وبين شهادة شاهدي المطعون عليه أو يبين سبب أخذه بيئته الأخير وإطراحه بيئته الطاعن ، وذلك بالمخالفة لنص المادة ١٧٨ من قانون المرافعات ، مما يعيبه بالبطلان ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه من الأصول المقررة في قضاء هذه المحكمة أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها من إطلاقات قاضي الموضوع ما دام لم يخرج في ذلك عما يؤدي إليه مدلولها وأن إطمئنانه لأقوال شاهد دون آخر مرجعه إلى وجدانه ولا إلزام عليه ببسط أسباب ترجيحه شهادة على أخرى ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على ما أطمأن إليه من أقوال شاهدي المطعون عليه الأول وأخذ بها ، مما مفاده إطراحه لأقوال شاهدي الطاعن ، فلا تريب على محكمة الموضوع إغفال الإشارة إلى أقوالهم ما دام أنها لم تستند عليها في قضائها ومن ثم فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون غير صديد .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه بالبطلان ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم الابتدائي مستندة في قضائها إلى شهادة المطعون عليه الأول لم تكن هي ذاتها التي أجرت التحقيق وهو مالا يتفق وصحيح القانون طبقاً لنص المادة ٧٢ من قانون الإثبات .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٧٢ من قانون الإثبات على أن « يكون التحقيق أمام المحكمة ، ويجوز عند الاقتضاء أن تندب أحد قضائها لأجرائه يدلـوعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمةـ على جواز إقامة الحكم على شهادة شهود سمعهم هيئة أخرى غير تلك التي أصدرته

فلا تريب على محكمة أول درجة إذا هي اعتمدت على أقوال شاهدي المطعون عليه في التحقيق الذي أجراه أحد القضاة ، سواء كان هذا القاضي ضمن أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم أو لم يكن ، ولا تريب على محكمة الاستئناف إذا هي استندت في قضائها على أقوال شهود سمعوا في تحقيق أجرته محكمة أول درجة إعتباراً بأن محضر التحقيق يعد ورقة من أوراق الدعوى ، لما كان ذلك فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إن العقد المقدم من المطعون عليه هو وعد بالإيجار وقد شهد شاهداه بعدولة عنه ، فضلاً عن بطلانه لخلوه من بيان تاريخ تحريره وتعيين العين المؤجرة تعييناً نافياً للجهالة ، هذا إلى أن الحكم أغفل ما تمسك به من أن العقد كان خلواً من بيان تحديد العقار الكائن به العين وأن ما ورد به في هذا الشأن مردود عليه .

وحيث إن النعي في شقه الأولى غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يثر في دفاعه أمام محكمة الموضوع أن العقد المقدم من المطعون عليه الأول هو وعد بالإيجار عدل الموعود له عنه ، أو أنه باطل لعدم تعيين محله ، ولئن تعلق هذا الدفاع بسبب قانوني إلا أن تحقيقه يقوم على إعتبارات يختلط فيها الواقع بالقانون إذ يستلزم تحقيق ما إذا كان سند المطعون عليه عقد إيجار أم مجرد وعد بالتعاقد عليه ، وما إذا كان قد عدل أو لم يعدل عنه أو كانت العين المؤجرة قابلة للتعيين من عدمه ، ومن ثم لا يجوز التحدى بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض هذا إلى أن النعي في شقه الثاني غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة لاسيما ما يختص منها بدعوى التزوير وأدلتها ولم يلزمه القانون بإجراء تحقيق متى كانت أوراق الدعوى تكفي لإقتناعه بصحة الورقة المطعون عليها ، وأن الورقة العرفية المعترف بصحة التوقيع عليها تبقى حافظة لقوتها وحجيتها في إثبات ما تضمنته من وقائع إلى أن يطمئن عليها بالتزوير بالطرق المقررة قانوناً ، وإذ كان الطاعن

لم ينكر توقيعه على العقد المقدم من المطعون عليه ، واكتفى بإنكار ما ورد به خاصاً بتحديد العقار الكائن به الشقة المؤجرة دون أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على تلك الورقة ، فإن ذلك يعتبر رداً مسقطاً لما أثاره الطاعن في هذا الشأن ، ويعتبر والحالة هذه دفاعاً غير مؤثر فلا تلزم المحكمة تناوله والرد عليه .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه اعتبر الدعوى دعوى تمكين ، في حين أن تكييفها في صحيح القانون هي أنها دعوى حيازة تطبق عليها أحكام الحيازة لأحكام الحق ، وقد تمسك الطاعن بأن المطعون عليها الثانية إحتازت عين النزاع بحسن نية مستندة فيها إلى سبب قانوني وأنها أسبق في حيازتها من المطعون عليه الأول ، كما تمسك في صحيفة الاستئناف بأن المشتري لم تكن على علم بواقعة تأجير العين المباعة إلى المطعون عليه الأول وهو شرط لإنتفاء حقوق وإلتزامات السلف على الخلف طبقاً للمادة ١٤٦ من القانون المدني إلا أن الحكم طبق على الدعوى حكم المادة ٦٠٤ مدني دون نص المادة ٩٦٣ منه وأغفل الرد على دفاعه سالف البيان رغم أنه مؤثر وجوهري .

وحيث إن النعي بهذين السبين مردود ، ذلك أن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الموضوع وأن تعين عليه أن يلتزم بطلبات الخصوم في الدعوى إلا أنه غير ملزم بما يطلقونه عليها من وصف قانوني لأنه هو الذي ينزل عليها الكيوف والأوصاف التي تتفق وصحيح القانون . هذا إلى أن العبرة في تكييف الدعوى أنها دعوى حق أو دعوى حيازة ، هي بحقيقة المطلوب فيها بصرف النظر عن العبارات التي صيغت بها . لما كان ذلك وكان المطعون عليه الأول قد أسس دعواه بتمكينه من عين النزاع استناداً إلى أنه استأجرها من الطاعن بموجب عقد ثابت التاريخ في ١٠ / ٧ / ٧٣ ونازعه الطاعن والمطعون عليها الثانية في ذلك وذهباً إلى أن الأخيرة اشترت عين

النزاع ، وأن عقد الإيجار انصرف إلى عين أخرى ، فإن الدعوى تكون من الدعاوى المتعلقة بأصل الحق وليست من دعاوى الحيازة . لما كان ذلك وكان عقد الإيجار يلزم المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالشيء المؤجر وضمان عدم التعرض له ، وكان يؤدي ما تنص عليه المواد ١٤٦ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أثر الإيجار ينصرف إلى الخلف الخاص بحكم القانون ، فيحل هذا الخلف محل المؤجر في جميع حقوقه قبل المستأجر والتزاماته نحوه ، غير أن انصراف العقد إلى الخلف الخاص الذي يتلقى ملكية العين ، وما يترتب عليه من آثار ، وإن كان يعد تطبيقاً للقاعدة العامة المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من القانون المدني ، إلا أنه وفقاً للتنظيم القانوني الذي قرره المشرع لهذه القاعدة في المواد الثلاثة الأخرى سالفة الذكر وبالشروط المبينة فيها ، فإن المتصرف إليه لا يكون خلفاً خاصاً في هذا الخصوص إلا إذا انتقلت إليه الملكية فعلاً ، وعلى ذلك فإنه يتعين على مشتري العقار حتى يستطيع الاحتجاج بعقد شرائه قبل المستأجر من البائع أن يسجل هذا العقد لتنتقل الملكية إليه بموجبه ، ولئن كان البائع في عقد البيع العقاري غير المسجل لا يستطيع أن يؤجر العقار إيجاراً نافذاً في حق المشتري مع أنه يظل مالكا فذلك لأن المشتري يستطيع أن يطالب البائع بتسليم العقار إذا كان البائع لم يسلمه بعد إلى المستأجر منه ، إلا أنه إذا كان البائع قد سلم العقار للمستأجر فإن المشتري لا يستطيع قبل تسجيل عقد البيع أن يطالب المستأجر بتسليم العقار إذ أن كلا منهما دائن عادي للبائع ولا يملك المشتري في هذه الحالة سري أن يطالب البائع بالتعويض أو فسخ عقد البيع ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر وأنزله على واقعة الدعوى ، وألزم الطاعن وحده باعتباره مؤجراً وملزماً بتسليم العين المؤجرة - بتمكين المستأجر منها ، ونفى عن المطعون عليها المشتريية صفة الخلف في معنى المادة ٦٠٤ من القانون المدني ولم يلزمها بشيء نحو المستأجر من البائع ، لما كان ذلك فإن

دفاع الطاعن بانتفاء علم المشتري بسبب تأجيله هو للعين المبيعة وصولاً إلى عدم إعمال حكم المادة ١٤٦ مدني يكون ولا محل له ، ولا يصح النعي على محكمة الموضوع إغفالها الرد عليه ذلك لأن من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاضي الموضوع غير ملزم بالرد على غير الدفاع الجوهرى الذى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين السادس والسابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الشقة رقم ١١ كانت مهيأة للسكنى ، وليست هى محل الوعد بالإيجار بينه وبين المطعون عليه الأول وأن شقة النزاع لم تكن قد تم تشطيبها بعد ، وقدم المستندات الدالة على ذلك ، إلا أن الحكم أغفل الإشارة إليها والرد على دلالتها ، حالة أنها تنطرى على دفاع جوهرى لو عني الحكم بدراستها لا يمكن أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، وكذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ما أثاره من أوجه دفاع جديدة أبدت أمام محكمة الاستئناف وأخرى لم يتناولها الحكم المستأنف .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أدلة الدعوى ومبحث مستنداتها والأخذ بها أو إطرأحها واستخلاص الصحيح منها بلا رقابة عليها فى ذلك من محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لمستندات الطاعن ودفاعه وانتهى إلى أن شقة النزاع كانت هى محل التعاقد أخذاً بما أطمأن إليه من الأدلة المطروحة وأقام القضاء بتحديد العين المؤجرة على أسباب سائغة تؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها وتكنى لحمله فلا عليه إن لم يفرد أسباباً مستقلة للرد على المستندات التى تقدم بها الخصم طالما أن المحكمة قد بينت الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها ذلك أن ماساقته من أسباب ينهض رداً ضمنياً مستقلاً لما عداها ، لما كان ما تقدم وكان لاثيريب على محكمة الاستئناف ان تأخذ بأسباب الحكم المستأنف دون إضافة منى رأت فى هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد جديد فإن النعى بهذين السببين يكون على غير أساس ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

ثانياً : في الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٥٠ .

حيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه بطلان ، وفي بيان ذلك تقول إن أسباب الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلت من بيان شهادة شاهديها ومناقشة دلالتها وهو بيان جوهري على مقتضى المادة ١٧٨ من قانون المرافعات يترتب على إغفاله بطلان الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق إيراده في مقام الرد على ذات السبب في الطعن الأول بأنه لا إلزام على محكمة الموضوع أن تورد أقوال شاهدي الطاعنة ما دام أنها لم تستند إليها في قضائها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقول أن الحكم ألزم المطعون عليه الثاني في مواجهتها بتمكين المطعون عليه الأول من الشقة ، وهو ما يتضمن القضاء ضمناً بطردها منها ، ولم يعتد بحيازتها التي بدأت منذ استلامها لها من مالكيها نفاذاً لعقد البيع الصادر إليها منه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان عقد الإيجار ينشئ التزامات متبادلة بين عاقيه ، ويلتزم المؤجر بتسليم العين المؤجرة للمستأجر وتمكينه من الانتفاع بها ومنع كل تعرض من الغير سواء كان هذا التعرض مادياً أو مبنياً على سبب قانوني ما دام قد حدث قبل التسليم ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه ألزم المطعون عليه الثاني كمؤجر بتمكين المطعون عليه الأول كمستأجر منه من العين المؤجرة ولم يقضى على الطاعنة بشيء للمطعون عليه الأول ، فإن إعتبار الحكم الصادر بهذا الإلزام صادراً في مواجهتها لا يعني كونها خصماً حقيقياً فيها ولا يستتبع قضاء عليها بذات الإلزام ، ومن ثم فإنه لا يمس ما يكون قد نشأ لها من مراكز قانونية على ذات العين ومنها مركز الحائز ، سيما وأن الحكم قد أوضح في أسبابه بأن لا علاقة تربط

الطاعنة بالمطعون عليه الأول و المحكوم له ، ولا يستطيع أحدهما مطالبة الآخر بشيء بالطريق المباشر . وإذ كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأسباب الثاني والثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والتناقض في الأسباب التي أقيم عليها وبينها وبين منطوقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الدعوى أقيمت من المطعون عليه الأول ضد الطاعنة والمطعون عليه الثاني بطلب إلزامهما بتمكينه من العين ، ولم يطلب أن يكون الحكم في مواجهة الطاعنة . وقد أورد الحكم الابتدائي المؤيده لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن مشري العين المؤجرة لا يكون خلفاً خاصاً للمؤجر ينصرف إليه عقد الإيجار الذي أبرمه البائع إذ لم تنتقل إليه ملكية العين بالتسجيل ، ثم خلص إلى أن ملكية العين لم تنتقل إلى الطاعنة لأنها لم تسجل عقد البيع الصادر إليها من المطعون عليه الثاني ، ومؤدى ذلك بالتطبيق للقاعدة القانونية التي اعتنقها الحكم هو عدم نفاذ عقد الإيجار الصادر للمطعون عليه الأول قبل الطاعنة . مما مقتضاه رفض الدعوى قبلها ، ومع ذلك فقد قضى في منطوقه بإلزام المطعون عليه الثاني بتمكين المطعون عليه الأول من العين وذلك في مواجهة الطاعنة مما يستتبع أن تحتاج به وهو ما يجاوز طلبات المطعون عليه ولذلك فإن الحكم يكون معيباً بمخالفة القانون والتناقض بين المنطوق والأسباب ، هذا إلى أن الحكم ولئن أورد في أسبابه أن واقعة إستئجار المطعون عليه الأول ثابتة التاريخ قبل تصرف المؤجر ببيع العين إلى الطاعنة ، وإنهى من ذلك إلى نفاذ هذا العقد في حقها ، إلا أنه أردف ذلك بأن ملكية العين لم تنتقل إليها مما يجعل ذات العقد وبالتطبيق للقاعدة القانونية التي أخذ بها غير نافذ في حقها ، وهو ما يعيبه بالتناقض في التسيب .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقة الأول بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم الذي يصدر ضد خصم في مواجهة آخر لا يجعل هذا الأخير مقضياً عليه بذات الطلبات أو ملزماً بتنفيذها ، وإذ كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده الأول قد طلب أن يحكم له على الطاعنة والمطعون عليه الثاني بتسليم عين النزاع ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون

فيه قد أورد في أسبابه أن الطاعة لا تعد خلفاً خاصاً للمطعون عليه الثاني على مقتضى المادة ٦٠٤ من القانون المدني وأن عقد الإيجار الصادر من الأخير للمطعون عليه الأول نافذاً في حقها وأنها لا تربطها بالمستأجر « المطعون عليه الأول » رابطة قانونية ، وانتهى إلى القضاء بإلزام المطعون عليه الثاني وحده بتمكين المطعون عليه الأول من شقة النزاع وذلك في مواجهة الطاعة فإن هذا القضاء يتضمن رفضاً للطلب الذي كان موجهاً إليها ودون أن ينطوى على إلزامها بشيء ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالتناقض بين الأسباب والمنطوق والقضاء بما لم يطلبه الخصوم يكون على غير أساس . والنعى في شقه الثاني مردود بأن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الذي يكون واقعاً بين أسبابه فتتاحي بحث لا يتي بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو يفهم الأساس لما قضت به في منطوقه ، وإذا كان البين من مدونات الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه أسس قضاءه على أن المشتري بعقد ابتدائي لا يعتبر خلفاً خاصاً في حكم المادتين ١٤٦ ، ٦٠٤ من القانون المدني ولا تسري عليه أحكامهما التي تجعل عقد الإيجار الصادر من المتصرف نافذاً في حق من انتقلت إليه ملكية الشيء المؤجرة ، واستند في ذلك إلى « وحيث أنه على هدى القواعد القانونية المتقدمة ، ولما كانت المحكمة تطمئن إلى أقوال شاهدي المدعى والتي أثبتت أن المدعى أمستاجر الشقة محل النزاع رقم ١١ بالدور الثالث وأن المدعى عليه الأول إمتنع عن تسليم الشقة سالفة الذكر للمدعى وباعها للمدعى عليها الثانية في ١٩٧٧/٩/٢٣ بيد أن عقد الإيجار الذي أبرمه المدعى عليه الأول مع المدعى ثابت التاريخ في ١٩٧٧/٧/١٠ أى سابق على التصرف بالبيع سالف الذكر ومن ثم يكون نافذاً في حق من انتقلت إليه ملكية العين كما وأن الأوراق قد خلت مما يفيد تسجيل التصرف الصادر بتاريخ ٧٧/٩/٢٣ للمدعى عليها الثانية ومن ثم فإن الملكية لم تنتقل إليها ، لما كان ذلك وكان على المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة فإن المحكمة تقضى بإجابة طلب المدعى تنفيذ عقد الإيجار الصادر له من المدعى عليه الأول بتسليمه العين سالفة الذكر وذلك في مواجهه المدعى عليها

الثانية ، وإذا كان مفاد ذلك أن الحكم قد طبق صحيحاً القاعدة القانونية سالفة البيان على واقعة الدعوى وأعتبر عقد الإيجار غير نافذ في حق الطاعنة لأن ملكية عين النزاع لم تنتقل إليها ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالتناقض في الأسباب يكون هو الآخر غير صحيح ، وبالتالي يكون النعى عليه بهذه الأسباب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك تقول إن محكمة الاستئناف قد قدمت إليها مستندات تساعد دفاع المطعون عليه الثاني من أن شقة النزاع هي شقة أخرى غير التي كانت محلاً للمدعى بالإيجار ، وأخرى تؤكد وجود خصومة بينه وبين أحد شاهدي المطعون عليه الأول ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يتناولها أو يشير إلى دلالتها أو سبب إطراحها ، وإكتفى في أسبابه بالإجابة على أسباب الحكم الابتدائي رغم أن هذه المستندات لم تكن معروضة على محكمة أول درجة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى وبحث مستنداتها والأخذ بها أو إطراحها وإستخلاص الصحيح منها ، وأن مناقشة أقوال الشهود توصلنا إلى مجادلة الحكم في تقديره لهذه الأقوال غير جائرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد تناول مستندات المطعون عليه الثاني ودفاعه المستمد منها ، وإنتهى إلى أن شقة النزاع هي ذاتها التي كانت محلاً للتعاقد ، أخذاً بما أطمأن إليه من أقوال شاهدي المطعون عليه وسائر أوراق الدعوى ، وهو يكتفى لحمل النتيجة التي خلص إليها ، وكان المقرر أن الدفاع الجوهري الذي يتعين على محكمة الموضوع الرد عليه هو الذي يصح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، وكان ما أثارته الطاعنة من دفاع مستمد من المستندات المشار إليها بسبب النعى - دفاع غير مؤثر في النتيجة التي خلص إليها الحكم ، فلا على محكمة الاستئناف أنها لم ترد على المستندات المقدمة من المطعون عليه الثاني ، وحسبها أن ما أوردهه بياناً للحقيقة التي أقتنعت بها فيه الرد الضمني المسقط لما عداها ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة الدكتور إبراهيم علي صالح ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد طه سنجر ، صبحي رزق داود ، عبد العزيز عبد العاطي أسماعيل ، وروابع
لطنى جيمه .

(٢٣٣)

الظن رقم ٤٩٥ لسنة ٤٦ القضائية :

ايجار « ايجار اماكن » • ملكية « انتقال الملكية » • بيع « بيع جبرى » •
تنفيذ « تنفيذ عقارى » •

تقد الإيجار القائم. مريانه قبل من إنتقلت إليه ملكية العقار إختياراً أو جبراً ولو لم يكن
ثابت التاريخ قبل إنتقالها ، م ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩. شرط ذلك . مانصت عليه المادة ٤٠٨
مرافعات من قيود مينة بمریان العقد قبل الراسى عليه المراء لا تخل بأحكام القوانين الخاصة
بإيجار الأماكن .

إذ كان النص فى المادة ٤٨ من قانون المرافعات على أنه مع مراعاة أحكام
القوانين الأخرى فى شأن إيجار العقارات تنفذ عقود الإيجار الثابتة التاريخ
قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية فى حق الحاجزين والداثنين المشار إليهم فى
المادة ٤١٧ ومن حكم بإيقاع البيع عليه ... أما عقود الإيجار غير ثابتة التاريخ
قبل تسجيل التنبيه فلا تنفذ فى حق من ذكروا إلا إذا كانت من أعمال الإدارة

الحسنة يدل على أن الحكم الوارد في هذا النص لا يخل بأحكام القوانين الخاصة التي تنظم إيجاز الأماكن ، وكان مؤدى المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن عقود الإيجار الصادرة من المالك السابق تسرى في حق المالك ولو لم يكن لهذه العقود تاريخ ثابت سابق على تاريخ انتقال الملكية سواء كان ذلك بسبب البيع إختياراً أو جبراً كما يقع في التنفيذ الجبرى على العقار ، إلا أنه يشترط لسريان الإيجار في حق المالك الجديد أن يكون الإيجار عقداً جدياً لا عقداً صورياً ، وغیر مشروب بالغش والكيد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الرقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٢٧٨٣ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى الإسكندرية ضد المطعون عليها وآخر بطلب الحكم بإخلائها من العين الميئنة بالصحيفة وقالوا بياناً لدعواهم أنهم بمقتضى حكم إيقاع بيع صدر في ١٩٧١/١٢/٢٨ تملكوا العقار الكائن به عين النزاع والتي كان يستأجرها ميشيل إنجيل - الذى توفى دون وارث وقد تذرعت المطعون عليها بشرائها بعض منقولاته واستغلت غيابه عن العين لإبداءه أحد الملاجىء وسلبت حيازتها ، وإذا كان وضع يدها لاسند له من القانون فقد أقاموا الدعوى - حكمت المحكمة للطاعنين بطلانهم .

استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٧٩ لسنة ٣٠ ق الإسكندرية ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، قدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي الطاعنون في السبب الأول والثاني منها الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أن عقد الإيجار الصادر إلى المطعون عليها في ١٩٧١/١١/١ من وكيل المالكة السابقة يسرى في حق الطاعنين إستناداً إلى المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، في حين أنهم استندوا في دعواهم إلى تملكهم العقار الكائن به عين النزاع بموجب حكم مرسى مزاد في ١٩٧١/١٢/٢٨ ، وأن عقد إيجار المطعون عليها لا ينفذ في حقهم لأنه لا يعتبر من قبيل الإدارة الحسنة لأنه عقد صوري مشوب بالتواطؤ بين المطعون عليها ووكيل المالكة السابقة رغم علمه باستمرار عقد المستأجر السابق وأنه قصد به الإضرار بالطاعنين ولأن إبرام أكثر من عقد إيجار عن وحدة سكنية يشكل الجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٦ ، ٤٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وأنه لا يغير من ذلك إثبات تاريخ العقد قبل حكم مرسى المزاد ، لأن القاعدة وفقاً للمادة ٤٠٨ من قانون المرافعات أن عقود الإيجار غير ثابتة التاريخ قبل تنبيه نزع الملكية لا تنفذ في حق من حكم بإيقاع البيع عليه إلا إذا كانت من أعمال الإدارة الحسنة ، هذا إلى إنتفاء التعارض بين هذه القاعدة وما نص عليه قانون إيجار الأماكن رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في المادة ٢٢ ، ذلك أن المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات إنما تنظم حالة خاصة هي نفاذ عقود الإيجار الخاصة بالعقارات التي يجرى التنفيذ العقاري عليها ، حماية لحقوق الحاجزين والدائنين ومن حكم بإيقاع البيع عليه من تصرفات المدين المنفذ عليه المشوبة بنية الإضرار بهم ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحجب نفسه بذلك عن بحث دفاع الطاعنين فإنه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٤٠٨ من قانون المرافعات على أنه « مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى في شأن إيجار العقارات تنفذ عقود الإيجار الثابتة التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية في حق الحازرين والدائنين المشار إليهم في المادة ٤١٧ ومن حكم بإيقاع البيع عليه أما عقود الإيجار غير ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه فلا تنفذ في حق من ذكروا إلا إذا كانت من أعمال الإدارة الحسنة » - يدل على أن الحكم الوارد في هذا النص لا يخل بأحكام القوانين الخاصة التي تنظم إيجار الأماكن ، وكان النص في المادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه « إستثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدني تسرى عقود الإيجار القائمة على المالك الحديد للعقار ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ إنتقال الملكية » يدل على أن عقود الإيجار الصادرة من المالك السابق تسرى في حق المالك الجديد ولو لم يكن لهذه العقود تاريخ ثابت سابق على تاريخ إنتقال الملكية سواء كان ذلك بسبب البيع إختياراً أو جبراً كما يقع في التنفيذ الجبري على العقار ، إلا أنه يشترط لسريان الإيجار في حق المالك الجديد أن يكون الإيجار عقداً جدياً لا عقداً صورياً ، وغير مشوب بالغش والكيد ، ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم لها من أدلة ولا تثريب عليها في الأخذ بأي دليل تكون قد إقتنعت به ما دام هذا الدليل من طرق الإثبات القانونية ، وحسبها أن تبين الحقيقة التي أقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وهي غير ملزمة بأن تتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وترد إستقلالاً على كل حجة أو قول أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي أقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لتلك الأقوال لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على قوله « وحيث أن أحداً لم يطعن على صحة وكالة المؤجر مكرم توفيق الشجيع عن مالكة العقار المنزوع ملكيتها ، وحيث أنه لما كان الأمر كذلك فإن عقد الإيجار سالف الذكر المحرر بين وكيل المالكة السابقة وبين المستأنفه - المطعون

عليها يسرى في حق المستأنف عليهم - الطاعنين ، وحيث أنه يضاف إلى ما تقدم أن المستأجر الأول لشقة النزاع المدعو ميشيل إنجيليل قد باع بعض منقولاته للمستأنفة بمبلغ مائة وخمسة وثلاثون جنياً قبضها وتعهدت المستأنفة بنقل باقي المنقولات إلى المستأجر سالف الذكر بالملجأ بياكوس وتحضر بذلك إيصالاً مؤرخاً ١٩٧١/١١/١ ، وحيث أنه بالنسبة لعقد الإيجار المؤرخ أول يناير سنة ١٩٧٢ عن ذات العين والمحضر بين وكيل المستأنف عليهم وبين ميشيل روفائيل إنجيليل فإن الواضح أنه اصطنع تخصيصاً خدمة لهذه الدعوى وخاصة أن المدعو ميشيل روفائيل إنجيليل كان نزيراً بالملجأ بياكوس وكان طاعناً في السن إذ يبلغ الخامسة والثمانين من عمره طبقاً لما هو ثابت بالأوراق فضلاً عن بيعه معظم منقولاته ومن ثم فلم يكن في حاجة لتحريض هذا العقد خاصة أنه كان يوجد عقد إيجاريته سابق وبين المالك السابقة .

وحيث أن المحكمة تخلص مما تقدم أن عقد الإيجار الصادر للمستأنفة المطعون عليها - بتاريخ ١١-١١-١٩٧١ والثابت التاريخ في ٢١-١٢-١٩٧١ من وكيل المالك السابقة يسرى في حق الملاك الجدد للعقار ، وأنه لا يوجد عقد إيجار آخر يمكن المفاضلة بينه وبين عقد المستأنفة ، وكان مؤدى مقررته الحكم أنه استخلص من الأدلة المطروحة عليه أن عقد إيجار المستأجر الأول المؤرخ أول يناير سنة ١٩٧٢ عقد صوري حُرر بعد تركه العين وإنهاء عقده السابق ونخلص إلى جسيدي عقد المطعون عليها وإيرامه ممن يملك التعاقد ، وإنتهى إلى سريانه في حق الطاعنين إعمالاً للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، وإذا كانت الأسباب التي استند إليها الحكم سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتتضمن الرد المسقط لما يخالفها ، فإن النعي يكون على غير أساس .

« وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تحصيل الواقع في الدعوى وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أورد في تحصيله لأسباب الحكم الابتدائي أنه لم يعتد بعقد الإيجار -

الصادر للمطعون عليها بمقولة أنه غير ثابت التاريخ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية ومن ثم فلا ينفذ في حق الراسى عليه المزااد عملاً بالمادة ٤٠٨ من قانون المرافعات في حين أن ذلك الحكم أمس قضاءه على صورية عقد إيجار المطعون عليها وإلى أن شقة النزاع كان يستأجرها ميشيل إنجيل من المالك السابق وأنه بمناسبة انتقال الملكية إليهم أبرم الطاعنون عقد إيجار جديد ظل سارياً حتى وفاته في ١٦/٤/١٩٧٢ وإلى أن تحرير عقد إيجار للمطعون عليها مع استمرار عقد المستأجرين السابق لا يعد من قبيل الإدارة الحسنة ، وإذ لم يفتن الحكم المطعون فيه إلى مؤدى هذه الأسباب ولم يخطر بحقيقتها فقد انتهى إلى إلغائه والقضاء برفض دعواهم خلافاً للحكم الابتدائي.

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الاستئناف إذا ما ألغت الحكم الابتدائي الصادر في الموضوع فلا تكون ملزمة ببحث وتنفيذ أسباب هذا الحكم وحسبها أن تقيم قضاها على أسباب كافية لحمله ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاها على جدية عقد المطعون عليها وإيرامه ممن يملكه وذلك بعد انتهاء عقد المستأجر السابق وتركه العين وأن عقد الإيجار المبرم في أول يناير سنة ٧٢ بين وكيل الطاعنين والمستأجر السابق بعد ذلك هو عقد صوري وانتهى إلى سريان عقد إيجار المطعون عليها في حق الطاعنين عملاً للمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ وكانت هذه الأسباب سائغة ولها أصلها الثابت بالأوراق وكافية لحمل قضاء الحكم وتتضمن الرد المسقط لما يخالفها على ما سلف بيانه في الرد على السببين السابقين ، فلا جناح على محكمة الاستئناف إذ هي لم ترد على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائي ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه التناقض وفي بيان ذلك يقولون أن الحكم أقام قضاها على دعامين الأولى تفاق عقد المطعون عليها في حقهم عملاً بالمادة ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ والثانية

أنه ليس ثمة عقد آخر يمكن المفاضلة بينه وبين عقد المطعون عليها وقد أورد في بيان هذه الدعامة أن عقد الإيجار المؤرخ أول يناير سنة ١٩٧٢ الصادر لميشيل إنجيل من وكيل الطاعنين اصطنع خصيصاً لخدمة الدعوى وأنه كان نزىلاً بالملجأ بياكوس وباع معظم منقولاته ولم يكن في حاجة لتحرير مثل هذا العقد، وأن عقد الإيجار الصادر له قد انتهى بوفاته ولعدم وجود وارث له ، وكان مفهوم ما ذهب إليه الحكم في هذا الخصوص أنه استقر في يقين المحكمة أن عقد إيجار ميشيل إنجيل لشقة النزاع كان قائماً ولم ينته إلا بوفاته وعدم وجود وارث له ، وهو تسليم من الحكم أن عقده كان نافذاً يوم ١٩٧١/١١/١ وهو يناقض ما خلص إليه الحكم في الدعامة الأولى من نفاذ عقد الإيجار الصادر للمطعون عليها في ذات اليوم في حق الطاعنين لإستحالة نفاذه مع قيام عقد المستأجر الأول ، فضلاً عن أن المشرع وقد حظر على المالك إبرام أكثر من عقد إيجار عن الوحدة ورتب عقوبة على مخالفة ذلك مما يجعل عقد المطعون عليها باطلاً بطلاناً مطلقاً لمخالفته للنظام العام .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول ، ذلك أن التناقض الذي يعيب الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو التناقض الذي تنمحي به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على جدية عقد إيجار المطعون عليها وإنهاء عقد المستأجر السابق وتركه العين وأن عقد الإيجار الصادر له في أول يناير سنة ١٩٧٢ من الطاعن بعد ذلك عقد صوري واستدل على ذلك بأنه كان قد باع بعض منقولاته للمطعون عليها وتعهدت بنقل باقي المنقولات إليه بالملجأ الذي ينزل به وأنه طاعن في السن ولم يكن في حاجة لتحرير العقد خاصة وأن بيده عقد سابق بينه وبين المالكه السابقة ، وإنهى إلى سريان عقد إيجار المطعون عليها في حق الطاعنين وكانت هذه الأسباب سائغة وكافية لحمل قضاء الحكم على النحر السابق بيانه في الرد على السبين الأول والثاني ، والنعى في شقه الثاني غير مستج ذلك لأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان النعى منصباً على أسباب زائده لا حاجة بالحكم بها

بعد أن استقام قضاؤه على ما استظهر من أسباب سليمة على جدية عقد إيجار المطعون عليها ، فإن ما استطرد إليه الحكم بعد ذلك من قول بإنهاء عقد إيجار المستأجر السابق بوفاة وعدم وجود وارث له يعد تزييداً يستقيم الحكم بدونه ومن ثم يكون النعي غير مستج .
ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من إبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية المادة
المستشارين : أحمد شوق المليجي ، فهمي عوض مسعد ، عبد العزيز فوده ، محمود صدق خليل .

(٢٣٤)

الظعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥٠ القضائية :

تأمينات اجتماعية « إصابة العمل » .

إصابة العمل . المقصود بها . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . الوفاة نتيجة الإرهاق في العمل . وجوب
أن يتسم بالمباغته حتى يعتبر إصابة عمل جلطة الشريان التاجي وتصلب الشرايين وارتفاع ضغط
الدم . لاتعد مرضاً مهنيّاً .

إذ كان المقصود بإصابة العمل وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى
من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — الذي
يسرى على واقعه الدعوى — الإصابة بإحدى الأمراض المهنية المبينة بالجدول
رقم (١) بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغته بفعل قوة خارجية
أثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل وأحدث به ضرراً وكان الحكم المطعون
فيه قد أسس قضاءه بأن وفاة مورث المطعون ضدها الأولى نتيجة إصابته
بجلطة في الشريان التاجي وبتصلب في الشرايين وبارتفاع في ضغط الدم تعتبر
إصابة عمل على ما حصله من أن هذه الإصابة قد نشأت عن المجهود الذي بذله
في عمله ، وكان الواقع في الدعوى لا يكشف عن أن إرهاق المورث في العمل
يتسم بالمباغته حتى يعتبر حادث عمل ، لما كان ذلك وكانت الإصابة لا تعدو
أن تكون مرضاً لم يرد في الجدول المرافق لقانون التأمينات الاجتماعية السالف
الإشارة إليه فلا يعتبر مرضاً مهنيّاً فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر
وحدد قيمة المعاش المستحق للمطعون ضدها الأولى على أساس أن وفاة
مورثها نشأت عن إصابة عمل يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - والمطعون ضدها الثانية - شركة المستودعات المصرية العامة - الدعوى رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٧٥ عمال كلى الإسكندرية بطلب الحكم بتقرير معاش لها قدره ٣٤ جنيه شهرياً وبإلزام الطاعنة بأن تؤدي لها مبلغ ١١٦,٠٥٠ جنيه وما يستجد بواقع ١١,٦٠٥ جنيه شهرياً حتى تاريخ الحكم وقالت بياناً لها أن مورثها كان يعمل بالشركة المطعون ضدها الثانية وتوفى بتاريخ ١٩٧٤/٥/٧ نتيجة إصابته بجلطة في الشريان التاجى وبارتفاع ضغط الدم وبتصلب الشرايين بسبب إرهاقه من العمل ، وإذ رفضت الطاعنة إعتبار إصابته حادث عمل وقدرت معاشاً شهرياً لها قدره ٢٢,٢٩٥ جنيه على أساس أن وفاته طبيعية فقد أقامت الدعوى بطلباتها السالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٧٦/٣/٣١ قضت المحكمة بتدب خير لأداء المهمة الميئة بمنطوق الحكم وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ١٩٧٨/١٠/٢٣ برفض الدعوى إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم أمام محكمة إستئناف الإسكندرية وقيد الإستئناف برقم ٧٢٧ لسنة ٣٤ ق ، وفي ١٩٧٩/٣/١٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها الأولى أن مورثها أصيب أثناء العمل وبسببه ولتنفى الطاعنة والمطعون ضدها ذلك، وبعد إجراء التحقيق حكمت في ١٩٨٠/١٠/١٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدها الأولى في معاش قدره ٢٥٥ ر ٣١ جنباً وبإلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ٤٠٧,٥٦٠ جنباً فروقاً عن الفترة من ١٩٧٤/٥/١ حتى ١٩٧٨/٢/٢٨ طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية وأبدت الرأى في موضوع الطعن برفضه .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية - شركة المستودعات المصرية العامة - أن المطعون ضدها الأولى لم توجه

إليها أية طلبات أثناء نظر الدعوى في مرحلتها الابتدائية وفي الاستئناف وأنها لم تنازع فيما قضى به ولم يحكم عليها بشيء ما وبالتالي فإنه لا يقبل اختصاصها أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح ، ذلك لأنه لما كانت الطاعنة إذ اختصمت المطعون ضدها الثانية في هذا الطعن قد التزمت نطاق الطلبات المبدأة أمام محكمة الموضوع ، وكانت لها مصلحة في هذا الاختصاص ظاهرة ، لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن للطاعن أن يختصم أمام محكمة النقض من يرى اختصاصه ممن سبق وجودهم أمام محكمة الموضوع بذات الوضع السابق لاختصاصهم به خصوصاً في الدعوى ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضدها الثانية يكون في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك تقول أن المقصود بإصابة العمل طبقاً لأحكام قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ الذي يحكم واقعة الدعوى الإصابة بأحد الأمراض المهنية الواردة على سبيل الحصر بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث فجائي وقع للعامل أثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل وأحدث به ضرراً ، وإذا كان الحكم قد اعتبر وفاة مورث المطعون ضدها الأولى نتيجة إصابته بجلطة في الشريان التاجي وارتفاع في ضغط الدم وبالتصلب في الشرايين إصابة عمل تأسيساً على أنها حدثت نتيجة جهد في العمل في حين خلت أوراق الدعوى مما يفيد ذلك فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك لأنه لما كان المقصود بإصابة العمل وفقاً لنص الفقرة (د) من المادة الأولى من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - الذي يسرى على واقعة الدعوى - الإصابة

بأخذ الأمراض المهنية المبينة بالجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون أو الإصابة نتيجة حادث وقع بغتة بفعل قوة خارجية أثناء العمل أو بسببه ومس جسم العامل وأحدث به ضرراً ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بأن وفاة مورث المطعون ضدها الأولى نتيجة إصابته بجلطة في الشريان التاجي وبتصلب في الشرايين وبارتفاع في ضغط الدم تعتبر إصابة عمل ، على ما حصله من أن هذه الإصابة قد نشأت عن المجهود الذي بذله في عمله ، وكان الواقع في الدعوى لا يكشف عن أن إرهاب المورث من العمل يتسم بالمباغته حتى يعتبر حادث عمل ، لما كان ذلك وكانت الإصابة لا تعدو أن تكون مرضاً لم يرد في الجدول المرافق لقانون التأمينات الإجتماعية السالف الإشارة إليه فلا يعتبر مرضاً مهنيّاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر وحدد قيمة المعاش المستحق للمطعون ضدها الأولى على أساس أن وفاة مورثها نشأت عن إصابة عمل يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف رقم ٧٢٧ لسنة ٣٤ ق الإسكندرية برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد فاضل المرجوشي ، وعضوية المادة
المستشارين : أحمد شوقي المليجي ، وعبد العزيز فوده ، محمود صدق خليل ومحمود مصطفى سالم .

(٢٣٥)

الظن رقم ٣٦٦ لسنة ٤٩ القضائية :

تأمينات اجتماعية « الميزة الأفضل » • تقادم « تقادم مسقط » •

حق المؤمن عليه في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافأة أو الإدخار الأفضل التي
ارتبط بها أصحاب الأعمال . حق ناشئ عن عقد العمل . سقوطه بالتقادم الحولي م. ٦٩٨ مدني
إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء قيمة الزيادة للعامل رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة
رب العمل بها خطأ في القانون .

مؤدى نص المادة ٨٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن مسئولية الهيئة العامة
للتأمينات الاجتماعية الطاعنة عن أداء المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً
لأحكام الباب السابع من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي تقابل من التزامات
صاحب العمل ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية هي مسئولية ناشئة عن
القانون مباشرة ، أما حق المؤمن عليه في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو
المكافأة أو الإدخار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال فهو حق ناشئ
عن عقد العمل وتحكمه قواعده في عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض
معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها « تسقط
بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء
العقد » لما كان ذلك وكان التقادم الحولي الخاص المنصوص عليه في المادة ٦٩٨
المشار إليها تخضع له الدعاوى الناشئة عن عقد العمل يقوم على إعتبارات من
المصلحة العامة وهي ملاءمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة إلى

تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على سواء فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بإلزام الطاعنة بأداء قيمة الزيادة عن مكافأة نهاية الخدمة للمطعون ضده الأول رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة البنك المطعون ضده الثاني بها بالتقادم ، يكون قد خالف القانون .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٩١٤ سنة ١٩٧٥ عمال كلي جنوب القاهرة على الطاعنة - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - والمطعون ضده الثاني - بنك مصر - وطلب الحكم بإلزامهما متضامتين بأن يدفعوا له مبلغ ٣١٣٩,١٥٢ جنيه والفوائد القانونية من تاريخ إحالته إلى المعاش في ١٩٧٢/٣/٣٠ حتى السداد ، وقال بياناً لدعواه إنه التحق بالبنك البلجيكي الدولي في ١/٥/١٩٣٥ الذي أصبح بنك بور سعيد ثم أدمج في بنك مصر . وانتهت خدمته في ١٩٧٢/٣/٣٠ بالإحالة إلى المعاش بعد أن بلغ مرتبه الشهري ٣٩,٤١٠ جنيه ، وإذا كان البنك البلجيكي قد أنشأ نظاماً للإدخار لمواجهة مكافأة نهاية الخدمة للعاملين لديه ويستحق طبقاً له مبلغ ٣٩٧٠,٤٧٩ جنيه وهو ما يوازي أجره عن ٢٢,١٠٠ مضافاً إليه رصيده في صندوق الإدخار ومقداره ٤٨٠,٤٥٧ جنيه ومع ذلك قام البنك المطعون ضده الثاني بحساب قيمة المزايا الزائدة عن مكافأة نهاية الخدمة بالمخالفة لما قرره نظام الإدخار المشار إليه وأنه يستحق الفرق ومقداره ٣١٣٩,١٥٢ جنيه فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٧٦/١/٣٠ قضت المحكمة بتدبير خير لأداء المهمة الميمنة بمنطق الحكم ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٧٧/١١/١٢

أولاً بسقوط الدعوى بالنسبة للمطعون ضده الثاني — بنك مصر — بالتقادم وثانياً برفض الدعوى بالنسبة للطاعنة ، إستأنفت المطعون ضده الأول هذا الحكم أمام محكمة إستئناف القاهرة وقيد إستئنافه برقم ١٢٢١ سنة ٩٤ ق . وبتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للطاعنة وبإلزامها بأن تدفع للمطعون ضده الأول مبلغ ٨٢٧,٠٨٦ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة الرسمية في ١٩٧٥/٦/٢٥ حتى السداد وبتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للمطعون ضده الثاني ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة وتحدد أخيراً لنظره جلسة ١٩٨١/٥/١ وفيها إلزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني من سببي طعنها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيانه تقول أنه في حين أيد الحكم قضاء محكمة أول درجة بسقوط دعوى المطالبة بالميزة الأفضل قبل المطعون ضده الثاني — بنك مصر — بالتقادم بما مؤداه براءة ذمة البنك من هذه الميزة وزوال حق المطعون ضده الأول في المطالبة بها ، فقد ألزم الحكم الطاعنة بأداء هذه الميزة على سند من القول بأنه يحق لها الرجوع بما دفعته على البنك ، فخالف بذلك نص المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .

وحيث إن هذا النعي شديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة ٨٩ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — الذي يحكم واقعة الدعوى — تنص على أن « المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام هذا الباب لا تقابل من إلزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة محسوبة على أساس المادة (٧٣) من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة (٢) من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ويلتزم أصحاب الأعمال الذين كانوا يرتبطون حتى آخر يوليو سنة ١٩٦١

بأنظمة معاشات أو مكافآت أو إيدخار أفضل بقيمة الزيادة بين ما كانوا يتحملونه في تلك الأنظمة ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على الأساس المشار إليه في الفقرة السابقة ... وتصرف للمؤمن عليه أو المستحقين عنه المشار إليهم في المادة (٨٢) من قانون العمل هذه المبالغ عند إستحقاق صرف المعاش أو التعويض مضافاً إليها فائدة مركبة بمعدل ٣٪ سنوياً وتوزع هذه المبالغ في حالة وفاة المؤمن عليه وفقاً لحكم المادة ٨٢ من قانون العمل المشار إليه ومؤدى ذلك أن مسئولية الهيئة عن أداء المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام الباب السابع من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والتي تقابل من إلزامات صاحب العمل ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية هي مسئولية ناشئة عن القانون مباشرة ، أما حق المؤمن عليه في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافآت والإيدخار الأفضل التي اربط بها أصحاب الأعمال وتحملوها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل فهو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده في عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها « تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بإنقضاء سنة تبدأ من وقت إنتهاء العقد » . لما كان ذلك وكان التقادم الحولى الخاص المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ المشار إليها تخضع له الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ويقوم على إعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة إستقرار الأوضاع الناشئة عن العمل والموائمة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على سواء ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بإلزام الطاعنة بأداء قيمة الزيادة عن مكافأة نهاية الخدمة للمطعون ضده الأول رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة البنك المطعون ضده الثانى بها بالتقادم ، يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون ما حاجة لبحث السبب الأول للطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقم ١٢٢١ سنة ٩٤ في القاهرة بتأييد الحكم المستأنف في خصوص فصاته برفض الدعوى بالنسبة للهيئة الطاعنة .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار نائب رئيس المحكمة محمد قاضل المرجوشي ، عضوية السادة
المستشارين : أحمد شوق المليجي ، عبد الرشيد نوفل ، عبد العزيز فودة ومحمود صدق خليل.

(٢٣٦)

الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٤٩ القضائية :

١ - عقد « تفسير العقد » • نقض « سلطة محكمة النقض » •

عدم جواز الإنحراف عن المؤدى الواضح لعبارة المتعاقدين ، م ١٥٠ مدني. تطبيق الحكم
لهذا النص خضوعه لرقابة محكمة النقض.

٢ - عمل « اعتقال العامل » •

العامل بعقد محدد المدة . إعتقاله خلال تلك المدة . أثره ، وقف العقد دون انفساخه ، لا يحول
ذلك دون إنتهاء العقد بإنتهاء مدته خلال فترة الإعتقال .

٣ - عمل « انتهاء العقد » •

القرار الجمهوري ١٩٢ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة إعتبارية لبعض العاملين المعادين
للخدمة من سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي. عدم سريانه على من انتهت خدمته بانتهاء عقده دون
فصل .

١ - مفاد نص المادة ١/١٥٠ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - أنه على القاضي أن يلتزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين كما هي ، فلا
يجوز له تحت ستار التفسير الإنحراف عن مؤداها الواضح إلى معنى آخر ،
ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الإدارة لا اللفظ ، إلا أن المفروض
في الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الإرادة ، وعلى القاضي إذا
ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب
المقبولة التي تبرر هذا المسلك ، ولما كان ما تقضي به المادة المشار إليها يعد من
التراعد التي وضعها المشرع على سبيل الإلتزام وينطوي الخروج عنها على
مخالفة للقانون لما فيه من تحريف وفسخ وتشويه لعبارة العقد الواضحة ويخضع
بهذه المثابة لرقابة محكمة النقض .

٢ - لئن كان إعتقال العامل بعقد محدد المدة مؤدياً إلى وقف العقد لا إنفساخه إلا أن ذلك لا يحول دون إنتهاء عقد المطعون ضده بإنتهاء مدته .

٣ - إذ كان لا إنطباق للقرار الجمهورى ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة إعتبارية لبعض المعادين إلى الخدمة والذي يقتصر تطبيقه على من سبق فصلهم بغير الطريق التأديبى ، فلا يفيد منه المطعون ضده والذي إنتهت خدمته بإنتهاء مدة عقده دون فصل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٩٧ سنة ١٩٧٦ كلى جنوب القاهرة على الطاعنة - شركة المحلات الصناعية للحريز والقطن (إسكر) - وطلب الحكم بنسوية حالته على الفئة المالية الرابعة إعتباراً من ١٥/٣/١٩٦٥ وما يستجد مع ما يترتب على ذلك من ترقيات وعلاوات وفروق وآثار ، وقال بياناً لها أنه بموجب عقد عمل مؤرخ ١٥/٣/١٩٦٥ التحق بالعمل لدى الطاعنة فى وظيفة محام بالإدارة القانونية بأجر قدره ٣٥ جنيه شهرياً ، ثم أعتقل فى ١٢/٨/١٩٦٥ وظل معتقلاً حتى أفرج عنه فى ٢٥/٨/١٩٧١ ، وإذ أعادته الطاعنة إلى عمله فى ١/٩/١٩٧١ بموجب عقد آخر لمدة سنة بذات الأجر ولم تحسب له مدة الإعتقال بالمخالفة للقرار الجمهورى رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ ، ثم قررت فصله وأعادته تعيينه بتاديبخ ١/٤/١٩٧٢ بالفئة المالية الخامسة بأجر شهرى ٣٩ جنيه بالمخالفة للمادة ٧١

من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت الطاعنة قد حرمته من العلاوة المستحقة له في ١/٤/١٩٧٤ ، كما أن بدء تعيينه في ١٥/٣/١٩٦٥ أو إعادة تعيينه بعقدى ١/٩/١٩٧١ و ١/٤/١٩٧٢ غير متفق مع أقدمية تخرجه طبقاً لجدول الخبرات المعتمدة ، فقد أقام الدعوى بطلباته آنفة البيان ، وبتاريخ ١١/١٢/١٩٧٦ نذبت المحكمة مكتب الخبراء الحكومى لأداء المأمورية المبينة بمنطوق الحكم ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت بأحقية المطعون ضده لمبلغ ٤٢ جنيه - قيمة فروق العلاوة الدورية لإعتباراً من ١/١/١٩٧٤ ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٨٥ سنة ٩٥ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون ضده بالإستئناف رقم ٣٤٥ سنة ٩٥ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٨ نذبت المحكمة مكتب الخبراء الحكومى لأداء المأمورية الموضحة بمنطوق الحكم ، بعد أن قطعت في أسبابه بأن عقد عمل المطعون ضده المؤرخ ١٥/٣/١٩٦٥ هو عقد دائم ، وبعد أن أودع الخبير تقريره حكمت في ٢٧/١٠/١٩٧٩ في موضوع الإستئنافين بأحقية المطعون ضده للفئة المالية الخامسة في ١٥/٣/١٩٦٥ والفئة المالية الرابعة في ٣١/١٢/١٩٧٢ والفئة المائة الثالثة في ١١/٩/١٩٧٧ وبأحقية لزيادة في مرتبه الشهرى ١٥ جنيه من ١/٥/١٩٧٩ وبإلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٣٥٧٦,٥٠٠ جنيه قيمة فروق أجره حتى ٣٠/٤/١٩٧٩ ومبلغ ٢٤,٣٠٠ جنيه قيمة فروق بدل تفرغ ومبلغ ٤٨,٦٦٧ جنيه قيمة فروق أرباح عن المدة من ١٩٧١ إلى ١٩٧٧ ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على غرفة المشورة ، وتحدد لنظره جلسة ١٥/٢/١٩٨١ وفيها إلتمت النيابة رأياها.

وحيث إن الطاعنة تنعى في الشق الأول من سبب طعنها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول ، إن الحكم إذ انتهى إلى إعتبار عقد عمل المطعون ضده المؤرخ ٢٥/٣/١٩٦٥ دائماً

حال أن عبارته جاءت صريحة وواضحة في تحديد مدته لسنة واحدة ، وكان شرط الإفادة من أحكام القرار الجمهوري رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ ، أن يكون العامل قد فصل بغير الطريق التأديبي ، وهو ما لم يتوافر في شأن المطعون ضده الذي أنهت مدة خدمته بإنهاء مدة عقده في ١٤ / ٣ / ١٩٦٧ دون أن يفصل من العمل ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك لأنه لما كانت المادة ١٥٠ / ١ من القانون المدني تنص على أنه « إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين » مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه على القاضي أن يلتزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين كما هي ، فلا يجوز له تحت ستار التفسير الانحراف عن مؤداها الواضح إلى معنى آخر ، ولئن كان المقصود بالوضوح هو وضوح الإرادة لا اللفظ ، إلا أن المفروض في الأصل أن اللفظ يعبر بصدق عما تقصده الإرادة ، وعلى القاضي إذا ما أراد حمل العبارة على معنى مغاير لظاهرها أن يبين في حكمه الأسباب المقبولة التي تبرر هذا المسلك ، ولما كان ما تقضى به المادة المشار إليها يعد من القواعد التي وضعها المشرع على سبيل الإلزام وينطوي الخروج عنها على مخالفة للقانون لما فيه من تحريف وفسخ وتشويه لعبارة العقد الواضحة ويخضع بهذه المثابة لرقابة محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده التحق بالعمل لدى الطاعنة بموجب عقد عمل مؤرخ ١٥ / ٣ / ١٩٦٥ نص فيه صراحة على أنه محدد المدة بسنة ، وكان ظاهر هذا النص يفيد أن نية الطرفين قد انصرفت إلى تحديد مدة هذا العقد لسنة واحدة ، بما يستتبع لإنهاء خدمة المطعون ضده بإنهاءها في ١٤ / ٣ / ١٩٦٦ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإعتبار عقد العمل مثار النزاع عقداً دائماً على قوله « أن الشركة الطاعنة داومت على تجديد عقد المستأنف ضده (المطعون ضده) لفترات متلاحقة ومتتابعة

بحيث لم يكن يفصل بينهما فارق زمني له وزن يؤدي إلى انفصام العلاقة بينهما وبين كل عقد والآخر بمقتضى عقد العمل المؤرخ في ١٥/٣/١٩٦٥ والعقد المؤرخ في ٢٥/٨/١٩٧١ ثم العقد الأخير الدائم المؤرخ في ١/٤/١٩٧٢ وكانت الثابت أن العقدين الأولين كانا محددين بمدة معينة هي مدة السنة المحددة في كل منهما ، فإنه إزاء إصرار الشركة مع المستأنف ضده على تجديد هذه العقود متلاحقة - يدل والحال هذه على أن نية الطرفين قد إنصرفت إلى - جعل العلاقة بينهما علاقة عمل غير محدده المدة بصرف النظر عما تضمنه العقدان الأولان من أنهما كانا لمدة محددة لسنة واحدة . وكان هذا الذي أورده الحكم لا يكفي لتبرير مسلكه في العدول عن المدلول الظاهر لما نص عليه في العقد المؤرخ ١٥/٣/١٩٦٥ من تحديد مدته بسنة واحدة ، ولا يغير من ذلك إعتقال المطعون ضده خلال هذه المدة ، ذلك لأنه وإن كان إعتقال العامل بعقد محدد المدة مؤدياً إلى وقف العقد لا إنفساخه إلا أن ذلك لا يحول دون إنتهاء عقد المطعون ضده بإنهاء مدته في ١٤/٣/١٩٦٦ ، وإذ كان لا إنطباق للقرار الجمهوري رقم ١٩٠٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة إعتبارية لبعض المعادين إلى الخدمة والذي يقتصر تطبيقه على من سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي ، فلا يفيد منه المطعون ضده والذي إنتهت خدمته بإنهاء مدة عقده دون فصل ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، بما يستوجب نقضه دون حاجه لبحث الشق الثاني من سبب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم - يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقمي ٣٤٥ و ٣٨٥ سنة ٩٥ ق القاهرة برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمد فاضل المورجوشي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
أحمد شوقي المليجي ، إبراهيم قراج ، عبد العزيز فوده ، ومحمود صدق خليل .

(٢٣٧)

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٠ القضائية :

١ - استئناف « الاستئناف الفرعى » • حكم « الطعن فى الحكم » •

رفع المستأنف عليه إستئنافاً فرعياً . شرطه . عدم قبوله للحكم المستأنف بعد رفع الإستئناف
الأصل . دفعه بىطلان الاستئناف وإعتباره كأن لم يكن وطلبه تأييد الحكم المستأنف هو قبول
منه للحكم بعد رفع الإستئناف ..

٢ - تأمينات اجتماعية « التأمين الصحى » •

سريان أحكام التأمين الصحى على المنشآت والجهات ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . شرطه . صدور
قرار من وزير الصحة . لا يغير من ذلك ما ورد بالقانون من سريانه خلال ثلاث سنوات من تاريخ
العمل به .

١ - إذ كان يبين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الإستئناف فى
٩-٢-١٩٧٧ أن مورث المطعون ضدهما قدم مذكرة دفع فيها بىطلان صحيفة
الإستئناف الأصلى وبإعتباره كأن لم يكن وطلب الحكم برفضه وتأييد الحكم
المستأنف ثم قدم بجلسة مذكرة بإستئناف الحكم الابتدائى فرعياً وطلب
تعديله والقضاء بمعونة مالية بواقع مبلغ شهرياً وبإلزام الطاعنة بأن تدفع
له مبلغ متجمد هذه المعونة وغرامة تأخير بواقع ١٪ عن هذا المبلغ عن
كل يوم إعتباراً من إلى وبواقع ١٪ عن كل شهر إعتباراً من إلى
تمام السداد بما يزيد على ما قضى له ابتدائياً ، لما كان ذلك وكان ما طلبه مورث
المطعون ضدهما من بطلان صحيفة الإستئناف الأصلى بإعتبار هذا الإستئناف

كان لم يكن وتأييد الحكم المستأنف يعتبر قبولاً منه لذلك الحكم مانعاً من إقامة إستئناف فرعى بطلب التعديل ، ذلك أنه وإن كان الشارع قد أجاز بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات - إستثناء من القواعد العامة - للمستأنف عليه أن يرفع إستئنافاً فرعياً في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الإستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف ، إلا أن حقه في رفع الإستئناف الفرعى في هذه الحالة مقصور على ما إذا كان قبوله للحكم المستأنف قد تم قبل رفع الإستئناف الأصلي لا بعده ، بإعتبار أن العلة في إجازة الإستئناف الفرعى حينئذ ، هي أن المستأنف عليه ما فوت على نفسه ميعاد الطعن وقبل الحكم إلا لإعتقاده برضاء خصمه بالحكم الصادر ، فإذا ما قبل المستأنف عليه الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلي فإن هذه العلة تكون قد إنتفت بما يسقط حقه في الإستئناف فرعياً ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل الإستئناف الفرعى وقضى بتعديل الحكم المستأنف على الرغم من أن رافعه كان قد قبل الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلي فإنه يكون قد خالف القانون .

٢ - مفاد نصوص إصدار قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقرار الجمهورى رقم ٣٢٦٨ لسنة ١٩٦٤ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تطبيق أحكام التأمين الصحى تدريجياً على المنشآت والجهات التى يسرى عليها منوط بصدر قرار من وزير الصحة فى هذا الخصوص ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة الثانية من مواد إصدار قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ من أنه يتم سريان أحكام التأمين الصحى على جميع الخاضعين لأحكامه فى جميع أنحاء الجمهورية خلال ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ العمل به أى اعتباراً من ١/١/١٩٦٧ ذلك لأن ما تنص عليه المادة فى هذا الشأن هو من الأمور التنظيمية ، فإذا لم يصدر قرار من وزير الصحة بسريان أحكام التأمين الصحى الواردة بالبواب الخامس من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على منشأة ما فإن عمالها لا يستفيدون من أحكام هذا التأمين .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومناقشة التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه أوسائر وراق الطعن - تتحصل في أن أقام على الطاعة - الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية - الدعوى رقم ٢٠٧ سنة ١٩٧٣ مدنى كلى أسوان طالباً بالحكم بأحقته لمعونة مالية شهرية قدرها ١٨,٥٠٠ جنيه وبإلزام الطاعة بأن تدفع له مبلغ ٨٨٨ جنيه متجمد هذه المعونة عن المدة من ١٩٦٩/٤/٢٣ إلى ١٩٧٣/٤/٢٢ وغرامة بواقع ١٪ من قيمة المبالغ المستحقة له عن كل يوم تأخير في صرفها، وقال بياناً لها أنه التحق بالعمل لدى الشركات الاتحادية لإنقاذ معبدى أبو منبل في ١٩٦٤/١١/١٨ بأجر شهري قدره ١٨,٥٠٠ جنيه وأصيب بمرض الدرن في ١٩٦٨/٣/١٥ فقامت جهة العمل في ١٩٦٩/٤/٢٣ بفصله وإذ كان لا يزال تحت العلاج وتلتزم الطاعة بأن تؤدي إليه معونه مالية تعادل أجره الشهري من تاريخ فصله إلى أن يتم شفاؤه أو يتبين عجزه عجزاً كاملاً عن أداء عمله فقد أقام الدعوى بطلباته السالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٧٤ / ١١ / ٣٠ قضت المحكمة بنسب خبر لأداء المهمة الميمنة بمنطوق الحكم ، وبعد أن قدم الخبر تقريره حكمت في ١٩٧٥ / ١١ / ٢٩ بأحقية لمعونة مالية قدرها ١١,٧٠٠ جنيه شهرياً وبإلزام الطاعة بأن تدفع له هذا المبلغ بصفة دورية إلى أن يشفى أو يثبت عجزه عن أداء عمله ومتجمد هذه المعونة عن المدة من ١٩٦٩ / ٤ / ٢٣ إلى ١٩٧٢ / ٤ / ٢٢ ، إستأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة إستئناف أسيوط - مأمورية أسوان - وقيد إستئنافها برقم ٨ سنة ٥١ ق .

دفع المرحوم ببطلان صحيفة الاستئناف وباعتبار
 الاستئناف كأن لم يكن وطلب في موضوع الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم
 المستأنف. وبتاريخ ١٩٧٧/٢/٩ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً
 وقررت تأجيل نظر الموضوع لمناقشة الطرفين فيما جاء بأسباب الحكم ، وبجلسة
 ١٩٧٧/٤/٥ قدم المرحوم مذكرة قرر فيها أنه
 يقيم استئنافاً فرعياً وطلب تعديل الحكم المستأنف والقضاء بأحقية لمعونة مالية
 بواقع ١٨,٥٠٠ جنيه شهرياً وبإلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٨٨٨ جنيه متجمد
 هذه المعونة وغرامة تأخير بواقع ١٪ من هذا المبلغ عن كل يوم إعتباراً من
 ١٩٦٩/٤/٢٣ إلى ١٩٧٥/٨/٣١ وبواقع ١٪ من ذلك المبلغ عن كل شهر
 إعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ إلى تمام السداد . وبتاريخ ١٩٧٧/١٠/٥ قضت
 المحكمة بإنقطاع سير الخصومة في الاستئناف بوفاة المرحوم
 ... ، وإذ عجل المطعون ضدّهما السير فيه قضت المحكمة في
 ١٩٧٨/١١/١٧ في موضوع الاستئناف الأصلي برفضه وبقبول الاستئناف
 الفرعي شكلاً وفي موضوعه بتعديل الحكم المستأنف وبإلزام الطاعنة بأن تدفع
 للمطعون ضدّهما مبلغ ٨٨٨ جنيه ومبلغ ١٨,٥٠٠ جنيه شهرياً ابتداءً من
 ١٩٧٣/٤/٢٣ حتى تاريخ وفاة مورثهما ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم
 بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ،
 وعرض الطعن في غرفة المشورة فحددت لنظره جلسة ١٩٨١/٢/١ وفيها
 التزمت النيابة رأياً.

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله مخالفة القانون والخطأ
 في تطبيقه والقصور في التسيب من ثلاثة أوجه ، وفي بيان الوجه الأول تقول
 الطاعنة أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الاستئناف الفرعي وفصل في
 موضوعه في حين أن رافعه سبق أن دفع ببطلان صحيفة الاستئناف الأصلي
 وبإعتباره كأن لم يكن وطلب رفضه وتأييد الحكم المستأنف بما يستفاد منه
 قبول للحكم المستأنف فيمتنع عليه بعد ذلك رفع استئناف فرعي عنه :

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك لأنه لما كان يبين من مدونات الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في ١٩٧٧/٢/٩ أن مورث المطعون ضدهما قدم مذكرة دفع فيها ببطالان صحيفة الاستئناف الأصلية بإعتباره كان لم يكن وطلب الحكم برفضه وتأيد الحكم المستأنف ثم قدم بجلسة ١٩٧٧/٤/٥ مذكرة بإستئناف الحكم الابتدائي فرعياً وطلب تعديله والقضاء بمعونة مالية بواقع ١٨,٥٠٠ جنيه شهرياً وبإلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ٨٨٨ جنيه متجمد هذه المعونة وغرامة تأخير بواقع ١٪ عن هذا المبلغ عن كل يوم إعتباراً من ١٩٦٩/٤/٢٣ إلى ١٩٧٩/٨/٣١ وبواقع ١٪ عن كل شهر إعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ إلى تمام السداد بما يزيد على ما قضى له به ابتدائياً ، لما كان ذلك وكان ما طلبه مورث المطعون ضدهما من بطلان صحيفة الاستئناف الأصلية وبإعتبار هذا الإستئناف كأن لم يكن وتأيد الحكم المستأنف يعتبر قبولاً منه لذلك الحكم مانعاً من إقامة إستئناف فرعى بطلب التعديل ، ذلك لأنه وإن كان الشارع قد أجاز بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات —إستثناء من القواعد العامة— للمستأنف عليه أن يرفع إستئنافاً فرعياً في مواجهة المستأنف ولو بعد مضي ميعاد الإستئناف في حق رافعه أو بعد قبوله للحكم المستأنف ، إلا أن حقه في رفع الإستئناف الفرعى في هذه الحالة مقصور على ما إذا كان قبوله للحكم المستأنف قد تم قبل رفع الإستئناف الأصلي لا بعده ، بإعتبار أن العلة في إجازة الإستئناف الفرعى حينئذ — هي أن المستأنف عليه ما فرت على نفسه ميعاد الطعن وقبل الحكم إلا لاعتقاده برضاء خصمه بالحكم الصادر ، فإذا ما قبل المستأنف عليه الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلي فإن هذه العلة تكون قد إنتفت بما يسقط حقه في الإستئناف فرعياً . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل الإستئناف الفرعى وقضى بتعديل الحكم المستأنف على الرغم من أن رافعه كان قد قبل الحكم بعد رفع الإستئناف الأصلي فإنه يكون قد خالف القانون بما يتعين نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعنة تقول في بيان الوجه الثالث من سبب الطعن أنه يشترط لسريان أحكام التأمين الصحي التي أفرد لها المشرع الباب الخامس من قانون

التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على مورث المطعون ضدهما صدور قرار من وزير العمل بتطبيقها على المنشأة التي كان يعمل بها المورث وقت إصابته بمرض الدرن ، وأن الطاعنة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بعدم صدور قرار وزاري بسريان أحكام هذا التأمين على تلك المنشأة ، لكن الحكم المطعون فيه قضى لمورث المطعون ضدهما بالمعونة المالية طبقاً لأحكام التأمين الصحي المشار إليه على سند من القول بسريانه على جميع الخاضعين لقانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ طالما أنه قد انقضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ العمل بهذا التأمين ، ودون أن يعنى ببحث ما إذا كان قد صدر قرار وزاري بتطبيق أحكامه على المنشأة المذكورة أم لا فخالف بذلك التمانين وعابه القصور .

وحيث إن النعي شديد ، ذلك لأنه لما كانت المادة الثامنة من مواد إصدار قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ —الذي يحكم واقعة الدعوى — تنص على أن « تسري أحكام الباب الخامس من القانون المرافق في شأن التأمين الصحي تدريجياً بالنسبة إلى المنشآت والجهات التي يصدر بتحديدتها قرارات من وزير العمل ، وعلى أن يتم سريانه على جميع الخاضعين لأحكامه في جميع أنحاء الجمهورية خلال ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ العمل ... وتنص المادة ٩ من مواد إصدار القانون على أن « ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من أول الشهر التالي لتاريخ نشره فيما عدا أحكام التأمين الصحي وتأمين البطالة فيعمل بهما اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء ستة أشهر على نشره » . وتنص المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٦٨ لسنة ١٩٦٤ على أن « قبول وزير الصحة الإختصاصات المقررة لوزير العمل المنصوص عليها في المادة ٨ من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ » . مما مفاده — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تطبيق أحكام التأمين الصحي تدريجياً على المنشآت والجهات التي يسرى عليها منوط بصدور قرار من وزير الصحة في هذا الخصوص ، ولا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة

٨ المشار إليها من أن يتم سريان التأمين الصحي على جميع الخاضعين لأحكامه في جميع أنحاء الجمهورية خلال ثلاث سنوات على الأكثر من تاريخ العمل به أي اعتباراً من ١ / ١٠ / ١٩٦٧ ، ذلك لأن ما تنص عليه المادة في هذا الشأن هو من الأمور التنظيمية فإذا لم يصدر قرار من وزير الصحة بسريان أحكام التأمين الصحي الواردة بالبواب الخامس من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على منشأة ما فإن عمالها لا يستفيدون من أحكام هذا التأمين. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى على خلاف هذا النظر وأقام قضاءه بإستحقاق مورث المطعون ضدهما للمعونة المالية بالإستناد إلى أحكام التأمين الصحي المشار إليها على ما أورده بأسبابه من أن مقتضى المادتين ٨ ، ٩ من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أنه سواء صدر قرار من وزير العمل بسريان أحكام التأمين الصحي على العاملين بمدينة أسوان أم لم يصدر فإن هذا التأمين قد سري على جميع الخاضعين لأحكامه بمقتضى هذين النصين إعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٦٧ فيستفيد مورث المطعون ضدهما من أحكامه وتجب بذلك عن بحث دفاع الطاعنة الذي أورده في مذكرتها المقدمتين لمحكمة أول درجة بجلسته ٤ / ٥ / ١٩٧٤ والمحكمة الإستئناف بجلسته ٦ / ١ / ١٩٧٧ بشأن عدم صدور قرار من وزير الصحة بسريان التأمين الصحي على المنشأة التي كان مورث المطعون ضدهما يعمل بها بما مقتضاه عدم إستفادته من أحكامه ، وهو دفاع جوهري مما يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون فضلاً عن مخالفة القانون قد شابه القصور بما يستوجب نقضه دون ما حاجه لبحث الوجه الثاني من سبب الطعن

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
منير عبد المجيد ، محمد ابراهيم خليل ، علي السعدني وعبد المنعم بركة .

(٢٣٨)

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) نقض « النقص المجهل » .

(١) عدم بيان الطاعن بصحيفة الطعن أوجه دفاعه التي ينشئ على الحكم إغفال الرد عليها . نعى
بجهل غير مقبول .

(٢ ، ٣) قسمة « القسمة غير المسجلة » . شهر عقارى . شيوع . تسجيل
ملكية . بيع .

(٢) القسمة غير المسجلة . أثرها . إعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين
مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه . علم الاحتجاج بهذه الملكية على الغير إلا إذا
سجلت القسمة .

(٣) الغير فى حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى . تعريفه . تسجيل المشترى
لحصة شائعة ، عقده قبل تسجيل عقد القسمة . إعتباره من الغير ولا يحتج عليه بهذه القسمة . أثر
ذلك .

(٤) اثبات « عبء الإثبات » . نظام عام . نقض « أسباب الطعن » .
قواعد الإثبات ليست من النظام العام . عدم جواز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض
بمخالفة محكمة الموضوع لقاعده تتعلق بتحديد المكلف بالإثبات .

١ - إذ أوجب المشرع بيان سبب الطعن بالنقض فى صحيفته تعريفاً به
وتحديداً له لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك العيب الذى شاب الحكم
المطعون فيه . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين فى صحيفة الطعن سبب الإستئناف
ووجه الدفاع التى يقول أنه ضمنها مذكراته المقدمة إلى محكمة الإستئناف
والتي ينشئ على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليها ، فإن النعى بهذا السبب
يكون غير مقبول لوروده مجهلاً .

٢ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن مؤدى المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه دون غيره من أجزاء العقار المقسم ، إلا أنه لا يحتاج بهذه الملكية المفرزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة .

٣ - الغير فى حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى هو من تلقى حقاً عينياً على العقار على أساس أنه ما زال مملوكاً على الشيوع وقام بتسجيله ، قبل تسجيل سند القسمة ، فالمشتري لحصة شائعة من أحد الشركاء على الشيوع ، إذا سجل عقده قبل تسجيل عقد القسمة ، يعتبر من الغير وبالتالي لا يحتاج عليه بهذه القسمة . ويكون هو دون البائع له صاحب الشأن فى القسمة التى تجرى بخصوص هذا العقار ، وله أن يطلب إجراء قسمة جديدة ، إذا لم يرتض القسمة التى تمت دون أن يكون طرفاً فيها .

٤ - إذا إرتضى الطاعن الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق ونفذه وأشهد شاهدين وسمعت المحكمة الشهود دون إعتراض منه ، ولما كانت قواعد الإثبات ومنها ما يتعلق بمن يكلف به ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفتها ضراحة أو ضمناً ، ومن ثم فإنه لا يجوز التحدى - بمخالفة حكم محكمة أول درجة الذى أيدى الحكم المطعون فيه لتلك القواعد .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ٤٩٩ سنة

١٩٦٩ مدنى بنها الابتدائية ضد الطاعن والمطعون عليه الثانى ووالده ، بطلب الحكم بتثبيت ملكيتها لمساحة ٤٤ متراً مربعاً مبينة بصحيفة الدعوى وكف منازعة الطاعن لها فيها ، تأسيساً على أنها تملك هذه الأرض بموجب عقد بيع مسجل بتاريخ ٢٣-٦-١٩٦٨ صادر من المطعون عليه الثانى ووالده . وبتاريخ ١٩٧١/١/٢٧ حكمت المحكمة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بينها لتطبيق هذا العقد على الطبيعة وبيان واضح اليد على الأرض موضوع النزاع ومدة وضع يده وسيبه، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه يملك الأرض المذكورة بوضع اليد المدة الطويلة ، وبعد سماع الشهود حكمت بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٨ بتثبيت ملكية المطعون عليها الأولى للمساحة سالفة الذكر وكف منازعة الطاعن لها فيها ، إستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة إستئناف طنطا بالاستئناف رقم ٢ سنة ٧ ق «مأمرية بنها» طالباً بإلغاء وإختصم المطعون عليه الثانى بصفته وارثاً لوالده الذى توفى ، وبتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأسها .

، حيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك فى صحيفة الإستئناف وفى مذكراته المقدمة بمجلسى ١٩٧٤/٤/٢٣ و ١٩٧٧/٢/٢٨ بأوجه دفاع جديدة كان يتعين الرد عليها غير أن الحكم المطعون فيه لاكتفى بالقول بأن حكم محكمة أول درجة تكفل بالرد عليها ولم يعرض للمذكرات والمستندات المقدمة من الطاعن وسرد مسبب من أسباب الإستئناف وأغفل مسبين آخرين مما يعيب الحكم بالقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، إذ أن المشرع أوجب بيان سبب الطعن بالنقض في صحيفته تعريفاً به وتحديدأ له لإمكان التعرف على المقصود منه وإدراك العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين في صحيفة الطعن سببي الإستئناف ووجه الدفاع التي يقول أنه ضمنها مذكراته المقدمة إلى محكمة الإستئناف والتي ينعي على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليها ، فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول لوروده مجهلاً .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من السبب الأول وبالسببين الثاني والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بزوال حالة الشيوع بعقد قسمة مؤرخ ١٩٣٦/٤/٢٩ ونعى على الحكم المستأنف تقريره بأنه ما دام الطرف الآخر في عقد القسمة تصرف فيما يخصه خلفه شائعاً فإن ذلك يدل على قيام حالة الشيوع وإستمرارها ، في حين أن كل متقاسم اختص بموجب القسمة بنصيبه ووضع يده عليه ، وهي قسمة إتفاقية نهائية لها أثرها الكاشف بالنسبة للملكية كل متقاسم ولو لم يكن عقدها مسجلاً ، وقد نفذت على الطبيعة فأقام سلف المطعون عليها الأول مبان على الجزء الذي اختص به ولم يفتح فتحات على باقي القطع التي اختص بها المتقاسم الآخر ، كما تمسك الطاعن بأن الخبير الذي ندب لم ينفذ المأمورية التي كلف بها على الوجه الصحيح وأن هناك أموراً كان يتعين عليه إستيفاءها وطلب إعادة المأمورية إلى مكتب الخبراء لإستيفائها ، غير أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع وأغفل هذا الطلب فشابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فإن مؤدى المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري ، أنه بمجرد حصول القسمة وقبل تسجيلها يعتبر المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكاً ملكية مفرزة للجزء الذي وقع في نصيبه دون غيره من أجزاء العقار

المقسم إلا أنه لا يحتاج بهذه الملكية المفروزة على الغير إلا إذا سجلت القسمة ، والغير في حكم المادة المذكورة ، هو من تلقى حقاً عينياً على العقار على أساس أنه ما زال مملوكاً على الشيوع وقام بتسجيله ، قبل تسجيل سند القسمة ، فالمشترى لحصة شائعة من أحد الشركاء على الشيوع ، إذا سجل عقده قبل تسجيل عقد القسمة ، يعتبر من الغير وبالتالي لا يحتاج عليه بهذه القسمة ، ويكون هو دون البائع له صاحب الشأن في القسمة التي تجري بخصوص هذا العقار ، وله أن يطلب إجراء قسمة جديدة ، إذا لم يرتض القسمة التي تمت دون أن يكون طرفاً فيها ، لما كان ذلك ، وكان البين من تقرير الخبير الذي أطانت إليه محكمة الموضوع وأخذت به في حدود سلطتها التقديرية ، أن المطعون عليها الأولى اشترت بموجب عقد مسجل بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٣ ، أرضاً شائعة مبنية بصحيفة الدعوى منها الأرض موضوع النزاع ، وقبل تسجيل القسمة آنفه الذكر ، ومن ثم فلا يحتاج عليها بتلك القسمة ، وقد خلص حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه إلى أن أوراق الدعوى قد خلت من الدليل على أنه كان لسلف المدعى عليه (الطاعن) حيازة فعلية على القدر مثار النزاع ومساحة ٤٤ متراً ... فلم يثبت أنه ظهر على هذا القدر بمظهر المالك له ... ولازم ذلك تخلف شرط استمرار حيازة المدعى عليه الأول (الطاعن) لأرض النزاع ١٥ سنة ... ، وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة المطروحة عليها والموازنة بينها وترجيح ما نطمأن إليه منها واستخلاص ما تراه متفقاً مع واقع الدعوى وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، وهي غير ملزمة بإجابة طلب إعادة الأمور إلى الخبير متى اقتنعت بكفاية الأبحاث التي أجراها وسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها وتكفي لحمل قضائه فلا على محكمة الموضوع إذ لم تر محلاً لإعادة الأمور إلى الخبير ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض .

وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون إذ أنه تمسك بوضع يده المدة الطويلة المكتسبة للملكية على العقار محل النزاع وأنه في حيازته ، فيقع عبء الإثبات على المطعون عليها الأولى التي تنازعه غير أن حكم محكمة أول درجة الذي أيده الحكم المطعون فيه يخالف ذلك فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الطاعن إرتضى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٢ ١٢/٢٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ونفذه وأشهد شاهدين وسمعت المحكمة الشهود دون إعتراض منه ، ولما كانت قواعد الإثبات ومنها ما يتعلق بمن يكلف به ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ، ومن ثم فإنه لا يجوز التحدى بهذا النعى .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨١

رئاسة السيد المستشار محمود عثمان درويش نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم فوده ، عبد الحميد المنفلوطي ، محمد إبراهيم خليل وأحمد شلبي .

(٢٣٩)

الطن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) دعوى « سقوط الخصومة » • نقض « اعلان الطعن » • اعلان •

الحكم بسقوط الخصومة . شرطه . أن يكون عدم السير في الدعوى راجعاً إلى فعل المدعى أو امتناعه . تراخى قلم الكتاب في تسليم أصل صحيفة الطعن بالنقض وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها . لا محل للحكم بسقوط الخصومة . م ٢٥٦ / ٢ مرافعات .

(٢) نقض « ايداع الاوراق » • بطلان •

بطلان الطعن بالنقض لعدم إيداع صورة من الحكم الابتدائي . عدم انصرافه إلى أسباب الطعن الموجهة إلى الحكم المطعون فيه دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي .

(٣) بيع « دعوى صحة ونفاذ عقد البيع » • تزوير « الادعاء بالتزوير » • تجزئة •

موضوع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . مما يقبل التجزئة بطبيعته . تنازل أحد المدعين بتزوير العقد عن إدعائه . لا أثر له على إدعاء الباقيين

١ - سقوط الخصومة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جزاء فرضه المشرع على المدعى الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو إمتناعه إذا طلب صاحب المصلحة إعمال هذا الجزاء ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات تلتى على قلم الكتاب وحده عبء القيام بتسليم أصل صحيفة الطعن بالنقض وصورها إلى قلم المحضرين لإعلانها ، فإذا ما تراخى قلم الكتاب في القيام بذلك فإنه لا يجوز للحكم بسقوط الخصومة ، لأن عدم السير فيها لا يكون في هذه الحالة بفعل الطاعن أو إمتناعه

٢ - إذا كان إيداع صورة من الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن بالنقض . إلا أن هذا البطلان لا ينصرف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى أسباب الطعن التي تكون موجهة إلى الحكم المطعون فيه ولا صلة لها بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائي والتي لا يمكن أن يكون الحكم الابتدائي في خصوصها متما للحكم المطعون فيه .

٣ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن موضوع الدعوى التي يرفعها المشتري ضد ورثة البائع بصحة ونفاذ العقد الصادر من مورثهم يبيع عقارات مملوكة له هو مما يقبل التجزئة بطبيعته ، وأنه قد يصح هذا البيع بالنسبة لمن يقر به من الورثة ولا يصح بالنسبة لمن يطعن منهم فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر وقرر أن تنازل المطعون عليها الثانية عن دعاواها ، لا يؤثر على ما اتخذته باقي المطعون عليهم من الإدعاء بتزوير العقدين ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليهما الأول والثانية أقاما الدعوى رقم ٦٧٥ سنة ١٩٥٦ مدني الزقازيق الابتدائية ضد المرحوم مورث الطاعنين الأربعة الأول وضد باقي الطاعنين بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهما للعقارات المينة بصحيفة الدعوى والتسليم - وقالوا شرحاً للدعوى أن المورث المذكور توفيت قبله زوجته وتركها أطيافاً زراعية

وأربعة منازل، وإذ امتنع المدعى عليهم عن تسليمهما حصتهما في تلك العقارات فقد أقاما الدعوى بطلباتها سالفة البيان، رد المدعى عليهم بأن المورث تصرف بالبيع حال حياته في مساحة ٤ س، ٨ ط، ٥ ف بعقد بيع مسجل بتاريخ ١٩٥٥/٧/٢٠ وفي مساحة خمسة أفدنة بعقد بيع مسجل بتاريخ ١٩٥٩/٩/١١ وفي مساحة فدانين بموجب عقد بيع مسجل بتاريخ ١٩٥٥/٨/٢٥، إدعى المطعون عليهما الأول والثانية بتزوير العقدين الأولين، وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٥ حكمت المحكمة بنسب الخبر الفني بقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لإجراء المضاهاة بين التوقيعين المنسوبين للمورث على العقدين المذكورين وبين توقيعاته على مستندات رسمية وبيان ما إذا كان التوقيعين صادرين منه، وبعد أن قدم الخبر تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/٤/١٣ برد وبطلان عقدي البيع المدعى بتزويرهما وبندب الخبر الزراعي بمكتب خبراء وزارة العدل بالشرقية لبيان ما إذا كانت العقارات موضوع النزاع مملوكة للمورث سالف الذكر ومقدار ما يخص المطعون عليهما الأول والثانية منها، وبتاريخ ١٩٧٢/٣/١١ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المطعون عليهما الأول والثانية للعقارات الميئنة بالحكم والتسليم، استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف رقم ١١٨ سنة ١٥ ق مدني «مأمورية الزقازيق» وبتاريخ ١٩٧٧/٥/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمطعون عليها الثانية وإثبات تنازها عن دعواها، وبالنسبة لباقي المطعون عليهم بتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت المطعون عليها الرابعة مذكرة دفعت فيها بسقوط الخصومة في الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن بالنسبة لأسبابه من الثاني حتى السادس، وأبدت الرأي برفض الدفع المبدى من المطعون عليها الرابعة ورفض الطعن، وعرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليها الرابعة أن صحيفة الطعن أودعت بتاريخ ١٩٧٧/٧/١٤ غير أنها لم تعلن لها إلا بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٣ فتكون الحصومة في الطعن قد سقطت طبقاً للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات لانقضاء أكثر من سنة من تاريخ هذا الإيداع بإعتباره آخر إجراء صحيح تم في الطعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن سقوط الحصومة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جزاء فرضه المشرع على المدعى الذى يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو إمتناعه مدة سنة إذا طلب صاحب المصلحة إعمال هذا الجزاء ، لا كان ذلك وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٦ من قانون المرافعات تنال على قلم الكتاب وحده عبء القيام بتسليم أصل صحيفة الطعن بالنقض وصورهما إلى قلم المحضرين لإعلانها ، فإذا ما تراخى قلم الكتاب في القيام بذلك فإنه لا يجوز الحكم بسقوط الحصومة ، لأن عدم السير فيها لا يكون في هذه الحالة بفعل الطاعن أو إمتناعه ، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن الطاعنين لم يقدموا صورة من الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٤/١٣ الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه في خصوص قضائه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رد وبطلان عقدي البيع المدعى بتزويرهما ، وإذا انصبت أسباب الطعن من الثانى إلى السادس على ما قضى به الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة لهذه الأسباب .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن إيداع صورة من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه من الإجراءات الجوهرية التى يترتب على إغفالها بطلان الطعن بالنقض إلا أن هذا البطلان لا ينصرف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى أسباب الطعن التى تكون موجهة إلى الحكم المطعون فيه ولا صلة لها بما أحال فيه على أسباب الحكم الابتدائى والى لا يمكن أن يكون الحكم الابتدائى في خصوصها متما للحكم المطعون فيه .

لما كان ذلك ، وكان الطعن قد أودعت صحيفته بتاريخ ١٤/٧/١٩٧٧ وأقيم على سبعة أسباب ، وكان النعي بالأسباب من الثاني إلى السادس وبالشق الأخير من السبب الأول ينصب على ما قضى به الحكم المطعون فيه في الإدعاء بالتزوير بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٣/٤/١٩٦٧ برده وبطلان عقدي البيع المدعى بتزويرهما تأسيساً على أنه أخذ بأسباب هذا الحكم ولم يرد على دفاع الطاعنين بشأن عدم تقديم أوراق للمضاهاة تحمل توقيع المورث آنف الذكر معاصرة لتاريخ إبرام العقدين المدعى بتزويرهما وعدم معاصرة كل من وثيقة زواجه ومحضر الصلح المؤرخ ٤/١١/١٩٦٩ لتاريخ إبرام العقدين ، وعدم إجابة الطاعنين إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب خبر آخر وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما أوردته محكمة أول درجة في حكمها من أسباب أخذ بها الحكم المطعون فيه وإذ لم يودع الطاعنون صورة من الحكم الابتدائي آنف الذكر فإن الطعن يكون باطلاً في خصوص الأسباب من الثاني حتى السادس والشق الأخير من السبب الأول .

وحيث إنه فيما يتعلق بباقي أسباب الطعن فإنها موجهة إلى الحكم المطعون فيه فيما لا يتصل بأسباب الحكم الابتدائي سالف الذكر ومن ثم فإن الطعن بالنسبة للشق الأول من السبب الأول والسبب السابع من أسباب الطعن يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل النعي بالشق الأول من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه التناقض في التسبيب إذ أخذ بالإقرار الصادر من المطعون عليها الثانية بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٧ بصحة العقدين آنفي الذكر المدعى بتزويرهما وبتنازلهما عن الدعوى وعن الحكم الصادر لصالحها من محكمة أول درجة وقضى بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لها وبإثبات تنازلهما عن دعواهما ، مقررأ في أسبابه أن ذلك لا يؤثر على ما اتخذته باقي المطعون عليهم من الإدعاء بتزوير العقدين ونجاحهم في إثبات هذا التزوير في حين

أنه لا يمكن إعتبار العقدين صحيحين ومزورين في وقت واحد مما يعيب الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والتناقض في التسيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فإن موضوع الدعوى التي يرفعها المشتري ضد ورثة البائع بصحة ونفاذ العقد الصادر من مزرعهم ببيع عقارات مملوكة له هو مما يقبل التجزئة بطبيعته وأنه قد يصح هذا البيع بالنسبة لمن يقر به من الورثة ولا يصح بالنسبة لمن يطعن منهم فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر ، وقرر أن تنازل المطعون عليها الثانية في هذه الحالة عن دعواها لا يؤثر على ما اتخذته باقي المطعون عليهم من الإدعاء بتزوير العقدين فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون هذا النعي في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالسبب السابع أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٥ ضد مورث الطاعنين الأربعة الأول الذي كان قد توفي بتاريخ ١٩٧٤-٧-٢٥ ولم يقض بإنقطاع مير الخصومة لوفاته مما يعيب الحكم بالبطلان ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف قضت بتاريخ ١٩٧٥/٤/٩ « بإنقطاع مير الخصومة ل وفاة المستأنف الأول (مورث الطاعنين الأربعة الأول) فقام ورثته وباقي المستأنفين (الطاعنين) بتعجيل الاستئناف بصحيفة معلنة في ٢١ ، ٢٣ ، ٢٧ من مارس سنة ١٩٧٦ ، ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس .

و حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار حافظ رفق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سالم ، درويش عبد المجيد ، عزت حنورة .

(٢٤٠)

الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ القضائية :

(١) قضية • أمر على عريضة •

الأمر على عريضة ، ماهيته . إصدار القاضي له . لا يحول دون إصداره أمراً آخر على تقيضه علم فقدان صلاحيته للفصل في موضوع خصومة ذات الحق . علم ذلك .

(٢) حكم • طعن •

القبول المانع من الطعن على الحكم . ماهية .

١ - مفاد عبارة « قد سبق له نظره قاضياً » المنصوص عليها في البند الخامس من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات هو أن يكون القاضي قد سبق له نظر خصومة النزاع حول أصل الحق في درجة سابقة من درجات التقاضي وصدر منه فيها ما يجعل له رأياً في موضوع الدعوى ، والأمر على عريضة لا يصدر في خصومة قضائية وإنما يأمر به القاضي بسلطته الولائية في غير مواجهة بين طرفي الإجراء المطلوب ، كما أنه مؤقت لا يحسم موضوعاً أو يحسم أصل الحق فيه ، والقاضي الأمر نفسه لا يتقيد بما أمر أو يستنفذ به ولايته ، ولذا أجاز له المشرع بالمادة ١٩٥ من قانون المرافعات إصدار أمر جديد مسبب على خلاف أمر سبق صدوره ، وأجاز بالمادة ١٩٩ من القانون المذكور أن يرفع التظلم من الأمر إلى نفس القاضي الأمر ، ومن ثم فإنه لا يفقد القاضي صلاحيته للفصل في موضوع خصومة الحق سبق إصداره أمراً على عريضة في شأن يتعلق بهذا النزاع .

٢ - يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قاطع الدلالة على رضاء المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه دون شك أو تأويل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي قلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المناقشة

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم الأولى والثانية والسادس والسابع وكذلك المطعون ضدها الثالثة بصفتها وصية على قصر المرحوم ومن بينهم الرابع والخامس ، أقاموا الدعوى رقم ٤٧ سنة ١٩٦٨ مدني كلي قنا ضد الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين بطلب إلزامهما بأداء مبلغ ٧٥٠ جنيها قيمة ربع نصيبهم في الأقطان المخلفة عن مورثهم المرحومين وذلك عن سنتي ٦٧ و ١٩٦٨ الزراعتين ، وإذ نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى قدم الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين ثمانى عقود عرفية تفيد شرائهما تلك الأقطان من المورثين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره دفع رافعوا الدعوى من المطعون ضدهم بعدم العلم بما نسب من توقيعات لمورثيهم على العقود المذكورة ، قضت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٠ برفض الدفع المذكور وبصححة توقيعات المورثين وحددت جلسة لنظر الموضوع وفيها دفع الحاضر عن المدعين المذكورين بأن العقود المشار إليها تخفى وصايا فقضت المحكمة بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت هؤلاء أن تلك العقود ليست منجزة وأنها وصايا ، وبالحلقة المحددة للتحقيق قرر الحاضر عنهم ببلوغ كل من المطعون ضدهما الرابع والخامس سن الرشد

فقضت المحكمة بإنقطاع سير الخصومة ، ولدى تجديد السير فيها قرر المطعون ضده الرابع بالإدعاء بتزوير توقيعات المورث الأصلي على العقود المنسوبة صدورها منه ، فندبت المحكمة قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيق هذا الإدعاء بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٥ قضت ببرد وبطلان تلك العقود ثم قضت بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٣ في مرضوع الدعوى بإلزام الطاعن الأول ومورث باقي الطاعنين بأن يدفع مبلغ ٢٧٣,٧٥٥ جنيه للمطعون ضدهم . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيرط بالإستئناف رقم ٧٦ سنة ٥٠ ق طالبين إلغاء ورفض دعوى المطعون ضدهم ، كما أقام المطعون ضدهم إستئنافاً فرعياً برقم ٧٥ سنة ٥٢ ق طالبين إلغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٠ وتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنين بدفع مبلغ ٧٥٠ جنيتها . بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٧ قضت محكمة الإستئناف برفض الإستئناف الأصلي وبإلغاء الحكم الصادر في ١٩٧٠/١٢/٢٠ وبتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان لمخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون إن السيد / المستشار... .. عضو بمين الدائرة التي أصدرت الحكم المطعون فيه سبق له بوصفه رئيس محكمة بمحكمة قنا الابتدائية أن أصدر في ١٩٧٦/٦/١٣ الأمر الولائي رقم ٧٠ سنة ١٩٧٦ بتعيين المطعون ضده الرابع مديراً لإدارة الأموال الشائعة محل التداعي وبذلك يكون قد سبق له نظر النزاع بين نفس الخصوم وعن ذات الموضوع وبالتالي لم يكن صالحاً للمشاركة في إصدار الحكم المطعون فيه عملاً بالمادة ١٤٦ من قانون المرافعات ويكون هذا الحكم باطلاً عملاً بالمادة ١٤٧ من القانون المذكور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان مفاد عبارة « لقد سبق له نظرها قاضياً » المنصوص عليها في سبق البند الخامس من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات هو أن يكون القاضى قد سبق له نظرية خصومة النزاع حول أصل الحق في درجة سابقة من درجات التقاضى وصار منه فيها ما يجعل له رأياً في موضوع الدعوى ، وكان الأمر على عريضة لا يصدر في خصومة قضائية وإنما يأمر به القاضى بسلطته الولاية في غير مواجهة بين طرفي الإجراء المطلوب كما أنه مؤقت لا يحسم موضوعاً أو يمس أصل الحق فيه ، فإن القاضى الأمر نفسه لا يتقيد بما أمر أو يستغند به ولايته ولذا أجاز له المشرع بالمادة ١٩٥ من قانون المرافعات إصدار أمر جديد مسبب على خلاف أمر سبق صدوره ، وأجاز بالمادة ١٩٩ من القانون المذكور أن يرفع التظلم من الأمر إلى نفس القاضى الأمر . ومن ثم فإنه لا يفقد القاضى صلاحيته للفصل في موضوع خصومة الحق سبق إصداره أمراً على عريضة في شأن يتعلق بهذا النزاع ، لما كان ذلك وكان مجرد إصدار السيد / عضو يمين الدائرة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أمراً ولائياً على عريضة بتعيين مديراً للأموال محل التداعى لا يفقده صلاحيته للفصل في الاستئناف المرفوع بشأن النزاع حول الحق في تلك الأموال ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٠ القاضى بصحة التوقيعات لم يكن قابلاً للاستئناف مع الحكم الذى فصل في الموضوع لأنه كان قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه قبل ذلك لأمرين أولهما سقوط حق المطعون ضدهم في استئنافه لعدم طعنهم فيه عقب صدوره لأنه مما يستأنف على استقلال إذ أنه حكم قطعى قابل للتنفيذ وثانيهما أن المطعون ضدهم بلسان وكيلهم أقروا بجلسته ١٩٧١/٢/١٣ بصحة

تلك التوقيعات ودفعوا بأن العقود تخفى وصايا ، وهذا الإقرار يعتبر قبولاً للحكم المذكور مانعاً من الطعن فيه ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن الاستئناف المرفوع من المطعون ضدهم يجوز شموله لذلك الحكم وقضى بإلغائه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة ٢١٢ من قانون المرافعات أن المشرع وضع قاعدة عامة مقتضاها أن الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الحكم المنهي للخصومة سواء كانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة بالإثبات ، ولم يستثن من ذلك إلا الأحكام التي بينها بيان حصر وهي الأحكام الوقتية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والقابلة للتنفيذ الجبري ، وكان يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه دون شك أو تأويل ، لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٠ بصحة التوقيعات المنسوبة لمورثي المطعون ضدهم قد صدر أثناء سير الدعوى ولم تنته به الخصومة كلها ، وهو من غير الأحكام التي أجازت المادة ٢١٢ المشار إليها الطعن فيها إستثناء على إستقلال إذ هو غير قابل للتنفيذ الجبري ، فمن ثم لا يصبح نهائياً حائزاً قوة الأمر المقضي إلا مع الحكم المنهي للخصومة كلها في الدعوى . ولما كان محضر جلسة ١٩٧١/٢/١٣ - المقدمة صورته الرسمية من الطاعنين - قد خلا من أي قرار بصحة التوقيعات المذكورة أو قبول للحكم سالف الذكر وكان قيام المطعون ضدهم أثر صدور حكم بصحة توقيعات مورثيهم على العقود بالدفع بأن هذه العقود تخفى وصايا ، ليس قاطع الدلالة على رضاهم بالحكم بصحة التوقيعات وتنازلهم عن حقهم في الطعن فيه عندما يحين قانوناً ميعاد إستئنافه ، لما كان ذلك كذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لإلغائه الحكم المؤرخ ١٩٧٠/١٢/٢٠ مع أنه حائز لقوة الأمر المقضي ، يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه التناقض ، وفي بيان ذلك يقولون إنه حتى مع إلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٠ / ١٢ / ٢٠ وتأيد ما عداه يكون قد أبقى الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧١ / ٣ / ٢٠ الذي قضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون ضدهم بأن العقود تخفى وصايا وهو حكم قطع بصحة التوقيعات على تلك العقود مما يتناقض مع الحكم الصادر في ١٩٧٤ / ١٢ / ١٥ الذي قضى بتزوير ذات التوقيعات ، وبذلك يكون هذا التناقض قد ملحق بالحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة عدم قبول النعي المفتقر إلى الدليل ، وكان الطاعنون لم يقدموا صورة رسمية من أسباب الحكم المؤرخ ١٩٧١ / ٣ / ٢٠ المشار إليه للتدليل على أنه فصل في نزاع انتهى هو فيه إلى صحة التوقيعات على العقود المذكورة وأنه لم يكن مجرد منطوق بالتحقيق إستجابة للدفاع الحديدي المبدي من المطعون ضدهم إتباعاً للحكم السابق عليه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالتناقض لهذا السبب يكون عارياً عن الدليل و بالتالي غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسيبين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون ضده الرابع كان من بين خصوم الدعوى أمام محكمة أول درجة منذ البداية إذ رفعت الدعوى من المطعون ضدها الثالثة بصفتها وصية عليه وظلت تمثله حتى جلسة ١٩٧٢ / ٣ / ١١ التي قيل فيها أنه بالغ سن الرشد ، ذلك أن سبق بلوغه لا ينفي استمرار صفتها في تمثيله كناية إتفاقية عنه وبالتالي يكون كل ما صدر في الدعوى نافذاً في حقه ، وإذ لم يعتبر الحكم المطعون فيه بالإقرار الصادر بجلسته ١٩٧١ / ٢ / ١٣ بصحة العقود ولكنها تخفى وصية ولا بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٧١ / ٣ / ٢٠ بإحالة الدعوى إلى التحقيق المتضمن صحة التوقيع على تلك العقود وإثبات ونفي أنها تخفى وصية على سند من أن

المطعون ضده الرابع لا يحتاج بذلك لكونه لم يكن ممثلاً لقانونياً حينذاك، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت في الأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه لما كان البين من الرد على السببين الثاني والثالث أنه لم يثبت صدور إقرار بجلسته ١٩٧١/٢/١٣ بصحة صدور العقود من مورثي المطعون ضدهم ، أو أن الحكم المؤرخ ١٩٧١/٣/٢٠ قد إنطوى على قضاء قطعي حاسم حتى يحتاج به المطعون ضده الرابع أو غيره من الخصوم ليتعارض بقاؤه مع تأييد ما تلاه من أحكام أو يمنع من إستئناف الحكم الصادر بصحة التوقيع فإن النعي بهذين السببين في هذا الخصوص - أياً كان وجه الرأي فيه - يكون غير مستج وممن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولون أنهم قدموا مستندات تمسكوا بدلائلها في تأييد صحة صدور العقود المشار إليها من مورثي المطعون ضدهم كما قدموا تقريراً من خبير إستشاري وطلبوا ندب خبير مرجح أو ثلاثة خبراء إلا أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى تلك المستندات أو يلتفت إلى هذا الطلب وبذلك قد أخل بحتمهم في الدفاع وعاره القصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب كل حجة للخصوم والرد عليها إستقلالاً إذ حسبها أن تبين الحقيقة التي اقتنعت بها وأن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تكفي لحمله ، لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني والمسقط لكل حجة تخالفها ، كما أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالإستجابة إلى طلب ندب خبير آخر في الدعوى متى رأت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفي لتكوين عقيدتها ، لما كان ذلك وكانت المحكمة - في حدود سلطتها الموضوعية - قد أخذت بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير المتدب للأسباب التي أوضحها في تقريره وهي أسباب سائغة تكفي لحمل قضاها ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يرد على المستندات التي قدمها الطاعنون ورفض ندب خبير آخر ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

ولما يتقدم بتعين رفض الطعن ،

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار حافظ رفق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، مصطفى صالح سليم ، محمد زغلوك و د . منصور وجيه

(٢٤١)

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) حكم • طعن • بطلان •

بحث أسباب عوار الأحكام • سبيله • الطعن عليها • الدعوى الأصلية يبطلان الحكم أو الدفع به إستثناء • قاصر على حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية •

(٢) دعوى « انقطاع سير الخصومة » •

بطلان الإجراءات التي تم أثناء إنقطاع سير الخصومة • نسبي •

١ - حصر المشرع طرق الطعن في الأحكام ووضع لها أجالاً محددة وإجراءات معينة ، ومن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يمتنع بحث أسباب العوار التي تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم فيها بطريق الطعن المناسب لها - بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية وذلك تقديرأ لحجية الأحكام بإعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها ، فإن جاز إستثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك غير أنه لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية ، ولما كان العيب الموجه من الطاعتين الثانية والثالثة إلى الحكم الصادر في الدعوى رقم لا يعدو أن يكون بطلاناً شاب ذلك الحكم لا يصل إلى حد إنعدامه وفقده الأركان الأساسية للأحكام فإن رفع دعوى أصلية يبطلان هذا الحكم يكون غير جائز .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الإجراءات التي تم أثناء إنقطاع سير الخصومة بوفاة أحد الخصوم أو فقد أهلية الخصومة وفقاً لنص المادتين ١٣٠ ، ١٣٢ مرافعات هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفى أو من قام مقام من فقد أهلية الخصومة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة بعد المداولة.

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنتين الثانية والثالثة أقامتا الدعوى رقم ٨٥٠٧ سنة ١٩٧١ مدني كلي شمال القاهرة على المطعون ضدهم والطاعن الأول بصفته قائلاً شرحاً لها أن المرحوم النقيب (مورث المطعون ضدهم) أقام الدعوى رقم ٥١٥١ سنة ١٩٦٦ مدني كلي القاهرة ضد بطلب تحديد القيمة التجارية للعين المؤجرة له بموجب عقد الإيجار المؤرخ ١٢/٨/١٩٦٠ ، وصدر بجلسة ١٩/٦/١٩٦٩ الحكم بتحديد القيمة التجارية بمبلغ ٤,٢٧٠ جنيه ، ثم أقام ورثة المرحوم النقيب (المطعون ضدهم) الدعوى رقم ٩٩٧٦ سنة ١٩٧١ مدني كلي شمال القاهرة على الطاعنتين الثانية والثالثة بطلب إلزامهم بالتضامن بمبلغ ٥١٣,١٦٤ قيمة فرق الإيجار نفاذاً للحكم الصادر في الدعوى ٥١٥١ سنة ١٩٦٦ المشار إليه ، وأضافت الطاعنتان أنه لما كان الحكم في الدعوى ٥١٥١ سنة ١٩٦٦ مدني كلي القاهرة قد صدر منعدياً لصدوره لمصلحة شخص توفي (هو المرحوم النقيب بتاريخ ١٩٦٧/٦/٧ أي قبل الحكم الصادر فيها بأكثر من عامين ، فضلاً عن أنه صدر ضد الذي زالت أهليته في الخصومة بصدور حكم بإشهار إفلاسه بتاريخ ٢٢/١١/٦٧

في الدعوى رقم ١٠٢ سنة ١٩٦٧ إفلاس كلى القاهرة وتعين الطاعن الأول وكيلا للدائنين ، ومن ثم فإن الطاعنين الثانية والثالثة تطلبان الحكم بإعدام الحكم رقم ٥١٥١ سنة ١٩٦٦ مدنى كلى القاهرة وإحتياطياً بطلاثة . وبجلسة ٧٢/١٢/١٢ قضت محكمة شمال القاهرة الابتدائية برفض الدعوى ، إستأنفت الطاعتان الثانية والثالثة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤١٨ سنة ٩٠ ق ، كما رفع الطاعن الأول بصفته إستئنافاً فرعياً بمذكرة قيد برقم ١٩٥٩ سنة ٩٣ ق - ومحكمة إستئناف القاهرة بعد أن أمرت بضم الإستئنافين قضت بجلسة ١٩٧٦/١٢/٢٩ برفضهما ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات أوجبت على الطاعن أن يودع قلم كتاب محكمة النقض وقت تقديم الصحيفة سند توكيل المحامى الموكل في الطعن ، وجرى قضاء هذه المحكمة على أنه وإن كان أيداع سند الوكالة لازم لكن موعده تقديمه مع الصحيفة ليس حتماً وحسبه أن يقدمه حتى قبل حجز الطعن للحكم ، ولما كان ذلك وكان محامى الطاعنين الثلاثة أودع صورة رسمية من التوكيل الصادر إليه منهم وهو برقم ٣٨٤ سنة ١٩٧٦ توثيق عام بنها ، وثابت منه أنه صادر إليه من الطاعن الأول عن نفسه وليس بصفته وكيلا لدائني تفليسة ، وإذ كان الطعن بالنقض مرفوع من الطاعن الأول بصفته وكيلا لدائني التفليسة المذكورة وليس بصفته الشخصية ، وكان محامى هذا الطاعن لم يودع سند التوكيل الصادر إليه منه بصفته وكيلا لدائني التفليسة حتى حجز الطعن للحكم ، ومن ثم يكون الطعن المرفوع من الطاعن الأول بصفته وكيلا لدائني تفليسة غير مقبول للتقرير به من غير ذى صفة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعنين الثانية -

والثالثة .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعني الطاعتان الثانية والثالثة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك تقولان إن المادة ١٣٢ من قانون المرافعات تنص على أنه يترتب على إنقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصم وبطلان جميع الإجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع ، وأن قيام سبب الإنقطاع بالنسبة لأحد الخصوم يوجب على المحكمة متى علمت به أن توقف السير في الدعوى لتفادي إتخاذ إجراءات مهددة بالبطلان ، وهذه القاعدة من النظام العام في حالة ما إذا أثير أمام محكمة سبب من أسباب الإنقطاع بما يوجب عليها أن تحققه وتقضي فيه ، فإذا استمرت في السير في الدعوى رغم ذلك وثبت قيام سبب الإنقطاع فأن الإجراءات التي أعقبت إثارة ذلك تكون باطلة بطلاناً مطلقاً ولما كان الثابت من محضر جلسة ١٩٦٩/٥/١ في الدعوى رقم ٥١٥١ سنة ١٩٦٦ م . ك القاهرة أن المدعى عليه فيها دفع بإنقطاع سير الخصومة لوفاة المدعى فيها (مورث المطعون ضدهم) وأجلت المحكمة نظر الدعوى إلى جلسة ١٩٦٩/٥/١٥ حيث قدم المدعى عليه مذكرة تمسك فيها بالدفع ولكن المحكمة حيزت الدعوى للحكم بالجلسة ١٩٦٩/١٩ وبدلاً من أن تعمل المحكمة بحكم القانون وتقضي بإنقطاع سير الخصومة أو تحقق واقعة وفاة المدعى قضت في موضوع الدعوى ، ومن ثم فإن هذا الحكم يعتبر منعداً ويجوز لكل صاحب مصلحة التمسك به ولا يقتصر الحق في التمسك ببطلان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١٥١ سنة ١٩٦٦ مدني كلى القاهرة بدعوى مبتدأه لإنعدامه وإذا جرى الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان المشرع إذ حصر طرق الطعن في الأحكام ووضع لها أجالا محددة وإجراءات معينة فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتمتع بحث أسباب العوار التي تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم فيها بطريق الطعن المناسب لها بحيث إذا كان الطعن غير

جائز أو كان قد استغلق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية وذلك تقديرًا لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها ، وأنه وإن جاز إستثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك غير أنه لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن بطلان الإجراءات التي تتم أثناء إنقطاع سير الخصومة وفقاً لنص المادتين ١٣٠ ، ١٣٢ مرافعات هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع الإنقطاع لحمايتهم وهم خلفاء المتوفي أو من قام مقام من فقد أهلية الخصومة ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنتين الثانية والثالثة أقامتا دعواهما بطلب الحكم أصلياً بإنعدام الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥١٥١ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة وإحتياطياً بطلانه على سند من أنه صدر أثناء إنقطاع سير الخصومة بوفاة المدعى فيها (مورث المطعون ضدهم) وفقد المدعى عليه فيها لأهلية الخصومة بإشهار إفلاسه قبل صدور الحكم ، وكان العيب الموجه من الطاعنتين الثانية والثالثة إلى الحكم في الدعوى رقم ٥١٥١ سنة ١٩٦٩ مدنى كلى القاهرة لا يعملو أن يكون بطلاناً شاب ذلك الحكم لا يصل إلى حد إنعدامه وفقده الأركان الأساسية للأحكام ، فن رفع دعوى أصلية ببطلان هذا الحكم يكون غير جائز ، وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر بقضائه برفض الدعوى ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بمخالفته للقانون لا أساس له . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد / المستشار حافظ رفقي . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
يوسف أبو زيد ، درويش عبد الحميد ، علي عمرو ، عزت حنيرة .

(٢٤٢)

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ القضائية :

(١) نقل « التزامات الناقل » مسئولية « مسئولية عقدية » .

عقد نقل الأشخاص . إلزام الناقل بتحقيق غاية هي وصول الراكب سليماً . ثبوت إصابة الراكب أثناء تنفيذ العقد . كفايته لقيام مسئولية الناقل

(٢) مسئولية « مسئولية تقصيرية » . تعويض « الموروث والمباشر » .

رجوع الراكب المضروب على أمين النقل بالتعويض . أساسه . المسئولية العقدية . إنتقال هذا الحق للورثة . مطالبة الورثة بالتعويض عن الأضرار التي حاقّت بهم قبل أمين النقل . أساسه . المسئولية التقصيرية .

(٣) دعوى . تعويض .

دعوى التعويض عن المسئولية . للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس القانوني الصحيح للدعوى ، لا يعد ذلك تغييراً لسببها .

(٤) تعويض . مسئولية « مسئولية عقدية » « مسئولية تقصيرية » نقل

« عقد النقل » .

طلب الورثة قبل أمين النقل بالتعويض الموروث والتعويض عن الضرر المباشر . لا يعد جمعاً بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية . حلة ذلك .

١ - عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل إلزاماً بضمان سلامة الراكب وهو إلزام بتحقيق غاية فإذا أصيب الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل تقوم مسئولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع الخطأ في جالبه .

٢ - إذا ما أدت الإصابة إلى وفاة الراكب من قبل رفع دعواه فإنه يكون أهلاً فيما يسبق الموت ولو بلحظه لكسب الحقوق ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسباً يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ويحق لهم المطالبة به تأسيساً على تحقق مسئولية عقد النقل الذي كان المورث طرفاً فيه ، وهذا التعويض يغير التعويض الذي يسوغ للورثة المطالبة به عن الأضرار المادية والأدبية التي حاقّت بأشخاصهم بسبب موت مورثهم وهو ما يجوز لهم الرجوع به على أمين النقل على أساس من قواعد المسئولية التقصيرية وليس على سند من المسئولية العقدية لأن التزامات عقد النقل إنما إنصرفت إلى عاقبيه فالراكب المسافر هو الذي يحق له مطالبة الناقل بالتعويض عن الإخلال بالتزامه بضمان سلامته دون ورثته الذين لم يكونوا طرفاً في هذا العقد .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تنقضي من تلقاء نفسها الحكم القانوني الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفي دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها دون إعتداد بالتكييف أو الوصف الذي يسبغه الخصوم على تلك العلاقة ولا يعد ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها إذ أن كل ما تولد به للمضروب من حق في التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدھا .

٤ - طلب الطاعنين قبل أمين النقل للتعويض الموروث مع طلبهم التعويض عما أصابهم من أضرار لا يعتبر جمعاً بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية عن ضرر واحد لإختلاف موضوع كل من الطلبين والدائن فيهما ذلك بأن التعويض الموروث إنما هو تعويض مستحق للمورث عن ضرر أصابه وتعلق الحق فيه بتركته وآل إلى ورثته بوفاته فتحدد أنصبتهم فيه وفقاً لقواعد التوريث وأحكامه المعبرة شرعاً بينما التعويض الآخر هو عن ضرر حاق بالورثة أنفسهم نتيجة فقدان مورثهم وتعلق الحق فيه بأشخاصهم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٨٨٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى كلى جنوب القاهرة طالبين الحكم بإلزام هيئة السكك الحديدية المطعون ضدها أن توردى لهم مبلغ أربعة آلاف جنيه تعويضاً موروثاً عن مورثهم يقسم بينهم حسب الفريضة الشرعية ومبلغ ستة آلاف جنيه تعويضاً عما حاق بهم من ضرر مادي وأدى نتيجة موت مورثهم والفوائد القانونية بواقع ٤٪ حتى السداد ، وقالوا بياناً لدعواهم أن مورثهم إستقل عربة الدرجة الثانية بقطار السكك الحديدية من محطة إمبابة قاصداً محطة القاهرة وذلك بموجب تذكرة ركوب ، وكان القطار مزدحماً إزدحاماً شديداً وتحرك القطار وعربات مفتحة الأبواب والمنافذ مما أدى إلى سقوط مورثهم من باب العربة أثناء سير القطار واندفاعه بأحد المنحنيات فأصيب فى هذا الحادث ونقل إلى المستشفى لعلاج . ولكن الإصابات أودت بحياته ، وأجرى تحقيق عن الحادث قيد عنه المحضر الرقم ١٨٤٢ لسنة ١٩٧٤ إدارى بولاق ، وأنه إذ كانت الهيئة المطعون ضدها أمينة نقل تلتزم بمقتضى عقد النقل بضمان سلامة الراكب المسافر وقد نشأ لمورثهم قبل موته حق فى التعويض عن الضرر الذى لحقه وهو حق ينتقل إليهم بإعتبارهم ورثة ويقدررون التعويض عنه بمبلغ أربعة آلاف جنيه ، كذلك فإن الهيئة المطعون ضدها قد أهملت وقصرت فى العناية بمرفق النقل إذ لم توفر العربات والمقاعد الكافية التى توازى ما تصرفه من تذاكر للمسافرين بالقطار وتركت أبواب عرباته دون إغلاق أثناء سيره فتزاحم المسافرون تراحماً شديداً أدى إلى سقوط مورثهم من باب العربة المفتوح أثناء اندفاع القطار الأمر الذى

أصحابهم بأضرار مادية وأدبية بسبب موته يقدرعون التعويض عنها بمبلغ ستة آلاف جنيه، وبتاريخ ٢٩ من إبريل سنة ١٩٧٦ قضت المحكمة بإلزام الهيئة المطعون ضدها أن تؤدي للطاعنين مبلغ ثلاثة آلاف وأربعمائة جنيه، استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين تعديله إلى القضاء لهم بطلباتهم آنفة البيان وقيد استئنافهم برقم ٢٤٢٢ لسنة ٩٣ قضائية، كما استأنفته الهيئة المطعون ضدها بالإستئناف رقم ٢٥٧٢ لسنة ٩٣ قضائية طالبة إلغائه والقضاء برفض الدعوى، فأمرت المحكمة بضم الإستئناف الأخير للإستئناف الأول وقضت فيهما بتاريخ ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٧ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الهيئة المطعون ضدها أن تؤدي للطاعنين مبلغ أربعة آلاف جنيه تعويضاً موروثاً والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ الحكم حتى السداد - طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ خلص في قضائه إلى رفض طلبهم التعويض عما أصابهم من ضرر مادي وأدبي بسبب وفاة مورثهم على سند من القول بأن الدعوى وأساسها المسؤولية العقدية يجب أن يكون الدائن فيها طرفاً في العقد، وهم ليسوا بأطراف في عقد النقل، وأن مطلبهم في هذا التعويض مرده قواعد المسؤولية التقصيرية وهو ما لا يجوز الجمع بينها وبين المسؤولية العقدية، وهذا من الحكم خطأ في القانون إذ التعويض المودوث الذي يقسم على الورثة وفقاً للفريضة الشرعية يختلف عن التعويض عما أصاب الطاعنين شخصياً من أضرار نتيجة موت مورثهم فإذا ما انتهى الحكم إلى رفض طلبهم به دون بحث عناصره وتوافر شرائطه فإنه يكون قد غفل عن تطبيق نص المادة ١٦٣ من القانون المدني الذي يقضي بأن كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم مرتكبه بالتعويض، مما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النعى صحيح ، إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بملوناته قوله « إذ توافر في العمل الواحد شروط المسؤولية العقدية وشروط المسؤولية التقصيرية فإنه لا يجوز للدائن الجمع بين المسئوليتين في الرجوع على المدين كما لا يجوز أن يطالب بتعويضين تعويض عن المسؤولية العقدية وآخر عن المسؤولية التقصيرية إذ أن الضرر الواحد لا يجوز تعويضه مرتين ... وحيث أن المستأنفين المطالبين بالتعويض قد اصرروا بالجلسة الأخيرة على أن أساس دعواهم هو ما جاء بصحيفة افتتاح الدعوى عقد النقل إلا أن الثابت أيضاً أنهم جمعوا في طلباتهم بين المسئولين العقدية والتقصيرية ... » ثم انتهى الحكم إلى التقرير بأنه ، « عن طلب ورثة الدائن تعويضاً عما ألحق بهم من أضرار مادية وأدبية من جراء موت مورثهم فإنه طلب متعين الرفض إذ كما تقدم والدعوى أساسها مسئولية عقدية فإن الدائن فيها يجب أن يكون طرفاً في العقد وهؤلاء ليسوا طرفاً في عقد النقل كما أن أساس طلبهم هذا هو المسؤولية التقصيرية وليست المسؤولية العقدية ولا يجوز الجمع بينهما كما تقدم ، وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه غير مديد ذلك بأنه لما كان عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل التزاماً بضمان سلامة الراكب وهو إلزام بتحقيق غاية فإذا أصيب الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل تقوم مسئولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ في جانبه ، وإذا ما أدت الإصابة إلى وفاة الراكب من قبل رفع دعواه فإنه يكون أهلاً فيما يسبق الموت ولو للحظة لكسب الحقوق ومن بينها حقه في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتناقم ، ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ويحق لهم المطالبة به تأسيساً على تحقق مسئولية عقد النقل الذي كان المورث طرفاً فيه ، وهذا التعويض يغاير التعويض الذي يسوغ للورثة المطالبة به عن الأضرار المادية والأدبية التي حاققت بأشخاصهم بسبب موت مورثهم وهو ما يجوز لهم الرجوع به على أمين النقل على أساس من قواعد المسؤولية التقصيرية وليس على سند من المسؤولية العقدية لأن التزامات

عقد النقل إنما إنصرفت إلى عاقدية فالراكب المسافر هو الذى يحق له مطالبة الناقل بالتعويض عن الإخلال بالتزامه بضمان سلامته دون ورثته الذين لم يكونوا طرفاً فى هذا العقد ، وإذ كان لا يعتد فى هذا الصدد بقول الطاعنين أمام محكمة الإستئناف بأن الدعوى فى طلبى التعويض تقوم على المسئولية العقدية وحدها ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن على محكمة الموضوع أن تتقصى من تلقاء نفسها الحكم القانونى الصحيح المنطبق على العلاقة بين طرفى دعوى التعويض وأن تنزله على الواقعة المطروحة عليها دون إعتداد بالتكييف أو الوصف الذى يسبغه الخصوم على تلك العلاقة ولا يعد ذلك منها تغييراً لسبب الدعوى أو موضوعها إذا أن كل ما تولد به للمضروب من حق فى التعويض عما أصابه من ضرر قبل من أحدثه أو تسبب فيه يعتبر هو السبب المباشر لدعوى التعويض مهما اختلفت أسانيدھا ، وكان طلب الطاعنين للتعويض الموروث مع طلبهم التعويض عما أصابهم من أضرار لا يعتبر جمعاً بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية عن ضرر واحد لإختلاف موضوع كل من الطلبين والدائن فيهما ، ذلك بأن التعويض الموروث إنما هو تعويض مستحق للمورث عن ضرر أصابه وتعلق الحق فيه بتركته وآل إلى ورثته بوفاته فتحدد أنصبتهم فيه وفقاً لقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعاً بينما التعويض الآخر هو عن ضرر حاق بالورثة نتيجة فقدان مورثهم وتعلق الحق فيه بأشخاصهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فأعتبر أن طلبى التعويض جمعاً بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية عن ضرر واحد ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب التعويض عن الأضرار التى أصابت الطاعنين بسبب موت مورثهم فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وأدى به هذا الخطأ إلى حجب نفسه عن بحث مدى تحقق مسئولية الهيئة المطعون ضدها عن ذلك التعويض المدعى به ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فى هذا الخصوص .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / حافظ رفق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
مصطفى صالح سليم ، ومحمد زغلول عبد الحميد ، د . منصور وجيه وعل أحمد عمرو .

(٢٤٣)

الظن رقم ٤١٧ لسنة ٤٨ القضائية :

(١) اثبات •

طلب إلزام الخصم بتقديم محرر تحت يده . شرط قبوله . المواد ٢٠ - ٢٢ من قانون الإثبات .

(٢) شفعة • اثبات •

إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة . ورقة من أوراق المحضرين . الكتابة شرط للاعتراف بوجودها أثره . عدم جواز إستكمال النقص في بياناتها بدليل غير مستمد منها . عدم إعتداد الحكم باقرار البائع بإعلان الشفع لإياه بالرغبة في تاريخ معين . لا خطأ . ملة ذلك .

(٣) شفعة « ميعاد رفع الدعوى » •

ميعاد الثلاثين يوماً المقرر لرفع دعوى الشفعة . بدء سريانه من تمام إعلان البائع والمشتري بالرغبة في الأخذ بالشفعة . إعلان أحدهما قبل الآخر العبارة بالإعلان الأخير .

١ - ما أجازته المادة ٢٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ للخصم بأن يطلب إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده في الأحوال الثلاثة الواردة في تلك المادة مشروط بما أوجبه المادة ٢١ من هذا القانون من بيان أوصاف المحرر الذي يعنيه ومحراه بقدر ما يمكن من التفصيل والرقعة التي يستدل بها عليه والدلائل والظروف التي تؤيد أنه تحت يد الخصم ووجه إلزامه بتقديمه ، ونصت المادة ٢٢ من ذات القانون على أنه لا يقبل الطلب إذا لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين .

٢ - إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يعلو أن يكون ورقة من أوراق المحضرين يسرى عليه ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام وهي بالنظر إلى أنها شكلية ورسمية فالكتابة شرط للاعتراف بوجودها، ولا يثبت إعلان الخصم بالرغبة في الأخذ بالشفعة وتاريخ هذا الإجراء إلا من واقع الورقة المثبتة له أو صورتها إذ هي لا تستكمل دليل صحتها إلا من مجموع بياناتها ، ولا يجوز تكملة النقص في البيانات الموجودة بها بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلزم هذا النظر ولم يعتد بإقرار المطعون ضده الثاني (البائع) بإعلانه في منتصف شهر يونيو سنة ١٩٧٦ بإنذار المطعون ضدها الأولى (الشفعية) برغبتها في أخذ العقار المبيع بالشفعة لأنه دليل غير مستمد من ورقة من أوراق المحضرين المثبتة لهذا الإعلان أو صورته ، ولم يثبت بالأوراق إعلانه بذلك قبل تاريخ ١٩٧٦ / ٧ / ٣١ فإنه لا يكون قد أخطأ فهم الواقع أو أخطأ في تطبيق القانون .

٣ - مفاد نص المادتين ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، من القانون المدني أنه يتعين رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن في دائرتها العقار وقيدها بالجدول وذلك في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وميعاد الثلاثين يوماً المقرر لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري إنما يبدأ سريانه من تمام إعلان كليهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة ومن ثم فإن أعلن أحدهما قبل الآخر فالعبرة بالاعلان الأخير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٥١٣٣

سنة ١٩٧٦ مدني كلي جنوب القاهرة على الطاعنة والمطعون ضده الثاني بصحيفة أودعت قلم الكتاب وقيدت في ١٥ من أغسطس سنة ١٩٧٦ طالبة الحكم بأحقيتها في أخذ العقار المبيع بالشفعة مقابل دفع الثمن ومقداره ١٨٥٠ جنيا والتسليم وقالت بياناً لدعواها أنها علمت أنه بموجب عقد بيع مسجل في ٢٦ من مايو سنة ١٩٧٦ برقم ٣٩٣٨ القاهرة باع المطعون ضده الثاني للطاعنة حصة قدرها ١٨ قيراطاً شائعة في كامل أرض العقار الموضح بالحدود والمعالم بالصحيفة والبالغ مساحته ٩٩,٨٠ متراً مربعاً ، وإذ كانت شريكة على الشيوع في العقار المبيع فإنه يحق لها أخذ الحصة المبيعة بالشفعة وقد أعلنت رغبتها هذه بإنذار أعلن للطاعنة والمطعون ضده الثاني في أول أغسطس سنة ١٩٧٦ و أشهر برقم ٥٨٧٩ وفي اليوم التالي أودعت الثمن شاملاً رسم التسجيل خزانة المحكمة ثم أقامت دعواها بطلانها ، دفعت الطاعنة بسقوط حق المطعون ضدها الأولى في أخذ العقار المبيع بالشفعة لأن الأخيرة أعلنتها بإنذار الرغبة في أخذ العقار المبيع بالشفعة في ١٢/٦/١٩٧٧ وأودعت الثمن ورفعت دعواها بعد مضي شهر من ذلك التاريخ ، وبتاريخ ١٧/٥/١٩٧٧ قضت المحكمة برفض هذا الدفع وبطلان المطعون ضدها الأولى ، إمتانفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٠٦٨ لسنة ٩٤ قضائية القاهرة ، وبتاريخ — ١٠/١/١٩٧٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقول أنها ضمنت صحيفة الإستئناف طلبها في أن تلزم المحكمة المطعون ضدها الأولى بأن تقدم أصل إنذار الرغبة في أخذ العقار المبيع بالشفعة

والمعلن للطاعة والمطعون ضده الثانى فى ١٢ / ٦ / ١٩٧٦ إعمالا للمراد —
٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ من قانون الإثبات حتى تتحقق المحكمة من إعلان الأخير به
به فى التاريخ سالف البيان ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الطلب
وأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع المبدى من الطاعة بسقوط
حق المطعون ضدها الأولى فى أخذ العقار المبيع بالشفعة تأسيساً على أن المطعون
ضده الثانى أعلن بإنذار الرغبة فى ٣٠ / ٧ / ١٩٧٦ مما يعيب الحكم بالإخلال
بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الطلب
الذى تلزم المحكمة ببيان سبب رفضها له أو الرد عليه هو الطلب الذى يقدم
إليها فى صيغة صريحة جازمة لا لبس فيها تدل على تصميم صاحبه عليه، وأن
ما أجازته المادة ٢٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ للخصم بأن يطلب
إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده فى الأحوال
الثلاثة الواردة فى تلك المادة مشروط بما أوجبه المادة ٢١ من هذا القانون من
بيان أوصاف المحرر الذى يعنيه وفحواه بقدر ما يمكن من التفصيل والواقعة
التي يستدل بها عليه والدلائل والظروف التي تؤيد أنه تحت يد الخصم ووجه
إلزامه بتقديمه، ونصت المادة ٢٢ من ذات القانون على أنه لا يقبل الطلب
إذا لم تراع فيه أحكام المادتين السابقتين ، ولما كاذ ذلك وكان الثابت من صحيفة
الإستئناف (المقدمة صورتها لهذه المحكمة) أن الطاعة لم تضمنها طلباً صريحاً
بالإلزام المطعون ضدها الأولى تقديم أصل إنذار الرغبة فى أخذ العقار المبيع
بالشفعة والمعلن للطاعة فى ١٢ / ٦ / ١٩٧٦ ولا أوصاف الورقة التي تعنيها
وفحواها وسائر البيانات التي أوجبت المادة ٢١ من قانون الإثبات بيانها ،
فإن المحكمة الإستئنافية لا تكون ملزمة بالرد على أمر لم يطلب إليها صراحة وعلى
الوجه المعين فى القانون ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق
الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن الخطأ في فهم الواقع مما ترتب عليه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أنها قدمت لمحكمة الاستئناف تأييداً لدفعها بسقوط حق المطعون ضدها الأولى في أخذ العقار المبيع بالشفعة إقراراً من المطعون ضده الثاني بأنه تسلم إنذار الرغبة في أخذ العقار المبيع بالشفعة في منتصف شهر يريه سنة ١٩٧٦ ولكن الحكم المطعون فيه لم يعتد بهذا المستند تأسيساً على أنه لا يجوز للبائع وهو خصم للشفعة أن يتخذ من عمل نفسه لنفسه دليلاً محتج به عليها ولذا تكون الطاعنة قد عجزت عن إثبات إعلان البائع بإنذار الرغبة في أخذ العقار المبيع بالشفعة قبل تاريخ ٧٦/٢/٣١ في حين أن البائع قد اتخذ من عمل نفسه دليلاً لغيره - وهي الطاعنة - ولا تريب في أن يستمد الدليل من الغير ولو كان خصماً لمن يحتج به عليه مما يعيب الحكم بالخطأ في فهم الواقع مما ترتب عليه خطؤه في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق المحضرين يسرى عليه ما يسرى على تلك الأوراق من أحكام وهي بالنظر إلى أنها شكلية ورسمية فالكتابة شرط للاعتراف بوجودها ولا يثبت إعلان الخصم بالرغبة في الأخذ بالشفعة وتاريخ هذا الإجراء إلا من واقع الورقة المثبتة له أو صورتها إذ هي لا تستكمل دليل صحتها إلا من مجموع بياناتها ، ولا يجوز تكملة النقص في البيانات الموجدة بها بدليل غير مستمد من الورقة ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يعتد بإقرار المطعون ضده الثاني (البائع) بإعلانه في منتصف شهر يونيه سنة ١٩٧٦ بإنذار المطعون ضدها الأولى (الشفيعه) برغبتها في أخذ العقار المبيع بالشفعة لأنه دليل غير مستمد من ورقة من أوراق المحضرين المثبتة لهذا الإعلان أو صورته ، ولم يثبت بالإوراق اعلانه بذلك قبل تاريخ ١٩٧٦/٧/٣١ فإنه لا يكون قد أخطأ فهم الواقع أو أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون ضدها الأولى أعلنتها برغبتها في أخذ العقار المبيع بالشفعة في ١٢/٦/١٩٧٦ وأقامت دعوى الشفعة في ١٥/٨/١٩٧٦ فإن حقها في الأخذ بالشفعة يكون قد سقط لعدم رفع دعواها خلال الثلاثين يوماً التالية لإعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ولا يؤثر في ذلك عدم إعلان البائع بهذه الرغبة في التاريخ سالف البيان حتى ولو قامت الشفعية بإعلان البائع بإنذار آخر في تاريخ لاحق وإلا كانت مواعيد السقوط نافله وإذا خالف الحكم المطعون فيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ذلك أن مفاد نص المادتين ٩٤٢ ، ٩٤٣ من القانون المدني أنه يتعين رفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن في دائرتها العقار وقيدها بالجدول وذلك في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ، وكان ميعاد الثلاثين يوماً المقرر لرفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري إنما يبدأ سريانه من تمام إعلانهما كليهما بالرغبة في الأخذ بالشفعة فإن أعلن أحدهما قبل الآخر فالعبرة بالإعلان الأخير ، لما كان ذلك وكانت المطعون ضدها الأولى قد أعلنت المطعون ضده الثاني (البائع) بتاريخ ٣/٧/١٩٧٦ برغبتها في أخذ العقار المبيع بالشفعة بعد إعلانها الطاعنة بذلك بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٦ فإن ميعاد الثلاثين يوماً المقرر لرفع دعوى الشفعة يبدأ بالإعلان الذي تم بتاريخ ٣١/٧/١٩٧٦ وتكون الدعوى إذ رفعت بصحيفة أودعت قلم الكتاب وقيدت في ١٥/٨/١٩٧٦ قد رفعت في الميعاد وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار / حسن السباطي نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المحترمين :
أحمد ضياء عبد الرازق ، سعد حسين بدر ، وليم وزق بلوى وعلى عبد الفتاح .

(٢٤٤)

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٨ القضائية :

شهر عقارى « الاثر الرجعى للتسجيل » • بيع « دعوى صحة التعاقد » •

التأشير بمنطوق الحكم الصادر فى دعوى صحة التعاقد أو تسجيله كاملا . إرتداد أثره إلى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . مؤدى ذلك . حق المشتري فى الإحتجاج قبل كل من ترتب له حق مبنى على العقار المبيع رضاء أو قضاء منذ تسجيل الصحيفة .

تسجيل صحيفة الدعوى التى يرفعها المشتري على البائع لإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر نتيجة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى وبذلك يكون المشرع قد رسم للمدعى فى دعوى صحة التعاقد طريقا يمكنه من التمسك بالحكم الذى يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه وإعلام الغير بالإخطار التى يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى ، وإذ كان هذا الأعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملا إذا أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشى ويزيد عليه ، ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الإحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار ترتد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، يستوى فى ذلك أن تكون هذه الحقوق قد تقرررت بتصرف رضائى صادر من البائع له أو نتيجة إجراءات تنفيذ عقارى إتخذت ضد هذا البائع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٧٥ مدنى الخليفة على المطعون عليهما الأول والثانى طالباً بإيقاف إجراءات البيع فى الدعوى رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٧٤ بيع الخليفة وتثبيت ملكيته لحصة قدرها ١/١٩ س ٤ طمشاعاً فى كامل أرض وبناء العقار الموضحة بالصحيفة مع إلغاء إجراءات نزع الملكية ومحو القيود والتسجيلات ، وقال بياناً للدعوى إن المطعون عليه الثانى إتخذ إجراءات نزع ملكية تلك الحصة والى آلت إليه بعقد بيع صادر من المطعون عليها الأولى فى ١٩٧٢/٥/٢٠ وقضى بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٤٠٧٣ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة وكان قد شهر صحيفتها فى ١٩٧٣/١٢/٢٦ قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية، وفى ١٩٧٦/١٠/١٨ قضت المحكمة برفض كلا الطلبين، إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٥٠٨ لسنة ٩٣ ق القاهرة وفى ١٩٧٨/٢/٢٧ قضت محكمة الإستئناف بعدم جواز الإستئناف بالنسبة لطلب وقف إجراءات البيع وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة لدعوى تثبيت الملكية ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثالث بصفته ويرفضه بالنسبة للمطعون عليهما الأولى والثانى ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأساً .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النياية بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثالث بصفته أنه وإن أقيمت الدعوى في مراجعته إلا أنه لم يطلب الحكم عليه بشيء كما أن أسباب الطعن غير متعلقة به .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، وذلك أنه وإن كان المطعون عليه الثالث بصفته قد أختصم في مراحل الدعوى السابقة مع المطعون عليهما الأولين إلا أنه لم يطلب الحكم عليه بشيء ، كما أن أسباب الطعن لاتعلق لها به ومن ثم فإن إختصامه أمام محكمة النقض يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليهما الأولى والثانى .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ويقول في بيان ذلك أنه قدم إلى محكمة الإستئناف الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٠٧٣ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة والمسجل برقم ٧٦٣١ لسنة ١٩٧٢ شهر عقارى الخليفة في ٢ / ٨ / ١٩٧٧ والقاضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المطعون عليها الأولى عن الحصة موضوع النزاع وكان قد شهر صحيفتها في ١٩٧٣/١٢/٢٦ قبل تسجيل تنبيه نزاع الملكية في ١٩٧٤/٢/٢٧ ودلل بذلك على أنه أصبح المالك لهذه الحصة من تاريخ شهر صحيفة تلك الدعوى ، ولم ينازع أى من الخصوم في دلالة المستند الذى قدمه ، غير أن الحكم التفت عنه وأغفل الرد عليه وهو قصور من شأنه أن يعيبه ويطله .

وحيث إن هذا النعى في محله — ذلك أن القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن الشهر العقارى والتوثيق بعد أن بين في المادة ١٥ منه الدعاوى التى يجب تسجيلها ومن بينها دعوى صحة التعاقد على حقوق عقارية نص في المادة ١٧ منه على أنه (يترتب على تسجيل الدعاوى المذكورة في المادة الخامسة عشر أو

التأشير بها أن حق المدعى إذا تقرر بحكم مؤشربه طبق القانون يكون حجة على من ترتبت لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعوى أو التأشير بها ، ومفاد ذلك أن تسجيل صحيفة الدعوى التي يرفعها المشتري على البائع لإثبات صحة التعاقد الحاصل بينهما على بيع عقار ثم التأشير بمنطوق الحكم الصادر - بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة من شأنه أن يجعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له حقوق عينية على العقار ابتداء من تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى ، وبذلك يكون المشرع قد رسم للمدعى في دعوى صحة التعاقد طريقاً يمكنه من التمسك بالحكم الذى يصدر لصالحه ضد كل من آل إليه الحق من البائع المدعى عليه وإعلام الغير بالإخطار التي يتعرضون لها عند التعاقد بشأن العقار موضوع الدعوى ، إذا كان هذا الإعلام يتحقق بالتأشير بمنطوق الحكم وحده فإنه من باب أولى يتحقق بشهر الحكم كاملاً إذ أن هذا الشهر يتضمن كل بيانات التسجيل الهامشي ويزيد عليه ، ومتى تقرر ذلك فإن أثر تسجيل الحكم من حيث الإحتجاج على من ترتبت لهم حقوق عينية على العقار يرتد إلى تاريخ تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الحقوق قد تقرر بتصرف رضائي صادر من البائع أو نتيجة إجراءات تنفيذ عقارى إتخذت ضد هذا البائع ، لما كان ذلك وكان الثابت من المستندات المقدمة من الطاعن أنه كان قد تمسك في مذكرته إلى محكمة الإستئناف بأنه قام في ١٩٧٣/٢/٢٦ بشهر صحيفة الدعوى رقم ٤٠٧٣ لسنة ١٩٧٣ مدنى كلى جنوب القاهرة ثم سجل في ١٩٧٧/٤/٢ الحكم الصادر فيها والقاضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المطعون عليها الأولى عن الحصّة موضوع النزاع وإنسحب بذلك أثر هذا التسجيل إلى تاريخ شهر الصحيفة وهو سابق على تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية في ١٩٧٤/٢/٢٧ ، وأنه قدم إلى المحكمة الدليل على ذلك ، فإن الحكم المطعون

فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع - وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه وجه الرأى فى الدعوى - وأيد قضاء الحكم الابتدائى برفض طلب تثبيت الملكية على سند من القول أن الملكية لم تنتقل للطاعن لعدم التأشير بالحكم الصادر فى دعوى صحة التعاقد على هامش تسجيل صحيفتها يكون معيياً بالقصور بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً فيما قضى به بالنسبة لهذا الطلب .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي
للأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء
والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

السنة الثانية والثلاثون

(الجزء الاول)

من يناير الى أبريل سنة ١٩٨١

(١) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		اجراءات - اختصاص - استقالة - اعارة اعانة اجتماعية - اقليمية - أهلية
		اجراءات
		١ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللجان المختصة قبل اللجوء الى القضاء . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب .
٦٤	١٤	(الطلبان رقما ٦٠ لسنة ٤٩ق ، ١٠٤ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		٢ - اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لعرض النزاع على اللجنة المختصة . أثر ذلك . عدم قبول الطلب . المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
٤٨	٩	(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٩ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٣ - طلبات رجال القضاء والنيابة بحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين . من المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت . اختصاص محكمة النقض دون غيرها بنظرها ولو كانت المدة محل النزاع سابقة على التحاقهم بالقضاء أو النيابة العامة .
٣٨	٧	(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٤ - استقرار اقدمية الطالبين برفض الطعن في قرار التخطي في الترقية . الطعن في القرار اللاحق فيما تضمنه من عدم الرجوع بالادمية الى ما كانت

الصفحة	القاعدة	
		عليه قبل التخطي بالقرار السابق • وجوب القضاء برفض الطلب •
٦٨	١٥	(الطلب رقم ٢١١ لسنة ٤٦ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		٥ - رفض طلب الغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من رفض اعادة اقدمية الطالبين الى ما كانت عليه قبل صدوره • الطعن في القرار اللاحق بذات الطلب • غير جائز •
٦٨	١٥	(الطلب رقم ٢١١ لسنة ٤٦ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		٦ - صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية • تمتعه بشخصية اعتبارية • طلب التعويض المؤسس على مخالفة قرار وزير العدل بحرمان الطالب من خدمات الصندوق • توجيهه الى وزير العدل • صحيح •
٨	٢	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		٧ - طلب تعديل الأقدمية المحددة بقرار التعيين • من طلبات الالغاء • وجوب تقديمه خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية •
٧٥	١٧	(الطلب رقم ٥ لسنة ٥١ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		٨ - قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالموافقة على فصل الطالب من وظيفته • ليس من قبيل القرارات الادارية النهائية • الطعن فيه غير جائز •
٧٧	١٨	(الطلب رقم ١٩ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)
		٩ - توجيه الطلب الى رئيس الجمهورية بصفته رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية • غير مقبول •
٦٨	١٥	(الطلب رقم ٢١١ لسنة ٤٦ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		١٠ - توجيه طلب الغاء القرار الوزاري بقبول استقالة الطالب الى رئيس الجمهورية بصفته رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية • غير مقبول •
٧٧	١٨	(الطلب رقم ١٩ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)
		١١ - توجيه الطلب الى رئيس المحكمة الدستورية العليا بشأن تعديل القرار الجمهوري فيما تضمنه من تحديد الوظيفة القضائية الواجب تعيين

الصفحة	القاعدة	
		الطالب فيها لعدم ادراجها في تشكيل تلك المحكمة والغاء القرار الوزاري باعتباره مستقيلا . غير مقبول .
٨٢	١٩	(الطلب رقم ٨٧ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)
		١٢ - حق القاضي في العودة الى الجهة التي عمل فيها قبل تعيينه بالمحكمة العليا وتسوية أوضاعه فيها . مستمد مباشرة من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ . ما تتخذه الادارة من اجراءات في هذا الشأن مجرد أعمال تنفيذية . منازعة الطالب في سلامة الأسس التي روعيت في تسوية أوضاعه . عدم تقيدها بميعاد .
٨٢	١٩	(الطلب رقم ٨٧ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)

اختصاص

		١ - القانون ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية ، القرارات التي تصدر تنفيذا لهذا القانون . في شأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الغائها .
٨	٢	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		٢ - القرارات الادارية النهائية المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الغائها أو التعويض عنها . طلب التعويض عن الاضرار الناشئة عن الاعمال المادية . خروجه عن ولاية محكمة النقض .
٢٥	٤	(الطلبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ ، ٢ لسنة ٤٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٣١)
		٣ - طلبات رجال القضاء والنيابة بحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين . من المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت . اختصاص محكمة النقض دون غيرها بنظرها ولو كانت المدة محل النزاع سابقة على التحاقهم بالقضاء أو النيابة العامة .
٣٨	٧	(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		استقالة
		١ - طلب الغاء القرار الوزاري بقبول استقالة الطالب استنادا الى أنها كانت وليدة اكراه . ثبوت عدم توافر الاكراه . مؤداه . وجوب رفض الطلب .
٧٧	١٨	(الطلب رقم ١٩ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٩)
		٢ - انقطاع القاضى عن عمله مدة ثلاثين يوما قرينة على الاستقالة الضمنية . انتفاء هذه القرينة بتقديم القاضى اعدارا يقدرها المجلس الأعلى للهيئات القضائية .
٨٢	١٩	(الطلب رقم ٨٧ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)
		اعارة
		١ - احالة عضو الهيئة القضائية - السابق عمله بالخارج عن طريق الاعارة أو التعاقد الشخصى - الى المعاش . استحقاقه الاعانة الاجتماعية . شرطه .
٦٠	١٣	(الطلب رقم ٥٠ « لسنة ٥٠ ق رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١١/٣)
		اعانة اجتماعية
		« احالة الى خدمات اجتماعية »
		اقدمية
		١ - الحكم بالغاء قرار تخطى الطالب فى الترقية . ثبوت أهليته وصدر قرار بترقيته بعد ذلك دون الارتداد باقدميته الى ما كانت عليه . خطأ . علة ذلك .
٥١	١٠	(الطالبان رقما ٨٣،٣٧ لسنة ٤٩ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تخطى الطالب في الترقية الى درجة رئيس محكمة « ب » في حركتين متتاليتين لحصوله على تقريرين متتاليين بدرجة « متوسط » . رفض المحكمة تظلمه من التقريرين . أثره . حصوله بعد ذلك على تقريرين وترقيته . طلب الرجوع بأقدميته الى ما كانت عليه أصلاً . غير جائز .
٥٤	١١	(الطلب رقم ٩٤ لسنة ٥٠ هـ « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٣ - عضو المحكمة العليا الذي فقد وظيفة بإلغاء قانون انشائها وعدم ادراجه في تشكيل المحكمة الدستورية العليا . وجوب اعادته الى الجهة التي كان يعمل بها في الأقدمية التي كانت له فيها بين زملائه . طلب تعيينه في الوظيفة الأعلى . غير مقبول . لا يغير من ذلك احتفاظه بالدرجة والمرتب والبدلات بصفة شخصية .
٨٢	١٩	(الطلب رقم ٨٧ لسنة ٥٠ هـ « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)
أهلية		
		١ - الحكم بإلغاء قرار تخطى الطالب في الترقية . تبوت أهليته وصدور قرار بترقيته بعد ذلك دون الارتداد بأقدميته الى ما كانت عليه . خطأ . عنه ذلك .
٥١	١٠	(الطلبان رقما ٨٣، ٣٧ لسنة ٤٩ هـ « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٢ - تقدير كفاية الطالب في ثلاثة تقارير تفتيش بدرجة « فوق المتوسط » . تخطيه في الترقية لتقدير كفايته في تقرير رابع بدرجة « متوسط » دون النظر الى الحالة المرضية التي صاحبته خلال فترة التفتيش والتي حصل بسببها على اجازة مرضية . أثره . اعتبار قرار التخطي غير مبرر .
١٧	٣	(الطلبات أرقام ١٣ ، ١٤ لسنة ٤٥ هـ ، ١٢٣ لسنة ٤٧ هـ ، ٧٤ لسنة ٤٥ هـ « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		٣ - تعديل كفاية الطالب الى درجة « فوق المتوسط » . أثره . إلغاء القرار فيما تضمنه من تخطيه في الترقية وما يترتب على ذلك من آثار .
٤٥	٨	(الطلب رقم ٨٢ لسنة ٥٠ هـ « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحكم بالغاء قرار تخطي الطالب في الترقية لعيب شكلي . أثره . استعادة الجهة الادارية سلطتها في تقدير أهلية الطالب للترقية .
٥١	١٠	(الطلبان رقما ٨٣،٣٧ لسنة ٤٩ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٥ - ثبوت أن تقدير كفاية الطالب بدرجة متوسط يتفق مع الواقع ، أثره ، حصوله في تقارير التفتيش السابقة أو التقرير اللاحق على درجة فوق المتوسط لا أثر له ، علة ذلك .
٥	١	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٤٩ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/١٣)

(ت)

(تأديب - تأميمات اجتماعية - ترقية - تعويض - تعيين - تفتيش)

تأديب

		١ - ثبوت أن توجيه التنبيه الى الطالب له ما يبرره . النعي عليه بمخالفة القانون أو اساءة استغلال السلطة . خطأ .
٣٠	٥	(الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٤/١٤)
		٢ - ايداع أصل التنبيه المطعون عليه ملف الطالب ، خلو صورته المبلغة اليه من توقيع وزير العدل . لاينال من سلامة التنبيه أو يعدم أثره .
٣٠	٥	(الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٤/١٤)
		٣ - لوزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم وقضااتها الى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظائفهم . للعضو حق الاعتراض أمام اللجنة المختصة خلال أسبوع من تاريخ ابلاغه .
٣٠	٥	(الطلب رقم ٤٦ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٤/١٤)
		٤ - عمل مجلس الصلاحية . ماهيته . مجرد تقييم لحالة القاضي في مجموعها

الصفحة	القاعدة	
		من حيث صلاحيته للاستمرار في وظيفته القضائية . لا يعتبر من قبيل المحاكمة التأديبية .
٧١	١٦	(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		٥ - ثبوت فقد القاضي لأسباب الصلاحية لولاية القضاء . مؤداه . وجوب حالته الى المعاش أو نقله الى وظيفة غير قضائية .
٧١	١٦	(الطلب رقم ٥٤ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)

تأمينات اجتماعية

« راجع معاش »

ترقية

١ - تقدير كفاية الطالب في ثلاثة تقارير تفتيش بدرجة « فوق المتوسط » .
تخطيه في الترقية لتقدير كفايته في تقرير رابع بدرجة « متوسط » دون النظر الى الحالة المرضية التي صاحبته خلال فترة التفتيش والتي حصل بسببها على اجازة مرضية . أثرو . اعتبار قرار التخطي غير مبرر .

(الطلبات ارقام ١٣ ، ١٤ ، ٧٤ لسنة ٤٥ ق ، ١٢٣ لسنة ٤٧ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)

٢ - الحكم بالفناء قرار تخطي الطالب في الترقية . مؤداه . انسحاب اثر ذلك الى القرارات اللاحقة التي من شأنها اتصاؤه عن الترقية أسوة بزملائه الذين يلونه في الأقدمية . شرطه . عدم وجود مسوغ طارىء يحول دون ترقيته .

(الطلبات ارقام ١٣ ، ١٤ ، ٧٤ لسنة ٤٥ ق ، ١٢٣ لسنة ٤٧ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - ترقية الطالب بعد تخطيه . لا يستنفد به حقه كاملا . الحكم بالغاء قرار التخطي . اثره . طلب رد اقدميته . اعتباره نتيجة لازمة لالغاء قرار التخطي .
١٧	٣	(الطلبات ارقام ١٣ ، ١٤ ، ٧٤ لسنة ٤٥ ق ، ١٢٣ لسنة ٤٧ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		٤ - التعيين في احدى الوظائف القضائية من غير رجال القضاء او بطريق الترقية . بلوغ سن معينة . شرط للتعين وليس قييدا لمباشرة اعباء الوظيفة .
٣٣	٦	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
		٥ - تعديل كفاية الطلب الى درجة « فوق المتوسط » . اثره . الغاء القرار فيما تضمنه من تخطيه في الترقية وما يترتب على ذلك من آثار .
٤٥	٨	(الطلب رقم ٨٢ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٦ - الحكم بالغاء قرار تخطي الطالب في الترقية . ثبوت أهليته وصدور قرار بترقيته بعد ذلك دون الارتداد باقدميته الى ما كانت عليه . خطأ . علة ذلك .
٥١	١٠	(الطلبان رقما ٣٧ ، ٨٣ لسنة ٤٩ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٧ - الحكم بالغاء قرار تخطي الطالب في الترقية لعيب شكلي . اثره . استعادة الجهة الادارية سلطتها في تقدير أهلية الطالب للترقية .
٥١	١٠	(الطلبان رقما ٣٧ و ٣٨ لسنة ٤٩ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٨ - تخطي الطالب في الترقية الى درجة رئيس محكمة « ب » في حركتين متتاليتين لحصوله على تقريرين متتاليين بدرجة « متوسط » . رفض المحكمة تظلمه من التقريرين . اثره . حصوله بعد ذلك على تقريرين وترقيته . طلب الرجوع باقدميته الى ما كانت عليه أصلا . غير جائز .
٥٤	١١	(الطلب رقم ٩٤ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
٦٨	١٥	٩ - استقرار أقدمية الطالبين برفض الطعن في قرار التخطي في الترقية . الطعن في القرار اللاحق فيما تضمنه من عدم الرجوع بالأقدمية الى ما كانت عليه قبل التخطي بالقرار السابق . وجوب القضاء برفض الطلب . (الطلب رقم ٢١١ لسنة ٤٦ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)

تعويض

٢٥	٤	١ - القرارات الادارية النهائية المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الغائها أو التعويض عنها . طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن الأعمال المادية . خروجه عن ولاية محكمة النقض . (الطلبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ ق ، ٢ لسنة ٤٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٣١)
٢٥	٤	٢ - عدم تقديم الطالب دليلا على أن ضررا ماديا لحقه نتيجة عزله من وظيفته القضائية . اثره . الغاء قرارات عزل القضاة تشريعا أو قضاء . اعتبار ذلك تعويضا مناسبا . (الطلبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ ق ، ٢ لسنة ٤٣ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٣١)

تعيين

٣٣	٦	١ - الشروط الواجب توافرها فيمن يولى احدى الوظائف القضائية . الهدف منها . ليس لجهة الادارة حيالها سلطة تقديرية . (الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
٣٣	٦	٢ - التعيين في احدى الوظائف القضائية من غير رجال القضاء أو بطريق الترقية . بلوغ سن معينة . شرط للتعيين وليس قيда لمباشرة أعباء الوظيفة . (الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تعيين الطالب وهو من غير رجال القضاء أو النيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية . أثره . وجوب ألا يقل مرتبه عن مرتب من يليه في الاقدمية . اجراء التسوية يكون وقت الحاقه بالعمل القضائي .
٥٧	١٢	(الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٤ - تعيين الزميل المطلوب المساواة به قاضياً في تاريخ لاحق لتعيين الطالب . أثره طلب الأخير مساواة مرتبه به . لا محل له . لا يخل ذلك بحقه في المطالبة مستقبلاً بما قد يترتب له من حقوق اعمالاً للمادة ١ من القانون ١١ لسنة ١٩٨١ .
٥٧	١٢	(الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٥ - عضو المحكمة العليا الذي فقد وظيفته بإلغاء قانون انشائها وعدم ادراجه في تشكيل المحكمة الدستورية العليا . وجوب اعادته الى الجهة التي كان يعمل بها في الأقدمية التي كانت له فيها بين زملائه . طلب تعيينه في الوظيفة الأعلى . غير مقبول . لا يغير من ذلك احتفاظه بالدرجة والمرتب والبدلات بصفة شخصية .
٨٢	١٩	(الطلب رقم ٨٧ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)
تفتيش		
		١ - التفتيش على عمل القاضي . جواز اجراؤه في أية فترة خلال العام القضائي . لجهة الادارة السلطة الكاملة في تقدير ملاءمة فترة التفتيش .
٥	١	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٤٩ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/١٣)
		٢ - ثبوت أن تقدير كفاية الطالب بدرجة متوسط يتفق مع الواقع ، أثره ، حصوله في تقارير التفتيش السابقة أو التقرير اللاحق على درجة فوق المتوسط لا أثر له ، علة ذلك .
٥	١	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٤٩ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/١٣)
		٣ - تقدير كفاية الطالب في ثلاثة تقارير تفتيش بدرجة « فوق المتوسط » .
		تخطية في الترقية لتقدير كفايته في تقرير رابع بدرجة « متوسط » دون

الصفحة	القاعدة	
١٧	٣	النظر الى الحالة المرضية التي صاحبته خلال فترة التفتيش والتي حصل بسببها على اجازة مرضية . اثره . اعتبار قرار التخطي غير مبرر . (الطلبات ارقام ١٣ ، ١٤ ، ٧٤ لسنة ٤٥ ، ١٢٣ لسنة ٤٧ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)

(خ)

خدمات اجتماعية

« صندوق الخدمات »

٨	٢	١ - القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية ، القرارات التي تصدر تنفيذاً لهذا القانون في شأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الغائها . (الطلب رقم ١٦ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
٨	٢	٢ - صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية . تمتعه بشخصية اعتبارية طلب التعويض المؤسس على مخالفة قرار وزير العدل بحرمان الطالب من خدمات الصندوق . توجيهه الى وزير العدل . صحيح . (الطلب رقم ١٦ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
٨	٢	٣ - صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية . نطاق خدماته . الأصل توفيرها لأعضاء الهيئات الحاليين والسابقين وأسرهم . وقف سريانها في حالات معينة . لا مخالفة فيه للقانون . استمرار العضو السابق في ممارسة مهنة المحاماة . عدم استحقاقه وأسرته التمتع بخدمات الصندوق . (الطلب رقم ١٦ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
٨	٢	٤ - إحالة الطالب الى المعاش . استمراره في ممارسة المحاماة . اثره . عدم استحقاقه وأسرته التمتع بخدمات الصندوق الصحية والاجتماعية . (الطلب رقم ٥٠ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١١/٣)

الصفحة	القاعدة	
		« الاعانة الاجتماعية »
		١ - احالة عضو الهيئة القضائية الى المعاش . استحقاقه الاعانة الاجتماعية ما لم يتم به مانع من موانع الاستحقاق . اشتغاله بعد ذلك بعمل آخر . لا أثر له .
٨	٢	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		٢ - احالة عضو الهيئة القضائية - السابق عمله بالخارج عن طريق الاعارة أو التصاقد الشخصى - الى المعاش . استحقاقه الاعانة الاجتماعية . شرطه .
٦٠	١٣	(الطلب رقم ٥٠ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١١/٣)

(ص)

صلاحية

صلاحية - صندوق الخدمات

		١ - عمل مجلس الصلاحية . ماهيته . مجرد تقييم لحالة القاضى فى مجموعها من حيث صلاحيته للاستمرار فى وظيفته القضائية . لا يعتبر من قبيل المحاكمة التأديبية .
٧١	١٦	(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		٢ - ثبوت فقد القاضى لأسباب الصلاحية لولاية القضاء . مؤداه . وجوب احالته الى المعاش أو نقله الى وظيفة غير قضائية .
٧١	١٦	(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٧٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)

صندوق الخدمات

« راجع خدمات اجتماعية »

القاعدة للصفحة

(ع)

عزل

١ - عدم تقديم الطالب دليلاً على أن ضرراً مادياً لحقه نتيجة عزله من وظيفته القضائية . أثره . إلغاء قرارات عزل القضاة تشريعاً أو قضاءً . اعتبار ذلك تعويضاً مناسباً .

٢٥ ٤ (الطلبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ق ، ٢ لسنة ٤٣ « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٣١)

٢ - قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالموافقة على فصل الطالب من وظيفته . ليس من قبيل القرارات الادارية النهائية . الطعن فيه غير جائز

٧٧ ١٨ (الطلب رقم ١٩ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)

(ق)

قرار ادارى

١ - القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية ، القرارات التى تصدر تنفيذا لهذا القانون فى شأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الغائها .

٨ ٢ (الطلب رقم ١٦ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)

٢ - القرارات الادارية النهائية المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الغائها أو التعويض عنها . طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن الأعمال المادية . خروجه عن ولاية محكمة النقض .

٢٥ ٤ (الطلبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ق ، ٢ لسنة ٤٣ « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)

٣ - صدور قرار جمهورى بترقية الطالب لوظيفة مستشار رغم عدم بلوغه

الصفحة	القاعدة	
		السن القانونية • قيامها بسحب القرار • لا خطأ • عدم التزامها باخطار الطالب مسبقاً بالسحب •
٣٣	٦	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
		٤ - تعديل كفاية الطالب الى درجة « فوق المتوسط » ، أثره • إلغاء القرار فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية وما يترتب على ذلك من آثار •
٤٥	٨	(الطلب رقم ٨٢ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٥ - قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالموافقة على فصل الطالب من وظيفته • ليس من قبيل القرارات الادارية النهائية • الطعن فيه غير جائز •
٧٧	١٨	(الطلب رقم ١٩ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)
		٦ - لجوء المؤمن عليه الى التحكيم الطبى ليس الزامياً • اختياره هذا الطريق لاقتضاء حقوقه • أثره • وجوب التزامه بقرار لجنة التحكيم • علة ذلك • نهائية القرار وعدم قابليته للطعن •
٦٤	١٤	(الطلبان رقما ٦٠ لسنة ٤٩ق ، ١٠٤ لسنة ٥٠ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨١/١٢/٨)

(ك)

درجة الكفاية

		١ - التفتيش على عمل القاضى • جواز اجراؤه فى أية فترة خلال العام القضائى • لجهة الادارة السلطة الكاملة فى تقدير ملاءمة فترة التفتيش •
٥	١	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٤٩ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/١٣)
		٢ - ثبوت أن تقدير كفاية الطالب بدرجة متوسط يتفق مع الواقع • أثره • حصوله فى تقارير التفتيش السابقة أو التقرير اللاحق على درجة فوق المتوسط لا أثر له ، علة ذلك •
٥	١	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٤٩ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تعديل كفاية الطالب الى درجة « فوق المتوسط » . أثره . إلغاء القرار فيما تضمنه من تخطيه في الترقية وما يترتب على ذلك من آثار .
٤٥	٨	(الطلب رقم ٨٢ لسنة ٥٠ هـ « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٤ - طلب تعديل كفاية الطالب في تقرير التفتيش الى درجة « فوق المتوسط » ثبوت أن مآخذ التقرير لم يكن لمعظمها أثر وأنه فصل في عدد كبير من القضايا اقتضت جهدا في الفصل فيها . أثره . اجابته طلبه .
٤٥	٨	(الطلب رقم ٨٢ لسنة ٥٠ هـ « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)

(م)

مرتبات - معاشيات

مرتبات

		١ - أعضاء الهيئات القضائية الذين أعيدوا الى وظائفهم بأحكام قضائية أو تطبيقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٣ . عدم استحقاقهم لفروق مالية .
٢٥	٤	(الطلبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ هـ ، ٢ لسنة ٤٣ هـ - جلسة ١٩٨١/١/٣١)
		٢ - تعيين الطالب وهو من غير رجال القضاء أو النيابة العامة في إحدى الوظائف القضائية . أثره . وجوب ألا يقل مرتبه عن مرتب من يليه في الأقدمية . اجراء التسوية يكون وقت الحاقه بالعمل القضائي .
٥٧	١٢	(الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٠ هـ « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٣ - تعيين الزميل المطلوب المساواة به قاضيا في تاريخ لاحق لتعيين الطالب . أثره . طلب الأخير مساواة مرتبه به . لا محل له . لا يخل ذلك بحقه في المطالبة مستقبلا بما قد يترتب له من حقوق اعمالا للمادة ١ من القانون ١١ لسنة ١٩٨١ .
٥٧	١٢	(الطلب رقم ٦٢ لسنة ٥٠ هـ « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	معاشات
		<p>١ - طلبات رجال القضاء والنيابة بحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين . من المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت . اختصاص محكمة النقض دون غيرها بنظرها ولو كانت المدة محل النزاع سابقة على التحاقهم بالقضاء أو النيابة العامة .</p>
٣٨	٧	<p>(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)</p> <p>٢ - طلب رجل القضاء ضم مدة خدمة سابقة له بوزارة الداخلية طبقاً للمادة ٣٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرض المنازعة على اللجنة المختصة بهيئة التأمين . لجوئه الى المحكمة مباشرة . أثره . عدم قبول الطلب .</p> <p>مادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . طلب رجل القضاء ضم مدة خدمة سابقة له طبقاً للمادة ١٧٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . توجيهه الى وزير العدل . جواز اللجوء الى القضاء مباشرة دون عرض على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . علة ذلك .</p>
٣٨	٧	<p>(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)</p> <p>٣ - طلب رجل القضاء ضم مدة خدمة سابقة طبقاً للمادة ١٧٦ لسنة ١٩٧٥ المعدل . شرطه . أن يكون قد فصل من عمله السابق بغير الطريق التأديبي .</p>
٣٨	٧	<p>(الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)</p> <p>٤ - اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لعرض النزاع على اللجنة المختصة . أثر ذلك . عدم قبول الطلب . المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .</p>
٤٨	٩	<p>(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)</p>

الصفحة	القاعد	
		٥ - المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللجان المختصة قبل اللجوء الى القضاء . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب .
٦٤	١٤	(الطالبان رقما ٦٠ لسنة ٤٩ ، ١٠٤ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء ») (جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		٦ - لجوء المؤمن عليه الى التحكيم الطبي ليس الزاميا . اختياره هذا الطريق لاقتضاء حقوقه . أثره . وجوب التزامه بقرار لجنة التحكيم . علة ذلك . نهائية القرار وعدم قابليته للطعن .
٦٤	١٤	(الطالبان رقما ٦٠ لسنة ٤٩ ، ١٠٤ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء ») (جلسة ١٩٨١/١٢/٨)

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

الرقعة الصفحة

(1)

اثبات - اثراء بلا سبب - اجانب - احوال شخصية -
اختصاص - ارتفاق - ارث - استئناف - اصلاح زراعى -
اعلان - افلاس - التزام - التصاق - التماس اعادة النظر -
امر اداء - امر على عريضة - اهلية - ايجار

اثبات

عبء الاثبات

١ - قواعد الاثبات ليست من النظام العام . عدم جواز التحدى
لاول مرة امام محكمة النقض بمخالفة محكمة الموضوع لقاعدة تتعلق
بتحديد الملف بالاثبات .

١٣٠٤/٢٣٨

(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)

٢ - العرف أو العادة التجارية . على الملغى بقيامها اثبات وجودها
وان المتعاقدين قصدوا الالتزام بها واتباعها .

٣٢١/٦٥

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)

اجراءات الاثبات :

(اولا) الاحالة للتحقيق .

١ - طلب الاحالة الى التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع
باجابته متى وجدت في الاوراق ما يكفى لتكوين عقيدتها .

٧٤٣/١٤٠

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣)

الصفحة	القاعدة	
٦٧١	١٢٨	٢ - طلب إجراء التحقيق أو ندب خير آخر في الدعوى . لمحكمة الموضوع عدم الاستجابة له دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض . شرط ذلك . (الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
٨٠٦	١٥٠	٣ - إحالة الدعوى للتحقيق . حق لمحكمة الموضوع م . ٧٠ اثبات . (الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
١٢٥١	٢٣٠	٤ - وجوب بيان الوقائع المطلوب اثباتها بمنطوق حكم الإثبات م . ٧١ اثبات . علته . تجاوز التحقيق تلك الوقائع . أثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام . التحدى به أمام محكمة النقض . شرطه . (الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
١٢٥١	٢٣٠	٥ - اغفال حكم الإثبات الآن للخصم بنفى ما صرح لخصمه إثباته . لا ينفى حقه في طلب سماع شهوده . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز . (الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
١١٥١	٢١٤	٦ - طلب المستاجر إحالة الدعوى الى التحقيق لاثبات العلاقة الإيجارية . التفتات الحكم عنه وإقامة قضائه بالاخلاء على أن مجرد سفر المؤجر للخارج لمدة موقوته كاف لعدم إجابته الى طلبه اعمالا للمادة ٤٠/ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ وصور . (الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٨)
١٢٦٢	٢٣٢	٧ - استناد الحكم الى التحقيق الذى أجرته هيئة أخرى غير التى أصدرته . جائز . لمحكمة الاستئناف الاستناد الى التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى . (الطعن رقم ٨٣٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
٧٤٣	١٤٠	(ثانيا) « استجواب الخصوم » . طلب استجواب الخصوم . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) انكار التوقيع :
		مناقشة الخصم موضوع المحرر العرفي المحتج به عليه . أثره . عدم قبول انكار التوقيع . مادة ٣/١٤ اثبات . حقه في الطعن بتزويره في اية حالة كانت عليها الدعوى .
٦٦٣	١٢٧	(الطعن رقم ٩٨٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		(رابعا) الادعاء بالتزوير :
		(راجع تزوير)
		(خامسا) ندب الخبراء .
		- أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه أو باتخاذ اجراء آخر من اجراءات الاثبات .
٣٦٠	٧١	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		(سادسا) العدول عن اجراءات الاثبات .
		١ - استناد المحكمة الى ادلة الدعوى القائمة امامها . بيان ضمنى لمسبب عدولها عن تنفيد ما امرت به من تقديم مستندات .
٦٢٢	١٢١	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)
		٢ - عدول المحكمة عما امرت به من اجراء الاثبات لوجود أوراق في الدعوى كافية لتكوين عقيدتها . عدم بيانها صراحة أسباب هذا العدول لا خطأ . علة ذلك .
١١٨٨	٢١٩	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٠)
		٣ - عدول محكمة الموضوع عما امرت به من اجراءات الاثبات . عدم التزامها ببيان أسبابه . شرطه . اتخاذها الاجراء من تلقاء نفسها .
١٢٣٨	٢٢٨	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		طرق الاثبات
		(أولا) مسائل عامة :
		١ - قواعد الاثبات . ليست من النظام العام . اثره . جواز مخالفتها صراحة او ضمناً .
٣٣١	٦٦	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٢ - قواعد الاثبات غير متعلقة بالنظام العام . السكوت عن التمسك بها امام محكمة الموضوع . اعتباره قبولاً للاثبات بغير الطريق الذي رسمه القانون .
١١٨٨	٢١٩	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٠)
		٣ - طلب اجراء التحقيق او ندب خير آخر في الدعوى . لمحكمة الموضوع عدم الاستجابة اليه دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض . شرط ذلك .
٦٧١	٢١٨	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٤ - وجوب بيان الوقائع المطلوب اثباتها بمنطوق حكم الاثبات . م ٧١ اثبات . علته . تجاوز التحقيق تلك الوقائع . اثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام . التحدى به امام محكمة النقض . شرطه .
١٢٥١	٢٣٠	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٥ - اغفال حكم الاثبات الاذن للخصم بنفى ما صرح لخصمه باثباته . لا ينفى حقه في طلب سماع شهوده . التحدى بذلك لأول مرة امام محكمة النقض . غير جائز .
١٢٥١	٢٣٠	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٦ - اعتداد الحكم بعمل الدائن واتخاذ دليله لصالحه ضد المدين . خطأ .
٢٤٠	٤٩	(الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٩ جلسة ١٩٨١/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - رد وبطلان الورقة المقدمة سنداً في الدعوى . لا يعنى بطلان التصرف ذاته وانما بطلان الورقة المثبتة له . جواز اثبات التصرف بدليل آخر مقبول .
٣٣١	٦٦	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨٦/١/٢٦)
		٨ - للمستأجر وحده اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٢٦٥	٥٥	(الطعن رقم ١٢٣٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
		٩ - التأجير من الباطن كسبب للإخلاء . ما هيته . اثباته . واقع يستقل بتقديره قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سليماً .
١٢٥١	٢٣٠	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		١٠ - عقد ايجار الاماكن . وجوب افراغه كتابة . المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . تعاق ذلك بالنظام العام . مخالفة المؤجر أو احتياله لستر التعاقد أو أحد شروطه . اثره . للمستأجر اثبات حقيقة التعاقد بكافة طرق الاثبات .
٤٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٤)
		١١ - التزام المؤجر بتحرير عقد ايجار متضمناً بيانات معينة حماية للمستأجر . مادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مخالفة ذلك . للمستأجر اثبات العلاقة الايجارية بكافة طرق الاثبات .
٢١٩	٤٤	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/١/١٧)
		١٢ - الاستناد الى قانون اجنبى ، واقعه ملادية . على الخصم اقامة الدليل عليها .
٤٤٥	٨٧	(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)
١٠٧٨	٢٠١	(والطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٨١/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
٥٦٤	١٠٩	<p>١٣ - لمحكمة الموضوع أن تقضى برد وبطلان أى محرر ولو لم يدع أمامها بتزويره . مادة ٥٨ . اثبات . وجوب اقامة قضائها على أسباب مؤدية لما خلصت اليه . مثال لاستدلال فاسد فى شأن عقد ايجار أماكن .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)</p>
١٣٣٤	٢٤٣	<p>١٤ - اعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة . ورقة من أوراق المحضرين . الكتابة شرط للاعتراف بوجودها أثره . عدم جواز استكمال النقص فى بيانها بدليل غير مستمد منها . عدم اعتداد الحكم باقرار البائع باعلان الشفيع اياه بالرغبة فى تاريخ معين . لا خطأ . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)</p>
١١٠	٢٤	<p>١٥ - بيع مشترى العقار المشفوع فيه لمشتري ثان قبل اعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة او قبل تسجيلها . مادة ٩٣٨ مدنى . مؤداه . عدم جواز الأخذ بالشفعة الا من المشتري الثانى . شرط ذلك . الا يكون البيع الثانى صورياً . للشفيع اثبات الصورية بكافة الطرق .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/١/٦)</p>
١٣٣٤	٢٤٣	<p>١٦ - طلب الزام الخصم بتقديم محرر تحت يده . شرط قبوله . المواد ٢٠ - ٢٢ من قانون الاثبات .</p> <p>(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)</p>
		<p>(ثانيا) الاثبات بالكتابة :</p>
١٣٣٤	٢٤٣	<p>١ - اعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة . ورقة من أوراق المحضرين . الكتابة شرط للاعتراف بوجودها . أثره . عدم جواز استكمال النقص فى بيانها بدليل غير مستمد منها . عدم اعتداد الحكم باقرار البائع باعلان الشفيع اياه بالرغبة فى تاريخ معين . لا خطأ . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)</p>
		<p>٢ - جواز الاثبات بشهادة الشهود فيما يجب اثباته بالكتابة عند</p>

الصفحة	القاعدة	
		وجود مانع أدبي . على من يدعى وجود هذا المانع التمسك به . ليس لمحكمة الموضوع أن تقرر من تلقاء نفسها قيامه .
٦٥٧	١٢٦	(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٣ - المانع الأدبي . نسبي . يرجع للظروف التي اتفقت فيها . تقدير قيامه . استقلال محكمة الموضوع به .
٦٥٧	١٢٦	(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		« مبدأ الثبوت بالكتابة »
		مبدأ الثبوت بالكتابة . شرطه .
٦٥٧	١٢٦	(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		(ثالثاً) شهادة الشهود :
		« راجع قاعدة رقم ٢ من الإثبات بالكتابة »
		« راجع شهادة الشهود في مسائل الأحوال الشخصية »
		- أحوال شخصية : الإثبات في مسائل الأحوال الشخصية
		(رابعاً) القرائن :
		(١) القرائن القانونية :
		١ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قيامها بتوافر شرطين . أثر ذلك .
		نقل عبء الإثبات على عائق المتصرف اليه . لقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافرها .
٥٣٩	١٠٣	(الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)
		٢ - التحدي بعدم توافر شرطي قرينة المادة ٩١٧ مدني استناداً الى صياغة العقد المطلوب إبطاله . غير جائز . علة ذلك .
٥٣٩	١٠٣	(الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٦٧)
		٣ - احتفاظ الواهبة بحيازة العين وبحقها في الانتفاع بها مدى

الصفحة	القاعدة	
٧٤٣	١٤٠	حياتها ، استناداً الى مشيئة المتصرف اليهما . اعمال قرينة المادة ٩١٧ مدني . لا محل له . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣)
		(ب) القرائن القضائية :
٣٣٧	٦٧	١ - اقامة الحكم قضاءه بصورية التصرف على جملة قرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها . النعي على الحكم في هذا الصدد . جدل موضوعي . (الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٧٤٣	١٤٠	٢ - اقامة الحكم على ادلة وقرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ - جلسة ١٩٨١/٣/٣)
		(خامساً) الاقرار :
		الاقرار القضائي : الاقرار المركب
٤٥٨	٨٩	١ - اقرار المطعون ضده بان العملية محل الخلاف رست عليه ولكنه لم يقم بتنفيذها وانما تنازل عنها لآخر . اقرار مركب . عدم جواز تجزئته . (الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)
٤٢٥	٨٣	٢ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الاقرار بالحق او نفيه . شرطه . (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧)
		اثرات بلا سبب
		دعوى الاثر بلا سبب لا تقوم حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية . طلب المستاجر استرداد ما اوفاه من الاجرة لحرمانه من الانتفاع

الصفحة	القاعدة	
		بالعين المؤجرة . مرده عقد الايجار . عدم خضوعه للتقادم الثلاثي الوارد بامادة ١٨٢ مدني .
٦٤١	١٢٤	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥) (راجع ايضا رد غير المستحق)

أجانب

		رعايا الدول العربية المرنوع عنهم الحراسة . انتفاعهم بأحكام التانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الاوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . علة ذلك .
٦٨٨	١٣٠	(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)

أحوال شخصية

مسائل الخاصة بالمسلمين :

(أولا) الطلاق

« مسكن الزوجية »

عقد ايجار الأماكن نسبي الأثر من حيث موضوعه وعاقديه . افادة
الزوجة بالمسكن المؤجر لزوجها رهين باستمرار العلاقة الزوجية . حق
المطلقة الحاضنة في الاستقلال بمسكن الزوجية . شرطه . صدور الحكم
بضم الصفار الى والدهم . اثره . فقد المطلقة لسندها في حيازة المسكن
رلو استمرت الحضانة من حيث الواقع ق٤٤ لسنة ١٩٧٩ المعدل لقانون
الأحوال الشخصية .

٨١٣	١٥١	(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
-----	-----	--

الصفحة القاعدة

« التطلاق للضرر »

١ - الحكم بالتطلاق طبقاً للمادة ٦ من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . مناطه .
ان يعجز القاضي عن الاصلاح بين الزوجين مع توافر شروط الضرر .
عرض محكمة اول درجة الصلح ورفض الحاضر عن أحد الزوجين له .
دافلا ثبات عجز المحكمة . لا محل لاعادة عرضه مرة أخرى في الاستئناف

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١) ٩٨٩ ١٨٣

٢ - التطلاق للضرر . شرطه ، أن تصبح العشرة بين الزوجين
مستحيلة بسبب إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل . معيار الضرر
شخصي . استقلال محكمة الموضوع بتقدير الضرر .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١) ٩٨٩ ١٨٣

(والطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١) ٩٩٤ ١٨٤

« التطلاق للغبية »

التطلاق للغبية . امكانية وصول الرسائل للزوج . وجوب امهاله
واعذاره للاقامة مع زوجته المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .
مدة الامهال . ليست من مواعيد المرافعات . أثر ذلك . ليس للاعذار شكل
خاص . كفاية علم الزوج بما يقرره القاضي بشأن الامهال والاعذار .

(الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٠) ٢٤٧ ٥١

(ثانيا) الاثبات في مسائل الأحوال الشخصية :

« شهادة الشهود »

١ - الشهادة في الفقه الحنفي . شروطها . كفاية توافق اقوال
الشهود دون تطابقها مع بعض المدعى به .

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١) ٩٩٤ ١٨٤

٢ - الأصل في الشهادة معاينة الشاهد للشيء بنفسه . الاستثناء .
أجازة الشهادة بالتسامع في أحوال كالنسب والموت والنكاح . واقعه

الصفحة	القاعدة	
٦١٤	١١٩	رضاع الزوجين من امرأة واحدة . لا تقبل الشهادة عليها بالتسامع . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)
		المسائل الخاصة بغير المسلمين :
		(أولا) تغيير الطائفة أو الملة :
		١ - تغيير الطائفة أو الملة لا يتم ولا ينتج أثره الا بقبول الطالب واتمام الطقوس والمظاهر الخارجية الرسمية . (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
٣٤٥	٦٨	٢ - للجهات الكنسية تتبع مدى سلامة الانضمام اليها بعد حصوله . سفها في ابطال الانضمام بعد قبوله اذا تبين عدم جديته . اثر ذلك . اعتبار الشخص باقياً على مذهبه القديم . لمحكمة الموضوع مراقبة ظروف الابطال والتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية . (الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
٣٤٥	٦٨	(ثانيا) التخليق .
		١ - استحكام النفور بين الزوجين الذي يجيز الحكم بالتخليق في شريعة الاقباط الأرثوذكس . شرطه . مادة ٥٧ مجموعة ١٩٣٨ . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)
٦١٧	١٢٠	٢ - اعتداء أحد الزوجين على الآخر الذي يبرر التخليق في شريعة الاقباط الأرثوذكس . شرطه . مادة ٥٥ مجموعة ١٩٣٨ . كفاية مساهمة الزوج في الاعتداء ولو لم يبلغ فعله مبلغ الجريمة . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)
٦١٧	١٢٠	٣ - تحريض الزوجة أهلها على الاعتداء على زوجها بقصد تأديبه لا قتله . لا يتوافر به موجب التخليق في شريعة الاقباط الأرثوذكس . مادة ٥٥ مجموعة ١٩٣٨ . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)
٦١٧	١٢٠	

الصفحة	القاعدة	
٦٢٨	١٢٢	<p>٤ - اضافة سبب آخر للتطبيق امام محكمة اول درجة . طرح المحكمة الاستثنائية لهذا السبب على سند من عدم جواز اثارته لأول مرة امامها . مخالفة للثابت بالأوراق .</p> <p>(انطن رقم ٤٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)</p> <p>دعوى الأحوال الشخصية :</p> <p>(أولا) المصلحة في الدعوى :</p> <p>المصلحة التي يقرها القانون . شرط لقبول الخصومة امام القضاء . المقصود بالمصلحة . المطلق ليس له مصلحة في طلب بطلان عقد زواج مطلقته بآخر .</p> <p>(انطن رقم ٨٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)</p> <p>(ثانيا) الحكم في الدعوى .</p> <p>٤ - القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب اصدار الاحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف طبقاً للمذهب الحنفى . الاستثناء . الأحوال التي ترد بشأنها قواعد قانونية خاصة .</p> <p>(انطن رقم ١٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢١)</p> <p>(ثالثا) الطعن في الحكم</p> <p>« النقض »</p> <p>الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض . مادتان ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات . رفع الطعن بصحيفة اودعت قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه وورودها الى قلم كتاب محكمة النقض بعد الميعاد . أثره . بطلان الطعن .</p> <p>(انطن رقم ٦٧ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)</p>
٥٤٤	١٠٤	
١٢٠٥	٢٢٢	
٥٤٧	١٠٥	

القاعدة الصفحة

الولاية على المال :

(أولا) الوصاية على القاصر :

بلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون الحكم باستمرار الوصاية عليه أثره . ثبوت أهلية كاملة .

٧٨٦ ١٤٧

(الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ١٩٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٢)

(ثانيا) الطعن في الحكم :

وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصي رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية . عدم جواز تمسك الغير بالبطلان المترتب على اغفال هذا الاجراء .

١٠٨٥ ٢٠٢

(الطعن رقم ٤٥ : لسنة ١٩٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٩)

اختصاص

(أولا) الاختصاص الدولي :

١ - اختصاص المحاكم المصرية الثابت لها وفقا للقانون المصري .
عدم جواز الخروج عنه . علة ذلك .

(الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ١٩٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣)

(ثانيا) الاختصاص الولائي :

(١) « مسائل عامة »

القضاء بعدم الاختصاص الولائي والاحالة . صيرورته نهائياً بعدم الطعن عليه . أثره . التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها . عدم جواز طرح مسألة الاختصاص عليها من جديد ولو كان القضاء فيها مخالفاً للقانون .

١٤٩ ٣٠

(الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)

٢ - ضريبة القيم المنقولة . اختصاص المحاكم صاحبة الولاية

الصفحة	القاعدة	
		العامّة بكافة المنازعات الخاصة بها . لا ولاية للجان الطعن المشار اليها في المواد ٥٠ - ٥٤ من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأنها لا يغير من ذلك اخطار مصلحة الضرائب الممول بالنموذجين ١٨ ، ١٩ .
١٨٣	٣٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)
		٣ - تأميم الشركة وثبميتها لمؤسسة عامة . احتفاظها بشخصيتها الاعتبارية . اعتبارها من أشخاص القانون الخاص وعلاقتها بالعاملين بها علاقة عقدية . مؤداه . اختصاص القضاء العادي بنظر دعوى العامل وان دُر مصدر حقه قرار صادر من الوزير المختص .
٥٨٨	١١٣	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		٤ - سلطة رئيس الجمهورية بالأمر بفرض الحراسة على المؤسسات والشركات . ق ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم امتدادها الى اشخاص الشركاء . الأمر الجمهوري الصادر بالمخالفة لذلك . معدوم الأثر . علة ذلك . اختصاص القضاء العادي برفع ما يتج عنه من آثار .
٩٤٥	١٧٥	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/ ٢٥)
		٥ - المخالفات ضد النظام النسوبة لربان السفينة . اختصاص مدير ادارة التفتيش البحري أو من يقوم مقامه بحسب الأحوال بتوقيع جزاء عقابي عليه ق . ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ . عدم اختصاص القضاء المدني بانفصل في المنازعة المتعلقة به .
١٠٤٨	١٩٥	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)
		٦ - اراضي البرك والمستنقعات التي آلت الى الدولة . ق ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ . اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة الاولى منه بطلبات استرداد الملكية دون غيرها . الالتجاء الى القضاء بطلب قيمة الأرض . صحيح .
١١٩٤	٢٢٠	(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢١)
		٧ - لجنة تسوية الديون المشككة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ . اختصاصها . قراراتها بتحديد علاقة طالب التسوية بدائيه السابقة

الصفحة	القاعدة	
		ديونهم على تاريخ تقديم الطلب . نهائية . عدم جواز الطعن أمام أى جهة قضائية .
٨٥١	١٥٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)
		(ب) « هيئات التحكيم » :
		اختصاص هيئة التحكيم بشأن منازعات العمل . مناطه . قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . المنازعة بين نقابة العمال وهيئة التأمينات بشأن حساب المعاش . اختصاص القضاء العادى بنظرها دون هيئات التحكيم .
١٥٨	٣٢	(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)
		٢ - اختصاص هيئات التحكيم فى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . شرطه . أن يكون جميع أطراف النزاع ممن عددتهم المادة ٦٦ منه .
٢٣٠	٤٧	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/١/١٩)
		(ج) « اختصاص محكمة النقض » :
		القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية ، القرارات التى تصدر تنفيذاً لهذا القانون فى شأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الفائها .
٨	٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		(د) « اختصاص المحكمة العليا » :
		١ - قرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا . لها ذات القوة الملزمة للنص الذى انصب عليه التفسير . ليس لأية جهة قضائية أخرى بحث توافق شروط طلب التفسير .
٩٣٩	١٧٤	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		٢ - صدور قرار التفسير من المحكمة العليا باختصاص محكمة الحراسة دون غيرها بنظر الأوامر الصادرة من المدعى العام الاشتراكى

الصفحة	القاعدة	
		يمنع التصرف في الأموال أو ادارتها . مؤداه . ليس لجهة القضاء العادي الفصل في منازعة متعلقة بهذه الأوامر .
٩٣٩	١٧٤	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		(هـ) « اختصاص محكمة الحراسة » :
		(راجع اختصاص المحكمة العليا . الطعن ٢٤٦ لسنة ٤٩ق جلسة ٢٤ / ١٩٨١،٣)
		(ثالثاً) الاختصاص النوعي :
		(١) « مسائل عامة » :
		١ - المنازعات الزراعية . اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها . جواز استئناف أحكامها أمام المحاكم الابتدائية . ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . مؤدى ذلك . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . انتهائى . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف .
٢٠٣	٤١	(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٤)
		٢ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها . متعلق بالنظام العام . الحكم الصادر في الموضوع . اشتماله حتماً على قضاء ضمنى في شأن الاختصاص .
٣٨٩	٧٦	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		٣ - اختصاص قاضى الأداء بالأذن بتوقيع الحجز . مادة ٢١٠ . مرافعات . استثناء . عدم اختصاصه بمنازعات التنفيذ المتعلقة باذن الحجز الذى أصدره .
٦٤٨	١٢٥	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٤ - المنازعة في توقيع حجز على زراعة يجب توريدها للدولة أو بعد استصدار الحارس أمرا ببيعها وتوريد ثمنها الخزانة . منازعة موضوعية في التنفيذ طالما أقيمت بين الحجز والبيع . علة ذلك .
٦٤٨	١٢٥	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		راجع ايضا تنفيذ « قاضي التنفيذ » .
		(رابعا) اختصاص قيمى :
		١ - فصل المحكمة الابتدائية فى نزاع يدخل فى نصابها الانتهاى . عدم جواز الطعن فى حكمها بالاستئناف بحجة مخالفته قواعد الاختصاص علة ذلك .
٩٧	٢١	(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٢ - تحديد نصاب الاستئناف . التزام المحكمة بتقدير قيمة الدعوى طبقاً لقواعد قانون المرافعات دون الاعتداد بتقدير الخصوم .
٩٧	٢١	(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٣ - عدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . تعلقه بالنظام العام وجوب تعرض المحكمة له من تلقاء نفسها .
٩٧	٢١	(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ق جلسة ١٩٨١/١/١)

ارتفاع

		١ - اكتساب حق ارتفاع بتخصيص المالك الأصلى . شرطه . اثبات اجتماع ملكية العقارين المرتفق والمرتفق به لملك واحد واقامة الأخير علاقة تبعية بينهما حال اجتماع ملكيتهما له واستمرار هذه العلاقة لما بعد انفصال ملكيتهما .
٢٠٧	٤٢	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٥)
		٢ - دعاوى حقوق ارتفاع الرى ، تعلقها بالانتفاع بالمياه ، اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها م ٤٣ مرافعات .
١١٤١	٢١٢	(الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٥)
		٣ - المناور التى تعلو قاعدتها عن قامة الانسان المعتادة . عدم اشتراط أى مسافة لصحتها . م ٨٢١ مدى . تقدير محكمة الموضوع الارتفاع المطلوب ب ٦٨٠ سم . لاحظا .
١٢٢٨	٢٢٦	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		ارث
		١ - انتصاب الوارث خصما عن باقى الورثة فى الدعاوى التى ترفع من التركة او عليها . شرطه .
٥١٦	٩٩	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨١)
٧٥٥	١٤١	(والطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ٤/٣/١٩٨١)
		٢ - استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن اشخاص الورثة واموالهم الخاصة . مؤداه . عدم صحة توقيع الحجز لدين على المورث الا على تركته .
٥١٦	٩٩	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨١)
		٣ - قاعدة لا تركة الا بعد سداد الدين . مؤداهما .
٦٥٧	١٢٦	(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٨١)
		٤ - قرينة المادة ٩١٧ مدنى . قيامها بتوافر شرطين . اثر ذلك . نقل عبء الاثبات على عاتق المتصرف اليه . لقاضى الموضوع سلطة التحقق من توافرها .
٥٣٩	١٠٣	(الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨١)
		٥ - التحدى بعدم توافر شرطى قرينة المادة ٩١٧ مدنى استنادا الى صياغة العقد المطلوب ابطاله . غير جائز . علة ذلك .
٥٣٩	١٠٣	(الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨١)
		« تصرفات الوارث »
		حق المتعاملين مع المورث فى التقدم على المتعاملين مع الوارث بالتأشير بحقوقهم فى هامش شهر حق الارث خلال سنة من حصوله . عدم التأشير فى الميعاد . جزاؤه . عدم الاحتجاج بالحق على المتعاملين مع الوارث .
٨٥٧	١٥٧	(الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٨/٣/١٩٨١)

الصفحة	القاعدة	
		استئناف
		(أولا) ميعاد الاستئناف :
		مواعيد الطعن في الأحكام - بدؤها كأصل عام من تاريخ صدورها . الاستثناء . م ٢١٣ مرافعات . تخلف الطاعن عن حضور الجلسات التالية لايداع الخبير تقريره وادعاء تزوير اعلانه بايداع التقرير ، احتساب ميعاد استئناف الحكم من تاريخ صدوره ، لاخطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)
١٠٦٩	١٩٩	
		(ثانيا) رفع الاستئناف :
		« الاستئناف الفرعى »
		رفع المستأنف عليه استئنافاً فرعياً . شرطه . عدم قبوله للحكم المستأنف بعد رفع الاستئناف الأصلي . دفعه بطلان الاستئناف واعتباره مكأن لم يكن وطلبه تأييد الحكم المستأنف هو قبول منه للحكم بعد رفع الاستئناف .
١٢٩٧	٢٣٧	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦)
		(ثالثا) صحيفة الاستئناف :
		١ - خلو أصل صحيفة الاستئناف المعلنة من توقيع محام . لا بطلان طالما أنه وقع على صورتها المودعة قلم الكتاب . قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٥٧٩	١١٢	(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		(رابعا) اعلان الاستئناف :
		١ - ميعاد الحضور امام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف جواز نقصه في حالة الضرورة باذن من قاضى الأمور الوقتية ، وجوب اعلان صورة الاذن للخصم مع صحيفة الدعوى . م ٦٦ مرافعات .
٧٧٥	١٤٥	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١ - تعجيل الاستئناف .
٧٠٤	١٣٢	٢ - مدونات الحكم التي تظاهرها محاضر الجلسات . وجوب الاعتداد بها دون شهادة قلم الكتاب التي تأتي على خلافها . مثال في تعجيل خصوصية الاستئناف . (الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)
		« اعتبار الاستئناف كأن لم يكن »
٧٧٩	١٤٦	١ - قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً . قضاء ضمني برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . (الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٠)
٩٤٥	١٧٥	٢ - الدفع بطلان اعلان صحيفة الاستئناف وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن . ابدأوها من غير الطاعن في موضوع قابل للتجزئة . نعى الطاعن على قضاء الحكم بصدهما . غير مقبول . علة ذلك . (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٥)
		(خامساً) شكل الاستئناف :
٧٧٩	١٤٦	قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً . قضاء ضمنى برفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . (الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٠)
		(سادساً) نصاب الاستئناف :
٩٧	٢١	١ - تحديد نصاب الاستئناف . التزام المحكمة بتقدير قيمة الدعوى طبقاً لقواعد قانون المرافعات دون الاعتداد بتقدير الخصوم . (الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
٩٧	٢١	٢ - عدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . تعلقه بالنظام العام . وجوب تعرض المحكمة له من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)

الصفحة	القاعدة	
		(سابعاً) جواز الاستئناف :
		(١) الأحكام الجائز استئنافها .
		المنازعات الزراعية . اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها . جواز استئناف أحكامها أمام المحاكم الابتدائية . ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ . مؤدى ذلك . الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية . انتهائى . عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف .
٢٠٣	٤١	(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٤)
		(ب) الأحكام غير الجائز استئنافها .
		١ - فصل المحكمة الابتدائية فى نزاع يدخل فى نصابها الانتهائى . عدم جواز الطعن فى حكمها بالاستئناف بحجة مخالفته قواعد الاختصاص . علة ذلك .
٩٧	٢١	(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٢ - تقدير التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولاية المحكمة الابتدائية بصده . اقتصارها على نظر الطعن فى قرار لجنة المعارضات . الحكم الصادر منها فى الطعن . غير قابل للاستئناف .
١٢١٩	٢٢٤	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٢)
		(ثامناً) الخصوم فى الاستئناف :
		١ - صدور الحكم الابتدائى على الخصم بصفته . اغفاله بيان هذه الصفة فى صحيفة الاستئناف . لا خطأ طالما أن ما ورد بها يفصح عن أنه أقام الاستئناف بذات الصفة التى اختصم بها أمام محكمة أول درجة .
٦٠٠	١١٥	(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		٢ - تغيير الصفة فى تمثيل الخصم عند رفع الاستئناف . تصحيح شكل الدسوى باختصاص صاحب الصفة . لا يعد ادخالا لخصم جديد فيها .
٧٢٥	١٣٦	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٨١/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
		(تاسعا) نطاق الاستئناف :
١٧٥	٣٥	١ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف يندب خبير . قطعه في أسبابه برفض خصم الدين من أصول التركة . اكتساب هذا القضاء قوة الأمر المقضى . اثره . منع المحكمة من اعادة بحث هذه المسألة أو العدول عن قضائها ولو باتفاق الخصوم . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)
٤٩٢	٩٥	٢ - صيرورة قضاء محكمة أول درجة في شق من الخصومة نهائيا لعدم استئنافه . لا محل للنعي على الحكم الاستئنافي باغفاله الإشارة الى هذا الشق طالما لم يكن مطروحا على المحكمة . (الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)
٤٩٢	٩٥	٣ - رفض الحكم المطعون فيه بعض طلبات الطاعن وتأييده ما قضى له به ابتدائيا في شق آخر . اعتباره مشتملا على قضاء ضمنى برفض الاستئناف المقابل المرفوع منه . (الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)
٥٧٩	١١٢	٣ - استئناف المحكوم له وحده للحكم الصادر بالتعويض طالبا زيادته . اثره . اكتساب الحكم الابتدائي حجية الشيء المقضى فيه في شأن ثبوت المسؤولية قبل المحكوم عليه . عدم قبول منازعته أمام محكمة النقض في هذا الخصوص . نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة المطروحة في الاستئناف . (الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
٧٣٠	١٣٧	٤ - وظيفة محكمة الاستئناف ، نظر موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية . (الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢)
٨٦٦	١٥٩	٥ - دعوى الضمان الفرعية . اعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف تبعا لاستئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية . شرط ذلك . (الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		« النقض والإحالة »
		نفذ الحكم والإحالة . التزام محكمة الاستئناف بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض لا يحول دون أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع تحصله من جميع عناصر الدعوى .
٨١٨	١٥٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
		(عاشر) الطلبات في الاستئناف :
		الإدعاء بالمقاصة القضائية . سبيله .
٧٣٧	١٣٩	(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢)
		« مالا يعد طلبا جديدا »
		إضافة سبب آخر للتطبيق أمام محكمة أول درجة . طرح المحكمة الاستئنافية لهذا السبب على سند من عدم جواز إثارتها لأول مرة أمامها . مخالفة للثابت بالأوراق .
٦٢٨	١٢٢	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)
		(حادي عشر) الحكم في الاستئناف :
		« سقوط الخصومة في الاستئناف »
		انقطاع سير الخصومة لوفاة أو زوال صفة المدعى أو المستأنف . سقوط الخصومة في حق الورثة أو صاحب الصفة . بدء سريانها من تاريخ إعلانهم ممن يتمسك بالسقوط بوجود الخصومة . لا يفنى عن الإعلان العلم بقيام الخصومة بأي طريق آخر ، لا يغير من ذلك قابلية موضوع الدعوى للتجزئة من عدمه .
٩١٦	١٧٠	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٣)
		(ثاني عشر) تسبيب الحكم الاستئنافي :
		١ - تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي محمولا على أسبابه . مؤداه .
٨١٨	١٥٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - استناد الحكم الى التحقيق الذى أجرته هيئة أخرى غير التى أصدرته . جائز . لمحكمة الاستئناف الاستناد الى التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى .
١٢٦٢	٢٣٢	(الطعن رقم ٨٣٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)

اصلاح زراعى

		تخفيض ثمن الاراضى الزراعية . قانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ . قاصر على الاراضى الموزعة على صغار الزراع .
١٩٧	٤٠	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٣)

« لجان الفصل فى المنازعات الزراعية »

		المنازعات الزراعية • اختصاص المحاكم الجزئية بنظرها • جواز استئناف أحكامها أمام المحاكم الابتدائية . ق ٦٧ لسنة ١٩٧٥ • مؤدى ذلك • الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية • انتهاى • عدم جواز الطعن فيه بالاستئناف .
٢٠٣	٤١	(الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٤)

اعلان

(اولا) بيانات الاعلان :

		١ - عدم وضوح اسم المحضر او توقيع بورقة الاعلان . لا بطلان طالما أن المعلن اليه لم يدع أن قام باجراء الاعلان من غير المحضرين .
٥٧٩	١١٢	(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		٢ - اغفال المحضر اثبات ساعة الاعلان • لا بطلان طالما أن المعلن اليه لم يدع حصوله فى ساعة لا يجوز فيها اجراؤه فيها •
٥٧٩	١١٢	(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم بيان المحضر اسم وصفة من سلمت اليه صورة الاعلان من رجال الادارة . لا بطلان .
٥٧٩	١١٢	(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		(ثانيا) اعلان صحيفة الدعوى :
		عدم اعلان صحيفة الدعوى ، اثره . انعدام الحكم الصادر فيها . كفاية انكاره والتمسك بعدم وجوده ، دون حاجة للطعن فيه او رفع دعوى اصلية يبطلانه .
١٢٠٠	٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢١)
		(ثالثا) الاعلان بالبريد :
		١ - اجراءات الاعلان بربط الضريبة . اختلافها عن اجراءات الاعلان في قانون المرافعات . لائحة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة .
٣٠٢	٦٢	(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٢ - اغفال موزع البريد اثبات صفة من تسلم خطاب مصلحة الضرائب . عدم اعتداد الحكم بهذا الاعلان . صحيح . كشف تحريات المباحث عن أن من تسلم الاعلان تابع للممول . لا اثر له . علة ذلك .
٣٠٢	٦٢	(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		(رابعا) اعلان الطعن :
		« اعلان الاستئناف »
		ميعاد الحضور امام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف جواز نقضه في حالة الضرورة باذن من قاضي الامور الوقتية ، وجوب اعلان صورة الاذن للخصم مع صحيفة الدعوى ، م ٦٦ مرافعات .
٧٧٥	١٤٥	(الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٩)
		« اعلان النقض »
		الحكم يسقط الخصومة . شرطه . ان يكون عدم السير في الدعوى

الصفحة	القاعدة	
١٣١٠	٢٣٩	<p>راجعاً الى فعل المدعى أو امتناعه . تراخى قلم الكتاب في تسليم أصل صحيفة الطعن بالنقص وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها . لا محل للحكم بسقوط الحضومة . م ٢/٢٥٦ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)</p> <p>(خامسا) بطلان الاعلان :</p> <p>١ - الاعلان بطريقة تنطوي على الغش لمنع المعلن اليه من الدفاع في الدعوى أو لتفويت مواعيد الطعن في الحكم . باطل ولو استوفى ظاهريا الشكل القانوني . اغفال الحكم الرد على مثل هذا الدفاع . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)</p> <p>٢ - الدفع ببطلان اعلان صحيفة الاستئناف وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن . ابداهما من غير الطاعن في موضع قابل للتجزئة . نعى الطاعن على قضاء الحكم بصدهما . غير مقبول . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٥)</p>

افلاس

٤٥٠	٨٨	<p>١ - شركة التوصية البسيطة . استقلال شخصيتها عن شخصية الشركاء فيها . اثر ذلك . الحكم باشهار افلاس الشبكة . مؤداه . اشهار افلاس الشركاء المتضامنين فيها ، ولو لم يرد صراحة بالحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)</p> <p>٢ - الحكم الصادر بافلاس شركة التوصية البسيطة في مواجهة مديرها . حجة على الشركاء فيها ولو لم يختصموا في الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)</p> <p>٢ - البطلان المقرر بالمادة ٢٢٨ تجارى ، لمصلحة جماعة الدائنين وحدها . لا يفيد منه المفلس أو كفيله أو المتعاقد معه - لو كيل جماعة الدائنين وحده التمسك به .</p> <p>(الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٩)</p>
-----	----	--

الصفحة	القاعدة
٧٧٥	١٤٥
٣ - الوقوف عن الدفع الذي يبرر اشهار افلاس التاجر - ماهيته . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . (الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٩)	

التزام

(اولا) سبب الالتزام :

١ - احالة سند الشحن على شرط التحكيم المنصوص عليه في
مشارطة ايجار السفينة . توقيع الشاحن - وهو في نفس الوقت
المستأجر على هذه المشارطة . اثره . التزام المرسل اليه بذلك الشرط .
خلو سند الشحن من توقيع الشاحن . لا اثر له في هذه النتيجة .

(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩) ٨٧ ٤٤٥

٢ - اقامة المستأجر انشاءات في نطاق العين المؤجرة . تملك
المؤجر لها منذ اقامتها . عدم التزام المستأجر بأجرة مستقلة عنها . اعتبار
أجرة العين شاملة لانتفاع المستأجر بالبناء المستجد .

(الطعن رقم ٨٢١ ، ٨٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨) ٢١٦ ١١٦١

(ثانيا) اوصاف الالتزام :

« التضامن »

« التضامن بين المدينين »

الشريك المتضامن . مسؤوليته في أمواله الخاصة عن كافة ديون
الشراكة .

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦) ١٧٦ ٩٥٣

« التضامن بين الدائنين »

الدائنون غير المتضامنين . مطالبة أحدهم بما يخص الآخر أو الفسخ

الصفحة	القاعدة	
		لعدم الوفاء بنصيب غيره . شرطه . انصراف ارادة المتعاقدين الى عدم تجربة الصفقة .
١١٤٤	٢١٣	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٦)
		(ثالثا) تنفيذ الالتزام :
		المنازعات المتعلقة بصحة الدين المنفذ به او استحقاقه او مقداره او انقضاؤه لسبب لايتعلق بالنظام العام كالتقادم . وجوب التمسك به بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . المنازعة بشأن انقضاء الدين بالوفاء . جواز ابدائها في أية حالة كانت عليها الاجراءات .
١٢٨	٢٦	(انظر رقم ٨٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٧)
		« الحق في الحبس »
		١ - حق الحبس . ماهيته ، ٢٤٦ م مدنى . الحكم بىطلان عقد البيع وتسليم العين المبعة للبائعة دون الرد على دفع المشترية بحقوقها فى الحبس حتى تستوفى ما ادته من ثمن . خطأ وقصور .
١١٢٨	٢١٠	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٤)
		٢ - حق المشترى فى حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده . م ٤٥٧ مدنى . تقدير جدية السبب . من سلطة قاضى الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض متى اقام قضاءه على اسباب سائغة .
١٢١٢	٢٢٣	(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٢)
		٣ - حبس المشترى للثمن بوجه قانونى . لامحل لأعمال الفسخ الاتفاقى جزاء تخلفه عن الوفاء بالثمن .
١٠٨٥	٢٠٢	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٩)
		٤ - الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشترى بالثمن . شرطه . أن يكون التخلف عن الوفاء بغير حق .
١٠٨٥	٢٠٢	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٩)

الرقم	القاعدة	الصفحة
١١٢٢٢٠٩	٥ - التمسك بسقوط حق الخصم في الدفع بعدم التنفيذ ، دفاع يخالطه واقع . لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٤)	
	(رابعاً) انقضاء الالتزام :	
	« الوفاء »	
١٨٩	٣٨	١ - الوفاء المبرىء لزمة الدين . الاصل ان يكون للدائن أو لنائبه . الاستثناء . حالاته . وكالة الزوجة عن زوجها لا تستخلص ضمناً . اعتبار الحكم ايداع المدين الدين لدى زوجة الدائن وفاء مبرئاً للزمة ، دون بيان سبيله الى ذلك . قصور . (الطعن رقم ١٣٩٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٣)
٨٢٨	١٥٢	٢ - الوفاء من الغير المبرىء لزمة الدين . شرطه . ان تتجه ارادته الى الوفاء بدين غيره . (الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٦)
١٢٨	٢٦	٣ - المنازعات المتعلقة بصحة الدين المنفذ به أو استحقاقه أو مقداره أو انقضاؤه لسبب لا يتعلق بالنظام العام كالتقادم . وجوب التمسك به بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . المنازعة بشأن انقضاء الدين بالوفاء . جواز ابدائها في أية حالة كانت عليها الاجراءات . (الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٧)
		« المقاصة القضائية »
		الادعاء بالمقاصة القضائية . سبيله . (الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢)
٧٣٧	١٣٩	

الرقم	الصفحة	التصاق
		١ - ملكية البناء طبقا لقواعد الالتصاق . لا تؤول الا لمن يملك الأرض المقام عليها . المشتري للأرض بعقد لم يسجل . ليس له طلب اعمال قواعد الالتصاق بشأن المباني التي يحدثها الغير فيها . (الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٣٦٧	٧٢	
		٢ - ملكيه صاحب الأرض لما عليها وما تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى . مادة ٩٢٢ مدنى . قرينة قانونية قابلة لاثبات العكس . عدم جواز التحدى بقواعد الالتصاق عند وجود اتفاق يخالفها . (الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٣٦٧	٧٢	
		٣ - موافقة مستأجر الأرض للغير على البناء عليها . لا اثر لها فى تملكه هذا البناء طبقا لقواعد الالتصاق . (الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٣٦٧	٧٢	
		٤ - مشتري الأرض بعقد لم يسجل . له مصلحة فى مجابهة دعوى الباتى بأحقية فى تملك ما اقامه من بناء عليها . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٣٧٦	٧٢	
		٥ - اقامة مشتري الأرض بعقد غير مسجل بناء عليها . ملكية المباني للبائع بحكم الالتصاق ولو صدر ترخيص البناء باسم المشتري . (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
٦٣١	١٢٣	
		٦ - حسن نية الباني فى أرض لا يملكها . انحصار أثره فى منع صاحب الأرض من طلب الإزالة . (الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٣٦٧	٧٢	
		٧ - اقامة الشريك على الشيوع بناء على جزء من الأرض الشائعة . تجاوزه انحصار المملوكة له . اعتباره بانيا فى ملك غيره . (الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
٩٢٧	١٧٢	

الصفحة	القاعدة	
٩٢٧	١٧٢	<p>٨ - اقامة مالك النصف على الشيوع بناء على كامل الأرض دون رضا الشريك الآخر . اعتباره بانياسىء النية بالنسبة للقدر الزائد .</p> <p>لشريك الآخر الحق فى استبقاء نصف البناء مقابل دفع قيمته مستحق الارالة ، م ٩٢٤ مدنى .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)</p>
التماس اعادة النظر		
٣٣١	٦٦	<p>العبرة بالطلبات الختامية فى الدعوى . قضاء المحكمة فيما لم يطلبه الخصوم . وجه لالتماس اعادة النظر . قضاؤها بذلك وهى مدركة لحقيقة الطلبات . سبيل الطعن فيه هو النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)</p>
أمر أداء		
٦٦٣	١٢٧	<p>١ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى عن دين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء . دفع شكلى وليس دفعاً بعدم قبول . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)</p>
٦٤٨	١٢٥	<p>٢ - اختصاص قاضى الأداء بالاذن بتوقيع الحجز . مادة ٢٩٠ مرافعات . استثناء . عدم اختصاصه بمنازعات التنفيذ المتعلقة باذن الحجز الذى أصدره .</p> <p>(الطعن ٦٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>أمر على عريضة</p> <p>الأمر على عريضة ، ماهيته . إصدار القاضي له . لا يحول دون إصداره أمرا آخر على نقيضه . عدم فقدانه صلاحيته للفصل في موضوع خصومة ذات الحق . عله ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)</p>
١٣١٦	٢٤٠	
		<p>أهلية</p> <p>(أولا) الولاية والوصاية على القاصر</p> <p>١ - بلوغ أنقاص واحد وعشرين سنة دون الحكم باستمرار الوصاية عليه . أثره . ثبوت أهلية كاملة له .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٢)</p> <p>٢ - وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصي رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية . عدم جواز تمسك الغير بالبطلان المترتب على اغفال هذا الاجراء .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٩)</p> <p>٣ - استئذان محكمة الأحوال الشخصية في الدعاوى المرفوعة من القصر أو عليهم . هدفه . عدم جواز تمسك الغير بعدم اجرائه .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٩)</p> <p>« أهلية التصرف القانوني »</p> <p>أهلية التصرف القانوني محل الوكالة . وجوب توافرها في الموكل دون الوكيل . عنة ذلك . جواز توكيل القاصر المميز في تصرف لا أهلية له فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٧)</p>
٧٨٦	١٤٧	
١٠٨٥	٢٠٢	
١٠٨٥	٢٠٢	
٢١٩	٤٤	

الصفحة	القاعدة	
		« أهلية التقاضي »
		الدعوى المستعجلة . قبولها . عدم اشتراط توافر اهلية التقاضي في الخصوم . علة ذلك .
٩٦٠	١٧٧	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)
		(ثانيا) « مسائل عامة »
		الطعن بالنقض ممن كان مختصما في الاستئناف باعتباره بالفا . تقديم المحامي الموقع على صحيفة الطعن سند وكالة من وليه الطبيعي السابق عنه . أثره . عدم قبول الطعن .
٧٨٦	١٤٧	(الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٢)

ايجار

القواعد العامة في الإيجار :

(أولا) مسائل متنوعة :

٨٩	٢٠	١ - للمستأجر حق حماية حيازته من تعرض الغير بكافة دعاوى الحيازة ، سواء كان التعرض ماديا أو قانونيا . مادة ١٥٧٥ مدني .
		(الطعن رقم ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٢ - دعوى استرداد الحيازة . ماهيتها وشروطها . للمستأجر حق رفعها .
٨٩	٢٠	(الطعن رقم ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٣ - موافقة مستأجر الأرض للغير على البناء عليها . لا أثر لها في تملكه هذا البناء طبقا لقواعد الالتصاق .
٣٦٧	٧٢	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حجية الحكم المانعة من اعادة النظر في المسألة المقضى فيها . مناطقها . تقييم مباني منشأة تجارية لا يعد مسألة كلية شاملة يندرج فيها حق ايجار الأرض المقامة عليها .
٥٧٣	١١١	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)
		٥ - دعوى الاثراء بلا سبب لا تقوم حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية . طلب المستأجر استرداد ما أوفاه من الأجرة لحرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة . مرده عقد الايجار . عدم خضوعه للتقادم الثلاثي الوارد بالمادة ١٨٧ مدني .
٦٤١	١٢٤	(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٦ - تعرض الغير للمستأجر في انتفاعه بالعين المؤجرة . تعيين حارس قضائي لإدارتها بناء على طلب المستأجر . مؤداه . تمثيل الحارس له مع غيره من المتنازعين .
٦٤١	١٢٤	(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		« ايجار الأرض الفضاء »
		الأرض الفضاء . تأجير المؤجرة لها لا يفيد بأن الايجار اللاحق ورد على غير محل . اجراء المفاضلة بين المستأجرين . سبيله . مادة ٥٧٣ مدني .
٥٧٣	١١١	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)
		(ثانيا) التزامات المؤجر
		١ - مسئولية حارس البناء عن تدمره قبل الغير - تقصيرية . مادة ١/١٧٧ مدني . مسئوليته قبل المستأجرين - تعاقدية .
٣٥٥	٧٠	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		٢ - التزام المؤجر بتهيئة العين المؤجرة للانتفاع الذي اجرت له . غير متعلق بالنظام العام . جواز الاتفاق على ما يخالفه .
٤٦٨	٩١	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - تسليم العين المؤجرة نحققه بتسليمها وملحقاتها بحيث يمكن المستأجر من الانتفاع بها دون حائل ، م ٥٦٤ مدني . المقصود بالملحقات . لتأني الموضوع تحديدها على ضوء المعايير الواردة في المادتين ٤٣٢ ، ٥٦٦ مدني .
١٠٩١	٢٠٣	(الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/١١)
		(ثالثا) التزامات المستأجر :
		اقامة المستأجر انشاءات في نطاق العين المؤجرة . تملك المؤجر لها منذ اقامتها . عدم التزام المستأجر بأجره مستقلة عنها . اعتبار اجرة العين شاملة لانتفاع المستأجر بالبناء المستجد .
١١٦١	٢١٦	(الطعن رقم ٨٢١ ، ٨٣٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)
		التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن :
		(أولا) سريان أحكام القانون
		١ - وجوب نظر الدعوى التي اقيمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ طبقاً للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه . المادة ٨٥ منه . سريان ذلك على تلك الدعوى بمراحلها المختلفة ما دامت قد اقيمت قبل نفاذ القانون الجديد وان ادركها بعد رفعها . عدم انصراف ذلك الى الاحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور .
٢٦١	٥٤	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
		٢ - المراكز القانونية الاتفاقية التي نشأت في ظل القانون القديم . خضوعها له في آثارها وانقضائها . القواعد الآمرة في القانون الجديد ، وجوب اعمالها بأثر فوري على هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها على ما لم يكن قد اكتمل نشؤه من عناصرها .
٤٢٥	٨٣	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧)
		٣ - دعوى المؤجر في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالاخلاء للتنازل عن الإيجار . صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اثناء نظر الاستئناف . تمسك الطاعن بما استحدثته المادة ٢٩ منه من امتداد العقد

القاعدة	الصفحة	
		المقيمين حتى الأقارب من الدرجة الثالثة في حالتى الوفاة أو الترك . الحكم بأعمال القانون القديم . خطأ .
٨٣	٤٢٥	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ق جلسة ١٩٨١/٢/٧)
		٤ - حق المالك في تأجير سكنه لمدة مؤقتة بوجوده بالخارج . ٤/٣٩م . ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . حكم مستحدث جاء استثناء من قواعد الامتداد القانونى المتعلقة بالنظام العام . عدم سريانه الا على وقائع التأجير التالية .
١٣٤	٧١٤	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)
		(ثانيا) تحديد الأجرة :
		احتساب كامل قيمة الأرض والمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق . شرطه . المادة ٢/١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . اثاره الطاعن دفاعاً بوجود مانع قانونى يحول دون تعلية المبنى الى كامل ارتفاعه وطلبه احتساب كامل قيمة الأرض والمباني . دفاع جوهرى . اغفال الحكم الرد عليه . قصور .
٢٩	١٤٥	(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/١/١٠)
		« لجان تحديد الأجرة »
		« الطعن فى قراراتها »
		١ - الطعون فى قرارات لجان تحديد الأجرة التى اقيمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الاحكام الصادرة فيها ولو فى تاريخ تال لنفاذه فى ٩ سبتمبر ١٩٧٧ . جواز استئنافها طبقاً للقواعد العامة .
٤٣	٢١٥	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/١/١٧)
		٢ - الطعن فى قرار لجنة تحديد الأجرة ، اعادة النظر فى تقديرها لاجرة وحدات المبنى . شرطه . طعن المالك دون المستأجرين فى تقدير اللجنة للأجرة الكلية للمبنى ، القضاء بتخفيض الأجرة . خطأ . علة ذلك .
١٩٣	٣٩	(الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثاً) عقد الإيجار :
		« اثبات عقد الإيجار »
٢١٩	٤٤	١ - التزام المؤجر بتحرير عقد إيجار متضمناً بيانات معينة حماية للمستأجر . مادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مخالفة ذلك . للمستأجر اثبات العلاقة الإيجارية بكافة طرق الاثبات . (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٧)
٢٦٥	٥٥	٢ - للمستأجر وحده اثبات واقعة التأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة . المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المقابلة للمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . (الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
٤٨٧	٩٤	٣ - عقد إيجار الأماكن . وجوب افرأغه كتابة . المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . تعلق ذلك بالنظام العام . مخالفة المؤجر أو احتياله لستر التعاقد أو أحد شروطه . اثره . للمستأجر اثبات حقيقة التعاقد بكافة طرق الاثبات . (الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٤)
٥٦٤	١٠٩	« تزوير العقد » لمحكمة الموضوع أن تقضى برد وبطلان أى محرر ولو لم يدع أمامها بتزويره . مادة ٥٨ اثبات . وجوب اقامة قضاءها على أسباب مؤدية لما خلصت إليه . مثال لاستدلال فاسد فى شأن عقد إيجار أماكن . (الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)
٨٩٦	١٦٥	« صورية العقد » ١ - عقد الإيجار الصورى لا وجود له قانوناً . لكل مستأجر ولو استجد بعد تحريره الطعن عليه بالصورية . (الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - طعن المستأجر بأن عقد الايجار ينصب على عين خالية دون ما تحويه من عناصر مادية ومعنوية هو طعن بالصورية النسبية . وجوب الاعتداد بالعقد الظاهر متى عجز المستأجر عن اثبات ما يدعيه . تقدير أدلة الصورية . من سلطة محكمة الموضوع .
٤٢٠	٨٢	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٧)
		« أثر الايجار بالنسبة للخلف »
		١ - بيع العقار بعقد غير مسجل . الايجار الذي يبرمه البائع . غير نافذ في حق المشتري . علة ذلك . قيامه بتسليم العقار للمستأجر . للمشتري حق في الرجوع على البائع بالتعويض أو بفسخ البيع . مطالبته المستأجر بالتسليم رهين بتسجيل عقد البيع . علة ذلك .
١٢٦٢	٢٣٢	(الطعن رقم ٨٣٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٢ - عقد الايجار القائم . سريانه قبل من انتقلت اليه ملكية العقار اختياراً أو جبراً ولو لم يكن ثابت التاريخ قبل انتقالها ، م ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرط ذلك . مانعت عليه المادة ٤٠٨ مرافعات من قيود معينة بريان العقد قبل الرأى عليه المزداد لا تخل بأحكام القوانين الخاصة بايجار الاماكن .
١٢٧٥	٢٣٣	(انطن رقم ٤٩٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		« نسبية اثر العقد »
		١ - رب الأسرة المستأجر للمسكن . لا يعتبر نائباً عن افراد أسرته المقيمين معه في التعاقد . انهائه عقد الايجار . لا سند لمطلقة في البقاء بالعين المؤجرة .
٢٢٣	٤٥	(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٧)
		٢ - عقد ايجار الاماكن نسبي الأثر من حيث موضوعه وعاقديته . افادة الزوجة بالمسكن المؤجر لزوجها رهين باستمرار العلاقة الزوجية . حق المطلقة الحاضنة في الاستقلال بمسكن الزوجية . شرطه . صدور الحكم بضم الصغار الى والدهم . أثره . فقد المطلقة لسندها في حيازة

الصفحة	القاعدة	
		المسكن ولو استمرت الحضانة من حيث الواقع . ق ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المعدل لقانون الاحوال الشخصية .
٨١٣	١٥١	(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
		٣ - آثار العقد . قاصرة على طريقه والخلف العام أو الخاص . المستأجر الأصلي لا ينوب عن المقيمين معه في التعاقد على الايجار . أثر ذلك . عدم جواز اعتبارهم مستأجرين أصليين .
٨٦٥	١١٠	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)
		« تجديد العقد »
		١ - التجديد الضمني للعقد . استقلال محكمة الموضوع بتقدير ثبوته . استخلاص الحكم سائغا تجديد عقد الايجار دون اعتداد برابطة العمل بين طرفيه . النعى بانتهاء رابطة العمل ، لا محل له .
٨٩٩	١٦٦	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢١)
		٢ - التجديد الضمني لعقد الايجار . لا يعد امتداد للعقد السابق . مدته الغير معينة ، م ٥٦٣ مدني . خضوعها للامتداد القانوني . شرطه .
٨٩٩	١٦٦	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢١)
		« فسخ عقد الايجار »
		فسخ عقد الايجار . ليس له أثر رجعي . رجوع أحد الطرفين - بعد فسخ العقد - على الآخر بادعاء عدم تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد خلال المدة التي انقضت قبل فسخه . اعمال قواعد المسؤولية التقصيرية دون العقدية . خطأ .
٤٦٨	٩١	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)
		١ - حق المالك في تأجير سكنه لمدة مؤقتة بوجوده بالخارج م ٤/٣٩ق رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . حكم مستحدث جاء استثناء من قواعد الامتداد القانوني المتعلقة بالنظام العام . عدم سريانه الا على وقائع التأجير التالية لنفاذه .
٧١٤	١٣٤	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٧٦٤	١٤٢	٢ - عقود إيجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . امتدادها لمدة غير محدودة بحكم القانون . النص في العقد على انتهائه بانتهاء عمل المستأجر في مصر ، باطل بطلاناً مطلقاً . تعلق ذلك بالنظام العام . (الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/٣/٧)
٨٠٦	١٥٠	٣ - امتداد العلاقة الإيجارية لصالح أقارب المستأجر . مناطه . الإقامة . م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . تحدى الطاعن بانتهاء اعادة المستأجر إقريبه المقيم معه . نعى غير منتج . (الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
١٢٥٧	٢٣١	(خامساً) زيادة الوحدات السكنية : التعسف في استعمال الحق . ماهيته . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . مثال في تقدير عدم تناسب مصلحة المالك في إضافة وحدة سكنية مع ما يصيب المستأجر من ضرر . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
٨٠١	١٤٩	(سادساً) حظر احتجاز أكثر من مسكن : حظر احتجاز الشخص لأكثر من مسكن في البلد الواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، نطاقه . عدم امتداد الحظر لزوجات المستأجر . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
٥٦٨	١١٠	(سابعاً) المساكنة والإيواء : الإقامة مع المستأجر على سبيل الإيواء المبني على التسامح . لا تعد مساكنه . أثر ذلك . تقدير القصد من الإقامة . من سلطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		(ثامنا) الاخلاء لعدم الوفاء بالأجرة :
		١ - دعوى اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . جواز توقيه الحكم عليه بالاخلاء بسداد الأجرة وفوائدها والمصاريف الرسمية الى ما قبل اتصال باب المرافعة امام محكمة الاستئناف . المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
٢٥١	٥٢	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
		دعوى اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . اقتصار التكليف بالوفاء على الأجرة دون العوائد المستحقة على المستأجر . عدم تمسك المؤجر بقيمتها امام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدى به امام محكمة النقض .
٢٥١	٥٢	(الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
		تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجرة لتخلفها عن سداد الأجرة . فضاء محكمة الموضوع بإعادتها بعد وفائها بالأجرة المستحقة امامها صحیح . علة ذلك .
١٠٣٤	١٩٢	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٤)
		(تاسعا) الاخلاء للتنازل عن العين والتأجير من الباطن :
		١ - إلتأجير من الباطن كسبب للاخلاء . ماهيته . اثباته . واقع يستقل بتقديره قاضى الموضوع متى كان استخلاصه سائغا .
١٢٥١	٢٣٠	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٢ - دعوى المؤجر فى ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالاخلاء للتنازل عن الايجار . صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أثناء نظر الاستئناف . تمسك الطاعن بما استحدثته المادة ٢٩ منه من امتداد العقد للمقيمين حتى الأقارب من الدرجة الثالثة فى حالتى الوفاة أو الترك . الحكم بأعمال القانون القديم . خطأ .
٤٢٥	٨٣	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		« التاجير الموسمي »
		١ - دعوى الاخلاء للتاجير من الباطن . المادة ٢٣/ج من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . تاجير المستاجر للعين الكائنة بمدينة الاسكندرية في موسم الصيف لا يعد مبرراً للاخلاء . علة ذلك .
٢٥٦	٥٣	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
		٢ - حق المستاجر في التاجير مفروش . م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، م ١ القرار رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ . تقيده في المصايف والمشاى بمدة لا تتجاوز أربعة أشهر في العام . اطلاقه في حالة التاجير للطلبة دون قيد زمنى .
٧٩٧	١٤٨	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
		« التاجير مفروش »
		١ - طعن المستاجر بأن عقد الايجار ينصب على عين خالية دون ما تحويه من عناصر مادية ومعنوية هو طعن بالصورية النسبية . وجوب الاعتداد بالعقد الظاهر متى عجز المستاجر عن اثبات ما يدعيه . تقدير أدلة الصورية . من سلطة محكمة الموضوع .
٤٢٠	٨٢	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧)
		٢ - اقامة الحكم قضاءه بأن الايجار انصب على مقهى بما اشتمل عليه من منقولات على اسباب سائفه . لا يعيبه عدم بيان المنقولات بالكامل متى كانت ضمن العناصر التي اخضعها لتقديره .
٤٢٠	٨٢	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧)
		٣ - حق المستاجر في التاجير مفروش . م ٢٦ ق ٥٢ لسنة ٦٩ ، م القرار رقم ٤٨٦ لسنة ١٩٧٠ . تقيده في المصايف والمشاى بمدة لا تتجاوز أربعة أشهر في العام . اطلاقه في حالة التاجير للطلبة دون قيد زمنى .
٧٩٧	١٤٨	(الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		« بيع الجدد »
		١ - بيع المستأجر للمكان الذي أنشئ به مصنع أو متجر . عقد رضائي . عدم اشتراط الحصول على موافقة المؤجر . ٢/٥٩٤ مدنى . انغال الحكم بحث حالة الضرورة الملجئة للبيع . خطأ وقصور .
١٠٢	٢٢	(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/١/٣)
		٢ - المتجر فى معنى المادة ٢/٥٩٤ مدنى . عدم وجوب اشتماله على كافة مقوماته المادية والمعنوية كفاية . وجود بعض العناصر المادية والمعنوية التى تؤائم طبيعة النشاط . عدم اشتراط الحصول على موافقة المؤجر فى بيعه .
٧٠٠	١٣١	(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)
		٣ - بيع المتجر مادة ٢/٥٩٤ مدنى . اضافة مشتري الجدد نشاطا آخر لا ينال من توافر شروط بيع الجدد .
٧٠٠	١٣١	(الطعن رقم ١٢٠٢ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)
		٤ - بيع الجدد استثناء من الأصل المقرر بحظر التنازل عن الايجار . وجوب توافر الصفة التجارية فى العين المباعة التى ينطبق عليها وصف المصنع او المتجر . استغلال عين فى حياة الملبس لاتعد كذلك .
٧١٠	١٣٣	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٦ هـ - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)
		٥ - المتجر فى معنى المادة ٥٩٤ مدنى . مقوماته . الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية هى العنصر الرئيسى .
١١٥٥	٢١٥	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)
		٦ - بيع المتجر . للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التى يتركب منها ، لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها . شرطة . ان يكون استخلاصها سائفاً .
٥١١٥	٢١٥	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - بيع المتجر م ٥٩٤ - ٢ مدنى . شرطه . أن يكون الشراء بقصد ممارسة ذات النشاط الذى كان يزاوله البائع . (الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)
١١٥٥	٢١٥	٨ - اقامة الحكم قضاءه بتخلف عنصر الاتصال بالعملاء وانحسار صفة المتجر ، النعى عليه اغفال بحث توافر الضرورة . غير منتج . (الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)
١١٥٥	٢١٥	(حادى عشر) أساءة استعمال العين أو استعمالها بالمخالفة لشروط الايجار : اخلاء المستأجر لاستعمال العين استعمالا ينافى شروط العقد باحداث تغيير مادى أو تغيير معنى . شرطه . أن يلحق ضرر بالمؤجر . تمسك المؤجر بما ورد فى العقد من حرمان المستأجر من احداث أى تغيير . تعسف فى استعمال الحق . (الطعن رقم ٨٢١ ، ٨٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨) (ثانى عشر) الاخلاء لسفر المؤجر لمدة موقوتة :
١١٦١	٢١٦	١ - حق المالك فى تأجير سكنه لمدة مؤقتة بوجوده فى الخارج . م ٣٩/١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . حكم مستحدث جاء استثناء من قواعد الامتداد القانونى المتعلقة بالنظام العام . عدم سريانه الا على وقائع التأجير التالية . (الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)
٧١٤	١٣٤	٢ - طلب المستأجرة احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات العلاقة التجارية . التفات الحكم عنه واقامة قضائه بالاخلاء على أن مجرد سفر المؤجر للخارج لمدة موقوتة كاف لاجابته الى طلبه اعمالا للمادة ٤٠ ا ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ وقصور . (الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٨) (ثالث عشر) وفاة المستأجر أو تركه للعين :
		١ - الترك الذى يجيز البقاء فى العين المؤجرة للمقيمين ممن عددتهم المادة ٢٩ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شرطه . أن يكون عقد الايجار قائماً وقت حصوله . (الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٧)
٢٢٣	٤٥	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - المستأجر للمسكن هو الطرف الأصلي في عقد الإيجار دون المساكين له منذ بدء العلاقة . عدم اعتباره نائباً عنهم . المادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ القابلة للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . حقهم في الانتفاع بالعين رغم ترك المستأجر لها أو وفاته طالما لم تنقطع اقامتهم بها . (الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
٢٦٥	٥٥	٣ - دعوى المؤجر في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالاخلاء للتنازل عن الإيجار . صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ اثناء نظر الاستئناف . تمسك الطاعن بما استحدثته المادة ٢٩ منه من امتداد العقد للمقيمين حتى الأقارب من الدرجة الثالثة في حالتى الوفاة أو الترك . الحكم بأعمال القانون القديم . خطأ . (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧)
٤٢٥	٨٣	٤ - امتداد عقد الإيجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح أقاربه حتى الدرجة الثالثة . مناطه . الإقامة المستقرة معه سنة سابقة على الوفاة أو الترك ، م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . الانقطاع عن الإقامة لسبب عارض - كالاغارة للخارج - لا يفيد انهاءها . (الطعن رقم ٦١٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٧)
٧٦٧	١٤٣	٥ - الترك الذى يبيح الاخلاء ، م ٢٣ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . ماهيته . تخلى المستأجر عن العين المؤجرة لشخص لم يكن مقيماً معه . الاستضافة مهما طال مدتھا لا تبرر الاخلاء . (الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢١)
٨٩٨	١٦٤	
		إيجار الأراضي الزراعية :
		« انتهاء شغل المساكن الملحقه بالأراضي »
		مجموعة المساكن التى يطلق عليها وصف « عزبة » فى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٠ . خضوعها لأحكامه . شرطه . (الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٣٨١	٧٤	

الصفحة	القاعدة
--------	---------

(ب)

بطلان - بنوك - بيع

بطلان

أولا : بطلان التصرفات :

١ - بطلان العقد في شق منه أو قابليته للإبطال . أثره . بطلان هذا الشق وحده . الاستثناء . تعذر اتمام العقد بغير الشق الذي وقع باطلا . المادة ١٤٣ مدني .

٤٧٣ ٩٢

(طعن رقم ٧١١ لسنة ٤٧ ق جلسة ٨١/٢/١٠)

٢ - حق الحبس . ماهيته . م ٢٤٦ مدني . الحكم ببطلان عقد البيع وتسليم العين المباعة للبائعة وحق الرد على دفع المشتري بحقهافي الحبس حتى تستوفي ما أدته من ثمن . خطأ وقصور .

١١٢٨ ٢١٠

(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٤)

« بطلان تصرفات المفلس »

٣ - البطلان المقرر بالمادة ٢٢٨ تجاري ، لمصلحة جماعة الدائنين وحدها . لا يفيد منه المفلس أو كفيله أو المتعاقد معه - لو كبل جماعة الدائنين وحده التمسك به .

٧٧١ ١٤٤

(طعن رقم ٦١٥ س ٤٦ جلسة ١٩٨١/٣/٩)

ثانيا : بطلان الاجراءات :

« بطلان الاعلان »

١ - عدم وضوح اسم المحضر أو توقيعه بورقة الاعلان . لا بطلان طالما أن المعلن اليه لم يدع أن قام باجراء الاعلان من غير المحضرين .

٥٧٩ ١١٢

(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اغفال المحضر اثبات ساعة الاعلان . لا بطلان طالما ان المعلن اليه له يدع حصوله في ساعة لا يجوز فيها اجراؤه فيها . (الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٨١/٢/٢٢)
٥٧٩/١١٢		
		٣ - عدم بيان المحضر اسم وصفة من سملت اليه صورة الاعلان من رجال الادارة . لا بطلان . (الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٨١/٢/٢٢)
٥٧٩/١١٢		
		٤ - خلو اصل صحيفة الاستئناف المعلنة من توقيع محام . لا بطلان طالما أنه وقع على صورتها المودعة قلم الكتاب . قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . (الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ٨١/٢/٢٢)
٥٧٩/١١٢		
		٥ - الاعلان بطريقة تنطوي على الغش لمنع المعلن اليه من الدفاع في الدعوى أو لتفويت مواعيد الطعن في الحكم . باطل ولو استوفى ظاهرياً الشكل القانوني . اغفال الحكم الرد على مثل هذا الدفاع . قصور . (الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
٣٨٦	٧٥	
» بطلان الاحكام «		
		١ - بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . نسبي . مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته . (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)
١٨٣	٣٧	
		٢ - بطلان الاجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة . نسبي . (الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٢/٢٥)
٦٤١	١٢٤	
		٣ - الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة - بما فيها الحكم - بطلانها بطلاناً نسبياً . زوال صفة الخصم قبل تهيئة الدعوى للحكم ودون اختصاص صاحب الصفة . اثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٢/١٧)
٥٣٠	١٠١	
		٤ - قرار احالة الدعوى الى محكمة اخرى دون تحديد جلسة لتظرها .

الصفحة	القاعدة	
		أثره . وجوب اخطار الخصوم بالجلسة التي تحدد ، اغفال ذلك . أثر . بطلان الاجراءات .
٨٨١	١٦٢	(الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨١/٣/١٩) « بطلان الاحكام » .
		١ - اعادة الدعوى للمرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها . وسيلتها . حجز الدعوى للحكم دون اعلان الخصم الغائب - اكتفاء المحكمة بما قررته من اعتبار النطق بالحكم اعلاناً له . أثره . بطلان الحكم .
١٠٦	٢٣	(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٨١/١/٥)
		٢ - وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية اذا أراد الوصى رفع دعوى او اقامة طعن من الطعون غير العادية . عدم جواز تمسك الغير بالبطلان المترتب على اغفال هذا الاجراء .
١٠٨٥	٣٠٢	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨١/٤/٩)
		٣ - بطلان الحكم لعدم اخبار النيابة العامة بدعوى القصر ، نسبي التحدى به ممن شرع لمصلحته لأول مرة امام محكمة النقض . غير جائز .
١٠٩٧	٢٠٤	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨١/٤/١١)
		٤ - النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يرتب بطلان الحكم . شرطه . التجهيل أو اللبس في تعريف شخصيته . م ١٧٨ مرافعات .
١٠٠٣	١٨٦	(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٣/٣١)
		٥ - اجمال محكمة الموضوع بعض العناصر والوقائع في الدعوى بما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون . أثره . بطلان الحكم .
١١٦١	٢١٦	(الطعن رقم ٨٢١ و ٨٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)
		٦ - وجوب بيان الوقائع المطلوب اثباتها بمنطوق حكم الاثبات . م ٧١ اثبات . علته . تجاوز التحقيق تلك الوقائع . أثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام . التحدى به امام محكمة النقض . شرطه .
١٢٥١	٢٣٠	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
٧٥٠	١٤٠	٧ - دعوى الشفعة . وجوب قيام الخصومة فيها بين أطرافها الثلاثة في مراحل التقاضي المختلفة ، تخلف ذلك ، أثره عدم قبول الدعوى . اختصاص من كان وصياً على إحدى البائعات بعد بلوغها سن الرشد . الحكم برفض دفع المشتريين ببطلان الاجراءات استنادا الى نسبية البطلان . خطأ وقصور . (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٨١/٣/٣)
		« دعوى بطلان الأحكام »
٢٠٠	٢٢١	١ - انغلاق طرق الطعن في الحكم . لا يفتح السبيل لاهداره بدعوى بطلان مبتدأة . الاستثناء تجرد الحكم من أركانه الأساسية . (الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٨١/٤/٢١)
		٢ - بحث أسباب عوار الأحكام . سبيله . الطعن عليها . الدعوى الأصلية ببطلان الحكم أو الدفع به استثناء . قاصر على حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية .
٣٢٣	٢٤١	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٤/٢٩) « بطلان الطعن »
٥٤٧	١٠٥	١ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض ، مادتان ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات . رفع الطعن بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ودرودها الى قلم كتاب محكمة النقض بعد الميعاد . أثره . بطلان الطعن . (الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٨١/٢/١٧)
		٢ - بطلان الطعن بالنقض لعدم ايداع صورة من الحكم الابتدائي . عدم انصرافه الى أسباب الطعن الموجهة الى الحكم المطعون فيه دون إحالة الى أسباب الحكم الابتدائي .
٣٩٠	٢٣٩	(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		« بطلان التنفيذ »
		قرار لجنة تسوية الديون المشكلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل . اعتباره نهائى . سندا تنفيذيا . اغفال ارفاقه بقائية شروط البيع . أثر بطلان اجراءات التنفيذ .
٨٥١	١٥٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٣/١٨)
		ثالثا : البطلان المطلق والبطلان النسبى :
		(ا) البطلان المطلق :
		١ - عقود ايجار الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . امتدادها لمدة غير محدودة بحكم القانون . النص فى العقد على انتهائه بانتهاء عمل المستاجر فى مصر ، باطل بطلانا مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام .
٧٦٤	١٤٢	(الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨١/٣/٧)
		٢ - الحساب الجارى . صيرورته دينيا عاديا باقفاله ، تحريم تقاضى فوائد مركبة عنه . تعلق ذلك بالنظام العام .
٩٨٥	١٨٢	(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣٠)
		(ب) البطلان النسبى :
		١ - طلب بطلان العقد القابل لذلك . اقتصاره على من تقرر البطلان لمصلحته .
٥٧٣	١١١	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨١/٢/٢١)
		٢ - اغفال اخطار النيابة العامة فى قضايا القصر ، اثره ، بطلان نسبى مقرر لمصلحتهم . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .
٨٧١	١٦٠	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٨١/٣/١٩)
		(والطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٨٩١/٤/١١)
		وراجع أيضا القواعد ١ ، ٢ ، ٣ فى بطلان التصرفات ٣ ، ٦ فى بطلان الاحكام .
١٠٩٧	٢٠٤	

القاعدة الصفحة

بنوك

١ - تحريم الفوائد المركبة . الاستثناء - ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .

٩٨٥ ١٨٢

(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣٠)

٢ - الحساب الجارى - صيرورته ديناً عادياً باقفاً له ، تحريم تقاضى فوائد مركبة عنه . تعلق ذلك بالنظام العام .

٩٨٥ ١٨٢

(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨١/٣/٣٠)

خطابات الضمان :

٣ - جميع أعمال البنوك - ومن بينها اصدار خطابات الضمان تعتبر عملاً تجارياً ولو تمت بصفة منفردة أو لصالح شخص غير تاجر .

١١١٥ ٢٠٨

(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٨١/٤/١٣)

بيع

أولاً : العقد الابتدائى :

١ - بيع العقار بعقد غير مسجل . الايجار الذى يبرمه البائع . غير نافذ فى حق المشتري . علة ذلك . قيامه بتسليم العقار للمستأجر . للمشتري حق فى الرجوع على البائع بالتعويض أو بفسخ البيع . مطالبته المستأجر بالتسليم رهين بتسجيل عقد البيع . علة ذلك .

١٢٦٢ ٢٣٢

(الطعن رقم ٨٣٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨١/٤/٢٥)

٢ - عقود البيع المسجلة أو العرفية الصادرة من جهاز تصفية الحراسات لجهات الحكومة أو القطاع العام بشأن العقارات التى تجاوز قيمتها ثلاثون ألف جنيه . اعتبارها ملغية بقوة القانون . شرطه . عدم

الصفحة	القاعدة	
٦٨٨	١٣٠	<p>اخطار الجهات المشترية برغبتها خلال المدة القانونية . عدم أدائها للزيادة في الثمن أو باقيه خلال المدة القانونية . عدم وقوع الفسخ الا بحكم قضائي .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)</p> <p>« دعوى صحة التعاقد »</p>
٤٦٢	٩٠	<p>١ - دعوى صحة التعاقد دعوى استحقاق مالا . الحكم الصادر فيها لا حجية له بشأن الملكية ما لم يكن قد تناولها . المنع من اعادة طرح النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٢/١٠)</p>
١١٢٢	٢٠٩	<p>٢ - دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها . عدم تسجيل البائع عقد شرائه ، وجوب اختصاص المشتري بالبائع للبائع له .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٨١/٤/١٤)</p>
١١٤٤	٢١٣	<p>٣ - تعدد البائعين لحصص محددة في عقد واحد ، الوفاء بكامل الثمن لبعضهم دون الآخرين . وجوب الفصل في دعوى المشترين بصحة التعاقد على ضوء ذلك دون حاجة لقصر الطلبات على المساحة الموفى بشمنها .</p> <p>(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٨١/٤/١٦)</p>
١٣١٠	٢٣٩	<p>٤ - موضوع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . مما يقبل التجزئة بطبيعته . تنازل أحد المدعين بتزوير العقد عن ادعائه . لا أثر على ادعاء الباقيين .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٤/٢٨)</p>
٩٣٢	١٧٣	<p>٥ - ثمار المبيع . للمشتري منذ انعقاد العقد طالما ان التزام البائع بالتسليم غير مؤجل . دعوى المشتري بصحة ونفاذ التعاقد . لا أثر لها على تقادم المطالبة بالثمار . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٣/٢٤)</p>
		<p>٦ - المفاضلة في التسجيل . شرط ثبوتها . تطابق المبيع في التصرف واشهار التصرف . تسجيل تنبيه نزع الملكية بعد تسجيل صحيفة دعوى</p>

الصفحة	القاعدة	
		صحة التعاقد وقبل تسجيل صحيفة تعديل الطلبات بالنسبة للمبيع . الحكم بأفضلية تسجيل التنبيه صحيح .
٢٤٩	٦٩	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٨١/١/٢٧)
		٧ - التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد أو تسجيله كاملا . ارتداد أثره الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . مؤدى ذلك . حق المشتري في الاحتجاج قبل كل من ترتبه له حق عيني على العقار المبيع ورضاء أو قضاء منذ تسجيل الصحيفة .
١٣٤٠	٢٤٤	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨١/٤/٢٩)
		ثانيا : التزامات البائع والمشتري :
		١ - الدفع بالتقادم رخصة للمدين . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . تمسك البائع بتقادم حق المشتري في الثمار ، لا عبرة بالتزام المشتري بالفوائد عن ذات الفترة ، طالما لم يتمسك بتقادمها .
٩٣٢	١٧٣	(الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٣/٢٤)
		٢ - عدم جواز الجمع بين فوائد الثمن وثمرات المبيع . قاعدة . لا تتعاق بانظام العام .
١١٤٤	١٣	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٨١/٤/١٦)
		« التزامات البائع »
		ثمار المبيع . للمشتري منذ انعقاد العقد طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل . دعوى المشتري بصحة ونفاذ التعاقد . لا أثر لها على تقادم المطالبة بالثمار . علة ذلك .
٩٣٢	١٧٣	(الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٣/٢٤)
		« التزامات المشتري »
		« الثمن »
		١ - استلام المشتري للمبيع القابل لانتاج ثمار . أثره . للبائع حق في فوائد باقى الثمن ولو كان مؤجلا ما لم يقصّر اتفاق أو عرف بغير ذلك .

الصفحة	القاعدة	
		م ٤٥٨ مدنى ايداع المشتري باقى الثمن دون الفوائد لايحول دون اجابة البائع الى طلب الفسخ متى نازع فى عدم ايداع . الفوائد . (الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨١/٤/١)
١٠١٧	١٨٨	٢ - استحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن . مناطه . م ٤٥٨ مدنى . اعمال الحكم لاتفاق طرفى البيع بالتزام المشتري بدفع الفوائد مع باقى الثمن للمدائن المرتهن دون استنزال الربح . خطأ . (الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٣/٢٤)
٩٣٢	١٧٣	٣ - الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشتري بالثمن . شرطه . أن يكون التخلف عن الوفاء بغير حق . (الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨١/٤/٩)
١٠٨٥	٢٠٢	٤ - المبالغ المستحقة لغير المقيمين والمحظور تحويل قيمتها اليهم طبقاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها . تسليم ثمن المبيع لوكيل البائع غير المقيم ، أو صدور خطاب من ادارة النقد لا يتضمن موافقة خاصة . لا يبرىء ذمة المشتري . العلة : تعلق ذلك بالنظام العام . (الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/١/٨)
١٣٩	٢٨	
		« حبس الثمن »
		١ - حق المشتري فى حبس الثمن . مناطه . وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده م ٤٥٧ مدنى . تقدير جدية السبب . من سلطة قاضى الموضوع بلا رقابة من محكمة النقض متى اقام قضاءه على اسباب سائفة . (الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٤/٢٢)
١٢١٢	٢٢٣	٢ - حبس المشتري للثمن . شرطه . وجود سبب جدى يخشى معه نزع المبيع من تحت يده . المادة ٢/٤٥٧ مدنى . علم المشتري بهذا السبب وقت الشراء . لا يعد بذاته دليلاً على نزوله عن حق الحبس . علة ذلك . تقدير جدية السبب . استقلال قاضى الموضوع بها . (الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٢/١٠)
٤٧٣	٩٢	

القاعدة الصفحة

٣ - حق الحبس . ماهيته ، م ٢٤٦ مدني . الحكم بإعلان عقد البيع وتسليم العين المباعة للباثثة دون الرد على دفع المشتريه بحقها في الحبس حتى تستوفي ما أدته من ثمن . خطأ وقصور .

١١٢٨٢١٠

(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨١/٤/١٤)

ثالثا : المفاضلة بين عقود البيع :

١ - المفاضلة بين عقود البيع المسجلة . شرطها . ورود العقود على عقار واحد ومن متصرف واحد . اختلاف المتصرفين ، وجوب تجديد المالك من بينهم بداعة .

١٠٧٣٢٠٠

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٤/٧)

٢ - المفاضلة في التسجيل . شرط ثبوتها . تطابق المبيع في التصرف واشهار التصرف . تسجيل تنبيه نزع الملكية بعد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد وقبل تسجيل صحيفة تعديل الطلبات بالنسبة للمبيع . الحكم بأفضلية تسجيل التنبيه . صحيح .

٣٤٩ ٦٩

(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٨١/١/٢٧)

٣ - حق المتعاملين مع المورث في التقدم على المتعاملين مع الوارث بالتأشير بحقوقهم في هامش شهر حق الارث خلال سنة من حصوله . عدم التأشير في الميعاد . جزاؤه . عدم الاحتجاج بالحق على المتعاملين مع الوارث .

٨٥٧ ١٥٧

(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٣/١٨)

٤ - الغير في حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري . تعريفه . تسجيل المشتري لحصة شائعة ، عقده قبل تسجيل عقد القسمة . اعتباره من الغير ولا يحتج عليه بهذه القسمة . أثر ذلك .

١٠٣٤ ٢٣٨

(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)

٥ - التأشير بمنطوق الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد أو تسجيله كاملا . ارتداد أثره الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . مؤدى ذلك . حق

الصفحة	القاعدة	
		المشتري في الاحتجاج قبل كل من ترتب له حق عيشى على العقار المبيع رضا أو قضاء منذ تسجيل الصحيفة .
١٣٤٠	٢٤٤	(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ٨١/٤/٢٩)
		رابعاً : بطلان عقد البيع وفسخه :
		١ - حق الحبس . ماهيته . م ٢٤٦ مدنى . الحكم ببطلان عقد البيع وتسليم العين المبيعة للبائعة دون الرد على دفع المشتري بحقتها في الحبس حتى تستوفى ما أدته من ثمن . خطأ وقصور .
١١٢٨	٢١٠	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨١/٤/١٤)
		٢ - عقود البيع المسجلة أو لعرفية الصادرة من جهاز تصفية الحراسات لجهات الحكومة أو القطاع العام بشأن العقارات التى تجاوز قيمتها ثلاثون ألف جنيه . اعتبارها ملغية بقوة القانون . شرطه . عدم اخطار الجهات المشتري برغبتها خلال المدة القانونية . عدم أدائها للزيادة فى الثمن أو باقية خلال المدة القانونية . عدم وقوع الفسخ الا بحكم قضائى .
٦٨٨	١٣٠	(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٨١/٢/٢٦)
		خامساً : بعض أنواع البيوع :
		١ - البيع الجبرى :
		عقد الايجار القائم . سريانه قبل من انتقلت اليه ملكية العقار اختياراً أو جبراً ولو يكن ثابت التاريخ قبل انتقالها ، م ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ .
١٢٧٥	٢٣٣	شرط ذلك . ما نصت عليه المادة ٤٠٨ مرافعات من قيود معينة بسريان العقد قبل الراسى عليه المزاد لا تخل بأحكام القوانين الخاصة بايجار الأماكن .
		(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٨١/٤/٢٥)
		٢ - بيع المحل التجارى :
		١ - العلامة التجارية جزء من المحل التجارى - بيع المحل - الاصل
		شمول للعلامة التجارية مالم يقض الاتفاق بغير ذلك . مادة ١٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٣٦ .
٩٧١	١٨٠	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٨١/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
٩٧١	١٨٠	٢ - بيع المحل التجارى ، شمول العناصر المادية والمعنوية . على العناصر المادية - مؤداه . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٨١/٣/٣٠)
		٣ - بيع المال الشائع :
٢٣٥	٤٨	١ - بيع المالك على الشيوع حصة مفرزة فى العقار الشائع قبل اجراء القسمة بين الشركاء . توقف تحديد المبيع على نتيجة القسمة . (الطعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٨١/١/٣٠)
٢٤٩	٦٩	٢ - بيع الشريك على الشيوع حصة شائعة فى جهات متعددة . لا حق للمشتري فى الطول العينى . علة ذلك . (الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٨١/١/٢٧)
٧٧٩	١٤٦	٣ - بيع المالك على الشيوع لقدر مفرز من نصيبه قبل اجراء القسمة نافذ فى حقه - اثر ذلك . تعلق نفاذه فى حق باقى الشركاء على نتيجة القسمة . (الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٣/١٠)
		٤ - بيع الجذك : (راجع ايجار)
		سادسا : مسائل متنوعة :
١١٠	٢٤	١ - بيع مشتري العقار المشفوع فيه لمشتري ثان قبل اعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة أو قبل تسجيلها . مادة ٤٣٨ مدنى . مؤداه . عدم جواز الأخذ بالشفعة الا من المشتري الثانى . شرط ذلك . ألا يكون البيع سوريا . للمشفيع اثبات الصورية بكافة الطرق . (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٨١/١/٦)
١١٣٣	٢١١	٢ - البيع مع حق التقرير بالشراء عن الغير ، ماهيته . (الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٤/١٥)

القاعدة	الصفحة
	٣ - حظر التصرف والبناء فى الأراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . م ١٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . شموله بيع البناء . علة ذلك .
١١٢٨٢١٠	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨١/٤/١٤)
	٤ - اقامة الحكم قضاء على أن الوصية مستترة فى عقد بيع . النعى بأن العقد لم يستوف الأركان الشكلية للوصية . غير منتج . علة ذلك . العبرة بالعقد الساتر .
١٠٧٨٢٠١	(الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨١/٤/٧)
	٥ - قرينة المادة ٩١٧ مدنى . قيامها بتوافر شرطين . أثر ذلك . نقل عبء الاثبات على عاتق المتصرف اليه . لقاضى الموضوع سلطة التحقق من توافرها .
٥٣٩١٠٣	(الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٢/١٧)
	٦ - التحدى بعدم توافر شرطى قرينة المادة ٩١٧ مدنى استنادا الى صياغة العقد المطلوب ابطاله . غير جائز . علة ذلك .
٥٣٩١٠٣	(طعن ٩٠٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ٨١/٢/١٧)

(ت)

تأمين - تأمين - تأمينات اجتماعية - تجزئة

تحكيم - تركة - تزوير - تسجيل

تضامن - تعويض - تقادم - تقسيم

تنفيذ - تنفيذ عقارى

تأمين

تأمين الشركة وتبعيتها لمؤسسة عامة . احتفاظها بشخصيتها
الاعتبارية . اعتبارها من اشخاص القانون الخاص وعلاقتها بالماملين

الصفحة	القاعدة	
٥٨٨	١١٣	<p>بهاء علاقة عقدية . مؤداه . اختصاص القضاء العادى بنظر دعوى العامل وان كان مصدر حقه قرار صادر من الوزير المختص .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٠ - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢) .</p>
تأمين		
« التأمين من المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات » .		
٤٨١	٩٣	<p>١ - شمول وثيقة التأمين الجرار دون المقطورة . استخلاص الحكم سائفاً أن المقطورة سبب عارض للضرر . وان قيادة الجرار هي السبب المنتج العمال . تحقق مسؤولية المؤمن لديه عن التعويض .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٥٢ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٢) .</p>
٤٨١	٩٣	<p>٢ - تمسك المؤمن لديه بأن وثيقة التأمين الاجبارى لاتغطى غير راكبين ليست بينهما مورثة المظنون عليها . دفاع يخالفه واقع . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٣٥٢ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٢) .</p>
١٢٣٤	٢٢٧	<p>٣ - التأمين عن المسؤولية عن حوادث السيارات ، ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاق التزام المؤمن بتغطية المسؤولية الناشئة من فعل المؤمن له او تابعه او غيرهما ممن يقود السيارة المؤمن عليها . للمؤمن حق الرجوع على الغير المسئول .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٩ س ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣) .</p>

تأمينات اجتماعية

اولا : تأمين اصابات العمل :

١٢٩٧	٢٢٧	<p>١ - سريان احكام التأمين الصحى عن المنشآت والجهات ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ . شرطه . صدور قرار من وزير الصحة . لايفر ذلك ماورد بالقانون من سريانه خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل به .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦) .</p>
------	-----	---

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إصابة العمل المقصود بها . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . الوفاة نتيجة الارهاق في العمل . وجوب أن يتسم بالمباغية حتى يعتبر إصابة عمل جلطة الشريان التاجي وتصلب الشرايين وارتفاع ضغط الدم . لا تعيد مرضاً مهنيًا .
١٢٨٣	٢٣٤	(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦) .
		٣ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بتأمين اصابات العمل في حدود ما نص عليه قانون التأمينات رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . اثره . عدم جواز مطالبة العامل للهيئة بفوائد التأخير طبقاً للمادة ٢٢٦ مدني .
٢٩٣	٦١	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
		٤ - تنفيذ التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بشأن تأمين اصابة العمل . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا يخل بحق العامل أو ورثته قبل الشخص المسئول عن الاصابة .
١٧٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)
		٥ - اصابة العامل بعجز جزئي مستديم واستحقاقه معاشاً يوازي نسبة العجز الكامل المستديم . وجوب حساب المعاش على أساس متوسط ما تقاضاه العامل فعلاً من أجر في السنة الأخيرة ، القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٢٩٣	٦١	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
		٦ - استحقاق المؤمن عليه أو المستحقين عنه للتأمين الاضافي . شرطه . حدوث العجز أو الوفاة أثناء الخدمة .
١١٧٢	٢١٧	(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩)
		٧ - حق العامل في التعويض عن اصابة العمل قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . حق في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز الجمع بين الحقين .
١٧٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
		« التحكيم الطبي »
		نجدد المؤمن عليه اني التحكيم الطبي ليس الزاميا . اختياره هذا الطريق لاقتضاء حقوقه . اثره . وجوب التزامه بقرار لجنة التحكيم . علة ذلك . نهائيا القرار وعدم قابليته للطعن .
٦٤	١٤	(الطعن رقم ٦٠ س ٤٩ ق ، ١٠٤ س ٥٠ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		ثانيا : استحقاق التعويض :
		« التعويض الاضافي »
		التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بالتعويض عن التأخير في صرف مستحقات العامل . تحديده بواقع ١٪ عن كل شهر تأخير بما لا يجاوز اصل المستحقات . ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب سريانه من تاريخ العمل به في ١٩٧٥/٩/١ .
٩٦٤	١٧٨	(الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٩)
		« تعويض الدفعة الواحدة »
		استقالة العامل لاشتغاله بالمحاماة في ١٩٧٣ . عدم استحقاقه تعويض الدفعة الواحدة . علة ذلك . انقضاء له بالتعويض باعتبار أن مهنة المحاماة من المهن الحرة الخارجة عن نطاق تطبيق قانون التأمينات ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . خطأ .
١٠٦٤	١٩٨	(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)
		ثالثا : استحقاق المعاش :
		١ - تقدير سن العامل بمعرفة الطبيب المختص . اللائحة التنفيذية للقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . اعتبار هذا التقدير نهائيا متى اعتمدته مؤسسة التأمين والادخار . وجوب الأخذ به ولو ثبت خطؤه بيقين . استناد الحكم الى شهادة ميلاد العامل لتعديل سنه السابق تقديره . خطأ .
٧٢٠	١٣٥	(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١)

الصفحة	القاعدة	
١١٧٢	٢١٧	٢ - وفاة العامل خلال فترة تعطله عن العمل . اثرها . استحقاقه المعاش . شرط . حدوث الوفاة خلال سنة من تاريخ التعطل . لامحل لأغفال شروط التعطل الواردة في قانون العمل ٩١ سنة ١٩٥٩ . (الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩)
٢٧١	٥٦	٣ - العاملون الخاضعون لقانون التأمينات الاجتماعية . التزام هيئة التأمينات بالوفاء بمستحققاتهم قبلها ولو لم يكن صاحب العمل قد اشترك عنهم فيها . القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
٢٧١	٥٦	٤ - تقدير المعاش . وجوب التفرقة عند احتسابه بين المدة السابقة على الاشتراك في التأمين وبين مدة الاشتراك فيه . القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ المعدل بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧١ . (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
٢٩٣	٦١	٥ - اصابة العامل بعجز جزئي مستديم واستحقاقه معاشا يوازي نسبة العجز من معاش العجز الكامل المستديم . وجوب حساب المعاش على اساس متوسط ماتقاضاه العامل فعلا من أجر في السنة الاخيرة . القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . (الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
٣٨	٧	٦ - طلب رجل القضاء ضم مدة خدمة سابق طبقا للمادة ١٧٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل . شرطه . أن يكون قد فصل من عمله السابق بغير الطريق التأديبي . (الطلب رقم ٢٩ لسنة ٥٠ ق - «رجال القضاء» جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
رابعا : الميزة الأفضل والمزايا الزائدة ومنحة الوفاة :		
الميزة الأفضل :		
حق المؤمن عليه في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافأة أو الادخار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال . حق ناشئ عن عقد العمل . سقوطه بالتقادم انحوى م. ٦٦٨ مدني التزام هيئة التأمينات		

الصفحة	القاعدة	
		الاجتماعية بإداء قيمة الزيادة للعامل رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة رب العمل بها خطأ في القانون .
١٢٨٧	٢٣٥	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦)
		« المزايا الزائدة » :
		انتهاء خدمة العامل بعد ١٩٧٥/٩/١ . التزام صاحب العمل دون هيئة التأمينات الاجتماعية بإداء قيمة المزايا الزائدة عن مكافأة نهاية الخدمة اليه . القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
٢٨١	٥٨	(الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
		منحة الوفاة :
		(استحقاق منحة الوفاة . شرطه . أن يكون قد تم ربط معاش) للعامل قبل وفاته ، م ١١٠ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١١٧٢	٢١٧	(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩)
		خامسا : منازعات التأمينات الاجتماعية :
		١ - اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات لعرض النزاع على اللجنة المختصة . اثر ذلك . عدم قبول الطلب . المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
٤٨	٩	(الطعن رقم ٢ لسنة ٤٩ ق - «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٢ - المنازعات الناشئة عن تطبيق احكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرضها على اللجان المختصة قبل اللجوء الى القضاء . مخالفة ذلك . اثره . عدم قبول الطلب .
٦٤	١٤	الطعن رقم ٦٠ س ٤٩ ق ، ١٠٤ س ٥٠ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨١/١٢/٨
		٣ - وجوب تقديم طلب كتابي لهيئة التأمينات الاجتماعية للمطالبة بمستحققات المؤمن عليه في الأجل المحدد . القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ،

الصفحة	القاعدة	
٢٨٩	٦٠	<p>اعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبة بهذه المستحقات او توجيه الطلب لمثلها بجلسة المرافعة خلال الأجل . يتحقق به معنى الطلب الكتابي .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)</p> <p>٤ - طلب رجل القضاء ضم مدة خدمة سابقة له بوزارة الداخلية طبقا للمادة ٣٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرض المنازعة على اللجنة المختصة بهيئة التأمين . لجوئه الى المحكمة مباشرة . اثره . عدم قبول الطلب . مادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . طلب رجل القضاء ضم مدة خدمة سابقة له طبقا للمادة ١٧٦ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . توجيهه الى وزير العدل . جواز اللجوء الى القضاء مباشرة دون عرض على اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . عنة ذلك .</p>
٣٨	٧	<p>(الطلب رقم ٢٩ س ٥٠ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)</p> <p>٥ - الطعن بالنقض المرفوع من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية . صحيح . علة ذلك . القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .</p>
١٥٨	٣٢	<p>(ط ١١٢٣ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)</p> <p>٦ - طلبات رجال القضاء والنيابة بحساب مدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين . من المنازعات الخاصة بالمعاشات والمكافآت . اختصاص محكمة النقض دون غيرها بنظرها ولو كانت المدة محل النزاع سابقة على التحاقهم بالقضاء أو النيابة العامة .</p>
٣٨	٧	<p>(الطلب رقم ٢٩ س ٥٠ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)</p> <p>٧ - اختصاص هيئة التحكيم بشأن منازعات العمل . منطاه . قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . المنازعة بين نقابة العمال وهيئة التأمينات بشأن حساب المعاش . اختصاص القضاء العادي بنظرها دون هيئات التحكيم .</p>
١٥٨	٣٢	<p>(ط ١١٢٣ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)</p>

الصفحة	القاعدة
	<p>سادسا : تقادم دعوى التأمينات الاجتماعية :</p> <p>حق المؤمن عليه في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافاة أو الادخار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال . حق ناشئ عن عقد العمل . سقوطه بالتقادم الحولي م ٦٩٨ مدني . الزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء قيمة الزيادة للعامل رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة رب العمل بها . خطأ في القانون .</p> <p>(نطق رقم ٢٦٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦)</p>
١٢٨٧	٢٣٥
	<p>تجزئة</p> <p>أولا : أحوال التجزئة :</p> <p>١ - موضوع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . مما يقبل التجزئة بطبيعته . تنازل أحد المدعين بتزوير العقد عن ادعائه . لا اثر له على ادعاء الباقيين .</p> <p>(نطق رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)</p>
١٣١٠	٢٣٩
	<p>٢ - انقطاع سير الخصومة لوفاة اوزوال صفة المدعى أو المستأنف . سقوط الخصومة في حق الورثة أو صاحب الصفة . بدء سريانها من تاريخ اعلانهم ممن يتمسك بالسقوط بوجود الخصومة . لا يفتى عن الاعلان العلم بقيام الخصومة بأي طريق آخر ، لا يغير من ذلك قابلية موضوع الدعوى للتجزئة من علمه .</p> <p>(النطق رقم ٦٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٣)</p>
٩١٦	١٧٠
	<p>(٣) تعدد الصفقة ببيع العقار أجزاء مفرزة لشترين متعددين . جواز أخذ بعض الصفقات دون البعض بالشفعة اذا توافرت شروطها فيما يؤخذ بها .</p> <p>(النطق رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)</p>
٦٧٧	١٢٨

الصفحة	القاعدة	
		ثانيا : أحوال عدم التجزئة :
		١ - الدائنون غير المتضامنين . مطالبة أحدهم بما يخص الآخر أو الفسخ لعدم الوفاء بنصيب غيره . شرطه . انصراف ارادة المتعاقدين الى عدم تجزئة الصفقة .
١١٤٤	٢١٣	(الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٦)
		٢ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . فعود أحد المحكوم عليهم عن الطعن في الحكم . لا اثر له في شكل الطعن المرفوع صحيحا من آخر . وجوب الأمر باختصاصه . م ٢/٢١٨ مرافعات .
١٠٧٨	٢٠١	(الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٧)
		٣ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو التزام بالتضامن أو دعوى مما يجب فيها اختصاص اشخاص معينين . للخصم الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم أن يطعن فيه اثناء نظر الطعن المقام من غيره منضمما اليه . القعود عن ذلك . لا اثر في شكل الطعن .
٧٨٦	١٤٧	(الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ س ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٢)
		٤ - انقطاع سير الخصومة لوفاة أو زوال صفة المدعى أو المستأنف . سقوط الخصومة في حق الورثة أو صاحب الصفة . بلاء سرياتها من تاريخ اعلانهم ممن يتمسك بالسقوط بوجود الخصومة . لا يغنى عن الاعلان العلم بقيام الخصومة بأي طريق آخر . لا يغير من ذلك قابلية موضوع الدعوى للتجزئة من عدمه .
٩١٦	١٧٠	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٣)
		٥ - النعى بعدم جواز تجزئة كشف الحساب دون بيان فحواه وما هو مطلوب اضافته أو خصمه ولا ماهية التجزئة . نعى مجهل . غير مقبول .
٣٢١	٦٥	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٦ - حق الشفعة . انتقاله بالتوارث . عدم قابليته للتجزئة . تبوته لكل وارث اذا انفرد به أو للورثة .
٦١١	١١٨	(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)

الصفحة القاعدة

تحكيم

أولا : القواعد العامة :

جواز الاتفاق على اجراء التحكيم في الخارج . شرطه . عدم المساس بالنظام العام .

٤٤٥ ٨٧

(الطعن رقم ٤٥٣ س ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)

٢ - شرط الالتجاء الى التحكيم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم التمسك به قبل نظر الموضوع . اثر . سقوط الحق فيه .

٩٥٣ ١٧٦

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)

ثانيا : منازعات القطاع العام :

اختصاص هيئات التحكيم في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . شرطه . أن يكون جميع اطراف النزاع ممن عدلتهم المادة ٦٦ منه .

٢٣٠ ٤٧

(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٩)

ثالثا : منازعات العمل :

اختصاص هيئة التحكيم بشأن منازعات العمل . مناطه . قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . المنازعة بين نقابة العمال وهيئة التأمينات بشأن حساب المعاش . اختصاص القضاء العادي بنظرها دون هيئات التحكيم .

١٥٨ ٣٢

(ط ١١٢٣ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)

تركة

٣ - استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن اشخاص الورثة واموالهم الخاصة . مؤداه . عدم صحة توقيع الحبز لدين على المورث الا على تركته .

٥١٦ ٩٩

(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - انتصاب الوارث خصما عن باقى الورثة فى الدعاوى التى ترفع من التركة او عليها . شرطه .
٥١٦	٩٩	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨١)
		٥ - حق الامتياز المنصوص عليه فى المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٥ . مقصور على أموال المدين . عدم صحة الحجز الاعلى ما هو مملوك له .
٥١٦	٩٩	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨١)

تزوير

اولا : التزوير فى الاوراق العرفية :

		١ - مناقشة الخصم موضوع المحرر العرفى المحتج به عليه . اثره . عدم قبول انكار التوقيع . مادة ٣/١٤ اثبات . حقه فى الطعن بتزويره فى أية حالة كانت عليها الدعوى .
٦٦٣	١٢٧	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٨١)
		٢ - رد وبطلان الورقة المقدسة سندا فى الدعوى . لايعنى بطلان التصرف ذاته وانما بطلان الورقة المثبتة له . جواز اثبات التصرف بدليل آخر مقبول .
٣٣١	٦٦	(الطعن رقم ١٢٨ س ٤٨ ق - جلسة ٢٦/١/١٩٨١)

ثانيا : دعوى التزوير الاصلية :

		دعوى التزوير الاصلية . رخصة لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور . عدم اقامتها لا يسقط الحق فى الادعاء بتزوير المحرر اذا ما احتج به عليه .
٦٦٣	١٢٧	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٨١)

الصفحة	القاعدة	
		ثالثا : اثبات التزوير :
		أدلة التزوير . عدم التزام محكمة الموضوع بتحقيقها متى كانت عناصر الدعوى تكفى لاقتناعها بصحتها .
١٢٦٢	٢٣٢	(الطعن رقم ٨٣٤ و ٨٦٠ س ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥) (وراجع القاعدتين ٦٤٥ اثبات « طرق الإثبات »)
		رابعا : الادعاء بالتزوير والحكم فيه :
		١ - موضوع دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . مما يقبل التجزئة بطبيعته . تنازل أحد المدعين بتزوير العقد عن ادعائه . لا أثر له على ادعاء الباقيين .
١٣١٠	٢٣٩	(الطعن رقم ١١٢٠ س ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
		٢ - أدلة التزوير . عدم التزام محكمة الموضوع بتحقيقها متى كانت عناصر الدعوى تكفى لاقتناعها بصحتها .
١٢٦٢	٢٣٢	(الطعن رقم ٨٣٤ و ٨٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٣ - عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو برده وتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معا ، جواز القضاء بعدم قبول الادعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفي الموضوع معا ، علة ذلك .
١٠٠٣	١٨٦	(الطعن رقم ٦٥٣ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
		٤ - الأوراق المدعى بتزويرها ، الأمر بضمها والاطلاع عليها ليس من إجراءات الدعوى . عدم لزوم إثباتها بمحضر الجلسة أو أى محضر آخر ، إيراد الحكم في أسبابه ما يفيد اطلاع المحكمة عليها . النعى عليه بالبطلان لعدم الاطلاع عليها . على غير أساس .
٧٧٩	١٤٦	(الطعن رقم ١٤٤٨ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٠)
		٥ - النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير ، م ٥٧ إثبات ، وجوب أن يكون قبل صدور الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير ، علة ذلك .
١١٣٣	٢١١	(الطعن رقم ١١٠ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٥) .

الصفحة	القاعدة	
		<p>خامسا : الحكم بالتزوير دون ادعاء :</p> <p>لمحكمة الموضوع أن تقضى ببرد وبطلان أى محرر ولو لم يدع أمامها بتزويره . مادة ٥٨ اثبات . وجوب اقامة قضاها على أسباب مؤدية لما خصت اليه . مثال لاستدلال فاسد فى شأن عقد ايجار اماكن .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٤ س ٥٠٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)</p>
٥٦٤	١٠٩	
		<p>تسجيل</p> <p>اولا : تسجيل التصرفات الناقلة للملكية :</p> <p>« المفاضلة بين العقود المسجلة »</p> <p>١ - المناضلة بين عقود البيع المسجلة . شرطها . ورود العقود على عقار واحد ومن متصرف واحد . اختلاف المتصرفين ، وجوب تحديد المالك من بينهم بداءة .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٨ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٧) .</p>
١٠٧٣	٢٠٠	
		<p>٢ - المفاضلة فى التسجيل . شرط ثبوتها . تطابق المبيع فى التصرف واشهار التصرف . تسجيل تنبيه نزع الملكية بعد تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد وقبل تسجيل صحيفة تعديل الطلبات بالنسبة للمبيع . الحكم بأفضلية تسجيل التنبيه صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٧ س ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧) .</p>
٣٤٩	٦٩	
		<p>٣ - التأشير بمنطوق الحكم الصادر فى دعوى صحة التعاقد أو تسجيله كاملا . ارتداد اثره الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . مؤدى ذلك . حق المشتري فى الاحتجاج قبل كل من ترتب له حق عينى على انعتار المبيع رضاء أو قضاء منذ تسجيل الصحيفة .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩) .</p>
١٣٤١	٢٤٤	

الصفحة	القاعدة	
		« الغير بالنسبة للتصرف المسجل »
		الغير في حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري . تعريفه . تسجيل المشتري لحصة شائعة ، عقده قبل تسجيل عقد القسمة . اعتباره من الغير ولا يحتج عليه بهذه القسمة . أثر ذلك . (الطعن رقم ١١٥٧ س ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
١٣٠٤	٢٣٨	
		« عدم تسجيل التصرفات العقارية واثره »
		١ - دعوى صحة التعاقد ، ماهيتها . عدم تسجيل البائع عقد شرائه ، وجوب اختصاص المشتري بالبائع للبائع له . (الطعن رقم ١٠٠١ س ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٤) .
١١٢٢	٢٠٩	
		٢ - بيع العقار بعقد غير مسجل . الايجار الذي يبرمه البائع . غير نافذ في حق المشتري . علة ذلك . قيامه بتسليم العقار للمستأجر . للمشتري حق في الرجوع على البائع بالتعويض أو بفسخ البيع . مطالبته المستأجر بالتسليم رهين بتسجيل عقد البيع . علة ذلك . (الطعن رقم ٨٣٤ ، ٨٦٠ س ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥) .
١٢٦٢	٢٣٢	
		٣ - ملكية البناء تطبيقا لقواعد الالتصاق . لا تؤول الا لمن يملك الأرض المقام عليها . المشتري للأرض بعقد لم يسجل . ليس له طلب اعمال قواعد الالتصاق بشأن المباني التي يحدتها الغير فيها . (الطعن رقم ٢٥٤ س ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨) .
٦٧	٧٢	
		٤ - اقامة مشتري الأرض بعقد غير مسجل بناء عليها . ملكية المباني (الطعن رقم ٤٦٥ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥) (الطعن رقم ٤٦٥ س ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
٦٣١	١٢٣	
		٥ - مشتري الأرض بعقد لم يسجل . له مصلحة في مجابهة دعوى البناء بأحقية في تملك ما أقامه من بناء عليها . علة ذلك . (الطعن رقم ٣٥٤ س ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٦٧	٧٢	

الصفحة	القاعدة	
		٦ - نزع الملكية للمنفعة العامة . القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . يرتب تعويضا للمالك وغيره من ذوى الحقوق على العقار . المشتري بعقد غير مسجل لا يعد مالكا للعقار . اثر ذلك . (الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٤٠٣	٧٨	

تضامن

		١ - الشفعة . لاتضامن بين الشفعاء فيها . علة ذلك . عدم أحقية الطاعنة في الأخذ بالشفعة . مؤداه . ليس لها أن تطلبه بالتضامن مع آخرين ولو كان لهم الحق فيها . (الطعن رقم ٢٥٦ س ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢)
١٠٢٩	١٩١	
		٢ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو التزام بالتضامن أو دعوى مما يجب فيها أشخاص معينين . للخصم الذى فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره منضما اليه . القعود عن ذلك . لا اثر على شكل الطعن . (الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٢)
٧٨٦	١٤٧	
		٣ - دعوى الضمان الفرعية . اعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف تبعا لاستئناف الحكم الصادر في الدعوى الأصلية . شرط ذلك . (الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)
٨٦٦	١٥٩	

تعويض

اولا : الخطأ الموجب للتعويض :

		١ - الابلاغ عن الجرائم . حق عام . الانحراف به يحقق المسؤولية الموجبة للتعويض . شرط ذلك ان يكون التبليغ بسوء قصد وان يثبت كذبه . (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)
٥٣٤	١٠٢	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الحارس القضائي . مهمته . تقصيره في الإدارة أو تجاوزه سلطاته . أثره . مسئوليته في ماله الخاص بتعويض الملاك عما يصيبهم من ضرر ولو كانت الحراسة بغير أجر .
٨٨٤	١٦٣	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
		٣ - عقد نقل الأشخاص يلقي على عاتق الناقل التزاما بضمان سلامة الراكب وهو التزام بتحقيق غاية فاذا أصيب الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل تقوم مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة الى اثبات وقوع الخطأ في جانبه .
١٣٢٨	٢٤٢	(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)
		٤ - حق الانتجاع الى القضاء . مجال تحقق مسؤولية من يستعمله . وصف محكمة الموضوع للأفعال بأنها خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . اغفال الحكم ببيان الظروف التي استظهر فيها عدم توافر سوء القصد . قصور .
٣٩٤	٧٧	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		ثانيا : الضرر المطالب بالتعويض عنه :
		« الضرر المادي »
		١ - التعويض عن الضرر المادي . مناطه . ثبوت أن المجنى عليه وقت وفاته كان يعول المضرور فعلا على نحو مستمر ودائم . اغفال الحكم استظهار مصدر الاعالة . قصور .
٨٤٥	١٥٥	(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧)
		٢ - القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الفائها أو التعويض عنها . طلب التعويض الأضرار الناشئة عن الأعمال المادية . خروجه عن ولاية محكمة النقض .
٢٥	٤	(الطلبان رقما ٤٩ س ٤١ ق ، ٢ س ٤٣ ق «رجال القضاء» جلسة ١٩٨١/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم تقديم الطالب دليلا على أن ضررا ماديا لحقه نتيجة عزله من وظيفته القضائية . اثره . الفاء قرارات عزل القضاة تشريعا أو قضاءا . اعتبار ذلك تعويضا مناسباً .
٢٥	٤	(الطالبان رقما ٤٩ س ٤١ ق ، ٢ س ٤٣ ق « رجال القضاء » جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
		« الضرر الأدبي » :
		١ - الضرر الأدبي - مطالبة المورث بتعويض عنه - انتقاله الى ورثته . لا يغير من ذلك سبق اعتباره تاركا للدعوى - علة ذلك .
١٠٢٣	١٨٩	(الطعن رقم ٧٠٣ س ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١) .
		٢ - التعويض عن الضرر الأدبي . صاحب الحق فيه وشروط انتقاله الى الغير م ٢٢٢ مدني .
١٠٢٣	١٨٩	(الطعن رقم ٧٠٣ س ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١) .
		ثالثا : دعوى التعويض :
		١ - دعوى التعويض عن المسؤولية . للمحكمة من تلقاء نفسها أن تحدد الأساس القانوني الصحيح للدعوى ، لا يعد ذلك تغييرا لسببها .
١٣٢٨	٢٤٢	(الطعن رقم ١١٨٠ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩) .
		٢ - طلب الورثة قبل أمين النقل بالتعويض الموروث والتعويض عن الضرر المباشر . لا يعد جمعا بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية . علة ذلك .
١٣٢٨	٢٤٢	(الطعن رقم ١١٨٠ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩) .
		٣ - استئناف المحكوم له وحده للحكم الصادر بالتعويض طالبا زيادته . اثره . اكتساب الحكم الابتدائي حجية الشيء المقضي فيه في شأن ثبوت المسؤولية قبل المحكوم عليه . عدم قبول منازعته أمام محكمة انتقض في هذا الخصوص . نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة المطروحة في الاستئناف .
٥٧٩	١١٢	(الطعن رقم ١٠٦٠ س ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢) .

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حق العامل في التعويض عن اصابة العمل قبل هيئة التأمينات الاجتماعية . حقه في التعويض قبل المسئول عن الفعل الضار . جواز النجم بين الحقين .
١٧٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٣ س ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)
		د - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . جواز رجوع المضرور على صاحب العمل استنادا الى هذه المسئولية . لامحل لأعمال حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن وجوب توافر الخطأ الجسيم في جانب رب العمل . مجال أعماله . حالة بحث مسئوليته الذاتية .
١٧٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٣ س ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)
		٦ - رفض دعوى العامل بالتعويض عن الفصل . مؤداه . انتهاء اثر الحكم الوقتي بوقف تنفيذ قرار الفصل واداء التعويض المؤقت له . حق رب العمل في استرداد ما استوفاه العامل من تعويض مؤقت لزوال سببه م ١٨٢ مدني .
١٠٥٣	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٣ س ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥) (وراجع القاعدة رقم ٢ تعويض الضرر المادي)
		رابعا : المسئول عن التعويض :
		١ - شمول وثيقة التأمين الجرار دون المقطورة . استخلاص الحكم سائفا أن المقطورة سبب عارض للضرر . وأن قيادة الجرار هي السبب المنتج الفعال . تحقق مسئولية المؤمن لديه عن التعويض .
٤٨١	٩٣	(الطعن رقم ١٣٥٢ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٢)
		٢ - التأمين عن المسئولية عن حوادث السيارات ، ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاقه . التزام المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن فعل المؤمن له أو تابعه أو غيرهما ممن يقود السيارة المؤمن عليها . للمؤمن حق الرجوع على الغير المسئول .
١٢٣٤	٢٢٧	(الطعن رقم ٣٤٩ س ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣) (وراجع القاعدتين رقمي ٤ ، ٥ تعويض « دعوى التعويض » ، والقاعدة رقم ٣ تعويض « الخطأ الموجب للتعويض »)

الصفحة	القاعدة	
		خامسا : تقدير التعويض :
		١ - تقدير التعويض المستحق للعامل عن الفصل التعسفي . من سلطة محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة . مراعاة المعاش الذي تقرر للعامل بقيمة إصابة العمل عند تقدير التعويض عنها . لا خطأ .
٢٩٣	٦١	(الطعن رقم ٣٤٩ س ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥) .
		١ - تقدير محكمة الموضوع للتعويض عن فسخ عقد العمل . النعي في هذا الخصوص جدل موضوعي لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٥٧٩	١١٢	(الطعن رقم ١٠٦٠ س ٤٥٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢) .
		(وراجع أيضا القاعدة ٣ تعويض « الضرر المادي » ، ٤ تعويض « دعوى التعويض ») .
		سادسا : تقادم دعوى التعويض :
		١ - دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . وقف سريان تقادمها طوال فترة محاكمة المسئول عن الضرر جنائيا .
١٠٢٣	١٨٩	(الطعن رقم ٧٠٣ س ٤٣٣ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١) .
		٢ - سقوط دعوى التعويض بالتقادم م ١٧٢ مدني . بدء سريان التقادم من تاريخ العلم الحقيقي بوقوع الضرر والمسئول عنه . انتفاء التلازم بين هذا العلم وبين تاريخ وقوع الجريمة وصدور الحكم فيها . استخلاص العلم من سلطة محكمة الموضوع .
٨٤٥	١٥٥	(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٩٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٧١)
		٣ - دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . وقف سريان تقادمها طوال فترة محاكمة المسئول عن الضرر جنائيا .
١٠٢٣	١٨٩	(الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣٣ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١) .

الصفحة	القائمة	
		سابعاً : بعض صور التعويض :
		« التعويض عن نزع الملكية »
		نزع الملكية للمنفعة العامة . القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . يرتب تعويضاً للمالك وغيره من ذوى الحقوق على العقار . المشتري بعقد غير مسجل . لا يعد مائناً للمقار . اثر ذلك .
٤٠٣	٧٨	(الطعن رقم ٤٧٠ س ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		« تعويض العامل والتأمينات الاجتماعية »
		« راجع القواعد ١ ، ٢ تعويض « تقدير التعويض » ، ٤ ، ٦ تعويض « دعوى التعويض »
		راجع تأمينات اجتماعية « استحقاق التعويض » .
		مسائل متنوعة
		وقف تنفيذ قرار فصل العامل والزام رب العمل بأداء مبلغ يعادل أجره اليه . ماهيته . اعتباره تعويضاً مؤقتاً وليس نفقة مؤقتة م ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
١٠٥٣	١٩٦	(الطعن رقم ٢٤٣ س ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)
		تقادم
		(اولا) التقادم الكسب :
		١ - اكتساب الملكية بالتقادم . عدم كفاية تقدير ثبة الحائز في وضع يده . وجوب اقتران ذلك بفعل ايجابي ظاهر يجابه حق المالك . ٢/٩٧٢ مدنى .
٥٥٨	١٠٨	(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٩)
		٢ - اكتساب الشريك على الشيوع ملكية حصة اخرى في المال الشائع

الصفحة	القاعدة	
		بالتقديم . شرطه . قيام حيازته لها على معارضة مالكا دون شبهة غموض أو خفاء أو مظنة تسامح .
١٢٣٨	٢٢٨	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)
		٣ - وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير . مؤقت . لا يكسب الملكية بالتقديم . إلا إذا تغيرت صفة الحيازة بفعل الغير أو بفعل من المستحكر يتضمن انكاراً لحق المالك .
٩٢٠	١٧١	(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		٤ - الحكم المثبت للتملك بالتقديم . اغفاله التعرض لشروط وضع اليد والوقائع المؤدية الى توافرها . خطأ وقصور .
٥٥٨	١٠٨	(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٩)
		(ثانيا) التقديم السقط :
		١ - دعوى الاثراء بلا سبب لا تقوم حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية . طلب المستأجر استرداد ما أوفاه من الأجرة لحرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة . مردده عقد الإيجار . عدم خضوعه للتقديم الثلاثي الوارد بالمادة ١٨٧ مدني .
٦٤١	١٢٤	(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٢ - سقوط دعوى التعويض بالتقديم . م ١٧٢ مدني . بدء سريان التقديم من تاريخ العلم الحقيقي بوقوع الضرر والمسئول عنه . انتفاء التلازم بين هذا العلم وبين تاريخ وقوع الجريمة وصدر الحكم فيها . استخلاص العلم من سلطة محكمة الموضوع .
٨٤٥	١٥٥	(الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧)
		٣ - حق المؤمن عليه في قيمة الزيادة بين أنظمة المعاشات أو المكافأة أو الانذار الأفضل التي ارتبط بها أصحاب الأعمال . حق ناشئ عن عقد العمل . سقوطه بالتقديم الحولي . م ٦٩٨ مدني إلزام هيئة التأمينات الاجتماعية بأداء قيمة الزيادة للعامل رغم القضاء بسقوط حقه في مطالبة رب العمل بها خطأ في القانون .
١٢٨٧	٢٣٥	(الطعن رقم ٣٦٦ س ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثاً) الدفع بالتقادم :
٩٣٢	١٧٣	١ - الدفع بالتقادم رخصة للمدين . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . تمسك البائع بتقادم حق المشتري في الثمار ، لا عبء بالتزام المشتري بالفوائد عن ذات الفترة ، طالما لم يتمسك بتقادمها . (الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
١٢٨	٢٦	٢ - المنازعات المتعلقة بصحة الدين المنفذ به أو استحقاقه أو مقداره أو انقضاؤه لسبب لا يتعلق بالنظام العام بالتقادم . وجوب التمسك به بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . المنازعة بشأن انقضاء الدين بالوفاء . جواز اندائها في أية حالة كانت عليها الاجراءات . (الطعن رقم ٨٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٧)
		(رابعاً) وقف التقادم :
٦٠٩	١١٧	١ - اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة الجنائية . لا يعد مانعاً يوقف تقادم دعوى التعويض عن الفصل . (الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
٦٠٩	١١٧	٢ - اتهام العامل وقيام الدعوى الجنائية قبله وتقديمه للمحاكمة بشأن هذا الاتهام لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مانعاً يتعذر معه رفع دعواه بالتعويض عن فصله بغير مبرر وبالتالي لا يصلح سبباً لوقف مدة سقوطها بالتقادم وفقاً للقواعد العامة في القانون . (الطعن رقم ٨٨٠ س ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
٩٣٢	١٧٣	٣ - ثمار المبيع . للمشتري منذ انعقاد العقد طالما أن التزام البائع بالتسليم غير مؤجل . دعوى المشتري بصحة ونفاذ التعاقد . لا اثر لها على تقادم المطالبة بالثمار . علة ذلك . (الطعن رقم ٨٩٢ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
١٠٢٣	١٨٩	٤ - دعوى التعويض عن العمل غير المشروع . وقف سريان تقادمها طوال فترة محاكمة المسئول عن الضرر جنائياً . (الطعن رقم ٧٠٣ س ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١)

الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) مسائل متنوعة :
		القضاء النهائي بثبوت ملكية المطعون ضده لأرض النزاع بالتقادم ضد وزير الخزانة بصفته ممثلا لبيت المال . اكتسابه حجية تحول دون المنازعة في أمر الملكية في دعوى تالية ضده من وزير الخزانة باعتباره ممثلا لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة .
١٢١	٢٥	(الطعن رقم ٢٨٩ س ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٧)
		<hr/>
		تقسيم
		انتصرف والبناء في الأراضي المقسمة :
		حظر التصرف والبناء في الأراضي المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم م. ١٠ ق ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . شموله بيع البناء . علة ذلك .
١١٢٨	٢١٠	(الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٤)
		<hr/>
		تنفيذ
		(أولا) منازعات التنفيذ واختصاص قاضي التنفيذ :
		١ - دعوى بطلان الحكم برسمو المزاد مع طلب استحقاق العقار .
		منازعة في التنفيذ . اختصاص قاضي التنفيذ دون غيره بالفصل فيها .
٣٩٤	٧٧	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		٢ - الدعوى بطلب الزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من أجله .
		مادة ٣٤٣ مرافعات . منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ . التزام المحكمة الابتدائية بالحكم بعدم اختصاصها وبإحالتها إلى قاضي التنفيذ .
٣٨٩	٧٦	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		٣ - المنازعة في توقيع حجز على زراعة يجب توريدها للدولة أو بعد

الصفحة	القاعدة	
		استصدار الحارس أمرا يبيعها وتوريد ثمنها الخزانة • منازعة موضوعية في التنفيذ طالما أقيمت بين الحجز والبيع • علة ذلك •
٦٤٨	١٢٥	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٤ - المنازعة الموضوعية والوقتية في التنفيذ • ماهية كل منهما • الحكم الصادر في منازعة موضوعية في تنفيذ حكم مستعجل • لا حجية له أمام محكمة الموضوع • علة ذلك •
١٠٣٤	١٩٢	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٤)
		٥ - الأسباب الزائدة عن حاجة الدعوى • لا تحوز قوة الأمر المقضى • الحكم الصادر في الاشكال في تنفيذ حكم بتعيين حارس • تطرقه لبحث علاقة المستشكل بالحارس بصدد أرض النزاع • تزيد لا يجوز حجية الطعن عليه بالنقض في هذا الخصوص لمخالفته حجية حكم سابق • غير جائز •
٢٤٣	٥٠	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٠)
		٦ - قاضي التنفيذ • اختصاصه دون غيره بجميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيًا كانت قيمتها • مادة ٢٧٥ مرافعات •
٦٤٨	١٢٥	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٧ - قاضي التنفيذ • اختصاصه نوعياً بنظر جميع منازعات التنفيذ الوقتية والموضوعية أيًا كانت قيمتها عدا ما استثنى بنص خاص • مادة ٢٧٥ مرافعات •
٣٨٩	٧٦	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		(ثانياً) الصفة في منازعات التنفيذ :
		المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز ورقعه • اعتباره خصماً ذا صفة يحتاج بالحكم الذي يصدر فيها • مؤداه • اختصاصه في الطعن بالنقض صحيح •
٥١٦	٩٩	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٦٣١	١٢٣	<p>المنازعة في تنفيذ أمر الحجز الإداري الموقع من قبل مصلحة الضرائب . وجوب توجيهها الى وزير المالية . علة ذلك . اختصاص مراقب المأموريه التي أصدرت أمر الحجز في الطعن بالنقض غير مقبول . (الطعن رقم ٤٦٥ س ٤٧ق - جلسة ٨١/٢/٢٥)</p>
		(ثالثا) التنفيذ الجبرى :
١٢٨	٢٦	<p>١ - المنازعات المتعلقة بصحة الدين المنفذ به أو استحقاقه أو مقداره أو انقضاؤه لسبب لا يتعلق بالنظام العام كالتقادم . وجوب التمسك به بطريق الاعتراض على قائمة شروط البيع . المنازعة بشأن انقضاء الدين بالوفاء . جواز ابدائها في أية حالة كانت عليها الاجراءات . (الطعن رقم ٨٥٧ س ٤٧ق - جلسة ٨١/١/٧)</p>
٥١٦	٩٩	<p>٢ - استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . مؤداه . عدم صحة توقيع الحجز لدين على المورث الا على تركته . (الطعن رقم ٣١٨ س ٤٢ق - جلسة ٨١/٢/١٦)</p>
٨٥١	١٥٦	<p>٣ - قرار لجنة تسوية الديون المشكلة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل نهائى . مؤدى ذلك . اعتباره سندات تنفيذيا . اغفال ارفاقه بقائمة شروط البيع اثره بطلان اجراءات التنفيذ . (الطعن رقم ٥٩١ س ٤٧ق - جلسة ٨١/٣/١٨)</p>
١٢٧٥	٢٣٣	<p>٤ - عقد الايجار القائم . سريانه قبل من انتقلت اليه ملكية العقار اختيارا أو جبرا ولو لم يكن ثابت التاريخ قبل انتقالها ، م ٢٢ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرط ذلك . ما نصت عليه المادة ٤٠٨ مرافعات من قيود معينة بسريان العقد قبل الراسى عليه المزاى لا تخل بأحكام القوانين الخاصة بايجار الأماكن . (الطعن رقم ٤٩٥ س ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)</p>

الصفحة	القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">تنفيذ عقارى</h2> <p>١ - عقد الايجار القائم . سريانه قبل من انتقلت اليه ملكية العقار اختياراً أو جبراً ولو لم يكن ثابت التاريخ قبل انتقالها ، م ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرط ذلك . مانصت عليه المادة ٤٠٨ مرافعات من قيود معينة بسريان العقد قبل الراسى عليه المزاى لاتخل بأحكام القسواتين الخاصة بايجار الأماكن .</p> <p>(الطعن رقم ٤٩٥ س ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)</p> <p>٢ - لجنة تسوية الديون المشككة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ . اختصاصها . قراراتها بتحديد علاقة طالب التسوية بدائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقدم الطلب . نهائية . عدم جواز الطعن فيها أمام أى جهة قضائية .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)</p> <p>٣ - قرار لجنة تسوية الديون المشككة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل . اعتباره سنداً تنفيذياً . اغفال ارفاقه بقائمة شروط البيع . أثره . بطلان اجراءات التنفيذ .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)</p> <h3 style="text-align: center;">(ح)</h3> <p style="text-align: center;">حجز - حراسة - حكر - حكم - حيلزة</p> <h2 style="text-align: center;">حجز</h2> <p style="text-align: right;">اولاً : الحجز التحفظى :</p> <p>١ - الحجز التحفظى على المنقولات ، وجوب اعلان المحجوز عليه بالامر الصادر بالتحجز ومحضر الحجز خلال ثمانية ايام من توقيعه .</p>
١٢٧٥	٢٣٣	
٨٥١	١٥٦	
٨٥١	١٥٦	

الصفحة	القاعدة	
١٠١١	١٨٧	توقيع الحجز بأمر من قاضي التنفيذ وجوب رفع دعوى صحة الحجز خلال الثمانية أيام التالية م ٣٢٠ مرافعات . (الطعن ٥٧٩ س ٤٥ في جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
٥١٦	٩٩	٢ - استقلال شخصية الوارث عن شخصية المورث . انفصال التركة عن أشخاص الورثة وأموالهم الخاصة . مؤداه . عدم صحة توقيع الحجز لدين على المورث الا على تركته . (الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)
٥١٦	٩٩	٣ - المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز ورفع . اعتباره خصما ذا صفة يحتاج بالحكم الذي يصدر فيهما . مؤداه . اختصاصه في الطعن بالنقض . صحيح . (الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)
٦٤٨	١٢٥	٤ - اختصاص قاضي الاداء بالاذن بتوقيع الحجز . مادة ٢١٠ . مرافعات . استثناء . عدم اختصاصه بمنازعات التنفيذ المتعلقة باذن الحجز الذي أصدره . (الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
٦٤٨	١٢٥	٥ - المنازعة في توقيع حجز على زراعة يجب توريدها للدولة أو بعد استصدار الحارس أمرا ببيعها وتوريد ثمنها الخزائنة . منازعة موضوعية في التنفيذ طالما اقيمت بين الحجز والبيع . علة ذلك . (الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
٦٣١	١٢٣	ثانيا : الحجز الإداري : ١ - اجراءات الحجز الإداري . شرط صحتها . صدورها بناء على أمر مكتوب من رئيس الجهة الادارية أو ممن ينوبه كتابة . مادة ٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . امتداد سلطة اصدار هذه الاوامر الى مأموري الضرائب بموجب تفويض قانوني . (الطعن رقم ٤٦٥ س ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥) ٢ - المنازعة في تنفيذ امر الحجز الإداري الموقع من قبل مصلحة .

القاعدة الصفحة

الضرائب . وجوب توجيهها الى وزير المالية . علة ذلك . اختصاص مراقب
 المأمورية التي اصدرت امر الحجز في الطعن بالنقض . غير مقبول .
 (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧ ق . - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

٦٣١ ١٢٣

ثالثا : حجز للدين لدى الغير :

١ - الدعوى بطلب الزام المحجوز لديه بالدين المحجوز من اجله .
 مادة ٣٤٣ مرافعات منازعة موضوعية متعلقة بالتنفيذ . التزام المحكمة
 الابتدائية بالحكم بعدم اختصاصها وبالحالتها الى قاضي التنفيذ .
 (الطعن رقم ٢٤٦ س ٤٧ ق . - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)

٣٨٩ ٧٦

٢ - القضاء للدائن على المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من اجله
 م. ٢٤٢ مرافعات . سلطة تقديرية للمحكمة . علة ذلك . الجدل الموضوعي
 في ذلك ، لا محل له .

٨٣٣ ١٥٣

(الطعن رقم ٣٣٥ س ٤٧ ق . - جلسة ١٩٨١/٣/١٧)
 (راجع ايضا القاعدتين ٦٠٥ «الحجز التحفظي»)

حراسة

اولا : الحراسة القضائية :

« الحارس القضائي »

١ - الحارس القضائي . مهمته . تقصيره في الادارة او تجاوزه
 سلطاته . اثره . مسؤوليته في ماله الخاص بتعويض المالك عما يصيبهم
 من ضرر ولو كانت الحراسة بغير اجر .

٨٨٤ ١٦٣

(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٠ ق . - جلسة ١٩٨١/٢/١٩)

٢ - الحارس القضائي . ثبوت صفته بمجرد صدور الحكم الذي
 يقيمه .

١٠٠٣ ١٨٦

(الطعن رقم ٦٥٣ س ٤٧ ق . - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)

الصفحة	القاعدة	
٦٤١	١٢٤	<p>٣ - تعرض الغير للمستأجر في انتفاعه بالعين المؤجرة . تعيين حارس قضائي لإدارتها بناء على طلب المستأجر . مؤداه . تمثيل الحارس له مع غيره من المتنازعين .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٤ س ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)</p> <p>« الحكم بفرض الحراسة »</p> <p>١ - تقدير محكمة الموضوع للخطر المبرر للحراسة وطريقة صون حقوق المتخاصمين . واقع . عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)</p> <p>٢ - الحكم المستعجل بفرض الحراسة على اعيان تركة المورث . لا يعتبر حجة على أن هذه الأعيان هي كل ما يملكه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)</p> <p>٣ - الأسباب الزائدة عن حاجة الدعوي . لا تحوز قوة الأمر المقضي . الحكم الصادر في الأشكال في تنفيذ حكم بتعيين حارس . تطرقه لبث علاقة التشكل بالحارس بصدد أرض النزاع . تزيد لا يجوز حجية الطعن عليه بالنقض في هذا الخصوص لمخالفته حجية حكم سابق . غير جائز .</p> <p>(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٠)</p> <p>ثانيا : انحراسة الادارية :</p> <p>« الاختصاص بفرض الحراسة »</p> <p>١ - فرض الحراسة على اموال الاشخاص الطبيعيين . من اختصاص محكمة الحراسة دون غيرها . للمدعى العام الاشتراكي منع التصرف في الاموال أو ادارتها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)</p> <p>٢ - سلطة رئيس الجمهورية بالأمر بفرض الحراسة على المؤسسات والشركات . ق ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم امتدادها الى اشخاص الشركاء .</p>
٩٦٠	١٧٧	
٩٦٠	١٧٧	
٢٤٣	٥٠	
٩٣٩	١٧٤	

الصفحة	القاعدة	
		<p>الأمر الجمهورى الصادر بالمخالفة لذلك . معلوم الأثر . علة ذلك . اختصاص القضاء العادى برفع ما ينتج عنه من آثار . (ط ٧٢ س ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٥)</p> <p>رفع الحراسة وأثره</p> <p>١ - رفع الحراسة عن اموال بعض الأشخاص . القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . تقييده ما يؤول للدولة من هذه الاموال وما يعوض عنها أصحابها فى حدود مبلغ ثلاثين الف جنيه . جواز الاستثناء منه بقرار جمهورى .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)</p> <p>٢ - صدور قرار جمهورى بتسليم احد المرفوع عنهم الحراسة امواله وممتلكاته مالم يكن قد تم التصرف فيها . مؤداه . لا محل لأعمال المواد ٢ ، ٤ ، ١٠ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)</p> <p>٣ - رعاية الدول انعربية المرفوع عنهم الحراسة : انتفاعهم بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٨ س ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)</p> <p>ثانيا : مسائل متنوعة :</p> <p>١ - عقود البيع المسجلة او العرفية الصادرة من جهاز تصفية الحراسات لجهات الحكومة او القطاع العام بشأن العقارات التى تجاوز قيمتها ثلاثون الف جنيه . اعتبارها ملغية بقوة القانون . شرطه . عدم اخطار الجهات المشترية برغبتها خلال المدة القانونية . عدم ادائها للزيادة فى الثمن او باقية خلال المدة القانونية . عدم وقوع الفسخ الا بحكم قضائى .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٨ س ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بيت المال وإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة . ليس لأيهما شخصية اعتبارية . وزير الخزانة هو صاحب الصفة في تمثيلهما أمام القضاء .
١٢١	٢٥	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٧)
		حكر
		١ - عقد الحكر . ماهيته . للمستحكر حق الانتفاع دون الرقبة . له التصرف في حق الحكر .
٩٢٠	١٧١	(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		٢ - وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير . مؤقت . لا يكسب الملكية بالتقادم . إلا إذا تغيرت صفة الحيازة بفعل الغير أو بفعل من المستحكر يتضمن اتكارا لحق المالك .
٩٢٠	١٧١	(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		حكم
		أولا بيانات الحكم :
		« أسماء الخصوم »
		١ - النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي يرتب بطلان الحكم . شرطه . التجهيل أو اللبس في تعريف شخصيته .
١٠٠٣	٨٦	م ١٧٨ مرافعات .
		(انظر رقم ٦٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
		٢ - صدور الحكم الابتدائي على الخصم بصفته . اغفاله بيان هذه الصفة في صحيفة الاستئناف . لاخطأ طالما أن ماورد بها يفصح عن أنه أقام الاستئناف بذات الصفة التي اختصم بها أمام محكمة أول درجة .
٦٠٠	١١٥	(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		« إجراءات نظر الدعوى »
		مدونات الحكم التى تظاهرها محاضر الجلسات . وجوب الاعتداد بها دون شهادة قلم الكتاب التى تأتى على خلافها . مثال فى تعجيل خصومة الاستئناف .
٧٠٤	١٣٢	(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)
		نابيا . تسمييب الحكم .
		١ - عدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . تعلقه بالنظام العام . وجوب تعرض المحكمة له من تلقاء نفسها .
٩٧	٢١	(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٢ - احالة الحكم المطعون فيه الى اسباب حكم آخر صدر فى ذات الدعوى . لاعيب . شرط ذلك .
٣٠٧	٦٣	(الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٣ - اغفال الحكم ذكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها . اكتفاؤه بالإشارة اليها . لاعيب .
٣٠٧	٦٣	(الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٤ - استناد الحكم المطعون فيه الى ما تقرر فى حكم محكمة اول درجة بنذب خير من قضاء قطعى . كفاية الإشارة الى ما ورد به دون ايراد نصه .
٣٠٧	٦٣	(الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٥ - حسب محكمة الموضوع اقامة قضاءها على ما يكفى لحمله ، عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد عليها استقلالا .
٨١٨	١٥٢	(الطعن ١٢٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
٤٠٣	٧٨	٦ - انتهاء الحكم الى النتيجة الصحيحة قانونا وعلى اسباب تكفى لحمل قضائه . النعى عليه بما لا يغيره . غير منتج . (الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٣٢١	٦٥	٧ - اعتداد الحكم بتقرير الخبير . ايراد تقارير زائدة لا تأثير لها على النتيجة التي انتهى اليها . لا عيب . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٤٦٢	٩٠	٨ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على اسبابه . مؤداه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه . طلب ندب خبير . اغفاه الإشارة اليه . قضاء ضمنى برفضه . (الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)
٥٣٩	١٠٣	٩ - اعتماد الحكم في قضائه على أدلة وقرائن متساندة . عدم جواز المجادلة في النتيجة التي استخلصها بمناقشة كل قرينة على حدة . (الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)
٧٤٣	١٤٠	١٠ - اقامة الحكم على أدلة وقرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣)
٣٣٧	٦٧	١١ - اقامة الحكم قضاءه بصورية التصرف على جملة قرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها . النعى على الحكم في هذا الصدد . جدل موضوعي . (الطعن رقم ١٧٠١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
١١٥٥	٢١٥	١٢ - اقامة الحكم قضاءه بتخلف عنصر الاتصال بالعملاء وانحسار صفة المتجر . النعى عليه اغفال بحث توافر الضرورة . غير منتج . (ط ٦٤٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٨)
		١٣ - اقامة الحكم قضاءه بعدم جواز قبول دعوى المخاصمة على

الصفحة	القاعدة	
١٢٤٤	٢٢٩	انتفاء الدليل على الغش أو التدليس أو الخطأ الجسيم . النعى على تفسير الحكم للغش . غير منتج . (الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)
		« تسبيب الحكم الاستثنائي »
٧٣٠	١٣٧	١ - وظيفة محكمة الاستئناف ، نظر موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف بكل ما اشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسبب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية . (ط ٥٩٦ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢)
٨١٨	١٥٢	٢ - تأييد المحكمة الاستئنافية للحكم الابتدائي محمولا على أسبابه . مؤداه . (الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
١٠٩١	٢٠٣	٣ - إقامة الحكم الاستثنائي قضاؤه على أسباب خاصة به دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي . النعى على الحكم الأخير . غير مقبول . (الطعن رقم ٥١٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/١١)
		« عيوب التعليل »
		أ - القصور :
		« ما يعد قصورا »
١٤٥	٢٩	١ - احتساب كامل قيمة الأرض والمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق . شرطه . المادة ٢/١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . إثارة الطاعن دفاعا بوجود مانع قانوني يحول دون تعلية المبنى إلى كامل ارتفاعه وطلبه احتساب كامل قيمة الأرض والمباني دفلاع جوهري . اغفال الحكم الرد عليه . قصور . (ط ٥٠٢ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/١/١٠)

الصفحة	القاعدة	
١٠٢	٢٢	٢ - بيع المستأجر للمكان الذي انشئ به مصنع أو متجر . عقد رضائي . عدم اشتراط الحصول على موافقة المؤجر م ٢/٥٩٤ مدني . اغفال الحكم بحث حالة الضرورة الملجئة للبيع . خطأ وقصور . (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٣)
١١٥١	٢١٤	٣ - طلب المستأجرة احالة الدعوى الى التحقيق لاثبات العلاقة الايجارية . التفات الحكم عنه واقامة قضائه بالاخلاء على أن مجرد سفر المؤجر للخارج لمدة موقوتة كاف لاجابته الى طلبه اعمالا المادة ٤٠ - اق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . خطأ وقصور . (الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨)
٥٥٨	١٠٨	٤ - الحكم المثبت للملك بالتقادم . اغفاله التعرض لشروط وضع ليد والوفائع المؤدية الى توافرها . خطأ وقصور . (الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٩)
١٠٧٣	٢٠٠	٥ - افتراض حسن نية الحائز للعقار مالم يثبت العكس ، اعتباره سوء النية منذ عمله بعيوب سند حيازته كاعلائه بدعوى استحقاق العقار . القضاء بالزام الحائز بالربع عن فترة سابقة على العلم دون بيان كيفية استخلاص سوء النية . خطأ وقصور . (الطعن رقم ١٠١٨ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/٧)
٧٥٠	١٤٠	٦ - دعوى الشفعة . وجوب قيام الخصومة فيها بين اطرافها الثلاثة في مراحل التقاضي المختلفة . تخلف ذلك ، أثره . عدم قبول الدعوى . اختصاص من كان وصيا على احدى البائعات بعد بلوغها سن الرشد . الحكم برفض دفع المشتريين ببطلان الاجراءات استنادا الى نسبية ابطالان . خطأ وقصور . (طعن رقم ١١٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٣/٣)
١١٢٨	٢١٠	٧ - حق الحبس . ماهيته ، م ٢٤٦ مدني . الحكم ببطلان عقد البيع وتسليم العين المبعة للبائعة دون الرد على دفع المشتريه بحقها في الحبس حتى تستوفى ما أدته من ثمن . خطأ وقصور . (الطعن رقم ٩١٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - الوفاء المبريء للذمة المدين . الاصل ان يكون للدائن او لنائبه . الاستثناء . حالته وكالة الزوجة عن زوجها لا تستخلص ضمنا . اعتبار الحكم ابداع المدين المدين لدى زوجه الدائن وفاء مبرئا للذمة ، دون بيان سبيله الى ذلك . قصور .
١٨٩	٣٨	(لاطعن رقم ١٣٩٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٣/١/١٩٨١)
		٩ - حق الانتجاع الى القضاء . مجال تحقق مسئولية من يستعمله . رصف محكمة الموضوع للأفعال بانها خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . اغفال الحكم بيان الظروف التي استظهر فيها عدم توافر سوء القصد . قصور .
٣٩٤	٧٧	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٨/١/١٩٨١)
		١٠ - التعويض عن الضرر المادي . مناطه . ثبوت ان المجنى عليه وتت وفاته كان يعول المضرورة فعلا على نحو مستمر ودائم . اغفال الحكم استظهار مصدر الاعالة . قصور .
٨٤٥	١٥٥	(الطعن ١٤٩٤ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨١)
		١١ - اندماج شركة في اخرى . تحديد الشركة الدامجة نسبة معينة العمولة عن المبيعات . سريانها على العاملين بالشركة المندمجة ولو كانت اقل من النسبة التي كانت محددة لهم قبل الاندماج . شرطه . ألا يقل اجرهم مضافا اليه العمولة عما كانوا يتقاضونه بالشركة المندمجة . اغفال ذلك . اثره . خطأ وقصور .
٩٠٧	١٦٨	(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٨١)
		١٢ - اغفال الحكم بحث دفاع الطاعن بانعدام الحكم السابق لعدم اعلانه بصحيفة دعواه . خطأ وقصور .
١٢٠٠	٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢١/٤/١٩٨١)
		١٣ - الاعلان بطريقة تنطوي على الفش لمنع المعلن اليه من الدفاع في الدعوى او لتفويت مواعيد الطعن في الحكم . باطل ولو استوفى ظاهريا الشكل القانوني . اغفال الحكم الرد على مثل هذه الدفاع . قصور .
٣٨٦	٧٥	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٤٠٣ق - جلسة ٢٨/١/١٩٨١)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - اعتماد الحكم في قضائه على مستندات أوردها حكم آخر . الإشارة إليها إجمالاً دون بيان مؤداها . قصور .
١٤٩	٣٠	(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/١١)
		١٥ - ادخال خصم في الدعوى بعد ايداع الخبر تقريره فيها . القضاء ضده استناداً الى هذا التقرير . خطأ . علة ذلك .
٣١٧	٦٤	(الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		« مالا يعد قصوراً »
		١ - اغفال الحكم الرد على دفاع الطاعنة بأنها تمسك دفاتر تجارية منتظمة دون أن تقدمها . لا قصور .
٣٢١	٦٥	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٢ - قيام النزاع حول التعرض في حيازة الجمعية المطعون عليها لحق ارتفاع بالمرور . اغفال الحكم دفاع الطاعن بأن أرض الجمعية غير محبوسة . لا قصور .
٣٦٠	٧١	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		٣ - قصور الحكم في بعض أسبابه القانونية . لا يعيبه . لمحكمة النقض استيفاء هذا القصور .
١٣٩	٢٨	(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٨)
		(ب) الفساد في الاستدلال :
		لمحكمة الموضوع أن تقضي برد وإعلان أي محرر ولو لم يدع أمامها بتزويره . مادة ٥٨ . اثبات . وجوب إقامة قضاها على أسباب مؤدية لما خلصت اليه . مثال لاستدلال فاسد في شأن عقد إيجار أماكن .
٥٦٤	١٠٩	(ط ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)
		إقامة الحكم قضاء على عدة قرائن : استدلاله بها مجتمعة دون بيان

الصفحة	القاعدة	
٢٦٥	٥٥	أثر كل واحدة منها في إقامة تكوين عقيدة المحكمة • فساد احداها • آثره • اعتبار الحكم مشوبا بالخطأ والفساد في الاستدلال • مثال • (ط ١٢٩٠ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
		(ج) مخالفة الثابت بالأوراق :
٦٢٨	١٢٢	إضافة سبب آخر للتطبيق أمام محكمة أول درجة • طرح المحكمة الاستئنافية لهذا السبب على سند من عدم جواز اثره لأول مرة أمامها • مخالفة الثابت بالأوراق • (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)
		(د) التناقض :
٨٩٨	١٦٤	التناقض المبطل للحكم • ماهيته • (الطعن رقم ٧٨٢ لسنة ٤٦ ق بلسة ١٩٨١/٣/٢١)
		(ثالثا) تصحيح الحكم :
٣٣١	٦٦	الخطأ المادي في الحكم • لا يصلح سببا للطعن بالنقض • تصحيحه • وسيلته • الرجوع الى المحكمة التي أصدرته • (الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		(رابعا) حجية الحكم :
		(أ) « شروط الحجية »
٥٩٥	١١٤	١ - حجية الحكم في نزاع تال • شرطه • اتحاد الخصوم في الدعويين • لا ينير من ذلك تعلق الحكم السابق بمسألة كلية شاملة • (الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		٢ - حجية الأحكام الصادرة في المسائل المدنية • اقتصرها على الخصوم فيها دون الخارجين عنها • مثال في ثبوت المسؤولية التقصيرية • (الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤)
٧٥٥	١٤١	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - اتحاد الخصوم كشرط لاكتساب الحكم قوة الأمر المقضى . المقصود به . صفات الخصوم لا أشخاصهم . الحكم ضد السلف لا حجية له على من يخلفه اذا استند هذا الخلف الى سبب آخر يختلف عن سبب التلقى . مثال في ملكية .
٤٦٢	٩٠	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)
		٤ - دعوى النقابة . اختلافها عن دعوى الأعضاء في موضوعها وآثارها والأشخاص فيها . الحكم الصادر في دعوى النقابة ضد الشركة . لا حجية له في النزاع القائم بين أحد أعضائها وذات الشركة .
٤٣١	٨٤	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)
		٥ - قوة الأمر المقضى . مناطها . الفصل في مسألة كلية شاملة لا يحول دون معاودة النظر فيها في دعوى تالية متى تغير الخصوم .
٨١٨	١٥٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
		٦ - المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . وحدة المسألة في الدعويين . المقصودية .
١١٦٣	٢١٦	(الطعن رقم ٨٢١ ، ٨٣٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)
		٧ - حجية الحكم المانعة من اعادة النظر في المسألة المقضى فيها . مناطها . تقييم مباني منشأة تجارية لا يعد مسألة كلية شاملة يندرج فيها حق ايجار الارض المقامة عليها .
٥٧٣	١١١	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)
		٨ - المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . اتضاء برفض دعوى المطالبة بنصيب في الربح تأسيسا على عقد شركة التضامن . لا حجية له في دعوى تالية - بين نفس الخصوم وعن ذات الطلب - استنادا الى شركة الواقع .
١٧٨	٣٦	(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)

القاعدة
الصف

(ب) ما يجوز الحجية :

الأسباب الزائدة عن حاجة الدعوى . لا تحوز قوة الأمر المقضى .
الحكم الصادر في الاشكال في تنفيذ حكم بتعيين حارس . تطرقه لبث
علاقة المستشكل بالحارس بصدد أرض النزاع . تزيد لا يجوز حجية .
الطعن عليه بالنقض في هذا الخصوص لمخالفته حجية حكم سابق . غير
جائز .

٢٤٣ ٥٠

(ط ٩٠٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٠)

القضاء النهائي . اكتسابه قوة الأمر المقضى فيما يفصل فيه
بصفته صريحة أو ضمنية حتمية . مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يكون
موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .

٨٢٨ ١٥٢

(ط ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٣/١٦)

(ج) احكام لها حجية :

القضاء النهائي بثبوت ملكية المطعون ضده لأرض النزاع بالتقادم
ضد وزير الخزانة بصفته ممثلا لبيت المال . اكتسابه حجية تحول
دون المنازعة في أمر الملكية في دعوى تالية ضده من وزير الخزانة باعتباره
ممثلا لإدارة الأموال آلت الى الدولة .

١٢١ ٢٥

(ط ٣٨٩ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/٧)

٢ - القضاء بعدم الاختصاص الولائي والاحالة . صيرورته نهائيا
بعدم الطعن عليه . اثره . التزام المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها .
عدم جواز طرح مسألة الاختصاص عليها من جديد ولو كان القضاء فيها
مخالفا للقانون .

١٤٩ ٣٠

(ط ٥٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)

٣ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بنبذ خير . قطعه في
أسبابه برفض خصم الدين من أصول التركة . اكتساب هذا القضاء
قوة الأمر المقضى . اثره . منع المحكمة من إعادة بحث هذه المسألة
أو العدول عن قضائها ولو باتفاق الخصوم . علة ذلك .

١٧٥ ٣٥

(ط ٩٧٤ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
٣٠٧	٦٣	٤ - الحكم الصادر يندب خير . فصله في أسبابه في دين مصلحة الضرائب الواجب خصمه من دين الطاعن . حيازته قوة الامر المقضى لعدم الطعن عليه طبقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات سابق . النعى على الحكم المطعون فيه التزامه بذلك . لا أساس له . (الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٤٣٢	٨٨	٥ - الحكم الصادر بافلاس شركة التوصية البسيطة في مواجهة مديرها . حجة على الشركاء فيها ولو لم يختصموا في الدعوى . (الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)
٩٩٩	١٨٥	٦ - الحكم القطعى ، ماهيته . سقوط الخصومة لا اثر له على الاحكام القطعية الصادرة فيها او الاجراءات السابقة عليها . بما فيها صحف الدعاوى او الاستئناف . (الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
(د) اثر حجية الحكم :		
٣٠٧	٦٣	١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . لمحكمة ان تقضى به من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٤٧٢	٨٨	٢ - شركة التوصية البسيطة . استقلال شخصيتها عن شخصية الشركاء فيها . اثر ذلك . الحكم باشهار افلاس الشركة . مؤداه . اشهار افلاس الشركاء المتضامنين فيها ، ولو لم يرد صراحة بالحكم . (الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)
٥٢٣	١٠٠	٣ - نقض الحكم والاحالة . التزام محكمة الاحالة باتباع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التى فصلت فيها . اكتساب حكم النقض حجية الشئ المحكوم فيه فى المسائل التى بت فيها . امتناع محكمة الاحالة المساس به عند اعادة نظر الدعوى . (ط ١٨٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - استئناف المحكوم له وحده للحكم الصادر بالتعويض طالبا زيادته . اثره . اكتساب الحكم الابتدائي حجية الشيء المقضى فيه في شأن ثبوت المسؤولية قبل المحكوم عليه . علم قبول منازعته أمام محكمة النقض في هذا الخصوص . نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة المطروحة في الاستئناف .
٥٧٩	١١٢	(ط ١٠٦٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		٥ - اكتساب الحكم قوة الأمر المقضى . مؤداه . حسم الحكم أمر انضمام الزوجة الى طائفة الاقباط الكاثوليك . اثره . منع الخصوم من مناقشة تلك المسألة في دعوى تالية .
٦٢٢	١٢١	(ط ٢٣ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)
		(هـ) احكام لا حجية لها :
		١ - الحكم الصادر يندب خير . عدم اشتغال أسبابه او منطوقه على قضاء صريح او ضمنى بشأن أحقية العامل للفئة المطالب بها . اثره . لا حجية له في هذا الخصوص .
٤٤٦	٨٦	(ط ٣٠١ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)
		٢ - الحكم المستعجل يفرض الحراسة على أعيان تركة المورث . لا يعتبر حجة على أن هذه الأعيان هي كل ما يملكه .
٩٦٠	١٧٧	(ط ٦٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)
		٣ - تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجرة لتخلفها عن سداد الأجرة . قضاء محكمة الموضوع بإعادتها بعد وفاتها بالأجرة المستحقة امامها . صحيح . علة ذلك .
١٠٣٤	١٩٢	(ط ٥٣٩ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٤)
		٤ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل بوقف تنفيذ فصل العامل والزام رب العمل بأداء تعويض مؤقت اليه ، لا حجية له أمام محكمة الموضوع .
١٠٥٣	١٩٦	(ط ٣٤٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		<p>هـ - المنازعة الموضوعية والوقتية في التنفيذ . ماهية كل منهما .</p> <p>الحكم الصادر في منازعة موضوعية في تنفيذ حكم مستعجل . لا حجية له أمام محكمة الموضوع . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٤)</p> <p>(خامسا) الطعن في الحكم :</p> <p>١ - القبول المانع من الطعن :</p> <p>١ - رفع المستأنف عليه استئنافا فرعيا . شرطه . عدم قبوله الحكم المستأنف بعد رفع الاستئناف الأصلي . دفعه بطلان الاستئناف واعتباره كأن لم يكن وطلبه تأييد الحكم المستأنف هو قبول منه للحكم بعد رفع الاستئناف ..</p> <p>(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦)</p> <p>٢ - القبول المانع من الطعن على الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)</p> <p>٢ - ميعاد واجراءات رفع الطعن :</p> <p>١ - مواعيد الطعن في الأحكام - بدؤها كأصل عام من تاريخ صدورها . الاستثناء م٠ ٢١٣ مرافعات . تخلف الطاعن عن حضور الجلسات التالية لايداع الخبر تقريره وادعاء تزوير اعلانه بإيداع التقرير ؛ احتساب ميعاد استئناف الحكم من تاريخ صدوره ، لاخطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)</p> <p>٢ - جواز رفع الطعن في الحكم واعلانه في مواجهة المحكوم له - الذي زالت صفته - أثناء ميعاد الطعن ، اذا تحقق سبب من أسباب انقطاع الخصومة يرجع الى المحكوم له .</p> <p>(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣٠)</p>
١٠٣٤	٥٣٩	
١٢٩٧	٢٣٧	
١٣١٦	٢٤٠	
١٠٦٩	١٩٩	
٩٧٨	١٨١	

الصفحة	القاعدة	
		الخصوم في الطعن :
		١ - الاختصاص في الطعن . شرطه . اختلاف اسم الشخص المعنوي المختص متى ثبت أنه هو بذاته السابق اختصاصه في الاستئناف . لا أثر له .
٥١٠	٩٨	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)
		٢ - الطعن بالنقض ، جوازه لكل من ظل طرفاً في الخصومة حتى صدور الحكم ضده .
٧٥٠	١٤٠	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣)
		٣ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو التزام بالتضامن أو دعوى مما يجب فيها اختصاص أشخاص معينين . للخصم الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره منضمّاً إليه . القعود عن ذلك . لا أثر في شكل الطعن .
٧٨٦	١٤٧	(الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٢)
		٤ - الضامن وطالب الضمان . اقامة أيهما طعناً على الحكم أو اختصاصه في الطعن في الميعاد . صحة الطعن المرفوع من الآخر أو اختصاصه في الطعن ولو بعد انقضاء الميعاد .
٨٦٦	١٥٩	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)
		٥ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة . قعود أحد المحكوم عليهم عن الطعن في الحكم لا أثر له في شكل الطعن المرفوع صحيحاً من آخر . وجوب الأمر باختصاصه م ٢/٢١٨ مرافعات .
١٠٧٨	٢٠١	(الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٧)
		د - الأحكام الجائز الطعن فيها :
		١ - الطعن في الحكم . جوازه من عدمه . العبرة بالقانون الساري وقت صدوره .
٦٨٤	١٢٩	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جواز الطعن في الأحكام . الاصل خضوعه للقانون السارى وقت صدورها . المادة الاولى من قانون المرافعات . الأحكام الصادرة في الطعون في قرارات لجان تحديد الأجرة . خضوعه من حيث جواز الطعن . وفي كافة مراحل الدعوى للقانون الذى أقيمت في ظله . علة ذلك . شمول المادة ٨٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ القواعد المنظمة لطرق الطعن في الأحكام .
٤٣١	٨٤	(ط ٢٣٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)
		١ - قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة أول درجة والاحالة لقاضى التنفيذ . قضاء منه للخصومة كلها . جواز الطعن فيه بالنقض استقلا . مادة ٢١٢ مرافعات .
٣٩٤	٧٧	(ط ٢٠٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		٤ - الحكم استئنافيا في شق من النزاع بإلغاء الحكم الابتدائى المشمول بتنفيذ المعجل . جواز الطعن فيه بالنقض استقلا . علة ذلك . م ٢١٢ مرافعات .
٦٨٨	١٣٠	(ط ٦٨٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)
		ج - الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		١ - الحكم بتثبيت ملكية أرض وندب خبير لتقدير ما اقيم عليها من مبان . حكم غير منه للخصومة . عدم جواز الطعن فيه استقلا . مادة ٢١٢ مرافعات .
٦٨٤	١٢٩	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)
		٢ - تقدير التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة ، ولاية المحكمة الابتدائية بصدد . اقتصارها على نظر الطعن في قرار لجنة المعارضات . الحكم الصادر منها في الطعن . غير قابل للاستئناف .
١٢١٩	٢٢٤	(الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٢)
		٣ - لجنة تسوية الديون المشككة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ . اختصاصها . قراراتها بتحديد علاقة طالب التسوية بدائيه السابقة

الصفحة	القاعدة	
		ديونهم على تاريخ تقديم الطلب . نهائية . عدم جواز الطعن فيها امام اي جهة قضائية .
٨٥١	١٥٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)
		سادسا : بطلان الحكم :
		١ - اعادة الدعوى للمرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها . وسيلتها . حجز الدعوى للحكم دون اعلان الخصم الغائب - اكتفاء المحكمة بما قرره من اعتبار النطق بالحكم اعلانا له . اثره . بطلان الحكم .
١٠٦	٢٣	(الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٥)
		٢ - الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة - بما فيها الحكم - بطلانها بطلانا نسبيا . زوال صفة الخصم قبل تهيئة الدعوى للحكم ودون اختصام صاحب الصفة . اثره . بطلان الحكم .
٥٣٠	١٠١	(ط ٦٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٧)
		٣ - ابداع الخصم بملف الدعوى مستندا في غير جلسات المرافعة . اشارته اليه في مذكرة تالية سلمت صورتها للخصم الآخر . النعى على الحكم بالبطلان لا محل له . علة ذلك . اتاحة المحكمة الفرصة للرد .
٣٢١	٦٥	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٤ - الأوراق المدعى بتزويرها ، الأمر بضمها والإطلاع عليها ليس من اجراءات الدعوى . عدم لزوم اثباتها بمحضر الجلسة أو أى محضر آخر ، ايراد الحكم في أسبابه ما يفيد اطلاع المحكمة عليها . النعى عليه بالبطلان لعدم الإطلاع عليها . على غير أساس .
٧٧٩	١٤٦	(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٠)
		٥ - بطلان الحكم لعدم اخبار النيابة العامة بدعوى القصر ، نسبي . التحدى به ممن شرع لمصلحته لأول مرة امام محكمة النقض . غير جائز .
١٠٩٧	٢٠٤	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - انفلاق طرق الطعن في الحكم . لايفتح السبيل لاهداره بدعوى بطلان مبتدأة . الاستثناء تجرد الحكم من أركانه الأساسية .
١٢٠٠	٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢١)
		٧ - بحث أسباب عوار الأحكام . سبيله . الطعن عليها . الدعوى الأصلية يبطلان الحكم أو الدفع به استثناء . قاصر على حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية .
١٣٢٣	٢٤١	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩) (وراجع بطلان «بطلان الحكم»)
		سابعاً : انعدام الحكم :
		- عدم اعلان صحيفة الدعوى ، أثره . انعدام الحكم الصادر فيها . كفاية انكاره والتمسك بعدم وجوده . ، دون حاجة للطعن فيه أو رفع دعوى أصلية يبطلانه .
١٢٠١	٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢١)
		ثامناً : تنفيذ الحكم :
		الحكم الصادر في دعوى الحيازة . تنفيذه على مسئولية طالب التنفيذ . تحقق مسئوليته اذا ثبت عدم احقيته بحكم نهائي من محكمة الموضوع متى كان سوء النية . اعتباره كذلك منذ اعلانه بصحيفة الدعوى الموضوعية . علة ذلك .
٣٧٧	٧٣	(الطعن ١٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		ثاسعاً : أثر نقض الحكم :
		نقض الحكم متعدد الأجزاء في جزء منه . أثره . نقض كل ما تأسس على الجزء المنقوض .
١١١٥	٢٠٨	(الطعن ٤١١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٣) (يراجع ايضاً اثبات « المسائل العامة » القاعدتين ١٣ ، ١٤) (وأحوال شخصية « ولاية على المال » القاعدة رقم ٢)

حيـازة

اولا : اكتساب الملكية

الحكم المثبت للتملك بالتقادم . اغفاله التعرض لشروط وضع اليد والوقائع المؤدية الى توافرها . خطأ وقصور .

٥٥٨ ١٠٨

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٩)

٢ - وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير . مؤقت . لا يكسب الملكية بالتقادم . الا اذا تغيرت صفة الحيازة بفعل الغير او بفعل من المستحكر يتضمن انكارا لحق المالك .

٩٢٠ ١٧١

(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)

٣ - اكتساب الشريك على الشيوع ملكية حصة أخرى في المال الشائع بالتقادم . شرطه . قيام حيازته لها على معارضة مالكيها دون شبهة غموض أو خفاء أو مظنة تسامح .

١٢٧٨ ٢٢٨

(الطعن رقم ٥٨ لسنة ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)

(راجع أيضا «شيوع» حيازة الشريك للمال الشائع) .

تملك الحائز للعقار :

افتراض حسن نية الحائز للعقار مالم يثبت العكس ، اعتباره سييء النية منذ علمه بعيوب سند حيازته كاعلانه بدعوى استحقاق العقار . نقضاء بالزام الحائز بالربع عن فترة سابقة على العلم دون بيان كيفية استخلاص سوء النية . خطأ وقصور .

١٠٧٣ ٢٠٠

(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٧)

ثانيا : دعاوى الحيازة :

١ - للمستاجر حق حماية حيازته من تعرض الغير بكافة دعاوى الحيازة ، سواء كان التعرض ماديا او قانونيا مادة ١٥٧٥ مدني .

٨٩ ٢٠

(الطعن رقم ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - التزام محكمة الموضوع باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح . عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها . مثال فى التفرقة بين دعوى الحق ودعوى الحيازة .
٨٩	٢٠	(الطعن رقم ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٤ - تكييف الخصوم للدعوى . لا يقيد المحكمة . وجوب اعطائها التكييف الصحيح . مثال لدعوى الحق ودعوى الحيازة .
١٢٦٢	٢٣٢	(الطعن رقم ٨٣٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٥ - عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق فى وقت واحد ولو فى دعوتين مستقلتين . العبرة فى تكييف الدعوى هى بحقيقة المطلوب
١٠٠٣	١٨٦	(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
		٦ - الحكم الصادر فى دعوى الحيازة . تنفيذه على مسئولية طالب التنفيذ . تحقق مسئوليته اذا ثبت عدم احقيته بحكم نهائى من محكمة الموضوع متى كان سىء النية . اعتباره كذلك منذ اعلانه بصحيفة الدعوى الموضوعية . علة ذلك .
٣٧٧	٧٣	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		« دعوى استرداد الحيازة »
		٢ - دعوى استرداد الحيازة . ماهيتها وشروطها . للمستاجر حق رفعها .
٨٩٠	٢٠	(الطعن رقم ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		« دعوى منع التعرض »
		دعوى منع التعرض . اساعها لازالة اعمال التعرض لاعادة الحال الى ما كانت عليه .
٣٦٠	٧١	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٧)

(خ)

خبيرة - خلف

خبيرة

(أولا) ندب الخبراء :

١ - عدم التزام الموضوع بتعيين آخر في الدعوى . علة ذلك .
للمحكمة أن تأخذ بتقرير الخبير محمولا على أسبابه دون أن ترد استقلالا
على الطعون الموجهة إليه .

٣٢١ ٦٥

(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)

٢ - أخذ محكمة بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . مؤداه . عدم
التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه . طلب ندب خبير .
اعمال الاشارة اليه . قضاء ضمنى برفضه .

٤٦٢ ٩٠

(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)

٣ - تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها
بالاستجابة الى طلب تعيين خبير آخر .

٦٦٣ ١٢٧

(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

٤ - طلب اجراء التحقيق أو ندب خبير آخر في الدعوى . لمحكمة
الموضوع عدم الاستجابة اليه دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض . شرط
ذلك .

٦٧١ ١٢٨

(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

(ثانيا) أعمال الخبير

« دعوة الخبير للخصوم »

خبير الخطوط المنتدب لتحقيق التزوير . عدم دعوته للخصوم .
لا بطلان . علة ذلك .

٦٦٣ ١٢٧

(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		« مهمة الخبير »
١٠٧٣	٢٠٠	الفصل في الملكية ، لا يجوز للخبير التطرق اليه ، اعتماد الحكم تقرير الخبير في هذا الصدد ، خطأ وقصور . (الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٧)
		(ثالثا) تقدير عمل الخبير واعتماد المحكمة له :
٦٦٣	١٢٧	١ - تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم انتزامها بالاستجابة الى طلب تعيين خبير آخر . (الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
٢٠٧	٤٢	٢ - اخذ الحكم بتقرير الخبير محمولا على اسبابه . عدم التزامه بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه . (الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)
٣٦٠	٧١	٣ - اخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على اسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه او باتخاذ اجراء آخر من اجراءات الاثبات . (الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
٤٦٢	٩٠	٤ - اخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على اسبابه . مؤداه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه . طلب نلب خبير . اغفال الاشارة اليه . قضاء ضمنى برفضه . (الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)
٣٢١	٦٥	٥ - عدم التزام محكمة الموضوع بتعيين خبير آخر في الدعوى . علة ذلك . للمحكمة ان تأخذ بتقرير الخبير محمولا على اسبابه دون ان ترد استقلالا على الطعون الموجهة اليه . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٣٢١	٦٥	٦ - اعتداد الحكم بتقرير الخبير . ايراد الخبير تقارير زائفة لا تأثير لها على النتيجة التي انتهى اليها . لا عيب . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - قضاء الحكم المطعون فيه بأن الحكم الابتدائي بنسب خير لتحقيق استمرار شركة تضامن رغم انقضائها قد خالف نص المادة ٥٢٨ مدني . لا يحول دون الاعتماد على التقرير لتقدير ربح شركة الواقع . (الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)
١٧٨	٣٦	(رابعا) احكام متنوعة :
		١ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بنسب خير . قطعه في اسبابه برفض خصم الدين من اصول التركة . اكتساب هذا القضاء قوة الامر المقضي . اثره . منع المحكمة من اعادة بحث هذه المسألة أو العدول عن قضائها ولو باتفاق الخصوم . علة ذلك . (الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)
١٧٥	٣٥	٢ - الحكم الصادر بنسب خير . فصله في اسبابه في دين مصلحة الضرائب الواجب خصمه من دين الطاعن . حيازته قوة الامر المقضي لعدم الطعن عليه طبقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات سابق . النعي على الحكم المطعون فيه التزامه بذلك . لا اساس له . (الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٣٠٧	٦٣	٣ - ادخال خصم في الدعوى بعد ايداع الخبر تقريره فيها . القضاء ضده استنادا الى هذا التقرير . (الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٣١٧	٦٤	٤ - مواعيد الطعن في الاحكام - بدؤها كاصل عام من تاريخ صدورها . الاستثناء . م ٢١٣ مرافعات . تخلف الطاعن عن حضور الجلسات التالية لايداع الخبر تقريره وادعاء تزوير اعلانه بايداع التقرير ، احتساب ميعاد استئناف الحكم من تاريخ صدوره ، لا خطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)
١٠٦٤	١٩٨	

الصفحة القاعدة

خلف

١ - اتحاد الخصوم كشرط لاكتساب الحكم قوة الأمر المقضى .
المقصود به • صفات الخصوم لأشخاصهم . الحكم ضد السلف لاحجية
له على من يخلفه اذا استند هذا الخلف الى سبب آخر يختلف عن سبب
التلقى . مثال فى ملكية .

(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠) ٩٠ ٤٦٣

٢ - آثار العقد • قاصرة على طرفيه والخلف العام أو الخاص .
المتأجر الأصلى لاينوب عن المقيمين معه فى التعاقد على الايجار . أثر
ذلك • عدم جواز اعتبارهم مستأجرين أصليين .

(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١) ١١٠ ٥٦٨
(راجع ارث وبيع)

(د)

دستور - دعوى - دفعوع

دستور

النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريته . عدم نفاذها من
تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨) ١٥٨ ٨٦١

دعوى

(اولا) اقامة الدعوى :

« اغلاق صحيفة الدعوى »

١ - عدم اعلان صحيفة الدعوى ، أثره . انعدام الحكم الصادر

الصفحة	القاعدة	
		فيها . كفاية انكاره والتبسك بعدم وجوده ، دون حاجة للطعن فيه أو رفع دعوى أصلية بطلانه .
١٢٠٠	٢٢١	(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢١)
		٢ - ميعاد الحضور أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف جواز نقصه في حالة الضرورة بأمر من قاضي الأمور الوقتية ، وجوب اعلان صورة الأذن للخصم مع صحيفة الدعوى ، م ٦٦ مراقعات .
٧٧٥	١٤٥	(الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٩)
		(ثانيا) قبول الدعوى :
		١ - وجوب تقديم طلب كتابي لهيئة التأمينات الاجتماعية للمطالبة بمستحقات المؤمن عليه في الأجل المحدد . القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، اعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبة بهذه المستحقات أو توجيه الطلب لمثلها بجلسة المرافعة خلال الأجل . يتحقق به معنى الطلب الكتابي .
٢٨٩	٦٠	(الطعن رقم ٣٠٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
		٢ - طلب رجل القضاء ضم مدة خلة سابقة له بوزارة الداخلية طبقا للمادة ٣٢ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . وجوب عرض المنازعة على اللجنة المختصة بهيئة التأمين . لجوئه الى المحكمة مباشرة . اثره . عدم قبول الطلب م ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
٣٨	٧	(طلب ٢٩ لسنة ٥٠ ق - « رجال قضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٣ - اللجوء الى القضاء قبل تقديم طلب الى الهيئة العامة للتأمين والمعاشيات لعرض النزاع على اللجنة المختصة . اثر ذلك . عدم قبول الطلب . المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .
٤٨	٩	(طلب ٢ لسنة ٢٩ ق - « رجال قضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
٦٤	١٤	(والطلبان رقما ٦٠ لسنة ٤٩ ق ، ١٠٤ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		٤ - دعوى الشفعة . وجوب قيام الخصومة فيها بين اطرافها الثلاثة في مراحل التقاضي المختلفة . تخلف ذلك ، اثره عدم قبول الدعوى .

الصفحة	القاعدة	
		اختصاص من كان وصيا على احدى البائعات بعد بلوغها سن الرشيد . الحكم برفض دفع المشتري ببطان الاجراءات استنادا الى نسبية البطالان . خطأ وقصور .
٧٥٠	٤٠	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣)
		٥ - عدم قبول دعوى الشفعة في جميع مراحلها الا اذا كانت الخصومة فيها قائمة بين اطرافها الثلاثة - على الشفيع مراقبة ما يطرأ على الخصوم من تغير في الصفة او الحالة ، تصحيح الدعوى بإدخال صاحب الصفة . وجوب اتمامه خلال الميعاد المحدد لرفع دعوى الشفعة .
٨٣٨	١٥٤	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧)
		٦ - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادي عن دين توافق فيه شروط استصدار امر الأداء . دفع شكل وليس دفعا بعدم قبول . علة ذلك .
٦٦٣	١٢٧	(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٧ - شرط الالتجاء الى التحكيم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم التمسك به قبل نظر الموضوع ، اثره سقوط الحق فيه .
٩٥٣	١٧٦	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)
		٨ - الدعوى المستعجلة . قبولها . عدم اشتراط توافق اهلية التقاضى في الخصوم . علة ذلك .
٩٦٠	١٧٧	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)
		« الصفة في الدعوى »
		١ - بيت المال وادارة الاموال التي آلت الى الدولة . ليس لايهما شخصية اعتبارية . وزير الخزانة هو صاحب الصفة في تمثيلهما امام القضاء .
١٢١	٢٥	(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - توجيه الدعوى للخصم في شخص وكيله . شرطه . أن يقرن اسم الوكيل باسم الموكل .
١٨٣	٣٧	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)
		٣ - دعوى سد المطلات . لكل شريك على الشيوع مباشرتها . عدم لزوم موافقة باقى الشركاء .
٢٠٧	٤٢	(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٥)
		٤ - الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٤٥	٨٧	(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)
		٥ - المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز ورفع . اعتباره خصما ذا صفة يحتاج بالحكم الذى يصدر فيهما . مؤداه . اختصاصه في الطعن بالنقض . صحيح .
٥١٦	٩٩	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)
		٦ - صدور الحكم الابتدائى على الخصم بصفته . اغفاله ببيان هذه الصفة في صحيفة الاستئناف . لاخطأ طالما أن ماورد بها يفصح عن أنه أقام الاستئناف بذات الصفة التى اختصم بها أمام محكمة اول درجة .
٦٠٠	١١٥	(الطعن رقم ١١٢٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		٧ - المنازعة في تنفيذ أمر الحجز الإدارى الموقع من قبل مصلحة الضرائب . وجوب توجيهها الى وزير المالية . علة ذلك . اختصاص مراقب المأمورية التى أصدرت أمر الحجز في الطعن بالنقض غير مقبول .
٦٣١	١٢٣	(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٨ - تغيير الصفة في تمثيل الخصم عند رفع الاستئناف . تصحيح شكل الدعوى باختصاص صاحب الصفة . لا بعد ادخال الخصم جديديها .
٧٢٥	١٣٦	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١)
		٩ - جواز ممارسة المؤسسة العامة نشاطها بنفسها ، ق ٦ لسنة

الصفحة	القاعدة	
٧٢٥	١٣٦	<p>١٩٦٣ . إدارة المؤسسة لشركة المطاحن بعد انشائها وقبل تشكيل مجلس ادارتها . اثره ، تحقق صفة المؤسسة في تمثيل الشركة أمام القضاء .</p> <p>(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/١)</p> <p>١٠ - عدم قبول دعوى الشفعة في جميع مراحلها الا اذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة - على الشفيع مراقبة ما يطرا على الخصوم من تغير في الصفة او الحالة . تصحيح الدعوى بادخال صاحب الصفة . وجوب اتمامه خلال الميعاد المحدد لرفع دعوى الشفعة</p> <p>(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧)</p> <p>« المصلحة في الدعوى »</p> <p>١ - طلب سد المطلات . حق لصاحب العقار المثل عليه ولو كان ارض فضاء . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٥)</p> <p>٢ - مشتري الأرض بعقد لم يسجل . له مصلحة في مجابهة دعوى الباني بأحقية في تملك ما اقامه من بناء عليها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)</p> <p>٣ - المصلحة التي يقرها القانون . شرط لقبول الخصومة امام القضاء . المقصود بالمصلحة . المطلق ليس له مصلحة في طلب بطلان عقد زواج مطلقته بأخر .</p> <p>(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)</p> <p>(ثالثا) قيمة الدعوى :</p> <p>١ - تجديد نصاب الاستئناف . التزام المحكمة بتقدير قيمة الدعوى طبقا لقواعد المرافعات دون الاعتداد بتقدير الخصوم .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)</p> <p>٢ - احتمال الدعوى على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن</p>
٨٣٨	١٥٤	
٢٠٧	٤٢	
٣٦٧	٧٢	
٥٤٤	١٠٤	
٩٧	٢١	

الصفحة	القاعدة	
		سيند واحد او سندات مختلفة - تقدير الرسم ، كقيته ، ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤
٩٧	٢١	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢)
		٣ - عدم جواز الاستئناف لقللة النصاب . تطقه بالنظام العام . وجوب تعرض المحكمة له من تلقاء نفسها .
٧٣٣	١٣٨	(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٤ - فصل المحكمة الابتدائية في نزاع يدخل في نصابها الانتهازي . عدم جواز انطعن في حكمها بالاستئناف بحجة مخالفته قواعد الاختصاص . علة ذلك .
٩٧	٢١	(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		(رابعاً) سبب الدعوى :
		١ - المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . النضاء برفض دعوى المطالبة بنصيب في الربح تأسيسا على عقد شركة النضامن . لاحجية له في دعوى تالية - بين نفس الخصوم وعن ذات الطلب - استنادا الى شركة الواقع .
١٧٨	٣٦	(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)
		٢ - تغيير محكمة اول درجة لسبب الدعوى . عدم اعتراض الطاعن امام محكمة الاستئناف على ذلك . سقوط حقه في ابداء هذا الدفاع امام محكمة النقض .
١٠٩٧	٢٠٤	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١١)
		٣ - دعوى التعويض عن المسؤولية . للمحكمة من تلقاء ونفسها ان تحدد الاساس القانوني الصحيح للدعوى ، لا بعد ذلك تغييرا لسببها .
١٣٢٨	٢٤٢	(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		إخامسا) الخصوم في الدعوى .
		١ - تغيير الصفة في تمثيل الخصم عند رفع الاستئناف . تصحيح شكل الدعوى باختصاص صاحب الصفة . لا يعد ادخلا لخصم جديد فيها .
٧٢٥	١٣٦	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١)
		٢ - عدم قبول دعوى الشفعة في جميع مراحلها الا اذا كانت الخصومة فيها قائمة بين اطرافها الثلاثة - على الشفيع مراقبة ما يطرا على الخصوم من تغير في الصفة او الحالة . تصحيح الدعوى بادخال صاحب الصفة وجوب اتمامه خلال الميعاد المحدد لرفع دعوى الشفعة .
٨٣٨	١٥٤	(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧)
		٣ - انتصاب الوارث خصما عن باقى الورثة في الدعاوى التى ترفع من التركة او عليها . شرطه . مثال .
٧٥٥	١٤١	(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤)
		« التدخل في الدعوى »
		١ - ادخال المحكمة لخصوم في الدعوى م ١١٨ مرافعات ، رخصة لها . النعى عليها بعدم استعمالها . غير مقبول .
٨٧١	١٦٠	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
		٢ - اغفال اخطار النيابة العامة في قضايا القصر ، اثره ، بطلان نسبي مقرر لمصلحتهم . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .
٨٧١	١٦٠	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
		(سادسا) الطلبات في الدعوى :
		طلب العامل احقية في التعيين بالفئة الثانية . القضاء باحقية لفئة الرابعة . دخوله في نطاق الطلب المطروح في الدعوى .
٢٨٥	٥٩	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		« الطلبات الختامية »
		العبء بالطلبات الختامية في الدعوى . قضاء المحكمة فيما لم يطلبه الخصوم . وجه لالتماس اعادة النظر . قضاؤها بذلك وهي مدركة لحقيقة الطلبات . سبيل الطعن فيه هو النقض .
٣٣١	٦٦	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		(سابعا) نظر الدعوى
		« تكييف الدعوى »
		١ - محكمة الموضوع . التزامها باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح .
١٢١٢	٢٢٣	(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٢)
		٢ - التزام محكمة الموضوع باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح . عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها . مثال في التفرقة بين دعوى الحق ودعوى الحيازة .
٨٩	٢٠	(الطعن رقم ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٣ - تكييف الخصوم للدعوى . لايقيد المحكمة . وجوب اعطائها التكييف الصحيح . مثال لدعوى الحق ودعوى الحيازة .
١٢٦٢	٢٣٢	(الطعن رقم ٨٣٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٤ - عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق في وقت واحد ونو في دعويين مستقلتين العبرة في تكييف الدعوى هي بحقيقة المطلوب .
١٠٠٣	١٨٦	(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
		٥ - الطعن في تشكيل مجلس نقابة الاطباء البيطريين . سبيله . سحب ابعاد النقيب عن منصبه وتكليف المجلس فتح باب الترشيح . تكييفه . طعن في تشكيل مجلس النقابة .
٤١٢	٨٠	(الطعن رقم ١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٣)

الصفحة	القاعدة	
٥٣٤	١٠٢	٦ - تكييف محكمة الموضوع للفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ من عدمه . خضوعه . لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٧)
		« تقديم المستندات والمذكرات »
		ايداع الخصم بملف الدعوى مستندا في غير جلسات المرافعة . اشارته اليه في مذكرة تالية سلمت صورتها للخصم الآخر . النعى على الحكم بالبطلان لا محل له . علة ذلك . اتاحة المحكمة الفرصة للرد . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٣٢١	٦٥	« شطب الدعوى »
		شطب الدعوى . ماهيته . قرار من القرارات التي تأمر بها المحكمة وليس حكما يجوز الطعن فيه . (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
٨٨١	١٦٢	« اعادة الدعوى للمرافعة »
		١ - اعادة الدعوى للمرافعة . وجوب دعوة الخصوم للاتصال بها . وسيلتها . حجز الدعوى للحكم دون اعلان الخصم الغائب - اكتفاء المحكمة بما فررت من اعتبار النطق بالحكم اعلانا له . اثره . بطلان الحكم . (الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٥)
١٠٦	٢٣	٢ - طلب اعادة الدعوى للمرافعة . عدم التزام محكمة الموضوع باجابته .
٣٦٠	٧١	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		« احالة الدعوى الى محكمة اخرى »
		قرار احالة الدعوى الى محكمة اخرى دون تحديد جلسة لنظرها . اثره . وجوب اخطار الخصوم بالجلسة التي تحدد ، اغفال ذلك . اثره . بطلان الاجراءات . (الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
٨٨١	١٦٢	

الصفحة	القاعدة	
		(ثامنا) المسائل التي تعترض سير الخصومة :
		(أ) انقطاع سير الخصومة :
		١ - بطلان الاجراءات المترتب على انقطاع سير الخصومة . نسبي . مقرر لمصلحة من شرع الانقطاع لحمايته .
١٨٣	٣٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)
		٢ - بطلان الاجراءات المترتبة على انقطاع سير الخصومة . نسبي .
٦٤١	١٢٤	(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٣ - بطلان الاجراءات التي تتم أثناء انقطاع سير الخصومة . نسبي .
١٣٢٣	٢٤١	(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)
		٤ - الاجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة - بما فيها الحكم - بطلانها بطلانا نسبيا . زوال صفة الخصم قبل تهيئة الدعوى الحكم ودون اختصاص صاحب الصفة . اثره . بطلان الحكم .
٥٣٠	١٠١	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)
		٥ - انقطاع سير الخصومة لوفاة أو زوال صفة المدعى أو المستأنف . سقوط الخصومة في حق الورثة أو صاحب الصفة . بدء سريانها من تاريخ اعلانهم ممن يتمسك بالسقوط بوجود الخصومة . لا يفنى عن الاعلان العلم بقيام الخصومة بأي طريق آخر ، لا يغير من ذلك قابلية موضوع الدعوى للتجزئة من عدمه .
٩١٦	١٧٠	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٣)
		٦ - جواز رفع الطعن في الحكم واعلانه في مواجهة المحكوم له - الذي زالت صفته - أثناء ميعاد الطعن ، اذا تحقق سبب من اسباب انقطاع الخصومة يرجع الى المحكوم له .
٩٧٨	١٨١	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) ترك الخصومة :
١٠٢٣	١٨٩	الضرر الأدبي - مطالبة المورث بتعويض عنه - انتقاله الى ورثته . لا يغير من ذلك سبق اعتباره قاركا للدعوى - علة ذلك . (الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١)
		(ج) سقوط الخصومة :
٩١٦	١٧٠	١ - انقطاع سير الخصومة لوفاة أو زوال صفة المدعى أو المستأنف . سقوط الخصومة في حق الورثة أو صاحب الصفة . بدء سريانها من تاريخ إعلانهم . من يتمسك بالسقوط بوجود الخصومة . لا يفتى عن الإعلان العلم بقيام الخصومة بأي طريق آخر ، لا يغير من ذلك قابلية موضوع الدعوى للتجزئة من عدمه . (الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٣)
٩٩٩	١٨٥	١ - الحكم القطعي ، ماهيته . سقوط الخصومة لا اثر له على الأحكام القطعية الصادرة فيها أو الاجراءات السابقة عليها بما فيها - حذف الدناوى أو الاستئناف . (الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
١٣١٠	٢٣٩	٣ - الحكم بسقوط الخصومة . شرطه . ان يكون عدم السير في الدعوى راجعا الى فعل المدعى أو امتناعه . تراخى قلم الكتاب في تسليم اصل صحيفة الطعن بالنقض وصورها الى قلم المحضرين لإعلانها . لا محل للحكم بسقوط الخصومة م ٢/٢٥٦ مرافعات . (الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
		(د) وقف الدعوى :
٧٨٦	١٤٧	الحكم بوقف الدعوى . مناطه . رفض طلب وقف دعوى الشفعة لحين الفصل في دعوى فسخ البيع . استناد الحكم في ذلك الى جواز الشفعة في البيع المطلق على الشرط الصريح الفاسخ . لا خطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٢)

الصفحة	القاعدة
	<p>(تاسعا) بعض أنواع الدعاوى :</p> <p>« دعوى التزوير الأصلية »</p> <p>– دعوى التزوير الأصلية . رخصة لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور . عدم اقامتها لا يسقط الحق فى الادعاء بتزوير المحرر اذا ما احتج به عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق – جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)</p> <p>« الدعوى الأصلية بىطلان الحكم »</p> <p>١ – انقلاق طرق الطعن فى الحكم . لايفتح السبيل لاهدائه بدعوى بطلان مبتدأة . الاستثناء . تجرد الحكم من أركانه الأساسية .</p> <p>(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ ق – جلسة ١٩٨١/٤/٢١)</p> <p>٢ – عدم إعلان صحيفة الدعوى . اثره . انعدام الحكم الصادر فيها . كفاية انكاره والتمسك بعدم وجوده دون حاجة للطعن فيه أو رفع دعوى أصلية بىطلانه .</p> <p>(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ ق – جلسة ١٩٨١/٤/٢١)</p> <p>٣ – بحث أسباب عوار الحكم . سبيله . الطعن عليها . الدعوى الأصلية بىطلان الحكم أو الدفع به استثناء . قاصر على حالة تجرد الحكم من أركانه الأساسية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٧ ق – جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)</p> <p>« دعاوى الحيابة »</p> <p>١ – دعوى استرداد الحيابة . ماهيتها وشروطها . للمستأجر حق رفعها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٥٠ ق – جلسة ١٩٨١/١/١)</p> <p>٢ – دعوى منع التعرض . اتساعها لازالة أعمال التعرض لاعادة الحال على ما كانت عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ ق – جلسة ١٩٨١/١/٢٧)</p>
٦٦٣	١٢٧
١٢٠٠	٢٢١
١٢٠٠	٢٢١
١٣٢٣	٢٤١
٨٩	٢٠
٣٩	٧١

الصفحة	القاعدة	
		٣ - للمسناجر حق حماية حيازته من تعرض الغير بكافة دعاوى الحيازة ، سواء كان التعرض ماديا او قانونيا مادة ١٥٧٥ مدنى .
٨٩	٢٠	(الطعن رقم ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٤ - عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق فى وقت واحد ولو فى دعويين مستقلتين العبرة فى تكييف الدعوى هى بحقيقة المطلوب .
١٠٠٣	١٨٦	(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
		٥ - التزام محكمة الموضوع باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح . عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها . مثال فى التفرقة بين دعوى الحق ودعوى الحيازة .
٨٩	٢٠	(الطعن رقم ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		« دعوى الضمان الفرعية »
		٦ - دعوى الضمان الفرعية . اعتبارها مطروحة على محكمة الاستئناف تدا لاستئناف الحكم الصادر فى الدعوى الاصلية . شرط ذلك .
٨٦٦	١٥٩	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)
		« دعوى المخاصمة »
		١ - اقامة الحكم قضاءه بعدم جواز قبول دعوى المخاصمة على انتفاء الدليل على الغش او التدليس او الخطا الجسيم . النعى على تفسير الحكم للغش . غير منتج .
١٢٤٤	٢٢٩	(الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)
		٢ - الفصل فى تعلق اوجه المخاصمة بالدعوى وجواز قبولها .
		افتصاره على ما يرد فى تقرير المخاصمة والاوراق المودعة معه . وجوب الالتفات عن اى اوراق تقدم او تظم بعد ذلك .
١٢٤٤	٢٢٩	(الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)

القاعدة
المفحة

دفعوع

(أولاً) الدفع بعدم القبول

الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى عن دين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء . دفع . شكلى وليس دفعا بعدم قبول . علة ذلك .

٦٦٣ ١٢٧

(الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

(ثانياً) الدفع المتعلقة بالنظام العام :

١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

٣٠٧ ٦٣

(الطعنان رقما ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)

٢ - عدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . تعلقه بالنظام العام . وجوب تعرض المحكمة له من تلقاء نفسها .

٩٧ ٢١

(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)

(ثالثاً) الدفع الموضوعية :

١ - الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز حدوثه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤٤٥ ٨٧

(الطعن ٤٥٣ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)

٢ - التمسك بأن ملكية المطعون ضده للعقار المشفوع به مفسوزة وليست شائعة . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥٤٩ ١٠٦

(الطعن ١٠٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٨)

٣ - شرط الالتجاء الى التحكيم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم التمسك به قبل نظر الموضوع ، اثره سقوط الحق فيه .

٩٥٣ ١٧٦

(الطعن ٦٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)

الصفحة

القاعدة

(ر)

رد غير المستحق - رسوم - ربع

رد غير المستحق

١ - رفض دعوى العامل بالتعويض عن الفصل . مؤداه . انتهاء أثر الحكم الوقتى بوقف تنفيذ قرار الفصل وأداء التعويض المؤقت له . حق رب العمل في استرداد ما استوفاه العامل من تعويض مؤقت لزوال سببه م ١٨٨ مدنى .

(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)

١٩٦ ١٠٥٣

٢ - دعوى الاثراء بلا سبب لا تقوم حيث تقوم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية . طلب المستأجر استرداد ما أوفاه من الاجرة لحرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة . مرده عقد الايجار . عدم خضوعه للتقادم الثلاثى الوارد بالمادة ١٨٧ مدنى .

(الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

١٢٤ ٦٤١

رسوم

(أولا) رسوم قضائية :

١ - اشتغال الدعوى على طلبات متعددة معلومة القيمة ناشئة عن سند واحد أو سندات مختلفة - تقدير الرسم ، كقيمتيه ، ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ .

(الطعن ١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢)

١٣٨ ٧٣٣

الشريك في شركة التضامن . وجوب التزامه بالضريبة دون الشركة.

الصفحة	القاعدة	
		السبب القانوني لذلك . هو ما يصيبه من ربح . أثره . وجوب تقدير الرسوم القضائية على الطعن الضريبي لكل شريك على حدة .
٧٣٣	١٣٨	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢)
		(ثانيا) رسوم جهرية :
		وفاء المرسل اليه بكامل الرسوم المستحقة عن الرسالة بما فيها من نص غير مبرر . لا تبرأ به ذمة الناقل من الالتزام بسداد هذا العجز . الاستثناء . اتجاه ارادة المرسل اليه عند السداد الى الوفاء بها عن لناقل .
٨٢٨	١٥٢	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٦)
		(ثالثا) رسوم قيد :
		أعضاء الادارة القانونية بالقطاع العام . وجوب قيدهم بجداول المحامين . عدم التزام جهة العمل باتخاذ اجراءات القيد . التزامها فحسب بقيمة الرسوم المستحقة على هذا الاجراء . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٦٠٤	١١٦	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		ربيع
		١ - وضع احد الملاك على الشيوع يده على جزء مفرز من العقار الشائع . حق باقى الشركاء قبله . اختلافه تبعا لما اذا كان محل وضع اليد يوازي حصته أو يزيد عنها .
٥٥٤	١٠٧	(طعن ٥٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٨)
		٢ - افتراض حسن نية الحائز للعقار مالم يثبت العكس . اعتباره سوء النية منذ علمه بعيوب سند حيازته كاعلانه بدعوى استحقاق العقار . انقضاء بالزام الحائز بالبيع عن فترة سابقة على العلم دون بيان كيفية استخلاص سوء النية . خطأ وقصور .
١٦٠٣	٢٠٠	(الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٧)

القاعدة
المنحة

(ش)

شركات - شفعة - شهر عقارى - شيوع

شركات

(أولا) الشخصية الاعتبارية للشركة :

١ - شركة التوصية البسيطة . استقلال شخصيتها عن شخصية الشركاء فيها . اثر ذلك . الحكم باشهار افلاس الشركة . مؤداه . اشهار افلاس الشركاء المتضامنين فيها ولو لم يرد صراحة فى الحكم .
(الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٩)

٤٥٢ ٨٨

٢ - انقضاء الشركة . اثره . استمرار شخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية - . خلو عقد الشركة من بيان كيفية تصفيتها ، وجوب الرجوع الى احكام القانون المدنى .

٣٣٧ ٦٧

(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)

(ثانيا) شركات التضامن :

(١) مسئولية الشريك المتضامن :

١ - الشريك المتضامن . مسئوليته فى امواله الخاصة عن كافة ديون الشركة .

٩٥٣ ١٧٦

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)

٢ - الشريك فى شركة التضامن . وجوب التزامه بالضريبة دون الشركة . التزام السبب القانونى لذلك . هو ما يصيبه من ربح . اثره وجوب تقدير الرسوم القضائية على الطعن الضريبى بالنسبة لكل شريك على حدة .

٧٣٣ ١٣٨

(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ب) انقضاء شركة التضامن :
١٧٨	٣٦	قضاء الحكم المطعون فيه بأن الحكم الابتدائي بنسب خير لتحقيق استمرار شركة تضامن رغم انقضائها قد خالف نص المادة ٢٥٨ مدني . لا يحول دون الاعتماد على التقرير لتقدير ربح شركة الواقع . (الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)
		(ثالثا) شركات التوصية البسيطة :
٤٥٢	٨٨	١ - شركة التوصية البسيطة . استقلال شخصيتها عن شخصية الشركاء فيها . اثر ذلك . الحكم باشهار افلاس الشركة . مؤداه . اشهار افلاس الشركاء المتضامنين فيها . ولو لم يرد صراحة بالحكم . (الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٩)
٤٥٢	٨٨	٢ - الحكم الصادر بافلاس شركة التوصية البسيطة في مواجهة مديرها . حجة على الشركاء فيها ولو لم يختصموا في الدعوى . (الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)
		(رابعا) انقضاء وتصفية الشركة :
٣٣٧	٦٧	١ - انقضاء الشركة . اثره . استمرار شخصيتها المعنوية بالقدر اللازم للتصفية . خلو عقد الشركة من بيان كيفية تصفيتها وجوب الرجوع الى احكام القانون المدني . (الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٣٣٧	٦٧	٢ - تصفية الشركة . تقدير موجوداتها . العبرة بوقت التصفية وليس بوقت حدوث السبب الموجب لها أو الحل . (الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ٨١/١/٢٦)
		(خامسا) شركات القطاع العام :
		(ا) التعيين بالشركات :
		١ - احكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام العاملين بشركات القطاع العام . عدم جواز الاتفاق على مخالفتها . اثره . عدم الاعتداد

الصفحة	القاعدة	
		بما ورد بعقد العمل بتعيين العامل بفئة مالية لم يستوف مدة الخبرة اللازمة لها .
٤٠٨	٧٩	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ٨١/٢/١) .
		٢ - تعيين العامل بشركات القطاع العام . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . استحقاقه لأجر الوظيفة المعين بها . عدم الاعتداد بإجازته العلمية أو خبرته العلمية بما قد يؤهله لوظيفة أعلى . أثره . عدم جواز المطالبة بتعديل الأجر أو الوظيفة المعين بها استنادا لقاعدة المساواة .
٤٤٠	٨٦	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٨١/٢/٨) .
		٣ - تكليف العامل بالقيام بمهام وظيفة أعلى مما يشغلها . عدم جواز المطالبة بتسوية حالته عليها .
٤٤٠	٨٦	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٨١/٢/٨) .
		٤ - تعيين العامل باحدى شركات القطاع العام بعد العمل باللائحة ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ . استحقاقه لبداية مربوط فئة الوظيفة المعين بها . لا عبء بمدة خبرته السابقة التي تؤهله لوظيفة أعلى . لا محل لأعمال قواعد تسوية حالة العاملين الواردة باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ .
٥٠٠	٩٦	(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٨١/٢/١٥) .
		(ب) تسوية حالة العاملين :
		مكافأة الانتاج . عدم تغير طبيعتها بصرفها للعاملين على مدار السنة وخلال اجلازاتهم السنوية . تسوية حالة العاملين بالقطاع العام . أساسها المرتب الاصلى فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ مضافا اليه اعانة الغلاء ومتوسط المنحة فحسب دون مكافأة الانتاج .
٢٧٧	٥٧	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ٨١/١/٢٥) .
		(ح) ترقية العاملين :
		١ - مصانع الشركة واقسامها ، اعتبارها وحدة واحدة عند اجراء الترقيات طبقا للقواعد الخاصة بالشركة . أثره . عدم جواز تخطى احد

الصفحة	القاعدة	
		العاملين في الترقية لمجرد أنه يعمل في مصنع غير الذي يعمل به العامل المرقى . شرطه . توافر اشتراطات شغل الوظيفة في حقه .
٤٣٧	٨٥	(الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ٨١/٢/٨)
		٢ - ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب الاعتداد بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما أقرب . احتساب الحكم المطعون فيه مدة خدمة اعتبارية للعامل عند احتساب المدة الكلية اللازمة للترقية . خطأ في القانون .
٥٠٠	٩٦	(الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ٨١/٢/١٥)
		(د) أجور العاملين وبدلاتهم :
		١ - تحديد المناطق النائية للعاملين بشركات القطاع العام . من اختصاص مجلس إدارة كل مؤسسة . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ نفاذ اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
١٦٤	٣٣	(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/١/١١) .
		٢ - العاملون بالجهات النائية بشركات القطاع العام . احقيتهم في السفر على نفقتها . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ نفاذا لللائحة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . تحديد المناطق النائية . اختصاص مجلس إدارة كل مؤسسة ببيانها .
٥٨٨	١١٣	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢) .
		٣ - صدور قرار من المؤسسة بإباحة السفر المجاني بشروط معينة هو تقرير لميزة عينية اضافية . عدم اعتباره تنفيذا لقرار رئيس مجلس الوزراء . علة ذلك .
٥٨٨	١١٣	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢) .
		٣ - حوافز الانتاج . اختصاص مجلس إدارة الشركة بوضع النظام الخاص بها . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانونان ٦١ لسنة ١٩٧١ ،

الصفحة	القاعدة	
		٤٨ لسنة ١٩٧٨ القضاء بتعديل نسبة حوافز الانتاج المحددة بقسورار الشركة اسنادا لقاعدة المساواة . خطأ .
٩٠٣	١٦٧	(طعن ٤١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢) .
		٤ - تخصيص سيارات ركوب لنقل العاملين بين محال اقامتهم ومقار اعمالهم . ميزة عينية . الفاؤها بقرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . اثره . وجوب اداء تعويض تقضى عنها - علة ذلك .
٩١١	١٦٩	الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢) .
		٥ - اندماج شركة في اخرى . تحديد الشركة الدامجة نسبة معينة للعمولة عن المبيعات . سرياتها على العاملين بالشركة المندمجة ولو كانت اقل من النسبة التي كانت محددة لهم قبل الاندماج . شرطه . ألا يقل أجرهم مضافا اليه العمولة عما كانوا يتقاضونه بالشركة . المندمجة . اغفال ذلك اثره . خطأ وقصور .
٩٠٧	١٦٨	(الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٣) .
		٦ - بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية للعاملين بشركات القطاع العام . اختصاص مجلس الوزراء بتقريرها . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . عدم جواز الاستناد لقاعدة المساواة للخروج عما قرره المشرع بنص صريح .
٩٦٨	١٧٩	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٩) .
		(هـ) نقل العاملين :
		نقل العامل داخل الوحدة الاقتصادية او خارجها . شرطه . ان يتم النقل في ذات المستوى الوظيفي . قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .
٦٠٤	١١٦	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		(و) تاديب العاملين وفصلهم :
		١ - قرار وزير العمل ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن قواعد واجراءات تاديب العمال . عدم سريانه على العاملين بشركات القطاع العام . علة

الصفحة	القاعدة	
		ذلك . جواز الجمع بين توقيع الجزاء التأديبي والاقتطاع من أجر العامل تعويضاً عما تسبب في فقدته - اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ .
١٠٥٩	١٩٧	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥) .
		٢ - عدم جواز شغل الشخص لأكثر من وظيفة واحدة . القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ . التحاق أحد العاملين بشركات القطاع العام اثناء عمله بوظيفة بشركة أخرى في ظل أحكام ذلك القانون . أثره . حرمانه من حق الاختيار . فصله من العمل بالشركة الأخيرة . اعتباره فصلاً مبرراً .
٥١٠	٩٨	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥) .
		(ز) مسائل متنوعة :
		١ - التفرقة بين الشركة والشيوع . وجوب توافر نية المشاركة في الشركة وانتفائها في الشيوع . تعرف هذه النية . استقلال قاضي الموضوع بتقديره .
٦٧١	١٢٨	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥) .
		٢ - جواز ممارسة المؤسسة العامة نشاطها بنفسها ، ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ . ادارة المؤسسة لشركة المطاحن بعد انشائها وقبل تشكيل مجلس ادارتها . أثره ، تحقق صفة المؤسسة في تمثيل الشركة أمام القضاء .
٧٢٥	١٣٦	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ق - جلسة ١٩٨١/٣/١) .
		٣ - سلطة رئيس الجمهورية بالأمر بفرض الحراسة على المؤسسات والشركات . ق ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم امتدادها الى أشخاص الشركاء . الأمر الجمهوري الصادر بالمخالفة لذلك . معدوم الأثر . علة ذلك . اختصاص القضاء العادي برفع ما ينتج عنه من آثار .
٩٤٥	١٧٥	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٥) .

الصفحة	القاعدة	
		شفعة
		(اولا) البيع موضوع الشفعة :
		الحكم بوقف الدعوى . مناطه . رفض طلب وقف دعوى الشفعة لحين الفصل فى دعوى فسخ البيع . استناد الحكم فى ذلك الى جواز الشفعة فى البيع المعلق على الشرط الصريح الفاسخ . لا خطأ . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨١) .
٧٨٦	١٤٧	
		(ثانيا) اجراءات الشفعة :
		م اذار الشفيع وعلان الرغبة «
		١ - وجوب اعلان الشفيع ورغبته فى الاخذ بالشفعة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اذاره رسميا من البائع او المشتري والا سقط حقه . م ٩٤٠ مدنى . للشفيع اعلان ورغبته دون انتظار وصول الاذار اليه . (الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨١) .
٨٣٨	١٥٤	
		٢ - الاذار الرسمى الذى يوجهه البائع او المشتري الى الشفيع . عدم اشتماله على البيانات الواردة بالمادة ٩٤١ مدنى . اعتباره باطلا . اثر ذلك . عدم افتتاح المواعيد التى يتحتم على الشفيع ابداء رغبته فى الاخذ بالشفعة خلالها .
٥٤٩	١٠٦	
		(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٨١) .
		٣ - ميعاد ابداء الرغبة فى الاخذ بالشفعة . بدؤه من تاريخ اذار الشفيع رسميا من البائع او المشتري بالبيع ، مالم يسجل عقد البيع . جواز ابداء الشفيع ورغبته قبل ذلك .
٧٨٦	١٤٧	
		(الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨١) .
		٤ - اعلان الرغبة فى الاخذ بالشفعة . ورقة من اوراق المحضرين . الكتابة شرط للاعتراف بوجودها . أثره . عدم جواز استكمال النقص فى

الصفحة	القاعدة	
١٣٣٤	٢٤٣	<p>بيانها بدليل غير مستند منها . عدم اعتداد الحكم باقرار البائع باعلان الشفيع اياه بالرغبة في تاريخ معين . لاختطأ . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩) .</p>
٧٨٦	١٤٧	<p>٥ - الانذار الرسمي للشفيع من البائع او المشتري م . ٩٤ مدنى . عدم تقديمه لمحكمة الموضوع ، التمسك بدلالته لأول مرة . امام محكمة النقض . غير جائز .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٢) .</p>
		<p>« رفع دعوى الشفعة »</p> <p>(١) ميعاد رفع الدعوى :</p>
٨٣٨	١٥٤	<p>١ - دعوى الشفعة . وجوب اقامتها خلال الثلاثين يوما التالية لاعلان الشفيع ورغبته م ٩٤٢ . ٩٣٤ مدنى . عدم تعليق بدء هذا الميعاد على انقضاء ميعاد اعلان الرغبة .</p> <p>(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧) .</p>
١٣٣٤	٢٤٣	<p>٢ - ميعاد الثلاثين يوما المقرر لرفع دعوى الشفعة . بدء مريانه من تمام اعلان البائع والمشتري بالرغبة فى الاخذ بالشفعة . اعلان احدهما قبل الآخر العبرة بالاعلان الاخير .</p> <p>(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩) .</p>
		<p>(ب) ايداع الثمن :</p>
١٣٣٢	٢٧	<p>١ - ايداع الثمن الحقيقى قيد على حق الشفعة وجوب اعماله فى اضيق الحدود . ملحقات . الثمن لا يمتد لها هذا القيد .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٨) .</p>
		<p>(ج) الخصوم فى الدعوى :</p>
		<p>١ - دعوى الشفعة . وجوب قيام الخصومة فيها بين اطرافها الثلاثة فى مراحل التقاضى المختلفة . تخلف ذلك ، اثره عدم قبول الدعوى .</p> <p>اختصاص من كان وصيا على احدى البائعات بعد بلوغها سن الرشيد .</p>

الصفحة	القاعدة	
		الحكم برفض دفع المشتريين ببطان الاجراءات استنادا الى نسبية البطان . خطأ وقصور .
٧٥٠	١٤٠	(الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣) .
		٢ - عدم قبول دعوى الشفعة في جميع مراحلها الا اذا كانت الخصومة فيها قائمة بين أطرافها الثلاثة - على الشفيع مراقبة ما يطرا على الخصوم من تغير في الصفة او الحالة ، تصحيح الدعوى باذخال صاحب الصفة . وجوب اتمامه خلال الميعاد المحدد لرفع دعوى الشفعة .
٨٣٨	١٥٤	(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧) .
		٣ - دعوى الشفعة . وجوب اختصاص البائع والمشتري ، وان تعددوا . عدم قبولها بالنسبة لبعض المشتريين . يجعلها غير مقبولة بالنسبة للباقيين .
٨٣٨	١٥٤	(الطعن رقم ٨٣٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧) .
		٤ - بيع مشتري المشفوع فيه لمشتري ثان قبل اعلان الرغبة في الاخذ بالشفعة او قبل تسجيلها . مادة ٩٣٨ مدني . مؤداه . عدم جواز الاخذ بالشفعة الا من المشتري الثاني . شرط ذلك . الا يكون البيع الثاني سوريا . للشفيع اثبات الصورية بكافة الطرق .
١١٠	٢٤	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/١/٦) .
		٥ - توالى البيوع . وجوب اختصاص المشتري الاخير وبالشروط التي اشترى بها . شرط ذلك . مادة ٩٣٨ مدني . ادعاء صورية عقد البيع الصادر للمشتري الاخير لا يفنى عن وجوب اختصاصه ليحابه هذا الادعاء .
٦٧٧	١٢٨	(طعن ١٦٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦) .
		(ثالثا) تجزئة الصفة :
		١ - تعدد الصفة ببيع العقار اجزاء مفرزة لمشتريين متعددين . جواز اخذ بعض الصفقات دون البعض بالشفعة اذا توافرت شروطها فيما يؤخذ بها .
٦٧٧	١٢٨	(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦) .

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بيع العقار اجزاء مفرزة . طلب الشفيع اخذه كله بالشفعة . تحديه بعدم بحث الحكم المطعون فيه لاحقيته في اخذ الاجزاء التي اختصم مشتريها فقط في دعواه . دفاع يخالطه واقع . لا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .
٦٧٧	١٢٨	(الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)
		(رابعا) التنازل عن الشفعة :
		١ - تملك مالك الارض لطوابق البناء وشققه للغير . مفاده . نزوله عن حقه في اخذها بالشفعة عند اعادة بيعها .
٨٧٨	١٦١	(الطعن رقم ١٣١٧ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
		٢ - النزول الضمني عن الشفعة . المقصود به . المساومة حول التنازل عن حق الشفعة دون شراء الشفيع للعقار المشفوع فيه . لاتفيد النزول عن حق الشفعة .
١٣٢	٢٧	(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٨)
		(خامسا) حق الشفعة وملكية الشفيع للمبيع :
		١ - حق الشفعة . انتقاله بالتوارث . عدم قابليته للتجزئة . ثبوته لكل وارث اذا انفرد به او للورثة .
٦١١	١١٨	(الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)
		٢ - الشفعة . لاتضامن بين الشفعاء فيها . علة ذلك . عدم احقية الطاعنة في الاخذ بالشفعة . مؤداه . ليس لها ان تطلبه بالتضامن مع آخرين ولو كان لهم الحق فيها .
١٠٢٩	١٩١	(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢)
		٣ - التمسك بأن ملكية المطعون ضده للعقار المشفوع به مفرزة وليست شائعة . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .
٥٤٩	١٠٦	(طعن ١٠٤٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
٧٨٦	١٤٧	٤ - ملكية الشفيع . لانتشأ الا برضاء المشتري او بالحكم النهائى بالشفعة . عدم ارتداد اثرها الى تاريخ البيع او المطالبة بالشفعة . (الطعان رقما ٢٨١ ، لسنة ١٩٥٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٨)
شهر عقارى		
٣٤٩	٦٩	١ - المفاضلة فى التسجيل . شرط ثبوتها . تطابق المبيع فى التصرف واشهار التصرف . تسجيل تنبيه نزع الملكية بعد تسجيل صحيفة دعوى التعاقد وقبل تسجيل صحيفة تعديل الطلبات بالنسبة للمبيع . الحكم بأفضلية التنبيه صحيح . (الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
١٠٧٣	٢٠٠	٢ - المفاضلة بين عقود البيع المسجلة . شرطها . ورود العقود على عقار واحد ومن متصرف واحد . اختلاف المتصرفين . وجوب تحديد المالك من بينهم بداءة . (الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٧)
١٣٠٤	٢٣٨	٣ - الغير فى حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى . تعريفه . تسجيل المشتري لحصة شائعة ، عقده قبل تسجيل عقد القسمة . اعتباره من الغير ولا يحتج عليه بهذه القسمة . أثر ذلك . (الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
١٣٤٠	٢٤٤	٤ - التأشير بمنطوق الحكم الصادر فى دعوى صحة التعاقد أو تسجيله كاملا . ارتداد أثره الى تاريخ تسجيل صحيفة الدعوى . مؤدى ذلك . حق المشتري فى الاحتجاج قبل كل من ترتب له حق عينى على العقار المبيع رضاء أو قضاء منذ تسجيل الصحيفة . (الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩) (راجع تسجيل)

القاعدة الصفحة

شيوخ

(أولا) تصرف الشريك على الشيوخ :

١ - بيع المالك على الشيوخ حصة مفرزة في العقار الشائع قبل اجراء
القسمة بين الشركاء . توقف تحديد المبيع على نتيجة القسمة .

٢٣٥ ٤٨

(الطعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٤٩ق - جلسة ٨١/١/٢٠)

٢ - بيع الشريك على الشيوخ حصة شائعة في جهات متعددة . لا حق
للمشتري في الحلول العيني . علة ذلك .

٣٤٩ ٦٩

(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٤٥ق - جلسة ٨١/١/٢٧)

٣ - بيع المالك على الشيوخ لقدر مفرز من نصيبه قبل اجراء القسمة
نافذ في حقه - اثر ذلك . تعلق تفاديه في حق باقى الشركاء على نتيجة
القسمة .

٧٧٩ ١٤٦

(الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٤٧ق - جلسة ٨١/٣/١٠)

(ثانيا) ادارة المال الشائع :

١ - المال الشائع . ادارته من أحد الشركاء دون اعتراض الباقيين .
اعتباره وكيلا عنهم مادة ٣/٨٢٨ مدنى .

٥٥٨ ١٠٨

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ٨١/٢/١٩)

٢ - دعوى سد المطلات . لكل شريك على الشيوخ مباشرتها . عدم لزوم
موافقة باقى الشركاء .

٢٠٧ ٤٢

(الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ٨١/١/١٥)

(ثالثا) حيازة الشريك للمال الشائع :

١ - وضع أحد الملاك على الشيوخ يده على جزء مفرز من العقار الشائع .

الصفحة	القاعدة	
		حق باقى الشركاء قبله . اختلافه تبعا لما كان محل وضع اليد يوازى حصته أو يزيد عنها .
٥٥٤	١٠٧	(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ٨١/٢/١٨)
		٢ - اقامة الشريك على الشيوع بناء على جزء من الأرض الشائعة تجاوزته الحصة المملوكة له . اعتباره بانيا فى ملك غيره .
٩٢٧	١٧٢	(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٧ق - جلسة ٨١/٣/٢٤)
		٣ - اقامة مالك النصف على الشيوع بناء على كامل الأرض دون رضا الشريك الآخر . اعتباره بانيا سبىء النية بالنسبة للقدر الزائد . للشريك الآخر الحق فى استبقاء نصف البناء مقابل دفع قيمته مستحق الازالة ، م ١٢٤ مدنى .
٩٢٧	١٧٢	(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٧ق - جلسة ٨١/٣/٢٤)
		٤ - اكتساب الشريك على الشيوع ملكية حصة أخرى فى المال الشائع بالتقادم . شرطه . قيام حيازته لها على معارضه مالها دون شبهة غموض أو اخفاء مظهره تسامح .
١٢٣٤	٢٢٧	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ٨١/٤/٢٣)
		(رابعا) قسمة المال الشائع :
		١ - القسمة الفعلية للمال الشائع ، صورتها . تصرف كل شريك فى جزء مفرز من المال الشائع يعادل حصته .
٨٧١	١٦٠	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ق - جلسة ٨١/٣/١٩)
		٢ - الغير فى حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقارى . تعريفه . تسجيل المشتري لحصة شائعة ، عقده قبل تسجيل عقد القسمة . اعتباره من الغير ولا يحتج عليه بهذه القسمة . أثر ذلك .
١٣٠٤	٢٣٨	(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ٨١/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		(خامسا) التفرقة بين الشركة والشيوخ
		التفرقة بين الشركة والشيوخ • وجوب توافر نية المشاركة في الشركة وانتفاؤها في الشيوخ • تعرف هذه النية • استقلال قاضي الموضوع بتقديره •
٢٧١	١٢٨	(الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ٨١/٢/٢٥)

(ص)

صلح - صورية

صلح

الحكم بالتطبيق طبقاً للمادة ٦ من ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ • مناطه • أن يعجز القاضي عن الاصلاح بين الزوجين مع توافر شرط الضرر • عرض محكمة اول درجة الصلح ورفض الحاضر عن احد الزوجين له • كاف لاثبات عجز المحكمة • لا محل لاعادة عرضه مرة أخرى في الاستئناف •

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)

صورية

(أولا) اثبات الصورية :

١ - بيع مشتري العقار المشفوع فيه لمشتري ثان قبل اعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة او قبل تسجيلها • مادة ٩٣٨ مدني • مؤداه • عدم جواز الأخذ بالشفعة الا من المشتري الثاني • شرط ذلك • ألا يكون البيع الثاني صورياً • للشفيع اثبات الصورية بكافة الطرق •

(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/١/٦)

٢ - اقامة الحكم قضاءه بصورية التصرف على جملة قرائن متساندة عدم جواز مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها • النعي على الحكم في هذا الصدد • جدل موضوعي •

(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
٤٢٠	٨٢	٣ - طعن المستأجر بأن عقد الإيجار ينصب على عين خالية دون ما تحويه من عناصر مادية ومعنوية هو طعن بالصورية النسبية . وجوب الاعتداد بالعقد الظاهر متى عجز المستأجر عن اثبات ما يدعيه . تقدير أدلة الصورية . من سلطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧)
١٠١١	١٨٧	٤ - استخلاص محكمة الموضوع سائغاً ثبوت ملكية المطعون عليها للمنقولات . لا عليها ان التفتت عن ادعاء الطاعن بصورية عقد شرائها . (الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
		(ثانيا) مسائل متنوعة
٦٧٧	١٢٨	١ - توالى البيوع . وجوب اختصاص المشتري الأخير وبالشروط التي اشترى بها . شرط ذلك . مادة ٩٣٨ مدني . ادعاء صورية عقد البيع الصادر للمشتري الأخير لا يعنى عن وجوب اختصاصه ليجابه هذا الادعاء . (الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)
٨٩٦	١٦٥	٢ - عقد الإيجار الصوري لا وجود له قانوناً . لكل مستأجر ولو استجد بعد تحرير الطعن عليه بالصورية . (الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢١)
٧٤٣	١٤٠	٣ - النعي بصورية الوكالة . عدم قبول التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣)
		(ض) ضرائب
		(أولا) ضريبة الأرباح التجارية
١١١١	٢٠٧	١ - ضريبة الأرباح التجارية . وعاءها . صافي الأرباح الحقيقية في سنة الضريبة . لا يشترط قبض الربح فعلاً بل يكفي استحقاقه . جواز استنزال مال الحق المنشأة من خسائر متى كانت لم ترد الممول فعلاً . (الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الشريك في شركة التضامن . وجوب التزامه بالضريبة دون الشركة . السبب القانوني لذلك هو ما يصيبه من ربح . أثره وجوب تقدير الرسوم القضائية على الطعن الضريبي بالنسبة لكل شريك على حده .
٧٣٣	١٣٨	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢)
		(ثانيا) ضريبة التركات
		١ - الهبة وسائر التصرفات الصادرة من المورث الى احد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة . خضوعها لرسم الأيلولة .
١١٠٥	٢٠٦	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٣)
		٢ - المنازعة في دفع المقابل - في التصرفات الصادرة من المورث الى أحد ورثته خلال الخمس سنوات السابقة على الوفاة - لايتسع لها مجال الطعن في تقدير قيمة التركة . اثبات دفع المقابل يكون برفع دعوى مبتدأة .
١١٠٥	٢٠٦	(الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٣)
		٣ - حق الانتفاع . عدم اكتسابه بالميراث . انقضاؤه بأقرب الأجلين، المدة المقررة له أو وفاة المنتفع . المادتين ١٨٥ - ١٩٣ مدني . الاصل عدم خضوعه لرسم الأيلولة أو ضريبة التركات . علة ذلك . الاستثناء . خضوعه للرسم المذكور اذا كان موصى به .
٥٢٣	١٠٠	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)
		(ثالثا) ضريبة رؤوس الأموال المنقولة :
		ضريبة القيم المنقولة . اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بكافة المنازعات الخاصة بها . لا ولاية للجان الطعن المشار اليها في المواد ٥٠ - ٥٤ من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأنها . لا يغير من ذلك اخطار مصلحة الضرائب الممول بالنموذجين ١٨ ، ١٩ .
١٨٣	٣٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعاً) الطعن الضريبي :
		« اجراءات ربط الضريبة »
٣٠٢	٦٢	١ - اجراءات الاعلان بربط الضريبة . اختلافها عن اجراءات الاعلان في قانون المرافعات . لائحة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة . (الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٣٠٢	٦٢	٢ - اغفال موزع البريد صفة من تسلم خطاب مصلحة الضرائب . عدم اعتداد الحكم بهذا الاعلان . صحيح . كشف تحريات المباحث عن أن من تسلم الاعلان تابع للممول . لا أثر له . علة ذلك . (الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
١٨٣	٣٧	٣ - ضريبة القيم المنقولة . اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بكافة المنازعات الخاصة بها . لا ولاية للجان الطعن المشار إليها في المواد ٥٠ - ٥٤ من قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأنها . لا يغير من ذلك اخطار مصلحة الضرائب الممول بالنموذجين ١٨ ، ١٩ . (الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)
٢٢٧	٤٦	٤ - قرار ربط الضريبة . انطوائه على خطأ مادي أو خطأ في تطبيق القانون . أثره . عدم اكتسابه حجية بفوات ميعاد الطعن . جواز تدارك الخطأ . للممول استرداد ما دفعه بغير حق وللمصلحة المطالبة بما هو مستحق . شرطه . ألا يكون الحق قد سقط بالتقادم . (الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٩)
		خامساً : امتياز دين الضريبة واجراءات تحصيله :
٥١٦	٩٩	١ - حق الامتياز المنصوص عليه في المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مقصور على أموال المدين . عدم صحة الحجز الا على ما هو ملوك له . (الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)
٣٠٢	٦٢	(الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اجراءات الحجز الادارى . شرط صحتها . صدورها بناء على أمر مكتوب من رئيس الجهة الادارية أو ممن ينيبه كتابة . مادة ٢ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ . امتداد سلطة اصدار هذه الأوامر الى مأمورى الضرائب بموجب تفويض قانونى .
٦٣١	١٢٣	(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٣ - المنازعة فى تنفيذ أمر الحجز الادارى الموقع من قبل مصلحة الضرائب . وجوب توجيهها الى وزير المالية . علة ذلك . اختصاص مراقب المأمورية التى أصدرت أمر الحجز فى الطعن بالنقض . غير مقبول .
٦٣١	١٢٣	(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
(ع)		
عرف . عقد . علامة تجارية . عمل		
عرف		
		١ - ايراد قرار وزير الاسكان رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ مناطق المصيف الجديدة بمحافظة الاسكندرية التى يجوز فيها التأجير من الباطن . لايبنى الغائه للعرف المستقر على اباحة التأجير مفروش فى المدينة بأكملها . علة ذلك .
٢٥٢	٥٣	(الطعن رقم ١٠١٧ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
		٢ - تحريم الفوائد المركبة . الاستثناء - ما تقضى به القواعد والعادات التجارية .
٩٨٥	١٨٢	(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		عقد
		(أولا) تفسير العقد :
١١٠	٢٤	١ - تفسير العقد . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . ان يتون استخلاصها سائغا لما تفيد عباراته في جملتها . (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/١/٦)
٣٢١	٦٥	٢ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تفسير المستندات وصيغ العقود بما تراه أو في بمقصود العاقلين . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
١٢٩٢	٢٣٦	٣ - عدم جواز الانحراف عن المؤدى الواضح لعبارة المتعاقدين ، م ١٥٠ مدني . تطبيق الحكم لهذا النص خضوعه لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦)
		(ثانيا) أثر العقد :
٤٤٥	٨٧	١ - احالة سند الشحن على شرط التحكيم المنصوص عليه في مشاركة ايجار السفينة . توقيع الشاحن - وهو في نفس الوقت مستأجر - على هذه المشاركة . أثره . التزام المرسل اليه بذلك الشروط . خلو سند الشحن من توقيع الشاحن . لا أثر له في هذه النتيجة . (الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)
٥٦٨	١١٠	٢ - آثار العقد . فاصرة على طرفيه والخلف العام أو الخاص . المستأجر الأصلي لا ينوب عن المقيمين معه في التعاقد على ايجار . أثر ذلك : عدم جواز اعتبارهم مستأجرين أصليين . (الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)
		٣ - عقد ايجار الأماكن نسبي الأثر من حيث موضوعه وعاقديه . اقامة الزوجة بالمسكن المؤجر لزوجها رهين باستمرار العلاقة الزوجية . حق المطلقة الحاضنة في الاستقلال بمسكن الزوجية . شرطه . صدور الحكم بضم

الصفحة	القاعدة	
		الصفار الى والدهم . أثرد . فقد المظقة لسندھا في حيازة المسكن ولو استمرت الحضانة من حيث الواقع ق ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المعدل لقانون الأحوال الشخصية .
٨١٣	١٥١	(الطعن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٤/٣/١٩٨١)
		٤ - التزام المؤجر بالتسليم . مؤذاه .
١٢٦٢	٢٣٢	(انطعان رقما ٨٣٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٨١) .
		(ثالثا) تجديد العقد
		١ - التجديد الضمني للعقد . استقلال محكمة الموضوع بتقدير ثبوته . استخلاص الحكم سائعا تجديد عقد الايجار دون اعتداد برابطة العمل بين طرفيه . النعى بانتهاء رابطة العمل ، لا محل له .
٨٩٩	١٦٦	(الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢١/٣/١٩٨١)
		٢ - التجديد الضمني لعقد الايجار . لا يعد امتداد للعقد السابق . مدته غير معينة ، م ٥٦٣ مدى . خضوعها للامتداد القانوني . شرطه .
٨٩٩	١٦٦	(انطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢١/٣/١٩٨١)
		(رابعا) زوال العقد
		« انتهاء العقد »
		مقود ايجار الاماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية امتدادها لمدة غير محدودة بحكم القانون . النص في العقد على انتهائه بانتهاء عمل مستأجر في مصر ، باطل بطلانا مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام .
٧٦٤	١٤٢	(انطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٠ق - جلسة ٧/٣/١٩٨١)
		« فسخ العقد »
		١ - فسخ عقد الايجار . ليس له أثر رجعي . رجوع أحد الطرفين . بعد فسخ العقد - على الآخر بادعاء عدم تنفيذ التزاماته

الصفحة	القاعدة	
		الناشئة عن العقد خلال المدة التي انقضت قبل فسخه . اعمال قواعد المسئولية انتقضية دون العقدية . خطأ .
٤٦٨	٩١	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)
		١ - الحكم بوقف الدعوى . مناطه . رفض طلب وقف دعوى الشفعة بحين الفصل في دعوى فسخ البيع استناد الحكم في ذلك الى جواز الشفعة في البيع المعلق على الشرط الصريح الفاسخ . لا خطأ . علة ذلك
٧٨٦	١٤٧	(انطعنان رقما ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٢)
		٣ - استلام المشتري للمبيع القابل لانتاج ثمار . اثره . للبائع حق في فوائد باقى الثمن ولو كان مؤجلا مالم يقض اتفاق او عرف بغير ذلك . م ٥٨ مدنى ايداع المشتري باقى الثمن دون الفوائد لا يحول دون اجابة البائع الى طلب الفسخ متى نازع فى عدم ايداع الفوائد .
١٠١٧	١٨٨	(الطعن رقم ١١٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١)
		٤ - الشرط الفاسخ المقرر جزاء عدم وفاء المشتري بالثمن شرطه . أن يكون التخلف عن الوفاء بغير حق .
١٠٨٥	٢٠٢	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٩)
		٥ - الاتفاق على اعتبار العقد مفسوخا دون حكم في حالة الاخلال بالالتزامات الناشئة عنه . اثره . اقتصار سلطة قاضى الموضوع على بحث توافر شروط وانسخ لا عماله من عدمه .
١٠٨٥	٢٠٢	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٩)
		٦ - حبس المشتري للثمن بوجه قانونى . لامحل لاعمال الفسخ الاتفاقى جزاء تخلفه عن الوفاء .
١٠٨٥	٢٠٢	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٩)
		« بطلان العقد »
		١ - بطلان العقد في شق منه او قابليته للإبطال . اثره . بطلان هذا الشق وحده . الاستثناء . تعذر اتمام العقد بغير الشق الذى وقع باطلا . المادة ١٤٣ مدنى .
٤٣٧	٩٢	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - طلب بطلان العقد القابل لذلك . اقتصاره على من تقرر البطلان لمصلحته .
٥٧٣	١١١	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)
		علامة تجارية
		العلامة التجارية جزء من المحل التجارى - بيع المحل الاصلى شموله للعلامة التجارية ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك . مادة ١٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .
٩٧١	١٨٠	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣٠)
		عمل
		(اولا) علاقة العمل
		١ - تأميم الشركة وتبعيتها لمؤسسة عامة . احتفاظها بشخصيتها الاعتبارية . اعتبارها من اشخاص القانون الخاص وعلاقتها بالعاملين بها علاقة عقدية . مؤداه . اختصاص القضاء العادى بنظر دعوى العامل وان كان مصدر حقه قرار صادر من الوزير المختص .
٥٨٨	١١٣	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		٢ - الاشراف المالى والادارى لمديرية التربية والتعليم على المدرسة الخاصة . اعتبارها نائبة عن صاحب المدرسة . قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ . عدم التزام الجهة المشرفة بأجر العامل المستحق خلال فترة الاشراف .
٥٩٥	١١٤	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		(ثانيا) عقد العمل :
		١ - تمييز عقد العمل عن غيره من العقود . مناطه . توافر عنصر التبعية . كفاية تحققه ولو فى صورته التنظيمية او الادارية .
٤٣١	٨٤	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)

الصفحة	القائمة	
		٢ - أحكام اللائحة ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام العاملين بشركات القطاع العام . عدم جواز الاتفاق على مخالفتها . اثره . عدم الاعتداد بما ورد بعقد العمل بتعيين العامل بقئة مالية لم يستوف مدة الخبرة اللازمة لها .
٤٠٨	٧٩	(انظر رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١)
		٣ - تقدير محكمة الموضوع للتعويض عن فسخ عقد العمل . النعى في هذا الخصوص جدل موضوعي لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .
٥٧٩	١١٢	(انظر رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		٤ - حظر تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشر سنة كاملة في مناعات معينة . انقرار الوزاري ١٥٥ لسنة ١٩٥٩ . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤدى ذلك . قيام عقد العمل مالم يتمسك العامل ببطلانه . سريان احكام قانون التأمينات الاجتماعية عليهم م ٢٢ ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١١٨٣	٢١٨	(انظر رقم ٨٧٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩)
		(ثالثا) اجر العامل
		استحقاق العامل للأجر المقرر للوظيفة . مناطه . صدور قرار التعيين مرتبطا باستلام العمل . عدم انسحاب هذا الاستحقاق الى مدة العمل السابقة على صدور هذا القرار .
٥٠٧	٩٧	(انظر رقم ٢١ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)
		« العمولة »
		اندماج شركة في اخرى . تحديد الشركة الدامجة نسبة معينة للمحولة عن المبيعات . سريانها على العاملين بالشركة المندمجة ولو كانت اقل من النسبة التي كانت محددة لهم قبل الاندماج . شرطه ألا يقل أجرهم مضافا اليه العمولة عما كانوا يتقاضونه بالشركة . المندمجة . اغفال ذلك اثره . خطأ وقصور .
٩٠٧	١٦٨	(انظر رقم ٧٩٦ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		« الميزة العينية »
		١ - صدور قرار من المؤسسة بإباحة السفر المجاني بشروط معينة هو تقرير لميزة عينية اضافية . عدم اعتباره تنفيذا لقرار رئيس مجلس الوزراء . علة ذلك .
٥٨٨	١١٣	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		٢ - تخصيص سيارات وكوب لنقل العاملين بين محال اقامتهم ومقار اعمالهم . ميزة عينية . الفاؤها بقرار رئيس الوزراء ٢٦٤٢ لسنة ١٩٦٦ . اثره . وجوب اداء تعويض نقدي عنها - علة ذلك .
٩١١	١٦٩	(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)
		« مكافاة الانتاج »
		١ - مكافاة الانتاج . عدم تغير طبيعتها بصرفها للعاملين على مدار السنة وخلال أجازاتهم السنوية تسوية حالة العاملين بالقطاع العام . اساسها . المرتب الاصلى فى ١٩٦٢/١٢/٢٩ مضافا اليه اعانة الفلاء ومتوسط المنحة فحسب دون مكافاة الانتاج .
٢٧٧	٥٧	(الطعن رقم ٥٦٢ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
		٢ - حوافز الانتاج . اختصاص مجلس ادارة الشركة بوضع النظام الخاص بها . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقانونان ٦١ لسنة ١٩٧١ ، ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . القضاء بتعديل نسبة حوافز الانتاج المحددة بقرار الشركة استنادا لقاعدة المساواة خطأ .
٩٠٣	١٦٧	(الطعن رقم ٤١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)
		« البدلات المختلفة »
		١ - العاملون بالجهات النائية بشركات القطاع العام . احقيتهم فى السفر على نفقتها . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ نفاذا للائحة رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . تحديد المناطق النائية . اختصاص مجلس ادارة كل مؤسسة ببيانها .
٥٨٨	١١٣	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - بدلات طبيعة العمل والبدلات المهنية للعاملين بشركات القطاع العام . اختصاص مجلس الوزراء بتقريرها . ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . عدم جواز الاستناد لقاعدة المساواة للخروج عما قرره المشرع بنص صريح .
٩٦٨	١٧٩	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٩)
		٣ - تحديد المناطق النائية للعاملين بشركات القطاع العام . من اختصاص مجلس ادارة كل مؤسسة . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ نفاذ للائحة ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ .
١٦٤	٣٣	(انطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)
		(رابعاً) نقل العامل
		نقل العامل داخل الوحدة الاقتصادية او خارجها . شرطه . ان يتم النقل في ذات المستوى الوظيفي . قانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .
٦٠٤	١١٦	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		(خامساً) اصابة العمل
		١ - اصابة العامل بعجز جزئي مستديم واستحقاقه معاشا يوازي نسبة العجز من معاش العجز الكامل المستديم . وجوب حساب المعاش على اساس متوسط ما تقاضاه العامل فعلا من أجر في السنة الأخيرة ، القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
٢٩٣	٦١	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
		٢ - اصابة العمل المقصود بها . ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . الوفاةنتيجة الارهاق في العمل . وجوب أن يتسم بالمباغته حتى يعتبر اصابة عمل . جأطة الشربان انساجى وتصلب الشرايين وارتفاع ضغط الدم . لاتعد مرضاً مهنيًا .
١٢٨٣	٢٣٤	(الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦)
		٣ - تنفيذ التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بشأن تأمين

الصفحة	القاعدة	
		اصابة العمل . ق ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . لا يخل بحق العامل او ورثته قبل الشخص المستول عن الاصابة .
١٧٠	٣٤	(الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١) ٤ - تقدير التعويض المستحق للعامل عن الفصل التعسفي . من سلطة محكمة الموضوع طالما اقامت قضاءها على اسباب سائفة . مراعاة المعاش الذي تقرر للعامل بقيمة اصابة العمل عند تقدير التعويض عنها . لا خطأ .
٢٩٣	٦١	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥) ٥ - التزام هيئة التأمينات الاجتماعية بتأمين اصابات العمل في حدود مانص عليه قانون التأمينات رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٤ . اثره . عدم جواز مطالبة العامل للهيئة بفوائد التأخير طبقا للمادة ٢٢٦ مدني .
٢٩٣	٦١	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥) (سادسا) العاملون بشركات القطاع العام ١ - تحديد المناطق النائية للعاملين بشركات القطاع العام . من اختصاص مجلس ادارة كل مؤسسة . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ نفاذ ثلاثحة ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ .
١٦٤	٣٣	(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١) ٢ - طلب العامل احقيته في التعيين بالفئة الثانية . القضاء باحقينه للفئة الرابعة . دخوله في نطاق الطلب المطروح في الدعوى . باحقيته . دخوله في نطاق الطلب المطروح في الدعوى .
٢٨٥	٥٩	(الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
٤٤٠	٨٦	٣ - تعيين العامل بشركات القطاع العام . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ . استحقاقه لأجر الوظيفة المعين بها . عدم الاعتداد بإجازته العلمية ، أو خبرته العملية بما قد يؤهله لوظيفة أعلى . أثره . عدم جواز المضاربة بتعديل الأجر أو الوظيفة المعين بها استنادا لقواعد المساواة . (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)
٦٠٤	١١٦	٤ - أعضاء الإدارات القانونية بالقطاع العام . وجوب قيدهم بجداول نقابة المحامين . عدم التزام جهة العمل باتخاذ إجراءات القيد . التزامها فحسب بقيمة الرسوم المستحقة على هذا الإجراء . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . (الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		« تسكين العاملين »
٤٤٠	٨٦	١ - تكليف العامل بالقيام بمهام وظيفة أعلى مما يشغلها . عدم جواز المطالبة بتسوية حالته عليها . (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)
٥٠٠	٩٦	٢ - تعيين العامل باحدى شركات القطاع العام بعد العمل باللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . استحقاقه لبداية مربوط فئة الوظيفة المعين بها . لا عبء بملء خبرته السابقة التي تؤهله لوظيفة أعلى . لا محل لأعمال قواعد تسوية حالة العاملين الواردة باللائحة ٣٥٤٦ لسنة ٦٢ . (الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)
		« ترقية إعاملين »
١٥٣	٣١	١ - العاملون بشركات القطاع العام . استدعائهم للخدمة كضباط احتياطي . وجوب الاعتداد بالتقارير التي تعدها القوات المسلحة عنهم في شأن تقدير كفايتهم عند النظر في ترقيةهم . ثبوت تساوي المستدعى مع زملائه في درجة الكفاية . احقيته في الترقية بالاختيار بالأفضلية عليهم . القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ ، والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٥ . (الطعن رقم ١٩٦١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
٤٣٧	٨٥	٢ - مصانع الشركة وأقسامها ، اعتبارها وحدة واحدة عند اجراء الترقيات طبقا للقواعد الخاصة بالشركة . اثره . عدم جواز تخطى أحد العاملين في الترقية لمجرد أنه يعمل في مصنع غير الذي يعمل به العامل المرقى . شرطه . توافر اشتراطات شغل الوظيفة في حقه . (الطعن رقم ١٩٥٥ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)
٤٤٠	٨٦	٣ - الحكم الصادر بنذب خير . عدم اشتغال أسبابه أو منطوقه على قضاء صريح أو ضمنى بشأن احقية العامل للفئة المطالب بها . اثره . لا حجية له في هذا الخصوص . (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)
٥٠٠	٩٦	٤ - ترقية العاملين بالقطاع العام تطبيقا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ . وجوب الاعتداد بالمدة الكلية المحتسبة من تاريخ التعيين أو الحصول على المؤهل أيهما اقرب . احتساب الحكم المطعون فيه مدة خدمة اعتبارية للعامل عند احتساب المدة الكلية اللازمة للترقية . خطأ في القانون . (الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)
١٠٤٤	١٩٤	٥ - ترقية العامل . اثرها . استحقاقه اجر الوظيفة المرقى اليها اعتبارا من تاريخ الترقية الفعلى لاعبرة بتاريخ ندبه للوظيفة قبل ذلك أو تراخيه في استلام العمل بها . (الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)
١٠	٢٠٥	٦ - الترقية لوظائف الفئة السادسة ، وما يعلوها خضوعها لتقدير الشركة . اللائحة ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ . عدم التزامها بشغل الوظيفة الخالية لديها ولو كان طالب الترقية مكلف بالقيام بأعمالها . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٢)
٤٩٢	٩٥	سابعا : تأديب العاملين ووقفهم : ١ - عدم مراعاة قواعد تأديب العامل . لا يمنع رب العمل من فسخ العقد اذا توافر المبرر لذلك . (الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قرار وزير العمل ٩٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن قواعد واجراءات تأديب العمال . عدم سريانه على العاملين بشركات القطاع العام . علة ذلك . جواز الجمع بين توقيع الجزاء التأديبي والاقتطاع من أجر العامل تعويضا عما تسبب في فقدته - اللائحة ٣٣.٩ لسنة ١٩٦٦ .
١٠٥٩	١٩٧	(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)
		٣ - وقف العامل لاتهامه في جنابة أو جنحة . رفض اعادته للعمل رغم القضاء ببراءته . عدم تقديمه للمحاكمة . اثره . افتراض التعسف في جانب صاحب العمل . حقه في فصل العامل متى اثبت توافر المبرر لذلك .
٤٩٢	٩٥	(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)
		٤ - العامل بعقد محدد . اعتقاله خلال تلك المدة . اثره ، وقف العقد دون انفساخه ، لا يحول ذلك دون انتهاء العقد بانتهاء مدته خلال فترة الاعتقال .
١٢٩٢	٢٣٦	(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦)
		(ثامنا) : انتهاء عقد العمل :
		١ - انتهاء رب العمل للعقد غير محدد المدة بإرادته المنفردة . اثره . انتهاء الرابطة العقدية ولو اتسم الانهاء بالتعسف .
١١٧٢	٢١٧	(الطعن رقم ١٢٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩)
		٢ - عدم جواز شغل الشخص لأكثر من وظيفة واحدة . القانون ١٢٥ لسنة ١٩٦١ . التحاق أحد العاملين بشركات القطاع العام أثناء عمله بوظيفة بشركة أخرى في ظل أحكام ذلك القانون . اثره . حرمانه من حق الاختيار . فصله من العمل بالشركة الأخيرة . اعتباره فصلا مبررا .
٥١٠	٩٨	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)
		٣ - القرار الجمهوري ١٩٣ لسنة ١٩٧١ بحساب مدة خدمة

الصفحة	القاعدة	
		اعتبارية لبعض العاملين المعادين للخدمة ممن سبق فصلهم بغير الطريق التأديبي . عدم سريانه على من انتهت خدمته بانتهاء عقده دون فصل .
١٢٩٢	٢٣٦	(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦)
		« أثر انتهاء العقد »
		١ - تقدير التعويض المستحق للعامل عن الفصل التعسفي . من سلطة محكمة الموضوع طالما اقامت قضاءها على أسباب سائغة . مراعاة المعاش الذي تقرر للعامل بقيمة اصابة العمل عند تقدير التعويض عنها . لا خطأ .
٢٩٣	٦١	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
		٢ - وقف تنفيذ قرار فصل العامل والزام رب العمل بأداء مبلغ يعادل أجره اليه . ماهيته . اعتباره تعويضا مؤقتا وليس نفقة مؤقتة م ٧٥ ق ١١ لسنة ١٩٥٩ .
١٠٥٣	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)
		٣ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل بوقف تنفيذ فصل العامل والزام رب العمل بأداء تعويض مؤقت اليه ، لا حجية له أمام محكمة الموضوع .
١٠٥٣	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)
		٤ - رفض دعوى العامل بالتعويض عن الفصل . مؤداه . انتهاء اثر الحكم الوقتي بوقف تنفيذ قرار الفصل واداء التعويض المؤقت له . حق رب العمل في استرداد ما استوفاه العامل من تعويض مؤقت لزوال سببه . م ١٨٢ مدني .
١٠٥٣	١٩٦	(الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)
		(تاسعا) مسائل متنوعة
		١ - اختصاص هيئة التحكيم بشأن منازعات العمل . مناطه . قانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . المنازعة بين نقابة العمال وهيئة التأمينات

الصفحة	القاعدة	
		بشأن حساب المعاش . اختصاص القضاء العادى ببطرها دون هيئات التحكيم ..
١٥٨	٣٢	(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)
		٢ - دعوى النقابة . اختلافها عن دعوى الأعضاء في موضوعها وآثارها والأشخاص فيها . الحكم الصادر في دعوى النقابة ضد الشركة . لا حجية له في النزاع القائم بين أحد أعضائها وذات الشركة.
٤٣١	٨٤	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)
		٣ - اتهام العامل وتقديمه للمحاكمة الجنائية . لا يعد مانعا بوقف تقادم دعوى التعويض عن الفصل .
٦٠٩	١١٧	(الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		٤ - تقدير سن العامل بمعرفة الطبيب المختص . اللائحة التنفيذية للقانون ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ . اعتبار هذا التقدير نهائيا متى اعتمده مؤسسة التأمين والإدخار . وجوب الأخذ به ولو ثبت خطؤه بيقين . استناد الحكم الى شهادة ميلاد العامل لتعديل سنه السابق تقديره خطأ .
٧٢٠	١٣٥	(الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١)
		٥ - المخالفات ضد النظام المنسوبة لربان السفينة . اختصاص مدير ادارة التفتيش البحرى أو من يقوم مقامه بحسب الأحوال بتوقيع جزاء عقابى عليه ق ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ . عدم اختصاص القضاء المدنى بالفصل في المنازعة المتعلقة به .
١٠٤٨	١٩٥	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)

الصفحة	القاعدة	
		(ف)
		فوائد
		١ - حظر تقاضى فوائد على متجمد الفوائد . منع تجاوزها لرأس المال كله وليس ما يتبقى منه .
٣٠٧	٦٣	(انظمنان رقما ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٢ - تحريم الفوائد المركبة . الاستثناء - ما تقضى به القواعد والعادات اسجارية .
٩٨٥	١٨٢	(انظمن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣٠)
		٣ - الحساب الجارى - صيرورته ديناً عادياً باقفاة ، تحريم تقاضى فوائد مركبة عنه . تعلق ذلك بالنظام العام .
٩٨٥	١٨٢	(انظمن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣٠)
		٤ - استحقاق البائع للفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن . مناطه . م ٤٥٨ مدنى . أعمال الحكم لاتفاق طرفى البيع بالتزام المشتري بدفع الفوائد مع باقى الثمن للدائن المرتهن دون استنزال الربيع . خطأ .
٩٣٢	١٧٣	(انظمن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		٥ - استلام المشتري للمبيع القابل لانتاج ثمار . اثره . للبائع حق فى فوائد باقى الثمن ولو كان مؤجلاً مالم يقض اتفاق أو عرف بغير ذلك . م ٤٥٨ مدنى ايداع المشتري باقى الثمن دون الفوائد لا يحول دون اجابة البائع الى طلب الفسخ متى نازع فى عدم ايداع الفوائد .
١٠١٧	١٨٨	(انظمن رقم ١١٢٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١)
		٦ - عدم جواز الجمع بين فوائد الثمن وثمرات المبيع قساعدة لا تتعلق بالنظام العام .
١١٤٤	٢١٣	(انظمن رقم ٤٨١ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٦)

الصفحة	القاعدة	
٩٣٢	١٧٣	٧ - الدفع بالتقادم وخصة للمدين . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . تمسك البائع بتقادم حق المشتري في الشار ، لاعبرة بالتزام المشتري بالفوائد عن ذات الفترة ، طالما لم يتمسك بتقادمها . (انظن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)

(ق)

قانون . قرار ادري . قسمة . قضاء مستعجل
قضاة . قوة الامر المقضى .

قانون

(اولا) دستورية القوانين :

النصوص التشريعية المحكوم بعدم دستوريته . عدم نفاذها من تاريخ نشر الحكم بالجريدة الرسمية .

(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)

٨٦١ ١٥٨

(ثانيا) سريان القانون من حيث الزمان :

« قانون ايجار الاماكن »

« القواعد الموضوعية »

١ - المراكز القانونية الاتفاقية التي نشأت في ظل القانون القديم . خضوعها له في آثارها وانقضائها . القواعد الآمرة في القانون الجديد ، وجوب اعمالها بأثر فوري على هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها على ما لم يكن قد اكتمل نشؤه من عناصرها .

(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧)

٤٢٥ ٨٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ - دعوى المؤجر في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالاخلاء للتنازل عن الايجار . صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أثناء نظر الاستئناف . تمسك الطاعن بما استحدثته المادة ٢٩ منه من امتداد العقد للمقيمين حتى الأقارب من الدرجة الثالثة في حالتي الوفاة أو الترك . الحكم بأعمال القانون القديم . خطأ .
٤٢٥	٨٣	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/٢/٧)
		٣ - حق المالك في تأجير سكنه لمدة مؤقتة بوجوده بالخارج م ٣٩/٤ رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . حكم مستحدث جاء استثناء من قواعد الامتداد القانوني المتعلقة بالنظام العام . عدم سريانه الا على وقائع التأجير التالية لنفاذه .
٧١٤	١٣٤	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)
		« القواعد الاجرائية »
		١ - وجوب نظر الدعوى التي اقيمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ طبقا للقواعد والاجراءات السارية قبل نفاذه . المادة ٨٥ منه . سريان ذلك على تلك الدعاوى بمراحلها المختلفة ما دامت قد اقيمت قبل نفاذ القانون الجديد وأن ادركها بعد رفعها . عدم انصراف ذلك الى الأحكام الموضوعية التي احتواها القانون المذكور .
٢٦١	٥٤	(الطعن رقم ٧٣٢ لسنة ٤٨ هـ - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
		٢ - الطعون في قرارات لجان تحديد الأجرة التي اقيمت قبل العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الأحكام الصادرة فيها ولو في تاريخ تال لنفاذه في ٩ سبتمبر ١٩٧٧ . جواز استئنافها طبقا للقواعد العامة .
٢١٥	٤٣	(الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥١ هـ - جلسة ١٩٨١/١/١٧)
		« قانون المرافعات »
		الطعن في الحكم . جوازه من عدمه . العبرة بالقانون الساري وقت صدوره .
٦٨٤	١٢٩	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ هـ - جلسة ١٩٨١/٢/٠)

الصفحة	القاعدة
--------	---------

(ثالثا) سريان القانون من حيث المكان :

١ - الاستناد الى قانون اجنبى . واقعة - مادية - يجب على الخصم اقامة الدليل عليها .

(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)

٤٤٥ ٨٧

(رابعا) القانون الواجب التطبيق :

٢ - القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب اصدار الاحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف طبقا للمذهب الحنفى . الاستثناء الأحوال التى ترد بشأنها قواعد قانونية خاصة .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢١)

١٢٠٥ ٢٢٢

٣ - الأوقاف الخيرية . لوزير الوقف تغيير مصرف الوقف دون تقييد بشرط الواقف ق ٢٤٧ لسنة ١٩٥٧ . مؤداه . اعتبار الوقف الخيرى تبرع غير لازم . صدور قرار بتغيير المصرف . أثره . ليس للجهة الموقوف عليها حق فى غلته عن المدة التالية للعمل بالقانون وحتى صدور قرار التغيير .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢١)

١٢٠٥ ٢٢٢

٤ - رفع الحراسة عن أموال بعض الأشخاص . القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . تقييده ما يؤول للدولة من هذه الأموال وما يعوض عنها أصحابها فى حدود مبالغ ثلاثين ألف جنيه . جواز الاستثناء منه بقرار جمهورى .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)

٦٨٨ ١٣٠

٥ - صدور قرار جمهورى بتسليم أحد المرفوع عنهم الحراسة أمواله وممتلكاته ما لم يكن قد تم التصرف فيها . مؤداه . لا محل لأعمال المواد ٢ ، ٤ ، ١٠ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . علة ذلك .

(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)

٦٨٨ ١٣٠

الصفحة	القاعدة	
		(خامساً) تفسير القانون :
		١ - قرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا . لها ذات القوة الملزمة للنص الذى انصب عليه التفسير . ليس لاية جهة قضائية أخرى بحث توافر شروط طلب التفسير .
٩٣٩	١٧٤	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		٢ - صدور قرار التفسير من لمحكمة العليا باختصاص محكمة الحراسة دون غيرها بنظر الاوامر الصادرة من المدعى العام الاشتراكى بمنع التصرف فى الأموال أو ادارتها . مؤداه . ليس لجهة القضاء العادى الفصل فى منازعة متعلقة بهذه الاوامر .
٩٣٩	١٧٤	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		(سادساً) إلغاء القانون :
		١ - إلغاء التشريع . سبيله . القضاء بأن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ قد ألغى بالقانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ رغم عدم النص على ذلك صراحة واختلاف مجال تطبيقهما . خطأ .
١٩٧	٤٠	(الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٣)
		٢ - ايراد قرار وزير الاسكان رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٧٠ مناطق المصيف الجديدة بمحافظة الاسكندرية التى يجوز فيها التأجير من الباطن . لا يعنى الفائه للصرف المستقر على اباحة التأجير مفروش فى المدينة بأكملها . عنة ذلك .
٢٥٦	٥٣	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)

قرار ادارى

		١ - رفع الحراسة عن اموال بعض الأشخاص . القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . تقييده ما يؤول للدولة من هذه الاموال وما يعوض عنها اصحابها فى حدود مبلغ ثلاثين الف جنيه . جواز الاستثناء منه بقرار جمهورى .
٦٨٨	١٣٠	(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
٦٨٨	١٣٠	٢ - صدور قرار جمهورى بتسليم أحد المرفوع عنهم الحراسة أمواله وممتلكاته ما لم يكن قد تم التصرف فيها . مؤداه . لا محل لأعمال المواد ٢ ، ٤ ، ١٠ من القانون لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . علة ذلك . (الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)
٢٥	٤	٣ - القرارات الادارية النهائية المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الغائها أو التعويض عنها . طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن الأعمال المادية . خروجه عن ولاية محكمة النقض . (الطلبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ ق ، ٢ لسنة ٤٣ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
٣٣	٦	٤ - صدور قرار جمهورى بترقية الطالب لوظيفة مستشار رغم عدم بلوغه السن القانونية . قيام جهة الادارة بسحب القرار . لاختطأ . عدم التزامها باخطار الطالب مسبقا بالسحب . (الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٠ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
٤٥	٨	٥ - تعديل كفاية الطالب الى درجة « فوق المتوسط » . اثره . انهاء انقار فيما تضمنه من تخطية في الترقية وما يترتب على ذلك من آثار . (الطلب رقم ٨٢ لسنة ٥٠ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
٥١	١٠	٦ - الحكم بالغاء قرار تخطى الطالب في الترقية لعب شكلى . اثره . استعادة الجهة الادارية سلطتها في تقدير اهلية الطالب للترقية . (الطلب رقم ٨٣/٣٧ لسنة ٤٩ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
٥١	١٠	٧ - الحكم بالغاء قرار تخطى الطالب في الترقية . ثبوت اهليته وصدور قرار بترقيته بعد ذلك دون الارتداد بأقدميته الى ما كانت عليه . خطأ . علة ذلك . (الطلب رقم ٨٣/٣٧ لسنة ٤٩ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٨ - قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالموافقة على فصل الطالب من وظيفته . ليس من قبيل القرارات الادارية النهائية . الطعن فيه غير جائز .
٧٧	١٨	(الطلب رقم ١٩ لسنة ٥٠ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)
		٩ - توجيه طلب الغاء القرار الوزارى بقبول استقالة الطالب الى رئيس الجمهورية بصفته رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية . غير مقبول .
٧٧	١٨	(الطلب رقم ١٩ لسنة ٥٠ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)
		١٠ - طلب الغاء القرار الوزارى بقبول استقالة الطالب استنادا الى انها كانت وليدة اكراه . ثبوت عدم توافر الاكراه . مؤداه . وجوب رفض الطلب .
٧٧	١٨	(الطلب رقم ١٩ لسنة ٥٠ ق - «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)
« قرارات غير قابلة للطعن »		
		١ - قرارات التفسير الصادرة من المحكمة العليا . لها ذات القوة الملزمة للنص الذى انصب عليه التفسير . ليس لاي جهة قضائية اخرى بحث توافر شروط طلب التفسير .
٩٣٩	١٧٤	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		٢ - صدور قرار التفسير من المحكمة العليا باختصاص محكمة الحراسة دون غيرها بنظر الأوامر الصادرة من المدعى العام الاشتراكى بمنع التصرف فى الأموال أو ادارتها . مؤداه . ليس لجهة القضاء العادى الفصل فى منازعة متعلقة بهذه الأوامر .
٩٣٩	١٧٤	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		٣ - لجنة تسوية الديون المشككة بالقانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ . اختصاصها . قراراتها بتحديد علاقة طالب التسوية بدائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقدم الطلب . نهائية . عدم جواز الطعن فيها أمام أى جهة قضائية .
٨٥٦	١٥٦	(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)

الصفحة	القاعدة	قسمة
٨٧١	١٦٠	١ - قسمة المهايأة . تحولها الى قسمة نهائية . شرطه . (الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
٨٧١	١٦٠	٢ - القسمة الفعلية للمال الشائع ، صورتها . تصرف كل شريك في جزء مفرز من المال الشائع يعادل حصته . (الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
		« تصرف الشريك قبل اجراء القسمة »
٢٣٥	٤٨	٣ - بيع المالك على الشيوع حصة مفرزة في العقار الشائع قبل اجراء القسمة بين الشركاء . توقف تحديد المبيع على نتيجة القسمة . (الطعن رقم ١٤٠٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٠)
		٤ - بيع المالك على الشيوع لقدر مفرز من نصيبه قبل اجراء القسمة نافذ في حقه . اثر ذلك . تعلق نفاذه في حق باقى الشركاء على نتيجة القسمة (الطعن رقم ١٤٤٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٠)
٧٧٩	١٤٦	« اثر القسمة بين المتقاسمين »
١٣٠٤	٢٣٨	القسمة غير المسجلة . اثرها . اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع في نصيبه . عدم الاحتجاج بهذه الملكية على الغير الا اذا سجلت القسمة . (الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		قضاء مستعجل
٩٦٠	١٧٧	١ - الدعوى المستعجلة . قبولها . عدم اشتراط توافر أهلية النقاضى فى الخصوم . علة ذلك . (الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ قى - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)
٩٦٠	١٧٧	٢ - الحكم المستعجل بفرض الحراسة على أعيان تركة المورث . لا يعتبر حجة على أن هذه الأعيان هى كل ما يملكه . (الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ قى - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)
١٠٣٤	١٩٢	٣ - المنازعة الموضوعية والوقتية فى التنفيذ . ماهية كل منهما . الحكم الصادر فى منازعة موضوعية فى تنفيذ حكم مستعجل . لا حجية له أمام محكمة الموضوع . علة ذلك . (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٠ قى - جلسة ١٩٨١/٤/٤)
١٠٣٤	١٩٢	٤ - تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجرة لتخلفها عن سداد الأجرة . قضاء محكمة الموضوع بإعادتها بعد وفائها بالأجرة المستحقة أمامها صحيح . علة ذلك . (الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٠ قى - جلسة ١٩٨١/٤/٤)
١٠٥٣	١٩٦	٥ - الحكم الصادر من القضاء المستعجل بوقف تنفيذ فصل العامل والزام رب العمل بإداء تعويض مؤقت اليه ، لا حجية له أمام محكمة الموضوع . (الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٠ قى - جلسة ١٩٨١/٤/٥)
		قضاة
٢٥	٤	١ - القرارات الادارية النهائية المتعلقة بشأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الغائها أو التعويض عنها . طلب التعويض عن الأضرار الناشئة عن الأعمال المادية . خروجه عن ولاية محكمة النقض . (الطلبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ قى - ٢ لسنة ٤٣ قى «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/٢/٣١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - صدور قرار جمهوري بترقية الطالب لوظيفة مستشار رغم عدم بلوغه السن القانونية . قيامها بسحب القرار . لا خطأ . عدم التزامها باخطار الطالب مسبقا بالسحب .
٣٣	٦	(الطلب رقم ٩٦ لسنة ٥٠ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
		٣ - قرار المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالموافقة على فصل الطالب من وظيفته . ليس من قبيل القرارات الادارية النهائية . الطعن فيه غير جائز .
٧٧	١٨	(الطلب رقم ١٩ لسنة ٥٠ ق - «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)
		٤ - تعديل كفاية الطالب الى درجة «فوق المتوسط» . اثره . الغاء القرار فيما تضمنه من تخطية في الترقية وما يترتب على ذلك من آثار .
٤٥	٨	(الطلب رقم ٨٢ لسنة ٥٠ ق - « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/٦/٢٣)
		٥ - القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات لأعضاء الهيئات القضائية ، القرارات التي تصدر تنفيذا لهذا القانون . في شأن من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الغائها .
٨	٢	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٥٠ ق «رجال القضاء» - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		٦ - الأمر على عريضة ، ماهيته . اصدار القاضي له . لا يحول دون اصداره أمرا آخر على نقيضه . عدم فقدانه صلاحيته للفصل في موضوع خصومة ذات الحق . علة ذلك .
١٣١٦	٢٤٠	(الطعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)
		٧ - اختصاص قاضي الأداء بالأذن بتوقيع الحجز . مادة ٢١٠ مرافعات . استثناء - عدم اختصاصه بمنازعات التنفيذ المتعلقة بأذن الحجز الذي أصدره .
٦٤٨	١٢٥	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		« صلاحية القاضي »
		١ - عمل مجلس الصلاحية . ماهيته . مجرد تقييم لحالة القاضي

الصفحة	القاعدة	
		في مجموعها من حيث صلاحيته للاستمرار في وظيفته القضائية . لا يعتبر من قبيل المحاكمة التأديبية .
٧١	١٦	(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		٢ - نبوت فقد القاضي لأسباب الصلاحية لولاية القضاء . مؤداه . وجوب إحالته الى المعاش أو نقله الى وظيفة غير قضائية .
٧١	١٦	(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٨)
		« استقالة القاضي »
		انقطاع القاضي عن عمله مدة ثلاثين يوما قرينة على الاستقالة الضمنية . انتهاء هذه القرينة بتقديم القاضي اعدارا يقدرها المجلس الأعلى للهيئات القضائية .
٨٢	١٩	(الطلب رقم ٨٧ لسنة ٥٠ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩) (راجع ايضا طلبات رجال القضاء)

((قوة الأمر المقضى))

(أولا) مناط قوة الأمر المقضى

		١ - المنع من اعادة نظر النزاع في المسألة المقضى فيها . شرطه . وحدة المسألة في الدعويين . المقصود به .
١١٦١	٢١٥	(الطعنان رقما ٨٢١ ، ٥٣١ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)
		٢ - اتحاد الخصوم كشرط لاكتساب الحكم قوة الأمر المقضى . المقصود به . صفات الخصوم لا أشخاصهم . الحكم ضد السلف لاحجية له على من يخلفه اذا استند هذا الخلف الى سبب آخر يختلف عن سبب النلقى . مثال في ملكية .
٤٦٢	٩٠	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)
		٣ - حجية الحكم فى نزاع تال . شرطه . اتحاد الخصوم فى الدعويين . لا يغير من ذلك تعلق الحكم السابق بمسألة كلية شاملة .
٥٩٥	١١٤	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حجية الأحكام الصادرة في المسائل المدنية : اقتصارها على الخصوم فيها دون الخارجين عنها . مثال في ثبوت المسئولية التقصيرية .
٧٥٥	١٤١	(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤)
		٥ - حجية الحكم المانعة من إعادة النظر في المسألة المقضى فيها . مناطها . تقييم مباني منشأة تجارية لا يعد مسألة كلية شاملة يندرج فيها حق ايجار الأرض المقامة عليها .
٥٧٣	١١١	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)
		٦ - الطعن بالنقض المبني على تناقض حكمين انتهائيين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى .
٩٧	٢١	(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٧ - قوة الأمر المقضى . مناطها . الفصل في مسألة كلية شاملة لا يحول دون معاودة النظر فيها في دعوى تالية متى تغير الخصوم .
٨١٨	١٥٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
		(ثانيا) احكام لها قوة الأمر المقضى :
		١ - القضاء النهائى بثبوت ملكية المطعون ضده لأرض النزاع بالتقادم ضد وزير الخزانة بصفته ممثلا لبیت المال . اكتسابه حجية تحول دون المنازعة في أمر الملكية في دعوى تالية ضده من وزير الخزانة باعتباره ممثلا لإدارة الأموال التي آلت الى الدولة .
١٢١	٢٥	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٧)
		٢ - الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بندب خير . قطعه في أسبابه برفض خصم الدين من أصول التركة . اكتساب هذا القضاء قوة الأمر المقضى . اثره . منع المحكمة من إعادة بحث هذه المسألة أو العدول عن قضائها ولو باتفاق الخصوم . علة ذلك .
١٧٥	٣٥	(الطعن رقم ٩٧٤ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)

الصفحة	القاعدة	
٣٠٧	٦٣	<p>٣ - الحكم الصادر بئدب خير . فصله فى أسبابه فى دين مصلحة الضرائب الواجب خصمه من دين الطاعن . حيازته قوة الأمر المقضى لعدم الطعن عليه طبقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات سابق . النعى على الحكم المطعون فيه التزامه بذلك . لا أساس له .</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)</p>
٥٢٣	١٠٠	<p>٤ - تقضى الحكم والاحالة . التزام محكمة الاحالة باتباع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها . اكتساب حكم النقض حجية الشئ المحكوم فيه فى المسائل التى بت فيها . اثره . امتناع محكمة الاحالة المساس به عند اعادة نظر الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)</p>
٦٢٢	١٢١	<p>٥ - اكتساب الحكم قوة الأمر المقضى . مؤداه . حسم الحكم أمر انضمام الزوجة الى طائفة الاقباط الكاثوليك . اثره . منع الخصوم من مناقشة تلك المسألة فى دعوى تالية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٤)</p>
٣٠٦	٦٣	<p>٦ - الحكم الصادر بئدب خير . فصله فى أسبابه فى دين مصلحة الضرائب الواجب خصمه من دين الطاعن . حيازته قوة الأمر المقضى لعدم الطعن عليه طبقا لنص المادة ٣٧٨ مرافعات سابق . النعى على الحكم المطعون فيه التزامه بذلك . لا أساس له .</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)</p>
		<p>(ثالثا) احكام ليس لها قوة الأمر المقضى :</p> <p>١ - المنع من اعادة نظر النزاع فى المسألة المقضى فيها . شرطه . القضاء برفض دعوى اطلالة بنصيب فى الربح تأسيسا على عقد شركة التضامن . لا حجية له فى دعوى تالية - بين نفس الخصوم وعن ذات الطالب - استنادا الى شركة الواقع .</p> <p>(الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢)</p>
١٧٨	٣٦	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الأسباب الزائدة عن حاجة الدعوى . لا تحوز قوة الأمر المقضى . الحكم الصادر فى الاشكال فى تنفيذ حكم بتعيين حارس . تطرقه لبحث علاقة المستشكل بالحارس بصدد أرض النزاع . تزيد لا يجوز حجية الطعن عليه بالنقض فى هذا الخصوص لمخالفته حجية حكم سابق . غير جائز .
٢٥٣	٥٠	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢١)
		٣ - القضاء النهائى . اكتسابه قوة الأمر المقضى فيما فصل فيه بصفة صريحة أو ضمنية حتمية - مالم تنظر فيه المحكمة بالفعل لا يكون موضوعا لحكم يحوز قوة الأمر المقضى .
٢٨٨	١٥٢	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٦)
		(رابعا) اثر الدفع بقوة الأمر المقضى :
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .
٣٠٧	٦٣	(الطعن رقم ٤٢٤ ، ٤٢٦ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		<hr/>
		كفاالة
		الكفاالة . الاصل اعتبارها عملا مدنيا بالنسبة للكفيل ولو كان الالتزام المكفول تجاريا أو كان كل من الدائن والمدين والكفيل نفسه تاجرا . الاستثناء . اعتبارها عملا تجاريا . م ٧٧٩/١ مدنى .
٧٣٧	١٣٩	(الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢)
		<hr/>

القاعدة الصفحة

(م)

محاماة . محكمة الموضوع . مسئولية . ملكية مؤسسات

محاماة

(أولا) نيابة المحامي عن الخصم :

« في الطعن بالنقض » :

الطعن بالنقض ممن كان مختصا في الاستئناف باعتباره بالغا .
تقديم المحامي الموقع على صحيفة الطعن سند وكالة عن وليه الطبيعي
السابق عنه . اثره . عدم قبول الطعن .

٨٧٦ ١٤٧

(الطعن رقم ٢٨١ ، ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٢)

(ثانيا) التوقيع على صحيفة الدعوى :

خلو أصل صحيفة الاستئناف المعلنة من توقيع محام . لا بطلان
طالما انه وقع على صورتها المودعة قلم الكتاب . قانون رقم ٦١ لسنة
١٩٦٨ .

٥٧٩ ١١٢

(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

(ثالثا) تأديب المحامي :

قرار مجلس تأديب المحامين . شرط نفاذه ان يصير نهائيا . طعن
المحامي على قرار منعه من مزاولة المهنة . اثره .

١٣٢ ٢٧

(الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٨)

(رابعا) محامو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما :

اعضاء الادارات القانونية بالقطاع العام . وجوب قيدهم بجداول
نقابة المحامين . عدم التزام جهة العمل باتخاذ اجراءات القيد . التزامها

الصفحة	القاعدة	
		فحسب بقيمة الرسوم المستحقة على هذا الاجراء . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .
٦٠٤	١١٦	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

محكمة الموضوع

(أولا) في التكييف :

١ - التزام محكمة الموضوع باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانوني الصحيح . عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها . مثال في التفرقة بين دعوى الحق ودعوى الحيابة .

(الطعنان رقما ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/١/١)

٨٩ ٢٠

٢ - محكمة الموضوع . التزامها باعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح .

(الطعن رقم ١١٩٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٢)

١٢١٢ ٢٢٣

٣ - تكييف محكمة الموضوع للفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ من عدمه . خضوعه . لرقابة محكمة النقض .

(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)

٥٣٤ ١٠٢

(ثانيا) مسائل الواقع :

(١) في الأحوال الشخصية :

التطبيق للضرر . شرطه ، أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بسبب ابداء الزوج لزوجته بالقول او بالفعل . معيار الضرر شخصي استقلال محكمة الموضوع بتقدير الضرر .

(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)

٩٨٩ ١٨٣

(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)

٩٩٤ ١٨٤

الصفحة	القاعدة	
		(ب) في العقود :
١١٠	٢٤	١ - تفسير العقد . من سلطة محكمة الموضوع . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفا لما تفيد عباراته في جملتها . (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/١/٦)
٣٢١	٦٥	٢ - لمحكمة الموضوع السلطة في تفسير المستندات وصيغ العقود بما تراه أوفى بمقصود العاقلين . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٨١٨	١٥٢	٣ - تعرف قصد العاقلين وتحصيل الواقع في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . التكييف القانوني الذي تسبغه على استخلاصها للقصد أو فهمها للواقع ، خضوعه لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
١٠٨٥	٢٠٢	٤ - الاتفاق على اعتبار العقد مفسوخا دون حكم في حالة الاخلال بالتزامات الناشئة عنه أثره . اقتصار سلطة قاضي الموضوع على بحث توافر شروط الفسخ لأعماله من عدمه . (الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٩)
		« عقد البيع »
٤٧٣	٩٢	حبس المشتري للثمن . شرطه . وجود سبب جدي يخشى معه بزع المبيع من تحت يده . المادة ٣٢/٤٥٧ مدني . علم المشتري بهذا السبب وقت الشراء . لا يعد بذاته دليلا على نزوله عن حق الحبس . علة ذلك . تقدير جديده السبب . استقلال قاضي الموضوع بها . (الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)
		« عقد الإيجار »
٨٩٩	١٦٦	١ - التجديد الضمني للعقد . استقلال محكمة الموضوع بتقدير ثبوته . استخلاص الحكم سائفا تجديد عقد الإيجار دون اعتداد برابطة العمل بين طرفيه . النعي بانتهاء رابطة العمل ، لا محل له . (الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تسليم العين المؤجرة . تحققه بتسليمها وملحقاتها بحيث يمكن المستأجر من الانتفاع بها دون حائل ، م ٥٦٤ مدني . المقصود بالملحقات . لقاضي الموضوع تحديدها على ضوء المعايير الواردة في المادتين ٤٣٢ ، ٥٦٦ مدني .
١٠٩١	٢٠٣	(الطعن رقم ١٠ ، لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١١)
		« عقد أيجار الأماكن »
		١ - الإقامة مع المستأجر على سبيل الإيواء المبني على التسامح . لا تعد مساكنة . أثر ذلك . تقدير القصد من الإقامة . من سلطة محكمة الموضوع .
٥٦٨	١١٠	(الطعن ١٠٨٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)
		٢ - التأجير من الباطن كسبب للإخلاء . ماهيته ، اثباته . واقع يشغل بتقديره قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفا .
١٢٥١	٢٣٠	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٣ - بيع المتجر . للمتعاقدين حرية تحديد العناصر التي يتركب منها لمحكمة الموضوع سلطة تقديرها . شرطه . أن يكون استخلاصها سائفا .
١١٥٥	٢١٥	(الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)
		« في عقد العمل »
		١ - تقدير التعويض المستحق للعامل عن الفصل التعسفي . من سلطة محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة . مراعاة المعاش الذي تقرر للعامل بقيمة إصابة العمل عند تقدير التعويض عنها . لا خطأ .
٢٩٣	٦١	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
		٢ - تقدير محكمة الموضوع للتعويض عن فسخ عقد العمل . النعي في هذا الخصوص جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٥٨٩	١١٢	(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ح) في المسؤولية :
٤١٥	٨١	١ - علاقة التبعية . استخلاص محكمة الموضوع باستخلاصها . (الطعن رقم ٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٣)
٧٥٥	١٤١	٢ - تكييف محكمة الموضوع للفعل أو الترك بأنه خطأ . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص علاقة السببية وتقدير جسامته الخطأ استقلال محكمة الموضوع به . شرطه . (الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤)
٨٤٥	١٥٥	٣ - سقوط دعوى التعويض بالتقادم م ١٧٢ مدنى . بدء سريان التقادم من تاريخ العلم الحقيقي بوقوع الضرر والمسئول عنه . انتفاء التلازم بين هذا العلم وبين تاريخ وقوع الجريمة وصدور الحكم فيها . استخلاص العلم من سلطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧)
		(د) مسائل متنوعة :
٦٧١	١٢٨	١ - التفرقة بين الشركة والشيوع . وجوب توافر نية المشاركة في الشركة وانتفاؤها في الشيوع . تعرف هذه النية . استقلال قاضى الموضوع بتقديره . (الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
٧٧٥	١٤٥	٢ - التوقف عن الدفع الذى يبرر اشهار افلاس التاجر - ماهيته . استقلال محكمة الموضوع بتقديره . (الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٩)
٩٣٢	١٧٣	٣ - الدفع بالتقادم رخصة للمدين . وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع . تمسك البائع بتقادم حق المشتري فى الثمار ، لا عبرة بالتزام المشتري بالفوائد عن ذات الفترة ، طالما لم يتمسك بتقادمها . (الطعن رقم ٨٩٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		٤ - التعسف فى استعمال الحق . ماهيته . استقلال محكمة

الصفحة	القاعدة	
		الموضوع بتقديره . مثال في تقدير عدم تناسب مصلحة المالك في اضافة وحدة سكنية مع ما يصيب المستأجر من ضرر .
١٢٥٧	٢٣١	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٥ - تقدير محكمة الموضوع للخطر المبرر للحراسة وطريقة صون المتخاصمين . واتع ، عدم خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٩٦٠	١٧٧	(الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)
		(ثالثا) مسائل الإثبات :
		« شهادة الشهود »
		١ - جواز الإثبات بشهادة الشهود فيما يجب اثباته بالكتابة عند وجود مانع أدبي . على من يدعى وجود هذا المانع التمسك به . ليس لمحكمة الموضوع أن تقرر من تلقاء نفسها قيامه .
٦٥٧	١٢٦	(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٢ - المانع الأدبي . نسبي . يرجع للظروف التي انعقد فيها . تقدير قيامه . استقلال محكمة الموضوع به .
٦٥٧	١٢٦	(الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		« طلب الإحالة للتحقيق »
		١ - طلب الإحالة الى التحقيق . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته متى وجدت في الأوراق ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٧٤٣	١٤٠	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣)
		٢ - إحالة الدعوى للتحقيق . حق لمحكمة الموضوع م . ٧٠ اثبات .
٨٠٦	١٥٠	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
		« الاقرار »
		١ - سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الاقرار بالحق أو نفيه . شرطه .
٢٥٤	٨٣	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)

الصفحة	القاعدة	
		« الاستجواب »
٧٤٣	١٤٠	طلب استجواب الخصوم . عدم التزام محكمة الموضوع بإجابته . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣)
		« تقدير أعمال الخبير »
٢٠٧	٤٢	١ - أخذ الحكم بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم التزامه بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه . (الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٥)
٣٢١	٦٥	٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بتعيين خبير آخر في الدعوى . علة ذلك . للمحكمة أن تأخذ بتقرير الخبير محمولا على أسبابه دون أن ترد استقلالا على انطعون الموجهة اليه . (الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٣٦٠	٧١	٣ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه أو باتخاذ اجراء آخر من اجراءات الاثبات . (الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
٤٦٢	٩٠	٤ - أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . مؤداه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة اليه . طلب ندب خبير آخر . اغفال الاشارة اليه . قضاء ضمني برفضه . (الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)
٦٧١	١٢٨	٥ - طلب اجراء التحقيق أو ندب خبير آخر في الدعوى . لمحكمة الموضوع عدم الاستجابة دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض . شرط ذلك . (الطعن رقم ٨٤١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
٦٦٣	١٢٧	٦ - تقدير عمل الخبير . من سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها بلاستجابة الى طلب تعيين خبير آخر . (الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		« تقدير الدليل »
		١ - حق اللجوء الى القضاء . مجال تحقق مسئولية من يستعمله . وصف محكمة الموضوع للأفعال بأنها خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . اغفال الحكم ببيان الظروف التي استظهر فيها عدم توافر سوء القصد . قصور .
٣٩٤	٧٧	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		٢ - طعن المستأجر بأن عقد الايجار ينصب على عين خالية دون ما تحويه من عناصر مادية ومعنوية هو طعن بالصورية النسبية . وجوب الاعتداد بالعقد الظاهر متى عجز المستأجر عن اثبات ما يدعيه . تقدير أدلة الصورية . من سلطة محكمة الموضوع .
٤٢٠	٨٢	(الطعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧)
		٣ - استخلاص محكمة الموضوع سائفا ثبوت ملكية المطعون عليها للمنقولات . لا عليها ان التفتت عن ادعاء الطاعن بصورية عقد شرائها .
١٠١١	١٨٧	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
		٤ - لمحكمة الموضوع أن تقضى ببرد وبطلان أى محرر ولو لم يدع أمامها بتزويره . مادة ٥٨ اثبات . وجوب اقامة قضاها على أسباب مؤدية لما خلصت اليه . مثال لاستدلال فاسد في شأن عقد ايجار أماكن .
٥٦٤	١٠٩	(الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢١)
		٥ - أدلة التزوير . عدم التزام محكمة الموضوع بتحقيقها متى كانت عناصر الدعوى تكفى لاقتناعها بصحتها .
١٢٦٢	٢٣٢	(الطعن رقم ٨٢٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٦ - حسب محكمة الموضوع اقامة قضاها على ما يكفى لحمله ، عدم التزامها بتتبع حجج الخصوم والرد عليها استقلالا .
٨١٨	١٥٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
		٧ - القضاء للدائن على المحجوز لديه بالمبلغ المحجوز من اجله . م

الصفحة	القاعدة	
		٣٤٣ مرافعات . سلطة تقديرية للمحكمة . علة ذلك . الجدل الموضوعي في ذلك ، لا محل له .
٨٣٣	١٥٣	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧)
		٨ - المناور التي تعلو قاعدتها عن قامة الانسان المعتادة . عدم اشتراط أى مسافة لصحتها . ٨٢١ م مدنى . تقدير محكمة الموضوع الارتفاع المطلوب بـ ١٨٠ سم . لا خطأ .
١٢٢٨	٢٢٦	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)
		٩ - استناد الحكم الى التحقيق الذى أجرته هيئة أخرى غير التي أصدرته . جائز . لمحكمة الاستئناف الاستناد الى التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى .
١٢٦٢	٢٣٢	(الطعن رقم ٨٣٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		(رابعاً) مسائل الاجراءات
		١ - طلب اعادة الدعوى للمرافعة . عدم التزام محكمة الموضوع باجابته .
٣٦٠	٧١	(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
		٢ - ادخال المحكمة لخصوم في الدعوى م ١١٨ مرافعات ، رخصة لها . النعى عليها بعدم استعمالها . غير مقبول .
٨٧١	١٦٠	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)

القاعدة الصفحة

مسئولية

(اولا) المسؤولية العقدية والتقصيرية :

« نطاق كل منها »

١ - المسؤولية العقدية والمسئولية التقصيرية . نطاق كل منهما .
اخلال التعاقد الذى يكون جريمة او يعد غشاً او خطأ جسيماً . وجوب
اعمال احكام المسؤولية التقصيرية .

٣٥٥ ٧٠

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)

٢ - رجوع الراكب المضرور على امين النقل بالتعويض . اساسه .
المسئولية العقدية . انتقال هذا الحق للورثة . مطالبة الورثة بالتعويض
عن الاضرار التى حاقت بهم قبل امين النقل . اساسه . المسئولية
التقصيرية .

١٣٢٨ ٢٤٢

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)

٣ - طلب الورثة قبل امين النقل بالتعويض الموروث والتعويض
عن الضرر المباشر . لا يعد جمعا بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية .
علة ذلك .

١٣٢٨ ٢٤٢

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)

(ثانيا) المسؤولية العقدية :

١ - عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى . خطأ تقوم به
مسئوليته . التى لا يدرأها الا اثباته قيام السبب الاجنبى .

٩٥٣ ١٧٦

(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)

٢ - عقد نقل الأشخاص . التزام الناقل بتحقيق غاية هى وصول
الراكب سليماً . ثبوت اصابة الراكب اثناء تنفيذ العقد . كفايته لقيام
مسئوليته الناقل .

١٣٢٨ ٢٤٢

(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		« مسئولية شركة التأمين »
٤٨١	٩٣	١ - شعول وثيقة التأمين الجرار دون المقطورة . استخلاص الحكم سائفا أن المقطورة سبب عارض للضرر . وأن قيادة الجرار هي السبب المنتج الفعال . تحقق مسئولية المؤمن لديه عن التعويض . (الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٢)
١٢٣٤	٢٢٧	٢ - التأمين على المسئولية عن حوادث السيارات ، ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . نطاقه . التزام المؤمن بتغطية المسئولية الناشئة عن فعل المؤمن له أو تابعه أو غيرها ممن يقود السيارة المؤمن عليها . للمؤمن حق الرجوع على الغير المسئول . (الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)
		(ثالثا) المسئولية التقصيرية :
		(١) الخطأ :
٥٣٤	١٠٢	١ - الإبلاغ عن الجرائم . حق عام . الانحراف به يحقق المسئولية الموجبة للتعويض . شرط ذلك أن يكون التبليغ بسوء قصد وأن يثبت كذبه . (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)
		٢ - الحارس القضائي . مهمته . تقصيره في الإدارة أو تجاوزه سلطاته . أثره . مسئوليته في ماله الخاص بتعويض الملاك عما يصيبهم من ضرر ولو كانت الحراسة بغير أجر .
٨٨٤	١٦٣	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
		٣ - الخطأ الجسيم في معنى المادة ٤٢ ق ٦٢ لسنة ١٩٦٤ ، ماهيته .
٧٥٥	١٤١	(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤)

الصفحة	القاعدة	
		« سلطة محكمة الموضوع ورقابة محكمة النقض »
٨٩	٢٠	١ - سلطة محكمة النقض في مراقبة محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ تقصيرى أو غير خطأ . مثال . (الطعن رقم ٢٥ ، ٢٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
٧٥٥	١٤١	٢ - تكييف محكمة الموضوع للفعل أو الترك بأنه خطأ . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص علاقة السببية وتقدير جسامته لخطأ استقلال محكمة الموضوع به . شرطه . (الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤)
٥٣٤	١٠٢	٣ - تكييف محكمة الموضوع للفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ من عدمه . خضوعه . لرقابة محكمة النقض . (الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)
		(ب) الضرر والتعويض عنه :
		« الضرر الأدبى »
١٠٢٣	١٨٩	١ - التعويض عن الضرر الأدبى . صاحب الحق فيه وشروط انتقاله الى الغير . م ٢٢٢ مدنى . (الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١)
١٠٢٣	١٨٩	٢ - الضرر الأدبى - مطالبة المورث بتعويض عنه - انتقاله الى ورثته . لا يغير من ذلك سبق اعتباره تاركا للدعوى - علة ذلك . (الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١)
		« الضرر المادى »
٨٤٥	١٥٥	١ - التعويض عن الضرر المادى . مناطه . ثبوت ان المجنى عليه وقت وفاته كان يعول المضرور فعلا على نحو مستمر ودائم . اغفال الحكم استظهار مصدر الاعاله . قصور . (الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - القرارات الادارية النهائية المتعلقة بشان من شئون رجال القضاء . اختصاص محكمة النقض بطلب الفائها او التعويض عنها . طلب التعويض عن الاضرار الناشئة عن الأعمال المادية . خروجه عن ولاية محكمة النقض .
٢٥	٤	(الطلبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ ق ، ٢ لسنة ٤٣ ق - « رجال القضاء - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
		٣ - عدم تقديم الطالب دليلا على أن ضررا ماديا لحقه نتيجة عزله من وظيفته القضائية . أثره . إلغاء قرارات عزل القضاة تشريعا أو قضاء . اعتبار ذلك تعويضا مناسبا .
٢٥	٤	(الطلبان رقما ٤٩ لسنة ٤١ ق ، ٢ لسنة ٤٣ ق « رجال القضاء - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
		« تقدير التعويض »
		١ - تقدير التعويض المستحق للعامل عن الفصل التصفي . من سلطة محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب سائفة . مراعاة المعاش الذي تقرر للعامل بقيمة اصابة العمل عند تقدير التعويض عنها . لا خطأ .
٢٩٣	٦١	(الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)
		٢ - تقدير محكمة الموضوع للتعويض عن فسخ عقد العمل . النعي في هذا الخصوص جدل موضوعي لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٥٧٩	١١٢	(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		(ح) بعض صور المسؤولية التقصيرية :
		« مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة »
		١ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة . كفاية ثبوت خطأ التابع ولو تعذر تعيينه من بين تابعيه .
١٧٠	٣٤	(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)

الصفحة	القاعدة	
١٧٠	٣٤	٢ - مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة . جواز رجوع المضرور على صاحب العمل استنادا الى هذه المسؤولية . لا محل لأعمال حكم المادة ٤٧ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بشأن وجوب توافر الخطأ الجسيم في جانب رب العمل . مجال أعماله . حال بحث مسؤوليته الذاتية . (الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)
٤١٥	٨١	٣ - مسؤولية المتبوع عن عمل تابعه غير المشروع . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع . تحققها كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته أو هيأت له فرصة ارتكاب الفعل . لا عبرة بالباعث . (الطعن رقم ٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٣)
٤١٥	٨١	٤ - علاقة التبعية . استقلال محكمة الموضوع باستخلاصها . (الطعن رقم ٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٣)
٣٥٥	٧٠	« مسؤولية حارس البناء » مسئولية حارس البناء عن تهدمه قبل الغير - تقصيرية . مادة ١/١٧٧ مدني . مسؤوليته قبل المستأجرين - تعاقدية . (الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
٣٧٧	٧٣	« مسؤولية طالب التنفيذ » الحكم الصادر في دعوى الحيازة . تنفيذه على مسؤولية طالب التنفيذ . تحقق مسؤوليته اذا ثبت عدم أحقيته بحكم نهائي من محكمة الموضوع متى كان سوء النية . اعتباره كذلك منذ اعلانه بصحيفة اللغوى . علته ذلك . (الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٨٤٥	١٥٥	(د) تقادم دعوى المسؤولية : سقوط دعوى التعويض بالتقادم م ١٧٢ مدني . بدء مريان التقادم من تاريخ العلم الحقيقي بوقوع الضرر والمسئول عنه . انتفا التلازم بين هذا العلم وبين تاريخ وقوع الجريمة وصدور الحكم فيها . استخلاص العلم من سلطة محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>ملكية</p> <p>اسباب كسب الملكية :</p> <p>« الحيازة »</p> <p>١ - اكتساب الشريك على الشيوع ملكية حصة اخرى في المال الشائع بالتقادم . شرطه . قيام حيازته لها على معارضة مالکها دون شبهة غموض أو خفاء أو مظنة تسامح .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)</p> <p>٢ - اكتساب الملكية بالتقادم . عدم كفية تغيير نية الحائز في وضع يده . وجوب اقتران ذلك بفعل ايجابي ظاهر يجابه حق المالك . م ٩٧٢ - ٢ مدني .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٩)</p> <p>٣ - وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكير . مؤقت . لا يكسب الملكية بالتقادم . الا اذا تغيرت صفة الحيازة بفعل الغير أو بفعل من المستحكر يتضمن انكارا لحق المالك .</p> <p>(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)</p> <p>٤ - وضع أحد الملاك على الشيوع يده على جزء مفرز من العقار الشائع . حق باقي الشركاء وقبله . اختلافه تبعاً لما اذا كان محل وضع اليد يوازي حصته أو يزيد عنها .</p> <p>(الطعن رقم ٥٤٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٨)</p> <p>« الالتصاق »</p> <p>١ - ملكية صاحب الأرض لما عليها وما تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى . مادة ٩٢٢ مدني . قرينة قانونية قابلة لاثبات العكس . عدم جواز التحدي بقواعد الالتصاق عند وجود اتفاق يخالفها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)</p>
١٢٣٨	٢٢٨	
٥٥٨	١٠٨	
٩٢٠	١٧١	
٥٤٤	١٠٧	
٣٦٧	٧٢	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ملكية البناء تطبيقا لقواعد الالتصاق . لا تؤول الا لمن يملك الأرض المقام عليها . المشتري للأرض بعقد لم يسجل ليس له طلب أعمال قواعد الالتصاق بشأن المباني التي يحدثها الغير فيها .
٣٦٧	٧٢	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		٣ - اقامة مشتري الأرض بعقد غير مسجل بناء عليها . ملكية الماني للبائع بحكم الالتصاق ولو صدر ترخيص البناء باسم المشتري .
٦٣١	١٢٣	(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
		٤ - موافقة مستأجر الأرض للغير على البناء عليها . لا اثر لها في تملكه هذا البناء طبقا بقواعد الالتصاق .
٣٦٧	٧٢	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		٥ - مشتري الأرض بعقد لم يسجل . له مصلحة في مجابهة دعوى الباني بحقيقته في تملك ما أقامه من بناء عليها . علة ذلك .
٣٦٧	٧٢	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		٦ - حسن نية الباني في أرض لا يملكها . انحصار اثره في منع صاحب الأرض من طلب الازالة .
٣٦٧	٧٢	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		٧ - اقامة الشريك على الشيوع بناء على جزء من الأرض الشائعة . تجاوزه الحصص المملوكة له . اعتباره بانيا في ملك غيره .
٩٢٧	١٧٢	(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		٢ - اقامة مالك النصف على الشيوع بناء على كامل الأرض دون رضا الشريك الآخر . اعتباره بانيا سىء النية بالنسبة للقدر الزائد . للشريك الآخر الحق في استبقاء نصف البناء مقابل دفع قيمة مستحق الازالة ، م ٩٢٤ مدني .
٩٢٧	١٧٢	(الطعن رقم ١٢٤١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤)
		« الميراث »
		١ - حق المتعاملين مع المورث في التقدم على المتعاملين مع الوارث بالتأشير بحقوقهم في هامش شهر حق الارث خلال سنة من حصوله .

الصفحة	القاعدة	
		عدم التأشير في الميعاد . جزاؤه . عدم الاحتجاج بالحق على المتعاملين مع الوارث .
٨٥٧	١٥٧	(الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٨)
		٢ - حق الانتفاع . عدم اكتسابه بالميراث . انقضاؤه بأقرب الأجلين ، المدة المقررة له أو وفاة المنتفع . المادتين ٩٨٥ - ٩٩٣ مدني . الأصل عدم خضوعه لرسم الأيلولة أو ضريبة التركات . علة ذلك . الاستثناء . خضوعه للرسم المذكور إذا كان موصى به .
٥٢٣	١٠٠	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)
		انتقال الملكية :
		١ - عقد الإيجار القائم . سريانه قبل من انتقلت اليه ملكية العقار اختياراً أو جبراً ولو لم يكن ثابت التاريخ قبل انتقالها ، م ٢٢ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . شرط ذلك . مانصت عليه المادة ٤٠٨ مرافعات من قيود معينة بسريان العقد قبل الراسي عليه المزداد لا تخل بأحكام القوانين الخاصة بإيجار الأماكن .
١٢٧٥	٢٣٣	(الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٣ - بيع العقار بعقد غير مسجل . الإيجار الذي يهرمه البائع . غير نافذ في حق المشتري . علة ذلك . قيامه بتسليم العقار للمستأجر . للمشتري حق في الرجوع على البائع بالتعويض أو بفسخ البيع . مطالبته المستأجر بالتسليم رهين بتسجيل عقد البيع . علة ذلك .
١٢٦٢	٢٣٢	(الطعن رقم ٨٣٤ ، ٨٦٠ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٤ - اتحاد الخصوم كشرط لاكتساب الحكم قوة الأمر المقضي . المقصود به . صفات الخصوم لا أشخاصهم . الحكم ضد السلف لاجبية له على من يخلفه إذا استند هذا الخلف الى سبب آخر يختلف عن سبب التلقى . مثال في ملكية .
٤٦٢	٩٠	(الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - الغير في حكم المادة العاشرة من قانون الشهر العقاري . تعريفه . تسجيل المشتري لحصة شائعة ، عقده قبل تسجيل عقد القسمة . اعتباره من الغير ولا يحتج عليه بهذه القسمة . اثر ذلك . (الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)</p>
١٣٠٤	٢٣٨	
		<p>القيود الواردة على الملكية :</p> <p>١ - اكتساب حق ارتفاق بتخصيص المالك الاصلى . شرطه . اثبات اجتماع ملكية العقارين المرتفق والمرتفق به لمالك واحد واقامة الآخر علاقة تبعية بينهما حال اجتماع ملكيتهما له واستمرار هذه العلاقة لما بعد انفصال ملكيتهما . (الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٥)</p>
٢٠٧	٤٢	
		<p>٢ - طلب سد المطلات . حق لصاحب العقار المثل عليه ولو كان ارض قضاء . علة ذلك . (الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٥)</p>
٢٠٧	٤٢	
		<p>٣ - المناور التي تعلو قاعدتها عن قامة الانسان المعتادة . عدم اشتراط اى مسافة لصحتها . م ٨٢١ مدنى . تقدير محكمة الموضوع الارتفاع المطلوب بـ ١٨٠ سم . لا خطأ . (الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)</p>
١٢٢٨	٢٢٦	
		<p>٤ - دعاوى حقوق ارتفاق الرى ، تعلقها بالانتفاع بالمياه ، اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها . م ٤٢ مرافعات . (الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٥)</p>
١١٤١	٢١٢	
		<p>(رابعا) دعوى الملكية :</p> <p>١ - الفصل فى الملكية ، لايجوز للخبر التطرق اليه ، اعتماد الحكم بتقرير الخبر فى هذا الصدد ، خطأ وقصور . (الطعن رقم ١٠٦٨ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٧)</p>
١٠٧٣	٢٠٠	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - أراضى البرك والمستنقعات التى آلت الى الدولة . ق ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ . اختصاص اللجنة المنصوص عليها فى المادة الأولى منه بطلبات استرداد الملكية دون غيرها . الالتجاء الى القضاء بطلب قيمة الأرض . صحيح .
١١٩٤	٢٢٠	(الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢١)
		٣ - عدم جواز الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق فى وقت واحد ولو فى دعويين مستقلتين العبرة فى تكييف الدعوى هى بحقيقة المطلوب .
١٠٠٣	١٨٦	(الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)
		٤ - القضاء النهائى بثبوت ملكية المطعون ضده لأرض النزاع بالتقادم ضد وزير الخزانة بصفته ممثلا لبيت المال . اكتسابه حجية تحول دون المنازعة فى أمر الملكية فى دعوى قالية ضده من وزير الخزانة باعتباره ممثلا لإدارة الأموال التى آلت الى الدولة .
١٢١	٢٥	(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/١/٧)
		(خامسا) ملكية عامة :
		(راجع نزع الملكية للمنفعة العامة)
		(سادسا) مسائل متنوعة :
		١ - القسمة الفعلية للمال الشائع ، صورتها . تصرف كل شريك فى جزء مفرز من المال الشائع يعادل حصته .
٨٧١	١٦٠	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
		٢ - استخلاص محكمة الموضوع سائغا ثبوت ملكية المطعون عليها

الصفحة	القاعدة	
١٠١١	١٨٧	للمنقولات . لا عليها ان التفتت عن ادعاء الطاعن بصورة عقد شرائها. (الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣١)

مؤسسات

١ - جواز ممارسة المؤسسة العامة نشاطها بنفسها ، ق ٦٠ لسنة ١٩٦٣ . ادارة المؤسسة لشركة المطاحن بعد انشائها وقبل تشكيل مجلس ادارتها . اثره ، تحقق صفة المؤسسة في تمثيل الشركة أمام القضاء .

(الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١)

٢ - أعضاء الادارات القانونية بالقطاع العام . وجوب قيدهم بجداول نقابة المحامين . عدم التزام جهة العمل باتخاذ اجراءات القيد . التزامها فحسب بقيمة الرسوم المستحقة على هذا الاجراء . القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)

٧٢٥ ١٣٦

٦٠٤ ١١٦

الصفحة	القاعدة
	(ن)
	نزع ملكية للمنفعة العامة • نظام عام • تقابلات • نقد نقض • نقل • نيابة عامة
	نزع ملكية للمنفعة العامة
	١ - نزع الملكية للمنفعة العامة • ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ • يرتب تعويضا للمالك وغيره من ذوى الحقوق على العقار • المشتري يعقد غير مسجل لا يعد مالكا للعقار • أثر ذلك •
٤٠٣	٧٨ (الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
	٢ - تقدير التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة • ولاية المحكمة الابتدائية بصدده • اقتصارها على نظر الطعن فى قرار لجنة المعارضات • الحكم الصادر منها فى الطعن • غير قابل للاستئناف •
١٢١٩	٢٢٤ (الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٢)
	نظام عام
	(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام
	(أ) القواعد الموضوعية الآمرة :
	١ - المراكز القانونية الاتفاقية التى نشأت فى ظل القانون القديم • خضوعها له فى آثارها وانقضائها • القواعد الآمرة فى القانون الجديد ، وجوب أعمالها بأثر فوري على هذه المراكز من حيث آثارها وانقضائها مالم يكن قد اكتمل نشوءه من عناصرها •
٤٢٥	٨٣ (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - دعوى المؤجر في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بالاخلاء للتنازل عن الايجار . صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أثناء نظر الاستئناف . تمسك الطاعن بما استحدثته المادة ٢٩ منه من امتداد العقد للمقيمين حتى الأقارب من الدرجة الثالثة في حالتى الوفاة أو الترك . الحكم بأعمال القانون القديم . خطأ .
٤٢٥	٨٣	(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٧)
		٣ - المبالغ المستحقة لغير المقيمين والمحظور تحويل قيمتها اليهم طبقاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٧ . سبيل الوفاء بها . تسليم ثمن المبيع لو ليل البائع غير المقيم ، أو صدور خطاب من ادارة النقد لا يتضمن موافقه خاصة . لا يبرىء ذمه المشتري . العله : تعلق ذلك بالنظام العام .
١٣٩	٢٨	(الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٨)
		٤ - الحساب الجارى - صيرورته ديناً عادياً باقفاله ، تحريم تقاضى فوائد مربيه عنه . تعلق ذلك بالنظام العام .
٩٨٥	١٨٢	(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨٠/٣/٣٠)
		٥ - احكام اللانحه ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن نظام العاملين بشركات القطاع العام . عدم جواز الاتفاق على مخالفتها . اثره . علم الاعتداد بما ورد بعقد العمل بتعيين العامل بفئه مالىة لم يستوف مدة الخبرة اللازمه لها .
٤٠٨	٧٩	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١)
		« فى ايجار الأماكن »
		عقد ايجار الأماكن . وجوب افراغه كتابة . المادة ١٦ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . تعلق ذلك بالنظام العام . مخالفة المؤجر أو احتياله لستر التعاقد أو أحد شروطه . أثره . للمستأجر اثبات حقيقة التعاقد بكافة طرق الاثبات .
٤٨٧	٩٤	(الطعن رقم ٧٦٧ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٤)
		عقود ايجار الأماكن الخاضعة للتشريعات الاستثنائية . امتدادها لمدة

الصفحة	القاعدة	
٧٦٤	١٤٢	غير محدودة بحكم القانون . النصر في العقد على انتهائه بانتهااء عمل المستأجر في مصر ، باطل بطلانا مطلقا . تعلق ذلك بالنظام العام . (الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٥٠ هـ - جلسة ١٩٨١/٣/٧)
		(ب) المسائل الاجرائية :
٣٠٧	٦٣	١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها . تعلقه بالنظام العام . للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ٤٢٤ و ٤٢٦ لسنة ٤٣ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٩٨٥	١٨٢	٢ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام - جواز اثارها من النيابة . شرطه . أن تكون واردة على الجزء المطعون عليه من الحكم . (الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣٠)
		« الاختصاص النوعي والقيمي »
٣٨٩	٧٦	١ - الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها . متعلق بالنظام العام . الحكم الصادر في الموضوع . اشتماله حتما على قضاء ضمني في شأن الاختصاص . (الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٩٧	٢٠	٢ - عدم جواز الاستئناف لقلة النصاب . تعلقه بالنظام العام . وجوب تعرض المحكمة له من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		(ثانيا) المسائل غير المتعلقة بالنظام العام :
٣٣١	٦٦	١ - قواعد الاثبات . ليست من النظام العام . أثره . جواز مخالفتها صراحة أو ضمنا . (الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٢ - قواعد الاثبات ليست من النظام العام . عدم جواز التحدي

الصفحة	القاعدة	
		لأول مرة أمام محكمة النقض بمخالفة محكمة الموضوع لقاعدة تتعلق بتحديد المكلف بالاثبات .
١٣٠٤	٢٣٨	(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
		٣ - قواعد الاثبات غير متعلقة بالنظام العام . السكوت عن التمسك بها أمام محكمة الموضوع . اعتباره قبولاً للاثبات بغير الطريق الذي رسمه القانون .
١١٨٨	٢١٩	(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٠)
		٤ - وجوب بيان الوقائع المطلوب اثباتها بمنطوق حكم الاثبات . م ٧١ اثبات . علته . تجاوز التحقيق تلك الوقائع . أثره . بطلان غير متعلق بالنظام العام . التحدى به أمام محكمة النقض . شرطه .
١٢٥١	٢٣٠	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		٥ - جواز الاتفاق على اجراء التحكيم فى الخارج . شرطه . عدم المساس بالنظام العام .
٤٤٥	٨٧	(الطعن رقم ٥٤٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)
		٦ - شرط الالتجاء الى التحكيم . عدم تعلقه بالنظام العام . عدم التمسك به قبل نظر الموضوع ، أثره . سقوط الحق فيه .
٩٥٣	١٧٦	(الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٦)
		٧ - التزام المؤجر بتهيئة العين المؤجرة للانتفاع الذى أجرت له . غير متعلق بالنظام العام . جواز الاتفاق على ما يخالفه .
٤٦٨	٩١	(الطعن رقم ٧٤٢ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٠)
		٨ - حظر تشغيل الاحداث الذين تقل سنهم عن سبع عشر سنة كاملة فى صناعات معينة . القرار الوزارى ١٥٥ لسنة ١٩٥٩ . عدم تعلقه بالنظام العام . مؤدى ذلك . قيام عقد العمل ما لم يتمسك العامل ببطلانه . سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية عليهم . م ٢ق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
١١٨٣	٢١٨	(الطعن رقم ٨٧٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٤٤٥	٨٧	٩ - الدفع بانعدام صفة أحد الخصوم في الدعوى . غير متعلق بالنظام العام . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)

نقابات

٤١٢	٨٠	١ - الطعن في تشكيل مجلس نقابة الأطباء البيطرية . سبيله . طلب ابعاد النقيب عن منصبه وتكليف المجلس فتح باب الترشيح . تكييفه . طعن في تشكيل مجلس النقابة . (الطعن رقم ١ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٣)
٤٣١	٨٤	٢ - دعوى النقابة . اختلافها عن دعوى الأعضاء في موضوعها وآثارها والأشخاص فيها . الحكم الصادر في دعوى النقابة ضد الشركة . لا حجية له في النزاع القائم بين أحد أعضائها وذات الشركة . (الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)

نقد

١٣٩	٢٨	المبالغ المستحقة لغير المقيمين والمحظور تحويل قيمتها اليهم طبقا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ . سبيل الوفاء بها . تسليم ثمن المبيع لوكيل البائع غير المقيم ، أو صدور خطاب من ادارة النقد لا يتضمن موافقة خاصة . لا يبرئ ذمة المشتري . العلة : تعلق ذلك بالنظام العام . (الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٨)
-----	----	--

الصفحة القاعدة

نقض

(أولا) اجراءات الطعن

(ا) رفع الطعن :

١ - الطعن بالنقض المرفوع من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية . صحيح . علة ذلك . القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .

(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)

١٥٨ ٣٢

٢ - الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض . مادتان ٨٨١ ، ٨٨٢ مرافعات . رفع الطعن بصحيفة اودعت قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه وورودها الى قلم كتاب محكمة النقض بعد الميعاد . اثره . بطلان الطعن .

(الطعن رقم ٦٧ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)

٥٤٧ ١٠٥

٣ - الطعن بالنقض المرفوع من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية . صحيح . لا محل لصدور تفويض خاص من الهيئة للادارة . علة ذلك . القانونان ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .

(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩)

١١٧٢ ٢١٧

(ب) صحيفة الطعن :

١ - اسباب الطعن غير المتعلقة بالنظام العام . وجوب ابدائها بصحيفة الطعن . ابدائها بغير هذا الطريق ولو قبل انقضاء ميعاد الطعن . غير مقبول . مثال في دفع بانتفاء الصفة .

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢)

١٢٩ ١٩١

٢ - توقيع المحامي على اصل صحيفة الطعن بالنقض . افعال التوقيع على صورتها . لا بطلان .

(الطعن رقم ٨٢١ و ٨٣٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)

١١٦١ ٢١٦

الصفحة	القاعدة	
		(ج) ايداع المذكرات والأوراق :
		١ - الطعن بالنقض للمرة الثانية . لا يشترط لصحة اجراءاته تقديم صورة حكم النقض الأول . علة ذلك . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٠)
١٢٠٥	٢٢٢	٢ - بطلان الطعن بالنقض لعدم ايداع صورة من الحكم الابتدائي . عدم انصرافه الى أسباب الطعن الموجهة الى الحكم المطعون فيه دون احالة الى أسباب الحكم الابتدائي . (الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
١٣١٠	٢٣٩	(د) اعلان الطعن :
		١ - توقيع المحامي على اصل صحيفة الطعن بالنقض . اغفال التوقيع على صورتها . لا بطلان . (الطعن رقم ٨٢١ و ٨٣٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)
١١٦١	٢١٦	٢ - الحكم بسقوط الخصومة . شرطه . ان يكون عدم السير في الدعوى راجعا الى فعل المدعى أو امتناعه . تراخى قلم الكتاب في تسليم اصل صحيفة الطعن بالنقض وصورها الى قلم المحضرين لاعلانها . لامحل لنحكم بسقوط الخصومة م٠ ٢/٢٥٦ مرافعات . (الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
١٣١٠	٢٣٩	ثانيا : شروط قبول الطعن :
		(١) الصفة :
		١ - الطعن بالنقض ممن كان مختصا في الاستئناف باعتباره بالغا . تقديم المحامي الموقع على صحيفة الطعن سند وكالة عن وليه الطبيعي السابق منه . أثره . عدم قبول الطعن . (الطعن رقم ٢٨١ و ٩٥٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٢)
٧٨٦	١٤٧	٢ - الطعن بالنقض المرفوع من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة

الصفحة	القاعدة	
		التأمينات الاجتماعية . صحيح . علة ذلك . القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .
١٥٨	٣٢	(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)
		٣ - الطعن بالنقض المرفوع من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية . صحيح . لا محل لصدور تفويض خاص من الهيئة للادارة . علة ذلك . القانونان ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٣ .
١١٧٢	٢١٧	(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩)
		(ب) المصلحة :
		١ - المصلحة في الطعن بالنقض . ماهيتها .
٢٣٠	٤٧	(الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/١/١٩)
		٢ - المصلحة التي يقرها القانون . شرط لقبول الخصومة أمام القضاء . المقصود بالمصلحة . المطلق ليس له مصلحة في طلب بطلان عقد زواج مطلقته بآخر .
٥٤٤	١٠٤	(الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)
		(ح) الخصوم في الطعن :
		١ - الاختصاص في الطعن . شرطه .
٣٠٧	٦٣	(الطعن رقم ٤٢٤ و ٤٢٦ لسنة ٤٣ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٢ - الاختصاص في الطعن بالنقض . مناطه .
		(الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
٣١٧	٦٤	٣ - الاختصاص في الطعن . شرطه . اختلاف اسم الشخص المعنوي المختص متى ثبت أنه هو بذاته السابق اختصاصه في الاستئناف . لا أثر له .
٥١٠	٩٨	(الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - حق الطاعن في اختصاص من كان طرفا في الدعوى أمام محكمة الموضوع وقت صدور الحكم المطعون فيه وبذات الوضع الذي كان مختصا به . (الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)
٤٩٢	٩٥	٥ - حسب الطاعن اختصاص المحكوم لصالحهم في طعنه . عدم لزوم اختصاص باقي الخصوم الا أن يكون ذلك واجبا بنص القانون . (الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٥٠٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
٣٦٧	٧٢	٦ - الطاعن بالنقض . وجوب أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه . اختصاصه امام محكمة اول درجة . غير كاف . (الطعن رقم ٦٢ لسنة ٤٧٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٣)
١٩٧	٤٠	٧ - الاختصاص في الطعن بالنقض . وجوب أن يكون للمطعون عليه مصلحة في الدفاع عن الحكم حين صدوره . (الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٤٨٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١٩)
٢٣٠	٤٧	٨ - الاختصاص في الطعن بالنقض . حق الطاعن في اختصاص من يرى اختصاصهم من الخصوم امام محكمة الموضوع . شرطه . (الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٧٠ ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)
١٥٨	٣٢	٩ - المحجوز لديه في دعوى صحة الحجز ورفع . اعتباره خصما ذا صفة يحتاج بالحكم الذي يصدر فيهما . مؤداه . اختصاصه في الطعن بالنقض . صحيح . (الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٤٢٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)
٥١٦	٩٩	١٠ - المنازعة في تنفيذ أمر الحجز الإداري الموقع من قبل مصلحة الضرائب . وجوب توجيهها الى وزير المالية . علة ذلك . اختصاص مراقب المأمورية التي أصدرت أمر الحجز في الطعن بالنقض غير مقبول . (الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)
٦٣١	١٢٣	١١ - الطعن بالنقض ، جوازه لكل من ظل طرفا في الخصومة حتى صدور الحكم ضده . (الطعن رقم ١١٢ لسنة ٤٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣)
٧٥٠	١٤٠	

الصفحة	التأريخ	
		١٢ - صدور الحكم في موضوع غير قابل للتجزئة أو التزام بالتضامن أو دعوى مما يجب فيها اختصاص أشخاص معينين • للخصم الذي فوت ميعاد الطعن أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المقام من غيره منضمًا إليه • القعود عن ذلك • لا أثر في شكل الطعن •
٧٨٦	١٤٧	(الطعن رقم ٢٨١ و ٩٥٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨١)
		ثالثًا : حالات الطعن :
		١ - الطعن بالنقض المبني على تناقض حكمين انتهائيين • شرطه • مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضي •
٩٧	٢١	(الطعن رقم ١٠٦٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١/١/١٩٨١)
		٢ - العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى • قضاء المحكمة فيما لم يطلبه الخصوم • وجه لالتماس إعادة النظر • قضاؤها بذلك وهي مدركة لحقيقة الطلبات • سبيل الطعن فيه هو النقض •
٣٣١	٦٦	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ٢٦/١/١٩٨١)
		٣ - الحكم استثنائيا في شق من النزاع بإلغاء الحكم الابتدائي المشمول بالنفاذ المعجل • جواز الطعن فيه بالنقض استقلالا • علة ذلك • م ٢١٢ مرافعات •
٦٨٨	١٣٠	(الطعن رقم ٦٨٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٨١)
		٤ - تعلق وجه النعي بسبب قانوني كانت عناصره الواقعية مطروحة أمام محكمة الموضوع ، جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •
١١١٥	٢٠٨	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨١)
		٥ - اجمال محكمة الموضوع بعض العناصر والوقائع في الدعوى بما يعجز محكمة النقض عن مراقبه تطبيق القانون • أثره • بطلان الحكم •
١١٦١	٢١٦	(الطعن رقم ٨٢١ و ٨٣٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٨/٤/١٩٨١)
		(١) الأحكام الجائز الطعن فيها :
		قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة

الصفحة	القاعدة	
		أول درجة والاحالة لقاضي التنفيذ • قضاء منه للخصومة كلها • جواز الطعن فيه بالنقض استقلالا • مادة ٢١٢ مرافعات •
٣٩٤	٧٧	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٨)
		(ب) الأحكام غير الجائز الطعن فيها :
		الأسباب الزائدة عن حاجة الدعوى • لا تحوز قوة الأمر المقضى • الحكم الصادر في الاشكال في تنفيذ حكم بتعيين حارس • تطرقه لبث علاقة المستشكل بالحارس بصدد أرض النزاع • تزيد لا يحوز حجية الطعن عليه بالنقض في هذا الخصوص لمخالفته حجية حكم سابق • غير جائز •
٢٤٣	٥٠	(الطعن رقم ٩٠٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٠)
		رابعا : نطاق الطعن :
		١ - استئناف المحكوم له وحده للحكم الصادر بالتعويض طالبا زيادته • أثره • اكتساب الحكم الابتدائي حجية الشيء المقضى فيه في شأن ثبوت المسؤولية قبل المحكوم عليه • عدم قبول منازعته أمام محكمة النقض في هذا الخصوص • نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة المطروحة في الاستئناف •
٥٧٩	١١٢	(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		٢ - رفض الحكم المطعون فيه بعض طلبات الطاعن وتأييده ما قضى له به ابتدائيا في شق آخر • اعتباره مشتملا على قضاء ضمنى برفض الاستئناف المقابل المرفوع منه •
٤٩٢	٩٥	(الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)
		خامسا : أسباب الطعن :
		(أ) بيان الأسباب :
		١ - عدم بيان أسباب الطعن بالنقض للعيب الذي يعزوه الطاعن للحكم وموضعه منه وأثره في قضاؤه • أثره • عدم قبول الطعن •
٦٣١/١٢٣		(الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
١٠٢٩	١٩١	٢ أسباب الطعن غير المتعلقة بالنظام العام . وجوب ابدائها بصحيفة الطعن . ابدائها بغير هذا الطريق ولو قبل انقضاء ميعاد الطعن . غير مقبول . مثال في دفع بانتفاء الصفة . (الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢)
		(ب) الأسباب المتعلقة بالنظام العام :
٩٨٥	١٨٢	الأسباب المتعلقة بالنظام العام - جواز اثارها من النيابة . شرطه . أن تكون واردة على الجزء المطعون عليه من الحكم . (الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣٠)
		(ج) السبب الجديد :
٢٥١	٥٢	١ - دعوى اخلاء المستأجر لعدم الوفاء بالأجرة . اقتصار التكاليف بالوفاء على الأجرة دون العوائد المستحقة على المستأجر . عدم تمسك المؤجر بقيمتها أمام محكمة الموضوع . سبب جديد لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٤)
٣٦٠	٧٠	٢ - ورود النعى على أسباب الحكم الابتدائي . عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الاستئناف . اعتباره سببا جديدا لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧)
٤٨١	٩٣	٣ - تمسك المؤمن لديه بأن وثيقة التأمين الاجبارى لا تغطى غير راكبين ليست بينهما مورثة المطعون عليها . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٣٥٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٢)
٦٧٧	١٢٨	٤ - بيع العقار أجزاء مفرزة . طلب الشفيع أخذه كله بالشفعة . تحديه بعدم بحث الحكم المطعون فيه لأحقية في أخذ الأجزاء التى اختصم مشتريها فقط فى دعواه . دفاع يخالطه واقع . لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ١٦٥٠ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - النعى بصورية الوكالة • عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض •
٧٤٣	١٤٠	(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٣/٣)
		٦ - الانذار الرسمى للشفيع من البائع أو المشتري م ٩٤٠ مدنى • عدم تقديمه لمحكمة الموضوع ، التمسك بدلالته لأول مرة • أمام محكمة النقض • غير جائز •
٧٨٦	١٤٧	(الطعن رقم ٢٨١ و ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٢)
		٧ - اغفال اخطار النيابة العامة فى قضايا القصر ، أثره ، بطلان نسبى مقرر لمصلحتهم • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •
٨٧١	١٦٠	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
		٩ - بطلان الحكم لعدم اخبار النيابة العامة بدعاوى القصر ، نسبى التحدى به ممن شرع لمصلحته لأول مرة أمام محكمة النقض • غير جائز •
١٠٩٧	٢٠٤	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١١)
		١٠ - التمسك بالرجوع فى الوصية • لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع • علة ذلك •
١٠٧٨	٢٠١	(الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٧)
		١١ - التمسك بسقوط حق الخصم فى الدفع بعدم التنفيذ ، دفاع يخالطه واقع • لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •
١١٢٢	٢٠٩	(الطعن رقم ١٠٠١ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٤)
		١٢ - خلو أوراق الطعن مما يفيد التمسك بدفاع معين أمام محكمة الموضوع • أثره • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محله النقض •
١٢٢٨	٢٢٦	(الطعن رقم ١٩٩٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)
		١٣ - واقع لم يقدم الدليل على سبق طرحه على محكمة الموضوع • عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض •
٧٠٤	١٣٢	(الطعن رقم ٧٨٣ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - اغفال حكم الاثبات الاذن للخصم بنفى ما طرح لخصمه باثباته . لا ينفى حقه فى طلب سماع شهوده . التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
١٢٥١	٢٣٠	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)
		١٥ - قواعد الاثبات ليست من النظام العام . عدم جواز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بمخالفة محكمة الموضوع لقاعدة تتعلق بتحديد المكلف بالاثبات .
١٣٠٤	٢٣٨	(الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
		١٦ - التمسك بأن ملكية المطعون ضده للعقار المشفوع به مفرزة وليست شائعة . دفاع يخالطه واقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٤٩	١٠٦	(الطعن رقم ١٠٤٢ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٨)
		(د) السبب الموضوعى :
		تقدير محكمة الموضوع للتعويض عن فسخ عقد العمل . النعى فى هذا الخصوص جدل موضوعى لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٥٧٩	١١٢	(الطعن رقم ١٠٦٠ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)
		(هـ) السبب المجهل :
		١ - النعى بعدم جواز تجزئة كشف الحساب دون بيان فحواه وما هو مطلوب اضافته أو خصمه ولا ماهية التجزئة . نعى مجهل . غير مقبول .
٣٢١	٦٠	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٦)
		٢ - عدم بيان سبب النعى تفصيلا وموضع العيب فى الحكم واثره فى قضائه . نعى مجهل غير مقبول .
٧١٠	١٣٣	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٨)
		٣ - النعى بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون أو اغفاله دفاعا جوهريا . عدم ايراد مواطن المخالفة أو الدفاع المغفل فى صحيفة الطعن ، اثره .
٨٠٦	١٥٠	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عدم بيان الطاعن بصحيفة الطعن أوجه دفاعه التي ينعى على الحكم اغفال الرد عليها • نعى منجهل غير مقبول • (الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨)
١٣٠٤	٢٣٨	(و) السبب غير المنتج :
		١ - امتداد العلاقة الايجارية لصالح اقارب المستأجر • مناطه • الاقامة • م ٢١ ق ٥٢ لسنة ١٩٦٩ • تحدى الطاعن بانتهاء اعالة المستأجر لقريبه المقيم معه • نعى غير منتج • (الطعن رقم ١٥١ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
٨٠٦	١٥٠	٢ - اقامة الحكم قضاءه على أن الوصية مستورة في عقد بيع • النعى بأن العقد لم يستوف الأركان الشكلية للوصية • غير منتج • علة ذلك • العبارة بالعقد الساتر • (الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٨١/٤/٧)
١٠٧٨	٢٠١	٣ - اقامة الحكم قضاءه بتخلف عنصر الاتصال بالعملاء وانحسار صفة المتجر ، النعى عليه اغفال بحث توافر الضرورة • غير منتج • (الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٨)
١١٥٥	٢١٥	٤ - اقامة الحكم قضاءه بعدم جواز قبول دعوى المخاصمة على انتفاء الدليل على الغش أو التدليس أو الخطأ الجسيم • النعى على تفسير الحكم للغش • غير منتج • (الطعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣)
١٢٤٤	٢٢٩	سادسا : مالا يصلح سببا للطعن :
		١ - صيرورة قضاء محكمة أول درجة في شق من الخصومة نهائيا لعدم استئنافه • لامحل للنعى على الحكم الاستئنافي باغفاله الاشارة الى هذا الشق طالما لم يكن مطروحا على المحكمة • (الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٤٤ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٥)
٤٩٢	٩٥	٢ - تغيير محكمة أول درجة لسبب الدعوى • عدم اعتراض الطاعن

الصفحة	القاعدة	
		أمام محكمة الاستئناف على ذلك . سقوط حقه في ابداء هذا الدفاع أمام محكمة النقض .
١٠٩٧	٢٠٤	(الطعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/١١)
		سابعاً : سلطة محكمة النقض :
		١ - سلطة محكمة النقض في مراقبة محكمة الموضوع في وصفها للفعل أو الترك بأنه خطأ تقصيري أو غير خطأ . مثال .
٨٩	٢٠	(الطعن رقم ٢٥ و ٢٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/١/١)
		٢ - تكييف محكمة الموضوع للفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٥٣٤	١٠٢	(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)
		٣ - تكييف محكمة الموضوع للفعل أو الترك بأنه خطأ . خضوعه لرقابة محكمة النقض . استخلاص علاقة السببية وتقدير جسامته الخطأ . استقلال محكمة الموضوع به . شرطه .
٧٥٥	١٤٠	(الطعن رقم ١٤٤٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٤)
		٤ - حق الالتجاء الى القضاء . مجال تحقيق مسئولية من يستعمله . وصف محكمة الموضوع للأفعال بأنها خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . اغفال الحكم ببيان الظروف التي استظهر فيها عدم توافر سوء القصد . قصور .
٥٣٤	١٠٢	(الطعن رقم ٨٣٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٧)
		٥ - تعرف قصد العاقلين وتحصيل الواقع في الدعوى من سلطة محكمة الموضوع . التكييف القانوني الذي تسبغه على استخلاصها أو فهمها للواقع ، خضوعه لرقابة محكمة النقض .
٨١٨	١٥٢	(الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
		٦ - عدم جواز الانحراف عن المؤدى الواضح لعبارة المتعاقدين ، م ١٥٠ مدني . تطبيق الحكم لهذا النص خضوعه لرقابة محكمة النقض .
١٢٩٢	٢٣٦	(الطعن رقم ١٩٧١ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٧ - قصور الحكم فى بعض أسيابه القانونية • لا يعيبه • لمحكمة النقض استيفاء هذا القصور • (الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/٨)
١٣٩	٢٨	ثامنا : أثر نقض الحكم :
		١ - نقض الحكم والاحالة • التزام محكمة الاحالة باتباع حكم محكمة النقض فى المسألة القانونية التى فصلت فيها • اكتساب حكم النقض حجية الشيء المحكوم فيه فى المسائل التى بت فيها • أثره • امتناع محكمة الاحالة المساس به عند اعادة نظر الدعوى • (الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٦)
٥٢٣	١٠٠	٢ - نقض الحكم والاحالة • التزام محكمة الاستئناف بالمسألة القانونية التي فصل فيها الحكم الناقض لا يحول دون أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع تحصله من جميع عناصر الدعوى • (الطعن رقم ١٢٦٨ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٤)
٨١٨	١٥٢	٣ - نقض الحكم متعدد الأجزاء فى جزء منه • أثره • نقض كل ما تأسس على الجزء المنقوض • (الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٣)
١١١٥	٢٠٨	

نقل

(أولا) نقل بحرى :

		١ - احالة سند الشحن على شرط التحكيم المنصوص عليه فى مشاركة ايجار السفينة • توقيع الشاحن - وهو فى نفس الوقت مستأجر - على هذه المشاركة • أثره • التزام المرسل اليه بذلك الشرط • خلو سند الشحن من توقيع الشاحن • لا أثر له فى هذه النتيجة • (الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)
٤٤٥	٨٧	

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جواز الاتفاق على اجراء التحكيم فى الخارج . شرطه . عدم المساس بالنظام العام .
٤٤٥	٨٧	(الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨١/٢/٩)
		٣ - وفاء المرسل اليه بكامل الرسوم المستحقة عن الرسالة بما فيها من نقص غير مبرر . لاتبرأ به ذمة الناقل من الالتزام بسداد رسوم هذا العجز . الاستثناء . اتجاه ارادة المرسل اليه عند السداد الى الوفاء بها عن الناقل .
٨٢٨	١٥٢	(الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٦)
		(ثامنا) نقل برى :
		١ - عقد نقل الأشخاص . التزام الناقل بتحقيق غاية هي وصول الراكب سليما . ثبوت اصابة الراكب أثناء تنفيذ العقد . كفايته لقيام مسئولية الناقل .
١٣٢٨	٢٤٢	(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)
		٢ - طلب الورثة قبل أمين النقل بالتعويض الموروث والتعويض عن الضرر المباشر . لا يعد جمعا بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية . علة ذلك .
١٣٢٨	٢٤٢	(الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩)
نيابة عامة		
		١ - اغفال اخطار النيابة العامة فى قضايا القصر ، أثره ، بطلان نسبى مقرر لمصلحتهم . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٧١	١٦٠	(الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٨١/٣/١٩)
		٢ - الأسباب المتعلقة بالنظام العام - جواز اثارتها من النيابة . شرطه . ان تكون واردة على الجزء المطعون عليه من الحكم .
٩٨٥	١٨٢	(الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٤٨ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣٠)

القاعدة الصفحة

(هـ)

هبة • هيئات عامة •

هبة

احتفاظ الواهبة بحيازة العين وبحقها فى الانتفاع بها مدى حياتها ،
استنادا الى مشيئة المتصرف اليهما • اعمال قرينة المادة ٩١٧ مدنى •
لا محل له •

٧٤٣ ١٤٠

(الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٣/٣)

هيئات عامة

١ - الطعن بالنقض المرفوع من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة
التأمينات الاجتماعية • صحيح • لا محل لصدور تفويض خاص من الهيئة
للادارة • علة ذلك • القانون ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٣ •

١١٧٢ ٢١٧

(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩)

٢ - الطعن بالنقض المرفوع من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة
التأمينات الاجتماعية • صحيح • علة ذلك • القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ •

١٥٨ ٣٢

(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١١)

الصفحة القاعدة

(و)

وصية • وقف • وكالة

وصية

١ - قرينة المادة ٩١٧ مدنى • قيامها بتوافر شرطين • أثر ذلك • نقل عبء الاثبات على عاتق المتصرف اليه • لقاضى الموضوع سلطة التحقق من توافرها •

٥٣٩ ١٠٣ (الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٧/٢/١٩٨١)

٢ - احتفاظ الواهبة بحيازة العين وبحقها فى الانتفاع بها مدى حياتها، استنادا الى مشيئة المتصرف اليهما • اعمال قرينة المادة ٩١٧ مدنى • لا محل له •

٧٤٣ ١٤٠ (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ٣/٣/١٩٨١)

٣ - التمسك بالرجوع فى الوصية • لا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كانت عناصره مطروحة على محكمة الموضوع • علة ذلك •

١٠٧٨ ٢٠١ (الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ق - جلسة ٧/٤/١٩٨١)

٤ - اقامة الحكم قضاءه على ان الوصية مستورة فى عقد بيع • النعى بأن العقد لم يستوف الأركان الشكلية للوصية • غير منتج • علة ذلك • العبرة بالعقد الساتر •

١٠٧٨ ٢٠١ (الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ق - جلسة ٧/٤/١٩٨١)

٥ - تعدد وصايا المتوفى بما يجاوز ثلث التركة • نفاذها جملة فى حدود الثلث مقسمة بين اصحاب الوصايا بالمحاصه •

١٢٢٣ ٢٢٥ (الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٨١)

٦ - الوصية بمرتب من غلة عين من اعيان التركة • كيفية تقديرها • م ٦٥ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦ •

١٢٢٣ ٢٢٥ (الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٧ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٨١)

الصفحة	القاعدة
--------	---------

وقف

وضع اليد على أرض الوقف بسبب التحكّر . مؤقت . لا يكسب الملكية بالتقادم . إلا إذا تغيرت صفة الحياة بفعل الغير أو بفعل من المستحكر يتضمن انكارا لحق المالك .

(الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٤) ٩٢٠ ١٧١

٢ - تبرع الواقف بربع وقفه غير لازم . للوقف أن يرجع عن وقفه كله أو بعضه وأن يغير في مصارفه وشروطه ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . لزوم الوقف بعد موت الواقف .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢١) ١٢٠٥ ٢٢٢

٣ - الأوقاف الخيرية . لوزير الوقف تغيير مصرف الوقف دون تقييد بشرط الواقف ق ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ . مؤداه . اعتبار الوقف الخيري تبرع غير لازم . صدور قرار بتغيير المصرف . أثره . ليس للجهة الموقوف عليها حق في غلته عن المدة التالية للعمل بالقانون وحتى صدور قرار التغيير .

(الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨١/٤/٢١) ١٢٠٥ ٢٢٢

وكالة

(أولا) اهلية الوكيل :

أهلية التصرف القانوني محل الوكالة . وجوب توافرها في الموكل دون الوكيل . علة ذلك . جواز توكيل القاصر المميز في تصرف لا أهلية له فيه .

(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩٨١/١/١٢) ١٨٣ ٣٧

(ثانيا) الوكالة الضمنية :

١ - المال الشائع . ادارته من أحد الشركاء دون اعتراض الباقيين . اعتباره وكيلا عنهم . مادة ٣/٨٢٨ مدني .

(الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨١/٢/١٩) ٥٥٨ ١٠٨

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الوفاء المبريء لذمة المدين • الأصل أن يكون للدائن أو لنائبه • الاستثناء • حالاته • وكالة الزوجة عن زوجها لا تستخلص ضمنا • اعتبار الحكم ايداع المدين للمدين لدى زوجة الدائن وفاء مبرئا للذمة ، دون بيان سبيله الى ذلك • قصور •
١٨٩	٣٨	(الطعن رقم ١٣٩٥ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٣/١/١٩٨١)
		٣ - آثار العقد • قاصرة على طرفيه والخلف العام أو الخاص • المستأجر الأصلي لا ينوب عن المقيمين معه في التعاقد على الايجار • أثر ذلك • عدم جواز اعتبارهم مستأجرين أصليين •
٥٦٨	١١٠	(الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٥٠ق - جلسة ٢١/٢/١٩٨١)
		٤ - الاشراف المالي والاداري لمديرية التربية والتعليم على المدرسة الخاصة • اعتبارها نائبة عن صاحب المدرسة • قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٩ • عدم التزام الجهة المشرفة بأجر العامل المستحق خلال فترة الاشراف •
٥٩٥	١١٤	(الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٨١)
		(ثالثا) التوكيل في الخصومة :
		١ - توجيه الدعوى للخصم في شخص وكيله • شرطه • أن يقرن اسم الوكيل باسم الموكل •
١٨٣	٣٧	(الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٥٠ - جلسة ١٢/١/١٩٨١)
		٢ - الطعن بالنقض المرفوع من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية • صحيح • علة ذلك • القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ •
١٥٨	٣٢	(الطعن رقم ١١٢٣ لسنة ٤٧ق - جلسة ١١/١/١٩٨١)
		٣ - الطعن بالنقض المرفوع من ادارة قضايا الحكومة نيابة عن هيئة التأمينات الاجتماعية • صحيح • لا محل لصدور تفويض خاص من الهيئة للإدارة • علة ذلك • القانونان ٧٥ لسنة ١٩٦٣ ، ٤٧ لسنة ١٩٧٣ •
١١٧٢/٢١٧		(الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٤٧ق - جلسة ١٩/٤/١٩٨١)

وكالة

٢٣١

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الطعن بالنقض ممن كان مختصا في الاستئناف باعتباره بالغا . تقديم المحامي الموقع على صحيفة الطعن سند وكالة عن وليه الطبيعي السابق عنه . أثره . عدم قبول الطعن . (الطعنان رقما ٢٨١ و ٩٥٢ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٢/٣/١٩٨١)
٧٨٦	١٤٧	(رابعا) مسائل متنوعة : النعي بصورية الوكالة . عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ق - جلسة ٣/٣/١٩٨١)
٧٤٣	١٤٠	

**موضوعات وصفحات فهرس الأحكام الصادرة في المواد المدنية
والتجارية والأحوال الشخصية وطلبات رجال القضاء
الجزء الأول : السنة الثانية والثلاثين**

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
طلبات رجال القضاء		(ع)	
(أ)		عزل	١٤
إجراءات	٢	(ق)	
إختصاص	٤	قرار إداري	١٤
إستقالة	٥	(ك)	
إعارة	٥	درجة الكفاية	
إعانة إجتماعية	٥	(م)	
أقدمية	٥	مرتبات	١٦
أهلية	٦	معاشات	١٧
(ت)			
تأديب	٧		
تأمينات إجتماعية	٨	المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية	
ترقية	٨	(أ)	
تعويض	١٠	إثبات	١٩
تعين	١٠	إثرار بلا سبب	٢٦
تفتيش	١١	أجانب	٢٧
(خ)		أحوال شخصية	٢٧
خدمات إجتماعية	١٢	إختصاص	٣١
(ص)		إرتفاق	٣٥
صلاحية	١٢	إرث	٣٦
صندوق الخدمات	١٣		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
إستئناف	٣٧	تضامن	٩٠
إصلاح زراعى	٤٢	تحويل	٩٠
إعلان	٤٢	تقاوم	٩٥
إفلاس	٤٤	تقسيم	٩٨
التزام	٤٥	تنفيذ	٩٨
التصاق	٤٨	تنفيذ عقارى	١٠١
التماس وإعادة النظر	٤٩	(ج)	
أمر أداء	٤٩	حجز	١٠١
أمر على عريضة	٥٠	حراسة	١٠٣
أهلية	٥٠	حكم	١٠٦
إيجار	٥١	حيازة	١٢٣
(ب)			
بطلان	٦٤		
بنوك	٦٩	(خ)	
بيع	٦٩	خبيرة	١٢٥
		خلف	١٢٨
(ت)			
تأميم	٧٦	(د)	
تأمين	٧٧	دستور	١٢٨
تأمينات إجتماعية	٧٧	دعوى	١٢٨
تجزئة	٨٣	دفع	١٤١
تمكيم	٨٥	(و)	
تركة	٨٥	رد غير المستحق	١٤٢
نزوير	٨٦	رسوم	١٤٢
تسجيل	٨٨	ربيع	١٤٣

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ش)		(م)	
شركات	١٤٤	محاماة	١٨٩
شفعة	١٥٠	محكمة الموضوع	١٩٠
شهر عقارى	١٥٤	مستولية	١٩٨
شيوخ	١٥٥	ملكية	٢٠٣
(ص)		مؤسسات	٢٠٨
صلح	١٥٧	(ن)	
صورية	١٥٧	نزع الملكية	٢٠٩
(ض)		نظام عام	٢٠٩
ضرائب	١٥٨	نقابات	٢١٣
(ع)		نقد	٢١٣
عرف	١٦١	نقض	٢١٤
عقد	١٦٢	نقل	٢٢٥
عمل	١٦٥	نيابة عامة	٢٢٦
(ف)		(و)	
فوائد	١٧٥	وصية	٢٢٨
(ق)		وقف	٢٢٩
قانون	١٧٦	وكالة	٢٢٩
قرار إدارى	١٧٩		
قسمة	١٨٢		
قضاء مستعجل	١٨٣		
قضاة	١٨٣		
قوة الأمر المقضى	١٨٥		
(ك)			
كفالة	١٨٨		

(ب) تصويبات العدد المدني السنة ١٩٦٢
« تصويبات العدد الأول »

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٤٤	١٣	لا يغير	لا يفيد
٦٨	٢٧	في الحكم	بالحكم في
٨٩	١٠	مادة ١٥٧٥	مادة ١/٥٧٥
١٤٩	٢٦	معقدا	مقتصرا
١٦٦	٢٤	٢٣٠٩	٣٣٠٩
١٦٩	٤	١٩١	١٩٧١
٢٩٠	١٦	١٩٧٧	١٩٦٦
٢٩٠	٢٣	٥٧	٧٥
٢٩٣	١٩	لسنة ١٩٤٤	نسنة ١٩٦٤
٣٢٨	١٣, ١٢	دون الحصوم	تحدف
٣٣١	٣٢	ما جاء إ	ما جاء في
٣٣١	٣٣	إنزلق في ثم ٥	إنزلق إليه
٣٣٤	١١	في	تحدف
٣٦٧	٤	المستشار نائب رئيس المحكمة	المستشار رئيس المحكمة
٣٩٤	٤	رقم القاعدة غير موجود	(٧٧)
٤١٠	٤	إليها	عليها
٤٢٦	٦	وزوجه وأولاده	أو زوجه أو أولاده
٥٣٦	١٥	في	من
٥٦٤	٢٢	صدورها منه	عدم صدورها منه
٦٨٢	١٢	تعرفا	تعريفا
٧٤٠	١٠	قفد	قضاء
٧٤٨	١٠	محكمة المرصوع ملزمة	محكمة المرصوع ليست ملزمة
٧٦٩	١٩	ب	عن
٧٧٦	١٢	فإنه لا يكون	فإنه يكون

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧٨٣	١٤	ح ل	حال
٧٨٧	٧	يمسراء	يمشاه
٨٨٢	١٥	النظره	المنصورة
٨٨٣	٢٠	الدفع	الدفاع
٨٩٨	٢٥	ه رجب	يوجب
٩٦٨	٩	جرا	جراز
١١٦٨	١٦	الاتفاق	الارتفاق
١١٧١	٢	أجملت	أهملت

رئيس مجلس الادارة

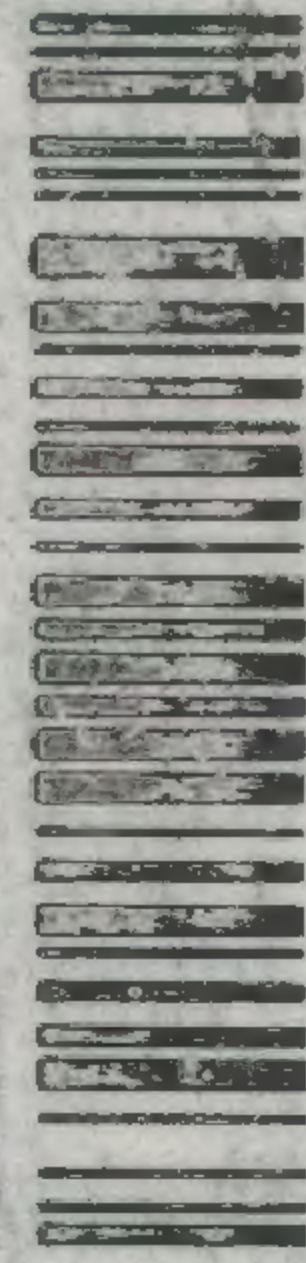
(رمزي السيد شعبان)

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الايداع ٨٢/٤٧٦٢



Bibliotheca Alexandrina



0347563